

تاريخ

القضاء في الإسلام

من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي



وغيره من المؤلفين

مكتبة المهتدين الإسلامية



تاريخ
القرضاء في الأندلس
من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري
(الحادي عشر الميلادي)

تأليف

و محمد بن الوهاب



الممتدين
الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

مكتبة الممتدين الإسلامية



حقوق الطبع محفوظة المؤلف



توزيع

المؤسسة العربية الحديثة

**١٠ و ١٦ شارع كامل صدقي بالفجالة
٤ شارع الاسحاقى - دوكسى - مصر الجديدة**

الاستدراك

إلى روح أبي . . . تغمدہ اللہ برحمته .



بسم الرحمن الرحيم

تقديم

لعل الكتاب الذى نقدم بين يديه بهذه السطور هو أول كتاب جامع عن النظام القضائى فى الأندلس وتطوره على مدى أربعة قرون منذ فتح العرب لهذه البلاد حتى آخر عصر الطوائف . ويتبين لنا من متابعة هذا النظام ودوره فى حياة المجتمع الأندلسى أنه ربما كان من أقرب ما يماثله فى بلاد الإسلام إلى الشريعة ، حفاظاً على حقوق الأفراد والمجتمع وإقامة للعدل وسهراً على مصالح الأمة ، على الأقل خلال القرون الثلاثة الأولى من حياة الإسلام فى الأندلس . وإلى هذا النظام يرجع إلى حد بعيد ما بلغته هذه البلاد من نهضة ورقى فى مختلف مجالات النشاط الإنسانى ، ذلك لأنه من مُسَلِّمات الأمور أنه لا رقى لأمة إلا إذا كان نظامها القضائى سائراً على نهج قويم ، قادراً على حفظ التوازن فى المجتمع بين الحقوق والواجبات ، وإقرار العدل بين الجميع .

وقد توزع هذا الكتاب على ثلاثة فصول ، دار الأول منها حول سياسة الحكم والقضاء ، أى العلاقة بين السلطة الحاكمة والقضاة ، أى بين السلطتين التنفيذية والقضائية . ويتبين لنا من تأمل هذا الفصل أن حكام الأندلس على طول عهد الولاة التابعين للخلافة الأموية فى الشرق ثم فى عصرى الإمارة والخلافة كانوا يحترمون القضاة وينقادون لأحكامهم حتى وإن كانت على ضد أهوائهم ، وكان القضاة أنفسهم من الصلابة والصرامة بحيث لا ينخشون فى الحق لومة لائم ، فكانوا يجرون أحكامهم حتى على الخلفاء والأمراء وكبار رجال السلطان . وهكذا تحقق فى هذا المجتمع الأندلسى خلال القرون الأولى ما نراه فى أكثر المجتمعات تحضراً من الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، واستقلال القضاة الكامل ، مع أن تعيينهم كان يجرى من قبل السلطان نفسه .

على أن الأمور بدأت في التغير منذ أواخر القرن الرابع الهجري في ظل الحكم الاستبدادي الذي فرضه المنصور بن أبي عامر ، إذ عمل الحاجب العامري على نقض بعض أحكام القضاة ، ومن هنا دخل الوهن على المؤسسة القضائية وتزايد ذلك في عهد الفتنة وعصر الطوائف ، وكان من مظاهر ذلك أن بعض القضاة تولوا منصب الوزارة مع ولايتهم القضاء ، فأصبحوا أقرب إلى رجال السلطان والحكم منهم إلى سميت أهل العلم ، غير أن ذلك لم يدم طويلا ، فنذ أن استقرت دول الطوائف بعد سنوات الفتنة المضطربة حتى عاد ملوك هذه الدول إلى احترام القضاء ومثليه ، وهكذا جرت الأحوال على شيء من الاستقامة حال دون الانهيار الكامل للمجتمع الأندلسي .

ويتبع هذا الفصل تراجم من ولوا القضاء طوال عهد الإمارة والخلافة ثم في أيام الفتنة وعصر الطوائف .

ويتناول الفصل الثاني تحليلا لنظام القضاء في الأندلس ، فيتحدث عن لقب القاضي وثقافته والصفات التي يجب أن تتوافر فيه وحدود ولاية القضاء والعلاقات بين القضاة وكيفية نظر القضايا وطرق الإثبات ، ومجلس القاضي ، وسير الخصومات ، وكيفية نظر الدعاوى ، والشهود وشهاداتهم ، والوكالة في التقاضي ، وتحرير الأحكام ، وتنفيذها ، وأعوان القاضي ، ومرتبته وموارد دخله ، وما قد يتولاه القاضي من وظائف أخرى ، ومستخفي القاضي ممن يستنيهم في عمله ، وما جرت به العادة في عزله ، وأخيراً عرض البحث لمن كانت تعرض عليهم خطة القضاء فيعزفون عنها أو يتولونها ثم يستعفون منها .

أما الفصل الثالث ، وهو أكبر الفصول لكثرة ما تضمنه من مباحث ، فقد تناول الوظائف المتصلة بالقضاء ، وقد بلغت هذه الخطط ثمانى :

أولها خطة الشورى التي انفرد بها المجتمع الأندلسي والمغربي ، والفقهاء المشاورون هم الذين كان القاضي يستفتيهم ولا يمضي حكماً إلا بعد أن يطلب إليهم المشورة وإن كان له حق اختيار ما يراه من فتاواهم على حسب اجتهاده ، وتحدث هذا الجزء من الفصل عن كيفية اختيار هؤلاء الفقهاء المشاورين ومجلس الشورى ، وكيف كان ينعقد وطريقة عرض القضايا عليهم ومشاركتهم

في أوجه نشاط أخرى من أهمها الاضطلاع بفريضة الجهاد ، وأخبار بعض الذين عرضت عليهم الخطة فاعتذروا عن عزوفهم عنها .
وثانية هذه الخطط هي خطة الحسبة أو أحكام السوق كما كان يطلق عليها في الأندلس ، ويأتى الحديث هنا عن حدودها واختصاصاتها وتطورها منذ عصر الإمارة وعلاقتها بالقضاء وشروط ولاية المحتسب أو صاحب السوق وأعوانه ، وعرض المؤلف قضايا من الحسبة توضح امتداد اختصاصاتها ، فمنها قضايا متعلقة بالإشراف على الأسواق وتفقد أحوالها ، وأخرى خاصة بالطرق البرية والنهرية والقنوات وأحكام أهل الذمة ، والمساجد والدور وما يتعلق بالرقيق والحيوان والمحافظة على الصحة العامة وغير ذلك ، ومما يذكر أن المؤلف اختص موضوع الحسبة بكتاب خاص من قبل أورد فيه جملة كبيرة من القضايا المتعلقة بها مما ورد في كتاب « الأحكام الكبرى » لابن سهل ، وهي قضايا تعين على تسليط ضوء كاشف على هذه الخطة ومدى أهميتها .

والخطة الثالثة هي خطة المدينة ، وكان متوليا يدعى صاحب المدينة ، وهنا تحدث المؤلف عن اختصاصات هذه الخطة وسلطة صاحبها ، وضوابط ممارسة هذه الخطة ، ثم أورد الكاتب في هذا الجزء أخباراً عديدة تضمنتها المصادر التاريخية عن أعمال صاحب المدينة وما كانت تعنيه من ضبط أحوال المجتمع فيها واستقرار الأمن فيها ، كما تضمن تراجم لمن ولوا هذه الخطة التي كانت من بين ما انتقل إلى إسبانيا المسيحية من خطط بلغت في المجتمع الأندلسي درجة رفيعة من الرقي والاكتمال .

ورابعة الخطط هي خطة الشرطة ، وفي هذا الجزء يتحدث المؤلف عن العلاقة بينها وبين خطة المدينة التي سلفت الإشارة إليها ، واختصاصاتها وتطورها وتراجم من تولوها في عصر الإمارة ، ثم ما حدث من تقسيمها إلى ثلاث مراتب : شرطة عليا ووسطى وصغرى وحدود عمل كل منها ، وما حدث أحياناً من جمع صاحب الشرطة لأكثر من خطة في الوقت نفسه واشتغال كثير من أصحابها بالعلم أو بوجوه نشاط أخرى ، ثم العودة إلى توحيد الشرطة في أيام الفتنة . وتتبع الكاتب تراجم القائمين بهذه الوظيفة في ظل بعض ممالك الطوائف مثل دولتي بني جهور بقرطبة وبني عباد بإشبيلية ثم في

عصر المرابطين ، مع عرض لعدد من القضايا التي تدخل فيها صاحب الشرطة مما أورده ابن سهل في أحكامه . وأخيراً تناول الحديث تراجم لمن رفضوا هذه الخطة ومن ولوها ثم عزلوا عنها وبعض الأسر التي توارثت هذه الخطة أباً عن جد .

والخطة الخامسة هي خطة الرد ، وهي مما انفرد به المجتمع الأندلسي والمغربي ، وقد ظل مصطلح « الرد » غامضاً ، إذ لم تحدد المصادر حدود اختصاص من يتولاه ، وانتهى المؤلف إلى أن خطة الرد كانت على ما يبدو أشبه ما تكون بمحكمة النقض في القضاء العصري ، أي التي تراجع الأحكام وترد منها ما يبدو خطأً أو ميلاً عن جادة الحق . وفي هذا الجزء تتبع لتطور هذه الخطة منذ عصر الإمارة حتى عصر الطوائف وتراجم لمن اضطلعوا بأعبائها ، ثم تفصيل لبعض القضايا التي كان هناك دور لصاحب الرد فيها .

والخطة السادسة هي خطة المظالم ، وهي ليست شيئاً جديداً في الأندلس ، بل كانت لها بذور في الشرق العربي منذ أن عقد حلف الفضول في مكة قبل ظهور الإسلام ، ثم تطور النظر في المظالم في المجتمع الإسلامي خلال العصرين الأموي والعباسي وفي مصر على عهد الإخشيديين والفاطميين . وتناول هذا الجزء تحديداً لاختصاصات هذه الخطة كما حددها الماوردي في « الأحكام السلطانية » وابن خلدون . وانتقل الحديث بعد ذلك إلى الأندلس ، إذ اهتم بها حكام هذه البلاد منذ عصر مبكر ، ثم جمعت هي والرد في خطة واحدة ، ومنذ عصر الأمير الحكم بن هشام عادت للاستقلال من جديد . وتتبع المؤلف تطور الخطة في القرنين الثالث والرابع الهجريين وأوضح مدى اهتمام أمراء بني أمية وخلفائهم بها وقعود كثير من هؤلاء الأمراء لها بأنفسهم ، كما عرض بعض القضايا التي وكل لصاحب المظالم النظر فيها .

وسابعة هذه الخطط هي خطة المواريث التي كانت تدعى أيضاً « الفرائض » ، وكانت من الخطط التابعة للقضاء ، وهي تتطلب معرفة عميقة بفقهاء المواريث وكيفية توزيع الإرث بحسب ما يقضى به الشرع ، وفي هذا الجزء حديث مفصل عن الكتب التي ألفت في هذا الفرع من فروع الفقه وتخصص بعض الفقهاء فيه وهم الذين أطلق عليهم اسم « الفرضيين » ،

ثم عرض المؤلف عدداً من القضايا التي استفتى فيها أو رفعت لنظر « صاحب المواريث » .

والخطة الثامنة هي خطة الأحباس ، وهي أيضاً تدخل في اختصاص القاضي أو من يندبه لها . ويحدد المؤلف هنا معنى الحبس وهو حبس العين فلا يتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو الهبة ولا ينتقل بالميراث وتصرف المنفعة فيه لجهات الحبس وعلى شروط الحبس ، والحبس هو الذى يقابل الوقف في مصطلحنا المصرى الحديث (فمصطلح الحبس مازال هو المستعمل في المغرب حتى اليوم) . ويتحدث المؤلف هنا عن اختصاص صاحب الأحباس وشروط صحة الحبس ، ويترجم لمن شغلوا هذه الخطة منذ عصر الإمارة ، ويورد نماذج لوثائق الأحباس كان اعتماده فيها على كتاب الوثائق والسجلات لابن العطار ، كما يورد نصوص بعض القضايا أو النوازل التي وردت في « أحكام » ابن سهل متعلقة بالموضوع ، ويتحدث عن الأحباس على المساجد وعلى المرضى أو طلبة العلم أو على المقابر ، كما عرض أيضاً لأحكام أحباس أهل الذمة .

* * *

من هذا العرض يتبين لنا كيف كانت معالجة مؤلف الكتاب الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف لموضوع تاريخ القضاء ونظمه في الأندلس وافية مستقصية ، وكان المؤلف قدمهد لهذا الكتاب بمجموعة كبيرة نشرها تباعاً من الوثائق التي استخرجها من كتاب « الأحكام الكبرى » لابن سهل كانت بمثابة أضواء كاشفة لجوانب كثيرة من حياة الأندلس ولنبض المجتمع الذى لا تكشف عنه المصادر التاريخية التقليدية ، ولهذا فقد كانت تلك المجموعة من الوثائق التي تابع نشرها الدكتور خلاف خير معين له على إخراج هذا السفر الضخم الذى يعد موسوعة حول النظام القضائى في الأندلس .

نسأل الله أن ينفع بهذا الجهد الطيب ، وأن يسدد خطى صاحبه في خدمة هذا التراث العظيم الذى كتب به الأندلسيون صفحة مشرقة من صفحات الحضارة الإنسانية .

محمود على مكى

أستاذ الأدب الأندلسى والمغربى
كلية الآداب - جامعة القاهرة
و عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مصر الجديدة فى : شوال ١٤١٢ هـ
أبريل ١٩٩٢ م

بسم الرحمن الرحيم

المقدمة

بزغت شمس السلطة السياسية في الإسلام ؛ وهي القوامة على حفظ نظام الحكم ، وصون كيان المجتمع ، والدفاع عن حريته وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ، وتحرير الإنسان وتحقيق رفاهيته واستقراره ، والسهر على أمن أفراد الناس وأمانهم ، وحماية أرواحهم وحقوقهم وأموالهم وكفالة سلامتهم ، وتسيير دفة الحكم على أسس من العدالة والمساواة والتكافل بين الجميع في الداخل ، وعلى توطيد العلاقات والمصالح الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية والإنسانية المتبادلة التي تربط بين الدول ، وتندراً عن الوطن نوازع العدوان ومطامع الغدر .

وقد تجلت ملامح هذه السلطة في الدولة الإسلامية في فجر نشأتها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام . ثم ما لبثت أن سطع ضياؤها وتوهجت في أوج عظمتها بعد أن تبلورت وترامت آفاقها في المجتمع الإسلامي الأول كركيزة لنظام الحكم المثالي في حكمته وعدالته ، بما يكفل ازدهار هذا المجتمع . وتأکید شرعيته ، وضمان سلامته واستقراره . وقد اقترنت هذه السلطة منذ استهلال مراحلها المبكرة بإقامة نظام قضائي مواز لها ، ومتميز بسمات من العدالة المطلقة المستلهمة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف ، وكان هو الدعامة القوية المكملة لها ، واللازمة لتوطيد أركانها لتتلائم الارتباط بين السلطتين اللتين جمع بينهما الرسول الكريم في حكمة وتناسق وانسجام وعدالة ملهمة بوحى الهداية المنزلة عليه بأحكام الكتاب المتضمنة للأصول الكلية ، بوحى من مبادئ السنة التي تركها الرسول الكريم للمسلمين نبراساً يرسم لهم الطريق الأمثل لمستقبل الأمة الإسلامية على مر الزمان ، ويسدد خطاهم في

مدارج السؤدد والرقى ، وهو الذى لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
يوحى .

والسلطة القضائية هى العماد الأساسى الذى تستند إليه عدالة الحكم السوى
لضمان سلامة ممارسة السلطة السياسية ، وتحقيق التوازن والتكامل بين السلطتين
ونزاهة التطبيق العملى لأحكام الدين الحنيف . فقد اقتضت الحكمة والكياسة
استقلال كل من السلطتين عن الأخرى بعد ذلك دفعاً لاحتلالات التأثير أو
التأثر ، مع تواصل التعاون بينهما . ومن ثم برز دور السلطة القضائية وتألق
إشعاعه وعم البرية فيما اضطلعت به من مهمة إقامة العدل بين الناس . وظهرت
عظمة القضاء ، وفطنته ، والتزامه ، وحرية فى الرأى ، وحكمته فى التخريج
والاجتهاد ، وجرأته فى الحق دون تفرقة بين حاكم ومحكوم . ومضت صعداً
فى الازدهار حتى أصبحت فى الذروة من الحكمة ودفع المظالم ، وحلت منزلة
لم يضارعها فى العصور الأولى أى قضاء فى الدول المعاصرة على وجه من
التفوق الذى لا يحده منصف .

وقد تميز النظام القضائى فى العهود الأولى للإسلام بالنأى عن التطرف ،
وسهولة المأخذ ، وتبسيط الأمور ، وحسن التعليل ، وسلامة المنطق فى
الاجتهاد والتفسير ، ابتغاء الوصول إلى الحقيقة دون عوائق أو تعقيد ، فى ظل
اجتهادات رصينة جمعت بين سلامة تطبيق الحكم ، ودقة تعليله ، وتأصيل
الوقائع التى يبنى عليها صلاح الحكم وعدالته وسلامة إسناده .

وبتطور المجتمع واتساع رقعة الإسلام وتنوع الخلافات بين الناس
تعددت وظائف القضاء على أساس من التخصص بما يحققه من مزايا التعمق
والخبرة ، ويسد حاجة المجتمع فى كل ما يدخل فى ولاية القضاء ، فكان
هناك على سبيل المثال فى الأندلس قاضى الجماعة ، والمحتسب ، وصاحب
المدينة وصاحب الرد وصاحب الشرطة وصاحب المظالم ، وطبقة المشاورين
وأعوان القضاة . واتسع رحاب المؤسسات القضائية حتى شمل جميع أرجاء
الديار الإسلامية ، سواء فى المشرق أو فى البلاد التى دخلها الفتح الإسلامى ،
فانتشر العدل والأمان والاطمئنان بين ربوعها . وكانت للقضاة منزلة رفيعة
بين الناس بعد أن عم علمهم الذى شهد به الجميع ووثقوا به لصلاحهم وعفتهم
وطهارتهم ونزاهتهم فى الاجتهاد والتخريج والتأصيل والتأويل والتطبيق .

والكتاب الذى بين أيدينا يعالج تاريخ القضاء فى الأندلس من الفتح الإسلامى إلى نهاية القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، ويبرز جانباً هاماً ومشرقاً من جوانب تاريخ الحضارة الإسلامية موثقاً توثيقاً علمياً من مخطوطات فريدة لم تظهر إلى النور حتى الآن ، وتظهر تلك العلاقات الدقيقة والمتداخلة بين السلطة السياسية والقضاء وبين مؤسسات القضاء بعضها والبعض فى تلك الحقبة التاريخية .

ولقد أردنا لهذه الدراسة أن تكون جديدة فى منهجيتها ، ونحسب أنها ستفتح الباب - إن شاء الله - أمام من شاء من الباحثين أن يترسم خطاها ويتبع مباحثها بمزيد من التعمق والتأصيل ، ذلك أن المكتبة العربية والإسبانية ما تزال كلتاهما حتى الآن فى حاجة ملحة إلى مرجع فى تاريخ القضاء فى الأندلس يجمع بين الاستيعاب الشامل والاستقصاء الدقيق لمفردات مسأله وقضاياها فى تلك الحقبة التاريخية المهمة .

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول ؛ يعالج الفصل الأول سياسة الحكم والقضاء فى الأندلس .

وفى هذا الفصل أبرزنا دور حكومة قرطبة السياسى ، وعلاقتها بالقضاة ورجال الشورى طوال الفترة التى نؤرخ لها ، ويتجلى لنا من وثائق التاريخ حرص الحكومة على احترام القضاة ، وتنفيذ أحكامهم لاكتساب المزيد من الشرعية ولتعميق الثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين . وكان السعى إلى تنفيذ شريعة الإسلام من مقاصد الحكومة ، تبتغى بذلك تنظيم حياة الرعية وإشاعة الاستقرار ونشر الأمن والأمان بينهم فى جوانب الحياة المختلفة ، سواء كانت معاملات مالية أو أحوال شخصية أو مساءلات جنائية . وبذلك تحقق للناس مصالحهم المادية والروحية ، وتكفل لهم الاطمئنان ورغد العيش ، فى أمان من الحيف أو الخوف أو التهديد أو الاعتداء .

ولقد مضينا فى البحث بمنهج يهدف إلى توضيح أسس الحكم وسماته الظاهرة فى كل عصر من العصور التى ندرسها وعلاقة الحاكم بقضااته ومشاوريه منذ عصر الولاة ثم الإمارة إلى عصر الخلافة والحجابه وهكذا .

وعرضنا فى الفصل الثانى لنظم القضاء فى الأندلس ، ولاحظنا أن تلك

النظم انفردت بسمة تميزت بها الأندلس والمغرب عن غيرها من بلاد العالم الإسلامي ؛ إذ سارت الأحكام فيهما على مذهب الإمام مالك إمام دار الهجرة . وعلى الرغم من أن الأندلسيين خالفوا منهجه في أربع مسائل ، وخالفوا منهج تلميذه ابن القاسم في ثمانى عشرة مسألة ، فإن اتباعهم لمذهب مالك بوجه عام قد جعل لهم خصوصية ميزتهم عن غيرهم . ولقد تتبعنا كل عنصر من عناصر القضاء المختلفة لنوضح أصوله وتطوره ومدى اتسام كل كورة من كور الأندلس بخصوصيات ميزت فقه القضاء بها .

وتناولنا في الفصل الثالث الخطط أو الوظائف المتصلة بالقضاء ومسار تطورها في الفترة التاريخية التي ندرسها ، وبدأنا بخطة الشورى التي انفرد بها الأندلس والمغرب ، وكانت لها اليد الطولى في عظم مدرسة الفتيا في الأندلس ورسوخها في فقه القضاء ، لاسيما بعد أن أصبحت قرطبة مركزاً للفتيا في القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، على الرغم من فقدائها السلطان السياسى على بقية كور الأندلس في تلك الحقبة . ثم تعرضنا بعد ذلك لخطة الحسبة ، وهى من الخطط الست التي ذكر ابن سهل أن لصاحبها حق إصدار الأحكام . ثم أعقبنا ذلك بخطة المدينة ، وهى من الخطط التي انفرد بها الأندلس والمغرب . ثم تلا ذلك حديثنا عن خطة الشرطة وتطورها ، وخطة الرد وهى خطة انفرد بها الأندلس والمغرب أيضاً . ثم تكلمنا عن مخاصمة القضاة . أما خطة المظالم فكانت آخر الخطط الست التي انتقلت من المشرق إلى المغرب والأندلس . ثم أنهينا هذا الفصل بخطتى المواريث والأحباس .

واستدللنا من الخطط القضائية التي عرضناها على رسوخ النظم القضائية في الأندلس لتحقيق العدالة بين الرعية مما يتجلى في جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية ، وكان له تأثيره الإيجابى الخارجى على استفادة نصارى الشمال من تلك النظم . وأنهينا الكتاب بقائمة المصادر والمراجع والكشافات المتنوعة .

ولقد بذلنا - بعون من الله العلى القدير - قصارى الجهد فى تأصيل هذا الكتاب بتحقيق المخطوطات المشار إليها فيه ومراجعتها ، وجمع المادة العلمية اللازمة له ، مما استغرق منى وقتاً طويلاً ، ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى ، ليخرج إلى القارئ فى صورة مرضية . وأرجو أن أكون قد وفقت إلى خدمة

دعوة الإسلام وإلى إحياء تراث العصور الزاهرة في تاريخ أمتنا الإسلامية بعلم
أسأل الله أن ينفع به الناس .

ويطيب لى أن أشكر أستاذى المستشار مصطفى كامل إسماعيل وزير العدل
السابق بمصر والخير الدستورى بمجلس الأمة الكويتى والأستاذ الدكتور
محمود على مكى الأستاذ بجامعة القاهرة وعضو مجمع اللغة العربية ، على
جهودهما معى فى مراجعة نصوص القضايا المختلفة واستخراجاتها ... فلهما
شكرى وتقديرى . كما أشكر صديقى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح عثمان والأستاذ
الدكتور سعد مصلوح على معاونتى فى مراجعة تجارب هذا الكتاب ، فلهما
منى كل التقدير . وأشكر صديقى الدكتور حسن محسن على مراجعته
لكشافات الكتاب . كما يطيب لى شكر الأستاذة فليسا ساسترى سيرانو
Felisa Sastre Serrano مديرة مكتبة المعهد الإشباني للتعاون مع العالم
العربى والعاملين معها ، لما قدموه لى من خدمات أثناء تواجدى بمليد ،
وكذلك أشكر الأستاذة ماريا خيسوس بيجيرا Maria Jesus Viguera على
ما قدمته لى من معونة صادقة .

٢٦ من جمادى الآخرة ١٤١٢ هـ
القاهرة فى : الموافق أول يناير ١٩٩٢ م

محمد عبد الوهاب خلاف



الفصل الأول

سياسة الحكم والقضاء

الإسلام كشريعة يهتم بأمور الإنسان العامة والخاصة ، كما أنه يهتم بأمور السياسة وتنظم الحكم ؛ فبظهور الإسلام تكوّن مجتمع متميز عن غيره من المجتمعات المحيطة به في ذلك العالم ، له سمات انفراد بها ، هو مجتمع يؤمن بإله واحد ، وشريعة ترمي إلى تحقيق مصالح الإنسان ، خليفة الله في الأرض في الدين والدنيا ، على أساس العدل والقيم الأخلاقية .

وكما وضّح الإسلام للمسلمين أمور الدين من عقيدة ، وفروض دينية ، يبيّن لهم أمور الدنيا ، ومن بين ذلك أمور الحكم وهي السياسة والحرب والمال . ودولة الإسلام تستلزم أن يكون لها حكومة قائمة على السياسة العادلة والولاية الصالحة ، تحمي الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال .

رأينا ذلك عملياً في المشرق الإسلامي ، في حكومة المدينة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفي حكومة الخلفاء الراشدين من بعده ، وحكومة الدولة الأموية في دمشق ، وحكومة الدولة العباسية في بغداد . واتبعت تلك السياسة حكومة الإمارة الأموية بالأندلس منذ أن أسسها عبدالرحمن بن معاوية سنة ١٣٨ هـ / ٧٥٦ م هارباً من وجه العباسيين في المشرق ؛ لبدء مرحلة تاريخية جديدة للأمويين في هذه البلاد ، ليست امتداداً لحكمهم في المشرق ، بل لإحياء لها على أسس جديدة .

وتشمل المرحلة الأموية الجديدة في الأندلس فترة الإمارة ، ثم الخلافة حتى سقوطها سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م .

وإذا كان المجتمع الإسلامي قد تكوّن في الأندلس ابتداءً من فتحها ، ونزوح القبائل العربية ، والبربرية الوافدة إليها ، في السنوات التي تلت الفتح ، واستقرارها ، وبدء عملية الاندماج بأهل البلاد المفتوحة تدريجياً ، وتكوين جيل جديد من المولدين خلال سنوات تالية ؛ إلا أن ملامح الدولة لم تظهر ،

ولم تستقر سياسة الحكم فيها طوال الفترة الأولى التي سميت بعصر الولاة ، فقد رأسها اثنان وعشرون والياً ، حكم واحد منهم مرتين من سنة ٩٢ هـ / ٧١١ م^(١) ، ولكن بدأت فترة الاستقرار السياسي في ظل الأمويين في الأندلس من سنة ١٣٨ هـ / ٧٥٦ م حتى سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م .

وإن شابت بعض الفترات حركات انفصالية عن السلطة الحاكمة في قرطبة . وكانت سياسة الحكم التي قام بها الولاة ، ثم الأمراء والخلفاء الأمويون ، تستند إلى الشريعة الإسلامية ، ومصادرها القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والإجماع والقياس والاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والعرف ، والمصادر الثلاثة الأولى متفق عليها ، وباقي المصادر حولها خلاف ، وهي في مجملها دستور دولة الإسلام والقوانين التي تحكمها .

ولقب رئيس الدولة في ظل هذه الفترة التي تؤرخ لها منذ الفتح حتى نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، له معنى سياسي واحد هو حماية الدين وتأكيده سياسة الدولة .

يقول الماوردي في الأحكام السلطانية : « إن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين ، وسياسة الدنيا ، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع ، ففرضها على الكفاية ، كالجهاد ، وطلب العلم ؛ فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها على الكفاية ، وإن لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان : أحدهما أهل الاختيار ، حتى يختاروا إماماً ، والثاني أهل الإمامة ، حتى ينتصب أحدهم للإمامة »^(٢) .

ويقول ابن خلدون في معنى الخلافة : « إنها حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية ، والدينية الراجعة إليها ؛ فهي خلافة عن صاحب الشرع ، لحراسة الدين ، وسياسة الدنيا به ؛ فالخلافة هي نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا »^(٣) .

(١) عن ولاة الأندلس راجع ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب ، ص ٢٧٥ وما بعدها ، المقرئ : نفح الطيب ، ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ، مؤنس : معالم تاريخ المغرب والأندلس ، ص ٢٤١ وما بعدها .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٥ - ٦

(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩١

وكتب أحمد بن عبد ربه في عقده عن العلاقة بين السلطان والرعية فقال : « السلطان زمام الأمور ، ونظام الحقوق ، وقوام الحدود ، والقطب الذى عليه مدار الدين والدنيا . وهو حى الله فى بلاده ، وظله الممدود على عبادته ، به يمتنع حريمهم وينتصر مظلومهم ويأمن خائفهم » (١).

ولقد أسهبت المصادر التاريخية فى وصف طرق اختيار ولى الأمر - الأمير أو الخليفة - فى عصر الأمويين فى الأندلس ، وكيفية أخذ البيعة من المسلمين ، وطريقة ترشيحه لولى عهده فى حياته ، ومبايعة الرعية له بعد مماته .

وكانت جميع السلطات ؛ لإقرار أهداف الدولة فى تلك الفترة ، موضوع الدراسة فى يد الوالى فى عهد الولاة ، والأمير أو الخليفة فى ظل الدولة الأموية ، والحاجب عندما ضعفت الخلافة ، وملوك الطوائف بعد ذلك ثم أمير المسلمين فى عهد المرابطين بعد سقوط ملوك الطوائف . فكما يقول ابن خلدون : « إن الله سبحانه وتعالى جعل الخليفة نائباً عنه فى القيام بأمور عبادته ، ليحملهم على مصالحهم ، ويردهم عن مضارهم ، وهو مخاطب بذلك ، ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه » (٢) .

وكان من أهداف هذه السلطات رعاية أمور الرعية ، وتوجيه الدولة لما يحقق غايات الإسلام ، ومقاصده ، وعلى ولى الأمر اختيار معاونيه ، ومن يشاركونه فى المسئولية والحكم ، مراعيّاً فى ذلك أصول الإسلام ومبادئه العامة ، وشروطه فى كل من يلى أمراً من الأمور ؛ فعليه اختيار الأصلح فالأصلح لولاية أمور المسلمين ، حسبما تقتضيه الظروف . وكان الحاكم مطالباً بمراعاة وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى خطط الدولة المختلفة .

ولقد ذكر الخشنى فى مقدمة كتاب قضاة قرطبة ؛ ما يؤكد خطورة خطة القضاء ؛ لارتباطها بمصالح العباد ، فقال : « لما كان القاضى أعظم الولاة خطراً بعد الإمام الذى جعله الله زمماً للدين ، وقواماً للدنيا ، لما يتقلده القاضى من تنفيذ القضايا ، وتخليد الأحكام فى الدماء والفروج

(١) العقد الفريد ، ٩ / ١

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٦

والأموال والأعراض ، وما يتصل بذلك من ضروب المنافع ووجوه المضار ، كانت العقبي من الله في ذلك فظيعة المقام ، هائلة الموقف ، محفوفة المطلع ^(١) . وهو يريد بذلك تأكيد الجزاء الأخرى ، والعفو من الله لمن يقبل هذه الخطة ، ويسعى إلى تأكيد العدل بها .

وأوجد مؤسس الدولة الأموية في الأندلس نظاماً للحكم - بعد فترة عدم الاستقرار والاضطراب في ظل عصر الولاة - معتمداً على صنائع من الموالى الأمويين المخلصين للإمارة إلى جانب العناصر العربية ، وهكذا ظلت حكومة الأمويين طوال عصر الإمارة والخلافة متماسكة ، تنشد تحقيق العدالة ، ورعاية أمور الدين والدنيا ؛ بفضل هذه الطبقة من الموالى من أصحاب البيوتات الأندلسية ، وبفضل الخبرة المتوارثة التي اكتسبها أبناؤها طوال هذه الفترة . ولما ضعفت هذه الطبقة ، وتراخت عصبيتها ، منذ عصر الحاجب محمد بن أبي عامر ، إلى جانب عوامل أخرى كثيرة ، كانت محصلتها النهائية سقوط الخلافة الأموية في الأندلس ^(٢) وظهور عصر جديد له سمات مغايرة .

ونخطة القضاء من أسنى الخطط ؛ فقد رفع الله تعالى درجة الحكام ، وجعل إليهم تصريف أمور العباد في الأرض ، وهي خطة الأنبياء ، ومن بعدهم الخلفاء ؛ فلا شرف بعد الخلافة أشرف من خطة القضاء . ولقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الخطة من النعم التي يباح عليها الحسد ، فجاءت رواية ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها » ^(٣) .

ولقد كان للقضاء هبة كبيرة في نفوس حكام المسلمين في المشرق الإسلامي حتى نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، ولا سيما في العصر الأول ، وفي فترة الدولة الأموية ، ولم تؤثر عليه التيارات

(١) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ٢ ، وراجع : محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية ، ص ٣١٢ - ٣١٣

(٢) راجع بحثنا : رؤية جديدة لأسباب سقوط الخلافة الأموية في الأندلس ، ص ٢٥ - ٤٣ المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد السادس ، المجلد الثاني ، ربيع ١٩٨٢ ، الكويت .

(٣) الوشرسي : المعيار العرب ، جزء ١٠ ، ص ٨٢

السياسية ، ولم يلحقه الفساد والاستغلال ، ثم أخذ يضعف تدريجياً في زمن الدولة العباسية .

أما في المغرب ؛ فقد ظل القضاء محترماً في جل العصور حتى نهاية القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى .

وكذلك كان الحال في الأندلس في ظل حكام عصر الولاة ، بالرغم من أننا تنقصنا المعلومات عن تلك الفترة ؛ لتأريخه ، وإظهار العلاقة فيها بين سياسة الحكم والقضاء ، وفي العصر الأموى ؛ فقد كان حكام الأندلس يقدرون قضائهم كل التقدير ، وينفذون أحكامهم ، وكذلك كان موقفهم من الفقهاء المشاورين .

وكان ولى الأمر يرأس الحكومة الإسلامية فيها بعد مبايعة الأندلسيين له ؛ فيختار معاونيه على مسئوليته وهو ملزم بمشاورة الأندلسيين ، والأندلسيون ملزمون بمعاونته ، وتقديم النصيح له ، وله عليهم حق الطاعة ، والنصر طالما كان مؤدياً لأمانة الحكم ، مقدراً لمسئولية وظيفته .

والقضاء ولاية من الولايات التى تصدر عن الإمام الذى هو مجمع السلطات فى الدولة الإسلامية بموجب بيعة المسلمين له . يقول ابن خلدون : « إن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة ، والفتيا ، والقضاء ، والجهاد ، والحسبة ، كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التى هى الخلافة ، لتصرفها فى سائر أحوال الملة الدينية والدينية » (١) .

فالقضاء من الخطط الشرعية . وفى موضع آخر يذكر ابن خلدون فى مقدمته عن ولاية القضاء : « إنه من الوظائف الداخلة تحت الخلافة ؛ لأنه منصب الفصل بين الناس فى الخصومات ، حسماً للتداعى ، وقطعاً للتنازع ، إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة ؛ فكان لذلك من وظائف الخلافة ومندرجاً فى عمومها » (٢) .

فالقضاء ولاية عامة متفرعة من ولاية الإمام ، وبالمعنى المعاصر إحدى السلطات الرئيسية فى الدولة .

ولقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام أول قاض فى الإسلام .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠

(١) ابن خلدون : ص ٢١٩

وباتساع رقعة الدولة عهد إلى ولاته بالقضاء ؛ فكان عتّاب بن أسيد^(١) وإلى مكة وقاضيا ، وعلى بن أبي طالب وإلى اليمن وقاضيا^(٢) ، ومعاذ بن جبل وإلى الجند وقاضيا ، واستعمل أبا سفيان بن حرب على نجران ، فولاه الرسول عليه الصلاة والسلام الصلاة والحرب^(٣) ووجه راشد بن عبد ربه السلمي أميراً على القضاء والمظالم^(٤) .

ولأهمية خطة القضاء نرى كثرة الأحاديث النبوية التي تدعو إلى حب الله سبحانه وتعالى للقاضي العدل ، ومكانته في الآخرة .

فقد جاء من حديث عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هل تلرون من السابقون إلى ظل الله يوم القيامة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « الذين إذا أعطوا الحق قبلوه ، وإذا سئلوه بذلوه ، وإذا حكموا للمسلمين حكموا كحكمهم لأنفسهم » .

وفي الحديث الصحيح : سبعة يُظلمهم الله في ظله ... الحديث^(٥) . فبدأ بالإمام العادل . قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : لأن أقضى يوماً أحب إليّ من عبادة سبعين عاماً . وقال الله تعالى : « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ، إن الله يحب المقسطين »^(٦) .

وذكر النباهي : « أن أول من قدم قاضياً في الإسلام - على ما حكاها ابن عبد البر - عمر بن الخطاب ، ولأه أبو بكر الصديق وقال له : اقض بين الناس فأني في شغل . ونقل عن مالك أن معاوية كان أول من استقضى في الإسلام »^(٧) .

(١) ابن عبد البر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ترجمة رقم ١٧٥٦

(٢) النباهي : المرقبة العليا ، ص ٢٣ (٣) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ١٣٦/٦

(٤) المرجع السابق : الصفحة نفسها ، ابن حجر : الإصابة في تمييز الصحابة ،

ترجمة رقم ١٧٩٣

(٥) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرجه البخاري

في : ١٠ - كتاب الزكاة : ٣٦ - باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المسجد . راجع

الؤلؤ والمرجان ، حديث رقم ٦١٠ ، ص ٢١٦ ، النووي : رياض الصالحين ، باب الوالي

العادل ، ص ١٨٢ .

(٦) القرآن الكريم : الآية رقم ٤٢ من سورة المائدة .

(٧) النباهي : المرقبة العليا ، ص ٢٢

وفي ذلك يقول ابن خلدون : « وإنما كانوا يقلدون القضاء لغيرهم ، وإن كان مما يتعلق بهم لقيامهم بالسياسة العامة ، وكثرة أشغالها من الجهاد والفتوحات وسد الثغور وحماية البيضة ، ولم يكن ذلك مما يقوم به غيرهم ، لعظم العناية ، فاستحقوا القضاء في الواقعات بين الناس ، واستخلفوا فيه من يقوم به تخفيفاً على أنفسهم ، وكانوا مع ذلك إنما يقلدونه أهل عصبيتهم بالنسب أو الولاء ، ولا يقلدونه لمن بعد عنهم في ذلك » (١).

وفي عهد عمر بن الخطاب رأى من المصلحة التوسع في فصل القضاء عن الولاية ، تمكيناً للولاة من نظر الأمور العامة للرعية ، نظراً لاتساع عالم الإسلام ؛ نتيجة الفتوحات في آسيا وإفريقية ، وكثرة المنازعات ، مما يستوجب استقلال القضاء عن الولاية والأمراء ، فأصبح للقاضي عمله ، وللقائد مسئولياته ، وهكذا كان هناك إطار لكل ولاية ؛ حتى لا يحدث تداخل بين ولاية وأخرى ، فكان أبو الدرداء معه بالمدينة وشريح بالبصرة وأبو موسى الأشعري بالكوفة ، وكتب عمر له الكتاب المشهور الذي تدور عليه أحكام القضاء (٢) ، وقدم عبادة بن الصامت إلى الشام قاضياً ومعلماً (٣) .

وذكر النباهي أن أول قاض كان زيد بن ثابت في أحد أقواله ، وقيل أيضاً مثل ذلك عن أبي الدرداء (٤) ، وأما أوسع الصحابة في العلم بالقضاء فهو علي بن أبي طالب من غير خلاف (٥) .

وفي مصنف أبي داود عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن قاضياً قال له : « إن الله عز وجل سيهدى قلبك ويثبت لسانك ، فإذا جلس بين يديك الخصمان ، فلا تقض حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأول ؛ فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء » (٦) قال علي : فما زلت قاضياً ، وما شككت في قضاء بعد (٧) .

وكان الخليفة يفوض إلى الوالي اختيار القاضي كما فعل علي بن أبي طالب حين كتب إلى واليه في مصر يفوضه في اختيار من تتوافر فيه شروط القاضي .

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢١ (٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠

(٣) النباهي : ص ٢٢ (٤) المرجع السابق ، ص ٢٣

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٣ - ٢٤ (٧) المرجع السابق ، ص ٢٤

والإسلام يجعل للإمام الحق في مراقبة القضاة ، والكشف عن أعمالهم ، لأنه يملك تعيين القضاة ، ومن ثم مراقبتهم وعزلهم ، ولعل النص الذي أورده ابن المناصف أبو عبد الله محمد بن أصبغ^(١) واف لشرح ذلك بالتفصيل :

قال ابن المناصف في مختصره في الكشف عن القضاة وتعقب أحكامهم : « ينبغي للإمام أو القاضي الجامع لأحكام القضاء أن يكون متفقداً لأحكام قضاة وحكامه ، متصفحاً لأقضيئهم ، مراعيّاً لأموالهم وسيرتهم في الناس ، وعليه أن يسأل الثقات عنهم ، ومن لا يتهم عليهم إذا تظاهرت الشكوى بهم ، ولم يعرف ما هم عليه من عدالة أو غيرها ؛ فإن كانوا على ما يجب أبقاهم ، وإلا عزلهم ، واختلف في عزل من شهرت عدالته عن تظاهر الشكوى ، فقال مطرف : ليس عليه عزل من شهر بالعدالة والرضى إذا اشتكى به ، وإن وجد منه العوض ، فإن ذلك إفساد للناس على قضائهم ، وقال أصبغ : أحب إلى أن يعزل ، وإن كان مشهوراً بالعدالة والرضى إذا وجد منه جدلاً في حاله ؛ لأن في ذلك إصلاحاً للناس ، ولما ظهر من استيلاء القضاة ، وقهرهم في ذلك كف لهم ، وأما إذا كان المشتكى به غير مشهور العدالة فليعزله إذا وجد منه العوض ، وتظاهرت الشكوى عليه وإن لم يجد عوضاً منه ، كشف عن حاله كما قدمناه ، ووجه الكشف أن يبعث إلى رجال يوثق بهم من أهل بلده ، ويسأل عنه سرّاً ؛ فإن صدقوا قول الشكاة عزله ، ونظر في أقضيئته ، فما وافق الحق أمضاه وما خالفه فسخه . وإن عدله الذين سئلوا عنه ما نعلم إلا خيراً أبقاه ، وتعقبت أقضيئته ، فما وافق السنة مضى ، وما لم يوافق شيئاً من أقوال أهل العلم ، ردّ ، وحمل ذلك أمره على الخطأ ، وأنه لم يعتمد جوراً »^(٢).

والقاضي عندما يولى خطة القضاء ، يصبح ناظراً لمصلحة المسلمين في قضائهم ، ولا يكون في الأحكام نائباً عمن ولاه ، ومن ثم فليس للحاكم عزل القاضي كلما شاء ، ولا يكون له ذلك إلا إذا فقد القاضي شرطاً من شروط توليته القضاء ؛ كما أن القاضي لا يفقد ولايته بوفاة من ولاه أو تغييره .

(١) انظر في ترجمته ابن بشكول : الصلة ، ترجمة رقم ١٢٨٨ ، الضبي : بغية الملتبس ،

ترجمة رقم ٦٦ ، ابن الأبار : المعجم ، ترجمة رقم ١١٨

(٢) ابن المناصف : المختصر (مخطوط) الورقتان ٤ ب ، ه ، أ

ولقد حفلت كتب التراجم المشرقية والأندلسية بنماذج مشرقة سجلها القضاء الإسلامي ، تدل على الحق ، وإعلاء شأنه ، والأخذ على يد الظالم مهما علا مركزه الاجتماعي ، ونصفه للمظلوم مهما تواضع قدره بين الرعية .

وكان الفقيه ابن حزم من المتشيعين لبني أمية ماضيهم وباقيهم بالمشرق والأندلس واعتقاده لصحة إمامتهم وانحرافه عن سواهم من قریش حتى نسب إلى النصب لغيرهم^(١) .

وكثيراً ما نقد بعض أمراء الأندلس بسفك الدماء والظلم للرعية^(٢) .

أما نظرية فصل السلطات فإنها تظهر بصورة واضحة في ذهن الخليفة عمر بن عبد العزيز في خطابه الذي قال فيه بعد توليته الخلافة :

« أيها الناس ، إنه لا كتاب بعد القرآن ، ولا نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم ، ألا وإني لست بقاض ولكني منفذ ، ولست بمبتدئ ولكني متبع ، ولست بخير من أحدكم ولكني أثقلكم حملاً ، وإن الرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بظالم ، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ... »^(٣) .

ونخلص من هذه الخطبة بعناصر هامة :

أولاً : المصدران الأساسيان للتشريع هما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وبذلك لن يحل الخليفة محلها ، فسلطته التنفيذية منفصلة عن السلطة التشريعية إلا ما كان له من حق كسائر المؤمنين من النظر في الكتاب والسنة والبحث عن وجوه تطبيقها وتوسيع مدلولاتها .

ثانياً : إن الخليفة ليس بقاض يحكم بين الناس ولكنه منفذ هو وعماله لما يأمر به القرآن والرسول عليه الصلاة والسلام أو يحكم به قضاة الإسلام .

وذكر النباهي : أنه ينبغي للقاضي أن يكون شديد الثبوت فيما أسند إليه من أمانته ، غير هائب في الحق لسلطانه ، ولا متبعاً له فيما يقدح في وجهه ورعه وظاهر أحكامه^(٤) .

(١) ابن بسام : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، ١/١٦٩

(٢) ابن حزم : نقط العروس ، ص ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٣ - ٧٤ ، ٧٨ - ٧٩ ، ٨٠

(٣) علال القاسي : الخطط الشرعية ، ص ١٠٥ - ١٠٦ (٤) النباهي ، ص ٥٢

وعلى كل حاكم أن يكون شديد الحذر من دسائس نفسه ، قاطعاً أسباب مطامعه ، وأن لا يكون من شأنه حب المدح في وجهه والركون إلى الثناء^(١) .

وقال ابن يونس : بل يكون همه في ثلاث خصال : رضاء ربه ، ورضاء سلطانه ، ورضاء من يلي عليه^(٢) .

ونرى كذلك أن عدم اشتغال القاضي بالسياسة العامة مبدأ إسلامي اقتضته طبيعة القضاء ، وضرورة أن يكون محايداً مما يُسبغ على هذه الخطة جلالها ووقارها ، ويتمتع شاغلها بالتقدير والاحترام . وهذا لا يمنع أن يكون للقاضي رأيه في السياسة العامة لبلده ، شأنه شأن سائر أفراد المجتمع .

ولقد ذكر المقرئ أن ولاية الأندلس ، وأمراء الدولة الأموية : « كانوا يتواضعون لعلمائها ، ويرفعون أقدارهم ، ويصدرون عن آرائهم ، وأنهم كانوا لا يقدمون وزيراً ولا مشاوراً ، ما لم يكن عالماً »^(٣) ، بل لعل تلك النظرة شملت أيضاً الخلفاء وملوك الطوائف في الأندلس حتى نهاية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي .

وفي الأندلس سار الرسم في عهد الأمويين ، أنه إذا خرج القاضي للغزو ثم عاد لم ينظر في الأحكام حتى يعهد إليه ولي الأمر مرة أخرى بعهد جديد لتولى خطة القضاء ، والنظر فيها .. رأينا ذلك عملياً في حالة كثير من القضاة الذين اشتركوا في الغزو ، ومنهم القاضي عمرو بن عبد الله^(٤) .

ومن سمات خطة القضاء في تلك الفترة التي نؤرخ لها استقلال القضاء بمعنى تحرر سلطته من أي تدخل من جانب السلطة السياسية الحاكمة واحترام أحكامه وتنفيذها على الجميع ، ابتداء من الأمير ، أي صاحب الحكومة السياسية ، وظهر جلياً استقلال القاضي في ممارسة اختصاصه ، ولا تؤثر على أحكامه ميول وأهواء الحكام ، بل كانت أحكام القاضي نافذة على الجميع ، والقضاة يمارسون أعمالهم على هدى من شريعة الإسلام الغراء^(٥) .

وتفصيل سياسة الحكم والقضاء في تلك الفترة التاريخية كما يلي :

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ص ٥٣

(٣) نفع الطيب ، ٢ / ٢١٤ (٤) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ٨٣

(٥) راجع بحثنا : استقلال القضاء في الأندلس صورة للعلاقة بين السلطتين القضائية والتنفيذية.

عصر الولاية

(٩٢ - ١٣٨ هـ / ٧١١ - ٧٥٦ م)

شغل خطة القضاء في تلك الفترة أرباب السيف ، أي ولاية العسكر أو ولاية الجند ، إلا أننا وجدنا الحشني ، وابن الأبار ، والنباهي ، قد ذكروا ثلاثة قضاة أولهم مهدي بن مسلم^(١) الذي استقضاه الوالي عقبه بن الحجاج السلولي^(٢) الذي تولى السلطة في شوال سنة ١١٦ هـ / ٧٣٤ م^(٣) .

وكتب القاضي مهدي بن مسلم عهد توليته خطة القضاء بنفسه ، وأصبح هذا العهد نموذجاً يحتذى به في كتابة عهود القضاة^(٤) .

واستخلفه عقبه على قرطبة حين خروجه للجهاد . ونعتبر هذا القاضي أول من تولى هذه الخطة منفردة ، أي لم يكن من أصحاب الخطط الإدارية الأخرى في الدولة ، وأصبح قاضياً للجند أو العسكر ؛ لأن الوافدين على الأندلس في تلك الفترة هم جند الخلافة الإسلامية لاستكمال حركة الجهاد في سبيل نشر دعوة الإسلام . ثم يأتي بعده القاضي عنتر بن فلاح^(٥) وثالثهما مهاجر بن نوفل القرشي^(٦) الذي كان طرازاً فريداً في القضاء ، إذ كان يعظ المتحاكين ويحذرهم الجدل بالباطل ثم يبكي فينصرف الحصان ويتصالحان^(٧) .

ولقد حدث جدل كبير حول الكشف عن حقيقة هؤلاء القضاة الثلاثة الرواد لدى المستشرقين : دوزي ، وآسين بلاثيوس ، وخوليان ريبيرا ، وليني بروفنسال ، ثم تبعهم من المصريين : د . حسين مؤنس في كتابه

(١) الحشني : ص ٨ - ١٢ ، النباهي : ص ٤٢ ، وقد ذكر ابن الأبار اسمه : مهدي بن سلمة . التكملة ، ترجمة ١١٦٢ (ط . كوديرا) .

(٢) الحشني : ص ٩ ، الحميدي : جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ٧٣٩ ، الضبي : بغية المتلمس ، ترجمة رقم ١٢٥٨ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١١٦٢ (ط . كوديرا) .

(٣) ابن عذاري : البيان المغرب ٢ / ٢٩

(٤) الحشني : ص ٩ - ١٢ ، التكملة ، ترجمة ١١٦٢ (ط . كوديرا) .

(٥) الحشني : ص ١٢ - ١٣ .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣ ، التكملة ، ترجمة رقم ١١٦٣ (ط . كوديرا)

(٧) التكملة ، ترجمة ١١٦٣ (ط . كوديرا) .

فجر الأندلس^(١) ، ود . محمود على مكى فى بحثه رواد الثقافة الدينية الأولى فى الأندلس^(٢) ، وأخيراً د . مصطفى الشكعة فى كتاب المغرب والأندلس^(٣) .

ولقد تأثر د . مؤنس والدكتور محمود مكى ببعض آراء المستشرقين التى طرحوها حول الشك فى رواية الخشنى عن حقيقة هؤلاء القضاة ، أما الدكتور الشكعة فقد تنى الجدل ، وأكد حقيقة وجود هؤلاء القضاة وصحة رواية الخشنى . ونحن نميل إلى هذا رأى الأخير ، إذ لا يوجد دليل مقنع لإنكار هذه الرواية ونسج الأقاويل والأوهام ، والتصورات حولها ، على الرغم من عدم وجود تراجم لهؤلاء القضاة إلا عند الخشنى . هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض القضاة فى فترة الإمارة الأندلسية لم نر تراجم لهم إلا لدى الخشنى ، ولا نستطيع إنكارهم أو إغفالهم ، فلماذا نشك فى الأولى وتؤيد الثانية ؟!

وأرى أن فترة وجود هؤلاء القضاة الثلاثة ، وشغلهم خطة القضاء كانت فى المدة بين عامى ١١٦ هـ إلى ١٢٨ هـ / ٧٣٤ - ٧٤٦ م ، فإذا كان الوالى عقبة بن الحجاج السلولى قد توفى سنة ١٢١ هـ / ٧٣٩ م ، وتولى بعده الولاية عبد الملك بن قطن فإن من المرجح أن يكون القاضى عنتر بن فلاح جاء بعده القاضى مهاجر بن نوفل أثناء ولاية عبد الملك ، ثم جاءت أحداث سنة ١٢٨ هـ / ٧٤٦ م التى أشار إليها ابن عذارى من أن الأندلس ظلت أربعة أشهر من غير وال ، إلا أنهم قدموا عبد الرحمن بن كثير اللخمى للنظر فى الأحكام^(٤) .

وتميزت هذه الفترة وهى عصر الولاية حيث كانت الأندلس جزءاً لا يتجزأ من عالم الإسلام ويتبع الخلافة الأموية فى المشرق بعدم الاستقرار من ناحيتين :

مكتبة مهتاب للاستشارات والمقالات

(١) فجر الأندلس ، ص ٦٤٣ وما بعدها .

(٢) رواد الثقافة الدينية فى الأندلس ، ص ٦٧ - ٧١ ، مجلة البيئة ، عدد ٧ نوفمبر

١٩٦٢ ، المغرب .

(٣) المغرب والأندلس ، ص ٦٧ - ٧٥

(٤) ابن عذارى : ٢ / ٣٥

الأولى : أسلوب تعيين الولاة أنفسهم ، فلم نر نظاماً واحداً متبعاً في كيفية تولي الوالى سلطته في الأندلس ، وكان هؤلاء الولاة قد خضعوا للتعيين من إحدى الجهات الثلاث صاحبة السلطة السياسية حينئذ ، وهى الخليفة الأموى في دمشق صاحب الحكومة المركزية في عالم الإسلام ، أو ولاة إفريقية بالقيروان ، أو أهل الأندلس أنفسهم ، وهم العرب المستقرون بها ، وكان تعيين قضاة الجند أو العسكر يخضع لسلطة ولى الأمر الذى يعين الولاة في تلك الفترة .

والثانية : تميزت هذه الفترة بعدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية لهذه الفئات الوافدة إلى هذه الأرض الجديدة ، كجنود في جيش الفتح الإسلامى ، بالرغم من قلة أعداد العرب النازحين بالنسبة لأعداد البربر ، وكان كبار رجال هذه القبائل يعمل على إنهاء المنازعات التى كانت تشجر بين تلك الجماعات طبقاً للعرف الموروث والسائد بينهم .

ولم تمدنا المصادر التى بين أيدينا بتفاصيل دقيقة عن تلك الفترة لتوضح سياسة الحكم والقضاء في عصر الولاة بطريقة فعلية واقعية .

ولم نلاحظ في تلك الفترة خلافاً أو صداماً أو علاقات متميزة بين الولاة والقضاة ، وذلك لقصر فترة حكم كل وال بين عدة شهور وعدة سنوات ، واتسمت فترة حكم الولاة بانشغالهم بأمور الجهاد الخارجى من ناحية ، والعمل على استقرار الأوضاع الداخلية من ناحية أخرى ، فالأندلس في هذا العصر كانت ثغراً إسلامياً ، وحركة الجهاد والدفاع والمد الإسلامى مستمرة ، وهو هدف هذه الجماعات الوافدة التى استقرت في شبة الجزيرة الأيبيرية ؛ وأن من الموالى من شغل خطة القضاء في تلك الفترة ، وذلك لتمكنهم من العلم ورسوخهم فيه .

الدولة الأموية والقضاء

إمارة عبد الرحمن بن معاوية الداخل

(١٣٨ - ١٧٢ هـ / ٧٥٦ - ٧٨٨ م)

نرى مما سبق أنه منذ ولاية عقبة بن الحجاج السلوي سنة ١١٦ هـ / ٧٣٤ م أصبحت ولاية القضاء خطة منفصلة عن سلطة الولاية ، أى السلطة التنفيذية ، وهى الحكومة فى الأندلس ، بدليل أن عبد الرحمن بن معاوية الداخل^(١) حين دخل قرطبة كان يحيى بن يزيد التجيبى^(٢) قاضياً للجند ، فأثبتته عبد الرحمن على القضاء وكان كاتباً لعهد الأمان الذى أعطاه عبد الرحمن بن معاوية ليوسف الفهرى .

وكانت سياسة بنى أمية مع القضاة وأحكامهم تنسم بالاحترام والتبجيل ، ووقف الحكام الأمويون موقف المؤيد والمساند والمنفذ لأحكام القضاة ، وعملوا على عدم التدخل فيها ، بالرغم من أن بعض هذه الأحكام كانت لا تقابل بالرضى من بعض الأمراء ، إلا أنهم اعتبروا أن من أسس العدالة والشرعية لحكمهم هو عدم التدخل فى ولاية القضاء وترك القضاء مستقلاً عن سلطة الحكومة وسياستها ؛ لأن فى ذلك حفظاً لملكهم وصيانة لعرشهم ، ذلك أنهم اعتقدوا أن تحقيق العدالة ونصرة الحق هى الشرعية السياسية التى تستند عليها سلطتهم فى الأندلس . ووقف القضاة من الدولة موقف المساند للشرعية لبنى أمية فى الحكم ومحاربة الخارجين عنها ، بل ووسمهم بالزندقة .

وقد اختلف عدد القضاة باختلاف سنوات حكم كل أمير .

(١) ابن القرضى : ص ٣ - ٥ ، الحميدى : ص ٨ - ٩ ، الضبى : ص ١٢ - ١٣ ، عبد الواحد المراكشى : المعجب ، ص ٤٠ وما بعدها ، ابن عذارى : ٢ / ٤٠ وما بعدها ، نفع الطيب ، ٣ / ٢٧ - ٥٥
(٢) الحشى : ص ١٤

فكان يحيى بن يزيد أول قاضٍ يحمل لقبين في المصادر التي بين أيدينا : لقب قاضى الجند أو العسكر ، وقاضى الجماعة بقرطبة ، طبقاً لما ورد في توقيعه في عهد الأمان الذى كان بداية عصر الإمارة الأموية بعد انتصار عبد الرحمن الداخل على منافسيه ، ووصفه عبد الواحد المراكشى بأنه كان من أهل العلم وعلى سيرة جميلة من العدل^(٢) ، وذكره الحشنى فقال : « وكان يحيى رجلاً صالحاً ، اعتزل الحرب عند دخول عبد الرحمن بن معاوية ولم يغمس يده في الدماء ، فلما كانت البيعة أجاب إليها طائعاً »^(٣).

واختلفت المصادر فيمن عيّن القاضى يحيى بن يزيد^(٤) لهذه الخطة ، فهناك من يقرر أن الذى ولاه قضاء الأندلس هو الخليفة عمر بن عبد العزيز^(٥). ومن يذكر أن عامل إفريقية حنظلة بن صفوان الكلبي هو الذى ولاه ، وكان من عرب الشام الساكنين بإفريقية^(٦). غير أن صاحب أخبار مجموعة يذكره بأنه مستقضى من المشرق ومعه سجل^(٧) أى قدمها قاضياً^(٨).

ولقد عمل يحيى بن يزيد في الفترة الأولى من قيام الدولة الأموية في الأندلس أثناء نزاع عبد الرحمن الداخل مع منافسيه على تهدئة الأوضاع السياسية واستقرارها . وكان له دور بارز احترامته الأطراف المتنافسة حين ذلك ؛ فقد قام بحفظ بنات يوسف الفهرى حين دخل عبد الرحمن بن معاوية القصر واستولى على قرطبة^(٩) وكذلك كان له دور في استرداد جارتين لعبد الرحمن بن معاوية أخذهما يوسف حين عاد إلى قرطبة^(١٠) ووبخه على هذا التصرف .

(١) ابن بسام : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، ١ / ١ / ١٦٩

(٢) المعجب ، ص ٤١ (٣) الحشنى : ص ١٤

(٤) المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٥ ، وذكر ابن الفرضى أن اسمه يزيد بن يحيى بن شريح ، وينتهى نسبه إلى ابن سكون التجيبي ، ولم يذكر تاريخ وفاته . راجع ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٦٠٧ ، ويذكر النباهى أن اسمه يحيى بن زيد ، ص ٤٣

(٥) الحشنى : ص ١٤ ، النباهى : ص ٤٣ (٦) الحشنى : ص ١٤

(٧) مؤلف مجهول : أخبار مجموعة ، ص ٩٥ (٨) الحشنى : ص ١٤

(٩) المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٥ (١٠) المرجع السابق ، ص ١٥

واختلفت المصادر في عدد قضاة قرطبة في عهد عبد الرحمن الداخل ؛ فالحشني يرى أنهم أربعة^(١) ولم يذكر جدار بن عمرو المنحجي ، وقيل الغساني^(٢) الذي قال عنه ابن الأبار إنه قدم لعبد الرحمن الداخل من بلده رية وصار بعد ذلك قاضي عسكريه ، ثم ولاء قضاء الجماعة بعد أبي مضر محمد بن إبراهيم بن مزين الأودي الأکشوني^(٣) في سنة ١٧٠ هـ / ٧٨٦ م^(٤) ، غير أن هناك رواية ذكرها ابن دحمان عن الرازي « إنه كان يقضى في العساكر ولم يزد عن ذلك »^(٥).

ويذكر صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس أن عدد القضاة ثلاثة^(٦) .

ورواية المقرئ عن ابن زيلدون ؛ أنهم خمسة قضاة منهم قاضي العسكر^(٧) .

وابن عذارى يورد أن عددهم ستة قضاة^(٨) .

ويؤخذ مما ذكرناه أن ابن عذارى ذكر القاضي مصعب بن عمران^(٩) مع

(١) وهم : يحيى بن يزيد ، ومعاوية بن صالح ، وعمرو بن شراحيل ، وعبد الرحمن ابن طريف ، الحشني : ص ١٤ - ٢٥

(٢) المقرئ : نفح الطيب ، ٣ / ٣٢ : « وهو من أهل مالقة » .

(٣) ولي القضاء لفترة قصيرة قبل رحلته إلى المشرق ، وقد استغنى من وظيفته لتأدية واجب الحج ، ولحق مالكاً في رحلته تلك ، ولم يعرف أنه عاد إلى تولي القضاء بعد عودته إلى الأندلس ، وتوفي سنة ١٨٣ هـ . راجع : ابن الأبار : التكملة رقم ٣٠١ (ط . كوديرا) .

(٤) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١٥ (ط . كوديرا) ، ترجمة رقم ٦٦٧ (ط . القاهرة) .

(٥) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٦٦٧ (ط . القاهرة) .

(٦) هم : يحيى بن يزيد ، ومعاوية بن صالح ، وجدار بن عمرو ، مؤلف مجهول :

ص ١١٠

(٧) وهم : « يحيى بن يزيد ، ثم أبو عمرو معاوية بن صالح ، ثم عمرو بن شراحيل ، ثم عبد الرحمن بن طريف ، وكان جدار بن عمرو يقضى في العساكر » : المقرئ : نفح الطيب ، ٤٦ / ٢

(٨) وهم : « يحيى بن يزيد ، ومعاوية بن صالح ، وعبد الرحمن بن طريف ، وعمرو بن شراحيل ، والمصعب بن عمران ، وكان له قاضي خامس في صوائفه يسمى جدار بن سلمة بن عمرو المنحجي » وإذا أحصينا ما ذكره ابن عذارى نجدهم ستة قضاة وليسوا خمسة . راجع البيان المغرب ، ٤٨ / ٢

(٩) الحشني : ص ١٤ - ٢٨ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٣٢

العلم أنه اعتذر عن خطة القضاء في عهد عبد الرحمن الداخل ، ولم يتولها ، ولكن شغلها في عهد ولده الأمير هشام بن عبد الرحمن^(١) .

وكذلك نرى أن القاضيين معاوية بن صالح^(٢) وعمرو بن شراحيل^(٣) كان يتداول كل منهما القضاء عاماً^(٤) ، وذكر الخشني : وكان كل واحد منهما إذا عاقه شغل في يوم من الأيام لم يقبض لذلك اليوم رزقاً^(٥) ، وذكر ابن الأبار أن عبد الرحمن الداخل اختار الفقيه محمد بن إبراهيم بن مزين الأودي من أهل أكشونية غربي الأندلس لقضاء الجماعة بقرطبة ، وذلك في المحرم من سنة ١٧٠ هـ / ٧٨٦ م ، فأقام أشهراً ثم استعفى فأعفاه^(٦) وتوفي سنة ١٨٣ هـ / ٧٩٩ م عن سن عالية .

وهناك رواية أخرى لأبي عمر بن عبد البر ذكرها النباهي : أن نصر بن طريف اليحصبي^(٧) كان قاضياً للجماعة في عهد عبد الرحمن بن معاوية ، وذكر ابن الفرضي أن اسمه عبد الرحمن بن طريف ، وأنه كان يتداول مع معاوية بن صالح ، كل منهما عاماً^(٨) . وكان له موقف مع الأمير ، إذ رفض تعليماته بالتريث في مسألة صديق الأمير حبيب القرشي وادعى عليه الاغتصاب لضبيعة من صاحبها وسجل عليه ونفذ الحكم بمحضر الفقهاء والعدول . فغضب الأمير لتصرف القاضي وعاقبه ، ولكن القاضي لام الأمير فقال له : « أيها

(١) الخشني : ص ٣ ، ٢٤ - ٢٥

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥ - ٢١ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٤٥

(٣) الخشني : ص ٢١ - ٢٣ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩٣٦

(٤) الخشني : ص ٢٢

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٢ ، النباهي : ص ٤٤

(٦) التكملة ، ترجمة رقم ٣٠١ (ط . كوديرا) ، ترجمة رقم ٩٥٣ (ط . القاهرة) ،

والذيل والتكملة ، السفر السادس : ترجمة رقم ٢٧٢

(٧) ذكر الخشني اسمه : عبد الرحمن بن طريف ، وكذلك ابن الفرضي . راجع الخشني ،

ص ٢٣ ، ابن الفرضي ، ترجمة رقم ٧٧٤ ، أما ابن الأبار في التكملة وابن عبد الملك المراكشي

في الذيل والتكملة : فذكرا اسمه عبد الملك بن طريف ، وقيل عبد الرحمن بن طريف . راجع التكملة ،

ترجمة رقم ١١٨٦ (ط . كوديرا) و ترجمة رقم ١٦٧٦ (ط . كوديرا) ، والذيل والتكملة ،

السفر الخامس ، القسم الأول : ترجمة رقم ٣٧ ، المرقبة العليا ، ص ٤٤

(٨) التكملة ، ترجمة رقم ٣٢٧ (ط . القاهرة) .

الأمير ما الذي حملك على أن تتحمل لبعض رعيتهك على بعض ، وأنت تجد مندوحة بأن ترضى من مالك من تعنى به ، وتمد الحق لأجله .

واستطاع القاضي في النهاية أن ينهى إجراءات بيع هذه الضيعة لحبيب القرشي الذي كان يقول : « جرى الله ابن طريف عنا خيراً ، كانت بيدي ضيعة حرام فجعلها حلالاً » (١).

وذكر ابن الأبار في ترجمته أنه كان رجلاً صالحاً محمود السيرة (٢).

وقام هذا القاضي أيضاً بتسجيل وقف الأمير عبد الرحمن الداخل على أخته أم الأصبع وأم العباس (٣).

وذكر الحشني وابن عبد الملك المراكشي : أن عبد الرحمن الداخل استقدمه لهذه الخطة من ماردة سكتة حينما علم بفضله وصلاحه ، وحدث سيرته في خطة القضاء (٤) ، وكان ورعاً ، إذا أشغل عن القضاء يوماً لم يأخذ لذلك اليوم أجراً ، وتوفي في أول ولاية الأمير هشام (٥).

وأضاف ابن الأبار شخصية أخرى تولت خطة قضاء الجماعة بقرطبة بعد ابن طريف اليحصبي ، هو عبيد الله بن مالك القرشي الفهري من ساكني مورور ، ويكنى أبا الأشعث (٦).

وبإضافة هذه الروايات الأخيرة يصبح عدد القضاة في قرطبة في عهد عبد الرحمن الداخل ثمانية قضاة .

(١) انظر تفصيل هذه القصة : الحشني : ص ٢٣ - ٢٤ ، النباهي : ص ٤٤

(٢) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ١٦٧٦ ، ورقم ١١٨٦ (ط . كوديرا) .

(٣) الحشني : ص ٢٣

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٣ ، الذيل والتكلة ، السفر الخامس ، ترجمة رقم ٣٧

(٥) التكلة ، ترجمة رقم ١١٨٦ ، النباهي : ص ٤٤

(٦) التكلة ، ترجمة رقم ١٤٩٦ (ط . كوديرا) ، وبالترجمة رواية أخرى لابن

حارث أن عبيد الله بن مالك استقضاة الأمير على إشبيلية بعد إبراهيم بن شجرة البلوي سنة ١٥٨ هـ واستمر على القضاء فترات من حكم هشام والحكم أيضاً . راجع الذيل والتكلة ، السفر الخامس ، ترجمة رقم ٣٧

ويروى أن حسان بن يسار^(١) الهنلي من أهل سرقسطة كان قاضياً وقت دخول عبد الرحمن بن معاوية الأندلس ، وذكره محمد بن أحمد^(٢) في كتابه ، ولعله كان في سرقسطة .

ومن القضاة من عينهم الأمير عبد الرحمن الداخل في كور الأندلس المختلفة ؛ فقد عين القعقاع بن زعيم من أهل رية على قضاء جند الأردن ، فهو قاضي عسكر الأردن وهو من جند العرب ، لبلائه في معركته ضد ابن الأعرابي بسرقسطة^(٣) وجند الأردن برية^(٤) .

وعين الأمير عبد الرحمن الداخل إبراهيم بن شجرة البلوى في شعبان سنة ١٤٩ هـ / ٧٦٦ م على قضاء إشبيلية بعد الفضل بن أبي هريرة وجمع إليه الصلاة مع القضاء ، وتوفي سنة ١٥٨ هـ / ٧٧٥ م ، وكانت ولايته تسع سنين وخمسة أشهر^(٥) .

ولقد كان التعاون تاماً بين عبد الرحمن الداخل وقضاياه طيلة سنوات حكمه البالغة اثنتين وثلاثين سنة^(٦) ، وقيل إن القاضي معاوية بن صالح كان أول من أدخل الحديث بالأندلس^(٧) وشارك مالك بن أنس في بعض رجاله ، كيحيى بن سعيد وأمثاله ، وأخذ عنه جملة من الأئمة أمثال : سفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وابن عينة .

وكان ممن يستغنى بعقله وعلمه وفهمه عن مشاورة غيره^(٨) ولعل ذلك في المسائل الواضحة غير المعقدة .

ولقد ولاه الأمير القضاء والصلاة وغزا معه سرقسطة ، ووصف ذلك الخشني فقال : كان يحيى الليل بالصلاة حتى إذا أصبح لبس قباءه ، وسلاحه

(١) الحميدى : جنوة المقتبس : « بن ياسر » ترجمة رقم ٢٨١

(٢) ابن القرضى : ترجمة رقم ٣٥٨ ، الحميدى : الجنوة ، ترجمة رقم ٢٨١ ، الضبي : ترجمة رقم ٦٦٣

(٣) أخبار مجموعة ، ص ١٢٠ (٤) ابن عذارى : ٢ / ٣٣

(٥) التكلة ، ترجمة رقم ٣٢٧ (ط . القاهرة) . (٦) المعجب ، ص ٤٢

(٧) الخشني : ص ١٦ (٨) النباهي : ص ٤٣

ومضى إلى الصف حيث القتال ، فوقف فيه^(١) وكان مع كتيبة من جند مصر ، فلا يزال واقفاً في مركزه^(٢) متوكئاً على قوسه حتى تنجلي الحرب بين جند الأمير وجند ابن الأعرابي بسرقة .

وكانت شخصية الأمير عبد الرحمن الداخل من الشخصيات التي يهابها الفقهاء ؛ فلقد ذكر الفقيه سعيد بن أبي هند أنه ما هاب أحداً هيئته لعبد الرحمن ابن معاوية حتى حج ، فدخل على الإمام مالك فهابه هيبة شديدة حتى صغرت عنده هيبة عبد الرحمن لهيئته^(٣) .

ولما توفي القاضي معاوية بن صالح ، صلى عليه الأمير هشام بن عبد الرحمن ومشى على قدميه في جنازته ، وذلك في سنة ١٦٨ هـ / ٧٨٤ م ، إجلالا وتعظيماً للقاضي^(٤) ، ودفن بالربض^(٥) بقرطبة .

وهناك من الفقهاء من رفض خطة القضاء في عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية الداخل .

فالفقيه مصعب بن عمران رفض خطة قضاء الجماعة ، مما أغضب الأمير عبد الرحمن ، ولعل سبب رفضه هو أخلاق الأمير وشدتها ، كما ذكر ذلك ابنه الأمير هشام بن عبد الرحمن (٦) .

ورفض الفقيه الغازي بن قيس - توفي سنة ١٩٩ هـ / ٨١٥ م - تولى خطة القضاء بقرطبة بعد وفاة قاضي الجماعة يحيى بن يزيد التجيبي ، فوليا معاوية ابن صالح (٧) .

مكتبة المتحف الإسلامي في القاهرة

(١) الحشني : ص ١٧

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٤٦٩

(٤) التباهي : ص ٤٣

(٥) الحشني: ص ٢٠

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٥ ، النباهي : ص ١٢

(٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠١٥

إمارة هشام بن عبد الرحمن

(١٧٢ - ١٨٠ هـ / ٧٨٨ - ٧٩٦ م)

وفي عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن كان عدد قضاة قرطبة اثنين^(١) طيلة سنوات حكمه القصيرة البالغة سبعة أعوام ، وإن كان ابن عذارى يذكر أنه قاض واحد ، ولا نستطيع أن نأخذ تلك الرواية مأخذ الجدل لصعوبة معرفة تاريخ وفاة جدار بن عمرو المذحجي ، وإن كنا نرجح أن قاضي العسكر جدار بن عمرو ظل يشغل هذه الخطة حتى فترة من عهد هشام ، ولما استقرت الأحوال السياسية الداخلية ألغيت خطة قضاء العسكر بقرطبة بوفاة جدار .

وتوسعت خطة قضاء الجماعة لتشمل جميع المقيمين من الجند في قرطبة والأماكن القريبة منها ، وإن ظل اسم قضاء العسكر في الأجناد بالأندلس في بداية الأمر ، على سبيل نسبة المكان ، فيقال قاضي الجند أو قاضي العسكر بدلا من قاضي الكورة ، ثم تغير اللقب فيما بعد ، وأصبح يطلق لقب القاضي على نسبه إلى الكورة مباشرة ، فيقال قاضي كورة كذا .

وقد أشارت المصادر إلى أن الأمير هشاماً شدد على الفقيه المصعب بن عمران^(٢) هذه المرة كي يقبل خطة القضاء ، وذلك لثقتة في صلاحه وعدله ، فاستحضره وقال له : قد علمت أنه إنما منعك عن القبول من أبي - رحمه الله - الأخلاق التي كانت فيه ، وقد عرفت أخلاقه وبلوتها ، فأحمل عني هم القضاء^(٣) ، وأضاف قائلاً له : « ونفسي طيبة عليك لصلاح أمور المسلمين ، ولو وضعت المنشار على رأسي لم أعترضك »^(٤).

وتلك العبارة التي ذكرها ابن القوطية توضح لنا كيف كانت ثقة الأمير في فقيهه الذي قبل خطة القضاء واشترط عليه أن يأذن له في اطلاع

(١) هما : جدار بن عمرو ثم مصعب بن عمران الهمداني . مؤلف مجهول : ذكر بلاد

الأندلس ، ص ١١٩

(٢) انظر في ترجمته ابن الفرضي رقم ١٤٣٢ ، النباهي : ص ٤٥

(٣) النباهي : ص ٤٥ (٤) ابن القوطية : ص ٤٤

ضيعة يومين في الأسبوع : السبت والأحد ، فوافق له على ذلك ، وكان القاضي صلياً في الحق ، منفذاً له على الخاصة والعامة ، وكان الأمير هشام يؤيده في أحكامه^(١) ، وكان القاضي مصعب يشاور الفقيه صعصعة بن سلام ، وبعد وفاته شاور الغازي بن قيس^(٢) ، غير أن النباهي ذكر أن مشاوريه هم صعصعة بن سلام وعبد الرحمن بن موسى وعبد الملك بن الحسن والغازي بن قيس وأمثالهم^(٣) .

وذكر الحشني أن المصعب بن عمران لم يكن بالمتسع في علم السنن ولا في رواية الأخبار^(٤) . ومما قيل في احترام الأمير للقضاء ورجاله أنه قال لأحد رجاله الذي كانت له خصومة في دار أمام القاضي وسجل عليه القاضي فيها وأخرجه من الدار : « وماذا تريد مني ، والله لو سجل عليّ القاضي في مقعدى هذا لخرجت عنه انقياداً للحق »^(٥) ، واتسمت سياسة هشام بالحكم بالكتاب والسنة^(٦) والتحيز للعدل^(٧) وحسن السيرة^(٨) حتى إنه كان يبعث بمن يثق فيهم من رجاله سرّاً يسألون الناس عن سير عمالهم ثم ينصرفون إليه بحقائق ما عندهم^(٩) ، وذلك من أجل نشر العدل وتحقيقه بين رعاياه . وله مواقف عديدة في التصدي للمظالم سندكرها في مكانها .

وذكر ابن القوطية : وتولى هشام النظر في الرعية بخير ما نظر به ناظر من الرفق ، والعدل ، والتواضع ، وعيادة المرضى ، وشهود الجنائز ، وقطع العشور ، وأخذ الزكاة ، والاقتصاد في ملبسه ومركبه^(١٠) ، وذلك ليكون قلوّة لرعيته بتحقيق العدل عملياً .

وذكر صاحب أخبار مجموعة : أن الأمير هشاماً كان خيراً فاضلاً جواداً كريماً مع حسن سيرته في رعيته وتخصيصه لثغوره ، وكان يلحق ولد من يقتل

(١) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ٢٥ (٢) عياض : ٣٤٨/١

(٣) النباهي : ص ٤٧ (٤) الحشني : ص ٢٧

(٥) ابن عذاري : ٦٦/٢ (٦) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ٢٣١/٥

(٧) الحميدي : ص ١٠ (٨) عبد الواحد المراكشي : المعجب ، ص ٤٣

(٩) مؤلف مجهول : ص ١٢٢ (١٠) ابن القوطية : ص ٤٢

من رجاله بديوان أرزاقه^(١) ، وذكرت المصادر أن الأمير هشاماً كان يصر الصرر بالأموال ويبيعث بها في ليالى المطر والظلمة إلى المساجد فتعطى فيها ، يريد بذلك عمارة المساجد^(٢) .

ولقد ولى الأمير هشام قضاء البيرة الفقيه الأسباط بن جعفر بن سليمان بن أيوب من أهل البيرة ، وذكر ابن الأبار أنه جد سعيد بن جودي أمير الغرب في الفتنة حين بلغه زهده وورعه ، ووسع عليه في الرزق ، ووهب له ضياعاً كثيرة أصبحت تعرف باسمه ، وتوفي هشام وهو قاض ، فأقره ابنه الحكم ابن هشام إلى أن توفي الأسباط ، نقل ذلك من كتاب ابن حارث في القضاء^(٣) .

وولى أيضاً الأمير هشام الفقيه أسود بن سليمان بن يعيش ، والد قاضي الجماعة سليمان بن أسود ، وأصله من مدينة غافق من عمل قرطبة قضاء فحص البلوط .

واستقضى الأمير هشام الفقيه عبد الله بن الأشعث الفهرى القرشى على إشبيلية بلده في صفر سنة ١٧٣ هـ / ٧٨٩ م ، واستمر قضاؤه بها بقية دولته ، وألفاه الحكم بن هشام قاضياً بها فأقره ثم صرف في رجب سنة ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م ، وقيل إنه استأذن للحج فأذن له وأعاد القضاء إلى عبيد الله بن مالك^(٤) ، وكانت ولايته تسع سنين وثلاثة أشهر^(٥) .

وتولى عبد الجبار بن قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن للأمير هشام قضاء طليطلة ، وهو من أهلها^(٦) .

وفي عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن عرض القضاء على الفقيه زياد بن عبد الرحمن بن زياد ، فرفض ، وفر هارباً بنفسه على ما حكاه ابن حارث ، وقد أثار ذلك عجب الأمير الذى قال : « ليت الناس كلهم كزياد حتى

(١) أخبار مجموعة ، ص ١٢٠ (٢) المرجع السابق ، ص ١٢١

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٥٥٧ (طبعة القاهرة) .

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٥٨

(٥) الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة ٣٤٠ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة

رقم ١٢٣٨ (طبعة كوديرا) .

(٦) التكملة ، ترجمة ١٢٣٨ (طبعة كوديرا) .

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٧٧٣ (طبعة كوديرا) .

أَكْفَى أَهْلَ الرِّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ أَمَنَهُ فَرَجَعَ إِلَى قَرْطَبَةَ» (١). وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م (٢).

وَكَانَ الْأَمِيرُ هِشَامٌ يُوَثِّرُ زِيَادًا وَيَكْرُمُهُ ، وَيَسْهَمُ إِلَيْهِ ، وَيَخْلُو بِهِ ، وَيَسْأَلُهُ عَمَّا يَعْنُ لَهُ مِنْ أُمُورٍ دِينِيَّةٍ ، وَيَأْخُذُ بِرَأْيِهِ فِي أُمُورِ السِّيَاسَةِ ، وَيَبَالِغُ فِي بَرِّهِ ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ يَتَصَرَّفُ بِهِ (٣).

وَكَانَ نَتِيجَةُ لِكَسْبِ الْأَمِيرِ هِشَامٍ ثَقَّةَ فُقَهَاءِ الْأَنْدَلُسِ وَشُيُوخِهَا ، أَنَّ أَثْنَى عَلَيْهِ وَأَطْرَاهُ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ ، وَتَمَنَّى أَنْ يَزِينَ اللَّهُ مَوْسِمَ حُجَّتِهِمْ بِهِ حِينَ حَدَثَهُ بَعْضُ تَلَامِذَتِهِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ عَنْ عَدْلِ الْأَمِيرِ هِشَامٍ وَاسْتِقَامَتِهِ .

وَلَقَدْ كَثُرَتِ الرَّحَلَةُ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ مِنْذُ أَوَاخِرِ عَصْرِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّخْلِ . وَكَانَ الْإِمَامُ مَالِكٌ لَا يَخْفَى عَظْفُهُ عَلَى الْأُمُويِّينَ ، وَسَخَطُهُ عَلَى حُكُومَةِ بَغْدَادَ ، وَالْأَمْثَلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ تَعْرُضُ لِدِرَاسَتِهَا الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ عَلَى مَكِّي فِي كِتَابِهِ (٤) ، وَمِنْهَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ لِمُسْتَكْرَهٍ طَلَاقٌ » الَّذِي قِيسَ عَلَيْهِ أَنَّ بَيْعَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ لِأَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى الْإِكْرَاهِ ، وَكَذَلِكَ مَا يَذْكُرُهُ ابْنُ فَرَحُونَ فِي دِيْبَاجَةٍ مِنْ مَظَاهِرِ تَشْيِيعِ الْإِمَامِ مَالِكٍ لِبْنِي أُمِيَّةٍ حَدِيثِ السَّفَرِجَلِيِّ الَّذِي كَانَ يَكْثُرُ التَّحْدِيثُ بِهِ فِي الْمَدِينَةِ (٥).

وَكَثُرَ عَدَدُ تَلَامِيذِ مَالِكِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ فِي عَصْرِ الْأَمِيرِ هِشَامٍ ، وَزَادَتْ الرَّحَلَةُ إِلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ ، وَبَدَأَ الْفُقَهَاءُ الْأَنْدَلُسِيُّونَ يَرُودُونَ عَنْهُ الْمَوْطَأَ ، وَكَانَ نَتِيجَةُ هَذِهِ الرَّحَلَةِ وَهَذَا الْإِنْتِشَارِ وَالِدَعَايَةِ لِلْأَمِيرِ الْأَنْدَلُسِيِّ أَنَّ زَادَ نَفُوذَ فُقَهَاءِ الْأَنْدَلُسِ ، وَزَادَ احْتِرَامَ وَتَبَجُّيلَ أَمِيرِ الْأَنْدَلُسِ لَهُمْ .

(١) الْحَشْنِيُّ : ص ٣ - ٤ ، ابْنُ الْفَرَضِيِّ : تَرْجُمَةُ رَقْمِ ٤٥٨ ، الْحَمِيدِيُّ : تَرْجُمَةُ

رَقْمِ ٤٣٩ ، عِيَاضُ : ٣٤٩/١ - ٣٥٣ ، النِّبَاهِيُّ : ص ١٢

(٢) ابْنُ الْفَرَضِيِّ : تَرْجُمَةُ رَقْمِ ٤٥٨ ، الْحَمِيدِيُّ : تَرْجُمَةُ رَقْمِ ٤٣٩ ، عِيَاضُ : ٣٥٠/١

(٣) عِيَاضُ : ٣٥١/١ - ٣٥٣

(٤) Dr. M. A. Makki, Ensayo Sobre Las Aportaciones

Orientales en la Espana Musulmana y su influencia en la cultura hispano musulmana, p. 91-83.

التَّيَّارَاتُ الثَّقَافِيَّةُ الْمَشْرِقِيَّةُ وَأَثَرُهَا فِي تَكْوِينِ ثَقَافَةِ الْأَنْدَلُسِ ، (دِرَاسَةٌ بِالْإِسْبَانِيَّةِ) ص ٩١-٩٣

(٥) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ، ص ٩٢ ، وَالْحَاشِيَةُ رَقْمِ ٢ ، الدِّيْبَاجُ ١٢٧/١ - ١٢٨

ولقد رأينا كيف أثنى معظم المؤرخين على الأمير هشام بسبب رضى الفقهاء عليه وقيامهم بالدعوة له وتصويره في صورة الأمير التقى الورع الرحيم وربما يكون الرجل كذلك في الحقيقة، وأما ما ذكرته المصادر عن قسوته على أعدائه ، وما فعله بالشاعر أبي المخشى عاصم بن زيد^(١) لأنه أثنى على أخيه ومنافسه سليمان ، وقتله ولدين من أولاد موالى بني أمية لريبة في نفسه ، فقد اعتذر الأمير عن ذلك وبذل شيئاً من العوض .

وقد كان لهذه القسوة ما يبررها بالنسبة لأبي المخشى ، إذ كان الأمير حينئذ والياً من قبل والده على كورة ماردة ، وأنشد الشاعر أبياتاً مُحَرَفَت إلى فاعتبرها ذماً فيه ، فاستدعاه الأمير فأمر بقطع لسانه وسمل عينيه ، ولما بلغ ذلك والده الأمير عبد الرحمن كتب إليه يعنفه ويقبح فعله^(٢) .

وحينما تولى الأمير هشام السلطة السياسية استشعر الندم مما أصاب الشاعر على يديه^(٣) .

وإن كنا نستبعد أن يكون الأمير قد قام بذلك انتقاماً من أبي المخشى ، لأنه ربما تطوع أحد أعوانه دون علمه ممن كان حاقداً وناقماً على الشاعر لفحشه الذى شاع في المجتمع الأندلسي حينئذ ، فلقد وصفه ابن الخطيب بأنه « كان في لسانه بذاء زائد يتسرع به إلى من لا يوافق من الناس ويقذع في هجائهم ويقذف نساءهم ... »^(٤) .

(١) الذيل والتكلمة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ١٨٤ وما بالحاشية من مصادر .

(٢) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٣) أحمد هيكل : الأدب الأندلسي ، ص ٩٨ وما بعدها .

(٤) د . محمود مكي : التأثيرات الشرقية ، ص ٧٦

إمارة الحكم بن هشام الربضي

(١٨٠ - ٢٠٦ هـ / ٧٩٦ - ٨٢٢ م)

وفي عهد الحكم بن هشام الربضي اختلفت المصادر في عدد قضاة قرطبة في عهده ، فصاحب ذكر بلاد الأندلس يرى أن عددهم أربعة قضاة^(١) ، وابن عذارى يذكر أن عددهم سبعة قضاة^(٢) ، والحشني يرى أن عددهم تسعة^(٣) ، وأرى أن رواية الحشني هي الأصوب ، إذ أسقط ابن عذارى اسم سعيد بن محمد بن بشير ، وقطن بن جزء التيمي^(٤) ثم تولى بعده ولده بشر بن قطن^(٥) ، ومما يدعو للعجب في بعض هذه الأسماء أننا لم نجد تراجم لها في المصادر التي بين أيدينا بصورة كافية .

ولقد أورد صاحب الذيل والتكملة ترجمة لسعيد بن عاصم بن مسلم بن كعب الثقفي ، قرطبي ، ويعرف أبوه بالعريان ، وهو من أصحاب عبد الرحمن الداخل ، وذكر أنه تولى خطة قضاء الجماعة بقرطبة للحكم بن هشام^(٦) ، فإن صحت هذه الرواية يصبح عدد قضاة قرطبة في عهده ثمانية قضاة .

ولم يذكر هذه الرواية أحد من المتقدمين ، لذلك نستبعد أن يكون قد

(١) وهم : « محمد بن بشير المعافري وولده سعيد بن محمد بن بشير ثم الفرج بن كنانة ثم قطن بن حزن » . مؤلف مجهول : ص ١٢٥

(٢) « مصعب بن عمران ، محمد بن بشير ، الفرج بن كنانة ، بشر بن قطن ، عبيد الله ابن موسى ، محمد بن تليد ، وسامد بن محمد بن يحيى » . ابن عذارى : ٦٨/٢ ، وراجع ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٦١ ، ويذكر عبيد الله بن موسى بعد الفرج بن كنانة سنة ٢٠١ هـ .

(٣) وهم : « مصعب بن عمران ، محمد بن بشير ، سعيد بن محمد بن بشير ، الفرج ابن كنانة ، قطن بن جزء التيمي ، بشر بن قطن بن جزء التيمي ، عبيد الله بن موسى ، محمد ابن تليد ، حامد بن محمد بن يحيى » . الحشني ص : ٢٤ - ٤٤ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٦١ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٦١١ (طبعة القاهرة) .

(٤) الحشني : ص ٤٤ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٢٥٥٦ (طبعة الأركون) .

(٥) الحشني : ص ٤٤ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٦١١ (طبعة القاهرة) .

(٦) ابن عبد الملك : بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٨٢

تولى قضاء الجماعة بقرطبة وإنما ولى قضاء أحد الكور الأندلسية فى عهد الحكم الربضى (١) .

واتسمت سياسة الحكم الربضى بقضاته ، وفقهاء الأندلس بالاحترام ، والتبجيل فى حدود الشرعية السياسية ، وتراث السلف الذى لا يسمح الأمير لأحد أن ينازعه فيه ، ولعل ما تمتع به الفقهاء من تفوذ فى عهد والده هشام لم يقابل بالارتياح فى عهد الحكم مما أدى إلى الصدام بينه وبين الفقهاء فيما يعرف بثورة الربض فى فترة من حكمه .

ولقد أقر الحكم بن هشام قاضى أبيه المصعب بن عمران ، وعرف صلابته وتنفيذه الأحكام ، فاشتد معه وصار يؤيده ولا يسمع فيه مقالة طاعن ويحيز أفعاله وينفذ أحكامه ، وإن وقعت بغير المحبوب منه . وكان يروى عن الأوزاعى وغيره ، وكان لا يقلد مذهباً ويقضى بما يراه صواباً ، وكان خيراً فاضلاً (٢) .

وحينما مرض المصعب زاره الأمير فى داره فى ضيعته للاطمئنان عنه ، وشاهد ابنة القاضى ككوية التى سميت على اسم جدتها أم حاطب بن أبى بلتعة ، فعجب الأمير من هذا الاسم ، فلما ولدت له ابنة سماها بهذا الاسم وأصبح الحكم بن هشام أول من سمى بهذا الاسم من الخلفاء كما ذكر الخشنى (٣) .

ولقد اغتم الأمير الحكم الربضى للمرض الذى توفى فيه قاضى أبيه ، وقاضيه المصعب بن عمران (٤) ، فلقد كفاه أمور رعيته بفضله ، وعدله ، وورعه ، وزهده (٥) حتى إن الأمير الحكم رفض شراء عبد لولد القاضى مصعب وقال : من يخدم ولد القاضى ؟ لو مات لهم هذا العبد لأخلفت لهم مكانه ، فكيف أن أنزعه منهم ؟ (٦) . وولى خطة قضاء الجماعة بعده الفقيه محمد بن بشير المتوفى سنة ١٩٨ هـ / ٨١٤ م ، الذى كان لايهاب رجال السلطة ، ولا يتوانى

(١) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٢) الخشنى : ص ٢٥ ، النباهى : ص ٤٦ - ٤٧ (٣) الخشنى : ص ٢٧

(٤) دخل مصعب بن عمران وهو شاب الأندلس فى عهد عبد الرحمن بن معاوية ثم استقضى

الأمير هشام بن عبد الرحمن وأقره الحكم بن هشام على خطته حتى وفاته .

راجع ترجمته فى الخشنى : ص ٢٤ - ٢٨ ، ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٤٣٢

(٥) المقدم الفريد ، ٢٣٢/٥ (٦) الخشنى : ص ٢٧

في الوقوف في وجه العامل الذي يجور أو يغتصب أحداً من الرعية^(١)، ولقد وافق الحكم على شروطه حين ولاه خطة القضاء، وهي: نفاذ الحكم على كل أحد من الأمير إلى حارس السوق، وإذا ظهر له العجز من نفسه أعفى، وأن يكون رزقه من النية^(٢). وكان سبب اختياره إشارة العباس بن عبد الملك المرواني للأمير الحكم^(٣).

وكانت أحكام قاضي الجماعة محمد بن بشير نافذة على الأمير نفسه وعلى رجاله « لا هوادة عنده لأهل الحرم، ولا مداينة عنده لأهل السلطان، ولا يعبأ على جميع أهل الخدمة ولا على من لا ذ بالخليفة »^(٤)، وكان أقصد الناس إلى الحق، وأخذهم بعدل، وأبعدهم من هوى، وأنفذهم لحكم^(٥). فقد حكم القاضي على الأمير الحكم في مسألة « أرحى القنطرة » واستحسن الأمير فعله وقال: « رحم الله محمد بن بشير فلقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا، كان في أيدينا شيء مشتبه فصححه لنا حلالاً طيباً فطاب لنا ملكه »^(٦).

ومما قيل أيضاً إنه توجه عليه بحكم بإخراج جارية من قصره اغتصبها عامل كورة جيان من صاحبها، ولم يوافق القاضي على رأى الأمير بشراء هذه الجارية وردت لصاحبها^(٧). وكذلك رد القاضي شهادة الأمير الحكم في قضية عمه سعيد الخير بن عبد الرحمن الداخل وقال لعمه الذي كان يغريه بقاضيه: « القاضي رجل صالح والله، لا تأخذه في الله لومة لائم، فعل ما يجب عليه ويلزمه وسد دونه باباً كان يصعب عليه الدخول منه فأحسن الله جزاءه »^(٨).

ووصف ابن سعيد ما قاله الحكم لعمه سعيد الخير برواية أخرى: « القاضي رجل صالح فعل ما يجب عليه ولست أعارضه »، وتلك الرواية توضح مدى تقدير الحكم لأحكام قاضيه^(٩).

(١) ابن عذاري: ٧٨/٢ - ٧٩

(٢) ابن سعيد: المغرب في حل المغرب، ١٤٤/١، النباهي: ص ٤٧ - ٤٨، ٥١

(٣) الخشني: ص ٢٨ (٤) المرجع السابق، ص ٢٩

(٥) العقد الفريد، ٢٣٢/٥

(٦) الخشني: ص ٢٩ - ٣٠، المقرئ: نفح الطيب، ١٤٥/٢

(٧) العقد الفريد، ٢٣٢/٥، ابن عذاري: ٧٨/٢

(٨) المقرئ: ١٤٧/٢ - ١٤٨ (٩) ابن سعيد: ١٤٤/١

وحكم ابن بشير على ابن فطيس الوزير في حق ثبت عنده دون أن يعرفه بالشهود عليه^(١)، ولعل خوف قاضي الجماعة على الشهود من سطوة الوزير كان وراء ذلك .

وذكر الحشني : أن حبيباً القرشي كان له مع قاضي الجماعة ابن بشير قصة تشبه التي كانت له مع قاضي الجماعة عبد الرحمن بن طريف بخصوص ضيعة ، وكان حبيب يقابل قاضي الجماعة ابن بشير فيقول له : « أردنا أن نأكل الحرام فأبيت إلا أن تجعله حلالاً »^(٢).

ولم يحامل القاضي أحداً من أصدقائه — لم يسمه الحشني — وكان من أكابر أهل زمانه ورفيقه في الحج ، فرد شهادته^(٣) ، ورد أيضاً شهادة أحد إخوانه من أهل الخاصة ، ولم يسمه الحشني^(٤) ، ولم يقبل الأمير الحكم ما ذكره صاحب الخيل موسى بن سماعة بأن القاضي ابن بشير جار عليه^(٥).

وكذلك تظلم حمدون بن فطيس من القاضي ابن بشير ، لكنه سرعان ما رجع واستحي^(٦) ، ولذلك حزن عليه الأمير حزناً شديداً عند وفاته ، واتجه إلى الصلاة للابتهال إلى الله أن يوفقه في اختيار قاض آخر عوضاً عنه تسكن إليه نفسه ليوليه قضاء المسلمين بعده^(٧).

وقال الأمير الحكم عنه : « فقد كنت جعلته بيني وبين الله في أحكام الناس فأسندت منه إلى ثقة ، إذ كانت نفسي مستريحة إلى عدله ، فناجيت تعالى ودعوته دعوة مضطر إلى إجابته في أن يحسن عزائي عنه ويعمل عوضي منه »^(٨).

(١) انظر تفصيل ذلك : الحشني : ص ٣٠ ، عياض : ٥٠٢/٢ ، المقرئ : ١٤٥/٢

(٢) الحشني : ص ٢٤ (٣) المرجع السابق ، ص ٣٠

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٢

(٥) انظر تفصيل تلك القضية في المرجع السابق ، ص ٣٧ ، المقرئ : ١٤٥/٢ - ١٤٦

(٦) الحشني : ص ٣٦

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ ، ابن القوطية : ص ٥٧

(٨) ذكر الحشني هذه الرواية مع اختلاف في الألفاظ . انظر : ص ٣٧ - ٣٨ ،

وتلك العبارة تؤكد كيف كان الأمير حريصاً على ترسيخ العدالة بين الرعية في الابتغال إلى الله في أن يرزقه قاضياً آخر ينتهج منهج قاضيه الراحل .

وجاء بعده ابنه سعيد بن محمد بن بشير ، ولعل سبب تركيته لتولى هذه الخطوة هي حادثة ربيع القومس الذي استودعه ماله ولم يخبر الفقيه سعيد بن محمد عن ذلك لأحد ، بالرغم من شدة نداءات وتعليقات الأمير للكشف عن ذلك . ولما علم الأمير بذلك كان رد الفقيه استناداً إلى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام : « إن الأمانة تؤدي إلى البر والفاجر ، والرحم توصل ، برة كانت أو فاجرة ، والعهد يوفى به للبر والفاجر » ، ولا أفجر من ربيع ، فأعجب الأمير برده ورشحه للقضاء^(١) .

وذكر الخشني في مناقبه : إنه كان نبيلاً فاضلاً ، وكان معيناً لأبيه على العدل ومؤيداً له في اتباع الحق ، وكانت بصيرته من بصيرة أبيه في جميل المذاهب واستقامة الطريق^(٢) . وجاء بعده الفقيه الفرج بن كنانة الكناني^(٣) ، وكان للقاضي الفرج بن كنانة دور عظيم في عودة الهدوء إلى قرطبة إثر فتنة الربض ، وكان له التأثير القوي على الأمير الحكم الذي بذل لأهل الربض الأمان على الجلاء عن قرطبة^(٤) .

وكان الأمير كثيراً ما يكلف قاضيه بمهام سياسية خارج قرطبة لاستقرار الأحوال في بعض الجهات المليئة بالمشاكل الداخلية وكان القاضي الفرج ينجح في التغلب عليها ، وكان فارساً شجاعاً يتصرف أيضاً للسلطان في قود الخيل في المعارك ، وسد الثغور وقيادتها ، فقد ولاه الأمير سرقسطة عند انتقاض طاعة بعض أهلها من العرب لمكانه منهم ، فألف كلمتهم وأعاد وحدتهم وصلحت به أحوالهم^(٥) .

(١) الخشني : ص ٣٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٨

(٣) راجع تفصيل ذلك في المرجع السابق ، ص ٤٠ وما بعدها ، ابن الفرضي : ترجمة

رقم ١٠٣٠ ، النباهي : ص ٥٣ - ٥٤

(٤) انظر تفصيل ذلك في الخشني : ص ٤٠ - ٤١ ، عياض : ٥٠/٣

(٥) الخشني : ص ٤١ - ٤٣ ، عياض : ٥٠/٣ - ٥١

وقال ابن عبد البر عنه : إنه كان فارساً شجاعاً حكيماً جزلاً خيراً فاضلاً ، ولى إثر ابن بشير فسلك سبيله ، وكان صلب القناة فى حكومته ، يعطى طوابعه فى كل أحد من قرابة السلطان ووزرائه ؛ فلا يرد له طابع . ولى سنة ١٩٨ هـ / ٨١٤ م ، واستغنى سنة ٢٠٠ هـ / ٨١٦ م ، فأغنى (١) .

وكان لصاحب السوق قرعوس بن العباس بن قرعوس - توفى سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٥ م - موقف مع الأمير الحكيم وعمه سعيد الخير الكبير ، فقد أهرق وكسر صاحب السوق آنية خمر وضرب حاملها وهو رسول سعيد الخير عم الأمير الذى قال للأمير حين سمع بهذا الخير : « ذهب ملكنا وغلبنا على أمرنا » فقال له الأمير : « هذا قوة لملكنا ، ألا استر رسولك » (٢) .

ولقد اختلفت المصادر حول شخصية الأمير الحكيم الربضى ، فبعضهم أثنى عليه ومدح ساوكة وسعيه إلى تحقيق العدل بكل جهده بين رعيته .

ومن كلامه وتوقعاته المختصرة : « ما تحلى الخلفاء بمثل العدل (٣) ، ولا تزينوا بمثل العفو ، ولا امتطوا بمثل الثبت » (٤) .

ولعل ما قاله الأمير الحكيم الربضى يصور حقيقة اتجاه سياسة الحكم وأن هذا لا يمنعه من استخدام الشدة مع بعض الأشخاص أو الجماعات إذا شعر أن هناك تهديداً لسلطانه ونفوذه . وتذكر بعض المصادر أن الأمير الحكيم كان يسلط قضايته وحكامه على نفسه فضلاً عن ولده وخاصته (٥) . ولعل الكاتب لم يقصد المعنى الحرفى لذلك ، وإنما يعنى أن الأمير كان ينفذ أحكام القضاء على نفسه وخاصته برغبة وتسامح حتى ولو لم يرضَ عن هذه الأحكام ، حباً للعدل واحتراماً لخطة القضاء وتقديره لها بصفتها مظهراً من مظاهر الشرعية التى يستند إليها ويرغب فى تعميقها بين رعيته .

وكان له عيون يطالعونه بأحوال الناس ، ويباشر الأمور بنفسه ، ويقرب الفقهاء والعلماء والصالحين (٦) .

(١) عياض : ٥١/٣ (٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٠٨٤
(٣) ابن عذارى : ٧٩/٢ (٤) مؤلف مجهول : ص ١٢٦ ، ابن سعيد : ٢٩/١
(٥) ابن عذارى : ٧٩/٢ (٦) ابن خلدون : ١٢٧/٤ ، فتح الطيب ، ٣٤٢/١

وذكر الحميدى أنه كان طاغياً مسرفاً ، له آثار سوء قبيحة ، واستشهد بما فعله بأهل الربض . ولعل ذلك كان فى بداية حكمه ، وكانت سنه حينئذ اثنين وعشرين عاماً ، ثم حسنت بعد ذلك سيرته^(١) . ومما اعتبره ابن حزم من المعاصى التى انهمك فيها الحكم الربضى « أنه كان يخصى من اشتهر بالجمال من أبناء بلده^(٢) ليدخلهم إلى قصره ويصرفهم فى خدمته ، فمنهم طرفة بن لقيط ، ونصر بن عدى ، وشريح^(٣) ، وكان من السافكين للدماء . ولذلك قام عليه الفقهاء والصلحاء^(٤) .

وذكر صاحب ذكر بلاد الأندلس : أن الحكم فى أول ولايته كان يقيم الصلوات بنفسه ويشهد الجنائز ، حتى كانت وقعة الربض ، فأقلع عن ذلك^(٥) ، ولعل هذا رأى قارب الصواب ، خاصة أنه تولى الحكم بعد أبيه وكان عمره اثنين وعشرين عاماً^(٦) .

وقال غيره : إنه تنصل أخيراً وتاب ، سامحه الله^(٧) .

ويذكر ابن سعيد : « أنه كان حسن السياسة وإيثار النصفة ، وكان يشبه بالمنصور العباسى فى شدة الملك وقهر الأعداء وتوحيد الدولة^(٨) ، لذلك كان قاسياً حين شعر بالثورة ضده ، وكان فى طليعة الثائرين فقهاء قرطبة الذين يريدون خلعه وإقامة أخيه المنذر ، وفى رواية بعض أقربائه^(٩) ، فلم بذلك محمد بن القاسم عم هشام بن حمزة ، فأخبر الأمير بذلك^(١٠) ، فحاربهم الأمير وقتل أعداداً كثيرة ، منهم : مالك بن يزيد بن يحيى التجيبى ولد قاضى قرطبة وموسى بن سالم الخولانى ، ويحيى بن مضر القيسى فى جماعة من أعلام قرطبة وجيرانهم وفقهائهم أزيد من سبعين رجلاً^(١١) سعوا فى الخلاف على الأمير فصلبهم ، وذلك فى سنة ١٨٩ هـ / ٨٠٥ م^(١٢) ، وهرب آخرون من هؤلاء

(١) الحميدى : ص ١٠

(٢) نقت العروس ، ص ٧٣

(٣) مؤلف مجهول : ص ١٢٧

(٤) نفتح الطيب ، ٣٤٢/١

(٥) مؤلف مجهول : ص ١٢٨

(٦) المعجب ، ص ٤٤

(٧) نفتح الطيب ، ٣٤٢/١

(٨) ابن سعيد : ٣٩/١

(٩) نفتح الطيب ، ٣٣٩/١

(١٠) ابن عذارى : ٧١/٢

(١١) « اثنين وسبعين » مؤلف مجهول : ص ١٣١ ، ابن عذارى : ٧١/٢

(١٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٥٥٣ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١١١١ ،

(طبعة كوديرا) .

الفقهاء ، منهم : طالوت بن عبد الجبار المعافى^(١) من أهل ربض شقندة ، والفقير يحيى بن يحيى الذى هرب إلى طليطلة ، وهو من أهل الربض ، ثم أمنه الحكم^(٢) ولحقت بالفقير عيسى بن دينار محنة الهيج ، وبدأ الفتنة فقر واستخفى حتى أمنه الأمير الحكم^(٣) ، وكان عيسى قد امتحن أيضاً فى أول وصوله من الشرق إلى طليطلة بوشاية ، فظل عاماً حتى أطلقه الحكم^(٤) ، وكان العباس ابن قرعوس بن حميد - توفى سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٥ م - من الذين اتهموا بالهيج أيضاً ، وقبض عليه ، وأفرج الحكم عنه لما علم أنه من تلاميذ مالك وأنه سمع منه ومن الثورى حديث : سلطان جائر سبعين سنة خير من أمة سائبة ساعة من نهار^(٥) .

والثورة الثانية : فى عهد الحكم فى طليطلة فى سنة ١٩١ هـ / ٨٠٧ م ، وكان تصرف الحكم مع مدبريها من أهل طليطلة وفقهائها بالأسلوب القاسى السابق ذكره . وقتل منهم سبعمائة رجل ، وقيل ألفاً ومائتى رجل^(٦) ، وتولى خطة القضاء عند حدوث الفتنة جرير بن غالب الرعيني . ذكره ابن حارث^(٧) .

وكان مفتى طليطلة حينئذ والد الفقير سعيد بن عبدوس ، وذكره عياض بأنه كان من ثقات الحكم وهو الذى أعتقه ، وعلى يديه تم أمر أهل طليطلة وسلمهم مع الحكم ، وهو الذى أجار يحيى بن يحيى عند فراره من قرطبة فى محنة أهل الربض ومنعه من الحكم حتى أمنه واعتذر إليه^(٨) .

والثورة الثالثة التى كانت فى عهده أيضاً ثورة أهل الربض من قرطبة سنة ٢٠٢ هـ / ٨١٧ م ، ولعل أسبابها ترجع لأمر اقتصادى ولسوء تدبير عاملها

(١) راجع قصة اختفائه وظهوره وتقدير الحكم بن هشام له واليهودى . عياض : ٥٠٥/٢ - ٥٠٧ ، المعجب ، ص ٤٥ - ٤٧ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٩٣١ (طبعة القاهرة) ، و ترجمة رقم ٢٧٩ (طبعة كوديرا) ، والذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٢٧٤ ، نفح الطيب ، ٦٣٩/٢ ، والمصادر التى فى الحاشية .

(٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٥٥٦ ، عياض : ٥٣٤/٢ - ٥٤٧ ، ابن سعيد : ٤٣/١

(٣) عياض : ١٧/٣ (٤) المرجع السابق ، ١٧/٣ - ١٨

(٥) ابن الفرضى : ترجمة ١٠٨٤ ، عياض : ٤٩٢/٢ - ٤٩٣

(٦) مؤلف مجهول : ص ١٣٢

(٧) التكملة ، ترجمة رقم ٦٦٥ (طبعة القاهرة) .

(٨) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٤٧١ ، عياض : ٣٤٧/١

القومس وصلب من أشرف قرطبة فيها حوالى ثلاثة آلاف رجل^(١) ، ولعل هذا العدد الكبير مبالغ فيه .

وبالرغم مما حدث من مؤامرات شارك فيها فقهاء قرطبة فإن الأمير لم يتجاوز فى بطشه بهم فى حينه ، بل كان يعرف قدرهم ، فقد كان يستقدم الفقيه حفص بن عبد السلام السلمى من أهل سرقسطة كل عام يؤم به فى رمضان^(٢) ، وذكر أن الفقيه زياد بن عبد الرحمن راكب الأمير الحكم منصرفين من جنازة ، وكانا يتحدثان ، فلما سمع الفقيه أذان المؤذن اعتذر للأمير ودخل الجامع من باب القنطرة واستقام الأمير إلى القصر^(٣) ، ولم يغضب الأمير حين تركه الفقيه .

ومن قضاة الأمير الحكم بن هشام فى كور الأندلس ، أيوب بن عبد ربه وهو من مسالة النمة ، استقضاه الأمير على إشبيلية ونواحيها وجعل إليه الصلاة سنة ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م ، ثم عزل سنة ١٩٥ هـ / ٨١١ م ، وكانت ولايته ثلاثة عشر عاماً . ذكره ابن حارث^(٤) .

وهناك من الفقهاء من عرض عليهم الأمير خطة القضاء فأبوا واستعفوا ، منهم : الفقيه عباس بن رفاعة بن الحارث المذحجى من أهل رية ، فقد أراد الحكم الربضى أن يوليه خطة قضاء الجماعة بقرطبة ففر ولحق بالشجر الأقصى وذكر ابن الفرضى : أن عقبه هنالك^(٥) .

وكذلك رفض الفقيه محمد بن عيسى الأعشى خطة القضاء بعد موت قاضى الجماعة محمد بن بشير سنة ١٩٨ هـ / ٨١٤ م^(٦) ، وكذلك رفض خطة القضاء الفقيه الغازى بن قيس ، المتوفى سنة ١٩٩ هـ / ٨١٥ م^(٧) .

-
- (١) مؤلف مجهول : ص ١٣٣ (٢) عياض : ٥٠٩/٢
 (٣) المرجع السابق ، ٣٥١/١ - ٣٥٢ ، وذكر ابن سعيد أن زياد بن عبد الرحمن ولى قضاء الجماعة ، وهذا خطأ . راجع ابن سعيد : ٣٩/١ - ٤٣
 (٤) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ٥٢٣ (طبعة القاهرة) .
 (٥) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٨٨٢ (٦) الحشى : ص ٤
 (٧) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٠١٥ ، عياض : ٣٤٨/١

ومن الفقهاء من اتهم أمراء بني أمية بالجور ، وأعلن ذلك صراحة فطرد من قرطبة ، مثل : غريب بن عبد الله الثقفى من أهل قرطبة وسكن طليطلة ، ويقال إن الذى أخرجه منها وقوفه فى وجه أمرائهم وإعلانه بجورهم ، وتوفى سنة ٢٠٧ هـ / ٨٢٢ م فى أول ولاية عبد الرحمن بن الحكم (٣) .

وهناك رواية ذكرها صاحب مفاخر البربر عن عباس بن ناصح الثقفى الشاعر من أهل الجزيرة ، وأصله من المصامدة أنه تولى القضاء للحكم بن هشام على شنونة والجزيرة وتوارثها بعده أولاده ، فقال : « كان شاعراً مفلحاً منجماً حاذقاً ، أقام سبع سنين على القضاء ، لا يقضى حتى يقيم الطالع ، فما أراه علم النجوم قضى به » (٤) ، ولعل هذه الرواية محل شك منا .. وذكرها المؤلف للافتخار برجال مصمودة من علماء البربر ، ولم يشر فقهاء الأندلس لمثل هذه الأعمال التى هى من باب البدع والأهواء فى القضاء .

وكان الحكم الربضى يشاطر العلماء فى محنهم ، فلقد مشى الأمير الحكم بن هشام راجلاً إلى مقبرة الربضى فى جنازة زوجة الفقيه طالوت بن عبد الجبار (٥) ثم انصرف معه إلى منزله مشاركة منه فى حزن الفقيه على زوجته (٦) ، وزار الأمير أيضاً الفقيه فى مرضه (٧) . ولما توفى الفقيه طالوت حضر الحكم جنازته وأثنى عليه بصدقه (٨) .



(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٢٤٨٩ (طبعة أراكون) .

(٤) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٨٨١ ، مؤلف مجهول : نبذة تاريخية فى أخبار البربر فى القرون الوسطى ، تحقيق : لى بروفسال ، ص ٦٢

(٥) عياض : ٥٠٦/٢ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨) المرجع السابق ، ٥٠٧/٢ ، الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٢٧٤

(م ٤ - تاريخ القضاء فى الأندلس)

إمارة عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط)

(٢٠٦ - ٢٣٨ هـ / ٨٢٢ - ٨٥٢ م)

أما خلفاء الحكم الربضي فقد تعلموا احترام الرعية وتقدير العلم والعلماء ، وسلكوا حيالهم سياسة لين وفهم ، فقد كانت مأساة الهيج ماثلة في أذهانهم ، وكانت تعني أن هذا الشعب الأندلسي قوى متماسك يثور على حاكمه إذا شعر بانحرافه عن جادة الطريق ، فلذلك رأينا خلفاء الحكم الربضي أكثر مراعاة لمشاعر رعيته ، وأكثر قرباً منهم بمشاركة شيوخهم في كافة خطط الدولة .

ولقد كانت وصية الحكم الربضي لابنه عبد الرحمن تمثل صورة حقيقية لتأكيد العدل ولأسلوب الحكم وسياسته ، وكيف يصبح الحاكم محباً لرعيته ومدبراً لدولته وممسكاً بمقاليد الأمور فيها ، فقال له : « يا بني إني قد وطأت لك الدنيا وذلت لك الأعداء ، وأقمت لك ود الخلافة ، فاجر على ما نهجت لك من الطريقة ، وابسط العدل في رعيته ، وولّ أمورهم أهل الدين والسدد ، ولا ترفع عنهم ثقل الهيبة ، ولا تدع تعجيل مكافأة المحسن بإحسانه وتنكيل المسيء بإساءته ، فهما يجبران عليك الرغبة والرغبة ، وعليك بحفظ المال فإنه روح الملك ، واتق الله ما استطعت ، والله خليفتي عليك »^(١).

ولقد أشار الأمير عبد الرحمن الأوسط لهذا العهد في خطبته التي ألقاها في المسجد الجامع بقرطبة بعد مبايعته بالإمارة ، وكان عمره ثلاثين سنة . فقال : « وقد عهد إلينا فيكم الحكم بن هشام مافيه صلاح أحوالكم ولسنا نخالف عهده ، بل لكم لدينا المزيد إن شاء الله »^(٢).

وكان الأمير عبد الرحمن حليماً جواداً ، ذا حظ من أدب وفقه وحفظ للقرآن ورواية للحديث^(٣) ويحفظ أكثر من ثلاثة آلاف حديث مسندة إلى

(١) مؤلف مجهول : ذكر بلاد الأندلس ، ص ١٣٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٨ (٣) أخبار مجموعة ، ص ١٣٥ .

النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان عارفاً بالتعديل^(١) ، وذكره الحميدى فقال :
إنه كان محمود السيرة^(٢) ، رتب رسوم المملكة واحتجب عن العامة^(٣) .

وكثر في عصره عدد قضاة قرطبة ، واختلفت المصادر في أعدادهم
وترتيب دولهم ، فالحشنى يورد أسماء عشرة قضاة^(٤) تولى فيهم ثلاثة قضاة مرتين
في عهده ، وهم : يحيى بن معمر ، وسعيد بن سليمان ، وإبراهيم بن العباس .

وهناك من يذكر أن عدد قضاة أحد عشر قاضياً^(٥) ولم يوضح أسماءهم
كاملة ، ويذكر ابن حيان في المقتبس رواية ابن عبد البر ويورد عددهم عشرة
قضاة^(٦) ، ولم تذكر هذه الرواية القاضي حامد بن يحيى الذى كان آخر قضاة
الحكم والذى ظل في بداية عهد عبد الرحمن الأوسط ، وتوفى سنة ٢٠٧ هـ /
٨٢٢ م^(٧) ، ونعتبره أول قضاة عبد الرحمن الأوسط ، وكذلك لم تذكر الرواية
آخر القضاة وهو سعيد بن سليمان الغافقى في ولايته الثانية ، فيصبح عدد القضاة
أحد عشر قاضياً ، تولى أحدهم وهو سعيد بن سليمان القضاء مرتين ، وقد

(١) مؤلف مجهول : ص ١٣٧ (٢) الحميدى : ص ١٠ (٣) المعجب ، ص ٤٨
(٤) وذكرهم بالترتيب التالى : مسرور بن محمد بن بشير ، ثم سعيد بن محمد بن بشير في
ولايته الثانية ، ثم يحيى بن معمر الألهانى ، ثم الأسوار بن عقبة النصرى ، ثم يحيى بن معمر
الثانية ، ثم إبراهيم بن العباس القرشى وولى القضاء في سنة ٢٢٣ هـ ، وسعيد بن سليمان ، وإبراهيم
ابن العباس الثانية ، ويخامر بن عثمان الشعبانى ولى القضاء بعد سنة ٢٢٠ هـ ، ثم على بن أبى بكر
الكلابى ، ثم معاذ بن عثمان الشعبانى في سنة ٢٣٢ هـ ، واستمر قاضياً سبعة عشر شهراً ثم عزل ، ثم
محمد بن زياد اللخمى وهو الحبيب بن زياد ، ثم سعيد بن سليمان الغافقى ، فكان قاضى عبد الرحمن
الأوسط ، حتى مات الأمير عبد الرحمن ، ثم أقره الأمير محمد عبد الرحمن فقضى له نحو السنتين ،
ثم مات بقرطبة غير معزول . راجع الحشنى : ص ٤٤ - ٦٢

(٥) ابن القوطية : ص ٥٨ - ٥٩ مؤلف مجهول : ص ١٣٨ ، ابن عذارى : ٨٠/٢
(٦) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق الدكتور محمود على مكى ، ويذكر رواية الحسن
ابن محمد بن مفرج الذى أوردها ابن عبد البر في تاريخه ، فقال : لما ولى الأمير عبد الرحمن
ابن الحكم استقضى على قرطبة : مسرور بن محمد سنة ٢٠٧ هـ ، ثم سعيد بن سليمان سنة ٢٠٨ هـ ،
ثم يحيى بن معمر الألهانى سنة ٢٠٩ هـ ، ثم الأسوار بن عقبة سنة ٢١٠ هـ وما بعدها ، ثم إبراهيم
ابن العباس القرشى سنة ٢١٣ هـ ، ثم محمد بن سعيد سنة ٢١٤ هـ وما بعدها ، ثم يخامر بن عثمان
سنة ٢٢٠ هـ فقضى أعواماً ، ثم على بن أبى بكر سنة ٢٢٧ هـ وما بعدها ، ثم معاذ بن عثمان الشعبانى
سنة ٢٣١ هـ ، ثم محمد بن زياد اللخمى سنة ٢٣٤ هـ ، فبلغ عدد قضاة عشرة رجال .

انظر : ص ٤٠ - ٧٥

(٧) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٣٢٨

خالف أبو بكر ابن القوطية ابن عبد البر في عدد القضاة، وترتيب دولهم^(١)، وذكر أنهم عشرة رجال حسب ما ذكره ابن حيان، منهم يحيى بن معمر الذى تولى مرتين .

أما رواية ابن القوطية في تاريخ افتتاح الأندلس فهي مخالفة أيضاً لما أورده ابن حيان، إذ ذكر ابن القوطية أنهم أحد عشر رجلاً، ولكنه اختلف أيضاً في ذكر بعض القضاة وفي ترتيب دولهم^(٢).

وشغل القاضى يحيى بن معمر القضاء مرتين، وهناك بعض الملاحظات على رواية ابن القوطية التى أوردها ابن حيان سأورد بعضها مختصراً، منها:

١- أن قاضى الجماعة فرج بن كنانة استعفى من خطة القضاء والصلاة فى عهد الحكم بن هشام سنة ٢٠٠ هـ / ٨١٦ م، وخرج إلى الثغر فقام هناك مقام القواد الغزاة^(٣).

٢- أحمد بن زياد الذى ذكره ابن القوطية لم يشغل خطة القضاء فى عهد الأمير عبد الرحمن، وإنما شغل هذه الخطة فى عهد الأمير محمد ولده، وسيأتى ذكره فى موضعه، وذكره ابن الفرضى بأنه توفى معزولاً عن القضاء وخرج حاجباً، فتوفى بمصر سنة ٢٠٥ هـ / ٨٢٠ م^(٤).

٣- أن يحيى بن معمر ولى القضاء بعد سعيد بن محمد بن بشير سنة

(١) أورد ابن حيان هذه الرواية فقال: ألقى الأمير عبد الرحمن على قضاء والده سعيد ابن محمد بن بشير فأمضاه، ومحمد بن شراحيل الماعرى، ثم الفرّج بن كنانة، ثم يحيى بن معمر الألهانى، ثم الأسوار بن عقبة، ثم إبراهيم بن العباس المروانى، ثم أحمد بن زياد، ثم يحيى ابن معمر الثانية، ثم يخامر بن عثمان الجياني، ثم معاذ بن عثمان، ثم سعيد بن سليمان الغافى البلوطى آخر قضائه. انظر: المقتبس، تحقيق: الدكتور محمود على مكى، ص ٤١ - ٤٢

(٢) سعيد بن محمد بن بشير، ثم محمد بن شراحيل، ثم أبو عمر ابن بشير، ثم فرّج ابن كنانة، ثم يحيى بن معمر، ثم الأسوار بن عقبة، ثم إبراهيم بن العباس، ثم أحمد بن زياد، ثم يحيى بن معمر الثانية، ثم يخامر بن عثمان، ثم معاذ بن عثمان، ثم سعيد بن سليمان الغافى.

انظر: ابن القوطية: ص ٥٨ - ٥٩

(٣) ابن الفرضى: ترجمة رقم ١٠٣٠، النباهى: ص ٥٣ - ٥٤

(٤) ابن الفرضى: ترجمة رقم ٥٦، ولعل ابن القوطية كان يقصد محمد بن زياد ابن الفقيه الأندلسى زياد المعروف بشبطون، ومحمد هو الذى ولى القضاء فى أواخر أيام الأمير عبد الرحمن، ويذكر الحميدى أنه توفى بعد سنة ٢٤٠ هـ. راجع ترجمته فى المقتبس، ص ٨٠ والحاشية رقم ١٧٩، ونحن نرجح رواية الحشى فى أن قاضى الجماعة أحمد بن زياد كان فى عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن.

٨٢٠٩/هـ ٨٢٤م، وقال عنه ابن حارث الحشني : « عُذَّ من خير القضاة في قصد بصيرته وحسن هديه وصلابة قناته ، لا يميل بلوم لائم قليل المبالاة بالغيب في سبيل الحق (١) . وكانت صلته طيبة بالأمير ، فلقد كتب إليه أن يعقد لمرة ابن ديسم على قومه سنة كاملة وأن يحمله ويكسوه . وأورد الحشني تفاصيل تلك القصة وأسباب ذلك فعمل الأمير برأيه (٢) .

وكان إذا أشكل عليه أمر من أحكامه واختلف عليه الفقهاء تأتى به وكتب فيه إلى مصر وإلى أصبغ بن الفرج وغيره ، وشعر فقهاء قرطبة أنه يحقرهم بهذا الشأن ، فتبعوا عثراته وسقطاته حتى سجل عليه سبعة عشر رجلاً منهم السخط (٣) ، ثم ولى بعده الأسوار بن عقبة واستقضاه الأمير عبد الرحمن مرة ثانية ، وصلى بالناس الخسوف بقرطبة سنة ٢١٨ هـ / ٨٣٣م في مسجد أبي عثمان ، وهو قاض ، ولم يذكر تاريخ وفاته ، إلا أنه توفي قبل يحيى بن يحيى (٤) .

٤ — ذكر ابن الفرضي أن سعيد بن سليمان الغافقي استقضاه الأمير عبد الرحمن مرتين (٥) .

وذكر ابن وضاح أنه كان ضمن أربعة قضاة عم بهم العدل وانتشر في الأرض في وقت واحد وهم : دحيم بن اليتيم بالشام ، توفي سنة ٢٤٥ هـ / ٨٥٩م (٦) ، والحارث بن مسكين بمصر ، توفي سنة ٢٥٠ هـ / ٨٦٤م (٧) ، وسحنون بن سعيد بالقيروان ، توفي سنة ٢٤٠ هـ / ٨٥٤م (٨) ، وأبو خالد سعيد بن سليمان بقرطبة (٩) .

وذكرت المصادر أن الأمير عبد الرحمن الأوسط كان مكرماً لأصناف العلماء ، ويخلو بكبير الفقهاء يحيى بن يحيى كثيراً ويشاوره (١٠) ، وكان هذا

(١) النباهي : ص ٤٥

(٢) الحشني : ص ٤٦

(٣) راجع تفاصيل ذلك : القاضي عياض : ٥١/٣ - ٥٢ ، وذكر النباهي أنهم تسعة

عشر . راجع المرقبة العليا ، ص ٤٥

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٥٥ (٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٧٧

(٦) هو دحيم بن عبد الرحمن من أهل دمشق . راجع الحشني : ص ٦١

(٧) اختلف في تاريخ وفاته . راجع ترجمته في عياض : ٥٦٩/٢ - ٥٧٧ ، ابن فرحون :

الديباج ، ٢٣٩/١ - ٢٤٠ ، وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٨) انظر في ترجمته عياض : ٥٨٥/٢ - ٦٢٩

(٩) الحشني : ص ٦١ - ٦٢ ، النباهي : ص ٥٤ (١٠) ابن سعيد : ٤٦/١

الفقيه أثراً لدى الأمير ، فكان يستشيرُه في تعيين وعزل القضاة ، ولا يحيد الأمير عن مشورته ، ولذلك كثر عدد القضاة في عصره ، وكان الأمير لا يولى أحداً القضاء إلا عن رأيه^(١) وهو الذي يولى مكان القاضي المعزول^(٢) وكان الشيخ يحيى بن يحيى شديد التمكن من حسن رأى الأمير عبد الرحمن ، وكان قد آثره على جميع الفقهاء أصحابه ، ولم ير الأمير عبد الرحمن يخالف يحيى بن يحيى سوى مرة واحدة عندما أرجع الأمير يحيى بن معمر إلى القضاء مرة ثانية بدون رغبة يحيى بن يحيى^(٣).

ولقد شبه ابن القوطية علاقة الأمير بالفقيه يحيى بن يحيى بأكثر من العلاقة الأبوية الودودة بين الابن وأبيه ، فقال : وكان يلتزم من إعظام يحيى بن يحيى وبره ما لا يلتزم الابن البار للأب الحاني^(٤).

وبلغ من سلطة الفقيه يحيى بن يحيى في هذا الأمر أنه إذا أنكر من القاضي شيئاً قال له : استعف وإلا رفعت بعزلك ، فكان يستعفى أو يشير يحيى بعزله فيعزل^(٥).

وكانت الفتيا في أيام الحكم بن هشام وولده عبد الرحمن الأوسط تدور على : عيسى بن دينار ، وزونان بن الحسن ، ومحمد بن عيسى الأعشى ، ويحيى بن يحيى الليثي ، وسعيد بن حسان ، وعبد الملك بن حبيب ، ومحمد ابن خالد الأشج ، وكان الغالب على هؤلاء يحيى بن يحيى .

وذكر الخشني أن سبب تولية الأمير عبد الرحمن ليحيى بن معمر في ولايته الثانية مشاهدة أحد خواص الأمير له وهو يعمل في جنته ، يسقى الماء بخطارة ويسقى بقل الجنان ، فوصف ذلك للأمير أثناء رحلته الذي قال : والله ما أشك في فضل الرجل وورعه ، وإني لأظن الرافعين عليه متالمين بالباطل . وأمره الأمير من ساعته بالتوجه إلى قرطبة قاضياً للجماعة^(٦).

وفي ولاية يحيى بن معمر الثانية أقسم ألا يستفتي يحيى بن يحيى ولا سعيد ابن حسان ولا زونان ، وبقيت الأحكام معطلة إلى مقدم الأمير عبد الرحمن

(١) ابن القوطية : ص ٥٨

(٢) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكي ، ص ٤٠ - ٤١ ، ابن عذاري : ٨٠/٢

(٣) الخشني : ص ٤٩ - ٥١ (٤) ابن القوطية : ص ٥٨ (٥) ابن عذاري : ٨٠/٢

(٦) راجع تفصيل ذلك : الخشني : ص ٤٩ ، عياض : ٣ / ٥٣ - ٥٤

الذى كان فى خارج قرطبة ، فأنكر ذلك عليه ، ولكن القاضى أشار على الأمير باستقدام عبد الملك بن حبيب من إلبيرة فانفرد بفتياه^(١) .

ولما توفى القاضى يحيى بن معمر تعطل القضاء ستة أشهر حتى أشار يحيى ابن يحيى على الأمير بإبراهيم بن العباس^(٢) .

وذكر الحشى أنه كان محموداً فى قضائه ، عادلاً فى حكمه ، متواضعاً . أموره ، غير متصنع ولا متهيّب ، وأنه كان يجلس فى بيته للحكم بين الناس وخادمه تنسج فى ناحية البيت^(٣) .

وذكر ابن حيان أن الأمير عبد الرحمن قد ضاق بيحيى بن يحيى والفقهاء الضالعين معه والذين لا يخالفون ليحيى رأياً ، فكان الأمير يكره تأليبهم ويقلق منهم ويسمّيهم سلسلة السوء ، فلما ولى القضاء يخامر بن عثمان حذره الأمير منهم سرّاً ، ولكنهم تألبوا عليه حتى اضطر الأمير لعزله^(٤) ، وفضح عندئذ القاضى ما أسره به الأمير فى مجلسه ، فقال القاضى لفتى الأمير الذى أبلغه قرار العزل : « قل للأمير أصلحه الله إذ وليتني أمرتني أن أتخفظ من السلسلة السوء ، واليوم تعزّلتني ببغيها » ولما بلغ الفتى قوله للأمير قال : « قبّحه الله ، ذكر أسرارنا على رءوس الناس »^(٥) .

وهناك رواية أخرى لابن عبد البر : أن القاضى يخامر لما قدم قرطبة ورأى غلبة يحيى بن يحيى على نفوس الناس كتب إلى الأمير أنه وجد بقرطبة أميرين : أمير الأخيار ، وهو يحيى بن يحيى ، وأمير الأشرار وهو أنت ، فاستجفاه عبد الرحمن وأمر بعزله^(٦) ، وربما تكون هذه الرواية بعيدة عن الصحة لبعدها عن أدب الحوار بين القاضى والأمير الذى يحترم قضائه .

ولعل ما ذكرناه يوضح لنا دور الفقيه يحيى بن يحيى وتسلمه على فقهاء عصره وانعكاس ذلك على الرعية ، فقد كان الفقيه ناجحاً فى تزيين آثار الأمير لدى رعيته وتخفيضهم على طاعته واستنهاضهم لتكاليفه^(٧) ، الأمر

(١) الحشى : ص ٤٩ - ٥٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٥١ - ٥٤ ، النباهى : ص ١٤ (٣) الحشى : ص ٥١

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ ، المقتبس : تحقيق د. محمود مكى ، ص ٦٦ - ٦٧

(٥) الحشى : ص ٥٥ ، المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكى ، ص ٦٦

(٦) المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكى ، ص ٦٧ (٧) المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٣

الذى جعل الأمير يسير هذه الأمور حتى جاءت الفرصة لدخول عبد الملك ابن حبيب حلقة الصراع ضد يحيى بن يحيى ورفاقه .

وذكرت بعض المصادر أن عبد الرحمن تولى في حياة أبيه لمرض الأب في آخر أيامه نتيجة شدة حزنه على ما اقترفه في حق أهالي الرضص^(١) ، وهو أول من فخم السلطة بالأندلس - من أمرائها - من انتقاء الرجال والمباني وغير ذلك^(٢) . وعمل الأمير عبد الرحمن على التحجب للرعية والتقرب منها ، ففى أول ولايته أمر بتغيير المنكرات وأزال المكوس ، بل أمر بقتل القومس الرومى مشرف أبيه وصاحب المكوس ، وأمر كذلك بهدم المروس التى يباع فيها الخمر ، وهدم ديار الفساد ، وضرب أهل الفساد وطردهم من قرطبة ، فأحبه الخاص والعام^(٣) ، وكانت أيامه على طولها أيام سكون وأمن وعافية وطمأنينة واستقامة من الرعية . وكان يقال لأيامه أيام العروس^(٤) لما فيها من العدل والاطمئنان والهدوء والقضاء على أهل الأهواء والبدع .

فلقد ظهر فى عهده فى الثغر الأعلى من ادعى النبوة ، وألحد فى القرآن ، وأوَّله على غير تأويله ، وينهى عن قصّ الشارب والأظافر ، فقبض عليه عامل الثغر عبيد الله بن يحيى وقتله صلباً بعد أن رفض الاستجابة وكتب إلى الأمير بقرطبة بأمره فأحمد فعله^(٥) .

ولقد رفع إلى الأمير أن القاضى إبراهيم بن العباس أثناء ولايته الثانية قد تعاون مع الفقيه يحيى بن يحيى للتآمر على الأمير عبد الرحمن ، وأن الفقيه يعمل على أخذ البيعة لهذا القرشى القاضى^(٦) ، واستشار الأمير الفقيه عبد الملك ابن حبيب منافس يحيى ، فتنى عنه هذا الاتهام ونصح بعزل القاضى القرشى^(٧) .

ويقال إن حبيب بن الوليد بن حبيب المعروف بدحون قد سجنه الأمير عبد الرحمن الأوسط ثم تشفع فيه فسرّحه ، فرحل إلى المشرق وحج وروى الحديث ، وعاد إلى الأندلس فى صورة أخرى ، وذكره ابن حيان فى المقتبس أنه قدم الأندلس بعلم كثير ، وكان يتحلق فى الجامع إلى أن نهاه الأمير

(١) مؤلف مجهول : ص ١٣٣ (٢) ابن سعيد : ٤٥/١

(٣) مؤلف مجهول : ص ١٢٩ . (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكى ، ص ١٦

(٦) عياض : ٣ / ٣٨ - ٣٩ ، ابن سعيد : ١ / ١٤٨

(٧) الحشى : ص ٥٢ - ٥٣ ، ابن سعيد : ١ / ١٤٨

عبد الرحمن عن ذلك^(١) ، ولعل سبب ذلك هو تكاثر الناس حوله ولبسه الوشي الهشامى^(٢) .

وكان الأمير عبد الرحمن حازماً في إقرار العدل في ربوع الأندلس ، فقد كان قاضى ماردة سليمان بن أسود شكاً إليه تاجر يهودى من أن أحد أعوان الأمير محمد بن عبد الرحمن وحاكم كورة ماردة لم يرد جارية اليهودى أو يسدد ثمنها ؛ فهدده بالسفر إلى قرطبة لإبلاغ والده إذا لم يسو الصفقة مع اليهودى^(٣) .

وكان فقهاء الشورى في عهده يتسابقون لإرضاء الأمير وإيجاد الصيغ الشرعية المناسبة خدمة لصاحب السلطة ليزدادوا حظوة لديه ، هذا ما لمسناه حين غيّر وعدّ الفقيه عبد الملك بن حبيب عقد الحبس الذى حرره الفقيهان يحيى بن يحيى ومحمد بن خالد لبنتى الأمير عبد الرحمن الأوسط في جميع أملاكه بقرية فلانة من إقليم كذا في سنة ٢٢٢ هـ / ٨٣٧ م^(٤) .

ورأينا كذلك محاولة القضاة التقرب من شيخ الشورى حينئذ يحيى بن يحيى وأثير الأمير عبد الرحمن الأوسط ، فلقد أورد صاحب الذيل والتكملة في ترجمة الفقيه قاضى الجماعة محمد بن سعيد أبى عبد الله الذى قدم للقضاء بعد إبراهيم بن العباس في أول سنة ٢١٤ هـ / ٨٢٩ م ، وأشار به يحيى بن يحيى بعد أن خبره وامتحنه أيام ترده للتجارة إلى البيرة ، فتولى محمد بن سعيد قضاء الجماعة ، وكان جميل المذهب ، محمود السيرة ، ولم يزل قاضياً حتى سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٥ م ، وكان سبب عزله أنه شاور في قضية وعلق الحكم فيها بدون سبب يقتنع به يحيى بن يحيى ، فأمره يحيى بالاستعفاء وولى مكانه بخامر ابن عثمان أبا مخارق في أول سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٥ م^(٥) .

ومنذ عصر الأمير عبد الرحمن الأوسط نراه يحاول استثمار حسن علاقته

(١) ابن سعيد : ١ / ٦٢ - ٦٣

(٢) المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكى ، ص ٩٤ وما بعدها .

(٣) راجع تفاصيل ذلك في النباهى : ص ٥٦ - ٥٨ ، وهذه الرواية تخالف رواية الخشنى الذى قال فيها إن أحد أعوان الأمير انتزع من رجل ابنته بما دعى القاضى لتهديد ابن الأمير حاكم ماردة بإبلاغ والده بقرطبة . راجع الخشنى : ص ٧٣

(٤) راجع تفاصيل ذلك في ابن سهل : ورقة ٣٠٣ وما بعدها ، الونسرى : المعيار

المعرب ، ٧ / ٤١٧

(٥) راجل تفاصيل ذلك ، الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٦١٩

بالفقهاء في تأكيد أسس حكم بني أمية في الأندلس بعد مأساة والده في هيج الربض ، ولذلك نراه يستغل حادث ابن أخي عجب الذي تفوه بكلمة صدرت منه عن طيش واستخفاف إلى التشدد عليه وقتله ليقدم عبد الرحمن للفقهاء ورعيته مثالا حياً في حفظه أمور الدين ومحاربة الأهواء والبدع ، ولم يستجب لتوسلات عجب محظية أبيه الحكم حينما حاولت التدخل للعفو عن ابن أخيها ، فقال لها : « مهلا يا أماء فلا بد ، والله من أن نكشف أهل العلم عما يجب عليه في لفظه ، ذلك الذي شهد به عليه ، ثم يكون الفصل بعد في أمره ، فإننا معشر بني مروان لا تأخذنا في الله لومة لائم ، وما نرى أن الله رفع ملكنا ، وجمع بهذه الجزيرة فلنا ، وأعلى فيها ذكرنا ، حتى صرنا شجى في حلق عدونا إلا بإقامة حدوده وإعزاز دينه وجهاد عدوه مع مجانية الأهواء المضلة والبدع المردية »^(١).

وكان نتيجة لهذه القضية أن عزل الأمير عبد الرحمن قاضي الجماعة محمد ابن زياد^(٢) الذي أفتى بعدم قتل ابن أخي عجب ، وكذلك عزل المشاورين أبا وهب عبد الأعلى وأبان بن عيسى ، وكانا قد أفتيا بأن مافعله ابن أخي عجب هو عبث من القول يكفى فيه الأدب وتوقفوا عن سفك دمه^(٣) . وكان هناك من رفض خطة القضاء في عصر الأمير عبد الرحمن الأوسط ، مثل الفقيه يحيى بن يحيى الذي أبى ورفض حتى الإشارة بغيره متعللاً باشتراكه في جوره إن كان جائراً ، ولكن تشدد الأمير عليه وأمر إجلاسه بالقوة في المسجد الجامع ، إلا أنه أشار بالفقيه إبراهيم بن العباس بدلا عنه ، فقلده الأمير خطة الجماعة^(٤) . ولما عزل الأمير قاضي الجماعة الأسوار بن عقبة وأراد الأمير أن يكلفه بخطة القضاء مرة أخرى رفض ذلك ، وأرجع الرفض إلى عيوبه الكثيرة وهي كبر ولده وضعف بدنه^(٥) .

ورفض أيضاً خطة القضاء الفقيه عثمان بن أيوب بن أبي الصلت المتوفى سنة ٢٤٦ هـ / ٨٦٠ م^(٦) ، ولعل سبب رفضه هو ورعه وزهده .

(١) الحشني : ص ٥٩ - ٦٠ ، عياض : ٣ / ٣٩ - ٤٠ ، النباهي : ص ٥٥ - ٥٦

(٢) ذكر القاضي عياض أن قاضي هذه الحادثة هو موسى بن زياد ، وتبعه الوشريني في المعيار ٢ / ٣٦٢ ، وذكر الحشني وتبعه النباهي أنه هو محمد بن زياد ، وهو الصواب .

(٣) النباهي : ص ٥٥ ، المعيار ٢ / ٣٦٢ (٤) الحشني : ص ٥١ ، النباهي : ص ١٥

(٥) الحشني : ص ٤٩ (٦) المرجع السابق ، ص ٥ ، عياض : ٣ / ١٣٧ - ١٣٨

إمارة محمد بن عبد الرحمن

(٢٣٨ - ٢٧٣ هـ / ٨٥٢ - ٨٨٦ م)

كان عدد قضاة قرطبة في عهده ثلاثة^(١) منهم قاضي الجماعة أحمد بن زياد الذي شغل هذه الخطة تسعة أعوام وأشهر^(٢) ورفض رغبة الوزير هاشم ابن عبد العزيز ببيع دار كانت بالمدينة قرطبة للأيتام لبعض أولاد الأمير محمد^(٣). وتلاه عمرو بن عبد الله بن ليث القبعة ، وهو أول من تولى قضاء الجماعة من الموالي سنة ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م^(٤) في عهد الإمارة ، وذكر الخشني : أن ذلك شق على العرب وتكلموا فيه ، فبلغ ذلك الأمير محمداً ، فقال : « وجدت فيه ما لم أجد فيهم » ، فاعترضوا على الصلاة خلفه^(٥) ، فولى الأمير على الصلاة النميري عبد الله بن فرج - توفي سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م - وهو من العرب^(٦).

وذكرت المصادر قاضي الجماعة عمرو بن عبد الله بأنه كان حليماً وقوراً ضابطاً لنفسه عند ساعة الغضب ومعاينة المكروه ، جميل الرأي مع الهيئة الشديدة والمروءة الظاهرة^(٧) والعدل ، وكان يضرب به المثل^(٨) حتى تلاحقت عليه الوشايات عند الأمير ، فأشار هاشم بن عبد العزيز بعزله وحل محله سليمان بن أسود الغافقي ، أما سبب اختيار الأمير محمد لسليمان بن أسود فقد كان لمعرفته إياه معرفة شخصية منذ كان الأمير والياً على ماردة في حياة والده عبد الرحمن الأوسط ، وكان سليمان قاضيه بماردة حظياً لديه ، وكان أحد الأربعة الداخلين عليه فيما يحتاج من إشهاد أو استفتاء^(٩) ، وذكر الخشني أن الأمير اختاره لسبيين هما :

-
- (١) هم : أحمد بن زياد ، ثم عمرو بن عبد الله المعروف بالقبعة ، ثم سليمان بن أسود الغافقي . راجع مؤلف مجهول : ص ١٤٦ ، ابن عذاري : ٢ / ٩٤
(٢) راجع تفاصيل سيرته : الخشني : ص ٦٥ - ٦٧ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٦
(٣) الخشني : ص ٦٦ (٤) المرجع السابق ، ص ٦٨ (٥) المرجع السابق ، ص ٦٧
(٦) المرجع السابق ، ص ٦٧ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٦٤١
(٧) الخشني : ص ٦٨ - ٦٩ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩٣٨
(٨) الخشني : ص ٧٢ (٩) المرجع السابق ، ص ٧٣

١ - عدله وشدته في تحقيقه وإنصاف المظلوم ، وظهر للأمير ذلك بماردة حين تناول أجد أعوان الأمير وخطف فتاة من والدها وأبطأ الأمير في إنصاف المظلوم فهدد القاضي الأمير بالذهاب إلى والده بقرطبة إذا لم ترد الفتاة إلى والدها^(١).

٢ - رده إلى بيت المال الأموال التي أخذها القاضي عن أرزاق أيام الجمع وأوقات الأشغال التي تفرغ فيها القاضي لشئونه الخاصة ، ورفض القاضي اعتبار هذه الأموال صلة من الأمير إليه وردها إلى بيت مال المسلمين^(٢) وذكر ابن الفرضي أنه لم يزل قاضياً إلى أن توفي الأمير محمد ، وتوفي سليمان بن أسود بعده وعمره خمسة وتسعون عاماً^(٣) . ولعل ابن الفرضي كان يقصد ولايته الثانية .

ولقد تولى عمرو بن عبد الله للمرة الثانية في سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م^(٤) . وكانت المشاكل الداخلية في عهد الأمير محمد كثيرة مع المولدين ، فقد ثار عمر بن حفصون في حصن من حصون رية ، وظلت ثورته هو وبنوه من بعده اثنتين وخمسين سنة^(٥) .

وكان قضاة الأندلس لا يعتدّون بالأحكام التي كان يصدرها قضاة ابن حفصون في ولاياتهم .

واتسم عهد الأمير محمد بالعدل في شتى الميادين ، فقد كان عارفاً بمصالح ديناه وأخراه ، حسن السيرة كما ذكرته المصادر^(٦) محباً للعلوم ، مؤثراً لأصحاب الحديث ، وحماية الفقيه بقي بن مخلد من حاسديه^(٧) .

وأعجب به الفقيه بقي بن مخلد ووصف مآثره فقال : « ما رأيت من الملوك أكل عقلاً ، ولا أبلغ لفظاً من الأمير محمد بن عبد الرحمن ، ولقد

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٤٩

(٤) الحشني : ص ٨٢ - ٨٣

(٥) العقد الفريد ، ٥ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ، مؤلف مجهول : ص ١٤٨

(٦) مؤلف مجهول : ص ١٤٦ ، ابن سعيد : المغرب في حلى المغرب ، ١ / ٥١ - ٥٢

(٧) الحميدى : ص ١١ ، المعجب ، ص ٤٩ ، ابن عذاري : ١١٠ / ٢

دخلت عليه ذات يوم في مجلسه فافتتح الكلام بحمد الله ثم أثني عليه وُضلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر الخلفاء ، فحلى كل واحد منهم بحليته ووصفه بصفته وذكر مآثره وسيرته بأفصح لسان وأوضح بيان حتى انتهى إلى نفسه ، فحمد الله تعالى على ما قلده ، وشكره على ما أخوله ، ثم سكت ^(١).

وبالرغم من أن قاضيه عمرو بن عبد الله من صنائع الأمير فإنه كان يتصف بقلّة المداراة لمن لصق بالأمير من وجوه خاصته وعيون رجاله ^(٢).

نرى ذلك جلياً في حكمه لمجشر ^(٣) ، كان في يد هاشم بن عبد العزيز الوزير لخصمه فحكم بعلمه بلا بينة ولا إعداز وسجل وأشهد ونفذ ^(٤).

والقضية الأخرى التي حكم فيها عمرو بن عبد الله ، فقد شكّا رجل إلى القاضي من أن بعض عمال الأمير محمد وكان مرشحاً في وقته لخطة المدينة ثم شغل هذه الخطة بعد ذلك ، اغتصب منزلاً لرجل ، فما كان من القاضي إلا أن أعطى الرجل طابعه لمثول المرشح لخطة صاحب المدينة أمامه ، ونفذ حكم القاضي بإرجاع الدار لصاحبها ^(٥) وتدخل تلك القضيتان في أحكام المظالم ^(٦).

ولقد غزا القاضي عمرو بن عبد الله في ولايته الثانية ٢٦٣ هـ / ٨٧٧ م مع وليد بن غانم إلى أرض الحرب ولما عاد لم يؤمر بالنظر مرة أخرى فظل الناس بدون قاض نحواً من ستة أشهر حتى أعاد الأمير إلى القضاء سليمان بن أسود للمرة الثانية في سنة ٢٦٣ هـ / ٨٧٧ م ^(٧).

وأقام قاضي الجماعة سليمان في قضائه الثاني عشرة أعوام من سنة ثلاث وستين إلى سنة ثلاث وسبعين ، وتوفي في ذلك العام الأمير محمد ، ونعساه القاضي من فوق المنبر بالمسجد الجامع بقرطبة ، ثم ولي الأمير المنذر بعده .

(١) العقد الفريد ، ٥ / ٢٣٦ ، وذكرها صاحب ذكر بلاد الأندلس مع اختلاف في

بعض الألفاظ . انظر ص ١٤٧

(٢) الحشني : ص ٦٨ . (٣) المجشر : المرعي (٤) الحشني : ص ٦٨

(٥) راجع تفصيل هذه القضية : المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٢

(٦) سنتعرض لذلك في خطة المظالم .

(٧) ولقد كان من الرسم المتبع حينئذ أن يخرج القاضي إلى الغزو ثم يولي ولايته ولا بد

من عهد جديد يكلفه به الأمير لممارسة ولايته . راجع : الحشني : ص ٨٣

وكان القاضي سليمان بن أسود حصيفاً في حكمه ، لم ينخدع بحيل الوزير هاشم بن عبد العزيز ضد القومس بن أنتنيان النصراني الذي خلف عبد الله بن أمية بن يزيد في الكتابة العليا مع الوزارة وادعاء الوزير هاشم أنه مات على النصرانية ولا بد أن ترد أمواله لبيت مال المسلمين ولا تقسم بين ورثته فحقق القاضي في الأمر وخرج توقيع الأمير بقسمة المال بين الورثة ، نرى في هذه القضية كيف انصاع قاضي الجماعة للحق ورفض تأثير الوزير عليه وضغطه من أجل النيل من شخصية القومس بن أنتنيان وسمعته بعد موته (١) .

ولقد وقف القاضي أمام أهل الشر الذين كانوا يثرون الذعر بين الناس ، ولما فشل صاحب المدينة في الوقوف أمامهم خاطب القاضي الأمير بشأنهم وهم : ابن أبي أيوب القرشي وعبيد الله بن عبد العزيز وأمّية بن عيسى صاحب المدينة (٢) ، فعزل الأمير أمية بن عيسى عن المدينة وحبس ابن أبي أيوب القرشي (٣) . وبذلك كانت سياسة الأمير مساندة آراء قاضيه واحترام أحكامه .

وكان لقاضي الجماعة سليمان بن أسود حكم على بلرون الصقلي قتي الأمير محمد في رد دار اغتصبها من امرأة ولم يستطع الأمير مساندة فتاه ، بل قال له : نحن لا نعارض القاضي في شيء من أحكامه (٤) .

وكان الفقيه عبد الله بن خالد يتناقل في الذهاب إلى القاضي للشهادة على كتب الأمير ، فأشار الأمير على القاضي بأن يبادر هو بالذهاب إلى الفقيه لأخذ شهادته على كتب الأمير (٥) .

وكذلك رأى القاضي سليمان ضرورة مثول الفقيه ابن الملون للتحقيق معه فيما نسب إليه من التدليس في الوثائق ، ولم يستجب القاضي لشفاعة الوزير عبد الملك بن جمهور صديق ابن الملون (٦) .

وكان رجال العلم - أي الفقهاء - غيورين على تحقيق العدل على كافة الرعية ، فلقد كان الفقيه المشاور ابن عبد الأعلى - المتوفى سنة ٢٦١ هـ /

(١) الحشني : ص ٧٥ - ٧٧

(٢) راجع عن أخبارهم المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٥

(٤) راجع تفاصيل ذلك : التباهي : ص ٥٧ - ٥٨

(٥) الحشني : ص ٨٠ (٦) المرجع السابق ، ص ٧٨

٨٧٥م أحد الأربعة الذين يدخلون على الأمير في الشهادات وغيرها^(١) بقرطبة هو وابن مطروح ، المتوفى سنة ٢٧١ هـ / ٨٨٤م^(٢) ، وكان قوالاً للحق ، ناصحاً للأمير . سأله الأمير مرة عن مسائل من الورع ، فقال له : يطلب أهل الربض ويرد عليهم مصرياتهم وما أخذ لهم أو قيمته ، فظهر على الأمير إنكار ذلك وأمره بالقيام^(٣) .

وهذا الخبر يؤكد لنا حقيقة هامة ، هي عدم نسيان القرطبيين للمآسى الاجتماعية والاقتصادية التي حلت بأهل الربض في عهد الأمير الحكم بن هشام ، وعلى الرغم من طول الوقت على حدوثها ، فإن الحادثة الأولى كانت سنة ١٨٩ هـ / ٨٠٥ م ، والثانية كانت سنة ٢٠٢ هـ / ٨١٧ م في عهد جده الحكم بن هشام ، إلا أن ضمير الفقيه لم ينس حقوق هؤلاء الناس الذين طردوا من أراضيهم ومنازلهم وحوانيتهم ولم يعوضوا عنها التعويض الكافي وتشرّدوا ، وأن هذه الحقوق في الذمة ، وأن الفقيه رأى أن المسئول عنها هو صاحب الحكومة ، أي الأمير ، فلا بد من رد هذه الأموال إلى أصحابها مهما طال الزمن ، ولو أكثر من خمسين عاماً ؛ لأن المغتصب هنا هو ولي الأمر ، أي صاحب الحكومة ، ولذلك كانت نصيحة الفقيه للأمير الذي غضب وأنكر وأمر الفقيه بالقيام .

ويصور هذا الموقف أيضاً عدم نسيان الفقهاء ما حدث لأهل الربض وضرورة رد ما اغتصبته الإمارة إلى أهله مهما بعد الزمن وطال ، وهو حب وولاء من الفقهاء للإمارة حتى ترد المال المغتصب لأصحابه وتصبح ذمتها خالية .

وكان الفقيه المشاور أبو وهب عبد الأعلى بن وهب يذهب إليه الوزير هاشم في ضيعته ليسأله في بعض مسأله الخاصة^(٤) .

وكان الوزير هاشم بن عبد العزيز يستقل قاضي الجماعة عمرو بن عبد الله بسبب تحامله على الفقيه بقي بن مخلد ، فسعى لذلك في عزله لدى الأمير^(٥) .

ولقد حرص الأمير محمد على الاحتفاظ بهيبة سياسة الحكم وسمو ولاية القضاء عملياً ، وخاف أن تتعرض مكانة قضاة الأندلس للاستهانة بها أو

(٢) المرجع السابق ، ٣ / ١٤٢

(١) عياض : ٣ / ١٤٠

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ٣ / ١٤٠

(٥) الحشني : ص ٨٣

التعريض لها في نظر اليهود والنصارى في الأندلس باستخلاف قاضي قرطبة في قضية ذكرتها المصادر ، وهو المأمون على الفروج والأحباس والأيتام^(١) ، أو في نظر الخلافة العباسية في المشرق ، كما ذكرت بعض المصادر ، ولذلك رأى الأمير الأخذ برأى الفقيه بقى بن مخلد الذى اعترض على آراء الفقهاء في تحليف القاضي المعزول عمرو بن عبد الله في قضية المال المغتصب من الديوان حين كان قاضياً ، وكان ما قاله بقى بن مخلد للأمير : « إن اتصل بينى العباس إنا نحلّف قضائنا كان ذلك من أعظم ما نعاب به عندهم » . فاستحسن الأمير قول بقى وأوصى إلى عمرو أن يكتب يمينه في السر ، ففعل^(٢) .

وكان الأمير محمد مهتماً بالمساجد ، فقد جدد جامع إستجة وجامع شلونة ، وعمر بيوت العبادة بكل جهة^(٣) ، وكذلك غنى بتميم زيادة أبيه عبد الرحمن في المسجد الجامع بقرطبة وزخرفته^(٤) . وهناك من دعى إلى القضاء في عصر الأمير محمد ، ولكنهم رفضوا هذه الخطة ، منهم :

محمد بن زياد بن عبد الرحمن اللخمي الذى كان قاضياً للجماعة في عهد والده عبد الرحمن ، وقبل الصلاة فقط في عهده^(٥) ، والفقيه إبراهيم بن محمد ابن باز رفض خطة القضاء وخطة الشورى أيضاً^(٦) .

وكذلك الفقيه أبان بن عيسى بن دينار المتوفى سنة ٢٦٢ هـ / ٨٧٦ م ، رفض خطة قضاء جيان ، ولكن أكرهه الأمير على قبولها ، فحكم يوماً واحداً ، وهرب فأمنه الأمير^(٧) ، وقبل خطة صلاة الجماعة بقرطبة^(٨) .

ورفض الفقيه محمد بن عبد السلام الحشني قضاء جيان ، ولم يخف من تهديدات الأمير^(٩) .

(١) ابن القوطية : ص ٧٢ (٢) الحشني : ص ٨٤ - ٨٥

(٣) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكي ، ص ٢٢٤

(٤) المرجع السابق ، ص ٢١٩ وما بعدها .

(٥) الحشني : ص ٦١ ، المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكي ، ص ٢٢٠ ، والhashية

رقم ٤٠٠ وما بها من مصادر ، الحميدى : ص ٥٥

(٦) الحشني : ص ٦ ، النباهي : ص ١٢

(٧) الحشني : ص ٧ ، النباهي : ص ١٣ (٨) الحشني : ص ٧

(٩) المرجع السابق ، ٦ - ٧ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٣٣ ، النباهي : ص ١٣ ،

نفع الطيب ، ٣ / ٥٥٦ - ٥٥٧

إمارة المنذر بن محمد

(٢٧٣ - ٢٧٥ هـ / ٨٨٦ - ٨٨٨ م)

ثم ولى الأمير المنذر بن محمد فأقر قاضى أبيه سليمان بن أسود على خطة القضاء ، فأقام سليمان فى عهد المنذر نحو أربعين يوماً ثم عزله لكبر سنه^(١) . وشغل خطة قضاء الجماعة فى بقية عهد المنذر قاض واحد هو عامر بن معاوية^(٢) ، ولقد شارك القاضى والفقهاء فى إتمام الصلح الذى طلبه ابن حفصون ثم ارتد عنه^(٣) ، وظل قاضى الجماعة على خطته وصاحب صلاة حتى وفاة المنذر ، وكان يوصف بالخير والفضل^(٤) .

وكانت فترة حكم الأمير المنذر قصيرة جداً بلغت سنتين إلا أياماً ، وتوفى وهو محاصر لعمر و بن حفصون بقلعة بيشتر^(٥) .

أما سمة حكومته فهى المحافظة على هبة الدولة وأمنها وحدودها بالجهاد ، وذكرت المصادر عنه : أنه من أشد الناس شكيمة وأمضاهم عزيمة^(٦) ، حتى إنه رد إلى أهل طليطلة جبايتهم كاملة وقال لهم : « استعينوا بها فى حربكم فأنا سائر إليكم إن شاء الله »^(٧) .

وغزا الأمير المنذر ابن حفصون الذى شعر بالتضييق عليه وهو بحصن قامرة فاستغل رغبة المنذر فى السلم والأمان حتى تمكن من الإفلات والحصار المضروب عليه بالمكر والخديعة والإجابة ، ثم ارتد عما طلبه^(٨) بعد ذلك . وكانت الفتنة فى أيام الأمير المنذر ظاهرة لاقتسام العرب والموالى الكور وخروجهم على الحكومة المركزية^(٩) ، وكان الأمير المنذر شديد التعظيم للفقهاء ببق بن مخلد الذى منعه من تقبيل يده وأجلسه على جانب من فراشه أمام الناس فى مجلسه . ومن اعتذر عن خطة القضاء فى عهد المنذر الفقيه ببق بن مخلد ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م^(١٠) ولكنه أشار على الأمير بتولية الفقيه عامر بن معاوية^(١١) .

(١) الحشى : ص ٨٨ - ٨٩ (٢) مؤلف مجهول : ص ١٥٠ ، ابن عذارى : ١١٣/٢

(٣) العقد الفريد ، ٢٣٨/٥ (٤) الحشى : ص ٩١ (٥) المعجب ، ص ٥٢

(٦) العقد الفريد ، ٢٣٧/٥ (٧) المرجع السابق ، ٢٣٨/٥

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٩) مؤلف مجهول : ص ١٥٠ - ١٥١

(١٠) المرجع السابق ، ص ٧ - ٨ (١١) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٦٣٠

(م ٥ - تاريخ القضاء فى الاندلس)

إمارة عبد الله بن محمد

(٢٧٥ - ٣٠٠ هـ / ٨٨٨ - ٩١٢ م)

ولى بعد أخيه المنذر ، واختلفت المصادر فى عدد القضاة فى عصره وترتيب دولهم ، فرواية تذكر أن عدد قضاته ثلاثة ، وأغفلت هذه الرواية القاضى محمد بن سلمة وترتيب تولية القضاة^(١) .

ورواية ابن القوطية بها خلاف ، إذ جعل محمد بن سلمة يتولى القضاء فترة واحدة ، وأسقط الولاية الأولى له التى جاءت بعد موسى بن زياد^(٢) ، ولكن رواية الحشنى وابن حيان وابن عذارى تقول إنهم أربعة رجال ، تولى اثنان منهم مرتين ، وهى الأصوب ، وهم : النضر بن سلمة ، ثم موسى بن زياد ، ثم محمد بن سلمة أخو النضر ، ثم أعيد النضر بن سلمة ثانية ، ثم عزل وولى محمد بن سلمة ، ثم مات وولى بعده أحمد بن محمد بن زياد اللخمي^(٣) .

وفى عهد الأمير عبد الله كانت الأندلس طوال أيامه وشطراً من إمارة عبد الرحمن بن محمد فى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجرى ميداناً لفتن كثيرة وثورات كادت تقضى على دولة بنى أمية ، وهى الفتنة التى كانت سائدة بين العرب والمولدين والبربر ، فخرجت عليه جميع بلاد الأندلس ما عدا قرطبة^(٤) ، وصار فى كل جهة متغلب ، فلم يزل كذلك طول ولايته حتى وفاته سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م^(٥) .

ومنهم بنو حجاج بإشبيلية^(٦) . وقال حيان بن خلف : كان لإبراهيم بن

(١) وهم : « النضر بن سلمة ثم موسى بن زياد ثم أحمد بن زياد » مؤلف مجهول : ص ١٥٣

(٢) ابن القوطية : ص ١١٥

(٣) الحشنى : ص ٩١ - ١٠٥ ، ابن حيان : المقتبس ص ٦ - ٧ (أنطونيا) ، ابن

عذارى : ٢ / ١٥٢

(٤) وعن الكور الخارجية عن الإمارة راجع ذلك بالتفصيل ، مؤلف مجهول : ص ١٥٤ - ١٥٥

(٥) المعجب ، ص ٥٣

(٦) مؤلف مجهول : ص ١٥٤

حجاج في بلده إشبيلية قاض يقوم بالحكم^(١) وصاحب مدينة يقيم الحدود^(٢) جرى في ذلك كله مجرى السلطان في حضرته^(٣).

وكان ابن حجاج فظاً على أهل الريب ، قامعاً لأهل الشر^(٤) ، وذلك رغبة منه في استقرار العدل والأمان في بلده إشبيلية .

وفي طليطلة كان صاحب الصلاة والقضاء يحيى بن محمد بن زكريا بن قطام من أهلها ، ونقم عليه بعض ولائها شيئاً فقتله ، ولم يعزل قبل ذلك ، وكان قتله سنة ٢٩٣ هـ / ٩٠٦ م ، وذكره ابن الفرضي^(٥) .

واستقضى محمد بن عبد الرحمن التجيبي بسر قسطة الفقيه عبد الله بن محمد ابن زرقون المرادي على قضاء سر قسطة ، ولم يزل عليها حتى توفي ، ولم يذكر ابن الفرضي تاريخ وفاته^(٦).

نخلص مما سبق إلى أنه خلال تلك الفترة ، وهي فترة الفتن وانزواء كل حاكم بكورته ، كان تعيين أصحاب الخطط الدينية ، في تلك الكورة يخضع للحاكم المستقل بكورته ، وفقدت الحكومة المركزية في قرطبة سلطتها في تعيين أصحاب الخطط القضائية في تلك الكور .

وذكرت المصادر عن سيرة الأمير عبد الله أنه كان ورعاً ، محباً للخير وأهله ، تقياً عابداً زاهداً ، كثير التواضع ، شديد الوطأة على الظالم والجائر^(٧) تالياً لكتاب الله ، متفتناً في جميع العلوم النافعة للدين والدنيا^(٨) ، وله أخبار كثيرة في جلوسه للمظالم^(٩) ، ورعاً لا يشرب الخمر^(١٠) .

وكان النضر بن سلمة حسن المذهب ، ظاهر الحلم كما وصفته المصادر ،

(١) المقتبس (أنطونيا) ، ص ١٢ ، ابن عذارى : ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، ١٥٣

(٢) ابن عذارى : ١٢٦ / ٢ - ١٢٧

(٣) وذكر ابن الخطيب أنهم ، أي بني حجاج « كانوا يقدمون قاضي الجماعة من مدينتهم ولا يرجعون في شيء من أمرها إلى صاحب الدعوة المروانية » . أعمال الأعلام ، ص ٣٤ ، العقد الفريد ، ٥ / ٢٣٨ ، ابن عذارى : ١٢٧ / ٢

(٤) المقتبس ، (أنطونيا) ، ص ١٢ (٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٦٩

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٣٩

(٧) مؤلف مجهول : ص ١٥٣ ، ابن عذارى : ١٥٣/٢ (٨) مؤلف مجهول : ص ١٥٣

(٩) راجع خطة المظالم ، ابن عذارى : ١٥٣/٢

(١٠) مؤلف مجهول : ص ١٥٣ - ١٥٤

وهو أول من شاور في الأحكام محمد بن عبد الملك بن أيمن ، وظل على خطته في القضاء حتى أمره الأمير بالنظر في المسال الموقوف في الجامع لضمه إلى بيت المسال ، فرفض القاضي ذلك إلا باجتماع أهل العلم ، وكان ذلك سبباً لكثرة القول فيه عند الأمير وحرف معناه ، فعزله (١) .

واستقضى بعده موسى بن محمد بن زياد الجذامي ، ولاه الأمير الشرطة والرد ونقله إلى الشرطة العليا ، ثم ولي القضاء فصلى بالناس جمعة واستعفى في الثانية ، وتصرف موسى للأمير في خطط كثيرة ، منها الكتابة (٢) والوزارة وغير ذلك ، واستأذن للحج ثم انصرف ، وتوفي الأمير وموسى بن زياد خامل . وعلل الخشني سبب ذلك بأنه كان يتدخل فيما لا يعنيه ويتكلم فيما لم يستشر فيه من مهمات الأمور (٣) .

ولما عزل موسى استقضى الأمير بعده محمد بن سلمة الكلبي ، وهو أخو النضر بن سلمة (٤) .

وعلق ابن القوطية على قضاة الأمير عبد الله فقال : لم يكن في قضاة عبد الله أفضل من محمد بن سلمة ولا أشبه سيرة بالنمط الأول ، استقدمه الخليفة عبد الله من موطنه بقبرة ، ومنها كانت أصولهم ، فاستقضاه على كره ، فعدل جهده ، وعف وتواضع واقتصد ، فذكر من سيرة صالح القضاة (٥) .

وذكره الخشني فقال : كان صالحاً في مذهبه ، فاضلاً في دينه ، شديد السلامة في طبعه مع الزهادة والنسك ، لم تحدث له ولاية القضاء تغيراً في ملبس ، ولا اكتسب المال ، ولا بلغت به الفائدة إلى اشتراء دار ، وإنما كان يسكن بكراء في داخل المدينة بقرب الجامع (٦) ، ولا يقبل الهدايا (٧) ، ولم يكن له من الحركة في الفهم ، ولا من اليقظة في الأمور ، ما كان لأخيه النضر في ذلك (٨) ، وكان مع ذلك ظاهر الصلابة ، راغباً في إقامة السنة ، منتزحاً عن الناس ، ملتزماً بالبادية (٩) .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٣ - ٩٤

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٦) الخشني : ص ٩٥

(٨) المرجع السابق ، ص ٩٥

(١) الخشني : ص ٩٢ - ٩٣

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٤

(٥) المقتبس ، ص ٦ - ٧ (أنطونيا)

(٧) المرجع السابق ، ص ٩٦

(٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وكان الأمير عبد الله معجباً بمحمد بن سلمة لدينه وفضله وصحبته وسلامة صلته (١).

ولما توفي قاضي الجماعة محمد بن سلمة سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م عزم الأمير عبد الله على تولية أبي الغمر بن فهد ، وأمر بالإرسال فيه ، وكان غائباً في ضيعته بقبرة ، ولكن عدل الأمير عن قراره حين علم خوف الناس على أموالهم وأحباسهم من أبي الغمر (٢).

من ذلك نرى عدول الأمير عن ترشيح من هو سيء السمعة بين الناس لخطة القضاء واختار لها أحمد بن محمد بن زياد بعد مشاورة ابن الزجالى الذى ذكر له أن ابن أمية (٣) أوصى إليه بيناته وأرسل فى كتاب وصيته ، فنظر إليها الأمير ، فأمر بتوليته القضاء ، فولى (٤). ويروى أن محمد بن أمية هو الذى أشار على الأمير بذلك وقدم إليه وصيته التى أسندها إلى الحبيب أحمد بن محمد بن زياد (٥).

وتميز عهد قاضي الجماعة ابن زياد الذى تولى خطة القضاء سنة ٢٩١ هـ / ٩٠٤ م بتطور فى طريقة تسجيل الأحكام ، إذ لم يقبل القاضى الحبيب من المشاورين آراءهم إلا مدونة بخطوطهم ، فكان أول قاض يكتب لديه المشاورون رأيهم بخط أيديهم ، ولم يكل ذلك إلى خط كاتبه أو خط يده كما كان يفعل القضاة قبله ، ثم جمع تلك الأقضية بعد ذلك ليستفيد من يرغب فيها (٦).

وقد وصفت المصادر القاضى الحبيب بأنه أكمل الناس أدباً وأكثرهم بالصدق برأ ، وأكرمهم عناية ، وأقضاهم الحاجة فى ماله وحرمة ، وكان حسن المداراة لطيفاً فى الأمور ، طلوباً إذ طلب ، صبوراً على المقارعة والمواصلة (٧).

وذكر بعض أهل العلم « إن أحمد بن محمد بن زياد كان فى حداثة سنة أثيراً عند الخلفاء رحمهم الله ، شاوره الأمير محمد مع الفقهاء فى بعض الأقضية

(١) المرجع السابق ، ص ٩٩ (٢) المرجع السابق ، ص ١٠٠

(٣) ابن أمية : هو محمد بن أمية صاحب المدينة بقرطبة : راجع الحشى : ص ١٠١

(٤) المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ (٥) المرجع السابق ، ص ١٠١

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٧) المرجع السابق ، ص ١٠١

واستسقى بالناس في أيام الأمير المنذر ، مديلاً للقاضي أبي معاوية من غير ولاية ، فسقى ونزل الغيث» (١).

ولما رأى القاضي الحبيب من شيخي الشورى محمد بن عمر بن لبابة وأيوب بن سليمان ثقلاهما وقعودهما عن إتيانه ، استغنى بمحمد بن وليد وبمحمد ابن عبد الملك بن أيمن مدة ، ثم سعى الفقيه عمر بن يحيى بن لبابة في إصلاح ذات البين ، وكان قد فسد ما بين الشيخين محمد بن عمر وأيوب بن سليمان ، فجمع بينهما عند الفقيه أسلم بن عبد العزيز وجعل شرطهما في الإصلاح إبعاد محمد بن أيمن عن مكانته عند الحبيب ، ودارت بينهم أحوال طويلة من المنافسة ذكرتها المصادر (٢). ولم يزل الحبيب قاضياً في دولته الأولى من سنة ٢٩١هـ / ٩٠٤م إلى أن توفي الأمير عبد الله ، فلما ولي الأمير عبد الرحمن بن محمد أقره على القضاء مدة يسيرة ثم عزله (٣).

ولقد استفاد القاضي ابن سهل بأحكام ابن زياد هذه وذكرها في نوازله ، وعلق على آراء القضاة والفقهاء واستفاد منها من يعمل بفقه القضاء .

ومن قضاة الأمير عبد الله في كور الأندلس محمد بن عبد الله بن أبي عامر محمد المعافري جد المنصور محمد بن أبي عامر ، استقضاها الأمير عبد الله على إشبيلية سنة ٢٨٢هـ / ٨٩٥م ، وبقى قاضياً إلى شهر رمضان سنة تسعين ، وكانت الصلاة في أيامه إلى غيره (٤).

وعن المشاورين في عهد الأمير عبد الله راجع البحث الخاص بخطة الشورى . ومن القضاة الذين رفضوا خطة القضاء في عهده الفقيه أبو غالب عبد الرؤوف بن الفرغ بن كنانة ، وكان أبوه قاضي الجماعة الفرغ بن كنانة في عهد الأمير الحكم بن هشام (٥) ، وكان الأمير معجباً بهذا الفقيه لتدينه وتقشفه وتنسكه ، فلما عرض عليه أحد أصدقائه رغبة الأمير لشغله إحدى الخطط قال : « أتم أشح على دنياكم وأضن بها من أن تعطوا منها لأحد شيئاً أو تشركوا في شيء منها صديقاً ». فلما عرض عليه خطة القضاء رفض وهدد بالرحيل عن الأندلس إذا أصر الأمير على ذلك (٦).

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ص ١٠٣

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٥ (٤) التكملة ، ترجمة رقم ٣١٣ (ط . كوديرا) .

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٢٠١ (ط . ألكون) .

(٦) الخشني : ص ٨ ، النباهي : ص ١٩ ، التكملة ، ترجمة رقم ٢٢٠١ (ط . ألكون)

إمارة وخلافة عبد الرحمن بن محمد

(٣٠٠ - ٣٥٠ هـ / ٩١٢ - ٩٦١ م)

ثم ولي بعده ابن ابنه عبد الرحمن ، وكان والده محمد قد قتله أخوه المطرف ابن عبد الله في صدر دولة أبيهما عبد الله ، وترك ابنه عبد الرحمن هذا وعمره عشرون يوماً ، فولى الأمر وله اثنتان وعشرون سنة^(١) ، واتصلت ولايته خمسين سنة وأشهرًا حتى وفاته ، ولم يبلغ أحد من بني أمية مدته فيها^(٢).

ولقد عمل الأمير عبد الرحمن بن محمد منذ أول توليه الحكومة في سنة ٩١٣/٣٥٠ م على تأكيد وحدة الأندلس ، فكان جند دمشق وهم أهل كورة البيرة أول من لبى نداء الوحدة ، إذ استطاع قاضيه محمد بن عبد الخالق الغساني النصيح والوعظ لهم . وقال ابن حيان : « فتبادروا بالمجيء إلى باب سدته وألقوا بمقاليدهم إلى الخليفة وتخلوا له عن حصونهم ومعقلهم الأشبة دون أمان طلبوه ولا عهد اعتقلوه ، وكان السبب في انقيادهم مداخله قاضيه محمد بن عبد الخالق الغساني لهم في ذلك ووعظه إياهم ونصحه لهم ، وكان فيهم مطاعاً ، فلم يخالفوه ، وجاء بهم إلى باب السلطان بنفسه »^(٣).

وعقد عبد الرحمن بن محمد للقاضي محمد بن عبد الخالق عليهم في النصف من ربيع الآخر من هذا العام ، فكان أول قاض استقضاه الأمير عبد الرحمن ابن محمد إلى كور الأندلس^(٤).

ولقد استمرت الفتن في الفترة الأولى من إمارته ، غير أن عبقريته وثقته بنفسه ورجاله أعادت الوحدة والأمن إلى رحاب الأندلس وجددت دولة بني مروان بعد أن كادت أركانها تنهار ، واستطاع أن يتغلب على منافسيه بعد خمس وعشرين سنة من ولايته ، وصار جميع أقطار الأندلس في طاعته وعتت وحدتها^(٥).

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٨

(١) المعجب ، ص ٥٤

(٣) ابن حيان : المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٥٨ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم

٣١٥ (ط . كوديرا) .

(٤) المرجع السابق ، المقتبس ، حاشية ، ص ٦٩ - ٧٠ (٥) المعجب ، ص ٥٤

واختلفت المصادر في عدد قضاة قرطبة في عهده ، فأورد صاحب ذكر بلاد الأندلس أن عددهم ثلاثة^(١) ، وذكر ابن عذارى أنهم أربعة^(٢) ، وشغل أحمد بن محمد بن زياد^(٣) خطة القضاء مرتين ، غير أن رواية الخشني تذكر أن عددهم ستة قضاة^(٤) ، شغل الخطة كل من الحبيب أحمد بن زياد وأسلم بن عبد العزيز مرتين ، ثم أحمد بن بقي ، ثم أحمد بن عبد الله بن أبي طالب ، ثم محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ، ثم منذر بن سعيد البلوطي ، ونرجح رواية الخشني ، وذلك لطول فترة حكم عبد الرحمن بن محمد التي قدرت بخمسين عاماً .

وذكر الخشني أن الأمير عبد الرحمن بن محمد كان عارفاً بمذاهب الفقيه أسلم بن عبد العزيز الحسنة ومروءته الكاملة وأوصافه المحمودة ، فلما عزل الحبيب ولى أسلم قضاء الجماعة بقرطبة يوم الأربعاء لسبع بقين من جمادى الآخرة ، وكان صارماً صليماً ، لا هوادة عنده لظالم ، ولا مدهانة مع مبطل^(٥) .

وأضاف الخشني أن أسلم كان شديد المباينة في الحق ، قليل المداراة فيه^(٦) ، وظل أسلم قاضياً محمود السيرة ، مشكور الحال ، من سنة ثلاثمائة إلى آخر سنة تسع وثلاثمائة ، وكان صاحب الصلاة في تلك المدة محمد بن عمر بن لبابة ، ثم طلب الاستعفاء من الأمير ، فأعفاه^(٧) .

وأعاد الحبيب إلى قضاء الجماعة والصلاة ، فلما ولى الحبيب خطة القضاء

(١) هم : « أسلم بن عبد العزيز ، ثم أحمد بن بقي بن مخلد ، ثم منذر بن سعيد البلوطي » .
مؤلف مجهول : ص ١٥٩ - ١٦٠

(٢) وهم : « أحمد بن محمد بن زياد ، ثم عزل وولى أسلم بن عبد العزيز بن هاشم ، ثم أحمد بن محمد بن زياد ثانية ، ثم أحمد بن بقي ، ثم منذر بن سعيد البلوطي » . ابن عذارى : ١٥٦ / ٢ .

(٣) انظر في ترجمته ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د . محمود علي مكي ، ص ٥٦٣ ، حاشية رقم ٤٠٢ وماورد فيها من مصادر .

(٤) وهم : « الحبيب أحمد بن محمد بن زياد ، ثم أسلم بن عبد العزيز ، ثم الحبيب بن زياد ثانية ، ثم أسلم بن عبد العزيز ثانية ، ثم أحمد بن بقي ، ثم أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي ، ثم محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ، ثم منذر بن سعيد البلوطي » الخشني : ص ١٠١ - ١٢٠

(٥) المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧

(٦) المرجع السابق ، ص ١٠٩

(٧) المرجع السابق ، ص ١٠٧

تعنت أمناء أسلم بن عبد العزيز وامتحنهم في الودائع واضطروهم إلى إحضار ما بأيديهم من الأموال^(١) .

ولقد قضى الأمير عبد الرحمن بن محمد الفترة الأولى من حكمه في إعادة الوحدة السياسية لربوع الأندلس المنفصلة كورها عن السلطة المركزية بقرطبة فني لورقة قتل الثائر ابن وضاح الفقيه سامي بن هاني سنة ٣٠٩ هـ / ٩٢١ م^(٢) .

وذكر ابن حيان أنه في سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م عزل الأمير عبد الرحمن بن محمد قاضي الجماعة الحبيب أحمد بن زياد عن خطته . وذكر الخشني أن الحبيب ظل على خطتي القضاء والصلاة حتى توفي غير معزول^(٣) ، وأعاد إليها أسلم ابن عبد العزيز ، وولى الصلاة بها أحمد بن بقي بن مخلد^(٤) ، وأوقف أسلم أمناء الحبيب موقف الامتحان والاستقصاء^(٥) .

وفي سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م عزل الأمير عبد الرحمن بن محمد أسلم بن عبد العزيز عن قضاء الجماعة بقرطبة لضعفه عن العمل ، وتوفي بعد بضع سنين في سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م^(٦) وولى مكانه أحمد بن بقي بن مخلد إلى ما تولاه من الصلاة^(٧) وفي عهد قاضي الجماعة أسلم كان الفقيه عبد الله بن محمد الأنصاري المعروف بواقزن من أهل قرطبة يدلس في العقود والشهادات أكثر من مرة فأمره القاضي بالتزامه بيته وترك الوثائق والشهادات والفتيا^(٨) .

وذكر الخشني أن قاض الجماعة أحمد بن بقي لم يقنع أحداً بسوط حاشي رجلا واحداً من أهل الشر ، فشكره الناس^(٩) . وذكرت المصادر أن قاضي الجماعة أحمد بن بقي كانت مذاهبه محمودة وسيرته حسنة وهديه جميلاً ، وكان له من الوقار ما بذه أهل زمانه^(١٠) ، فقد كان منذ حداثة سنه موسوماً بالخير ، معروفاً بالفضل ، شاوره الأمير عبد الله بن محمد وهو ابن خمس وعشرين سنة^(١١) ، وكان حسن الانتقاد والفطنة في الوثائق ، فكان لا يوقع

(١) المرجع السابق ، ص ١١٠ (٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٨٢

(٣) الخشني : ص ١١٠ (٤) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١٩٨

(٥) الخشني : ص ١١١

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ، وذكر ابن الفرضي أنه توفي سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١ م

راجع ترجمة رقم ٨٢٠ ، المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٢٠٨

(٧) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٢٠٨ (٨) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٦٧٥

(٩) الخشني : ص ١١٣ - ١١٤ (١٠) المرجع السابق ، ص ١١١

(١١) المرجع السابق ، ص ١١٢

شهادته في وثيقة حتى يقرأ جميعها من أولها إلى آخرها ، وكان يصبر على ذلك وإن كان قائماً على قدميه^(١) .

وكان القاضي أحمد بن بتي يطلب من الفقيه محمد بن إبراهيم بن الحباب صاحب الوثائق إبدال ما كان يكتبه من وثائق وتغييرها قبل توقيعها له^(٢) .

وذكر الخشني أن أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر كان مجلاً لقاضيه أحمد ابن بتي ، عارفاً بحقه ، ولم يعزل عن القضاء حتى توفي ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م وهو ابن أربع وستين عاماً^(٣) .

وتولى خطة قضاء الجماعة بعده أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي الذي شغل الخطط المختلفة قبل توليه قضاء الجماعة ، فلقد ولاه الخليفة الناصر الذي اتخذ لقب الخلافة في أواخر عام ٣١٦ هـ أوائل ٩٢٩ م ولاية السوق والنظر في أموال بعض كرائمه ، وقلده أسباب الأمانات في بعض الكور ، وولاه قضاء كورة إليرة ، ثم رقي إلى خطة قضاء الجماعة فظل قاضياً سنتين وشهوراً يسيرة ، ثم توفي في ذي الحجة سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م^(٤) ، وكان وقوراً مهيباً صموتاً ، شريف البيت ، قد تأدب في القضاء^(٥) ، وكان محمد ابن عبد الملك بن أيمن صاحب الصلاة^(٦) .

ولما توفي قاضي الجماعة أحمد بن عبد الله بن أبي طالب أمر الخليفة الناصر باستقدام محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ، وكان قاضياً على كورة إليرة^(٧) . وذكر الخشني : أن الخليفة قابله وشافه وأعلمه باختياره إياه وولاه قضاء الجماعة ، وعهد إليه ووعظه ووصاه ووقفه على وجوه الأحكام بدرجة كانت مضرباً للأمثال ؛ فقد كان تعليق الفقيه أبي عمر أحمد بن عباد على ذلك قائلاً له : « لو أن أباك كان حياً واجتهد في عظتك ما بلغ من النصيح لك هذا المبلغ »^(٨) . وظل محمد بن أيمن على الصلاة حتى ضعف بدنه ، فاستعفى من الصلاة ، فعوفي ، وجمع الخليفة خطتي القضاء والصلاة لمحمد بن أبي عيسى^(٩) .

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، ص ١١٨

(٦) المرجع السابق ، ص ١١٧

(٨) المرجع السابق ، ص ١١٨

(١) المرجع السابق ، ص ١١٥

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٧

(٥) المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨

(٧) المرجع السابق ، ص ١١٩

(٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وكان ابن أبي عيسى محبباً في العامة ، مقرباً لدى الخاصة ومن الخليفة ، مؤتمناً على أسرارِهِ حتى لقد بوأه الخليفة فراش كرامة مع وزرائه مدنياً لمكانه من غير أن يوقع عليه اسم الوزارة ، فكان يحضرهم ويمدحهم برأيه عند استدعائه^(١) .

وهذا يدل على تقدير الخليفة له إلى جانب كياسة القاضي وحسن تدبيره للأمور السياسية والاقتصادية التي كان يستشار فيها .

وكانت سياسة ابن أبي عيسى في أحكامه محمودّة ، فلقد تدرب على ذلك منذ أن كان مشاوراً لقاضي الجماعة أحمد بن بقي . ثم ولاه الخليفة القضاء في عدة كور ، منها : كورة جيان ، وكورة إلبيرة ، وكورة طليطلة ، ثم ارتقى إلى خطة قضاء الجماعة ، وعمل على تنفيذ الحقوق وإقامة الحدود والكشف عن البيئات في السر والصدع بالحق في الجهر^(٢) . وذكر الخشني أن له أخباراً كثيرة مشهورة في العامة ، معروفة في الخاصة^(٣) .

وكان عبد الرحمن بن محمد يستخلف قاضي الجماعة أسلم بن عبد العزيز بالقعود في سطح القصر عند خروجه للغزوات^(٤) ، واختيار الأمير قاضي الجماعة لهذه المهمة السياسية والأمنية دليل على عظم قدر خطة القضاء لدى رئيس الحكومة التنفيذية في قرطبة . وكذلك كان يكلف قاضي الجماعة محمد بن عبد الله بن يحيى بن أبي عيسى بأمور دفاعية ، مثل الإشراف على الثغور وإصلاح ما وهن من حصونها ، وكان كثيراً ما يخرج إليها حتى اعتل في آخر خرجاته ، وتوفي في بعض الحصون المجاورة لطليطلة وهو قاض بقرية نحارس Henares من عمل طليطلة وسبق إلى طليطلة ، فدفن فيها سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م^(٥) وهو ابن أربع وخمسين عاماً^(٦) .

ولقد نجحت سياسة الخليفة عبد الرحمن الناصر في استتباب الأمن السياسي في ربوع الأندلس ، فراه يختار قضاته من بين أصحاب بيوتات هذه الكور ليكون ذلك داعياً إلى تألف القلوب واستقرار الأحوال في تلك البقاع ، منهم محمد بن عبد الخالق الغساني إلبيري السابق ذكره^(٧) .

(١) عياض : ترتيب المدارك ، ٤ / ٤٠٦ (٢) الخشني : ص ١١٩

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٤) المرجع السابق ، ص ١٠٩

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٢٥٣ (٦) الخشني : ص ١٢٠

(٧) الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ١٠٠٨

واختار الفقيه معن بن محمد بن معن الأنصاري على قضاء سرقسطة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م وظل على خطته حتى وفاته ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م ، وكان متولياً الأنصار من أهل سرقسطة وأحد رجالاتها وقُدوة جماعتها ، وذلك بعد عقد الأمان الذي عقده لصاحب سرقسطة محمد بن هاشم التجيبي عند انخلاءه عنها ، بالرغم من أن هذا الرجل كان لا ينسب إلى فقه ولا علم كما ذكر الخشني^(١) ، ولكنه كان يتمتع بمواهب أخرى في شخصيته ، كالحصافة والدهاء وحضور الجواب وحسن الرد .

وكان القضاة لا تأخذهم في الله لومة لائم ولا يجاملون أصحاب السلطة في البلاد في القضايا التي يكون أحدهم فيها طرفاً ، فلقد رفض قاضي الجماعة أحمد ابن بقي بن مخلد - توفي وهو على القضاء سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م - توصية الحاجب موسى بن محمد في سرعة الحكم لصالحه في قضية ، وبلغ الحاجب كلام القاضي في هذا الشأن ، وكان أخوه أبو عمر الوزير جالساً معه التفت إليه وقال : « القاضي والله رجل صالح لا نزال بنحير ما كان هو وشبهه بين أظهرنا ، والله ما زاده عندي إلا محبة واعتقاداً »^(٢) .

وكان أسلوب أحمد بن بقي في الحكم أنه كان ينفذ الظاهر البين من الأمور ويستعمل الأناة والتؤدة فيما التبس عليه حتى تظهر الحقيقة أو يصير المتخاصمان إلى التصالح أو التراضي^(٣) .

وشغل خطة القضاء سليمان بن عبد الملك بن باج في الجزيرة وسبته وشدونة سنة ٣٣٣ هـ / ٩٤٥ م ، وهو الذي قدم على الخليفة الناصر بمحمد بن أبي العيش ابن إدريس العلوي ورسّل أبيه يوم الخميس لثلاث بقين من رجب من السنة المذكورة^(٤) .

وكان الخليفة يشاور الفقيه عبد الله بن حسين من أهل وشقة ، وتوفي سنة ٣٣٥ هـ / ٩٤٧ م في أمور الثغر ، وولاه قضاء وشقة ولاردة^(٥) .

ولقد كان الخليفة عبد الرحمن الناصر يوقر الفقهاء ، حتى إن بعض أهل العلم اتجه إلى الفقه للمكانة الاجتماعية والأدبية التي يتمتع بها الفقهاء من

(١) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١١٥٧ (ط . كوديرا) .

(٢) الخشني : ص ١١٧ (٣) المرجع السابق ، ص ١١٦

(٤) الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ١٨١

(٥) عياض : ٤٥٤/٤

الرعية والدولة في عهده . ونستدل لذلك من الحديث الذي دار بين عبد الله بن الناصر المتوفى ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م وأحد الفقهاء الظرفاء ، إذ قال له : إن مثلك في الفقهاء لمعدوم ، فقال له : ما كنت إلا أديباً ولكني لما رأيت سوق الفقه بقرطبة نافقة اشتغلت به^(١) ، ولقد اتهم الفقيه أبو عبد الملك أحمد ابن عبد البر بمؤازرة الأمير عبد الله بن الخليفة عبد الرحمن الناصر وتدير الثورة على والده عبد الرحمن ليصبح الفقيه قاضياً للجماعة ، وقبض عليه مع الأمير ، وتوفي الفقيه في السجن سنة ٣٣٨ هـ / ٩٤٩ م^(٢) .

ولم يخضع فقهاء الشورى لرغبات السلطة السياسية في الأندلس ، فقد رفض فقهاء الشورى بقرطبة رغبة الخليفة الناصر في شراء الجش من أحباس المرضى بقرطبة عدوة النهر لمقابلته متنزهه وباديته فيهم وأن مطلعته من علائيه ، ثم وافقوا بعد ذلك بعد التعويض بمكان آخر بمدينة عجب^(٣) .

وقد كان الخليفة الناصر مكرماً للفقهاء باذلاً لهم الأموال ، وكان كثير منهم يدخل على الخليفة ويأخذ جوائزه ، منهم الفقيه محمد بن أحمد بن يحيى الزهرى المعروف بالإشبيلي ، توفي سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م^(٤) .

وذكر المقرئ أن الفقيه أحمد بن خالد الذي كان يقبل جوائز الخليفة وقد نقله إلى المدينة بقرطبة ، وأسكنه داراً من دور الجامع وقربه وأجرى عليه الرزق من الطعام والإدام والناض ، وله ومثله في بيت المال حظ^(٥) .

ولى قاضى الجماعة مندر بن سعيد خطة الجماعة بعد وفاة ابن أبي عيسى سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م ، ف قضى فيها باقى أيام عبد الرحمن الناصر ، فلما مات أقره الحكم المستنصر^(٦) .

وكان قاضى الجماعة مندر بن سعيد البلوطى جريئاً فى الحق ، لا يخشى فى الله لومة لائم ، فراه يوبخ ويقرع الخليفة من فوق المنبر حين انشغل فى ترتيب مجلس الخلافة وتزيينه وتنظيمه بمدينة الزهراء ، ولغيابه عن شهود الجماعة لثلاث جمع متوالية^(٧) ، وإنكاره عليه هذا الإسراف فى البنيان^(٨) .

(١) نفح الطيب ، ٣ / ٥٨٢ - ٥٨٣

(٢) عياض : ٤ / ٤٢١ (٣) المرجع السابق ، ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠

(٤) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٢١٤ (٥) نفح الطيب ، ٣ / ٢٣٦

(٦) الحشى : ص ١٢٠ ، ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٤٥٤ ، النباهى : ص ٦٦ وما بعدها ،

نفح الطيب ، ١ / ٣٧٢ - ٣٧٦ (٧) النباهى : ص ٧٠

(٨) ابن غالب : فرحة الأنفس ، ص ٣٤ - ٣٥ ، المقرئ : أزهار الرياض ، ٢ / ٢٨٠

وكان ولي العهد حينئذ يشعر بما يكنه قاضي الجماعة للخليفة ، فقال له :
إن القاضي رجل صالح ما أراد إلا خيراً ، ولو رأى ما فعلت وأنفقت من
الأموال وحسن تلك البنية لعذر^(١) .

ولم يحامل قاضي الجماعة الخليفة حين حضر مع الفقهاء والوزراء وعلية
القوم مجلس الخلافة بقصر الزهراء ، فقد أثنى الحاضرون على البناء والزخرفة
إلا قاضي الجماعة ، الذي واجه الخليفة ببعض آيات من سورة الزخرف ،
تدل على أن الشيطان هو الذي زين له هذا البناء^(٢) فأطرق الناصر وقام عن
مجلسه خجلاً واقترب الناس^(٣) .

وكان للقاضي منذر بن سعيد موقف مع الخليفة عبد الرحمن الناصر ،
ذكر قصته ابن غالب ، وهي رغبة الخليفة شراء دار أيتام زكريا أخى نجدة لحظية
من نسائه ، وهي بقرب النشارين في الربض الشرقي منفصلة عن دوره ويتصل
بها حمام له غلة واسعة ، وكان أولاد زكريا أخى نجدة أيتاماً في حجر القاضي ،
ولا يجوز البيع إلا عن رأيه ومشورته ، فلما شعر القاضي بأن الثمن الذي حدده
أزهد الخليفة في الشراء في وقته أمر القاضي الوصي بنقض الدار وبيع أنقاضها
فبيعت بقيمة أكثر مما قومت به للسلطان^(٤) ، وحين اتصل الخبر للسلطان
وسأل القاضي كان رده : « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر
فأردت أن أعيها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا »^(٥) .

فاستحسن الخليفة قول قاضيه وقال له : « نحن أولى من انتقاد إلى الحق ،
فجزاك الله تعالى عنا وعن أمانتك خيراً »^(٦) .

ووصفته المصادر بأنه كان وقوراً صلباً في الحكم ، مقدماً على إقامة العدل
والحق ، وإزهاق الجور والباطل ، آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، له
كتب في السنة والورع ، والرد على أهل الأهواء والبدع ، ومن مصنفاته

(١) مؤلف مجهول : ص ١٦٥ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٦

(٤) فرحة الأنفس ، ص ٣٥ ، المقرئ : نفح الطيب ، ١٦ / ٢ - ١٧

(٥) القرآن الكريم ، الآية رقم ٧٩ من سورة الكهف .

(٦) فرحة الأنفس ، ص ٣٦ ، المقرئ : نفح الطيب ، ١٧ / ٢

المتداولة : أحكام القرآن وكتاب الناسخ والمنسوخ ، وله رسائل وخطب
مجموعة وأشعار متفرقة^(١) .

وكانت مدة ولايته للقضاء ستة عشر عاماً كاملة ، لم يحفظ عليه فيها جور
في قضية ولا قسم بغير سوية ولا ميل بهوى ، وتوفي سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٦ م^(٢) .
ولم يكن فقهاء الأندلس وقضااتها متعصبين لرأى ابن القاسم تعصباً شديداً
وإنكار آراء فقهاء المالكية الآخرين ، فلقد ذكر ابن العطار في وثائقه وابن
سهل في نوازله أن القاضي منذر بن سعيد ترك رأى ابن القاسم وأخذ
برأى مالك في مسألة الشفعة وتفصيلها : كان رأى فقهاء الشورى وقاضي
الجماعة منذر بن سعيد ألا شفعة في شراء الفقيه ابن السليم نصيباً في حمام من
أحمد بن سعيد كذهب ابن القاسم الذي يأخذ به فقهاء الأندلس ، لكن رفع
الشفيع أمره إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي وقع بخط يده إلى القاضي
طالباً منه الحكم برأى مالك ، ولم ير الفقهاء في توجيه الخليفة للقاضي بالحكم
بقول مالك تدخلا في شئون القضاء ما لم يكن هناك ضرر يمس أحد الأطراف
في المسألة بالرغم من أنهم درجوا على الأخذ بقول ابن القاسم في هذا الأمر
من قبل ، فجمع القاضي الفقهاء وسألهم عن قول مالك ، فأعلموه أنه يرى
فيه الشفعة ، فحكم له القاضي بها^(٣) .

وكان الخليفة الناصر يتابع عماله في ولاياتهم ، وكان منهم من يساهم بأمواله
في المشروعات التي تصرف عليها من بيت مال المسلمين ، فقد أعطى ابن
السليم مائة ألف دينار مساهمة منه لمشروعات بيت المال^(٤) .

وكان عدد الفقهاء المشاورين بقرطبة في عهد الخليفة الناصر ستة عشر
مشاوراً^(٥) وكان لولى عهده الأمير الحكم بن عبد الرحمن دور في اختيارهم^(٦)
منهم سعيد بن إبراهيم بن محمد بن عبد ربه^(٧) .

(١) جذوة المقتبس ، ترجمة رقم ٨١١ ، بغية الملتبس ، ترجمة رقم ٣٥٧ ، المعجب ، ص ٥٦

(٢) ابن القرضي : ترجمة رقم ١٤٥٤ ، أزهار الرياض ، ٢ / ٢٩٥

(٣) ابن سهل : ورقة رقم ٢٨٧

(٤) راجع تفصيل ذلك : ابن عذارى : ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦

(٥) عياض : ٤ / ٤٢٥ .

(٦) سنتعرض لذلك بالتفصيل في فترة حكم الخليفة الحكم المستنصر بالله .

(٧) الذيل والتكلة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٥٩ ، والحاوية رقم ١ وما ورد فيها

من مصادر .

وكان الخليفة يوجه الدعوة إلى الفقهاء للحضور في المناسبات السعيدة في قصره ، ويرحب الخليفة بهم^(١) ويقبل الخليفة اعتذار المتغيب عن الحضور .

ومن الفقهاء من رفض خطة القضاء في عهده ، ففي بداية حكم عبد الرحمن ابن محمد رفض الفقيه قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهرى قبول خطة القضاء بسر قسطة بلده ، وطلب إمهاله ثلاثة أيام بستخير فيها الله تعالى ، فتوفي فيها . وقال ابن حزم : إن الناس يرون أنه دعا على نفسه بالموت^(٢) .

وهناك من تولى خطة قضاء الجماعة ليوم واحد ، وأفادنا عن ذلك ابن الفرضى في رواية لمحمد بن عمر بن إلبابة ، وهو الفقيه عبيدون بن محمد بن فهد بن الحسن بن علي الجهني من أهل قرطبة ويكنى أبا الغمر ، وولى قضاء الجماعة بقرطبة يوماً واحداً ، وتوفي ليومين مضياً من شوال سنة ٣٣٥ هـ / ٤٤٧ م . ورواية أخرى أنه توفي في شوال سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م ، وهي الرواية التي يطمئن إليها ابن الفرضى^(٣) . وللأسف لم يذكر الخشنى في كتابه عن الفقيه عبيدون بن محمد بن فهد ضمن قضاة قرطبة ، ولم يُشر إلى أية أخبار عنه ، ولكن ذكره الحميدى^(٤) والضبي^(٥) .

وأشار الضبي أنه امتنع من التماذى في ذلك ، أى أنه رفض الاستمرار في خطة الجماعة ، وهو رأى مقنع ، وإن كان هناك من يرى أنه ربما توفي في اليوم التالى لتوليه خطة الجماعة .

وذكر ابن الفرضى أن الفقيه علي بن محمد بن أزهر من أهل قرطبة رفض قبول خطة القضاء ، ولم يذكر تاريخ وفاته^(٦) .

(١) عياض : ٤ / ٤٢٨ - ٤٢٩

(٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٦٠٢ ، الحميدى : ترجمة رقم ٧٧١ ، الضبي : ترجمة رقم ١٣٠٠ ، النباهى : ص ١٣ ، ابن فرحون : الديباج ، ٢ / ١٤٧ - ١٤٨

(٣) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٠٠١

(٤) جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ٦٧٠

(٥) بنية الملتبس ، ترجمة رقم ١١٣٣

(٦) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٩٢٢

خلافة الحكم المستنصر بالله

(٣٥٠ - ٣٦٦ هـ / ٩٦١ - ٩٧٦ م)

كان عمره حين تولى سبعة وأربعين عاماً ، واستمرت مدة ولايته ست عشرة سنة وأشهرًا ؛ وانقرض عقبه بعد موت ابنه هشام المؤيد ؛ لم يعش له ولد غيره^(١) .

كانت سياسة الحكم المستنصر^(٢) الداخلية تتجه حول إقرار العدل والحق للرعية في أرجاء الأندلس هذا إلى جانب احترامه وتقديره لقضاياه وعلمائه . وكان عدد قضاة قرطبة في عهده اثنين^(٣) .

وجمع منذر بن سعيد خطي قضاء الجماعة والصلاة ، وكانت صلاته في جامع الزهراء طول ولايته ، وتوفي سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٦ م ، وهو ابن أربع وثمانين سنة^(٤) .

وكان من مشاوريه سعيد بن إبراهيم بن محمد بن عبد ربه ، وله معرفة بالطب ، وذكرت المصادر أنه كان منقطعاً عن الملوك لم يخدم أحداً منهم بالطب^(٥) .

وتولى بعده خطة الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم سنة ٣٥٦ هـ / ٩٦٧ م ، وتوفي سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م . وذكر الخشني « أنه كان عنده من الفضل في علمه وفهمه وحسن النظر في الأمور وجميل الخلق في المعاشرة ، ما هو مأثور معروف عن القضاة المتقدمين »^(٦) .

(١) المعجب ، ص ١٧

(٢) راجع في ترجمته : ابن القرضي : ص ٧ ، الحميدي : ص ١٣ - ١٦ ، الضبي :

ص ١٨-٢١ ، المعجب ، ص ٧١ ، ابن عذاري : ٢/٢٣٢ وما بعدها ، نفح الطيب ، ١/٣٨٢ وما بعدها ، وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٣) هما : « منذر بن سعيد البلوطي قاضي أبيه ، ثم محمد بن إسحاق بن السليم » راجع الخشني :

ص ١٢٠ ، مؤلف مجهول : ص ١٦٨ ، ابن عذاري : ٢/٢٣٣

(٤) الخشني : ص ١٢٠

(٥) راجع في ترجمته : الذيل والتكلمة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٥٩ ،

وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٦) الخشني : ص ١٢٠ ، ابن القرضي : ترجمة رقم ١٣١٩

(٦٠ - تاريخ القضاء في الأندلس)

وظل الفقيه محمد بن يحيى على خطة الصلاة بقرطبة حتى استعفى فعوفى ،
وجمعت الصلاة بعده لقاضى الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم سنة ٣٥٨ هـ /
٩٦٩ م (١) .

أما سياسة الخليفة الحكم المستنصر بالله لإقرار العدل فترى أنه فى سنة
٣٥٣ هـ / ٩٦٤ م بعث الأمناء إلى البلاد لتفقد أحوال الرعية خوفاً من إجحاف
العمال بهم (٢) . وفى سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٦ م بعث الحكم مع ثقاته قاضى البيرة
وقاضى مرسية لتفقد أحوال الرعية : « وفى هذه السنة أوقع بالعمال ونكلهم
وأخذهم بجورهم وظلمهم وكتب بتعنيفهم » (٣) .

ونرى من ذلك أن الخليفة الحكم المستنصر بالله اتجه اتجاهات عملياً سليماً
لإقرار العدل من ناحيتين :

الأولى : النزول إلى الكور وسؤال الرعية مباشرة حول تصرف عمالهم
معه .

ثانياً : إرساله قضاة متمرسين على الأحكام لمراقبة تصرفات الحكام ،
حتى يكون رأيهم ومشورتهم للأمير سليمة ، ويستفيد الأمير بمشورتهم فى
استقرار أحوال البلاد وتأكد العدل فى أرجائها .

وأورد صاحب ذكر بلاد الأندلس أنه من أعدل الملوك ، ولم تلحق
الرعية فى أيامه مذلة ولا نالتهم مظلمة (٤) ، وسرح السجون وأخذ بالرفق
وأخذ مائة ألف دينار برسم الصدقة ، وفدى الأسرى وأدى عن أهل الديون ،
وعدل فى الرعية (٥) . وذكرت بعض المصادر أن الحكم المستنصر بالله كان
مثل أسلافه لا يتوانى عن استخدام القسوة ومنها القتل ولو لأقرب الناس إليه ،
فى سبيل إقرار الأمور السياسية واستقرارها ، فراه يقتل عمه المغيرة (٦) .
ولكن هذا الخبر أخطأ فى إirاده صاحب ذكر بلاد الأندلس ، إذ المعروف
أن تلك الحادثة تمت فى عهد ابنه هشام المؤيد بتدبير محمد بن أبى عامر (٧) ،
ولم نر فى عهد الحكم المستنصر بالله تصفيات جسدية لأحد من المناوئين له .

(٢) مؤلف مجهول : ص ١٧١

(١) الحشى : ص ١٢٠

(٤) المرجع السابق ، ص ١٦٩

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٢

(٦) المرجع السابق ، الصحة نفسها .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٧٠

(٧) ابن عذارى : ٢ / ١٦١ - ٢٦٢

ولقد كانت توصيات الخليفة لعماله في كتب تعيينهم باجتناّب التحامل على الرعية^(١) . ونراه يبتنى بغربي الجامع دار الصدقة اتخذها معهداً لتفريق صدقاته^(٢) لمساعدة الفقراء من رعيته .

ويذكر ابن عذارى أنه في سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م أسقط سدس المغارم عن الرعايا بجميع كور الأندلس شكراً لله^(٣) .

ولقد عاتب الخليفة الحكم المستنصر قاضيه مندر بن سعيد يوماً لأنه لا يجتهد للأيتام ويقدم عليهم أوصياء سوء ، فذكر القاضي أنه لا يجد غير هذا الصنف من الأوصياء ، وقال له : « لست أبجد غيرهم ولكن أحلني على الفقيه اللؤلؤي^(٤) وأبي إبراهيم^(٥) وأمثالهما لأقدمهم ، فإن أبوا أجبرتهم بالسجن والضرب ، ثم لا تسمع إلا خيراً »^(٦) .

وذكر ابن حيان أن الخليفة الحكم المستنصر عند احتفاله بقدوم جعفر بن عليّ ومن جاء معه من قومه ومن قوم زناته في ذي القعدة من سنة ٣٦٠ هـ / ٩٧١ م استمع الخليفة من أهل هذه الأجناد ، من كبيرهم وصغيرهم ، ما ذكروه وما استخبرهم عنه من سير عمالهم ، فكافأ المشكور منهم سعيه ، وقارض المذموم منهم بسيئه^(٧) .

وفي جمادى الآخرة من سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م كلف الخليفة صاحب الرد عبد الملك بن المنذر بن سعيد بالخروج إلى الكور الغربية ، وهي شريش ولقنت وإشبيلية ولبلة وقرمونة ومورور وإستجة وشنونة ، لمطالعة رعاياها والكشف عن سير عمالهم فيها^(٨) .

وخرج أيضاً صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر قاضي كورة جيان

(١) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ٧٨

(٢) ابن عذارى : ٢٤٠ / ٢ (٣) المرجع السابق ، ٢٤٩ / ٢

(٤) اللؤلؤى : هو أبو بكر محمد بن أحمد ، ويقال أحمد بن عبد الله بن أحمد الأموى ،

توفي سنة ٣٥٠ ، وقيل سنة ٣٥١ هـ . انظر : عياض : ٤ / ٤١٤ - ٤١٨

(٥) أبو إبراهيم : هو إسحاق بن إبراهيم بن مسرة ، وتوفي سنة ٣٥٢ ، وقيل سنة ٣٥٤ هـ

انظر : المرجع السابق ، ٤ / ٤٢٤ - ٤٢٩

(٦) مؤلف مجهول : ص ١٦٩ ، النباهى : ص ٧٣ ، المقرئ : نفع الطيب ، ١٩ / ٢

(٧) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ٥٦ - ٥٧

(٨) المرجع السابق ، ص ١٠٠

لامتحان ما رفع به بعض أهلها على العارض عبد الرحمن بن جهور عاملهم^(١).
وفي رجب من نفس العام خرج صاحب الرد ومعه الخازن أحمد بن محمد
الكلبي إلى مدينة الفرج للتعرف على حقيقة ما رفعه أهلها ضد قائدها رشيق
ابن عبد الرحمن صاحب الركاب فينصفانهم منه^(٢).

ونميز عهد الخليفة الحكم بتشجيعه للفقهاء ورجال العلم وبذل العون المادي
والمعنوي لهم ، وكانت تلك سياسته منذ أن كان ولياً للعهد ، فكان يلحقهم
بالخطط الدينية المختلفة ، إلى جانب أعمالهم العلمية المتميزة ، ويلحق بعضهم
بديوان المقابلة للتأليف ونسخ الكتب ، فمن اختارهم لخطة مشاورة قاضي
الجماعة منهم :

الفقيه عبد الملك بن العاص بن محمد توفي سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م ،
كان مشاوراً في الأحكام بقرطبة ، وشجعه على التأليف في الكتب في نصرة
مذهب مالك^(٣) ، وكذلك شارك في اختيار الفقيه إسحاق بن إبراهيم ليكون
مشاوراً للقاضي ابن أبي عيسى^(٤).

وكان الحكم المستنصر بالله مقدراً لرجال العلم ، فكان يلحقهم بديوان
المقابلة للتأليف ونسخ الكتب وشرحها ومقابلتها بالأصول ، ومنهم :
عبد العزيز بن الحسين بن سليمان بن الهيثم الذي قدم مع أبيه الحسين بن
سليمان في نحو سنة ٣٢٠ هـ / ٩٣٢ م ، وكان حدثاً وكتب للحكم بعض الكتب^(٥).
والفقيه أحمد بن محمد بن يوسف المعافري ألحق بخطة المقابلة ، ثم تأديب
ولده هشام بالقرآن الكريم . وولى أحكام الشرطة وحدث وتوفي في صفر
سنة ٣٦٨ هـ / ٩٧٨ م^(٦).

وكان للفقيه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي دليم مكانة خاصة ، وكان
يعظمه ويقدره ، فولاه قضاء بجانة وإلبيرة وأحكام الشرطة بقرطبة ، كما
ألف كتاب الطبقات فيمن روى عن مالك وأتباعهم من أهل الأمصار ،
وتوفي فجأة بقصر الزهراء سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م^(٧).

وكان الأديب عبد الله بن محمد بن مغيث بن عبد الله الأنصاري من

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥

(٣) عياض : ٤ / ٤٣٧ (٤) المرجع السابق ، ٤ / ٤٢٥

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٨٠٣ (٦) ابن القرضي : ترجمة رقم ١٦٦

(٧) عياض : ٤ / ٤٤٠ - ٤٤١

أشرف قرطبة أثيراً عند الخليفة الحكم ، وزهد في آخر عمره ، وجمع كتاباً في شعر الخلفاء من بني أمية ، وله كتاب التوايين من تأليفه ، وتوفي سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م (١) .

وأبو يحيى زكريا بن خطاب ، الكلبي التطيلي ، استقدمه الحكم المستنصر وهو ولي عهد ، فسمع منه أكثر مروياته ، وولى قضاء بلده تطيلة بعد عمر ابن يوسف بن الإمام في رمضان سنة ٣٣٧ هـ / ٩٤٨ م ، ولم يذكر ابن الفرضي تاريخ وفاته (٢) .

وألف الفقيه مطرف بن عيسى الغساني من أهل غرناطة للحكم المستنصر كتاباً سماه : المعارف في أخبار كورة البيرة وأهلها وبواديها وأقاليمها وغير ذلك من منافعها ، ذكره الحسن القبشي ، وقال : وهو كتاب ممتع جداً ، وتوفي بالبيرة سنة ٣٧٧ هـ / ٩٨٧ م (٣) .

وكان للفقيه أبي عبيد الله الجبيري مكانة ومنزلة عالية من الحكم ، حتى أنه أسكنه معه في الزهراء وتوسع له وولاه قضاء بلنسية وطرطوشة (٤) ، وكذلك كانت مكانة الفقيه محمد بن عبد الله بن عبد البر المتوفى سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م ، وعتب الحكم المستنصر عليه يوماً ، فأقسم الفقيه أن لا يطاء عتبة منزله سنة ، واستطاع الفقيه أن يبر بقسمه ، إذ نصب كرسيّاً خارج المجلس فجلس عليه إلى أن كملت السنة وعاد لعادته (٥) .

والفقيه محمد بن تميم ، القرطبي كان عالماً بالطب ، وولاه خطة الرد والشرطة ، وتوفي سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م (٦) .

والفقيه علي بن معاذ الرعيني ، القرطبي كان لغوياً جمع كتب عبد الملك ابن حبيب واستقدمه الخليفة الحكم ليقتبس من علمه (٧) .

والفقيه محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي صاحب المؤلفات والتصانيف الكثيرة التي منها جمعه مسند حديث قاسم بن أصبغ (٨) .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٥٤٧

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٤٤٤ ، جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ٤٣٥ ، بغية الملتبس ،

ترجمة رقم ٧٤٣ ، نفع الطبيب ، ٦٣٢/٢

(٤) عياض : ٤ / ٥٦٢ - ٥٦٤

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ١٣٦٧

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٠١

(٥) المرجع السابق ، ٤ / ٤١٩

(٧) الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ٦٩٠

(٨) الحميدى : ترجمة رقم ١٠

والفقيه عبد الملك بن إدريس البجاني وسكن قرطبة وجلب كتاب الوقف والابتداء عن نافع برواية ورش وكتب للخليفة الحكم منه وقوبل معه في رمضان سنة ٣٤٨ هـ / ٩٥٩ م ، وكان الحكم حينئذ ولياً للعهد^(١) .

وكان الخليفة الحكم مقدرًا للفقيه إسحاق بن إبراهيم بن مسرة ، فكان إذا دخل على الخليفة وقعد يمد رجله أمامه ويعتذر لشيخته ، فيقول له الحكم : « لا مؤنة عليك منا ، اقعد كيف شئت »^(٢) .

ولم يغضب منه الخليفة حين تأخر عليه ، وطلب بفتح باب الصناعة القريب منه للدخول إلى القصر ، ولقد سأله الخليفة الحكم في غلبة نفسه على وطء بعض جواريه في رمضان ، وأن بعض الفقهاء قد أفتاه بالإطعام ، غير أن أبا إبراهيم أفتاه بالصيام^(٣) .

ولقد كره الفقهاء للخليفة الحكم المستنصر شرب الخمر حتى همّ بقطع شجر العنب من الأندلس لولا أنها تعصر من سواها ، فأمسك عن ذلك^(٤) .

وفي عهد الحكم تصرف محمد بن أبي عامر في خطط مختلفة ، منها القضاء والأمانات بالعدوة والمواريث والسكة والبناء والوكالة والشرطة الوسطى^(٥) والخزانة ، ثم أضاف إليه النظر في الحشم في آخر أيامه^(٦) .

وشغل الفقيه سليمان بن عمر الخضر اوى القبايعى قضاء سبته للحكم المستنصر ثم لابنه المؤيد هشام^(٧) .

وكان الخليفة عبد الرحمن الناصر والحكم المستنصر يكلفان الفقيه أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن بن المشاط بتوزيع صدقاتهما ، وكان الفقيه أحمد بن مطرف يؤثر بها أهل الفقه والسنن^(٨) .

ووفد الفقيه عباس بن عمرو بن هارون الصقلي إلى الأندلس سنة ٣٣٦ هـ / ٩٤٧ م ، واتصل بولى العهد الحكم ، فتوسع له في الرزق ، وصار من جملة الوراقين ، وتوفي سنة ٣٧٩ هـ / ٩٨٩ م^(٩) .

(١) الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ١٥

(٢) عياض : ٤ / ٤٢٥ (٣) المرجع السابق ، ٤ / ٤٢٨

(٤) المقرئ : نفح الطيب ، ٣ / ٢١٤ (٥) ابن بسام : الذخيرة ، ٤ / ١ / ٥٩ - ٦٠

(٦) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٥٩

(٧) الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع : ترجمة رقم ١٨٨

(٨) عياض : ٤ / ٤٢٨ وما بعدها . (٩) ابن الفرضي ، ترجمة رقم ٨٨٦

ووفد إلى الأندلس أيضاً من مصر ، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن حامد ، وهو الحصني الشاعر ابن محمد بن مسلمة بن عبد الملك ، ويعرف بابن الأزرق سنة ٣٤٩ هـ / ٩٦٠ م فأمر الخليفة المستنصر بالله بإنزاله وتوسع له في العطاء وأثبتته في ديوان قريش ، وتوفي بقرطبة سنة ٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م^(١).

وكان الخليفة الحكم المستنصر يقصد الفقيه محمد بن سحنون الطليطلي متبركاً بدعائه^(٢) ، وذكر ابن الفرضي أن الفقيه عبد الرحمن بن عبد الله الترجالي من أهل قرطبة كان أولى بالقضاء من ابن أبي عيسى وغيره ولمكانته استوزره الخليفة الحكم تنوياً بمكانه ، ومات وهو مخطط بالوزارة^(٣) سنة ٧٢٥ هـ / ٩٨٥ م.

ومن الفقهاء من رفض تولي الخطط الدينية ، منهم : الفقيه علي بن عيسى ابن عبيد التجيبي الطليطلي أراد الخليفة الحكم استجلابه إلى قرطبة لتولي الخطط ، ولكنه فر عن موضعه^(٤). ومن رفض خطة الفتيا وخطة المقابلة للحكم المستنصر أيضاً حباشة بن حسين البحصبي المتوفى سنة ٣٧٤ هـ / ٩٨٤ م^(٥).

ولا يفوتنا في هذا العرض أن نؤكد أنه ربما نال بعض العلماء الأذى نتيجة ما يقرفه في حق الخلافة من الذم ، فالأديب اللغوي أحمد بن محمد بن فرج من أهل جيان نالته محنة عظيمة ، فنيل بمكروه في بدنه وسجن ببيان في سجنها وأقام في السجن سبعة أعوام أو يزيد . وكانت له أشعار ورسائل في محبسه إلى الخليفة الحكم المستنصر ، كانت لا تصل إليه فيما يذكر ، ولما توفي الحكم أفرج عنه وأطلق من سجنه^(٦).

ولقد أنكر قاضي قلعة أيوب عبد الله بن محمد بن القاسم بن حزم بن خلف على بعض عمال السلطان في ناحيته ، فعهد الخليفة إلى القاضي بإسكانه قرطبة بعد أن استعفاه سنة ٣٧٥ هـ / ٩٨٥ م ، وظل يحدث بقرطبة إلى أن سرح إلى بلده سنة ٣٧٦ هـ / ٩٨٦ م ، وتوفي سنة ٣٨٣ هـ / ٩٩٣ م^(٧).

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٠٥ (٢) عياض : ٤ / ٤٦٢

(٣) المرجع السابق ، ٤ / ٦٨١

(٤) المرجع السابق ، ٤ / ٤٥٧ - ٤٥٨ ، ابن فرحون : الديباج ، ٢ / ٩٦ - ٩٧

(٥) المرجع السابق ، ٤ / ٥٣٠ .

(٦) ابن بشكوال : الصلة ، ترجمة رقم ٢

(٧) ابن الفرضي ، ترجمة رقم ٧٥٣

خلافة هشام المؤيد بالله

ولما توفي الحكم المستنصر بالله تولى هشام المؤيد الخلافة وهو طفل لم يستكمل عمره أحد عشر عاماً^(١) وكان عدد قضاته اثنين^(٢) وذكر ابن عذارى أنهم ثلاثة^(٣). فتولى أمر حجابته وتنفيذ أموره وتدير مملكته محمد بن أبي عامر ، وأصله من الجزيرة الخضراء من قرية طرش على نهر وادي آره^(٤).

وتوفي ابن أبي عامر سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٣ م فكانت مدة إمارته نحواً من خمسة وعشرين عاماً^(٥).

وكان الحاجب محمد بن أبي عامر هو المتصرف الفعلي في الخلافة وفي سياسة الحكم ، بل طمع في استكمال رسوم الملك ليصبح خليفة للأندلس بمساعدة بعض رجال الدولة وبعض الفقهاء ، فوافقه على رأيه ابن عياش وابن فطيس والفقهاء الأصيلي ، وعارضه والد الفقيه ابن حزم وقاضي الجماعة ابن زرب والفقهاء أبو عمر المكوي ، فعزل محمد بن أبي عامر عن رأيه واكتفى بأن تكون في يده جميع سلطات الخلافة ورسومها^(٦).

ونجح محمد بن أبي عامر في خلق طبقة من الفقهاء تساند مشروعاته الطموحة حتى وإن كانت الاستيلاء على الخلافة والجلوس على كرسي الخليفة الطفل .

وكانت سياسة محمد بن أبي عامر – الرئيس الفعلي للحكومة في الأندلس – تقوم على تحقيق العدل لحماية سلطته التنفيذية وتحقيق أهدافه في الانفراد بحكومة قرطبة خاصة بعد انتقاله إلى ضاحية الزاهرة سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م ، إذ بانتقاله إلى هناك بدأ في تطبيق رسوم الملك الفعلي .

(١) ابن حزم : نقط العروس ، ص ٦٣ ، ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٥٩

(٢) ها : « أبو بكر محمد بن السليم ، ثم محمد بن يتي بن زرب » . مؤلف مجهول :

ص ١٧٤

(٣) هم : « محمد بن السليم ، محمد بن زرب ، ثم محمد بن يحيى التميمي ، وعرف بابن

برطال » . ابن عذارى : ٢ / ٢٥٤

(٤) راجع في ترجمته : المعجب ص ٧٢ وما بعدها . (٥) المرجع السابق ، ص ٨٤

(٦) راجع تفصيل ذلك في نقط العروس ، ص ٧٧

وذكر ابن بسام في الذخيرة : « أن ابن أبي عامر امثل رسم المتغلبين على سلطان ولد العباس بالمشرق من أمراء الديلم في عصره ، وعنى رسوم الدولة بما أوضح من رسومه ، وأسقط رجال الحكم من سائر الطبقات الكتاب والعمال والقضاة والحكام وأصحاب السيوف والأقلام ومزقهم وأقام بإزائهم من تخريجه واصطناعه رجالاً سدوا مكانهم ومحووا ذكرهم وأعانوه على أمره »^(١) ، وكان لمحمد بن أبي عامر مجلس في كل أسبوع يجتمع فيه أهل العلم للمناظرة بحضوره ما كان مقيماً بقرطبة^(٢) .

ووصف ابن الخطيب رسوم ملك ابن أبي عامر بالزاهرة فقال : « اتخذ فيها الدواوين للأعمال ، والحجر للغلمان ، والسقائف للحراس ، والقصور للولد والخاصة ، والاصطبلات للظهر والكراع ، وعمل داخلها الأهرام الواسعة ، والخزائن الوثيقة ، وانتقل إليها ورتب فيها مقاعد الوزراء وسقائف العمال ، وكتب بأن تجلب إليها وظائف الجبايات والأموال ، وعطل قصر الخلافة وسد بابه ونصب رسم الشرطة تلقاءه ، وأدار عليه السور الحريز الوثيق وأشاع أن السلطان فوّض إليه النظر في أمر الملك وتخلي بعبادة ربه »^(٣) . وصار محمد بن أبي عامر هو الرئيس الفعلي المنفذ لسياسة الدولة ، واحتفظ للخليفة هشام المؤيد بالسكة والدعوة .

وقيل إنه في الغزوة الثانية والأربعين لمحمد بن أبي عامر قطع المنصور خاتم المؤيد عن السجلات والولايات وطبع عليها بخاتمه^(٤) .

ولعل ما قيل عن دور السيدة صبح أم الخليفة هشام المؤيد من التمكين لسلطة محمد بن أبي عامر ومساعدتها له في ذلك يرجع إلى شغفها به .

وذكر ابن حزم : « أن محمد بن أبي عامر استحلها بنكاح سر ، والله أعلم »^(٥) ، وهي أوصلته إلى حيث وصل من الحال التي لم يتمكن لأحد من قبله ولا بعده مثلها ، فسلب هشاماً ملكه وجنده وماله^(٦) .

(١) الذخيرة ، ٤ / ١ / ٦١
(٢) المعجب ، ص ٨٣
(٣) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٦٢
(٤) مؤلف مجهول : ص ١٩٠
(٥) ابن حزم : نقط العروس ، ص ٧٠
(٦) ابن عذاري : ٢ / ٢٨٠

ولعل ما قد صوره بعض القرطبيين في أشعارهم كان تعبيراً عن عد الرضا بتلك العلاقة التي نشأت بين محمد بن أبي عامر وصبح أم الخليفة وقاضيه الذي كان يقر له كل شيء^(١). وثمة أبيات فاحشة تروى في هذا المقام وتعبّر عن استخفاف الأندلسيين وتعجبهم من هذه العلاقة وعدم إياها من علامات الساعة

ولعل ما يؤكد لنا شغف المنصور وحبّه لصبح ما ذكرته بعض المصادر أنه عند وفاتها سنة ٣٨٨ هـ / ٩٩٨ م احتفل المنصور محمد بن أبي عامر في جنازتها ومشى فيها حافياً وصلى عليها وتصدق على قبرها بخمسمائة ألف دينار^(٢). وأعتقد أن هذا المبلغ مبالغ فيه إذا صحت هذه الرواية ولعل ذلك يمثل مدى تأثر المنصور بوفاتها وحزنه عليها لما أسبغت عليه من أياد كريمة

ولقد بينت لنا المصادر التي بين أيدينا أن سياسة محمد بن أبي عامر مع قضاة الدولة في بداية عهده توضح لنا عدم تمسكه بأحكام بعض القضاة واحترامه لها ، من ذلك ما ذكر أنه في بداية عهد محمد بن أبي عامر بدرت من قاضي الجماعة أبي بكر ابن السليم كلمات بشأن تعيين هشام الصبي الذي يبلغ الحلم خليفة للمسلمين^(٣) أحفظت ابن أبي عامر فمقته ولم يزل ابن أبي عامر يسعى في توهين أمر القاضي ويتعرض لأحكامه وينقض قضاياه إلى أن توفي سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م. وحين علم ابن أبي عامر بموته قال : هل سمعتم بالذي عاش ما شاء ومات حين شاء فقد رأينا ، وهو هذا ، رحمه الله^(٤). ولعل المنصور محمد بن أبي عامر كان يقصد بكلامه أنه رجل ثبت في وجهه ولم ينحرف من سطوته وجبروته .

ووصفته المصادر بأنه كان يتوانى في أحكامه ويبطئ في قضائه حتى إن الوزير أبا زيد بن حدير عاتبه بشعر لتأخره في إنفاذ تسجيل له ، فأجابه القاضي شعراً^(٥).

ولقد تدخل محمد بن أبي عامر في أحكام القضاة ، فراه يفرج عن قاسم ابن محمد القرشي المرواني المعروف بالشبانسي الذي سجنه القاضي بعد أن

(١) انظر هذه الأبيات في المرجع السابق ، ٢ / ٢٨٠

(٢) مؤلف مجهول : ص ١٨٥ (٣) عياض : ٤ / ٥٤٨

(٤) عياض : ٤ / ٥٤٨ - ٥٤٩

(٥) راجع أشعاره في عياض : ٤ / ٥٤٤ - ٥٤٥

استعطفه بقصيدة طويلة^(١) ، وأخباره كثيرة مع قاضيه ابن السليم الذي سبق ذكره .

وتولى قضاء الجماعة بعد ابن السليم أبو بكر ابن زرب^(٢) .

وكان الحاجب محمد بن أبي عامر يعظم القاضي ابن زرب ويستحسنه ويتحرك إليه إذا أتاه ، ويجلسه معه في فراشه ، ولم يقبل ابن زرب له يداً ، ووقف القاضي في وجه ابن أبي عامر في مسألة التجميع^(٣) في مسجد الزاهرة التي رغب فيها الحاجب ، وأقضى القاضي بمنع ذلك وقال بقوله من فقهاء قرطبة : ابنا ذكوان ، وابن المكوى ، وابن وافد ، وابن الفرج الطائى وجماعة وكان رأى الفقيه ابن العطار موافقاً لرأى الحاجب محمد بن أبي عامر في التجميع^(٤) ، فاستحيى ابن أبي عامر من خلاف ابن زرب في ذلك الأمر حتى توفي القاضي . وظل محمد بن أبي عامر يحترم أحكام قاضيه ابن زرب ، ففي مسألة فساد المنصور الذى سجنه القاضي لخلاف بينه وبين زوجه قال المنصور له : « يا محمد ، إنه القاضي ، وهو فى عدله ، ولو أخذنى بالحق ما أطق الامتناع منه ، عد إلى محبسك أو اعترف بالحق^(٥) .. » وكان للمنصور بن أبي عامر مواقف وحيل لطيفة فى بعض الأحكام^(٦) .

وكان قاضى الجماعة ابن زرب لا يحكم فى شهر رمضان ويفرغ فيه نفسه للعمل والعبادة حتى وفاته^(٧) . وكان القاضي يخاطب الخليفة وحاجبه بالتسويد على الرسم القديم ، فكانت مخاطبته للخليفة هشام المؤيد : « أصلح الله أمير المؤمنين سيدى وأبقاه وأيده بطاعته » . وكانت مخاطبته لحاجبه المنصور : « يا سيدى ومن وفقه الله لطاعته وعصمه بتقواه »^(٨) .

(١) الحميدى : ترجمة رقم ٨٦٧

(٢) عياض : ٤ / ٤ / ٦٣٠ - ٦٣٣ ، النباهى : ص ٧٧ - ٨٢

(٣) عن مسألة التجميع بمسجد الزاهرة راجع كتابنا : قرطبة الإسلامية فى القرن الخامس

الهجرى ، ص ٤٢ - ٤٣ ، عياض : ٣ / ٦٣٢ ، النباهى : ص ٧٨

(٤) عياض : ٤ / ٦٣٢ ، النباهى : ص ٧٧ - ٧٨

(٥) راجع تفصيل ذلك : ابن عذارى : ٢ / ٢٩٠

(٦) راجع قصة الجوهري التاجر : المرجع السابق ، ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢

(٧) النباهى : ص ٧٨

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وذكرت المصادر أن العامة بقرطبة لهجت بدم قاضي الجماعة ابن زرب حين تكرر بالاستسقاء وإبطاء الغيث ، وكانوا يقولون : « بئس الوسيلة أنت إلى الله تعالى والشفيع في إرسال الرحمة ، إذ أصبحت إمام الدين وقيم الشريعة ، ثم لا تتورع عن قبول ما يرسل به إليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجبابرة » ، حتى هرب من أمامهم إلى التربة المنسوبة إلى السيدة مرجان بمقبرة الربض ، وتحصن فيها حتى قصده صاحب المدينة بأعوانه فأوصله إلى بيته معزاً^(١).

وكان قاضي الجماعة ابن زرب صاحب مدرسة في الفقه ضم إليها أصحابه وتلاميذه ، أخذ بأيديهم وقدمهم للشورى والقضاء في الكور الأندلسية في عهده ، وأصبحوا فيما بعد من مشاهير فقهاء العصر وأصحاب النفوذ بقرطبة وكورها ، منهم :

عبد الرحمن بن محمد بن صاعد بن وثيق من أهل قرطبة ، قدمه ابن زرب للشورى ، وولى أيضاً قضاء شذونة ثم استعفاه ، وتوفي سنة ٣٩٠ هـ / ١٠٠٠ م وعمره تسعة وأربعون عاماً^(٢).

والفقيه عيسى بن محمد ، ويعرف بالحشا ، قدمه للشورى ، وكان يفتي الناس بالمسجد الجامع بقرطبة ، وتوفي سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م^(٣) . وقدم القاضي ابن وافد مكانه في الشورى أبا محمد ابن دحون^(٤).

والفقيه محمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان الذي صحب ابن زرب وتفقه عنده وولاه خطة الشورى مجموعة إلى قضاء فريش وغيرها ، ثم تولى أحكام المظالم بقرطبة ، وكان محموداً في أحكامه ، حسن السيرة فيها ، ذكره ابن حيان ، وتوفي سنة ٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م^(٥) ، وكان أخوه أحمد بن عبد الله من جملة أصحاب ابن زرب وهو الذي قدمه للشورى ، وتوفي سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م^(٦).

(١) المرجع السابق ، ص ٧٩

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨٠٨ ، عياض : ٤ / ٦٥٨ - ٦٥٩

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٩٢٨ (٤) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٥) عياض : ٤ / ٦٦٢ - ٦٦٧ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٠٩٨

(٦) سوف نتعرض له بالتفصيل بعد ذلك ، عياض : ٤ / ٦٦٢ - ٦٦٧ ، الصلة ،

ترجمة رقم ٦٥

والفقيه محمد بن يحيى بن أحمد ، يعرف بابن الحذاء ، وكانت له منزلة خاصة من القاضي ابن زرب ، وتفقه معه في الرأي والأحكام ، وكان له خاصة منه ، وطلب العلم من سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م ، واستقضى ببيجانة ثم إشبيلية ، وكان مع ذلك في عداد المشاورين بقرطبة ، وتوفي سنة ٤١٦ هـ / ١٠٢٥ م^(١) ، وتولى أيضاً خطة الوثائق السلطانية^(٢) .

وفي أول ولاية ابن زرب للقضاء رقى الفقيه محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن العطار ، - توفي سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م - إلى خطة الشورى ، وكان له مع زملائه فقهاء قرطبة أخبار كثيرة ذكرها عياض^(٣) .

وشاور أيضاً ابن زرب الفقيه أبا العاص أمية بن أحمد بن حمزة المرواني ، المتوفى سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م^(٤) .

ومنهم أيضاً الفقيه أبو عبد الله الحسين بن حيي بن عبد الملك المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ، وشغل الخطط بعد ذلك ، وكان له دور سياسي في عهد الخليفة المهدي^(٥) ، وإن كان ابن حيان يصفه بأنه لم يكن بالبارع في فقهه ، ولا بالمحمود في شيء من أمره ، وكان مفراط القصر ، ولذلك كان ابن المنتجيلي ذو النوادر العجيبة يسميه بالقصير كله^(٦) .

والفقيه عبد الله بن محمد الصابوني المعروف بابن بركة ، وتوفي سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، ووصفه ابن الفرضي بأنه كان قليل العلم ، غير أن غيره وصفه بأنه ذو قدرة فائقة على حسن التأني للناس والإصلاح بينهم ، حتى كان الحكام يوجهون إليه المتشاكين من الخصوم لحسن وساطته^(٧) .

والفقيه يونس بن الصفار - توفي سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م - وكان من أكابر أصحاب ابن زرب ، ولى الشورى بقرطبة والزهاء والزاهرة ، ثم تقلد خطط القضاء^(٨) .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ١١٠٢ (٢) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٣) عياض : ٤ / ٦٥٠ - ٦٥٦

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٦٦ ، عياض : ٤ / ٦٥٩ - ٦٦٠

(٥) عياض : ٤ / ٦٨١ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) المرجع السابق ، ٤ / ٦٨٢

(٨) المرجع السابق ، ٤ / ٤٧٠ - ٤٧١

ولقد أبدى المنصور محمد بن أبي عامر الحزن الشديد على وفاة قاضيه ابن زرب سنة ٣٨١هـ / ٩٩١ م ، بالرغم من أنه أساء إليه وإلى الفقهاء في آخر مقابلة لهم . وقال عياض : « وأظهر ابن أبي عامر بموته غماً شديداً ، وكتب لورثته كتاب حفظ ورعاية انتفعوا به ، وتفقدتهم في حياته ، واستدعى ابنه محمداً وهو طفل ابن ثلاثة أعوام فوصله بثلاثة آلاف دينار وألطف قيمتها ألف دينار » (١) .

واختار المنصور محمد بن أبي عامر بعد وفاة ابن زرب القاضي محمد بن يحيى بن برطال ، رقى إلى قضاء الجماعة ، وكان يشغل قضاء جيان وأحكام الشرطة بقرطبة ووالده خال ابن أبي عامر ، وظل على خطة القضاء ، أما الصلاة فقد استخلف عليها ابن الشرفي إلى أن علت سنه وتلف ذهنه ، فصرفه ابن أبي عامر عن القضاء سنة اثنتين وتسعين ، ونقله إلى الوزارة تنوياً بمكانه وتسليه له ، وكانت مدة قضاائه عشرة أعوام ونحو أربعة أشهر ، وتوفي سنة أربع وتسعين وسنه يوم توفي ست وتسعون سنة (٢) .

وذكرت المصادر عنه أنه لم يحفظ له فيما تولاه قضية جور ، ولا غرته الدنيا (٣) .

ولقد سخط المنصور محمد بن أبي عامر على الفقيه أصبغ بن الفرغ بن فارس الطائي وعزله عن القضاء والفتيا لرفضه التجميع بمسجد الزاهرة ، وسلم الفقيه من أذى المنصور (٤) ، وتوفي سنة ٣٩٧هـ / ١٠٠٧ م ، وقيل سنة ٤٠٠هـ / ١٠١٠ م (٥) ، وذكره ابن حبان .

ومن سخط عليهم أيضاً لذلك الفقيه أبو بكر ابن وافد ، المتوفى سنة ٣٩٧هـ / ١٠٠٧ م ، فأسقطه عن الشورى والشهادة وحدد إقامته (٦) واحتمل الباقي من الفقهاء ، وهم : ابن ذكوان والأصيلي وابن المكوي وابن جني وابن الصفار ، فلم يغير عليهم شيئاً (٧) .

(١) المرجع السابق ، ٤ / ٦٣٢ ، النباهي : ص ٨٠

(٢) عياض : ٤ / ٥٦١ - ٥٦٢ (٣) المرجع السابق ، ٤ / ٥٦٢

(٤) المرجع السابق ، ٤ / ٦٥٧ - ٦٥٨ ، الصلة ، ترجمة رقم ٢٥٢

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٢٥٢ (٦) عياض : ٤ / ٦٦٨

(٧) المرجع السابق ، ٤ / ٦٥٨

وكنلك أسقطت منزلة الفقيه ابن العطار المتوفى سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م ،
عن الشورى والشهادة ، وحددت إقامته لكلمة قالها في وجه محمد بن أبي عامر ،
وظل على ذلك فترة ، ثم أعيد مرة أخرى إلى منزلته ^(١) ، وكان ممن أقتى
المنصور بالتجميع بجامع الزاهرة ، وخالف في ذلك أصحابه من الفقهاء ، والتزم
الصلاة معه فيه بقية مدته والجلوس فيه للإقراء ^(٢) ، وعظم تقدير المنصور
محمد بن أبي عامر له ، وأمره بالمسير إليه كل يوم ثلاثاء يذاكره ويحدثه ^(٣) .

وكان المنصور محمد بن أبي عامر شديداً على من عنده علم شيء من
الفلسفة والجدل في الاعتقاد وعلم النجوم والاستخفاف بشيء من أمور
الشريعة ^(٤) ، فأحرق ما كان في خزانة الحكم من كتب الدهرية والفلاسفة
بمحضر كبار العلماء ، منهم : الأصيلي وابن ذكوان والزبيدي وغيرهم ،
وتولى حرقها جميعاً بيده .

وهناك من ناله الأذى منه بسبب ذلك ، منهم : محمد بن أبي جمعة الذي
قطع المنصور محمد بن أبي عامر لسانه لقوله في انقراض دولته ثم قتله
وصلبه ^(٥) ، وكذلك عبد العزيز بن الخطيب الشاعر الذي ضرب خمسمائة سوط
ثم حبسه ونفاه بعيداً عن الأندلس ^(٦) والفقيه سعيد بن فتحون بن مكرم
التجيبى الذي سجن ثم سرح فسافر إلى صقلية واستوطنها وتوفى بها ^(٧) . وسجن
الشاعر محمد بن مسعود البجاني المتوفى في حدود سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م ^(٨)
والطليق القرشى وهو أبو عبد الملك مروان بن عبد الرحمن بن مروان بن
عبد الرحمن الناصر ، وتوفى قريباً من الأربعمئة ^(٩) .

ولقد حاول الفقهاء المحافظة على هيئة الخلافة الأموية في الأندلس
والتصدي لبطش محمد بن أبي عامر وتسلمته على الخليفة الطفل وحجبه عن
ممارسة سلطته .

(١) المرجع السابق ، ٤ / ٦٥٤ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ٤ / ٦٥٥ - ٦٥٦ (٤) ابن عذارى : ٢ / ٢٩٢

(٥) المرجع السابق ، ٢ / ٢٩٣ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٩٤

(٨) الحميدى : ترجمة رقم ١٤٨ ، الضبي : ترجمة رقم ٢٨١ ، والذخيرة : ١ / ١ / ٥٦٢

وما بعدها .

(٩) الذخيرة ، ١ / ١ / ٥٦٣ وما بعدها ، والمصادر التي بالحاوية

فقرر الفقهاء وعلى رأسهم الفقيه عبد الملك بن منذر البلوطي صاحب الرد بقرطبة ، والفقيه قاسم بن خلف^(١) وغيرهما من الفقهاء ، الثورة على الخليفة المستضعف وعلى ابن أبي عامر المستبد بالسلطة ، وانكشفت المؤامرة ، وأقضى بعض الفقهاء فيهم بحكم المحاربة وتوقف آخرون ، منهم القاضي ، أما الفقيه ابن المكوي فقال : ما أرى عليه شيئاً ، هو رجل هم بمعصية فلم يفعلها ولم يجرد سيفاً ولا أخاف سيلاً . ولم يقبل محمد بن أبي عامر هذه الفتوى ، وقتل ابن منذر ، فانقبض ابن المكوي مدة شهرين لم يفت فيها أحداً^(٢).

ولقد حاول ابن أبي عامر أن يكون قضاته وفقهاؤه على هواه الشخصي ، يستخدمهم لتحقيق أحلامه وطموحاته ، ولكن رأينا أن طبقة الفقهاء التقليديين لم يستحوذوا على ثقة ابن أبي عامر ؛ لأنهم كانوا ينشدون العدل المجرد ، والحق لله وفي الله ، بعيداً عن الطموح الشخصي ، فانزوى عدد منهم بعيداً عن الحياة العامة ، مثل الفقيه المشاور محمد بن حارث الحشني - توفي سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م - الذي عمل في حانوت لبيع الأدهان^(٣).

وكان محمد بن أبي عامر يثق بالقاضي الزبيدي في لقائه بالخليفة هشام^(٤) ، ولعل ذلك راجع إلى أنه كان مؤدبه ، وسلك ابنه أبو القاسم أحمد مسلك أبيه في مداخلة الخليفة هشام ، فاتهمه ابن أبي عامر وسيره إلى العدو ، فقتله اللصوص في بعض انتقالاته^(٥) ، وكان لكثرة عيون ابن أبي عامر داخل قصر الخليفة هشام المؤيد والنظام البوليسي الذي فرضه الحاجب على الخليفة الصغير هو المسئول عن اتهام الفقيه بهذه التهمة .

وكان ابن أبي عامر يستغل أفكار العلماء ليتخلص من المناوئين لحكمه ، ويبعدهم عن الأندلس ، فلقد عاد الفقيه أبو بكر محمد بن موهب التجيبي المعروف بالقبري^(٦) من المشرق متأثراً ببعض الآراء ، مثل إنكار الغلو في مسألة الكرامات وإثبات نبوة النساء وبقاء الخضر أبد الأبد^(٧).

(١) عياض : ٤ / ٥٦٣ (٢) المرجع السابق ، ٤ / ٦٣٩ - ٦٤٠

(٣) ابن فرحون : الديباج ، ٢ / ٢١٣ (٤) عياض : ٤ / ٥٨٢

(٥) المرجع السابق ، ٤ / ٥٨٣

(٦) الحميدي : ترجمة رقم ١٤٦ ، عياض : ٤ / ٦٧٤ - ٦٧٦ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٠٧٩

(٧) عياض : ٤ / ٦٧٦

وكان العلماء ينقسمون قسمين في هذه المسائل وجرت بينهما فتن تداركها ابن أبي عامر ، وكان الفقيه الأصيلي وابن ذكوان في حزب القبري ، وجملة الفقهاء والمحدثين في الحزب الآخر .

فنتى ابن أبي عامر القبري إلى العدو وبقى بها مدة ثم عاد سرّاً إلى الأندلس وخاف الأصيلي من بطش ابن أبي عامر ، ولكن ابن أبي عامر عفا عنه ، ولزم الفقيه قرطبة ممسكاً لسانه بقية دولته حتى وفاته^(١) .

وكان الفقيه الأصيلي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م من الفقهاء الذين أجرى عليهم المنصور محمد بن أبي عامر الرزق باسم المقابلة ، وقلده خطة الشورى ، ونلاحظ فتاويه الخاصة له والتي لم يرها غيره من الفقهاء ، وهي إجازته لابن أبي عامر الصلاة في العمارية التي كان يلزم الركوب فيها في أسفاره ، وإباحة ذلك في الفريضة دون النزول بالأرض إذا كانت صلاته إيماء للوجع الذي أصاب قدميه من علة النقرس ، وهي إحدى روايتي ابن القاسم عن مالك . ورأى رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة التي هي أم المذهب منع ذلك حتى يباشر الأرض^(٢) .

وقلد ابن أبي عامر الفقيه الأصيلي على قضاء سرقسطة ، فدارت المناقشة بينه وبين الوالي عليها لأمر أنكرها عليه الأصيلي ، فاستعفى من خطة القضاء ، فعوفى^(٣) .

وكان ابن أبي عامر يصدق على الفقهاء الأموال ليكتسب تأييدهم ويوليهم المناصب ، وكان يتباهى بالفقيه ابن الشرفي^(٤) ويقول : في أصحابي رجل بصير بدنياه ، يصلح لكل خطة من مكاني بالحجابة إلى مكان بوابي فلان فما بينهما من ذوى منزلة ، فإذا استفسر عنه قال : هو ابن الشرفي ، وكان من ثقاته

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢) المرجع السابق ، ٤ / ٦٤٥ - ٦٤٦

(٣) المرجع السابق ، ٤ / ٦٤٦ - ٦٤٧

(٤) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي ، ويكنى : أبا إسحاق صاحب الشرطة والمواريث والصلاة والخطة بالمسجد الجامع بقرطبة ، توفي ٣٩٦ هـ . انظر في ترجمته : الحميدى : ترجمة رقم ٢٦١ ، عياض : ٤ / ٦٧٧ - ٦٧٨ ، ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٩٤

(٧ م - تاريخ القضاء في الأندلس)

وخواصه^(١)، وذكره ابن حيان وقال : لم ينتقل مع ما ناله من حظوة عن سنن التواضع والاقتصاد ، وأنه ما ارتبط لنفسه دابة قط وإنما كان يمتطي دواب ابن أبي عامر تربط له بنوبة^(٢)، وتوفي في نصف شعبان سنة ٣٩٦ هـ / ١٠٠٦ م .

وكان للقيه سليمان بن عمر قاضي سبته خصوصية بالمنصور محمد بن أبي عامر وأول من استقضاه عليها الحكم المستنصر ثم أقره هشام المؤيد^(٣) .

والقيه أمية بن أحمد بن حمزة القرشي المتوفى سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م ، ولي الشرطة والأحكام ، وتولى له وجوه الإنفاق في سبيل الأمانات في بناء الجوامع والحصون وتفريق الصدقات^(٤) .

وذكر القاضي عياض أن الفقيه أحمد بن عبد الله بن محمد بن عروس الموروري، المتوفى سنة ٣٦٦ هـ / ٩٧٧ م ، تولى في عهد ابن أبي عامر الوزارة وخطة المدينة، وأنه تجرد لطلب دنياه وتحول عن طبقته فلاحق أهل الخدمة^(٥) وكان عوناً لابن أبي عامر، فصادر المكوس وارتكب الجرائم ، وأغرق في ظلم العباد ، وترك بعد وفاته مالا كثيراً حاز ابن أبي عامر أكثره^(٦) .

وكان الفقيه أبو عمر أحمد بن عبد الملك المعروف بابن المكوى قد قلده خطة الشورى ، وفي عهد المنصور محمد بن أبي عامر عظم قدره وصار كبير فقهاء فيها اختلفوا فيه^(٧) ، ومن نوادر ما أفاته في امرأة حرة بقرطبة لها ابنة مملوكة صبية باعها مولاها من رجل يخرجها عن قرطبة ، فشكت أمها ذلك ، فأقضى بمنعه من إخراجها وبيعها على مشتريها ، وخالفه في ذلك ابن زرب وغيره من الفقهاء ، وأخذ محمد بن أبي عامر بقوله^(٨) .

وألح الفقيه أبو محمد الباجي على الاستعفاء من قضاء إشبيلية وشوراها ، فأعفاه ، وكان يقبل المنصور محمد بن أبي عامر منه نصائحته بالرغم من قسوته

(١) عياض : ٤ / ٦٧٧ - ٦٧٨ (٢) المرجع السابق ، ٤ / ٦٧٧

(٣) الذيل والتكلة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ١٨٨

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٦٦ ، عياض : ٤ / ٦٥٩ - ٦٦٠

(٥) عياض : ٤ / ٦٨٨ - ٦٨٩ (٦) المرجع السابق ، ٤ / ٦٨٩

(٧) المرجع السابق ، ٤ / ٦٣٦ وما بعدها . (٨) المرجع السابق ، ٤ / ٦٣٩

في التعبير ، وطلب الفقيه من المنصور صكاً بعدم إغرامه جزية ضياعه^(١) ، ولعل ذلك يوضح لنا كيف تحول بعض الفقهاء للاستفادة من العصر الجديد ومن صاحب الحكومة في الأندلس بإعفائهم من ضرائب ضياعهم وأملأهم . وتجمع المصادر على أن المنصور محمد بن أبي عامر عمل على رعاية الرعية وسد الثغور وضبطها وإفاضة العدل^(٢) . ولقد اعتبر المؤرخون كثرة غزواته دليلاً على تأكيد الوجود الإسلامي وجهاد المسلمين وقوتهم وغير ملركين للنتائج السلبية لكثرة هذه الغزوات التي لم يعد الكثير منها بفائدة حقيقية على المسلمين سوى زيادة الحقد بين نصارى الشمال والأندلسيين .

وذكر ابن حيان أن الفقيه عبد الملك بن إدريس الأزدي المعروف بابن الجزيري توفي في المطبق من مخط المظفر عبد الملك بن أبي عامر سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م^(٣) ، وهو يومئذ في إحدى غزواته ، ولم يخلف مثله كتابة وخطابة وبلاغة وشعراً وفهماً ومعرفة ، وبه ختم كتاب الأندلس^(٤) .

وتعرض الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد الجهني المتوفى سنة ٣٩٥ هـ / ١٠٠٥ م ، في أيام المظفر للإخراج من الأندلس كما ذكر القاضي عياض^(٥) .

وأوردت لنا المصادر أن هناك بعض الفقهاء شاركوا المظفر غزواته وقتلوا فيها ، مثل الفقيه محمد بن عطاء الله النحوي من أهل قرطبة ، واستأدبه المظفر عبد الملك لبنيه ، وتوفي في بعض مدائن الثغر ، وكان غازياً معه فيها سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م^(٦) .

وامتحن في عهد المنصور محمد بن أبي عامر بالطرد من قرطبة بعض الفقهاء مثل محمد بن سعيد بن السري ، المتوفى سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م ، الذي امتحن بالطرد من قرطبة ثم عاد إليها^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ٤ / ٥٨١

(٢) مؤلف مجهول : ص ١٨٠ ، بحثنا : رؤية جديدة لأسباب سقوط الخلافة الأموية في الأندلس . ص ٢٥ - ٤٢ ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد ٦ ، ١٩٨٢ ، الكويت .

(٣) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٧٦٢ (٤) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٥) عياض : ٤ / ٦٨٨ ، ابن بشكوال : ترجمة رقم ٥٥٨

(٦) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٠٤٠ (٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٥٩

ثم تقلد الوزارة والحجابة بعد محمد بن أبي عامر ابنه أبو مروان عبد الملك ابن أبي عامر ، وتلقب بالمظفر ، فجرى في سياسة الحكم في الغزو والسياسة والنيابة عن هشام المؤيد وحجابه على سنن أبيه ، وذكرت المصادر أن أيامه كانت أعياداً في الخصب والأمان ، دامت سبع سنين إلى أن مات ، وثار الفتن بعده^(١) .

ويتضح لنا ابتداء من عصر العامريين مدى تدخل القضاة والفقهاء في سياسة الحكم فترى نماذج من هذه الشخصيات غلبت سمتهم السياسية على وظيفتهم الدينية فأصبحوا رجال سياسة يعملون لمصلحة العامريين ومن أجل استقرار سلطانهم وسلطتهم في الأندلس وهم :

أولاً : القاضي أبو العباس ابن ذكوان ، تولى قضاء الجماعة بقرطبة بعد عزل ابن برطال سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م ، وكان صارماً في حكمه ، محمود السيرة اكتسب بالدربة الخدمة في الحكومة^(٢) ، أما سبب توليته خطة القضاء فكان من جملة أصحاب المنصور بن أبي عامر وخواصه ، وتمرس على الخطط القضائية فقد كان من جملة أصحاب ابن زرب ، وهو الذي قدمه إلى الشورى ، ثم ولاه ابن أبي عامر عند وفاة أبيه خطة الرد ، ثم أخيراً قضاء الجماعة^(٣) ، فقد كان محله فوق محل الوزراء . وكان المنصور محمد بن أبي عامر يفاوضه في تدبير الملك وسائر شأنه ، حتى إنه لم يتخلف عنه في غزواته . وكان له بيت خاص به داخل القصر يأتيه آخر النهار ابن أبي عامر فيفاوضه في جميع ما يحتاج إليه . ولما توفي المنصور محمد بن أبي عامر ظل كذلك مع ابنه المظفر والمأمون من بعده ، إلى أن أفسد العلاقة بينهما الوزير عيسى بن سعيد بسبب فسخ القاضي شراء ضيعة اشتراها عيسى من ولد ابن السليم السفية ، فقضى ابن ذكوان بردها إلى السفية وإرجاع الصفقة^(٤) واستغل الوزير ما حدث لطرفة خادم المظفر - وكان صديقاً لابن ذكوان - فأفسد العلاقة بين المظفر وابن ذكوان فصرف ابن ذكوان عن القضاء والصلاة وصرف أخاه أبا حاتم عن المظالم ، وساء رأى المظفر فيهما وولى مكانه على خطة القضاء والصلاة والوزارة عبد الرحمن بن

(٢) عياض : ٤ / ٦٦٢ وما بعدها .

(١) المعجب ، ص ٨٥

(٤) النباهي : ص ٨٦

(٣) المرجع السابق ، ٤ / ٦٦٢

فطيس^(١) وقل ما اجتمع ذلك لقاضى قبله بالأندلس^(٢) ، وظل شاغلا لها تسعة أشهر ويومين وكان مشهوراً فى أحكامه بالصلافة فى الحق ونصرة المظلوم وقع الظالم . غير أن المظفر أعاد ابن ذكوان إلى مكانته بعد اكتشافه حيلة الوزير ومساوئه وقتله .

وكان المظفر ابن أبى عامر لا يجرى أمراً من أمور الدولة إلا عن مشورة ابن ذكوان ، فلما توفى المظفر وولى أخوه عبد الرحمن شنجول الحجابة رفع منزلته وولاه الوزارة مجموعة له إلى قضاء القضاة ، ولم يجتمعا قبل لأحد بالأندلس قبله ، ولا خطط لقاضى القضاة بها لأحد أيضاً قبله^(٣) ، وبقي ذلك إلى أن انقرضت دولة بنى عامر بقيام المهدي بن عبد الجبار أول خلفاء الفتنة^(٤) ، وكان ابن ذكوان سنداً لبنى عامر فى حكم الأندلس ، فلذلك نفاه المهدي وأهل بيته حتى توفى سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م^(٥) ، وكان المهدي أحقد الناس على ابن ذكوان لخاصته من العامرية ناقماً عليه أحكاماً أمضاها عليه فى قضائه فتوقف عنه لجلالته وأزال عنه اسم قاضى القضاة واقتصر به على قضاء الجماعة^(٦) .

ثانياً : صاحب المظالم أبو المطرف ابن فطيس ومشاركته الوزراء فى رأى إلى أن ارتقى إلى خطة القضاء فى عهد المظفر عبد الملك مجموعاً إلى خطة الوزارة والصلاة بقرطبة بعد صرف ابن ذكوان ، وقل ما اجتمع ذلك لقاضى قبله بالأندلس^(٧) ، فاستقل بالعمل ولم يقصر فى شىء من عمله فى أيام المظفر ، ثم صرف عن القضاء والصلاة ، وكانت ولايته قصيرة ، وانسمت بتقديره لمظالم الرعية وإعزاز الحكومة له بذلك أخبار مشهورة ، وتوفى سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م ، فى صدر الفتنة البربرية^(٨) ، وفى عهده ولى الشورى الفقيهان محمد ابن قاسم الجالطى وأبو بكر التجيبى ، ويعرف بابن حويل ، ولاهما القاضى

(١) عياض : ٦٧١ / ٤ - ٦٧٢ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٢

(٢) النباهى : ص ٨٧ (٣) عياض : ٤ / ٦٦٤

(٤) النباهى : ص ٨٦ (٥) المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٧

(٦) المرجع السابق : ص ٨٦

(٧) عياض : ٦٧١ / ٤ - ٦٧٢ ، النباهى : ص ٨٧ - ٨٨

(٨) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٦٨٢ ، عياض : ٤ / ٦٧١ - ٦٧٢

ابن فطيس سنة ٣٩٥ هـ / ١٠٠٥ م^(١) ، وشغل الفقيه الجالطي أيضاً خطة الصلاة بالمسجد الجامع بالزهراء ، فكان آخر خطيب قام على منبره ، وتقلد أيضاً الشرطة ، وقتله البرابرة يوم تغلبهم على قرطبة سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م^(٢) ، أما ابن حوبيل فقد توفي سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م ، وصلى عليه القاضي أحمد ابن ذكوان^(٣) .

وكان المظفر عبد الملك بقدر رجال العلم الصالحين ويطلب منهم الدعاء له فلقد قصد طليطلة إثر صلاة جمعة الفقيه محمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، ويعرف بابن المشكالي ، توفي سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م ، وطلب منه الدعاء له ، فقال الفقيه : اللهم أدخل له في قلوب رعيته الطاعة ، وأدخل لهم في قلبه الرأفة والرحمة^(٤) .

وحين رأى الفقيه أبو بكر محمد بن فتح — ويعرف بابن الغراب — القاضي والوزراء والحكام والعدول قد نهضوا لحيازة اللجنة المعروفة (بربنالش) التي وهبها هشام المؤيد للحاجب المظفر بن أبي عامر ، تعجب من هذا التصرف وتنازله عن هذا الأثر الطيب الذي تركه جده مؤسس دولة بني أمية بالأندلس^(٥) .

وقدم الفقيه يحيى بن عمر بن حسين بن نابل إلى الشورى بعهد العامرية على يدى القاضي ابن ذكوان سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م ، وقلده الخليفة هشام عند الحادثة على بني ذكوان خطة الرد وهو عليل ، فجاءته الولاية في اليوم الذي توفي فيه^(٦) .

واستقضى الفقيه خلف بن مروان بن أمية بن حيوة بطليطلة بإرشاد ابن ذكوان ، فعمل فترة ثم استعفى عن الخطة ، وكان محموداً في خطته ، وتوفي سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م^(٧) .

(١) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٠٦٠ ، و ترجمة رقم ٦٨٧

(٢) عياض : ٤ / ٦٨٣ - ٦٨٤ ، والصلة ، ترجمة رقم ١٠٦٠

(٣) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٦٨٧ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٥٢

(٥) راجع القصة ، المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٦٨ ، ص ٢٠٩

(٦) عياض : ٤ / ٧٣١ - ٧٣٢ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٤٥٤

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ٣٦٢

وقلد المظفر عبد الملك الفقيه محمد بن عيسى بن زوبع وهو سبتي وأصله من البصرة كما ذكر ابن حيان ، ولاء المظفر قضاء بلده وعمله ، فحمدت ولايته واتصلت إلى أن سما ابن حمود إلى الخلافة على بنى مروان فقتله في التهمة فيهم سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ، أو سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م (١) .

واستعفى الفقيه المشاور عيسى بن محمد المعروف بالحشا عن تقلد خطة القضاء ببعض الكور حين عرضها عليه المظفر عبد الملك والمهدي بعده (٢) .

وكان المظفر مقدراً للفقهاء رسومهم واحترامهم ، حتى إنه كان يتولى تجهيزهم بعد وفاتهم ويرسل إلى ذويهم الأكفان والحنوط من عنده ، ذكر ذلك القاضي عياض عند وفاة الفقيه أبي محمد الأصبلي سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م (٣) .

وهناك من الفقهاء من رفض الخطط في عهد العامرية منهم : الفقيه أبو عيسى أحمد بن عبد الملك الإشبيلي المعروف بابن المكوى الذي رفض خطة القضاء حين عرضها عليه المنصور محمد بن أبي عامر مرتين : أولها حين توفي قاضي الجماعة محمد بن يتي بن زرب ، وكان سبب رفضه تعلله بكبر سنه ، وقبل خطة الشورى فقط (٤) .

ولقد كان العامريون يقدرون فقهاء قرطبة ويشيعونهم إلى مثواهم الأخير بالتكريم والتبجيل .

فلقد شهد المظفر عبد الملك في أهل دولته جنازة الأديب محمد حسين الطنبى الذى كان متولياً لخطة الشرطة بعهدهم ، وصلى عليه ابن فطيس سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م (٥) .

وبعد وفاة المظفر تقلد الأمر من بعده أخوه عبد الرحمن وتلقب بالناصر ، فخلط وتسمى ولى العهد ، وظل مضطرب الأمور مدة أربعة أشهر إلى أن قام عليه محمد بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر لثمانى عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م (٦) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٠٦ (٢) عياض : ٦٤٩/٤

(٣) المرجع السابق ، ٦٤٧/٤ - ٦٤٨

(٤) محمد خلاف : تراجم في تسمية فقهاء الأندلس ، مجلة المناهل عدد ٢١ ، ترجمة رقم

٤١ ص ٣٠٦ ، وما ورد في الحاشية عدد ٢٣ من مصادر ، النباهى : ص ١٣

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ١٣٠٤ (٦) المعجب ، ص ٨٦

سياسة خلفاء الفتنة والقضاء

كان للخليفة محمد بن هشام بن عبد الجبار الملقب بالمهدي^(١)، المتوفى سنة ١٠١٠هـ/١٠١٠ م ، قاض واحد^(٢) بقرطبة ، وولى سياسة الحكم بعده سليمان ابن حكم المستعين بالله^(٣) ، وظل قاضي قرطبة في خطته .

وبموت سليمان انفرطت الدولة الأموية في الأندلس بعد حكم دام ٢٦٨ عاماً وملكها الحموديون بعد ذلك سبعة أعوام^(٤) حتى ردها المستظهر بالله الأموي وهو شقيق المهدي بن عبد الجبار بعد خروج ابن حمود من قرطبة سنة ١٠٢٦هـ/١٠٢٦ م ، إلا أنه قتل في نفس العام ، فكانت أيامه سبعة وأربعين يوماً^(٥) وكان صاحب أحكامه محمد بن عبد الرؤوف^(٦) .

وكان الفقيه أبو عمر الإشبيلي أحد الشهود على خلع هشام المؤيد نفسه وأخذ بيعته للمهدي^(٧) في قصر قرطبة ، وحاول القاضي ابن ذكوان والفقيه

(١) ولي الخلافة مرتين : الأولى مدتها تسعة أشهر والثانية تسعة وأربعون يوماً . مؤلف مجهول : ص ١٩٩ ، المعجب ، ص ٨٦ - ٨٩ ، وذكر أن مدة ولايته إلى أن قتل ستة عشر شهراً من جلستها الستة الأشهر التي كان فيها سليمان بقرطبة وكان هو بالشعر .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن ذكوان ، توفي سنة ٤١٣ هـ . انظر : ابن بشكوال ، ترجمة رقم ٦٥ ، مؤلف مجهول : ص ١٩٩

(٣) كانت مدة حكم المستعين بالله في دولته الأولى والثانية ستة أعوام وعشرة أشهر . مؤلف مجهول : ص ٢٠٢ - ٢٠٤ ، ذكر صاحب المعجب أن مدته منذ أن دخل قرطبة إلى أن قتل ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر وأياماً ، وكان قد ملكها قبل ذلك ستة أشهر ، وكانت مدته منذ قيامه مع البربر إلى أن قتل سبعة أعوام وثلاثة أشهر وأياماً ، المعجب ، ص ٩٠ - ٩١

(٤) كان أول الحموديين على بن حمود ، توفي سنة ٤٠٨ هـ ، وكان قاضيه أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن بشر ويعرف بابن الحصار . عياض : ٤ / ٧٣٦ ، ابن بشكوال : ترجمة رقم ٦٩٨ ، مؤلف مجهول : ص ٢٠٥ - ٢٠٦ . وجاء بعده القاسم بن حمود واستمرت خلافته ثلاث سنين وأربعة أشهر وستة وعشرين يوماً واستمر قاضيه عبد الرحمن بن بشر . مؤلف مجهول : ص ٢٠٧ وخلفه يحيى بن علي بن حمود سنة ٤١٢ هـ ، وكان قاضيه عبد الرحمن بن بشر حتى عزله المعتد بالله في سنة ٤١٩ هـ بسعائيات ومطالبات . عياض : ٤ / ٧٣٦ ، ابن بشكوال : ترجمة رقم ٦٩٨ ، وكانت مدة قضائه بقرطبة اثنتي عشرة سنة وعشرة أشهر .

(٥) نقط العروس ، ص ٦٨ ، مؤلف مجهول : ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٦) مؤلف مجهول : ص ٢٠٨ (٧) ابن عذاري : ٣ / ٦٠

ابن حزم صرف هشام بن سليمان بن الناصر عن محاولاته في زيادة إشعال الفتنة بين البربر والمهدي، ولكنه كان مصمماً على أنه أحق بالخلافة من المهدي^(١).

وفي سنة ٤٠٠هـ/١٠١٠م هزم البربر أهل قرطبة، فأرسل المهدي رسوله القاضي ابن ذكوان إلى البربر ليلغهم أنه يقبل أن يكون ولياً لعهد الخليفة هشام ابن الحكم، ولكن البربر استهزؤا به وقالوا له: «يا قاض، يموت هشام بالأمس وتصلي عليه أنت وغيرك، واليوم يعيش وترجع الخلافة إليه»^(٢).

وفي أثناء محاربة البربر وعد القاضي بشراء خمسمائة فرس من مال الأحباس يحمل عليها مرتجلة العيد^(٣).

وفي سنة ٤٠٣هـ/١٠١٢م حلت الهزيمة بأهل قرطبة، فخرج قاضي الجماعة ابن ذكوان مع بعض الفقهاء إلى سليمان المستعين ورؤساء قبائل البربر وطلبوا منهم الأمان، فأمنوهم وطلبوا منهم أموالاً عظيمة، أغرم منها ابن السرح وحده مائة ألف دينار، وأغرم كل واحد من الناس فوق طاقته^(٤)، ودخل قرطبة سليمان المستعين^(٥) وتلقب بالألقاب السلطانية.

ولقد اتسمت فترة الفتنة القرطبية بمشاركة القضاة والفقهاء في سياستها وأحداثها، وأصبحوا عنصراً مشاركاً ومساهماً من عناصر النزاع والصراع السياسي الدائر على السلطة السياسية، من ذلك نرى:

أن الخليفة المهدي كان حاقداً على قاضي الجماعة ابن ذكوان لخاصته من العامرية، ناقماً عليه أحكاماً أمضاها عليه في قضائه، فأزال اسم قاضي القضاة واقتصر به على قضاء الجماعة.

وخرج قاضي تطيلة محمد بن عيسى المعروف بابن البريلي مع المهدي لنصرته فقتل بعقبة البقر في صدر شوال سنة ٤٠٠هـ/١٠١٠م^(٦). وتوفي أيضاً في هذه المعركة عبد الله بن عبد العزيز قاضي البيرة^(٧).

(١) المرجع السابق، ٧٩/٣ (٢) ابن عذاري: ٨٩/٣

(٣) ابن عذاري: ١٠٤/٣ (٤) المرجع السابق، ١١٢/٣

(٥) المرجع السابق، ١١٢/٣ وما بعدها.

(٦) عياض: ٦٨٨/٤، ابن بشكوال: ترجمة رقم ١٠٥٥

(٧) التكلة، ترجمة رقم ١٩٣٧ (ط. القاهرة).

وقد في هذه الموقعة الفقيه محمد بن عبد السلام الأديب المعروف بالتدميرى مع أبي عثمان بن القزاز الأديب^(١) ، ومحمد بن أحمد بن يحيى المعروف بابن الفصال^(٢) ، وتوفى أيضاً بقنتيش عمرو بن عثمان بن خطار بن بشير بن عمرو ، يعرف بعبد الرازق من أهل قرطبة وهو أمام مسجد ياسر^(٣) .

وكان الفقيه أبو عبد الله الحسن بن حي التيجي ، توفى سنة ٤٠١هـ / ١٠١١م في الفتنة مع المهدي وكان أحد دعائه ، فاستوزره وقلده المظالم ، ولما انقرضت دولة المهدي لجأ إلى الاستخفاء حتى وفاته^(٤) ، وذكره ابن حبان فقال : استهواه حب الدنيا فارتكس في الفتنة مع المهدي بن عبد الجبار^(٥) ، وقتل أيضاً بعقبة البقر الفقيه اللغوي عبد الله بن أحمد بن قند ، وكان من أصحاب سليمان بن حكم^(٦) .

واستقضى المهدي في مدته الأولى الفقيه عبد الله بن ربيع بن عبد الله بن محمد بن بنوش التيمي من أهل قرطبة بكورة شنونة والجزيرة ، وتوفى سنة ٤١٥هـ / ١٠٢٤م^(٧) ، وقلد المهدي الفقيه هذيل بن محمد بن تاجيت البكري من أهل قرطبة خطة الصلاة والخطبة بجامع الزهراء قبل الأربعمائة^(٨) .

ولما توفى الفقيه الزاهد أبو أيوب سليمان بن عبد الغافر سنة ٤٠٠هـ / ١٠١٠م شهد جنازته الخليفة المهدي مع جميع رجال الدولة ، وهو الذي صلى عليه ، وقتل المهدي بعده بتسعة عشر يوماً^(٩) .

وقلد الخليفة المهدي خطة الشورى الفقيه خلف بن مروان بن أمية بن حيوة المعروف بالصخرى ، وخرج فاراً من الفتنة من قرطبة ، فهلك ببلدة صخرة حيوة سنة ٤٠١هـ / ١٠١١م^(١٠) .

واختار المهدي لخطة الشورى الفقيه القرطبي أحمد بن إبراهيم بن أبي شعبان الغافقي ، وكان في عداد المفتين بها^(١١) مع ابن بشر ، وابن الفخار القروى ، وابن المشاء وابن حيوة^(١٢) السابق ذكره .

(١) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٠٥٤ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٥٦

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٦١ (٤) عياض : ٦٨٠/٤ - ٦٨١

(٥) عياض : ٦٨١/٤ (٦) الصلة ، ترجمة رقم ٥٦٦

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٨١ (٨) الصلة ، ترجمة رقم ١٤٤٧

(٩) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٤٣ (١٠) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٦٢

(١١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٥ (١٢) عياض : ٧٤٣/٤

واستقضى المهدي الفقيه أبا الوليد ابن الفرضي على قضاء بلنسية ، وتوفي يوم دخول البرابرة قرطبة سنة ٤٠٣/١٠١٢ م ، ذكره ابن حبان^(١).

وقلد المهدي الفقيه أحمد بن مبشر قضاء كورة جيان ثم استعفى ، وتوفي سنة ٤٠٣/١٠١٢ م^(٢).

وتولى الفقيه أحمد بن عفيف عقد الوثائق للمهدي أيام توليه الخلافة بقرطبة وتوفي سنة ٤٢٠/١٠٢٩ م^(٣).

وتولى الفقيه زياد بن عبد الله في الفتنة القضاء في بعض الكور ، ولم يكن عنده علم كثير ، وكان ألثغاً ، وذكره ابن حبان ، وتوفي سنة ٤٣٠/١٠٣٩ م^(٤).

وكان الفقيه أبو سلمة الزاهدي بمسجد عين طار بقرطبة ممن قتل بمحمد المهدي وأسر معه التدبير ، فذبحه البربر بمنزله حين دخولهم قرطبة سنة ٤٠٣/١١٢٠ م ، وذكره ابن حبان^(٥).

وقتل أيضاً يوم دخول البرابرة قرطبة الفقيه سعيد بن منذر بن سعيد ولد قاضي الجماعة منذر بن سعيد البلوطي ، وكان خطيباً بليغاً^(٦) ، والفقيه محمد بن قاسم الجالطي^(٧) وخلف بن مسعود الجراوي المالقي^(٨).

ولما قتل المهدي وباع الناس هشام المؤيد في خلافته الثانية ، وكان البرابرة مع سليمان المستعين ، وكان هوى الناس وابن ذكوان إلى السلم وصلاح البرابرة وصاحبهم ، ويقال إن ابن ذكوان نصح لهشام في واضح فبلغت واضحاً فسعى على بني ذكوان بالتهمة في الميل إلى البرابرة ، وأخرجوا عن الأندلس بأمر هشام المؤيد ونفيهم إلى العلوة ، فأخرج أبو العباس وأخوه أبو حاتم وأخوهما الأديب أبو عمر في سنة ٤٠١/١٠١١ م ، فحملوا إلى المرية ومنها إلى وهران وكان تأثير ذلك على أهل قرطبة عظيماً ، واستهول هذا الحادث أصحاب البيوتات

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٥٧٢ ؛ والمرجع نفسه ، جزء ٢ ص ٣٧٥

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٤ (٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٥

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٢٩ (٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٣١

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٧٥ (٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٦٠

(٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٠٥

القرطبية وعظم ذلك على الخاصة والعامة لفرط محبتهم وجلالتهم في القلوب ، فلما قتل واضح حسن الرأي فيهم ثم عادوا مرة أخرى إلى وطنهم بالأندلس ، ولكنهم لم يتقلدوا الخطط مرة أخرى بالرغم من تكرار الرغبة إليهم من خلفاء الفتنة ، وتوفي أبو العباس ابن ذكوان سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م^(١) وتلاه أبو حاتم أخوه ، وكانت مدة عمل أبي العباس على القضاء في المرتين سبعة أعوام ونصفاً^(٢) .

وفي خلافة هشام المؤيد الثانية وبعد صرف ابن ذكوان ونكبته في الفتنة تولى خطة قاضي القضاة الفقيه ابن وافد أبو بكر يحيى بن عبد الرحمن اليحصبي وكان من الشخصيات التي تولت الخطط بعهد العامرية ، فقد تقلد الشورى حتى سقط عليه محمد بن أبي عامر وعزله عنها بعد رفضه التجميع بالزاهرة^(٣) ، وتقلد أيضاً خطة الصلاة بالزهاء مدة ، ثم استعفاها وجمعت له مع خطة قاضي القضاة خطة الخطبة .

وكان متحاملاً على البرابرة وزعيمهم المستعين ، رافضاً الصلح معهم على خلع هشام المؤيد خليفة الأندلس ، مغرباً بهم العامة ، وكان يؤيده في ذلك الفقيه ابن الفخار وجماعته .

وكان أبناء ذكوان ممن يرغب في الصلح وخلع هشام المؤيد ومصالحة البربر وتقديم صاحبهم المستعين ، وكان يؤيد ذلك الفريق من الفقهاء أيضاً ابن حويل وابن الشقاق وابن دحون .

وذكرت المصادر في مناقب ابن وافد أنه كان من أكمل قضاة الأندلس علماً وهدياً ورجاحة ودينياً جامعاً لخلال الفضل^(٤) .

ولقد استقضى مرتين بقرطبة في خلافة هشام المؤيد ، ومدة عمله في القضاء في المرتين عشرون شهراً^(٥) .

ولما تغلب البربر على قرطبة عثر على قاضي القضاة يحيى بن وافد اللخمى متخفياً عند امرأة ، فسبق مكشوف الرأس نهراً ، يقاد بعمامته في عنقه

(١) عياض : ٦٦٦/٤ ، النباهي : ص ٨٧ (٢) عياض : ٦٦٦/٤

(٣) المرجع السابق ، ٦٦٨/٤ ، النباهي : ص ٨٨ - ٨٩

(٤) عياض : ٦٦٨/٤ ، النباهي : ص ٨٨

(٥) عياض : ٦٧١/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٤٥٧

والمنادى ينادى عليه : « هذا جزاء قاضى النصارى ومسبب الفتنة وقائد الصلاة » . وهو يقول مجاوباً : بل والله ولى المؤمنين وعدو المارقين ، أتم شر مكاناً ، والله أعلم بما تصفون » . وأدخل على المستعين ، فأمر بصلبه لولا شفاعات الفقهاء والصالحين ، فمات محبوساً فى منتصف ذى الحجة سنة ٤٠٤هـ / ١٠١٣م^(١) .

وفى خلافة هشام المؤيد الثانية عين الفقيه أحمد بن على بن أحمد الباغانى المقرئ المتوفى سنة ٤٠١هـ / ١٠١١م ، على خطة الشورى بقرطبة مكان أبى عمر الإشبيلى الذى توفى فى جمادى الأولى من سنة ٤٠١هـ / ١٠١١م ، وشهد جنازته واضح حاجب الخليفة هشام بن الحكم^(٢) ، وكان قاضى القضاة أبى بكر بن وافد^(٣) .

وعين الخليفة هشام المؤيد قاضى الجماعة أبى المطرف عبد الرحمن بن أحمد المعافى يوم عرفة من سنة ٤٠٢هـ / ١٠١٢م ، وذكرت المصادر أنه من أفاضل الرجال أولى النباهة ، وكان محمود السيرة ، غير أنه كان قليل الفقه ، وعمل فى القضاء فى عدة كور قبل توليه خطة قضاء الجماعة ، وكان يواصل الاستعفاء مرات حتى أعفاه الخليفة فى رجب سنة ٤٠٣هـ / ١٠١٢م ، وكانت مدة ولايته سبعة أشهر وثلاثة عشر يوماً ، وتوفى سنة ٤٠٧هـ / ١٠١٦م^(٤) .

وتوفى الفقيه عبد الله بن سعيد بن خيرون بن محارب ، ويعرف بابن المحتشم من أهل قرطبة منكوباً فى السجن سنة ٤٠٣هـ / ١٠١٢م^(٥) .

ومن الفقهاء الذين وفدوا إلى قرطبة فى فترة الفتنة وشغلوا خطة الشورى بها الفقيه أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن نصر بن خالد ، ولى قضاء إشبيلية وتوفى آخر سنة ٤٠٩هـ / ١٠١٨م^(٦) .

وقتل كثير من الفقهاء يوم دخول البربر قرطبة سنة ٤٠٣هـ / ١٠١٢م ، منهم الفقيه محمد بن سعيد بن السرى الأموى الحرارى ، استقبل البربر شاهراً

(١) عياض : ٦٧٠/٤ ، النباهى ، ص ٨٩

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٣٨ (٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٨٥

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٨٦ ، وقد انفرد صاحب الصلة بذكر ترجمته وأخباره .

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٧٤

(٦) عياض : ٧٤٣/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٩

سيفه منادياً : إلى إلى يا حطب النار ، طوبى لى إن كنت من قتلاكم حتى قتل ،
وذكر وفاته ابن حبان^(١) .

وقتل أيضاً فى هذا اليوم كما سبق أن ذكرنا محمد بن قاسم المعروف
بالجالطى فى جوف بيته مدافعاً عن أهله وولده^(٢) .

وعبد الله بن حسين بن إبراهيم بن حسين بن عاصم القرطبي ، وولى
الشرطة وقتاً ، وقتل يوم دخول البربر ، وورى بعد ثلاث من قتله دون
غسل ولا كفن ولا صلاة^(٣) .

ولقد كانت كل جماعة من الفقهاء تساند أحد الخلفاء ، فإن انتصر وظفر
عملت على التنكيل بمعارضيه بالقتل والسجن ، فزالت بذلك هيبة القضاء
والفقهاء فى فترة الفتنة القرطبية .

وكذلك ذبح فى الطريق الفقيه راشد بن إبراهيم بن عبد الله^(٤) ، وهو
ابن أخت القاضي ابن وافد ، وتولى معه خطة الرد أياماً فى الفتنة ، واستشهد
بعد محنة خاله سنة ٤٠٤هـ / ١٠١٣م .

وعطل المستعين بالله سليمان بن الحكم^(٥) إمام البرابرة خطة القضاء بقرطبة
مدة ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر زاعماً أنه لم يرتض لها أحداً لما تأبى عليه وليه
أحمد بن ذكوان من تقليدها^(٦) .

وبالرغم من ذلك كان المستعين يقدر للفقهاء مكانتهم الروحية ، فراه
يستدعى الفقيه القبرى ويعفيه من تقبيل يده الذى جرت به عادتهم وزاد
تكرمه^(٧) .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ١٠٥٩ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٦٠

(٣) الذيل والتكلمة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٣٧٠

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٤٢٥

(٥) قام فى شوال سنة ٣٩٩هـ وتلقب بالمستعين ثم دخل قرطبة فى ربيع الآخر سنة ٤٠٠هـ
وتلقب بالظافر بحول الله مضافاً إلى المستعين ، ثم خرج عنها فى شوال سنة ٤٠٠هـ ، فلم يزل
يجول بعساكر البربر فى بلاد الأندلس إلى أن دخل قرطبة فى صدر شوال سنة ٤٠٣هـ ، وكان
من جملة جنده القاسم وعلى ابني حمود . وكانت مدته منذ أن قام مع البربر إلى أن قتل سبعة أعوام
وثلاثة أشهر وأياماً . راجع الحميدى : ص ١٩ - ٢٢ ، الضبى : ص ٢٤ - ٢٦ ، ابن عذارى :
٩١/٣ وما بعدها .

(٧) عياض : ٦٧٥/٤

(٦) النباهى : ص ٨٩

وعين المستعين بالله الفقيه حسين بن محمد بن سلمون المسيلي وأصله من العدو في خطة الشورى بقرطبة ، وكان عفيفاً متواضعاً ، وتوفي سنة ٤٣١ هـ / ١٠٤٠ م^(١) ، وعين أيضاً في خطة الشورى الفقيه عبد الله بن القاضي محمد بن إسحاق بن السليم ، وتوفي سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م ، وذكره ابن حبان^(٢) .

ومن فقهاء سليمان المستعين الفقيه المقرئ المعروف بابن الغزاز^(٣) الذي أجلسه للإقراء بالمسجد الجامع بقرطبة وأصاب ثراء ورفعة وخرج معه ليقم صلاته فأصيب في وجهه معه في هزيمة عقبة البقر في صدر شوال سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م^(٤) .

وتوفي معه في تلك الموقعة أحمد بن بريل المقرئ وكان صاحبه^(٥) والفقيه عبد الله بن أحمد بن قند اللغوي الذي سبق ذكره^(٦) والفقيه أحمد بن مطرف ابن هاني الجهني^(٧) .

وقد مرت بنا وفاة الفقيه عبد الله بن سعيد بن خيرون بالمطبق منكوباً في ربيع الآخر سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م ، وأسلم إلى أهله في قيوده^(٨) .

وخرج الفقيه سليمان بن بيطر في زمن الفتنة إلى مالقة ، وتوفي بها سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٣ م^(٩) .

وفرّ في عهده كثير من الفقهاء الذين كانوا متشددين في صلح البرابرة من قرطبة إلى كور الأندلس المختلفة نذكر منهم :

أبا عبد الله محمد بن عمر المعروف بابن الفخار ، توفي سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م ، حيث فر من قرطبة لإهدار البرابرة دمه ، فاضطرب بجهات الغرب والشرق وألقى عصاه ببليسية حتى وفاته^(١٠) .

(١) الصلاة ، ترجمة رقم ٣٣١ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٧٠

(٣) وهو : سليمان بن هشام بن وليد بن كليب . (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٤١

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٦

(٦) عياض : ٧٤٥/٤ ، الصلاة ، ترجمة رقم ٥٦٦

(٧) الصلاة ، ترجمة رقم ٢٨

(٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٧٤

(٩) عياض : ٧٣٩/٤ ، الصلاة ، ترجمة ٤٤٤

(١٠) عياض : ٧٢٥/٤ وما بعدها .

الحموديون والقضاء :

لما ولي على بن حمود^(١) كانت سياسته تعمل على استتباب الهدوء في قرطبة وتأكيده العدل بين الجميع ، فأخذ الناس بالإرهاب والسطوة ، وأذل رءوس البربر ، فجلس للمظالم وضرب رءوس من جرم منهم^(٢) ، وظهرت له سير محمودة وآثار كريمة ، وحكم على البربر برد أموال الرعية وأملاكهم وصلاح أمر الناس في أيامه^(٣) ، واستمر على ذلك مع أهل قرطبة في أحسن عشرة نحو ثمانية أشهر^(٤) إلى أن خرج عليه خيران الفتى بالمرية ومعه المرتضى المرواني ، فتغيرت سياسته وعاد البلاء إلى حاله .

فلقد كان يأبى أن تعود الإمامة إلى بني مروان في قرطبة ، فعزم على إيادة أهل قرطبة وإخلائها^(٥) .

وأعاد على بن حمود رسم القضاء وأحياه بأن ولي خطة قضاء الجماعة إلى الفقيه المشاور عبد الرحمن بن بشر في سنة ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م ، فكان آخر قضاة الخلفاء وأقره القاسم بن حمود^(٦) ثم المعتلى بالله يحيى بن علي في ولايته^(٧) ، وبقي على خطة الجماعة حتى سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م ، حين عزله الخليفة المعتد بالله ، فتوفي سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م^(٨) .

وكانت مدة عمل ابن بشر في القضاء اثنتي عشرة سنة وعشرة أشهر وأربعة أيام^(٩) .

وقدم المعتلى بالله يحيى بن علي - توفي سنة ٤٢٧ هـ / ١٠٣٦ م^(١٠) - القاضي محمد بن الحسن الجذامي^(١١) لقضاء مالقة سنة ٤٢٦ هـ / ١٠٣٥ م .

-
- (١) الحميدى : ص ٢٢ ، ابن بسام : الذخيرة ، ٩٦/١/١ وما بعدها ، الضبي : ص ٢٧ ، عبد الواحد المراكشي ، المعجب ، ص ٩٨
- (٢) الذخيرة ، ٩٧/١/١ ، نفح الطيب ، ٤٨٢/١ - ٤٨٣ (٣) مؤلف مجهول : ص ٢٠٦
- (٤) الذخيرة ، ٩٩/١/١ ، نفح الطيب ، ٤٨٣/١ (٥) الذخيرة ، ٩٩/١/١
- (٦) الحميدى : ص ٢٢ - ٢٤ ، الضبي : ص ٢٨ - ٢٩
- (٧) الحميدى : ص ٢٤ - ٢٥ ، الضبي : ص ٣٠
- (٨) الذخيرة ، ١٧٣/١/١ وما ورد في الحاشية رقم ١ من مصادر ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٨
- (٩) عياض : ٧٣٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٨ (١٠) المعجب ، ص ١٠٤
- (١١) وهو قريب القاضي عبد الرحمن بن بشر ، فهو ولد عمته زينب شقيقة أبيه .

راجع : النباهى : ص ٨٩

وفي مألقة حكى أن العالى إدريس الحمودى لما عاد إلى ملكه بمألقة وبنخ قاضيا أبا على ابن حسون^(١) لمبايعته عدوه ، وتوفى سنة ٤٥٣ هـ / ١٠٦١ م^(٢).

وكانت سمة عهد على بن حمود انتشار العدل وتنفيذ الأحكام مدة ثمانية أشهر فى قرطبة^(٣) وعمل على التخلص من الفقهاء والقضاة الذين يساندون الخلافة الأموية ، فلقد قتل على بن حمود قاضى سبته محمد بن عيسى بن زوبع وهو سبتى ومن أصحاب ابن ذكوان^(٤) ، وأمر بتأخير بعض فقهاء الشورى بقرطبة ، منهم حسين بن سلمون المسيلي ، ثم أعاده إلى الشورى مرة أخرى^(٥).

واتهم الفقيه أبو عبد المهيمن بالعصية لبنى أمية ، ولحقه السجن والطرده من قرطبة ، ثم عاد إليها ، ومات فى محرم سنة ٤٠٠ هـ / ١٠٠٩ م^(٦).

واستمر الجمع بين خطى القضاء والوزارة فى عهد الحموديين ، فقد كان قاضى الجماعة عبد الرحمن بن بشر تضاف إليه الوزارة ، وأثبتهما معاً فى العقد الذى أدرجه فى كتابه إلى ابن هشام قاضى القيروان فى بعض المراسلات التى يكتبها القضاة من أمر الحكومة^(٧) مقدماً ذكر الوزارة على القضاء كما كان رسمها عند ملوك بنى مروان^(٨) ، مما جعل قاضى القيروان لا ينظر إلى مكاتباته وقال : « ما عهدنا وزراء القوم تنفذ أحكامهم »^(٩) ، وقتل على بن حمود سنة ٤٠٨ هـ / ١٠١٧ م^(١٠) فاحترس شيوخ قرطبة وبايعوا أخاه القاسم^(١١) والى إشبيلية ، فقدم ودخل قرطبة ، وما فعله شيوخ قرطبة لحماية القصر من أى منتر يتغلب ويطمع فى الخلافة .

(١) هو : أبو على حسين بن عيسى بن حسين الكلبي يكنى : أبا على ويعرف بحسون .

(٢) عياض : ٨٢٢/٤ - ٨٢٣ ، الصلة ، ترجمة رقم ٣٢٧

(٣) الذخيرة : ٩٩/١/١ (٤) الصلة ، ترجمة رقم ١٣٠٦

(٥) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٧٢٦ (طبعة القاهرة) .

(٦) ذكر ذلك القاضى عياض : ٧٤٣/٤ ، ونشك فى تاريخ وفاته ، لأن ابن حمود حكم

قرطبة بعد هذا التاريخ .

(٧) النباهى : ص ٨٧ (٨) المرجع السابق ، ص ٨٨

(٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١٠) كانت مدة على بن حمود حتى قتله واحداً وعشرين شهراً وسبعة أيام وعن كيفية

مقتله . راجع الذخيرة ، ١٠٠/١/١ - ١٠٢ : المعجب ، ص ٩٨

(١١) راجع تفاصيل ذلك : الذخيرة ، ٤٨١/١/١ وما بعدها .

وفي عهد القاسم بن حمود قتل المرتضى ومن معه من الموالي العامريين سنة ٤٠٩هـ / ١٠١٨م^(١).

وقتل قاضي رية عريب بن مطرف بن عريب من أهل قرطبة خطأ على باب داره في ربيع الآخر سنة ٤٠٩هـ / ١٠١٨م ، ودفن بمقبرة أم سلمة ، وذكره ابن حبان^(٢).

وكانت ولاية القاسم منذ تسمى بالخلافة بقرطبة إلى أن أسره ابن أخيه ستة أعوام ، ثم ظل مقبوضاً عليه ست عشرة سنة عند ابني أخيه يحيى وإدريس إلى أن قتل في أول سنة ٤٣١هـ / ١٠٤٠م وعمره ثمانون سنة^(٣).

ولقد عمل يحيى بن علي بن حمود على التحجب إلى الناس ، فقرب منازلهم وأسقط عنهم نصف الخراج وسرح السجون وقرب العلماء والفقهاء وأجزل العطايا للقواد ، فأقام كذلك حتى مقتله سنة ٤١٧هـ / ١٠٢٦م^(٤).

وكان يحضر جنازات الفقهاء ، فقد حضر جنازة الفقيه سعيد بن سلمة بن عباس بن السمع الذي كان إمام الفريضة بالجامع بقرطبة ، وتوفي ٤١٣هـ / ١٠٢٢م^(٥). وشهد جنازة قاضي الجماعة السابق أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان المتوفى سنة ٤١٣هـ / ١٠٢٢م^(٦).

وذكر ابن حبان أن قاضي الجماعة عبد الرحمن بن بشر « لم يكن في وقته بقرطبة مثله حفظاً للفقهاء وخوفاً بالحكم وبصراً بالشروط ، وكان شديد التعسف على الفقهاء والتقويم لميلهم ، فلما ولي المعتد اجتمعوا عليه وطلبوه حتى عزله ، وتوفي بعد ذلك سنة ٤٢٢هـ / ١٠٣١م^(٧) ، وحضر جنازته الخليفة المعتد بالله^(٨).

وهناك من رفض خطة الشورى في عهد الحموديين ، نذكر منهم :

الفقيه عبد الرحمن بن مروان القنازعي الذي اعتذر عن خطة الشورى

-
- (١) راجع التفاصيل ، المرجع السابق ، ٤٥٣/١/١ وما بعدها .
 (٢) الصلة ، ترجمة رقم ٩٦٥
 (٣) المعجب ، ص ١٠٠ - ١٠١
 (٤) مؤلف مجهول : ص ٢٠٨
 (٥) الصلة ، ترجمة رقم ٤٨٥
 (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٥
 (٧) عياض : ٧٣٦/٤
 (٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

عندما قدمه إليها قاضي الجماعة أبو المطرف بن بشر في عهد علي بن حمود ،
وتوفي سنة ٤١٣هـ / ١٠٢٢م^(١).

ورفض الفقيه الزاهد حماد بن عمار بن هاشم قضاء قرطبة عندما رشحه
لهذه الخطة على بن حمود ، بل انتهر رسوله وخرج بعد الفتنة إلى طليطلة ،
وتوفي سنة ٤٣١هـ / ١٠٤٠م وعمره فوق مائة عام وهو متمتع بجوارحه^(٢).

وتولى الخلافة بقرطبة بعد مقتل يحيى بن علي بن حمود المستظهر بالله
عبد الرحمن بن هشام بن عبد الرحمن الناصر^(٣) ، وهو أخو المهدي بن عبد الجبار ،
ببيع بالخلافة في رمضان سنة ٤١٤هـ / ١٠٢٣م ، وعمره اثنان وعشرون
سنة^(٤) ، وكان صاحب أحكامه محمد بن عبد الرؤوف^(٥) ، وظل على الخلافة
سبعة وأربعين يوماً ثم قتل ، وحاول ضبط الأمور في قرطبة ، وطلب المال
فلم يجده ، فسجن الوزراء والأعيان والأشياخ وأخذ أموالهم ، فكسروا باب
السجن وخرجوا إلى ابن عمه المستكني الذي زحف بهم إلى القصر وقتله بيده
وتولى مكانه ثلاث بقين من ذى العقدة سنة ٤١٤هـ / ١٠٢٣م^(٦).

وقدم المستظهر الفقيه ابن القطان لخطة الشورى على يد قاضيه عبد الرحمن
ابن بشر سنة ٤١٧هـ / ١٠٢٦م^(٧).

وكانت خلافة المستكني بالله الأموي سبعة عشر شهراً ، وظل الفقيه
محمد بن عبد الرؤوف على خطتي الشرطة والمظالم^(٨).

ووصفت المصادر الخليفة بأنه كان في غاية السخف وركاكة العقل وسوء
التدبير ، ووزر له رجل حائك يعرف بأحمد بن خالد^(٩).

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٤

(٢) عياض : ٧٣٠/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٣٥١

(٣) الحميدى : ص ٢٥ - ٢٦ ، الضبي : ص ٣١ ، مؤلف مجهول : ص ٢٠٨ - ٢١٠

(٤) المعجب ، ص ١٠٥ (٥) مؤلف مجهول : ص ٢٠٨

(٦) المعجب ، ص ١٠٥

(٧) ذكر صاحب الصلة أن ذلك كان في سنة ٤١٤هـ ، ولكن هذا التاريخ لا يوافق

تاريخ خلافة المستظهر بالله ، والصواب المذكور في المتن . راجع : الصلة ، ترجمة رقم ١٣٠

(٨) المعجب ، ص ١٠٧

(٩) الحميدى : ص ٢٦ - ٢٧ ، الضبي : ص ٣٣ ، مؤلف مجهول : ص ٢١٠ - ٢١٢

ولقد وصف ابن حيان سمة عصر المستكني بالله فقال : « حمل اسم خطة الشرطة العليا وما دونها كثير من التجار والعامة ، وكانت هذه الخطة لا قيمة لها ؛ لأنها تشتري ، فقد شغل خطة الوزارة كثير من الفقهاء إلى جانب أراذل الناس ، وكذلك بالغ في ترقية أصاغر الطبقة الفقهية لمنزلة الشورى ، فوسم كافهم بوسم الفتوى ، فأسرف في ذلك حتى بلغ عدد أهل الفتوى يومئذ إلى الأربعين ، وذلك لم يعهد في الغابرين »^(١).

ومن هذا النص الذى ذكره ابن حيان نخلص إلى أن فترة الفتنة تميزت بأصناف من الفقهاء أشد سوءاً ممن كان قبلهم في عهد العامريين ، وذلك ماجعل حركة الهروب من قرطبة في تلك الفترة إلى الممالك الأندلسية في ازدياد. وكان المستكني كثير البطالة والجور على الرعية ، فزادت في عهده قرطبة فساداً وأراد قتل أشياخ قرطبة^(٢).

ورفض خطة القضاء في عهده الفقيه عبد الله بن أحمد بن الحسن الجذامى الذى قدمه لقضاء الجزيرة الخضراء وما يتبع لها ، ولكنه رفض هذه الخطة^(٣). وكان آخر الخلفاء الأمويين بقرطبة المعتد بالله الأموى^(٤) ، دخل قرطبة سنة ١٠٢٩/٥٤٢٠ م ، وظل خليفة لمدة سنتين وخمسة أشهر^(٥) ، وخلع وأخرج عن قرطبة إلى أن لحق بالثغر بابن هود المتغلب على مدينة لاردة وسرقسطة وأفراغة وطرطوشة ، فأقام عنده إلى أن مات سنة ١٠٣٦/٥٤٢٧ م^(٦).

وولى قضاء الجماعة في عهده يونس بن عبد الله بن مغيث بن الصفار سنة ١٠٢٨/٥٤١٩ م مجموعة له مع الصلاة والخطبة. وذكره ابن حيان فقال : وكان خاتمة قضاة بني أمية في الفتنة ، وتولى للسلطان أعمالاً كثيرة من القضاء بالكور والخطط الأخرى ، وولى قضاء الجماعة أيام المعتد وهو ابن نيف وثمانين ، وكان يقال : إن مات يونس ولم يل قضاء الجماعة مات شهيداً . ولعل ذلك

(١) الذخيرة ، ١/١ - ٤٣٥ - ٤٣٧

(٢) راجع ما ذكره ابن حزم في مناقبه : مؤلف مجهول : ص ٢١١ - ٢١٢

(٣) النباهى : ص ١٩

(٤) الحميدى : ص ٢٧ وما بعدها ، الضبى : ص ٣٤ وما بعدها . المعجب ،

ص ١٠٩ - ١١٠

(٦) المعجب ، ص ١١٠

(٥) مؤلف مجهول : ص ٢١٢

يرجع إلى سعة علمه وتمكن فقهه ، فاستخلف على الصلاة والخطبة مكى بن أبي طالب^(١) ، وظل القاضي متحاملا في خطته إلى أن مات ، وأشهد على عهده بالقضاء لحفيده مغيث بن محمد بن يونس ، فلم ينفذ فيه عهده بعد موته ، وكانت مدته في قضاء قرطبة تسع سنين ونصفاً^(٢) ، وتوفي سنة ٤٢٩هـ / ١٠٣٨م ، وقد نيف على التسعين سنة وهو سليم الحواس ، يخطب ويؤلف^(٣) .

وولى الخليفة المعتد بالله الفقيه ابن المشتري الحناط نقابة قريش ولم يلها بالأندلس سواه^(٤) ، ولعل اهتمام المعتد بالله بهذه النقابة يؤكد لنا مدى اهتمام الخليفة بالعصبية القرشية التي صنعت المجد الحضارى في الأندلس لما كانت تعانيه الخلافة في آخر أيامه من تدهور نتيجة غياب العصبية عن أهلها ، وربما أراد الخليفة بذلك إحياء الخلافة الأموية التي وصلت إلى مرحلة سيئة جداً ، ولكنه لم ينجح في ذلك .

وعين المعتد بالله الفقيه أحمد بن موسى بن أحمد المعروف بابن الوتد في خطة الشورى ، وذكر ابن حيان وفاته في أول ربيع الآخر سنة ٤٢٤هـ / ١٠٣٣م^(٥) .

ولقد امتحن الفقيه محمد بن محمد بن إبراهيم القيسي المعروف بابن أبي القراميد في عهده بيد وزيره حكم بن سعيد ، وتوفي سنة ٤٣٢هـ / ١٠٤١م ، ولقد شغل خطة القضاء بمدينة سالم وأحكام الشرطة والسوق بقرطبة ، وكان من أهل الصرامة في أحكامه^(٦) . وذكره ابن حيان .

(١) راجع في ترجمته القاضي عياض : ٧٣٧/٤ - ٧٣٨ ، جنوة المقتبس : ترجمة رقم

٨٢٠ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٣٩٠ ، بغية الملتبس ، ترجمة رقم ١٣٦٨

(٢) عياض : ٧٣٩/٤ - ٧٤٠ (٣) المرجع السابق ، ٧٤١/٤

(٤) المرجع السابق ، ٧٤٢/٤ (٥) الصلة ، ترجمة رقم ٨٣

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٤٢

أثر الفتنة القرطبية على الحياة الدينية والروحية في الأندلس

كان للفتنة القرطبية تأثيرها السيء على مرافق الحياة المختلفة في قرطبة وذلك لأنها كانت مجالا للصراع السياسى الذى كانت تسانده القوة العسكرية من الأطراف المتنافسة ، وكان نتيجة لذلك الفشل الاقتصادى الذى عم قرطبة في فترة الفتنة ٣٩٩ - ٤٢٢ هـ / ١٠٠٩ - ١٠٣١ م ، فخرّب اقتصادها واستهلكت أموالها ومواردها ومدخراتها ، وانتهت دورها ، وخربت مبانيها وقصورها^(١) ، وتفككت وحدة عناصر سكانها ، وهجروها إلى الكور المختلفة ، وما أصاب بعضهم من القتل والتشريد^(٢) .

واستطاع الكثير من الفقهاء الهرب من قرطبة إلى كور الأندلس المختلفة أو المشرق بحثاً عن الأمن والأمان اللذين فقدوا في عاصمة الخلافة . وساعدت هذه الهجرة عن قرطبة على إحداث نهضة شاملة في كور الأندلس المختلفة وتنافس بين ملوك الطوائف المختلفة لجذب هؤلاء الفقهاء ، وبالتالي عمت ممالكهم التغيرات في شتى المجالات الحضارية .

ومن هؤلاء الفقهاء الذين فروا من قرطبة في فترة الفتنة البربرية :
الفقيه خلف بن على بن ناصر بن منصور البلوى السبتي الذى قدم قرطبة وسكن مسجد متعة وتعبّد فيه ، وتوفى بإلييرة صدر الفتنة سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م ، وكان قد خرج بنية الفرار من الفتنة فأدركه أجله^(٣) .

وأحمد بن محمد القيسى الجراوى الذى قصد مصر وتصدّر للإقراء في جامعها ، وتوفى سنة ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م^(٤) .

والفقيه عريب بن مطرف بن عريب من أهل قرطبة ، وكان من أهل الأدب والمعرفة وحسن الإيراد للأخبار ، واستقضى في الفتنة على كورة رية

(١) راجع كتابنا : قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، ص ٨٢ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٤ وما بعدها .

(٣) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٤٠٤ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٧

وقتل خطأ على باب داره في ربيع الآخر من سنة ٤٠٩هـ / ١٠١٨م ، وذكره ابن حبان^(١) .

ومحمد بن معافى بن صميل الذي خرج من قرطبة إلى الثغر فنزل طليطلة وقرأ بها ، سنة ٤٠٢هـ / ١٠١٢م ، ثم انتقل إلى سرقسطة وأقرأ بها حتى توفي بها سنة ٤١٠هـ / ١٠١٩م^(٢) .

وأحمد بن قاسم بن عيسى اللخمي الذي انتقل من قرطبة إلى طليطلة وأقرأ بها ، وتوفي سنة ٤١٠هـ / ١٠١٩م^(٣) .

والفقيه عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد الأزدي العتكي المصري الذي وفد إلى الأندلس وتفقّه بها وسكن قرطبة إلى أن وقعت الفتنة ، فرحل إلى مصر وتوفي بها سنة ٤١٠هـ / ١٠١٩م ، وذكره ابن حبان^(٤) .

وخلف بن مروان بن أمية - المعروف بالصخري - الذي قلده المهدي الشورى بقرطبة ، ولكنه فر مستعجلاً إلى بلده صخرة حيوة ، وتوفي بها سنة ٤١٠هـ / ١٠١٩م^(٥) .

وأحمد بن مطرف ويعرف بابن الخطاب الذي خرج إلى الثغر ومنه إلى جزيرة ميورقة ، فتوفي بها سنة ٤١٠هـ / ١٠١٩م^(٦) .

والفقيه محمد بن يحيى أبو عبد الله بن الحذاء الذي لحق بالثغر فتولى قضاء تطيلة ثم استوطن سرقسطة ، وتوفي بها سنة ٤١٦هـ / ١٠٢٥م ، وهو ابن سبعين عاماً^(٧) .

وذكر ابن حبان الكاتب أبا أمية ابن إبراهيم القرطبي فقال : « كان من وجوه من خرج عنا أيام الفتنة واستوطن ثغر تطيلة وما رأيت مثله في أولى البيوتات فضلاً »^(٨) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٦٥ (٢) المرجع السابق ، ترجمة ١٠٩٥

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٠ (٤) المرجع السابق ، ترجمة ٧٥٨

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٦٢ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٩

(٧) ترتيب المدارك ، ٧٣٤/٤

(٨) ابن بام : الذخيرة ، ١٨٣/١/١ وما بعدها .

والفقيه المشاور محمد بن عمر بن يوسف المعروف بابن الفخار الذي رحل عن قرطبة ومكث مدة ببلنسية وتوفي سنة ١٠٢٨/٤١٩م ، وذكره ابن حيان فقال : كان ذا منزلة عظيمة في الفقه والنسك صاحب أنباء بديعة . وكان عمره نحو الثمانين (١) .

وأحمد بن محمد بن عفيف متولى عقد الوثائق في خلافة المهدي خرج قاصداً المرية ، وتوفي سنة ١٠٢٩/٤٢٠م (٢) .

ومحمد بن عبد الرحمن بن معمر الذي اتجه إلى الجزائر الشرقية وتوفي بها سنة ١٠٣٢/٤٢٣م (٣) .

والفقيه المشاور محمد بن مغيرة بن عبد الله المعروف بالإشبيلي ، خرج من قرطبة إلى إشبيلية ، وتوفي بها سنة ١٠٣٤/٤٢٥م (٤) .

وخلف مولى جعفر الفتي ويعرف بابن الجعفرى ، فر من قرطبة وقصد طرطوشة ، وتوفي بها سنة ١٠٣٤/٤٢٥م (٥) .

ومحمد بن يوسف بن محمد الأموى النجاد ، خرج في الفتنة واستوطن الثغر وأقرأ الناس به ، ثم عاد مرة أخرى إلى قرطبة بعد انتهاء الفتنة ، وتوفي بها سنة ١٠٣٨/٤٢٩م (٦) .

وسعيد بن إدريس بن يحيى السلمى المقرئ الذى كان إماماً للمؤيد هشام ابن الحكم ، خرج من قرطبة وسكن إشبيلية وتوفي بها سنة ١٠٣٨/٤٢٩م ، وهو ابن سبع وثمانين سنة (٧) .

وأحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن الفراء ، خرج إلى إشبيلية ومنها إلى بيت المقدس وتوفي به ، ولم يذكر ابن بشكوال تاريخ وفاته (٨) .

-
- (١) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١١١٣ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٥
(٣) ذكر ابن بشكوال أن اسمه « عبد الرحمن بن معمر » . راجع الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٩ ، ابن عبد الملك المراكشى : الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٩٧٣
(٤) ترتيب المدارك ، ٧٥٩/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١١٢٧
(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٣٧٧ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٢٧
(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٩٩ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٤

وخرج الفقيه الزاهد حماد بن عمار بن هاشم إلى طليطلة وتوفي بها سنة ١٠٤٠م/٥٤٣١ (١).

والفقيه الزاهد أبو عمرو مسعود بن داود التاكرني إلى بعض جبال رية وسكنه وانزوى هناك وتوفي سنة ١٠٤٠م/٥٤٣١ (٢).

وخرج الفقيه محمد بن عبد الله بن أحمد البكري ويعرف بابن ميقل إلى مرسية وسكنها وتوفي بها سنة ١٠٤٤م/٥٤٣٦ (٣).

وهشام بن غالب الغافقي الوثائقي الذي استقر بإشبيلية بعد الفتنة وتوفي بها سنة ١٠٤٦م/٥٤٣٨ (٤).

والفقيه محمد بن أحمد بن إبراهيم الوراق ويعرف بابن الفراتي ، وهاجر إلى المرية وكتب بخطه علماً كثيراً وتوفي سنة ١٠٥٢م/٥٤٤٤ (٥).

والفقيه محمد بن محمد بن الحسن الزبيدي من أهل إشبيلية واستوطن المرية واستقضى بها وتوفي بعد سنة ١٠٥٢م/٥٤٤٤ (٦).

والفقيه عثمان بن سعيد الأموي المقرئ المعروف بابن الصيرفي وهاجر إلى دانية واستوطنها وتوفي بها سنة ١٠٥٢م/٥٤٤٤ (٧).

وعلى بن خلف بن بطال البكري خرج إلى بلنسية بشرق الأندلس وتوفي بها سنة ١٠٥٧م/٥٤٤٩ (٨).

وأحمد بن يحيى بن أحمد بن سميح بن واصل الذي قصد طليطلة وتولى قضاء طليطلة وتوفي في حدود سنة ١٠٥٨م/٥٤٥٠ (٩).

والفقيه طاهر أبو الحسين الذي رحل عن قرطبة بعد دخول البربر سنة ١٠١٢م/٥٤٠٣ ، ولزم الجوار بمكة إلى سنة ١٠٥٨م/٥٤٥٠ ، وكان يقرئ بياب الصفا (١٠).

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٥١ (٢) عياض : ٧٥٦/٤

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ١١٥٥ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٢٤

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٧٤

(٦) جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١١٨١

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ٨٧٨ (٨) عياض : ٨٢٧/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٨٩١

(٩) الصلة ، ترجمة رقم ١١٩

(١٠) الذيل والتكلة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٢٩١

وأبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن موهب المعروف بابن القبري الذي خرج إلى بلنسية وتوفي سنة ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م^(١).

والفقيه أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر الذي رحل من قرطبة في الفتنة متجولاً في كورها دانية وبلنسية وشاطبة التي توفي بها سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧١م عن خمس وتسعين سنة^(٢).

وأحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الحذاء ، سكن سرقسطة والمرية وتقلد القضاء بهما ، وتوفي سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٥م^(٣).

وحاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم ، ويعرف بابن الطرابلسي ، تجول بالمشرق ثم عاد إلى الأندلس وسكن طليطلة ، وتوفي بها سنة ٤٦٩هـ / ١٠٧٧م^(٤).

تلك كانت حالة فقهاء قرطبة ومشاوريها في فترة الفتنة ، بين فار مهاجر عنها خوفاً على نفسه وأمواله ، وعاجز عن الهرب ، لم يلبث أن لحقته المنية بيد البربر في عقر داره ، مثل أبي الوليد ابن الفرضي الذي توفي سنة ٤٠٣هـ / ١٠١٢م^(٥) وغيره . ومع ذلك لم تفقد قرطبة مركزها الروحي والفقهى ، على الرغم من سنوات الفتنة الحزينة التي مرت بها . وكان تأثيرها واضحاً جلياً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد تعجب الفقيه ابن بشكوال من أن الفقيه حمام بن أحمد بن عبد الله الأطروش من أهل قرطبة سلم من الفتنة مع طول مدته فيها وولى قضاء يابرة وشتيرين والأشبونة وسائر الغرب أيام المظفر وأخيه ودولة المهدي وهشام المؤيد ، وتوفي سنة ٤٢١هـ / ١٠٣٠م^(٦).

(١) عياض : ٨١٨/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٨٢٤

(٢) عياض : ٨٠٨/٤ - ٨١٠ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٥٠١

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ١٢٣ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٥٤

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٧٢ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٥٠

سقوط الخلافة الأموية

كان من أهداف الحاجب محمد بن أبي عامر السياسية إضعاف طبقة شيوخ العصر التقليديين في الأندلس ذات النفوذ القوى في البلاد والحجر على تقاليد الجماعة ورسومها ليتمكن من تحقيق طموحاته الشخصية، خاصة بعد أن وقفت هذه الطبقة موقف المناوئ لخطته في السيطرة على مقاليد السلطة وإضعاف مركز الخلافة وإبراز رسوم جديدة لم تكن مألوفة على المجتمع القرطبي تميز بها عصره وعصر ولديه .

ونجح محمد بن أبي عامر في إضعاف هذه الطبقة ذات التراث الحضاري العريق التي يرتبط تاريخها بتاريخ الإمارة والخلافة، فلقد ساندت هذه الطبقة الإمارة الأموية منذ نشأتها وشاركت في انتصاراتها في الداخل والخارج واكتساب التأييد النفسي والعمل لها في مجالات الصراع المختلفة ضد محاولات الأعداء لها ، سواء في المشرق أو نصارى شمال الأندلس أو المناوئين لها داخلياً .

وكانت سياسة المنصور محمد بن أبي عامر تجاه هذه الطبقة القوية المتصلة بجاهير العامة هو محاولة التضريب والتفرقة بين شيوخها ليقضى على احترام العامة لهم ويمنع الالتفاف حولهم ، ثم استطاع بعد ذلك أن يقضى على المناوئين له جماهيرياً بإبعاد ذوى الشعبية عن قرطبة عن طريق النفي إلى العداوة ، أو الإبعاد عن عاصمة الخلافة ، أو تحديد الإقامة ، وإحلال عناصر جديدة من أراذل الناس في وظائفها المختلفة . هذا إلى جانب إشغال هذه الطبقة بالوظائف السياسية والإدارية حتى أصبحوا جزءاً من النظام السياسي للدولة ، فكان بعد ذلك تدخلهم المباشر في النزاع بين الفئات المتحاربة ، وأصبحوا طرفاً فيه للتكالب على الفوز برياسة الدولة مع أحد الفائزين في الصراع .

وبذلك ساهم العامريون في إفساد طبقة شيوخ العصر في الأندلس ، ففقدت الدولة رمزاً هاماً من رموز استقرارها ووحدتها السياسية وعصبيتها

للخلافة الأموية ، فعصفت ريح الفتنة بالدولة وقامت الحرب الأهلية بين عناصر سكانها ، وكان ذلك سبباً من أسباب انهيار الخلافة في الأندلس . ولعلنا نضيف هذا السبب وهو إفساد طبقة شيوخ العصر لينضم إلى الأسباب السياسية المتعلقة بانهيار الخلافة الأموية في الأندلس .

وأصبح من هذه الطبقة من يتسم بسمة الوزراء كما ذكرنا ، وكان منهم أيضاً محمد بن حفص بن أشعث القرطبي أبو عامر ابن الأريخة أخو ثابت ، وكان فقيهاً جليل القدر ، مبرزاً في العدالة ، معدوداً في المشاورين المشرفين بسمة الوزارة في الفتنة ، وتوفي سنة ٤٢٩هـ / ١٠٣٨م^(١) .

والتف ملوك الطوائف حول هذه الطبقة الجديدة التي استفادت من انهيار الخلافة ، وعمل ملوك الطوائف على جذب شيوخ قرطبة لتولي المناصب الدينية والسياسية في ممالكهم لتعمل على ترسيخ الشرعية في كورهم المستقلة عن قرطبة ، وظهرت ملامح لتلك الممالك الجديدة منها : استقرار الأوضاع داخلها . شرعية حكم ملوك الطوائف ، هدوء العامة والخاصة داخلها ورضاهم عن نظام حكمهم الجديد^(٢) . فلقد كان من نتائج سقوط الخلافة الأموية في الأندلس استقلال الولاة والقواد بكورهم ، إلى جانب قتل القوى للضعيف ، فلقد قتل والي مدينة سالم ذو الوزارتين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن باق الكاتب القرطبي سنة ٤١٩هـ / ١٠٢٨م ، وامتحن قاضيها خالد بن أحمد بن أبي زيد الرصافي بالنهب^(٣) .

وذكر ابن حيان أن الفقيه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن القيسي المعروف بابن الجيار من أهل قرطبة غني بالشروط وجلس لعقدها بجوفى الجامع والتصق بصحبة السلطان والدخول فيما لا يعنيه فتكره إلى أهل قرطبة وخرج عنهم إلى مالقة وسكنها حتى وفاته سنة ٤٣٦هـ / ١٠٤٤م^(٤) . من ذلك يتضح لنا أن ابن حيان كان يعتبر صحبة الفقيه للسلطان دخولا فيما لا يعنيه .

(١) الذيل والتكلة : السفر السادس ، ترجمة رقم ٤٧٧

(٢) راجع بحثنا : رؤية جديدة لأسباب سقوط الخلافة الأموية في الأندلس . المجلة العربية

للعلوم الإنسانية ، العدد ٦ ، المجلد ٢ ، ربيع ١٩٨٢ ، الكويت .

(٣) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ١٢٩ (طبعة كوديرا) .

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٥٩٧

ملوك الطوائف والقضاء

(٤٢٢ - ٤٨٤ هـ / ١٠٣١ - ١٠٩١ م)

عمل ملوك الطوائف المتملكون لكور الأندلس على التماس الشرعية لحكمهم فكان أول مقاييس هذه الشرعية في نظرهم هو تمكنهم من القوة العسكرية للدفاع عن الإقليم الذي تملكوه وما يطمعون في ضمه من أملاك الغير إلى كورهم ومحاولة صبغ أفعالهم وسلوكهم بصبغة العدالة وإقرار الحقوق وتنفيذ الأحكام ورعاية واحترام الفقهاء والمنافسة في جذبهم ، ولا يمنع هذا من الضرب على أيدي المناوئين لسلطتهم ، ولم يذكر على منابر هذه الممالك الدعوة للخلافة سوى أيام يسيرة دعى فيها لهشام المؤيد بمدينة إشبيلية وأعمالها ثم قرطبة وغرناطة لظروف اقتضتها الحيلة ، ثم انقطع ذلك .

حكومة قرطبة :

ففي قرطبة كان بنو جهور^(١) ، وكانت سياستهم مع الفقهاء يسودها الاحترام ، إلا أنهم كانوا لا يتورعون عن طرد أى فقيه يناوئ سلطتهم السياسية بعد أن أخرج عن قرطبة بنى أمية وأعلن أن لا يسترهم أحد ولا يكتفهم^(٢) ، فقد طرد بنو جهور الفقيه المعروف بابن المشتري الخنات من قرطبة لفرط تشيعه لبنى أمية^(٣) .

وكانت سياسة أبى الحزم جهور بن محمد بن جهور لحكم قرطبة تدل على الكياسة وحسن المعاملة للناس ، فخبراته السابقة جعلته يكتسب ثقة أهل قرطبة ولم يشعر أهلها بتعاليه عليهم ، فلم ينتقل إلى رتبة الإمارة ظاهراً بل دبرها تدبيراً لم يسبق إليه^(٤) .

وقلد الرئيس ابن جهور بإجماع أهل قرطبة الفقيه محمد بن أحمد بن عبدالله

(١) الحميدى : ص ٢٨ وما بعدها ، القصبى : ص ٣٤ - ٣٥ ، ابن بشكوال : الصلة ،

ترجمة رقم ٣٠٠ ، الحلة السيرة ، ٣٣/٢ ، ابن عذارى : ١٨٥/٢

(٢) مؤلف مجهول : ص ٢١٥ (٣) عياض : ٧٤٢/٤

(٤) الحميدى : ص ٢٨

ابن ذكوان خطة قضاء الجماعة فأظهر الحق ونصر المظلوم ورد المظالم وحمد الناس أحكامه ، وكان ابن ذكوان متشدداً في أحكامه ، حميد السيرة حتى إنه رفض طلب ابن جهور أكثر من مرة في أخذ مال الأوقاف لينفقه على المصالح فرفض القاضي واحترم ابن جهور رأيه وبموته انهدم بيت ابن ذكوان^(١) . وتعطلت خطة القضاء في عهد أبي الحزم ابن جهور بعد عزل ابن ذكوان في غرة شعبان سنة ١٠٣٩/٥٤٣٠م حتى أول سنة ١٠٤١/٥٤٣٢م ، حيث ظلت الخطة شاغرة . ولعل بقاء خطة القضاء معطلة تلك الفترة يدل لنا على استقرار الأوضاع الداخلية وهدوء الأحوال في قرطبة وغلبة سمة الأمان بين الرعية . وضج الناس إلى أبي الحزم جهور فعين على خطة الجماعة ابن المكوي^(٢) وذكر ابن بشكوال أنه لم يكن من القضاء في ورد ولا صدر .

ونرى من تعيين أبي الحزم بن جهور للقاضي ابن ذكوان ، ثم للقاضي ابن المكوي ، مدى تأثيره بأصالة البيوتات الأندلسية العريقة التي لها تاريخ مشرف في القضاء والفقه ، فاحترام البيوتات الأندلسية ذات الماضي الثقافي كانت من سمات شخصية ابن جهور .

وكان أبو الحزم جهور ملتصقاً بالناس ، يشهد جنازتهم ويعود مرضاهم ، جارياً على سنن الصالحين كما تذكره المصادر ، وهو في ذلك يدبر الأمر بتدبير السلاطين المتغلين ، وكان مأموناً ، وقرطبة في أيامه حريماً ، يأمن فيه كل خائف من غيره^(٣) . فلم يغير زيه ولا مركبه ، ولا دخل القصر ، ولا تسمى بسلطان ، ولا تلقب ، ولا خطب له على منبر ، ولا كتب اسمه على سكة ، وكان يؤذن عند باب مسجده ، ولا يحتجب عن أحد من الناس فأحبه أهل قرطبة ورضوا به لتدبير أمرهم^(٤) . وتوفي سنة ١٠٤٧/٥٤٣٩م . وكان أبو الحزم يحل الفقهاء ، فراه ينزل إلى مسجد أبي عبد الله محمد

(١) عياض : ٧٨٥/٤

(٢) وهو : عبد الله بن أحمد بن عبد الملك بن هاشم ، يعرف بابن المكوي من أهل قرطبة وهو ولد أبي عمر الإشبيلي الفقيه كبير المفتين بقرطبة أيام الجماعة ، وكانت مدة عمله في القضاء ثلاثين وشهرين واثني عشر يوماً ، وتوفي سنة ١٠٥٦/٥٤٤٨م . انظر في ترجمته الصلة رقم ٦٠٧

(٣) الحميدى : ص ٢٨ وما بعدها ، الضبي : ص ٣٤ - ٣٥ ، ابن بشكوال : ترجمة

رقم ٣٠٠ ، ابن الأبار : الحلة السراء ، ٣٣/٢

(٤) عياض : ٨١٢/٤

ابن عتاب في الأحيان لمهم الأمور ويأخذ فيها رأيه هناك ، وربما جمع له بقية فقهاء الشورى ، فيقضى قضاءه وينفذ أحكامه هناك^(١) .

وذكر ابن بشكوال في ترجمة الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أحمد التجيبي المعروف بابن حويل ، المتوفى سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م ، من أهل قرطبة أنه كان له حظ من الفقه وعقد الشروط ، ونصيب من الأدب والمعرفة ، ومعرفة بأخبار أهل بلده ورجالهم قوية إلى حلاوة وحكاية وإجمال عشرة ومروءة ومن حمل الوزارة إلى اسم الفقه^(٢) .

أما ابنه أبو الوليد محمد بن جهور فقد كان معتنياً بسماع العلم من الشيوخ وروايته عنهم^(٣) ، وسار في سياسته في أول الأمر على نهج أبيه ، فترى ابن حيان يعلق على ذلك وعلى الأمن الذي حل بقرطبة في عهده ، فيقول : « وأقر لوقته الحكام وأولى المراتب ثم اقتفى آثار أبيه في السياسة فأصبح من العجب العجائب تكاف الناس عن التظالم والتسافك بخلاف ما كانوا عليه تحت الضبط الشديد بأيدي جبابرة أصحاب الشرطة أيام الجماعة ، فلا يكاد يسمع لشرارهم من معهود ذلك إلا النادرة »^(٤) .

ولعل تصوير ابن حيان لهذه الفترة من حكم أبي الوليد ابن جهور هو تصوير واقعي لحالة الأمن والأمان والاستقرار ورضاء الناس عن حاكمهم ، ولكن تغيرت تلك الصورة حينما سيطر ابن السقاء أبو الحسن إبراهيم بن محمد ابن يحيى على مقاليد الأمور بقرطبة ، وأصبح مديراً للدولة الجهاورة ، وسياسته في الإدارة تم عن شخصية انتهازية لم يراع فيها مصالح الناس ، بل استكبر واستخف بهم وارتفع في عهده الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مما جعل الناس تعمل على مداراته^(٥) ، سواء أكانوا من أصحاب المناصب أم رجال العلم ، فغاب العدل والعدالة في أيامه ، ووصف ذلك ابن حيان فقال : « ونحان وغدر ، فاستخف المظالم ، واستهان الكبائر ، واطرح الفروض ،

(١) مؤلف مجهول : ص ٢١٥ - ٢١٦

(٢) الحميدى : ترجمة رقم ٩٦ ، الصلة ، ترجمة رقم ١١٥١ ، بغية الملتبس ، ترجمة رقم ١٨٩

(٣) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١١٩٥

(٤) أعمال الأعلام ، ص ١٤٨ ، ابن عذارى : ٢٣٤/٣

(٥) محمد خلاف : وثيقة في اغتصاب ابن السقاء قيم دولة ابن جهور لأموال بيت مال

المسلمين في قرطبة . مجلة أوراق ، ص ٩٩ - ١٠٤ ، العدد ٥ - ٦ سنة ١٩٨٣ - مدريد .

واحتقر الحقوق ، وأغرى بذوات الهيئات وحملة المروات ، فأزال صونهم وأغرى غاشيته من سفلة الناس وأوغادهم بهم ، فأضرع خدودهم ، وحط أقدارهم ، وأشعر الأعزة الذلة ، وألصق أنوفها بالرغام ، وأصمتها عن الكلام فارتفع الأمر بالمعروف جملة ، ووسع أهل السلامة الدخول تحت التقية ، فصرنا ممن أخذ بذلك في ذكره ^(١) .

وتمثل الوثيقة التي ذكرها ابن سهل في نوازله عن ابن السقاء صورة لاستغلال الحاكم لأموال بيت مال المسلمين بدون حق وتسلمته على السلطة السياسية بواسطة أعوانه الذي اختارهم من سفلة الرعية ، وأرهب كل من تسول له نفسه على الوقوف أمامه ، مطالباً بتحقيق العدل ، هذا عدا غياب العدل ونهبة الأموال وظلمه للناس .

ولما قتل ابن السقاء في المؤامرة التي دبرها عبد الملك بن جهور في سنة ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م ، كان للقضاء ورجال الشورى رأى في رد الأمور إلى نصابها ، لأن ما أخذ بغير حق واجب رده إلى صاحبه الذي سلب منه باستغلال السلطة والنفوذ ، وتبين للقضاء أن جميع تركة ابن السقاء منهوب من أموال المسلمين فيما خلا الدار التي يسكنها الجديحي بحاضرة قرطبة بحومة مسجد القلباطي ، والحانوت التي بيد سالم شقيق المتوفى ، وما عدا ذلك يؤول إلى بيت المال ويرد إلى المسلمين ^(٢) .

ولقد استقضى أبو الوليد محمد بن جهور بقرطبة الفقيه حسن بن محمد بن ذكوان ورقاه إليها من أحكام الشرطة والسوق ، وذكرت المصادر أنه لم يكن عنده كبير علم ، وإنما كانت أثرة آثره بها تنوياً بفضل بيت ابن ذكوان ورجاله ، ثم صرفه ابن جهور عن أحكام القضاء لأشياء ظهرت منه ، فبقى في داره لا يخرج منه إلا إلى المسجد حتى وفاته سنة ٤٥١ هـ / ١٠٥٩ م ، وكانت مدة عمله في القضاء أربع سنين وأحد عشر شهراً ^(٣) ، وتقلد خطة الجماعة بعده يحيى بن محمد بن يتي بن زرب ولد القاضي أبي بكر ابن زرب ، وجمع له الصلاة والخطبة ، وظل شاغلاً ذلك حتى وفاته سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م ^(٤) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، وراجع ابن سهل ، نص الوثيقة : أوراق ١٠٢ - ١٠٤

(٣) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٣١٢ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٧٢

واستقضى أبو الوليد محمد ابن جهور الفقيه محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن لقضاء الجماعة بقرطبة ، فلم تحفظ له قضية جور ولا ارتشاء في حكم ، ثم عزل عن القضاء وتولاه مرة أخرى بتقديم المأمون يحيى بن ذى النون ، وتوفى سنة ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م^(١) .

وامتحن بعض الفقهاء بالطرد من قرطبة في عهد أبي الوليد ابن جهور ، منهم الفقيه على بن محمد بن عبد الله بن علي بن خلف الجذامي القرطبي الموروري الأصل امتحن بالإجلاء عن وطنه قرطبة في ربيع الأول سنة ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م ، فاستقر أخيراً بمرسية ، وتوفى بها سنة ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م^(٢) .

وفي حكومة ابن عباد لقرطبة شغل خطة قضاء الجماعة بها الفقيه محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور وهو من أهل إشبيلية ، وتوفى سنة ٤٦٤هـ / ١٠٧٢م^(٣) ، وتولاها بعده الفقيه عبد الرحمن بن سوار بن أحمد في غرة جمادى الثانية من سنة ٤٦٤هـ / ١٠٧٢م ، وكان من أهل قرطبة ولم يأخذ على عمله في القضاء أجراً ، وكانت مدته أربعة أشهر تنقص يومين ، وتوفى في ذى القعدة من نفس السنة^(٤) .

وقدم قرطبة من الغرباء الفقيه خليفة بن تامصت بن يحيى البرغواطى في سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٥م ، وذكره ابن بشكوال ، وكان عالماً في القراءات ، أخذ عنه أبو محمد ابن شعيب المقرئ وغيره^(٥) .

واستقضى ابن عباد الفقيه عبيد الله بن محمد بن أدهم لقضاء الجماعة بقرطبة سنة ٤٦٨هـ / ١٠٧٦م ، وكان من أهل الحق مظهراً له ، وشغل قبل ذلك خطة أحكام المظالم بقرطبة وشوور في الأحكام بها ، وتوفى وهو متول خطة قضاء الجماعة سنة ٤٨٦هـ / ١٠٩٣م^(٦) ، ثم خلفه الفقيه عبد الصمد بن موسى بن هذيل بن محمد بن تاجيت ، وكان مشاوراً قبل توليه خطة قضاء الجماعة ، واستمر مدة قضائه وقوراً متصاوفاً ، ثم عزل عن خطة القضاء ولزم بيته حتى وفاته سنة ٤٩٥هـ / ١١٠٢م^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٠٣

(٢) الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ٦٠١

(٣) انظر : الصلة ، ترجمة رقم ١١٩٧ ، وهناك شخصية أخرى بالاسم نفسه مع اختلاف

في الكنية وتاريخ الوفاة ذكرها عياض : ٨٢٥/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٢٠٠

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٧١٨ (٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤١٦

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٧٢ (٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٠٨

(م ٦ - تاريخ القضاء في الاندلس)

وكان عزله في عهد المرابطين ، وشغل خطة القضاء بعده محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي سنة ٥٤٩٠ هـ / ١٠٩٧ م ، وظل يشغلها حتى وفاته سنة ٥٥٠٨ هـ / ١١١٤ م^(١) .

وكان والده علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي مشاوراً في الأحكام بها ، معظماً عند الخاصة والعامة ، وله مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة يُسمع الناس فيه ، وتوفي سنة ٥٤٨٢ هـ / ١٠٨٩ م^(٢) .

وحفلت قرطبة في هذا العهد بنماذج من الفقهاء ذوى الفضل والخير ممن شاركوا في إنهاء مصالح وحوائج الناس ابتغاء مرضاة الله ، منهم :

الفقيه عبد الله بن محمد المعيطي ، صاحب أبا عبد الله ابن عتاب ، واختص به ، وأخذ عن غيره^(٣) .

والفقيه عبد العزيز بن محمد بن عتاب ، كان والده وأخوه من خيرة رجال الفقه في الأندلس ، وكان عبد العزيز صدرأً في الشورى وله عناية بالحديث^(٤) .

وكان من تكريم ولي الأمر لقضاة قرطبة وفقهائها المبرزين أن يتقدم الحاكم السياسي ابن جهور المشيعين لدفنه أو للصلاة عليه .

فقد كان ابن جهور على رأس المشيعين بقرطبة لقاضيها محمد بن أحمد ابن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، ودفن بمقبرة العباس مع سلفه سنة ٥٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م ، ورثاه ابن زيدون بقصيدة ذكر فيها مآثره^(٥) .

وصلى حاكم قرطبة وقاضي الجماعة بها علي القاضي يحيى بن محمد بن يتي ابن زرب حين وفاته سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م^(٦) ، وأيضاً علي الفقيه عمر بن عبد الله بن يوسف ويعرف بالزهرأوى ، الذي توفي سنة ٤٥٤ هـ / ١٠٦٢ م^(٧) .

وكذلك ابن عباد حين أصبحت قرطبة تحت حكمه كان يحافظ على هذا المظهر من التكريم ، فلقد حضر المأمون الفتح بن محمد بن عباد جنازة الوزير ابن

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٥٤ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٠٠

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٢٣ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٩٥

(٥) عياض : ٤ / ٧٨٤ - ٧٨٥ ، الصلة ، ترجمة رقم ١١٥٠

(٦) الصلة ، ترجمة رقم ١٤٧٢ (٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٦٢

المصحفي محمد بن هشام بن محمد بن عثمان ، ودفن بمقبرة أم سلمة سنة ١٠٦٦هـ / ١٠٦٦م ، وصلى عليه القاضي عبيد الله بن أدهم^(١) .
وهناك من رفض خطة القضاء في عهد الجهاورة .

فلما توفي قاضي الجماعة سراج بن عبد الله بن محمد سنة ١٠٦٤هـ / ١٠٦٤م^(٢) عرض أبو الوليد ابن جهور القضاء على الفقيه المشاور أبي عبد الله ابن عتاب توفي سنة ١٠٧٠هـ / ١٠٧٠م ، خطة قضاء قرطبة ، فرفض ، وقال القاضي عياض في ذلك : « لما مات بقرطبة سراج بن عبد الله رغبة ابن جهور بنفسه ولاطفه جهده ، فلم يقدر عليه ، وحلف بحضرة ألا يلي وقال : ما إيايتي إلا إياية ضعف وقوة ، لا من وهن وطاعة »^(٣) ، غير أنه كان قد قبل خطة الشورى وصار زعيم المفتين بقرطبة^(٤) منذ حدائته سنة ١٠٢٣هـ / ١٠٢٣م^(٥) .

ولما عرض أبو الوليد ابن جهور القضاء على الفقيه ابن أبي عبد الصمد^(٦) بقرطبة ، طلب تأخير ثمانية أيام حتى يستخير الله ، فأخره ، فعمى في تلك الأيام ، وتوفي سنة ١٠٧٠هـ / ١٠٧٠م^(٧) .

ورفض الفقيه حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم التيمي - توفي سنة ١٠٧٧هـ / ١٠٧٧م - خطة القضاء بقرطبة^(٨) ولكنه كان من المشاورين فيها .
وبعد حكم ابن عباد لقرطبة بعد طرد بني جهور منها طالعتنا التراجم بأن المأمون الفتح بن محمد بن عباد قتل الفقيه عمر بن حيان بن خلف بن حيان من أهل قرطبة بالمدور ومثله سنة ١٠٨١هـ / ١٠٨١م^(٩) ولعل ذلك كان لأمر سياسية .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٢١

(٢) كان آخر وجوه موالى بني مروان بقرطبة ، وكانت مدته في القضاء ثمانية أعوام ابتداء من صفر سنة ٤٤٨هـ إلى أن توفي سنة ٤٥٦هـ ، وكان قبل ذلك مشاوراً في الأحكام ، وكان عمره يوم وفاته ٨٦ عاماً . راجع ترجمته في عياض : ٨١٥/٤ وما بعدها ، ابن بشكوال : ترجمة رقم ٥١٨

(٣) ترتيب المدارك ، ٨١٢/٤ (٤) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١١٩٤

(٥) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٦) هو : أبو محمد موسى بن هذيل بن محمد بن تاجيت البكري القرطبي ، الصلة ، ترجمة رقم ١٣٣٥

(٧) ابن سهل : تراجم في تسمية فقهاء الأندلس ، المناهل : عدد ٢١ ، ترجمة ٣٩ ، والعدد ٢٣ ، ص ٣٠٥ وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ٣٥٤ ، ابن فرحون : الديباج المذهب ، ٣٤٥/١ - ٣٤٦

(٩) الصلة ، ترجمة رقم ٨٦٨

حكومة غرناطة :

دبر حلالى بن زاوى مؤامرة للاستيلاء على غرناطة بعد رحيل والده زاوى بن زيرى وتشيعه إلى المنكب ، والقبض على قاضى غرناطة ابن أبى زمنين والمشیخة من أهله ليأخذ أموالهم ، فعرف بذلك القاضى ، فأبلغ حبوس الذى أسرع بالرجوع إلى غرناطة قبل حلالى فأفسد ابن أبى زمنين تدبيره^(١) .

وكانت سياسة بنى زيرى تقوم على التقرب من الفقهاء والقضاة وإسباغ الاحترام والتقدير عليهم وإشراكهم فى سياسة الحكم ليكتسبوا بذلك الشرعية ورضاء العامة عنهم .

ولم يتوان باديس بن حبوس ، المتوفى سنة ٤٦٥ هـ / ١٠٧٣ م ، عن قتل أبى الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني وهو من الغرباء عن الأندلس ودخلها سنة ٤٠٦ هـ / ١٠١٥ م ، وكان إماماً فى العربية متمكناً فى عالم الأدب لتهمة لحقته فى القيام عليه مع ابن عمه يدير بن حباسة سنة ٤٣١ هـ / ١٠٤٠ م^(٢) .

وفى عهد باديس ووزيره أبى إبراهيم ابن النغريلة هرب الكثير من الفقهاء من غرناطة من وجه اضطهاد ابن النغريلة وملاحقته لهم ، من أمثال : محمد ابن سعيد بن عمر ذى النون الثعلبى الإلبيرى الذى هاجر إلى طليطلة فاراً بنفسه ودينه فسكن الفهمين إلى أن توفى بعد ٤٤٠ هـ / ١٠٢٨ م^(٣) .

وفى النهاية كان رد الفعل عظيماً نتيجة رد بعض الفقهاء على الوزير ابن النغريلة لطعنه فى القرآن وما أحدثته قصيدة أبى إسحاق الإلبيرى فى القضاء على اليهود فى مذبحه كبرى^(٤) .

وحين دخل باديس مالقة ، سنة ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م ، حمل فقهاءها ومقرئها على المطايا وأنزلهم على أفضل المراتب عما كانوا عليه من قبل^(٥) وقدم القاضى

(١) الذخيرة ، ١/١ - ٤٥٩ - ٤٦٠

(٢) ابن بشكوال : الصلة ، ترجمة رقم ٢٨٩

(٣) الذيل والتكملة : السفر السادس ، ترجمة رقم ٦١٤

(٤) راجع مذكرات الأمير عبد الله ، ص ٥٤

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٨

ابن الحسن الجذامي على ما كان عليه في أيام إدريس بن يحيى العالى من التقدير والاحترام والتبجيل^(١) .

وتنازل باديس عن حكم مالقة لولده بلقين ، وأوصاه بمجاملة القاضي بها والمعاهدة له بسنى الطافه^(٢) ، فأقر بلقين قاضيه على خطة القضاء والوزارة في جميع كورة رية ، ووضع الأمير للقاضي سلطاته في الظهير المؤرخ في مستهل رمضان سنة ٤٤٩هـ / ١٠٥٧م^(٣) ، وتوفي بلقين بمالقة ؛ فعادت مالقة إلى حكم باديس والده الذي ترك للقاضي أبي عبد الله ابن الحسن النباهي أمور مالقة كبيرها وصغيرها^(٤) . وبذلك صار القاضي هو المتصرف في أمورها السياسية والقضائية ، مما أحقد رجلا من أهلها يعرف بابن البزلياني الذي كان يطمع في خطة القضاء ، فدبر مؤامرة للتخلص من القاضي النباهي ليحتل بذلك خطته ، وذلك بقتله أثناء تفقده لضيعته بقرطبة ، وشاركه في تنفيذ هذه المؤامرة والتخطيط لها حسن صاحب الدبوس أمين المظفر باديس على الذخائر وابن الفاسي بقرطبة^(٥) ، ونجحت المؤامرة وقتل قاضي مالقة أبو عبد الله ابن الحسن في سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧١م^(٦) .

وكان رد فعل باديس هو الثأر لمقتل قاضيه ، إذ قتل حسناً صاحب الدبوس وابنه^(٧) .

ولقد كان الحكام يأمرؤن بطرد المناوئين لهم من كورهم ، تعرض لذلك ابن سهل عند كلامه على « مسألة الحسن و صلتان ابني تمام بن صلتان مع ابني بيند ومحمد بن منتيل المعروف بابن الأرملة » ، وقال : « ثم غاب المحكوم لها أبناء صلتان عن بياسة إلى شرق الأندلس للفتنة التي صارت فيها بياسة لباديس ابن حبوس ونفيا عنها نحو عشرين سنة ورجع المحكوم عليهم في الأملاك في غيبتهما ، ومات صلتان منهما ورجع الحسن ، إذ صارت بياسة إلى ابن ذى النون وطلب الأملاك »^(٨) .

(١) النباهي : ص ٩١ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٢ (٤) المرجع السابق ، ص ٩٣

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٦) المرجع السابق ، ص ٩٤

(٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨) ابن سهل : الورقتان ١٤٨ - ١٤٩

وجاوب في هذه المسألة فقيه طليطلة أبو المطرف عبد الرحمن بن سلمة .
وشاور الأمير عبد الله بن بلكين الفقهاء ورجاله في أمر الخارجين على
الدولة ، ومنهم ابن تاقنوت المنتزى بحصن من حصون غرناطة الذي رفض
النزول عنه وعقد الأمان له ، فأشار عليه الفقهاء بقتاله^(١) .

وكان للفقهاء في الأندلس دورهم في تشجيع السكان للامتناع عن إمداد
جيش غرناطة بالمؤن أثناء حصاره لحصن لبيط ، ولعل سبب ذلك مظالم ملوك
الطوائف المتعددة وكثرة مغارمهم لرعاياهم ، وقال الأمير عبد الله في مذكراته
فقد كان الفقيه ابن القليعي^(٢) في تلك المحلة يخاطب إخوانه بحضرتنا ألا يعطونا
شيئاً ويعدم بما كان^(٣)

وأضاف الأمير عبد الله في مذكراته أن الفقيه ابن القليعي كان يسعى
لهلاكه في الباطن ، فأقنعه بأن يرشح الفقيه ابن سهل ليكون قاضياً لغرناطة
ليسهل التعاون بينهما في سبيل استقرار الأمور في غرناطة ، فقال ابن القليعي
للأمير عبد الله : « إن تعن عليك الجند استنجدت من العدو من يغنيك عنهم ،
ودعني ورأني بعد إشراكي مع ابن سهل ، ولا عليك من حيث يقوم لك
المال »^(٤) .

وكان الفقيه ابن القليعي يشعر في قرارة نفسه بفساد ملوك الطوائف^(٥) ،
ولا يخفى مشاعره ولا يتورع عن ذكر العداء للأمير غرناطة لأصدقائه ، ومن
قوله : « والله لأبلغن من حفيد باديس ما كان يبلغ جده مني ومن غيري »^(٦) .

ولقد حاول الأمير تميم صاحب مالقة رشوة القاضي ابن سهل بالمال
ليكون عوناً وساعداً له في التأثير على أخيه الأمير عبد الله صاحب غرناطة ،

(١) انظر تفصيل ثورة كباب بن تميم وثورة بني تاقنوت : كتاب التبيان ، ص

٩٥ - ١٠٠

(٢) هو : أحمد بن خلف بن عبد الملك بن غالب الغساني المعروف بابن القليعي الغرناطي

أبو جعفر ، توفي ٤٩٨ هـ . انظر ترجمته في الصلة رقم ١٥٧

(٣) التبيان ، ص ١٠٩ (٤) المرجع السابق ، ص ١١٨

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

ولكن القاضي ابن سهل رفض ذلك ، أثبت ذلك الأمير عبد الله في مذكراته فقال : « أما أخونا تميم صاحب مالقة فإنه أرسل إلى القاضي ابن سهل خمسين مثقالا يستعطفه على القيام علينا بالحجة معه ، فردها إليه ابن سهل المذكور وتنزه عن ذلك »^(١).

وكان الفقهاء هم الرسل بين ملوك الطوائف والمرابطين لحثهم على الجهاد والجواز إلى الأندلس ، وكان الفقيه ابن سهل وابن القليعي ضمن تلك الوفود التي أقنعت يوسف بن تاشفين للجواز إلى الأندلس وجهاد النصاري .

وحينما تطورت الأمور بين يوسف بن تاشفين وملوك الطوائف وقرر خلعهم حاول عبد الله بن بلقين أن يرسل إلى يوسف الفقهاء ليعلمه بطاعته له ، وأنه غير مخالف حتى لا يعزله عن غرناطة. ولكن أمير المرابطين الذي كان قد درس هذا الأمر واتخذ قرار عزل هؤلاء الملوك عن كورهم أرسل إلى عبد الله الفقيه ابن سعدون ، فقال له : « لا طاعة ولا صلح إلا بالخروج إليه ، وهذا أمانه : كتاب بخط يده يتضمن الأمان في النفس والأهل دون المال »^(٢).

وكان الفقيه أبو المطرف الشعبي وغيره يحمل شكوى أهل مالقة من تميم ابن بلقين إلى أمير المرابطين يوسف بن تاشفين^(٣) .

وكان من الفقهاء من استعفى من خطة الفتيا لزهده فيها مثل : الفقيه سليمان ابن ربيع القيسي من أهل غرناطة ، وكان من أهل العفاف والصلاح والزهد في الدنيا ، وولى الفتيا ببلده ، وزهد فيها لاشتغاله بما يعنيه ، وذكره ابن بشكوال^(٤) .

حكومة إشبيلية :

كان القاضي أبو الوليد إسماعيل بن عباد من قضاة العصر العامري ، فقد شغل خطة القضاء بإشبيلية بلده في عهد محمد بن أبي عامر ، ذكره ابن حيان فقال : كان رجل غرب الأندلس في وقته حسن المعرفة ، يقطع من العلم

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٩ وما بعدها

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٤٥٧

(١) المرجع السابق ، ص ١١٦

(٣) أعمال الأعلام ، ص ٢٣٦

جلیلة ، صالح النظر فی الفقه ، عالماً كاتباً^(١) ، وكان من المیسورین ، وذكر أن أملاكه بلغت ثلث كورته^(٢) ، صرف عن القضاء أيام المظفر عبد الملك عملاً برأى ابن ذکوان ، واستقدم إلى قرطبة وولى مكانه أبو عمر ابن الباجی نحو سنة ، فلم یحمدوه فی أمورهم ، فاضطرت السلطة السیاسیة فی قرطبة إلى إعادته إلى خطته وصرفوا الآخر صرفاً جمیلاً ، ولزم ابن عباد عمله ، ثم قعد عن القضاء^(٣) وتوفی سنة ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م .

وشغل خطة القضاء بإشبیلیة فی فترة الفتنة الفقیه عبد الرحمن بن أحمد بن نصر بن خالد ، ویعرف بابن الكیش ، وكان من رجال الشوری بقرطبة ، وتوفی فی ذی القعدة سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م ، وذكره ابن حیان^(٤) ، وشغل ابن الكیش الولاية فترة قصيرة .

وتولی بعده أبو القاسم محمد بن إسماعیل بن عباد ، ولاء القاسم بن حمود القضاء مكان أبيه ، فرد علیه میراثه من قضاء بلده بعد بعده عنه مدة وحصل منه بمنزلة الثقة الأمين عنده ، وثار یبلده عند اضطراب أمر بنی حمود ، وصد القاسم عن إشبیلیة^(٥) لما قصدھا من قرطبة مفلولاً^(٦) .

ولقد كان أمام القاضي أبي القاسم محمد بن إسماعیل بن عباد صورة قرطبة ومآسی البربر بها وأوضاع الأندلس بعد سقوط الخلافة بقرطبة وتقطع أوصالها بفعل المنتزین بها .

واستطاع ابن عباد أن یسيطر على مقالید الأمور السیاسیة بإشبیلیة

(١) عیاض : ٤ / ٧٤٩ (٢) النباهی : ص ٩١

(٣) ویقال إن سبب ذلك هو نزول الماء فی عینه فقدحه ورجع شیء من بصره فلم یستجز الحكم بین الناس ، فولى ابنه أبا القاسم القضاء واقتصر هو على شیاخة البلد وتدیر الرأى . وذكر ابن عذارى : « أنه كان آیه من آیات الله علماً ومعرفة وأدباً وحكمة ، فحمى مدینة إشبیلیة من سطوة البرابرة النازلین حولها بالتدیر الصحیح والرأى الرجیح والنظر فی الأمور السلطانیة حتى وفاته سنة ٤١٤ هـ » . ابن عذارى : ٣ / ١٩٤

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٩

(٥) وتم ذلك بمساعدة أهل إشبیلیة الذین رفضوا إخلاء دورهم لوجوه البربر القادمین مع القاسم بن حمود ، فاجتمعوا على ضبط مدینتهم وخلع طاعة القاسم وأغلقوا أبواب المدینة ، لسكرهم فی البربر ، النباهی : ص ٩٤ ، ابن عذارى : ٣ / ١٣٤ - ١٣٥

(٦) الذخیرة ، ٢ / ١ / ١٥ ، الحلة السیراء ، ٢ / ٣٦

بالاستعانة بزملائه من الفقهاء وصنائه ليستميل بذلك العامة ويحقق لنفسه شرعية استيلائه على الحكومة بإشيلية ، ولما تحقق له ذلك أسقط هؤلاء الذين ساعدوه بالأمس ، وهم بنو أبي بكر الزبيدي وبنو بريم وبنو العربي وغيرهم^(١) وانفرد بالسلطة وحده ، بل تعقب بعضهم بالنفي خارج إشيلية ومصادرة أموالهم ، مثل الفقيه المشاور محمد بن مروان بن زهر الذي خرج من إشيلية سنة ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م ، وتوفي بطليبة سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م^(٢) .

ونكب ابن عباد بعض الفقهاء ممن اتهمهم في بني حمود ، مثل الفقيه سعيد ابن سهل الشرفي ، واستصنى ماله^(٣) .

وارتسم ابن عباد رسم ابن يعيش صاحب طليطلة في تمسكه بخطة القضاء وارتسامه باسمه^(٤) حتى وفاته سنة ٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م .

واستطاع ابن عباد أن يساوى ملوك الطوائف ، بل زاد على أكثرهم بفضل جاهه وسلطانه وثرواته^(٥) .

ولكى يكتسب ابن عباد التأييد الشرعي لسلطته السياسية اختلق قصة عثوره على الخليفة هشام المؤيد الذي يعمل في صناعة الحصر ، وخرج إليه ابن عباد وولده إسماعيل وجميع خاصته وعبيده ومعه أثواب الخلفاء وملابسهم وزينهم ومراكبهم ، وأحاطوا به وشملوه برسوم استقبال الخليفة وتكرمه ونقلوه إلى القصر ، وفي اليوم التالي دخل الناس على المدعو بهشام المؤيد لبيعته وقعد لهم هذا الرجل وبينهم وبينه ستر مسدول يتكلم من ورائه ويقول لهم : قد صير حجابته إلى إسماعيل بن محمد بن عباد ، وشهد على ذلك الشهود والخاصة وأرياب الدولة ، ومن أبي أن يشهد قتل في داره أو طرد من بلده^(٦) . وكان الفقيه أبو بكر عبيد الله اللوشي التيمي أحد المفتين بإشيلية وأحد

(١) الذخيرة ، ٢ / ١ / ١٥-١٦ ، الحلة السراء ، ٣٧ / ٢ ، المعجب ، ص ١٠٠ ،

ابن عذارى : ٣ / ١٩٥

(٢) عياض : ٤ / ٧٤٧ ، الذخيرة ، ٢ / ١ / ١٩ ، ابن بشكوال : ترجمة رقم ١١٢٢

(٣) عياض : ٤ / ٧٥٧

(٤) الذخيرة ، ٢ / ١ / ١٦ ، الحلة السراء ، ٣٧-٣٨ ، ابن عذارى : ٣ / ١٩٦

(٥) ابن عذارى : ٣ / ١٩٦

(٦) المرجع السابق ، ٣ / ٢٠٠

الدعاة للشبيه الدعى القائم باسم هشام المخلوع ومن شهد على عينه وكف بصره آخر عمره ، وذكره ابن سهل فى نوازله^(١) .

وكان ابن عباد تواقاً للقب الحجابة ليكتسب به الشرعية السياسية لرياسة حكومة إشبيلية، ثم ليحقق به طموحاته بعد ذلك لتوحيد الأندلس تحت زعامته؛ إذ إن لقب القاضى لم يكن كافياً لإسباغ الشرعية على العمل السياسى . وأقر كثير من رؤساء الأندلس هذه الخلافة الجديدة التى ولدت بالخداع من أجل اكتساب عطف العامة وتأييدهم لحكومات هؤلاء الرؤساء المنتزين بكورها ، ومنهم عبد العزيز بن أبى عامر صاحب بلنسية وأعمالها ، والموفق صاحب دانية والجزائر الشرقية وصاحب طرطوشة ، والوزير أبو الحزم ابن جمهور صاحب قرطبة ، ووردت كتبهم على ابن عباد وانعقد تجديد البيعة لهشام الدعى بقرطبة^(٢) .

وذلك إسباغاً للشرعية على حكمهم ، والتماساً لتأييد رعاياهم ومساندتهم لهم فى حروبهم وطموحاتهم مع جيرانهم .

ولم تهمل المصادر ما فعله المعتضد بالله عباد بن محمد ببعض الفقهاء ، مثل قتله الفقيه عمر بن الحسن بن عبد الرحمن الهوزنى بيده ودفنه بشيابه وقلنسوته . وقد هيل عليه التراب داخل القصر من غير غسل ولا صلاة سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م ، ولم يشر ابن بشكوال لأسباب ذلك^(٣) ونرجح أن يكون وقوف الهوزنى أمام مظالم ابن عباد وطموحاته سبباً لقتله .

وكذلك ذكر ابن بشكوال أن الوزير أبا الحسن مغيث بن محمد بن يونس ابن عبد الله من أهل قرطبة توفى فى سنة ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م بمدينة إشبيلية ، إذ كان محبوساً للمحنة التى نزلت به ، وكان قد بلغ من السن ٧٦ سنة^(٤) .

(١) عياض : ٤ / ٧٥٧ - ٧٥٨ ، الصلة ، ترجمة رقم ٨٦٥

(٢) راجع بحثنا : حكومة قرطبة الإسلامية فى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر

الميلادى ، مجلة معهد التريية ، ص ٢٨ - ٢٩ ، العدد ٣ ، الكويت ، سنة ١٩٨١

(٣) عياض : ٤ / ٨٢٧ وما بعدها ، الصلة ، ترجمة رقم ٨٦٥

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ١٣٨٥

وقد عين المعتمد بن عباد أكبر أبنائه عبيد الله بن محمد الرشيد ولياً لعهدده وقدمه أيضاً إلى خطة القضاء بإشبيلية محافظة على رسم سلفه في ذلك . وذكر ابن الأبار أن الرشيد « كان يجلس للأحكام جلوساً عاماً يوم الخميس ، ويحضر عنده أعيان الفقهاء وأهل العلم وثقات الشهداء وتتجاذب عنده النوازل فيحكم فيها ويستفتى الفقهاء ، ويمضى من ذلك ما يجب على مذهب مالك وأصحابه وتنعقد عليه السجلات بالأحكام ، وكان الذى يتولى القضاء للرشيد الفقيه المشاور أبو محمد عبد الله بن جابر النخعي ، ثم صرف عن ذلك وولى أبو القاسم أحمد بن منظور القيسى » (١) .

وظاهر من النص المتقدم ذكره أن المقصود بإسناد ولاية القضاء إلى ابن الأمير وولى عهدده هو مجرد الحفاظ الشكلى على تراث الأسلاف لإثبات رسم هذا التراث لابن الأمير وولى عهدده عن طريق إسناد الجلوس عاماً في يوم الخميس من كل أسبوع للنظر فيما يعرض عليه من مظالم ، ولا يمنع هذا من أن يتولى القضاء بالفعل في تفاصيله وأحكامه الفقهية فقهاء متخصصون في الفقه وأحكام القضاء يكونون هم الركيزة الأساسية للقضاء وتحقيق العدالة بين الناس وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، أما ولى العهد فواجهة لا تعدو أن تكون شعاراً متوارثاً عن سنة السلف . ولا يغير من هذا أن تكون إشبيلية التى يجرى فيها هذا القضاء محدودة من حيث الرقعة ، إذ العبرة بعدد الأفضية والخصومات من جهة وبطبيعة المشكلات والصعوبات القانونية التى تثيرها من جهة أخرى ، ذلك أن ولاية القضاء ليست مقصورة على قاض واحد وإنما توزع وتتعدد بحسب مقتضيات الحاجة إلى ذلك

ولما كانت القاعدة الدستورية في العالم بأسره هى نظرية الفصل بين السلطات الثلاثة : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وقد يكون هناك محل لاسترعاء النظر في حالة الجمع بين تمثيل السلطة السياسية في الدولة وتولى القضاء ذاته لتعارض هاتين السلطتين ، ولعل هذا ما يبرر التجاء الحاكم وقتذاك إلى تعيين قضاة متفهمين غير ابنه وولى عهدده للفصل في الخصومات بين المتقاضين حتى لا تطفئ السلطة الحاكمة على القضاء ، بحيث تكون ولاية

ابنه للقضاء مجرد مظهر صوري من حيث الواقع ، وبهذا يستقيم تصرف الحكم مع النظرية الحديثة في الفصل بين السلطات .

ولما حكم ابن عباد قرطبة بعد طرد بني ذى النون منها عزل القاضي محمد ابن أحمد بن مخلد الذى تولى القضاء بقرطبة مرتين : الأولى بتقديم محمد بن جهور ، والثانية بتقديم يحيى بن ذى النون ، واعتقله ابن عباد ، وتوفى بإشبيلية بعد انطلاقه من اعتقاله سنة ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م^(١) ، ولعل سبب عزله وسجنه تأييده لبني ذى النون في حكم قرطبة ، فلما انتصر ابن عباد عليهم نكل به وسجنه .

وكان القتل هو الوسيلة السريعة للتخلص من الخصوم السياسيين ، فقد قتل المأمون الفتح بن محمد بن عباد الفقيه عمر بن حيان بن خلف بن حيان بالمدور ومثل به سنة ٤٧٤هـ / ١٠٨١م^(٢) .

وكان المعتمد بن عباد يحترم فقهاءه ، فراه يقدرهم حق قدرهم ويمشى في جنازة من يتوفى منهم .

فقد مشى في جنازة الفقيه محمد بن عتاب راجلا على قدميه سنة ٤٦٢هـ / ١٠٧٠م^(٣) ودفن بمقبرة الربض قبل قرطبة .

وكذلك فعل في جنازة القاضي أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الحذاء سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٥م ودفن بمقبرة الفخاريين^(٤) .

وحضر المأمون الفتح بن محمد بن عباد جنازة الفقيه الأديب الوزير محمد ابن هشام بن محمد بن عثمان ، ويعرف بابن المصحفى ، المتوفى سنة ٤٨١هـ / ١٠٨٨م ، ودفن بمقبرة أم سلمة^(٥) .

وكان بنو عباد يرجعون إلى فقهاءهم في الأمور التى تحتاج إلى مؤازرة الرعية للحكومة ، فلقد استفتى المعتمد بن عباد الفقهاء في أمر ابن رشيق الخارج عليه بمرسية ، فأفتوا : « بإزاحته عن المسلمين وإسلامه لسلطانه »^(٦) واستشار المعتمد بن عباد الفقيه ابن الطلاع فيما فعله بعد أن قتل رسول الأذفنى اليهودى وأيده فيما ذهب إليه ليشجعه على منابذة العدو^(٧) .

(١) الصلة ، ترجمة ، رقم ١٢٠٣ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٦٨

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٩٤ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٣

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٢١ (٦) التبيان ، ص ١١٢

(٧) المقرئ : نفع الطيب ، ٤ / ٣٥٨

ويروى ابن الأبار موقفاً للمعتمد من المرابطين يضاف إلى رواية عبد الله ابن بلكين التي سبق لنا ذكرها عند الكلام على حكومة غرناطة وإرساله قضاة الأندلس إلى العدو لاستدعائهم إلى الأندلس برسم الجهاد ومدافعة نصارى الشمال ، فلما عظم الأذقش وتطاول إلى الثغور « خاطب المعتمد بن عباد جاريه صاحب بطليوس وصاحب غرناطة في حضور قاضيهما للاجتماع بقاضى الجماعة بقرطبة ؛ فوصل من بطليوس قاضيهما أبو إسحاق ابن مقانا ، ومن غرناطة قاضيهما ابن القليعى ، واجتمعا في إشبيلية بالقاضى أبى بكر ابن أدهم ، وشاركهم الوزير ابن زيدون . واجتمعوا بابن تاشفين مرة بعد مرة » (١) وذلك لتنظيم خطة قدومهم إلى الأندلس ، فجاز المرابطون إلى الأندلس وكانت وقعة الزلاقة في سنة ٤٧٩ هـ / ١٠٨٦ م .

وتخبرنا كتب التراجم أن الفقيه المحدث عبد الله بن إسماعيل الإشبيلي الذى خرج إلى المغرب فسكنه مدة ، وولى قضاء أغات ثم نقل إلى قضاء الحضرة فتقلدها إلى أن توفي ٤٩٧ هـ / ١١٠٤ م ، وكان مشكور السيرة حسن المخاطبة كثيراً ما كان يقول لمن يحكم عليه بالسجن للأعوان : خذوا بيد سيدى إلى السجن ، وله تصنيفان في شرح المدونة ومختصر ابن أبى زيد ، ذكره القاضى عياض .

ولعل خروج الفقيه وتقلده القضاء كان في فترة حكم المرابطين للمغرب والأندلس .

حكومة طليطلة :

كان من نتائج انحلال الخلافة الأموية في الأندلس أن استولى يعيش بن محمد بن يعيش الأسدى من أهل طليطلة على السطة السياسية بها ، وكان رئيس جماعتها متولياً الأحكام بها ، ثم صار إليه تدبير الرياسة كما فعل إسماعيل ابن القاسم بن عباد ، ولكن لم يستطع يعيش الاستمرار في الحكم ، إذ اختلفت عليه الناس وخلع ، وأخرجوه بمساعدة إسماعيل بن ذى النون (٢) .

(١) الحلة السراء ، ٢ / ٩٨ - ٩٩

(٢) المرجع السابق ، ٢ / ٣٧ - ٣٨ ، وما ورد في الحاشية رقم ٥

وذكر ابن حيان تفصيل استيلاء يعيش بن محمد على الحكومة بطليطلة وأسلوبه الذكي في ذلك فقال :

« انتهت رئاسة طليطلة إلى أبي بكر يعيش بن محمد بن يعيش وإلى صاحبه أبي عمر أحمد بن سعيد بن كوثر^(١) ، بعد أبيهما ، وقد فاق محمد بن يعيش أقرانه في العلم إلى أن جرت بينهما منافسة أيام بني ميسرة ، قال ابن ميسرة لابن يعيش ، ونكب ابن كوثر وصيره إلى شترين ثم دس إليه من قتله ، فخلا لابن يعيش مكانه وتفرّد برئاسة البلد. فلما مات ابن ميسرة جمع ابن يعيش ولده واقتطع رئاسة الحكومة وقام فيها مقام القاضي ابن عباد بإشبيلية والبكري بغرب الأندلس . وهو في هذا كله لا يدعى باسم الرئاسة ، مقتصرأ على اسم الفقيه ولا يفارق زى العلماء وجعل الأمر والاسم لولده عبد الله ، وكان من شدته أن منع النساء الخروج من باب طليطلة خلف الجنائز كثرة وقطع عمل الدرملك بالجملة^(٢) .

« وكان ابن يعيش في أول أمره معبوداً في أهل الصلاح والفضل إلى أن ابتلى بحب الدنيا ، ولم يلبث أهل طليطلة أن ملوا دولته وثقل عليهم وطأته وخلعوه وقتلوا ولده سنة ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م^(٣) .

واستخلف ابن يعيش على قضاء طليطلة الفقيه سليمان بن عمر بن محمد الأموي ويعرف بابن صهيبة ، وكان شيخاً وقوراً حليماً خيراً عاقلاً ، يقرئ القرآن بجامع طليطلة . وكان يدعى القاضي لوقاره ، وتوفي سنة ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م^(٤) .

ولما خلع ابن يعيش صار إلى قلعة أيوب ، وتوفي بها سنة ٤١٨ هـ / ١٠٢٧ م ، وذكر ابن حيان أن وفاته كانت في صفر من سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م^(٥) .

ومنذ أن تولى حكومة طليطلة إسماعيل بن ذى النون سار سيرة حسنة

(١) قتل ابن كوثر سنة ٤٠٣ هـ . انظر في ترجمته : ابن بشكوال : ترجمة رقم ٧١ ، ووالده هو سعيد بن أحمد بن سعيد بن كوثر ، توفي سنة ٤٠٠ هـ . انظر في ترجمته : المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٨٢

(٢) المرجع السابق ، ٤ / ٧٥٦

(٣) عياض : ٤ / ٧٥٥

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٥٢٠

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٤٤٩

مع أهلها ، وكان لا يقطع أمراً إلا بعد مشاورة فقيها أبي بكر الحديدي^(١) الذي كان محبوباً من العامة مما جعله محسوداً لمكانته ومنزلته من الأمير^(٢) وكان أخوه علي بن سعيد بن أحمد مشاوراً ويتحلق إليه بجامع طليطلة ، وتوفي سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٨١ م^(٣) .

وتولى قضاء طليطلة الفقيه عبد الرحمن بن مخلد للمرة الثانية بتقديم الظافر إسماعيل بن ذي النون ، وكان قد تولى هذه الخطة أيضاً في المرة الأولى بتقديم محمد بن أبي عامر وصرفه إسماعيل بن ذي النون فعاد إلى قرطبة فقلده أبو الوليد محمد بن جهور بعد مدة أحكام الشرطة والسوق بقرطبة ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م^(٤) .

وكان الورع والتقوى هما سمة فقهاء طليطلة الذين تولوا خطتها المختلفة ، ومنهم : الفقيه عبد الله بن أحمد بن عثمان يعرف بابن القشاوي . وكان ثقة تقياً ورعاً ، وكان الغالب عليه الرأي مشاوراً في الأحكام ، وتولى الصلاة والخطة بجامعها ، وكان يعقد الوثائق دون أجر ، وتوفي سنة ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م^(٥) .

وكان الفقيه عبد الله بن فرج بن غزلون اليحصبي ، ويعرف بابن العسال مشاركاً في الآداب والحديث واللغة ، وله مجلس حافل يقرأ عليه فيه التفسير وشغل خطة القضاء بطليطلة بعد أبي الوليد الوقشي ، وتوفي سنة ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م وقد نيف على الثمانين^(٦) .

(١) هو : يحيى بن سعيد بن أحمد بن يحيى الحديدي من أهل طليطلة ، كان فصيحاً فطناً مقدماً في الشورى وله مكانة عند المأمون يحيى ودخل معه قرطبة ، وكان مستولياً على أمره ، فلما توفي المأمون استثقله حفيده القادر حتى قتل بقصره سنة ٤٦٨ هـ . انظر في ترجمته : الصلة رقم ١٤٧٥ وكان والده من فقهاء طليطلة ، وهو سعيد بن أحمد الحديدي ، ويكنى : أبا الطيب ، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ . راجع في ترجمته المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٩٨ .

أما الحفيد سعيد بن يحيى بن سعيد الحديدي ، فقد تولى قضاء طليطلة بتقديم المأمون يحيى بن ذي النون وكان حسن السيرة جميل الأخلاق ، درباً بالأحكام ثقة ، ولم يزل يتولاها مدة المأمون إلى أن توفي وامتنح وسجن بسجن «وبنى» فمكث فيه إلى أن توفي سنة ٤٧٢ هـ . انظر في ترجمته المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥١٠ .

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٨٩٧

(٢) ابن عذاري : ٢٧٧ / ٣

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٨٢

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٠٣

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٢٩

واتسم فقهاء طليطلة أو الوافدون إليها بحب الجهاد وملازمة الرباط والزهد في الدنيا ، ومنهم :

محمد بن إبراهيم بن عبيد الله البجاني الذي قدم طليطلة مجاهداً ، ولم يذكر ابن بشكوال تاريخ وفاته^(١) .

وهشام بن إبراهيم بن هشام التميمي من أهل طليطلة ، شوور في الأحكام وكان فارساً شجاعاً ، استشهد سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م^(٢) .

وهشام بن محمد بن سليمان بن إسحاق بن هلال القيسي السائح من أهل طليطلة ، وكان زاهداً منقطعاً عن الدنيا ، وكان يصوم رمضان في حصن الفهمين ، ويصنع في عيد الفطر طعاماً كثيراً لأهل الحصن ولمن حضره من المرابطين ، وينفق فيه المال الكثير ، وكان يربط بالثغور ويلبس الخشن من الثياب ، وتوفي سنة ٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م^(٣) .

وكان الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد من أهل طليطلة خيراً فاضلاً زاهداً ، والترم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتولى ذلك بنفسه ، وألف في هذا المعنى ديواناً وهو كتاب الأمر والنهي ، وتوفي سنة ٤٢٤ هـ / ١٠٣٣ م^(٤) .

وكان الفقيه عبد الله بن سعيد بن أبي عوف العاملي يربط في رمضان بحصن ولمش ، وتوفي سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م^(٥) .

والأديب الشاعر القرطبي عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الرحمن بن حزم ، ذكره ابن حيان وقال : توفي بعسكر ابن ذي النون صاحب طليطلة في مستهل صفر من سنة ٤٣٨ هـ / ١٠٤٦ م^(٦) ، وربما كانت وفاته في إحدى غزوات ابن ذي النون مع جيرانه من النصاري ، وانقطع الفقيه الشارقي^(٧) إلى العبادة

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٠٤ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٢٢

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٢٦ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٨٦

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٩٢

(٦) الحميدى : جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ٦٥٨ ، ذكر أنه توفي قريباً من ٤٢٠ هـ ،

ابن بشكوال : ترجمة رقم ٨١٥

(٧) هو الفقيه عبد الله بن موسى بن سعيد الأنصاري ، من أهل طليطلة يكنى : أبا محمد

راجع في ترجمته الصلة رقم ٦١٠ .

ولزم المسجد الجامع وله فيه مجالس كثيرة ، ورفض القاضي ابن الحشا تنفيذ رغبته في الحج مرة ثانية ، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م^(١) .

والفقيه سليمان بن إبراهيم بن هلال القيسي فرق ماله وانقطع للعبادة ولزم الثغور بحصن غرماج وذكر أن النصاري كانوا يقصدونه ويتبركون بقبره بعد وفاته^(٢) .

وكان الفقيه عبد الله بن سليمان المعافري ويعرف بابن المؤذن من أهل الخير والزهد يلزم بيته ولا يخرج منه إلا في يوم جمعة لصلاته أو لباديته ، وكان ضرورة لم يتزوج قط ولا تسرى ، وتوفي سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م^(٣) .

ولما توفي إسماعيل قسم ابنه يحيى الملقب بالمأمون اختصاصات حكومته على رجلين ، فجعل تدبير الأجناد والنظر في طبقات القواد إلى سائر الشئون السلطانية والأعمال الديوانية إلى أبي سعيد بن الفرّج ، وبقية الإصدار والإيراد والنظر لجواهر الناس وكواف البلاد ، والرأى والمشورة والصغيرة والكبيرة إلى الفقيه أبي بكر ابن الحديدى ، إلى أن حسده قوم من أهل طليطلة على مكانته ، وكانت وصية المأمون إلى حفيده القادر « أن يشد على ابن الحديدى كلتا يديه ولا يفتات بأمر من الأمور عليه »^(٤) .

واستقضى المأمون يحيى بن ذى النون الفقيه عبد الرحمن بن محمد ويعرف بابن الحشا بطليطلة وأصله من قرطبة بعد وفاة أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن ابن صاعد الذى توفي وهو على خطة قضاء طليطلة في رمضان سنة ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م^(٥) .

وصرف ابن الحشا عن خطة القضاء في سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م ، وامتنح هو وستة من الأكابر ، فيهم أبو جعفر أحمد بن سعيد اللورانكى^(٦) وهو من كبار فقهاء طليطلة وأجدر علمائها ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن مغيث^(٧) ، وأبو جعفر أحمد بن قاسم المعروف بابن أرفع رأسه^(٨) ، وكان « قد وشى بهم إلى

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٥٠

(٤) الذخيرة ، ٤ / ١ / ١٥١

(٦) عياض : ٤ / ٨١٩ وما بعدها

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦١٣

(٥) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١١٧

(٧) المرجع السابق ، ٤ / ٨١٩

ابن ذى النون بالتهمة على سلطانه ، فاستدعاهم مع قاضيهـم أبى زيد ابن الحشا ، ومنـخـط على القاضى وعـزله ، ونهـبـت دورهم وحـبسوا ، وخـلا الجولا بن الحـديـدى وحاز رئـاسة السلـطة ، واتـهم بتـدبـير هـذه المؤامـرة عليـهم إلى أن مات المأمون سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٥م وولى حفيده الملقب بالقادر ، وكان فى غاية الضعف ، وعظمت سيطرة ابن الحديدى وسلطته فى طليطلة ، فرأى القادر الإفراج عن المعتقلين ظلماً والمنافسين لابن الحديدى فى مؤامرة كانت نتيـجـتها قـتل ابن الحـديـدى مع اثـنـين من الفقهاء المنافسين له (١) .

وكانت المؤامرة لمقتل الفقيه أبى بكر الحديدى بمساعدة الفقيه ابن المشاط (٢) متولى القضاء بقونكة ، وبذلك استطاع القادر التخلص من ابن الحديدى وقتله بقصره ، ونهب العامة دوره حين عجزوا عن نصرته (٣) ، وسجن ابنه أبو الطيب سعيد بن يحيى بن سعيد الحديدى الذى تولى قضاء طليطلة بسجن وبـدى (٤) بعد مقتل أبيه ، ومكث فى السجن حتى وفاته سنة ٤٧٢هـ / ١٠٧٩م (٥) .

وكان قد اتجه القاضى أبو زيد الحشا إلى طرطوشة واستقضى بها ثم صرف واستقضى بدانية ، وتوفى بها سنة ٤٧٣هـ / ١٠٨٠م (٦) .

وتولى القضاء بطليطلة بعد ابن الحشا الفقيه صاعد بن أحمد بن محمد بن صاعد ، وكان يقضى باليمن مع الشاهد الواحد فى الحقوق والشهادة على الخط ، وقضى بذلك أيام نظره ، وتوفى بطليطلة سنة ٤٦٢هـ / ١٠٧٠م وصلى عليه يحيى بن سعيد بن الحديدى (٧) .

وهناك من الفقهاء من ذكرت التراجم أنه أصيب بمحن وتوفى بسببها ، ولم تورد لنا طبيعة هذه المحن لاختلاف فى تواريخ الوفاة ، منهم : هشام ابن محمد بن أحمد الأنصارى الذى امتحن فى آخر عمره ، ومات مقتولا فى

(١) راجع تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ٤ / ٨٢٠ وما بعدها .

(٢) هو « عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله التجيبي » المتوفى سنة ٥٠٠هـ بمالقة . راجع فى ترجمته الصلة رقم ٧٤٠

(٣) عن تفصيل مقتل الفقيه أبى بكر بن الحديدى راجع ابن بسام : ٤ / ١٥٢ وما بعدها .

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٥١٠ (٥) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٢٨ (٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٤٠

ذى الحجة سنة ٤٣٤هـ / ١٠٤٣م^(١). وهشام بن محمد بن سلمة الفهرى ، وكان مشاوراً فى الأحكام بها وامتنحن محنة عظيمة ، وتوفى فى صفر من سنة ٤٦٩هـ / ١٠٧٧م ، وذكره ابن مطاهر^(٢).

ولعل سبب هذه المحن السياسة والمؤامرات التى كانت تحاك حول بعض الشخصيات للتخلص منها ومكائد الفقهاء بعضهم لبعض ، ولذلك اتجه بعض الفقهاء إلى العزلة والزهد والعبادة ، مثل الفقيه سعيد بن محمد بن جعفر الأموى ، وكان قد نبذ الدنيا وأقبل على العبادة ، وتوفى سنة ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م ، وذكره ابن مطاهر^(٣) . والفقيه يونس بن أحمد بن يونس الأزدي ، يعرف بابن شوقه ، وكان الأغلب عليه من الحديث ما فيه الزهد والرقائق ، وله بصر بالمسائل وتصرف فى الحديث ، وكان لا يخرج من منزله إلا لأمر مؤكد ، توفى بمجريط فى ربيع الأول سنة ٤٧٤هـ / ١٠٨١م ، وذكره ابن مطاهر^(٤) .

وهناك من أساتذة القاضى ابن سهل الذين سكنوا طليطلة الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن يحيى ويعرف بابن شق حبه ، سمع منه القاضى أبو الأصبغ عيسى بن سهل سنة ٤٣٩هـ / ١٠٤٧م ، وتوفى بها سنة ٤٤٣هـ / ١٠٥١م^(٥) .

وكان الفقيه أبو المطرف عبد الرحمن بن سلمة من الذين لم يشتركوا فى الخلاف الدائر فى طليطلة بين الفقهاء بعضهم وبعض وبين ابن ذى النون ، وكان من أساتذة القاضى ابن سهل ، وخرج من طليطلة بعد سقوطها فى أيدي النصارى سنة ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م واتجه إلى بطليوس^(٦) ، وكان هناك فقهاء وفدوا على طليطلة للعيش فى كنف حكامها ، وحظوا عندهم بأدبهم وعلمهم ، منهم : محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز وهو بغدادى الأصل ، وفر من القيروان إثر فتنة العرب هناك سنة ٤٢٢هـ / ١٠٣١م واستقر بطليطلة فى كنف المأمون يحيى بن ذى النون حتى وفاته سنة ٤٥٥هـ / ١٠٦٣م^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٣٢ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٣٣

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٠٥ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٥١٥

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٥٩

(٦) عياض : ٤ / ٨٢١ - ٨٢٢ ، الصلة ، ترجمة رقم ٧٣٢

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ١٣١٠

وفي هذا الجو المغمم بالمؤامرات والفتن الداخلية والخارجية نشط ألفونسو السادس في الاستيلاء على طليطلة ، وانتهر فرصة الخلاف بين أمير طليطلة الضعيف ورجال دولته ، ودخل البلد بقوته سنة ٤٧٨ هـ / ١٠٨٦ م وبذلك فقدت الأندلس أهم ثغورها الشمالية ، ودخلت طليطلة في أملاك مملكة ليون وقشتالة ، وعوض ألفونسو السادس : يحيى القادر بن ذى النون بولاية بلنسية^(١) .

نخلص مما سبق إلى أن الفقيه ابن الحديدى قد عاصر إسماعيل مؤسس الحكومة في طليطلة ، وكان لا يقطع أمراً دونه^(٢) ، ولما توفى سار يحيى على منهج أبيه في إجراء سنن العدل^(٣) ، ولما توفى يحيى بقرطبة سنة ٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م ولى بعده حفيده يحيى القادر ، وكانت المؤامرة على ابن الحديدى والتخلص منه في عهده^(٤) .

ولما انتقل القادر إلى بلنسية بمساعدة ملك قشتالة سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م استدعى أهل بلنسية قائد المرابطين ابن عائشة وعرضوا عليه مدينتهم وخرج لاستقباله القاضي ابن جحاف والفقهاء ، ففر ابن ذى النون من القصر واختفى ببعض الدور الخالية وعثر عليه ، فأمر القاضي بقتله ، وتولى ذلك قتي من بنى الحديدى القليل بطليطلة ، واحتوى ابن جحاف على ما كان له من ذخائر وأموال^(٥) .

ولم يستطع المرابطون دخول بلنسية واستولى عليها السيد القمبيطور وحكمها لمدة عامين ، أمر فيها بالموت حرقاً على قاضيتها أبي جعفر أحمد بن جحاف ونفر من كبار أهلها ، وذلك في جمادى الأولى من سنة ٤٨٨ هـ / ١٠٩٥ م . وفي سنة ٤٩٥ هـ / ١١٠٢ م استطاع القائد أبو محمد ابن مزدلى - وهو ابن عم يوسف بن تاشفين - دخول بلنسية .

وفي هذا المقام لا يفوتنا ذكر رسم استقبال رئيس حكومة طليطلة للقضاة والفقهاء في الاحتفالات التي كانت تقام في قصره مقر الحكومة السياسية ،

(١) سنعرض لذلك بالتفصيل عند الكلام عن حكومة بلنسية .

(٢) أعمال الأعلام ، ص ١٧٧ (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٩ (٥) المرجع السابق ، ص ١٨٢

فقد وصف ابن حيان المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها الفقهاء في حفل الإعذار الذي أقامه يحيى بن إسماعيل بن ذى النون ، فذكر ابن حيان : « فلما استقر فيه جمعهم خرجت تسمية من الأمير المأمون بإدخال القضاة والفقهاء والعدول ومن يليهم من كبار الناس ، دعاهم لذلك ذو الوزارتين أبو عامر ابن الفرغ ، فقاموا والسكينة عليهم يقدمهم قاضى القضاة أبو زيد عيسى القرطبي ، فأدخلوا بتكريم على تؤدة ورفق وجيء بهم إلى الدار الكبرى الثانية ذات الساحة الواسعة الزاهرة ، ثم وصلوا إلى مجلس قد فرش بالديباج التستري المرقوم بالذهب »^(١).

ومن الفقهاء من رفض خطة القضاء بطليطلة ، مثل :

الفقيه خلف بن أحمد بن خلف الأنصارى ويعرف بالرحوى من أهل طليطلة ، رفض قبولها حين دعى إلى القضاء ، وتوفى بعد سنة ١٠٢٩/٤٢٠ م^(٢).

ولم يسلم بعض الفقهاء من بطش رئيس الحكومة ، مثل عبد الملك بن غصن الخشني الحجاري الذي سجن وجماعة معه مدة بسجن وبذى ، وألف في السجن كتابه السجن والمسجون والحزن والمحزون^(٣) ، وتوفى ١٠٦٢/٥٤٥٤ م.

وهناك أيضاً من قتل ظلماً في داره نتيجة للمؤامرات السياسية التي كانت دائرة حينئذ ، مثل الفقيه جعفر بن عبد الله بن أحمد التجيبي من أهل قرطبة واستوطن طليطلة ، وقتل في داره ظلماً ليلة عيد الأضحى سنة ٤٧٥ هـ / ١٠٨٢ م^(٤).

حكومة المرية :

ثار بالمرية الفتى خيران العامري سنة ١٠١٤/٤٤٠٥ م^(٥) وكان أحد الفتيان العامريين الذين هربوا من قرطبة بعد دخول البربر إليها سنة ١٠١٢/٤٤٠٣ م ، وكانت فترة حكمته أربع عشرة سنة وأربعة أشهر ، وملك وادي آش ، وجيان ، وباجة ، وشوذر ، وبسطة ، وأرجونة ، وباجة ، وطليطلة ، وشتجيلة ، ولم يكن في الثوار أوسع علماً منه^(٦).

(١) الذخيرة ، ٤ / ١ / ١٢٩ - ١٣٠ (٢) الصلة ، ترجمة رقم ٣٧٨

(٣) الذيل والتكلمة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ٦٦

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٢٩٥ (٥) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٢١١

(٦) مؤلف مجهول : ص ٢١٨ ، أعمال الأعلام ، ص ٢١٥

وكانت سياسة خيران مع أهل المرية تتسم بالعدل والرفق بالرعية ونشر الأمن والأمان بينهم ، وله بالمرية الآثار الخالدة والحسنات الشهيرة^(١) .

وكان أغلب خلال الخير عليه دهبه وشجاعته وحصافته ، اجتمع له إلى شجاعة النفس جودة الرأي وحسن التدبير ، وكان مذهبه مع جلالة شأنه الخفض من ماله والقصد في أسمائه ، فما كان يتسمى في شيء مما يتنافس فيه أملاك زمانه من ملوك الفتنة إلا ما كان من وصفه بالخليفة وبالفتى الكبير . ومدحه أبو عمر أحمد بن دراج القسطلی في سنة ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م^(٢) .

ولقد استعان خيران في رسم سياسته الداخلية الخارجية بوزيره الشهير بالدهاء والرجاحة أبي جعفر أحمد بن عباس بن أبي زكرياء^(٣) .

وكان من فقهاء المرية في ذلك الوقت الفقيه طاهر بن هشام بن طاهر الأزدي ، وهو من أهلها ، وتوفي سنة ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م ، وله ٨٦ عاماً^(٤) ، والفقيه عمر بن محمد بن عمر الجهني ، كان رجلاً صالحاً متعبداً برابطة المرية ، وتوفي بها سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م^(٥) .

ولقد عمل خيران على حسن استقبال فقهاء قرطبة الفارين من الفتنة والاستفادة بهم في الخطط المختلفة .

فقلد الفقيه أحمد بن عفيف بن عبد الله قضاء لورقة والصلاة والخطبة بجامعها ، فحسنت سيرته بها ، وتوفي سنة ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م ، وقيل سنة ٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م وسنة أربع وسبعون عاماً^(٦) .

وتولى قضاء المرية الفقيه أدهم بن أحمد بن أدهم مولى بني مروان من أهل جيان وسكن قرطبة . وتولى القضاء بالمرية لخيران أميرها ، وكان صليباً في حكمه ، ورجع إلى قرطبة بعد مغيبه عنها مدة ، وتوفي بها سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م^(٧) .

(١) راجع : أعمال الأعلام ، ص ٢١٢

(٢) الذخيرة ، ١ / ١ / ٩٢ - ٩٥ ، أعمال الأعلام ، ص ٢١٢ - ٢١٥

(٣) أعمال الأعلام ، ص ٢١٢ - ٢١٥ (٤) الصلة ، ترجمة رقم ٥٤٥

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٨٥٣

(٦) عياض : ٤ / ٧٣٥ ، الصلة ، ترجمة رقم ٧٥

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ٢٧٠

وتوفي خير ان سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م بالمرية وولى بعده صاحبه زهير^(١).

وكان زهير يقدر قاضيه أبا الحسن مختار الرعيني ويحترمه ، ولم يغضب منه حين استدعاه من مجلس حكمه وتمهل القاضي في سيره^(٢) ، وتوفي أثناء زيارته لقرطبة سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م^(٣).

وتولى قضاء المرية أيضاً الفقيه المشاور القرطبي الليث بن أحمد بن حريش وخطب بها ، وبكى في آخر جمعة وأبكى ، وتوفي في آخر ذلك اليوم ، في عقب صفر سنة ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م . وذكر ابن حيان وفاته^(٤).

والفقيه أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال الفرضي الذي هاجر في الفتنة القرطبية إلى شرق الأندلس واستقضى بلورقة ، وتوفي سنة ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م^(٥).

وبعد مقتل زهير العامري عقب شوال من سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م بقرية لقنت من خارج غرناطة أسند أهل المرية أمرهم إلى شيخهم أبي بكر الرميمي ، فضبط المدينة ، إلى أن كاتبوا عبد العزيز بن أبي عامر^(٦) الذي استخلف صهره ووزيره عليها معن بن صمادح سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م ، وقيل سنة ٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م^(٧).

وذكره ابن الأبار فقال : « كان باسطاً للحق ، وبراً من الدماء والهواة في الأموال ، ومنفذاً للأحكام ، وقلد ذلك القضاة وأصحاب الشورى فما أفتوه أنفذه صاحب الشرطة »^(٨).

من ذلك نرى أن معن الذي توفي سنة ٤٤٣ هـ / ١٠٥١ م كان يسبغ احترامه وتقديره على أصحاب الأحكام بالمرية لتنفيذ العدل بين الرعية ، وكان ينفذ أحكامهم لبث الأمن والأمان بين رعيته ، وكذلك كان ولده المعتصم بن معن ابن صمادح معنياً بالدين وإقامة الشرع ، ويعقد بقصره المجالس للمذاكرة ،

(٢) نفع الطيب ، ٣ / ٣٨١

(١) أعمال الأعلام ، ص ٢١١

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٢٨

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ١٣٧٤

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٩١ جزء ٢ / ٤١٤

(٧) الحلة السيرة ، ٢ / ٨١

(٦) أعمال الأعلام ، ص ٢١٧

(٨) التكلة ، ترجمة رقم ١٤٥٨ (ط . كوديرا)

ويجلس في كل جمعة للفقهاء والخواص فيتناظرون بين يديه في كتب التفسير والحديث ، ولزم حضرته فحول الشعراء^(١) .

وأصبحت المرية في عهده مأمّن كل خائف ، ووفد عليه العلماء من كافة كور الأندلس ، بل من إفريقية . منهم :

الفقيه محمد بن أحمد بن إبراهيم الوراق ويعرف بابن الفرائق من أهل قرطبة وسكن المرية وكتب بخطه علماً كثيراً ، وتوفي سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م^(٢) .

والفقيه محمد بن أبي سعيد بن شرف الجذامي القيرواني ، قدم المرية من القيروان بعد سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م وأثنى عليه أبو الوليد الباجي^(٣) .

والفقيه عيسى بن محمد بن عيسى الرعيني يعرف بابن صاحب الأحباس ، وأصله من قرطبة ، واستقضى بالمرية ، وكان من جلة الفقهاء وكبار المحدثين والأدباء ، وتوفي بالمرية سنة ٤٧٠ هـ / ١٠٧٧ م^(٤) .

والفقيه سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي من أهل قرطبة ، وكان له بالمرية مجلس حافل بالسامعين ، وتوفي سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٨١ م ودفن بالرباط على ضفة البحر^(٥) .

ومحمد بن نعمة الأسدي العابر القيرواني ، استوطنها وجمع فيها كتباً كثيرة وأخذ عنه جماعة من فقهاءها . وتوفي سنة ٤٨١ هـ / ١٠٨٨ م أو سنة ٤٨٢ هـ / ١٠٨٩ م^(٦) .

والفقيه عبد الرحمن بن زياد من إقليم جليانة ، رحل إلى المرية وولى أحكام وادي آش ، وتوفي سنة ٤٨١ هـ / ١٠٨٨ م^(٧) .

وعبد الرحمن بن عبد الرحمن بن رجاء الحجري ، يعرف بالشمنتاني ، وشمنتان من ناحية جيان ، سكن المرية واستقضى بها ، ثم أعفى واعتزل الناس وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م ودفن بها بمقبرة الحوض^(٨) .

(١) الحلة السراء ، ٢ / ٨٢ - ٨٣ (٢) الصلة ، ترجمة رقم ١١٧٤ .

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٢٤ (٤) المرجع السابق ، ترجمة ٩٣٩

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٥٤ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٢٣

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٣٦ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٣٩

وكان من رجال الشورى في المرية الفقيه أحمد بن رشيق التغلبي من أهل بجانة ، ذكره ابن مدير ، وتوفي سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م^(١).

وتوفي المعتصم سنة ٤٨٤ هـ / ١٠٩١ م وكانت مدة إمارته أربعين عاماً^(٢).

ومن قضاة هذه الفترة القاضي أبو الأصبح عيسى بن سهل توفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م الذي شغل قضاء يباسة والشمستان وطشكر وأعمالها بتقديم ابن صمادج صاحب المرية . ذكر ذلك ابن سهل في نوازل في أحداث سنة ٤٤٣ هـ / ١٠٥١ م^(٣).

نخلص مما سبق إلى أن حكام المرية في ظل رؤسائها كانوا جميعاً حريصين على التعاون التام والعلاقات الحسنة مع القضاة والفقهاء ، وعملوا على تنفيذ أحكامهم والظهور بمظهر المدافع عنهم ، والآخذ بتحقيق العدل والعدالة بين الرعية.

حكومة العامرين بشرق الأندلس :

قام مجاهد العامري بشرق الأندلس إلى دانية وميورقة ومنورقة ويابسة وطرطوشة وبلنسية وتدمير ، وجميع البلاد الشرقية في سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م ، وتوفي سنة ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م .

وعمل على إسباغ الشرعية على حكمه ، فقدم المعيطي^(٤) خليفة ، فبقي مدة يسيرة ثم خلعه مجاهد عن إمرة المؤمنين ونفاه من عمله وسار بأرض كتامة .

واجتمع عند مجاهد كثير من العلماء ، أحسن استقبالهم وضيافتهم وولاهم الخطط المختلفة . من هؤلاء : أبو عمرو الداني ، وصاعد اللغوي ، وأبو الحسن بن سيدة اللغوي صاحب المصنف الأعظم في اللغة ، وألفوا له تواليف مفيدة في سائر العلوم ، وأجزل صلاتهم بآلاف الدنانير ، ومضى على ذلك طول عمره حتى وفاته بمدينة دانية بعد حكم دام ستاً وثلاثين سنة^(٥) ، ومدحه ابن حيان لمشاركته في علوم اللسان وعلوم القرآن^(٦).

(٢) الحلة السراء ، ٢ / ٨٤

(١) الصلة ، ترجمة رقم ١١٤

(٣) الأحكام الكبرى ، ورقة ١٤٩

(٤) هو عبد الله بن عبيد الله بن الوليد بن أبي معيط بن أمية بن عبد شمس المعيطي ، انظر

الصلة ، ترجمة رقم ٥٩٣ .

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن عذاري : ٣ / ١٥٦

وتولى بعد مجاهد ابنه إقبال الدولة أبو الحسن علي بن مجاهد ، فبقي بها إلى أن أتاه المقتدر بن هود من سرقسطة فحاصره بدانية حتى دخلها عليه ، فأخذ بلاده وأمواله بسرقسطة فمات بها^(١) .

ومن فقهاء ميورقة أبو الوليد بن البارية ، وله مع الفقيه ابن حزم الظاهري مناظرة في اتباع مالك تعصب فيها عليه ابن حزم حتى حمل الوالي على سجنه واستهانته ، وقد ذكر خبره معه القاضي أبو الوليد الباجي في كتابه الفرق^(٢) .

وكان الفقيه أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد الأموي المقرئ المعروف بابن الصيرفي من أهل قرطبة وهاجر إلى دانية في الفتنة القرطبية وتوفي بها سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م ، ومشى السلطان أمام نعشه تقديراً لمكانته ، وكان الجمع في جنازته عظيماً^(٣) .

ومن قضاة تلك الفترة عبد الله بن خميس بن مروان الأنصاري البلنسي استقضاه علي بن مجاهد بدانية في شوال سنة ٤٤٢ هـ / ١٠٥٠ م ثم صرفه لسعاية محمد بن مبارك الصائغ وولي مكانه أبا عمر بن الحذاء^(٤) .

حكومة بلنسية :

كانت إمارة بلنسية من توابع طليطلة ، وصارت بعد سقوط الخلافة إلى نفر من الصقالبة العامريين ، ثم بايع الصقالبة لحكمها حفيداً للمنصور بن أبي عامر يسمى عبد العزيز بن عبد الرحمن سنة ٤١١ هـ / ١٠٢١ م وتلقب بالمنصور ، وتوفي سنة ٤٥٢ هـ / ١٠٦٠ م فخلفه ابنه عبد الملك الملقب بالمظفر الذي تزوج ابنة ليحيي المأمون بن ذي النون ، وانتهى الأمر بأن اتحدت الإماراتان ، وعهد المأمون في حكمها إلى أبي بكر محمد بن عبد العزيز ، حتى إذا استولى ألفونسو السادس على طليطلة أخرج عن بلنسية أبو بكر محمد ابن عبد العزيز ، وصار الأمر إلى يحيى القادر بن ذي النون في حماية فرسانه من النصاري الذين كان يرأسهم ألبرهانس Alvar Hanez .

(١) مؤلف مجهول : ص ٢١٧ (٢) عياض : ٤ / ٨٢٦

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٨٧٨ ، الحميري : صفة جزيرة الأندلس ، ص ٧٦

(٤) الذيل والتكلمة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٣٨٧ .

ولم تختلف سياسة الحكم مع القضاة ، بل نرى أبا عيسى ابن لبون قاضياً ووزيراً في بلنسية أيام أبي بكر ابن عبد العزيز ، فلما توفي هذا في ٧ صفر سنة ٤٧٨ هـ / ٦ يونيو ١٠٨٥ م اضطرب أمر بلنسية وانقسم أهلها قسمين : فمنهم من مال إلى تصييرها لبني هود أصحاب سرقسطة ، ومنهم من مال إلى إسلامها لبني ذى النون أصحاب طليطلة ، وفي نفس الوقت كان رودريكو دى بيبار الملقب بالسيد القمبيطور معسكراً مع جنوده في منطقة بلنسية ، ففرض على بلنسية ضريبة ثقيلة ، وأقام فيها وكيلاً له يسمى ابن الفرج ليجمع الإتاوة ، وفي هذه الظروف فضل ابن لبون الانسحاب من البلد ، فلبجاً إلى مريبطر دار أهله ، وبعد ذلك بقليل دخل بلنسية القادر بن ذى النون صاحب طليطلة بعد أن أسلمها لألفونسو السادس في مقابل مساعدة ألفونسو له على تولي حكم بلنسية ، وكان قائد القوة القشتالية التي في حمايته ألبرهانس Alvar Hanez من كبار فرسان ألفونسو السادس^(١) .

وكان ممن قام بدور سياسى خطير القاضى أبو جعفر أحمد بن عبد الله ابن جحاف^(٢) قاضى بلنسية ، فلقد تولى القضاء بعد ابن عم أبيه أبى المطرف ابن عبد الله بن عبد الرحمن ، وكان بها قبل صاحب الأحكام . ونجح القاضى ابن جحاف فى أن يتخلص من القادر بن ذى النون ويقتله بين يديه وينتقل من خطة القضاء إلى خطة الرياسة والحكم . وذكر ابن الخطيب فقال : « فرتب الأجناد والخدمة واستشعر أبهة الملك وعين الألقاب وحذا حذو ابن عباد بإشبيلية ، فلم تساعده الأيام »^(٣) ، وظل حاكماً حوالى العام ، ثم اعتقله وأهله السيد القمبيطور ، وطالبهم بمال القادر بن ذى النون^(٤) وأمر بإضرام النار ، فسبق القاضى إليها فى قيوده بين أهله وولده سنة ٤٨٨ هـ / ١٠٩٥ م^(٥) .

وكان آخر القضاة من بنى جحاف^(٦) ، وفى ذلك الحين كان المرابطون قد دخلوا الأندلس وتمكنوا فى النهاية من استعادة بلنسية على يد القائد المرابطى أبو عبد الله محمد بن عائشة الذى لم يستطع دخولها أولاً ، فتولى الأمر من بعده

(١) ابن الأبار : الحلة السراء ، ٢ / ١٦٧ - ١٦٨

(٢) الضبى : ترجمة رقم ٦١٥ (٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٦٣٣ (ط . القاهرة) .

(٤) أعمال الأعلام ، ص ٢٠٣ (٥) الحلة السراء ، ٢ / ١٢٥ - ١٢٦

(٦) أعمال الأعلام ، ص ٢٠٤

القائد أبو محمد ابن مزدلى وعلى يديه دخل المرابطون بلنسية سنة ٤٩٥ هـ / ١١٠٢ م وأعادوها للإسلام^(١).

حكومة سرقسطة :

كانت حدود إمارة سرقسطة عند سقوط الخلافة فيما كان يعرف بالشعر الأعلى الأندلسى وهو الحوض الأدنى لنهر الإيرو وعاصمتها سرقسطة وتتبعها بلاد كثيرة فى تلك الناحية الجبلية الوعرة ، وتجاور فى الشمال مملكة أرغون ، وفى الشمال الغربى مملكة نبرة ، وفى الشرق كوتيه برشلونة .

وكان يحكم هذه الإمارة الواسعة فى أول الأمر التجبيون وأصلهم من القوط ، ثم أسلموا واستعربوا وظلوا يحكمون هذه الإمارة ، ثم صارت إلى نفر من رجالهم وهم بنو هود وأولهم أبو أيوب سليمان بن محمد بن هود الجذامى ٤٣١ - ٤٣٨ هـ / ١٠٤٠ - ١٠٤٦ م .

وكان لقاضى سرقسطة وفقهائها دور فى إثبات وفاة حاكمها منذر بن يحيى الذى قتله عبد الله بن حكم من بنى عمه وأحد قواده فى سنة ٤٣٠ هـ / ١٠٣٩ م وذكر ابن حيان فقال : « وأرسل القاتل يستدعى قاضى البلد والمشيخة ، فدخلوا عليه وهو قاعد على فراش منذر قتيله ومنذر إلى جانب الفراش مرمل فى دماثة مغطى فى ثيابه ، وطلب منهم تسكين العامة ، فأروه قبول ما وصفه ، ثم ثاروا عليه وقتلوه »^(٢) .

وعندما توفى المستعين بن هود قسم أملاكه بين أبنائه الخمسة وصار الصراع بينهم ، وكان الظاهر منهم أبو جعفر أحمد الملقب بالمقتدر ، وظل بنو هود يحكمون سرقسطة وثرغها أو ما بقى من ثغرها حتى حاول ألفونسو السادس الاستيلاء عليها ، ولكنه ارتد عنها سنة ٤٧٩ هـ / ١٠٨٦ م عندما علم نزول المرابطين الأندلس ، وعلى يده كانت وقعة وشقة - زحف سنة ٤٨٩ هـ / ١٠٩٦ م - فى آلاف لا تحصى من المسلمين ليدافع الطاغية عن وشقة ، وكان محاصراً لها ، فهزمه الطاغية وهلك من المسلمين نحو عشرة آلاف ، وتوفى هو شهيداً سنة ٥٠٣ هـ / ١١٠٩ م^(٣) بظاهر سرقسطة فى زحف الطاغية عليه ، وولى ابنه عبد الملك عماد الدولة ، وأخرجه الطاغية من سرقسطة سنة

(٢) الذخيرة ، ١٨٠/١/١

(١) ابن عذارى : ١٠٦/٣

(٣) المقرئ : ٤٤١/١

٥١٢ هـ / ١١١٨ م ، وبالح في النكاية بالطاغية ، ثم اتفق معه وانتقل بحشمه إلى طليطلة ، فكان فيها موته^(١) .

وهناك من فقهاء سرقسطة من اتصف بالخير والفضل ، مثل :
الفقيه خلف بن عثمان بن مفرج ، وكان خيراً فاضلاً مشاوراً في الأحكام ببلده ، وتوفي سنة ٤٢٤ هـ / ١٠٣٣ م^(٢) .

ولقد اعتقل الفقيه عبد الملك بن إسماعيل بن محمد بن فورتش السرقسطي ، وهو أخو القاضي أبي عبد الله مع أخيه القاضي بربض منتشون ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م^(٣) ، ولعل أسباب هذا الاعتقال ترجع لأسباب سياسية .

وكان الفقيه عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن فورتش ، ويكنى :
أبا محمد ، وقوراً مهيباً فاضلاً نواظر عليه في المسائل ، استقضى ببلده ، وكان محمود السيرة في قضائه ، وتوفي سنة ٤٩٥ هـ / ١١٠٢ م^(٤) .

ومن فقهاء سرقسطة الذين رفضوا خطة القضاء :

الفقيه عبد الرحمن بن موسى بن عقبة الكلبي ، ويكنى أبا زيد ، وكان يفتي بالمسح ، ولم يسمح على الخفين أبداً ، أراد المقتدر بالله أن يوليه الأحكام بسرقسطة فرفض ، وتوفي في المحرم من سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م^(٥) .

وهناك من رفض خطة القضاء في عصر ممالك الطوائف ، ولم تمدنا المصادر بأماكن شغلها ، فالفقيه أحمد بن حصين من أهل بجاعة ، ويكنى أبا عمر دعى إلى القضاء ولكنه رفض ، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م^(٦) .

حكومة المرابطين :

كان أمير المرابطين يوسف بن تاشفين يواصل الفقهاء ويعظمهم ويصرف الأمور إليهم ويأخذ فيها بآرائهم ، ويقضي على نفسه بفتياهم ويحض على العدل بين الرعايا^(٧) ، ومما ورد في أخبار المرابطين في أنعمات أن زينب بنت إبراهيم

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) الصلة ، ترجمة رقم ٣٨٢

(٣) الذيل والتكلمة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ١٦ .

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٦٣٦ (٥) الصلة ، ترجمة رقم ٧٢١

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٣

(٧) ابن الخطيب : الإحاطة ، ٣٤٩/٤ - ٣٥٠

زوجة يوسف بن تاشفين أمرت زوجها بغزل القاضي زرهون ويعرف بابن خلوف وكان أديباً وذلك لمدحه حواء امرأة سير بن أبي بكر وتفضيلها على سائر النساء بالجمال والكمال مما أحقد زينب عليه ، وعاد القاضي إلى خطته مرة أخرى بعد أن استرضها . وكان المرابطون يتقادون لأموار نسائهم^(١) . ووقف سقوت بن محمد^(٢) صاحب سبته أمام حركة جهاد المرابطين وجوازهم إلى الأندلس ، فأجاز الفقهاء قتاله ، فقتل هو وابنه^(٣) .

ولقد وصل إلى مراکش بالعدوة بعض فقهاء الأندلس لشرح أحوالها وما تتعرض له من أخطار ، منهم الفقيه عبد الرحمن بن أسباط من المرية في سنة ٤٧٢ هـ^(٤) ، وتوالى على يوسف بن تاشفين رسل ملوك الطوائف من فقهاء الأندلس وشيوخها لحثه على الجواز إلى الأندلس من كورها المختلفة .

وفي معركة الزلاقة في صباح الجمعة ١٢ رجب سنة ٤٧٩ هـ / ٢٣ أكتوبر سنة ١٠٨٦ م استشهد عدد كثير من الفقهاء ، منهم الفضل بن علي بن أحمد ابن سعيد بن حزم ولد الحافظ أبي محمد ابن حزم^(٥) .

ولقد ذكر عبد الواحد المراكشي في سمة حكم المرابطين في الأندلس أيام يوسف بن تاشفين وابنه علي ، أنهما : أعادا إلى الأندلس معهود أمنها ، وسالف نضارة عيشها ، فكانت الأندلس في أيامهما حرماً آمناً ، وأول دعاء دعى للخلافة العباسية على منابر الأندلس في أيامهما^(٦) .

ويرجع استيلاء المرابطين على الأندلس وإسقاطهم ملوك الطوائف إلى أن الفقهاء بالأندلس طلبوا من الأمير يوسف بن تاشفين رفع المكوس والظلمات عنهم ، فتقدم بذلك إلى ملوك الطوائف الذين أجابوه بالامثال ، ولما رجع من بلادهم رجعوا إلى حالهم^(٧) فقرر حينئذ تخلص الرعية منهم ومن شرورهم .

وكان التعاون تاماً بين يوسف بن تاشفين وقضاة الأندلس وفقهائها .

(١) النويري : نهاية الأرب ، ٢٤ / ٢٦٥ - ٢٦٦

(٢) عن شخصية سقوت بن محمد ودوره في حكم سبته . راجع : ابن بسم : الذخيرة ،

٦٥٧/٢ - ٦٦٨

(٣) الحلة السراء ، ٩٨/٢ (٤) ابن الخطيب : الإحاطة ، ٣٥٠/٤

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٩٩٧ (٦) المعجب ، ص ١٤٧ (٧) المقرئ : ٤٣٩/١

وحكى ابن خلدون أن علماء الأندلس أفتوا ابن تاشفين بجواز خلع المعتمد وغيره من ملوك الطوائف وبقتالهم إن امتنعوا^(١).

وبدأت حكومة المرابطين بعد خلعها لملوك الطوائف في الأندلس سياسة جديدة بإحلال فقهاء أهل العدو المغربية في الخطط القضائية التي كانت تخلو في الأندلس.

فلقد عزل المرابطون بعض القضاة ، مثل القاضي أبي الأصبح عيسى بن سهل قاضي غرناطة ، الذي توفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م وبعض المشاورين مثل ابن الطلاع الذي أسقط عن الفتيا وخطة الشورى لعصيته لبنى عباد ، وتوفي مخلوعاً سنة ٤٩٧ هـ / ١١٠٤ م^(٢).

وبالنسبة لموافقة القضاة والفقهاء ليوسف بن تاشفين على فرض ضريبة المعونة في الأندلس ، فقد عارض ذلك الخطيب والأديب النحوي أبو عبد الله ابن الفراء ، واستنكر موافقة الفقهاء ليوسف على ذلك ، واشترط ابن الفراء لقبول هذه الضريبة على أهل المرية ، ضرورة أن يحلف ابن تاشفين بحضرة أهل العلم في المسجد أنه ليس في بيت المال درهم واحد ، وعندئذ تستوجب فرض هذه الضريبة !^(٣).

واشتد إيثار علي بن يوسف بن تاشفين لأهل الفقه والدين ، وكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون استشارة الفقهاء ، وكان يوصي قضاته بعدم الحكم إلا بمحضر أربعة فقهاء^(٤) ، فعظم في عهده أمرهم وأصبحوا قوة سياسية واقتصادية ، وعلق عبد الواحد المراكشي على ذلك فقال : « وانصرفت وجوه الناس إليهم فكثرت لذلك أموالهم واتسعت مكاسبهم » ، وقال فيهم أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن البني من أهل جيان :

أهل الرياء لبستمو ناموسكم	كالذئب أدلج في الظلام القائم
فلكتمو الدنيا بمذهب مالك	وقسمتمو الأموال بابن القاسم
وركبتمو شهب الدواب بأشهب	وبأصبح صبغت لكم في العالم

(١) المقرئ : نفح الطيب ، ٣٧٣/٤

(٢) ابن الأبار : معجم الصدف ، ترجمة رقم ١٨ ، ص ٢٩ ، الديباج المذهب ، ٢٤٣/٢

وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٣) انظر نص هذا الخطاب في نفح الطيب ، ٣٨٦/٣ - ٣٨٧

(٤) المعجب ، ص ٢٣٥

وعرض الشاعر في هذه الأبيات بالقاضي أبي عبد الله محمد بن حمد بن قاضي قرطبة ، وكان هو المقصود بالذم بهذه الأبيات (١) .

ولم يكن يقرب من الفقهاء لدى أمير المسلمين سوى من عنده علم بفروع مذهب مالك وقرر الفقهاء عنده تقبيح علم الكلام وأنه بدعة في الدين ، ولذلك أحرقت كتب أبي حامد الغزالي (٢) .

وتوالى على قرطبة ولالة المرابطين إلى أن ثار فيها أحمد بن محمد بن حمد بن قاضيها (٣) .

ومن قضاة المرابطين في الأندلس سعدون بن مسعود المرادي ، استقضى بلبلة وتأخرت وفاته إلى نحو سنة ٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م ، وله مسألة في نفى زكاة التين ناظر فيها أبا القاسم بن منظور قاضي إشبيلية بمجلس الأمير أبي محمد سير بن أبي بكر بقصره بقرطبة سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م (٤) .

وعندما ضعفت دولة المثلثين بالأندلس ثار على مرسية أبو جعفر محمد ابن عبد الله بن أبي جعفر ، ولم تطل مدة ولايته ، إذ قتله المرابطون ، واستقضى أبو جعفر على قضائها الفقيه سليمان بن موسى بن سليمان الأزدي (٥) . ورفض الفقيه عبد الملك بن إبراهيم بن هاشم القيسي قضاء المرية حين علم رغبة أهلها بترشيحه لأمير المرابطين ، فهدد بترك البلاد ورفضه القاطع لتولى خطة القضاء (٦) .

ونالت الفقيه المشاور أصبغ بن محمد بن أصبغ الأزدي كبير المشاورين بقرطبة سعاية لحقته في آخر أيامه ، فلزم داره ولم يخرج منه ، فحرم الناس منفعة علمه ، وتوفي سنة ٥٠٥ هـ / ١١١١ م (٧) .

وكان ولالة المرابطين يقدرون علماء قرطبة وقضاتها ويشهدون جنازتهم ، فلقد شهد الأمير المرابطي أبو محمد تاشفين بن سليمان والي قرطبة جنازة الفقيه هشام بن أحمد بن سعيد ، يعرف بابن العواد من أهل قرطبة سنة ٥٠٩ هـ / ١١١٥ م (٨) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ (٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٧

(٣) ابن سعيد : المغرب في حل المغرب ، ٥٧/١

(٤) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٤٧

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٠٤ ، وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٦) الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ١٢

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ٢٥٧ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٣٩

الفصل الثاني

نظم القضاء في الأندلس

لقب القاضي

يطلق لقب القاضي على من يتولى الفصل في الأمور بين المتداعين في الأحكام الشرعية ، وقد تعرض لذلك صاحب صبح الأعشى^(١) فقال : « وهي وظيفة قديمة كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر القضاء أنه صلى الله عليه وسلم ولي القضاء باليمن على بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري ، وأن أبا بكر رضى الله عنه ولي القضاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وهو مشتق من القضاء . واختلف في معناه ، فقال أبو عبيد : هو إحكام الشيء والفراغ منه . ومنه قوله تعالى : « وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب »^(٢) أى وفرغنا لهم منه . وقيل : معناه القطع ؛ يقال : قضى الشيء إذا قطعه ، ومنه قوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض »^(٣) . وسمى القاضي بذلك لأنه يقطع الخصومة بين الخصمين بالحكم . وظل هذا المعنى لا خلاف عليه في عالم الإسلام ، سواء في المشرق أو المغرب .

وفي الأندلس في عصر الولاة ٩٢ - ١٣٨ هـ ظل يطلق لقب قاضي الجند على القاضي ، وذلك لأنه كان يقضى بين الجند أو العسكر وهم جند الدولة الفاتحون للأندلس . وكان هو أيضاً من هؤلاء الجند العرب ، وأحياناً من الموالي ؛ فولايته هنا محددة بالجند ، وأنه لا ولاية لقاضي العسكر على غيرهم من الأفراد .

وفي عهد الإمارة الأموية من سنة ١٣٨ هـ / ٧٥٦ م بدأ اللقب يتغير

(١) القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ٥ / ٤٥١

(٢) القرآن الكريم : الآية رقم ٤ من سورة الإسراء .

(٣) القرآن الكريم : الآية رقم ٧٢ من سورة طه .

في قرطبة فقط ، وهي عاصمة الإمارة . وأصبح القاضي يلقب بقاضي الجماعة . وكان قاضي الجند بقرطبة يحيى بن يزيد هو أول من تلقب بلقب قاضي الجماعة ؛ إذ كان يشغل خطة قاضي الجند في آخر عهد الولاة . وحين تمت البيعة لعبد الرحمن الداخل مؤسس الإمارة أقره على القضاء ولم يعزله ، وأصبح قاضي الجماعة بقرطبة .

وذكر محمد بن حارث الحشني أن سبب هذه التسمية أو هذا اللقب أن القاضي يحيى بن يزيد كتب عهد الأمان بناء على طلب يوسف الفهرى آخر الولاة السابقين وهو الذي اشترط حضور القاضي يحيى بن يزيد في سنة ١٣٩ هـ / ٧٥٦ م وكان هذا قد كتب شهادته في كتاب الأمان « وذلك بمحض يحيى بن يزيد قاضي الجماعة »^(١) . ويفهم من ذلك أي جماعة المسلمين هي التي أقرت البيعة بالإمارة للإمام عبد الرحمن بن معاوية الداخل ، وكأن الذي كتبه القاضي هو إقرار وشهادة بانهاء مرحلة تاريخية وبداية مرحلة جديدة هي مرحلة الجماعة الإسلامية التي بايعت وأقرت الولاية لعبد الرحمن ابن معاوية ، وأصبح هو قاضي هذه الجماعة الجديدة .

ونحن نميل إلى هذا الرأي ، وإن كان هناك من يخالفه ويذهب مذهب النباهي في أنه نسبة لجماعة القضاة^(٢) . إذ كانت ولايتهم من قبل القاضي بالحضرة السلطانية ، أي العاصمة قرطبة ، فبقى الرسم كذلك^(٣) ، وإن كنا لم نجد سنداً يؤيد هذا الرأي في الوثائق والمصادر التي بين أيدينا .

وذكر محمد بن حارث الحشني أيضاً : أنه رأى سجلاً عقده محمد بن بشير يقول فيه : حكم محمد بن بشير قاضي الجند بقرطبة وأن تسمية القاضي بقاضي الجماعة اسم محدث لم يكن في القديم^(٤) .

أما ردنا على ذلك فأعتقد أن القضية التي حكم فيها محمد بن بشير كانت قضية خاصة بمسلمي الأجناد القريبة من قرطبة والتي كانت تدخل في ولايته أو كلف بها من الأمير ، أو لأن ابن بشير كان أصله من جند باجة من عرب

(١) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ١٤ (٢) النباهي : ص ٢١

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) الحشني : ص ١٤ ، ذكر النباهي هذه الرواية وأن القاضي هو : سعيد بن محمد بن بشير .

مصر^(١) . أما ما ذكره ابن القوطية من أن الفقيه عمرو بن عبد الله هو أول من تسمى بقرطبة قاضي الجماعة ، وذلك لأنه لم يكن من الجند العرب^(٢) من الأجناد المنتشرة في الأندلس وإنما كان من الموالي ، فإن ما يقصده هو أنه أول قاض لا ينسب إلى الأجناد العربية ، أي إلى البيوت العربية .

وظل لقب قاضي الجماعة يطلق على قضاة قرطبة حتى حدث في عهد الأمير عبد الله بن محمد أن استبد إبراهيم بن حجاج بإشبيلية في سنة ٢٨٨/٩٠١ م ، وقال ابن الخطيب : « بحيث كانوا يقدمون قاضي الجماعة من مدينتهم ولا يرجعون في شيء من أمرها إلى صاحب الدعوة المروانية »^(٣) .

وهذا النص يوضح لنا كيف أن زعماء الفتنة في هذا العصر يحاولون إثبات أن حاضرتهم لا تقل عن حاضرة الإمارة الأموية ، ولذلك ذكر ابن الخطيب أن ابن حجاج عين قاضي الجماعة بإشبيلية من أهلها ، ولم يقل ابن الخطيب القاضي . وهذا ليثبت أن إشبيلية لم تكن تقل عن قرطبة في شيء وترسم المستبد بها رسوم الإمارة بها على نمط الإمارة الأموية في قرطبة .

ولقد لقب ابن حيان الفقيه صاحب الصلاة محمد بن زياد في عهد الأمير محمد إذ كلفه بتجديد بنية المسجد وإصلاح ما وهى فيه بلقب القاضي ، مع العلم أن الفقيه لم يشغل هذه الخطة في عهده وإنما شغلها في عهد والده عبد الرحمن الأوسط^(٤) .

فكان من شغل خطة قضاء الجماعة وعزل عنها يظل يلعب بين الناس بلقب القاضي ، حتى إذا شغل خطة أخرى لعلو مركز لقب القاضي في الأندلس واحترام شخصية من يشغلها .

ولقد كان حكام بنو أمية يكبرون من يولونه خطة القضاء ويختارون لتلك الخطة من هو أهل لها ويوفونهم حقوقهم فيها ، فكان للقضاء بها المنزلة العالية والرتبة السامية مع كون الخلفاء منقادين لأحكامهم^(٥) .

(٢) ابن القوطية : ص ٧٣

(١) الحشني : ص ٢٨

(٣) أعمال الأعلام ، ص ٣٤

(٤) الحشني : ص ٦١ ، المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكي ، ص ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، الحاشية

(٥) أعمال الأعلام ، ص ١٤٦

رقم ٤٠٠ وما ورد فيها من مصادر .

وفي عهد عبد الرحمن الناصر ولي القاضي منذر بن سعيد البلوطي القضاء بجميع ثغور الأندلس ، وسمى « قاضي القضاة » في جميعها ، وجعل إليه الإشراف على جميع القضاة والعمال بها ، والنظر في المختلفين من بلاد الإفرنج إليها ، وذلك في جمادى الآخرة من سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م^(١) . فكان في الأندلس في تلك الفترة ثلاث ألقاب للقاضي : القاضي في كور الأندلس ، و « قاضي القضاة » في الثغر ، و « قاضي الجماعة » في قرطبة .

ولم نر سوى المنذر بن سعيد البلوطي الذي تلقب في تلك الفترة بهذا اللقب ، وهو لقب قاضي القضاة ، ومن ثم يظهر لنا هنا مدى تأثير المشرق على الأندلس واستجابة الأندلس لهذا التأثير .

وإن كنا قد رأينا في عهد المنصور محمد بن أبي عامر أن عهده اتسم بحسن استخدام الرجال ، ومقدرته على اصطناعهم ؛ فقد اصطنع محمد بن أبي عامر أبا القاسم محمد بن عمرو بن محمد بن أيوب البكري من أهل لبلة ، وسكن قرطبة واثمنه على بناء الثغور ، وقلده السفارة في عقد السلم بينه وبين ملوك الروم وقواميسهم والاشتراط له ، وعليه يخطط بالوزير القاضي ، وهو أحد الشهود السامعين من هشام المؤيد ما أمر بعقده لمحمد بن أبي عامر في تجديد الألفة^(٢) .

وبذلك يكون لقب القاضي هنا واختصاصاته ليست هي اختصاصات قاضي الجماعة بقرطبة وإنما جمع أبو القاسم هنا سلطة الوزير وسلطة القاضي ؛ ليستطيع ممارسة ما كلفه به الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر من مهام . وليس لقب الوزير أو القاضي هنا لقباً تشريفاً من أجل الاستفادة من موارد هذا اللقب المالية فقط ، وإنما هي ممارسات لسلطات مكلف بها من قبل الحاجب المنصور شخصياً وهو ولي الأمر الفعلي في البلاد حينئذ .

وإن كانت لم تصل إلينا الاختصاصات القضائية التي كلفه بها المنصور ابن أبي عامر سوى ما ذكرته المصادر من تقليده السفارة في عقد السلم مع نصارى الشمال المذكور عليه .

(١) ابن حيان : المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٨٨

(٢) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٣٧٢ (طبعة كوديرا) .

وظل لقب قاضي الجماعة في قرطبة حتى نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي . ولقد أورد لنا ابن سهل كثيراً من قضايا هذه الفترة وورد فيها أسماء لقضاة الأندلس ولقب قاضي الجماعة .

وفي عهد عبد الرحمن شنجول تغير هذا اللقب وحل مكانه لقب « قاضي القضاة » . وأول من لقب به في الأندلس القاضي أبو العباس بن ذكوان^(١) ، ولقب بعده بهذا اللقب « ابن وافد »^(٢) . ولم يورد ابن سهل في وثائقه هذا اللقب منسوباً لأحد القضاة ، ويمكن أن يدعى « الوزير القاضي » . وأول من تقلد وظيفة الوزارة بالإضافة إلى ولاية القضاء في قرطبة هو « أبو العباس ابن ذكوان » في عهد عبد الرحمن شنجول . ولم تجتمع هاتان الوظيفتان لأحد في الأندلس قبله^(٣) ، ولعل قصد القاضي عياض بذلك الوزارة وقضاء الجماعة وممارسة تلك الوظيفتين فعلياً .

وهذا يدل على اتجاه الأندلس منذ بدء انهيار الدولة الأموية إلى تقليد الشرق ومحاكاته في الألقاب . ويرى بروقنسال أن وصول بعض هؤلاء القضاة إلى منصب الوزير إنما كان ليستفيدوا بما تدره هذه الوظيفة من دخل مادي^(٤) .

ونحن نخالف بروقنسال في ذلك نظراً إلى أن بعض من تولى تلك الوظيفة كانوا في الأصل أغنياء ، وأن بعضهم كان يرفض أن يتقاضى راتباً . ولقد انقرضت دولة بني عامر بقيام المهدي أول خلفاء الفتنة ، فغير اسم خطة القضاء إلى قاضي الجماعة ، وكان لهذا التغير سبب شخصي ، فقد كان المهدي من أحقد الناس على ابن ذكوان لتقربه للعامرين من جهة ، كما كان ناقماً عليه لأحكام أمضاها في حقه من جهة أخرى^(٥) . غير أن ابن عبد الجبار لم يستطع أن ينال من شخص ابن ذكوان لعظم قدره في قلوب العامة والخاصة ، فلم يفعل سوى أن أزال عنه لقب قاضي القضاة ، وقصره على قضاء الجماعة . واستمر هذا اللقب طوال القرن الخامس الهجري يطلق على قضاة قرطبة

(١) عياض : ٤ / ٦٦٤ (٢) المرجع السابق ، ٤ / ٦٦٨

(٣) المرجع السابق ، ٤ / ٦٦٤ ، النباهي ، ص ٢١

(٤) L. Provençal, Hist. Esp. Musul. Vol. III, p. 124.

(٥) ترتيب المدارك ، ٤ / ٦٦٤

على الرغم من تمزق الخلافة وقيام ممالك الطوائف . ولقب قاضي القضاة بالطبيع وإن كان مستحدثاً في الأندلس كان معروفاً في مصر الفاطمية ، وكان صاحبه له زى وموكب^(١) . وكان معروفاً أيضاً في بغداد ، بينما كان يحمل أيضاً في كور الأندلس لقب المسدد^(٢) .

ولم يكن لقاضي الجماعة بقرطبة على الرغم من لقبه أى سلطان على قضاة الولايات في الأندلس . وكان قضاؤه يتوقف عند حدود أراضي عمل قرطبة ، على خلاف قاضي قضاة بغداد الذي كانت له الرئاسة على القضاة في الدولة العباسية . ولقد استمر لقب الوزير القاضي في عهد الجهاورة ، ولقب به الوزير القاضي أبو علي حسن بن ذكوان^(٣) .

أورد ذلك ابن سهل في أحكامه في قضية : « إحداث فرن بقرب دار » فقال : أثبتت عاتكة عند الوزير القاضي أبي علي الحسن بن ذكوان^(٤) .

وأثبت لنا ابن سهل في أحكامه أن لقب قاضي الجماعة استخدمه في موضعين فقط في وثائقه خلال فترة الجهاورة وفترة بني عباد في قرطبة :

الموضع الأول : في قضية « شورى في بيت متهدم بين دار حسان ودار شنوغة اليهود » وذكر أنه أثبتته عند القاضي أبي المطرف ابن سوار أنه « كان يلي قضاء الجماعة بقرطبة »^(٥) .

والموضع الآخر : في « وثيقة اغتصاب ابن السقاء قيم دولة ابن جهور لأموال بيت مال المسلمين » ، « شاور صاحب أحكام قضاء الجماعة بقرطبة سراج بن عبد الله »^(٦) . ولقد رأينا في بعض نسخ ابن سهل لقب : صاحب أحكام الجماعة بقرطبة^(٧) وصاحب أحكام القضاء بقرطبة^(٨) .

(١) المقرئى : الخطط ، ص ٤٠٣ - ٤٠٤ (طبعة المثني)

(٢) نفح الطيب ، ١ / ٢١٨ (٣) ابن سهل : ورقة رقم ٣٣٤

(٤) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٩٨

(٥) وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، ص ٦١ - ٦٢

(٦) وثيقة في اغتصاب ابن السقاء لأموال بيت مال المسلمين ، مجلة أوراق ، ص ١٠٢ ،

العدد ٥ و ٦ ، ابن سهل : ورقة ١١٦ (النسخة رقم ١٧٢٨ د) ، ورقة ٥٠ (النسخة رقم ٣٣٩٨ د)

(٧) ابن سهل : ورقة ٢٢٣ (نسخة رقم ٣٧٠ ق)

(٨) المرجع السابق ، ورقة ٢١٧

أما التراجم التي كانت تتحدث عن تلك الفترة فإنها أوردت لقب قاضي الجماعة مضافاً إلى اسم القاضي بالرغم من أن قرطبة في تلك الفترة لم تكن مركزاً سياسياً لحكم الأندلس كلها ، وإنما كانت ولاية مثل بقية ولايات الأندلس المستقلة ، وإن كان لها وضع خاص ثقافي وقضائي .

وحفلت نوازل ابن سهل في تلك الفترة بلقب القاضي أو الناظر في الأحكام ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

١ - « مسألة ابن حاتم الطليطلي المحكوم عليه بالزندقة » : « وخاطب أبو زيد بنسخة من قضائه محمد بن أحمد بن مخلد الناظر في الأحكام بقرطبة »^(١).

٢ - « شوري كتبها في قتل ابن فطيس زوجه رحيمة ابنة عبد الرحمن ابن خالد بن شهيد » : « وأثبت عنده أن سراج بن عبد الله في أيام توليه لأحكام القضاء بقرطبة قدمه للنظر »^(٢).

٣ - وفي قضية « جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل النمة » : قال القاضي : « وكانت أحداث هذه القضية في سنة ٤٨١هـ / ١٠٨٨م أيام القاضي ابن أدهم »^(٣).

وما أوردناه هو على سبيل المثال . ونخلص من هذا العرض أن لقب « قاضي الجماعة » في قرطبة ظل مستخدماً في وثائق القرن الخامس الهجري وأهمها نوازل ابن سهل ، وأن عدم الإشارة إليه صراحة بكثرة لا ينفي وجوده فعلاً بدليل المواضع التي وجد فيها ، وأن ابن سهل لم يشر إليه كثيراً في كل المواضع على سبيل التجاوز ، ولقد ظل لقب القاضي منسوباً للإقليم الذي يحتله القاضي في ممالك الأندلس وكورها المختلفة في ذلك القرن مثلما كان في العهود السابقة ؛ أي خلال عصر الإمارة والخلافة والحجابه .

وذكر ابن سهل ذلك في أحكامه وفي التراجم التي كتبت عن تلك الفترة وإن كان ابن بشكوال أورد في ترجمة الفقيه حكم بن محمد بن حكم بن محمد

(١) تولى ابن بتي قضاء الجماعة من سنة ٤٤٠ إلى ٤٤٧ هـ ، انظر : ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس ، ص ١٢١

(٢) وتولى سراج قضاء الجماعة من سنة ٤٤٨ إلى ٤٥٦ هـ ، انظر : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس ، ص ٦٨ وما بعدها .

(٣) انظر كتابنا : وثائق في أحكام قضاء أهل النمة ، ص ٦٥ - ٦٩

الجدامى ويعرف بابن إفرانك من أهل قرطبة والمتوفى سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م ، صلى عليه صاحب أحكام القضاء بقرطبة يحيى بن محمد بن زرب^(١) .

وأورد لنا صاحب التكملة وصاحب الذيل والتكملة فى ترجمة الفقيه محمد ابن عبد الله بن فرتون قاضى سرقسطة فى القرن الخامس الهجرى أنه لقب بلقب « قاضى الجماعة بسرقسطة » فقالا : « محمد بن عبد الله بن فرتون السرقسطى أبو عبد الله ، ولى قضاء الجماعة ببلده ، وهو الذى انتصر لأبى عمر الظلمنى من الشهداء عليه بأنه حرورى سفاك للدماء ... خمس وعشرين وأربعائة »^(٢) .

كذلك أورد ابن الأبار فى ترجمة الفقيه خلف بن محمد بن خلف بن أحمد ابن هاشم العبدري من أهل سرقسطة وصاحب الأحكام بها وجده لأبيه يعرف بالقرؤذى ، كان قاضى الجماعة بسرقسطة ، وكان المستعين بالله أبو جعفر ابن المؤتمن بن هود يعود فى مرضه ويكرمه ويعرف له حقه ، وتوفى سنة ٤٩٣ هـ / ١١٠٠ م^(٣) ، وشهد جنازته ومشى أمامها راجلا من داره إلى قبره ، وسماه عياض بالقاضى فى الذين لقيهم أبو على الصدفى بسرقسطة^(٤) .

وبمراجعة التراجم التى بين أيدينا لتلك الفترة ، أى للقرن الخامس الهجرى لم نجد نصاً آخر للقب قاضى الجماعة فى ممالك الأندلس المختلفة . لذلك نرى أن هذا النص الذى ذكرناه بالنسبة لسرقسطة يؤكد النزعة الانفصالية التى كان يتزعمها ملوك الطوائف ، وأن حاكم سرقسطة فى هذا العهد لم يكن يرى أن بلده كانت دون قرطبة التى كان سائداً فيها لقب قاضى الجماعة ، لذلك لقب قاضيه بقاضى الجماعة بسرقسطة .

وظهر لقب آخر فى مملكة طليطلة فى تلك الفترة وهو « قاضى القضاة » ، فذكر صاحب الذخيرة فى وصفه للإعذار الذنونى أن ابن حيان لقب الفقيه

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٣٣٧

(٢) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٤٢٠ ، (ط . كوديرا) ، ابن عبد الملك

المراكشى : الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٧٨١ ، ص ٢٩٦

(٣) التكملة ، ترجمة رقم ١٦٢ (ط . كوديرا) ، وذكر ابن بشكوال فى ترجمته « صاحب

أحكامها » . انظر : الصلة ، ترجمة رقم ٣٩٣

(٤) التكملة ، ترجمة رقم ١٦٢ (ط . كوديرا) .

القاضي أبا زيد ابن عيسى بن الحشا القرطبي « بقاضي القضاة » فقال :
« يقدمهم قاضي القضاة^(١) أبو زيد ابن عيسى القرطبي »^(٢).

ولقد انفرد هنا ابن بسام بذكر لقب قاضي القضاة للفقير ابن الحشا ،
بالرغم من أن كل التراجم التي بين أيدينا لم تلقبه بهذا اللقب . ونحن نرتاح
لذلك إذا عرفنا أن والد المأمون بن ذي النون كان « أول من استن سنة العصيان
والشقاق ، ومنه تفجر ينبوع الفتن والمحن » .

ولعل هذا الوصف الذي وصف به ابن حيان والد المأمون الظافر إسماعيل
في بداية الفتنة إنما ليوضح لنا عدم ولاء هذه الأسرة للجماعة ، بل ذمهم لبني
أمية ، فقال : « توارثوا هذه الإمارة مخرقة وضعها قريش لاستعمال الناس ،
والناس لأب وأم والفخار باطل . أحقهم بالملك من استقل به ، والله ما أولى
غير نفسي ولا أقوم إلا بسلطاني ولو نازعنيه فلان وفلان - وذكر السلف
الصالح الذين كرم الله ذكرهم - لضربتهم دونه بسيفي ما استمسك بيلتي »^(٣).

ومن ذلك نرى أن لقب قاضي القضاة الذي لقب به ابن الحشا ، دليل آخر
على الاستقلالية والذاتية التي كانت تعكس فكر الحاكم السياسي المنتزى
بإقليمه .

وكان من يستخلف على القضاء في تلك الفترة يلقب بالقاضي ، فقد لقب
سليمان بن عمر بن محمد الأهوي المقرئ بالمسجد الجامع بطليطلة ، المتوفى سنة
٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م ، بالقاضي ، وذلك لأن ابن يعيش كان يستخلفه على
القضاء^(٤).

(١) الذخيرة ، ١٣٠/١/٤

(٢) شغل ابن الحشا ولاية القضاء للمأمون يحيى بن ذي النون بطليطلة بعد أبي الوليد بن صاعد
في الحسين والأربعائة ، ثم صرف عنها في سنة ٤٦٠ هـ ، وصار إلى طرطوشة واستقضى بها ،
ثم صرف واستقضى بدانية ، وتوفي فيها سنة ٤٧٣ هـ . انظر : الصلة ، ترجمة رقم ٧٢٨

(٣) الذخيرة ، ١٤٤/١/٤ - ١٤٥ (٤) الصلة ، ترجمة رقم ٤٤٩

ولاية القضاء : حدودها

من المعلوم في الفقه الإسلامي أن القضاء يتحدد بالمكان والزمان والخصوم . وفيما يتعلق بالمكان فإن ولاية القاضي لا تمتد إلى خارج نطاق دائرة اختصاصه ؛ بمعنى أنه لا ولاية له في الفصل في خصومة تتعلق بأشخاص أو بأمور خارجة عن النطاق الإقليمي المحدد لولايته ، والمقصود بهذا هو القضاء ذاته ، أي الفصل في الخصومة موضوعاً . ولقد أورد الفقيه ابن سهل استناداً إلى ما ذكره محمد بن عبد الله بن عبد الحكم في كتاب القضاة ما يؤيد ذلك : « وقد حجج قاضي مصر فرجع إليه بمكة وشهد عليه بذلك شهود ، فلا أرى أن يقبل الشهادة ببلد غير بلده التي ولي عليه فيما أرى والله أعلم ؛ ألا ترى أنه لو ولاه الخليفة ببغداد قضاء مصر وأمره بالخروج إليها ، لم يكن له أن يسمع من بينة أحد في دعوى على من بمصر حتى يصير إليها »^(١).

وكان ولي الأمر يصدر عهده إلى القاضي^(٢) أي قرار توليه القضاء أو شغله هذه الخطوة في الولاية المحددة ، ويعتبر العهد أو الظهير الذي كتبه القاضي مهدي بن مسلم^(٣) هو النموذج الذي احتذاه الحكام للقضاة من بعده ، ويعتبر أصلاً من أصول العقود مع القضاة كما ذكر الخشني^(٤) ، وذكر ابن الأبار أنه وقف على نسخة عهد القاضي عبد الله بن خميس^(٥) .

أما إذا كانت الخصومة يستلزم الفصل فيها اللجوء إلى إجراءات تحقيق أو معاينة أو إثبات حالة أو سماع أقوال شهود خارج نطاق اختصاص القاضي فإن وحدة الخصومة تستلزم بالضرورة تخويله حق اتخاذ هذه الإجراءات

(١) ابن سهل : الأحكام الكبرى ، ورقة رقم ٥

(٢) ولقد كتب القاضي مهدي بن مسلم قرار عهده بنفسه . انظر الخشني : صفحات ٩-١٢ ، التكملة ، ترجمة رقم ١٢٩٥ (ط . كوديرا) .

(٣) ذكر ابن الأبار أن اسمه مهدي بن سلمة ، والصواب عاليه . التكملة ، ترجمة رقم ١١٦٢ (ط . كوديرا) .

(٤) الخشني : ص ١٢ ، التكملة ، ترجمة رقم ١١٦٢ (ط . كوديرا) .

(٥) وكان هذا العهد من إنشاء أبي محمد ابن عبد البر وولي القاضي بمقتضاة قضاء دانية وأعمالها لإقبال الدولة على بن مجاهد في شوال سنة ٤٠٢ هـ ، ولعل ابن الأبار أخطأ في هذا التاريخ ، ولعله شخصية أخرى غير أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد البر - والد الفقيه أبو عمر يوسف - وتوفي أبو محمد سنة ٣٨٠ هـ . الصلة ، ترجمة رقم ٥٤٨

أياً كان مسرح حدوثها ، ما دامت لازمة لإمكان الفصل في النزاع المطروح عليه . ومن هذا القبيل سماع شهادة شهود موجودين في مكان بناء عن دائرة ولايته القضائية .

وكذلك الحال بالنسبة لأي إجراء آخر من إجراءات التحقيق ؛ لأن القول بغير هذا يؤدي إلى تجزئة الخصومة وتفتيتها ويشير نزاعاً في صلاحية القاضي واختصاصه بالنسبة للفصل في موضوعها . وتتجلى هذه الصعوبة في الصورة التي يكون اختصاص الفصل في الموضوع فيها داخلاً في ولاية قاض ، بينما اختصاص سماع أقوال الشهود أو إجراء التحقيق داخلاً في ولاية قاض آخر . وغني عن البيان أن تمزيق الخصومة على هذا الوجه ليس من مصلحة العدالة في شيء ، ولا سيما إزاء المبدأ القائل بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وأن الإجراءات المتعلقة بالتحقيق إنما هي فرع من مستلزمات إمكان الفصل في موضوع الخصومة^(١) .

ولقد أورد ابن سهل في أحكامه قضية من أحكام ابن زياد توضح حدود ولاية القاضي الزمانية والمكانية وهي : « أين يكون التحاكم في مال غائب فيه الخصم ؟ » .

ولقد أشار الفقهاء أن يكتب قاضي الجماعة إلى قاضي البلد الذي به المال بمبلغ نظره فيكون الأخير هو المنفذ لنظر قاضي الجماعة مبتدئ النظر للحاضر القائم عنده . « وهو الذي مضى عليه فتيا أهل العلم وقولهم إن شاء الله عز وجل »^(٢) .

ومكان المخاصمة حيث وجود المدعى عليه ؛ قال في ذلك القاضي في آخر كتاب الجدار لعيسى بن دينار في الرجل من أهل قرطبة تكون له الدار أو القرية أو الحق يجيان ، فيدعى ذلك رجل من أهل جيان ويريد مخاصمة القرطبي عند قاضي جيان حيث الشيء المدعى فيه ، فقال : « لا يرفعه القاضي بعد ، إنما يتحاكمان حيث المدعى عليه » . قال : « وأخبرني من حضر أن ابن بشير حكم به وكتب به إلى بعض قضاته »^(٣) .

(١) راجع ابن سهل : « احتلال القاضي بغير عمله » الورقتان ٤ - ٥

(٢) المرجع السابق ، ورقة رقم ١٩٤ (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

وروى ابن حبيب عن مطرف مثله وقال : « وكذلك لو كانت الدار في غير موضع المدعى وفي غير موضع المدعى عليه لم يلتفت إلى ذلك ، وكان التحاكم حيث المدعى عليه »^(١).

قال ابن حبيب : وسألت عن ذلك ابن الماجشون ، فقال لي : إنما يكون النظر حيث المدعى والمدعى عليه والمدعى فيه ، ويسمع ذلك الموضع من بينته وحبته ، ويضرب لصاحب الدار أجلاً على حال ما يصنع بالغايب ، وإن كانت الدار بغير موضع المدعى فحيث تكون .

وقال فضل : مذهب ابن كنانة وسحنون في ذلك كمذهب ابن الماجشون ، إلا إن كان أحد القاضيين جائراً فالخصومة عند الأعدل^(٢) .

العلاقات بين قضاة الأندلس

لم تكن خطة قضاء الجماعة بقرطبة حكراً على أهلها أو قاطنيها فقط ، وكذلك لم تكن خطة قضاء الكور الأندلسية يختص بها أهل هذه الكور وساكنوها ؛ وإنما كان ولي الأمر يسأل ويستقصي عن أفضل العناصر من بين عامة علماء الأندلس التي يأمل بها تحقيق العدالة ، فيرشحها لتولى خطة القضاء ، سواء كانت في قرطبة أو كورها الأخرى .

وذكر الخشني رواية عن أحمد بن خالد فقال : « كان من شأن الخلفاء -رحمهم الله- السؤال عن أخبار الناس ، والكشف عن أهل العلم والخير بهم ، والتعرف لأماكنهم من قرطبة أو غيرها من الكور ، فكانوا إذا احتاجوا إلى رجل يصلح لخطة من خططهم استجلبوه »^(٣).

ولقد طالعنا المصادر الأندلسية بتراجم عديدة ممن شغل هذه الخطط من بين فقهاء الأندلس ، وسوف نتعرض في هذا المقام للفقهاء الذين شغلوا خطة القضاء في الإطار التالي :

(١) من شغل خطة قضاء الجماعة من أهل قرطبة .

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٢٣

- (ب) كور الأندلس تمد قرطبة بقضاة الجماعة .
(ج) من ارتقى إلى خطة قضاء الجماعة من قضاة الكور الأندلسية .
(د) من شغل خطة القضاء في كور الأندلس من أهل قرطبة .

(١) من شغل خطة قضاء الجماعة من أهل قرطبة :

شغل كثير من العرب الوافدين إلى الأندلس خطة قضاء الجماعة بقرطبة ،
وحفلت كتب التراجم بأسمائهم ، منهم :

في عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية : كان عمرو بن شراحيل بن محمد
المعافري^(١) من ساكني قرطبة في درب الفضل بن كامل عند اختياره للجماعة
بعد معاوية بن صالح ، ثم أصبح يتداول معه القضاء عاماً معاوية وعاماً
عمرو^(٢) .

وفي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط شغل هذه الخطة محمد بن زياد
الخنسي ، وهو والد قاضي الجماعة الحبيب بن زياد ، وذلك بعد معاذ بن عثمان
الشعباني ، وكان محمد بن زياد قبل توليه خطة الجماعة على خطة الشرطة في
قرطبة^(٣) ، وتولى هذه الخطة أيضاً إبراهيم بن العباس القرشي في سنة
٢٢٣ هـ / ٨٣٧ م^(٤) .

وعمر بن عبد الله بن ليث ويعرف بالقبة من أهل قرطبة ، وهو أول
من استقضى من الموالي في عهد الدولة الأموية ، استقضاه الأمير محمد سنتين ،
وتوفي سنة ٢٧٣ هـ / ٨٨٦ م^(٥) .

وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن محمد شغلها أسلم بن عبد العزيز من أهل
قرطبة ، وتوفي سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١ م^(٦) .

وأحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي من أهل قرطبة ، وتوفي سنة

(١) راجع ترجمته في ابن الفرضي : رقم ٩٣٦ (٢) الخشني : ص ٢١ - ٢٢

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٧ وما بعدها . (٤) المرجع السابق ، ص ٥٢

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٧ وما بعدها ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩٣٨

(٦) الخشني : ص ١٠٦ وما بعدها ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٨٠ ، النباهي : ص ٦٣

٣٢٧/هـ ٩٣٩م^(١) . بعد أحمد بن بقر بن مخلد الذي توفي سنة ٣٢٤/هـ ٩٣٦م^(٢) .

وتولى هذه الخطة أيضاً من فقهاء قرطبة محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ،
وتوفي سنة ٣٣٩/هـ ٩٥٠م^(٣) بعد وفاة أحمد بن عبد الله بن أبي طالب .

ومحمد بن يتي بن زرب المتوفى سنة ٣٨١/هـ ٩٩١م^(٤) .

ونخلص مما سبق إلى أن من شغل خطة قضاء الجماعة بقرطبة في ظل
الأمويين من أهلها وساكنيها كان عدداً قليلاً بالنسبة لمن وليها من فقهاء كور
الأندلس الأخرى .

(ب) كور الأندلس تمد قرطبة بقضاة الجماعة :

شغل خطة الجماعة بقرطبة من غير أهلها الوافدين عليها من كور الأندلس
المختلفة أمثال :

معاوية بن صالح من أهل الشام من حمص ؛ دخل الأندلس قبل
عبد الرحمن بن معاوية الداخل ، فسكن إشبيلية ، وكان من جلة أهل العلم
ورواة الحديث^(٥) .

والفقيه عبد الرحمن بن طريف ، وهو من أهل ماردة ومن ساكنيها ،
واستجلبه الأمير عبد الرحمن لتولى خطة الجماعة بقرطبة^(٦) .

والمصعب بن عمران الهمداني من العرب الشاميين من جند حمص ،
ودخل الأندلس قبل عبد الرحمن بن معاوية ونزل كورة جيان بقرية باذو ،
ثم رحل إلى موضع من عمل قرطبة بجوف المدور الأدنى إليها ، وكان سكناه
بقرية تعرف بغليار في الجبل من إقليم المدور ، ورفض خطة القضاء في عهد
عبد الرحمن الداخل ، وقبلها في عهد ابنه هشام الرضى^(٧) .

(١) الخشني : ص ١١٧ - ١١٨ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٤ ، النباهي : ص ٦٣

(٢) الخشني : ص ١١١ - ١١٧ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٣ ، النباهي : ص ٦٣ - ٦٥

(٣) الخشني : ص ١١٨ وما بعدها ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٢٥٣ ، النباهي :

ص ٥٩ - ٦٠

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٦٣ ، النباهي : ص ٧٧ وما بعدها .

(٥) الخشني : ص ١٥ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٤٥

(٦) الخشني : ص ٢٣ (٧) المرجع السابق ، ص ٢٤ - ٢٥

ومحمد بن بشير المعافري أصله من جند باجة من عرب مصر ، واستدعاه
الأمير الحكم بن هشام وولاه قضاء الجماعة والصلاة بقرطبة^(١) ، وابنه سعيد بن
محمد بن بشير^(٢) ، وحفيده مسرور بن محمد بن بشير^(٣)

والفرج بن كنانة الكناني من جند فلسطين ، وكان من أهل شذونة
واستقضاه الأمير الحكم بن هشام بعد محمد بن بشير في سنة ١٩٨هـ / ٨١٤م^(٤).

وقطن بن جزء التميمي وابنه بشر بن قطن ، كانا من أهل جيان^(٥).

وعبيد الله بن موسى الغافقي من عرب الشام ، ثم من جند فلسطين ،
سكن ناحية الجزيرة ، وسكن ولده إشبيلية^(٦)

وحامد بن محمد الرعيني ، كان من أهل شذونة^(٧)

ويحيى بن معمر الألهاني من العرب الشاميين ، وكان من أهل إشبيلية ،
ومنزله بها يسمى مغرانة ، حارة من طرف الحاضرة عليها ممر سابلة ، وكان فقيه
إشبيلية وصاحب صلاتها وقت أن اختاره الأمير عبد الرحمن الأوسط قاضياً
للجماعة بقرطبة^(٨).

والأسوار بن عقبة النصرى من أهل جيان .

وينحاصر بن عثمان الشعباني من أهل جيان من قلعة الأشعث ، وينسب في
العرب إلى جذام^(٩) ، وتولى بعده علي بن أبي بكر الكلابي من أهل قبرة
وكان لقبه يوانش^(١٠) . وكان قاضي الجماعة معاذ بن عثمان الشعباني من أهل
جيان^(١١).

وسعيد بن سليمان الغافقي وأصله من مدينة غافق ، وولى قضاء ماردة
وغيرها قبل توليه خطة قضاء الجماعة بقرطبة^(١٢).

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩ (٢) المرجع السابق ، ص ٣٨ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٤ وما بعدها .

(٤) الحشني : ص ٤٢ وما بعدها ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٣٠

(٥) الحشني : ص ٤٤ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٨) المرجع السابق ، ص ٤٥ وما بعدها .

(٩) المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ (١٠) المرجع السابق ، ص ٥٥

(١١) المرجع السابق ، ص ٥٥ - ٥٧

(١٢) المرجع السابق ، ص ٦١ وما بعدها ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٤٧٧

وأحمد بن زياد اللخمي من كورة شذونة^(١) .

وسليمان بن أسود الغافقي أصله من مدينة غافق وولى كورة ماردة وقت ولاية عمه سعيد بن سليمان قضاء الجماعة بقرطبة^(٢) .

وعامر بن معاوية اللخمي كان من بني زياد ويسكن رية واستقضاه المنذر ابن محمد^(٣) .

والنضر بن سلمة وأصله من قبرة وولى قضاء كورة شذونة واستقضاه الأمير عبد الله بن محمد لقضاء الجماعة^(٤) .

وموسى بن محمد بن زياد اللخمي من العرب الشاميين من جند فلسطين وكان أصله بالأندلس من كورة شذونة^(٥) .

(ح) من ارتقى إلى خطة قضاء الجماعة من قضاة الكور الأندلسية :

القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى الذى ارتقى إلى خطة الجماعة بقرطبة بعد أن كان قاضياً على كورة طليطلة وجيان وإلبيرة وبجانة^(٦) .

والقاضي منذر بن سعيد البلوطي ، وينسب في البربر في فخذ منهم ، يقال له كرتة ، وكان يشغل قضاء كورة ماردة وما والاها من مدن الجوف ، ثم ولى قضاء الثغور الشرقية ، ثم رقاها الخليفة لخطة قضاء الجماعة بقرطبة^(٧) .

وقاضي الجماعة عبد الرحمن بن أحمد بن أبي المطرف عبد الرحمن المعافري ، وأصله من باغة وعمل بالقضاء في عدة كور بالأندلس قبل توليه خطة قضاء الجماعة بها ، وتوفى سنة ٤٠٧هـ / ١٠١٦م^(٨) .

(١) الحشني : ص ٦٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٤٩

(٣) الحشني : ص ٩٠ (٤) المرجع السابق ، ص ٩١ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ٩٣ - ٩٤

(٦) المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١٢٠ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٢٥٣

(٧) الحشني : ص ١٢٠ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٥٤

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٦

(٥) من شغل خطة القضاء في كور الأندلس من أهل قرطبة :

سعيد بن سليمان الغافقي ؛ أصله من مدينة غافق من عمل قرطبة ، تولى قضاء ماردة وغيرها قبل ولايته قضاء قرطبة في عهد عبد الرحمن الأوسط (١) ، وتوفي في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن قاضياً غير معزول بعد سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٩ م ، وذكر ابن الفرضي أنه توفي بعد سنة ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م (٢) .

وابنه خالد بن سعيد بن سليمان الغافقي ، تولى قضاء فحص البلوط . وأسود بن سليمان بن يعيش والد قاضي الجماعة سليمان بن أسود ، ولى قضاء فحص البلوط (٣) .

وشغل سليمان بن أسود قضاء كورة ماردة وقت ولاية عمه سعيد قضاء الجماعة بقرطبة ، ثم تولى سليمان قضاء الجماعة بقرطبة (٤) .

وفرّج بن سلمة بن زهير بن مالك البلوي من أهل قرطبة ، وكان عاقداً للشروط ، مشاوراً في الأحكام ، استقضى على كورة رية ووادي الحجارة (٥) .

وقاضي الجماعة أحمد بن عبد الله بن أبي طالب من أهل قرطبة ؛ شغل خطة القضاء على كورة إلبيرة قبل أن يختاره الخليفة عبد الرحمن الناصر لخطة قضاء الجماعة بقرطبة سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م (٦) .

والفقيه أحمد بن دحيم بن خليل بن حرب من أهل قرطبة ، ولاه الخليفة أحكام القضاء بطليطلة ولم يزل عليها إلى أن توفي في الطاعون سنة ٣٣٨ هـ / ٩٤٩ م (٧) .

والفقيه أحمد بن نصر بن خالد من أهل قرطبة ، ولى أحكام السوق والشرطة وقضاء كورة جيان ، توفي سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م (٨) .

(١) الخشني : ص ٦١

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ابن حيان : المقتبس ، تحقيق الدكتور محمود مكى ، ص ٤٨٠ ، حاشية رقم ١٧٩

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٥٥٨ (طبعة القاهرة) .

(٤) الخشني : ص ٧٣ (٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٣٥

(٦) الخشني : ص ١١٧ - ١١٨ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٤

(٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٠ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٦٧

(م ١٢ - تاريخ القضاء في الأندلس)

والفقيه أحمد بن إسحاق بن مروان بن جابر الغافقي من أهل قرطبة ، ولى أحكام قضاء طليطلة وخرج إليها ، فتوفى بها سنة ٣٧٢ هـ / ٩٨٢ م^(١).

والفقيه سعيد بن محمد بن مسلمة بن محمد بن سعيد من أهل قرطبة . ولى قضاء قرمونة ، وتوفى سنة ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م^(٢).

والفقيه محمد بن محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي من أهل قرطبة ، ويعرف بابن أبي القراميد . ولى القضاء بمدينة سالم ، ثم أحكام الشرطة والسوق بقرطبة ، وامتنح في مدة المعتد بالله بيد حكم بن سعيد وزيره ، وتوفى سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤٠ م^(٣).

علاقة قاضي الجماعة بقرطبة بقضاة الكور الأندلسية :

كان الأمير والخليفة الأموي يستطلع رأى قاضي الجماعة بقرطبة عند تعيين قضاة كور الأندلس . وكان قاضي الجماعة يستشير ويتخير من يراه ، ويعين الأمير من يشير به عليه قاضي الجماعة^(٤) . وفي نهاية القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي عندما عين المظفر عبد الملك أبا بكر محمد بن عيسى قاضياً على سبتة بلده ، وكانت من أعمال الأندلس ، أخذ برأى قاضي الجماعة ابن ذكوان .

وإذا استعرضنا قضاة الجماعة بقرطبة في نهاية القرن الرابع الهجري وطوال القرن الخامس الهجري وجدنا أن من شغل تلك الوظيفة بقرطبة كان لابد أن يكون أولاً قد تمارس بالقضاء في أحد الكور الأندلسية خارج قرطبة ، أو شغل خطة الشورى داخلها أو خارجها ، أو شغل إحدى الخطط الأخرى في بلاد الأندلس ، ثم يرقى أخيراً نظراً لمكانته الفقهية قاضياً للجماعة بقرطبة . ودليلنا على سبيل المثال لا الحصر من قضاة القرن الخامس الهجري :

عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس ، توفى سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م ؛ قاضي الجماعة بقرطبة ، مضافة إلى ولاية الصلاة والخطبة والوزارة في عهد المظفر عبد الملك بن أبي عامر ، ثم صرف عن ذلك . وكانت ولايته للقضاء والصلاة

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٧٠ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٢٤

(٣) الصلاة ، ترجمة رقم ١١٤٢ (٤) الحشني : ص ٣٨ - ٣٩

تسعة أشهر ويومين ، وكان قبل القضاء صاحب المظالم بقرطبة^(١) .

وابن وافد أبو بكر يحيى بن عبد الرحمن اليحصبي القرطبي . تقلد الشورى بعهد العامرية ، ثم تقلد الصلاة بالزهراء مدة ، ثم استعفى ورفض مع غيره الموافقة على التجميع بالزاهرة لمحمد بن أبي عامر حتى سخط عليه وعزله محمد بن أبي عامر عن الشورى بعد ذلك ، وولى القضاء والخطبة بعد ابن ذكوان ، ولقب بقاضى القضاة ، ثم توفى سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٤ م فى محبسه لما تغلب البربر وزعيمهم المستعين على قرطبة^(٢) .

وعبد الرحمن بن أحمد بن أبي المطرف المعافى ، توفى سنة ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م . تولى قضاء الجماعة بقرطبة ، واستقضاه الخليفة هشام بن الحكم فى دولته الثانية سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م ، وكان قد عمل فى القضاء فى عدة كور من كور الأندلس^(٣) .

ويونس بن عبد الله بن محمد المعروف بابن الصفار . استقضى أول مرة ببطلوس وأعمالها ، ثم صرف عنها . وولى الخطبة بجامع الزهراء مضافة إلى خطته فى الشورى ، ثم ولى خطة الرد مكان ابن ذكوان فى عهد العامرية . وبعد ذلك ولى أحكام القضاء والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة مع الوزارة ، ثم صرف عن ذلك كله وقلده المعتد بالله هشام بن محمد المروانى قضاء الجماعة بقرطبة والصلاة والخطبة بأهلها سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م ، إلى أن توفى سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م^(٤) .

واستقضى أبو الوليد محمد بن جهور الفقيه حسن بن محمد بن ذكوان قاضياً للجماعة بقرطبة ورقاه إليها من أحكام الشرطة والسوق ، وتوفى سنة ٤٥١ هـ / ١٠٥٩ م^(٥) ، وكذلك قاضى الجماعة سراج بن عبد الله بن محمد الذى تولى القضاء سنة ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م ، وكان قبل توليه مشاوراً فى

(١) ابن بشكوال : الصلاة ، ترجمة رقم ٦٨٢ (٢) عياض : ٦٦٨/٤ - ٦٧١

(٣) الصلاة ، ترجمة رقم ٦٨٦

(٤) ابن سهل : تراجم فى تسمية فقهاء الأندلس ، مجلة المناهل ، ترجمة رقم ٤٩ ،

عدد ٢١ وما ورد فى الحاشية ١٠٠ ، عدد ٢٣ من مصادر .

(٥) ابن بشكوال : الصلاة ، ترجمة رقم ٣١٢

الأحكام بها ، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م^(١) .

وكذلك قاضي الجماعة عبيد الله بن محمد بن أدهم الذي تولى قضاء الجماعة بقرطبة سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م ، فقد كان قبل ذلك صاحب أحكام المظالم بقرطبة ومشاوراً في الأحكام بها ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(٢) .

وقاضي الجماعة عبد الصمد بن هذيل . تولى قضاء الجماعة بقرطبة بعد أبي بكر بن أدهم المتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م ، وكان قبل توليه أحكام القضاء مشاوراً في الأحكام بقرطبة ، وتوفي سنة ٤٩٥ هـ / ١١٠٢ م^(٣) .

وقاضي الجماعة محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي . وتولى القضاء سنة ٤٩٠ هـ / ١٠٩٧ م ، ولم يزل عليه حتى وفاته سنة ٥٠٨ هـ / ١١١٤ م^(٤) .

ولم يكن لقاضي الجماعة بقرطبة في عهد الدولة الأموية أي نفوذ أو سلطان على قضاة الكور الأندلسية ، بل كان قضاؤه يتوقف عند حدود ولايته ، كما ذكرنا قبل ذلك . وكانت هناك علاقات بين قضاة الكور وقاضي الجماعة بقرطبة تتمثل في التعاون في تنفيذ إجراءات الأحكام والمكاتبات المتبادلة بين القضاة بعضهم إلى بعض لخدمة العدالة ونشر الأمان ومحاربة الأهواء والبدع . وكان الاحترام والتقدير يسود العلاقات بين جميع قضاة الأندلس . واستمرت تلك العلاقات الوارفة بالاحترام بين الجميع خلال فترة ملوك الطوائف والمرابطين في الأندلس ، بل رأينا أن نظام القضاء في الأندلس كان عامل وحدة واتصال بين ممالك الطوائف المتنافرة في الأندلس ، وكان له أثره حتى عادت الأندلس متحدة سياسياً تحت حكم المرابطين .

كتب القضاة بعضهم لبعض :

وأما عن مخاطبة بعض القضاة بعضاً وإنفاذ كتبهم إذا ثبت عند المکتوب إليه وإن انكسر طابع الكتاب أو لم يطبعه المخاطب ، فلقد أورد الفقيه ابن سهل

(١) تراجم في تسمية فقهاء الأندلس ، ترجمة رقم ٤٧ ، عدد ٢١ ، ص ٣٠٧ والحاشية

رقم ١٠٠ ، عدد ٢٣ وما ورد فيها من مصادر ، الصلة ، ترجمة رقم ٥١٧

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٦٧٢ (٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٠٨

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٥٤

في نوازل آراء الفقهاء في ذلك ، فذكر أنه : « في سماع يحيى إن لم يكن قاضى الكورة موثقاً به وفي الكورة رجال يثق بهم كتب إليهم سرّاً ليسألوا له عن شهد عنده من أهل تلك الكورة ، فإن كتبوا إليه أنه عندهم مشهور بالعدالة معروف بالصلاح أجاز شهادته وإلا تركها حتى يعدله عنده بمن يرضى » (١).

وأضاف ابن سهل فقال :

وقال ابن وهب : لا يجاز كتاب قاض إلى قاض إلا بشاهدين أنه أشهدهما بما فيه . قال ابن القاسم : في المجموعة : وإن لم يكن فيه خاتمه أو كان طابعه قد انكسر (٢) .

ورأينا ذلك منصوباً عليه ومنفذاً في نوازل ابن سهل في مسألة ابن حاتم الطليطلى المحكوم عليه بالزندقة ، فقد ذكر ابن سهل : « وبعد أن أخذ ابن ليبد أجوبة القاضى والفقهاء بقرطبة سأل أن يخاطب له مروان بن سعيد قاضى بطليوس بثبوت ذلك السجل . فخاطبه ابن بتي القاضى بذلك وتحمل الخطاب ثقتان نهضاً مع ابن ليبد » (٣) .

وذكر ابن حارث في أصول الفتيا في مسألة تنفيذ كتاب القاضى إلى قاض آخر فقال : وإذا كتب القاضى إلى القاضى في أمر فعلى القاضى المكتوب إليه أن ينفذ كتاب القاضى إليه إذا ثبت عنده أنه كتابه ، كان الذى كتب إليه مما يوافق مذهبه أو مما يخالفه ، وذلك إذا كان القاضى الكاتب قد حكم . وإذا كان لم يحكم وإنما كتب إليه بما يثبت عنده لم يحكم هذا المكتوب إليه إلا بما يوافق مذهبه » (٤) .

وقال ابن سهل : « رأيت قضاة شرق الأندلس يجيزون كتب بعضهم إلى بعض في الأحكام بالخطام (٥) ومعرفة الخط وإن لم يكتب القاضى منه بخط يده

(١) ابن سهل : ورقة ٤ ، وأورد أبو الوليد هشام الأزدي القرطبي صاحب مفيد الحكم تفصيلات وأحكام هذه المسألة . راجع الورقتين : ٣٢ - ٣٣ ، الوثريسي : ٦٤/١٠ - ٦٩

(٢) ابن سهل : ورقة ٤

(٣) محمد خلاف : ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس ، ص ١٢١

(٤) ابن حارث : أصول الفتيا (المخطوط) ورقة ٦٤ والمطبوع ، ص ٣٢٣

(٥) خاتم القاضى الذى يبعث به في رسالته للقضاة أو للنصوم ، أى علامته وخطه الذى ينفذ بهما أحكامه . ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٦٥ وما بعدها . دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

إلا العنوان لا غير ، وإن كان حامله هو المكتوب له المحكوم في قضيته ، وينعتون حامله المكتوب له في الكتاب ويسلمونه إليه مختوماً . وهو عندى مما لا يجوز العمل به ولا إنفاذه ، لا سيما إذا كان حامله صاحب الحكومة . وهو رأى ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره . إذا كان حامل الكتاب صاحب القضية لم يجز فيما هو أحق من هذا في تحمله من عند الأمين أو الفقيه وشبهه فكيف في نفس الحكومة ؟ ومن قاضى بلدة إلى قاضى بلدة أخرى . هذا مما لا يجوز عند أحد والقضاء به مفسوخ ، والله أعلم ^(١) .

وأضاف ابن حبيب : « وأما إذا حمل الكتاب شاهدان وشهدا به عند المكتوب إليه ، وأثنى عليهما عنده بخير وإن لم يكن تعديلاً بيناً ، أو زكى أحدهما ولم يرك أو توسم فيها صلاح . وكان الخط والختم مشهورين معروفين عند المكتوب إليه فإني أستحسن إجازة مثل هذا وإنفاذه لتعذر موافقه العدول على الطالب ، ولما قد جرى به العمل في صدر السلف الصالح من إجازة الخواتم ، والله أعلم بالصواب » ^(٢) .

ولقد تعرض ابن سهل لآراء فقهاء المالكية المتأخرين في هذا الشأن . ويفهم من مجمل كلام الفقيه ابن سهل تصون القضية لدى تنفيذ الأحكام في شأن ما يخاطبون فيه من قضايا للاستيثاق من انتفاء احتمال قيام أى شبهة في الأمر المحكوم فيه وذلك حماية للعدالة ونأياً بالأحكام عن مواطن العبث أو الزلل . ومتى قامت أدنى شبهة في احتمال أن تكون لطالب التنفيذ مصلحة في تنفيذ الحكم على وجه معين فإن سد الذرائع ودفع الشبهات يستوجبان التأكد من صحة نسبة صدور الحكم من القاضى صاحب الولاية في إصداره ، ودفع أى مظنة في صحة صدور هذا الحكم ، أو وقوع أى مساس بمضمونه أو منطوقه على وجه ينحرف به عن وجه العدالة الذى ابتغاه القاضى مصدر الحكم . ومن ثم انعقد الرأى على وجوب التأكد من خط القاضى وأسلوبه في تسبيب الحكم وكون الحكم ممهوراً بخاتمه مع سلامة هذا الخاتم ، واستبعاد أى عبث به ، سواء في صلبه أو في أية إضافة ترد فيه بعد طبعه بخاتم القاضى ، وزيادة في الاستيثاق وجب توافر شهادة شاهدين على صحة الحكم وإسناده إلى القاضى

(١) ابن سهل : ورقة ٤ . (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

المنسوب إليه ، وعدم وجود مصلحة لدى غرض في تحريف الحكم عن مواضعه .
وحتى لا يكون هذا الإجراء أداة تعطيل لتنفيذ الأحكام أو تعقيد في هذا
التنفيذ ذهب الرأي إلى التخفيف في بعض الحالات من شروط التنفيذ بالاكتفاء
بشاهد عدل بدلا من شاهدين بالإضافة إلى كون الحكم محرراً بخط القاضي ،
وكون خطه مشهوراً ومعلوماً للكافة بما لا يثير أى شبهة في صحته وسلامته ،
فضلا عن لزوم التأكد من أمانة ناقل الحكم ونزاهته حالة كونه صاحب
مصلحة في تنفيذ الحكم .

وقال أبو الوليد هشام الأزدي صاحب مفيد الحكام :

« وفي ثمانية أبي زيد قال أصبح : وقد يُسأل في الرجل يأتي إلى قاض
بكتاب فيه قضاء قاض غيره من القضاة فيسأله أن يثبته عنده بشاهدين عدلين ،
فإن القاضي الأول حكم له بما فيه وأشهد له بشبوته عنده لما يتخوف من موت
شاهديه أو حوادث ينحشاها عليه هل يسمع من بينته ؟ قال نعم »^(١).

وقال محمد بن سلمة :

« وإذا كان للقاضي في نواحي عمله رجال قد استضافهم على النظر في
تلك النواحي فإنه يقبل ما خاطبوه به ، وإن كان الخطاب بغير بينة إذا كان
مختوماً عليه وعرف خاتمه وهو منه على قرب الاستدراك ما ينحشاه من التصدي .
وإن خوطب من غير عمله فلا يقبل الخطاب إلا بالينة . قاله ابن حبيب عن
ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون »^(٢).

وتعتبر قضية الملحد ابن حاتم الطليطلي صورة من الصور الواضحة على
الوحدة القضائية العامة في الأندلس من ناحية ، ومن ناحية أخرى صورة
لمدى البطء في القواعد والإجراءات القضائية وكتب القضاة لبعضهم بعض
التي كانت تحدث بين ممالك الطوائف المختلفة في القرن الخامس الهجري ؛
فقد استمرت هذه القضية قائمة مدة قاربت سبع سنوات^(٣) ، وهي معروضة
على القضاء ، والمتهم فار من طليطلة متخفياً ومتنقلاً بين ممالك الطوائف المختلفة ،
إلا أن محمد بن لييد المرابط القائم بالحسبة عليه لم يهدأ له بال ، فتابعه واقتفى

(١) مفيد الحكام ، ورقة ٣٤ (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس ، ص ١٠٧

أثره في الممالك الأندلسية التي فر إليها حتى قُدم في النهاية للمحاكمة أمام قاضي الجماعة بقرطبة في سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧٢ م^(١) .

وكذلك قضية مسألة ابن الغاسل في الحكم عليه لزوجته بطلاق أخرى تزوجها عليها بغير موضعها .

واستمرت هذه القضية قائمة مدة سنتين ، من سنة ٤٥٣ هـ / ١٠٦١ م ، حتى كمل فيها الحكم سنة ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م^(٢) .

وكان من أسباب طول مدة عرض القضية أمام القاضي كثرة المخاطبات التي كانت بين قاضي طليطلة وقاضي قلعة رباح ، وعدم اكتفاء القاضي برأي فقهاء طليطلة . فعرض الأمر على فقيهى الشورى بقرطبة ابن عتاب وابن القطان حتى يستوثق القاضي من حكمه^(٣) .

نخلص من ذلك إلى أن القرن الخامس الهجرى شهد بطناً في الإجراءات القضائية في القضايا التي كانت تستلزم مكاتبات بين قضاة الأندلس بعضهم وبعض ، وذلك راجع إلى أن الأندلس في تلك الحقبة السياسية لم تكن لها وحدتها السياسية ، بل كانت ممالك مختلفة يتنافس فيها كل منتر بإقليمه ، بل كانت كل مملكة دولة بذاتها .

وأكد ذلك ابن سهل في نوازله عند عرضه لقضية « شورى في مولاة ورثها بقرطبة حفيدا معتقها ، وذكرت أن لها زوجاً غائباً بجيان »^(٤) .

ويؤكد ابن سهل في تعليقه على صعوبة الاتصال بالممالك الأندلسية القريبة ، فكيف بالبعيدة مثل المرية أو إفريقية ، وتعلق ابن سهل نعتبه شهادة على هذا العصر . يقول ابن سهل :

« وجيان وإن كانت المسافة إليها قريبة فالبعية في التوصل إلى أن يعرف أمر ذلك الزوج غير ممكنة ، وهي بذلك كالمرية بل كإفريقية ، فلا ينبغي منع من له حق في تركة عُملاً من حقه لما ذكرته من زوجية لم تثبت »^(٥) .

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢) محمد خلاف : قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجرى ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨

(٣) نوازل ابن سهل : الورقتان : ١٢٠ - ١٢١

(٤) ابن سهل : الورقتان : ٦٥ - ٦٦ (٥) المرجع السابق ، الورقة ٦٦

القضاء في الممالك الأندلسية

صاحب هجرة الكثير من فقهاء قرطبة في فترة الفتنة إلى الأقاليم الأندلسية المختلفة إلى ازدهار مدارس العلم فيها ؛ فقد كان هؤلاء الوافدون نواتها النشطة التي جذبت حولها أبناء تلك الممالك وشجعتهم على الدرس والتحصيل :

وبمتابعة التراجم التي بين أيدينا لاحظنا أن كثيراً من الفقهاء من أهل قرطبة أصبحوا قضاة في تلك الأقطار أو مشاورين منذ فترة الفتنة القرطبية ، وأنه لم تكن هناك حدود طبيعية تقف حجر عثرة أمام توافد هؤلاء الفقهاء من قرطبة إلى الممالك الأندلسية المختلفة . ورأينا كذلك أن هناك أعداداً من قضاة هذه الممالك من أهل هذه البلاد أو من العناصر الأندلسية الأخرى قد شغلت خطة القضاء فيها .

وقد فطن ملوك الطوائف في أول الأمر إلى أهمية العمل على استقرار أحوال ممالكهم ببقاء من كان يشغل خطط الأحكام بها في مناصبهم إلا إذا دعت الضرورة لحدوث التغيير والتبديل نتيجة كبر السن أو الهرم أو ضعف البدن . ولم تكن المنافسة السياسية بين ممالك الطوائف المختلفة والحروب فيما بينهم لها أثرها أو انعكاساتها في اختيار القضاة من قطر معين ، فإذا حدث اختيار قاض من أهل قرطبة أو صاحب خطة دينية أخرى ، فإن هذا العمل هو تأكيد لأهمية قرطبة الروحية في نفوس الأندلسيين عامة ، وسياسة حكيمة لملوك الطوائف لتهدئة شعور سكانهم بعد سقوط الخلافة الأموية بأن العدل سيكون هو السمة العامة لحكمهم بتولى شيوخ العصر القرطبيين على أحكام القضاء في ممالكهم مثلاً كان الأمر في أيام الخلافة الأموية .

إن سياسة تعيين فقهاء قرطبة وقضاتها في الخطط القضائية في ممالك الطوائف المختلفة لها شقان : أحدهما شق داخلي يبدو في تسكين مشاعر العامة لانشغالهم بمشاكلهم الداخلية في هدوء ، والآخر إسباغ الشرعية السياسية على الحكم من ناحية أخرى ، حتى يتفرغ الحاكم لسياسته الخارجية ومشاكله مع جيرانه من الممالك الأندلسية الأخرى ، وبذلك يأمن الجبهة الداخلية واستقرارها في ظل سيطرة شيوخ العصر القرطبيين على الأمور الدينية والروحية في البلاد وتقدير الرعية لهم .

ولقد كان التنافس واضحاً بين ملوك الطوائف للاستئثار بفقهاء قرطبة وجذبهم إليهم ليشغلوا الخطط المختلفة بها ؛ فلقد أورد القاضي عياض أن الفقيه أبا عبد الله ابن عتاب أريد للقضاء غير مرة فامتنع ؛ طلبه أهل طليطلة وأهل المرية لقضاء بلدهم على عادتهم معاً في كون القضاء عندهم في غير بلدهم للتنافس الذي كان بين أهل هذين البلدين في القضاء ، فكانوا يطلبونه من غيرهم ، فطلب أهل هذين البلدين ابن عتاب لذلك ، وبذلوا له ليقبل ذلك الرزق الواسع فامتنع . هذا إلى جانب محاولة أبي الوليد ابن جهور معه ليقبل خطة القضاء بقرطبة بعد وفاة قاضيها سراج بن عبد الله بن سراج فرفض^(١) .

وحكى أن ابن عتاب كان قد خلف صندوقاً قد أوصى ألا يفتح إلا بعد موته فلما مات فتح فإذا فيه أربعة كتب من أربعة رؤساء : ابن عباد ، وابن الأفطس ، وابن صمادح ، وابن هود ، كل منهم يدعو له نفسه ، وتقلد القضاء ببلده ، وقد كتب على كل كتاب منها « تركت هذا لله »^(٢) .

وإن صحت هذه الرواية - وأعتقد أنها صحيحة - فهي تأكيد للتنافس بين ملوك الطوائف لجذب فقهاء قرطبة لتولى الخطط القضائية في ممالكهم . وكيف لا تكون هذه الرواية صحيحة وقد كان باب التنافس مفتوحاً بين هؤلاء الملوك في مجالات عديدة منها اقتناء القيان ودعوة الشعراء والعلماء .

وكذلك أورد القاضي عياض في ترجمة الفقيه أبي الحسن مختار بن عبد الرحمن ابن سهر الرعيني القرطبي رواية عن ابن حيان أنه : « ولي قضاء المرية ، استجلبه أهلها لذلك على عادتهم من تدافع القضاء بينهم نفاسة ، فلم يزل عليها إلى أن مات سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م وهو بقرطبة »^(٣) . ولعل ما ذكره عياض عن ابن حيان يوضح ذلك جلياً من عظم المنافسة بين ممالك الطوائف لجذب فقهاء قرطبة لتولى خطط القضاء في ممالكهم .

ونتعرض لبعض النماذج القرطبية التي تولت الخطط القضائية في ممالك الطوائف المختلفة .

(١) عياض : ترتيب المدارك ، ٨١٢/٤ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ٧٨٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٣٧٤

ففي المرية التي حكمها خيران الصقلي قصدتها الفقيه أبو عمر أحمد بن عفيف فاراً من قرطبة ، فأكرمه خيران الصقلي وأدنى مكانته وعرف فضله ، فقلده قضاء لورقة ، وجمع له أيضاً الصلاة والخطبة بجامعة حتى وفاته سنة ٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م^(١) .

والفقيه محمد بن عبد الرحمن بن معمر ذهب إلى كنف مجاهد العامري بالجزائر الشرقية ، وولى الأحكام هناك إلى أن توفي سنة ٤٢٣ هـ / ١٠٣٢ م^(٢) . وذكره ابن حيان .

والفقيه الليث بن حريش العبدري من أهل قرطبة استقضى بالمرية وخطب في جامعها ، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م^(٣) .

والفقيه أدهم بن أحمد بن أدهم مولى بني مروان من أهل جيان وسكن قرطبة ، وتولى القضاء لخيران العامري ، ورجع إلى قرطبة بعد مغيبه عنها ، وتوفي سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م^(٤) .

وعيسى بن محمد بن عيسى من أهل قرطبة ، استقضى بالمرية ، وتوفي سنة ٤٧٠ هـ / ١٠٧٧ م^(٥) .

والفقيه ابن اللحام علي بن خلف من أهل قرطبة واستقضى بلورقة ، وتوفي سنة ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م^(٦) .

وخرج الفقيه أبو عبد الله محمد بن الحذاء فاراً من قرطبة في الفتنة واستقر بالثغر الأعلى ، واستقضى بمدينة تطيلة ، ثم نقل منها إلى قضاء مدينة سالم ، وحدث هناك ، ثم صار إلى سرقسطة وتوفي بها سنة ٤١٦ هـ / ١٠٢٥ م^(٧) .

وقلد الظافر إسماعيل بن ذي النون الفقيه القرطبي عبد الرحمن بن مخلد بن عبد الرحمن قضاء طليطلة ثم صرف عنها وعاد إلى قرطبة ، فقلده ابن جهور بعد مدة أحكام الشرطة والسوق بها وتوفي سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م^(٨) .

(١) عياض : ٤ / ٧٣٥ ، الصلاة ، ترجمة رقم ٧٥

(٢) الصلاة ، ترجمة رقم ٦٩٩ ، الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٩٧٣

(٣) الصلاة ، ترجمة رقم ١٠٢٨ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٧٠

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٣٩ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٩١

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٠٣ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٠٣

والفقيه أبو عمر أحمد بن الحذاء خرج في الفتنة من قرطبة ، فسكن سرقسطة والمرية وتقلد أحكام القضاء بطليطلة ثم دانية ، ثم عاد في آخر عمره إلى قرطبة ، وتوفي بإشبيلية سنة ٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م^(١) .

والفقيه أبو عمر أحمد بن يحيى بن سميح خرج في الفتنة من قرطبة وقصد طليطلة وسكنها ، وولاه الفقيه ابن الحذاء أيام قضائه بها أحكام القضاء بطليطلة وتوفي سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م بطليطلة^(٢) .

واستقضى المأمون يحيى بن ذى النون بطليطلة الفقيه القرطبي أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد بعد أبي عمر بن الحذاء ، وتوفي وهو على خطة القضاء سنة ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م^(٣) . وقدم المأمون بعده الفقيه القرطبي ابن الحشا عبد الرحمن بن محمد ، وأصله من قرطبة لقضاء طليطلة سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م . ثم صرف عنها سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م إلى طرطوشة ، واستقضى بها ، ثم صرف إلى قضاء دانية ، إلى أن توفي بها سنة ٤٧٣ هـ / ١٠٨٠ م^(٤) . وتولى قضاء طليطلة بعده الفقيه القرطبي صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن ، وتوفي وهو قاضياً عليها سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م^(٥) .

واستقضى الفقيه القرطبي أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن نصر بإشبيلية ، وتوفي سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م^(٦) .

والفقيه ابن الشرفي عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد من أهل قرطبة ، وتولى القضاء بعدة كور بعهد العامرية ، ثم تولى الحكم في الفتنة الحكم بميورقة وغيرها ، ثم عاد إلى قرطبة وتوفي بها سنة ٤٣٨ هـ / ١٠٣٦ م ، وقد أناف عمره على السبعين^(٧) .

نخلص من هذا العرض بتلك النتائج :

١ — تأكيد زعامة قرطبة الروحية والدينية في الأندلس عامة .

٢ — التنافس بين ملوك الطوائف لجذب فقهاء قرطبة إلى ممالكهم خاصة

للتنافس بين المرية وطليطلة .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٣ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٩

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٧ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٢٨

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٣٩ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٨٩

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٠٥

٣- وضع أن لا فرق بين قرطبة كمملكة من ممالك الطوائف وغيرها من الممالك الجديدة ، فالجميع تحت السيطرة الدينية لفقهاء قرطبة .

٤- ساعد فقهاء قرطبة على ازدهار ونشاط الحركة الثقافية في تلك الأقطار الأندلسية .

٥- أكد وأوجد عملاً خاصاً لكل إقليم من أقاليم الأندلس المختلفة وظهر في كل إقليم سمة معينة في أحكامه وأعماله القضائية اشتهر بها .

٦- جعل ارتباط شعوب هذه الممالك بزعامة قرطبة الدينية والروحية حقيقة ملموسة .

٧- أكد وحدة الأندلس تحت ظل الوحدة الروحية والدينية والمذهبية لشيخو العصر القرطبيين .

٨- أكد تحمل قرطبة مسئولية تكوين الكوادر العامية في ممالك الطوائف المختلفة .

٩- أكد أن الزعامة الروحية والدينية لقرطبة تفوق الزعامات السياسية المتغيرة وغير الدائمة في الممالك المختلفة مهما كان يساندها من قوة عسكرية .

قضاة المعجم

كان القاضي في شبه جزيرة أيبيريا في عهد القوط يسمى Judex ثم حلت محلها لفظة القاضي العربية ثم صارت هذه اللفظة على ألسنة الناس (الكالد Alcade)، وبهذه الصورة دخلت اللغة القشتالية وظلت فيها إلى اليوم. وكان للقوط قضاة من أنفسهم يسمون في اللاتينية Millenarii وفي الدارجة Theofadi إلى جانب قاضي الأهالي من الأيبيريين الرومان الذي كان يسمى Judex ، ثم غلب اختصاص هذا الأخير حتى أصبح قاضي الأيبيريين الرومان والقوط جميعاً ، وتحول قاضي القوط (الميلينارس أو الثيوفادوس) إلى موظف عسكري^(١) .

(١) كان يطلق لفظ يودكس (Judex = قاض) في التشريعات القوطية على القاضي والموظف بصورة عامة . راجع : د . حسين مؤنس : فجر الأندلس ، ص ٤٦٢ ، والهامية رقم ١ ، وما ورد فيها من مصادر .

ولقد ترك التشريع الإسلامى فى سماحته ومرونته للعجم أهل الذمة فى الأندلس تدبير أمورهم بأنفسهم ، فجعل كل ما يشجر من قضايا أو منازعات بين أفراد العائلة المسيحية موكولا إلى رجال من دينهم ، وكان لهم سلطتهم الدينية الخاصة التى يرأسها من يسمى بقاضى العجم أو قاضى النصارى .

وقد أشار ابن القوطية فى كتابه إلى أحد هؤلاء القضاة فى أيام عبد الرحمن الناصر وهو حفص بن ألبر ، كذلك أورد ابن حيان أسماء بعض هؤلاء فى أيام الحكم المستنصر ومنهم وليد بن الخيزران وأصبغ بن عبد الله بن نبيل .

وفى سنة ٣٢٩ هـ / ٩٤١ م سعى الخليفة الناصر للسلم مع رذمير بن أردون ملك جليقية لفك أسيره محمد بن هاشم التجيبى ، فأرسل الناصر إلى أكابر أساقفة أهل الذمة بالأندلس للاستيثاق له من رذمير فى فدائه ، فأرسل الناصر عباس ابن المنذر جاثليق أسقف إشبيلية ، ويعقوب بن مهران أسقف بجانة ، وعبد الملك بن حسان أسقف إلبيرة ، فقاموا بهذه المهمة^(١) ، وانطلق محمد بن هاشم معهم إلى قرطبة فى صفر سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م^(٢) بعد أن ظل فى الأسر سنتين وثلاثة أشهر وتسعة عشر يوماً^(٣) بعد موقعة الخندق سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م .

هذا عن طائفة النصارى ، أما طائفة اليهود فقد منحوا أيضاً حرية الفصل فى القضايا التى تشجر بين أفرادها إلى رؤساء هذه الطائفة . ولا نكاد نعرف من رؤساء هذه الطائفة خلال عصر الخلافة الأموية سوى شخصية أبى يوسف حسداى بن إسحاق بن شبروط الذى كان له أيضاً دور فى التأثير على رذمير لفك أسر محمد بن هاشم ، فأرسله الناصر إليه ومكث فى جليقية مدة هذه المهمة^(٤) .

وفى شهر ذى القعدة من سنة ٣٢٩ هـ / ٩٤١ م تم الصلح بين الخليفة الناصر ورذمير بن أردون ، وأدخل رذمير معه فى الصلح غرسية بن شانجة بن غرسية صاحب بنبلونة ، وفرذلند بن غند شلب صاحب قشتيلية ، وبني غومس ، وبني أنشور ، وغيرهم من عظماء القوامس فى جليقية^(٥) .

(١) ابن حيان : المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٦٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٧٣ - ٤٧٤ (٣) المرجع السابق ، ص ٤٧٤

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٦٧ (٥) المرجع السابق ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨

أما القضايا التي كانت تشجر بين أحد النصارى أو أحد اليهود وأحد المسلمين فقد كان من الطبيعي أن يكون أمرها موكولا للقضاء الإسلامي.. ولقد أفرد ابن سهل في نوازلہ عددًا من هذه القضايا^(١) وعددها ست عشرة قضية .

وأورد الونشريسي بعض القضايا التي يرغب فيها مقدموها المثول أمام حكام المسلمين ليحكم لهم فيها على شريعتهم .

وأورد ابن العطار رأياً في مسألة « إذا رغب يهودى مدعى عليه من قومه في التقاضى عند حكام المسلمين إذ بيده وثيقة عربية بعدول المسلمين مما يطلبونه به » . فأجاب : إذا أظهر المطلوب الوثيقة التي فيها براءته وقطع الحجة عنه في هذا المطلب وكان شهوده مسلمين عدولا ومن يرضى تعديلهم لزمّت الطالبين له محاكمته إلى حكام المسلمين ولم يكن لهم رفعه إلى حكامهم^(٢) .

وقضية أخرى أوردها الونشريسي ، وكانت أحدثها في القرن الرابع الهجرى « في اختلاف يهودى ويهودية على التقاضى عند المسلمين أو اليهود » ، وسئل في ذلك فقهاء الشورى بقرطبة . فكان رأى أصبغ بن سعيد^(٣) : أنه يجب له النظر عند قضاة المسلمين .

ورأى ابن عبد ربه^(٤) : أنه ينخير حكام المسلمين في الحكم بينهما أو بصرفهما إلى قضائهم اليهود لقوله تعالى : « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم »^(٥) .

ورأى ابن حارث الحشنى : أن يحكم بينهما بحكم الإسلام مما ليس لهم فيه شريعة ولا حكم وما لهم فيه شريعة وحكم يردوا إلى أهل دينهم .

(١) نشرنا هذه القضايا ودراساتها والتعليق عليها في كتاب وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٢) المعيار العرب ، ١٠/٥٦

(٣) هو أصبغ بن سعيد بن أصبغ الصوفى المعروف بالحجارى من أهل قرطبة ، كان فقيهاً عالماً بالرأى ، مشاوراً في الأحكام ، توفى سنة ٣٥٨ هـ أو سنة ٣٥٩ هـ ، راجع ترجمته في : ابن الفرضى رقم ٢٥٧

(٤) هو سعيد بن أحمد بن محمد بن عبد ربه من أهل قرطبة ، كان فقيهاً مشاوراً في الأحكام ، ثقة ، توفى سنة ٣٥٦ هـ . راجع ترجمته في : ابن الفرضى رقم ٥٠٧

(٥) القرآن الكريم : الآية رقم ٤٢ من سورة المائدة .

وقال : « والحكم فيما بين أهل الذمة على الحاكم واجب فيما تطالعوا فيه من بيع وشراء ورهن وغصب ولا ما فيها لهم فيه شريعة ، مثل الحدود والزنا والطلاق والعناق والخمر ، فلا يحكم بينهم إلا أن يراضوا جميعاً ، فإن تراضوا كان الحاكم بالخيار ، إن شاء حكم ، وإن شاء ردهم إلى أهل دينهم » (١) ، ومثله ما أشهدوا على أنفسهم فيه للمسلمين بوثائق عقدوها .

وأجاب ابن زرب (٢) : إذا أثبت اليهودى العداوة بينه وبين هؤلاء الحكماء أو بينه وبين من شهد من أهل ملته بشهود الإسلام لم يمض عليه حكم (٣) .

ثقافة القاضى وصفاته وسلطاته وأنواع الدعاوى

كانت وصايا الرسول عليه الصلاة والسلام لقضاته ووصايا الخلفاء الراشدين لمن كانوا يولونهم تلك الخطة ووصايا أمراء بنى أمية لقضاتهم سلسلة متصلة الحلقات ، يستمد منها الخلف عن السلف المصادر المستخلصة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والمفاهيم المراد التمسك بها لتحقيق العدل بين الرعية . ولعل ما ذكره عمر بن الخطاب لأبى موسى الأشعرى ما يفيدنا من سنن السلف فقال : « الفهم الفهم فيما يتلجلج في صدرك مما لم يبلغك به كتاب الله ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، واعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عند ذلك ثم اعمد إلى أحبها إلى الله ورسوله وأشبهها بالحق ، وإياك والتأذى بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحقوق التى يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر » (٤) .

ولقد حدد القاضى ابن سهل فى نوازله أن من لهم حق إصدار الأحكام أصحاب ست خطط « وتلخيصها القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة والسوق » (٥) .

(١) الحشنى : أصول الفتيا ، ص ٢٢٧

(٢) ابن زرب : هو محمد بن يتي بن محمد بن زرب بن يزيد بن مسلمة قاضى الجماعة بقرطبة والمتوفى سنة ٣٨١ هـ . راجع ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٢٦٣ ، جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ١٧٠ ، بغية الملمس ، ترجمة رقم ٣٢٥

(٣) الوثريسي : ١٢٨/١٠ - ١٣١

(٤) العقد الفريد ، ٨٠/١ (٥) ابن سهل : ورقة ٢

وقال بعض الناس : « خطة القضاء من أعظم الخطط وأجلها خطراً لاسيما إذا اجتمعت إليها الصلاة » . وعلى القاضي مدار الأحكام وإليه النظر في جميع وجوه القضاء^(١) . ويرى ابن عبدون أن القاضي يجب أن يكون ذا ثقافة قضائية واسعة : جزلاً في قوله ، صارماً في أمره ، محققاً في حكمه ، مصوناً عند الناس وعند الرئيس والجمهور^(٢) .

ورأى ابن عبدون وغيره من الفقهاء في أن يكون ذا ثقافة قضائية هو رأى عام لم نجده في التطبيق العملي للقضاة في الأندلس في أحوال كثيرة في فترات الفتن ، فلقد وصفتهم المراجع بأنهم خلوا من المعرفة ولا ينسبون إلى فقه ولا علم ، مثل : معن بن محمد بن معن الأنصاري الذي ولاه الناصر على قضاء سرقسطة في سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م^(٣) .

وفي القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي أمثال : عبد الله بن عمر بن المكوي^(٤) ، وحسن بن محمد بن ذكوان^(٥) ، ويحيى بن محمد بن يتي بن زرب^(٦) .

ولم تتعرض المصادر لأسباب تعيينهم على الرغم من جهلهم ، ولكنى أرى أن سبب ذلك يرجع إلى أنهم من بيوتات أندلسية عريقة في العلم ، تولى آباؤهم من قبل خطط الأحكام بقرطبة . فعبد الله بن المكوي هو ولد الفقيه المشاور أبي عمر المتوفى في مطلع انبعاث الفتنة البربرية^(٧) . وحسن بن محمد بن ذكوان هو ابن أبي حاتم محمد بن عبد الله صاحب المظالم بقرطبة والذي كان يخلف أخاه أبا العباس على قضاء الجماعة^(٨) ، وتوفى سنة ٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م .

وفي سلوكيات القاضي نبه ابن عبدون إلى : « أنه لا يمكن من نفسه ، ولا ينبسط مع الفقهاء ولا مع الأعوان^(٩) ولا يمزح مع أحد من حاشيته ولا غيرهم حتى لا تسقط هيئته . ويجب أن يثبت في جميع أموره ، ولا يعجل بقول ولا فعل

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها ، النبأى : ص ٦

(٢) ابن عبدون : في القضاء والحسبة ، ص ٧

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١١٥٧ (طبعة كوديرا) .

(٤) ترتيب المدارك ، ٦٤٢/٤ (٥) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٣١٢

(٦) ترتيب المدارك ، ٦٣٢/٤ (٧) المرجع السابق ، ٦٤١/٤

(٨) المرجع السابق ، ٦٦٧/٤ (٩) ابن عبدون : ص ٨

إلا بعد روية، ولا يكون كثير البطالة ولا مائلا إلى الراحة ، بل يكون حازماً مجتهداً محتسباً في ذات الله كأنه في جهاد ورباط وحج^(١) . ويجب عليه أن يجلس مع الفقهاء للتشاور . ويجب أن يتميز القاضي بصفاته الأخلاقية الحميدة ، وأن يكون عطوفاً ، وأن تكون حياته بسيطة ، وإن كان بعض قضاة قرطبة في القرن الخامس الهجري قد كانوا أغنياء يتمتعون بحياة بذخ وترف .

وأورد صاحب مفيد الحكم آراء فقهاء المالكية في خصال القاضي فقال : قال مالك : « لا أرى خصال القضاء تجتمع اليوم في أحد فإذا اجتمع منها خصلتان في رجل رأيت أن يولى العلم والورع »^(٢) .

وقال ابن حبيب : « فإن لم يكن الرجل عالماً ورعاً فليكن عاقلاً ورعاً ، فبالعقل يسأل وبالورع يعف »^(٣) .

وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليل العقل ، وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ كما قاله ابن مسعود وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب .

قال النباهي : ومن قلد الحكم بين الخلق والنظر في شيء من أمورهم فهو أحوج الناس إلى هذا النور وإلى اتصافه بالتذكير والتهيقظ والتفطن^(٤) .

وأضاف إسماعيل بن إسحاق قاضي قضاة بغداد : « من لم تكن فيه ، لم يكن له أن يلي القضاء »^(٥) .

وقد كان قاضي الجماعة بقرطبة أحمد بن عبد الله بن أبي طالب وقوراً مثبثاً متورعاً ، إذا سئل عن مسألة أخرج الكتاب الذي فيه تلك المسألة بعينها فقرأها على السائل وقال له : « هذا ما قيل في هذا » ، فإن سألته عن فريضة من الموارد أثبت السائل بأصلها . فإن سألته عن القسمة قال له : اذهب إلى الحاسب^(٦) .

وكان القاضي محمد بن يتي بن زرب يسمى في علمه وورعه بابن القاسم إلى جانب الخصال الأخرى التي يتميز بها^(٧) .

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) مفيد الحكم ، ورقة ٤ ، النباهي : ص ٢

(٣) مفيد الحكم ، ورقة ٤ (٤) النباهي : ص ٢ (٥) المرجع السابق ، ص ٣

(٦) المرجع السابق ، ص ٦٣ (٧) المرجع السابق ، ص ٧٧

وقال ابن المواز في خصال القاضي : « لا ينبغي أن يستقضى إلا ذكى فطن فقيه فهم متأن غير عجول » (١) .

وقال سحنون : « إذا كان الرجل العالم فقيراً وهو أعلم من في البلد استحق القضاء ، ولكن لا ينبغي أن يجلس للناس ويقضى عنه دينه . وقال أيضاً : « لا بأس أن يستقضى ولد الزنا ، كما أن القاضي لا يحكم لأبيه ولا لابنه » (٢) .

وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في الواضحة : « لا يستقضى إلا من يوثق في صلاحه وعفافه ونفعه بالسنة ولا فارق وجوه الفقه ، ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا يقوله ولا صاحب فقه لا حديث عنده ولا يفتى إلا من هذه صفته » (٣) .

وأضاف صاحب مفيد الحكم قول الإمام مالك في خصال القاضي فقال : « إن إقامة القاضي للناس من الأمور التي لا محيد لهم عنها لفصل الخصومة بينهم ، ولا يجوز أن يكون قاض أصم ولا أعمى ، فإن صفته أن يكون سمياً بصيراً » .

وينبغي للقاضي أن يكون بحيث يتهياً منه القيام بإقامة الحدود ، ورد الظالم عن المظلوم وغير ذلك من مصالح الدين أو الدنيا ؛ ولا يتهياً منه ذلك إلا بخصال سبع : الفقه والأمانة والعدل والنصيحة والرحمة والنزاهة والصلابة .

فأما الفقه : فلكي يفارق به الجهال ولا يتعين منه الحكم بما يعلم إلا به .
وأما الأمانة : فلكي يوثق به فيما يقضى لربه ، والقاضي وال على مال الوديعة
أى صاحب الوديعة ، والمستحفظ لم ينقص منها . وأما العدالة : فلكي يفارق بها من يقدر على الفسق وخاف المروءة من الفجور واللعب . وأما النصيحة : فلكي يفارق بها الظلم ولا يبالي بإيقاع الحق في الرضى والغضب . وأما الرحمة : فلكي يفارق بها حال من يفسق قلبه فلا يرحم اليتيم ولا ينهض بنظر المظلوم .
وأما النزاهة : فلكي يفارق بها من يطمع ويتشوف إلى ما في أيدي الناس .

(١) مفيد الحكم ، ورقة ٤ ، النباهي : ص ٢

(٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

وأما الصلابة : فلكي يفارق بها حال من يعطف عن استخراج الحقوق وعن الإقدام على ذوى السلطان والقهر والظلم والاعتداء .

وإذا كان الإمام عدلاً ودُعيَ من يصلح عنده للقضاء فامتنع فله أن يجبره على ذلك وللمدعو لتولى هذا المنصب أن يمتنع إلا أن يعلم أنه لا أحد في ذلك الموضع والناحية يصلح بأمور القاضى سواه ، فيجب عليه القبول ، ولا يجوز له الامتناع من ذلك لتعيين الفرض عليه (١) .

ولقد تعددت كتابات الفقهاء التى وضحت صفات القاضى وما يجب عليه فى ذلك : فقال ابن المناصف فى تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام : « بأن عليه أن يعالج نفسه ويجتهد فى صلاح حاله ، فيحمل نفسه على آداب الشرع وحفظ المروءة وعلو الهمة واستعمال الوقار والسكينة ، ويتوقى ما يشينه فى دينه ومروءته وعقله أو يحطه فى منصبه وهمة ، فإنه أهل لأن ينظر إليه ويقتدى به ، وليأخذ نفسه بالمجاهدة ويسعى فى اكتساب الخير وتطلبه ، وليستصلح الناس بالرغبة والرغبة ، ويشتد عليهم فى الحق ، ولا يجعل حظه من الولاية المباهاة بالرياسة ، وإنفاذ الأوامر والتلذذ بالمطاعم والملابس والمساكن ، وليكن ضحكه تبسماً وإطراقه تفقهاً وتفهماً ، وليكن وقور المشية والجلسة ، حسن النظر والسمت . متحرزاً فى كلامه » (٢) .

أما من الناحية العملية : فلقد وصفت كتب التراجم قضاة قرطبة بمناقب تتفق وكثيراً من الصفات التى ذكرها الفقهاء فيهم وفى خصالهم وثقاتهم . فترى منذ عهد الولاة فى الأندلس أن :

القاضى مهدي بن مسلم كان معروفاً بالعلم والدين والورع والبلاغة والبيان (٣) ، وأن عهد القضاء الذى كتبه بنفسه بتكليف من والى الأندلس عقبة بن الحجاج السلولى ليكون ظهيراً وسنداً له فى حكمه قد أصبح بعد ذلك دستوراً يقتدى به الحكام عند توليتهم العهود لقضائهم (٤) .

(١) المرجع السابق ، ورقة ٣ (٢) الوشرى : ١٠ / ٧٦ - ٧٧

(٣) الحشنى : ص ٩

(٤) راجع ظهير تولية القاضى مهدي بن مسلم ، المرجع السابق ، ص ٩ - ١٢

والقاضي الثاني من القضاة الرواد وهو عنتر بن فلاح : فذكرت الأخبار أنه كان تقياً ورعاً ، استسقى بالناس ، ووزع ما حواه ملكه من المأكول صدقة لوجه الله^(١) .

وأما القاضي الثالث مهاجر بن نوفل فقد كان : عابداً ورعاً يجتمع عنده المتخاصمان فينصحهما ويذكرهما بسخط الله وعقوبته ، ثم يبكي فيخرج من عنده المتخاصمان وقد تصالحا^(٢) .

أما قضاة عصر الإمارة : فأولهم قاضي الجماعة يحيى بن يزيد التجيبي ، وكان رجلاً صالحاً ولم يشترك في النزاع السيامي والعسكري الدائر بين عبد الرحمن الداخل ويوسف الفهري والصميل^(٣) .

والقاضي معاوية بن صالح الحضرمي كان من جلة أهل العلم ورواة الحديث ، وشارك مالك بن أنس في بعض رجاله كـ يحيى بن سعيد وغيره^(٤) . وكان في قاضي الجماعة عبد الرحمن بن طريف اليحصبي صلاح وصلابة وورع^(٥) .

وذكر عياض فقال : وكان لقاضي الجماعة محمد بن بشير في قضائه مسالك رفاق ومذاهب لطاف لم تكن لقاض قبله بالأندلس ، ولا يقارن إلا بمن تقدم في صدر هذه الأمة^(٦) .

ولقد وصف الفقيه محمد بن وضاح قاضي الجماعة بقرطبة سعيد بن سليمان الغافقي الذي تولى بعد سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٩ م بأنه أحد أربعة قضاة في عالم الإسلام انتشر العدل على أيديهم في بلادهم ، وهم : دحيم بن اليتيم بالشام ، والحارث بن مسكين بمصر ، وسحنون بن سعيد بالقيروان ، وأبو خالد سعيد ابن سليمان بقرطبة^(٧) .

وذكر الخشني أن القاضي عمرو بن عبد الله حكى في ولايته الأولى محمد

(١) المرجع السابق ، ص ١٣

(٢) راجع أخباره في ذلك ، المرجع السابق ، ص ١٣ (٣) المرجع السابق ، ص ١٤

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٤٥ ، النباهي : ص ٤٣

(٥) النباهي : ص ٤٤ (٦) عياض : ٤٩٨/٢

(٧) الخشني : ص ٦١ - ٦٢ ، النباهي : ص ٥٤

ابن بشير في صحة الأمور وشدة النقاوة وحسن السيرة وإيثار العدل^(١) .

وكان قاضي الجماعة سليمان بن أسود لا يهاب السلطان وحاشيته ، وكان صلياً في أحكامه ؛ فقد كتب إلى الأمير لعزل صاحب المدينة أمية بن عيسى لتهاونه في تنفيذ ما كلفه به^(٢) .

وكذلك كان القاضي محمد بن سلمة ، المتوفى سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م ، عندما اشتد عليه المرض رفض رأى ابنه بأن يكتب للأمير كي يستخلف الابن على الصلاة وقال : « والله ما أفعل ولا أختار لصلاة المسلمين وأشير بتقديمه على الأمير إلا من يستحقها وهو أهل لها . وكتب إلى الأمير يشير عليه بمحمد ابن عمر بن لبابة ، فقبل الأمير رأيه وكلف ابن لبابة بالصلاة^(٣) .

وكان القاضي أسلم بن عبد العزيز صارماً صلياً ، لا هوادة عنده لظالم ، ولا مداهنة مع مبطل^(٤) .

وذكر الخشني في مناقب قاضي الجماعة : أحمد بن بتي بن مخلد تولى القضاء سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م ، فقال : « كانت مذاهبه محمودة وسيرته حسنة وهديه جميلاً ، وكان له من الوقار والإخبات مايز به أهل زمانه وفات فيه أهل عصره ، إلى جانب أنه كان عاقلاً حسيماً ، داهية أريباً ، وكانت له أخلاق كريمة وآداب لطيفة^(٥) ، وكان من خير القضاة وأكثرهم رفقاً وإشفاقاً بحيث يقال إنه لم يقرع أحداً من الناس مدة قضاائه بسوط - وكانت نحواً من عشرة أعوام - إلا رجلاً واحداً مجمعاً على فسقه يسمى منخلا^(٦) .

وكذلك كان قاضي الجماعة محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ، فقد ذكر الخشني في مناقبه فقال : « فرأيت محمود التصرف ، جميل المذهب ، كريم الأخلاق ، ثم ولي بعد ذلك قضاء الجماعة سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م ، وهو أولى بأهل المروءة وأشبه بصفة أهل الكمال^(٧) ، وكان حافظاً للرأى ، معنياً بالآثار ، جامعاً للسنن ، متصرفاً في علم الإعراب ومعاني الشعر^(٨) .

(١) الخشني : ص ٦٨ (٢) راجع تفاصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٥

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٠ (٤) المرجع السابق ، ص ١٠٧

(٥) المرجع السابق ، ص ١١١

(٦) المرجع السابق ، ص ١١٣ - ١١٤ ، النباهي : ص ٦٣ - ٦٤

(٧) الخشني : ص ١١٩ ، عياض : ٤٠٧/٤ - ٤٠٨

(٨) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٢٥٣

وكان قاضي الجماعة مندر بن سعيد بن عبد الله البلوطي (توفي آخر سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٦ م) صلباً صارماً ، غير هباب ولا جبان^(١) .

وكان قاضي الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم عنده من الفضل في علمه وفهمه وحسن النظر في الأمور وجميل الخلق في المعاشرة ما هو مأثور معروف عن القضاة المتقدمين^(٢) ، وقال عنه الحكم المستنصر بخطه : « لم يل القضاء بقرطبة أفقه منه ولا أعلم منه إلا مندر بن سعيد ، لكنه أرسخ في علم أهل المدينة من مندر »^(٣) . وقال عنه الحميدى وأبو عبد الله في تاريخه : كان مع هيئته وراثته حسن العشرة ، كريم النفس كابن زرب^(٤) .

وقال ابن حزم في القاضي عبد الله بن عبد الرحمن بن الجحاف قاضي بلنسية : هو أفضل قاض رأيت ديناً وعقلاً وتعاوناً مع حظه الوافر من العلم ، وتوفي قريباً من سنة ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م^(٥) .

وقاضي الجماعة بقرطبة عبد الرحمن بن بشر ويعرف بابن الحصار ، والمتوفى سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٤١ م ، كان متفناً في العلوم . ولقد ذكر ابن بسام قصيدة لابن حزم خاطب فيها قاضي الجماعة يفخر فيها بالعلم^(٦) .

وكان القاضي محمد بن عبد الله بن العربي المعافى الإشيلي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ / ١١٤٨ م يرى « أن القاضي إذا ولي القضاء عامين نسي أكثر ما كان يحفظ ، فينبغي له أن يعزل وأن يتدارك نفسه »^(٧) ، ولعله كان يقصد أن كثرة مشاغل القاضي ومسئوليته تجعله يترك حلقات الدرس وبالتالي يتعرض للنسيان .

وفي خصال القاضي بين النباهي أن هناك عشرة شروط لابد من توافرها فيه وهي : الإسلام والعقل والذكورية والحرية والبلوغ والعدالة وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم وسلامة حاسة اللسان من البكم وكونه واحداً لا أكثر ، فلا يصح تقديم اثنين لاختلاف الأغراض والأهواء . وبين كذلك

(١) الحشنى : ص ١٢٠ (٢) المرجع السابق ، ص ١٢٠

(٣) عياض : ٥٤٢/٤ (٤) جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ٢١ ، عياض : ٥٤٢/٤

(٥) الحميدى : ترجمة رقم ٥٥٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥٨٣

(٦) ابن بسام : الذخيرة ، ١٧٣/١/١

(٧) الفصيح : بغية الملتبس ، ترجمة رقم ١٧٩

أنه إن فقد شرط من الشروط وخاصة الخمسة الأول يبطل الحكم ، كما يبين أن شروط الكمال عشرة أيضاً خمسة أوصاف ينتفى منها وخمسة لا ينتفى منها : أن يكون غير محدود وغير مطعون عليه في نسبه بولادة اللعان والزنا وغير فقير وغير أمي وغير مستضعف ، وأن يكون فطناً نزيهاً مهيباً حليماً مستشيراً لأهل العلم والرأى^(١).

ولقد كان من يفقد حاسة من الحواس من القضاة في آخر حياته يترك ويعتزل خطة القضاء ، مثل :

القاضي إسماعيل بن عباد اللخمي الذي ترك هذه الخطة لنزول الماء في عينه^(٢) ، والقاضي أحمد بن عبد الغفور بن عامر القبشي ، استقضى بغير موضع من جهات شاطبة ، ثم أصابه صمم في آخر عمره^(٣).

وكان لقاضي الجماعة ابن ذكوان بيت خاص في داخل القصر يأتيه المنصور محمد بن أبي عامر ويستشير فيه فيما يحتاج إليه ويفاوضه في أمور الدولة والغزوات ، وليس معنى ذلك أنه كان يقوم بمهام منصبه القضائي في القصر ، وكان مركزه يفوق مركز الوزراء^(٤) ، وعلى الرغم من عظم مركز ابن ذكوان في عهد شنجول إلا أنه تبرأ منه وأخذ يكره أمره ويستعظم ما يدعو الناس إليه من قتال جماعة المسلمين بقرطبة^(٥) . ولما انقرضت دولة بني عامر بقيام المهدي بن عبد الجبار عليهم لم يستطع أن ينال من ابن ذكوان لمركزه في قلوب العامة والخاصة سوى إزالة لقب قاضي القضاة ، واقتصر به على قضاء الجماعة .

ولقد وصفه ابن حيان فقال : « وكان صارماً في حكمه ، محمود الطريقة ، عاقلاً عاملاً بمذاهب المالكية ، ذا عفاف ونزاهة وبراعة من الريية وبعد همة وفرط هيبة ، فلقد كان في هذا الباب في مرتبة الخليفة ، لم يقدر أحد أن ينقصه منها علامة ظفر ، مع اختلاف الدول ، وحلول الفتن ، إلى أن فارق

(١) النباهي : ص ٤ - ٥ (٢) ابن عذاري : ١٩٤/٣

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٢٣١ (طبعة القاهرة) .

(٤) ترتيب المدارك ، ٦٦٣/٤ (٥) ابن عذاري : ٦٧/٣

الحياة ، وهو أعلى الناس محلاً ، ، وتوفي سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م^(١) . ووصفه أبو الخيار الشتريني : « بأنه اكتسب بالدربة الحذق في الحكومة ، وكان مع ذلك صليباً فهماً بعيداً من المداراة »^(٢) .

وفي خصال القاضي ذكر عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه فقال :

« لا يصلح للقضاء إلا القوى على أمر الناس ، المستخف بسخطهم وملامتهم في حق الله ، العالم بأنه مهما اقترب سخط الناس وملامتهم في الحق والعدل والقصد استفاد بذلك ثمناً ربيعاً من رضوان الله »^(٣) .

وذكر أيضاً في موضع آخر فقال : إذا كان في القاضي خمس خصال فقد كمل : علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم عن الخصم ، واقتداء بالأئمة ، ومشاورة أهل العلم والرأى^(٤) .

أما مسألة قبول القاضي الهدية فقد كانت من المسائل ذات الخلاف في الأندلس بالرغم مما ذكره القرطبي صاحب التذكرة في كتابه قمع الحرص بالزهد والقناعة من استعراضه لبعض الصحابة والتابعين الذين كانوا يقبلون جوائز السلطان وهداياهم ، فذكر أن زيد بن ثابت كان يقبل جوائز معاوية وابنه يزيد ، وكان ابن عمر رضى الله عنه يقبل هدايا صهره المختار بن أبي عبيد ، وكان سائر علماء البصرة حاشا سعيد بن المسيب يقبلون جوائز السلطان ، وكان مالك وأبو يوسف والشافعي وغيرهم من فقهاء الحجاز والعراق يقبلون جوائز السلاطين والأمراء^(٥) .

وذكر أبو المهلب هيثم بن سليمان : أن القاضي إذا أخذ الهدية فقد أخذ السحت ، وإذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر^(٦) ، غير أن أبا حنيفة كان له رأى آخر في هدية القاضي ، فقال : إن كان الذى أهدي إليه أخاً قد كان يفعل ذلك قبل أن يستقضى فلا بأس بقبول هديته ، وإن كان إنما هاداه إذ ولى القضاء فإني أكره له ذلك^(٧) .

(١) ترتيب المدارك ، ٦٦٢/٤ - ٦٦٧ (٢) المرجع السابق ، ٦٦٢/٤ - ٦٦٣

(٣) النباهي : ص ٣ (٤) العقد الفريد ، ٧٨/١

(٥) نفع الطيب ، ٢٣٦/٣ (٦) أدب القاضي والقضاء ، ص ٢٤

(٧) المرجع السابق ، ص ٢٦

وكان سفيان الثوري يقول : جوائز السلطان أحب إلى من صلة الإخوان.

ورفض قاضي الجماعة في الأندلس محمد بن سلمة قبول ابنته هدية من نساء صديق له ، وكانت الهدية مقنعاً عراقياً ، وأمر ابنته برد المقنع^(١) .

وكذلك رفض محمد بن سلمة قبول أقلام حسنة لدواته قدمها إليه الفقيه المشاور محمد بن عمر بن لبابة عندما رأى أقلامه مكسورة ، وقال له : « لو كنت متقبلاً لهدية لقبلت هديتك » ، وردها عليه^(٢) .

ولعل عدم قبول القاضي هدية ابن لبابة فيها شيء من التزيد ، إذ إن الهدية مقبولة بين الأصدقاء ، ولعل شخصية القاضي ابن سلمة شخصية صارمة لا تعرف طريقاً وسطاً للمجاملات بين الأشخاص .

ولأحمد بن خالد الفقيه الأندلسي^(٣) في مسألة قبول الهدية كتاب حمله على وضعه وجمعه طعن أهل بلده عليه في قبوله جوائز عبد الرحمن الناصر ، إذ نقله إلى المدينة بقرطبة وأسكنه داراً من دور الجامع قربها وأجرى عليه الرزق من الطعام والإدام . والقاضي وله لمثله في بيت المال حظ^(٤) .

وكان القاضي أبو عيسى يحيى بن عبد الله المتوفى سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م^(٥) متعففاً ، فلم يقبل لأحد تحفة ولا هدية^(٦) .

وكتب القاضي أبو القاسم ابن مقدم يشكو إلى سليمان المستعين ضيق حاله ، وكان معه في تجوله مع البربر ، فبعث إليه بصلة وكسوة ووقع له على ظهر كتابه^(٧) .

ويبين ابن سهل في نوازل وظائف القاضي وسلطاته وحدوده التي

(١) الخشني : ص ٩٦ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) هو : أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم بن سليمان ويعرف بابن الجباب ، كان إمام وقته في الفقه والحديث والعبادة ، توفي سنة ٣٢٢ هـ . انظر في ترجمته : ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩٤

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٩٧

(٤) نفح الطيب ، ٢٣٦/٣

(٧) الحلة السراء ، ٨/٢ - ١٢

(٦) عياض : ٤١٣/٤

لا تكون إلى غيره من الحكام ، فقال : « وعلى القاضي مدار الأحكام ، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء » (١) .

وقد عددها على بن يحيى وفسرها في كتابه ، فقال : ويشتمل نظر القاضي على عشرة أحكام (٢) :

أحدها : قطع التشاجر والخصام بين المتنازعين ، إما بصلح عن تراض أم إجبار بآية .

ثانياً : استيفاء الحق لمن طلبه ، إما بإقرار أو بينة .

ثالثاً : إلزام الولاية للسفهاء والمجانين والحجر على المفلس حفظاً للأموال .

رابعاً : النظر في الأحباس والوقوف ، والتفقد لأحوالها وأحوال الناظر فيها .

خامساً : تنفيذ الوصايا على شروط الموصى إذا وافقت الشرع .

سادساً : تزويج البتamy من الأكفاء إذا عدم الأولياء وأردن التزويج .

سابعاً : إقامة الحدود ، فإن كانت من حقوق الله تعالى تفرد بإقامتها إما بإقرار يتصل بإقامة الحد أو بينة أو ظهور حمل من غير زوج ، وإن كانت من حقوق الآدميين فيطلب مستحقها .

ثامناً : النظر في المصالح العامة من كف التعدي في الطرقات والأفنية وإخراج ما لا يستحق من الأجنتحة والأفنية .

تاسعاً : الإصغاء للشهود وتفقد الأمناء ، واختيار من يرتضيه لذلك .

عاشراً : وجوب التسوية في الحكم بين القوى والضعيف ، وتوخي العدل بين الشريف والمشروف .

وأضاف النباهي : أن من الإكمال لجمهور العلماء أن للقضاة إقامة الحدود والنظر في جميع الأشياء من إقامة الحقوق وتغيير المناكر والنظر في المصالح ، قام بذلك قائم أو اختص بحق الله ، وحكمه عندهم حكم الوصي المطلق اليد في كل شيء إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الجيوش وجباية الخراج .

(٢) النباهي : ص ٥

(١) ابن سهل : ورقة ٢

واختلف أصحاب الشافعي هل من نظره مال الصدقات ؟ والتقديم للجميع والأعياد أم لا ؟ إذا لم يكن على هذا ولاية مختصون ؟

وذهب أبو حنيفة أنه لا نظر له في إقامة حد ولا في مصلحة إلا لطالب مخاصم ، ولا تتطلق يده إلا على ما أذن له فيه ، وحكمه حكم الوكيل الخاص^(١) .

تلك كانت أحكام القاضي كما بينها الفقهاء في كتبهم نظرياً : وإذا رجعنا إلى كتب التراجم التي بين أيدينا نرى شخصيات كثيرة في القرون السابقة على نهاية القرن الخامس قد تحلت بهذه الخصال التي ذكرها الفقهاء ، ومن أمثال هؤلاء : القاضي ابن أبي عيسى . فلقد قال ابن حارث : إنه التزم في قضائه الصرامة في تنفيذ الحقوق وإقامة الحدود والكشف عن أحوال الشهود والصدع بالحق في السر والجهر ، ولم يدهن ذا قدر ، وله في التقصي عن إخراج الحقوق من أكابر الناس ، أخبار كثيرة ، وكان يذهب أحسن المذاهب ، بسط الحق وأحيا العدل ... »^(٢) .

ومن مظاهر تواضعه الشديد وعدم تأثير شغله لخطة القضاء على حاله بأنه كان يشارك السدنة والقوام لخدمة المسجد الجامع في الكنس وصقل مصالحه عقب شعبان من كل عام ، تنوياً للدخول رمضان المبارك^(٣) .

وكذلك كان قاضي الجماعة أسلم بن عبد العزيز ، فقد كان محمود السيرة ، مشكور الحال ، كما ذكر الحشني^(٤) .

وإذا رجعنا إلى نوازل ابن سهل نجد تطبيقاً عملياً لاختصاصات القاضي ، نعرض أمثلة منها :

ففي فصل القضاء في مسائل الغائب يتبين لنا أن قاضي قرطبة كان يحكم في مسائل متنوعة ، وكانت كل أحكامه مستنده إلى رأى الفقهاء المشاورين ، منها قضية وارث غائب في المشرق وله شرك في دار وطلب الورثة قسمة الدار ، وأفتى الفقهاء ببيع الدار وحفظ حق الوريث الغائب في قيمة ميراثه ، وذلك لأن الدار لا تحمل القسمة^(٥) .

(١) المرجع السابق ، ص ٦ (٢) عياض : ٤٠٧/٤ - ٤٠٨

(٣) المرجع السابق ، ٤٠٨/٤ (٤) الحشني : ص ١٠٩ (٥) ابن سهل : ورقة ١٨٠

ومنها قضية غائب بناحية قرمونة وطولب بمال وله على حاضر مال ،
وهناك شهود ووثائق تثبت ذلك^(١) .

ونظر هذه القضية الليث بن حريش وأقى فيها ابن عتاب وابن القطان
وابن مالك ، وكان لابن سهل تعليق على رأى ابن مالك ، وكانت أحداثها في
في سنة ٤٥٨ هـ / ١٠٦٦ م .

وفي قضية قسمة دار الوزير ابن عامر بين ابنه الحاضر والغائب ، وذلك
في سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م ، قال ابن سهل : « أخبرني أبو عبد الله ابن عتاب
أن محمد بن أحمد بن بتي شاورهم في قسمة دار ابن عامر المفصلة بداخل مدينة
قرطبة ، وقال إن ابنه الواحد قام عنده ، وأثبت ملكها إياهما ، وأنها مشتركة
بينه وبين أخيه فلان الغائب بإشيلية ، وأنها تحتل القسمة^(٢) . ومسألة أخرى
من يطلب نفقة من مال ابنه الغائب بالقيروان ، وعرضت هذه القضية على
القاضي محمد بن أحمد بن بتي^(٣) .

وكان من سلطة القاضي أيضاً أن يبيع المملوكة التي تركها سيدها وغاب
إلى العدو بدون ترك مصدر للإتفاق عليها . وأورد ابن سهل قضيتها وهي :
أن مملوكة غاب عنها صاحبها محمد بن أحمد الشرقي إلى العدو ، فأمر القاضي
ببيعها ، وبقبض ثمنها للغائب . ويوقف هذا المبلغ عنده أو عند ثقة غيره
لحين وصول صاحبها واستلامه^(٤) .

ورأينا كذلك في أحكام ابن سهل ركوب قاضي قرطبة مع الفقهاء لمعاينة
حائط فيها تنازع^(٥) . ومن اختصاصات القاضي منع الضرر الحادث من
دخان فرن . قال ابن سهل في أحكامه : أثبت عاتكة عند الوزير القاضي
بقرطبة أبي علي حسن بن ذكوان أن عبد الرحمن أحدث بالقرب من دارها
فرنّاً يؤذيها دخانه . وأعذر إليه فعالج قطع ضرر الدخان عنها ، وأثبت ذلك
عند القاضي ، فاعترضته عاتكة بأن كون الفرن بالقرب دارها ضرر عليها ،
لأنه يحط من ثمنها ، وأثبت ذلك ، فجمع القاضي الفقهاء إلى مجلسه وشاورهم

(١) المرجع السابق ، الورقتان ١٨١ - ١٨٢ (٢) المرجع السابق ، ورقة ١٨١

(٣) المرجع السابق ، الورقتان ١٨٩ - ١٩٠

(٥) المرجع السابق ، ورقة ٢٥٢

(٤) المرجع السابق ، ورقة ١٨٠

في ذلك ، وأقنى ابن عتاب وغيره من الفقهاء بمنع الضرر واختلفوا في المنع^(١) .
وفي مسائل القضاء الجنائي : أورد ابن سهل عدداً من القضايا الجنائية^(٢) التي وقعت أحداثها في القرنين الرابع والخامس الهجريين ، وطرحت على القضاء . ويمكن تصنيف موضوعات هذه القضايا في مجموعات يتميز كل منها بضرب من الجرائم تتحد مواصفاتها وتنظمها أحكام وقواعد تتفق في أصولها ، وتقوم على فكرة موحدة تصدق من قبيل القياس على ما يماثلها ، وتقوم على فكرة من العدالة المطلقة ، سواء من حيث الشكل والإجراءات أو من قبيل الموضوع ؛ فثمة جرائم تتكون من أفعال مما يوصف في التشريع العصري بأنها جنایات ، كجرائم القتل العمد ببواعثه المختلفة والاغتصاب والضرب والجرح المفضي إلى الموت أو القتل الخطأ في عرف القوانين الوضعية الراهنة . ثم هناك قضايا أدنى من هذه في مرتبة الخطورة على المجتمع ، مثل جرائم تعكير الأمن والعبث به وتهديد سلامة الأرواح والاعتداء على حرمة الملك الخاص والتعدي بالإيذاء والضرب والتهديد والقذف والسب^(٣) .

ونخلص من تلك القضايا وعددها عشرون قضية إلى أن القاضي على مكانته العلمية ورفعة شأنه لم يكن ليستأثر بالرأي بمفرده في مسألة شائكة أخذاً بظاهرها ؛ بل كان يتعمق إلى أبعد أغوارها ، ويرجع إلى أهل الشورى . وهذا هو أسمى مراتب العدالة في الحكم بين الناس ؛ فالقاضي يمهل المتهم ويمكنه من إبداء دفاعه وفي الوقت ذاته يتصون للعدالة فلا يدعه طليقاً من باب الحيطة^(٤) .

ومما يلاحظ من سمات عامة في هذه القضايا الجنائية التي أوردتها ابن سهل قلة عدد الجنایات التي كانت ترتكب ، ولعل مرد هذا إلى حالة اليسر التي كان ينعم بها المجتمع الأندلسي في ذلك الحين ، إذ إن ظاهرة الإجرام تتمشى تصاعداً وهبوطاً مع الظروف الاجتماعية المحيطة^(٥) . وأن هذه الجرائم حدثت تحت ضغط مؤثرات دفعت إليها بالضرورة في ظروف ضعف^(٦) .

(١) المرجع السابق ، ورقة رقم ٣٥٧

(٢) راجع كتابنا : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس : دراسة وتحقيق ، طبع

سنة ١٩٨٠ ، القاهرة .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦

(٦) المرجع السابق ، ص ٣٩

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٨

وكانت معاملة القضاة للمتهمين معاملة إنسانية رقيقة تتفق ومبادئ التسامح المعروفة عن الدين الإسلامي ، وهي تلك المبادئ التي ينادى بها اليوم ميثاق حقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة . وكانت تقوى الله فيما يصدره القاضي من أحكام وقرارات وما يتخذه من إجراءات في حق المتهمين من حيث تقييد حرياتهم أو المساس بأشخاصهم أو أموالهم وازعاً نفسياً يمثل حماية أمنية للأفراد في تلك الحقبة من الزمن^(١) .

ومن بين الجرائم التي وقعت في ذلك العصر ما يمكن أن يعزى إلى نزوات النفس ، كعقوق الوالدين والعبث والفساد والاستهتار ، وكان للقاضي فيها دور الأب الناصح الشفيق ؛ إذا حبس فإنه لا يقصد الإيلام أو الامتهان وإنما التقويم والإصلاح بالحسنى مع الموعظة الطيبة والنصيحة المثلى ، مما كان له في نفس المسيء من الأثر ما هو أبلغ من العقاب . وكان العفو أبدر إلى لسانه كلما سنحت له فرصة أخذ المسيء بالشدة .

ومن بين القضايا التي لا تشكل روحاً إجرامية في المجتمع الأندلسي جرائم القتل الخطأ والإصابة الخطأ لانعدام القصد الجنائي فيها ، الذي هو أساس العقاب وإنما مردها إلى عدم التبصير أو عدم الحذر أو عدم اتخاذ الحيلة اللازمة ، مما يؤدي إلى حدوث النتيجة التي تعاقب عليها الشريعة بالنظر إلى الفعل المادي ذاته لا بالنظر إلى النية الجنائية^(٢) .

ومن نماذج هذه القضايا ما حدث في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي .

من مسائل القتل الخطأ ، مثل : « من رمى حجراً فأصاب امرأة مجهولة فماتت من ساعتها »^(٣) . كذلك تعرض على القاضي مسائل الحبس الخطأ ، مثل : « من حبس في دم فشهد له بالطهارة والعافية »^(٤) ، وقضية أخرى : في « محبوس في دم لم يثبت عليه ما رمى به وشهد باستقامته »^(٥) .

ومن مسائل القتل قضية : « رجلين قتلا أختهما » وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضي عن أمرهما ، فلم يختلف في أنهما قتلاهما لريية اتهاهما بها^(٦) ،

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ص ٤٠

(٣) ابن سهل : ورقة ٣٨٢ (٤) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٣

(٥) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٤ (٦) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٨

وفي مسألة أخرى : « من أتى القاضي متعلقاً برجل برميه بدم وليه »^(١) ،
ومسألة أخرى : « رمى العريف بدم أخيه ستة رجال فحبسهم الأمير ثم صرف
النظر فيهم إلى القاضي »^(٢) .

ومن قضايا القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي في نوازل القتل ما أورده
ابن سهل في نوازله قضية « رماه بقتل أخيه وتعلق به فيه فرماه الآخر بقتل
خاله »^(٣) ، وقضية « تلمية الجهني على أفلح وختته »^(٤) ، والأخرى « وفي
امرأة رمت رجلاً بأنه افتضها »^(٥) .

ومن قضايا القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي :

قضية الطنبلي الذي أصبح مقتولاً في داره بقرطبة في شهر ربيع سنة ٤٥٧هـ /
١٠٦٥ م في عهد أبي الوليد ابن جهور ، وقام صاحب المدينة محمد بن هشام
المعروف بالحفيد بالتحقيق في تلك القضية^(٦) ، وأخذ برأى القاضي أبي بكر
ابن زرب المتوفى سنة ٣٨١هـ / ٩٩١ - ٩٩٢ م في قضية سابقة مماثلة . وكان
أبو الوليد ابن جهور يهتم بتلك القضايا بنفسه ، وكثيراً ما كان يجتمع مع القاضي
والفقهاء لتحديد المسؤولية والنطق بالحكم .

والمسألة الأخرى : « قتل ابن فطيس زوجه رحيمة ابنة عبد الرحمن بن
عبد الله بن خالد بن شهيد »^(٧) التي قتلت سنة ٤٦٢هـ / ١٠٧٠ م . وقد
رأينا أن صاحب المدينة هو الذي تولى التحقيق في تلك القضية ، ولم يستغن عن
رأى الفقهاء لتحديد دوافع القتل وحكم الشرع في ذلك ، وكان الدافع في هذه
القضية أموراً متعلقة بالميراث^(٨) . ولم يذكر ابن سهل في أحكامه دور القاضي
في مثل هذه القضايا ، وربما سبب ذلك أن مسائل القتل العمد كانت من
اختصاصات صاحب المدينة الذي كان يستعين أيضاً برأى القاضي والفقهاء ،
أو ربما يتنازل القاضي عن بعض اختصاصاته في مثل تلك القضايا العاجلة
لصاحب المدينة الذي كان يجب عليه الاستعانة برأى الفقهاء المشاورين .

- | | |
|------------------------------|--|
| (١) المرجع السابق ، ورقة ٣٧٨ | (٢) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٦ |
| (٣) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٤ | (٤) المرجع السابق ، ورقة ٣٧٤ |
| (٥) المرجع السابق ، ورقة ٣٧٧ | (٦) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٧ |
| (٧) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٨ | (٨) المرجع السابق ، الورقتان : ٣٨٩ - ٣٩٠ |

ومن اختصاصات القاضي أن يحكم بالعقلة . والذي كان عليه الفتيا أن الدعوى إن كانت في دار اعتقلت بالقفل ، وإن كانت في أرض منع من حرثها بعد التوقيف ، وإن كانت في حانوت له خرج وقف الخراج .

وأورد ابن سهل الكثير من القضايا في هذا الباب ^(١) ومنها :

في اعتقال حانوتين في الخراج ، واختلف في الحكم بالعقلة بشاهد واحد . وفي أحكام أبي سليمان بن بطل أنه لا تجب العقلة إلا بشاهدين ^(٢) ، وإن كان عبيد الله بن يحيى وكثير من أصحابه يرون العقل بالقفل مع الشاهد الواحد ^(٣) .

وفي مسائل ابن زرب أوجب العقلة لخوف فساد الثمرة وتقويت المطلوب لها ، وكذلك يوقف كل ما يغاب عليه من العروض وغيرها بشاهد عدل ^(٤) . وعرض كذلك ابن سهل لأوجه الخلاف في العقلة بشاهد واحد ^(٥) .

وفي باب الأيمان والخلطة وكشف القضاة عما يستريبونه من الأمور بمن يرسلونه ممن يثقون به ، فقد أورد ابن سهل نماذج كثيرة للأقضية من أحكام ابن زياد ومسائل ابن زرب وغيرهما ^(٦) .

وقال ابن لبابة في الحكم باليمين : « إن مذهب مالك والذي روى عن عمر ابن عبد العزيز أنه لا يمين إلا بخلطة ، وهذا الذي جرى في بلدنا وحكمت به القضاة » ^(٧) .

وفي باب الحكم باليمين مع الشاهد : والقضاء به مختلف فيه بين أهل العلم ، فقد منعه الحنفية وأجازته المالكية . لكن قال ابن عبد الحكم : إنما ذلك في الشاهد العدل بين العدالة ، وحمل على التفسير للمذهب .

وقال ابن سهل : ومن صح نظره في أحوال الناس اليوم والمعرفة باختلال الشهادات لم تطب نفسه على القضاء به إلا مع شاهد مبرز في العدالة والنباهة ^(٨) .

وفي شوري من أحكام ابن زياد قال ابن لبابة : « قد علم القاضي باختلاف أهل العلم وما ذهب إليه مالك وأصحابه من اليمين مع الشاهد ، وما ذهب إليه

(٢) المرجع السابق ، ورقة ١٢

(٤) المرجع السابق ، ورقة ١٣

(٦) المرجع السابق ، ورقة ٢٣ وما بعدها .

(٨) المعيار المعرب ، ١٠/١٧٦

(١) المرجع السابق ، ورقة ١١

(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٥) المرجع السابق ، ورقة ١٤

(٧) المرجع السابق ، ورقة ٢٦

قضاة بلدنا منذ دخلته العرب من أنهم لا يرون اليمين مع الشاهد ولا يقضون به . فليتخير القاضي ما أراه الله ، وإنى لمتوقف عن الاختيار في مثل هذا لما ظهر من فساد الناس وقلة الدعة في الشهادة ، فإن انتقل القاضي إلى اليمين مع الشاهد فليكن قضاؤه بذلك عاماً في الناس ، ماضياً في أحكامه^(١) .

وكذلك كان يستعين القاضي بذوى الخبرة في مجالات متعددة طبقاً للقضايا المختلفة التي كانت تعرض عليه . وأورد ابن سهل الكثير من تلك القضايا وأسماء ذوى الخبرة في تلك المجالات ، منها في مجال تقسيم الأرض واعتدال القسمة : شهد عند القاضي أحمد بن محمد قاضي الجماعة بقرطبة بكر بن حامد وصاحبه أنها نظرا إلى الفدان الذي أمرهما القاضي بالنظر إليه وبمعرفة اعتدال قسمته . وهذا الفدان بقرية شقندة . وشهدا بتفاصيل ما شاهداه على الطبيعة أمام القاضي لإعطائه صورة حقيقية عن الموقع وإمكانات القسمة فيه ومدى مطابقتها للحقيقة^(٢) وذلك لصعوبة أن ينتقل القاضي بنفسه وشهوده إلى كل موقع تحدث فيه مشكلة من المشكلات لكثرة الأعباء المكلف بها .

وكان للقاضي أيضاً الإشراف على المساجد والميضاة ونظافة أفنتها^(٣) والتحقيق إذا ما جاءت شكوى في ذلك ، بل كان من سلطته أن يأمر بفتح باب من أبواب المسجد أغلق مدة تطول إلى خمسين سنة ، وتلك قضية أورها ابن سهل في نوازلها وهي : « ركوب القاضي والفقهاء إلى مسجد الأمير هشام للباب الذي أغلق من أبوابه »^(٤) . وأقضى الفقهاء : ابن لبابة وعبيد الله بن يحيى ومحمد بن غالب ، وقالوا : إن فتح الباب من اختصاص القاضي - وفقه الله - وفتحه منفعة للمسلمين^(٥) .

ومسألة ركوب القاضي للمعاينة على الطبيعة كانت سمة عامة للقضايا التي تحتاج لمثل هذه الأشياء من المعاينة مع الشهود ، فلقد أورد أيضاً ابن سهل في قضية من هذا النوع : « دعوى في خندق بين فدائي رجلين حفر أحدهما فيه فاشتكى الآخر أذاه » وأورد فيها حكم السلف رضى الله عنهم ؛ فقد ركب

(١) ابن سهل : ورقة ٤٠٤ ، وانظر أيضاً : المعيار ، ١٧٦/١٠

(٢) ابن سهل : الورقتان ٢٨١ - ٢٨٢ (٣) المرجع السابق ، ورقة ٣٣٧

(٤) المرجع السابق ، ورقة ٣٣٨ (٥) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان في أمر أشكل ، وركب عندنا أيضاً قاضي الجماعة أحمد بن زياد في أمر أشكل^(١) .

وقال أحمد بن محمد بن أيمن : رأيت للأسوار بن عقبة حكماً في حدود مقبرة الربض ومنتهى أقطارها ، وشهدت أحمد بن بقي وهو على القضاء يومئذ قد ركب إلى الموضع مع الفقهاء ، وذلك الحكم معه حتى امتحن الحدود ، واحتمل على ما وجد في الحكم^(٢) .

وفي تعليق ابن سهل على مسألة « القسمة بين الصغار والكبار » مستنداً لرأى ابن حبيب في الواضحة في كتاب القسمة أنه لا يجوز للقاضي إذا سأل له الورثة أو بعضهم أن يقسم بينهم داراً ورثوها أو قرية أو غيرها ، أن يأمر بقسم ذلك بينهم حتى يثبت عنده أن ذلك الشيء كان للهالك ملكاً له ومالا حتى هلك عنه ، أو أن الهالك كان ساكناً في تلك الدار إن كانت داراً ، كما يسكن الرجل في دار نفسه حتى هلك فيها . وإن كانت قرية فلا يجوز له أن يأمر بقسمتها بينهم حتى يأتوه بجوز ما كان للهالك فيها وصفته وتسميته ومساحته في كتاب وبينه تشهد على ما وضع فيه أنهم يعرفونه ملكاً للهالك ، أو في يده وعمارته ، حتى هلك عنه . لا يجوز له أن يقسم ذلك بينهم ولا يشهد لهم عليه بعد القسمة حتى يثبت عنده هكذا ؛ خيفة أن يدخل في قسمتهم ما ليس لهم من حق غائب أو صغير وشبهه^(٣) .

وعن سلطات القاضي أورد ابن سهل كل آراء سابقيه فقال : أورد الفقيه ابن أبي زمنين في الأقضية من كتاب المغرب^(٤) : « وكذلك ما كان من أحكام الأيتام من تسفيه أو إطلاق أو توكيل عليهم للنظر لهم ، وكذلك الأحباس المعقبة لا يكون النظر فيها إلا للقضاة وفي دواوينهم توضع وأموال الغيب والوصايا والأنساب . وعلى هذا جرى الأمر عندنا بالأندلس ، وبه أفتي

(١) المرجع السابق ، ورقة ٢٣٣ (٢) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ٤٩

(٣) ابن سهل : ورقة ٢٨٢

(٤) هو كتاب المغرب في اختصار الملونة ، وقال عنه القاضي ابن سهل إنه أفضل مختصرات الملونة وأقربها ألفاظاً ومعاني لها . راجع بحثنا : الفقيه ابن أبي زمنين ، ومخطوطة منتخب الأحكام ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، ص ٢٢٢ وما ورد في الحاشية ، المجلد ٣٠ جزء أول ، يناير - يونيو ١٩٨٦

مشايخنا رحمنا الله وإياهم»^(١) . ولعل نوازل ابن سهل وما تحويه من قضايا تطبيقية كثيرة خير شاهد على ذلك .

وذكر ابن سهل : أن القاضي ابن زياد قد جمع أيام نظره في القضاء هذه الأحكام وأجوبة الفقهاء فيها في نحو سبعة أجزاء عول عليها كثير ممن أتوا بعده ، وإليها أشار ابن أبي زمنين بقوله : بذلك جرت الفتيا من مشايخنا^(٢) .

وأورد ابن أبي زمنين في منتخب الأحكام أيضاً أن القاضي « لا يوكل على تزويج المرأة حتى يثبت عنده أنها بكر بالغ أو ثيب مالكة لنفسها ، خلو من زوج وفي غير عدة منه ، وأن الذي أصدقها صداق مثلها ، وأنه كفؤ لها في جميع حالاته ، وأنه لا ولي لها يعقد النكاح عليها في علم من ثبت ذلك بشهادته^(٣) .

ومن المسائل المتنوعة التي يفصل فيها القاضي شوري مخاطب بها قاضي الجماعة أحمد بن زياد الفقهاء ، فجوابوه أن للقاضي حداً في النظر للأيتام من تسفيه وإطلاق ، ونظر في أموالهم ، والتوكيل لجمعها وحرزها ، وتدوين أهوالهم التي بأيدي وكلائهم وأيدي غيرهم في دواوين القضاة لا تكون لغيرهم . ولا يجب للقاضي أن يرفع من عنده نظراً إلى غيره من السلاطين كما يرفع غيره من السلاطين إليه^(٤) .

وقال فقهاء الشوري بقرطبة : محمد بن لبابة وعبيد الله بن يحيى وأيوب ابن سليمان وسعد بن معاذ ومحمد بن وليد وخالد بن وهب وأحمد بن بيطر وطاهر بن عبد العزيز وسعيد بن خمر : « بأن حدود القضاة في القديم والحديث معروفة لا يعارض فيها ولا يكون إلى غيرهم من الحكام ، وللقاضي النظر في القليل والكثير بلا تحديد^(٥) » ، غير أن أحمد بن يحيى بن أبي عيسى قال : « هذه الفتيا الصحيحة التي لا يجب غيرها ولا نعلم سواها . وإنى لا أرى مثل ذلك في الجراحات والتدميات وما أشبهها » .

(١) ابن سهل : ورقة ٢ ، مفيد الحكم ، ورقة ٨ (٢) ابن سهل : ورقة ٢
(٣) ابن أبي زمنين : منتخب الأحكام ، ورقة ٤٩٦ ، وراجع ابن سهل : باب النكاح والمشاكل المتنوعة التي حكم فيها القاضي ، ورقة ٧٣ وما بعدها .
(٤) ابن سهل : ورقة ٣ (٥) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

وقال بهذا كله أيضاً يحيى بن سليمان وأحمد بن بكي^(١).

وقال ابن لبابة : الذى أعرف وأقول به وأدركت الناس عليه من ترتيب أحكام القضاة ، والذى لا ينبغي لغيرهم النظر فيه : الوصايا والأحباس والإطلاق والتحجير والقسم والمواريث والنظر للأيتام وأموال الغيب^(٢).

ويحدد النص السابق المسائل التى يتولاها القاضى بنفسه على التفصيل الوارد فيها ، نظراً لما يتسم به من أهمية خاصة لا تسمح للقاضى أن يفوض غيره فى القضاء فى شأنها . أما تفويض الغير للقاضى فى هذه الأمور ورفعها إليه فهو سائغ ، لأن القاضى هو صاحب الولاية الأصلية . وهذه ضمانات أكيدة من ضمانات العدالة تكفل حماية مشروعة للأيتام والقصر والأحباس وما إلى ذلك مما ورد بيانه تفصيلاً فى النص . ونظراً لأهميته رأينا نص ظهير ولاية قاضى الجماعة محمد بن السليم يؤكد فيه الخليفة الحكم المستنصر بالله على ذلك أن « يحترس بأموال اليتامى ، ولا يولى عليها إلا أهل العفاف عنها وحسن النظر فيها ، وأن يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والأحباس واليتامى ، يمنع من قبالتها إلا على وجوها مما لا بد منه من التنفيذ فيها ، وطلب الزيادة عند ذوى الرغبة فى قبالتها »^(٣).

وللقاضى النظر فى المشاجرات^(٤) ، وقد تعرض ابن سهل فى أحكامه فى باب الطلاق وأسبابه^(٥) لقضايا كثيرة ، وبين دور القاضى من أجل الوفاق بين الزوجين بإرسال حكمين من أهلها ، فإذا فشل حكم بالطلاق والنفقة على الزوج^(٦) . وتعرض أيضاً للدور القاضى فى أبواب الرهون^(٧) والشفعة^(٨) فى المال الموظف وما يقتسم^(٩) وما لا يقتسم وفى مسائل المحجور^(١٠) وباب البيوع^(١١) وباب العيوب^(١٢) وباب الصدقات والهبات^(١٣) . وكان للقاضى دور

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها ، المعيار العرب ، ١٠٠/١٠

(٢) ابن سهل : ورقة ٣ ، المعيار ، ١٠٠/١٠ (٣) النباهى : ص ٧٦

(٤) ابن سهل : الورقتان ٣٨٠ - ٣٨١ (٥) المرجع السابق ، أوراق ١١٢ - ١٢٨

(٦) المرجع السابق ، الورقتان ١١٨ - ١١٩ (٧) المرجع السابق ، ورقة ٢٧٨

(٨) المرجع السابق ، أوراق ٢٧٨ - ٢٨٤ (٩) المرجع السابق ، ورقة ٢٨٧

(١٠) المرجع السابق ، ورقة ٤٠٦ (١١) المرجع السابق ، ورقة ١٣٦

(١٢) المرجع السابق ، ورقة ١٥٩ (١٣) المرجع السابق ، ورقة ٢٨٣

عظيم في مسائل العيوب ، وعلى سبيل المثال أورد ابن سهل مسألة : « من ابتاع صبية فألفاها مجموعة وقال اشتريتها أمس صحيحة »^(١) .

ويرى الفقيه ابن لبابة أن تعرض على قابلة يثق القاضي بها ، فإن ألفاها مجموعة طرية الجمع حلف المشتري مامسها وترد للبائع^(٢) .

وتعرض أيضاً ابن سهل في تلك الأبواب لعديد من القضايا والأحكام والقضاة الذين لا يستغنون عن رأى فقهاءهم .

وفي عصر الإمارة كان الأمير الحكم بن هشام يبدو فرحاً سعيداً إذا كان قاضيه ملتزماً بتنفيذ أحكام الله ، فلقد أورد الخشني في ترجمة القاضي محمد بن بشير أن الأمير الحكم بن هشام عندما قلد محمد بن بشير القضاء كانت نفسه طيبة وقلبه واثقاً مستريحاً من أخبار الناس وظلاماتهم لما علم من عدله وثقته ، وعندما علم بموته قلق واغتم وقام إلى الصلاة يدعو الله ويبتهل في أن يوفقه في اختيار خلف له به خصال محمد بن بشير^(٣) .

وكان للقاضي دور في تهدئة الأحوال في قرطبة عقب الهيج الذي عمها في عهد الحكم الربضي ؛ فقد ذكر الخشني في ترجمته للفرج بن كنانة الكنانى خروج القاضي من منزله عندما استغاث النساء ليرى الأعوان تحاول أخذ رجل من جيرانه ليقتل ورفض رئيس الأعوان لكلام القاضي ورده عليه بطريقة غير مهذبة ، فقال له : « ليس هذا من شأنك ولا مما عصب بك ، انظر في أحباسك وأحكامك ودع ما لا يعينك » ، فغضب القاضي من هذا التصرف غير اللائق ، وحكى ما حدث للأمير الذي أمر بضرب الناظر في ذلك الشغب وعفا عن بقية أهل قرطبة ، وبسط الأمان لجماعتهم ، واستألفهم إلى أوطانهم^(٤) .

وكذلك كان للقاضي دور في محاربة الأهواء والبدع في المجتمع الأندلسي ، فقد أمر القاضي أسلم بن عبد العزيز (تولى القضاء سنة ٣٠٠ - ٣٠٩ هـ / ٩١٣ - ٩٢٢ م) بضرب نصراني بالسياط لأنه انتحل نحلة لم يقر بمثلها إلا لعيسى بن مريم^(٥) .

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٦٠ (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٣٧ - ٣٨

(٤) المرجع السابق ، ص ٤١ (٥) المرجع السابق ، ص ١٠٨

وكذلك اهتم القاضى ابن زرب بالكشف عن أصحاب ابن مسرة واستتابتهم، وأحرق الكتب التى وجدها معهم ، وذلك فى سنة ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م (١) .

وكذلك ما ذكره ابن سهل فى نوازله من قضية الزنديق أبى الخير وصفة الشهادات عليه ودور قاضى الجماعة منذر بن سعيد البلوطى والفقهاء فى وجوب قتل الزنديق ، وأنه ملحد كافر من غير أن يعذر إليه (٢) .

وكذلك مسألة ابن حاتم الطليطلى المحكوم عليه بالزندقة ، كان لقضاة الأندلس وفقهائهم دورهم فى محاربة هذه البدع ، فسيق ابن حاتم إلى رأس القنطرة حيث صلب وطعن برمح فى حضور الحاكم ابن عباد (٣) . وكان يجب أن لا يسد باب القاضى ولا يحجب (٤) . وكانت أحكام القاضى وقفاً على الأحرار ، أما العبيد فلا يمكن للقاضى أن يحكم للعبد بقضية حتى يشاور سيده فيجيز ذلك أو لا يجيز (٥) .

ومن مهام القاضى مراعاة القيم الإسلامية فى المجتمع الأندلسى بعدم تزوي النساء بزى الرجال ، فلقد ذكر ابن غالب أنه بعد الأربعمئة كانت فى مدينة تطيلة امرأة لها لحية كاملة كلحى الرجال ، وكانت تتصرف فى الأسفار ، فأمر قاضى الناحية بحلق لحيها ، وأن تزويها بزى النساء ، ولا تسافر إلا مع ذى محرم ، بعد أن تأكد القاضى من القوابل أنها امرأة وليست رجلاً (٦) .

وكان من مسئوليات القاضى أيضاً الإشراف على بيت المال ، ومراقبة المسئول عنه ، وتفقد أمر العاملين فيه لمراجعة المنصرف فى كل عام ، ولو أمكن كل شهر (٧) .

(١) النباهى : ص ٧٨

(٢) ابن سهل : ورقة ٣٩٤ وما بعدها ، وثلاث وثائق فى محاربة الأهواء والبدع فى

الأندلس ، ص ٤١ - ١٠٠

(٣) ابن سهل : ورقة ٣٩٢ وما بعدها ، وثلاث وثائق فى محاربة الأهواء والبدع ،

ص ١٠٣ - ١٢٤

(٤) ابن عبدون : ص ١٠ (٥) ابن سهل : ورقة ٨٢

(٦) فرحة الأنفس ، ص ١٨ ، الروض المطار ، ص ٦٤

(٧) ابن عبدون : ص ١٠ - ٢٢

وكان القاضي أحمد بن زياد^(١) أول من امتحن الأمناء في الودائع التي لديهم وحصرها ، حتى إنه أرسل إلى الفقيه أحمد بن عبادة^(٢) الذي ورد اسمه في الديوان بقبض مال لیتيم ولم يجد له براءة ، فقال له الفقيه : « الیتيم حی رشید وقد أطلقتہ من الولاية وتسلم کل ما کان عندی »^(٣).

وكذلك فعل قاضي الجماعة أسلم بن عبد العزيز بعده ، إذ أوقف أمناء القاضي الحبيب موقف الامتحان والاستقصاء^(٤).

وكذلك كان للقاضي دور في قضايا أهل الذمة التي تعرض عليه ، ويكون أحد الخصوم فيها مسلماً ، أو يتفق الخصمان الذميان على أن يكون قاضي الجماعة هو الحكم الذي يفصل في قضيتهم . ولقد أورد ابن سهل العديد من تلك القضايا^(٥) في نوازلها ، ومنها : قضايا في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي : « غلام أسلم ثم عاد إلى النصرانية دينه »^(٦) ، و « غلام يزعم أنه حر وأنه يكره على اليهودية ، وادعى يهودي أنه مملوكه فوقف عند أمين ، فقال الأمين : إنه أبق منه »^(٧) ، « ويهودي ادعى في غلام خدمه أنه مملوكه »^(٨) ، « وحبس العجم للغو في الدم وتشكيهم طول سجنهم »^(٩) ، « ورجل ادعى خادماً في ملك بن حفصون »^(١٠).

أما القضايا التي كانت أحداثها تدور في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، فمنها على سبيل المثال :

(١) هو : قاضي الجماعة أحمد بن محمد بن زياد بن عبد الرحمن النخعي المعروف بالحبيب ، استقضى في صدر دولة عبد الرحمن بن محمد بقرطبة ، وتوفي سنة ٣١٢ هـ . ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨١

(٢) هو : أحمد بن عبادة بن علكة الرعيني من أهل قرطبة ، وتوفي سنة ٣٣٢ هـ .

انظر في ترجمته : ابن الفرضي : رقم ١٠٥

(٣) الخشني : ص ١١٠ (٤) المرجع السابق ، ص ١١١

(٥) راجع كتابنا : وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، طبعة القاهرة ،

سنة ١٩٨٠

(٦) ابن سهل : ورقة ٣٧٤ (٧) المرجع السابق ، ورقة ٣٧٤ وما بعدها

(٨) المرجع السابق ، ورقة ٢٣٧ وما بعدها

(٩) المرجع السابق ، ورقة ٣٨٥ (١٠) المرجع السابق ، ورقة ٢١٠

« الجدة للأُم — وإن كانت نصرانية — أُحق بالحضانة »^(١) . « وفي مرور العجل والنصارى على المقابر »^(٢) . « وفدان محبس على مسجد ادعى مدع أنه من مال الجزية »^(٣) . « من ادعى بيع ثوب من إنسان وقال المدعى عليه : بل أمرتني ببيعه »^(٤) . « نصرانية زعمت أن عيسى هو الله تعالى وقالت كذب محمد فيما ادعى نبوته » ، واستعان القاضي برأى مشاوريه الذين حكموا عليها بالقتل^(٥) .

أما قضايا القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى فمنها :

« جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل الذمة ثم قام ابن أخى بائعها يدعى أنه كان قد حبسها عليه قبل بيعها »^(٦) ، و « شورى فى بيت متهدم بين دار حسان ودار شنوغة اليهود »^(٧) .

وأورد ابن سهل عدداً كبيراً من قضايا الحسبة^(٨) ، منها :

« فى الشهادة على ابن حملون فى عصر الخمر وبيعها »^(٩) . وأخذ القاضي أحمد بن محمد بن زياد برأى أبى صالح وابن لبابة وعبيد الله فحكم أن شرب الخمر فيه الحد ثمانون سوطاً ، أما عصرها وبيعها فالأدب على قنر ما يزرعه عن ذلك وينهاه ، وأما جمع أهل الشر والفساد فأكثر من ذلك من الأدب والحبس حتى تظهر منه توبة بعد الإعذار إليه فى شهادتهم عليه^(١٠) ، وإن كان القاضي ابن أبى عيسى رفض إقامة الحد على شارب الخمر من باب درء الحدود بالشبهات^(١١) .

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٠٣ (٢) المرجع السابق ، ورقة ٣٤٠

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٣٢١ (٤) المرجع السابق ، ورقة ٢٢٧

(٥) المرجع السابق ، ورقة ٣٩٠ (٦) المرجع السابق ، ورقة ٢٢٠

(٧) المرجع السابق ، ورقة ٢٥٧

(٨) راجع كتابنا : وثائق فى شئون الحسبة فى الأندلس ، طبعة القاهرة ، سنة ١٩٨٥

(٩) ابن سهل : ورقة ٣٧٨ ، وثائق فى شئون الحسبة ، ص ١٠٩ - ١١٠

(١٠) وثائق فى شئون الحسبة ، ص ١١٠

(١١) راجع تلك النازلة : عياض : ٤٠٨/٤ - ٤٠٩ ، النباهى : ص ٦١

واختلف الشيوخ بالأندلس في حكم ولاية الكور مثل القواد ؛ فأمضاها أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ، ولم يجزها اللؤلؤى حتى يجعل إليه مع القيادة النظر في الأحكام .

واستحسن ابن أبي زمنين إذا كان للعمالة قاض قد أفرد للنظر في الأحكام أن يميز حكم الولاية ، وإن لم يكن لها قاض أن يميز حكمهم ، لما في ذلك للناس من الرفق والانتصاف^(١) .

ولقد كان قاضي الجماعة بقرطبة يكلف بمساءلة العمال بسبب شكاوى الرعية . فلقد حكم القاضي سليمان بن أسود على يوسف بن بسيل العامل المعزول عن شذونة بما نسب إليه من اغتصاب مال بعض أهلها وأشياء كثيرة في مجال استغلال السلطة^(٢) ، وكذلك الوقوف ضد طغيان أعوان السلطان الذين يستغلون قربهم من السلطة ويقومون باستغلال نفوذهم^(٣) .

وهذا تأكيد لنزاهة القضاء واستقلاله للحكم بين الحكام والمحكومين الذين هم أمامه على قدم المساواة ؛ لا ميزة لأحدهم على الآخر ، ولا مجاملة لحاكم على حساب المحكوم ؛ لأن أضعف الخصوم هو أقواهم حتى يأخذ حقه لا يجاه ولا بسلطان ولا بإيحاء ولا بإغراء ولا بتأثير ، وإنما بحق وصدق وعدل^(٤) .

وكان للقاضي دور في التشديد على كتاب الوثائق ، فقد حكى ابن حيان في كتاب الاحتفال أن قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن بشير صح عنه تدليس رجل في الوثائق فأمر بقطع يده^(٥) .

وكان القاضي يراقب أيضاً أوجه الصرف من أجره أو إنفاق أو إصلاح موضع من الثغور أو مدافعة عدو^(٦) ، ويؤخذ رأى القاضي فيها مقدماً ، وهو بالطبع لا يستغنى عن آراء الفقهاء معه .

(١) المعيار ، ١٠٠/١٠ - ١٠١

(٢) الخشني : ص ٧٧ - ٧٨ ، النباهي : ص ٥٦ - ٥٨

(٣) الخشني : ص ٧٣ ، النباهي : ص ٥٧ - ٥٨

(٤) راجع بحثنا : استقلال القضاء في الأندلس .

(٥) وهذا خبر جديد أورده لنا الونشريسي صاحب مخطوط : المنهج الفائق والمنهل الرائق

والمفتي اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق : ورقة ، ٢٩ ب

(٦) ابن عبدون : ص ١١

كذلك كان القاضي يعين إمام مسجد السجن الذي يؤم المسجونين ويعطى أجره من بيت المال^(١) .

وعلى القاضي ارتقاب هلال شهر رمضان لإعلام الخليفة والناس ببدء شهر الصوم^(٢) .

ويعين كذلك مقرئ الجامع بقرطبة ، فقد نقل القاضي يونس بن مغيث الفقيه عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد الخزر جى المتوفى سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ - ١٠٥٥ م من مسجده إلى الجامع بقرطبة للإقراء فيه وإقامة الصلاة حتى وفاته^(٣) . وكان إلى جانب تلك المهام الملقاة على عاتق القاضي أن يجعل في كل صناعة رجلاً من أهلها فقيهاً عالماً خبيراً ، يصلح بين الناس إذا وقع بينهم الخلاف في شيء من أمورهم ، فهو أعلم بهم وأستر لانكشافهم^(٤) .

وكان تحت يدي القاضي محفوظات بيت المال أو كنوز الخيرات (الأحباس) التي توجد في مقصورة مستقلة في المسجد الجامع تحت حراسة أمينة^(٥) . ولقد حاول قاضي الجماعة النضر بن سلمة في عهد الأمير عبد الله أن يحول المال الموقوف بالجامع إلى بيت مال المسلمين ، فرفض الفقهاء ذلك ، فأبى القاضي أن يحكم بصرفه إلى بيت المال إلا باجتماع أهل العلم . وكانت هذه المسألة سبباً في عزله عن القضاء^(٦) .

وذكر الخشني أن في عهد قاضي الجماعة موسى بن محمد بن زياد حكم بهذا الحكم وهو ضم المال الموقوف بالجامع إلى بيت مال المسلمين بالرغم من معارضة أهل العلم^(٧) ، ورفض قاضي الجماعة أبو بكر محمد بن قاضي القضاة أبي العباس أحمد بن ذكوان طلب حاكم قرطبة أبو الوليد ابن جهور لأخذ مال الأوقاف لينفقها على الصالح . ولم يوافق^(٨) القاضي على رغبته مع إلحاح

(١) المرجع السابق ، ص ١٩
(٢) النباهي : ص ٧٨
(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٧١٠
(٤) ابن عبدون : ص ٢٤
(٥) ابن عذاري : ٩٨/٣
(٦) الخشني : ص ٩٣
(٧) المرجع السابق ، ص ٩٤
(٨) ترتيب المدارك ، ٧٨٥/٤

ابن جهور ، إلا أن القاضي أصر على رأيه ولم يساعده وسد بابه عن الحكم فاحتشم ابن جهور منه^(١) .

ولقد صور ابن عبدون الفتنة في قرطبة وسقوط الخلافة وقيام عصر الطوائف ومهمة القاضي في تلك الظروف بأبلغ تصوير ؛ إذ حمل القاضي مسئولية الانهيار الاجتماعي والأخلاقي في تلك الفترة ، فقال : « الناس قد فسدت أديانهم وإنما الدنيا الفانية ؛ والزمان على آخره ، وخلاف هذه الأشياء هو ابتداء الهرج ، وداعية الفساد وانقضاء العالم ، ولا يصلح هذه الأمور إلا نبي بإذن الله . فإن لم يكن زمن نبي فالقاضي مسئول عن ذلك كله ، ومن كان في عون المسلمين كان الله في عونه ؛ فعليه أن يصرح بالحق ويجري إلى الصلاح والعدل والتخلص وينظر لنفسه ، فعسى يتخلص ، والله بعزته يسدده ويوفقه للخير ويعينه عليه أنه منعم بذلك والقادر على كل شيء^(٢) .

ولقد أصاب من قال إن الحرية والنظام يهربان من بلد قتل قضاؤه . ومعنى هذا أن القضاء هو عماد الحرية والنظام والمسئول عن توطيدهما في المجتمع ، والقول بغير هذا لا يعنى سوى الاضطراب والانهيار والفوضى في المجتمع . وفقدان الأمن والأمان ، وضياح الحقوق وإهدار المراكز القانونية ، وتفشي شريعة الغاب وذيوع الفتنة ، وسقوط هيبة الخليفة وحقوق المحكومين .

ومن مساوئ الفتنة البربرية أن ساد عدم الاطمئنان بين جميع طبقات القاطنين قرطبة ؛ حيث لم يرض الناس عما فعله البرابرة بقاضي القضاة ابن وافد حتى إن قلوبهم كانت تنقطع لما نزل به^(٣) ، وتوفي سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٣ - ١٠١٤ م^(٤) ، بل إن خوف الناس من البربر جعل الكثيرين منهم يمتنع عن صلاة الجنازة على ابن وافد خوفاً من البربر^(٥) . وفي أثناء الفتنة البربرية في قرطبة لقي كثير من القضاة حتفهم^(٦) .

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) ابن عبدون : ص ٦٠

(٣) ترتيب المدارك ، ٦٦٨/٤ (٤) ابن سهل : ورقة ٤٢٥

(٥) ترتيب المدارك ، ٦٧٠/٤

(٦) المرجع السابق ، ٦٨٤/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥٧٢

وكان موقف القاضي ابن ذكوان في الفتنة البربرية معتدلاً ، فهو يرى ضرورة السلم وصلاح البربر ، وصاحبهم سليمان المستعين ، وكان يوافقه في رأيه كثير من الفقهاء ، مثل ابن حويل وابن الشقاق وابن دحون^(١) .

وحذر القاضي ابن ذكوان هشام بن سليمان من الفتنة وسوء العاقبة^(٢) ، وامتاز عدد من قضاة تلك الفترة بقله العلم والمعرفة ، وقد تعرضنا فيما سبق لأسباب ذلك .

ولما أراد أهل قرطبة المزيد من الأموال لدفعها للإفرنج لمناصرتهم ضد البربر في دولة محمد بن هشام بن عبد الجبار الثانية بقرطبة سألوا القاضي ابن ذكوان أن يدفع إليهم مال الأحباس المودع في مقصورة الجامع ، فامتنع ، فما كان منهم إلا كسر باب المقصورة وأخذ الأموال وإعطائها للإفرنج^(٣) .

وفي خلافة هشام المؤيد الثانية نفذ أمر هشام بإخراج بني ذكوان عن الأندلس ونفيهم إلى العدو ، وذلك في سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م .

وعطل سليمان بن الحكم إمام البرابرة خطة القضاء بقرطبة طول ولايته ، زاعماً أنه لم يرتض لها أحداً ؛ فعطل اسم القضاء مدة ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر إلى أن هلك سليمان في محرم سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٣ - ١٠١٤ م ، وولى على بن حمود وأعاد رسم القضاء .

وكانت سمة قضاة فترة الفتنة في قرطبة أن كثير آمن شغل هذه الخطة لم يكن عنده كثير علم^(٤) .

وفي عصر الاستقرار بقرطبة إبان عهد الجهاورة استجاب أبو الحزم ابن جهور لإجماع أهلها على تعيين أنى بكر محمد بن قاضي القضاة أنى العباس ابن ذكوان^(٥) . ويرى بروفسال أن إجماع الناس على تعيينه ذلك لكي تكون له القدرة ليمسك بزمام المدينة ويوقف القرارات التي يفرضها الوضع السياسي^(٦) .

(١) ترتيب المدارك ، ٦٦٤/٤

(٢) ابن عذاري : ٧٩/٣

(٣) المرجع السابق ، ٩٨/٣

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٤٢٩

(٥) ابن سعيد : المغرب في حلى المغرب ، ٧٠/١ ، الصلة ، ترجمة رقم ١١٥٠

L. Provençal, Hist. Esp. Musul. Vol. III, p. 125.

(٦)

وفي عهد بني عباد كان قضاة قرطبة يعينهم المعتمد بن عباد ولم يترك ذلك لابنه المأمون حاكم قرطبة^(١) .

وكان للقضاة دورهم في تهيئة الأذهان لجواز المرابطين لجهاد نصارى الشمال . بل كانوا رسل ملوك الطوائف لحث يوسف بن تاشفين على سرعة الجواز ، وكانوا قبل ذلك دعاة لحث ملوك الطوائف على نبذ الفرقة والاتحاد لمواجهة نصارى الشمال وترك الخلافات فيما بينهم ، ولكنهم فشلوا في ذلك . ولا يمكن أن ننكر دورهم في استقدام المرابطين إلى الأندلس وزيادة حماسة يوسف بن تاشفين لجهاد النصارى فيها ، والذود عن الإسلام وحمايته .

فقد كان قاضى الجماعة بقرطبة أبو بكر عبيد الله بن محمد بن أدهم ، وكان أعقل أهل زمانه^(٢) ، ضمن وفود القضاة المبعوثين للمرابطيين من قبل المعتمد ابن عباد ، وكان الفقيه أبو جعفر ابن القليعى فقيه غرناطة في عهد أميرها عبد الله بن بلكين ضمن الوفود الرسمية أيضاً لاستدعاء المرابطيين ، وقد ناصب ابن القليعى بعد ذلك أميره العداة^(٣) ، ورفض إعطاءه الأموال^(٤) وهى أموال الأحباس ، وكان الأمير يخشى قتله^(٥) للتخلص منه ، وكان عاملاً على تهيئة الظروف أمام المرابطيين وعلى تحريض يوسف بن تاشفين على القضاء على ملك بنى زيرى فى غرناطة ، وقص عليه مداخلات الأمير وأحواله الخاصة وأسرار مملكته^(٦) مما أدى إلى سقوط غرناطة فى أيدي المرابطيين^(٧) .

وكان للقضاة والفقهاء دورهم فى معركة الزلافة بتحريضهم الجند، وحثهم على الاستشهاد، وحضهم على الصبر والثبات، وتحذيرهم من الفشل والفرار^(٨) .

وكذلك كان القاضى أبو الأصبغ عيسى بن سهل رسول أمير غرناطة عبد الله بن بلكين عندما استقر يوسف بسبته يروم عبور البحر برسم الجهاد ،

(١) ابن سهل : ورقة ٣٣٨ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٧٢ ، ورقم ٧١٨ ، النباهى :

ص ٩٦

(٢) ابن عذارى : ١٣٢/٤

(٣) مذكرات الأمير عبد الله بن بلكين : ص ١١٤

(٤) المرجع السابق ، ص ١١٠ (٥) المرجع السابق ، ص ١١٩

(٦) المرجع السابق ، ص ١٢٧ (٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨) السلاوى : الاستقصا ، ٤٢/٢

وكان القاضي من مؤيدي المرابطين في خلع ملوك الطوائف (١) .
ولما تم للمرابطين حكم الأندلس عزل عن القضاء ، وكان حجة يوسف
ابن تاشفين في ذلك : « ما نصحوا مولاهم رب الإحسان عليهم فكيف يكون
حالمهم مع غيره » (٢) .

وكان تعيين القضاة من العدو المغربية من مظاهر حكم المرابطين للأندلس
فقد ولي قضاء بلنسية عبد الله بن سعيد الوجدي من وجدة من أعمال تلمسان
لأول فتحها في الدولة اللمتونية واسترجاعها من الروم سنة ٤٩٥ هـ / ١١٠٢ م (٣) .
وولي قضاء الجزيرة الخضراء عبد الله بن علي بن عبد الملك بن سمجون اللواتي
من أهل طنجة (٤) .

ومن أطرف ما روى عن سلطات القاضي منعه من يريد الخروج للحج
للمرة الثانية ، فقد منع القاضي أبو زيد الحشا المشاور عبد الله بن موسى
الأنصاري المعروف بالشارقي الخروج للحج مرة ثانية ، وقال له : « هذه
نافلة ولا سبيل لك إلى ذلك والذي أنت فيه آكد » ومنعه من الخروج إلى
طليطلة ، فكث فيها حتى وفاته سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م (٥) .

ولعل ذلك راجع لأهمية الفقيه العلمية وما كان يقوم به في مجالس العلم
واستفادة طلابه منه ، ولا يؤخذ تدخل القاضي على سبيل التدخل الشخصي
في أمور الناس وإنما يؤخذ على أساس المصلحة العامة للمسلمين .

وكان القضاة في الأندلس يعرفون أعجمية الأندلس القديمة المسماة
Romance ويناقشون المتقاضين من المستعربين بها في مجالس الحكم . وكان
المسلمون يطلقون على هذه اللغة العجمية أو لطينية الأندلس . وكان إذا تظلم
أحد إلى الحاكم من حكم القاضي طلب الحاكم انعقاد مجلس للفقهاء للنظر في
التظلم (٦) .

(١) النباهي ، ص ٩٧ (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١٤٧٩ (طبعة كوديرا) .

(٤) المرجع السابق : ترجمة رقم ١٤٨٢

(٥) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٦١٠

(٦) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ٣٦

كيفية نظر القضايا وطرق الإثبات

(١) مجلس القاضى :

سوف نتعرض لمقعد القاضى وهيئة جلوسه وحاله وجلوس الخصمين بين يديه وطريقه إلى مجلسه . لم يكن فى قرطبة مقر خاص للقاضى كى يعقد جلساته فيه ، لكن ديوان القضاة^(١) كان يعقد فى المسجد الجامع بقرطبة أو فى ساحة الصلاة ، وأحياناً فى بيت القاضى الخاص^(٢) ، أو فى أحد المساجد المنتشرة فى المدينة^(٣) . وكان يسمى أيضاً مجلس الحكومة^(٤) أو مجلس النظر^(٥) أو مجلس القضاء^(٦) أو مجلس الحكم^(٧) أو مقعد القاضى^(٨) .

والهدف من هذه الجلسات أن تكون علنية حتى يتاح لكل راغب أن يتعرف على نزاهة القاضى ، وأن يطمئن إلى سيادة العدل على المتخاصمين .

قال الإمام الغزالى فى آداب القاضى إذا جلس :

« إدمان السكوت ، واستعمال الوقار ، وهدوء الجوارح ، ومنع الحاشية من الفساد والطغيان ، والرفق بالأرامل ، والاحتياط لليتيم ، والتوقف فى الجواب ، والرفق بالخصمين ، ومنع الميل إلى أحد الخصمين ، والموعظة للحالف ، ودوام اللجوء إلى الله فى صواب القضاء »^(٩) .

وسوف نجد تطبيقاً عملياً لتلك الأفكار فيما سنعرضه .

وفى أحكام ابن بطلال قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم :

الذى يجب على القاضى أن يقضى بين الناس فى المسجد ، إذ هو من

(١) ابن سهل : ورقة ٤٥ (٢) الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ٥١

(٣) المرجع السابق : ص ٣٠ ، ٧٠

(٤) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ٨٢/١ ، النباهى : المرقبة العليا ، ص ٦٣ ، ٧٤ ، ٨٨

(٥) الخشنى : ص ٦٥ ، ١١٣ : ابن سهل : أوراق ، ٢٥٥ - ٢٥٧ ، عياض :

ترتيب المدارك ، ٤٩٧/٢

(٦) الخشنى : ص ٣٧ ، ٩٢ (٧) المرجع السابق ، ص ٨٠

(٨) المرجع السابق ، ص ٦٩

(٩) أبو حامد الغزالى : الأدب فى الدين ، تحقيق ودراسة : الدكتور عبد المجيد دياب ،

ص ٦٦ ، العدد ٣٠٧ ، كتاب اليوم ، إبريل ١٩٩٠ ، القاهرة .

الأمر القديم ، وهو أوفق بالشهود والخصوم وأقرب إلى العدل بين الناس ، وهو يستند في ذلك إلى رأى مالك ويروى أن مجلس القاضى فى المسجد أو فى رحابه (١) ، أما طريقة جلوسه فى المسجد فقال : ولست أبالى على أى حال جلس عليها من تربيع وانكاء وغير ذلك ما يتفق به وبالجلوس فى المسجد يصل إليه القوى والضعيف (٢) وأضاف ابن العطار : ويكون جلوسه مربعاً أو محتبياً مرتدياً عليه السكينة والوقار (٣) .

وعن مجلس القاضى ذكر ابن العطار فى كتاب الوثائق والسجلات : « إن للقاضى أن يلتزم النظر فى المسجد ، فهو كان من فعل المتقدمين بهم السالفين ليصل إليهم القوى والضعيف ، ولا ينبغي أن يحجب عنه أحداً ، وهو أقرب إلى التواضع وأحوال النساك والصالحين » (٤) .

والتزام المسجد لسهولة دخوله لكل راغب فى شكوى ، فهو بيت الله وبيت الله مفتوح الأبواب لكل راغب فى ارتياده. ولعل مما يؤكد ذلك ما ذكر عن عمر بن الخطاب حين علم بأن أبا موسى الأشعرى كان يقضى بالعراق فى دار سكناه ، فبعث إليه رسولا وكلفه بإضرام النار فى باب داره (٥) .

ومن ذلك يتضح لنا أنه يجب أن يكون بيت القاضى مفتوحاً فى كل وقت إذا التزم بالقضاء فى بيته ، فلقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى فى المسجد ، وكذلك فعل الخلفاء رضى الله عنهم .

وقال أشهب : لا بأس أن يقضى القاضى فى منزله وحيث أحب وأحسن ذلك وأحب البر من غير تضيق ، وأن يقضى حيث جماعة الناس وفى المسجد الجامع إلا أن يعلم ضرر ذلك باليهود والنصارى وأهل الملل .

قال سحنون : ولا أن يدخل عليه بقعوده فى المسجد ضرر وليكن له موضع فى المسجد ينفرد به ويحول بينه وبين من يشغله (٦) .

(١) واختلفت الآراء حول القضاء فى المسجد حرصاً على نجاسته من الداخلين للقاضى ومعهم أطفال لا يتحرز منهم . راجع السقطى : آداب الحسبة ، ص ٢ - ٣

(٢) مفيد الحكم ، ورقة ٦ (٣) ابن العطار : الوثائق والسجلات ، ص ٤٩٣

(٤) انظر تفصيل ذلك : ابن العطار : ص ٤٩٢

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٦) مفيد الحكم ، ورقة ٦

(١٥٢ - تاريخ القضاء فى الأندلس)

ومن السجلات لأبي عبد الله الباجي : وينبغي للقاضي إذا أتى المسجد للقضاء فيه أن يركع ركعتين عند دخوله فيه يدعوفيهما لنفسه بالتوفيق والتسديد والقوة على ما قلد في ذلك . وكذلك فعل سحنون عندما ولي القضاء^(١) ، فقد اتخذ سحنون من أصحابه بيتاً في المسجد يقضى فيه^(٢) .

وأضاف ابن العطار فقال : فإن ضمت القاضي ضرورة إلى القضاء في داره فليفسح أبوابها ولا يحجب أحداً دونه فيها^(٣) .

وإذا نظرنا إلى الناحية الفعلية عن مجلس القاضي في الأندلس نجد أن قاضي الجماعة محمد بن بشير كان يقضى في سقيفة معلقة بقبلي مسجد أبي عثمان ، وكان داره في الدرب الذي بقبلي ذلك المسجد ، وكان إذا قعد للقضاء جلس وحده لا يجلس معه أحد وخريطته بين يديه^(٤) .

وكان القاضي عمرو بن عبد الله يقضى في المسجد المجاور لداره^(٥) .

وهو جالس في ركن المسجد^(٦) مع من جلس من أهل الحوائج والخصومات ، وفي الركن المقابل جلس مؤمن بن سعيد مع طلابه من رواة الشعر والأدب^(٧) .

أما القاضي محمد بن بشير فكان يجلس للقضاء وعليه رداء معصفر وفي رجله حذاء بصيرٌ وعليه جمة مفرقة^(٨) .

وكان قاضي الجماعة أبو العباس المرواني ربما جلس في بيته يقضى بين الناس وإن جاريته تنسج في كسر البيت ، أي ناحية البيت^(٩) .

وكان قاضي الجماعة سعيد بن سليمان الغافقي - توفي غير معزول في أيام الأمير محمد - يحكم في المسجد الجامع ، وكان أحياناً يحكم بمنزله^(١٠) .

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٢) السقطي : آداب الحسبة ، ص ٢

(٣) ابن العطار : ص ٤٩٣ (٤) الحشني : ص ٣٠

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٩ - ٧٠ (٦) الحشني : ص ٧٠

(٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٨) المرجع السابق ، ص ٣٢

(٩) الحشني : ص ٥١ ، ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : محمود مكي ، ص ٥٩ ،

ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ٣٢٨ ، جزء أول (طبعة القاهرة) .

(١٠) راجع قضية المرأة التي هدت القاضي بالانتحار إذا لم يطلقها . الحشني : ص ٦٣ - ٦٤

وقال ابن حبيب في كتابه : وأحب إلى أن يجلس في رحاب المجلس من غير تضيق عليه للجلوس في غيرها ، وما كان من مضى يجلسون في رحاب خارجاً عن المسجد عند موضع الجنائز فيصل إليه اليهودي والنصراني والحائض^(١) .

وذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى القاسم بن عبد الرحمن بأن لا يقضى في المسجد ، لأنه تأتي إليه الحائض والمشركة . قال ابن أبي زمنين : وقد احتج بعض أصحابنا في قضاء القاضي في المسجد^(٢) .

وعن مجلس القاضي قال صاحب مفيد الحكام :

ولا ينبغي للقاضي أن يتشاغل بالحديث في مجلس قضائه إلا أن يريد إجماع نفسه في ذلك ورجوع فيه إليه ، ولا يعتكف ، لأنه لا ينظر بين الناس في اعتكافه^(٣) . وكانت جلسات القاضي علنية يحضرها من يشاء .

ولا ينبغي للقاضي أن يقضى في الطريق أو في مسيره إلى بيته قضاء يفصل الحكم فيه في خصومة قد نشبت عنده^(٤) ، وإن كان ابن المواز له رأى مخالف في ذلك عن أشهب : أنه لا بأس أن يقضى القاضي سائراً وماشياً إذا لم يشغله ذلك^(٥) . فقد رفض القاضي سعيد بن سليمان سماع شكاية والد نصر الفتى في الطريق ، وطلب منه الذهاب إلى مجلسه بالعشي في المسجد^(٦) .

وفي الطريق إلى المجلس ذهاباً وعودة كان يركب القاضي دابته إلى مجلسه أو يمشى على قدميه ، وكذلك في طريق عودته إلى داره وفي أثناء عودته ربما يشتري حاجاته ويحملها بنفسه . ولقد روى ابن لبابة عن العتبي أن قاضي الجماعة سعيد بن سليمان بعد صلاة الجمعة مشى إلى بيته ، وفي الطريق مر على الفران ، فأخذ خبزته بعد طبخها ، « فناولها له فجعلها تحت عضده »^(٧) . وفي موضع آخر ذكر الحشني أنه كان يأتي إلى مجلسه بالمسجد ماشياً^(٨) . وكذلك كان قاضي الجماعة أحمد بن زياد لا يخاطب في شيء من أمر الخصوم إلا في

(٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٦) الحشني : ص ٦٤

(٨) المرجع السابق ، ص ٦٣ - ٦٤

(١) مفيد الحكام ، ورقة ٦

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٤

(٥) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

مجلس نظره ، ولا يأذن لأحد يلقاه في طريق مواكبته ولا أن ينصرف معه ، ومن ألح فيما ينبغي من ذلك أمر بحبسه^(١) . وقيل إن رجلاً أعرج اعترض طريق القاضي بكلام لا يصلح أن يكلمه به ، فعلق على ذلك الفقيه محمد ابن يوسف الملقب بالأعرج قائلاً : « هيبة الجبارين ومذهب المتكبرين لا يكلم على الطريق » . فأمر القاضي بحبس الأعرج ، غير أن صاحب الشرطة تدخل في الأمر ، وعدل القاضي عن رأيه^(٢) .

وكان يسير بجوار القاضي عمرو بن عبد الله حين يذهب إلى المسجد شيخ يمنع أحداً من أن يدنو من القاضي ليكلمه في مسيره إلى المسجد ، ويقول له : « اذهب حتى يجلس القاضي في مجلس القضاء »^(٣) .

وظلت مسألة أن القضاة لا تراكب ولا تمشي من رسوم القضاء في الأندلس . ذكر ذلك الخشني عند الكلام عن قاضي الجماعة عمرو بن عبد الله ، فقال : كان إذا ركب لا يصحبه صاحب ولا يصير إلى جانبه راكب^(٤) .

فلقد حكى قاسم بن أحمد الجهني عن القاضي منذر بن سعيد البلوطي أنه ركب يوماً لحيازة أرض محبسه في ركب من وجوه الفقهاء وأهل العدالة فيهم الفقيه اللؤلؤي^(٥) ونظراؤه . قال : فسرنا نقفوه وهو أمامنا ، وأمامه أمناؤه يحملون خرائطه ، وذووه عليهم السكينة والوقار . وكان القضاة حينئذ لا تراكب ولا تمشي^(٦) .

غير أن من القضاة من كان لا يحجب الناس عنه خلال عودته إلى داره أحياناً وفي ظروف خاصة ، فقد ذكر الخشني أن قاضي الجماعة عمرو بن عبد الله بعد أن ينتهي من مجلسه في المسجد يسأل عند بابه أي باب داره من له حاجة فليتكلم فيها^(٧) .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٥ - ٦٦

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٨

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٩

(٥) هو الفقيه أبو بكر محمد بن أحمد اللؤلؤي المتوفى بين سنوات ٣٤٨ - ٣٥١ هـ / ٩٥٩ م

- ٩٦٢ م . انظر بحثنا : وثيقة في رد المكائد في البيع بالإكراه في الأندلس ، مجلة المناهل

عدد ٢٦ ، المغرب ، ١٩٨٣

(٧) الخشني : ص ٧٠

(٦) المقرئ : دفع الطيب ، ١٨/٢

وتلك الحادثة ذكرها الخشني بعد حادثة شغب الأطفال في المسجد خلال مجلس القاضي به^(١).

وأضاف صاحب مفيد الحكماء عن مواعيد جلسات القاضي وأوقاتها أنه لا بأس أن يقضى القاضي في رمضان، ولا يقضى في أيام العيدين، ولا في أيام التروية، ولا في يوم عرفة، ولا بين المغرب والعشاء، ولا في الأسحار؛ إلا أن يكون من الأمور التي يخاف فيها الفوت فلا يسعه إلا تعجيل النظر فيها^(٢)، ولا بأس إذا عرضت له حاجة أن يقوم من مجلسه وينظر في حاجته ثم ينصرف وينبغي له أن يتخذ أوقاتاً يجلس فيها للناس فيحدد مواعيد لمجلسه وينظر في ذلك^(٣). وذكر الخشني أن قاضي الجماعة محمد بن بشير يقعد لسماع الخصومة من غدوة إلى قبل الظهر بساعة، ثم يقعد بعد صلاة الظهر إلى صلاة العصر لا يكون نظره غير السماع من البيئات، ولا يسمع من بينة في غير ذات الوقت^(٤)، وكذلك كان قاضي الجماعة سعيد بن سليمان الغاقي يجلس في الغداة والعشي^(٥).

وقد ذكر الخشني أن بعض رجال الخليفة عبد الرحمن الناصر وصف قاضي الجماعة أحمد بن بقي في مجلسه بلبين الجانب والتطويل في الأحكام، فكان رد القاضي عليه: أعوذ بالله من لين يؤدي إلى ضعف، ومن شدة تبلغ إلى عنف^(٦).

وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي في عهد ابن عباد بإشبيلية كان مجلس الرشيد بن المعتمد بن عباد الذي ولاه أبوه ولاية العهد وقدمه أيضاً إلى خطة القضاء بإشبيلية محافظة على رسم سلفه في ذلك؛ فكان يجلس للأحكام جلوساً عاماً يوم الخميس من كل أسبوع ويحضر عنده الفقهاء، وتتجاذب عنده النوازل؛ فيحكم فيها ويستفتي الفقهاء ويمضي من ذلك ما يجب على مذهب مالك وأصحابه، وتنعقد عليه السجلات بالأحكام^(٧)؛ ويبدو أن هذا المجلس كان واجهة لا تعدو أن تكون شعاراً متوارثاً عن الأسلاف،

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) مفيد الحكماء، ورقة ٤

(٣) المرجع السابق، الورقة نفسها.

(٤) الخشني: ص ٣٠

(٥) المرجع السابق، ص ٦٤

(٦) المرجع السابق، ص ١١٦

(٧) ابن الأبار: الحلة السراء، ٦٨/٢

إذ كان قاضيه هو المشرف على هذه الخطة ، وله مواعيد خاصة للنظر في القضايا . وكان الذى يتولى القضاء للرشيد الفقيه المشاور أبو محمد عبد الله بن جابر النخعي ، ثم صرف عن ذلك وولى أبو القاسم أحمد بن منظور القيسى^(١) .

ولا ينبغي للقاضى أن يشغل فى مجلس قضائه بالبيع والابتياح لنفسه . قال أشهب : أو لغيره على وجه الإعانة منه . وقال ابن الماجشون : إلا ما خف شأنه وقل شغله . قال سحنون : وتركه أفضل . قال أشهب : إلا أن يكون مال ميت له النظر فيه فلا بأس به^(٢) .

وكذلك ينبغي للقاضى أن يمنع من رفع الصوت فى مجلسه^(٣) ، ولا ينبغي له أن يكثّر من الدخال عليه ولا الركاب معه ، إلا أن يكونوا أهل أمانة ونصيحة له^(٤) .

ومن طرائف ما حدث فى مجلس القاضى :

ما ذكره الرازى من أن الفقيه محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة قذع فى مجلس القاضى محمد بن عبد الله بن أبى عيسى يوم الخميس لثلاث خلون من ذى الحجة ، وتوفى يوم الأحد لست خلون من ذى الحجة سنة ثلاثين وثلاثمائة^(٥) .

وما ذكره ابن الفرضى أن الفقيه محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسى توفى سنة ٣٩١ هـ / ١٠٠١ م فى مجلس القاضى محمد بن يحيى بن زكرياء ، وكان الفقيه متولياً للنظر فى الأوقاف فى قرطبة ، ونزعه فالج فى مجلس القاضى ، فحمل إلى داره ، وتوفى فى مساء ذلك اليوم^(٦) .

أما عن مجالس القضاة فقد أورد ابن حيان ما حدث فى مجلس القاضى سعيد بن سليمان من تأمر الوكلاء الذين يخاصمون عن الناس أمامه ، وجاءوا فى مغيبه للاستهزاء به بقفّة مملوءة من قشور البلوط ووضعوها تحت حصيرة ، فلما جلس القاضى استاء من صوت احتكاكه وأنكر مكانه وعرف فاعله ، وقال لهم : « يا معشر الخصماء ، غيرتمونى بأنى بلوطى ، وذلك مالا خفاء به ، ثم

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) مفيد الحكام : ورقة ٤

(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٥) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٢٢١ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٨٥

حلف لهم بأثر كلامه هذا أن لا يخاصموا عنده سنة ، فكاد أن يورثهم الفقر» (١) .

وكذلك ذكر ابن حبان أن القاضي عبد الرحمن بن محمد الرعيني المعروف بابن المشاط توفي ٣٩٦ هـ / ١٠٠٦ م في مجلس نظره (٢) .

وذكر ابن الأبار في ترجمته للقاضي مسعود بن مفرج بن مسعود قاضي شلب أنه توفي في مجلسه وهو يقضي بين الناس ثاني عيد الأضحى سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م (٣) .

ويجب عند جلوس القاضي في مجلسه للحكم ألا يقضي وهو غضبان ، إعمالاً بالحديث النبوي : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » (٤) ، لأن الغضب قد يتجاوز بالقاضي إلى غير الحق ، وعداه الفقهاء بهذا إلى كل ما يحصل به التغير للفكر ، كجوع وشبع مفرطين ، ومرض مؤلم ، وخوف مزعج ، وفرح شديد ، وغلبة نعاس ، وهم مضجر ، ومدافعة حدث ، وسائر ما يتعلق به القلب تعلقاً يشغله عن استيفاء النظر واقتصر على ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته (٥) .

ومن الطرائف التي حدثت في مجلس القاضي أيضاً :

أن موسى بن حدير الخازن اتهم القاضي إبراهيم بن العباس بأنه يخاطب في مجلس قضاائه « بابن الخلائف » فعزله الأمير عبد الرحمن الأوسط عن القضاء (٦) . وربما تكون هذه المخاطبة مدسوسة على القاضي ، إذ ذكر الحشني خبراً آخر أن موسى بن حدير دس امرأة من مواليه إلى القاضي ، فوقفت للقاضي في طريقه ثم قالت له : « يا ابن الخلائف » ، فكان ذلك سبباً لعزله (٧) .

(١) المقتبس : تحقيق : محمود مكي ، ص ٥٢ - ٥٣

(٢) عياض : ٦٧٩/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٧٨

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١١٣٠ (طبعة كوديرا) .

(٤) حديث صحيح ، رواه أبي بكرة رضى الله عنه ، وأخرجه البخاري في :

٩٣ - كتاب الأحكام : ١٣ - باب هل يقضي الحاكم أو يفتى وهو غضبان ؟

راجع : اللؤلؤ والمرجان ، حديث رقم ١١١٩ ، ص ٤٣١

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ، حاشية رقم ١١١٩

(٦) الحشني : ص ٥٣ (٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وفي مجلس القاضي أحمد بن بتي بن مخلد أنت امرأة تخاصم زوجها ،
فاستطالت عليه بلسانها وآذته بصلفها ، فلم يزد عليها أخيراً إلا أن قال لها :
« أنت ظالمة » ثلاثاً^(١) .

وكان مجلس القاضي يسع جميع طبقات الناس ، كبيرهم وصغيرهم ،
غنيهم وفقيرهم ، وتعرض المسائل أمام الجميع ، ولا فضل لأحد حتى وإن كان
رسولاً أرسله الأمير إلى القاضي . وهناك رواية ذكرها الخشني بأن القاضي
إبراهيم بن العباس ازداد رفعة ودرجة عند الأمير عبد الرحمن الأوسط عندما
رفض القاضي سماع شكاية رجل قرشي شريف مختلياً بصاحبها وقال له :
« فاقعد في المسجد حتى أخرج إلى العامة فيسمعك ما يسعهم »^(٢) .

وكانت المساواة في مجلس القاضي هي السمة العامة التي كان ينفذها قضاة
الأندلس ؛ فلقد كلف القاضي عمرو بن عبد الله صاحب المدينة بالجلوس
بين يديه مع خصمه عندما تظلم الرجل من اغتصاب صاحب المدينة لداره^(٣)

وحفلت نوازل ابن سهل بما كان يحدث في مجلس القاضي من نقاش
وحوار في بعض المسائل قبل أن يصدر القاضي حكمه فيها ، فقال ابن سهل :
وفي مسائل ابن زرب فيمن تصدق على زوجته بدار وقبضتها منه ومسكنه معها
إن الحاضرين بمجلس القاضي خاضوا فيها هل قبضها حيازة أو سكن فيها معها :
وقال جلهم : هو حيازة . فقال لهم القاضي : « كيف تكون حيازة
وعليه إسكانها ؟ »^(٤) .

من ذلك النص نرى أن الحوار في بعض المسائل كان يدور بين القاضي
والفقهاء في مجلسه من أجل الوصول إلى الجواب الصحيح .

وكانت اللغة المستخدمة في مجلس القاضي في عصرى الإمارة والخلافة
هي اللغة العربية واللغة العجمية بين الخصوم والقاضي ، فلقد أورد الخشني
نصاً بأن امرأة تقدمت إلى القاضي سليمان بن أسود فقالت له بالعجمية يا قاضي
أنظر لشقيتك هذه ؟ فقال لها بالعجمية : لست أنت شقيتي ؟ إنما شقيتي بغلة

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٤

(١) المرجع السابق ، ص ١١٣

(٤) ابن سهل : ورقة ٢٩٧

(٣) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٢

ابن عمار التي تلوك لجامها طول النهار في انتظار عودة صاحبها - وهو من العدول - من مجلس القاضي في المسجد^(١).

ووصفت كتب التراجم بعض مجالس القضاة ، فقال ابن عفيف عن مجلس القاضي أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، المتوفى سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م « كان في ولايته مقر المجلس مهيب الحضرة ، ما رأيت مجلس قاض قط أوفر من مجلسه »^(٢).

وذكر أبو عبد الله ابن عتاب عن مجلس القاضي عبد الرحمن بن بشر بن غرسية : « إنه كان يجتمع عنده مع شيوخ الفتوى في ذلك ، فيشاور في المسألة فيختلفون فيها ويخالفون مذهبه ، فلا يزال يحاجهم ويستظهر عليهم بالروايات والكتب حتى ينصرفوا ويقولوا بقوله » . وتوفى سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م^(٣).

ولعل المجلس الذي ذكره ابن عتاب هو مجلس القاضي الخاص الذي كان يجلس فيه مع مريديه وتلاميذه وزملائه بعيداً عن المسجد وبعيداً عن القضايا وأصحابها ؛ وهذا الكلام صواب ؛ فلقد أورد لنا النباهي وصفاً لمجلسه بداره فقال : « وكان له بداره مجلس عجيب الصنعة ، حسن الآلة ، ملبس كله بالحضرة ، جدرانه وأبوابه وسقفه وفرشه وستوره ونمارقه ، وكل ذلك متشاكل الصفات قد ملأه بدفاتر العلم ودواوين الكتب التي ينظر فيها ويخرج منها ، وبهذا المجلس كان أنسه وخلوته »^(٤) وبالطبع كان يقصد ابن عتاب هذا المجلس .

وذكر ابن بشكوال أن الفقيه محمد بن أحمد بن عبد الله بن شريعة اللخمي من أهل إشبيلية ، وكان من أجل الفقهاء دراية ورواية وبصراً بالعقود ، متقدماً في علم الوثائق وعللها ، ألف كتاباً مستوعباً في سجلات القضاة إلى ما جمع من أقوال الشيوخ المتأخرين مع ما كان عليه من الطريقة المثلى وتوفيته العلم حقه من الوقار والتصاون ، والتزامه من ذلك ما لم يكن عليه أحد من شيوخه ، وتوفى سنة ٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م^(٥).

(١) راجع تفاصيل تلك الحادثة : الحشني : ص ٨٠ (٢) النباهي : ص ٨٤

(٣) عياض : ٧٣٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٨ (٤) النباهي : ص ٨٨

(٥) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١١٤٤

(ب) سير الخصومة أمام القاضي :

ولقد تعرض لكيفية سير الخصومة أمام القاضي ابن حارث في كتابه قضية قرطبة في بعض تراجمه^(١) ، وابن العطار في وثائقه^(٢) ، وابن سهل في نوازل^(٣) والقاضي عياض في ترجمته لمحمد بن بشير^(٤) ولأبي العباس ابن ذكوان^(٥) ، والنباهي في تاريخ قضية الأندلس^(٦) ، وأبو الوليد هشام الأزدي في مفيد الحكام^(٧).

واختلفت المصادر التي بين أيدينا في التفاصيل الدقيقة لكيفية سير الخصومة أمام القاضي ، فذكر صاحب مفيد الحكام : أنه يجب على القاضي العلم عن الخصمين ، والعدل بينهما في المجلس والملاحظة ، في الحكم وإن كان أحدهما يهودياً أو نصرانياً^(٨).

وكان الناس والخصوم يلتزمون في مجلس القاضي الوقار وغض الصوت ، فقد كان مجلس قاضي الجماعة أحمد بن عبد الله بن ذكوان ، المتوفى سنة ٤١٣ هـ مجلساً موقراً « إذا قعد للحكم في المجلس وهو غاص بأهله لم يتكلم أحد منهم بكلمة ، ولم ينطق بلفظة غيره وغير الخصمين بين يديه . وإنما كان كلام الناس بينهم إيماء ورمزاً إلى أن يقوم القاضي فصار حديثه في ذلك عجباً »^(٩).

وكان القاضي ينهى كل من يخالف هذا الرسم^(١٠).

ولعل ذلك راجع إلى هيئة ابن ذكوان ومكانته وعلو درجته واحترام الناس له . وفي مجلس القاضي يقربون إليه الأول فالأول بأسمائهم ، وذلك طبقاً لحضورهم ، ويقيد هذا الترتيب في جريدة ، وكان القاضي ينظر عدداً من القضايا يومياً . ومن يتأخر دوره يؤجل لليوم التالي ، ويكون فيه ترتيبه متقدماً وتُدفع إليه رقعته للغد^(١١). وكان الخصمان يمثلان أمامه ويسأل المدعى

(٢) الوثائق والسجلات ، ص ٤٩٥

(٤) عياض : ٤٩٣/٢ - ٥٠٥

(٦) النباهي : ص ١٩٤ - ١٩٥

(٨) المرجع السابق ، ورقة ٤

(١) الخشني : ص ٦٩

(٣) ابن سهل : ورقة ٢٧٥

(٥) المرجع السابق ، ٦٦٥/٤

(٧) مفيد الحكام ، ورقات ٦ - ٨

(٩) النباهي : ص ٨٤

(١٠) عياض : ٦٦٥/٤ ، النباهي : ص ٨٤ - ٨٥

(١١) ترتيب المدارك ، ٦٦٥/٤

عن دعواه ويتفهمها عنه ، فإذا كانت دعوى لا يجب بها على المدعى عليه حق أعلمه بذلك ولم يسأل المدعى عليه عن شيء وأمرهما بالخروج عنه . وإن نقص من دعواه ما فيه بيان مطلبه ومغزاه أمره بتامه . وإن أتى بإشكال أمره ببيانه وسأل المطلوب عنها ، فإن أقر أو أنكر نظر في ذلك بما يجب . وإن أبهم جوابه أمره بتفسيره حتى يرتفع الإشكال عنه وقيد ذلك كله عنهما ، ويشهد عليهما به من حضر المجلس^(١) .

وإذا كان الخصم غير موجود أرسل القاضي مع المدعى ورقة ممهورة بختمه كانت تسمى طابع القاضي ، وهي استدعاء للمثول أمام القاضي مع الخصم ، وإذا لم يحضر كلف القاضي الأعوان بإحضاره^(٢) .

وإن صحت الدعوى استكمل القاضي إجراءاتها . وأشكال الصيغ المختلفة التي أوردها ابن سهل والتي كانت تدون بها سجلات القاضي هي : أن يسجل القاضي كله في ديوانه في صحيفة ويكتب : قال في مجلس نظر القاضي فلان ابن فلان قاضي الجماعة بقرطبة أو بموضع كذا فلان بن فلان ، إذ وقفه فلان ابن فلان على كذا وكذا .

وقد كتب بعضهم : « حضر مجلس نظر القاضي بحاضرة فلان بن فلان وفقه الله ، فلان بن فلان بموضع كذا فلان بن فلان ، فقال : إن له على فلان بن فلان كذا وكذا دراهم أسلفه إياها ودفعها له وقبضها فلان منه وصارت له عليه حاله . وكان ذلك من مقاله ودعواه بمحضر المطلوب فلان ، فأنكر ما ادعاه ، وقال : إنه لم يسلفه شيئاً ولا له قبله حق . شهد عليهما بذلك من سمعه منهما في شهر كذا من سنة كذا .

ويكتب من حضر في المجلس من الشهود شهادتهم ، ويشهدون بذلك عند القاضي ، ويعلم على أسمائهم^(٣) .

ولعل القاضي كان يتبع سنن السلف مع الخصوم في مجلسه أثناء سير الخصومة أمامه ، ولقد وضح كتاب عمر بن الخطاب إلى معاوية وكتابه إلى أبي موسى الأشعري لنا الأسس النفسية التي يجب أن يتبعها القاضي أثناء

(٢) الخشني : ص ٧٧

(١) ابن سهل : ورقة رقم ٦

(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

سير الدعوى فى كيفية جلوس الخصوم أمامه فقال : « آس بين الناس فى مجلسك ووجهك حتى لا يطمع شريف فى حيفك ولا يخاف ضعيف من جورك » (١) « آس بين الناس فى لحظك وطرفك » (٢) .

ووضح هذه الأسس ابن العطار فى وثائقه فقال : « إذا حضر الخصمان بين يديه فليساو بين الخصمين فى النظر إليهما والتكلم معهما ، ويقعدهما بين يديه ، ضعيفين كانا أو قوين ، أو قوياً مع ضعيف ، ولا يميل إلى أحدهما بسلام يخصه به ، ولا ترحيب ولا رفع مجلس ، فإن ذلك مما يضعف نفس الآخر وهو من الجور فى الحكم » (٣) .

وفى الممارسات التطبيقية للقاضى أثناء نظر الدعوى كان تعليق القاضى ابن سهل فى قضية : « دعوى فى خندق بين فدانى رجلين حفر أحدهما فيه فاشتكى الآخر أذاه » (٤) حجة فى ممارسات القاضى الفعلية فى التسوية بين المتخاصمين والعدل بينهما أثناء نظر الدعوى ، مستنداً لآراء المجتهدين من أئمة المذهب المالكى من تلاميذ الإمام مالك ، فقال : القاضى : « وإن كان فى هذه الحكاية بعض الخلاف عما حكاه مالك فإن المعنى المقصود منها متفق عليه : وهو ركوب القاضى مع الثقات فى الأمر الذى أشكل ، وترك القاضى الاعتراض فيما قضى به غيره قبله . وقولهم فى مسألة الخندق : ويجب أن يحبس عون أحمد لضعفه قد ذكر ابن حبيب فى كتابه منهاج القضاة له عن مطرف وابن الماجشون نحوه . قالوا : ولا ينبغى للقاضى أن يلحق أحد الخصمين حجة قد عمى عنها لضعفه بأن يقول له قل كذا وكذا . ولا بأس أن يحتج هو بذلك عنه ويكلم خصمه ويعتد له به حتى كأنه هو تكلم بذلك واحتج به .

قال أشهب فى غير كتاب ابن حبيب : وللقاضى أن يشد على عضد أحدهما إذا رأى ضعفه عن صاحبه وخوفه منه ؛ لينبسط أمله فى الإنصاف ورجاء العدل ، ولا بأس أن يلحقه حجة قد عمى عنها ، وإنما يكره أن يلحق أحدهما حجة الفجور . وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من ثبت عيباً فى خصومته حتى يقيمها ثبت الله قدمه يوم تزل الأقدام (٥) .

(١) العقد الفريد : ٧٩/١

(٢) المرجع السابق : ٧٨/١

(٣) ابن العطار : ص ٤٩٥

(٤) ابن سهل : ورقة ٢٣٢ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ورقة ٢٣٤

وقال محمد بن عبد الحكم . لا بأس أن يلقنه حجة لا يعرفها .

وقال سحنون في كتاب ابنه وفي المجموعة : لا ينبغي أن يشد عضد أحدهما ولا أن يلقنه حجة .

وقول سحنون : هذا هو الفقه ، وما ذكره ابن حبيب حسن .

وقول أشهب ومحمد بن عبد الحكم : ليس بشيء .

والقاضي مأمور بالعدل بين المتحاكين فيما هو أخف من هذا في النظر إليهما ، والإقبال عليهما ، وتسوية المجلس بينهما . ولا حجة لهما في الحديث الذي ذكره أشهب ، لأنه قد يكون في غير القاضي . والله أعلم بالصواب ^(١) .

ويؤخذ من نص ابن سهل أن قول سحنون هذا أبلغ في تقنين أصل من أصول تحقيق العدالة ، لأن القاضي ملتزم بالحيدة بين الطرفين ، وإلا تسالت المحاباة إلى محراب العدالة .

وذكر الخشني تطبيقاً عملياً في سير الخصومة أمام القاضي أحمد بن بقي ، فلقد اختصم أمامه رجلان ، وكان أحدهما يحسن ما يقول والآخر لا يدرى ما يقول ، وراه توسم فيه ملازمة الحق ، فقال له : يا هذا ، لو قدمت من يتكلم عنك ؟ وأرى صاحبك يدرى ما يتكلم .

فقال له : أعزك الله ، إنما هو الحق أقوله كائناً .

فقال القاضي : ما أكثر من قتله قول الحق ^(٢) .

وذكر ابن العطار في وثائقه في رده على تساؤل هام أثناء سير الخصومة أمام القاضي وحكمه فيها وهو : هل يستمر القاضي في أحكامه في فترة موت الإمام وقبل أن يتولى إمام جديد يقر القاضي على ولايته ؟ فقال : إن القاضي المعين من قبل إمام أحكامه نافذة إذا مات الإمام وقبل أن يعين إمام جديد يعطى القاضي عهداً جديداً باستمراره في خطته .

(١) المرجع السابق ، ورقة ٢٣٤ (٢) الخشني : ص ١١٩

ومن عجب أن القضاء الأنجلوسكسوني يعتنق هذا المبدأ ، مستلهماً في ذلك العدالة الطبيعية التي يوحى بها إليه موقف كل من الخصوم وما يستشفه من مسلكه إن صدقاً وإن كذباً في تكوين عقيدته فيما يذهب إليه بعيداً عن الشكليات وبراعة الحيلة في أسلوب الادعاء أو الدفاع .

وأضاف ابن العطار فقال : وإذا مات الإمام الذي تولى رأيه الطاعة وقد قدم حكماء وقضاة ، وولى الأمر غيره ، وقضى الحكام الذين قدمهم الإمام الميت أو القاضى بقضية بين موت الإمام الأول وقيام الثانى أو بعد قيامه . وقبل أن يتفد لهم الولاية وتمضى لهم الحكومة فيما قضوا به فى الفترة وحكموا ، فحكمهم فيه نافذ جائز ، وسجلاتهم ماضية . وهم بمنزلة ولاية الأيتام يقدمهم القاضى على النظر للأيتام بموت القاضى أو بعزله ، فتقديمه لهم ماض وفعلهم جائز لا يحتاج فيه إلى أن يمضيه القاضى الذى ولى بعده^(١) .

ونزلت عندنا فاختلف فيها . وفيها اختلاف من قبل أن أحكامهم فى الفترة لا تنفذ وينقض ما حكموا به قبل أن يمضى الإمام القائم ولايتهم .

والقول الأول فى أن أحكام الحكام نافذة قبل إمضاء الإمام الوالى لولايتهم أحسن ، لأن الإمام الميت إنما قدمهم على وجه النظر للمسلمين وأقامهم لمصالحهم ، وهو كالحكم منه ، فليس لمن ولى بعده تغيير فعله ولا نقض حكمه إلا أن يثبت من أحوالهم ما يوجب تأخيرهم^(٢) .

ولقد دعت الظروف والمتغيرات السياسية والاجتماعية فى قرطبة فى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى الفقيه ابن سهل إلى سؤال أستاذه ابن عتاب فى مسألة تتعلق بالقضايا التى كان ينظر فيها أصحاب الأحكام : صاحب الشرطة ، والسوق ، والمدينة ولم يستكمل الحكم فيها ، ثم ارتفع إلى خطة قضاء قاضى الجماعة ، هل يستمر فى النظر إليها ؟ « وسألت الشيخ أبا عبد الله بن عتاب عن حاكم يرفع إلى خطة القضاء ، هل يستأنف ما كان بين يديه من الأحكام لم يحكمها بعد بالتسجيل فيها ، أم يصل نظره فيها بما تقدم منه فى ذلك إلى تمام الحكم ؟ فقال : بل يبنى على ما قد مضى بين يديه من الحكومة ولا يعتد بها من أولها »^(٣) .

(١) ابن العطار : ص ٦٤٣ - ٦٤٤ (٢) المرجع السابق ، ص ٦٤٤

(٣) ابن سهل : ورقة ٢ ، المعيار العربى ، ٥٩/١٠

وذكر ابن سهل أنه بهذا الرأي أفتى أبو علي حسن بن ذكوان حين ارتفع من أحكام الشرطة والسوق إلى أحكام القضاء . وإن كان البعض قد أفتى ابن ذكوان بابتداء النظر فيما كان جرى بعضه بين يديه في السوق ولم يكن كل نظره فيه بعد^(١) .

ومفهوم هذا حسب ظاهر العبارة التي وردت أن صاحب الأحكام الذي سبق له نظر قضية لم يستنفد ولايته بإصدار حكم فيها إذا رفع إلى درجة أعلى وهي خطة قضاء الجماعة ، لا يسوغ له أن يستمر في نظر القضية ذاتها بوصفه درجة استئنافية أعلى من تلك التي كان عليها وقت بدء نظرها ، لأنه بذلك سوف يفوت على الخصوم مرحلة أولى من مراحل التقاضي ، إذ إنه سينظر الدعوى بصفة استئنافية ، فضلا عن أنه سيظل متأثراً بالرأي الذي كونه عند بدء نظره للقضية ، وعلى هذا فإنه سيجمع بين قاضي الدرجة الابتدائية ، أي صاحب الأحكام والدرجة الاستئنافية ، وهي قاضي الجماعة ، وليس هذا من صالح العدالة ، لأن الدرجة الاستئنافية متاحة للخصوم لتصويب ما يكون قد وقع فيه الحكم من أخطاء لدى نظره أمام الدرجة الأولى .

هذا فضلا عن أن ترفيع القاضي معناه انتهاء ولايته بالنسبة إلى القضايا المنظورة أمامه كدرجة أولى وإسناد ولاية نظر القضية بصفة استئنافية في حالة شغله للمنصب الذي رفع إليه .

أما إذا نظر القاضي الدعوى وشاور فيها الفقهاء ولم يصدر الحكم فيها ثم عزل القاضي وجاء بعده قاض آخر فإنه يبدأ الإجراءات الخاصة بسير الدعوى والمشاورة من جديد ، رأينا ذلك في « مسألة وصية ابن الصديني التي شرط فيها مشورة الوزير أبي الوليد ابن جهور »^(٢) .

ونزلت هذه القضية بقرطبة وعرضت على القاضي أبي علي حسن بن ذكوان ، وشاور فيها الفقهاء : محمد بن أبي زعل ، وابن عتاب ، ويحيى بن يتي بن زرب ، وابن القطان . ثم عزل القاضي أبو علي عن قضاء قرطبة قبل أن يحكم في ذلك ، وولى بعده أحكام القضاء أبو بكر يحيى بن زرب ، وكان

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٢) ابن سهل : ورقات : ٥٣ - ٦١

من رجال الشورى ، فأعاد السؤال مرة أخرى على الفقيه ابن عتاب ، وشاور أيضاً أبا عمر ابن رشيق بالرغم من أن القاضي كانت بين يديه في الديوان آراء فقهاء الشورى جميعاً ، ولم يستأثر برأيه الأول ، بل اعتبرها قضية جديدة مع استفادته بالآراء السابقة .

(ح) كيفية نظر القاضي للدعوى :

كانت تعاليم السلف هي النبراس الذي يهتدى به القضاة في قضاياهم ، وكان كتاب عمر بن الخطاب إلى معاوية بن أبي سفيان في القضاء إبرازاً للطريقة المثلى التي لا بد للقضاة في الإسلام من اتباعها والسير على منهاجها ، ففي هذا الكتاب يقول : « إذا تقدم إليك الحصان فعليك بالبينة العادلة أو اليمين القاطعة »^(١) . فالقاضي في الإسلام : فاهم لمصادر الشريعة الإسلامية وبيان الحكم الشرعي في موضوع النزاع المطروح أمامه ، وقادر على استنباط الحكم من الأمور المنصوص عليها ، أما التفاصيل والدقائق فهي مرهونة بظروف التقاضي . فإذا عرضت عليه كان مطالباً بإصدار الحكم بشأنها ، فإن وجد النص قضى به ، وإلا فعليه الاجتهاد برأيه ، متوخياً في ذلك معاني الشريعة الإسلامية وروحها طبقاً لقاعدة : لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ، وإنه حينما تكون المصلحة المشروعة فثم شرع الله .

وهو بذلك له أجره إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر »^(٢) .

وقد سئل الإمام مالك في أربعين مسألة ، فأجاب في أربع ، وقال في الباقي : لا أدري . كما سئل الإمام أبو حنيفة عن بعض الأمور فقال : لا أدري .

(١) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ٧٨/١

(٢) الحديث صحيح ، رواه عمرو بن العاص ، وأخرجه البخاري في :

٩٦ - كتاب الاعتصام : ٢١ - باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ .

راجع : اللؤلؤ والمرجان ، الحديث رقم ١١١٨ ، ص ٤٣١

والإمام أحمد في صحيحه : ٣٠ - كتاب الأقضية ، ٦ - باب بيان أجر الحاكم .

حديث رقم ١٧١٦ ، جزء ٣ ، ص ١٣٤٢

ومعنى ذلك أنه يجب إعطاؤه مهلة حتى يجتهد، وهذا هو الشأن فى القاضى .

ولقد اختلف الفقهاء فى كيفية قضاء القاضى . فقال القاضى عياض :

وقد اختلف العلماء فى حكم الحاكم بعلمه وما سمعه فى مجلس نظره ، فذهب الإمام مالك وأكثر أصحابه أن القاضى لا يقضى فى شىء من الأشياء بعلمه إلا فيما أقر عنده فى مجلس نظره وإن لم تحضره بيعة^(١) به خاصة فى الأموال . وبه قال الأوزاعى وجماعة من أصحاب مالك المدنيين وغيرهم وحكوه عن مالك^(٢) .

وقال الشافعى فى مشهور قوله وأبو ثور ومن تبعهما : إنه يقضى بعلمه فى كل شىء من الأموال ، والحدود وغير ذلك ، مما سمعه أو رآه قبل قضائه وبعده وبمصره وغيره^(٣) .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى بما سمعه فى قضائه وفى مصره فى الأموال لا فى الحدود^(٤) .

وفى الأندلس ذكر محمد بن حارث الحشنى فى كتابه أصول الفتيا « أنه لا يجوز أن يقضى القاضى بعلمه ولا بإقرار أحد الخصمين عنده ، كان ذلك قبل أن يكون قاضياً حتى تشهد البيعة عنده بذلك »^(٥) . وأورد الحشنى فى قضاة قرطبة : إن قاضى الجماعة عمرو بن عبد الله حكم على هاشم بن عبد العزيز الوزير فى مجشر كان فى يده بجانب جيان بعلمه بلا بيعة ولا إعدار وسجل وأشهد ونفذ^(٦) .

وكان للقاضى ابن أبى عيسى فى التقصى عن إخراج الحقوق من أكابر الناس أخبار كثيرة^(٧) . وقال القاضى عياض : « وكان يذهب أحسن المذاهب : بسط الحق وأحيى العدل ونصر المظلوم وقمع الظالم ، ولم يطمع شريف فى حيفه ، ولا يئس وضيع من عدله »^(٨) .

وذكر النباهى أن القاضى ابن أبى عيسى ذهب إلى الأخذ بالقضية التى تضمنتها آيات الفتى المتأدب بقول زفر إن حد الحمر لا يقوم بالإقرار مرة

(١) ابن سهل : ورقة ٦

(٢) النباهى : ص ٧

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، ص ٧

(٥) أصول الفتيا ، ص ٣٢٣

(٦) قضاة قرطبة ، ص ٦٨

(٧) راجع ما ذكره عياض : ٤٠٧/٤ (٨) المرجع السابق ، ٤٠٨/٤

واحده حتى يقر الشارب على نفسه بالشرب مرتين أو بقول الشافعي :
إنه لا يحد إلا من الشهادة على شربها أو قيئها ، لا من الرائحة ، أو بتخيل السكر ،
أو ظن القاضي أن الفتى ممن لم يبلغ سن التكليف ، أو قيل له عنه إنه كان
مكرهاً وحسب النازلة من باب درء الحدود بالشبهات^(١) .

وكان قاضي الجماعة منذر بن سعيد يؤثر المذهب الظاهري ويجمع كتبه
ويأخذ بها لنفسه ، فإذا جلس مجلس الحكومة قضى بمذهب مالك وأصحابه
ولم يعدل عنه^(٢) .

ووقع خلاف في مسألة بين فقهاء قرطبة ، فذهب منهم أبو إبراهيم ومحمد
ابن العطار في آخرين إلى أن القاضي له أن يقضى بعلمه دون شهود ، ومال
قوم إلى خلاف ذلك وقالوا : إنما لم يقض بعلمه ، دون بينة ، لأنه فيه
تعريض نفسه للتهم وإيقاعها في الظنون ، وقد كره النبي صلى الله عليه وسلم
الظن . قال ابن سهل : وهذا عندى القياس الصحيح المطرد لمن قال : لا يقضى
القاضي بعلمه ، ولا بما سمع في مجلس نظره ، لكن الذى قاله أبو إبراهيم وابن
العطار جرى به العمل وهو عندى الاستحسان ، ويعضده قول مطرف وابن
الماجشون وأصبغ في كتاب ابن حبيب : « إن القاضي يقضى على من أقر
عنده في مجلس نظره بما سمع منهم ، وإن لم تحضره بينة »^(٣) .

وقاله ابن الماجشون في المجموعة ، وبه أخذ سحنون ، وقاله أصبغ في
كتابه ، وهو ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما أنا بشر ، وإنه
يأتيني الخصم ، فلعن بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صدق
فأقضى له بذلك ؛ فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ... » .
الحديث^(٤) .

(١) راجع تفصيل ذلك : النباهي : ص ٦١ - ٦٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٥ (٣) المرجع السابق ، ص ٨

(٤) روته أم سلمة عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأخرجه البخاري في : ٤٦ - كتاب

المظالم : ١٦ - باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه ، اللؤلؤ والمرجان ، حديث رقم ١١١٤
ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، وأورده الإمام مسلم في صحيحه : ٣٠ - كتاب الأقضية ٣ - باب الحكم

بالظاهر واليمن بالحجة ، حديث رقم ١٧١٣ ، جزء ٣ ، ص ١٣٣٧ - ١٣٣٨

فللقاضى على ما تقرر من كلام ابن سهل وغيره أن يقضى بما صح عنده وسمعه من أمر الخصمين وله أن ينفذ ذلك بينهما ويمضيه من نظره وحكمه . قال مالك : وإذا قضى بما اختلف العلماء فيه فحكمه نافذ وللحاكم المجتهد أن يتخير عن الاختلاف عليه ، وأن يأخذ بما يراه أحوط لدينه وعرضه^(١) .

وأضاف ابن سهل : وإن لم يكن على ما قضى به مذهب العلماء بذلك الموضع فليس لقاضٍ بعده نقضه ولا اعتراضه ، وأنه نافذ تام . وإن ظهر له في نفسه أن قول غير من أخذ بقوله خير مما أخذ به كان له نقضه هو خاصة ولم يكن ذلك لأحد بعده^(٢) .

وذكر ابن سهل تطبيقاً عملياً لذلك في مسألة « دعوى في خندق بين فداني رجلين حفر أحدهما فيه فاشتكى الآخر أذاه » أن الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه رفض النظر في أمر قضى فيه عمر رضى الله عنه ، وذلك في خصومة في أرض بين رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) .

وذكر الحشنى في الممارسة التطبيقية للقاضى أحمد بن بقی فيما يتخاصم عنده فيه ، أن ينفذ الظاهر البين من الأمور ، ويستعمل الأناة والتؤدة فيما التبس عليه ، وكان عنده فيه شك حتى تظهر له الحقيقة أو يصير المتخاصمان إلى التصالح والتراضى^(٤) .

وكذلك كان القاضى أبو بكر ابن السليم^(٥) .

وقال ابن سهل : « إذا انعقد في مجلس القاضى مقال بإقرار أو إنكار وشهد عنده به على القائل شهود المجلس أنفذ القاضى تلك المقالة على قائلها ولم يعذر إليه في شهادة لكونها بين يديه وعلمه بها وقطعه بحقيقتها »^(٦) .

بعد هذا العرض لكيفية قضاء القاضى فى الأندلس نعرض لسؤال آخر : هل كان يقضى قضاة العراق بهذه الكيفية ؟ أم أن هناك اختلافاً .

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) قضاة قرطبة ، ص ١١٦

(٦) ابن سهل : ورقة ٦

(١) النباهى : ص ٨

(٣) ابن سهل : ورقة ٢٣٣

(٥) عياض : ٥٤٣/٣

قال ابن العطار : ووافقنا أهل العراق على أن القاضي لا يقضى بما سمعه أو عرفه قبل أن يستقضى ، لكنه عندنا وعندهم إذا خوصم عنده في ذلك بخلاف ما عرفه ، وإن شهد عنده شهود عدول بما يعلم هو خلافه ، فلا يحل له أن يسمع منهم ولا يقضى به ويدفع الخصمين عن نفسه ويكون شاهداً عند من يتحاكمان إليه . ولا يشهد عند قاض قدمه لأنه كأنه عند نفسه يشهد . وليشهد عند السلطان الأعلى الذي تؤدي إليه الطاعة ، أو عند من يقدمه السلطان لا القاضي ، وإن علم السلطان الأعلى لرجل حقاً وأراد أن يشهد به عند قاضيه فذلك جائز . وقيل لا تعمل شهادته شيئاً ؛ لأنه إذا شهد عند قاضيه ومقدمه فكأنه عند نفسه ويرجع الأمر إلى القاضي بعلمه وبالقول الأول القضاء وعليه الفتوى « (١) .

وأضاف ابن العطار فقال : ويطبع القاضي على المقالات المقيدة له عنده بخاتمه بعد أن يكتب من حضر شهادته عليها ويكون بيد الذي هي له حجة ، وإن كان فيها نفع للخصم الثاني جعلها نسختين ، بيد كل واحد منهما نسخة أو نسختين الواحدة عند نفسه ، ولا بأس أن يقوى القاضي حجة المرأة والضعيف من الرجال فيما يظهر له من الحق (٢) .

ولا يستبد القاضي برأيه ، بل يشاور في أحكامه .

وسئل القاضي أبو المطرف الشعبي عن حاكم حكم على رجل بأشياء جرت على غير الحقيقة ، وذكر أنه استبد فيها برأيه وأبى أن يشاور أحداً من الفقهاء .

فأجاب : كان ينبغي لهذا الحاكم أن لا يستبد برأيه ويتبع سنن من مضى من حكام العدل ، فقد مضت السنة قديماً من لدن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يشاورون في أحكامهم ، فهذا عثمان بن عفان اختصم إليه في هاشمية ، فشاور في أمرها علي بن أبي طالب ، فأفتى بما أوجب الحكم عليها لخصمها (٣) .

ولقد نبه إلى ذلك الفقيه ابن عبدون في رسالته ، وقال : « يجب عليه أن يجلس مع الفقهاء كل يوم للتشاور ، ولا يكون الفقهاء أكثر من أربعة :

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٩٧

(١) ابن العطار : ص ٤٩٦

(٣) المعيار العرب ، ٥٨/١٠ - ٥٩

اثنين من مجلس القضاة واثنين من مجلس الجامع كل يوم»^(١) ، ولعل ذلك كان في عهد المرابطين .

وانفرد بعض قضاة الأندلس بمنهج خاص في أسلوب الحكم بالرغم مما ذكره المقرئ من أن أهل قرطبة كانوا أشد الناس محافظة على العمل بأصح الأقوال المالكية ، حتى إنهم لا يولون حاكماً إلا بشرط أن لا يعدل في الحكم عن مذهب ابن القاسم^(٢) .

وكان قاضي الجماعة محمد بن بشير إذا أشكل عليه الأمر في قضية كتب بها إلى عبد الرحمن بن القاسم بمصر وإلى عبد الله بن وهب وأشباههما^(٣) .

وكذلك كان يحيى بن معمر قاضي الجماعة إذا أشكل عليه الأمر واختلف عليه الفقهاء كتب إلى مصر إلى أصبغ بن الفرج وغيره ، وكشفهم عن وجه ما يريد .

وذكر الخشني فقال : « قرأت رسائل حسناً مما كتب بها أصبغ بن الفرج إلى يحيى بن معمر قاضي الجماعة أجوبة في مسائل سأله عنها من أخبار القضاء طويلة مديدة ... »^(٤) .

وكذلك تعجب ابن سهل في نوازل من قضاة الأندلس المتأخرين ، أي من قضاة بداية القرن الخامس الذين كانوا يكتبون لفقهاء القيروان لأخذ رأيهم في بعض المسائل ولم يعولوا في فتياهم على فقهاء قرطبة^(٥) .

ولقد عرض ابن سهل في نوازله أيضاً بتفصيل واف ، وعلق على آراء قضاة قرطبة ومشاوريها في نوازلهم التي حكموا فيها خلال نهاية القرن الثالث الهجري وطوال القرن الرابع الهجري ، ووضح مواطن الضعف والقصور في أحكامهم ، وعلق على ذلك بتعليقات وافية وهامة^(٦) .

(١) ابن عيلون : ص ٩

(٢) المقرئ : نفح الطيب ، ٢١٦/٣

(٣) النباهي : ص ٤٨

(٤) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٤٦ - ٤٧

(٥) ابن سهل : أوراق : ١٢٤ - ١٢٥ ، ٢٥٠ - ٢٥١ ، ٣٠١ - ٣٠٤ ، ٣٠٥ -

٣٠٦ ، ٣١٩ - ٣٢٠ ، وراجع أيضاً مقالنا : قرطبة مركز الفتيا في الأندلس في القرن الخامس الهجري .

(٦) ابن سهل : أوراق : ٦٣ - ٦٥ ، ٧٣ ، ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ،

٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ - ٣٠٤ ، ٣٠٥ - ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٧٩ - ٣٨٠ ،

ومقالنا : قرطبة مركز الفتيا في الأندلس في القرن الخامس الهجري .

وكان لبعض القضاة آراؤهم في مخالفة مالك أو أصحابه في بعض المسائل^(١) أو منهج خاص بهم ؛ فكان قاضي البيرة أبو عيسى يحيى بن عبد الله ، المتوفى سنة ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م ، لا يرى القنوت في الصلاة ولا يقنت في مسجده البتة^(٢) .

وكان قاضي الجماعة منذر بن سعيد ، يؤثر مذهب داود ويحتج بمقالته ويأخذ بها لنفسه ، ولكنه كان يقضى بمذهب مالك^(٣) .

وكان قاضي الجماعة يونس بن الصفار ، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م ، يبيح المقصورة لجميع الناس ، ويمنع المارة في صحن الجامع^(٤) .

وإذا كانت أحكام الفقه الإسلامي في أول عهدها لا تواجه مستحدثات التطور السريع المستمر إزاء تشعب العلاقات بين الناس وتعددتها وتعقيداتها ومتغيرات العصر فقد واجه فقهاء الأندلس تلك المشاكل الاجتماعية العديدة وخلافها وإيجاد الحلول العادلة لكل منها .

ومن الطبيعي أن القاضي عندما يعرض عليه نزاع يجب أن يتصدى للفصل فيه وأن يجد حلا يتفق مع روح الشريعة الإسلامية إذا لم يوجد في هذا الفقه نص صريح يعالج المشكلة . وإزاء هذا بدأ عصر من الازدهار في القرن الخامس الهجري في الأندلس كان محصلة للتطور الذي حدث في القرون السابقة باستحداث أحكام قضائية تتلاءم ومتطلبات العصر ، ولفض مشاكل الناس على أسس من استلهاهم العدالة المتمشية مع القرآن والسنة حتى وإن خالفت قول مالك أو أصحابه^(٥) .

طرق الإثبات :

وكان القاضي يضرب الآجال للناس من أجل مساعدتهم على إثبات حقوقهم . وذكر ابن سهل : أن ضرب الآجال مصروف إلى اجتهاد القاضي

(١) راجع مقالنا : تطور المدرسة المالكية في الأندلس .

(٢) عياض : ٤/٤١٣ - ٤/٤١٤ ، ابن الخطيب : الإحاطة ، ٣٧٣/٤

(٣) النباهي : ص ٧٤ - ٧٥ (٤) عياض : ٤/٧٤٠ - ٧٤١

(٥) راجع مقالنا : تطور المدرسة المالكية في الأندلس .

والحكام وليس فيها حد محدود لا يتجاوز إنما هو الاجتهاد بحسب ما تقتضيه الحال^(١).

ولقد اختلف الفقهاء الأندلسيون في ضرب الآجال ؛ فابن العطار في وثائقه يؤجل المَعذر إليه من طالب أو مطلوب : خمسة عشر يوماً ، ثم ثمانية أيام ، ثم أربعة ، ثم تلوم^(٢) عليه ثلاثة أيام تنمة ثلاثين يوماً في الجميع^(٣) . وغيره : ثمانية أيام ، ثم ثمانية أيام ، ثم ثمانية أيام ، ثم تلوم ستة أيام ، والمعنى واحد .

وابن الهندي في كتابه الأحكام يؤجل ثمانية أيام ، ثم ستة أيام ، ثم أربعة أيام ، ثم تلوم ثمانية أيام . قال : وإن ضرب الأجل الأول عشرين يوماً ، ثم تلوم عشرة أيام^(٤) .

وقال ابن سهل : سمعت من يخبر عن القاضي أبي المطرف عبد الرحمن بن محمد بن بشر قاضي الجماعة بقرطبة أنه كان يضرب الآجال عشرة أيام ، ثم عشرة أيام ، ثم عشرة أيام . وكان آخر القضاة بها علماً ودربة في الأقضية وتفناً في الأحكام ، فسألت عن ذلك أبا عبد الله ابن عتاب ، وكان معه تفقه وفي كتابته له تدرب ، فقال لي : كذلك كان يفعل ، وكان يثنى عليه كثيراً ويفخر بطول صحبته إياه في القضاء وغيره^(٥) .

والطريقة في كتابة الآجال أن يكتب الحكم بيده ، كقوله : « ذلك كتب أجلاً أو أجلت فلان بن فلان في المدفع الذي ادعاه الشاهدين اللذين شهدا عليه بما ذكر في العقد الذي في أعلى هذا الكتاب ، بعد أن أعلمناه أو أعلمته بهما وبقبولي لهما ، وبشوت ذلك عندي ، فشهادتهما ثمانية أيام أولها يوم الأحد لاثنتي عشرة ليلة بقيت من المحرم سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة ، فإذا انقضت كتب : وأجلاً ثانياً من ستة أيام أولها يوم كذا من شهر كذا من السنة المؤرخة فوق

(١) ابن سهل : ورقة ١٠

(٢) التلوم : الانتظار والتمكث ، وهو ما يعرف في القانون بنظرة الميسرة ، أي المهلة التي يمنحها القاضي للمدين . انظر لسان العرب : مادة : لوم .

(٣) ابن سهل : ورقة ١٠

(٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٥) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

هذا ، فإذا انقضت كتب : وأجلاً ثالثاً من أربعة أيام أولها يوم كذا لكذا وكذا ليلة بقيت من الشهر المذكور فوق هذا ، فإذا انقضت كتب : وتلومنا عليه بعد انصرام الآجال المضروبة له فوق هذا ثلاثة أيام أولها يوم كذا لكذا وكذا ليلة بقيت من الشهر المذكور ، وربما كتب في الأجل الثالث : وأجلاً ثالثاً : ودخل فيه التلوم من سبعة أيام أولها كذا « (١) .

وإذا كتب عن القاضي كاتبه كتب : « أجل القاضي فلان بن فلان قاضي حاضرة كذا وفقه الله فلان بن فلان فيما ذهب إليه من حمل ما ثبت عنده عليه لفلان بن فلان في العقد الواقع في بطن هذا الكتاب بعد معرفته بما فيه وبما ثبت أجلاً جامعاً للتلوم (٢) . وغيره من أحد وعشرين يوماً أولها يوم كذا لعشرة خلون من شهر كذا من سنة كذا . ثم يكتب القاضي بخط يده : هذا صحيح ، وإن شاء كتب : هذا الأجل صحيح ، أو كتب : الأجل صحيح ، وقد يكتب هذا على غير وجه سوى ما ذكرنا « (٣) .

وأضاف ابن سهل مستنداً إلى آراء تلاميذ مالك أنه « إذا انقضت الآجال والتلوم ولم يأت المؤجل بشيء يوجب له نظر عجزه القاضي وأنفذ القضاء عليه وسجل وقطع بذلك شغبه عن خصمه في ذلك المطلب ، ثم لا يسمع منه بعد ذلك حجة إن وقع عليها ، ولا تقبل منه بينة إن أتى بها كان هذا المؤجل العاجز طالباً أو مطلوباً إلا في ثلاثة أشياء : العتق والطلاق والنسب (٤) .

وطرق الإثبات التي يتبعها القاضي متنوعة ، وعلى قمتها الكتابة وشهادة الشهود والقرائن والإقرار واليمين والمعاينة والتحقيق والخبرة (٥) .



(١) ابن سهل : الورقتان ١٠ - ١١ (٢) المرجع السابق ، ورقة ١١
(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها .
(٥) دكتور عبد الفتاح عبد الباقي : دروس قانون الإثبات ، القاهرة ، ١٩٩٠

(هـ) شهادة الشهود :

وهي من طرق الإثبات التي اهتم بها قضاة الأندلس ؛ إذ كان من وصايا الأمير أو ولي الأمر للقاضي عند تعيينه التحفظ والتيقظ ، والاستراية من أهل الحب واللد والعناد والتلبس بشهادات الزور ، ومراعاة الحقوق^(١) ، وأمره أن يسمع من الشهود شهاداتهم على حقها وصدقها ، ويستقصيها حتى لا يبقى عليه شيء منها ، ومن المزكين تركيبتهم ، ويكثر البحث والفحص عن أمورهم أجمعين ، ويسأل عنهم أهل الصلاح والدين والأمانة والثقة والدعة ممن يعرفهم ويبطن أحوالهم^(٢).

وكان الشهود ينتظرون دورهم حتى يناديهم حاجب القاضي . وقد جازت شهادته الأعمى على معرفة الصوت^(٣) ، وكان الشهود يوقعون بأسمائهم على شهادتهم . وقال الفقيه ابن العطار في كتابه الوثائق والسجلات : إن قاضي الجماعة ابن أبي عيسى استن سنة جديدة في كتابة الشهادة في سجل القاضي ، فقال : ويجري عندنا في السجلات وما ينعقد على أيدي القضاة أن ينعقد السجل إلى موضع شهد ، ويعتذر الكاتب له مما كان فيه من محو أو محق ، ثم يكتب القاضي بخط يده : « شهد على إشهد القاضي فلان بن فلان بن فلان قاضي أهل موضع كذا بما ذكر عنه في هذا الكتاب ، وذلك في شهر كذا من سنة كذا » ، ثم يشهد القاضي فيه ، وأول من فعل ذلك القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى قاضي الجماعة بقرطبة رحمه الله ، فصار سنة للقضاة بعده لا يخالفونه فيه^(٤).

ولأهمية شهادة الشهود نرى الخليفة الحكم المستنصر بالله يسجل ذلك في عهد أو ظهير تولية قاضي الجماعة محمد بن السليم المؤرخ في النصف من شعبان سنة ٣٥٣ هـ / ٩٦٤ م ، وأمره « أن يتحفظ في حين وقوع الشهادات عنده ، فلا يقضي بين المسلمين منها إلا بما أقامه به التحقيق على السنة العدول ، ذوى القبول ، وإن استراب في شهادة أحدهم وقتاً ما ، أن يبحث عنها ، فإن

(٢) المرجع السابق ، ص ١١

(٤) ابن سهل : ورقة ٧٩

(١) الخشي : ص ١٠

(٣) النباهي : ص ١٩٨

(٥) ابن العطار : ص ٦٤٢

ثبت أنه ارتشى أو شهد بالهوى ، فعليه أن يسقط شهادته ، ويخل عدالته ، تنكيلا له ، وتشديداً لمن خلفه «^(١) .

وقال ابن سهل نقلا عن محمد بن الحكم : « ينبغي للقاضي أن يكتب شهادات الشهود بين يديه ولا يلقي الشاهد ويتركه على ما عنده من علم ، ولا بأس من أن يسأله عن تاريخ شيء إن احتاج إليه ، ولا يسأله أن يزيد في شهادته أو ينقص منها . وينبغي للقاضي إذا شهد الشاهد عنده أن يكتب شهادته واسم قبيلته ونعته ومسكنه ومسجده الذى يصلى فيه والشهر الذى يشهد فيه والسنة ، ثم يوقع ذلك فى صك عنده ثم يجعله فى ديوانه لئلا تسقط للمشهود له شهادته فيزيد فيها أو ينقص »^(٢) .

قال ابن عتاب : « ولا بد من تقييد تاريخ الشهادة »^(٣) .

وأضاف ابن سهل أنه تجوز الشهادة على الخطوط ، لأن الأصل فى الشهادة على الخطوط من قول مالك وأصحابه ، وأنها تجوز فى الحقوق والأحباس والطلاق وغيرها ، إلا أن الذى جرى به عمل الشيوخ أنها تجوز فى الأحباس وما تعلق بها ؛ فقد حكم القاضي ابن زرب فى جائحة مات شهود الجائحة وشهد على خطوطهم فأجاز ذلك وقضى بالجائحة^(٤) . وكان للمتازعين الحق فى أن يוכלوا وكيلا بدلا عنهم يمثل دفاعهم^(٥) .

وحول صحة الشهادة قال الفقيه ابن عتاب : « إن كان الشهود لهم نباهة وفيهم يقظة ومعرفة بالشهادة فهى شهادة عاملة »^(٦) .

وفى أحكام ابن زياد : « فى بينة شهدت لرجل أراد نكاح يتيمة أنه كفو » قال ابن لبابة : ليس على القاضي كشف الشهود عن علمهم من أين علموا إذا شهدوا له أنه كفو تمت شهادتهم ووجب إنكاحها^(٧) . واستشهد ابن سهل فى تعليقه على هذه المسألة برأى صحنون : « إذا شهد العدلان على امرأة أنها أشهدتهما لهذا بكذا وهى متقبة ، وهى إن كشفت وجهها لم

(١) النباهى : ص ٧٦

(٢) ابن سهل : ورقة ١٦

(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، ورقة ١٩

(٥) L. Provençal, Hist. Esp. Musul. Vol. III, p. 129.

(٦) ابن سهل : ورقة ٩ ، ١٩٧

(٧) المرجع السابق ، ورقة ٩ ، ١٩٧

يعرفاها وإن أنكرت بغير النقاب لم يعرفاها ، قال : هما أعلم بما يتقلدان ، فإن قالوا : قد عرفناها وشهدا عليها فهما أعلم وأقطع بشهادتهما إذا كانا عدلين « (١) .

ومن القضايا الطريفة التي أوردها ابن سهل في الشهود أيضاً تنصل القاضي عن نظر دعوى شهد فيها شاهد واحد وهي من أحكام ابن زياد : « من لم يعرف من الشهداء إلا واحداً وصرف الحكم عن نفسه » .

وقال القاضي لها : اذهبي إلى من شئت من الحكام ففعل غيري يعرف بينك ، فاستحسن فقهاء الشورى ابن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن وليد ، فعل القاضي ، وقالوا : رب حق لا يثبت عند حاكم ويثبت عند غيره ، فلا أعدم الله القاضي السديد (٢) .

وكذلك من لم تعجبه شهادة الشهود وأراد توبيخهم أقتى الفقهاء بأن يؤدب أدباً موجعاً (٣) ، ولقد أورد الخشني في قضية قرطبة أن الفقيه يحيى بن يحيى شهد عند القاضي إبراهيم بن العباس في الماء الذي كان بفرن بريل ، فلما خرج من مجلس القاضي تناوله بعض الخصوم ، فرجع الفقيه إلى القاضي يروي له ما حدث ، فأمر القاضي بسجنه ، ثم عاد يحيى بعد فترة قصيرة وطلب من القاضي إطلاق سراحه لأن فترة حبسه كانت أدباً كافياً له (٤) .

وذكر ابن سهل : أنه لا تجوز شهادة القارئ على القارئ ، يعني العلماء ، لأنهم أشد الناس تباغياً وتحاسداً . وقاله الثوري للبغي والمنافسة ومن طريق المحاسبة .

قال القطان وابن مهدي : يقول ما أخاف على دمي إلا الفقهاء (٥) .

وأضاف ابن سهل أنه لم يختلف أحد من أصحاب مالك أن الشاهد إذا شهد بملك لرجل ثم نقل بعض ذلك الملك إلى آخر وأقر بالوهم في شهادته أولاً أن شهادته ساقطة في الكل ولو كان مبرزاً في العدالة (٦) .

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٩٧ (٢) المرجع السابق ، ورقة ٩

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٨ (٤) الخشني : ص ٥١ - ٥٢

(٥) ابن سهل : ورقة ٣٥٠ (٦) المعيار العرب ، ٨٧/١٠

ومن أحكام ابن بطلال : قال ابن وهب : لا تجوز شهادة البدوى على الحضري لما في ذلك من الظنة والتهمة ، يريد إذا شهد البدوى على حضري في شيء من الأشياء كان في الحاضرة أو في البادية ، وقيل أيضاً في شهادة الحضري على البدوى أنها لا تجوز^(١) .

وذكر ابن لبابة : إن التعليم على الشهادات في الوثائق من سنة الحكم ، ولا يكتفى القاضي بسماعه للشهود دون التعليم ، لأنه يتذكر به ما شهد عنده^(٢) .

وأورد ابن سهل نقلاً عن المحاضر لابن حارث الخشني : « إن أول ما ينبغي القاضي أن يفعل عند حضور البيعة أن يسهل إذنه ولا يماطلهم بالوصول إليه ، لأنها ربما قلقت واقرقت لصاحبها بعد أن حضرت واجتمعت وقد يعسر بمن يستشهد بها جمعها مرة أخرى ، وربما كان سبباً لهلاك حقه أو بعضه بالمصالحة عنه لما أدركه من المشقة . ولهذا رأيت بعض القضاة يأمر أول جلوسه بإدخال البيعة ويسمع منها ، وقد قال لي بعض من حضرني ممن عني بالعلم عند رسمى لهذا الرسم : كان فلان بن فلان ممن امتحن بالخصومة ، وكان يقول : نقل الجبال أيسر من نقل البيعة ، فإذا أوصلهم بسطهم وقربهم ثم سألم تميمها . وإن كانت جملة كلفهم تفسيرها ، وإن كانت غير عاملة أعرض عنها إعراضاً جميلاً وأمرهم بالقيام عنه وأعلم المدعى أنه لم يأت بشيء ينتفع به »^(٣) .

ولقد أورد ابن سهل في الأحكام الكبرى باباً مفصلاً فيه مسائل أداء الشهادات ونقلها والإشهاد عليها والشهادة على الخط ، ومن سأل أن يدفع إليه نسخ ما يشهد به عليه ، أو سأل القاضي أن يعطيه المشورة له بها^(٤) .

ونخلص من دراسة النوازل التي سجلها ابن سهل وعلق عليها في هذا الباب إلى ما يأتي :

كيفية أداء الشهادات وتقييدها وصياغتها الصياغة السليمة واختلاف رسمها بين الفقهاء ، فكان رسم عمل أهل قرطبة في صيغة كتابة العقد كالآتي :

(١) راجع تفصيل ذلك في مفيد الحكم ، الورقتان ١١ - ١٢

(٢) المعيار ، ١٠ / ٩٨ (٣) ابن سهل : الورقتان ٨ - ٩

(٤) المرجع السابق ، أوراق ٨ - ٩ ، ١٩ - ٢٣

« وشهد على إشهدهما على شهادتهما بذلك » . أما عمل أهل إشبيلية فكانوا يؤرخون إشهد الشهود على شهادتهم .

ووضح صاحب المظالم ابن عبد الرؤوف الصيغة الصحيحة التي تكتب بها العقود ، فقال : أن يكتب « أشهده المتبايعان أو المتبايعون أو فلان بن فلان وفلان بن فلان بما في هذا الكتاب عنها في شهر كذا من سنة كذا » يريد ويقول : « وهما بالحالة الموصوفة فيه ، أو هما بحال الصحة والجواز » . وقد استحسن ابن عتاب ما ذهب إليه ابن عبد الرؤوف . وقد شاهد ابن سهل عقداً به شهادة لأبي مروان بن مالك بخط يده مؤرخاً في مستهل ربيع الأول من سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م^(١) .

أما من طلب نسخة من شهادته فإن عمل أهل طليطلة في ذلك أن : « يكتب المنتسخ له بتاريخ العقد ، والكتاب منتسخ من الأصل للحاجة إليه ، ثم يكتب الشهود شهادتهم » .

غير أن ابن عتاب نقد هذه العبارة ، وأورد ابن سهل الطريقة الصحيحة لتقييدها وهي : « ورأيت من يعمله فلان بن فلان الفلاني نقل شهادته من الكتاب الذي في هذا نسخته حرفاً بحرف ، وذلك في شهر كذا من سنة كذا »^(٢) . ولعل هدف ابن سهل من ذلك هو تأكيد فهم المطلوب مباشرة .

وكان من الممكن أن يوقع الشهود على شهادتهم ، أورد ذلك ابن سهل « في مسألة من وهب لابنته الصغيرة ثياباً وحلياً ثم باع منها بذلك دوراً ثم ابتاع الدور لنفسه ... » فقال : « وكان أيضاً في الهبة ناض يسير احتازه الأب مع جملة الهبة وهو تبع لها وطبع عليه مع ذلك الشهود حين أبرزه إليهم مع سائر الهبة ووقفوا على جميع ذلك ... »^(٣) .

وفي جواب ابن عتاب في هذه المسألة : « ... وإن الأب احتازه مع سائر الهبة بعد ختم الشهود عليه ... »^(٤) « والاختلاف بين أصحاب مالك المدنيين

(٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٧

(٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٣٠٠

والمصريين في حيازة الناض إذا ختم عليه الشهود واستقر بيد الواهب»^(١).

وفي كتابة العقود كان يكتب عقد البيع وعلى ظهره عقد التسليم في بيع الكرم^(٢).

ولقد ذكر ابن حارث الحشني في كتابه أصول الفتيا الأحكام الخاصة بالشهادات في باب مستقل بتفصيل واف^(٣).

وذكر الحشني في قضاة قرطبة : أن القاضي محمد بن بشير كان ربما قبل الشاهد على التوسم والفراسة ، وكان ربما كشف في السر عن البيئة^(٤).

ولقد نصح الفقيه يحيى بن يحيى القاضي محمد بن بشير بالكشف عن الشهود بين الوقت والآخر ، فقبل القاضي منه تلك النصيحة وعمل بها ، وأخذ الشهود حذرهم من القاضي^(٥).

وسئل ابن زرب عن الشاهد يرجع عن شهادته عند غير من شهد عنده وشهد به آخر عليه . فأجاب : يعذر إليه ، فإن لم يكن عنده مدفع سقطت شهادته عند بعض أهل العلم ، وهو قول محنون في شهادات العتية . وفي الواضحة عن مطرف وابن الماجشون لا يكون رجوعاً حتى يرجع الشاهد عن شهادته في الموضع الذي شهد بها^(٦).

وسئل ابن عبد ربه^(٧) عمن رضى بشهادة رجل بعد أن عرف به ، فلما شهد قال : لا أرضى ، فأجاب : بأنه يلزمه ذلك الرضى^(٨) ، وأجاب ابن

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ورقة ١٩٠

(٣) ذكر ابن حارث في باب الشهادات الأحكام الخاصة بذلك في شهادة الخصم ، والظنين ، الشهادة يفسرها الشهود ، سقوط بعض الشهادة ، الشهادة المردودة لعل ، شهادة النساء ، الإشهاد على الشهادة ، ماتصح فيه شهادة السماع ، شهادة السماع في الولاء ، الشهادة بالميراث ، اختلاف الشاهدين ، تضاد الشاهدين ، إبطال الشهادة عند تكذيبها ، راجع أصول الفتيا ، ص ٣١٧ - ٣٢٢

(٤) الحشني : ص ٣٥ (٥) النباهي : ص ٤٨

(٦) المعيار العرب ، ١٠/٢٢٤

(٧) هو سعيد بن أحمد بن عبد ربه ، كان فقيهاً مشاوراً مقدماً في الفتيا ، توفي في صدر

سنة ٣٥٦ هـ . انظر ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٠٧

(٨) المعيار العرب ، ١٠/٢٢٤ .

مخلد : في هذا الرضى اختلاف ، فمنهم من يجيزه ويلزمه للراضى ، ومنهم من لا يجيزه^(١) .

أما الشهادة على الخط فهي تنقسم على وجوه^(٢) منها :

الشهادة على خط المقر على نفسه لحق من مال أو طلاق أو عتاق أو وصية وشبهها واختلاف الآراء في ذلك .

وشهادة الشاهد على خط يده في شهادته وهو لا يذكرها ، والشهادة على خط الشهود .

وفي مفيد الأحكام تنوعت الآراء في ذلك^(٣) ، فقال :

وفي الأحكام لابن مغيث قال أحمد : وقد تنازع شيوخ قرطبة في ذلك في الشهادة على الخط ، فقال أصبغ بن سعيد^(٤) : الشهادة على الخطوط في الأعباس جائزة إذا كان الحبس على المساكين أو في سبيل الله أو في ابن السبيل كان الحبس على قوم بأعيانهم فلا تجوز الشهادة على ذلك^(٥) .

وقال ابن حارث : الشهادة على الخطوط أمر قد تنازع فيه أصحاب مالك ، وقد جرى العمل من القضاة ببلدنا ، يعنى قرطبة ، بإجازة الشهادة على خط الشاهد ؛ شاهدنا ذلك من القضاة قديماً وحديثاً . ولم أسمع ولا علمت من أحد من أهل العلم فرقوا بين الشهادة على الخط في الأعباس وغيرها في حال من الأحوال . وأضاف : وقد شهد محمد بن عبد الله بن أبي عيسى قاضى الجماعة بقرطبة فحكم بإجازة الشهادة على خطوط الشهداء الموتى في صداقات^(٦) .

وقال ابن زرب : الشهادة على الخط جائزة في مذهب مالك في جميع الأشياء ، والذي جرى به الحكم عندنا أن ذلك جائز في الأعباس المعقبة الموقوفة^(٧) .

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢) ابن سهل : ورقة ١٩

(٣) راجع تفاصيل ذلك في مفيد الأحكام ، أوراق ٢٠ - ٢٢

(٤) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٢٥٧ (٥) مفيد الأحكام ، ورقة ٢١

(٦) المرجع السابق ، ورقة ٢١ (٧) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

وقال سعيد بن أحمد بن عبد ربه^(١) : الشهادة على الخط ضعيفة ، وبه قال إسماعيل بن محمد . ذكره ابن حديد في أحكامه^(٢)

وقال ابن أبي زمنين في أحكامه : إنما تجوز الشهادة على الخطوط في الأقباس إذا كان صاحب الخط مشهوراً بالعدالة وتعلم معرفته بمن كتب عليه ومن الأحكام . ولما لك في الشهادة على الخط دون معرفة الشاهد خمسة أقوال^(٣) .

وقال ابن لبابة : لا تجوز الشهادة عندى على الخط ، وقد حدثنا أبان بن دينار عن أبيه عن نافع ذلك^(٤) .

وذكر ابن العطار في وثائقه : ما يجب على الشهود من ذكره وكتابته في شهادتهم في الملك وفي الوراثة حتى لا تسقط شهادتهم وتصبح لا قيمة لها ؛ ففي مجال الملك قال : « ولا تجوز شهادة الشهود في الملك حتى يقولوا : إنهم لا يعلمون المشهود له به فلاناً فوت شيئاً فيه إلى حين شهادتهم هذه ، وإن شئت قلت بعد هذا التحديد ويجوزونها بالوقوف إليها ولم يخرج عن ملك المتوفى فلان ولا فوتها بوجه من الوجوه الفوت في علمهم إلى أن توفي وأورثها ورثها المسمين في هذا الكتاب »^(٥) .

وأضاف ابن العطار في توضيح الصيغة المكتوبة في الملك فقال : ومن تمام الشهادة عندنا في الملك للقائم أن يقول الشهود بعد قولهم في ملكه واعتباره : « لم يفوتها في علمهم إلى حين إيقاعهم شهادتهم » . وإن أسقطوا « لم يفوتها في علمهم إلى حين إيقاعهم وشهادتهم » تمت الشهادة والأول أتم^(٦) .

وكذلك في الشهادة في الوراثة : يجب على الشهود أن يذكروا « في علمهم » فقال : وكذلك لا تجوز شهادتهم في الوراثة على البيت أنه لا وارث له غير من سمى حتى يقولوا : « في علمهم » .

وهو الصواب إن شاء الله ؛ لأنه قد يمكن أن يولد له ولد في غير تلك

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٠٧ (٢) مفيد الحكم ، ورقة ٢١

(٣) راجع تفاصيل ذلك في ابن أبي زمنين : المنتخب ، الورقتان : ٢١ - ٢٢

(٤) مفيد الحكم ، ورقة ٢١ (٥) الوثائق والسجلات ، ص ٥٦٣

(٦) المرجع السابق ، ص ٥٦٤

البلدة أو يكون له وارث بعيد لا يعلمه الشهود ، فلا يحل لهم أن يقطعوا بأنه لا وارث له وإنما يشهدون على العلم^(١) .

وابن الماجشون : يرى الشهادة غير عاملة حتى يقولوا : لا وارث له غيرهم ، ولو قالوا عنده : « في علمهم » لسقطت ، وبالقول الأول القضاء وهو القياس والنظر^(٢) .

وأضاف ابن العطار : ومن تمام الشهادة عندنا للورثة فلا بد من أن يقول الشهود أنهم « لا يعلمون فلان بن فلان المشهود له بالملك فوت شيئاً من ذلك بوجه من وجوه التفويت ولا أخرجها عن ملكه في علمهم إلى أن توفي وأورثها ورثته المذكورين »^(٣) ، وإن لم يقل الشهود هذا لم يتم انتقال الملك إلى الورثة ولا صحت لهم وراثة الملك ، ولم يجب لهم قضاء بهذه الشهادة إن سقط هذا الفصل^(٤) .

وإن قال الشهود في الورثة القائمين : « إنهم لا يعلمون واحداً منهم فوت شيئاً مما نقلته الوراثة المذكورة إليه بوجه من وجوه الفوت إلى حين شهادتهم هذه كان أتم للشهادة . وإن سقط هذا الفصل من العقد تمت الشهادة دونه ، وهي به أتم^(٥) .

والشهادة على السماع الفاشي في الحبس كانت من المسائل التي وضحتها ابن سهل في تعليقه على رأى ابن لبابة وابن وليد « في مسألة السماع الفاشي في الحبس » ؛ فذكر كيفية أداء الشهادة في هذا الحبس ، فقال : بأن يشهد الشاهد أنه يعرف الدار الذي بموضع كذا وحدثها كذا ، وأنه ما زال يسمع منذ ثلاثين عاماً أو عشرين عاماً متقدمة لتاريخ شهادته هذه سماعاً شافياً مستفيضاً من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار وهذا الملك حبس على مسجد كذا ، أو على المرضى والمساكين بحاضرة كذا ، أو على فلان وعقبه أو حبس لا غير إن لم يشهدوا بتسبيله ، وأنها كانت محترمة بحرمة الأحباس ويحوزونها بالوقوف إليها والتعيين لها .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦٣ - ٥٦٤ (٢) المرجع السابق ، ص ٥٦٤

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٦٤ (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

بهذا جرى العمل في أداء شهادة السماع ؛ فإذا أدبت هكذا وكان الشهود بها شاهدين فصاعداً حكم بها بعد حيازة الشهود لما شهدوا بتحبيسه ^(١) . ولقد اختلف الفقهاء في عدد الشهود في هذه الشهادة ، وقال بعضهم إن أقل ما يجوز فيها أربعة ^(٢) .

وهناك قضية أخرى ذكرها ابن سهل وهي : « الشهادة في الحبس القديم على السماع » . وملخصها أن الوليد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية ترك حبساً ولما بعد تاريخ وفاته وجب على القاضي أن يشهد على هذه الشهادات القائمة بالسماع الفاشي لبعده موته بعد الإعذار فيها إلى المطلوب ^(٣) . وبذلك كانت الأحباس المتقدمة تثبت بالسماع الفاشي .

وذكر ابن سهل في مسألة « شهادة عرفاء البنيان والقُسَّام في عيوب الدور » . وقد أوضح قول القاضي أبي بكر ابن زرب في مسائله إدخال عرفاء البنيان في الشهادة في قيمة عيوب الدور إلى جانب القسم الذين يعرفون قيمة هذه الدور ^(٤) .

وذكر ابن سهل « في مسائل من الرجوع عن الشهادة » مسألة وردت في مختصر أبي بكر بن أبي يحيى في الرجوع عن الشهادة وما يتحمله كل فرد من جزاء مادي نتيجة هذا العمل ، سواء في النكاح وقيمة الصداق أو في الدين أو الدية ^(٥) .

وذكر ابن حارث الحشني في الرجوع في الشهادة فقال : وإذا رجع الشهود قبل القضية لم يحكم بها ولم تقبل شهادتهم فيما رجعوا إليه ، فإن رجعوا بعد القضية نفذت القضية ولم تفسخ ، وكان عليه غرم ما أتلفوا على المشهود عليه ^(٦) ؛ فلقد رفض قاضي الجماعة محمد بن بشير رجوع الشاهد عن شهادته

(١) ابن سهل : ص ٣٠٨ (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٣٠٧

(٤) راجع في هذه المسألة : شهادة العدول من أهل كل ربض والقسم وأهل البصر

بعيوب الدور ، المرجع السابق ، ورقة ٢٠٢

(٥) راجع تفاصيل هذه المسألة : المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٦) أصول الفتيا ، ص ٣٢٨

ونقض الحكم السابق وهو على فراش الموت بعد أن قضى القاضي بحكمه ،
وكان قد كذب الشاهد في شهادته الأولى وقال له القاضي : « مضى الحكم
وأنت في النار »^(١).

وإن كانت بين الحاكم والمحكوم عداوة أو بين أبويهما أو بين الحاكم وأبي
المحكوم عليه إن كان شاهداً عليه فلا تجوز شهادته^(٢) .

وإن كانت العداوة بينهما في الله فتجوز شهادته عليه^(٣) .

وذكر الونشريسي أنه عند شيوخ الأندلس من كان في ولاية الثائر ابن
حفصون أنه لا تجوز شهادتهم ولا خطاب قضاتهم^(٤) ، وأورد صاحب المعيار
عن سبب ذلك أنهم رضوا أن يكونوا تحت إياالة النصارى^(٥) .

ولقد رفض القاضي محمد بن بشير شهادة الأمير الحكم بن هشام في قضية
عمه سعيد الخير والمختومة بختمه أمام فقيهين وأدياها إلى القاضي ، فقال القاضي :
« هذه شهادة لا تعمل عندي فجئني بشاهد عدل » . ولعل حجة القاضي في
ذلك أنه خشي على ضياع الحق من صاحبه وقال : « إنه لا بد من الإعذار في
الشهادات ، فمن كان يجترئ على الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها ، ولو لم
أعذر لبخست المشهود عليه حقه »^(٦) .

وكان القاضي محمد بن عجلان من أهل سرقسطة يحلف اليهود يوم السبت
والنصارى يوم الأحد ، واستند في ذلك إلى قول مالك : « يحلفون حيث
يعظمون لأنهم يرهبون ذلك »^(٧) .

وعن الأوصاف المعتبرة في الشهادة ذكر الونشريسي أنها ثلاثة أوصاف :
أحدها : غلبة ضبط الشاهد ويقظته على سهوه وغفلته . والثاني : الحرية ،
فشهادة العبد لا تقبل . والثالث : البراءة من تهمة تتطرق إليه لجلب مصلحة

(١) راجع تفصيل ذلك في الحشنى : قضاة قرطبة ، ص ٣٣ - ٣٤

(٢) ابن العطار : ص ٦٤١ (٣) المرجع السابق ، ص ٦٤٢

(٤) المعيار المغرب ، ١٠/١٠٩ (٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٦) المقرئ : نفح الطيب ، ١٤٧/٢ - ١٤٨

(٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٢٢ ، المعيار المغرب ، ١٠/٣٠٩

أو درء مفسدة ، وأصل هذا الشرط حديث : لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين^(١) .

أما مظان التهم القادحة في الشهادة فذكر أن تُنهي الشهادة للنفس ، والقراية ، والصدقة ، والعداوة ، والشذوذ ، والحرص على الشهادة قبل السؤال ، والتسلي بالاشتراك ، ورفع التعبير للرد^(٢) .

ومن الطرائف في الشهادات : مسألة في الإشهاد بالتحبیس والبيع في آن واحد ، سئل عن ذلك بعض شيوخ الأندلس عن كتب شهادته في وثيقة حبس ثم شهادته على بيعه ، هل تجوز شهادته فيهما أم تجوز شهادته في أحدهما وتسقط في الآخر ؟

وكان جواب محمد بن حارث : « إذا كان الشهود الذين أوقعوا أسماءهم في الحبس والبيع جميعاً كانوا عارفين بأن المبيع في كتاب الشراء هو الحبس في كتاب التحبیس فشهادتهم فيهما ساقطة »^(٣) .

ولا تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع لانتفاء العدالة التي هي شرط في قبول الشهادة^(٤) .

العدل :

ومعيار اختيار العدل أن يكون مسلماً مكلفاً جانياً على مقتضى السنة^(٥) ، ويتصف بالعدالة الشرعية^(٦) ، والبراءة من الجرح ، ومعرفة بالفقه والأحكام وعقد الشروط^(٧) ، ويجتنب الكبائر ولا يصر على الصغائر ، ويجتنب ما يخل بالمروءة ، ويكون متمثلاً بالخصال التي تليق بمحاسن العادات ، واجتناب ما لا يليق^(٨) ، وأن يكون الخير غالباً عليه^(٩) .

(١) الوثريسي : ٢٥٠/١٠

(٢) شرح الوثريسي هذه المظان بتفصيل واف ، المرجع السابق ، ٢٠٦/١٠ - ٢١٠

(٣) المرجع السابق ، ٣٢٩/٧ (٤) المرجع السابق ، ٤٥١/٢

(٥) المرجع السابق ، ٢٠٣/١٠ (٦) راجع بحثنا : خطة العدالة في الأندلس .

(٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ (٨) المعيار المعرب ، ٢٠٢/١٠ - ٢٠٣

(٩) النباهي : ص ٧٤

وقد وضع الخليفة عمر بن الخطاب في خطابه لأبي موسى الأشعري سمات العدول فقال : « والمسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حد ، أو مجرباً عليه شهادة زور ، أو ظنياً في ولاء ، أو قرابة أو نسب ؛ فإن الله تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات والأيمان ... » (١).

وذكر النباهي رواية القاضي أبي عبد الله ابن عياش الخزرجي أنه كان يستحسن قول القاضي منذر بن سعيد البلوطي في التزكية (٢).

وذكر أبو حامد الغزالي عن آداب الشاهد فقال : استشعار الأمانة ، وإظهار الصيانة ، واستعمال الديانة ، وترك الخيانة ، والتثبت في الشهادة ، والتحفظ من النسيان ، وقلة المداخلة للسلطان (٣).

« والعدل هو عدل في نفسه ، يجتنب الكبائر ديانة ، ويدع الصغائر صيانة ، تغلب طاعته معصيته ، ولا تغلب معصيته طاعته ، فإن غلبت طاعته معصيته استشهد ، وإن غلبت معصيته طاعته لم يستشهد » (٤).

وكان لأهل كل بلد قوم تراضى عليهم عامتهم ، بهم تنعقد مناكحهم ويوعهم . وقد قدموهم في مساجدهم وجمعهم وأعيادهم . فالواجب على من استقضى في موضع أن يقبل شهادة أمثالهم وفقهائهم وأصحاب صلواتهم وإلا ضاعت حقوق ضعيفهم وقويهم وبطلت أحكامهم . ويجب عليه أن يسأل إن استراب في بعضهم في الظاهر والباطن عنهم ، فمن لم يثبت عنده عليه اشتهار في كبيرة فهو على عدالة ظاهرة حتى يثبت غير ذلك (٥).

وأضاف ابن خلدون : أن لهؤلاء العدول أماكنهم المعروفة في الأسواق أو في المساجد أو في الدكاكين يختصون بالجلوس فيها ، فيتعاهدتهم أصحاب المعاملات للإشهاد (٦) والمثول معهم أمام القضاة ، ولعل بعض هؤلاء الشهود كانوا يقومون بأمور هامة لخطة العدالة ؛ وهي كتابة العقود وعقد الشروط والوثائق لكل من يرغب فيها ، إلى جانب الشهادة أو التوقيع على وثائق البيع والإيجار والشراء والعقود وغير ذلك .

(٢) النباهي : ص ٧٣ - ٧٤

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٦) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥

(١) العقد الفريد ، ٨٠/١

(٣) الأدب في الدين ، ص ٦٧

(٥) النباهي : ص ٧٤

وللفقيه محمد بن عمر بن لبابة، المتوفى سنة ٩٢٦/٥٣١٤ م ، رأى في العدل الذى يعدل عند القاضى ، والقاضى يعرفه أنه بغير العدالة بأى شىء يأخذ أبعلمه أو بتعديل المعدلين له ؟ فقال : « إذا علمه القاضى بالجرحة فذلك أولى أن يأخذ به من قول المعدلين »^(١).

وكان قضاة الأندلس يحرصون على احترام الشاهد لأهميته فى إظهار العدل وإيرازه ، وأكد الحديث النبوى على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد^(٢).

ورفض قاضى الجماعة محمد بن بشير أن يعرف الوزير ابن فطيس بأسماء الشهود الذين شهدوا فى حق الوزير خوفاً عليهم من بطشه^(٣) ، وذلك حماية للشهود من ذوى السطوة والسلطان .

ورفض ابن بشير قبول شهادة صديق له زامله فى طريق الحج والدراسة لأسباب ذكرها القاضى على الملأ واقتنع بها^(٤).

ورد القاضى أيضاً شهادة رجل يكنى : بأبى اليسع من خاصة أخوان القاضى ابن بشير ، لأنه شعر أنه ليس ورعاً^(٥).

ورفض القاضى شهادة الأمير الحكم بن هشام فى وثيقة تخص عمه سعيد الخير أرسلها إليه الأمير مكتوبة مع فقيهين ، « كما سبق أن أشرنا إلى ذلك »^(٦).

وكان القاضى ابن بشير لا يجيز الشهادة على الخط فى غير الأحباس^(٧). وأورد لنا القاضى عياض فى مداركه موقفاً لطيفاً للفقيه محمد بن عيسى ابن عبد الواحد المعروف بالأعشى الذى رفض أن يذهب إلى قاضى الجماعة بصحبة صديق له ليعدل شهادته بعد أن ردها القاضى .

(١) الخشنى : ص ٩٧

(٢) الحديث : رواه ابن عباس وأخرجه مسلم فى صحيحه ، ٣٠ - كتاب الأقضية ،

٢ - باب القضاء باليمين والشاهد ، حديث رقم ١٧١٢ ، جزء ٣ ، ص ١٣٣٧

(٣) الخشنى : ص ٣٠ (٤) المرجع السابق ، ص ٣١ - ٣٢

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٢ (٦) النباهى : ص ٤٩ - ٥٠

(٧) المرجع السابق ، ص ٥٠

وفي الطريق سأل الفقيه صديقه عن عدد ركعات الاستسقاء ، فلم يجب ، فسأله عن صلاة الخسوف ، فلم يجب ، فسأله عن عدد ثقب السوق ، فلم يجب ، فقال له : يا هذا ، لا خير تدرى ولا شر تدرى وتلوم القاضي أن يرد شهادتك ، ورجع وتركه^(١) .

ولقد تهكم الشاعر الغزال في شعره من عدلين من عدول القاضي معاذ بن عثمان الشعباني^(٢) .

وفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن في سنة ٥٢٦٠هـ / ٨٧٤م كلف صاحب المدينة بقرار الأمير بعزل قاضي الجماعة سليمان بن أسود وتكليف أربعة من عدول قرطبة بتسلم الديوان منه وحفظه في بيت الوزراء حتى عودة الأمير من غزاته^(٣) .

ووقف الفقيه العدل محمد بن يوسف بن مطروح ، المتوفى سنة ٥٢٧١هـ / ٨٨٤م ، بشدة ضد مؤامرة الوزير هاشم بن عبد العزيز في قضية القومس بن أنطونيان ودعواه بأنه مات على النصرانية^(٤) .

ومما يذكر عن أحد العدول ، وكان يعرف بابن عمار ، أنه كان يحضر مجلس القاضي سليمان بن أسود في ولايته الأولى في عهد الأمير محمد ويلزمه ، ولا يقوم عنه إلا بقيامه ، ويترك بغلته الهزيلة على باب المسجد تلوك لجامها طول النهار ، قد أنصاها الجهد وغيرها حتى صارت مجالا لدعابة القاضي^(٥) .

ويذكر الخشني أيضاً موقفاً للقاضي في كشف أحد العدول الذي أخذ هدية جبة خضراء على حسن المعونة من أحد الخصوص مما أثار خصمه فاشتكى للقاضي^(٦) .

وكان القضاة يوقفون المال عند العدول لحين التصرف فيه ؛ فذكر الخشني أن أحد العدول أخذ القاضي منه المال الموقوف لديه ، وأعطاه القاضي كتاباً فيه

(١) عياض : ٢٥/٣

(٢) راجع أشعاره في ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكي ، ص ٧٠

(٣) الخشني : ص ٨١ - ٨٢

(٤) المرجع السابق ، ص ٧٦ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١١٣

(٥) انظر تفصيل ذلك : الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٨٠

(٦) راجع تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٨٠ - ٨١

براعته من هذا المال ، وأشهد عليه ستة عشر شاهداً من الناس^(١) ، ولكن القاضي عمرو بن عبد الله كذب الشهود وطعن في شهادتهم .

وهناك رواية أخرى لهذه القصة ذكرها أحمد بن محمد بن عبد الملك ؛ وهي أنه كان في الديوان مال موقوف عند بعض العدول فمات ذلك العدل ، فتأمر أولاد العدل مع ابن القاضي عمرو بن عبد الله على اقتسام المال بينهما ، ويأخذ ابن القاضي أكثره نظير اقتلعه من الديوان ومحوه . وكان الديوان يومئذ لا شهود عليه ، إنما كان ذكره في دفتر مطلق ، فاققسموا المال ، وغفل أبو عمرو ابن القاضي عن قلعه حتى عزل والده ، فوجده القاضي سليمان بن أسود الذي شغل خطة القضاء بعده مذكوراً في الديوان في ولايته الثانية .

وذكر الخشني أنه دارت بين القاضي سليمان بن أسود وعمرو بن عبد الله أحوال شنيعة لهذا الأمر حتى شاور الأمير الفقهاء في حل هذه المسألة ، فأشاروا بتحليف القاضي عمرو بن عبد الله إلا بقي بن مخلد الذي عارض رأيهم خوفاً على هبة قضاة الأندلس في نظر العباسيين في المشرق . وفي رواية أخرى في نظر النصارى واليهود في الأندلس ، واستحسن الأمير قول بقي بن مخلد^(٢) .

وعن مهام العدول أيضاً ما ذكره الونشريسي من أن العدول يقومون مقام القاضي والوالي في المكان الذي لا إمام فيه ولا قاضي^(٣) ، ولعل ذلك يوضح مدى الاختصاصات التي كان يمارسها العدول في المناطق البعيدة والنائية عن القاضي والوالي .

وتعرض ابن سهل في أحكامه لمسألة نقل شهادة شاهد لرضه في حبس وهي من أحكام ابن زياد . وشهد إبراهيم بن عيسى في صك موقع منه أمام العدلين محمد بن مسور ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن ، وكان الشاهد بحال لا يقدر على الخروج لأدائها أمام القاضي^(٤) .

(١) انظر تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٨٣ - ٨٤

(٢) راجع تفاصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٨٤ - ٨٥

(٣) راجع المعيار المعرب ، ١٠ / ١٠٣

(٤) ابن سهل : ورقة ٣١٢

وعلم القاضي ابن أبي عيسى ، المتوفى سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ - ٩٥١ م ،
بأن شاهدين سيشهدان أمامه بشهادة غير صحيحة . فلما حضر أحدهما مجلس
القاضي تبسم في وجهه لعله يخرج من مجلسه ، ولما أيقن القاضي عزمه على
الشهادة كتب في سحاة هذا الشعر :

أنتى عنك أخبار لها في القلب آثار
فدع ما قد أتيت له ففيه العار والنار

ورماها في حجره بدون أن يراه الشاهد ، فلما قرأها خرج منطلقاً من
مجلس القاضي ولقى صاحبه فقال له : النجاة ، لقد شعر بنا^(١) .

وأفتى شيوخ الأندلس أنه لا تجوز شهادة من في ولاية ابن حفصون^(٢) .

وذكر القاضي عياض في ترجمة قاضي البيرة أبي عيسى يحيى بن عبد الله
المتوفى سنة ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م ، أخو قاضي الجماعة محمد بن عبد الله المعروف بابن
أبي عيسى « إنه تحفظ من شهود زمانه »^(٣) .

ومن ذلك يتضح لنا أنه ربما كانت هناك حيل كثيرة لبعض الشهود كانت
مدعاة ليأخذ القاضي حذره ويتحفظ منهم .

وكان شاهد الزور يعاقب على التدليس في شهادته . وحكى ابن حبان في
كتاب الاحتفال أن قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن بشير صح عنه تدليس
رجل في الوثائق فأمر بقطع يده . والمدلس هو الذي يشهد شهادة الزور في
الوثائق^(٤) .

فلقد اضطر صاحب الشرطة بقرطبة محمد بن زياد أن يقنع أحد الشهود
ويدعى غراباً بالسوط في المسجد لذكره الليث بن سعد على سبيل الاستخفاف
بالشهادة^(٥) .

وأفتى ابن لبابة بأن يعاقب الشاهدان عقوبة شاهد الزور ويطاف بهما كما

(١) عياض : ٤ / ٤٠٨ ، الديباج المذهب ، ٢ / ٢٢٥

(٢) الوثائقي : ٢٠ / ١٣٤ (٣) عياض : ٤ / ١١٣

(٤) الوثائقي : ٢ / ٤١٤

(٥) الحشني : ص ٥٨ ، المقتبس : تحقيق د . محمود مكي ، ص ٧٢

يفعل بأهل الزور لإقرارهما بأنهما شهدا على مالم يسمعا ، وهذه شهادة زور إذا شهدا على مالم يشهد عليه^(١) .

وحكى ابن عبد البر في تاريخه أن صاحب الشرطة إبراهيم بن حسين بن خالد - في عهد الأمير محمد - ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً ، وحلق لحيته وسخّم وجهه ، وأطافه إحدى عشرة طوقه بين الصلاتين يصاح عليه : هذا جزاء شاهد الزور^(٢) .

وهناك قضية طريقة ذكرها صاحب كتاب مفاخر البربر من أنه تقدم إلى القاضي عباس بن ناصح المصمودي قاضي شذونة والجزيرة في عهد الأمير الحكم بن هشام رجلان ادعى أحدهما على صاحبه أنه سرق له ثوراً وصفه للقاضي وأحضر شاهدين . وكان هذا القاضي لا يقضى حتى يقيم الطالع ، فدخل داره ورفع الطالع ، ثم خرج للطالب ليحدد له مكان ثوره ، فذهب صاحب الثور ، ووجد ثوره في المكان الذي حدده القاضي . عندئذ أخرج القاضي الشاهدين فضربهما^(٣) . وهذه القضية نسردها على سبيل التندر بهذه الأخبار التي قبلت في باب التفاخر بقدرات قضاة البربر الخارقة .

ولم تهمل التراجم التي بين أيدينا بعض أسماء العدول من أهل الذمة مثل : ينير الأعجمي في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط ، وكان مقدماً عند القضاة مقبول الشهادة ، مشهوراً في العامة بالخير وحسن المذهب . وقبلت شهادته عند الأمير في تجريح قاضي الجماعة بخامر بن عثمان ، فقال بالعجمية : « ما أعرفه إلا أني سمعت الناس يقولون إنه إنسان سوء صغره باللفظ العجمي »^(٤) .

كما لم تهمل التراجم ذكر أسماء الشهود النصاري التي وردت أسماؤهم في عقود الصلح ، مثل الأسماء التي وردت في العقد الذي تم بين الخليفة الناصر وبعض جيرانه النصاري من جليقية في ذي القعدة من سنة ٣٢٩ هـ لفك أسيره محمد بن هاشم التجيبي مع الوفد الذين أشخصهم رذمير بن أردون إلى قرطبة ،

(١) الوثريسي : ١٤/٢

(٢) عياض : ١٣٧/٣ ، الوثريسي : ١٥/٢

(٣) نبذة تاريخية في أخبار البربر في العصور الوسطى ، ص ٦٢

(٤) الحشني : ص ٥٥

وكان من الشاهدين عليه من أهل ملته : وأيوب القس ، وما سر ميلة ، ودنيل ميلة ، وسعيد بن عبيدة ، وألبر ميلة ، وأنتون ميلة ، ومرتين ميلة ، وسلمون ميلة ، ويليان الأسقف ، وأبو سعيد القاضي في كثير سواهم^(١).

ولقد تعرضت كتب التراجم الأندلسية لشخصيات عديدة من العدول شغلوا خطة العدالة . وسوف نتعرض لبعضهم على سبيل المثال .

فمن هؤلاء في القرن الثالث الهجري : الفقيه محمد بن يوسف ابن مطروح^(٢).

ومن العدول في القرن الرابع الهجري : الأديب الشاعر المحدث أحمد بن أفلح مولى حبيب^(٣) ومحمد بن إسحاق بن السليم الفقيه والمشاور وقاضي الجماعة بقرطبة ، وله منزلة عالية في العلم والفضل^(٤).

وصالح بن معافى بن حماد الغساني القرطبي ، كان عالماً بالعربية ، راوية للأشعار أدب عند بني الأفطس ، وكتب عن بعض القضاة ، ولم يذكر تاريخ وفاته^(٥).

والفقيه محمد بن عبد الله بن هاني العطار ، ويعرف بابن اللباد القرطبي ، المتوفى سنة ٩٨٥هـ/٩٨٥م ، وكان أحد عدولها ، وكتب عنه ابن الفرضي وكان له ابن فقيه ، توفي في حياته^(٦).

ومحمد بن أبي سليمان بن حارث المغيلي القسام ، المتوفى سنة ٩٨٧هـ/٩٨٧م ، من أهل قرطبة ، ذكره ابن الفرضي وقال : كان أحد العدول عند القضاة ، وكان حسن الخلق ، كثير الدعابة^(٧).

ومحمد بن فتح اللحام القرطبي ، المتوفى سنة ٣٧٨هـ/٩٨٨م ، كان أحد عدول القاضي محمد بن يتي^(٨).

(١) راجع تفاصيل ذلك : المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٦ (٣) الحميدى : ترجمة رقم ١٩٥

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢١

(٥) ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٢٦١

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٤٧ ، عياض : ٦٦٠/٤

(٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٥٠ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٥٢

ومحمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي القرطبي ، كان من أهل العلم وجودة الخط والعدالة ، كان حياً سنة ٣٨٤ هـ / ٩٩٤ م^(١) .

ومحمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال القرطبي ، كان أحد الشهود على أبي إسحاق الشرفي برد أبي عبد الله العطار إلى خطة الشورى وإمارة السخطة عنه في صفر سنة ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م^(٢) .

ومحمد بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى ، المتوفى سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٩ م ، من أهل قرطبة ، وكان منسوباً إلى الثقة^(٣) .

ويحيى بن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال القيسي ، من أهل قرطبة ، وكان أحد الشهود ، وله حظ من فقه ، وكتب عنه ابن الفرضي ، وتوفى سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٩ م^(٤) .

ومحمد بن عبد الملك بن ضيفون بن مروان اللخمي الحداد ، المتوفى سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م ، من أهل قرطبة^(٥) .

وذكر ابن حيان أن محمد بن عمرو بن محمد بن أيوب البكري من أهل لبلة كان أحد الشهود السامعين من هشام المؤيد ما أمر بعقده لابن أبي عامر وشغل خططاً كثيرة لابن أبي عامر^(٦) .

والفقيه يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود بن موسى ، يعرف بابن وجه الجنة ، من أهل قرطبة ، وكان أحد العدول عند ابن السليم وابن زرب ، وعمر عمراً طويلاً ، وتوفى سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م^(٧) .

ومن عدول القرن الخامس الهجري : أبو عمر المعلم من أهل قرطبة ، كان يؤدب بالفخارين ، قد أفرد لتأدية الشهادات عند الحكام بقرطبة يوماً من

(١) الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٢٢٦

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٨٦

(٣) ابن الفرضي ، ترجمة رقم ١٣٧٩ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٦٠٣

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٩٣ (٦) التكملة ، ترجمة رقم ٣٧٢ (ط . كوديرا)

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ١٤٥٦

الأسبوع لا يخالطه بشغل ، استشهد في وقعة ربيع الأول سنة ٤٠٠هـ / ١٠٠٩م ،
في خمسين رجلاً من المعلمين ^(١) .

والفقيه حامد بن الفرغ بن فارس الطائي من أهل قرطبة ، هو أخو أصبغ
ابن الفرغ الفقيه ، وكان صاحب الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة ، مقبول
الشهادة ، برأ ، صدوقاً يُتبرك ببلقائه ، توفي بعد أخيه أصبغ بنحو خمسة
أعوام ، وكانت وفاة أصبغ سنة أربع مائة ^(٢) .

وعبود بن محمد أو يحيى بن عيسى المرادى القبرى ، وكان حياً سنة
٤٠٠هـ / ١٠١٠م ^(٣) .

ومن قتل البربر يوم دخولهم قرطبة عدد من فقهاء قرطبة وعدولها ، منهم :
خلف بن سلمة بن سليمان بن خميس المتوفى سنة ٤٠٣هـ / ١٠١٣م ^(٤) .

والفقيه عبد الرحمن بن أحمد بن محمد التجيبي ، ويعرف بابن حويل من
أهل قرطبة ، وتوفى سنة ٤٠٩هـ / ١٠١٨م ^(٥) .

وكان قاضي الجماعة بقرطبة عبد الرحمن بن بشر الذي تولى في صدر سنة
٤٠٧هـ / ١٠١٦م ، وظل على القضاء حتى سنة ٤١٩هـ / ١٠٢٨م ، وذكر ابن
سهل أن سبب عزله مكائد الفقهاء ضده « فلقد كان القاضي ينتقد أجوبتهم
ويعترض عليها حتى ينصرفوا إلى ما يختاره من معانيها ، وكان لا يقبل شهادة
بعضهم في الباطن ، ولا يقضى بها إذا انفردت عن غيرها فأكسبهم ذلك كله
عداوته حتى أمكتهم الفرصة بعزلته » ^(٦) .

وهذا الخبر يؤكد لنا نوع بعض العدول في فترة الفتنة القرطبية وأثرها عليهم
حتى أصبحت شهاداتهم لا يعتد بها أمام قاضي الجماعة ابن بشر ، وتؤكد حقيقة
أخرى كيف استطاع هؤلاء الفقهاء من الوشاية بالقاضي حتى عزل .

ومحمد بن سعد بن أسد الجهني القرطبي الطليطلي ، المتوفى سنة ٤٢٠هـ /
١٠٢٩م ^(٧) .

(١) ابن الأبار ، التكملة ، ترجمة رقم ٢٢٤٧ (ط . الأركون) .

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٣٣٩

(٣) الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ٢١٧

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٣٦٣ (٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٨٧

(٦) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٧٦ وما بعدها .

(٧) الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٥٩١

ومحمد بن حفص بن أشعث القرطبي ، أبو عامر ابن الأريخة ، وتوفي سنة ١٠٣٨/٤٤٢٩م^(١) .

ومحمد بن موسى بن نزار الأموي ، كان حياً سنة ١٠٣٨/٤٤٢٩م^(٢) .
والفقيه أحمد بن سعد بن دنبل الأموي ، له مختصر في وثائق ابن الهندي ،
وتوفي سنة ١٠٤٤/٤٤٣٥م^(٣) .

وكان عبد الله بن حاتم الأزدي الطليطلي من العدول الذين اتهموا بالزندقة ،
وشهد عليه نحو ستين شاهداً^(٤) ، وكانت أحداث هذه القضية في سنة ٤٥٧هـ /
١٠٦٥م^(٥) .

وعبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن عون بن حدير ، من أهل قرطبة ،
توفي سنة ١٠٤٩/٤٤٤١م ، وكان إماماً بمسجد عبد الله البلسي^(٦) .

ومحمد بن خلف بن محمد القيسي الطليطلي ، كان من أهل العلم والعدالة
وجودة الخط ، وكان حياً سنة ١٠٤٩/٤٤٤١م^(٧) .

والفقيه محمد بن عبد الله المقرئ ويعرف بابن الصناع القرطبي ، كان
مشهوراً بالفضل ، مقدماً في حملة القرآن ، مبرز العدالة ، ذكره ابن حيان ،
وتوفي سنة ١٠٥٦/٤٤٤٨م^(٨) .

والعاص بن محمد بن العاص اللخمي الإشيلي ، المتوفى سنة ١٠٦٣/٤٤٥٥م ،
كان من فقهاء بلده وعدوله وحسبانه^(٩) .

ومحمد بن صالح بن محمد الأنصاري الإشيلي ، أحد فقهاء بلده ومن
أهل العدالة ، كان حياً سنة ١٠٦٣/٤٤٥٥م^(١٠) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٧٧ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٢٥

(٣) عياض : ٧٨٧/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٠١

(٤) راجع كتابنا : ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس ، ص ١١١-١٢٤

(٥) المرجع السابق ، ص ١١١ (٦) الصلة ، ترجمة رقم ٧٠٧

(٧) الذيل والتكملة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٥٤٣

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ١١٧٠

(٩) الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ، ترجمة رقم ١٨٩

(١٠) المرجع السابق ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٦٧٥

وأبو محمد عبد الله بن حمزة الغرناطي ، كان قاضياً وراوية لأبي الأصبع عيسى بن سهل^(١) .

وسليمان بن يحيى بن عثمان بن أبي الدنيا ، من أهل قرطبة ، وكان أحد العدول بقرطبة ، وأجاز للشيخ أبي الحسن ابن مغيث ما رواه بخطه في جمادى الآخرة سنة ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م ، ورأى ذلك ابن بشكوال^(٢) .

وعبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف الأموي ، ويعرف بابن عفيف ، من أهل طليطلة ، وسكن قرطبة ، وتوفي سنة ٥٢١هـ / ١١٢٧م ، وكان يعظ الناس بمسجده ، مختصاً بالشهادة ، مشهوراً بالعدالة ، تولى الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة^(٣) .

وهناك أعداد كثيرة من العدول لم توضح المصادر التي بين أيدينا عنهم سوى اسم العدل وبلده وتاريخ ميلاده أو وفاته في القرنين الرابع^(٤) والخامس^(٥) الهجريين / العاشر والحادي عشر الميلاديين .

وذكر صاحب المعيار أنه لابد للقاضي من ذكر أسماء الشهود في حكمه واختلاف الآراء في ذلك :

فابن أبي زمنين يقول : سحنون يذهب في الحكم على الحاضر إلى ترك التصريح بأسماء الشهود ، إذ قد يحكم القاضي بهم وهم عدول ثم تحدث لهم

(١) المرجع السابق ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٣٧٤

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٤٦٢ (٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٥٠

(٤) راجع تراجمهم في : الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع : ترجمة رقم ٩٣ ، ٩٧ ،

وفي السفر الخامس : ترجمة رقم ١٠٦ ، ٢٧٦ ، وفي السفر السادس : ترجمة رقم ٨٢٨ ، الحميلي : ترجمة رقم ١١١

(٥) راجع تراجمهم في : الذيل والتكملة ، بقية السفر الرابع : تراجم رقم ١٢ ، ٧٠ ،

٧٣ ، ٨٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٩٥ ، ٢١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٣٤١ ، ٣٧٩

وفي السفر الخامس القسم الأول : تراجم رقم ٤٩ ، ٧٤ ، ١٠٧ ، ١٦٧ ، ٤٣٥ ، ٦٤٨ ،

وفي السفر السادس : تراجم رقم ٢٠٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٣٠٩ ، ٤٤٦ ، ٥٤٤ ،

٥٦٠ ، ٥٩٨ ، ٦٠٨ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٧ ، ٧٦١ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨٨٢ ،

٩٠٢ ، ٩٥٧ ، ١٠١١ ، ١٠٤٨ ، ١١١٥ ، ١٢٠٢

السفر الأول ، القسم الثاني : ترجمة رقم ٨٤٨

الصلة : تراجم رقم ٤٦٢ ، ١٠٥٨ ، ١٣٥٢

جرحة ، وقد عزل القاضي أو مات فيدعى المقضى عليه أن القاضي قبل عليه شهوداً غير عدول ، فالتسمية ما توهم الحكم عنده ، وإلى قول أصبغ وتسمية الشهود ذهب من رأته من فقيه وحاكم . .

ولسحنون في المجموعة أن تسميتهم لا تلزم في الحكم إلا على الغائب ، وسوى أصبغ في هذا بين الحكم على الغائب والحاضر وقد جرى العمل ، فهو في الحاضر مستحب ، وفي الغائب واجب ، لإرجاء الحجة له ، وكذلك قول الباجي : لا بد من التصريح في الحكم بأسماء الشهود من أجل أن الحجة مرجأة للغائب في قول ابن القاسم وبه الحكم ، فإن لم يصرح عن الشهود فيه نفذ الحكم ولم يكن لغيره أن ينقضه . وإن كان الحكم على الغائب فلا بد أن يكشف في تسجيله عن أسماء الشهود ليعرف الغائب من شهد عليه وفيمن يدفع ، وكذلك يلزمه أن يفعل في كل ما يبقى فيه إعدار^(١) .

وحكم القاضي محمد بن بشير على الوزير ابن فطيس ولم يعلمه بأسماء الشهود خوفاً عليهم من سلطة الوزير ، فربما إذا عرفهم جرحهم أو آذاهم^(٢) كما سبق وذكرنا .

وذكر الخشني في قضاة قرطبة أن القاضي أحمد بن بقي بن مخلد كان لا يوقع شهادته في وثيقة حتى يقرأها جميعها من أولها إلى آخرها ، وكان يصبر على ذلك وإن كان قائماً على قدميه^(٣) .

قد رأينا في التراجم التي بين أيدينا كيف كانت تسقط منزلة العدل ويمنع من الشهادة لأمر تسجل عليه . فكان قاضي الجماعة يحيى بن معمر الألهاني أول من سجل على سبعة عشر فقيهاً بالسخطة ، فتأمر الجميع عليه حتى عزله الأمير^(٤) .

وسجل القاضي أحمد بن زياد على الفقيه المشاور محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة ، المتوفى سنة ٣٣٠هـ / ٩٤٢م ، بإسقاط منزلته من الشورى والعدالة ، فأقام على ذلك وقتاً لأمر نقت عليه ، ثم عاد مرة أخرى إلى منزلته الأولى^(٥) .

(١) المعيار ، ٩٣/١٠

(٢) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٣٠ ، المقرئ : نفح الطيب ، ١٤٥/٢

(٣) أورد الخشني صوراً مختلفة لذلك . راجع قضاة قرطبة ، ص ١١٥

(٤) راجع تفاصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٤٧ - ٤٨

(٥) عياض : ٤ / ٣٩٩ وما بعدها .

وكذلك أسقطت منزلة الفقيه ابن العطار عن الشورى والشهادة في عهد المنصور محمد بن أبي عامر لكلمة قالها رداً على ابن أبي عامر في مجلسه ، فانزوى عن الناس ، وأغلق بابه على نفسه فترة من الزمن ، ثم عاد مرة أخرى إلى سابق منزلته^(١) .

وكذلك كان الفقيه المشاور أبو بكر ابن وافد ، المتوفى سنة ٥٤٠٤هـ / ١٠١٤م ، أسقطت منزلته - في عهد المنصور محمد بن أبي عامر - عن الشورى والشهادة وحددت إقامته لأمر سياسية منها مسألة رفضه التجميع بمسجد الزاهرة ، ثم عاد إلى منزلته بعد ذلك^(٢) .

وسخط محمد بن أبي عامر أيضاً على الفقيه أصبغ بن الفرّج بن فارس الطائى المتوفى سنة ٣٩٧/١٠٠٧م وعزل عن القضاء والفتيا والشهادة لرفضه مسألة التجميع بمسجد الزاهرة^(٣) .

ومن القضايا الشهيرة في هذا المجال قضية أبي عمر الطلمنكى المتوفى سنة ٥٢٩هـ / ١٠٣٧م^(٤) ، والشهادة عليه بخلاف السنة . وكان الفقيه محمد بن رافع بن غريب أحد هؤلاء الشهود^(٥) ، فأبعد عن الفتيا والشهادة مدة ، ثم أسقطت تلك الشهادات وعاد سيرته الأولى . وكان قاضى سرقسطة محمد بن عبد الله بن فرتون هو الذى انتصر لأبي عمر الطلمنكى وأسقط شهادات المتألمين ضده وأسجل بذلك على نفسه في سنة ٥٢٥هـ / ١٠٣٤م^(٦) . وكان الفقيه عبد الله بن ثابت ابن سعيد أول الجماعة بسرقسطة هو الذى أفتى بإسقاط شهادات المتألمين على الطلمنكى وأفتى معه أربعة عشر فقيهاً^(٧) منهم سعيد بن محمد بن عبد الرحيم السرقسطى^(٨) .

(١) المرجع السابق ، ٦٥٢/٤ (٢) المرجع السابق ، ٦٥٨/٤ ، ٦٦٨ - ٦٧١

(٣) المرجع السابق ، ٦٥٧/٤ - ٦٥٨

(٤) هو : أحمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى لب بن يحيى بن محمد بن قزلمان المافرى

المقرئ . راجع عياض : ٧٤٩/٤ - ٧٥٠ ، الصلة ، ترجمة رقم ٩٢

(٥) الذيل والتكلمة ، السفر السادس ، ترجمة رقم ٥٦٨

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٨١

(٧) الذيل والتكلمة ، بقية السفر الرابع ، ترجمة رقم ٣٤٨

(٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٨

ومن القضايا التي أوردها ابن سهل وكثر فيها عدد الشهود قضية أبي الخير المسمى بأبي الشر ، وقد بلغ عدد الشهود فيها اثنين وأربعين شاهداً ؛ قبل منهم صاحب الشرطة قاسم بن محمد شهادة ثمانية عشر شاهداً وأجازها لمعرفته بهم وعدالتهم^(١) .

أما قضية ابن حاتم الطليطلي فقد شهد عليه نحو ستين شاهداً بأنواع من التعطيل والاستخفاف بالرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة^(٢) .

ورفض الفقيه أبو المطرف عبد الرحمن بن حويل بن عبد الرحمن الأنصاري المعروف بالقنازعي ، المتوفى سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م ، المشول أمام قاضي الجماعة ابن بشر حين استدعاه للشهادة^(٣) .

* * *

(و) الوكالة في التقاضي :

ذكر ابن سهل : أن أول من وكل وكيلاً في الإسلام هو علي بن أبي طالب ، فقال : أول من جزأ جزئاً ، أي وكل وكيلاً من الصحابة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ووكل عبد الله بن جعفر . فقيل له : لم وكلت عبد الله وأنت من سادات الناطقين ؟ فقال : إن للخصومات قسماً^(٤) .

ووضح القاضي ابن سهل أن الفقيه ابن حارث الحشني ذكر الوكيل والوكالة في « المحاضر » وعرض لآراء الفقهاء في ذلك أثناء نظر الدعوى أمام القاضي فقال : « وإذا سأل الخصمان أو أحدهما القاضي في أول مجلس تقدما إليه أن يوكل كل واحد منهما عنده من يتكلم عنه في الدعوى والإقرار والإنكار ففيه اختلاف من رأى الفقهاء وعمل القضاة ، منهم من يرى ذلك لها أو لأحدهما ، ومنهم من لا يرى ذلك إلا بعد أن ينعقد بين المدعى والمدعى عليه ما يكون

(١) ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع ، ص ٥٧ - ٨٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١١١ - ١٢٤

(٣) عياض : ٧٢٧/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٤

(٤) ابن سهل : ورقة ٢٣٣ ، والقسم جمع قحمة (بضم الكاف وسكون الحاء) وهي

الأمر العظيم الشاق . انظر لسان العرب مادة : قح .

من كل واحد منهما من الدعوى والإقرار والإنكار ثم يوكل بعد من شاء منهما من الخصوم^(١). أى يقوم مقام الخصم مدعياً كان أو مُدَّعَى عليه فى مباشرة الخصومة نيابة عنه فى مواجهة الخصم الآخر^(٢).

ويذكر الحشى فى قضاة قرطبة : أن امرأة ادعت على موسى بن حدير أمراً أمام القاضى ، فطلب موسى أن يوكل من يخاصمها ، فرفض القاضى ذلك إلا بعد إقراره بالإقرار أو الإنكار ثم يوكل بعد ذلك ، فرفض موسى ، وأصر القاضى على رأيه ، وصدقت المرأة فى دعواها^(٣).

وتعرض ابن حارث أيضاً فى كتابه أصول الفتيا فى باب الوكيل لعناصر كثيرة ولأحكامها بتفصيل واف^(٤).

وذكر ابن العطار فى وثائقه : « وللطالب والمطلوب أن يوكل من يتكلم عنهما وإن كانا قائمين بحجتهما ممن لا يعجز عن الكلام ، إذ قد يريد الموكل ،

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٤

(٢) وقد شاع تطبيق فكرة المدافع بوصفها ضمانة للعدالة ولاسيما بالنسبة إلى من كان عاجزاً عن البيان ويخشى أن يعزى خصمه فى الخطاب ، أو غير قادر على المثول فى مجلس القضاء لسبب من الأسباب كالمرض أو الغيبة ، أو غير ملم بدقائق أحكام الدين والقانون ، أو غير مدرك لتحصيل الوقائع وتكييفها وإنزال حكم الشرع عليها . وصارت تبرز بصورة عملية ملموسة بما لها من مزايا نصرة الحق ودفع المظالم منذ تلك الحقبة التاريخية ، وتطورت حتى أصبحت مهنة منظمة للمتخصصين يمارسونها على أسس راسخة تعاون القضاء فى مهمة العدالة وإحقاق الحق ، ويرتأح إليها ضمير المتقاضين ، حتى أصبح المدافعون حماة الحق ، وأطلق عليهم اصطلاح القضاء الواقف ، وحتى أصبح من أسس العدالة اليوم فى بعض القضايا الجنائية الخطيرة ضرورة وجود محام ، أى مدافع مع المتهم يحسن الدفاع عنه فى موقف الاتهام بما لايتاح للمتهم نفسه أياً كان مبلغه من القدرة على الدفاع عن نفسه فى مركز الضعف ، ورأينا كيف حذر ابن عبدون فى رسالته من استخدام الخصماء ونبه إلى صفاتهم السيئة فقال : قطعهم واجب لأن أمورهم داعية لأكل أموال الناس بالباطل ، لأن من يستعمل أحداً منهم فإنما يستعمله ليرد له من الباطل حقاً بحلية اللفظ فى الكلام ، ومن اضطر إليهم فيختار من هو مشهور بالعفاف والخير والورع والعلم. راجع ابن عبدون : ص ١٢ - ١٣

(٣) الحشى : ص ٥٣ .

(٤) راجع الحشى : باب الوكيل : ويتضمن العناصر التالية : أفعال الوكيل المفوض ، ضمان الوكيل ، تعدى المأمور ما أمر به ، دفع الوكيل بدون بينة ، ضمان ماضع فى الطريق ، أصول الفتيا ، ص ٣٩٤ - ٣٩٦

طالباً كان أو مطلوباً ، أن يتنزه عن التبذل في الخصومة ، والقعود في مجالس
الحكام ، وشبه ذلك مما تولد الخصومة عند التداعي من قول خشن أو اعتراض
بما لا يصلح ، وله في هذا وما أشبهه عذر في إباحة التوكيل له ، إلا أن يكون
التطالب في أمر قريب المأخذ ، سهل المعنى ، فلا يبيح لمن طلب التوكيل فيه
أن يوكل ، لأنه تبين له أنه يريد اللدد بذلك ^(١) . « وإنما يجوز ذلك عندهم
للنساء يعذرن بجهالتهم كما وصفهن الله ، أو من نشوء في البادية وهو في الخصام
غير مبين » ^(٢) .

والوكيل هو نائب عن الأصيل ويمثله في التصرف الذي فوض فيه .
وأضاف ابن العطار : إن طالب التوكيل له أن يوكل قبل بدء جلسات
نظر الدعوى إذا كان الوكيل بالحضرة - غير أن هذا الرأي يرفضه ابن سهل -
أما إذا أراد التوكيل بعد صدر من المحاكمة فليس له ذلك أيضاً إلا لضرورة من
سفر أو مرض أو مشاقمة أو شبه ذلك ^(٣) . وأضاف أيضاً ابن العطار : أنه
لا يجوز أن يوكل وكيلين ، إنما له أن يوكل وكيلاً واحداً ، وليس له عزله
إذا بدأت جلسات القاضي وقاعد الوكيل خصمه أكثر من ثلاثة مجالس ، إلا
إذا ظهر منه غش أو ميل مع الخصم ^(٤) .

ولابد أن يثبت الموكل في التوكيل الإقرار عليه والإنكار عنه وإلا اعتبر
توكيلاً ناقصاً ^(٥) ما عدا توكيل الوصي على المخاصمة عن يتيمة ، فليس إليه أن
يجعل له الإقرار عليه .

وذكر ابن سهل أنه شاهد بعض القضاة ينكر عقد ذلك في توكيل الوصي
عن المخاصمة على يتيمة . وأضاف أيضاً أنه رأى بعض قضاة قرطبة يخاطب
قضاة غيرها بثبوت مثل هذه الوكالة خالية من ذكر الإقرار .

وقد أيد ابن عتاب وابن مالك هذا الرأي ، وأضاف ابن مالك وقال :
هذا الرأي رأيتَه يعمل به منذ خمس وعشرين سنة ، وهو الرأي الذي أفتى به .

(١) الوثائق والسجلات ، ص ٤٩٧ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) ابن سهل : ورقة ١٤

(٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها ، ابن العطار : ص ٤٩٧

(٥) ابن سهل : ورقة ١٥ ، ابن العطار : ص ٤٩٩

وعارض هذا الرأي الفقيه ابن هندی .

ولقد أورد ابن سهل عدداً من القضايا في الوكالة نخلص منها بالآتي :

— إنه لا بد من الإعذار في الوكالة ، لأن الوكيل يقر عن موكله ، وينكر ويتصالح إن كان جعل إليه ذلك ، ويلزم الموكل ، فكيف لا يعذر فيها .

— إن فقهاء طليطلة يقولون : إن من وكل على طلب حقوقه والمخاصمة عنه فيها وفيما طولب به وعلى الإقرار عليه والإنكار عنه على ما في وثائق التوكيل ، فأقر الوكيل أن موكله وهب داره لزيد أو قال لفلان على هذا الذي وكلني مائة دينار أن ذلك لازم لموكله ، غير أن ابن عتاب وابن سهل أنكرا هذا الرأي^(١) .

وسئل الفقيه ابن فرج عمن وكل على إثبات الإنكار خاصة ، فأجاب : كان القاضي ابن بشير لا يجوز أن يوكل على إثبات الإنكار خاصة إلا أن يوكله على الإقرار والإنكار ، وكان ابن الشقاق يجيز ذلك « يوكل إثبات حقوقه والإنكار عنه » .

فأما الإقرار فلا مخافة أن يرتشي عليه واحتج بمسألة عيسى من كتاب الوكالات من لفظ المرافعة^(٢) .

وفي مسألة وكيل يتجاوز حدود الوكالة ويعتدي على موكله كان رأي ابن سراج وابن عتاب أنه لا تجوز مقالة الوكيل ويمنع ويتهم إذا وقع في مثل ذلك فقيه ريبة واعتداء على الموكل^(٣) .

ولقد حفلت نوازل ابن سهل بنماذج كثيرة من هذه المشاكل وفي إنكار الموكل ما أقر به عليه وكيله قال ابن سهل : رأيت بعض شيوخنا يستكثر إمساكه عن الخصومة ستة أشهر ونحوها ويرى تجسيد الوكالة إن أراد الخصومة^(٤) .

(١) ابن سهل : ورقة ١٥ (٢) المعيار ، ٣٢٢/١٠

(٣) راجع تفصيل ذلك : المرجع السابق ، الصفحة نفسها وما بعدها .

(٤) راجع تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ٣٢٧/١٠ - ٣٣٩

وذكر صاحب أدب القاضي والقضاء أن أبا حنيفة قال في هذا الأمر : لا أقبل وكيلاً من حاضر إلا برضى خصمه أو يكون غائباً ، قال : ولا أبعث من يستخلفه . وإن أقر الوكيل عند القاضي بشيء لزم صاحبه وإن قامت عليه البينة أنه أقر عند غير قاض لم يلزم صاحبه^(١) .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف أيضاً : لا أقبل الوكالة في قصاص لأحد من طالب ولا مطلوب ، واستحسن أبو حنيفة حرفاً واحداً ، فقال : أقبله في البينة على الحق ولا أقبل إذا حضر القصاص والحد حتى يحضر^(٢) .

ولقد أورد ابن العطار في وثائقه نموذج توكيل على الخصام وهو ما كان مستخدماً في تلك الفترة التي تدرج لها^(٣) ، وكذلك نموذج توكيل يجعل إلى الوكيل توكيل من يراه^(٤) .

* * *

(ز) تحرير الأحكام وتسجيلها :

قام فقهاء المسلمين بتنظيم القضاء لتحقيق غايات ومقاصد الشريعة الإسلامية ، واتبعوا في ذلك ما يحقق أهداف الإسلام ومبادئه ؛ ففي عهد الخلفاء الراشدين كانت أحكام القضاء تنفذ بمجرد صدورها ، ولكن بعد ذلك ما أوجب كتابة الأحكام في سجلات خاصة منعاً للخلاف بشأنها ، وأول قاض أصدر قضاء مكتوباً وسجله في سجل خاص هو قاضي مصر سليم ابن عتر في عهد معاوية بن أبي سفيان . وظروف ذلك أن القاضي كان قد أصدر قضاء في منازعة حول إرث ، وعند تنفيذ الحكم تناكر الورثة فرجعوا إليه ففضي بينهم مرة أخرى ، وحرص أن يكون قضاؤه هذه المرة مكتوباً ومسجلاً في دفتر خاص ، واتبع هذا الأسلوب بعد ذلك في عالم الإسلام .

ولقد كان يقوم بهذه الخطوة في الأندلس كاتب القاضي ، وهي من

(١) أبو المهلب هيثم بن سليمان : أدب القاضي والقضاء ، ص ٤١

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) الوثائق والسجلات ، ص ٤٩٨

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٠٠ وما بعدها .

الخطط الهامة التي كان من يشغلها لابد أن تتوافر فيه معايير عامة وخاصة من العلم والفضل والوقار والهيبة . وذكر ابن العطار فقال : ويكون كاتب القاضي فقيهاً عدلاً يقظاً^(١) . وباطلاعنا على التراجم المتناثرة لهؤلاء في كتب التراجم المختلفة نلاحظ أن هؤلاء الفقهاء متمرسون في الشروط ، عارفون بالأحكام ، ملمون بالحديث وروايته وتقييده ، إلى جانب حسن الخط وجودة الضبط .

وذكر صاحب مفيد الأحكام أن الذي كان يختار كاتب القاضي هو القاضي نفسه ، فقال : ومن أحكام ابن بطلال قال أشهب : ينبغي للقاضي أن يتخذ كاتباً من أهل العفاف ثم يقعده معه . وهو في سعة أن يجلس بقرب منه أو بعد ، فإن استحق من إيقاع الشهادة بيده فذلك حسن ، وإن وقعها كاتبه وهو ينظر إليه^(٢) .

وفي ظهير ولاية قاضي الجماعة محمد بن السليم أمره الخليفة أن يختبر كاتبه وحاجبه وخدمته ويتفقد عليهم أحوالهم إذا غابوا عن بصره^(٣) .

ولم ينظر إلى خطة تقييد الأحكام على أنها في أدنى السلم القضائي ، فلقد مارسها القضاة بأنفسهم في فترات كثيرة ، وشغلها الفقهاء المشاورون وقضاة الكور . وهناك كثير ممن شغلها ثم ارتقى بعدها إلى خطة القضاء . وكان لصاحب هذه الخطة رزقه من بيت مال المسلمين مثل القاضي وأعوانه ، ولم تمدنا المصادر التي بين أيدينا عن قيمة هذا الراتب الذي كان يؤخذ أول هلال كل شهر ، أي الأجرة الهلالية .

ووظيفة الكاتب تحرير الأحكام وتسجيلها في السجلات ، وهو الديوان وكتابة شهادة الشهود . وهو الذي يخاطب الفقهاء بالمسائل . وذكر ابن سهل : في « دعوى الأب عارية ما جهز به ابنته » قال : « كنت المخاطب للفقهاء بها عن الحكم الناظر فيها »^(٤) ، وذلك حين كان ابن سهل كاتباً لأحكام القاضي . ولم

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩٣

(٢) مفيد الأحكام ، ورقة ٨

(٣) النباهي : ص ٨٦

(٤) ابن سهل : ورقة ٩٢

تمدنا المصادر بكتاب قضاة عبد الرحمن الداخل ولا بكتاب قضاة عصر الولاة قبله ، ولعل أول هؤلاء الكتاب في المصادر التي بين أيدينا هو محمد بن بشير . وكتب محمد بن بشير في حديثه للقاضي مصعب بن عمران ، وكان عالماً بأخباره ، ثم خرج بعد ذلك إلى رحلته في الشرق ، وعاد ولزم ضيعته في باجة ، ثم اختير قاضياً للجماعة بقرطبة^(١) ، وتوفي سنة ١٩٨هـ / ٨١٤ م . وهناك رواية ذكرها صاحب أخبار مجموعة أن محمد بن بشير كان كاتباً للملك بن عبد الله القرشي على باجة^(٢) ، غير أن الخشني ذكر أنه كتب لإبراهيم بن عبد الملك المرواني^(٣) .

وكان الفقيه عمرو بن عبد الله كاتباً للقاضي أحمد بن زياد ، المتوفى سنة ٢٠٥ هـ / ٨٢٠ - ٨٢١ م^(٤) ، وكان قبل ذلك قاضياً على كورة إستجة^(٥) ثم عين قاضياً للجماعة بقرطبة بعد استعفاء ابن زياد^(٦) .

وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم كتب الفقيه عبد الملك بن الحسن ابن زونان للقاضي إبراهيم بن العباس في سنة ٢٢٣ هـ / ٨٣٨ م ، وأشار به عليه الفقيه يحيى بن يحيى^(٧) .

وكتب الفقيه ابن حصن لقاضي الجماعة أحمد بن بقر بن مخلد^(٨) الذي توفي سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م ، وكلفه القاضي أن يشم رائحة رجل اتهم بشرب الخمر^(٩) . وكان الفقيه محمد بن عبد الله بن عبد البر ، المتوفى سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م ، كاتباً للقاضي أسلم بن عبد العزيز أيام قضائه^(١٠) .

وكان الفقيه قاسم بن محمد بن قاسم كاتباً للقاضي ابن أبي عيسى بإلبيرة في بداية حياته القضائية حين كان قاضياً بإلبيرة^(١١) .

(١) الخشني : ص ٣٦ ، عياض : ٤٩٥/٢ ، المقرئ : ١٤٨/٢

(٢) أخبار مجموعة ، ص ١٢٧ (٣) الخشني : ص ٢٨

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٦٥ (٥) الخشني : ص ٦٨

(٦) المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ ، عياض : ٢٠/٣ - ٢١

(٧) الخشني : ص ٥١ ، المقتبس ، تحقيق د . محمود مكي ، ص ٦٢

(٨) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٣ ، الحميدى : ترجمة رقم ١٩٧ ، النباهي : ص ٦٣-٦٥

(٩) الخشني : ص ١١٤ (١٠) عياض : ٤١٩/٤

(١١) المرجع السابق ، ٤٠٨/٤ ، النباهي : ص ٦١

وكتب الفقيه أحمد بن إسحاق بن مروان الغافقي من أهل قرطبة لمحمد بن إسحاق بن السليم ، ثم تولى قضاء طليطلة وخرج إليها وتوفي بها سنة ٣٧٢ هـ / ٩٨٢ - ٩٨٣ م^(١).

وكتب الفقيه موسى بن أحمد بن سعيد بن حسن اليحصبي من أهل قرطبة ، ويعرف بابن الوند ، للقاضي محمد بن يحيى ، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ / ٩٨٧ م^(٢).

وكان من هؤلاء الكتاب من هو غير متفرغ تماماً لهذه الخطة ؛ فقد كان بعضهم يشغل أكثر من خطة ، مثل الفقيه أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد وكان كاتباً للقاضي منذر بن سعيد البلوطي ومن المحدثين في الجامع ومخلفه على السوق^(٣). وتوفي سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م .

وكذلك كان الفقيه عبد الله بن محمد بن معدان ، المتوفى سنة ٤١٦ هـ / ١٠٢٦ م ، وكان صاحب خطة الصلاة بقرطبة وكاتب القاضي يونس بن عبد الله ومن قبله وأمينهم على تنفيذ الوصايا^(٤) .

وكان صاحب خطة تقييد الأحكام يحتفظ بوظيفته بالرغم من انتقال القاضي الذي كان يعمل معه إلى خطة أخرى أو عزله أو وفاته ، إذا رأى القاضي الجديد استمراره في هذه الخطة ، مثل :

الفقيه ابن معدان السابق ذكره ، والفقيه مسعود بن عمر بن خيار المتوفى سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٩ م ، من أهل قرطبة ، وكتب للقاضي محمد بن إسحاق أيام قضائه ، وكتب بعده لمحمد بن يتي ، وكتب أيضاً لمحمد بن يحيى^(٥) ، وكان فقيهاً عاقداً للشروط بصيراً بها .

والفقيه سليمان بن أحمد بن يوسف المري كان كاتباً للقاضي أبي بكر ابن زرب ، والقاضي ابن برطال ، وتوفي سنة ٣٩٦ هـ / ١٠٠٦ م^(٦).

وكان الفقيه أبو المطرف عبد الرحمن بن بشر المعروف بابن الحصار كاتباً

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٧٠

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٦٦ (٣) الصلة ، ترجمة رقم ٣٩

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٨٨ (٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٢٩

(٦) الصلة ، ترجمة رقم ٤٤٠

لقاضى الجماعة ابن ذكوان وصاحباً له ، وولى الشورى مع ابن الفخار وطبقته ورشحه ابن ذكوان لتولى خطة القضاء فى الفتنة أيام الحمودية ، وتوفى سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣٧ م^(١).

وكتب الفقيه أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحباب من أهل قرطبة الذى ذكرناه سابقاً والمتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ، للقاضى منذر بن سعيد البلوطى^(٢).

واستكتب القاضى يونس بن عبد الله الفقيه عبد العزيز بن مسعود اليابرى على تقييد أحكامه وأقره على ذلك من تلاه من القضاة ، وكان فى عداد المشاورين بقرطبة ، وتوفى سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٥ م^(٣).

وكتب الفقيه المشاور أبو مروان عبيد الله بن مالك للقاضى يحيى بن محمد ابن يتي بن زرب عند ولايته قضاء الجماعة بقرطبة^(٤).

وكتب الفقيه أبو محمد عبد الرزاق بن عبد الرحمن بن خلف الصفار ، المتوفى سنة ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م ، للقاضى سراج بن سراج أيام قضائه بقرطبة^(٥).

وكان الفقيه الشارقي أبو محمد عبد الله بن موسى كاتباً للقاضى سعيد بن يحيى بن سعيد الحديلى بطليطلة الذى توفى سنة ٤٧٢ هـ / ١٠٨٠ م^(٦).

وكان الفقيه ابن عتاب كاتباً للقاضى أبي المطرف ابن بشر ثم أصبح مشاوراً له فى الأحكام^(٧) ، وكان يفخر بكتابته له ويثنى عليه^(٨).

وكتب الفقيه الزاهد أبو إسحاق الإلبيرى — توفى بعد سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م — لقاضى غرناطة على بن محمد بن توبة فى عهد حاكمها باديس^(٩).

وربما يكون للقاضى أكثر من كاتب أو يتبادلان الأيام فيما بينهما ، فلقد كان الفقيه أبو الأصبغ عيسى بن سهل ومعه الفقيه أبو محمد ابن أبي قحافة

(١) عياض : ٧٣٦/٤ (٢) الصلة ، ترجمة رقم ٣٩

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٩١ (٤) عياض : ٨١٤/٤

(٥) المرجع السابق ، ٨١٧/٤ — ٨١٨

(٦) المرجع السابق ، ٨٢٣/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥١٠

(٧) ابن سهل : ورقة ١٠ ، عياض : ٨١٠/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١١٩٤

(٨) عياض : ٧٣٦/٤

(٩) ابن الزبير : صلة الصلة ترجمة رقم ١٤٤ ، ابن الخطيب : الإحاطة ، ٨٢/٤

كاتين للقاضي أبي زيد الحشا بطليطلة^(١) ، ثم كتب أبو الأصمغ عيسى للقاضي أبي بكر ابن منظور بقرطبة وتولى الشورى بها مدة ، ثم كتب أيضاً للقاضي ابن حريش بقرطبة^(٢) ، وكتب الفقيه محمد بن قاسم بن مسعود من أهل طليطلة للقضاة ببلده ، وكان مشاوراً في الأحكام بها ، وتوفي سنة ٤٦٦ هـ / ١٠٧٤ م^(٣) .

والفقيه الأديب أبو المطرف عبد الرحمن بن عمر بن فورتش من أهل سرقسطة ، كتب لابن عمه القاضي محمد بن إسماعيل بن فورتش ، وتوفي سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م^(٤) .

وكتب الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الصنهاجي ويعرف بابن اللبان ، — توفي سنة ٤٨٠ هـ / ١٠٨٧ — ١٠٨٨ م — للقاضي أبي بكر ابن أدهم^(٥) ثم كتب للقاضي بعده الفقيه عبد الصمد بن أبي الفتح بن محمد العبدري ، وهو الذي صلى على قاضي الجماعة حين وفاته في سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(٦) ، وكان الفقيه عبد الصمد مشاوراً له في الأحكام ، وتوفي بعده سنة ٤٩١ هـ / ١٠٩٨ م^(٧) .

وكتب الفقيه يحيى بن عبد الله الغافقي من أهل قرطبة ويعرف بالرشاشاني للقاضي أبي عبد الله ابن بقي بن مخلد دولتيه في القضاء بقرطبة ، وكان ثقة فاضلاً وتوفي سنة ٤٨٤ هـ / ١٠٩١ م^(٨) .

والفقيه عبد الله بن علي من أهل سبتة ، وكتب للقضاة بها ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(٩) .

وكان بعض الكتاب يلزم القاضي في الأقطار التي ينتقل إليها ، ولعل

(١) عياض : ٨١٧ / ٤ ، النباهي ، ص ٩٧

(٢) عبد السلام شقور : ما لم ينشر من الإحاطة (القسم الثاني) ، ص ٩٦ ، حاشية رقم ٤١ ، ترجمة عيسى بن عبد الله الأسدي نقلاً عن ملحق ترتيب المدارك ، ج ٨ / ١٨٢ ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٢٦٤ ، إبريل ، مايو ١٩٨٧ ، المغرب ، وذكر ابن سهل أنه في سنة ٤٥٧ كتب إلى الفقهاء لأخذ رأيهم في قضية « دعوى الأب عارية مجهزة به ابنته التي قدمت إلى صاحب الشرطة والسوق أبي بكر محمد بن الليث بن حريش » الأحكام الكبرى ، ورقة ٩٢

(٣) الصلاة ، ترجمة رقم ١١٩٨ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٢٢

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٣٤ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٧٢

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨١٠ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٧٧

(٩) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٦١

ذلك مرجعه للمودة والألفة والمحبة المتبادلة بينهما ، فقد صحب الفقيه ابن الفاسي من أهل سبتة القاضي عيسى بن سهل ، وكتب له مدة قضائه بالأندلس وبالعلوة ، وتوفي سنة ٥١٣ هـ / ١١١٩ م^(١).

لقد بدأت طريقة تحرير سجلات القاضي أى سجلات الأحكام أو ديوان القاضي بسيطة ومختصرة في الأندلس في عصر الإمارة ، ثم تطورت بعد ذلك ، فذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز قال : رأيت لمحمد بن بشير غير سجل ، فوجدتها مختصرة جداً محتوية على فص المعنى ، من غير إكثار ، إنما هي أسطار قليلة خلاف ما يختلف الآن في زماننا من الكلام^(٢) . وأصبحت في القرن الخامس مزيدة ومفصلة لكل جوانب القضية وأحكامها ، ولعل نوازل ابن سهل خير مصداق لمنهج تحرير الأحكام وتسجيلها في تلك الفترة .

* * *

(ح) تنفيذ الأحكام :

للحكم حجية بوصفه عنوان الحقيقة ، ولو أخطأ القاضي إذ المفروض فيه أنه ينفذ متى حاز هذه الحجية وقوة الأمر المقضى أو كان مشمولاً بالنفاذ والأحكام مقررة وليست منشئة . والقضية تخرج من يد القاضي وتنسلخ عن ولايته بمجرد النطق بالحكم فيها ، فلا يسوغ له إعادة النظر فيما قضى فيه ، وإلا لأهدرت حجية الأحكام واستقرار المراكز القانونية ، وضاعت الحقوق . وإذا كان الحكم قد نفذ فعلاً . فقد يكون من المستحيل في بعض الصور الرجوع في التنفيذ الذي تم أو تدارك نتائجه ، ومن ثم فإذا تبين القاضي عدم صواب حكم سابق له فله أن يعدل عن المبدأ في قضائه مستقبلاً لا أن يتناول الحكم السابق صدوره منه بالتعديل . وهذا ما تضمنته وصية عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري^(٣) التي جاءت في عبارة محكمة ، إذ نصحت الوالي أو القاضي في حالة ما إذا تبين له خطأ قضاء قضاه بالأمس أن يرجع عنه .

ولقد أورد الخشني في عهد عقبة بن الحجاج إلى القاضي مهدي بن مسلم أن لا يعجل القاضي إمضاء حكم حتى يستقضي حجج الخصوم وبيناتهم

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٣٢ (٢) عياض : ٤٩٨/٢

(٣) العقد الفريد ، ٨٠/١ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٩١ ، صبح الأعشى :

ومزكيهم ويضرب لهم الآجال، ويوسع فيها عليهم حتى تنجلي له حقائق أمورهم وتنكشف له أغطيها^(١)، وذلك من أجل تحقيق العدالة على أكمل وجه .

وعن مرجع القاضى فى الحكم ذكر ابن حارث الحشى : أن كل ما حكم به القاضى العدل من مذهب رآه صواباً مما اختلف الناس فيه فهو نافذ . وإن أراد مذهباً فأخطأه رد ذلك الحكم ونقض .

وإن وافق به مذهب ذاهب من العلماء ، واستشهد ابن حارث فى ذلك بما قاله ابن الماجشون : إذا ذهب القاضى إلى مذهب اختلف الناس فيه نفذ ، إلا أن يكون مما للنبي صلى الله عليه وسلم فيه قضية ، مثل الشفعة فى المقسوم ، ومثل العبد إلى الشريكين يعتقه أحدهما وهو معسر فيعتق عليه ويأمره بالسعى^(٢) .

غير أننا نجد فى وثائق ابن العطار ما يشير إلى أنه قد جرى العمل فى الأندلس على أن القاضى كان يرجع عما حكم به ، وقضى فيه بما فيه الاختلاف من أهل العلم وفيما تبين له فيه الوهم ما دام على خطته والتسجيل بنقض ما تقدم من حكمه استناداً لقول عمر رضى الله عنه فى رسالته إلى أبى موسى الأشعرى : « لا يمنعك قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه عقلك ومهديت فيه لرشدك أن ترجع فيه ، فإن الرجوع إلى الحق خير من التماذى على الباطل »^(٣) .

وأورد ابن العطار نموذجاً لتسجيل القاضى برجوعه عن قضاء قضى به تبين له الخطأ فيه^(٤) . فإن عزل القاضى أو مات بعد أن حكم لم يكن لغيره فسخ شيء من أحكامه ما لم يتبين فيه جور^(٥) .

وأورد أيضاً ابن العطار نموذجاً لتسجيل القاضى بفسخ قضاء قضى به قاض قبله أو غيره من الحكام ، إذ يتبين له أنه قضى فى ذلك بغير الواجب مما لا اختلاف لأهل العلم فيه ورد ذلك^(٦) .

ومن طرائف ما قيل فى ذلك أن نفذ حكم القاضى محمد بن بشر فى قضية قيام مملوك لرجل متوفى من تجار قرطبة ادعى أن مولاه أعتقه ، وأنه أنكحه

(١) الحشى : ص ١١ (٢) أصول الفتيا ، ص ٣٢٤

(٣) الوثائق والسجلات ، ص ٦٣٥ - ٦٣٧ (٤) المرجع السابق ، ص ٦٣٥

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٣٦ (٦) المرجع السابق ، ص ٦٣٨ - ٦٤٤

ابنته، وأوصى إليه بماله، وأثبت بالبينة ما ادعاه . وبعد مدة من الزمن مرض أحد الشهود ، وحين جاءت الوفاة طلب القاضي واعترف أمامه أنه كذب في شهادته ، وطلب منه فسخ الحكم ونقض ما انعقد ، فما كان من القاضي إلا أن قام وقال له : « مضى الحكم وأنت إلى النار ، مضى الحكم وأنت إلى النار » وخرج عنه^(١) .

وذكر الخشني في أصول الفتيا : أن أحكام القضاة على ثلاثة أوجه :

فأما القاضي العدل العالم : فإن أحكامه نافذة ، لا يفسخ له حكم ولا يتعقب له قضاء . وأما الجائر المتعسف : فلا يتعقب له حكم ويتم القاضي بعده النظر فيما حكم فيه مما رفع إليه ، ولا ينظر إلى سجله ، لأنه لا بد أن يتحلى فيه بالعدل . وأما العدل الجاهل المتحري : فإنه يتعقب فيما وافق الحق نفذ ، ومما خالف الحق رد^(٢) .

ومن الناحية العملية في التنفيذ فيما أورده ابن سهل في نوازله في « مسألة الطيني الذي أصبح مقتولا في داره بقرطبة » كيف كان الوزير ابن جهور حاكم قرطبة حاضراً لتنفيذ الحكم ، ونزل الوزير في مسجد ابن عتاب المعروف بمسجد غانم، وأمر بإحضار ابني المقتول وابني عمهما ونفذ القضاء بالأخذ برأي ابن عتاب ، وأقسم الابن الأكبر وأم ولده وأم ولد المقتول في داخل المقصورة بالجامع عند مقطع الحق فيه^(٣) .

وأورد ابن سهل في قضية ابن حاتم الطليطلي المحكوم عليه بالزندقة حضور حاكم قرطبة حينئذ المعتمد على الله محمد بن عباد تنفيذ الحكم مع الفقهاء والعدول فقال : « وخرج المعتمد على الله وخرجنا معه إلى رأس القنطرة وصلب هناك بمحضره ومحضرنا نصف يوم الاثنين لثلاث خلون من رجب وطعن بالرمح »^(٤) . ولعل حضور ولي الأمر في قرطبة للتنفيذ يرجع لأهمية القضية وخطرها .

وذكر ابن العطار في وثائقه في مسألة تنفيذ الأحكام حين موت الأمير

(١) الخشني : ص ٣٣ - ٣٤ (٢) أصول الفتيا ، ص ٣٢٤

(٣) ابن سهل : الورقتان : ٣٨٧ - ٣٨٨

(٤) ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع ، الصفحتان : ١٢٣ - ١٢٤

وقبل أن يتولى غيره ، فقال : « وإذا توفى الأمير وقضى القاضى أو الحكام الذين قدمهم الإمام الميت بقضية بين موت الإمام الأول وقيام الثانى ، أو بعد قيامه وقبل أن ينفذ لهم الولاية وتمضى لهم الحكومة فيما قضوا به فى الفترة وحكموا ، فحكمهم فيه نافذ جائز وسجلاتهم ماضية ، وهم بمنزلة ولاية الأيتام يقدمهم القاضى على النظر للأيتام بموت القاضى أو بعزله ، فتقدمه لهم ماض ، وفعلهم جائز لا يحتاج فيه إلى أن يمضيه القاضى الذى ولى بعده . ونزلت عندنا فاختلف فيها ، وفيها اختلاف من قبل أن أحكامهم فى الفترة لا تنفذ وينقض ما حكموا به قبل أن يمضى الإمام القائم ولايتهم » (١).

وكان تعليق ابن العطار فى ذلك : « إن أحكام الحكام نافذة قبل إمضاء الإمام الوالى لولايتهم ، لأن الإمام الميت إنما قدمهم على وجه النظر للمسلمين وأقامهم لمصالحهم ، وهو كالحكم منه ، فليس لمن ولى بعده تغيير فعله ولا نقض حكمه ، إلا أن يثبت من أحوالهم ما يوجب تأخيرهم » (٢).

وكان الذى يقوم بتنفيذ الأحكام أعوان القاضى فى بعض المسائل ، مثل رد الحقوق لأصحابها ، أما فى مسائل الحدود فلا بد من الشرطة أو صاحب المدينة .

* * *

(ط) أعوان القاضى :

وكان للقاضى فى الأندلس أعوانه (٣) ، ولقد سماهم الخشنى : حشم القاضى (٤) ، ولقد حدد ابن العطار اختصاصهم فقال : « ولا بأس عليه فى اتخاذ الأعوان يكونون حوله ويزجرون من ينبغى زجره من المتخاصمين إليه » (٥). فكان وظيفتهم زجر المتخاصمين داخل مجلس القاضى وأثناء عرض القضية وتأكيده ضبط الهدوء أثناء سير الدعوى أمام القاضى حتى يتفرغ لسماع المتخاصمين والشهود . ولقد كان الحسن بن أبى الحسن البصرى ينكر على القضاة قبله اتخاذ الأعوان حتى امتحن بالقضاء فاتخذهم وقال : لابد للسلطان من وزعة .

(١) ابن العطار : الوثائق والسجلات ، ص ٦٤٣ - ٦٤٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤٤

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٩٣ ، ابن عبدون : ص ٩ ، النباهى : ص ٥٧

(٤) الخشنى : ص ٧٠ (٥) الوثائق والسجلات ، ص ٤٩٣

أما عن أحوال أعوان القاضى فقال : « ويجب أن يكون أعوان القاضى فى زى الصالحين وأحوال الناسكين ، مستمسكين بهديه وحاله ، فإنه يستدل بأحوال المرء بصاحبه وعلامه^(١) .

وذكر صاحب مفيد الحكام : أن للقاضى أن يتقدم إلى أعوانه فى الشدة عليهم فى خلطتهم ويأمرهم بالرفق واللين فى غير تقصير ، ولو استغنى عنهم لكان أحب إلينا وليخفف منهم ما استطاع^(٢) ، أما أرزاق أعوان القضاة فتجرى عليهم من بيت المال كما تجرى أرزاق القضاة والحكام . ولا يجعل لهم فى أموال الناس شئ ؛ إذ هم من مصالح المسلمين وتصرفهم فى أمور الناس كتصرف القاضى فى القضاء بينهم والنظر لهم ؛ فلذلك تكون أفعالهم وأرزاقهم من حيث يرزق القاضى^(٣) .

وذكر النباهى أن أحمد بن بقر بن مخلد قاضى الجماعة بقرطبة ، المتوفى سنة ٥٣٢٤هـ / ٩٣٦م ، اتخذ لخدمته أعواناً شيوخاً^(٤) أولى سداد سأل أن يرزقوا من بيت مال المسلمين ، وأجيب إلى ذلك .

وهناك رأى لابن العطار فى وثائقه : إن منع الأعوان الراتب من بيت المال فليدفع القاضى إلى الطالب طابعاً يرفعه به خصمه ليمثل الخصم أمام القاضى ؛ فإن لم يرتفع فليجعل القاضى من أرزاقه للأعوان جعلاً^(٥) أو أن يستأجر الطالب الأعوان لإبلاغ وإحضار المطلوب أمام القاضى ويدفع الطالب للعون ما يتفقان عليه . أما إذا رفض المطلوب تنفيذ الأمر والمثول أمام القاضى لمكانته أو لقوته فى المجتمع ففى هذه الحالة يكون عليه أجره العيون^(٦) .

ويستدل من قول ابن العطار أن استئجار هؤلاء الأعوان كان لتأدية مهمة معينة وهى إبلاغ المطلوب للحضور أمام القاضى وضرورة مثوله وعدم تخلفه أمامه . وهذا يؤكد لنا أن أعوان القاضى كانوا معروفين وربما يكون لهم مكان معين ليسهل الاتصال بهم . وإذا تغيب المطلوب عن الحضور أمام

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) مفيد الحكام ، ورقة ٤

(٣) الوثائق والسجلات ، ص ٤٩٤ ، وذكر ابن المناصف فى مختصره هذه الآراء .

راجع ورقة ١٢ ب .

(٤) النباهى : ص ٦٤ (٥) ابن العطار : ص ٤٩٤

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

مجلس القاضى تشدد القاضى عليه بأن يأمر العون بالطبع على باب مسكنه ،
وتلك إشارة بطلب القاضى له ، أو يضطر القاضى أخيراً إلى أن يأمر العون
بتسمير بيت المطلوب بعد إخراج الحيوان والإنسان من الدار ، وذلك حتى
يضطر المطلوب للحضور أمام القاضى .

ولقد حفلت نوازل ابن سهل بهذا النوع من الإجراءات التى كان يأمر
بها القاضى وينفذها الأعوان تحقيقاً للعدالة ولسرعة إثبات الحق .

وكان أعوان القاضى ينفذون تعليمات القاضى ، فقد ذكر الحشى أن
القاضى عمرو بن عبد الله قاضى الجماعة بقرطبة هدد أبا إسحاق أخا الأمير بأنه
سيرسل أعوانه لتسمير أبواب داره لأنه آوى أحد الأشخاص يمنع تنفيذ حكم
القاضى ضده^(١) ، وقال القاضى لرسول أخى الأمير : « إن لم تخرجه وتبرزه
ليؤدى ما عليه ويصير فيه إلى الواجب وإلا أرسلت إليك من يسمر أبواب
دارك »^(٢) .

وفى مسألة أخرى أرسل قاضى الجماعة عمرو بن عبد الله أعوانه إلى
صاحب المدينة لتنفيذ حكم القاضى بصرف الدار التى اغتصبها صاحب المدينة
من ربها^(٣) ، واختصاص أعوان القاضى فى هذه المسألة تنفيذ رد الحق
المغتصب لصاحبه .

وكان القاضى يستخدم أسلوباً آخر لتنفيذ أحكامه وهو أسلوب
المواجهة المباشرة والتهديد بإبلاغ الأمير صاحب الحكومة فى قرطبة ، فحين
كان القاضى سليمان بن أسود على خطة قضاء ماردة فى أول أمره تطاول أحد
أعوان الأمير محمد - ولد صاحب السلطة الشرعية فى البلاد الأمير عبد الرحمن
الأوسط - فانتزع من رجل ابنته ، وفشل القاضى فى تنفيذ حكمه برد الجارية
إلى أبيها بالطرق المعروفة عن طريق أعوان القاضى ، فوقف القاضى على
باب قصره وأبلغه بعزمه على الذهاب إلى قرطبة لإبلاغ والده إذا لم ترد الفتاة
لوالدها ، فنفذ الأمير حكم القاضى^(٤) .

وهناك موقف للقاضى أحمد بن بى بن مخلد ، إذ حكم على رجل بالحبس ،

(١) الحشى : قضاة قرطبة ، ص ٧٠ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٢ (٤) المرجع السابق ، ص ٧٣

(م ١٩ - تاريخ القضاء فى الأندلس)

ولكنه سرعان ما طلب لمن بين يديه سرّاً أن يطلبوا منه إطلاقه ، فقال القاضي له : لولا طلبه من حضر إلى الحبستك^(١) .

وربما يكون في هذا الإجراء الذي سلكه القاضي ، تسرع أو خطأ في النطق بالحبس ومن ثم نراه قد تدارك تسرعه بهذا التصحيح في الوقت المناسب حين شعر القاضي بأن ما جناه الرجل لا يستحق كل ذلك . وذكر الخشني في مناقب القاضي أحمد بن بقي « إنه لم يجلد أحداً في عهده بسوط حاشا رجلا واحداً يسمى منخلا فإنه كان شر مخلوق » .

وكان شأنه في الحكومة أن ينفذ من الأمور الظاهر البيّن الذي لا ارتياب فيه ، ويتأني ويتمهل فيما خالجه فيه شك ، حتى تظهر له الحقيقة ، أو يصل المتخاصمان إلى التصالح والتراضي^(٢) .

وذكر الخشني : أن بعض رجال الخليفة اتهم القاضي أحمد بن بقي بن مخلد « بلين الجانب والتطويل في الأحكام » .

فكان رد القاضي : « أعوذ بالله من لين يؤدي إلى ضعف ، ومن شدة تبلغ إلى عنف »^(٣) ، وكان القاضي أحمد بن بقي يتمثل أسلوب حكم الخليفة عمر بن الخطاب وكرهه في أن يحكم بالاشتباه^(٤) .

وقد حدد ابن عبدون عدد أعوان القاضي في إشبيلية بأنهم عشرة : أربعة سودان برابر لحقوق المرابطين وغيرهم من المثلثين والباقي أندلسية^(٥) ، وكان ذلك في عهد المرابطين .

ولم تمدنا المصادر بأعدادهم في عهد الإمارة أو الخلافة أو ملوك الطوائف في قرطبة أو الكور الأندلسية ، ولكن بالقياس لأعدادهم في عصر المرابطين في إشبيلية نستطيع أن نقرر أن أعداد أعوان القاضي لم يقلوا في قرطبة أو إحدى كورها عن عشرة في السنوات السابقة على دخول المرابطين الأندلس . ومن الطريف أن نعر في وثائق ابن سهل على وثيقة في التعدي على أعوان القاضي أثناء تأديتهم لوظيفتهم^(٦) .

* * *

(١) المرجع السابق ، ص ١١٤

(٢) النباهي : ص ٦٤

(٣) الخشني : ص ١١٦

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن عبدون : ص ٩

(٦) راجع تفاصيل هذه القضية في ابن سهل : ورقة ٢٠٦

(ى) مرتب القاضى وموارد دخله :

كان القاضى فى الأندلس مثله مثل قضاة أقطار العالم الإسلامى ، يأخذ راتبه من بيت مال المسلمين ، وإن كان هناك من يمتنع منهم عن أخذ رزقه اتقاء للشبهة ورغبة فى التحرز .

ولدينا نصوص كثيرة عن القضاة فى المشرق ممن كان لا يأخذ رزقه من بيت المال ، وكذلك الأمر كان فى الأندلس فى عصورها السابقة حتى نهاية القرن الخامس الهجرى .

وذكر صاحب مفيد الحكم فى نوازل الأحكام : إن سحنون قعد للناس احتساباً لم يراجعهم فى شىء من بيت مالهم ، فلم يقبل رزقاً ولا كسوة ولا حلواناً ولا خاتماً وضعه فى يده ، وكان يأخذ الأرزاق لكتابه وعماله وأعوانه^(١) . وأضاف ابن المناصف : أن سحنون لما ولى القضاء امتنع عن أخذ الأجرة من غير أن يذهب فى ذلك تحريم وسعى لأعوانه وكتابه حتى فرض لهم أرزاقهم من جزية اليهود^(٢) .

وقد استمد الفقهاء ذلك من السلف الصالح ، فقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « اغنوهم بالعمالة عن الخيانة »^(٣) . وقيل إن علياً كان يرزق شريحاً خمسمائة ، وكان أبو حنيفة لا يرى بأساً أن يأخذ القاضى رزقاً على القضاء من بيت مال المسلمين^(٤) . وروى عن عمر بن عبد العزيز « أنه أجرى للقاضى رزقاً فى السنة أربعمائة دينار ، وكان يوسع فى رزق عماله ومن ولاء شيئاً من أمور المسلمين ، ويقول : ذلك لهم قليل إذا أقاموا كتاب الله وعدلوا »^(٥) .

غير أن هناك طائفة كرهوا أخذ الأجر ورووا فى ذلك أحاديث كثيرة وأقوالاً ماثورة بكره الأجر على القضاء وتعليم القرآن والأذان والقسمة^(٦) .

وكان رأى أبى المهلب فى كره أخذ الأجر على القضاء يرجع إلى أن القضاء إنما هو أمر بمعروف ونهى عن منكر ، فكما لا يجوز لمن أمر بمعروف

(٢) المختصر ، ورقة ١٢ ب

(١) مفيد الحكم ، ورقة ٤

(٣) مفيد الحكم ، ورقة ٥

(٤) أبى المهلب هيثم : أدب القاضى والقضاء ، ص ١٧

(٦) أدب القاضى والقضاء ، ص ١٧-١٩

(٥) مفيد الحكم ، ورقة ٥

ونهى عن منكر أن يأخذ عن فعله أجراً فكنك القاضى لا يأخذ على فعله أجراً ، لأنه يفصل بين معروف ومنكر وبين حق وباطل ، كما لا يجوز للمفتى أن يأخذ على فتياه أجراً ، وكذلك من يعلم الناس التوحيد والإسلام ، وشبهوا القضاء بهذه الأشياء^(١) .

ولقد أورد صاحب مفيد الحكام رواية لأصبغ تحدد موارد رزق القاضى فقال : وقال أصبغ : « وحق على الإمام أن يوسع على القاضى فى رزقه ، ويجعل له خدمة يقومون بأمره ويدفعون الناس عنه ، ويجرى له ثمناً لوقوف يدون أقضيته فيها وشهادتهم وبمصاييح الليل ينظر فيها فى أمور الناس ويدبرها ، ولا ينبغى له أن يأخذ رزقه إلا من الخمس أو من الجزية أو من عشر أهل الذمة^(٢) » .

ويرى بروقنسال أن القاضى كان يحصل على راتبه الشهرى من الخليفة ، ولا شك أنه كان مرتفعاً ، ولكن لا يمكن تحديد الحد الأدنى لهذا الراتب^(٣) .

وكان لكثير من قضاة قرطبة وكورها أعمالهم الخاصة التى يرتزقون منها ، فكيف يكون الراتب مرتفعاً ويعمل القاضى عملاً آخر إلى جانب خطته فى القضاء ليكتسب قوته كما زعم بروقنسال .

فقد كان هناك بعض القضاة يعتمد على أرزاق هذه الخطة فى معيشته ، كما أورد لنا الخشنى فى ترجمته للقاضى معاوية بن صالح^(٤) .

وكان القاضى نصر بن طريف اليحصبي إذا شغل عن القضاء يوماً لا يأخذ لذلك اليوم أجراً^(٥) .

وكان للقاضى مصعب بن عمران ضيعة ، واشترط على الأمير التفرغ يوم السبت والأحد لمباشرة شئون ضيعته^(٦) .

واشترط القاضى محمد بن بشير أن يكون راتبه من النىء^(٧) والقاضى يحيى

(١) المرجع السابق ، ص ١٩ (٢) مفيد الحكام ، ورقة ٤

(٣) L. Provençal Esp. Musul. au Xème S., p. 85.

(٤) الخشنى : ص ٢٢ (٥) النباهى : ص ٤٤

(٦) الخشنى : ص ٢٥ (٧) عياض : ٤٩٧/٢

ابن معمر الذى ولى القضاء مرتين سنة ٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م ، وسنة ٢١٨ هـ / ٨٣٣ م ، فقد كان مقبلاً على عمارة ضيعته بإشيلية^(١) قبل توليه قضاء الجماعة بقرطبة ، ولما عزل عن القضاء لم يوجد فى بيته إلا القوت الضرورى الذى تصدق به قبل رحيله إلى إشيلية^(٢) .

وكان للقاضى سعيد بن سليمان الغافقى ضيعة فى فحص البلوط^(٣) ، وكان لا يأخذ أجراً على خطته . ودليلنا على ذلك أن وكيله كان يأتى إليه بإنتاج أرضه ، وكان القاضى يقول عنه : « هذا مقيتى ومقيت عيالى »^(٤) .

ولما عزل قاضى الجماعة سليمان بن أسود عن قضاء كورة ماردة كتب إلى الأمير محمد برد المبالغ التى تقاضاها من راتبه عن أيام الجمع والأوقات التى مشغل فيها عن خطة القضاء ، وبالرغم من أن الأمير طلب منه اعتبار هذه المبالغ صلة له منه فإنه رفض قبول ذلك^(٥) .

ولم يأخذ قاضى مالقة محمد بن الحسن النباهى رزقاً من بيت المال مدة حياته لعظم ثروته وأملاكه بحيث ناهز أملاك صاحب إشيلية إسماعيل بن عباد ، وكان فى رمضان يقلد صهره أحمد بن زياد ، فيدعو بدار له تجاور المسجد عشرة من الفقهاء فى طائفة من وجوه الناس يتدارسون كتاب الله ، وكانت له ضيعة أيضاً فى قرطبة^(٦) .

ولما ولى قضاء الجماعة محمد بن سلمة لم يتغير حاله ، بل ظل على زهده وتنسكه ، وقال الخشنى : ولم تحدث له ولاية القضاء تغيراً فى ملبس ، ولا اكتسب المال ولا بلغت به الفائدة إلى اشتراء دار ، وإنما كان يسكن بكرة داخل المدينة بقرب الجامع^(٧) ، وكان ابن سلمة لا يأخذ من بيت المال إلا ما يكفيه ويقوم بأوده .

وكان قاضى الجماعة الحبيب أحمد بن محمد بن زياد قبل توليه خطة الجماعة فى سنة ٢٩١ هـ / ٩٠٤ م تاجراً^(٨) ، ويقال إن صاحب الفضل عليه فى تجارته

(١) الخشنى : ص ٤٥ ، عياض : ٥١/٣ (٢) انظر تفصيل ذلك فى عياض : ٥٢/٣

(٣) الخشنى : ص ٦٢ (٤) المرجع السابق ، ص ٦٣ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ٧٣ (٦) النباهى : ص ٩٢ - ٩٣

(٧) الخشنى : ص ٩٥ (٨) المرجع السابق ، ص ١٠٢

هو القاضي سليمان بن أسود الذي أقرضه خمسة آلاف دينار يتجر فيها حتى صارت الأموال كثيرة لديه^(١).

وكان قاضي الجماعة أحمد بن بقي بن مخلد ميسوراً وكريماً ، فإذا أتاها ضيف ليلاً لم يذبح له شيئاً من الطير واقتصر على العسل والسمن والبيض ، فيقرى به الضيف^(٢).

وكان القاضي أبو عيسى يحيى بن عبد الله - المتوفى سنة ٩٥٧/٨٣٤٦ م - أخو القاضي ابن أبي عيسى ، من سراة الناس كريماً يطعم الطلبة إذا أتم مجلس مناظرته من ثمار بستانه وينتظم للأكل ، فإن فضل شيء دفعه إلى الغرباء يحملونه إلى منازلهم ، وقال لهم : تستعينون به في إدامكم^(٣).

وكان القاضي عبد الله بن حسين المعروف بابن السندی ، المتوفى سنة ٩٤٧ / ٨٣٣٥ م ، قد ولي للخليفة الناصر قضاء وشقة وبوسر ولاردة ولم يزل قاضياً إلى أن توفي ، واكتسب أموالاً عظيمة ، وكان خارجاً في جميع مذاهبه من طبقة أهل العلم^(٤). وذكر القاضي عياض أن هذا القاضي اكتسب أموالاً عظيمة^(٥) ، ولم يبين مصدرها ، ولعلها من التجارة ، وكان القاضي أبو بكر ابن السليم يصيد السمك بنهر قرطبة ويبيع صيده ويأخذ من ثمنه ما يقتات به ويتصدق بفضله^(٦) ، ولعل ذلك لزهده وتقشفه وطلبه الرزق الحلال . وهذا لا يتعارض مع ما ذكره الحميدى والقاضي عياض في موضع آخر من أن القاضي استحسن صوت جارية أنشدته فأعطاه عشرين مثقالاً هدية لها^(٧).

وكان القاضي ابن أبي عيسى ، المتوفى سنة ٩٥٠/٨٣٣٩ م من الميسورين وذا أموال كثيرة .

(١) المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥

(٣) ذكر ابن الفرضي أن تاريخ وفاته سنة ٣٦٧ هـ ، ترجمة رقم ١٥٩٧ ، عياض :

٤١٣/٤

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٦٨٧ ، عياض : ٤٥٤/٤

(٥) عياض ، ٤٥٤/٣ (٦) المرجع السابق ، ٥٤٢/٤

(٧) الحميدى : ترجمة رقم ٢١ ، عياض : ٥٤٧/٤

والقاضي أبو بكر محمد بن يتي بن زرب الذي ولي قضاء الجماعة بعد ابن السليم عندما تولى القضاء كان عنده من الأموال الوفرة نتيجة تجارته وما يدخره ما يفي حاجته ويزيد عنها وأشهد الفقهاء على حالته عند توليه خطة القضاء عندما حضروا لتهنئته ، وتوفي سنة ٣٨١ هـ / ٩٩١ م^(١).

وكان للقاضي عبد الله الباجي ، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، ضيعة . وطلب من المنصور محمد بن أبي عامر إسقاط الضريبة عليها « وصلك له بجزية ضياعه »^(٢) أي بإعفائه من هذه الضريبة ، وكذلك كان ابنه القاضي أبو عمر أحمد بن عبد الله الباجي قاضي إشبيلية أيام المظفر عبد الملك ، ووصفه ابن حيان بأنه كان ذا جاه وثروة^(٣) .

وكان قاضي تدمير وطليلة وليد بن عبد الملك بن محمد بن مروان ، المتوفى سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م ، عظيم الجاه ، وافر المال^(٤).

وكان ابن قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن عبد الرحمن بن فطيس من الميسورين ، وذكره ابن حيان ، وقال إنه كان سرياً ، وتوفي سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م^(٥) . ولعل هذه الثروة ورثها عن أبيه قاضي الجماعة عبد الرحمن بن فطيس . وكان أبو الوليد إسماعيل بن عباد قاضي إشبيلية وافر النعمة ، وذكروا أن أملاكه كانت تعدل ثلث كورته^(٦) ضيعة وغلة ، هذا عدا ماله من ضياع في قرطبة وغيرها ، وتوفي سنة ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م^(٧).

وذكر ابن حيان أن القاضي إسماعيل بن عباد كان أيسر مكور (أي معمم) بالأندلس ، ينفق من ماله وغلاته ولا يجمع درهماً فقط من مال السلطان ولا خدمه ، وكان واسع اليد بالمشاركة ، آوى صنوف الجالية من قرطبة عند احتدام الفتنة ، وكان له ثلث إشبيلية ضيعة وغلة^(٨) .

وكان القاضي عبد الرحمن بن بشر قاضي الحموديين من الميسورين ،

(١) المرجع السابق ، ٦٣١/٤ - ٦٣٢ ، النباهي : ص ٧٧

(٢) عياض : ٥٨١/٤ (٣) المرجع السابق ، ٦٨٤/٤

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥١٣ (٥) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٠٨٨

(٦) عياض : ٧٤٨/٤ - ٧٤٩ ، الحلة السراء ، ٣٧/٢ ، النباهي : ص ٩٤

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ٢٣٥ (٨) الذخيرة ، ١٤/١/٢ - ١٥

وقد تجلّى ذلك في مجلسه الذي أعده في داره لخلوته وأنسه ؛ إذ كان مجلساً عجيب الصنعة كما وصفه معاصروه^(١) .

وكذلك كان قاضي سبته يوسف بن حمود بن خلف ، المتوفى سنة ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م ، وهو آخر قضاة بني أمية بها قدمه المستعين سليمان بن حكم واستمر على قضائها نيفاً وعشرين سنة ، وكانت له جنان يحترفها بيده^(٢) .

ومن القضاة من ظل في طبقة المستورين ، فقد كان قاضي المرية أبو بكر أحمد بن أدهم الذي ذكر القاضي عياض أنه لم يكتسب في العمل مع الفقر ، وتوفى سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م^(٣) ، وكان قاضي طليخة أحمد بن يحيى بن أحمد بن سميح بن واصل يختلف إلى غلة كانت له بحومة المترب يعمرها بالعمل ليعيش منها ، وكان يشتري حوائجه بنفسه ولا يخالط الناس ولا يداخلهم ، وتوفى سنة ٤٥١ هـ / ١٠٥٩ م^(٤) .

ولقد حاول ملوك الطوائف جذب القضاة إلى ممالكهم بإغداق الأموال عليهم ، مثل القاضي أبي الوليد الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٧١ م الذي قربته الرؤساء وقدروه واستعملوه في الأمانات والقضاء وأجزلوا له الصلات فاتسعت حاله وتوفر كسبه حتى توفي عن مال وفير ، وكان يقبل جوائزهم وهم له في غاية البر^(٥) .

وكان القاضي سعيد بن يحيى الحديدي يملك من الأموال الكثيرة ما صار سبباً لحسد معاصريه^(٦) .

وكان بعض القضاة لا يأخذ أجراً عن عمله في القضاء ، مثل القاضي عبد الرحمن بن سوار ، المتوفى سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧٢ م^(٧) ، ولعل ذلك راجع ليسر موارده المالية .

وكان من القضاة من لم تكفه أرزاق وظيفته ، وكذلك كان القاضي

(١) النباهي : ص ٨٨

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ١٥١١

(٣) عياض : ٧٥٥/٤

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ١١٩

(٥) عياض : ٨٠٤/٤ - ٨٠٥

(٦) راجع تفاصيل ذلك : المرجع السابق ، ٨٢٣/٤

أبو الأصبنغ عيسى بن سهل ، فقد ذكر ابن الصيرفي : أنه برز في كثرة الجود مع قلة الوجود^(١) .

* * *

(ك) وظائف أخرى أسندت إلى القاضي :

إذا قارنا الوظائف الأخرى التي أسندت إلى قاضي الجماعة في القرن الخامس بمثيلاتها في القرون السابقة رأينا أن قاضي الجماعة قد أسندت إليه قبل القرن الخامس الهجري وظائف كثيرة منها : قيادة الجيش . ففي عصر الإمارة كان لقاضي الجماعة دور في القتال لإخضاع الثائرين على الشرعية والجماعة أو للجهاد وقيادة الصوائف^(٢) ، وذكر الخشني أن قاضي الجماعة معاوية بن صالح ، المتوفى سنة ١٥٨ هـ / ٧٧٥ م ، غزا سرقسطة مع الأمير عبدالرحمن بن معاوية الداخل ، وكان مع كتيبته من جند مصر^(٣) ، ولعل وجود القاضي في الجيش كان لإمامة الجند في الصلاة وتحميسهم ورفع معنوياتهم وتشجيعهم على الجهاد ، كما أن القاضي كان مجاهداً مثلهم ، وإن كان في موقع القيادة والتخطيط للمعركة . فلقد غزا القاضي الفرج بن كنانة ضد النصاري معقوداً له^(٤) على جند شنونة بلده مع عبد الكريم بن عبد الواحد إلى جليقية^(٥) ، وكان قاضي الجماعة الفرج ابن كنانة يتصرف للأمير في قيادة الخيل وسد الثغور^(٦) .

وذكر الخشني أن القاضي عمرو بن عبد الله غزا أرض العدو في سنة ٢٦٣ هـ / ٨٧٧ م في الغزاة التي تعرف بغزاة البربر^(٧) ، وكان يكلف بعض القضاة بمهام دفاعية ، مثل الإشراف على الثغور وإصلاح ما وهن من حصونها ، وكان قاضي الجماعة محمد بن عبد الله بن يحيى ، المتوفى سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م - يقوم بتلك المهام ، وتوفى في بعض الحصون المجاورة لطليطلة وسيق إليها ودفن

(١) عبد السلام شقور : ما لم ينشر من الإحاطة : القسم الثاني ، ص ٩٦ ، مجلة

دعوة الحق ، العدد ٢٦٤ ، إبريل - مايو ١٩٨٧

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٩٣ (٣) الخشني : ص ١٨

(٤) عن أهل المعاهد راجع مؤنس : الحلة السيرة ، جزء ٢ ، حاشية رقم ٢ ص ٣٧٧

(٥) النباهي : ص ٥٤ (٦) الخشني : ص ٤١ - ٤٣ ، عياض : ٥٠/٣ - ٥١

(٧) الخشني : ص ٨٣

بها^(١) ، وكان الخليفة عبد الرحمن الناصر يضعه في مقام أصحاب السيوف من قواده^(٢) ، واستشهد قاضي بلنسية جحاف بن يمن في غزوة الخندق سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م^(٣) ، وكان القاضي الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي كورة رية معقوداً له على جند بلده في غزوات المنصور محمد بن أبي عامر^(٤) .

ومن الوظائف الأخرى التي أسندت إلى القضاة في الأندلس خطة العمالة ، أي التصرف للسلطان في الكور ، فقد تولاهما الفرج بن كنانة على سرقسطة عند ثورة بعض أهلها في عهد الحكم الربضي ، فألف كلمتهم وعادت وحدتهم^(٥) ، وكان القاضي أسلم بن عبد العزيز يتصرف للسلطان في الولايات^(٦) وكذلك كان القاضي ابن أبي عيسى له خطة النظر على العمال^(٧) وأضيفت إليه وظيفة أمانة الكور^(٨) ، وأسندت هذه الخطة إلى أبي عيسى يحيى بن عبد الله أخو القاضي ابن أبي عيسى ، فقد شغل خطة قضاء البيرة وأمانة كورها بعد أخيه ، لكنه استعفى منها ، فأعفاه الخليفة من الأمانة وتفرد بالقضاء والأعباس^(٩) .

وذكر ابن حيان أنه في النصف من رجب سنة ٣٢٨ هـ / ٩٤٠ م كلف الخليفة الناصر ابن أبي عيسى بالخروج إلى الثغور الشرقية للنظر في مصالح أهلها ، فنقد ذلك وحسن أثره فيها^(١٠) .

ومن الخطط الأخرى التي تولاهما القضاة خطة الكتابة ، فقد شغلها النضر ابن سلامة للأمير عبد الله عند غياب كاتبه عبد الله الزجاجي ، وكذلك شغلها قاضي الجماعة موسى بن زياد إلى جانب خطط أخرى كثيرة مثل الوزارة^(١١) . وكذلك تولى القاضي خطة استخلاف الأمير عند خروجه للغزوات ، فقد كان القاضي أسلم بن عبد العزيز كثيراً ما يخلف الأمير عبد الرحمن بن محمد

(١) ابن القرضي : ترجمة رقم ١٢٥٣ ، عياض : ٤ / ١٢

(٢) عياض : ٤ / ٤٠٦ - ٤٠٧ (٣) المرجع السابق ، ٤ / ٦٣

(٤) النباهي : ص ٥٩ - ٦٠ (٥) الحشني : ٤١ - ٤٣ ، ٥٠ - ٥١

(٦) المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، النباهي : ص ٥٤

(٧) عياض : ٤ / ٤٠٦ (٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٩) المرجع السابق ، ٤ / ١٣

(١٠) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٥٣

(١١) الحشني : ص ٩٢ - ٩٤

في سطح القصر إذا خرج في مغازيه ، ثقة من الأمير بعلمه ودينه وحزمه (١) .

وكان قاضي الجماعة النضر بن سلمة عالماً بعلل الوثائق ومدرکاً لمواضع الزلل منها ، وكان يوقف الفقهاء على ذلك ، فيقررون له الإصابة ويعترفون له بفضل الإدراك (٢) .

وولى الخليفة الناصر قضاء سرقسطة لأبي الأحوص معن بن محمد بن معن الأنصاري في سنة ٩٣٨/٥٣٢٦ م ، ونسبه مذكور في عقد الأمان الذي عقده الناصر لصاحب سرقسطة محمد بن هاشم التجيبي ، فكان القاضي أحد الشهود على هذا العقد (٣) . وشغل القاضي ابن أبي عيسى لمهارته وشخصيته المتميزة خطأ كثيرة ، فقد كان مؤتمناً على أسرار الخليفة حتى قربته لخطوة الوزارة بدون لقب ، فكان يحضر مجلس الوزارة ويمد الوزراء برأيه (٤) .

ومن الخطط الأخرى التي شغلها القضاة خطة البناء ، فالقاضي ابن أبي عيسى تولى بنيان مدينة سالم (٥) بالثغر الأوسط مع غالب وخرج في أول سرية إلى بلاد الحرب (٦) ، وشغلها أيضاً المنصور محمد بن أبي عامر (٧) .

وشغل القاضي أيضاً خطة المشاورة للأمير في قرطبة أو في الكور .

وخطة الشورى ، فقد شغلها كثير من الفقهاء الذين شغلوا خطط قضاء الكور الأندلسية .

وخطة الشرطة (٨) ، فقد شغل الفقيه المشاور قاسم بن محمد بن قاسم أكثر من خطة منها الوثائق وقضاء إستجة وقبرة وإشبيلية والشرطة بقرطبة ، وتولى الحكومة في أمر الزنديق أبي الشر (٩) .

(١) الحشني : ص ١٠٩ ، النباهي : ص ٦٣ (٢) الحشني : ص ٩٢

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١١٥٧ (ط . كوديرا)

(٤) عياض : ٤٠٦/٤

(٥) المرجع السابق : ٤٠٦/٤ - ٤٠٧ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) الذخيرة : ٥٩/١/٤ - ٦٠ ، أعمال الإعلام ، ص ٥٩

(٨) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق الحجي ، ص ٨١ ، عياض : ٦٥٩/٤

(٩) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٧٠٣ ، عياض : ٤٤٢/٤ ، ثلاث وثائق في محاربة

الأهواء والبدع ، ص ٥٧ - ٥٨

وفي عهد المنصور محمد بن أبي عامر شغل الفقيه أحمد بن نصر - المتوفى سنة ٩٨٠هـ / ١٠٣٧م - أحكام الشرطة والسوق وقضاء كورة جيان إلى جانب التدريس^(١).

وأحكام السوق والوثائق السلطانية^(٢) وإمامة الصلاة العامة ، سواء في المسجد الجامع بقرطبة أو في مدينة الزهراء في أيام الجمع أو الزاهرة والخطبة^(٣) والاستسقاء^(٤).

ونخطة الأحباس^(٥) ونخطة المواريث^(٦) التي شغلها محمد بن أبي عامر . ونخطة الإنفاق في سبيل الأمانات في بناء الحصون وتفريق الصدقات^(٧) ، فلقد أمر الأمير عبد الله قاضيه النضر بن سلمة النظر في المال الموقوف بالجامع ، فجمع أهل العلم واستشارهم ، فاختلفوا عليه ، فأبى النضر أن يحكم بصرفه إلى بيت المال إلا بإجماع أهل العلم^(٨).

أما القاضي موسى بن محمد بن زياد فإنه حكم في المال الموقوف بما بلغه إليه اختياره مما اختلف فيه أهل العلم من قبل ذلك على النضر بن سلمة^(٩).

وجمعت نخطة القضاء إلى جانب نخطة الأمانات لمحمد بن أبي عامر في عهد الخليفة المستنصر بالله^(١٠) والنظر في المال الموقوف في الجامع^(١١) ونخطة السكة التي تولاهما محمد بن أبي عامر ، والوكالة والخزانة والنظر في الحشم والبناء^(١٢).

وهناك مهام أخرى أسندها الخليفة الحكم المستنصر بالله إلى القاضي عمر ابن محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوفي الذي تولى شراء الكتب والذخائر من

(١) ابن الفرضي ، ترجمة رقم ١٦٧

(٢) عياض : ٤٤٢/٤ ، شغل هذه الخطة كثير من القضاة ، مثل الحسين بن حي بن

عبد الملك ، راجع الصلاة ، ترجمة رقم ٣٢٢

(٣) بمراجعة تراجم قضاة قرطبة وجدنا أن غالبية قضاتها شغل خطة الصلاة والخطبة

سوى أعداد قليلة لظروف وضحتها التراجم .

(٤) خطة الاستسقاء كان يكلف الأمير بها القاضي .

(٥) عياض : ٤١٣/٤ (٦) المقتبس ، تحقيق الحجى ، ص ١٢٣

(٧) عياض : ٦٦٠/٤ ، النباهى : ص ٥٩ - ٦٠

(٨) الحشى : ص ٩٣ (٩) المرجع السابق ، ص ٩٤

(١٠) النباهى : ص ٨١ (١١) الحشى : ص ٩٣ - ٩٤

(١٢) الذخيرة ، ٥٩/١/٤ - ٦٠ ، أعمال الأعلام ، ص ٥٩

العراق ، ويقال أنه جرت على يديه من النفقات هناك ١٢٠ ألف دينار ، وتوفي وهو قاضى بلده بجانة سنة ٩٩٠/٥٣٨٠ - ١٩١ م^(١) .

وباستعراض أعمال قضاة الأندلس حتى نهاية القرن الرابع الهجرى نرى أنه أسندت أكثر من خطة من الخطط السابقة وجمعت فى وقت واحد لقاضى الجماعة بقرطبة أو قضاة الكور الأندلسية ، وإن كثرة جمع هذه الخطط للقاضى يجعلنا فى حيرة من قدرة شاغلى هذه الخطط على حسن تأديتها فى وقت واحد على أكمل وجه ، لاسيما مع تباعد الأماكن بين الخطط ، ومع ما يوجبه ذلك من وجود القاضى فى أكثر من مكان فى آن واحد .

ويرى بعض العلماء أن بعض ألقاب هذه الخطط كانت شرفية وأن المنوط بها لم يمارس اختصاصاتها ؛ قال بذلك بروقنسال فى كتابه تاريخ أسبانيا الإسلامية^(٢) ، وأيد ذلك أستاذنا الدكتور محمود مكى فى مقدمته لكتاب ابن حيان^(٣) ، وأن فى مصر الفاطمية كانت تؤخذ بعض ألقاب هذه الخطط على سبيل التشرىف .

وللمنصور محمد بن أبى عامر نص يتباهى فيه ببعض القضاة وأنهم يصلحون لكل خطة ، ويذكر عنه أنه قال : « فى أصحابى رجل بصير بدنياه ، يصلح لكل خطة من مكاني بالحجابة إلى مكان بوابى فلان فما بينهما من ذوى منزلة ومشتغل بكل أمر ويصلح لكل خطة ، فإذا استفسر عنه قال : هو ابن الشرفى »^(٤) .

ومن هذا النص نرى أن عهد المنصور محمد بن أبى عامر تميز بنوع خاص من الرجال يتحمل مسئولية أكثر من خطة فى وقت واحد ، وعندئذ يستطيع عن طريق مساعديه وأعوانه وخدامه القيام بترتيب أمورهما وحسن ضبطهما .

ومن دراستنا لتاريخ الدولة الأموية فى الأندلس نرى أن كل حقبة تميزت برجالها من ذوى الكفاءات الخاصة التى كانت تقوم بمهام جليلة فى أكثر

(١) عياض : ٥٧٣/٤

(٢) L. Provençal, Hist. Esp. Musul. Vol. III, p. 191-192.

(٣) ابن حيان : المقتبس : تحقيق محمود مكى ، ص ٤٤ (٤) عياض : ٦٧٧/٤

من خطة ، وكان الأولى بتولى هذه الخطط الشرفية الفقيه يحيى بن يحيى في عهد عبد الرحمن الأوسط .

ونحن نخالف من يؤيد رأى السابق ونقرر أن مجال التشريف بألقاب القاضى لم يكن معمولاً به فى الأندلس ، وأن الخطط التى جمعت إلى قضاة الأندلس كان القاضى يمارسها بنفسه ، فإذا لم يستطع فبالاستخلاف أو التفويض وبمعاونة مساعديه وتحت مراقبته ومسئوليته ، ولم يشغل أحد خطة على سبيل التشريف أو التكريم من القضاة طيلة هذه الحقبة التى تؤرخ لها .

وهناك خطة التدريس والسماع فى حلقات الجامع التى شغلها عدد كبير من القضاة مثل : القاضى قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ المتوفى سنة ٣٨٨ هـ / ٩٩٨ م ، وتولى قضاء كورة تلمير فى عهد الحكم المستنصر وقضاء مدينة الفرج فى عهد المؤيد ، سمع منه جماعة من الناس ، وكتب ابن الفرضى عنه وأجاز له ما رواه عن جده^(١) .

وكذلك شغل هذه الخطة من قضاة القرن الخامس عدد كبير ، منهم : القاضى عبد الله بن عبد الله بن محمد بن قاسم بن حزم قاضى قلعة أيوب من عمل سرقسطة ، كان السماع عليه بجامعة سنة ٤٣٩ هـ / ١٤٠٧ - ١٠٤٨ م . ذكره أبو عمر ابن الحذاء فى برنامج^(٢) .

وفى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى لم نر وظائف أخرى أسندت إلى قاضى الجماعة بقرطبة أو قضاة الممالك الأندلسية غير ما شاهدناه من قبل القرن الخامس الهجرى .

يضاف إلى ذلك دور هؤلاء الفقهاء والقضاة فى الفتنة القرطبية فى بداية هذا القرن ، وهو ما تعرضنا له أيضاً فى فصل سياسة الحكم والقضاء ، إذ انساق عدد منهم إلى العمل السياسى والدخول فيه بتولى الخطط المختلفة ، بل تولى سلطة الحكومة التنفيذية ، مثل ابن يعيش وابن عباد وابن جحاف طوال هذا القرن . وربما كان بعض القضاة يتولى الأذان بمسجده . ونحن لا نعد الأذان فى الواقع خطة من الخطط العامة حينما يؤذن القاضى فى مسجده .

(١) ابن الفرضى ، ترجمة رقم ١٠٧٩

(٢) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ١٢٨٩ (ط . كوديرا) .

ورأينا كذلك أنه في هذا القرن أسندت إلى القاضي مهمة السفارة ، فلقد أرسل الموفق مجاهد العامري صاحب دانية قاضيه أبا عمر أحمد بن حسين مع ابنه الملقب بإقبال الدولة بعد خلاصه من الأسر برسالة إلى المعز بن باديس صاحب القيروان^(١) .

ورأينا كذلك أنه في هذا القرن أسندت إلى قاضي قرطبة مهام مثل السفارة عن السلطان إلى الممالك المجاورة على نحو ما وقع حينما أرسل المعتمد بن عباد القاضي أبا بكر ابن أدهم سفيراً لدى يوسف بن تاشفين داعياً إياه إلى الجواز للأندلس^(٢) ، وشرح وجهة نظر المعتمد بن عباد لابن تاشفين ، وتحميسه للدفاع عن الإسلام ضد نصارى الأندلس هو وقضاة بعض ملوك الطوائف الأخرى^(٣) ، وأسند إلى القضاة ما يليق بهم من وعظ يوسف وترغيبه في الجهاد^(٤) ، ومن ثم نرى أن وظيفة السفارة عن السلطان كانت مما يتولاه قضاة قرطبة قبل القرن الخامس الهجري أحياناً .

وأسندت أيضاً إلى قضاة القرن الخامس مهمة البنيان ، فلقد أسند باديس ابن حبوس إلى قاضي غرناطة مهمة عمل منبر جامعها ، وكان عمله في شهر ربيع الأول من سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م ، وإليه كانت تنسب قنطرة القاضي والمسجد المتصل بها في قبلتها^(٥) .

وكان للقضاة دورهم في جمع كلمة ملوك الطوائف ضد طغيان ألفونسو السادس ، فقد جاء الفقيه أبو الوليد الباجي إلى المرية سفيراً بين رؤساء الأندلس يؤلفهم على نصرة الإسلام والجهاد في سبيله ، ويروم جمع كلمتهم مع جنود ملوك المغرب المرابطين على ذلك ، فتوفي سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٨١-١٠٨٢ م قبل تمام غرضه^(٦) .

ودخل عبد الملك المصمودي قاضي الجماعة بمراكش في أول الدولة اللمتونية الأندلس غازياً واستشهد في معركة الزلاقة سنة ٤٧٩ هـ / ١٠٨٦ م^(٧) .

(١) عياض : ٧٥٦-٧٥٧ ، التكملة ، ترجمة رقم ١٢١ (ط. الفريد بل وابن أبي شنب).

(٢) الروض المطار ، ص ٨٦ ، البيان المغرب ، ١٣٢/٤

(٣) المقرئ : ٣٥٩/٤ (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن الخطيب : الإحاطة ، ٨٢/٤ (٦) عياض : ٨٠٨/٤ ، الحلة السراء ، ٩٨/٢

(٧) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١٧٢٩ (طبعة كوديرا) .

وبعد فتح المرابطين لبلنسية واستردادها في سنة ٨٤٩٥/١١٠٢م ولى عليها القاضي عبدالله بن سعيد الوجدي ، وتحت نظره تم بناء المحراب بالمسجد الجامع^(١) . وكان لقاضي الجماعة بقرطبة أيضاً وظيفة الوعظ والإرشاد مع قضاة الولايات الأندلسية الأخرى ، ونلمس ذلك في تحميسهم الجند في معركة الزلاقة ضد النصاري .

وكذلك كان لهم دورهم السياسي في التحدث باسم الأندلسيين لإحداث التغيير في نظام الحكم والفتوى بضرورة هذا التغيير ، وإقصاء ملوك الطوائف عن دولهم^(٢) وبقتالهم إن امتنعوا .

* * *

(ل) مستخلف القاضي :

كان لابد لشاغل هذه الخطة أن تنطبق عليه شروط القضاء ، وأن يُعلم القاضي ولى الأمر بمستخلفه على خطة القضاء ، أو يكون منصوباً في عهد القاضي بحقه في اختيار من يستخلفه في غيابه إذا دعت الضرورة لذلك .

وذكر ابن العطار في وثائقه اختصاصات مستخلف القاضي وحدوده ، قال : وإذا استخلف القاضي ناظراً في الأحكام فللمستخلف أن يشهد عنده الشهود فيما فيه التنازع ، وله قبول من عرف منهم بعدالة وتنعقد عليه المقالات ويعدل عنده الشهود ، وتثبت حيازة ما شهد الشهود بملكه ، ثم يرفع ذلك كله إلى القاضي الذي استخلفه بحضرة شاهدي عدل ، فتثبت بهما عند القاضي أخباره له به ، ويلزم القاضي حينئذ أن يجوز فعل مستخلفه وينفذ ما ثبت عنده ويسجل للمحكوم له وينعقد التسجيل في ذلك والإشهاد على القاضي^(٣) .

وأضاف ابن العطار بأنه إذا كان المخلف غائباً عنه فيكتب إليه بما جرى عنده من الخصام مشهوداً عليه ويطلع على كتابه ويرسله مع عدلين يسلمانه للقاضي ، ولا يسجل القاضي بما ثبت عنده ، فإن فعل يبطل ، وإذا

(١) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ٢١٤٣ (طبعة القاهرة) .

(٢) المقرئ : نفع الطيب ، ٣٧٣/٤ وما بعدها .

(٣) ابن العطار : ص ٦٤٢ - ٦٤٣

كان تخليف القاضي لخلفه عن إذن الإمام ورأيه ففي هذه الحالة يجوز له أن يسجل وثيقة تسجيله دون إجازة القاضي ويمضي إذا وقع وهو كتسجيل القاضي^(١).

وأوردت كتب التراجم أسماء بعض هؤلاء المستخلفين في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي منهم :

الفقيه علاء بن نعيم بن عاصم التميمي المتوفى سنة ٣٠٧/هـ ٩١٩-٩٢٠م، وكان يخلف قاضي إشبيلية صهيب بن منيع المتوفى سنة ٣١٨/هـ ٩٣٠م^(٢)، وكان يحيى بن مودعة القيسي صاحب الصلاة بمالقة يخلف القضاة بها^(٣).

وكان قاضي الجماعة ابن أبي عيسى المتوفى سنة ٣٣٩/هـ ٩٥٠-٩٥١م يستخلف على قضائه في غيبته قاسم بن محمد صاحب الوثائق، وربما استخلف عبد الرحمن ابن علي^(٤)، واستخلف أيضاً ابن زونان في خرجة من خرجاته^(٥).

واستخلف قاضي طليطلة محمد بن يحيى بن عبد العزيز الفقيه عبد الله بن عبد الحارث بن منبيل المتوفى سنة ٣٧٣/هـ ٩٨٤م^(٦) وكان مشهوراً بالعلم والفضل. واستخلف أيضاً قاضي طليطلة ابن الجزار الفقيه عبد الله بن عبد الحارث ابن منبيل^(٧).

وكان صاحب المظالم أبو حاتم محمد بن عبد الله يخلف أخاه أبا العباس ابن ذكوان على قضاء الجماعة بقرطبة مدة معينة في المغازي مع السلطان^(٨).

وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي :

هناك من تقلد خطة القضاء بشروط منها أن يستخلف عنه من يظهر له متى احتاج إلى ذلك وإن كان مقيماً بقصره^(٩).

ولقد قبل الأمير يحيى المعتلى بالله شروط القاضي محمد بن الحسن النباهي قاضي مالقة عندما اختاره لشغل هذه الخطة. واستخلف قاضي سبتة من قبل

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤٣ (٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩٧١

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٥٩١ (٤) عياض : ٤٠٧/٤

(٥) النباهي : ص ٦٠ (٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٢٠

(٧) عياض : ٥٧٨/٤ (٨) المرجع السابق ، ٦٦٧/٤

(٩) النباهي : ص ٩٠

بنى أمية أحد الفقهاء عند خروجه إلى الحج ، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م^(١) .
واستخلف القاضي ابن يعيش على القضاء بطليطلة الفقيه سليمان بن عمر بن
محمد الأموي ويعرف بابن صهيب ، وكان مقرئاً للقرآن بالمسجد الجامع ،
وكان يدعى بالقاضي ، وتوفي سنة ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ - ١٠٤٩ م . وهناك
رواية بأن ابن يعيش ولاه القضاء^(٢) .

وكان الفقيه أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الجذامي البزلياني مخلفاً للقضاة
بالبيرة وبجانة ، وتوفي سنة ٤٦١ هـ / ١٠٦٩ م ، وصحب القاضي أبا بكر
ابن زرب وغيره^(٣) .

وهناك من القضاة من كان يستخلف غيره لتولى خطط أخرى كان
يتقاضاها غير القضاء .

فذكر القاضي عياض أنه لما توالى مرض قاضي الجماعة يونس بن الصفار
استخلف على الصلاة والخطبة مكى بن أبي طالب ، ولزم الحكم متحاملاً
إلى أن مات ، وأشهد على عهده بالقضاء لحفيده مغيث بن محمد بن يونس ،
فلم ينفذ عهده بعد موته^(٤) .

والقاضي أبو الوليد الباجي كان يستخلف الفقيه عبد الله بن إبراهيم بن
حجاج الكتامي السبتي إذا سافر على تدريس أصحابه ، وتوفي سنة ٤٧٠ هـ /
١٠٧٧ - ١٠٧٨ م^(٥) .

ومن الأخبار الطريفة في هذا المقام :

أن قاضي الشام ابن المنتاب استخلف الفقيه القرطبي عبد الملك بن العاص
ابن محمد بن بكر السعدي على القضاء بالشام حين دخلها^(٦) وذلك لنبوغته
وعلمه .

نخلص مما سبق إلى أن من أسباب الاستخلاف ما يرجع لضرورة طارئة
للقاضي تجعله يتغيب عن ولايته مدة من الزمن بسبب المرض أو الخروج في
المغازي أو في مصاحبة السلطان أو في طريق الحج أو في أي مهمة خاصة به

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٤٩

(١) الصلة ، ترجمة رقم ١٥١١

(٤) عياض : ٧٣٩/٤ - ٧٤٠

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣١

(٦) عياض : ٤٣٦/٤

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٦٥٩

أو عامة تخص ولي الأمر ، عندئذ يستخلف من يقوم مقامه في غيبته ، ويمارس خطته ممارسة فعلية .

ولقد فطن الفقيه ابن عبدون إلى مساوئ الاستخلاف ولم يغفل عن خوفه وحرصه من استخلاف القاضي غيره على الأحكام وإناطته بسلطاته ، فقال : « وأن لا يستخلف في ذلك ، لأنه باب فساد لحاله ، وباب من الهوان كبير قد فتحه على نفسه ، فإن الناس يميلون إلى مستخلفه ويبقى هو مهوناً لا يعبأ به ، ويحدث المستخلف عليه خلافاً عظيماً لا سيما إن ارتشى أو كان ذا غفلة ولم تكن له مُحَنَكَةٌ »^(١) . وإذا كانت تلك أسباب مخاوف ابن عبدون النظرية أو فيما كان يشاهده بالفعل في عصر المرابطين فإن تبديد تلك المخاوف وزوالها تأتي بحسن اختيار المستخلف إذا كانت سمات المستخلف « أن يكون حاكماً عالماً خبيراً غنياً يجعله للعوام في الأمر القريب من الأحكام ، لا في رقاب الأموال ولا حكم على الأيتام ولا فيما فيه أمر من أمور السلطان والعمال »^(٢) . ولعل شدة حرص ابن عبدون في هذا الأمر مرجعها إلى حرصه على تأكيد العدالة وانتشارها بين الناس والحفاظ على هبة القاضي والقضاء .

* * *

(م) العزوف عن خطة القضاء :

خطة القضاء من الخطط التي يهابها ويتحاشاها ويعزف عن توليها كثير من فقهاء المسلمين في المشرق والأندلس ، فلقد أوردت لنا المصادر تراجم كثير من هؤلاء الذين أبوا ورفضوا تولي هذه الخطة ، وذلك لاعتقادهم أن القضاء محنة من دخل فيه يتعرض للتهمة في الدنيا والعذاب في الآخرة ولو كان عالماً فهماً ، لأنه « إنما يخشى الله من عباده العلماء »^(٣) .

ففي المشرق أبي الإمام أبو حنيفة تولى القضاء خشية على دينه ، وفعل ذلك حيوة بن شريح في مصر في القرن الثاني ، وكذلك فعل الإمام مالك .

ومسألة العزوف والرفض مردود عليها ، لأن القضاء بالحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر ، فيكون له ثواب عند الله في عاجل رزقه

(١) ابن عبدون : ص ٨ - ٩ (٢) المرجع السابق ، ص ٩

(٣) القرآن الكريم : الآية رقم ٢٨ من سورة فاطر .

وخزائن رحمته . وإن القاضي الذي يعمل بالحق والذي لا يقضى بغير علم لجدير برضاء الله ومثوبته .

وفي كتاب ابن حبيب عن ابن شهاب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أحد أقرب مجلساً من الله يوم القيامة بعد ملك مصطفى أو نبي مرسل من إمام عادل » .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله مع القاضي ما لم يحف »^(١) . وفي الصحيح : « إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد »^(٢) .

والاجتهاد المذكور في ذلك هو بذل الوسع في طلب الحق والصواب في النازلة ، وفي حديث معاذ بن جبل : إن النبي صلى الله عليه وسلم أذن له أن يجتهد برأيه فيما لم يكن في الكتاب والسنة . وقد ورد : ما من قاض يقضى بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك^(٣) .

وفي الحقبة التي تؤرخ لها وتنتهي بنهاية القرن الخامس الهجري نرى أن سبب رفض الفقهاء تولى خطة القضاء هو الخوف من عدم القدرة على إقامة العدل على الأقوياء ، وتخرجاً من خدمة أمراء لا يرضون عن تصرفاتهم ، وخوف الفقهاء من الدسائس التي كانت تحدث بين بعضهم ورجال السلطة وأصحاب النفوذ في الدولة ، وخوفهم أيضاً من التنكيل بهم بيد أصحاب السلطة إذا عارضوا ووقفوا أمام ظلمهم .

ولقد علل ليفي بروقتسال إلحاح بعض القضاة في طلب الاستغناء أن ذلك مرجعه إلى أن أحكامهم تحتاج إلى جهد كبير لتنفيذها^(٤) . ونحن لا نوافق بروقتسال على هذا التعليل .

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، ٥ / ٢٢٤ ، ١٧/١٠ ، ابن عدى : الكامل في الضعفاء ، ٢١٤٥/٦ (ط . دار الفكر) ، السيوطي في جمع الجوامع رقم ٥٠٥٧ ، ٥٠٥٨ .
(٢) رواه عمرو بن العاص وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ، الجزء الرابع ، ص ١٩٨ .
(٣) ذكره سعيد بن المسيب عن موقف لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وأورده الإمام مالك في الموطأ : ٣٦ - كتاب الأقضية . (١) باب الترغيب في القضاء بالحق ، ٧١٩/٢ ، النباهي : ص ٤

ولقد وضح الخشني في مقدمة كتابه قضاة قرطبة أسباب إقبال الفقهاء أو إدبارهم عن هذه الخطة ، فقال : فقبل كثير منهم القضاء ، رغبة في شرف العاجلة ورجاء لمعونة الله واتكالا على سعة عفوه فيه ، ونفر آخرون منه رهبة من مكروه الآجلة ، وحنذاراً من الله فيما قد يكون منهم وعلى أيديهم^(١) ، وإن كنا رأينا أسباباً أخرى سياسية وراء العزوف عن خطة القضاء .

ولا يعنى العزوف عن قبول خطة القضاء عدم مشاركة العلماء في الخطط الدينية الأخرى أو في مجالات العلم المختلفة ، بل رأينا الكثير منهم يرفض خطة القضاء ويقبل خطة الشورى وخطة الصلاة والخطة والتعليم في المسجد ، إلى جانب اندماج هؤلاء الفقهاء في المجتمع ومشاركتهم الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بل والجهاد أيضاً لمواجهة العدو .

وقد يرجع عزوف بعض الفقهاء عن خطة القضاء راجعاً للتأثيرات المشرقية ولاقتدائهم بإمام المذهب المالكي مالك بن أنس الذي كان يرفض تولي الوظائف وقصرها على التعليم والعلم ، وبتلاميذه مثل زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي من رواة مالك ، وهو أول من أدخل إلى الأندلس فقهه ، وتوفي سنة ٢٠٤هـ / ٨١٩م ، وذكر ابن حزم أنه رفض خطة القضاء^(٢) . وإن كانت تراجم الفقهاء التي بين أيدينا لم تعرض لنا الأسباب الحقيقية لرفض كل فقيه خطة القضاء^(٣) .

ومن الفقهاء من قبل خطة القضاء لفترة ثم رجع يطلب الاستعفاء لأسباب عرفنا بعضها وخفي علينا بعضها ، ومنهم :

الفقيه محمد بن إبراهيم بن مزين الأودي الذي ولاه عبد الرحمن الداخل قضاء الجماعة بقرطبة في المحرم سنة سبعين ومائة وأقام شهراً ثم استعفى فأعفاه الأمير ، ولعل طلبه الإعفاء راجع إلى كبر سنه بالرغم من أنه مات سنة ١٨٣هـ / ٧٩٩م في سن عالية^(٤) أو بسبب سفره لتأدية فريضة الحج .

(١) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٢ (٢) الحميلي : ترجمة رقم ٤٢٩

(٣) راجع بحثنا عن سياسة الحكم والقضاء ، وقد تعرضنا فيه لأسماء القضاة الذين أبوا تولي هذه الخطة .

(٤) المقرئ : نفح الطيب ، ١٤/٢ هـ وما ورد في الحاشية من مصادر .

القاضي أسلم بن عبد العزيز الذي ظل قاضياً من سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٣ م إلى آخر سنة ٣٠٩ هـ / ٩٢٢ م ، ثم طلب الإعفاء بسبب كف بصره^(١) وضعف بدنه وعجزه عن التصرف .

والفقيه عبيدون بن محمد بن فهد بن الحسن الجهنى الذي ذكر الحميدى أنه ولى القضاء يوماً واحداً وامتنع من التماضى فيه ، وتوفى سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م^(٢) .

وكذلك الفقيه أبو عبيد الله الجبيري المتوفى سنة ٣٧١ هـ / ٩٨١ - ٩٨٢ م وكان قاضياً بطرطوشة بعهد الحكم المستنصر بالله ثم استعفى فعوفى^(٣) ، وعبد الرحمن بن وثيق توفى سنة ٣٩٠ هـ / ١٠٠٠ م ، وكان قاضياً لشذونة^(٤) . والفقيه عبد الله بن محمد بن القاسم بن حزم ، المتوفى سنة ٣٨٣ هـ / ٩٩٣ م ، ولى قضاء قلعة أيوب في عهد الحكم المستنصر بالله ، ثم استعفى فعوفى^(٥) .

والفقيه عبد الله بن محمد بن علي بن شريعة بن رفاعة المعروف بالباجي ، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، ولى قضاء إشبيلية وشوراه وألح في الاستغناء حتى عوفى من القضاء^(٦) .

والفقيه أحمد بن محمد بن مبشر ، المتوفى سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ - ١٠١٣ م ، استقضاه المهدي في مدته بحاضرة جيان ثم استعفى عن ذلك^(٧) .

وطلب قاضي الجماعة عبد الرحمن بن أحمد بن أبي المطرف المعافى الذي استقضاه الخليفة هشام بن الحكم في دولته الثانية في سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م الاستغناء وألح على ذلك وكانت مدة قضائه سبعة أشهر وثلاثة عشر يوماً وحين وصله كتاب الإعفاء أعلن شكره وتصدق بمدة من القمح^(٨) ولم تذكر المصادر سبب إلحاح القاضي على الاستغناء ولعل ظروف قرطبة وعدم استقرار الأحوال فيها في فترة الفتنة القرطبية هي السبب في ذلك .

والفقيه حسن بن محمد بن فيرة بن حيون من أهل سرقسطة ، المتوفى سنة

(١) الخشني : ص ١٠٩ - ١١١ ، الإحاطة ، ٤٢٢/١

(٢) الحميدى : ترجمة رقم ٦٧٠ (٣) عياض : ٥٦٣/٤

(٤) المرجع السابق ، ٦٥٨/٤ - ٦٥٩

(٥) ابن القرضى : ترجمة رقم ٧٥٣ ، عياض : ٥٧٤/٤ - ٥٧٥

(٦) عياض : ٥٧٩/٤ - ٥٨١ (٧) الصلة ، ترجمة رقم ٤٤

(٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٨٦

٥١٣ هـ / ١١١٩ - ١١٢٠ م ، استقضى بمرسية ، ثم طلب الاستعفاء ، فأجيب إلى مطلبه وأقبل على نشر العلم وبثه^(١) .

وهناك الكثير من القضاة الذين صرفوا عن خططهم ليتولوا خطأ أخرى أو خطط القضاء في أماكن أخرى ، فعلى سبيل المثال :

الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عبيد الله الرعيني المعروف بابن المشاط ، المتوفى سنة ٣٩٧ هـ / ١٠٠٧ م ، الذي ولاه المنصور محمد بن أبي عامر خطط الوثائق السلطانية وقضاء إستجة وأشونة وقرمونة ومورور وتاكرنا ، جمعهن له ثم صرفه عنهن وولاه أحكام الحسبة وقضاء جيان ثم قضاء بلنسية وأعمالها^(٢) .

والفقيه محمد بن محمد بن إبراهيم القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م الذي صرف عن قضاء مدينة سالم وتولى أحكام الشرطة والسوق بقرطبة^(٣) .

والفقيه عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن ويعرف بابن الحشا ، المتوفى سنة ٤٧٣ هـ / ١٠٨٠ - ١٠٨١ م ، صرف عن قضاء طليطلة سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ، واستقضى بطرطوشة ، ثم صرف عنها إلى قضاء دانية حتى وفاته^(٤) .

والفقيه إبراهيم بن محمد بن سليمان بن فتحون ، ويكنى : أبا إسحاق ، كانت له رحلة إلى المشرق ، سمع فيها بمكة ومصر من علمائها مع أبي عبد الله الحميدي سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ، وكان قاضياً لأقلش ثم صرف عنها ، ودعى بعد ذلك إلى أحكام وبندى ، فرفض وجاءه أهل وبندى وباتوا ليلتهم ، فتوفى أبو إسحاق صبيحة تلك الليلة ، ولم يذكر ابن بشكوال تاريخ وفاته^(٥) .

والحسن بن عبيد الله الحضرمي ، المتوفى سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م ، وصرف عن قضاء غرناطة ، وأقرأ الناس بالمسجد الجامع بها^(٦) .

ورفض الفقيه هشام بن أحمد بن سعيد ، ويعرف بابن العواد من أهل قرطبة خطة القضاء التي عرضت عليه بغير موضع فامتنع من ذلك ، وتوفى سنة ٥٠٩ هـ / ١٠١٥ - ١٠١٦ م^(٧) .

* * *

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٣٣٠ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٧٨

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٤٢ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٢٨

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٢١ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣١٥

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٣٩

(ن) عزل القضاة :

لم يكن عزل القضاة من الأمور الغريبة في المجتمع الأندلسي حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، بل كان شيئاً مألوفاً ، وإن كان يثير في نفوس الناس التساؤلات العديدة ، وقد حفلت كتب التراجم بأمثلة كثيرة من تلك الحالات ، وكان سبب العزل عن خطة القضاء لأمر متعدد منها : الدس والوقية والغيرة والحقد والحسد بين الفقهاء ، وشكاوى الناس من المظالم ، أو لأسباب يراها ولي الأمر أنها تخدش وجه العدالة التي يبتغيها أو الشبهة في سلوكيات القاضي ، أو بسبب ضعف القاضي الجسدي وكبر سنه ، أو لأسباب سياسية أو بسبب إحلال الأفضل ، وربما لأسباب أخرى لم نستطع أن نجد لها تعليلاً مقنعاً أو بدون أسباب .

ومسألة العزل من ولاية القضاء بدون سبب هي نوع من التعسف في استعمال السلطة من جانب من يصدر قرار العزل وإهدار الضمانات الأصلية الطبيعية الواجب توافرها في القاضي وإخلال بالعدالة ذاتها ، لأن القاضي إذا شعر أنه مهدد بالعزل بحسب هوى الحاكم لا يمكن أن يكون مستقراً أو مطمئناً أو عادلاً في قضائه .

وكان الحاكم نفسه منزهاً عن الهوى والطغيان وغرور السلطة فإنه لا يمكن أن يكون هو الحكم ذا القول الفصل في شأن استمرار ولاية القاضي أو عزله وإنما تسند هذه السلطة إلى جهة محايدة تخول مؤاخذه القاضي عن كل انحراف ينسب إليه أو عجز أو مرض أو عدم صلاحية لولاية القضاء ، مع تمكين القاضي من إبداء دفاعه في محاكمة منصفة عادلة تتوافر له فيها الضمانات التي يوفرها القانون للمتقاضين أمامه ، وهذا هو القدر المتيقن وأضعف الإيمان ، أما إخضاع سلطة الحاكم لهواه يعصف به متى أراد فهذا ليس خطراً على القاضي في ذاته وإنما على العدالة نفسها ، والقول بهذا لا يستقيم مع ما كان يقع من بعض الحكام من عزل القضاة مما يتنافى مع أصول العدالة من جهة ويزعزع استقرار مبادئ العدالة من جهة أخرى .

ولقد كانت العداوة بين الفقهاء مدعاة لتغلب ذوى السلطة والمكانة من

الفقهاء على القاضي الذي يأمر الأمير بعزله بعد التحقق من صحة الشكايات المعروضة عليه ، حتى ولو كانت هذه الشكايات مجانبة الصواب .

من ذلك ما رأينا في أسباب عزل القاضي يحيى بن معمر ، المتوفى سنة ٢٢٦هـ / ٨٨٠م^(١) الذي كان الفقهاء يحقدون عليه ويذمونونه ويتبعون عثراته ، وسعى يحيى بن يحيى في تجريجه إلى أن عزل^(٢) .

واضطرب القاضي محمد بن سعيد لطلب الاستعفاء حين طلب منه الفقيه يحيى بن يحيى ذلك وذكر ابن حيان أن سبب ذلك يرجع إلى اتباع محمد بن سعيد الهوى ومحاولته إرضاء يحيى بن يحيى مما أغضبه عليه^(٣) .

ولقد عزل الأمير عبد الرحمن الأوسط قاضي الجماعة إبراهيم بن العباس بدون الرجوع إلى مشاورة الفقيه يحيى بن يحيى ، وبعد مشورة عبد الملك بن حبيب ، بسبب ما أشير من تأمره مع يحيى بن يحيى على الدولة ، وإن كان هناك رواية أخرى ملخصها أن الحاجب موسى بن حدير دس امرأة من مواليه في طريق القاضي ، فنادته : يا ابن الخلائف . فكان ذلك سبباً في عزله^(٤) . ولعل هذه الرواية هي الأقرب لسبب العزل .

وعزل القاضي بخامر بن عثمان الشعباني الذي ولي القضاء سنة ٢٢٠هـ / ٨٣٥م وسبب عزله معاملته الصعبة للناس وقلة المداراة وترك حسن المعاملة ، فسلطت عليه الألسن وكثرت فيه المقالة ، فعزله الأمير بعد أن تحقق من ذلك ، وهجاه الشاعر يحيى بن حكم الغزال^(٥) .

وكان هناك من عزله الأمير لسرعة تعجيله الأحكام ، فقد عزل الأمير عبد الرحمن الأوسط القاضي معاذ بن عثمان الشعباني الذي شغل خطة الجماعة سبعة عشر شهراً وتوفى سنة ٢٣٤هـ / ٨٤٩م ، وذكر الخشني « أنه حفظت

(١) الخشني : ص ٤٨ ، عياض : ٥٢/٣ - ٥٥

(٢) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكي ، ص ٥٤ - ٥٥

(٣) لم يذكره الخشني ، وإنما ذكره ابن عبد البر . انظر تفصيل ذلك : ابن حيان :

المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكي ، ص ٦٢ - ٦٣

(٤) المرجع السابق ، ص ٦١

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٦

عليه في تلك المدة سبعون قضية بها فاستكثرت منه ^(١) ، ولقد خاف الأمير على القاضي من الزلل لسرعته في الفصل في القضايا فعزله ^(٢) ، بالرغم من أنه كان حسن السيرة محموداً ويخالق الناس بغير خلق أخيه يخامر ^(٣) .

وعزل الأمير عبد الرحمن الأوسط القاضي محمد بن زياد بسبب رفضه الحكم بقتل ابن أخى عجب ، وكذلك عزله للمشاورين ابن عبد الأعلى وأبان ابن عيسى ^(٤) .

وعزل قاضي الجماعة أحمد بن زياد بسبب ما أحدثه ابنه بشذونة ، ولم يصرح الخشني بماهية الحدث ، مما أغضب الأمير محمد بن عبد الرحمن ، وأدى ذلك إلى عزل القاضي ^(٥) .

وعزل قاضي الجماعة سليمان بن أسود في المرة الأولى بسبب شكاوى الكارهين له ووشاياتهم ، ورفض القاضي بيع دار يتيم بثمن بخس للأمير ، وطالب بأضعاف القيمة التي قومها به المقومون ^(٦) ، ونحن نستبعد أن يكون ذلك سبباً لعزل الأمير له ، وإن كانت الوشايات هي السبب الأول .

ويقال إن سبب عزل القاضي عمرو بن عبد الله في المرة الثانية هو قبوله الهدايا وتدليس ولده في مال مستودع في الديوان ، وما ذكره الشاعر مؤمن ابن سعيد ، إذ هجاه بثلاثة أبيات ، قال الأمير حين سمعها : قد أكثر الناس في عمرو وفي ولده ، فعزله الأمير حينئذ ^(٧) ، وإن كان هناك سبب آخر ذكره الخشني هو وشايات هاشم الوزير لتحامله على الفقيه بقر بن مخلد ، فسعى هاشم في عزله ^(٨) .

وعزل الأمير المنذر سليمان في المرة الثانية بسبب كبر سنه وظهور الهرم عليه ^(٩) ، وعاش سليمان بن أسود تسعة وتسعين عاماً وعشرة أشهر ^(١٠) .

وفي عهد الأمير عبد الله بن محمد عزل قاضي الجماعة النضر بن سلمة لرفضه ضم المال المحبوس في الجامع إلى بيت مال المسلمين إلا بإجماع آراء

(١) الخشني: ص ٥٥ - ٥٦ ، التكملة ، ترجمة رقم ١١٦٤ (ط . كوديرا) .

(٢) النباهي : ص ٥٥ (٣) التكملة ، ترجمة ١١٦٤ (ط . كوديرا) .

(٤) الخشني : ص ٥٩ - ٦٠ (٥) المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧

(٦) المرجع السابق ، ص ٨١ (٧) المرجع السابق ، ص ٨٣

(٨) المرجع السابق ، ص ٨٣ - ٨٥

(٩) المرجع السابق ، ص ٨٩ (١٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

الفقهاء ، وأن هذا رأى بلغ إلى الأمير ولكن بطريقة سيئة ومحرفة ، فعزله عن القضاء^(١) .

أحب النضر بن سلمة الرجوع إلى القضاء وطمع في ذلك في حال عزل أخيه محمد بن سلمة ، فزين لأخيه مكاتبة الأمير بالاستعفاء عن القضاء ، فأجابه الأمير إلى طلبه وعافاه عن القضاء^(٢) ، ولم يذكر الخشني الأسباب الحقيقية لهذا التصرف من قبل محمد بن سلمة ، واحتفظ الأمير له بنخطة الصلاة .

ولقد رأى الأمير بعد ذلك عزل القاضي النضر بن سلمة في المرة الثانية ، ولم يوضح الخشني أسباباً لذلك ، فعزله الأمير عن القضاء وولاه الوزارة وجمع خطة القضاء والصلاة لمحمد بن سلمة للمرة الثانية^(٣) .

ولم توضح المصادر سبب عزل الأمير عبد الرحمن بن محمد للقاضي الحبيب أحمد بن زياد ، ولعل قدوم الفقيه أسلم بن عبد العزيز من المشرق وسماع الأمير عن مروءته وأوصافه الحمودة^(٤) هي الدافع إلى عزل الحبيب وتعيين أسلم بن عبد العزيز .

ولقد طلب أسلم بن عبد العزيز في ولايته الأولى الاستعفاء بالرغم من عظم تقدير الأمير له ، ولم توضح لنا المصادر سوى ما ذكره الخشني : « وألح أسلم على أمير المؤمنين أطلال الله بقاءه في الاستعفاء من القضاء فعافاه منه »^(٥) .

وكان عزل قاضي الجماعة أسلم بن عبد العزيز في ولايته الثانية وقبل وفاته لكبر سنه وضعفه عن القعود للأحكام وكف بصره ، وكان عزله سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٦ - ٩٢٧ م ، ووفاته سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م^(٦) ، أي لظروفه الصحية وضعفه عن العمل^(٧) وكان عمره يوم وفاته سبعاً وثمانين سنة^(٨) .

وشغل الفقيه محمد بن يحيى بن لبابة قضاء البيرة ، ولقد رفع أهل البيرة

(١) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٩٣ (٢) المرجع السابق ، ص ٩٩

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٤) المرجع السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦

(٥) المرجع السابق ، ص ١٠٩

(٦) الخشني : ص ١١ ، المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٢٠٨ ، وذكر ابن عذارى أن

وفاته سنة ٣١٩ هـ ، راجع ابن عذارى : ٢/٢٠٥ - ٢٠٦

(٧) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٢٠٨ (٨) ابن عذارى : ٢/٢٠٦

أمرهم إلى الخليفة عبد الرحمن بن الناصر ، فعزل عنها لأشياء نقت عليه^(١) .
وعزل بعد ذلك عن خطة الشورى بقرطبة ، وسجل القاضي الحبيب أحمد
ابن زياد بسخطه لأشياء قبيحة ، فأمر الناصر بإسقاط منزلته من الشورى
والعدالة وإلزامه بيته ومنعه من الإفتاء^(٢) ثم عاد بعد ذلك .

ولقد عزل الخليفة المستنصر ابن الخال سعيد قاضي كورة إشبيلية ،
وأرسل الوزير صاحب المظالم عبد الرحمن بن موسى بن حدير إلى إشبيلية
للتحقيق فيما نسب إلى القاضي المعزول من مظالم^(٣) .

وكذلك أورد ابن حبان « أن الخليفة الحكم المستنصر عزل القاضي محمد
ابن داود قاضي قلعة أيوب وصاحب الصلاة فيها يوسف بن محمد وأمر
بسجنهما لجرائر نقمها عليهما »^(٤) .

وذكر ابن الفرضي أن القاضي أصبغ بن قاسم بن أصبغ ولي قضاء
إستجة ، فأساء معاملة أهلها ، فشكوه ، فعزل عنهم ، ثم صرف إليهم مرة
أخرى^(٥) ، ولعل سبب ذلك تحقق الخليفة من كيد الشكوى ضده ، وتوفي
سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م .

وفي عهد المنصور محمد بن أبي عامر رأينا عزل القضاة لظروف سياسية
ولرغبته في الانفراد بالسلطة ، فقد عزل أصبغ بن الفرج بن فارس الطائي
عن القضاء والفتيا^(٦) لرفضه اتخاذ مسجد الزاهرة مسجداً جامعاً إلى جانب
مسجد قرطبة^(٧) .

وألح القاضي أبو محمد الباجي قاضي إشبيلية على الاستعفاء من خطي
القضاء والفتيا ، ولعل سبب ذلك تصرفات المنصور محمد بن أبي عامر التي لم
يطمئن القاضي إلى سلامتها^(٨) ، وكذلك عزله لقاضي قرطبة أبي بكر ابن
السليم لكلمات بدرت منه^(٩) .

أما عزله للقاضي محمد بن يحيى بن زكريا التيمي المعروف بابن برطال
فسببه أنه ظهر اختلال في أحكامه لكبر سنه ، فعزله عن القضاء وألحقه

(٢) المرجع السابق ، ٣٩٨/٤

(١) عياض : ٣٩٨/٤

(٤) المرجع السابق ، ص ٧٥

(٢) ابن حبان : تحقيق الحجى ، ص ٨٦

(٦) عياض : ٦٥٨/٤

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٥٥

(٨) المرجع السابق ، ٥٨١/٤

(٧) المرجع السابق ، ٦٥٧/٤

(٩) المرجع السابق ، ٥٤٨/٤

بالوزارة في المحرم سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م^(١) ، وكان عمره حينئذ ستاً وتسعين وتسعة عشر يوماً^(٢) .

وعزل قاضي الجماعة وصاحب الصلاة بقرطبة أبو العباس أحمد بن عبد الله ابن هرثمة بن ذكوان سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م في عهد عبد الملك المظفر ، وسبب ذلك وشاية عيسى بن سعيد الوزير لحكم أصدره القاضي بفسخ شراء ضيعة اشتراها عيسى من ولد ابن السليم السفية ، فقضى ابن ذكوان بردها إلى السفية ، فاتهم الوزير بني ذكوان بالقدح في الملك ، فعزله المظفر عن القضاء والصلاة^(٣) . وكذلك عزل القاضي ابن فطيس عن القضاء والصلاة في رمضان سنة ٣٩٥ هـ / ١٠٠٥ م ، وكانت مدة ولايته في القضاء والصلاة تسعة أشهر ويومين^(٤) .

وفي أثناء الفتنة البربرية اتهم قاضي الجماعة أبو العباس ابن ذكوان في ولايته الثانية بأنه يهوى السلم والميل إلى صلح البرابرة وصاحبهم المستعين ، وذلك في خلافة هشام المؤيد الثانية الذي أصدر أمره بإخراجه عن الأندلس ونفيه إلى العلوة هو وأخوه أبو حاتم وأخوهما الأديب أبو عمر ، وذلك في سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م^(٥) .

ولقد طلب قاضي الجماعة عبد الرحمن بن أحمد بن أبي المطرف المعافى الذي استقضاه الخليفة هشام بن الحكم في دولته الثانية في سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م الاستغناء وألح عليه ، وكانت مدة قضائه سبعة أشهر وثلاثة عشر يوماً ، وحين وصله كتاب الإعفاء أعلن شكره لله وتصدق بمد من القمح^(٦) ، ولم تذكر المصادر سبب إلحاح القاضي على الاستغناء ، ولعل سبب ذلك ظروف قرطبة وعدم استقرار الأحوال فيها في فترة الفتنة القرطبية ، وخوف القاضي من تردى الأحداث المستمر ، ورغبته في الابتعاد عن المشكلات الكثيرة التي حلت بقرطبة في تلك الفترة ، لذلك نراه ينزوى زاهداً في بيته بعيداً عن الأحداث حتى وفاته سنة ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ - ١٠١٧ م^(٧) .

(١) ابن سهل : ورقة ٢٧٧ ، المغرب في حل المغرب ، ١ / ٢١٥ ، يذكر ذلك في سنة

٣٦٢ هـ ، وهذا التاريخ خطأ .

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٩٠

(٣) ابن سهل : ورقة ٢٧٧ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٥

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٢

(٥) ترتيب المدارك ، ٤ / ٦٦٦ ، النباهي ، ص ٨٦ - ٨٧ ، المغرب ، ١ / ٢١١

(٦) الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٦ (٧) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

وكان قاضي الجماعة ابن وافد أحد الأشداء على البربر وخليفتهم المستعين ، فلما استولوا على قرطبة وخلعوا أميرها خلعوا قاضيها وأهين ، وأمر المستعين بصلبه لولا شفاعات الفقهاء الصالحين ، فاكتفى بحبسه إلى أن مات في المطبق سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٤ م ^(١).

وفي خلافة القاسم بن حمود أورد لنا ابن سهل في أحكامه ^(٢) أنه حدث نزاع قبيح بين يونس بن عبد الله المعروف بابن الصفار صاحب الصلاة وبين أبي عبد الله ابن عبد الرؤوف صاحب المظالم ، وذلك في ربيع سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٩ م ، جعل القاسم بن حمود يعزل ابن الصفار صاحب الصلاة ، وإضافة تلك الخطة لابن بشر قاضي الجماعة حتى انقرض دولة آل حمود سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٩ م ، وفي خلافة هشام بن محمد المعتد بالله سعى الفقهاء على ابن بشر عنده حتى عزل وولى مكانه يونس بن عبد الله الخطيني القضاء والصلاة ^(٣).

وقال ابن سهل : « وكان محسوداً لتبريزه عليهم وانتقاده لأجوبتهم واعتراضه فيها حتى ينصرفوا إلى ما يختاره من معانيها ، وقد كان بعضهم عنده لا يقبل شهادتهم في الباطن ولا يقضى بها إذا انفردت عن غيرها ، فكسبهم ذلك كله عداوته وأضمرُوا مطالبته حتى أمكنتهم الفرصة بعزله ، وولى ابن الصفار مكانه » ^(٤).

وفي عهد بني جهور عزل الشيخ أبو الحزم ابن جهور أبا بكر محمد بن أبي العباس أحمد بن ذكوان في غرة شعبان سنة ٤٣٠ هـ / ١٠٣٩ م ^(٥) ، ولم تبين المراجع سبب هذا العزل ، ولعل ذلك يرجع إلى أمور خاصة بتنظيم الدولة وظروفها الاقتصادية ، ومنها معارضة القاضي إعطاء مال الأوقاف لأبي الحزم ابن جهور لصرفها على المصالح ^(٦) ، وعين بدلا منه عبد الله بن أحمد بن عبد الملك المعروف بابن المكوي الذي عزله أبو الوليد محمد بن جهور سنة

(١) عن محنة القاضي ابن وافد ومهلكه : راجع عياض : ٤ / ٦٦٨ - ٦٧١ ، النباهي :

ص ٨٩

(٢) ابن سهل : ورقة ٣٢٧

(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٨

(٤) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٧٦ وما بعدها .

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ١١٥٠ (٦) ترتيب المدارك ، ٤ / ٧٨٥

٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م ، وكانت مدة عمله بالقضاء ثلاث سنين وشهرين واثنى عشر يوماً^(١) ، ولعل سبب ذلك قلة علمه ومعرفته ، إذ وصفه ابن بشكوال بأنه « لم يكن من القضاء في ورد ولا صدر »^(٢) .

وعزل أبو الوليد محمد بن جمهور قاضي الجماعة بقرطبة حسن بن محمد بن ذكوان لأمر ظهرت منه^(٣) لم يوضحها ابن بشكوال ، ولعلها قلة علمه من ناحية ، وربما تورطه في بعض الأشياء التي لا تليق بخطته وربما تكون تلك الأمور أحكاماً ظالمة أصدرها متعمداً في صالح أصحاب الحق ، ولم يهتم برأي الفقهاء ، خاصة وأنه كان ضعيفاً ، أو تكون أموراً خلقية ظهرت عليه وشابت نزاهته ، ولم يكتب ابن جمهور بعزله فقط ، بل حدد إقامته ومنعه من الخروج إلا إلى المسجد^(٤) ، وتوفي سنة ٤٥١ هـ / ١٠٥٩ م ، وكانت مدة عمله في القضاء أربع سنين وأحد عشر شهراً وثمانية عشر يوماً^(٥) .

وكذلك صرف القاضي محمد بن أحمد بن مخلد عن القضاء بقرطبة وامتنحن بسببه ، وتوفي بمدينة إشبيلية بعد انتقاله من اعتقاله في صفر سنة ٤٧٠ هـ / ١٠٧٧ م ، ولم تذكر المصادر تاريخ ذلك ، وربما كان في فترة ابن عباد وبسببه^(٦) ، وربما تكون ميوله السياسية لبني ذي النون أعداء ابن عباد وراء سجنه حين تم النصر لابن عباد في قرطبة .

وكان يحدث في ممالك الأندلس مثلاً كان يحدث في قرطبة ، فقد عزل مقاتل صاحب طرطوشة ، القاضي ابن الحشا أبا زيد عبد الرحمن لحكم حكمه القاضي على بعض أصحابه ، فكره مقاتل ذلك من القاضي^(٧) .

ثم ولي ابن الحشا قضاء طليطلة ، فحمدت سيرته ، ثم اتهمه صاحبها المأمون يحيى بن ذي النون بالتآمر عليه مع الفقهاء ، فعزله وأخرجه عنها^(٨) .

وعند استيلاء المرابطين على مقاليد الأمور في الأندلس عزل القاضي ابن

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٦٠٧ (٢) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣١٢ (٤) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٥) المرجع السابق ، الترجمة نفسها . (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٠٣

(٧) عياض : ٨١٧/٤ (٨) المرجع السابق ، ٨١٧/٤ ، ٨١٩ - ٨٢٠

سهل عن قضاء غرناطة ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(١) ، وعزل القاضي عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عيسى - ويعرف بالشمثاني - عن قضاء المرية ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(٢) .

وعزل القاضي عبد الصمد بن موسى بن هذيل عن القضاء بقرطبة ، ولم تذكر المراجع سبب هذا العزل ، ولزم بيته إلى أن توفي على أحسن حال سنة ٤٩٥ هـ / ١١٠٢ م^(٣) .

وكان حجة المرابطين في عزل قضاة الأندلس أن هؤلاء القضاة لم يخلصوا النصيح لملوكهم أصحاب النعمة عليهم فكيف ينصحوننا .

وذكر الونشريسي اختلاف فقهاء الأندلس فيما حكم به قاضي سبتة من عزل قاضي الجزيرة الخضراء ، وذلك بسبب شكوى أهل الجزيرة الخضراء من سوء حال قاضيهم ابن عبد الخالق لأمر المسلمين على بن يوسف بن تاشفين^(٤) .

وكان يترتب على عزل القاضي أن يتسلم القاضي الجديد منه ما بعهدته من سجلات ، وهو ما كان يعرف « بالديوان » ، فلقد أورد الخشني أنه حين عزل سليمان بن أسود في ولايته الأولى وكان أمير الأندلس خارجاً عن قرطبة كلف الأمير صاحب المدينة بأن يبعث إليه أربعة من عدول قرطبة يقبضون الديوان منه ويحفظ في بيت الوزراء^(٥) .

وأورد الخشني في موضع آخر « أنه لما قعد قاضي الجماعة عامر بن معاوية للقضاء في الجامع رأى سليمان بن أسود أتاه بالديوان »^(٦) .

وظل هذا تقليداً متبعاً في الأندلس كافة : أن القاضي الجديد يتسلم الديوان مما سلفه ليستكمل فيه قضاياها . وهكذا .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٩٤٢ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٣٨
(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٠٨ (٤) المعيار المغرب ، ١١٥/١٠
(٥) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٨٢ (٦) المرجع السابق ، ص ٩٠

الفصل الثالث

وظائف متصلة بالقضاء في الأندلس

خطة الشورى

وهي خطة انفرد بها المغرب والأندلس عن بقية العالم الإسلامى حينئذ . وكانت من الخطط المكملة لهيكل القضاء في الأندلس ، وهي خطة ضرورية ولازمة له ، ويختار من يشغلها من بين الفقهاء المشهود لهم بالرأى وسعة العلم ، وكان يعينه الأمير أو الخليفة بناء على ترشيح من قاضى الجماعة بقرطبة في عهد الدولة الأموية في الأندلس . وبعد سقوط الخلافة كان يعين بناء على اختيار ملوك الطوائف . أما في عهد المرابطين فكان أمير المرابطين هو الذى يقر هذا الاختيار ، وكان يطلق عليها أيضاً في التراجم التى بين أيدينا خطة الفتيا .

ولقد ذكر ابن خلدون هذه الخطة تحت مسمى خطة الفتيا ضمن الخطط الدينية الخلافية في الأندلس وهي : الصلاة ، والفتيا ، والقضاء ، والجهاد ، والحسبة (١) .

وكان يشغل خطة الفتيا من فقهاء الأندلس من يعمل في مجال العلم وفتاوى الرعية في المساجد ، ويسمى المفتى أو الفقيه المفتى . ويختار من هؤلاء المفتين فقهاء خطة الشورى ، وهم الذين يشاورهم القاضى ، ويختار منهم أيضاً من يشاورهم الأمير أو الخليفة في مشكلات الرعية وشئون الحكم ، وقد يجمع بعضهم بين العملين : مشاوره القاضى ومشاوره الأمير ، مثل : يحيى بن يحيى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٨ م (٢) ، وعبد الملك بن حبيب المتوفى سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م (٣) ، وأحمد بن يحيى بن يحيى بن يحيى المتوفى سنة ٢٩٧ هـ / ٩١٠ م (٤) ،

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢١٩ (٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٥٥٦

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨١٦

(٤) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ١٤٦ - ١٤٧

(م ٢١ - تاريخ القضاء في الأندلس)

وأبي مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى المتوفى سنة ٢٩٨ هـ / ٩١١ م^(١) ،
وأبي عبد الله أحمد بن بقر بن مخلد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م^(٢) ، اللذين
كان يشاورهما الأمير عبد الله^(٣) في شئون الرعية ويشاورهما قاضي الجماعة
في نوازل الرعية .

لقب المشاور :

حددت المصادر المطبوعة التي بين أيدينا لقب المشاور أو وظيفة
المشاورة في كثير من التراجم ، فلقد ذكر عياض في ترجمة عبد الرحمن بن
دينار ، المتوفى سنة ٢٠١ هـ / ٨١٦ م ، إنه شُور بقرطبة^(٤) ، وذكر في ترجمة
عيسى بن دينار أنه : كانت الفتيا تدور عليه وكانت له بها رئاسة^(٥) ،
وورد في تراجم أخرى أنه كان مفتياً ببلده ومشاوراً^(٦) ، وفي مواضع أخرى
ذكر : كان بصيراً بالفتيا بلغ موضع الشورى في موضعه^(٧) ، وفي ترجمة الفقيه
وهب بن محمد بن محمود ، المتوفى سنة ٣٩١ هـ / ١٠٠١ م ، ذكر الحميدى : أنه
كان يقال له المفتي ، وذكر ابن الفرضي أن القاضي ابن السليم شاوره ، ولما
ولى محمد بن يتي ترك مشاورته^(٨) ، ووصف الفقيه سعيد بن أحمد بن رمح
الخلواني الشذوني مفتياً ومقدماتاً في الشورى^(٩) . وكان الفقيه سعيد بن يوسف
ابن كليب الخلواني الشذوني مفتياً بموضعه ومقدماتاً للشورى فيه ، وتوفى آخر
سنة ٣٦٥ هـ / ٩٧٦ م^(١٠) .

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٦٤

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٣ ، جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ١٩٧ ، النباهي :

ص ٦٣ - ٦٥

(٣) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ١١٢

(٤) عياض : ١٥/٣ (٥) المرجع السابق ، ١٦/٣

(٦) في ترجمة : خلف بن عبد الله بن بخارق الخلواني . راجع ابن الفرضي : ترجمة رقم

٤٠٧ ، عياض : ٤٥٢/٤

(٧) في ترجمة : عريف مولى ليث بن فضل ، توفي سنة ٣٢٨ هـ ، من أهل لوزقة . راجع

ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٠٥ ، عياض : ٤٥٥/٤ - ٤٥٦

(٨) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٢٢ ، الحميدى : ترجمة رقم ٨٤٨ ، عياض :

٤٥٦/٤ ، بغية الملتبس ، ترجمة رقم ١٤٠٤

(٩) عياض : ٥٦٩/٤ (١٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وفي بعض التراجم ورد لفظ مشاور بموضعه ، كما في ترجمة حملون بن سعدون بن بطلال التجيبي الشنوني ، المتوفى سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م^(١) .

أما في وثائق ابن سهل في قضايا القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي فقد وردت أسماء الفقهاء المشاورين مباشرة في النوازل دون حاجة لذكر لفظ المشاور فلان أو الفقيه فلان مثل قال بذلك : محمد بن غالب ، ومحمد بن وليد ، وعبيد الله بن يحيى ، وسعد بن معاذ ، ومحمد بن عمر بن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، ويحيى بن إبراهيم ... وجميعهم من فقهاء الشورى في تلك الحقبة^(٢) .

أما في قضايا القرن الخامس الهجري فقد وجدنا صيغاً مختلفة لكلمة مشاور ، وإن كانت تعني المعنى نفسه ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

وأحياناً يأتي اللقب صريحاً ، مثل : قال القاضي : محمد بن عبد الملك بن أيمن ، المتوفى سنة ٣٣٠ هـ / ٩٢٤ م^(٣) ، من أهل قرطبة فقيه مشاور^(٤) .

— في قضية : « مسائل في الرفوف » قال ابن سهل : كُتِبَ إلى شيوخنا بقرطبة سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م^(٥) .

— وفي قضية : « شورى في ثور استحقه ورثة عن ميتين » أورد ابن سهل : « وقال بعض الشيوخ في جوابه لبعض القضاة »^(٦) . وذكر أيضاً : وقال الشيخ^(٧) .

— وفي قضية : « شورى كتبها في قتل ابن فطيس زوجته رحيمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد » سأل الوزير صاحب المدينة الفقهاء^(٨) .

(١) المرجع السابق ، ٥٧٠/٤

(٢) راجع وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، قضايا القرن الرابع الهجري .

(٣) ابن الغرضي : ترجمة رقم ١٢٣٠

(٤) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٨٧

(٥) المرجع السابق ، ص ٩٢

(٦) وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس ، ص ٨١

(٧) المرجع السابق ، ص ٨٢ (٨) المرجع السابق ، ص ٧١

— « مسألة الطنبى الذى أصبح فى داره مقتولا » قال : فجمع الوزير أبو الوليد ابن جهور الفقهاء والحكام والناس « (١) » .

— « مسألة فى جائحة جنات الأحباس بقرطبة » قال : وكان ابن بشر من الراشخين ومن كبار المشاورين المفتين ، بصيراً ماهراً بالعقود والأحكام « (٢) » .

« وحكى إن من الفقهاء المفتين من لم ير القيام بمثل هذا » (٣) .

« وأما ما أنكره المفتى من تحديد مقدار الوسط » (٤) .

وقال ابن الهندى فى وثائقه : « رأيت لبعض المفتين من السلف الماضى » (٥) .

نخلص مما سبق إلى أن لقب : مُفتٍ ، وشيخ ، وفقه مُفتٍ ، كل هذه الألقاب كانت تعنى كلمة مشاور ، وهذا ما كان مستخدماً فى وثائق ابن سهل فى قضايا القرن الخامس الهجرى . أما فى كتب التراجم فقد رأينا المؤلف يسجل كلمة المشاور تارة وربما سجل كلمة فقيه لتعنى كلمة مشاور .

ولقد اهتمت كتب التراجم التى بين أيدينا ببعض الشخصيات من رجال الشورى ، وأطلقت عليهم أوصافاً رئاسية مثل :

فأقام مع يحيى بن يحيى زعيمها فى المشاورة (٦) ، وانفرد عبد الملك وحده بالرياسة مديدة (٧) ، كانت الفتيا تدور عليه لا يتقدمه فى وقته أحد (٨) ، كان مقدماً فى المشاورة فى الأحكام منفرداً برياسة البلد غير مدافع (٩) ، كان صدرأ فمّن يستفتى (١٠) ، كان فقيهاً متقدماً فى الفتيا (١١) ، كان شيخ المسلمين وعالمهم وخيرهم (١٢) صاحب رئاسة مع (١٣) زعيم الجماعة (١٤) كان مدار فتيا البلد عليه فى وقته (١٥) ، انفرد بالفتيا من أول أيام أمير المؤمنين الناصر

(١) المرجع السابق ، ص ٦٨

(٢) وثائق فى شئون الحسبة فى الأندلس ، ص ٦٥ (٣) المرجع السابق ، ص ٧٩

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٥ (٥) ابن سهل : ورقة ٣٥

(٦) عياض : ٣١/٣ (٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨) ابن الفرغنى : ترجمة رقم ٩٧٥ (٩) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٦٤

(١٠) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٨٧ (١١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٦٠

(١٢) المقتبس ، ص ٩٠ (أنطونيا) (١٣) عياض : ١٤٢/٣

(١٤) المقتبس ، ص ٤٧ (أنطونيا) ، عياض : ٥٢/٣

(١٥) ابن الفرغنى : ترجمة رقم ١٠٦١

فلم يشركه أحد في رئاسة البلد والقيام بالشورى^(١) ، كان صدراً في أهل الشورى^(٢) .

من هذا العرض السابق نرى أنه كان لا بد من وجود شخصية أو أكثر لها وزنها العلمي ترأس فقهاء الشورى في كل عصر من العصور التي تؤرخ لها، تمتاز من بين جماعة الفقهاء بسمات من التفوق العلمي والانفراد به والرحلة إلى المشرق والدراية وسعة الاطلاع والرواية والسن وقربها من الأمير أو الخليفة، وكان يُخلع عليها هذا التقدير الأدبي الرئاسي ، وكان أحياناً كثيرة ينفرد شخص واحد بالرئاسة أو أكثر من شخص في كل عصر من العصور التي تؤرخ لها .

وقد وجدنا في القرن الرابع الهجري في عهد الأمير عبدالله بن محمد، المتوفى سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م ، في أثناء الفتنة التي حلت بالأندلس وخروج إبراهيم بن حجاج بإشبيلية وقرمونة عن الجماعة كما ذكر ابن حيان أنه كان يسمى رجال شورا « الأصحاب »^(٣) ، ولعله أراد بتغيير لقب رجال الشورى إلى الأصحاب أن يستحوذ على تأييدهم ليقفوا معه ضد انفصاله عن السلطة الشرعية في قرطبة، ويكونوا طوع بنانه .

وفي القرن الخامس الهجري في ظل ممالك الطوائف انفرد الفقيه المشاور عبد الله بن ثابت بن سعيد بن ثابت بلقب « أول الجماعة » بسر قسطة ، فذكر ابن الأبار أنه كان على رأسهم وصدريهم والمسمى فيهم أول الجماعة^(٤) ، ولم نجد هذه التسمية في الممالك الأندلسية الأخرى، ولعل تلك التسميات لتأكيد استقلال تلك الكور . وفي القرن السادس الهجري وجدنا لقب « رأس الشورى » في ترجمة محمد بن إسماعيل الصديقي^(٥) بإشبيلية .

وذكر المقرئ : أن من رسوم المفتي : القالس والرداء علامة بين الناس إذا توافر فيه من الغنى ما يكفه عن أموال الناس، ومن الدين ما يصدده عن محارم الله تعالى ، ومن العلم ما لا يجهل به التصرف في الشريعة .. عندئذ أباحوا له الفتوى في الشهادة ، وجعلوا القالس والرداء علامته بين الناس^(٦) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٨٩ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٧٧

(٣) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق أنطونيا ، ص ١٢

(٤) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١٩٥٤ (ط . القاهرة) .

(٥) ابن الأبار : المعجم ، ترجمة رقم ١٠١ (٦) نفح العليب ، ٢١٦/٣

كيفية اختيار المشاور :

كان ولي الأمر يختار المشاور من بين فقهاء الأندلس : وذكر المقرئ أن الملوك المروانية كانوا لا يقدمون وزيراً ولا مشاوراً ما لم يكن عالماً^(١) ، وأنهم كانوا لا يقدمون أحداً للفتوى ، ولا لقبول الشهادة حتى يطول اختبارهم وتعتقد له مجالس المذاكرة ، ويكون ذا مال في غالب الحال ، خوفاً من أن يميل به الفقر إلى الطمع فيما في أيدي الناس فيبيع به حقوق الدين^(٢) .

ولقد أمدتنا المصادر بمعلومات عن بدايات هذه الخطة في المشرق ، فروى صاحب أخبار القضاة أن عثمان بن عفان الخليفة الراشد الثالث كان إذا جلس للقضاء أحضر أربعة من الصحابة رضى الله عنهم واستشارهم ، فما أفتوه به أمضاه ، وهم : عليّ وطلحة بن عبيد الله والزبير وعبد الرحمن^(٣) ، وقال للمتحاكين : هؤلاء قضوا ، لست أنا^(٤) .

وأضاف صاحب مفيد الحكام أنه ينبغي للقاضي ألا يقضى إلا بحضرة أهل العلم ومشورتهم إذا أمكنه ، وحضرة علول يحفظون له إقرار الخصوم^(٥) وقال مالك : ينبغي للقاضي مشورة العلماء^(٦) .

وخطة الشورى من الخطط التي انفرد بها المغرب والأندلس بوصفها نظاماً له أصوله ورجاله ومكمل للهيكل القضائي ولازم له - عن بقية عالم الإسلام .

وكان ولي الأمر الأمير والخليفة في ظل الدولة الأموية وملوك الطوائف بعد انحلال الخلافة ، ثم أمير المرابطين بعد ذلك ، هو الذي يختار الفقيه المشاور من بين العلماء المعروفين لديه بناء على ترشيح أو تركية من قاضي الجماعة بقرطبة أو قضاة الكور أو ممن يثق الأمير بقولهم من رجاله .

وكان ولي الأمر يصدر لمن يشغل هذه الخطة عهداً^(٧) بذلك ، أى ظهيراً بتعيينه ، وهو ما يسمى الآن قراراً بالتعيين في هذه الوظيفة .

(١) المقرئ : نفع الطيب ، ٢/٢١٤ (٢) المرجع السابق ، ٣/٢١٥

(٣) وكيع محمد بن خلف : أخبار القضاة ، ص ١٠٨

(٤) مفيد الحكام ، ورقة ٣ (٥) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٦) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٧) ترتيب المدارك ، ٤/٦٥٤

وإن كنا لم نعثر فيما بين أيدينا من وثائق حتى نهاية القرن الخامس الهجرى على صورة لهذه العهود ونماذج من كتابتها .

وربما كانت العداوة التى تنشأ بين الفقهاء أحياناً مدعاة لأن يزكى قاضى الجماعة أحد الفقهاء لدى الأمير ليشغل خطة الشورى حتى تتوازن الصراعات بين الفقهاء .

فقد كانت العداوة شديدة بين قاضى الجماعة يحيى بن معمر المتوفى بعد سنة ٢١٨ هـ / ٨٣٣ م فى ولايته الثانية وبين الفقهاء ، حتى إنه رفض مشاورتهم ، بل أقسم ألا يستفتى يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان وزونان ، وأبلغ الأمير عن عبد الملك بن حبيب بالبيعة ورشحه للشورى^(١) فنقله الأمير عبد الرحمن الأوسط إلى قرطبة ورتبه فى طبقة المفتين بها ، فأقام مع يحيى بن يحيى زعيمها فى المشاورة والمناظرة^(٢) .

ولقد ذكر ابن الفرضى فى ترجمة الفقيه عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى المتوفى سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م سبب تقديمه للشورى ، فلقد استشاره قاضى الجماعة قبل أن يكلف رسمياً بذلك ، مما جعل الأمير ينكر هذا التصرف على القاضى ، لكن الفقيه كتب إلى الأمير كتاباً يذكر فيه ولاءه ومكانه من العلم ورحلته وطلبه له ، واستشهد بالقاضى ويحيى بن يحيى وسعيد بن حسان ، فأمر القاضى بإحضاره للشورى من ذلك الوقت^(٣) .

وفى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى نرى الخليفة الحكم المستنصر يقدم الفقيهين ابن المكوى والمعيطى للشورى فى أيام القاضى محمد بن إسحاق بن السليم تقديرأ لهما لجمع كتاب الاستيعاب فى رأى مالك فى مائة جزء^(٤) .

وكان الفقيه يونس بن عبد الله بن الصغار المتوفى سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م من أصحاب القاضى ابن زرب وبرأيه قدم للفتوى^(٥) .

ولقد رأينا فى نوازل ابن سهل صورة تقريبية لتاريخ تقديم أحد الفقهاء

(٢) عياض : ٣١/٣
(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٢٨

(١) الحشى : ص ٤٩ - ٥٠
(٣) ابن الفرضى : ترجمة ٨٣٧
(٥) ابن سهل : ورقة ٢٧٧

لبتلك الخطوة : في مسألة النحلة التي تنعقد عليها النكاح والتنازع فيها . قال أبو محمد ابن دحون : « وقدم ابن زرب إلى الشورى قبل أبي عمر الإشبيلي بست سنين »^(١) . وإذا عرفنا تاريخ تقديم أحدهما سهل علينا معرفة تاريخ الآخر .

السمات المتوفرة في المشاور علمياً :

أورد ابن سهل في نوازله أنه سمع أستاذه ابن عتاب يقول عن خطوة الشورى : « الفتيا صنعة ، وقد قاله قبله أبو صالح أيوب بن سليمان رضى الله عنه قال : الفتيا دربة ، وأول حضورى الشورى فى مجالس الحكماء ما دريت ما أقول فى أول مجلس شاورنى فيه سليمان بن أسود وأنا أحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن ، ومن تفقد هذا المعنى من نفسه ممن جعله الله إماماً يلجأ إليه ويعول الناس فى مسائلهم عليه ، وجد ذلك حقاً ، وألفاه ظاهراً وصدقاً ، ووقف عليه عياناً وعلمه خبراً ، والتجربة أصل فى كل فن ومعنى مفتقر إليه فى كل علم »^(٢) .

من هذا النص نجد خطوة هذه الخطوة ، إذ لابد لشاغلها أن يكون متمرساً على حضور مجالس المشاورة ومجالس العلم ، فتلك المجالس هى المدرسة الأولى للتدريب والتجهيز له ، إلى جانب التكوين العلمى للفقهاء المشاور من حفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن . هذا إلى جانب حفظ القرآن الكريم والحديث الشريف ليكتمل لدى المشاور التكوين النظرى مع التكوين العلمى ؛ أى العمل . وتلك كانت طريقة الأمويين فى اختبار المشاور ، إذ يطول اختباره وتعقد له مجالس المذاكرة^(٣) .

وقال كبار المالكية فى المشرق مطرف وابن الماجشون وأصبغ : إن صفات المفتى مثل صفات القاضى ، فقالوا : لا يستقضى إلا من يوثق به فى عفافه وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجه الفقه . ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه له أو فقيهاً لا حديث عنده ، ولا يفتى إلا ما كان هذا وصفه إلا أن يخبر بشيء سمعه ، ولا ينبغى ، وإن كان صالحاً عفيفاً ، أن يولى إلا أن يكون له علم بالقضاء^(٤) .

(١) ابن سهل : ورقة ١٠١ وما بعدها . (٢) المرجع السابق ، ورقة ١

(٣) فتح الطيب ، ٢/٢١٤

(٤) النباهى : ص ٢٠

وعلق ابن سهل بتفصيل واف على الفقهاء السابقين من خلال النوازل التي تعرض لها^(١) ، سواء أكانوا فقهاء شورى أم قضاة ، وتصويب ما وقعوا فيه من أخطاء . ومما ذكره ابن سهل في تعليقه على الفقيه عبيد الله بن يحيى على سبيل المثال :

« وبالجملة فإن أبا مروان رحمه الله لم يكن من أهل العلم ولا وصف به ، وإنما عول فيما حمل منه على أبيه يحيى بن يحيى ، ولم يعرج على غيره ، فبقي صفر اليدين منه^(٢) . وتوفي عبيد الله بن يحيى في شهر رمضان لعشر مضين منه سنة ثمان وتسعين ومائتين^(٣) .

« ولم يزل بعد الصدر الأول المستحسن رضى الله عنهم يتكلم في العلم من لا رسوخ له فيه ولا بصر عنده به^(٤) .

وأن الفقهاء بعد الصدر الأول لم يكونوا على مستوى سابقهم من بصر ورسوخ في العلم ، وأرجع سبب ذلك إلى الأمراء الذين ستمحوا لهؤلاء الفقهاء من تصدر واجهة الفتيا في البلاد .

واستشهد ابن سهل بما قاله ربيعة بن أبي عبد الرحمن : « أنه استفتى من لا علم له^(٥) ، وبما قاله ابن المبارك : « وهل أفسد الدين إلا الملوك وأخبار سوء ورهبانها ، والله تعالى حسينا^(٦) ، وكانت أخبار ابن سهل كثيرة في هذا المجال ، ولكنه امتنع عن التفصيل في هذه المسألة حتى لا يخرج نوازله عن الغرض الذي قصده منها فقال : « ولو ذكرت من هذا ما شهدته وما بلغني لطال معه الكتاب وخرج عن الغرض الذي قصدناه فيه^(٧) .

وكان هناك بعض الأخطاء الفقهية التي كان يقع فيها المشاور ، وعن غير قصد ، وسرعان ما يتدارك خطأه ويعود إلى صوابه .

(١) راجع بحثنا : قرطبة مركز الفتيا في الأندلس في القرن الخامس الهجري .
(٢) ابن سهل : الورقتان ٢١٥ - ٢١٦ (٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها .
(٤) المرجع السابق ، ورقة ٢١٦ (٥) المرجع السابق ، الورقة نفسها .
(٦) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٧) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

من ذلك ما ذكره ابن سهل : أن الفقيه أبو بكر اللؤلؤي^(١) أفتى في امرأة فاسدة أن تستبرئ نفسها بحيضة ثم تنكح ، فنبه ابن زرب بعد خروج السائل : إلى أن الحرائر استبراؤهن ثلاث حيض ، فتذكر الفقيه الأمر وأمر بصرف المستفتي ، ومحا جوابه ، وجاوب أن تستبرئ بثلاث حيض^(٢).

والفقيه اللؤلؤي هو شيخ القاضي أبي بكر ابن زرب والفقيه أبي عبد الله ابن أبي زمنين^(٣).

وهناك أيضاً موضوع آخر تكرر فيه خطأ اللؤلؤي ، إذ قال في وصية في خدمة قتي لزوجته ، وقال في وصيته : إن شاحها الورثة في خدمته عجل له العتق ، فذكر ابن زرب له أن هذا لا يجوز ، وأتاه بالرواية في ذلك ، فتذكر اللؤلؤي وأصلح ما عنده من ذلك ، وكان اللؤلؤي حين كتب ذلك في أثر علة غير التي توفي فيها .

وينبغي للمشاور استمرار الدرس للمسائل والمواظبة عليها حتى لا يتعرض للنسيان ، وفطن لذلك القاضي ابن زرب عندما علق على فتوى لأستاذه الفقيه اللؤلؤي فقال : لو تركت الدرس من عامين لنسيت ما هو أقرب من هذا ، فكيف بشيخ قد بعد عهده بالدراسة — ويقصد بذلك الفقيه اللؤلؤي الذي أخطأ في بعض المسائل — وإنما هذه المسائل بأن لا يقلع رأس عن درسها^(٤). وكان تعليق ابن سهل على هذه الحالات أنه إذا هجر الفقيه العلم يوماً هجر وزال ولم يبق منه أثر ، وأن المسائل لا ينبغي أن يغفل عن درسها ، ولكل شيء آفة ، وآفة العلم النسيان^(٥).

-
- (١) انظر في ترجمته بحثنا : وثيقة في رد المكائيد في البيع بالإكراه في الأندلس ، ص ٣٠٦ ، حاشية رقم ٣ ، مجلة المناهل ، العدد ٦ ، مارس ١٩٨٣
- (٢) ابن سهل : الورقتان ٢٩٣ - ٢٩٤
- (٣) انظر بحثنا : وثيقة في رد المكائيد في البيع بالإكراه في الأندلس ، ص ٣٠٣ وما بعدها .
- (٤) انظر نوازل ابن سهل : قضية : « إذا عمر الموهوب له الواهب دار ثم كان وهبها له ثم أراد الرجوع في الإعمار لئلا تبطل الهبة » ورقة ٢٩٣ وما بعدها ، وتظهر فيها أخطاء اللؤلؤي الفقهية في نهاية عمره نتيجة كبر سنه وأثر ذلك على ذاكرته .
- (٥) المرجع السابق ، ورقة ٢٩٧

وأضاف ابن سهل أيضاً فقال : « وقد حكى لنا بعض من لقينا أن أبا عمر الإشبيلي كان يقول : ليس يبقى مع الدارس الحافظ في آخر عمره إلا معرفة مواضع المسائل ، وما هي إلا منزلة كبيرة لمن كان بهذه المنزلة في العلم ، ولم يكن كما ذكر لي بعض الطلبة عن إنسان كان اتسم بالفتوى أنه طلب باب الحضانة في طلاق السنة ، ولم يزل يقلب أوراقه حتى إلى آخره ، فلما لم يجد شيئاً رمى بالكتاب إلى محراب مسجده ، وهذا هو الموجود في وقتنا هذا ، فقها الله في الدين ، إنه منعم كريم » (١) .

قال مالك : لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً ، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك يريد تثبت أهليته عند العلماء (٢) .

وللفقيه محمد بن محمد بن عبد الله بن أبي دليم المتوفى سنة ٣٧٢ هـ / ٩٨٢ م رأى في تسمية طالب العلم فقيهاً ، فقال القاضي عياض : « وكان لا يرى طالب العلم فقيهاً حتى يكتهل ويكمل سنه ويقوى نظره ويبرع في حفظ الرأى ورواية الحديث وتبصره ويميز طبقات رجاله ويحكم عقد الوثائق ويعرف عللها ويطالع الاختلاف ويعرف مذاهب العلماء والتفسير ومعاني القرآن ، فحينئذ يستحق أن يسمى فقيهاً وإلا فاسم الطالب أليق به » (٣) .

وأما عن تكوين المشاور العلمي فقد سئل الفقيه أبو محمد ابن أبي زيد (٤) المتوفى سنة ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م ، عن الرجل إذا لم يستبحر في العلم ، وإنما نظر في المدونة والموطأ والمختصر ، ونحو ذلك ، يسأل عن النازلة هل له أن يفتي بما رآه في هذه الدواوين لمالك أو لأحد من أصحابه أو باختيار لسحنون أو لابن سحنون أو لابن المواز وشبههم ؟ فأجاب : « إذا سئل عن نازلة وجدها في هذه الكتب فليفت بها ، وكذلك إن وجد مثلها لابن القاسم أو لأحد من نظرائه أو لم يجدها إلا لسحنون أو لابنه أو لابن المواز أو لأصبع أو لابن

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٢) الميار ، ٣٩/١٠ .

(٣) عياض : ترتيب المدارك ، ٤/٤٤١ - ٤٤٢ .

(٤) هو عبد الله ، واسمه أبي زيد : عبد الرحمن ، نفى النسب ، سكن القيروان ، وكان إمام المالكية في وقته وقلوبهم ، وجامع من مذهب مالك وشارح أقواله ، وله مؤلفات كثيرة ، منها كتاب النوادر والزيادات على المنونة . راجع في ترجمته ابن فرحون : ١/٤٢٧ - ٤٣٠ ، والمصادر التي في الحاشية .

عبدوس أو شبه هؤلاء ، فإن كان شيئاً يختلف فيه بين أصحاب مالك فله أن يختار بينهم ، وكذلك إن كتب إلى من استبحر في العلم واتسع فافتاه بشيء وسعه أن يعمل به ويحمل عليه من سأله أيضاً»^(١).

وذكر ابن بشكوال في ترجمة الفقيه أبي الوليد هشام بن أحمد : من أراد أن يكون فقيهاً من ليلته فعليه بكتاب البربلي ، وهو كتاب خلف مولى يوسف بن بهلول ويعرف بالبربلي ، سكن بلنسية ، ويكنى أبا القاسم ، وكانت له رواية عن أبي عمر المكوي وابن العطار ، وكان مقدماً في علم الوثائق وتوفي سنة ٤٤٣ هـ / ١٠٥١ م^(٢).

وعن تكوين المشاور في الأحكام وفقهها قال ابن سهل : « ومن أضاف كتابنا ويقصد الأحكام الكبرى إلى غيره من الكتب الموضوعة في الأحكام كمتخب ابن أبي زمنين وغيره ، أو كثرت دراسته للأصول ، أحرز علم الأحكام على وجوهها ومعرفة الأقضية على حقائقها ووقف على سنن الفتيا وما نهجه الشيوخ فيها »^(٣).

وبهذا الرأي الأخير لابن سهل نرى كيفية تكوين المشاور في الأحكام الفقهية المتمكن من فقه القضاء . ولعل ابن سهل يطرح تلك القضية لما لمسه في عصره من ضعف في تكوين بعض فقهاء الفتيا .

مما عرضناه نرى أن المشاور في الأندلس كان شخصية مرموقة من أصحاب البيوتات المشهود لها بالعلم والفضل وحسن الخلق والصلاح ، وأن يكون ذا كراً للمسائل والنوازل ، عليمًا بها ، درباً بالفتوى ، بصيراً بعقد الشروط وعللها ، مقدماً في معرفتها ، أخذ الناس عنه واختلف إليه ، وأخذ عنه ما عنده من معارف وعلوم .

وأورد الونشريسي رأي القاضي أبي عبد الله ابن الحاج^(٤) عن صفة من ينبغي أن يشاور من أهل العلم ، فأجاب :

(١) الميعار ، ٤٠/١٠ - ٤١ (٢) الصلة ، ترجمة رقم ٢٨٣

(٣) ابن سهل : ورقة ٤١٥

(٤) هناك شخصيتان بهذا الاسم ، هما : أبو عبد الله ابن الحاج ، وهو : محمد بن علي الأزدي من أهل جيان يعرف بابن الحاج الأفطس ، ويكنى : أبا عبد الله ، ولي قضاء غرناطة في أيام =

النافذ الخير ، الورع ، الواثق بنفسه وعلمه ، والعالم بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وما مضى من الحكم ، العارف باللغة ومعاني الكلام ، الموثوق به في دينه ، والذي يؤمن فيما يشير به ، ولا يميل إلى هوى ولا طمع ، وإذا كان كذلك ورآه الناس أهلاً ورأى نفسه أهلاً لذلك ، وجب على القاضي مشاورته ، وعليه أن يفتي الناس حينئذ^(١) .

ولم يشر القاضي ابن الحاج إلى ضرورة تكليف ولي الأمر له بكتاب عهده .

أما اختصاصات المشاور فهي محددة بما يعرض عليه من ولي الأمر .

وكان التفرغ للعلم والتحصيل سمة من سمات الحياة الثقافية في المجتمع الأندلسي ؛ فقد كان هناك أصحاب المهن المختلفة والتجار الذين يتلقون العلم في حلقات الدراسة في أوقات فراغهم ، وهناك من لا شغل له سوى التعلم والدراسة لدى شيوخ العصر والرحلة إلى المشرق لطلب العلم . وأوردت كتب التراجم فقهاء تلك الطائفتين .

وذكر عياض في ترجمة الفقيه سعيد بن عثمان بن منازل المعروف بابن الشقاق : « إنه كان فقيهاً متقدماً لا شغل له إلا الدرس والمناظرة ، كان هو وأحمد بن واضح فقيهي بجانة »^(٢) .

وكان الفقيه المشاور أحمد بن واضح صاحب رحلة حاجاً وتاجراً وطالب علم ، ولم يكن له شغل إلا الدرس والمناظرة في بلده مع ابن الشقاق^(٣) .

= المئمة سنة ٥٣٤ هـ ، بعد أبي الفضل ابن عياض ، وتوفي وهو متولى ذلك في ذي الحجة سنة ٥٣١ هـ ذكره ابن الدباغ في طبقاته . ونحن نشك في صحة أحد التاريخين السابقين . التكملة ، ترجمة رقم ٦٠٦ (ط . كوديرا) .

أبو عبد الله ابن الحاج هو : محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن لب بن بيطر التجيبي ، يعرف بابن الحاج ، قاضي الجماعة بقرطبة . يكنى أبي عبد الله ، كان رأساً في الشورى ، فكانت الفتوى تدور عليه لمعرفته وثقته وديانته ، قتل ظلماً بالمسجد الجامع بقرطبة وهو ساجد سنة ٥٢٩ هـ . وأعتقد أنه عبد الله بن الحاج الذي ذكره صاحب المعيار . انظر في ترجمته : الصلة ، ترجمة رقم ١٢٧٨ ، ابن الأبار : المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي ، ترجمة رقم ١٠٢

(١) المعيار المغرب ، ٤٩/١٠ - ٥٠

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٠٠ ، ترتيب المدارك ، ٤٤٥/٤

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٤ ، ترتيب المدارك ، ٤٤٥/٤ - ٤٤٦

وكان القاضي يستشير الفقهاء المشاورين لاستطلاع رأيهم . وما يسترعى النظر في شئون القضاء ومداولاته في تلك الحقبة أن القاضي الذي يفصل في المنازعة وهو أعلى مرتبة من المشاور يستطلع رأى هذا الأخير فيما هو معروض عليه للقضاء فيه دون تقيد برأيه . ويمكن تشبيه هذا الأسلوب في القضاء بما هو معروف في نظام المحكمين المأخوذ به في بعض الدول ، وهو أقرب ما يكون في مصر إلى نظام هيئة مفوضى الدولة في مجلس الدولة المصري وفي المحكمة العليا الدستورية ؛ إذ إن محكمة الموضوع لا تفصل في المنازعة الإدارية أو الدستورية إلا بعد أخذ رأى هيئة مفوضى الدولة في المسألة القانونية بتقرير تعده الهيئة بالرأى القانوني مسبباً وتعرض رأيها فيه كتابة . والمحكمة غير مقيدة بهذا الرأى الذى يقدم على بحث قانوني مجرد وبيان لوجهة نظر هيئة مفوضى الدولة في تطبيق صحيح حكم القانون في الخصوصية موضوع النزاع المطروح على المحكمة . وهو نظام عرف في بادئ الأمر في مجلس الدولة الفرنسي ثم أخذت به نظم قضائية أخرى كقانون مجلس الدولة المصري ، لما فيه من مزية بتبصير المحكمة ببعض الأمور وتيسير مهمتها في الفصل في المنازعات بتقديم دراسة فنية ممتازة لجميع جوانب المسألة القانونية موضوع البحث .

وإذا كان نظام هيئة مفوضى الدولة الذى يعد إحدى مزايا القانون الإدارى الآن والذى هو محل الإعجاب بوصفه نظاماً مبتدعاً يأخذ هذا الدور البارز في العصر الحديث ، فإن له جذوراً يرجع أصلها إلى الفقه الإسلامى في أسلوبه في القضاء الذى كان له فضل السبق بابتكاره هذا النظام منذ بضعة قرون على نحو ما سلف بيانه قبل أن تعرفه التشريعات الحديثة في صورته الراهنة التى لا تختلف في جوهرها عما كانت عليه في الإسلام^(١) .

شروط اختيار المشاور :

لابد من سمات عامة وخاصة يتحلى بها المشاور أخلاقياً في سلوكياته ، وثقافياً في تكوينه ، لتكون معياراً صادقاً لاختياره .

ولا تقل هذه المعايير عن معايير اختيار القضاة التى سبق أن عرضنا لها^(٢) ،

(١) راجع بحثنا : « القضاء في قرطبة الإسلامية » مجلة المناهل ، ص ٣٤١ وما بعدها ،

العدد ٣١ ، الرباط ، المغرب ، ديسمبر ١٩٨٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١٠ - ٣٥٢

وإن كان هنا يمكن التجاوز عن بعض شروط الاختيار مثل : سلامة حاسة البصر إذا تكاملت فيه كل الشروط الأخرى . فلقد كف بصر الفقيه المشاور أبي عثمان ابن عبد ربه آخر عمره ، وتوفي سنة ٣٤٢ هـ / ٩٥٣ م^(١) .

وكان الفقيه اللؤلؤى أخفش العينين ، ضعيف البصر ، وأفرط عليه آخر عمره حتى لا يستبين الكتاب في أيام المناظرة ، فكان ابن زرب يلقي عنه ويمسك الكتاب^(٢) ، وتوفي سنة ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م .

وكان الفقيه أحمد بن محمد بن زكريا بن الوليد بن عبد الرحمن المعروف بالرصافي ، مكفوفاً . وكان يفتي ويجتمع إليه أهل الحسبة ، وتوفي سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م^(٣) . وكف بصر الفقيه المشاور هشام بن أحمد بن غانم قبل موته بخمسة أعوام ، وتوفي سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م^(٤) .

وكان الفقيه سعيد بن حمدون القيسي ، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، أعور العين اليمنى ، فكانت العامة تسميه دجال الفقهاء^(٥) .

وموسى بن هذيل ابن أبي عبد الصمد وكنيته أبو محمد ، قال ابن حيان : كف بصره قبل موته بمدة ، فكان ابنه يكتب عنه ، وتوفي سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م^(٦) .

وكذلك كان من العيوب الجسدية التي كانت لا تعوق اختيار المشاور مسألة العرج ، فقد كان الفقيه المشاور محمد بن يوسف بن مطروح بن عبد الملك ، المتوفى سنة ٢٧١ هـ / ٨٨٤ م ، أعرج وصاحب رئاسة الفتيا في أيام الأمير محمد^(٧) .

ومسألة صغر السن كان من الممكن التجاوز عنها إذا كان الفقيه متمكناً من دراسته الفقهية وحافظاً لكتاب الله وسنة رسوله .

فقد شوور الفقيه عبد الرحمن بن يزيد بن عيسى ، المتوفى سنة ٢٥٩ هـ / ٨٧٣ م ، وهو قتي في حياة يحيى بن يحيى لعلمه وفقهه^(٨) .

(١) عياض : ٤٣٤/٤ (٢) المرجع السابق ، ٤/١٥

(٣) ابن القرضي : ترجمة رقم ١٦٢ (٤) عياض : ٤/٤٤٣

(٥) المرجع السابق ، ٤/٥٦٧

(٦) المرجع السابق ، ٤/٨١٥ ، الصلاة ، ترجمة رقم ١٣٣٥

(٧) عياض : ٣/١٤١ - ٣/١٤٢ (٨) المرجع السابق ، ٣/١٤٩

وذكر الحشني أن الفقيه أحمد بن محمد بن زياد كان في حدائته أثيراً عند الخلفاء ، فشاوره الأمير محمد مع الفقهاء في بعض الأقضية واستسقى بالناس في أيام الأمير المنذر بديلاً للقاضي ابن معاوية من غير ولاية ، فسقى ونزل الغيث ، وتوفي سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م^(١).

وشوور الفقيه أحمد بن بقي بن مخلد وهو ابن خمسة وعشرين عاماً ، وذلك لما اتصف به من صفات تؤهله لذلك ذكرها الحشني فقال : « إنه كان في حدائته سنة معظماً ، موسوماً بالخير ، معروفاً بالفضل ، ظاهر السؤدد » ، وتوفي سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م ، وهو ابن ٦٤ عاماً^(٢).

والفقيه عبد الملك بن العاص بن محمد بن بكر السعدي ، المتوفى سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م . قال ابن حارث عنه : « إنه كان قد ظهر فقهه في حدائته سنة قبل رحلته ، فشاوره إذ ذاك القاضي أسلم^(٣) .

وكان الفقيه محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ، المتوفى سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م ، في حدائته سنة عندما شاوره قاضي الجماعة أحمد بن بقي^(٤).

وشوور الفقيه محمد بن عبيد الله المعيطي وهو ابن ثلاثين عاماً ، وتوفي سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٧ م^(٥).

واختار قاضي إشبيلية ابن أبي الفوارس الفقيه ابن الباجي أحمد بن عبد الله ابن محمد بن علي بن شريعة اللخمي مشاوراً في الأحكام بإشبيلية ، وكان عمره ثمانى عشرة سنة ، وتوفي سنة ٣٩٦ هـ / ١٠٠٦ م^(٦).

وقدم الخليفة المستظهر الفقيه أحمد بن محمد بن عيسى ويعرف بابن القطان المتوفى سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م ، للشورى على يد قاضيه عبد الرحمن بن بشر ،

(١) الحشني : ص ١٠١ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨١

(٢) الحشني : ص ١١٢ وما بعدها ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٣ ، الحميدى : الجنوة ،

ترجمة رقم ١٩٧ ، النباهي : ص ٦٣ - ٦٥

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨٢٠ ، عياض : ٤٣٧/٣

(٤) الحشني : ص ١١٩ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٢٥٣

(٥) عياض : ٦٣٣/٤ وما بعدها .

(٦) الحميدى : ترجمة رقم ٢٢٣ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٥

وكان عمره أربعاً وعشرين عاماً^(١) . وكذلك كان عمر الفقيه المشاور ابن عتاب ، المتوفى سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م ، واحداً وثلاثين عاماً حين قدمه القاضي أبو المطرف ابن بشر إلى خطة الشورى^(٢) .

وكان لفترة الفتنة القرطبية ظروفها الخاصة من حيث هجرة الكثير من شيوخ العصر عن العاصمة قرطبة ، وأدى ذلك إلى اختيار عناصر جديدة من الفقهاء الشبان من ذوى العلم والنفوذ في المسائل والشروط ، مثل : ابن عتاب وابن القطان وغيرهما ، هذا إلى جانب طبقة أخرى من الفقهاء من محترفي السياسة الذين شاركوا في المناصب .

والفقيه محمد بن عبد الرحمن بن عقبة من أهل قرطبة ، ولى الشورى أيام المعتمد بن عباد وهو شاب ، ثم مات عما قريب^(٣) .

ولقد وجدنا في الظروف العادية ، سواء في نهاية القرن الرابع الهجرى أو خلال القرن الخامس الهجرى أن فقهاء الشورى هم شيوخ العصر في الأندلس ، وكانت أعمارهم حين ترشيحهم لهذه الخطة في الغالب فوق الأربعين عاماً على وجه التقريب ، ومن كان يرشح صغير السن فهو على سبيل الاستثناء ولسبب يراه ولى الأمر إلى جانب النبوغ المبكر في الحفظ والدراية بالوثائق والشروط أو توارث الخطة عن الآباء .

وكان الفقيه المشاور أبو عمر أحمد بن عبد الملك الإشبيلي ، المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م ، قد تجاوز الأربعين حين تولى خطة الشورى^(٤) .

وكان عمر الفقيه أحمد بن علي الباغانى أكثر من خمسين عاماً حين تولى خطة الشورى في دولة هشام المؤيد الثانية مكان أبي عمر الإشبيلي على يد قاضيه أبي بكر ابن وافد ، ولم يطل أمده ، وتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م^(٥) .

وتولى الفقيه محمد بن قاسم الجالطى خطة الشورى في نهاية العقد الخامس من عمره ، وتوفى سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م^(٦) .

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٩٤

(٤) المرجع السابق ، ٦٣٥/٤ وما بعدها .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ١٣٠

(٣) عياض : ٧٨٧/٤

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ١٨٥

(٦) عياض : ٦٣٣/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٠٦٠

وكان الفقيه المشاور عبد الصمد بن موسى بن هذيل في العقد الخامس حين تولى الشورى بقرطبة ، وتوفي سنة ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م^(١) ، والفقيه أبو الأصبع عيسى بن سهل ولي الشورى بقرطبة قبل أن يتجاوز الخمسين عاماً ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(٢) ، والفقيه عبد الرحمن بن محمد بن عتاب كان عمره يقارب الثلاثين عاماً حين ولي الشورى بعد وفاة أبيه ، وتوفي سنة ٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م^(٣) .

ووجدنا حالات من صغر السن أيضاً في القرن السادس الهجري ، فقد اختير الفقيه المشاور محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن عبد الملك بن عبد الجبار لحطة الشورى وسنه لا تزيد على واحد وعشرين عاماً^(٤) .

وعند استعراضنا لتراجم فقهاء الشورى في الأندلس في الفترة التي نؤرخ لها نجد أن غالبية هؤلاء المشاورين كانوا من أهل الفقه من العارفين بالشروط وعللها والأحكام ومن المشهود لهم بذلك من معاصريهم .

وحفلت نوازل ابن سهل أيضاً بآراء بعضهم في القضايا التي شوروها فيها . ومن أمثلة ما ذكرته كتب التراجم منهم :

الفقيه عثمان بن أيوب بن أبي الصلت ، المتوفى سنة ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م ، كان أول من أدخل المدونة بالأندلس^(٥) ، والفقيه إبراهيم بن حسين بن خالد ، المتوفى سنة ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م ، كان من أهل الفقه ، بصيراً بطريق الحجة ، وكان يناظر يحيى بن مزين^(٦) ، وكان الفقيه محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتيبي ، المتوفى سنة ٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م ، حافظاً للمسائل ، عالماً بالنوازل ، وهو الذي جمع المستخرجة^(٧) ، والفقيه عبد الرحمن بن سعيد التيمي المعروف بالجزيري ، المتوفى سنة ٢٦٥ هـ / ٨٧٩ م ، عُنى بالرأي وحفظ المسائل^(٨) ،

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٨٠٨ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٤٢

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٤٩ ، الديباج المذهب ، ٤٧٩/١

(٤) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة ٨٧٠ (ط . كوديرا) ، والترجمة رقم ١٥١٤

(ط . القاهرة) .

(٥) عياض : ١٣٧/٣ (٦) المرجع السابق ، ١٣٦/٣

(٧) المرجع السابق ، ١٤٤/٣ - ١٤٦ (٨) عياض : ١٥٣/٣ - ١٥٤

والفقيه عبد الرحمن بن عيسى بن دينار ، المتوفى سنة ٢٧٠ هـ / ٨٨٣ م ، كان عالماً حافظاً للرأى معتنياً بالمسائل^(١) ، والفقيه أصبغ بن خليل ، دارت عليه الفتيا خمسين عاماً ، وتوفى سنة ٢٧٣ هـ / ٨٨٦ م ، وعمره ثمان وثمانون سنة^(٢) ، والفقيه محمد بن يحيى بن لبابة ، المتوفى سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م ، وكان عالماً بعقد الشروط ، بصيراً بعللها ، وله فى الفقه كتب مؤلفة^(٣) ، والفقيه محمد ابن خالد ، المتوفى بعد سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م ، كانت له عناية بالرأى والفتيا والوثائق^(٤) ، والفقيه أحمد بن عبد الله بن فطيس ، المتوفى بعد سنة ٣٣٢ هـ / ٩٤٤ م ، كان ذا تصرف فى الفقه والشروط واهتم بالمسائل^(٥) .

وكان الفقيه عبيد الله بن الوليد بن محمد بن محمد بن يوسف ، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م عالماً بالفتيا ، بصيراً بالمسائل والشروط^(٦) .

والفقيه محمد بن أحمد الأموى المعروف بابن العطار ، المتوفى سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م ، ذكره ابن بشكوال فقال : إنه كان عارفاً بالشروط وعللها ، متقناً لها ، مستنبطاً لغرائبها ، مدققاً لمعانيها ، لا يجاريه فى ذلك أحد من أهل عصره^(٧) ، جمع فيها كتاباً حسناً يعول الناس فى عقد الشروط عليه^(٨) .

وقد استفاد ابن سهل فى نوازله بوثائق ابن العطار استفادة عظيمة وعول عليها فى آرائه . ولقد صرف ابن العطار عن الشورى فترة من الزمن بسبب حقد ومنافسة معاصريه من الفقهاء ، إلا أن المنصور محمد بن أبى عامر عمل على إعادته إلى الشورى مرة أخرى . وقال عنه : « إني لأستحي من هذا الرجل ، ولوددت لو تهيأ صرفه لحاله وإباحة المسلمين الانتفاع به »^(٩) .

وعاد إلى الشورى بعد شهادة العلماء باستقامة أحواله ، وأسقطت السخطة عنه ، وأفرده ابن أبى عامر فى الفتوى فى أمور الجناية بين العمال والرعية^(١٠) .

(١) المرجع السابق ، ١٥٢/٣

(٢) المرجع السابق ، ١٤٢/٣ - ١٤٤ (٣) المرجع السابق ، ٣٩٨/٤ - ٣٩٩

(٤) المرجع السابق ، ٣٩٨/٤ (٥) المرجع السابق ، ٤٠٤/٤

(٦) ابن القرضى : ترجمة رقم ٧٦٩ (٧) الصلة ، ترجمة رقم ١٠٤٨

(٨) تم طبع هذا الكتاب تحت اسم : كتاب الوثائق والسجلات بتحقيق المستشرقين

الأسبانيين : شاليتا وكورينطى ، المعهد الأسباني العربى للثقافة ، مدريد ، ١٩٨٣

(٩) عياض : ٦٥٣/٤ (١٠) المرجع السابق ، ٦٥٤/٤

والفقيه ابن حوبيل شهر بالحفظ وعقد الوثائق وقدمه القاضي أبو المطرف ابن فطيس إلى الشورى سنة ٣٩٥ هـ / ١٠٠٥ م^(١) .

وكان الفقيه أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد البكري من أهل قرطبة أحد الحفاظ للمسائل المستبحرين في الرأي ، وتوفي سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٣ م^(٢) .

وقال ابن عفيف عن الفقيه المشاور ابن المكوي أبي عمر أحمد بن عبد الملك الإشبيلي ، المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م : « إليه انتهت رئاسة العلم بالأندلس حتى صار بمثابة يحيى بن يحيى في زمانه »^(٣) ، وذكره الحميدى وقال : « كان فقيهاً معظماً ومفتياً مقدماً على جميع من إليه الفتوى بقرطبة ، وانتهت إليه الرياسة في ذلك في وقته »^(٤) ، وقال عنه ابن زرب : يا أصحابنا : الحق خير ما قيل أبو عمر ، والله أحفظ منا كلنا^(٥) .

وذكر القاضي عياض بإسهاب في مداركه مكانه من العلم^(٦) .

وكان الفقيه المشاور ابن الشقاق أحفظ أهل عصره للمسائل ، وأعرفهم بعقد الوثائق ، وذكره ابن سهل ، وتوفي سنة ٤٢٦ هـ / ١٠٣٥ م^(٧) .

والفقيه المشاور ابن جرج كان حافظاً للملخص القابسي ، وتوفي سنة ٤٣٩ هـ / ١٠٤٧ م ، وذكره ابن سهل^(٨) .

ومنهم محمد بن مغيث بن أحمد بن مغيث الصدفى ، من أهل طليطلة ، وقيل عنه : « ليس بالأندلس أبصر من محمد بن محمد بن مغيث بالأحكام » ، وتوفي سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م ، وذكره ابن سهل^(٩) .

وكذلك الفقيه المشاور أحمد بن رشيق التغلبى مشاور المرية ، ونوظر عليه في الفقه ، وكان له حافظاً ، وتوفي سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م^(١٠) ، وذكر ابن سهل بعض اجتهاداته في مسائل شورو فيها .

-
- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٧ | (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٨٤ |
| (٣) عياض : ٦٣٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٣٨ | (٤) الحميدى : ترجمة رقم ٢٣١ |
| (٥) عياض : ٦٣٧/٤ | (٦) المرجع السابق ، ٦٣٧/٤ - ٦٤١ |
| (٧) الصلة ، ترجمة رقم ٥٨٧ | (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٠٦ |
| (٩) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٦١٥ | (١٠) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٤ |

وكان حسين بن عيسى بن حسين ، ويعرف بحسون المشاور بمالقة ، ثم صار قاضياً ، وتوفي سنة ٤٥٣ هـ / ١٠٦٠ م ، قال عنه الشعبي : « كان فقيهاً في المسائل ، حافظاً لها ، عالماً بأصولها ونظائرها ، ما رأيت مثله في علمه بها » (١) .

والفقيه عبد الله بن محمد بن عباس ، يعرف بابن الدباغ ، وتوفي سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م (٢) ، وكان صاحباً للفقيه أبي عبد الله ابن فرج (٣) ومفتياً معه ، وذكرهما ابن سهل .

وذكر أبو الحسن ابن مغيث أن الفقيه أحمد بن محمد بن رزق كان أذكي من رأى في علم المسائل (٤) ، وتوفي سنة ٤٧٧ هـ / ١٠٨٤ م .

والفقيه علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمد بن التخلي ، قال عنه أحد معاصريه : « مارأيت في أهل العلم مثله سمياً وطريقة ، رحمه الله » ، وتوفي سنة ٤٨٢ هـ / ١٠٨٩ م (٥) .

نخلص مما سبق إلى أن سعة العلم والدراية في الفقه والمسائل والشروط كانت هي السمة الغالبة على فقهاء الشورى في الأندلس عند اختيارهم لتلك الخطوة ، وإن كان ذلك لم يمنع أن نرى بعض هؤلاء الفقهاء - وإن كانوا قلة - ذكرتهم كتب التراجم بأنهم غفل أو كانوا قليلي العلم ، مثل :

الفقيه المشاور أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد ، شاوره القاضي ابن أبي عيسى تنوياً بيته ، وكان قليل العلم (٦) . والفقيه المشاور عبد الله بن محمد الصابوني ، وتوفي سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، الذي ذكره ابن الفرضي بأنه كان قليل العلم (٧) . ويحيى بن حكم العامل ، وكان من فقهاء الشورى ، وذكره عياض أنه لم يكن أهلاً لها ، وكان قليل العلم ، وتوفي سنة ٣٨٠ هـ / ٩٩٠ م (٨) . وأمية بن أحمد بن حمزة القرشي ، وقد شاوره قاضي الجماعة ابن زرب ، وولى أحكام الشرطة ، وكان متأخراً في علمه وعقله ، وتوفي سنة

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٢٧ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦١٧

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٣٩ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٠

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٠٠ (٦) عياض : ١٤٩/٣

(٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٤٣

(٨) عياض : ٧٢٨/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٤٤٨

٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م^(١). والفقيه عبد الله ابن القاضي محمد بن إسحاق بن السليم،
قدمه الخليفة سليمان بن حكم، وكان قليل العلم نبيه البيت، وتوفي سنة ٤٠٢ هـ /
١٠١١ م^(٢). والفقيه محمد بن سعيد بن أبي زعبل، توفي سنة ٤٥٤ هـ /
١٠٦٢ م^(٣)، وذكره ابن بشكوال وقال: ينسب إلى غفلة كثيرة شهر بها
عند الناس.

غير أننا بمراجعة وثائق ابن سهل وجدنا فتاوى كثيرة لابن أبي زعبل ولم
يتهمه ابن سهل بأنه غفل أو قليل العلم صراحة كما ذكر بعد ذلك ابن بشكوال،
مع العلم بأن ابن سهل كان معاصراً له. وكانت فتاوى ابن زعبل توافق رأى
ابن عتاب، مثل مسألة «من أقر لرجلين أنهما أخواه أو ابنا عمه الوارثان له فمات
أحدهما في حياة المقر ثم مات المقر، هل للمقر له الباقي في جميع الميراث أم
نصفه؟».

وأفتى ابن عتاب وابن أبي زعبل: بأنه ليس له إلا نصف ما تخلفه المقر.
قال ابن أبي زعبل: كما لو أقر لهما بوديعة عنده ليس لكل واحد منهما إلا
نصفها^(٤).

غير أننا رأينا تعليقاً لابن سهل على رأى ابن أبي زعبل في نازلة «إحداث
فرن بقرب دار» قال: «في كلام ابن أبي زعبل تخاذل لمن تدبره وتركته
كراهة التطويل والصواب فيما ذهب إليه ابن عتاب والله أعلم»^(٥).

وهناك من تقلد خطة الشورى مجموعة له مع خطة أخرى أو أكثر، ومن
ذلك ما روى من أن القاضي ابن بشير استفتى الفقيه حارث بن أبي سعد مولى
الأمير عبد الرحمن بن معاوية، المتوفى سنة ٢٢٢ هـ / ٨٣٧ م، وقلده الشرطة
الصغرى حتى وفاته^(٦).

وورث ابنه محمد بن الحارث، المتوفى سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م خطة الشرطة
الصغرى مجموعة له مع السوق والشورى^(٧).

(١) ابن الفرضي: ترجمة رقم ٢٦٦، عياض: ٦٥٩/٤ - ٦٦٠

(٢) الصلة، ترجمة رقم ٥٧٠ (٣) المرجع السابق، ترجمة رقم ١١٧٨

(٤) ابن سهل: ورقة ٢٥٣ (٥) وثائق في شئون العمران في الأندلس، ص ١١١

(٦) ابن الفرضي: ترجمة رقم ٣٢٦، عياض: ٢٢/٣

(٧) عياض: ١٥٣/٣

والفقيه إسماعيل بن البشير بن محمد التجيبي ، توفي أيام الأمير عبد الرحمن الأوسط ، وكان مفتياً للقاضي ابن بشير في آخر أيام الأمير الحكم بن هشام وأول أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم ، وولى خطة الصلاة له^(١) .

وولى الفقيه محمد بن يوسف بن مطروح ، المتوفى سنة ٢٧١هـ / ٨٨٤م ، وكانت الفتيا دائرة عليه في أيام الأمير محمد مع أصبغ بن خليل وعبد الأعلى بن وهب وكان أحد الأربعة الداخلين على الأمير للشهادة في أموره . وولاه الأمير محمد الصلاة بقرطبة ، وكان يخلق بالجامع ويقرأ عليه العلم^(٢) .

والفقيه المشاور أحمد بن جابر بن عبيدة ، البجاني ، ولى الصلاة بموضعه^(٣) . والفقيه المشاور بقرطبة محمد بن خالد المعروف بالصغير ، المتوفى بعد سنة ٣٣٠هـ / ٩٤٢م ، ولى قضاء أشبونة^(٤) .

والفقيه منذر بن الحسن بن عبيد الله ، المتوفى سنة ٣٣٥هـ / ٩٤٧م ، مشاور الجزيرة الخضراء وصاحب صلاتها^(٥) .

وكان الفقيه المشاور الحسن بن عبيد الله الملقب بزوان ، المتوفى سنة ٣٣٦هـ / ٩٤٨م يستخلفه القاضي ابن أبي عيسى على الصلاة بقرطبة مرات^(٦) .

والفقيه عيسى بن محمد بن عيسى بن أيوب المعروف بالبجاني ، كان مشاوراً في الأحكام صديقاً فيمن يستفتي ، وكان مرشحاً لأحكام الشرطة ، ولكنه توفي سنة ٣٥٥هـ / ٩٦٦م ، قبل تقلدها^(٧) .

وكان الفقيه أحمد بن مطرف ويعرف بابن المشاط صاحباً للصلاة^(٨) ، والفقيه المشاور إدريس بن عبيد الله ، ولى أحكام الشرطة ، وتوفى سنة ٣٧٣هـ / ٩٨٤م^(٩) .

والفقيه المشاور موسى بن أحمد بن سعيد البحصبي المعروف بالوتد ،

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٠٩ ، عياض : ٢٥/٣ - ٢٦

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١١٣ ، عياض : ١٤١/٣ - ١٤٢

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٣ ، عياض : ٤٤٦/٤

(٤) عياض : ٣٩٨/٤ وذكر ابن الفرضي أنه تولى قضاء أشكونية ، ترجمة رقم ١٢٢٦

(٥) عياض : ٤٥٢/٤

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٣٤٣ ، عياض : ٤٣٧/٤

(٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩٨٧ (٨) الحميلي : ترجمة رقم ٢٤٨

(٩) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٠٨ ، عياض : ٥٨٤/٤

المتوفى سنة ٣٧٧هـ / ٩٨٧ م ، قلده القاضي محمد بن برطال الشورى ، وكان كاتباً له ، وتصرف فى رفع كتب المظالم إلى المنصور^(١) .

والفقيه المشاور أمية بن أحمد بن حمزة ، ولى أحكام الشرطة ، وتوفى سنة ٣٩٣هـ / ١٠٠٣ م^(٢) .

والفقيه المشاور الحسين بن حبي بن عبد الملك التجيبي ، المتوفى سنة ٤٠١هـ / ١٠١٠ م ولى خطة الوثائق السلطانية فى صدر دولة المظفر عبد الملك ، واستقضى بياجة وأكشونية^(٣) .

والفقيه محمد بن قاسم بن محمد الأموى ، ويعرف بالجالطى ، الذى تقلد الشورى سنة ٣٩٥هـ / ١٠٠٥ م ، وتقلد معها خطة الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بالزهراء وخطة الشرطة ، وقتله البربر عند دخولهم قرطبة سنة ٤٠٣هـ / ١٠١٣ م^(٤) .

وكان الفقيه المشاور أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور ، المتوفى سنة ٤١٦هـ / ١٠٢٥ م ، صاحب الصلاة بالمسجد الجامع بإشبيلية^(٥) .

والفقيه المشاور عبد الله بن أحمد بن عثمان ، ويُعرف بالقشاوى ، تولى الصلاة والخطبة بجامع طليطلة ، وعقد الوثائق بدون أجر ، وتوفى سنة ٤١٧هـ / ١٠٢٦ م^(٦) .

والفقيه المشاور محمد بن حفص بن أشعث من أهل قرطبة ، كان من المشرفين باسم الوزارة فى مدة الفتنة القرطبية ، وتوفى سنة ٤٢٩هـ / ١٠٣٨ م^(٧) .

والفقيه المشاور عبد الله بن عبيد الله المعيطى الذى كان مشاوراً فى قرطبة وخرج فى الفتنة إلى الجزائر الشرقية ، وتولى الصلاة والخطبة بدانية ، وعينه مجاهد العامرى خليفة ، ثم عزله ونفاه إلى العدو المغربية ، وتوفى سنة ٤٣٢هـ / ١٠٤١ م^(٨) .

(١) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٤٦٦ ، عياض : ٦٥٦/٤ - ٦٥٧

(٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٢٦٦ (٣) الصلة ، ترجمة رقم ٣٢٢

(٤) عياض : ٦٨٣/٤ - ٦٨٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٠٦٠

(٥) عياض : ٧٤٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥٩ (٦) الصلة ، ترجمة رقم ٥٨٢

(٧) التكلة ، ترجمة رقم ٤٢٣ (ط . كوديرا) .

(٨) عياض : ٧٤٥/٤ - ٧٤٦ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥٩٣

والفقيه المشاور عبد العزيز بن جوشن ، ولى الصلاة بجامع سرقسطة^(١) .

والفقيه المشاور مروان بن عبد الملك بن إبراهيم بن سمجون اللواتي ، ولى الصلاة والخطبة بسبته ، ثم انتقل إلى طنجة صدر الدولة اللمتونية ، وولى الصلاة والخطبة والفتيا بها ، وتوفى سنة ٤٩١ هـ / ١٠٩٨ م^(٢) .

والفقيه المشاور عبد العزيز بن حزمون صاحب الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة ، وتوفى سنة ٥٠٨ هـ / ١١١٥ م^(٣) .

وهناك من تولى خطة الشورى ثم ارتقى إلى خطة القضاء . وكان غالبية قضاة الأندلس من طبقة المشاورين بها :

فالفقيه سعيد بن عبدوس كان مفتي طليطلة ثم ارتقى إلى خطة القضاء بها فى عهد الحكم بن هشام ، وتوفى سنة ١٨٠ هـ / ٧٩٦ م^(٤) .

والفقيه المشاور عبد الملك بن زونان ، كان مشاوراً بقرطبة ، ثم رقى إلى قضاء طليطلة ، وتوفى سنة ٢٣٢ هـ / ٨٤٧ م^(٥) .

والفقيه سعيد بن عياض كان مشاوراً بطليطلة ، ثم ارتقى إلى خطة القضاء بها وجمع معها الصلاة ، ولم يذكر تاريخ وفاته^(٦) .

والفقيه المشاور أحمد بن دحيم القرطبي ، ارتقى إلى خطة القضاء بعدة كور وهى طليطلة ثم البيرة وبجانة ، وتوفى سنة ٣٣٨ هـ / ٩٥٠ م^(٧) .

والفقيه المشاور ابن أبي عيسى ، شاوره القاضى أحمد بن بقرى ، ثم ارتقى إلى خطط القضاء حتى شغل خطة الجماعة أخيراً بقرطبة سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م ، وتوفى سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م^(٨) .

(١) التكملة ، ترجمة رقم ١٧٣٣ (ط . كوديرا) .

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٩٤ (ط . كوديرا) .

(٣) الصلة ، ترجمة ٧٩٧

(٤) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٤٧١ ، عياض : ٣٤٧/١ .

(٥) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٨١٥ ، عياض : ٢٠/٣ .

(٦) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٤٧٩ ، عياض : ١٦١/٣ .

(٧) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١١٠ ، عياض : ٤٢٠/٤ .

(٨) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٢٥٣ .

وارتقى الفقيه المشاور فرج بن سلمة بن زهير القرطبي إلى خطة القضاء بوادي الحجارة ثم قضاء رية ، وتوفي سنة ٣٤٥ هـ / ٩٥٦ م^(١) .

وحزم بن غالب الرعيني الطليطلي ، كان مفتي بلده وصاحب الصلاة والخطبة ، ثم ارتقى إلى أحكام القضاء بها^(٢) .

والفقيه المشاور أبو بكر محمد بن السليم ، ارتقى إلى خطة القضاء ، وكان آخرها قضاء الجماعة حتى وفاته سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م^(٣) .

والفقيه أبو بكر ابن زرب ، شاوره قاضي الجماعة ابن السليم سنة ٣٦٠ هـ / ٩٧١ م ، فلما توفي ولي مكانه على خطة القضاء^(٤) .

والفقيه أحمد بن حكم بن محمد العاملی ، ولي الشورى بقرطبة بعد أخيه يحيى ، ثم استقضاه المنصور محمد بن أبي عامر بطليطلة^(٥) .

والفقيه المشاور أحمد بن عبد الله بن الحسين ، توفي سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م ، ولي قضاء رية بعد استشهاد أخيه قاضي رية^(٦) .

والفقيه سعيد بن محسن الغاسل ، كان مشاوراً بقرطبة ، ثم تقلد قضاء مدينة سالم وغيرها ، وتوفي سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م^(٧) .

وارتقى المشاور يحيى بن وافد إلى خطة القضاء بقرطبة سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ، وتوفي سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٤ م^(٨) .

والفقيه أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن نصر بن خالد ، يُعرف بابن الكيش ، كان مشاوراً بقرطبة ، ثم استقضى بإشبيلية ، وتوفي سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٩ م^(٩) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٣٥ ، عياض : ٤٢٤/٤

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٣٦١ ، عياض : ١٦٢/٣

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣١٩ ، عياض : ٥٤٣/٤ وما بعدها .

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٦٣ ، عياض : ٦٣٠/٤

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٢٥ (٦) عياض : ٦٧٩/٤ ، النباهي : ص ٨٤

(٧) عياض : ٦٧٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٤٧٣

(٨) النباهي : ص ٨٨ - ٨٩

(٩) عياض : ٧٤٣/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٩

والفقيه عبد الرحمن بن بشر، المتوفى سنة ٤٢٢هـ / ١٠٣١ م ، كان مشاوراً للقاضي ابن ذكوان، ثم أصبح قاضياً للجماعة في الفتنة أيام الدولة الحمدوية^(١).

والفقيه الليث بن حريش المشاور القرطبي الذي تولى قضاء المرية حتى توفي بها سنة ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م^(٢).

والفقيه المشاور يونس بن الصفار ، ولي القضاء ببطليوس والصلاة والخطبة ثم الشرطة والرد ، ثم ولي قضاء الجماعة بقرطبة للمعتد بالله وهو ابن نيف وثمانين ، وتوفي سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م^(٣).

ورقي الفقيه المشاور محمد بن أحمد الباجي بإشبيلية إلى خطة القضاء بها ، وتوفي سنة ٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م^(٤).

والفقيه المشاور مسعود بن مفرج بن مسعود من أهل شلب ، رقي إلى قضائها ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م^(٥).

والفقيه المشاور أبو علي حسين بن عيسى المالقي المعروف بحسون ، رقي إلى خطة القضاء بمالقة ، وتوفي سنة ٤٥٣ هـ / ١٠٦١ م^(٦).

والفقيه المشاور سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج ، رقي إلى خطة الجماعة بقرطبة سنة ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م ، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م^(٧).

والفقيه المشاور أحمد بن مسعود بن مفرج ، تقلد القضاء بمالقة بعد أبيه السابق ذكره ، وتوفي سنة ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م^(٨).

والفقيه المشاور محمد بن أحمد الثقفي من أهل جيان الذي تولى القضاء بها^(٩).

(١) عياض : ٧٣٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٨

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ١٠٢٨

(٣) ابن سهل : ورقة ٢٧٧ ، عياض : ٧٣٩/٤ - ٧٤٠ ، الصلة ، ترجمة ، رقم ١٥١٢

(٤) عياض : ٧٥٨/٤ (٥) التكملة ، ترجمة رقم ١١٣٠ (ط . كوديرا) .

(٦) عياض : ٨٢٢/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٢٢٧

(٧) انظر بحثنا : تراجم في تسمية فقهاء الأندلس ، مجلة المناهل ، المدين ٢١ ، ٢٣ ،

ترجمة رقم ٤٧ ، ص ٣٠٧ وماورد في الحاشية من مصادر .

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ١٤٢

(٩) التكملة ، ترجمة رقم ٥٤١ (ط . كوديرا) .

والفقيه عبد الصمد بن موسى بن هذيل ، شوور بقرطبة ، ثم تقلد قضاء الجماعة بعد ابن أدهم ، وتوفي سنة ٤٩٥ هـ / ١١٠٢ م^(١) .

والفقيه المشاور محمد بن يوسف بن عطاف الأزدي من أهل المرية الذي ولي قضاء بلده ، وتوفي بها سنة ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م^(٢) .

والفقيه أحمد بن أحمد بن محمد الأزدي ، يعرف بابن القصير ، شوور بقرطبة واستقضى بغير موضع ، وتوفي سنة ٥٣١ هـ / ١١٣٧ م^(٣) .

وهناك من المشاورين من شغل خطة تحرير الأحكام للقضاة قبل أن يشغل خطة الشورى بالأندلس أو بعد ذلك ، منهم :

الفقيه المشاور عبد الملك بن زونان ، كان كاتباً للقاضي قرطبة إبراهيم ابن العباس^(٤) .

والفقيه محمد بن عبد الله بن عبد البر ، المتوفى سنة ٣٤١ هـ / ٩٥٢ م ، كان كاتباً للقاضي أسلم بن عبد العزيز ثم شوور في الأحكام^(٥) .

والفقيه موسى بن أحمد بن سعيد البحصي ، ويعرف بالوتد ، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ ، كان كاتباً للقاضي محمد بن يحيى بن برطال ، وقدم إلى الشورى^(٦) .

والفقيه عبد العزيز بن مسعود اليابرى ، كان كاتباً للقاضي يونس بن عبد الله ومن تلاه من قضاة قرطبة ، ثم مشاوراً في الأحكام بقرطبة ، والمتوفى سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م^(٧) .

والفقيه أبو مروان عبيد الله بن مالك ، كان كاتباً لولد ابن زرب عند ولايته قضاء قرطبة ، وتوفي سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م^(٨) .

والفقيه أبو الأصبع عيسى بن سهل ، ولي الشورى بقرطبة ، وكان كاتباً للقاضي أبو بكر ابن منظور ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(٩) .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٨٠٨ (٢) التكملة ، ترجمة رقم ٥٠٩ (ط . كوديرا) .

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ١٧٣ (٤) عياض : ٢٠/٣

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٢٥٩ ، عياض : ٤١٩/٤

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٦٦ (٧) الصلة ، ترجمة رقم ٧٩١

(٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٧٠ ، عياض : ٨١٤/٤

(٩) الصلة ، ترجمة رقم ٩٤٢

والفقيه عبد الصمد بن أبي الفتح بن محمد العبدري شاوره القاضي ابن أدهم واستكتبه على تقييد أحكامه ، وتوفي سنة ٤٩١ هـ / ١٠٩٨ م (١) .

وهناك من الفقهاء من شغل خطة القضاء في أقاليم الأندلس قبل توليه خطة الشورى بقرطبة .

كالفقيه يحيى بن مزين ، المتوفى سنة ٢٥٩ هـ / ٨٧٣ م ، ولي قضاء طليطلة ، ثم عينه الأمير عبد الرحمن الأوسط مشاوراً بقرطبة مع العتيبي وابن خالد وطبقهم (٢) .

والفقيه خلف بن مروان بن أمية بن حيوة الصخرى ، المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ، قلده المظفر عبد الملك قضاء طليطلة ، ثم قلده المهدي محمد بن هشام الشورى بقرطبة (٣) .

وتقلد الفقيه أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، المتوفى سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م ، القضاء بفحص البلوط ، ثم تقلد خطة الرد والشورى بقرطبة ، ثم ارتقى إلى خطة الجماعة بقرطبة (٤) .

وتقلد الفقيه محمد بن يحيى الحذاء ، المتوفى سنة ٤١٦ هـ / ١٠٢٥ م ، القضاء في بجانة وإشبيلية ، ثم عين مشاوراً في قرطبة (٥) .

ومن المشاورين من كان له حلقة للتدريس في المسجد الجامع ، منهم :

الفقيه عبد الملك بن حبيب ، المتوفى سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م ، وقال الفقيه المغامى عن حلقة العلم التي كان يلرس فيها عبد الملك : « لو رأيت ما كان على باب ابن حبيب لأزدريت غيره » (٦) . وقال غيره : « رأيت يخرج من الجامع وخلفه نحو ثلاثمائة من طالب حديث وفرائض وفقه وإعراب ، وقد رتب الدول عليه كل يوم ثلاثين دولة ، لا يقرأ عليه فيها شيء إلا تأليفه وموطأ مالك » (٧) .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٨١٠

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٥٨ ، عياض : ١٢٢/٣ - ١٢٣

(٣) المرجع السابق ، ٧٤٤/٤ - ٧٤٥ ، الصلة ، ترجمة رقم ٢٦٢

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٦٥ (٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٠٣

(٦) عياض : ٢٣/٣ (٧) المرجع السابق : ٢٢/٣

وكان الفقيه المشاور محمد بن يوسف بن مطروح ، المتوفى سنة ٢٧١ هـ / ٨٨٤ م ، له حلقة للتدريس في جامع قرطبة^(١) .

وكذلك الفقيه المشاور عثمان بن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن أبي زيد ، كان يخلق في جامع قرطبة ، وكان نظير أبي زيد في وقته في القدر والعلم ، وتوفى سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م^(٢) .

والفقيه المشاور أبو محمد مكى بن أبي طالب ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م وكان مجلسه في الجامع ، وانتفع على يديه جماعات وجوّدوا القرآن^(٣) .

والفقيه المشاور علي بن سعيد بن أحمد بن يحيى الحديدي من أهل طليطلة ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٨٢ م ، كان يتخلق إليه وينظر عليه بالمسجد الجامع بها^(٤) .

والفقيه المشاور علي بن محمد بن حمدين التغلبي من أهل قرطبة ، المتوفى سنة ٤٨٢ هـ / ١٠٨٩ م ، كان له مجلسه بالجامع بقرطبة ، وكان معظماً عند الخاصة والعامة^(٥) .

وهناك أعداد من الفقهاء الوافدين على الأندلس شغلوا خطة الشورى بها ، منهم :

الفقيه أبو محمد الأصبلي الذي وصل قرطبة بعد موت الخليفة الحكم المستنصر سنة ٣٦٦ هـ / ٩٧٧ م ، فقلده محمد بن أبي عامر الشورى بها ، وتوفى سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠١ م^(٦) .

والفقيه أحمد بن علي بن أحمد الباغانى المقرئ ، قدم الأندلس سنة ٣٧٦ هـ / ٩٨٦ م . وعينه المؤيد بالله هشام بن الحكم في دولته الثانية خطة الشورى مكان أبي عمر الإشبيلي على يد قاضيه ابن وافد ، وتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ١٤١/٣

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨٩٧ ، عياض : ١٤٩/٣

(٣) عياض : ٧٣٧/٤ - ٧٣٨ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٣٩٠

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٨٩٧ (٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٠٠

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٦٠ ، عياض : ٦٤٣/٤ - ٦٤٨

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ١٨٥

والفقيه حسين بن محمد بن سلمون المسيلي من العلوة ، ولاء سليمان بن حكم المستعين الشورى فى قرطبة ، وتوفى سنة ٤٣١ هـ / ١٠٤٠ م^(١) .

والفقيه أبو محمد مكى ابن أبى طالب ، وأصله من القيروان ، نزل قرطبة أيام المظفر عبد الملك بن أبى عامر سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م ، وتقلد فيها خطة الشورى وخططاً أخرى^(٢) .

وكانت خطة الشورى فى الأندلس من الخطط التى يتوارثها الأبناء عن الآباء إذا كانت إمكاناتهم العلمية توافق شاغلها .

فلقد شوور أبان بن عيسى بن دينار ، توفى سنة ٢٦٢ هـ / ٨٧٦ م ، مع ابن حبيب وأصبغ وعبد الأعلى^(٣) ، وهو ابن الفقيه عيسى بن دينار . وقال ابن سهل : إن يحيى بن عبيد الله بن يحيى شوور مع أبيه فى آخر أيامه ، وتوفى سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م^(٤) .

والفقيه أحمد بن حكم العاملى ، ولى الشورى بقرطبة بعد أخيه يحيى فى عهد محمد بن أبى عامر^(٥) .

وقدم الخليفة سليمان المستعين الفقيه أبا الوليد عبد الله بن محمد بن السليم ، توفى سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م ، مشاوراً فى الفتنة القرطبية تنوياً بمكانه^(٦) .

والفقيه عبد الله المعيطى ، ولى الشورى بعد أبيه بقرطبة ، وتوفى سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م^(٧) .

وشغل كل من عبد العزيز بن محمد بن عتاب ، المتوفى سنة ٤٩١ هـ^(٨) / ١٠٩٨ م ، وأخيه عبد الرحمن ، المتوفى سنة ٥٣١ هـ / ١١٣٧ م^(٩) خطة الشورى بعد وفاة أبيهما الفقيه محمد بن عتاب فى سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٦٩ م^(١٠) .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٣٣١

(٢) عياض : ٧/٧٣٧ - ٧٣٨ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٣٩٠

(٣) عياض : ٣/١٥٠ - ١٥١ (٤) ابن سهل : الورقتان ٣٤٣ - ٣٤٤

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٢٥ (٦) عياض : ٤/٥٤٩

(٧) المرجع السابق ، ٤/٧٤٥ - ٧٤٦ (٨) الصلة ، ترجمة رقم ٧٩٥

(٩) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٤٩ (١٠) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٩٤

وشغل الفقيه عبد الرحمن بن سوار ، المتوفى سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧٢ م ، خطة الشورى ، ثم قضاء قرطبة بعد أبيه الذى شغل خطة الشورى^(١) .

والفقيه أبو الحسن ابن أبي عبد الصمد ورث خطة أبيه فى الفتيا والرئاسة بعد موته ، وولى بعد ذلك قضاء قرطبة ، وتوفى سنة ٥١٨ هـ / ١١٢٤ م^(٢) .

وذكر ابن حيان أن أبا الحسن المتوفى سنة ٤٥٨ هـ / ١٠٦٦ م وأخاه عبد المولى المتوفى فى حياة أبيه ، كانا يشاركان أباهما فيما يتقلده من الفتوى^(٣) .

وهناك من فقهاء الشورى من رفض خطة القضاء ، مثل :

الفقيه المشاور يحيى بن يحيى ، المتوفى سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٨ م^(٤) ، والفقيه المشاور أبان بن عيسى بن دينار ، المتوفى سنة ٢٦٢ هـ / ٨٧٦ م الذى أكره على قبول قضاء طليطلة فحكم يوماً واحداً ثم هرب ، فأمنه الأمير وولاه الصلاة بقرطبة^(٥) ، والفقيه بقى بن مخلد ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م^(٦) .

واستعفى الفقيه المشاور قاسم بن خلف بن فتح ويُعرف بالجبرى ، وتوفى سنة ٣٧١ هـ / ٩٨١ م ، من قضاء طرطوشة وأعمالها^(٧) .

ورفض الفقيه المشاور أبو عمر الإشبيلي المعروف بابن المكوى ، المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م ، قبول خطة القضاء^(٨) .

والفقيه عيسى بن محمد بن عبد الرحمن ، ويُعرف بالحشا ، وتوفى سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م^(٩) .

والفقيه المشاور محمد بن عتاب^(١٠) ، والفقيه المشاور موسى بن هذيل ، ويعرف بابن أبي عبد الصمد ، المتوفى سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م^(١١) ، وحاتم ابن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم ، المتوفى سنة ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م^(١٢) .

(١) عياض : ٧٨٦/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٧١٨

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ١٢٣٥ ، والترجمة التى بالهامية رقم (١) ص ٦١٠

(٣) عياض : ٨١٥/٤

(٤) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٥٥٦ - (٥) عياض : ١٥٠/٣ - ١٥١

(٦) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٢٨٣ (٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٧٧

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ٣٨ (٩) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٢٨

(١٠) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٩٤ (١١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٣٥

(١٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٥٤

وهناك من المشاورين من كان يكلف بمهمات خاصة لولى الأمر مثل السفارة :

فقد كان الفقيه المشاور ذكوان بن محمد بن ذكوان أحد مشيخة قرطبة ، ويكنى أبا حاتم ، وهو أخو القاضي حسن بن محمد بن ذكوان ، وكان أحد من يسفر لأبي الوليد ابن جهور في الإصلاح بين الملوك ، ذكره ابن حيان^(١) . كذلك أسند باديس من حبوس إلى أحد كبار فقهاء مهمة استدعاء ابنه ماكسن الذى كان قاطناً بطليطلة فأمنه وبشره بمذهب أبيه واستخلافه له بعد المؤامرة التى دبرت لقتل النايه المتسلط على مقاليد الحكم بغرناطة^(٢) .

وكذلك أرسل صاحب قلعة أيوب الفقيه المشاور عبد العزيز بن عبد الله ابن هذيل العبدري رسولا إلى صاحب سرقسطة لمهمة لم تفصح عنها كتب التراجم فى سنة ٤٧٠ هـ / ١٠٧٧ م^(٣) ولعلها مهمة سياسية . ومن المشاورين من كان يكلفه الحكام بالصلح بين المتشاكين والوساطة بينهم :

فقد كان الفقيه المشاور عبد الله بن محمد الصابونى ، المتوفى سنة ٨٣٧٣ هـ / ٩٨٣ م يوجه إليه الحكام المتشاكين من الخصوم لحسن وساطته وحسن تأتية للناس والإصلاح بينهم^(٤) .

وكذلك كان الفقيه المشاور أبو بكر يحيى بن هذيل يكلفه القاضي ابن زرب بالصلح بين المتخاصمين^(٥) .

وكان أمير الأندلس يرسل بعض الفقهاء فى الصلح بين القبائل ؛ فقد أرسل الأمير محمد الفقيه المشاور عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م ، إلى باجة لإصلاح ما قام بها بين مضر واليمن من العصبية^(٦) .

(١) التكلة ، ترجمة رقم ٢١٠ (ط . كوديرا) .

(٢) التبيان ، ص ٦٧

(٣) التكلة ، ترجمة رقم ١٧٤١ (ط . كوديرا) .

(٤) عياض : ٥٥٨ / ٤ ، ٦٨٢ (٥) المرجع السابق ، ٥٥١ / ٤

(٦) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٦٣٥ ، عياض : ١٣٤ / ٢

(م ٢٢ - تاريخ القضاء فى الأندلس)

ومن الوظائف التي كان يكلف بها المشاور الوصاية على اليتيم ، وإن كان فقهاء الشورى ليسوا ملزمين بإجابة القاضي إذا طلب منهم أن يكونوا أوصياء للأيتام .

رأينا ذلك فيما أوردته المصادر من شكوى الخليفة الحكم المستنصر بالله لقاضيه منذر بن سعيد من أنه يقدم للأيتام أوصياء سوء يأكلون أموالهم لابتعاد أهل الشورى ، مثل اللؤلؤى وأبى إبراهيم وغيرهما ، عن قبول هذه الخطة ، فطلب القاضي من الخليفة تفويضاً لإجبارهم على القبول^(١) .

المشاورون في طليعة حركة الجهاد في الأندلس :

بمراجعة المصادر التي بين أيدينا في الفترة التي تؤرخ لها يتضح لنا بجلاء أن المشاورين في الأندلس كانوا في طليعة حركة الجهاد ضد نصارى الشمال ، ومنهم على سبيل المثال :

الفقيه يحيى بن حجاج من أهل طليطلة الذي استشهد في المعرك سنة ٢٦٣هـ / ٨٧٧م^(٢) ، ونال الشهادة صاحبه يحيى بن القصير ، ضد العدو في سنة ٢٦٤هـ / ٨٧٨م^(٣) ، والفقيه يحيى بن خصيب من أهل سرقسطة ، استشهد سنة ٢٨٦هـ / ٨٩٩م^(٤) ، والفقيه المشاور عبيد الله بن يحيى بن يحيى ، توفي سنة ٢٩٨هـ / ٩١١م ، وكان يرافق الأمير عبد الله في جهاده للقضاء على فتنة المولدين ويشجع الجنود على القتال^(٥) .

واستشهد الفقيه المشاور محمد بن عبيد الجزيري في غزاة القائد ابن أبي عبدة سنة ٣٠٥هـ / ٩١٧م^(٦) ، والمشاور أحمد بن عمر بن لبابة ، توفي بعد منصرفه من الغزاة التي فتحت فيها سرقسطة سنة ٣٢٥هـ / ٩٣٧م^(٧) .

واستشهد الفقيه محمد بن فيصل بن هذيل الحداد مفتي أهل السوق بقرطبة في غزوة الخندق سنة ٣٢٧هـ / ٩٣٩م^(٨) ، وأصيب الفقيه المشاور محمد بن

(١) المقرئ : نفع الطيب ١٩/٢

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٦٠ ، عياض : ١٦٠/٣ - ١٦١

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٦٢ (٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٦٧

(٥) المقتبس ، ص ٩٥ (ط. أنطونيا) (٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٦٧

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٥

(٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢١٩ ، عياض : ٤١٩/٤

قاسم بن محمد الذي اعتل في تلك الغزوة ومات بكركي وحمل إلى قرطبة ودفن فيها^(١) ، وهناك الكثير ممن أُسر في هذه المعارك الكثيرة ، منهم عمر بن محمد ابن جرج من أهل البيرة ، أسره العدو في وقعة الخندق^(٢) .

وكان هناك أعداد من الفقهاء تواظب على الرباط في مواجهة العدو في فترات معينة حفلت كتب التراجم بأسماء العديد منهم . ومن هؤلاء : الفقيه المشاور أبو مروان عبيد الله بن مالك^(٣) .

وأورد لنا ابن سهل ، ونقل عنه الونشريسي صاحب المعيار المعرب نصاً طريفاً عنوانه : « فقهاء الأندلس المفتون يخرجون إلى الأقاليم للرباط في سبيل الله » .

بقراءة هذا النص نرى أن الفقيه المشاور القرطبي ابن مالك نهض مرابطاً إلى بطليوس في سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م^(٤) ، وهناك استشاره قاضيه في نازلة من النوازل التي جرت أحداثها في الميراث ، وجاوب فيها الفقيه عبيد الله بن مالك من التي في نوازل أصبح في الاستلحاق^(٥) .

ومن هذا النص نرى أن الفقهاء المشاورين كان يستفاد برأيهم في أي موقع يوجدون به ، ويؤخذ من هذا النص أن الحدود السياسية للممالك الأندلسية لم تكن تقف حائلاً أمام استفادة فقهاء إقليم معين بفقيه من إقليم آخر ، وكأن الفقيه المشاور لا تتحدد شوره بحدود مكانية وزمانية ، مثل ولاية القاضي ، فلقد كان الفقيه المشاور تؤخذ مشورته في أي إقليم من أقاليم الأندلس إذا لقيت قبولا من قضاتها ، حتى وإن كانت هذه الأقاليم بعيدة عن مواطنهم الأصلية المعينين بها .

عدد المشاورين :

لم تحدد لنا المصادر التي بين أيدينا بدقة عدد فقهاء الشورى في عهد كل حاكم خلال حكم الأمويين في الأندلس ، غير أننا نلاحظ من خلال التراجم

(١) ابن القرضي : ترجمة رقم ١٢١٨ ، نفح الطيب ، ٦٢/٢ - ٦٣

(٢) ابن القرضي ، ترجمة رقم ٩٥١

(٣) راجع ترجمته في كتابنا : وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٦٠ والهامية

رقم ٨٦ وما ورد فيها من مصادر .

(٤) ابن سهل : الورقتان ٢٥٣ - ٢٥٤ ، المعيار المعرب ، ٣٨٢/١٠٠

(٥) ابن سهل : ورقة ٢٥٣ .

التي بين أيدينا أن عدد فقهاء الشورى في القرن الثالث الهجري كان قليلا بالنسبة لأعدادهم في القرن الرابع الهجري . وعلى سبيل المثال :

كانت الفتيا في عصر الأمير عبد الرحمن الداخل وصدر من أيام هشام بن عبد الرحمن دائرة على مجموعة قليلة من الفقهاء ، منهم : صعصعة ابن سلام ، المتوفى سنة ١٩٢ هـ / ٨٠٨ م^(١) ، والغازي بن قيس ، المتوفى سنة ١٩٩ هـ / ٨١٥ م^(٢) والفقير عامر بن أبي جعفر ، المتوفى في عهد هشام بن عبد الرحمن^(٣) .

وكان قاضي الجماعة محمد بن بشير ، المتوفى سنة ١٩٨ هـ / ٨١٤ م ، يشاور في قضائه عبد الملك بن الحسن ويعرف بزوانان ، والغازي بن قيس ، والحارث بن أبي سعد ، وإسماعيل بن البشر التجيبي ، ومحمد بن سعيد السبائي . قال الخشني : وكانوا إذا اختلفوا عليه كتب إلى مصر إلى عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن وهب^(٤) .

وذكر ابن القوطية : أن الفقيه عبد الرحمن بن موسى الهواري أبا موسى من أهل إيجة في عهد الحكم بن هشام وابنه عبد الرحمن إذا قدم قرطبة لم يفت عيسى بن دينار ولا سعيد بن حسان حتى يرتحل عنها توقيراً له ، وكان يشغل خطة القضاء ببلده أيام عبد الرحمن الأوسط ، وكان يجمع علم العرب إلى علم الدين^(٥) .

وكانت الفتيا في عهد عبد الرحمن الأوسط تدور على عيسى بن دينار ، ويحيى بن يحيى وعبد الملك بن حبيب ، وكلهم ماتوا في مدته إلا عبد الملك فإنه أدرك في مدة الأمير محمد ستة أشهر^(٦) .

وكان قاضي الجماعة يحيى بن معمر ، المتوفى سنة ٢٢٦ هـ / ٨٤١ م ، إذا اختلف عليه الفقهاء كتب إلى مصر إلى أصبغ بن الفرج وغيره^(٧) ، وكان

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٦١٠ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠١٥

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٢٨

(٤) الخشني : ص ٣٥ ، عياض : ٤٩٨/٢ ، ٢٥/٣ - ٢٦

(٥) ابن القوطية : ص ٥٦ (٦) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود

مكي ، ص ٤٥ وماورد في الحاشية رقم ٢ من مصادر .

(٧) الخشني : ص ٤٦ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٥٥ ، عياض : ٥٢/٣ - ٥٥

لا يشاور يحيى بن يحيى ولا يحضره مجلسه لخلافات بينهما ، مما اضطر الأمير إلى عزله بعد أن حقق فيما نسب إليه (١) .

وذكر ابن حيان مشيخة فقهاء الشورى بقرطبة الذين لحقوا أيام الأمير عبد الله ممن كان قد رأس على عهد الأمير محمد وابنه عبد الله بن محمد والمنذر أخيه ، وأودى جميعهم في دولته ، وكان عددهم خمسة عشر فقيهاً (٢) وهم :
بقي بن مخلد ، ومحمد بن عبد السلام الحشني ، وعبيد الله بن يحيى بن يحيى ،
ويحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخراز ، ومطرف بن فطيس ، ومحمد بن
عمر بن لبابة ، وأبو صالح أيوب بن سليمان ، وسعيد بن خير ، وخالد بن
وهب المعروف بالصغير ، ومحمد بن أسباط ، وسعد بن معاذ الشعباني ،
وحسن بن يحيى بن مزين ، ومحمد بن وليد ، ومحمد بن وضاح ، وسعيد بن
عبد الملك بن السمع .

وأضاف ابن حيان أيضاً أسماء الفقهاء التاليين لهم المرأسين في عصره
وعددهم سبعة (٣) وهم :

محمد بن غالب المعروف بابن الصفار ، وأحمد بن بيطر ، ومحمد بن
الزراد ، وأصبغ بن مالك ، وأحمد بن عبد الله المعروف بابن المؤدب ، ويحيى
ابن إسحاق بن يحيى بن أبي عيسى ، وأحمد بن عيسى بن يحيى بن يحيى بن أبي
عيسى وهو الملقب بالثائر .

وباستعراض نوازل ابن سهل التي كانت أحداثها في نهاية القرن الثالث
وطوال القرن الرابع الهجري ، نجد اختلافاً بيناً وظاهراً في عدد الفقهاء
المشاورين في كل قضية ، غير أننا لاحظنا أنه لم يزد عدد المشاورين في أي
منها على ستة عشر فقيهاً وإن قل في كثير منها ، ومن أمثلة ذلك :

١ - « فدان محبس بين رجل ادعى أنه قد فرّق غلته واضطرب قوله » .
وكان عدد المشاورين في تلك القضية تسعة فقهاء هم : محمد بن لبابة ، وأيوب

(١) الحشني : ص ٤٨

(٢) ابن حيان : المقتبس ، ص ٨ (ط . أنطونيا) .

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

ابن سليمان ، وابن وليد ، وأحمد بن يحيى ، وسعد بن معاذ ، ويحيى بن عبد العزيز ، وعبيد الله بن يحيى ، ومحمد بن غالب ، ويحيى بن عبيد الله^(١) .

٢ - « في منع أهل الذمة إحداث كنائس » : كان عدد المشاورين ثمانية فقهاء هم : عبيد الله بن يحيى ، محمد بن لبابة ، ابن غالب ، ابن وليد ، سعد بن معاذ ، يحيى بن عبد العزيز ، أيوب بن سليمان ، وسعيد بن خمر^(٢) .

٣ - وقضية في أحكام ابن زياد : « مملوكة ادعت في العهدة أنها حرة » : كان عدد الفقهاء المشاورين سبعة^(٣) .

٤ - ومن أحكام ابن زياد : « مسألة رجل فرّق بين الأم وابنها في البيع » : كان عدد فقهاء الشورى خمسة^(٤) .

٥ - وفي قضية : « فدان محبس على مسجد ادعى مدع أنه من مال الجزية » : كان عدد فقهاء الشورى أربعة^(٥) .

٦ - وفي قضية : « الجدة للأُم - وإن كانت نصرانية - أحق بالحضانة » كان عدد المشاورين ثلاثة هم : ابن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، ومحمد بن وليد^(٦) .

٧ - وفي قضية : « غلام أسلم ثم عاد إلى النصرانية دينه » : كان الفقهاء عبيد الله بن يحيى ، وابن لبابة^(٧) هما المشاورين في هذه القضية .

٨ - وفي قضية : « صبي أسلم وأراد الرجوع إلى دينه »^(٨) : كان الفقيه ابن لبابة هو المشاور الوحيد في هذه القضية ، وكذلك في قضية إنكار الولي إنكاح وليته^(٩) .

(١) ابن سهل : ورقة ٣١٤ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٧٢

(٢) انظر كتابنا : وثائق في أحكام أهل الذمة في الأندلس ، ص ٧٧

(٣) راجع تفاصيلها : ابن سهل : ورقة ١٥٩

(٤) المرجع السابق ، الورقتان : ١٥٧ - ١٥٨

(٥) وثائق في أحكام أهل الذمة ، ص ٨٠ - ٨١

(٦) المرجع السابق ، ص ٨٦ (٧) المرجع السابق ، ص ٤٣ - ٤٦

(٨) المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٤٧ (٩) ابن سهل : الورقتان ٨٢ - ٨٣

٩ - وفي أحكام ابن زياد: « في مسألة حدود القضاة في الأحكام »^(١) :

كان عدد المشاورين في هذه المسألة اثني عشر فقيهاً هم : ابن لبابة ، عبيد الله ابن يحيى ، أيوب بن سليمان ، سعد بن معاذ ، ابن وليد ، خالد بن وهب ، أحمد بن بيطر ، طاهر بن عبد العزيز ، سعيد بن خير ، أحمد بن يحيى بن أبي عيسى ، يحيى بن سليمان ، أحمد بن بقي بن مخلد .

١٠ - وفي أحكام ابن زياد : « في وكيل يتم عزل لسخطه »^(٢) : كان

عدد المشاورين ستة عشر مشاوراً هم : ابن لبابة ، ابن وليد ، خالد بن وهب ، سعد بن معاذ ، سعيد بن خير ، أحمد بن بيطر ، أحمد بن بقي ، يحيى بن عبد العزيز ، طاهر بن عبد العزيز ، محمد بن عبد الملك بن أيمن ، محمد بن يحيى بن لبابة ، محمد بن إبراهيم بن عيسى ، ابن غالب ، عبيد الله بن يحيى ، يحيى بن عبيد الله ، محمد بن إبراهيم .

نخلص من هذا العرض إلى النتائج التالية :

- أن عدد المشاورين للأحكام بقرطبة في القرن الرابع الهجري : العاشر الميلادي ، لم يكن يزيد على ستة عشر فقيهاً كما جاء في القضية العاشرة .

- كان قاضي الجماعة بقرطبة ربما يستغنى عن مشاورة عدد من المشاورين ويكتفى بعدد قليل ، وذكرت كتب التراجم أن الفقيه أيوب بن سليمان ، المتوفى سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م كانت الفتيا دائرة عليه في وقته وعلى محمد بن عمر بن لبابة^(٣) .

- وأورد كذلك ابن سهل نصاً صريحاً في قضية : « من ادعى أن هذا بنى على حائطه متعدياً » . قال القاضي : محمد بن عبد الملك بن أيمن من أهل قرطبة فقيه مشاور وقد استغنى به القاضي الحبيب بن زياد في ولايته الأولى عن ابن لبابة ، وأبي صالح ، ودارت الفتيا يومئذ عليه^(٤) .

- أن اختلاف أعداد المشاورين في قضية عن الأخرى يرجع إلى أهمية القضية وخطورتها ورغبة القاضي في التحوط للأمر ، وذلك بزيادة عدد فقهاء الشورى حتى يطمئن قبل أن يصدر الحكم .

(٢) المرجع السابق ، الورقتان ٤٢ - ٤٣

(١) ابن سهل : ورقة ٣

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٦٧

(٤) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٨٦ - ٨٨

— أن اكتفاء القاضي برأى مشاور واحد أو مشاورين فقط يرجع إلى اقتناعه برأى الفقيه وإلى سهولة ووضوح القضية المطلوب المشاورة فيها .

— أن كثرة عدد المشاورين في قرطبة يرجع إلى كثرة الأعباء التي كانوا يكلفون بها وهي مشاورة قاضي الجماعة بقرطبة وأصحاب الأحكام بها وهم : صاحب الشرطة ، وصاحب السوق ، وصاحب المدينة ، وصاحب الرد ، وصاحب المظالم ، وصاحب المواريث^(١) وصاحب الأحباس^(٢) .

— أن القاضي لم يكن يحق له أن يستشير فقيهاً لم يعين لهذه المهمة وكلف بالخطوة رسمياً من ولي الأمر ، وكان القاضي يحترم ذلك ويحافظ عليه حرصاً على حسن العلاقة بينه وبين ولي الأمر .

وفي ترجمة الفقيه عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى رفع الفقيه المشاور عبد الملك بن حبيب إلى الأمير عبد الرحمن الأوسط كتاباً يشكو فيه القاضي بأنه شاور عبد الأعلى بغير أن يكون قد عينه الأمير في خطة الشورى ، فأنكر الأمير ذلك على القاضي^(٣) .

— كانت الخلافات الشخصية أحياناً بين القاضي وأحد الفقهاء المشاورين كقبيلة بإبعاد الفقيه المشاور عن مجال الشورى فترة حتى تزول أسباب الخلاف .

— ورأينا في بعض الفترات أن بعض القضاة كان حين لا يطمئن إلى آراء الفقهاء يستشير أساتذة المذهب المالكي في مصر ، فقد رأينا القاضي يحيى بن معمر ، إذا أشكل عليه أمر واختلف عليه الفقهاء تأتى به وكتب فيه إلى مصر إلى أصبغ بن الفرغ وغيره^(٤) ، وكان قاضي الجماعة قبله محمد بن بشير ، يكتب إلى عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن وهب وأشباههما^(٥) .

(١) كان يكلفه القاضي بالنظر والمشاورة في قضايا المواريث . انظر ابن سهل : ورقة ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) كان يكلف من القاضي بالنظر في قضايا الأحباس . انظر ابن سهل : ورقة ٣٢١ وما بعدها .

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨٣٧ (٤) عياض : ٥٢/٣

(٥) النباهي : ص ٤٨

وفي القرن الرابع الهجري رأينا أيضاً فتاوى فقيهي القيروان أبي بكر بن عبد الرحمن وأبو عمران الفاسي تأتي استجابة لطلب قاضي إشبيلية أبي عمر بن الباجي، وقد تعجب القاضي ابن سهل من تصرف ابن الباجي بطلبه الشورى منهما ولم يطلبها من فقهاء قرطبة القريبة منه^(١)، وكذلك فعل الفقيه أبو عبد الله الباجي في القرن الخامس الهجري من طلب الشورى من فقيهي القيروان^(٢). ولعل ذلك يوضح لنا مدى تأثير المدرسة المالكية الأندلسية بالمؤثرات المشرقية، سواء من الفسطاط بمصر أو القيروان بإفريقية.

— وكان المشاور أحياناً يغضب من القاضي إذا لم يأخذ برأيه في المسألة، فقد غضب عبد الملك بن حبيب من القاضي يحيى بن معمر وخرج من مجلسه بعد أن أفتاه برأى أشهب، ورأى القاضي الأخذ برأى ابن القاسم^(٣).

— وكان التحاسد والتباغض بين الفقهاء بعضهم وبعض مدعاة لأن يستبعد القاضي أحياناً بعضهم عن الشورى، وصور هذا الخلاف كثيرة أوردته كتب التراجم، مثل ما كان بين عبد الملك بن حبيب ويحيى بن يحيى وسعيد بن حسان^(٤) وما كان بين القاضي يحيى بن معمر وبين الفقهاء^(٥).

وأورد ابن سهل نصاً آخر لابن لبابة. وقال: أدركت بهذا البلد — يعني قرطبة — ستة وأربعين فقيهاً، منهم ستة عشر رجلاً فقيهاً أكابر جلة، كالعتبي ومحمد بن أحمد، وعبيد الله بن خالد وغيرهما. وذكر يوماً ذهاب العلماء ومن صار إلى الشورى، فتمثل بهذين البيتين^(٦):

ذهب الرجال المقتدى بفعالهم والمنكرون لكل أمر منكر
وبقيت في خلف يزين بعضهم بعضاً ليسكت معور عن معور

والرد على ما ذكره ابن لبابة في هذا الأمر لا يحتاج إلى إعطاء النص أكثر مما يستحق من الاحتمالات، فإن خطي الشورى والقضاء كانتا أبعد ما تكون عن مجال المجاملات في تلك الفترة، وكل من حصل على هذا اللقب كان يشغل

(١) انظر ابن سهل: ورقات ٣٠١-٣٠٤

(٢) راجع المرجع السابق، ورقة ٣٠٥ (٣) عياض: ٥٤/٢

(٤) ابن الفرضي: ترجمة رقم ٨٣٧ (٥) عياض: ٥٢/٢

(٦) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس، ص ١٥٦

الخطوة فعلاً ، ولكن ربما في مجال آخر يحدده له ولي الأمر تحت مظلة الشورى ، ونستدل على ذلك بما عرضه الأمير محمد على الفقيه إبراهيم بن محمد بن باز ، المتوفى سنة ٢٧٤ هـ / ٨٨٧ م^(١) إذ قال له : « إذ لم تقبل القضاء فكن أحد الداخلين علينا الذين نشاورهم في أمورنا »^(٢) . والفقيه ابن السندی ، المتوفى سنة ٣٣٥ هـ / ٩٤٧ م ، الذي كان يشاوره الخليفة عبد الرحمن الناصر في شئون الثغر^(٣) .

ولعل هذا تفسير مقنع لكثرة عدد رجال الشورى في عهد الإمارة في قرطبة ، إذ أراد الأمراء أن يعينوا في هذه الخطوة كل من له مواهب في شتى المعارف لتستفيد منه الدولة في أى مجال ، سواء في الأحكام أو فيما يستشير فيه الأمير من شئون الدولة أو الرعية .

وإذا كان عدد فقهاء الشورى قد بلغ ستة وأربعين فقيهاً في فترة من الفترات فإن قاضي الجماعة كان يختار منهم من يراه كى يشاوره في قضاياها .

وكان ولي الأمر في قرطبة يعهد إلى الحكام والقضاة في الأندلس بمشاورة هؤلاء الفقهاء والاستفادة بآرائهم ، فهذا العدد الكبير ليس مقصوراً على قرطبة عاصمة الدولة وإنما كانوا مشاورين لجميع حكام الأندلس ، ولعل هذه الخطوة تتميز عن خطة القضاء والخطط القضائية الأخرى ، فالقضاء محدد بالزمان والمكان المعين والمحدد ، أما خطة الشورى فتشمل كل كور الأندلس وأقاليمها ، فليست محددة بزمان أو مكان ما دام الفقيه لم يستعف منها أو يعزله ولي الأمر بناء على شهادة العدول ، فتسقط بذلك شهادته ويتعد عن الفتوى .

ولقد ذكرت التراجم أنه في عهد الخليفة الناصر وحين كان ابن أبي عيسى قاضياً للجماعة والحكم المستنصر ولياً للعهد ، قدم الفقيه أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة المتوفى سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م أو سنة ٣٥٤ هـ / ٩٦٥ م وسنه خمس وسبعون سنة « دل عليه ولي العهد الحكم في عدة أريدوا لها ، فكملة علتهم إذ ذاك ستة عشر مشاوراً »^(٤) أى أن عدد فقهاء الشورى حينئذ بلغ ستة عشر مشاوراً .

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠ (٢) الحشني : قضاة الأندلس ، ص ٦

(٣) عياض : ٤٥٤/٤ (٤) المرجع السابق ، ٤٢٥/٤ - ٤٢٩

واستشار القاضي محمد بن السليم ، المتوفى سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ، الفقيه وهب بن محمد بن محمود بن إسماعيل من أهل قرطبة ، توفى سنة ٣٩١ هـ / ١٠٠١ م ، ولما ولي القاضي محمد بن يتي بن زرب قضاء الجماعة ، توفى سنة ٣٨١ هـ / ٩٩١ م ، ترك مشاورته^(١).

أما فقهاء الشورى في كور الأندلس فقد كان عددهم قليلا في كل كورة أو على سبيل المثال نجد في شذونة ثلاثة فقهاء يشاورهم القاضي معاً هم : حمدون بن سعدون ، المتوفى سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م^(٢) ، وسعيد بن مرشد ، المتوفى سنة ٣٧٣ هـ / ٩٨٣ م^(٣) ، وسعيد بن يوسف بن كليب ، المتوفى سنة ٣٦٥ هـ / ٩٧٦ م^(٤).

أما في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، فإن عدد المشاورين لقاضي الجماعة في قرطبة والممالك الأندلسية المختلفة لم يكن بالكثرة ، على نحو ما وجدنا في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، وذكر ابن سهل في وثائقه :

« أن في طليطلة في عهد ذي النون لم يتجاوز عدد فقهاء الشورى فيها أربعة . وشاور أبو زيد فقهاء طليطلة وكانوا حينئذ أربعة : أبو جعفر أحمد بن سعيد اللورانكي ، وأبو جعفر أحمد بن مغيث الصديقي ، وأبو عبد الله محمد بن قاسم ابن مسعود القيسي ، وأبو المطرف عبد الرحمن بن سلامة ، فاجتمعوا على وجوب قتله بعد الإعذار »^(٥).

وفي قرطبة لم يزد عدد فقهاء الشورى عن خمسة ، أورد ذلك ابن سهل في : « شورى كتبها في قتل ابن فطيس زوجه رحيمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد » كان عدد المشاورين خمسة هم : عبد الله بن محمد ابن عباس ، وعبد الرحمن بن سوار ، وعلي بن محمد ، ومحمد بن فرج ، وعبيد الله بن أدهم^(٦) ، وكذلك كان في « مسألة جائحة جنات الأحباس

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٢٢ ، عياض : ٤٥٦/٤

(٢) عياض : ٥٧٠/٤ (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق : ٥٦٩/٤

(٥) ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس ، ص ١١٢ - ١١٣

(٦) وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس ، ص ٦٨ - ٧٤

بقرطبة « كان عددهم خمسة هم : ابن الحداد ، وابن دحون ، والليث ابن حريش ، وابن الشقاق ، والمسيلي^(١) .

وفي مسألة أخرى في « الاحتساب على المؤذن أبي الربيع في أذانه بالأسحار وابتهاله بالدعاء » كان عدد الفقهاء المشاورين أربعة هم : ابن دحون ، وابن جرج ، والمسيلي ، وابن عتاب^(٢) .

والقضية الأخرى التي أوردها ابن سهل : « من أحدث درجاً في داره بلصق حائط جاره وأدخل خشباً فيه ومطبخاً دخانه يؤذيه » كان عدد فقهاء الشورى ثلاثة هم : ابن عتاب ، وابن القطان ، وابن مالك^(٣) .

وفي قسمة دار الوزير ابن عامر بين ابنيه الحاضر والغائب ذكر ابن سهل فقال : « وكانوا أربعهم يشاورون في وقت واحد » .

وقاضي الجماعة كان محمد بن أحمد بن بقی ، والمشاورون هم : ابن مالك ، وابن القطان ، وابن عتاب ، وابن أبي عبد الصمد^(٤) .

وربما اکتفی القاضي برأى فقيهين أو رأى فقيه واحد .

نخلص من العرض السابق إلى أن فقهاء الشورى في قرطبة في القرن الخامس الهجري : الحادي عشر الميلادي ، لم يزد عددهم على خمسة كما ذكرنا ، وأن كثرتهم كانت ترجع لأهمية القضية ورغبة القاضي في التحوط للأمر ، وربما اکتفی بعض القضاة بأربعة فقهاء كما كان يشاور محمد بن أحمد بن بقی^(٥) .

مجلس الشورى :

أما عن مكان مجلس الشورى ومواعيد جلساته فلم تملنا المصادر التي بين أيدينا بوصف كامل له ، وإن كان المكان هو مجلس القاضي في المسجد الجامع أو ربما في بيته أو في أحد المساجد الصغيرة داخل المدينة ، ولا يحضر هذه الجلسات سوى القاضي والمشاورين . وذكر ابن عبدون أن المشاور لا يشاور في داره^(٦) .

(١) وثائق في شئون الحسبة ، ص ٦٢ - ٩٥

(٢) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٥٣ - ٦٣

(٣) المرجع السابق، ص ٨٢ - ٨٦ (٤) ابن سهل : ورقة ١٩٢ (نسخة رقم ٥٥ ق) .

(٥) راجع المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٦) ابن عبدون ، ص ٩

ولقد وجدنا نصاً قصيراً بين ثنايا ترجمة الفقيه القاضي أبي المطرف عبد الرحمن بن بشر رواية لتلميذه أبي عبد الله بن عتاب ، قال : « كنا نجتمع عنده مع شيوخ الفتوى في ذلك ، فيشاور في المسألة ، فيختلفون فيها ويخالفون مذهبه ، فلا يزال يحاجهم ويستظهر عليهم بالروايات والكتب حتى ينصرفوا ويقولوا بقوله » (١) .

ويصور لنا هذا النص طريقة عرض القاضي للمسائل على فقهاء الشورى ومناقشتها معهم للوصول إلى الرأي الذي يقتنع به القاضي ويطمئن به إلى الحقيقة بعد مداورة الآراء المعروضة من الفقهاء .

ولقد أورد لنا ابن سهل في نوازله مثالا تطبيقياً لذلك في مسألة في باب البيوع ، مفادها أن شخصاً من أهل تاكرنا استدان مالا سلفاً من شخص بقرطبة ، فأقضى صاحب المظالم ابن عبد الرؤوف ومن المشاورين ابن الشقاق وابن دحون وغيرهما ، بأنه يلزمه أداء دينه وإن حيل بينه وبين ماله الذي ذكر . غير أن القاضي عبد الرحمن بن بشر أقضى أنه لا يلزمه أداء دينه إلا من ماله بتاكرنا ، وكان رأيه مخالفاً لآرائهم ، ولكنهم حين اقتنعوا بما قاله ابن بشر أبلدوه وتركوا جوابهم الأول عدلوا عنه لما رأوه الأصوب .

وهذه أسمی مراتب العدالة التي تتمثل في الرجوع إلى الصواب وعدم الإصرار على رأى سابق بان خطؤه أو التعصب له ، ويمكن تشبيه المشاورة في هذه الحالة وما أسفرت عنه بما هو معروف في النظم القضائية المعاصرة من تعدد درجات القضاء في صورة أمعن في تحقيق العدالة تتمثل في مشاركة قاض من آخر درجة لقاضي الدرجة الأولى في تبادل الرأى وتمحيصه (٢) .

وكان الفقهاء يحضرون مجلس الشورى ، وكانت الفتيا دائرة في أول الأمر ، أى في عهد الولاة وحقبة من الدولة الأموية على مذهب الأوزاعي ، واستمرت على ذلك حتى عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط ، فتحولت الفتوى إلى مذهب مالك ، وظلت على ذلك طيلة الفترة التي تؤرخ لها ، حتى إن الفقيه ابن

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٦٩٨

(٢) محمد خلاف : قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ،

الفرضي في ترجمته للفقهاء حسن بن سعد بن إدريس من أهل قرطبة والمتوفى سنة ٣٣٢ هـ / ٩٤٤ م ذكر أنه كان يحضر مجلس الشورى ، ولما رأى الفتيا دائرة على مذهب المالكيين ترك شهودها ولزم بيته ، وكان الفقيه شافعي المذهب (١) .

ولعل هذا السبب غير مقنع في القرن الرابع الهجري ، إذ إنه قد مر بنا في ترجمة الفقيه قاسم بن محمد بن سيار ، المتوفى سنة ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م ، وأنه كان أقرب الفقهاء إلى الأمير محمد ، وكان شافعيّاً أيضاً (٢) ، وكان صاحب وثائقه ، وظل على هذه المكانة حتى وفاته في منتصف إمارة الأمير عبد الله . وهناك شخصيات أخرى كثيرة شافعية وظاهرية ، بل منهم من تولى خطة القضاء ، وكان يميل إلى المذهب الظاهري ، مثل منذر بن سعيد البلوطي ، إلا أنه حين كان يجلس إلى القضاء كان يسير في أحكامه على المذهب المالكي .

ولقد تميزت الأندلس بتلك السمة من التسامح بين جميع المذاهب الفقهية وعدم التعصب الأعمى لمذهب معين حتى إن مالكية الأندلس تميزت بذاتية خاصة تختلف عن مالكية المشرق ارتضاها الأندلسيون وجعلوها مذهباً لهم .

وتعرض القاضي عياض لبعض ما كان يحدث أحياناً في مجلس الشورى من عجب ومشاكسة في خلق بعض الفقهاء أثناء مناقشة المسائل ، فقد حدث خلاف بين الفقيهين ابن العطار والوتد في مسألة ، مما جعل الفقهاء يحلفون بعد ذلك ألا يحضروا مع ابن العطار مجلس شورى ، فكان الحكم يوجهون فيه وحده بعدهم (٣) .

وسئل الفقيه يحيى بن يحيى عن القاضي يحيى بن معمر ، فقال : إنه لم يكن يحضرني مجلسه ولا يشاورني في أحكامه (٤) .

وكان للقاضي الحرية المطلقة في استشارة من يراه من بين فقهاء الشورى . ولقد غضب الفقيه المشاور عبيد الله بن يحيى من القاضي بشر بن سلمة ، لأنه شاوره في قضية مع بقي بن مخلد ، وكان بقي صغير السن وطلب من القاضي أن لا يجمعه مع بقي في مشاورة معه (٥) .

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٣٤١ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٤٩

(٣) عياض : ٦٥٠/٤ - ٦٥١ (٤) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ٤٨

(٥) المرجع السابق ، ص ١١٢

وأما عن كيفية وصول رأى المشاور إلى القاضى ففى بداية الأمر كان المشاور يلى برأيه للقاضى شفهاً فيسجله القاضى بنفسه أو يسجله كاتبه ، غير أنه منذ تولى قضاء الجماعة الحبيب أحمد بن محمد بن زياد فى سنة ٢٩١ هـ / ٩٠٤ م لم يقبل الرأى ممن أشار به عليه حتى يقيد المشاور على نفسه بخط يده ، فكان قاضى الجماعة الحبيب أول قاض ضم أهل الفقه المشيرين عليه فى أقضيته إلى ضبط فتياهم وزمام رأيهم بخط أيديهم ، ولم يكل ذلك إلى خط كاتبه أو إلى خط نفسه^(١) وأصبح هذا الرسم متبعاً لمن جاء بعده من قضاة الأندلس .

وإن كنت أرجح أن مجلس الشورى كان لابد أن يسبقه استعداد وتجهيز لإرسال النوازل التى يطلب القاضى الفقهاء الرأى فيها ، فكان القاضى أو كاتبه ينسخ هذه المسائل ويرسلها إليهم فيدرسونها الدراسة الكافية ، ويرجعون فيها إلى الأمهات وسير القضاة والأحكام السابقة والروايات المختلفة حتى تكون حلقة المشاورة حينئذ ذات فائدة فى النقاش والحوار للوصول إلى الرأى الأصوب ، وكان الكاتب يقيد كل الآراء التى تقال فى المجلس .

ولقد كانت نوازل ابن سهل تطبيقاً عملياً لما كان يحدث بين القاضى ومشاوريه أثناء تلقيه آراء مشاوريه ، فكان المشاورون يكتبون آراءهم تحريراً إلى القاضى . « فى دعوى بين الجباب والقرشى فى تباع وكشف وامتناع من جواب وإقرار وإنكار » .

جاء أن القاضى طلب آراء المشاورين كتابة فقال : فاكتبوا لى رأيكم إن شاء الله ، فرد عليه محمد بن وليد وابن لبابة وأبو صالح وسعد بن معاذ^(٢) .

وذكر ابن سهل فى نازلة : « إذا أعمر الموهوب له الواهب داراً كان وهبها له ثم أراد الرجوع فى الإعمار لئلا تبطل له الهبة » أن الفقيه اللؤلؤى أخطأ فى فتوى استبراء رحم المرأة الفاسدة بحيضة واحدة ، ولما تنبه إلى ذلك عا هذا الجواب وجواب : أن تستبرىء بثلاث حيض^(٣) .

(١) الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ١٠٢ (٢) ابن سهل : ورقة ٢٣٠

(٣) المرجع السابق : الورقتان ٢٩٣ - ٢٩٤

وفي مسألة : « إنكار الولي إنكاح وليته » كتب ابن لبابة إلى القاضي :
فهمت وفقك الله ما سألت عنه وكنا قد تكلمنا فيه عندك ... » (١).

ويُفهم من هذا النص أن القاضي كان يناقش المشاورين في المسائل ثم يطلب إليهم كتابة آرائهم مفصلة .

وفي مسألة أخرى ذكر ابن سهل أن القاضي كان يقرأ ويتصفح فتاوى
الفقهاء المكتوبة ، فقال : « إذا تصفح القاضي فتياهم وتدبر مذاهبهم ومادارت
عليه ألقاظهم ... » (٢).

وفي وثائق القرن الخامس الهجري ذكر ابن سهل في مسألة « قوم دفعوا
رجلا عن أرضه وشجره عاماً أو عامين » فقال : « كتبت بذلك إلى ابن
عتاب فكتب إلى ... » (٣).

وفي موضع آخر قال ابن سهل : « أخبرني ابن مالك أنه كتب هذه
الشورى عند الوزير ابن جهور بمحضر القاضي سراج بن عبد الله في سنة
٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م التي قتل فيها إبراهيم بن يحيى » (٤).

وفي قضية : « الإقرار بوارث أو بوارثين ثم يموت أحدهما في حياة
المقر » ، فأقضى ابن عتاب : قرأت ما خاطبتني به وما أدرجته طي كتابك
وفهمت ذلك كله (٥).

نخلص مما سبق إلى أن الكتابة كانت إحدى طرق وصول رأى فقهاء
الشورى إلى القاضي .

والطريقة الأخرى هي المشافهة ، فذكر ابن سهل في نوازله وقال :
« شاهدت هذه المسألة وشافهني فيها أبو عبد الله ابن عتاب ، وأنا قلت له
كيف ترك ابن القطان ما لابن القاسم في المدونة وما لأصبع عنه في العتية ،
واستشهد بما حكاه ابن حبيب عن أصبع ، وهذا هو التقصير بعينه » (٦).

(١) المرجع السابق ، ورقة ٨٣ -

(٢) المرجع السابق ، ورقة ٢٩٠ (٣) المرجع السابق ، ورقة ٢٦٥

(٤) ابن سهل : ورقة ٢٢٣ ، راجع بحثنا : وثيقة في اغتصاب ابن السقاء قيم دولة

ابن جهور لأموال بيت مال المسلمين ، مجلة أوراق ، ص ١٠٤

(٥) ابن سهل : ورقة ٢٥١ (٦) المرجع السابق ، ورقة ١٩٢ وما بعدها .

وقال ابن سهل : في قضية قسمة دار الوزير ابن عامر بين ابنه الحاضر والغائب : إن القاضي محمد بن أحمد بن بقي ذهب للتكلم فيها مع الفقيه المشاور ابن مالك فتوفي قبل إتمام ذلك سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م (١) .

والطريقة الثالثة هي الكتابة ثم المناقشة والمناظرة في المسألة المعروضة على الفقيه المشاور ، ذكر ذلك ابن سهل فقال : كتبت إلى شيوخنا بقرطبة سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م في المطلوب بما ل ثبت عليه يسأل التأخير لينظر فيه (٢) ، فرد ابن عتاب على سؤال ابن سهل ولم يكتف القاضي برأيه ، بل ناقشه فيه عندما قابله ، وذلك لتعم الفائدة المرجوة من إظهار الحقيقة حتى يطمئن القاضي اطمئناناً أكيداً للرأى الذى سيصدره .

ورأينا في أحكام ابن سهل في مسألة الطنبى الذى أصبح في داره مقتولا أن الوزير أبا الوليد ابن جمهور جمع المشاورين ابن عتاب وابن القطان وابن مالك والحكام والناس في مسجد ابن عتاب المعروف بمسجد غانم ، وقرئت الشورى فيه ، وأمر الوزير ابن جمهور بالأخذ بجواب ابن عتاب ونفذ القضاء به (٣) .

ويؤخذ من معنى « قرئت الشورى فيه » أن كل مشاور أرسل كتاباً يشمل رأيه مفصلاً وموثقاً بما رجع إليه من المصادر الفقهية في هذه المسألة . وهذا يؤكد ما سبق أن قلنا به من أن مجلس الشورى لابد أن يسبقه توزيع المسائل عليهم للراستها الدراسة الكافية قبل كتابة رأيهم فيها . وهذا بالطبع بالنسبة للمسائل ذات الأهمية ، أما الأحكام البسيطة والمتكرر حدوثها فتعرض مباشرة على الفقهاء في مجلسهم .

وربما تعدت الخلافات في مجلس الشورى في خصوصية الموضوع المعروض ، فلقد أورد ابن سهل في نوازله أن الفقيه أبا بكر ابن ذكوان قد شاور في عقد حبس كان أبو عمر الشاطبي قد كتبه ، وكان الفقيه ابن القطان حاضراً في المجلس فاعترض على جواب ابن عتاب الذى رد عليه قائلاً : اسكت ، إنما عليك أن تسمع ولا تعترض .

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٩٢ ، (نسخة رقم ٥٥) .

(٢) المرجع السابق ، الورقتان ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣) راجع كتابنا : وثائق في أحكام القضاء الجنائى في الأندلس ، ص ٦٣ - ٦٨ .

(م ٢٤ - تاريخ القضاء في الأندلس)

ولعل الذى دعا ابن عتاب لقول ذلك هو خروج ابن القطان عن المؤلف فى المجلس خاصة أن ابن عتاب هو أستاذ لفقهاء عصره وشيوخهم بلا منازع ، حتى كان من معالم هذا القرن فى الفتوى ، وأن ابن القطان كان عليه ألا يقاطع ابن عتاب وألا يعترض بهذه الصورة وإنما عليه أن يذكر رأيه .

موارد الدخل :

وأمام هذه الأعداد التى ذكرها الفقيه ابن لبابة والأعداد الكثيرة للمشاورين التى أوردتها كتب التراجم المختلفة والأعداد التى ذكرها ابن سهل فى نوازله ، نخلص إلى أن التطبيقات العملية التى أورها ابن سهل فى قضاياها هى المنطلق الحقيقى لتحديد أعداد المشاورين فى كل عصر ولو على سبيل التقريب ، لأنها هى المشاركة الفعلية والممارسة العملية من المشاور فى القضايا التى تعرض عليه ويفتى فيها .

لذلك رأينا بعض الأسماء التى أوردتها كتب التراجم وشغلت خطة الشورى وأن لم تستفت أو يؤخذ رأيها فى النوازل التى بين أيدينا ، مما يؤكد لنا أن بعض هؤلاء الفقهاء قد تعرض للاستبعاد الوقتى عن الممارسة الفعلية للشورى نتيجة التحاسد والتنافس الذى كان سائداً أحياناً بين طبقة الفقهاء ، فكان المشاور لا يمارس خطته التى عين فيها ، وكذلك قد يكلف المشاور بممارسات أخرى بعيدة كل البعد عن الفتيا الشرعية والأحكام^(١) ، أو تكون مسألة استرواح من القاضى لبعض المشاورين دون غيرهم .

أما القول بأن هذا اللقب كان يمنح تشريفاً وتبجيلاً لشخصية من الشخصيات الأندلسية للمكانة الاجتماعية التى يتمتع بها صاحب هذه الشخصية وصلة من ولى الأمر للتمتع بما تدرّه هذه الخطة من المنح والعطايا إلى جانب الأجرة الهلالية التى كان يتقاضاها ، فنحن لا نوافق على تعميم هذا القول :

وذكر المقرئ أن ملوك بنى مروان لا يقدمون أحداً للفتوى إلا أن يكون ذا مال فى غالب الحال خوفاً من أن يميل به الفقر إلى الطمع فيما فى أيدي الناس

(١) كما حدث فى مسألة الفقيه إبراهيم بن محمد بن باز فى عهد الأمير محمد . راجع تفاصيل ذلك : الخشنى : قضية قرطبة ، ص ٦ ، والفقيه عبد الله بن حسين المعروف بابن السندى ، توفى سنة ٣٣٥ هـ ، وكان الخليفة الناصر يشاوره فى شئون الثغر ، عياض : ٤ / ٥٤

فبييع به حقوق الدين ، وأن الحكم الربضي حين اختار أحد الفقهاء وكان فقيراً فاضطر إلى سماع مشورة الفقيه عبد الملك بن حبيب بإعطائه ما يؤهله لتلك المرتبة من الغنى^(١) ، وأعطاه أيضاً « مركوباً » وكانت هذه أكرامة لا خفاء بعظمها^(٢) .

من ذلك نرى ضرورة أن يكون الفقيه المشاور من طبقة المستورين ، وإن كان البعض منهم من المياسير ، مثل الفقيه يحيى بن يحيى المتوفى سنة ٢٣٣ هـ / ٨٤٨ م الذي كانت زوجته من المياسير ، ذكر ذلك القاضي عياض بأن نعل زوجته الذي كانت تلبسه مفصصاً بالدر والياقوت ، الأمر الذي جعل الفقيه سعيد بن حسان الصائغ ينكر على يحيى بن يحيى هذا السرف عندما زاره مرة ورأى نعل زوجته في غرفته^(٣) .

وكان الفقيه محمد بن عيسى بن عبد الواحد المعروف بالأعشى ، المتوفى سنة ٢٢٢ هـ / ٨٣٧ م من الميسورين ، وكان يوزع الأطعمة على الناس في قرطبة حين غلا السعر^(٤) بها ، وكان له أسلوب في توزيع ذلك على الشريف المحتاج والمتعفف والمستور ومن لا ينكشف لأخذ الصدقة^(٥) .

والفقيه المشاور عبد الملك بن حبيب ، المتوفى سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٣ م ، أو سنة ٢٣٩ هـ / ٨٥٤ م ، كان يملك أرضاً وزيتوناً بقرية إلبيرة حبس جميع ذلك على مسجد قرطبة ، وله بإلبيرة مسجد ينسب إليه^(٦) ، وإلى جانب ذلك كان يعمل بعصر الأدهان^(٧) .

والفقيه المشاور أبو وهب عبد الأعلى بن وهب المتوفى سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م له جناته بقرب مقبرة قریش وكان يعتمرها بيده ويذهب إليه تلاميذه وكل من يرغب في سؤاله وذكرت المصادر أن هاشم بن عبد العزيز وزير الأمير محمد ذهب إليه لسؤاله عن مسألة فأفتاه فيها بعد أن قدم له واجب الضيافة مما يأكل منه هو وتلاميذه^(٨) .

(١) المقرئ : نفح الطيب ، ٢١٤/٣ - ٢١٥

(٢) المرجع السابق ، ٢١٥/٣ (٣) عياض : ٢٢/٣

(٤) المرجع السابق ، ٢٣/٣ - ٢٥ (٥) المرجع السابق ، ٢٥/٣

(٦) ابن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة ، ٥٤٩/٣

(٧) ابن فرحون : الديباج ، ٨/٢

(٨) عياض : ١٣٨/٣ - ١٤٠ ، ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ١٢٠٠ (ط. كوديرا)

والفقيه عبد الرحمن بن سعيد التميمي، المتوفى سنة ٢٦٥هـ/٨٧٩م، قال عنه أحمد بن حزم كان ذا مال عظيم ودنيا يقف على رأسه الوصفاء يشبه بالملوك ملابس لهم يأتهم ويأتونه . وكان محمد بن فطيس يصفه بالكرم ويثنى عليه وقال ابن عتاب : كان من أهل الجود واليسار^(١) .

وكان الفقيه عبيد الله بن يحيى الليثي ، المتوفى سنة ٢٩٨ هـ / ٩١١ م عظيم المال والجاه^(٢) .

وفي عصر الخلافة :

كان الفقيه محمد بن فضيل بن هذيل الحداد، المتوفى سنة ٣٢٧ هـ/٩٣٩م، يتجر في سوق الحديد ويفتي أهل السوق بقرطبة^(٣) .

وكان الفقيه المشاور محمد بن إبراهيم بن عيسى الكتاني من أهل قرطبة، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ/٩٤٠م، عظيم الوجاهة متشبهاً بأهل الدنيا خارجاً من طبقة أهل العلم^(٤) .

وكان الفقيه اللؤلؤي، المتوفى سنة ٣٥٠ هـ/٩٦١م، أو سنة ٣٥١ هـ/٩٦٢م، يمتلك الحقول المزروعة^(٥) .

والفقيه أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة ، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ/٩٦٥ م ، كان له دكان في سوق الكتان يتجر فيه^(٦) .

والفقيه المشاور ابن القوطية، المتوفى سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م ، كانت له ضيعة بسفح جبل قرطبة^(٧) . والفقيه المشاور عبد الله بن محمد الصابوني، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، كان له دكاكين يصنع فيها خدمه الصابون ومنه عيشه^(٨) . وكان الفقيه المشاور عبد الله بن محمد بن موسى بن أزهر، المتوفى سنة ٣٧٩ هـ / ٩٨٩ م ، عظيم الجاه ثرياً ، متصرفاً في أمور الناس ، مداخلاً للسلطان^(٩) .

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٦٤

(١) عياض : ١٥٣/٣ - ١٥٤

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٢٢١

(٣) عياض : ٤١٩/٤

(٥) عياض : ٤١٧/٤ - ٤١٨ ، بحثنا : وثيقة في رد المكائد في البيع بالإكراه بالأندلس .

(٧) المرجع السابق ، ٥٥٥/٤

(٦) عياض : ٤٢٤/٤ وما بعدها .

(٩) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٤٥

(٧) المرجع السابق ، ٦٨٢/٤

والفقيه أبو محمد الأصيلي ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م ارتفعت حاله بتقليده خطة الشورى « وكان قبل ذلك تُجرى عليه أرزاق خطة المقابلة ، ويفهم من ذلك أن المبلغ الذى كان يتقاضاه من خطة الشورى نبه به حاله على غيره ^(١) .

وكان بعض هؤلاء المشاورين من الميسورين ، فقد ذكرت كتب التراجم أن بعضهم كان لا يأخذ أجراً على كتابة الوثائق ، مثل : ابن العطار ، المتوفى سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م ^(٢) ، والفقيه عبد الله بن أحمد بن عثمان القشاوى ، المتوفى سنة ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م ^(٣) ، وكان الفقيه سعيد بن أحمد بن سعيد بن كوثر ثرياً ، وتوفى سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م ^(٤) ، وكان الفقيه المعيطى يملك ضيعة يعيش فيها ، وتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ^(٥) ، وكان الفقيه أبو عمر أحمد بن عبد الملك المعروف بابن المكوى يتجر فى سوق البزازين بقرطبة ^(٦) .

والفقيه المشاور عبد الله بن أحمد بن غالب بن زيلون والد الوزير أبو الوليد ابن زيلون ، توفى بإلبيرة فى توجهه لتفقد ضيعته سنة ٤٠٥ هـ / ١٠١٤ م ^(٧) .
والفقيه المشاور أحمد بن إبراهيم بن أبي سفيان الغافقى من أهل قرطبة ، توفى فى ضيعته بإلبيرة سنة ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م ^(٨) .

والفقيه أبو بكر ابن زهر الأيادى من إشبيلية يملك من الأموال الكثيرة والضباع التى اقتطعها بنو عباد عند خروجه من إشبيلية سنة ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م ، وتوفى سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م بطليبة ^(٩) ، وذكره ابن سهل فى نوازله .

ولم تحدد لنا المصادر التى بين أيدينا قيمة ما كان يأخذه المشاور من راتب شهرى ، وأورد لنا ابن بسام نصاً طريفاً لابن حيان صور فيه ما سمعه من شاهد عيان عن أحوال مشيخة الشورى فى ظل الفتنة البربرية وخاصة فى عهد الخليفة

(٢) انرجع السابق ، ٦٥٠/٤

(١) عياض : ٦٤٤/٤

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ٤٨٢

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٥٨٢

(٦) عياض : ٦٣٥/٤ - ٦٣٦

(٥) عياض : ٦٣٣/٤

(٧) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ١٢٧٩ (ط . كوديرا) ، ترجمة رقم ١٩٤١

(ط . القاهرة) .

(٩) عياض : ٧٤٧/٤

(٨) عياض : ٧٤٣/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥٥

هشام المعتد بالله آخر الخلفاء : « ... وزاد في رزق مشيخة الشورى من مال العين ، ففرض لكل واحد خمسة عشر ديناراً مشاهرة ، فقبلوا ذلك على خبث أصله ، وتساهلوا في مأكّل لم يستطبه فقيه قبلهم ، على اختلاف السلف في قبول جوائز الأمراء الذين سبكوا خبائث الضرائب والمكوس القبيحة ، فاستلذ القوم مزية هذه الطعمة الخبيثة .

وكنّت أحسب فقهاء الشورى بعده يكتمون شأن ذلك الراتب حين سمعت أبرهم يلح في طلبه وينتظر بلوغ وقته ، فأنكشف لي شأنه ، والقوم أعلم بما يأتونه ، وهو القدوة ، لا جعلهم الله لنا فئة . وقد حدثت أن هشاماً أطعمهم من قمح ولد القاضي ابن ذكوان أيام فر عنه ، وأخذ ماله ، فقبلوه قبول مال النّيء ، وهذه الأخبار تكتب للغرائب ، والفتنة تنتج العجب ، والخلة تدعو إلى السلة ^(١) .

من النص السابق نخلص إلى :

— أن ما قام به الخليفة هشام المعتد بالله آخر خلفاء الفتنة من أعمال تجاه طبقة الشورى وهم شيوخ العصر في قرطبة ، كان مدعاة للغرابة والاستنكار من ابن حيان . فلقد عمل الخليفة على التقرب إليهم بسلام المال ، وهم القدوة في هذا المجتمع ، ففرض لهم مكافأة مقدارها خمسة عشر ديناراً زيادة تضاف إلى راتبهم الشهري ، واعتبر ابن حيان ذلك من الغرائب ، ربما لأن المكافأة تساوى قيمة الراتب الشهري أو تزيد .

— لم يكتّم هؤلاء الفقهاء هذه الزيادة ، بل كان بعضهم ينتظر حلول الشهر للمطالبة بها .

— يعد ابن حيان هذه الأموال حراماً ، بل هي خبائث الضرائب والمكوس القبيحة .

— تعجب ابن حيان من قبول أموال ولد القاضي ابن ذكوان المصادرة وقمح المزارعة التي استولى عليها الخليفة واعتبارها مثل مال النّيء ، وعد قبول المشاورين توزيع ذلك عليهم من الغرائب .

(١) ابن بسام : الذخيرة ، ٣/١/٥١٧ وما بعدها .

- لم تكن تلك هي السمة العامة لكل فقهاء الأندلس في تلك الفترة ، بل هي بعض السمات لمن بقي في قرطبة أثناء الفتنة ، وانخرط وأسهم في الصراع السياسي الدائر بين الخلفاء إلى جانب الفئة الجديدة من فقهاء تلك الفترة ، ومحاولة الخلفاء الضعاف استمالتهم بالمال ليكونوا عوناً لهم على مواجهة التحديات الطارئة عليهم ، ولتأكيد شرعية حكمهم .

وفي ظل ملوك الطوائف كان هناك من هم من الميسورين مثل : الفقيه الزاهد أبي عمرو معوذ بن داود بن معوذ التاكرني الذي كان يصرف فضل ضيعته على طلبة العلم وأهل السبيل ، وتوفي سنة ٤٣١ هـ / ١٠٤٠ م^(١) .

والفقيه محمد بن عتاب المتوفى ٤٦٢ هـ / ١٠٦٩ م ، وزوجته هي ابنة فايز القرطبي الذي كان يعمل وكيلا لضياح المنصور أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن أبي عامر^(٢) .

وكان الفقيه ابن القليعي مخمولا في أيام باديس بن حبوس ، وكان لا يدعه في غرناطة ويأمره بملازمة ضيعته ، وتوفي سنة ٤٩٨ هـ / ١١٠٥ م^(٣) .

ولم تكن سعة الحال والثروة هي السمة الغالبة على فقهاء الشورى في الأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، بل كان هناك من الفقهاء من هم من طبقة المستورين ، أي متوسطي الحال ، منهم :

الفقيه المشاور أحمد بن محمد بن مغيث الذي كان يفضل الفقر على الغنى ، وتوفي سنة ٤٥٩ هـ / ١٠٦٧ م^(٤) .

والفقيه المشاور أبو مروان عبيد الله بن مالك ، المتوفى سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م ، وكان متواضعاً ، كثير الورع ، يقيم عيشه من مويل كان له بحصن أبلية أو المهلومة من سباق وشيء من عنب وتين يبيعه في قرطبة ، وكان مبتذلاً في لباسه ، متواضعاً في أموره كلها^(٥) .

(١) عياض : ٧٥٦/٤

(٢) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٢٨٣ (ط . الأركون) .

(٣) عبد الله بن بلقين : التبيان ، ص ١١٧ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٥٧

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ١٢٨ (٥) المرجع السابق : ترجمة رقم ٦٧٠

أما الفقيه ابن سهل فقال ، ابن الصيرفي : إنه برز في كثرة الجود مع قلة الوجود^(١) .

وكان هناك من الفقهاء من هم من طبقة المحتاجين ، أي الفقراء ، فلقد كان الفقيه أحمد بن مطرف بن المشاط ، المتوفى سنة ٣٥٦ هـ / ٩٦٧ م ، تجرى على يديه صدقات الخليفة الحكم المستنصر ، فكان يؤثر بها أهل الفقه والسنن^(٢) التي كانت حالتهم تستدعي تلك الصدقات .

وزار القاضي ابن زرب الفقيه سعيد بن حمدون القيسي ، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، في مرضه وأعطاه صرة دراهم^(٣) وكان أعور العين اليمنى ، فكانت العامة تسميه دجال الفقهاء^(٤) .

من رفض خطة الشورى :

ارتبطت خطة الشورى بالهبة والخوف من عاقبتها في الآخرة ، وهذا ما جعل بعض الفقهاء يرفض قبولها ، ومن يقبلها يطمع في الأجر والثواب في الآخرة .

ولعل ما رواه الفقيه ابن عتاب يؤكد لنا ذلك ، فقال : « من يحسدني فيها جعله الله مفتياً ، وإذا رغب في ثوابها وغبط بالأجر عليها يقول : وددت أن أنجو منها كفافاً لا على ولا ليا . »

ويتمثل قول الشاعر :

تمنوتني الأجر الجزيل وليتنى نجوت كفافاً لا على ولا ليا^(٥)

ولقد أوردت كتب التراجم التي بين أيدينا أسماء بعض هؤلاء الفقهاء الذين رفضوا قبول هذه الخطة من أمثال :

الفقيه إبراهيم بن محمد بن باز ، توفي سنة ٢٧٤ هـ / ٨٨٧ م ، الذي رفض خطة القضاء ، فعرض عليه الأمير خطة الشورى فرفضها أيضاً^(٦) . ورفض

(١) عبد السلام شقور : مالم ينشر من الإحاطة ، ص ٩٦ ، مجلة دعوة الحق .

(٢) عياض : ٤/٣٠ (٣) المرجع السابق ، ٤/٥٦٧

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٥) الصلة ، ترجمة رقم ١١٩٤

(٦) الحشني : قضاة قرطبة ، ص ٦ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠

تلك الخطة أيضاً الفقيه محمد بن أحمد الجبلى من أهل قرطبة، توفى سنة ٨٣١٣هـ / ٩٢٥ م^(١) .

وذكر ابن الفرضى أن الفقيه حسن بن سعد بن إدريس من أهل قرطبة ، توفى سنة ٣٣٢ هـ / ٩٤٤ م ، وكان يميل إلى قول الشافعى ، كان يحضر مجلس الشورى ، فلما رأى الفتيا دائرة على مذهب المالكيين ترك شهودها ولزم بيته^(٢) .

ونحن نستبعد هذا السبب كما ذكرنا من قبل ، إذ إن تحول الفتيا إلى مذهب مالك في الأندلس كان في عصر الأمير عبد الرحمن الأوسط ، أى منذ بداية القرن الثالث الهجرى .

وهناك من شغلها وزهد في آخر أيامه فيها ، فطلب الاستعفاء منها ، مثل الفقيه محمد بن عبيد الله بن الوليد المعيطى ، المتوفى سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م^(٣) ، والفقيه سليمان بن ربيع القيسى من أهل غرناطة^(٤) .

وهناك من انشغل عن الفتيا بالعبادة والزهد ، مثل محمد بن مروان بن ونان القرشى من أهل إشبيلية ، وتوفى في أيام ابن حجاج^(٥) .

وطلب الفقيه أبو محمد الباجى الاستعفاء من القضاء والشورى ، فعوفى من القضاء فقط ، وتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م^(٦) .

وفي القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، كان هناك من رفض خطة الشورى من الفقهاء ، فذكر الفقيه ابن عتاب أن القاضى ابن بشر قدم الفقيه القنازعى ، المتوفى سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م ، إلى الشورى ، فاعتذر عن ذلك لزهده وبعده عن الدنيا^(٧) .

(١) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١١٨٥ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٤١

(٣) عياض : ٦٣٣/٤ - ٦٣٥

(٤) لم يذكر كل من القاضى عياض وابن بشكوال تاريخ وفاته . انظر : عياض : ٨٢٩/٤ ،

الصلة ، ترجمة رقم ٤٥٧

(٥) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١١٩٦ (٦) عياض : ٥٨١/٤

(٧) المرجع السابق ، ٧٢٦/٤ - ٧٢٨ ، ابن سعيد : ١٦٦/١ - ١٦٧

وكذلك رفضها الفقيه محمد بن عبدالله بن سعيد المعافري شيخ ابن عتاب ،
المتوفى سنة ٤٣٩ هـ / ١٠٤٧ م^(١) ، ولعل سبب ذلك الهيبة منها والخوف من
عاقبتها في الآخرة .

العزل عن خطة الشورى :

من دراستنا لهذه الخطة نخلص إلى أن من شغلها كان لا يُعزل منها إلا إذا
طلب هو الاستعفاء ، أو إذا رُقِيَ إلى خطة قضاء الجماعة ؛ فالقضاء أعلى مرتبة
من الشورى ، وهناك من كان مشاوراً في قرطبة وشغل خطة القضاء في كور
الأندلس . وبذلك يكون قد جمع بين خطتين في وقت واحد .

ومن يُعزل عن خطة الشورى لابد أن تثبت سخطته وعدم أهليته لشغل
هذه الخطة بأن يشهد عليه من العدول بأنه غير أهل للفتوى ويجرح بعدم
استقامته في أحواله ، عندئذ يرفع أمره إلى ولي الأمر الذي يُسقطه عن خطة
الشورى بناء على شهادة الشهود . وفي عهد عبد الرحمن الأوسط عزل الفقيهان
المشاوران عبد الأعلى بن وهب وأبان بن عيسى عن خطة الشورى بسبب
فتواهما بعدم سفك دم ابن أخى عجب^(٢) .

وعزل الفقيه محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة ، المتوفى سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م ،
عن الشورى لأشياء نقت عليه ، وسجل القاضي الحبيب بن زياد بسخطته .
وقال ابن عفيف : « رفع إلى الخليفة الناصر لدين الله عن ابن لبابة أشياء
قبيحة ، فأمر بإسقاط منزلته من الشورى والعدالة وإلزامه بيته ومنعه أن يفتى
أحداً ، فأقام على ذلك وقتاً »^(٣) .

وعزل الفقيه ابن العطار لمؤامرة دارت عليه من الفقهاء ثم أُعيد بعد ذلك
إلى هذه الخطة بعد أن أسقطت السخطة عنه وشهد الفقهاء على صلاحه ، وذلك
في سنة ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م^(٤) .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ١١٥٨ ، المقرئ : ٢٣٩/٢

(٢) الحشني : ص ٥٩-٦٠ ، عياض : ٣٩/٣ - ٤٠ ، النباهي : المرقبة العليا ، ص

ص ٥٥ - ٥٦

(٣) عياض : ٣٩٨/٤ - ٣٩٩

(٤) عياض ٦٥٠/٤ - ٦٥٤ ، وكان الفقيه محمد بن عبد الله بن محمد بن هلال أحد الشهود
برد ابن العطار إلى خطة الشورى في صفر سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . الذيل والتكلة ،
السفر السادس ، ترجمة رقم ٧٨٦ ، والتكلة ، ترجمة رقم ٣٦٩ ، ط. كوديرا . وكذلك كان
الفقيه محمد بن الفرّج الطائي ضمن هؤلاء الشهود . التكلة ، ترجمة رقم ٣٦٨ ، ط. كوديرا .

أما الفقيهان المشاوران أصبغ بن الفرّج بن فارس الطائى وأبو بكر ابن وافد فقد كانت الظروف السياسية وراء عزلها عن خطة الشورى لرفضهما الانسياق وراء رغبة محمد بن أبى عامر بالتجميع بالزاهرة^(١).

أما فى فترة الفتنة القرطبية فقد ساعدت على فرار بعض فقهاء الشورى بقرطبة إلى أقاليم الأندلس الأكثر أمناً، هرباً من فقدان الأمن داخل قرطبة. وعرضنا لبعض هؤلاء قبل ذلك. وليس معنى ذلك أنهم يصبحون مشاورين لقضاة هذه الكور الأندلسية التى هاجروا إليها واستقروا فيها، لأن الخليفة الأموى هو الذى ولاهم هذه الخطة، لكن تغير الظروف السياسية فى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى، أدى إلى انفصال الكور الأندلسية عن قرطبة الأم، وأصبح لكل إقليم رئيسه الذى يعيّن قضاته ويختار مشاوريه، وكانت استعانة هذه الممالك الجديدة بهؤلاء الفقهاء فى وظائف قضائية وتنفيذية.

وفى فترة الفتنة القرطبية اتهم ابن حمود الفقيه أبا محمد عبد المهيمن بن عبد الملك بالتعصب لبني أمية فسجن وأخرج عن قرطبة^(٢).

ولما قام القاسم بن عباد خاف الفقيه المشاور أبا بكر بن زهر على نفسه وفر من إشبيلية إلى طليطلة^(٣) ونكب أيضاً ابن عباد الفقيه سعيد بن سهل الشرفى بسبب التهمة بتشيعه لبني حمود^(٤).

وتحت حكم ملوك الطوائف أسقط ابن جمهور الفقيه أبا مروان عبد الملك ابن أحمد بن الأصبغ، وتوفى سنة ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م، عن الشورى بقرطبة، وأخرجه منها لفرط تشيعه لبني أمية^(٥).

وأورد لنا ابن سهل فى نوازله فى ثنانيا عرضه لمسألة عُرضت على الوزير صاحب أحكام الشرطة والسوق أبى بكر محمد بن الليث بن حريش فى سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م، قال ابن سهل: «وكان أبو عمر ابن القطان قد حلف فى ذلك الوقت ألا يفتى لأمر وقع له ثم رجع إلى الفتيا»^(٦). وأورد ابن سهل

(١) عياض: ٦٥٨/٤ - ٨٦٨
(٢) المرجع السابق، ٧٤٧/٤
(٣) المرجع السابق، ٧٥٧/٤
(٤) المرجع السابق، ٧٤٢/٤
(٥) ابن سهل: ورقة ٩٣
(٦) المرجع السابق، ٧٤٣/٤

في مكان آخر : « وكان ابن القطان لا يستفتي حينئذ لحمول كان أدركه »^(١) ،
ويؤخذ من كلام ابن سهل أن ابن القطان فعل ذلك برغبته في الابتعاد مؤقتاً
عن خطة الشورى ، ثم رجع إليها ولم يطلب استعفاء منها أو أن أموراً شخصية
كالحسد والتنافس جعلت ابن القطان يتوارى فترة من الوقت أو يستبعده قاضي
الجماعة عن المشاركة .

وأورد لنا القاضي عياض في ترجمته للفقهاء ابن اللورانكي الحادثة التي
اتهم فيها ستة من أكابر طليطلة بالتآمر ضد المأمون بن ذى النون صاحب
السلطة فيها ومنهم القاضي وثلاثة من الفقهاء المشاورين هم : الفقيه أبو جعفر
أحمد بن سعيد المعروف بابن اللورانكي وأبو جعفر أحمد بن محمد بن مغيث
والفقيه أبو جعفر أحمد بن قاسم المعروف بابن أرفع رأسه ، وقبض على هؤلاء
وعزلوا لاتهامهم مع قاضيه بتدبير مؤامرة على سلطانه^(٢) .

ولقد شوور الفقيه أبو عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلاع ، المتوفى
سنة ٤٩٧ هـ / ١١٠٤ م ، عند موت ابن القطان حتى دخل المرابطون قرطبة ،
فأسقط عن الفتيا لتعصبه عليهم ، فلم يستفت إلى أن مات^(٣) .

وكذلك الفقيه أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة ، توفى سنة ٥٠٠ هـ /
١١٠٧ م ، ولى الشورى بإشبيلية ، ثم أسقط عنها^(٤) .

من ذلك نرى أن الأسباب السياسية كانت وراء عزل فقهاء الشورى عن
خططهم .

ومن الفقهاء من يترك القاضي مشاورته لأسباب يقتنع بها ، مثل
ما فعله قاضي الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم من ترك مشاوره الفقيه المشاور
عيسى بن محمد بن إبراهيم بن حيوية الكنانى ، المتوفى سنة ٣٧٤ هـ / ٩٨٤ م ،
وعلى ابن الفرضى ذلك بأنه « كان خارجاً من طبقة أهل العلم متشبهاً بأهل
الدنيا ، لم يؤخذ عنه . ولا كان لذلك أهلاً »^(٥) .

وكذلك كان يفعل القاضي مع بعض الفقهاء الذين كانوا ذوى علم قليل .

(١) المرجع السابق ، ورقة ٢ (٢) عياض : ٨١٩/٤ - ٨٢١

(٣) الديباج المذهب ، ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ (٤) المرجع السابق ، ٢٤٤/٢ - ٢٤٥

(٥) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٩٨٩

خطة الحسبة

وهي من الخطط الست التي ذكرها ابن سهل في نوازله ، وأن لصاحبها حق إصدار الأحكام^(١) .

وعرفت هذه الخطة في المشرق باسم خطة الحسبة وصاحبها باسم المحتسب^(٢) . أما في المغرب والأندلس فعرفت بصاحب السوق^(٣) ، وكذلك صاحب الحسبة^(٤) .

أما ابن سهل في نوازله فذكر أن صاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة ، لأن أكثر نظره فيما يجرى في الأسواق من غش وخديعة وتفقد مكيال وميزان وشبهه^(٥) ، وأكد ذلك بما أورده في نوازله في باب الاحتساب^(٦) .

وذكر المقرئ : إن خطة الاحتساب في الأندلس موضوعة في أهل العلم والفطن ، وكأن صاحبها قاض^(٧) .

وذكر ابن عبدون إن المحتسب يكفي القاضي أموراً كثيرة مما عسى أن يكون نظرها للقاضي ، فهو لسانه والحاجة إليه ضرورية ، لأن الناس معوجون مخالفون أشرار ، فيأثمهم وتضييع أمورهم تفسد السياسة وتفتح أبواب من المفاسد كثيرة ، والقاضي يعضد أفعاله ويحميه^(٨) .

(١) ابن سهل : ورقة ٢

(٢) راجع الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية : الباب العشرون في أحكام

الحسبة ، ص ٢٩٩ - ٣٢٢

(٣) راجع كتابنا : قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)

الفصل الخاص بالرقابة على الأسواق ، ص ١٣٥ - ١٥١ ، يحيى بن عمر : أحكام السوق ،

مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد ، ص ١٠٨

(٤) النباهي : ص ٥ ، راجع ما كتبه عبد الرحمن القاسي في اصطلاح الحسبة ، خطة

الحسبة في النظر والتطبيق والتكوين ، ص ١٧ - ١٩

(٥) ابن سهل : ورقة ٥ (٦) ابن سهل : ورقة ٣٢٣ وما بعدها .

(٧) المقرئ : نفح الطيب ، ٢١٨/١ (٨) ابن عبدون : ص ٢٠ - ٢١

وعن أهداف هذه الخطة العامة قال ابن عبدون : « الاحتساب أخو القضاء ، وخطة الاحتساب ضرورية لاستقرار الأحوال الداخلية في المجتمع . وأضاف : « إن هذا الباب إذا أحكم ربطه صلح به العالم والرئيس والناس أجمعون ، لأنه في هذا الباب تدخل إقامة أبواب من الدين ، من الفرائض والسنن ، ومن عمل الأبدان ، والصناعات ، ومما يعيش منه الإنسان ، وهذه هي أحوال الناس كلهم ، لأن حكمه ونظره ليس في رفات الأموال وفي باب من الخصام إلا فيما يلزم الإنسان من شريعة الإسلام »^(١) .

وذكرت المصادر أنها خطة عظيمة الشأن ، رفيعة المكانة ، قال عنها السقطي : « إنها وسيلة بين خطة القضاء وخطة المظالم ، تجاذبهما في وجوه وتشاركهما ، وتماثلهما في أمور وتشابكهما ، فتجمع بين نظر شرعي وزجر سلطاني موقوفة على هيئة متقلدها ، وتنفيذ الحقوق المعترف بها ، وكان خلفاء الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم مصلحتها وعظيم ثواب الله عليها »^(٢) .

وقد استفاد السقطي بما كتبه سابقوه في هذا الشأن ، ولا سيما الماوردي إذ يرى أن علاقة القضاء بالحسبة تتحدد من خلال ثلاثة وجوه ، فقال : « إن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم ، فأما ما بينهما وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء من وجهين ، ومقصورة عنه من وجهين ، وزائدة عليه من وجهين »^(٣) .

وذكر المجيلدي : إن الحسبة بين خطة القضاء وخطة الشرطة جامعة بين نظر شرعي ديني وزجر سياسي سلطاني^(٤) .

وتعرض كثير من الباحثين القدامى والمحدثين لتلك العلاقات بين الحسبة من ناحية والقضاء والمظالم والشرطة^(٥) ، ولكن التطبيقات العملية هي خير مفسر لنا لطبيعة هذه العلاقة .

(١) ابن عبدون : ص ٢١

(٢) السقطي : آداب الحسبة ، ص ٢ ، راجع ما كتبه عبد الرحمن الفاسي عن ولي هذه الخطة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين ، خطة الحسبة ، ص ٩ - ١٠

(٣) راجع الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ٣٠٠ - ٣٠٥

(٤) المجيلدي : التيسير في أحكام التفسير ، ص ٤٢

(٥) عبد الرحمن الفاسي : خطة الحسبة ، ص ٢٣ - ٢٧ ، د . سهام أبوزيد : الحسبة في مصر الإسلامية ، ص ٢١٨ - ٢٣٩ ، التيسير ، المقدمة ص ٢٩ وما بعدها .

وذكر المقرئ عن الحسبة في الأندلس فقال : « ولهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه ، لأنها عندهم تدخل في جميع المبتاعات وتتفرع إلى ما يطول ذكره » (١) .

ولقد شاركت كتب الحسبة المغربية في بيان السمات الشخصية للمحتسب وما يجب أن يتحلى به من صفات (٢) .

واتفقت على أن يكون المحتسب من أهل العلم والعدالة والفظن ، ذا مهابة ونزاهة وحلم وتيقظ ، وأن يكون فهماً عارفاً بجزئيات الأمور (٣) ، ولا يميل ولا يرتشى فتسقط هيئته ويستخف به (٤) ، وأن يمحص نفسه ويترك شهوته ويتبع الغرض ويحكم بالسنة ، ولا يكون ممن أمر غيره ونهاه وأهمل نفسه واتبع هواه (٥) ، وأن يستعمل اللين من غير ضعف والشدة من غير عنف (٦) .

ومن المستحبات التي ينبغي له الأخذ بها أن يكون مواظباً على سنن النبي صلى الله عليه وسلم من قص الشارب وتقليم الأظافر ونظافة الثياب وتقصيرها والتعطر بالمسك ونحوه وجميع سنن الشرع (٧) .

وشروط توليته لخطته هي شروط تولية القاضي ، وكان الأمير الأموي هو الذي يعينه وربما يكون ذلك بعد مشاورة قاضي الجماعة بقرطبة وقضاة الكور بالنسبة للكور الأندلسية . أما ابن عبدون فيرى أن تعيينه وعزله من اختصاص القاضي بعد موافقة ولي الأمر (٨) ليكون للقاضي الحجة عليه إن أراد عزله أو الإبقاء عليه ، فلذلك يجب أن يكون من أمثل الناس ، وهو لسان القاضي وحاجبه ووزيره وخليفته ، وإن اعتذر القاضي حكم مكانه فيما يليق به وبخطته (٩) . ولعل ذلك كان في عصر ابن عبدون ، أما في الحقبة التي

(١) المقرئ : نفح الطيب ٢١٩/١

(٢) السقطي : ص ٥ - ٩ : ابن عبدون ، ص ٢٠ ، ابن عبد الرؤوف : ص ٦٩ ،

المجملد ، ص ٤٢ - ٤٦

(٣) السقطي : ص ٥ (٤) ابن عبدون : ص ٢٠

(٥) ابن عبد الرؤوف : ص ٦٩ (٦) السقطي : ص ٨

(٧) خطة الحسبة ، ص ٤٨

(٨) ابن عبدون : ص ٢٠ ، النباهي : ص ٥

(٩) ابن عبدون : ص ٢٠

تؤرخ لها فقد كان ولي الأمر هو الذى يعينه ويعزله ، ذلك أن الحسبة هي من الخطط الدينية الخلافية الخمس التي ذكرها ابن خلدون وهي : الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة^(١) .

أما أجره فهو من بيت المال ، ولم تدلنا الوثائق التي بين أيدينا عن مقداره في مراحل تلك الفترة التاريخية الطويلة ، ولكن رزقه كان كافياً لمعيشته .

أما أعوانه فهم لمساعدته في عمله ، ولقد بين السقطي ما ينبغي عليه اتخاذه من احتياطات حيال أعوانه لمتابعة نشاطهم ؛ فعليه أن يتفقدتهم ولا يعين أحداً منهم لشغل معين كوزن الخبز على الخبازين خوفاً من رشوتهم^(٢) ، وعليه مفاجأتهم في أماكنهم . ولا يبيع المحتسب لأعوانه أن يأخذوا شيئاً من أحد إلا إن وجدوه ذا دلسة أو صاحب رية في صناعته . وعلى المحتسب أن يباشر بنفسه كسر الخبز الفاسد وإهراق الشيء الفاسد ، ولا يكل ذلك لأعوانه ووضح السقطي طرق تحايلهم في هذه الأشياء^(٣) .

وذكر المقرئ أن المحتسب كان في العادة يمشي بنفسه راكباً على الأسواق وأعوانه معه وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان ، لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان للربع من الدرهم رغيف على وزن معلوم ، وكذلك للثمن^(٤) .

وله كذلك أعوان فنيون من وجوه أرباب الصنائع ليطلعوه على خفي أسرار أصحاب الحرف والتجارة حتى لا يخفى عليه من أمور السوق كثير ولا قليل . وهؤلاء المساعدون هم الذين أصبح يطلق عليهم في المغرب وفي المشرق العرفاء والأمناء^(٥) .

ومن الأندلسيون الذين تولوا خطة السوق في الأندلس ، واتسموا بالشدة والصلابة أثناء ممارستها الفعلية في الحقبة التي تؤرخ لها :

العباس بن قرعوس ، وكان شديداً على أهل الريب حتى إن ولده قرعوس بن العباس سأل الإمام مالك عن ذلك ، فقال له : إن كان فعل ذلك

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢١٩ (٢) السقطي : ص ٩

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠ (٤) المقرئ : نفع الطيب ، ٢١٨/١

(٥) خطة الحسبة ، ص ٣١

غضباً لله وذنباً عن محارمه فأرجو أن يكون خفيفاً^(١) ، وورث ابنه قرعوس خطة السوق وسلك سبيل أبيه في التشدد على أهل الريب^(٢) .

ومحمد بن خالد بن مرتنيل ، المتوفى سنة ٢٢٠ أو ٢٢٤ هـ / ٨٣٥-٨٣٩ م ، وشغل أكثر من خطة وهي الشرطة والصلاة والسوق بقرطبة للأمير عبدالرحمن الأوسط ، وكانت أحكامه نافذة على أصحاب السلطان من أجل تغيير المناكر على الجميع ، ولم يستثن أحداً^(٣) .

وفي عهد قاضي الجماعة معاذ بن عثمان الشعباني في سنة ٢٣٢ هـ / ٨٤٧ م ، كان على السوق إبراهيم بن حسين بن خالد بن مرتنيل ، وهو من أسرة تولت الخطط لبني أمية ، وتوفى سنة ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م^(٤) ، فحكم على بني قتيبة في حوانيت هدمها بحكم خالف فيه فقهاء عصره ، منهم يحيى وعبد الملك وزونان ، فتظاهروا عليه وأبانوا خطأه ، وأجاز الأمير محمد قولهم ، وفسخ قاضيه معاذ حكمه في الحوانيت^(٥) وقال : ليس في الكرسة زكاة لأنها علف^(٦) . وكان يذهب إلى النظر وعدم التقليد ، وقد شاهده ابن لبابة ، وقد ضرب شاهد زور عند باب الجامع أربعين سوطاً وحلق لحيته وسحّم وجهه^(٧) . وجمعت له خطة الشرطة مع السوق^(٨) .

وذكر ابن عبد البر أن الفقيه حسين بن عاصم المتوفى سنة ٢٦٣ هـ / ٨٧٧ م ، ولي السوق أيام الأمير محمد ، وكان شديداً على أهلها ، مما تسبب في عزله^(٩) ، وتصرف في هذه الخطة أيضاً ابنه إبراهيم ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م^(١٠) ، في أيام الأمير محمد ، وبلغ في الشدة مبلغاً حاد فيه عن سنن القضاء^(١١) ،

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٨٤ ، عياض : ٤٩٢/٢

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٨٤

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٠١ ، عياض : ٢٦/٣

(٤) عياض : ١٣٦/٣ - ١٣٧

(٥) الخشني : ص ٥٦ - ٥٧ ، عياض : ١٣٧/٣

(٦) عياض : ١٣٧/٣ (٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨) المرجع السابق ، ١٣٦/٣

(٩) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٣٥١ ، عياض : ٢٩/٣

(١٠) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٣ (١١) عياض : ٢٩/٣ - ٣٠

(٢٥ م - تاريخ القضاء في الاندلس)

وترجع شدة إبراهيم بن حسين إلى الظروف الاقتصادية التي حدثت في عهد الأمير محمد، فقد كانت في أيامه مجاعة شديدة، كثر فيها التطاول من الفسدة، وكثرت الشكوى إلى الأمير، وكثر عليه من الحكام استطلاع رأيه في الصلب والقطع وما أشبهه، فولى السوق حينئذ وأمره الأمير بالاجتهاد وعهد إليه بالتحفظ، وأذن بالتنفيذ في القطع والصلب بلا أوامر منه ولا استئذان، فكان إبراهيم يجلس في مجلس نظره في السوق، فإذا أتى بالفاسد قال لكاتبه: اكتب وصيته، ودعا له بشيوخ فأشهدهم على ما يوصى به ثم صلبه ونحره^(١).

وتولى خطة السوق أيضاً سليمان بن وانسوس للأمير محمد ثم عزله عنها لكلمة أجمع الناس يومئذ أنها اعتبرت ملقاً وترلقاً للأمير^(٢).

وذكر ابن حيان أن الأمير عبد الله بن محمد، المتوفى سنة ٢٧٦هـ / ٨٨٩م عزل عبد الله بن الأصبغ العبدى عن خطة السوق وتولى مكانه الفقيه أبو صالح أيوب بن سليمان، ثم عزل عنها كراهية من أهلها، وتوفى سنة ٣٠٢هـ / ٩١٤م^(٣).

ولقد ذكر ابن سهل كثيراً من آرائه في تلك الفترة مع زملائه فقهاء الشورى.

وفي سنة ٢٩٥هـ / ٩٠٨م، في عهد الأمير عبد الله أيضاً توفى الفقيه محمد بن يحيى بن أبي غسان صاحب السوق، وولى بدلا منه يحيى بن سعيد بن حسان^(٤).

وتولى خطة السوق سعيد بن السليم^(٥)، وظهرت منه صرامة أكسبته

(١) الخشني: قضاة قرطبة، ص ١٠٣

(٢) ابن حيان: المقتبس، تحقيق: د. محمود مكى، ص ١٨٩ وما بعدها، والهامية رقم ٣٦٣، ص ٥٤٩ وما بعدها.

(٣) ابن الفرضي: ترجمة رقم ٢٦٧، المقتبس، ص ٥٣ (أنطونيا).

(٤) ابن عذارى: ١٤٤/٢

(٥) ارتقى سعيد بن السليم من خطة السوق إلى الوزارة ثم الحجابة، وذكره ابن سهل في نوازله في تعدية على محجة قرطبة. راجع كتابنا: وثائق في شئون الحسبة في الأندلس، ص ١٤٣ - ١٨٣، وراجع المقتبس، ص ٥ (أنطونيا)، وذكر ابن القوطية: أن الأمير عبد الله عينه والياً للسوق، فظل ثلاثين يوماً ثم قدمه إلى الوزارة والحجابة، فلك أمره خمس عشرة سنة ثم عزله، راجع تاريخ افتتاح الأندلس، ص ١٠٣

مهابة ، ورفض تلبية رغبة خصي المطرف ابن الأمير عبد الله في أمر اعتبره صاحب السوق مخالفاً ، مما جعل الخصى يغلظ له القول ، بل يسبه ، فما كان من صاحب السوق إلا أن أمر بضربه مائتي سوط وأرسله إلى السجن ، وخاطب الأمير بشأنه ، فاستحسن الأمير فعله^(١) ، وتوفي سعيد بن السليم لأربع خلون من ربيع الآخر من سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م^(٢).

وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن محمد عزل عمر بن أحمد بن فرج عن السوق ، وتوفي سنة ٣٠٥ هـ / ٩١٧ م^(٣) ، وصرف النظر فيها إلى محمد بن عبد الله الحروبي^(٤).

وفي سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م ، ولي السوق مكانه أحمد بن حبيب بن بهلول^(٥). وفي شوال سنة ٣١٣ هـ / ٩٢٥ م ، ولي يحيى بن يونس القبرسي إثر اعتلال أحمد بن بهلول بعله أبطلته عن الحركة^(٦).

وتولى الفقيه أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي خطة السوق مضافاً إليها خطأً أخرى قبل توليه قضاء الجماعة بقرطبة ، وتوفي سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م^(٧).

وفي المحرم سنة ٣٢٢ هـ / ٩٣٤ م ، عزل حسين بن أحمد بن عاصم عن خطة السوق فوليا يحيى بن إدريس^(٨).

وفي سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م ، عزل حسين بن أحمد بن عاصم عن خطة السوق بحفص بن سعيد بن جابر ، وقدم حسين بن عاصم إلى خطة تغيير المنكر^(٩).

ونحن أمام هذا الخبر الذي أورده لنا ابن حيان في المقتبس ، والذي يفيد فصل خطة تغيير المنكر عن خطة السوق ، نرى أن ذلك كان راجعاً لظروف سياسية دعت الخليفة الناصر إليها ، ولم نر وجوداً لهذا الفصل في

(١) المقتبس ، ص ٥ (أنطونيا) . (٢) ابن عذارى : ١٦٧ / ٢

(٣) ابن عذارى : ١٧١ / ٢

(٤) ابن حيان : المقتبس ، جزء ٥ ، ص ٩٧

(٥) المرجع السابق ، ص ١٠٢ (٦) ابن عذارى : ١٩١ / ٢

(٧) الحشني : ص ١١٧ - ١١٨ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٤

(٨) المقتبس ، جزء ٥ ، ص ٣٥٥ - ٣٧٦ (٩) المرجع السابق ، ص ٤٢٨

كور الأندلس عامة ، بل كان في قرطبة فقط . وهكذا أصبح لدينا خطتان وزعت فيما بينهما المهام الملقاة على عاتق كل صاحب خطة منهما .

ذلك أن مهمة المحتسب في الأمر بالمعروف قد تجاوزت في تلك الحقبة - وهي حكم عبد الرحمن الناصر - مجرد ردع الانحرافات الدينية إلى التصدي لقراع المذاهب الفقهية وردعها وقمعها ، ولا سيما المذهب الشيعي الذي كانت تسعى الدولة الفاطمية في الشمال الإفريقي عن طريقه إلى التسلل إلى الأندلس ؛ لذلك رأى الخليفة الأموي استحداث خطة تغيير المنكر وفصلها عن خطة السوق ، وجعل على رأس كل خطة مسئولاً يباشر مهمته من خلالها.

وكان تعليق الأستاذ عبد الرحمن الفاسي مستنداً لهذا النص الذي أورده ابن حيان « أن هذا ما استقر عليه العمل في التنظيم الإداري للحسبة بالأندلس حيث نرى أن اختصاص المحتسب وزع بين منصبتين : خطة السوق وخطة تغيير المنكر »^(١).

وفي سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م ، عزل حفص بن جابر عن السوق بمحمد بن هارون^(٢) ، وشغل إسماعيل بن بدر بن إسماعيل بن زياد مولى نعمه لبنى أمية من أهل قرطبة خطة السوق بها ، فحمد أمره ، وتوفي في أول ولاية المستنصر بالله سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م^(٣).

وفي عهد العامرية : كان أبوالمطرف عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الرعيني المعروف بابن المشاط يشغل خطة الشورى والوثائق وقضاء إستجة وأشبونة وقرمونة ، ولاء جميع ذلك محمد بن أبي عامر ثم صرفه عنه وولاه أحكام السوق وقضاء جيان ثم قضاء بلنسية ، وقلده نظم التاريخ^(٤) ، وذكره ابن حيان فقال : توفي في مجلس نظره أيام المظفر ، سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م ، ولم نعرف هل كان مجلس نظره في السوق أم في القضاء أم دار الوثائق التي يكتب منها التاريخ .

(١) خطة الحسبة ، ص ٧٠

(٢) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٤٨ (٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢١٦

(٤) عياض : ٦٧٩/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٧٨

وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي :

تولى الفقيه خلف بن بقي التجيبي من أهل طليطلة خطة الحسبة ببلده في العقد الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، وكان يجلس لها بالجامع ثم عزل عنها ، وكان صليبا في الحق^(١) . ذكره ابن بشكوال .

ولقد دعت الضرورة في فترات كثيرة إلى أن خطتي الشرطة والسوق كانتا تجمعان في يد وال واحد لتحقيق التكامل بين هاتين الخطتين ، ومن هؤلاء :

أبو العباس أحمد بن يونس الجذامي المعروف بالحراني ، ولاه هشام المؤيد خطتي الشرطة والسوق بقرطبة ، وكان طبيبا لوالده^(٢) .

ومحمد بن محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي المعروف بابن أبي القراميد ، ولي القضاء بمدينة سالم ثم أحكام الشرطة والسوق بقرطبة ، وكان من أهل الصرامة في أحكامه ، وامتنحن في مدة الخليفة المعتد بالله بيد حكم بن سعيد وزيره ، ذكره ابن حيان ، وتوفي سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م^(٣) .

وأبو علي حسن بن محمد بن ذكوان ، ولاه أبو الوليد محمد بن جهور خطتي الشرطة والسوق بقرطبة ، وتوفي سنة ٤٥١ هـ / ١٠٥٩ م^(٤) .

وعبد الرحمن بن مخلد بن عبد الرحمن ، قلده أبو الوليد محمد بن جهور أحكام الشرطة والسوق ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م ، وهو يشغل الخطتين^(٥) .

ومحمد بن الليث بن حريش ، تولى خطتي الشرطة والسوق بقرطبة ، وذكره ابن سهل ، وأورد الكثير من النوازل وآراء فقهاء الشورى التي قضى فيها^(٦) ، وتوفي بعد النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي .

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٣٧٤

(٢) ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ٦٧/٣ - ٦٨

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ١١٤٢ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣١٢

(٥) تولى القضاء بطليطلة مرتين : الأولى بتقديم ابن أبي عامر ، والثانية بتقديم الظافر إسماعيل بن ذي النون ، ثم صرف عن القضاء وعاد إلى قرطبة فقلده بعد مدة ابن جهور خطتي الشرطة والسوق . راجع في ترجمته : المرجع السابق رقم ٧٠٣

(٦) ابن سهل : أوراق : ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٣

١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤

وفي عهد قاضي الجماعة عبيد الله بن محمد أدهم بقرطبة تولى الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن سيد أبيه من أهل قبرة وسكن قرطبة خطة الشورى وأحكام السوق بقرطبة ، ثم شغل في الدولة اللمتونية خطة القضاء والصلاة والخطة بغرناطة ، وفي سنة ٤٨٩هـ / ١٠٩٦م اضطر إلى ترك ذلك لخلاف بينه وبين واليها ، وعاد إلى قرطبة حيث توفي بها^(١) .

ومحمد بن مكى بن أبي طالب ولى أحكام الشرطة والسوق بقرطبة مع الأحباس وأمانة الجامع ، وكان محموداً فيما تولاه من أحكام^(٢) ، وتوفي سنة ٤٧٤هـ / ١٠٨١م . ونلاحظ إلى جانب الجمع بين خطتي الشرطة والسوق أن خطة الوزارة أضيفت إلى بعض الأشخاص ، وقد أوردت المصادر لقب الوزير على من تولى هاتين الخطتين ابتداء من الوزير صاحب أحكام الشرطة والسوق أبي بكر ابن حدير^(٣) ، والوزير القاضي أبي علي ابن ذكوان وهو على خطة أحكام السوق^(٤) ، والوزير أبي بكر ابن حريش^(٥) .

ولقد أمدتنا كتب التراجم الأندلسية بأسماء بعض من تولى خطة الإفتاء في السوق في الأندلس ، وأعتقد أن تلك الخطة كانت تحت رقابة المحتسب ، يعين شاغلها وله رزقه من بيت المال ، واختصاصاته تتضح جلية من اسم شاغلها « مفتى السوق » ، ويعاون المحتسب في شتى المجالات التي تحتاج إلى حكم الشرع في البيع والشراء والمنكرات وكتابة العقود وغير ذلك من الأمور التي تحدث في الأسواق ، وينوب عن صاحب السوق فيها وخاصة في مجال الإفتاء .

وهذه الخطة ليست وليدة عصر الخليفة عبد الرحمن الناصر كما ذكر الأستاذ عبد الرحمن الفاسي في دراسته عن خطة الحسبة^(٦) وإنما هي موجودة من قبل ذلك والتراجم التي بين أيدينا خير دليل على وجودها قبل هذا العصر .

(١) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ١٥٦٥ (ط . كوديرا)

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ١٢١٠

(٣) ابن سهل : ورقة ١٣ وهو محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن حدير ، توفي سنة ٤١٤هـ ،

وذكره ابن حيان ، راجع ترجمته في الصلة ، رقم ١٠٩٩

(٤) ابن سهل : أوراق : ٣٣٤ - ٣٣٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١

(٥) المرجع السابق ، أوراق : ٩٨ ، ١٠٧ ، ٣٥٢ - ٣٥٤

(٦) خطة الحسبة ، ص ٧١

ومن الذين شغلوا هذه الخطة :

في عهد الأمير عبد الله شغل خطة الإفتاء في السوق علي بن محمد العطار ،
المتوفى سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م^(١) .

الفقيه محمد بن فضيل بن هذيل الحداد ، كان مفتي السوق بقرطبة ،
وتوفى سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م^(٢) .

ويوسف بن سموأل القرطبي ، كان مفتياً في السوق بقرطبة ، وتوفى في
القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي^(٣) .

ومحمد بن سعيد العصفري ، وقيل محمد بن يحيى بن خليل العصفري
القرطبي ، كان مفتياً في السوق بقرطبة ويجمع إليه في المناظرة في الجامع ،
وتوفى سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م ، وقيل سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م^(٤) .

وأحمد بن هلال بن زيد العطار القرطبي ، توفى سنة ٣٦٤ هـ / ٩٥٧ م ،
وكان مفتي السوق بقرطبة^(٥) .

ومحمد بن يحيى بن خليل ، كان مفتي السوق بقرطبة ، وتوفى سنة ٣٦٤ هـ /
٩٧٥ م ، وذكر ابن الفرضي تاريخ وفاته سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ - ٩٨١ م^(٦) .

والفقيه محمد بن موسى بن مغلس ، من أهل طليطلة ، وكان مفتي أهل
السوق بها ، وتوفى في أوائل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي^(٧) .

وكان قاضي الجماعة بقرطبة ينيب أحياناً من يخلفه على السوق في الأمور
التي قد تحتاج إلى القاضي ، فقد خلف الفقيه أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد
ابن الحباب المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ، قاضيه منذر بن سعيد^(٨) .

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩١٦

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢١٩ ، عياض : ٤١٩/٤

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٦٣٠ ، عياض : ٤٣٩/٤

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣١٠ ، عياض : ٥٦٤/٤

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٠ ، عياض : ٥٦٠/٤

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٢٨ ، عياض : ٥٦٥/٤

(٧) الصلة ، ترجمة رقم ١١٠٧ (٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٩

اختصاصات المحتسب :

أما اختصاصات المحتسب ومجال ممارساته الفعلية والعملية فقد أورد ابن سهل نماذج تطبيقية كثيرة لها^(١) . في الحسبة في الحقبة التي تؤرخ لها ، وإن كنا قد رأينا اختلافاً ظاهراً في طبيعة ممارسة هذه الخطوة بعد سقوط الخلافة الأموية في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي .

فقد اتسم هذا القرن وما تلاه بالتغير الاقتصادي والاجتماعي السريع في معظم مجالات الحياة المختلفة في الأندلس . وانعكس هذا بالتالي على هذه الخطوة وجعلها ذات اختصاصات عامة ، نستدل على ذلك من تنوع القضايا التي عرضت عليه .

ويبدو لنا من الاستقراء التاريخي لولاية الحسبة في الأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، أن الأصل فيها هو تحديد الولاية بالزمان والمكان وموضوع المنازعة ، بيد أن الظروف السياسية والاجتماعية وقرب اتصال المحتسب وقاضي الجماعة ، وصاحب الرد وصاحب المظالم وصاحب المدينة وصاحب الشرطة ، كل أولئك أدى إلى التوسع في اختصاصات المحتسب ، شريطة تفويضه عند توليته خطة الحسبة .

وغنى عن البيان أن المحتسب ما كان ليتصدى للفصل في منازعة مطروحة عليه إلا بعد توثقه من دخولها في نطاق ولايته . ومجالات اختصاص المحتسب متعددة ، منها :

(١) أحكام الأسواق :

ونستخلص من القضايا المتنوعة التي أوردها ابن سهل في هذا المجال^(٢) ما يأتي :

١- أن وظيفة المحتسب فيما يتعلق بأحكام الأسواق كانت تتضمن اختصاصات وصلاحيات واسعة ومتشعبة ، منها مشكلات الغش التجاري

(١) راجع كتابنا : وثائق في شئون الحسبة في الأندلس . القاهرة ، ١٩٨٥

(٢) راجع الوثائق الخاصة بهذا المجال من الأولى حتى الحادية عشرة من كتابنا : وثائق

في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٥١ - ١٣١

والتلاعب من جانب الصناع والتجار في السوق من أجل السيطرة على أعمالهم وإحكام الرقابة عليهم ، وتتعدد أوجه الغش ، فقد يرد في عملية الصناعة أو في جوهر المادة موضوع الصناعة أو بخلط السلعة أو إنقاص وزنها أو كيلها .

ولقد عدد ابن عبدون والسقطي نماذج من أرباب الصناعات وواجبات المحتسب حيالهم وتفقد أمورهم ومنعهم من مطال الناس في حوائجهم لما في ذلك من تعطيل الناس عن أشغالهم وإضرارهم بهم ، مثل : الخياطين والصباغين والرفائين والدباغين والطرازين والقراقين والحصارين والقطانين وبائعي القصب والحدادين وعملة المفاتيح والنشارين للخشب والنحاسين والزجاجين وبائعي الفخار وحمالى ما في الكنف وحمالى اللحم وخدمة الحمامات وصانعي غرايل الشعر والدهان وغير ذلك ، ووضع الطرق العملية لمنع الغش في تلك الصناعات ولإيجاد صناعة سليمة وكشف خدع غير الأمانة منهم وطرق غشهم^(١) .

ومن القضايا التطبيقية التي أوردها ابن سهل من قضايا القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، التي شاور فيها المحتسب ابن الليث فقهاء الشورى بقرطبة .

(١) « مسألة محتسب نبه على سوء عمل الخرازين »^(٢) ، وتتناول هذه النازلة عدة مشكلات تتعلق بالسوق ورقابة المحتسب على أعمال الصناع والتجار فيه ، ذلك أن الخرازين تألبوا على المحتسب وأرادوا إخراجه من السوق ومنعه من أعمال رقابته عليهم ، وادعوا عليه إلحاق الأذى بهم والتسلط عليهم ، لأنه كشف غشهم ونبههم إلى سوء عملهم .

وقد شاور الوزير صاحب الأحكام محمد بن الليث فقهاء قرطبة فيما إذا كان يسوغ للخرازين أن يقفوا من المحتسب هذا الموقف ، فكان رد الفقيه ابن عتاب : أنه لا يباح لهم الاعتراض على تصرفاته ، بل إن المعارض هو الأولى بالإخراج من السوق^(٣) .

(١) ابن عبدون ص : ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٩ ، السقطي :

ص ٦٢ - ٧٢

(٢) راجع تفاصيل ذلك في كتابنا : وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٢١ - ٢٢ ،

(ب) والمسألة الأخرى في هذا المجال : « مسألة السندروس يعمل من القصدير » ، وهي تتعلق بالغش التجاري في صناعة السندروس الذي يلصق بالجلود ويصرف في السروج وغيره ، وكان أحد المواطنين قد شكّا إلى المحتسب من أن عمال السندروس قد صنعوه من القصدير لامن الفضة ، وفي شبهة المظهر الخارجى لكل من القصدير والفضة ما يوقع المشتري في الاعتقاد بأنه مصنوع من معدن الفضة النفيس ، في حين أنه غير ذلك ، فإذا بيع على أنه فضة وبشمن الفضة فالغش واقع لا محالة ، وعلى هذا انتهى هذا الأمر إلى وجوب الاستمرار في عمل السندروس من القصدير^(١) حتى تنتفى شبهة تزيفه وخداع المشتري فيه بأنه فضة .

٢ — ومن الاختصاصات أيضاً المنازعات المتعلقة بتحرير الوثائق ، سواء فيما يتعلق بالموثق القائم على هذا التحرير أو بتحديد دائرة اختصاصه أو بتعيين الموضوعات الداخلة في ولايته التوثيقية ، ولعل وثيقة « من رغب أن تقصر عقود الوثائق بموضعه » هي خير دليل على ذلك وأحداث هذه الوثيقة في القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى^(٢) .

٣ — وتمتد سلطات المحتسب إلى الفصل في المنازعات ذات الطابع الاقتصادى في حالة النوازل والجوائح ، إذ يملك إعادة التوازن في المركز الاقتصادى بين كل من طرفى العقد وتخفيض الالتزام المرهق برده إلى الحد الطبيعى الذى يرفع العنت عن كاهل الملتزم ، ويعيد الثقة والاستقرار والطمأنينة في المعاملات وفي نفوس الناس ، وفي «مسألة جائحة جنات الأحباس» دليل واضح على ذلك ، وكان فقهاء الشورى في هذه الجائحة : أبا على الحسن بن أيوب الحداد ، وابن دحون عبد الله بن يحيى ، والليث بن حريش صاحب أحكام الشرطة والسوق ، وابن الشقاق عبد الله بن سعيد^(٣) .

٤ — كما تتناول إقامة الحدود وتحديد سن البلوغ الموجب لتوقيع الحد ، ومن وثائق القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، التى أوردها ابن سهل وثيقة « من لزمه حد ولم يعرف حقيقة بلوغه »^(٤) .

(١) راجع تفصيلات هذه المسألة في كتابنا السابق ، ص ٢٢ - ٢٣ ، ٦٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٦١ - ٦٢ (٣) المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٩٥

(٤) انظر كتابنا السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩

ومدار البحث في هذه القضية هو تحديد سن البلوغ بالنسبة إلى إقامة الحد وتوزيع المغنم ، واستفتى فيها الفقيه المشاور ابن لبابة ، وكان رأيه أن هذا يتوقف على حالة النضوج الجسماني والعقلي عند الحدث ، وعلامة ذلك نبات شعر الذقن ، هذا بالإضافة إلى سنوات العمر .

٥ - « الفصل فيما إذا كان من الجائر حبس الأب في دين لابنه عليه أو على أمه » ، وهي من وثائق نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، وذكرها ابن سهل ، وكان رأى فقهاء الشورى : لا يحبس الأب في دين الابن عليه وعلى أمه ، وذهب رأى إلى أن الأب أو الأم لا يحلفان للولد ، لأن هذا يعد عقوقاً ونكراً لحق الوالدين^(١) .

٦ - توقيع الجزاء على كل من يتناول على مقام الرسول أو التعريض به بقول أو فعل ، ومن وثائق القرن الخامس الهجري / العاشر الميلادي ، في هذا الشأن : « عشار قال : أذ ما عليك واشك إلى النبي وقال : إن كنت سألت أو جهلت فقد سألت النبي وجهل صلى الله على النبي وسلم ولعن العشار »^(٢) .

وسئل فيها الفقيه ابن عتاب ، فاستشهد بآيات من الذكر الحكيم ، تحض كلها على توقير الرسول الكريم وتعظيمه وإجلاله وعدم التعريض به ، ويرى بعض أهل الرأي أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو انتقص من قدره يحق قتله إن كان مسلماً ولا تقبل توبته ويؤول ميراثه للمسلمين^(٣) .

٧ - كما يشمل « المنازعات الناشئة عن اختلاط شيء بغيره » ، سواء كان من المثليات أو الأشياء المعينة بذاتها ، وسواء كان الاختلاط في الأموال والعروض المنقولة يتعذر معه الفرز أو لا يتعذر ، ومن هذا القبيل إلحاق الأموال المنقولة بالعقار المملوك للغير بطريق الالتصاق أو التخصيص أو التبعية ، وهي من وثائق القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والتي شاور فيها قاضي إشبيلية فقيهي القيروان أبا عمران الفاسي وأبا بكر بن عبد الرحمن^(٤) .

(١) المرجع السابق ، ص ١١٦ - ١١٧

(٢) انظر كتابنا السابق ، ص ١١١ - ١١٦

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٤

(٤) المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١٣١

٨ - ولقد تعرضت كتب الحسبة للأكيال والموازين بتفصيل واف (١) ، كما تعرضت لصفاتها وحيل أصحابها المختلفة لكسب الحرام والطرق المختلفة لخدع الصنوج والأكيال والموازين والكيالين (٢) .

وذكر السقطي أن المحتسب في هذا كله يختبر على كل صنف ما أمكنه ، مما قد خرج عنهم بالبيع ، وفرغوا من كياله أو وزنه ، ويتابعهم البحث في ذلك ، وبالتوالى يظهر حق الحق وباطل المبطل (٣) .

وذكر ابن سهل في نوازلته عن الغش في المكايل والموازين بأن يطرد المحتسب من السوق البائع الذي يجعل في مكياله زفتاً لغش المشتري ، وهذا أشد وقعاً من تأديبه بالسجن أو الضرب ، لأنه سيحرمه من ثمرة غشه ، وذكر المقرئ أن الوزن الناقص كانت نتيجة الضرب والتجريس في الأسواق ، ثم النفي من البلد (٤) . كذلك من يتلاعب في وزن الصنوج التي تستخدم في المكيال . ويجب أن يوحد الكيل والوزن في البلد الواحد (٥) .

وأوضح السقطي أمثلة للمكايل الثابتة في البلد الواحد (٦) .

٩ - وتناولت كتب الحسبة المآكل المختلفة بتفصيلات دقيقة ، مثل ذابحي الجزور وبائعي اللحم (٧) وبائعي الطيور والصيد (٨) والحوت وطرق تنظيف اللحوم بعد ذبحها (٩) .

وميزت كتب الحسبة بين اللحوم المختلفة من حيث نوع اللحم وأماكن الذبح وكيفية وصفاته أمين الذبح (١٠) وكذلك منع ذبح الإناث أو بهائم الحرث ، وملاحظة البهائم المسروقة التي تباع مذبوحة (١١) والإشراف على

(١) السقطي : ص ١١ ، وما بعدها ، ابن عبدون : ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) السقطي : ص ١٨ (٣) المرجع السابق ، ص ٢٠

(٤) المقرئ : نفح الطيب ، ٢١٩/١

(٥) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٥٨

(٦) السقطي : ص ١٣

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٣ وما بعدها ، ابن عبدون : ص ٤٤ وما بعدها .

(٨) السقطي : ص ٣٤ ، ابن عبدون : ص ٤٣

(٩) ابن عبدون : ص ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٣

(١٠) المرجع السابق ، ص ٤٤ (١١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

اللحم مطبوخاً أو نيئاً أو مشوياً^(١) وطازجاً أو بائناً^(٢) ، وكذلك الإشراف على التسعير الذى حددته فى بيع اللحم والتزام البائعين به ، وكان نتيجة الزيادة فى السعر الضرب والتجريس فى الأسواق ثم النفى من البلد^(٣) .

وكذلك كان المحتسب يشرف على بيع الفواكة المختلفة ، مثل التين والبلوط والقسطل^(٤) وكذلك الأنواع المختلفة للخضراوات^(٥) .

أما الحسبة على اللبن ومنتجاته فأورد ابن سهل أن عقوبة مرتكب الغش فى اللبن هى التصديق به لإتلافه عليه وحرمانه منه ونفع المساكين بإعطائهم إياه^(٦) .

وكذلك بالنسبة للزعفران والمسك^(٧) ، فالزعفران يجب أن يباع مثوراً ، والذى يقرص فهو مغشوش وردىء^(٨) .

ومن مهام المحتسب أيضاً مراقبة الخبازين وبائعى الخبز^(٩) وعملة الدقيق والخبز^(١٠) واختبار أوزان الخبز ، وقد بين السقطى حيل هؤلاء^(١١) ، وكذلك مراقبة بائعى الحنطة^(١٢) وبائعى البيض^(١٣) .

١٠ - ولم تهمل كتب الحسبة إشرافه على الصناعات الغذائية المختلفة ، مثل عمل المجينات وهريسة القمح وهريسة الشحم والمركاس والأحرش ونسب المكونات الداخلة فى كل منها^(١٤) وصناعة الكعك والمسمنات التى تصنع حسب المواصفات المتبعة ، وكذلك إشرافه على الطباخين أنفسهم ونظافتهم ونظافة قلوبهم وحوانيتهم^(١٥) وصلاحية المواد الداخلة فى عمل المآكل المختلفة والمحتسب يراقب هؤلاء العمال أثناء إعدادهم هذه الصناعات الغذائية^(١٦) عن

- | | |
|-----------------------------------|--|
| (١) السقطى : ص ٢٥ | (٢) المرجع السابق ، ص ٤٠ . |
| (٣) نفح الطيب ، ٢١٩/١ | (٤) ابن عبدون : ص ٤٢ ، ٥٩ ، ٦٠ |
| (٥) المرجع السابق ، ص ٤٢ | (٦) وثائق فى شئون الحسبة ، ص ٥٣-٥٧ |
| (٧) المرجع السابق ، ص ٥٧ | (٩) المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٨ |
| (٨) ابن عبدون : ص ٦٠ | (١٠) السقطى : ص ١٠ ، ٢٠ وما بعدها (١١) المرجع السابق ، الصفحة ٢٠ وما بعدها . |
| (١٢) ابن عبدون : ص ٤٢ | (١٣) المرجع السابق ، ص ٥٣ |
| (١٤) السقطى : ص ٣١ - ٣٢ ، ٣٦ - ٤٠ | (١٥) المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ |
| (١٦) المرجع السابق ، ص ٣٦ - ٤٠ | |

طريق عريف كل مهنة ومتابعة المحتسب له بأعوانه . وتعرض السقطى لحيل هؤلاء العمال أثناء إعداد هذه الأطعمة وطبخها^(١) .

١١ - ومن اختصاصات المحتسب الحسبة على الوقود ، وتشمل بائعى الحطب ومكان بيعه وطريقة ذلك ، فيجب أن يباع على الأرض حتى يظهر ما بداخله من الخزم^(٢) . ومراقبة بائعى الفحم أثناء وزنه ومراقبته حتى لا يغش بالبلل ، فإن البلل يثقله فى الوزن ويفسده عند الوقيد^(٣) .

١٢ - ومن اختصاصات المحتسب العمل على استقرار الأحوال الاقتصادية داخل السوق بمراقبة التجارة الداخلية والخارجية والصناعات المختلفة^(٤) . ويمنع المحتسب نزول التجار على أيدي الجلّاسين^(٥) ، بل ينزلون على يدى الدلال ، لأن الجلّاس ناخش^(٦) .

١٣ - ومن مهام المحتسب أيضاً الإشراف على العطارين والصيدلة ، ووضع السقطى الصور المختلفة لامتحان عناصر الصيدلة من عنبر وكافور وزعفران وعود ، وغير ذلك لمعرفة مدى غشها^(٧) . ووضح أمثلة للمعاجين والمركبات والأشربة وحيل التجار فى خلطها وبيعها^(٨) ، وشأن المحتسب مع هؤلاء هو التنبيه عليهم على عدم خلط العقار إلا بحضور الأمين ، ويحلفهم على ذلك^(٩) .

وكذلك يتصدى المحتسب لمن ينصبون أنفسهم للتطبيب من الكحالين والجراحين وغيرهم ، وذكر ابن عبدون فى رسالته : أنه يجب ألا يترك المحتسب أحداً يتسور فى شيء لا يحسنه لاسيما فى صناعة الطب الذى فيه إتلاف المهج وخطأ الطبيب التراب يستره ويوقف كل أحد على صناعته لا يتسور فيها إلا بعلم لاسيما النساء ، فالجهل والخطأ فيهن أكثر^(١٠) . ويجب أن لا يخلو

(١) المرجع السابق ، ص ٣٩

(٢) ابن عبدون : ص ٣٨ ، ٤١ ، ٥٩ (٣) المرجع السابق ، ص ٢٨

(٤) السقطى : ص ٤ - ٥ (٥) المرجع السابق ، ص ٥٨

(٦) النجش والتناجش : المزاينة فى تقدير الأشياء إغراء وتمويهاً ، وقد كرهت شرعاً.

(٧) السقطى : ص ٤٦ - ٤٧ (٨) المرجع السابق ، ص ٤٤ - ٤٥

(٩) المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٤٦ (١٠) ابن عبدون : ص ٤٦

حجاء بامرأة في حانوته إلا أن يكون في السوق وفي موضع ينظر إليه وترمقه الأبصار^(١) .

١٤ - ونهت كتب الحسبة أيضاً لمراقبة المحتسب لأصناف الصناعات المختلفة ، مثل المسامير المختلفة الأطوال ومكاير التسمير والأكواب وأطراف المقابض وصفائح الدواب والسلام الحشوية وأحمال الجير وشكول الدواب وغرايل الحنطة وطبخ القراميد^(٢) إلى جانب إشرافه على بيع مواد البناء المختلفة من الجبس والجير والطوب^(٣) .

(ب) المحتسب يعمل على تأكيد التربية الدينية وتنفيذ تعاليم الإسلام

داخل المجتمع :

واهتم ابن عبلون وغيره ممن كتب في الحسبة بمراقبة المحتسب للسلوك الديني بين الصغار والكبار ، فقال : يجب أن يؤمر الباعة والصبيان أن يُصلوا ، فإن لم يفعلوا أدبوا على ذلك^(٤) . وأورد ابن عبد الرؤوف في رسالته في فصل النظر في الصيام بأنه لابد من مراعاة المحتسب بدء الصيام ونهايته ، وذلك بمراقبة الهلال في أول الشهر وفي آخره ، ويأمر الأئمة وأهل الصوامع بتعهده وارتقابه ، ولا يصام ولا يفطر إلا بشهادة عدلين برؤية هلال رمضان وشوال ، وفي زكاة الفطر ووجوب المرء إخراجها عن كل من تلزمه نفقته^(٥) .

وكذلك يشرف على الحمامات ونظافة صهاريجها ، وأن تكون الصهاريج مغطاة حتى تؤمن نجاستها^(٦) .

ويجب ألا يمشي الطباب والحكاك والحجاء داخل الحمام إلا بالتبان وسراويلات^(٧) ، ولا يجلس متقبل الحمام للنساء ، فإنه موضع تمتع وزنى^(٨) ، ويجب أن ينهى نساء دور الخراج عن كشف رؤوسهن خارج الفندق والتحلي للنساء بزيتنهن ، وينهين عن السر بينهن والفرح ولو أذن على ذلك^(٩) ،

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) ابن عبلون : ص ٢٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٣

(٤) ابن عبد الرؤوف : ص ٧٧ - ٧٨

(٥) ابن عبلون : ص ٥٣

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) ابن عبلون : ص ٤٨

(٨) المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥١

(٩) المرجع السابق ، ص ٤٩

وكذلك يُنهى الراقصات أن يكشفن رؤوسهن^(١) ، وتمنع النساء من الجلوس على ضفة الوادى إلا إذا كان فى موضع لا يجلس فيه الرجال^(٢) .

ويجب أن يحافظ على التقاليد المتبعة فى اللباس ، فلا يترك المحتسب أحداً من المتقبلين ولا من الشرط ولا من اليهود والنصارى بزي كبار الناس ولا بزي فقيه ولا بزي رجل خير ، بل يجب أن يمقتوا ويهجروا ولا يسلم عليهم ، لأنهم استحوذ عليهم الشيطان^(٣) .

وإخراج الحواة من البلد وتأديبهم ولا يتركون يمشون بين المسلمين ولا فى الأعراس ، فإنهم زناة وملعونون من الله ومن الناس أجمعين^(٤) وقطع البخارين واجب لأنهم شركاء السراق بالبخور^(٥) .

وكذلك ينهى الشبان والصبيان عن لعب اللطمة والمقرع ولعب الشطرنج والنرد والقرق والأزلام على سبيل القمار^(٦) .

وكان المحتسب يؤدب من يبيع الخمر وتكسر أوانيه^(٧) ويوقع الحد على من يشربها ، بل من يحمل الخمر فى الطريق ، فلقد أورد لنا ابن الفرضى فى ترجمة قرعوس بن العباس بأنه ضرب من يحمل الخمر ضرباً وجيعاً وهرق الشراب الذى كان معه ليوصله إلى سيده سعيد الخير عم الأمير الحكم بن هشام^(٨) .

وأورد ابن سهل فى نوازله « فى الشهادة على ابن حمدون بعصر الخمر » وهى من أحكام ابن زياد^(٩) وشاور فيها القاضى فقهاء قرطبة : أبا صالح وابن لبابة وعبيد الله بن يحيى ، وكان رأى فى هذه المسألة :

١ - توقيع الحد فيما يتعلق بتعاطيها .

٢ - توقيع العقوبة بالقدر الذى يكفل الردع .

-
- | | |
|--|-------------------------------|
| (١) المرجع السابق ، ص ٥١ | (٢) المرجع السابق ، ص ٣٢ |
| (٣) المرجع السابق ، ص ٥١ | (٤) المرجع السابق ، ص ٥١ |
| (٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . | (٦) المرجع السابق ، ص ٥٢ - ٥٣ |
| (٧) المرجع السابق ، ص ٥٣ | |
| (٨) راجع تفصيل ذلك : ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٠٨٤ | |
| (٩) وثائق فى شئون الحسبة ، ص ٣٠ ، ١٠٩ - ١١٠ | |

٣ - أما فيما يختص بجمع أهل الشر والفساد في مجالس الشراب فإنه أبلغ في الخطورة ، ومن ثم وجب التأديب والحبس حتى ينفي المذنب من غيبه وتظهر توبته . وقد ذكر ابن عبدون أنه يجب أن لا يجلد سكران حتى يفيق^(١) ولعل الحكمة في ذلك هي أن يعود إلى وعيه ويشعر بالآلام الجلد .

وقطع الملهين في الأعراس واجب ، فإن لم يقدر على ذلك فلا يخرجون إلى البادية إلا عن إذن القاضي ، ويخرج معهم من الأعوان من يحرس العرس من العربدة^(٢) ، فإن من أهل الشر يكون كل فاسق وفاجر وحلال وذاعر^(٣) . وذكر المحتسب وجوب أخذ سلاح الشبان عند إقبالهم عند العرس قبل أن يشربوا ، وإذا ظفر بالمعربد يؤدبه صاحب المدينة ويسجنه^(٤) . وكذلك من له شعر طويل من أهل البادية أن يأمره بقصه أو يؤدب ويجبر على الخلق^(٥) .

(ح) أحكام الطرق :

ويمتد اختصاص المحتسب فيما يتعلق بالطرق إلى كل اعتداء يقع على المال العام المملوك للدولة ، أي لجمهور المسلمين ، لأن القاعدة أن المال العام لا يجوز كسب ملكيته بوضع اليد بالتقادم مهما طالت مدته ، لأن أموال المسلمين أحباس على المسلمين لا يجوز فيها البيع ولا الشراء ولا وضع اليد ولا كسب الملكية بأي طريق من الطرق ، وكل اعتداء من هذا القبيل يجب دفعه ، ويتصل بهذا أيضاً كل نزاع يقوم على حق ارتفاق ، سواء كان ارتفاق مرور أو مطل أو سقيا أو تصريف مياه أو ما أشبه ذلك .

والقضايا التطبيقية التي أوردها ابن سهل في هذا المجال خير دليل على ذلك :

١ - « قضية الاحتساب على الحاجب ابن السليم فيما اقتطعه من المحجة وضمه إلى جنته اللاصقة بمنية المغيرة وأجوبة الفقهاء في ذلك »^(٦) .

(١) ابن عبدون : ص ٥٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٣ (٣) المرجع السابق ، ص ٥٤

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٥) المرجع السابق ، ص ٥٥

(٦) وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس ، ص ١٤٣ - ١٨٠

٢ - « ذكر هدم هذا الحائط على الحاجب ابن السليم »^(١) ، وهي من قضايا القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي .

وتتلخص أحداث هذه القضية في أن سعيد بن محمد بن السليم ، وكان من الذين تقلدوا الخطط في الأندلس في عهد الإمارة ، إذ كان والياً على السوق ثم وزيراً ثم حاجباً في عهد الأمير عبد الله بن محمد ، وتوفي سنة ٩١٤/٥٣٠٢ م في عهد الأمير عبد الرحمن بن محمد^(٢) .

وقد اقتطع مساحة من محجة قرطبة بمنية المغيرة وضمها إلى جناته الملاصقة لها ، ويستنتج من هذا العمل أن ابن السليم أقدم على ذلك أثناء شغله لإحدى الخطط الأندلسية ، ولكن مسألة الاعتداء على المال العام المملوك لجمهور المسلمين ، سواء باقتطاع جزء منه وضمه إلى ملك الشخص أو الاعتداء عليه على وجه ما بإقامة مبان أو ما أشبه مما ينقص من هذا المال ويحدث ضرراً لمن لهم حق الانتفاع به ، لأن الاعتداء في هذه الحالة يأخذ حكم الغصب ، والغصب لا يكسب حقاً ولا يستحق أي حماية .

والرأي الذي أفتى به فقهاء قرطبة وأيده ابن سهل هو عدم جواز تملك المال العام بالبيع أو الشراء أو بوضع اليد بمضي المدة مهما طالت وعدم جواز الحجز عليه ، ويهدم الحائط على ابن السليم وتعود المحجة إلى وضعها القديم .

٣ - « التنازع في طريق إلى كرم داخل كروم أو أرض بين أرضين »^(٣) ، ومثار النزاع في هذه القضية في وجوب تمكين مالك الأرض المحصورة التي لا منفذ لها إلا عن طريق أرض الجار من الانتفاع بها الانتفاع المشروع عن طريق تقرير ارتفاع عليها ، وهذا من قبيل درء الأضرار والتكافل بين الناس ، وهي من قضايا القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي التي نزلت ببياسة سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م .

ولقد اهتمت كتب الحسبة بالطرق وحمايتها من الزبول والأقذار والطين والماء لمنع الضرر عن المارة^(٤) .

(١) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ١٨١ - ١٨٣

(٢) راجع المرجع السابق ، ص ١٤٣ حاشية رقم ٨٠٧ وماورد فيها من مصادر .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٤ - ١٩١ (٤) ابن عبلون : ص ٢٧

وكذلك منع الباعة والمعالجين من الجلوس بالسلع في الطرق الضيقة الفناء^(١) ، ويمنع المحتسب المضايقات في الطرق والجمالين من الإكثار في الحمل^(٢) ومنع وضع الأساطين في الشوارع^(٣) وعدم وقوف الدواب في السوق حتى لا تضيق الطرق وتقطع بمرور الناس فيه وربما ركضت أحداً^(٤).

أما الطرق النهرية : فلم تهملها كتب الحسبة ، وأكدت عدم شحن القوارب والمراكب بأكثر من طاقتها ، لاسيما عند العصفوف^(٥) ، سواء بالناس أو بشحن المواد الغذائية كالحنطة والفحم^(٦) ، وكذلك أن يخفف أصحاب المراكب من حمولتها ولا يغرروا بالمسلمين^(٧) ، وعدم السماح بجواز الأسود أو الخادم البربري في النهر ممن يعرف أن لهم تعدياً على أموال الناس^(٨) كذلك عدم إجازة النواتية امرأة عليها سمة الفجور ، بل عليه أن يعرف بها الأمين على الوادي^(٩) . وعدم السماح بجواز أحد النصاري بأواني الخمر ، وأن تكسر إن ظفروا ، ويؤدب النوتي .

ولا يجلس النساء على ضفة الوادي في فصل الصيف إذا ظهر الرجال فيه^(١٠) ، وقطع النزاهات للنساء والحلاع في الوادي واجب ، فإنهن متبرجات^(١١) ، ولا يمشي الرجال والنساء في أيام العيد على طريق واحد عند جواز النهر^(١٢) .

ولعل كل ذلك من أجل المحافظة على القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع ، ومراقبة الحفاظ عليها .

ولقد تعرض ابن سهل في نوازله لوثيقة « في الاحتساب على النواتية في مراكب المراسي »^(١٣) ، وترجع أهمية هذه الوثيقة إلى أنها تقرر أن من اختصاصات المحتسب حماية أفراد المجتمع من المخاطر التي يتعرضون لها في ركوب وسائل النقل النهري ، واتخاذ الإجراءات الوقائية والتحرزية لضمان

-
- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) المرجع السابق ، ص ٥٣ | (٢) خطة الحسبة ، ص ٣٤ |
| (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . | (٤) ابن عبدون : ص ٥٥ |
| (٥) المرجع السابق ، ص ٤٧ | (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . |
| (٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . | (٨) المرجع السابق ، ص ٥٦ |
| (٩) المرجع السابق ، ص ٥٧ | (١٠) المرجع السابق ، ص ٤٦ |
| (١١) المرجع السابق ، ص ٥٧ | (١٢) المرجع السابق ، ص ٤٧ |
| (١٣) راجع كتابنا : وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٩٦ - ١٠٠ | |

سلامة الجمهور وفرض رقابة صارمة على النواتية في مراكب المراسي ، حتى يحمى أرواح الناس وأموالهم من المخاطر والتلف ، وهذه الوثيقة من وثائق نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي .

(٥) أحكام القنوات :

ومن اختصاصات المحتسب الإشراف على قنوات الماء ، ومما أورده ابن سهل في القضايا التطبيقية في هذا المجال :

المسألة الأولى : « إياحة الدخول في دار رجل للنظر إلى قناة له »^(١) على سبيل المعاينة لإثبات الحالة لعدم وجود دليل آخر سوى هذا الإجراء ، وهو أمر تقتضيه العدالة ، وهي من قضايا أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، التي نزلت بقرطبة ، ويستند الرأي في هذه القضية إلى أصل عام أكدته القرآن الكريم فيما يتعلق بجرمة المساكن وعدم إمكان استباحتها إلا بعد استئذان أهلها . وكان قاضي الجماعة الذي حكم فيها محمد بن سلمة ، المتوفى سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م ، والمشاور هو أيوب بن سليمان .

والمسألة الأخرى : « الشهادة في هذه القناة بالنظر إليها تشق بيت أصبغ وداره إلى الخندق »^(٢) .

ويدور النزاع هنا حول شق قناة دار أحد الأفراد ويتصل مجراها بقناة في دار الجار ، وتبنى هذه الشهادة على النظر إلى القناة على الطبيعة لتبين ما إذا كان من قام بسدها قد ترتب على فعله إضرار بجاره ، وهي من قضايا نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي . ورأى القاضي إرسال شهود لمعاينة الحالة ، وانتهى رأيه إلى أنه في حالة تجريح صاحب الدار لشهادة هؤلاء الشهود وتقنيده إياها فإن الأمر لا يمنع من إرسال شهود آخرين .

والمسألة الثالثة : « الحكم في قناة يدعى أنها محدثة وصاحبها يدعى قدمها »^(٣) ، ووجوب دفع الضرر عن صاحب الحق الأصل في القناة . ومدار الخلاف في هذه المسألة حول قناة يزعم أحد الأشخاص أنها حديثة

(١) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ١٤١

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤١ - ١٤٢

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٢ - ١٣٣

العهد، على حين يدعى الخصم أنها قديمة منذ أمد طويل، وانتهى الأمر إلى ثبوت أن القناة منشأة حديثاً وأنه يترتب عليها ضرر يلحق بأحد الأشخاص . ودفع هذا الضرر واجب على من أنشأها تطبيقاً لقاعدة أنه لا ضرر ولا ضرار ، وهي من قضايا أواخر القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى .

المسألة الرابعة : الحكم بردم القنوات التى تصب فى منطقة مخصصة لمقابر المسلمين وتلفها وتشكل مساساً بحرمة الأموات متى ثبت ذلك للقاضى بعد الانتقال والمعاينة ، إذ لا تهاون ولا تقادم فى الحرمات . وهى « فى قنوات مقبرة عامر وركوب القاضى والفقهاء بأمر الأمير وإعلام الأمير بذلك »^(١) ، وهى من قضايا أواخر القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى ، وكان الرأى وجوب ردم هذه القنوات لكف أذاها عن المشاعر المرتبطة بحرمة الأموات مهما طال عهدها ، إذ لا تقادم ولا تهاون فى تلك الحرمة .

والمسألة الخامسة : الحكم فى مجارى المياه المفتوحة على ملك الغير والتى تحدها قيود مردها إلى وجوب إزالة الضرر ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الماء الراكد الذى يمتد أذاه إلى دار الجار أو إلى المارة . ووثيقة ابن سهل فى هذه المسألة « الشهادة فى كوة مفتوحة لمجرى ماء على دار رجل »^(٢) ، وهذه القضية تعالج مبدأ هاماً فى الفقه الإسلامى وهو أن دفع الضرر مقدم على جلب المنافع ، كما يقوم على مبدأ آخر وهو أن الملكية وإن كانت فى الأصل حقاً لصاحبها إلا أن هذا الحق ليس حقاً مطلقاً ، بل هو مقيد بعدم الإضرار بحقوق الغير ، وهى من وثائق نهاية القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى .

ومما سبق نلاحظ أن المنازعات الخاصة بالقنوات تتشابه فى طبيعتها .

وذكر ابن عبدون فى هذا المجال « أنه يجب أن يؤمر أهل الأرباض بحمايتها من طرح الزبول والأقذار والكناسة فيها وإصلاح المواضع المتطامنة التى يمسك الماء والطين : ويصلح كل أحد فناء داره ويحميه ، فإن كان موضع كثير القنوات يجبر على عمل سرب فيه وإصلاحه . ويجب أن يمنع من له قناة أن يجريها فى زمن الصيف فى المحائج ويقطع الضرر حيث كان قديماً أو حديثاً »^(٣).

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٨ (٢) المرجع السابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠

(٣) ابن عبدون : ص ٣٧

(هـ) أحكام أهل الذمة :

كان من مهام المحتسب الإشراف على شئون أهل الذمة في الأندلس ، فهم من عناصر المجتمع ، ولم يلق هؤلاء تحت الحكم الإسلامي أى إضرار أو إهانة أو ظلم ، بل وجدوا كل حرية لهم في كافة شئونهم ، فلم ترغهم الدولة على ترك دياناتهم واعتناق دين الإسلام ، بل قبلت الدولة من هداه الله إلى الإسلام طائعاً مختاراً ، وإن كنا رأينا نماذج من تشجيع الأندلسيين المسلمين للنصارى على الدخول في الإسلام . وذكر ابن سهل في هذا المقام قضية طريفة : « فيمن قال لامرأة نصرانية أسلمى وأعطيك دارى هذه ، لدار له هو فيها ساكن ، فأسلمت ثم مات الزوج قبل أن تقبضها المرأة . قال القاضي : الدار لها والإشهاد يجزيها من الحيازة ، لأنها ثمن إسلامها وليس من باب العطية » (١) .

وتلك القضية توضح لنا كيف كان يشجع المسلمون أهل الذمة من النساء على الدخول في الإسلام بتأليف قلوبهن بوسائل عديدة ومنها التنازل لهن عن الدور .

أما الذين آثروا البقاء على عقيدتهم فقد ترك لهم ذلك ، بل بسطت الدولة حمايتها عليهم وعلى كنائسهم ومعتقداتهم ، ومع ذلك فقد أسهم أهل الذمة في بناء دولة الإسلام في الأندلس وتأثروا بهؤلاء المسلمين ، فاصطنعوا اللغة العربية وأصبحوا ينتمون إلى عالم الحضارة العربية الإسلامية التي رأوها أسماً بكثير مما كان عليه التراث الحضارى الرومانى القوطى (٢) .

وكانت تشريعات الدولة الإسلامية هي ترك أهل الذمة في تدبير أمورهم بأنفسهم ، فجعل ما يشجر من قضايا أو منازعات بين أفراد الطائفة المسيحية موكولا إلى رجال دينهم ، فكان هؤلاء سلطتهم الدينية الخاصة التي يرأسها قاضى النصارى أو قاضى العجم .

وكذلك كان لليهود قضاتهم أيضاً ، ولم تتدخل الإدارة الإسلامية في شئونهم .

(١) ابن سهل : ورقة ١٠١

(٢) انظر مقدمة كتابنا : وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، ص ٤

أما القضايا التي كانت تشجر بين أحد من أهل الذمة وأحد المسلمين فقد كان من الطبيعي أن يكون أمرها موكولا للقضاء الإسلامي ، ولعل ما أوردناه في كتابنا : وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، وهي قضايا مستخرجة من نوازل أحكام ابن سهل ، ما يثبت للدارس كيف كانت تبدو سماحة الإسلام وتوخيه المبدأ المقرر في الشريعة الإسلامية وهي المساواة في الحقوق دون تمييز أو تفريق . بل رأينا كيف كان للنظام الإسلامي في مجال الاقتصاد أثره في تبسيط نظام الضرائب الذي كان سائداً قبل دخول الإسلام شبه جزيرة إيبيريا ، وكانت الجزية في مقابل حماية الدولة لأرواح وأموال أهل الذمة وإعفائهم من الخدمة العسكرية . وظل هذا الباب مفتوحاً أمامهم للتخلص من الجزية باعتراف الإسلام .

ومما أفردته كتب الحسبة لتنظيم تعاون هذه الجماعة داخل المجتمع الإسلامي بعض التعليمات النظرية التي نقل أغلبها من كتب الحسبة المشرقية ، وإن كنا نشك في أن بعضها جرى مجرى التطبيق العملي في بلاد الأندلس بهذا الأسلوب ومنها :

ألا يحك مسلم اليهودي أو النصراني في الحمامات^(١) ، ولا يخدم مسلم دابة يهودي ولا نصراني ولا يستزمل له ولا يضبط بركابه^(٢) ولا يرمى زبله ولا يتقى كنيفه ، وإذا عرف هذا أنكر على فاعله^(٣) بل يمنع المسلمون أن يحاولوا لهم أو يعملوا كل ما فيه خسارة أو إذلال للمسلمين ، كطرح الكناسة ونقل آلات الخمر ورعاية الخنازير وما شابه ذلك ، لما فيه من علو الكفر على الإسلام ، ويؤدب من فعل ذلك^(٤) .

ويمنع النساء المسلمات من دخول الكنائس والشنوغات ، فإن القسيسين فسقة زناة لوطية ، وكذلك تمنع الإفرنجيات من دخول الكنيسة إلا في يوم فضل أو عيد ، فإنهن يأكلن ويزنين مع القسيسين^(٥) .

(١) ابن عبلون ، ص ٤٨ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ، الجرسيفي : ص ١٢٢

(٥) ابن عبلون : ص ٤٨

ويجب أن يؤمر القسيسون بالزواج كما في ديار المشرق ، ولو شاءوا لفعلوا^(١) ، ولا يترك في بيت قسيس امرأة عجوز ولا غيرها إن أبي الزواج ، لأنه أصبح عرفاً بينهم أن تبيت معهن النساء ، لأنهم حرموا الحلال واستحلوا الحرام^(٢) .

وكذلك يجب أن يجبروا على الختان كما كان يفعل بهم المعتضد بن عباد ، فإنهم متبعون بزعمهم لسنن عيسى عليه الصلاة والسلام ، وعيسى قد اختن ، ولهم في يوم اختنانه عيد يعظمونه ويتركون ذلك^(٣) ، ويجب أن يقطع ببلاد الإسلام ضرب النواقيس وإنما تضرب في بلاد الكفر^(٤) ، ويجب أن لا يذبح يهودي لمسلم ، ويؤمر اليهود أن يتخذوا أوضاماً لأنفسهم^(٥) .

وكذلك لا يباع من اليهود أو النصارى كتاب علم إلا ما كان من شريعتهم فإنهم يترجمون كتب العلوم وينسبونها إلى أهلهم من أساقفتهم ، وهي من تواليف المسلمين^(٦) ، ولا يترك طبيب يهودي أو نصراني يجلس لطبيب المسلمين ، فإنهم لا يرون نصيحة مسلم^(٧) .

وذكر الجرسيني في رسالته : أن يمنع أهل النعمة من الإشراف على المسلمين في منازلهم والتكشيف عليهم ، ومن إظهار الخمر والخنزير في أسواقهم ، ومن ركوب الخيل بالسروج والزي بما هو من زى المسلمين أو بما هو من أبهة ، وينصب عليهم علماً يمتازون به من المسلمين ، كالشكلة في حق الرجال ، والجلجل في حق النساء^(٨) .

ولعل مثل هذه القيود في مجال الحياة العامة لم يظهر لها تطبيق صارم في الأندلس في الحقبة التي تؤرخ لها .

غير أن في بعض الحقب التاريخية شهدت من بعض النصارى ذوى الأهواء والبدع الإتيان بأفعال تثير المسلمين ، فكانت الدولة تحسم هذا الأمر وتقضى عليه بالحزم .

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٥

(٦) المرجع السابق ، ص ٥٧

(٨) الجرسيني : ص ١٢٢

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩

(٣) ابن عبدون : ص ٤٩

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٩

(٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وأورد الخشني مسألة النصراني من أهل الأهواء والبدع الذي جاء القاضي متحلاً فضيلة الصعود إلى السماء التي لم يقر بمثلها إلا لعيسى بن مريم عليه السلام ، وادعى النصراني ذلك ، وبعد أن ناقشه القاضي أمر بضربه بالسوط وقتله تكديماً لادعائه (١) .

ولقد أورد ابن سهل بعض أحكام قضايا أهل الذمة التطبيقية (٢) ، التي عرضت على القضاء في الحقبة التي تؤرخ لها ، منها :

١ - « غلام أسلم ثم عاد إلى النصرانية دينه » (٣) :

وتتلخص وقائعها في أن غلاماً يبدو مرافقاً ولم يبلغ الحلم أتى إلى القاضي وسأله أن يسلم على يديه ، ووجد منه رغبة في اعتناق الإسلام ، وأشهر إسلامه ، غير أن الغلام عاد إليه بعد أيام يطلب الارتداد عن الإسلام والعودة إلى دينه السابق وهو النصرانية ، فكتب القاضي إلى مشاوره عبيد الله بن يحيى وابن لبابة في أمره ، وقد علق الفقيه ابن سهل على رأييهما فقال : إن ما أفتى به المشاوران هو رأي مهلهل لا يرتكز على سند من الحكم السليم باعتبار الأمر متعلقاً بغلام أسلم وبلوغه مشكوك فيه ، وهي من وثائق نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي .

٢ - « صبي أسلم وأراد الرجوع إلى دينه » (٤) :

ومفاد هذه القضية أن صبيّاً غير بالغ أتى القاضي رافقاً في اعتناق الإسلام فأسلم على يديه ، واحتضنه رجل من المسلمين تكفل به ابتغاء ثواب الله ، إلا أن والديه ترددا على هذا الحاضن وظلا يغويان الغلام كي يرتد عن الإسلام إلى دينهما ، وذهب والد الغلام إلى القاضي ليعلمه برغبة ولده الذي أسلم في الارتداد عن الإسلام ، وشاور القاضي الفقيه ابن لبابة في هذه المسألة ، وهي من وثائق بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي .

(١) الخشني : قضية قرطبة ، ص ١٠٨ - ١٠٩

(٢) سبق أن أشرنا إلى تلك النوازل في الحديث عن ثقافة القاضي وسلطاته وأنواع الدعاوى في دراستنا حول نظم القضاء في الأندلس .

(٣) راجع تفاصيلها : وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، ص ٤٣ وما بعدها .

(٤) راجع تفاصيلها : المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٤٧

٣ - « غلام يزعم أنه حر وأنه يكره على اليهودية ، وادعى يهودى أنه مملوكه ، فوقف عند أمين ، فقال الأمين : أنه أبق منه » (١) .

وتتعلق هذه الحالة بغلام كان يخدم يهودياً ، فادعى اليهودى أن الغلام مملوك له ، بينما يقرر الغلام أنه حر ، وإزاء هذا أودع الغلام لدى أمين عدل ثم فر منه ، وادعى اليهودى بأن الأمين هو السبب فى فرار الغلام بتفريط منه ، إذ إنه أخذه فى صحبته إلى ضيعته . واستشار القاضى فقهاء قرطبة : ابن لبابة وابن وليد وعبيد الله بن يحيى ومحمد بن غالب ويحيى بن عبد العزيز ، وهى من وثائق نهاية القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى .

٤ - « يهودى ادعى فى غلام خدمه أنه مملوكه » (٢) .

وتقوم هذه المنازعة على ادعاء يهودى بأن غلاماً كان يخدمه هو عبد مملوك له ، فى حين أن هذا الغلام يقرر أنه حر من أبوين حرين ، ورفع الأمر إلى القاضى ، فذكر اليهودى أنه اشتراه من يهودى آخر فى طليطلة منذ أربعة أعوام ، واستشار القاضى فقهاء قرطبة وهم : ابن لبابة وابن غالب وابن وليد ، وهى من وثائق نهاية القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى .

٥ - (١) « دعوى فى فدان غلب صاحبه عليه وحيز وعين » (٣) .

وينحصر النزاع فى هذه الدعوى فى أن شخصاً ادعى أنه غلب عليه فى ملكية فدان اغتصب منه واتزعت منه حيازته مع كونه محدد المعالم ومعين الأوصاف . واستشار القاضى فى هذه المسألة الفقيه ابن لبابة ، وهى من وثائق بداية القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى .

(ب) « شورى أخرى فى هذه المسألة » (٤) .

وأجاب فيها الفقهاء ابن لبابة وابن وليد ، وتقوم الشورى على مكاشفة النصرانيين زكريا وعثمان ابني يحيى عن الفدان موضوع المنازعة ، فإن أقرأ بأنه هو الفدان ذاته الذى تعاوضا فيه أعيد النظر فى الشهادة الخاصة بالاسترعاء ،

(١) راجع تفاصيلها : المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها .

(٢) راجع تفاصيلها : المرجع السابق ، ص ٥١ وما بعدها .

(٣) راجع التفاصيل : المرجع السابق ، ص ٥٦ وما بعدها .

(٤) راجع التفاصيل : المرجع السابق ، ص ٥٧ وما بعدها .

وإن انكراه وذكره أنه غيره وصدقهما العطار بقولها حلفاً في كنيستهما بالله الذي لا إله إلا هو ما هذا الفدان المحدود في الكتاب المشار إليه ، وإن نكلاً رد اليمين على العطار .

٦ - (١) « دعوى عجم أهل أبطليش على أسماء بنت ابن حيون »^(١) .
ينحصر الخلاف هنا بين سيدة تدعى أسماء بنت ابن حيون وعجم من قرية أبطليش ، ورفع بشأنه تظلم إلى الأمير الذي أحال الطرفين إلى القاضي للنظر لهما ، وأوصاه بمواجهة الطرفين بأقوالهما وشهادة الشهود ، وشاور قاضي الجماعة الفقيهين ابن لبابة وابن وليد ، وهي من وثائق بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي .

(ب) « شوري في قضيتهم أيضاً وقيام القومس عنهم بغير وكالة »^(٢) :
وجوهر النزاع هنا هو ما إذا كان للقومس بالنسبة إلى النصارى الحق في تمثيلهم أمام القضاء بدون وكالة صريحة خاصة ، أم أن هذه الوكالة متطلبة ولازمة ، وتلك تكملة لما قبلها .

٧ - « نصرانية زعمت أن عيسى هو الله تعالى وقالت : كذب محمد فيما ادعى من نبوته عليه السلام ، صدق الله وكذبت »^(٣) .
وتلك المسألة من أحكام قاضي الجماعة أحمد بن محمد بن زياد المتوفى سنة ٣٠٧ هـ / ٩١٩ م ، وملخصها أن ذبحة المرأة النصرانية أقيمت على مجلس القاضي وزعمت أن المسيح هو الله وأنكرت ألوهية الله وكذبت محمداً وأنكرت بعثه نبياً ، وشهد الحاضرون في مجلس القاضي على قولها ، وعرض الأمر على الفقهاء ، فاتهموا إلى تعجيل قتلها ، وهي من وثائق نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي .

٨ - « من ادعى بيع ثوب من إنسان وقال المدعى عليه بل أمرتني ببيعه »^(٤)
يتعلق موضوع هذه القضية بادعاء بيع ثوب إلى يهودي قرر أنه لم يشتر هذا الشيء وإنما كلف ببيعه لصاحبه باعتباره وسيطاً في البيع والشراء ،

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦٠
(٤) المرجع السابق ، ص ٧٣ وما بعدها .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٨
(٣) المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧٢

أى دلالا ، ويتقاضى لقاء هذا أجره عن قيامه بهذا العمل ، وأضاف إنه نفذ رغبة البائع وأخذ أجرته منه ، وشاور القاضي فيها الفقيهين ابن لبابة وابن وليد ، وهى من وثائق بداية القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى .

٩ - « فى منع أهل الذمة إحداث كنائس »^(١) .

يتحصل هذا الموضوع فيما إذا كان لأهل الذمة الحق فى إحداث كنائس أو شنوعات فى مدائن الإسلام ، والرأى عند الفقهاء أنه ليس فى الدين الإسلامى ما يسمح لأهل الذمة بتشيد كنائس أو شنوعات فى دار الإسلام ، وإن أنشئ شئ من ذلك كان واجب الهدم .

وشاور القاضي فى هذه المسألة فقهاء قرطبة ، وهى من وثائق نهاية القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى .

١٠ - « فدان محبس على مسجد ادعى مدع أنه من مال الجزية »^(٢) :

وهى من أحكام ابن زياد ، ويدور النزاع فى هذه المسألة على فدان ادعى أحد فتیان الصقالبة أنه حبسه على مسجده بقرية طرجيلة ، بينما نبه أحد الأفراد القومس إلى أن هذه الأرض هى من أرض الجزية ، ومن ثم لا يجوز حبسها على مسجد المسلمين ، فلما طرح الأمر على القاضي رأى إبقاء الحالة على ما هى عليه حتى يثبت من يدعى أنها من أرض الجزية البيئة على صحة ما يدعيه . وشاور فيها فقهاء قرطبة ، وهى من وثائق نهاية القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى .

١١ - « فى مرور العجل والنصارى على المقابر »^(٣) :

وتتلخص فيما ذكره القائم بالحسبة فى مرور العجل على المقابر واختراق جنائز المسيحيين لمدافن المسلمين بمقبرة متعة ووطئهم أرضها ، وشاور فى ذلك فقهاء الأندلس ، فذكر ابن وليد بمنع المرور فى جميع المقابر ، وهى من وثائق بداية القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى .

(١) راجع تفاصيلها : المرجع السابق ، ص ٧٧ وما بعدها .

(٢) التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ٨٠ وما بعدها .

(٣) راجع تفاصيل المسألة ، ص ٨١ - ٨٢

١٢ - « حبس العجم للغو في الدم وتشكيهم طول سجنهم » (١) :

وهي تتعلق بأناس من العجم أمر القاضي بحبسهم للغوهم في الدم ، ولما طالت مدة حبسهم تشكوا من ذلك ، ولكن فقهاء الشورى أيدوا حبسهم أدباً لهم وتشديداً لمن رام فعلهم ، واستشهدوا بقول الله تعالى : « فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون » (٢) .

١٣ - « رجل ادعى خادماً في ملك ابن حفصون » (٣) :

وتتلخص هذه القضية في أن رجلاً ادعى خادماً في ملك ابن حفصون وقال : إنه كان يملكها في حصن يباشر ، وأن ابن حفصون أخذها وزوجها . واستشار القاضي مشاوريه في قرطبة في الحكم في هذه المسألة .

١٤ - « الجدة للأم - وإن كانت نصرانية - أحق بالحضانة » (٤) :

تطرح هذه المسألة حضانة الصغير بعد وفاة الأم ووجود الأب على قيد الحياة ، بينما الجدة للأم لا تزال على قيد الحياة ، وكذلك الجدة للأب . وقد رأى المشاورون في قرطبة أن الجدة النصرانية للأم أحق بحضانة الصغيرتين على الرغم من وجود أبيهما المسلم وجدتهما لأبيهما ولو كانت مسلمة .

وتلك المسألة من أحكام ابن زياد ، وهي من وثائق بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي .

١٥ - « شوري في بيت متهدم بين دار حسان ودار شنوغة اليهود » (٥) :

وملخصها أن حساناً يملك داراً داخل المدينة ملاصقة لأخرى موقوفة على شنوغة اليهود ، وأن الحائط الفاصل بين الدارين تهدم على أثر تهدم بيت صغير في الداخل ، فلما شرع حسان في إقامة الحائط الحاجز اعترض اليهودي بدعوى أن البيت المتهدم من حقوق دار شنوغة ، فرفع المسلم أمره إلى صاحب السوق بقرطبة أبي طالب محمد بن مكى وأبرز عقداً بملكته لهذه الدار وعجز اليهودي عن إقامة الدليل من جانبه على ملكيته لليهود المتنازع عليه ،

(١) المرجع السابق ، ص ٨٢ - ٨٣

(٢) القرآن الكريم : سورة الأنفال ، آية ٥٧

(٣) وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة ، ص ٨٣ - ٨٦

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٠ وما بعدها .

وشاور صاحب السوق فقيهي قرطبة آنذاك محمد بن فرج وابن سهل ، وهى من وثائق القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى .

١٦ - « جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل الذمة ثم قام ابن أخى بائعها يدعى أنه كان قد حبسها عليه قبل بيعها » (١) .

وتتلخص وقائعها فى جنة اشتراها مسلم من يهوديين ، واستمر حائراً لها طوال عشرة أعوام ، ثم أوقفها على ذريته من بعده ، على أن تؤول من بعد انقراضهم إلى جهة بر لا تنقطع لطلبة العلم وفك الأسرى وعتق الرقاب ، ويعود تاريخ الحبس هذا إلى ثلاثة عشر عاماً سابقة على طرح النزاع على القاضى . ثم قام يهودى يدعى أن هذه الجنة حبسها عليه عماء وهما اليهوديان البائعان لها واللذان كانا يملكانها ، وذلك فى تاريخ سابق على التبائع الصادر منهما إلى المسلم ، وأبرز تصديقاً لقوله وثيقة حبس محررة بخط إسلامى . وشاور القاضى فى هذه المسألة الفقيه ابن عتاب وابن سهل ، وهى من وثائق القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى .

ونخلص من هذه النوازل التى ذكرها ابن سهل فى أحكامه إلى :
أن الحسبة على أهل الذمة كانت تقوم على إنصاف أهل الذمة فى مقام العلالة أسوة بغيرهم من المتقاضين دون تفرقة بسبب الدين ، وأن حق التقاضى مكفول للذميين ، شأنهم شأن المسلمين ، وينال الذى حقه ولو كان خصمه مسلماً ما دام هذا الحق ثابتاً له ، وأن ميزان العدالة كان يتسم بالحيطة والتسامح فى حدود القواعد الشرعية دون تفريط أو تجن ، وأن أهل الذمة يتمتعون بحرية كاملة لا انتقاص فيها ، ولا ينال من هذه الحرية أن توضع لاستعمالها حدود وضوابط لتنظيم استعمالها كما هو الشأن فى حالة توجيههم إلى عدم مرورهم بعجلاتهم وجنائزهم عبر مقابر المسلمين . أما ما أجمع عليه القضاء من عدم إقامة كنائس فى دار الإسلام إلا بشروط وفى حالات وأوضاع خاصة شرطها أداء الجزية واعتزالهم ، أى غير مخالطين للمسلمين ، حتى لا يؤذوا شعورهم الدينى . أما إذا كانوا مخالطين فإن حكمة المنع تكون قائمة ما لم يكونوا قد صولحوا على بنائها أو ترميمها لأسباب مسوغة ، وفى هذا توسط

بين تمكينهم من أداء شعائهم الدينية وبين الحفاظ على عدم المساس بمشاعر المسلمين .

والإسلام لم يجعل الإكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين ، بل جعل وسيلة ذلك العقل وإعمال الفكر ، وفيما يتعلق بحضانة الصغير اختلف الرأي فيها بين رأى ذهب إلى أحقية الجدة المسيحية والدة الأم ، ورأى آخر ذهب إلى أن الأب المسلم أولى بهذه الحضانة باعتبار أن الإسلام هو أفضل الأديان وهو الذى ينبغى أن يشب في كنفه الصغير .

وجملة القول أن عدالة الإسلام من حيث الإجراءات والتمكين من حق الدفاع وتحقيق هذا الدفاع والتسامح والتشاور في رأى وتطبيق القواعد القانونية الموضوعية قد شملت المسلمين والذميين بوارف ظلها وسماحتها على حد سواء دون تفضيل أو تفرقة أو محاباة أو تجن (١) .

(و) أحكام المساجد :

المساجد أدلة حية وظاهرة ملموسة من ثمار حضارة الإسلام ، وكانت السمة المميزة لبناء المساجد منذ عهد الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين هي تجنب مظاهر البذخ والترف في تشييده ، ولهذا حافظ المسجد على بساطته في البناء والأثاث ، ولما انتقلت عاصمة الدولة الإسلامية إلى دمشق تأثرت المساجد بالكنائس والمعابد الوثنية المنتشرة ، فكان بناء المساجد الواسعة بالحجارة والأعمدة وتزيينها لتظهر عظمة الدولة وما وصلت إليه من غنى ، وأدخلت على المساجد زيادات متوالية تتلاءم وظروف كل عصر من العصور (٢) ، وانتقلت هذه الأفكار الجديدة في جانبها الفنى والمعماري والزخرفى إلى البلدان المفتوحة ، وتفاعلت مع البيئات الجديدة ، فولدت أنماطاً معمارية وفناً زخرفياً وعناصر جديدة لها نتيجة للتأثيرات الإسلامية عليها . والأصل في فكرة الحسبة على المساجد هو حق كل مسلم في رعايتها والتصون لها والدفاع عنها من أى أذى أو تعد عليها أو إضرار بها أو تعطيل لإقامة شعائر الصلاة بها .

(١) المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٣٩

(٢) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٨

وقد تناول ابن عبد الرؤوف في رسالته بالتفصيل الغسل والوضوء والتيمم والأذان في المسجد والصلاة داخل المسجد وحوله والتنبيه على من يضيع صلاة الجمعة^(١).

ولقد توسعت كتب الفقهاء في الكلام على الحسبة على المساجد ابتداءً من عمرانه والمحافظة على نظافته ومراقبه وآدابه ووظائفه وضرورة متابعة المحتسب لذلك.

فذكر ابن عبد الرؤوف أنه يمنع دخول المسجد بالنعال والأقراق ومراقبة الميض وأجبابها وآلاتها وغير ذلك من أحوالها ، وتتفقد كل ساعة بالكنس والتنظيف^(٢) ، وللكنافين أجورهم من الأعباس ، ويمنع الباعة من اتخاذ مواضع معروفة لأنفسهم في رحاب الجامع^(٣) ، ولا يكون حوله بائع زيت ولا قنر ولا ما يخشى منه مرثة لا تغبر^(٤) ، ولا يترك بائعو القنليات والطير حول الجامع ، وكذلك بائعو الترفاس^(٥) ، وكذلك منع الباعة في رحاب المسجد وعلى أبوابها ومساطبها ، ويؤدب من لم يستجب إلى ذلك ، ويمنع المؤذنون من النداء على الجنائز في داخل المسجد ويتركون على بابه^(٦) ، وكان يوجد برحاب المسجد الجامع مكان محدد لصلاة الجنائز^(٧).

وذكر الطرطوشي أنه يمنع الأكل في المسجد إلا إذا كان خفيفاً^(٨) ، ويكره أكل الإمام الطعام في المسجد حتى ولو كان في شهر رمضان^(٩) ، ويكره أن يبنى مسجد ويتخذ فوقه مسكن يسكن فيه الرجل بأهله . وكره مالك القصص في المساجد ، ويبدو أن هذا المبدأ قد طبق بالفعل في مساجد الأندلس ، ولا يدخل أحد المسجد بسلاح^(١٠) ، وكره مالك الصندوق الذي يوضع في المسجد للصدقات ورآه من حرث الدنيا^(١١) ، ونص الطرطوشي

(١) ابن عبد الرؤوف : في آداب الحسبة والمحتسب ، ص ٦٩ - ٧٦

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٤ (٣) ابن عبدون : ص ٤٣

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٦) ابن عبد الرؤوف : ص ٧٥ - ٧٦ (٧) ابن عبدون : ص ٢٣

(٨) الطرطوشي : كتاب الحوادث والبدع ، ص ١٠٤

(٩) المرجع السابق ، ص ١٠٧ (١٠) ابن عبدون : ص ٢٣

(١١) الطرطوشي : ص ١٠٣

على تحريم هذا الأمر ووصفه بأنه من البدع في مساجد الأندلس بالرغم من تحريم مالك له .

وروى ابن القاسم عن مالك ، عن الكتابة في المساجد فقال : « أما الشيء الخفيف فنعم ، وأما الشيء يطول فلا أحبه » .

ويرى الفقيه الباجي منع كتابة المصاحف في المسجد لأنها صفة تكسب^(١) . وكره مالك قتل القمل أو البرغوث ودقها في المسجد ، ولا يطرحها من ثوبه في المسجد ، ولا يقتلها بين النعلين في المسجد^(٢) .

ويكره الكلام في المسجد بصوت مرتفع^(٣) . ولا يترك أحد يقرأ في البلاطات سوى القرآن الكريم أو السنة وغير ذلك من العلوم في السقائف^(٤) . ويجب ألا يؤدب فيها الصبيان ، فإنهم لا يتحفظون عن النجاسات بأرجلهم ولا من ثيابهم ، فإن كان ولا بد فلي سقائف المسجد^(٥) .

وكتب الفقيه العتيبي إلى قاضي الجماعة محمد بن زياد : يكره ذلك في المسجد^(٦) . بل يكره دخول الصبيان المسجد وتعليمهم فيه إلا أن يدخل الصبي للصلاة^(٧) . والتأديب بالأجر تكسب فهي إجارة من جنس التجارة^(٨) .

وكان المحتسب لا يترك في رحاب الجامع دابة واقفة ، فربما بالت أو راثت فتنجس الناس ، وتخرج خارج الأسواق حتى تتم الصلاة^(٩) .

وبينت كتب الحسبة أن المسجد الجامع يجب أن يكون محافظاً عليه من ناحية موالاة الإصلاح المستمر لبنائه ودار الوضوء فيه^(١٠) .

وإذا كانت المساجد هي بيوت الله ومواضع الذكر والعبادة ، فإنه يمنع كافة الأعمال الدنيوية داخلها من بيع وشراء وكلام وإنشاد الضالة والهتف

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٨

(٤) ابن عبدون : ص ٢٣

(٦) وثائق في شئون العمران ، ص ٦٨

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٢١

(١) الطرطوشي : ص ١١٢

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٣

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٤

(٧) الطرطوشي : ص ١١٢

(٩) ابن عبدون : ص ٢٤

بالجنازة ، وعمل الصناعات كلها ، كالحياطة وغيرها وقبض المعاون والمغارم والعشر ، واتخاذ مسكناً إلا من تجرد للعبادة فيه^(١) ، وكذلك لا يجتمع فيها للخصومات ولا لشيء من أعمال الدنيا ، إذ هي مواضع أعمال الآخرة^(٢) .

والقاضي يقضى فيه بين الناس أسوة بما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ويمنع من أكل ثوماً نيئاً من دخول المسجد إلا أن يُغَيَّر رِيحُه ، ويمنع النوم والأكل فيه إلا لغريب مضطر^(٣) .

وكذلك يمنع المساكين من السؤال في المسجد والتطوف بين الجماعات والخطو على أعناقهم ولا سيما في يوم الجمعة^(٤) .

وكذلك منع مرور الرجال الذين يسألون بين صفوف النساء في المسجد الجامع أو في رحابه إلا أن يكون الشيخ القاني ، وكذلك تمنع المرأة الشابة التي تسأل بين صفوف الرجال في الجامع أو في رحابه أيضاً إلا أن تكون المرأة الشبيخة القانية^(٥) .

ويمنع من اختلاط النساء مع الرجال عند الصلاة في الأعياد ، وفي المحافل ويفرق بينهم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « باعدوا بين أنفاس الرجال والنساء »^(٦) .

ومن المسائل التطبيقية التي أوردها ابن سهل في هذا المجال والتي وقعت أحداثها في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي^(٧) :

١ - « مسألة في المتحلقين للمسائل يوم الجمعة في الجوامع » ، وهي من أحكام قاضي الجماعة ابن زياد ، المتوفى سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م^(٨) . وقد سئل

(١) ابن عبد الرؤوف : ص ٧٣ ، الطرطوشي : ص ١١٢

(٢) ابن عبدون : ص ٢٤ ، الطرطوشي : ص ١٠٣

(٣) ابن عبد الرؤوف : ص ٧٤ ، الطرطوشي : ص ١٠٤

(٤) ابن عبد الرؤوف ، ص ٧٣ - ٧٤

(٥) المرجع السابق ، ص ٧٤ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) قنا بعمل دراسة تحت اسم : تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس :

« حوليات كلية الآداب » ، الحولية الخامسة ، الرسالة ٢٢ ، ١٩٨٤ ، جامعة الكويت ،

وكذلك كتابنا : وثائق في شئون العمران في الأندلس : المساجد والنور ، ١٩٨٣ ، القاهرة .

(٨) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٦٣ وما بعدها .

القاضي في هذه المسألة عن رأيه فيمن يجتمعون في المسجد للفتيا ومذاكرة العلم وهم ليسوا من المتفقيين وإنما يتخذون المساجد لغير الصلاة وتحلقهم فيها مما يضر المصلين ، فكان رأيه أن الخوض في العلم وضروبه جائز ، إذ كان مالك رحمه الله يتحلق يوم الجمعة في المسجد النبوي حتى يقوم الإمام ، فإذا أقبل قطع الفتيا وأصغى إليه ، وكانت مساجد الأمصار حلقات للعلم والمدارس في الفقه والدين والتفسير ، يتحلق فيها الأئمة والمتفقيون ، لا ينكر ذلك عليهم أحد ، قال بذلك فقهاء الشورى في قرطبة : عبيد الله بن يحيى وابن لبابة ومحمد بن وليد وسعد بن معاذ .

٢ - « في ركوب القاضي والفقهاء إلى مسجد الأمير هشام للباب الذي أغلق من أبوابه واختلفت الشهادة فيه »^(١) ، وانتهى الأمر في هذه المسألة إلى أن فتح الباب أو غلقه إنما أمره بيد القاضي الذي يصدر حكمه ليكون حجة في إعادة فتح الباب الذي سبق غلقه بغير أمر القاضي .

ومناط ذلك أن يكون في فتح الباب منفعة للمسجد ، وألا يتخذ مطلاً على حرمة الغير . وفقهاء قرطبة في هذه المسألة : عبيد الله بن يحيى وخالد ابن وهب ويحيى بن عبد العزيز وابن لبابة .

٣ - « فتح باب في مسجد مقبرة البرج »^(٢) ، وتتناول هذه الوثيقة باباً يراد فتحه في مسجد مقبرة البرج على السكة العظمى بجوف دار عثمان بن سعيد ، وعرضت على قاضي الجماعة ابن زياد ، وشارور فيها فقهاء قرطبة : محمد بن غالب ومحمد بن وليد وأيوب بن سليمان .

ومن مسائل الاحتساب التي ذكرها ابن سهل وأحدثها في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي :

١ - « الاحتساب في إنزال الزرع وغير ذلك في أفنية المساجد »^(٣) .

والسؤال هنا يدور حول مدى جواز إنزال الناس الزرع والخطب والبقول وغيرها في دكاكين المساجد فتوسخ المسجد وتلوثة وكذلك الأغنام

(١) المرجع السابق ، ص ٦٩ - ٧٠ (٢) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧

فتؤثر على طهارة المسجد ، والقاضى يأمر بإزالة هذا الضرر عن المسجد ومنع من يحدثه فى أفنيته صيانة لكرامة دور العبادة ، واستشار القاضى فى هذه المسألة الفقيه ابن لبابة وأصحابه .

٢ - « فى ميضأة مسجد عجب ودخول الصبيان عليها فى المسجد »^(١) .

وتتعلق بسؤال عن ميضأة مسجد عجب ، وكان بابها خارج المسجد ، وشكا الجيران من دخول الصبية إليها واستعمالها على وجه يلحق الضرر بالمسجد واستشار القاضى فيها الفقيهان ابن لبابة وابن وليد .

ومن المسائل التطبيقية التى ذكرها ابن سهل فى نوازله التى كانت أحداثها فى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى :

١ - « غرس الشجر فى صحن المسجد »^(٢) :

وهو سؤال طرح على الفقيه ابن عتاب عما إذا كان غرس الأشجار فى صحن المساجد أمراً مباحاً أم غير مستحب ، وكان رأيه عدم غرس الأشجار فى صحن المساجد ، وعدم غرس أى شئ آخر مما ينبت ، وكان ينكر ذلك ويمنعه ، ولم يفصح عن المبرر الشرعى لهذا رأى .

٢ - « مسألة فى الصلاة فى الأسواق »^(٣) :

وهو سؤال وُجِّه إلى الفقيه المشاور ابن عتاب فيما إذا كانت الصلاة فى الحوانيت جائزة ، ولاسيما إذا لم يعرف ما إذا كانت حلالاً أم مأخوذة غصباً ، ولا يعرف إن كان مالكها مسلماً أم غير مسلم ، وهل ينهى المصلون عن ذلك ويؤمرون بالصلاة فى المساجد ، وما الحكم فى حالة عدم إطاعتهم لهذا الأمر ؟

٣ - « مسألة فى الاحتساب على المؤذن أبى الربيع فى أذانه بالأشجار

وابتهاله بالدعاء »^(٤) :

وقد عرضت هذه المسألة على الوزير القاضى أبى على ابن ذكوان حين كان يشغل خطة السوق بقرطبة بمقولة أن أبى الربيع يستيقظ بالأشجار فى جوف الليل ويعتلى سطح المسجد المجاور لداره ويؤذن ويبتهل بالدعاء وهو قائم على

(١) المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٦٨

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ (٣) المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٣

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٦٣

السطح ، ويظل يردد ذلك حتى مطلع الفجر ، وقال الشاكي : إن في هذا ضرراً وأذى يلحق بالجيران ، فكان جواب فقهاء الشورى بقرطبة : ابن دحون وابن جرج والمسيلى وابن عتاب ، بالكف عن الإضرار بالجيران والتزام ما كان يجرى عليه الناس واتباع السلف الصالح ومن فعل غير ذلك منعه منه .

٤ - « تعليق البنيان من حيطان الجوامع والمساجد »^(١) .

وتتضمن هذه المسألة سؤالاً وجه إلى فقهاء الشورى بقرطبة : ابن عتاب وابن مالك وابن القطان عما إذا كان يجوز تعليق حوانيت من حيطان جامع إذا كانت هذه الحوانيت محبسة عليه أم يترك ما حول الجامع رحاباً واسعة ، وهل لمن جاور مسجداً أو جامعاً أن يغرز خشبة في جداره قياساً على جدار جاره ؟

ويؤخذ من مضمون الوثائق السابقة في الحسبة على المساجد^(٢) على اختلاف موضوع النزاع فيها أن هناك سمة عامة تنتظم وجه الرأى فيها وهى حمايتها من أى أذى أو ضرر يعطل إقامة شعائر الصلاة فيها ، أو يدنس طهارتها ، أو يشق على المصلين أو يصرفهم عن التفرغ لأدائها .

فغرس الشجر فى صحن المسجد غير مستحب إلا إذا نبت من غير زارع ، وعندئذ يوزع ثماره على القائمىن بشئون المسجد .

والمسجد مكان طهور فلا يقوم مكانه عقد الصلاة فى السوق .
وإذا كان الأذان هو نداء للصلاة وتذكيراً للمصلين بوقتها فليس من السائغ أن يتخذ من الدعوة إلى الصلاة وسيلة لإزعاج الناس فى أوقات راحتهم .
أما فيما يتعلق بتعليق البنيان من حيطان الجوامع والمساجد فالأصل أن منع الضرر مقدم على جلب المنفعة .

وإذا كان العلم مطلوباً فليس بمانع أن تعقد له حلقات فى المسجد يقوم بها من تتوافر فيه الخبرة والعلم ولا تتعارض مع مواقيت الصلاة .

(١) المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٧٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٠

وبخصوص مخارج المساجد وهى أبوابها فإن تعدد الأبواب أمر مستحب
تيسيراً على الناس لما فيه من توسعة ومنع التزاحم عند القلوم إلى المسجد
والانصراف بعد قضاء الصلاة .

(ز) أحكام الدور :

لم تهمل كتب الحسبة دور المحتسب على البنيان .

أشار ابن عبدون إلى الناحية التطبيقية للمحتسب فى المباني بصفة عامة ،
فذكر أن المحتسب ينظر فى تقويض الحيطان وتقريب الخشب الوافر الغليظ
للبنية ، وهى التى تحمل الأثقال وتمسك البنيان ، وكذلك مراعاة حجم القالب
وغلط الخشب وغلط لوح الفرش المستخدم فى هذا العمل^(١) والتشديد على
مطابقة ذلك للمواصفات المعروفة لديهم .

وأضاف ابن عبدون التعرض للمواد المستخدمة فى البنيان كصناعة
القراميد والآجر وأن تكون خارج أبواب المدينة ، وبين فى رسالته كيفية
هذه الصناعة التى تكون تحت إشراف عرفاء البنائين وضرورة مراقبة المحتسب
لهم ولقوالهم المحفوظة بالجامع ومتوافرة عند الصناع^(٢) ، وكذلك إلى تنوع
أشكال الآجر المختلفة الاستخدام^(٣) مثل الذى يعرف « ضرس وقفاً » لطفى
الآبار وآخر للمسطوح وآخر من هؤلاء الأفران وقراميد عاصمية للمنقلات .
وذكر ابن عبدون أنه يجب أن يمنع الماشى من الحساب على الدور ،
فإنه سارق زان^(٤) . ولا يكون دلال الدور شاباً إلا شيخاً عفيفاً قد شهر
خيره^(٥) .

ويحكم المحتسب على أهل المباني المتداعية السقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع
من ضررها على السابلة^(٦) .

وفى مجال أحكام الدور ذكر ابن سهل فى نوازله : وقد سألت بعض من
لقيت عن صاحب السوق هل يجوز له أن يحكم فى عيوب الدور وشبهها وأن
يناطب حكام البلاد فى الأحكام ؟

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١) ابن عبدون : ص ٣٤

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٠

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٥

(٦) عبد الرحمن الفاسى : خطة الحسبة ، ص ٣٤

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٩

فقال : ليس ذلك إلا أن يجعل إليه في تقديمه^(١).

وتتناول الوثائق التي ذكرها ابن سهل في نوازله في الحسبة على الدور
ضروباً متنوعة من المنازعات المنصبة على الملكية العقارية شملت : حقوق
ارتفاع الجوار ، ونظام حق الملكية ، ومبدأ عدم المضارة في الإسلام ،
ودعاوى الحيازة ، وإثبات الحالة بالمعاينة ، ومبدأ إساءة استعمال حق الملكية ،
ومشروعية استعمال هذا الحق وحدوده ، وحق استرداد المال المختصب ، ومن
أمثلة هذه المسائل ما ذكره ابن سهل ، وكانت أحداثها في نهاية القرن الثالث
الهجرى التاسع الميلادى :

١ - «ركوب القاضى مع الفقهاء إلى معاينة حائط فيه تنازع»^(٢) : وكانت
أحداث هذه القضية في نهاية القرن الثالث الهجرى/التاسع الميلادى ، وتلور
أحداثها في نزاع بين جارين على ترس^(٣) حاجز بين هذين الدارين ، وقد
ادعى كل من أصحاب هذين الدارين بأحقية في ملك هذا الترس ، وشاور
القاضى فقهاء الشورى : عبيد الله بن يحيى ، ومحمد بن لبابة ، وابن وليد ،
وسعد بن معاذ ، ويحيى بن سليمان ، وأحمد بن يحيى .

٢ - «من ادعى أن هذا بنى على حائطه متعدياً»^(٤) : وموضوع هذه
المسألة خلاف بين جارين على حائط زعم أحدهما أن الآخر اعتدى عليه بأن أمر
عماله ببناء جدار على هذا الحائط ، وعرضت على قاضى الجماعة الذى حكم
فيها بناءً على ما رآه المشاورون ، ولمثل هذه الدعوى نظير في التشريعات
المعاصرة فيما يسمى بدعوى وقف الأعمال الجديدة .

٣ - «هدم سعيد بن مجاهد ليبنى محمد بن خالد»^(٥) ، فلما اعترض عليه
صاحب الدارين ادعى أنه إنما فعل ذلك بإذن من والد صاحب الدارين وأنه
تصرف في الأنقاض بناءً على هذا التفويض ، وقد حكم في هذه النازلة قاضى
الجماعة بعد أجوبة مشاوريه .

(١) ابن سهل : ورقة ٢ ، وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ١٣

(٢) راجع تفاصيل المسألة في كتابنا : وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٢٤ ،

وما بعدها .

(٣) الترس : هو الأرض الفضاء التى بين منزلين .

(٤) وثائق في شئون العمران ، ص ٢٥ ، ٨٦ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ٨٨ وما بعدها .

٤ — « من سأل القاضي أن يبعث من ينظر إلى ما يدعى أنه أحدث عليه ، وقال الآخر : لا تبعث إلى مالي أحداً » ، وهي من أحكام القاضي ابن زياد^(١) ، وحكايتها أن شخصاً شكاً إلى القاضي أن جاره أحدث في أندره بناء يترتب عليه إضرار به ، فلما علم الجار بأمر هذه الشكوى بعث إلى القاضي يطلب منه التمهّل في إرسال من يوفده من قبله لمشاهدة الحالة ، وهذا ما يعرف في القوانين المعاصرة بدعوى إثبات الحالة .

٥ — « الشهادة في فرن وقناة أحدثا على دار رجل »^(٢) : وتلك المسألة تثير مبدئاً هاماً في الفقه الإسلامي وهو أن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة .

٦ — « في شجرة قديمة مطلة على دار »^(٣) : وينحصر النزاع في هذه المسألة حول أمرين هامين : أولهما : ما إذا كان الجار يكسب بالتقادم حق إطلال شجرة قديمة بداره على دار الجار ، وثانيهما : ما إذا كان يقبل الجار الإعذار بالجهالة لمن كتب على نفسه التزاماً بفعل شيء هو في هذه الخصوصية قطع الجزء الزائد من الشجرة المطلة على دار الجار ، وكان لا يعلم أنه كسب حق الإطلال بالتقادم لمدة استطالت إلى عشر سنوات .

٧ — « ادعى أن والياً ببيان غصبه منزله فأمر الأمير بالنظر إليه »^(٤) : وهي إحدى صور قضاء المظالم الذي يقوم على إنصاف المحكوم من الحاكم والانتصار للضعيف من القوي ، والحاكم هنا هو عامر بن عامر ؛ إذ كان والياً ببيان في عهد الأمير محمد ، وتظلم أحد الأهالي للأمير من اعتدائه على ملكه واغتصابه داره . وحق القاضي في الشكوى ورد المنزل إلى صاحبه من ورثة المغتصب .

٨ — « أبراج الحمام وأضرار النحل بها »^(٥) : وتقوم هذه الدعوى على المبدأ المعروف وهو لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ، تأسيساً بقول الرسول عليه الصلاة والسلام .

ومن وثائق القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي :

— « فيمن صب ماء جداره على حائط جاره »^(٦) ، وأخذ القاضي برأى

(١) المرجع السابق ، ص ١١٥ - ١١٧ (٢) المرجع السابق ، ص ١١٧

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ ، ١١٧ - ١٢٢

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ١٢٢ - ١٢٣

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ ، ١٢٣ - ١٢٧ (٦) المرجع السابق ، ص ٩١

الفقيه ابن لبابة في حكمه بمنع المشتري من صب ماء حائطه على حديقة الجار حتى يثبت أن له هذا الحق بدليل قائم على بينة . وتقوم هذه الخصومة على مبدأ دفع الضرر في العلاقة بين الجيران حفاظاً على روابط الجوار .

ومن قضايا القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي ، التي ذكرها ابن سهل في أحكامه في هذا المجال :

١ - « من أحدث درجاً في داره بلبصق حائط جاره وأدخل خشباً فيه ومطبخاً دخانه يؤذيه » (١) :

وعرضت هذه المسألة على صاحب السوق والشرطة محمد بن الليث ، وشاور فيها ابن عتاب وابن مالك وابن القطان وابن سهل ، ويقوم الخلاف في هذه الدعوى حول إنشاءات استحدثتها الجارة في منزلها من سلام وعتبات ومطبخ ترتب عليها إيذاء الجار وتضرره .

٢ - « مسائل في الرفوف » (٢) :

والخلاف في هذه المنازعة حول حق الجار في هواء منزل جاره بإقامة جدار لغرفة على أكلب رف داخل في حائط الجار ومكون لبروز يستغرق جانباً من الهواء الذي يعلو بيت الجار .

٣ - « من ابتاع داراً قد أحدث عليها باباً أو غيره فأراد مخاصمة محدثه فيه » (٣) :

والنزاع هنا أن صاحب دار تقع خلفها مساكن على زقاق مسدود أحدث باباً خلف الدار يطل على هذا الزقاق ، ثم مضت ثلاث سنوات وباع الملاك عقاراتهم لمشتريين رفعوا أمرهم إلى القاضي طالبين سد الباب ، وأحداث هذه المسألة في بياضة سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ - ١٠٥٣ م ، وجاوب فيها ابن عتاب وابن مالك وابن سهل .

٤ - « إحدات فرن بقرب دار » (٤) :

وقعت أحداث هذه المسألة أمام صاحب أحكام السوق الوزير أبي على الحسن بن ذكوان بخصوص بناء فرن أدى إلى ضرر دخانه على الجار وطلبت الجارة إزالة الفرن لأنه يحيط من ثمن الدار إذا ما عرضتها للبيع ، وأجاب في هذه المسألة ابن عتاب وابن جرج .

(١) ابن سهل : ورقة ٣٢١ وما بعدها ، وثائق في شئون العمران ، ص ٨٢ - ٨٦

(٢) وثائق في شئون العمران ، ص ٩٢ - ٩٤

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٤ - ٩٧ (٤) المرجع السابق ، ص ٩٨

٥ - « قيام ابني ابن الميراني على زوجة العمري في ضرر ذكره من دارها على دارهما » (١) :

حدثت هذه المسألة أمام الوزير صاحب الأحكام بقرطبة ، واستشار فيها الفقيه محمد بن فرج ، واستشهد بقضية مشابهة عرضت أمام القاضي محمد ابن يتي بن زرب .

٦ - « مسألة في اختلاف في عيوب دار » (٢) :

عرضت هذه المسألة على صاحب الأحكام محمد بن الليث ، وتلخيصها أن امرأة قامت عند صاحب الأحكام مدعية أنها اشترت داراً بداخل مدينة قرطبة بحومة مسجد عبادل ، وتبرأت من علمها من قدم البنيان وهي الأسس وأنها اطلعت على تشقق حيطان الدار ، وأقضى فيها ابن عتاب وابن القطان .

ونخلص مما سبق إلى تنوع صور الارتفاق في القضايا السابقة من المطل إلى تفرع الشجرة إلى التصاق الدرج بجدار دار الجار إلى البناء على حائط الجار ، وإلى صب الماء عليه ، وإلى إنشاء رفوف على هذا الحائط ، وإلى الإبقاء على باب أحدث في زقاق مملوك للغير . وهذه أمثلة يمكن أن يقاس الحكم عليها فيما شابهها (٣) .

ونلمس في هذه القضايا ملامح تتفق في سماتها إلى حد كبير وما يعرف في التشريعات المعاصرة من دعاوى الحيازة التي تتناول منع التعرض واسترداد الحيازة ووقف الأعمال الجديدة .

أما عن موضوع الضرر فإن القاعدة المسلمة في الفقه الإسلامي أنه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ، وأن دفع الضرر مقدم على جلب المنافع ، ومقتضى هذا أن كل من أحدث ضرراً يجب عليه إزالته وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وهذا أولى بالاعتداد به فيما بين الجيران .

ويؤخذ مما سبق دراسته من هذه القضايا أن قاضي الجماعة في القرنين الثالث والرابع الهجريين / التاسع والعاشر الميلاديين ، كانت تعرض عليه تلك القضايا في الحسبة . أما في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي فقد

(١) المرجع السابق ، ص ١١١ - ١١٥ (٢) ابن سهل : ورقة ١٧١ وما بعدها .

(٣) راجع تعليقنا على هذه القضايا : وثائق في شئون العمران ، ص ٤١ - ٤٥

لاحظنا أن صاحب السوق هو الذى كان يتصدى لتلك القضايا للحكم فيها بعد مشاورة الفقهاء . وأصبحت تلك القضايا داخلة فى اختصاصه بناء على تفويض توسعى من قاضى الجماعة له كما ذكر لنا ابن سهل (١) والشعبى (٢) .

(ح) أحكام الرقيق :

تعرضت كتب الحسبة لصفات العبيد وميزات كل صنف من النواحي الجسمانية والسلوكية وحيل التجار لخداع المشترين فى تزيين هؤلاء العبيد وإخفاء العيوب الظاهرة والباطنة بهم (٣) .

والحيل كثيرة ومتنوعة مع كل صنف من أصناف الرقيق المتميز بسمه جسدية وسلوكية . فصفات الرقيق :

الخادم البربرية للذة ، والرومية لحبطة المال والخزانة ، والتركية لإنجاب الولد ، والزنجية للرضاع ، والمكية للغناء ، والمدنية للشكل ، والعراقية للطرب والانكسار (٤) .

أما الذكور : فالهند والنوبة لحفظ النفوس والأموال ، والزنج والأرمن للكد والخدمة ومعها العطاء ، والترك والصقالبة للحرب والشجاعة . والبربريات أطبع الخلق على الطاعة وأنظمن للعمل وأصلحن للتوليد والذة وأحسنهن للولد ، ويلين العنيت ويشبهن العرب ، والنوبة أكثر الخلق إذعاناً للموالى وكأنهن فطرن على العبودية ، وفيهن السرقة وقلة الأمانة .

والهنديات لا يصبرن على الذل ويرتكبن العظائم ، والزنجيات أشد خلق الله على الكد (٥) والزنجيات أجلدهن على الكد وفيهن صنان يمنعن فى الغالب من اتخاذهن ، وفى الأرمنيات الحسن والبخل وقلة الانقياد وخاصة القرصاريات تعود الثيب كالبكر (٦) .

وقال السقطى : إن على المحتسب أن يقدم أمانة من ثقات المسلمين الخيار أهل الدين والمروءات يؤمن عليها مكر ذلك الصنف من النخاسين وخذعهم (٧) .

(٢) الوثريسي : المعيار العرب ، ١٠/١٠١

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٩

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١) ابن سهل : ورقة ٢

(٣) السقطى : ص ٤٧ - ٥٨

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٠

(٧) المرجع السابق ، ص ٥٦

وفي حضور التجار . وسادة الجوارى يختبرن الجوارى فيما يدعين أنهن
مُحْسِنٌ من أنواع صنائعهن^(١) . وكذلك لابد من التأكد في بيعهن .
أما حيل النخاسين في غش الرقيق وإكسابه ما ليس به ليزداد ثمنه فكثيرة
أوردها السقطى بالتفصيل^(٢) .

كما يؤمر النخاسون ألا يبيعوا لغير مشهور بالعين والاسم ، مملوكاً أو
مملوكة ، إلا بأن يعطى ضامناً بلدياً معروفاً من البلدان ، وأن يباحثوا العبيد
ويسائلوهم لما يخلف في ذلك كله أن يكون العبد مسروقاً أو حراً أو يكون
للأنثى زوج أو ولد^(٣) .

كذلك يتفقد حالة العبد الصحية باختبار سمعه وكلامه وعقله وشعره
وجلده وبياض عينه ونقاء أجفانه وسهولة حركتها ولونه ، فإن اللون يدل
على العلل الداخلية في جسد العبد^(٤) .

ولقد كانت أسواق الأندلس تعج بهذه التجارة النشطة ، وهى تجارة
الرقيق^(٥) . وكانت هناك أصول عامة لشراء الرقيق وبيعه وعتقه^(٦) . وكثرت
حيل التجار لتسويق الرقيق المعيب . ويورد ابن سهل في أحكامه في باب
العيوب كثيراً من هذه النوازل^(٧) التى بدراستها نرى أنها كانت تجارة
رابحة^(٨) لمن كان يبغى الربح السريع مخالفاً بذلك أحكام الشريعة الإسلامية .
ولقد كان هؤلاء الرقيق قوة إنتاج في المجتمع الأندلسى على اختلاف
طبقاته . وحدد لها الدين الإسلامى الحدود لتكون تجارة إنسانية . وكان رجال
القضاء أمناء على تنفيذ تلك الحدود^(٩) .

ومن تلك النوازل فى الحسبة على الرقيق أحداث وقع بعضها قبل القرن
الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، إلا أن تلك الأحكام ظلت

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٦

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٦ (٤) المرجع السابق ، ص ٥٧

(٥) راجع كتابنا : قرطبة الإسلامية فى القرن الخامس ، ص ١١٠ وما بعدها .

(٦) المرجع السابق ، ص ١١٣ - ١١٧

(٧) راجع كتابنا : وثائق فى الطب الإسلامى ووظيفته فى معاونة القضاء فى الأندلس ،

سنة ١٩٨٢ ، القاهرة .

(٨) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٣ - ١١٧ (٩) المرجع السابق ، ص ١١٠ وما بعدها .

لها حجيتها . وقيس عليها ما شابهها طوال القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، وما بعده ، منها :

١ - «عدم بيع جارية ونقلها إلى بلد بعيدة عن أمها» ، وذلك حتى تستطيع الأم رؤية ابنتها ، ويعتبر عقد البيع مفسوخاً إذا بيعت وترد لبائعها^(١) .

٢ - «من باع أمة فظهر بها حمل وثبت بها كى وقال المشتري لست أعرف إن كان الحمل عندى أو عند البائع» ، فقد وضع فقهاء الشورى طريقة اكتشاف ذلك^(٢) .

٣ - «من اشترى صبية فألفاها مجموعة وقال اشتريتها أمس على صحبة»^(٣) وشاور فيها القاضى الفقيه ابن لبابة .

٤ - «من ابتاع جارية وشرط أنها ثيب فألفاها بكراً ، فأراد ردها ، هل له ذلك ؟» ، وهى من وثائق القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى فى سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٨١ - ١٠٨٢ م التى وردت من فاس بالعدوة^(٤) للقاضى ابن سهل .

٥ - «ومن هذا القبيل : «من ابتاع جارية وشرط أنها نصرانية ووجدها مسلمة» ، فأقضى فقهاء الشورى بعدم الرد إلا إذا قال المشتري إنما أردتها لأزواجها عبداً لى نصرانياً»^(٥) .

٦ - «خادمة باعها النخاسون وظهر بها عيوب» ، فأمر القاضى أن تنظر النساء إلى تلك العيوب ، واستبان بشهادة المرأة أن العيب قديم بمثله ترد ، فردت على النخاسين^(٦) .

٧ - «وفى هذا المعنى الجارية التى بها آثار حفر وشقاق ينظر إليها رجال أهل الطب ، وإذا كانت آثاراً باطنية تنظر النساء ليقررن إن كان هذا عيباً ترد من أجله أم لا»^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ص ١١٣ ، راجع تفصيل هذه القضية : ابن سهل : ورقة ١٥٩

(٢) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٣ ، وثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٧٥ - ٧٦

(٣) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٣ ، وثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٧٧ - ٨٠

(٤) ابن سهل : ورقة ١٦٠ ، وثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٥) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٧ ، وثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٧٩

(٦) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٤ ، وثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٥١ - ٥٣

(٨) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٤ ، وثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٦٧

- ٨ - « مملوكة ادعت في العهدة أنها حرة »^(١).
- ٩ - قضية « الخادم الذى به آثار قروح غليظة » كانت بها منذ سنة أو نحوها وأنه عيب بها يرد بشهادة الطبيبين يحيى بن إسحاق وتمليخ^(٢).
- ١٠ - « والضرر الذى يبصر الخادم » وشهادة الأطباء فيه وفتوى الفقيه محمد بن فرج ، وكانت تلك القضية من وثائق القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى فى سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧١ م^(٣).
- ١١ - « من اشترى أمة سوداء ومكثت عنده سبعين يوماً فادعى أنها لم تحض » ، وهى من وثائق القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى التى أقي فيها ابن عتاب وابن مالك^(٤).
- ١٢ - « الكسر فى ظهر الصبية شهد الأطباء أنه عيب » ، ترد به الصبية لصاحبها^(٥) ، وعرضت على قاضى الجماعة أحمد بن محمد بن زياد ، وشاور فيها ابن لبابة .
- ١٣ - وفى مسائل ابن زرب « من ابتاع عبداً فعرض له داء فى عهده الثلاث ، ومات منه بعد الثلاث رجع بقيمة ذلك العيب لا بجميع الثمن »^(٦).
- ١٤ - والمرأة التى حضرت إلى دار العريف سعيد بن جلوسة ومعها فارسان وادعت أنها سبيت بحصن بلای ، ثم سير بها إلى إشبيلية ، فأضر بها التى كانت عنده ، فهربت إلى قرطبة ، فقبض عليها هذان الفارسان يريدان أخذها إلى بطليوس ، فلما سمع الفارسان ذلك هربا ، وكان رأى الفقهاء إطلاق سراحها^(٧).
- ١٥ - قضية اليهودى الذى ادعى فى غلام كان يخدمه أنه مملوكة اشتراه من يهودى من أهل طليطلة منذ أربع سنين ، وقال الغلام إنه حر بن حر ، فكان على القاضى أن يأمر اليهودى بإثبات البينة فى ملكيته للغلام^(٨).

(١) ابن سهل : ص ١٥٩ - ١٦٠

(٢) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٤ ، ووثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٥٤ - ٥٩

(٣) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٥ ، ووثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٦٠ - ٦٦

(٤) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٥

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ، ووثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٦٨ - ٧٠

(٦) قرطبة الإسلامية ، ص ١١٦ (٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ، ووثائق فى أحكام قضاء أهل النعمة ، ص ٥١ - ٥٦

١٦ - «باع وصيفاً وادعى أنه باعه بالبراءة إذا ظهر به عيب» ، وتتلخص في أن شخصاً باع عبداً وأكد براءته من أى عيب ، ولكن المشتري عرضه على الطبيب فذكر أن به غديدة لا تضره ولا تنقص من قيمته . غير أن المشتري أضاف أن بالوصف عيوباً أخرى غيرها ، وشاور القاضي الفقيه المشاور ابن لبابة^(١) .

(ط) أحكام الحيوان :

ومن اختصاصات المحتسب في هذا المجال النظر في الفصل في المنازعات المتعلقة بمسئولية صاحب الحيوان أو حارسه عما يحدثه هذا الحيوان من أذى أو ضرر بالغير وإيابة الحيوانات التي تهدد حياة الناس أو تعرضهم لأمراض وبيلة .

وأورد ابن سهل في نوازله وثيقتين تتعلق بهذا الموضوع .

الأولى : وثيقة في الكلاب .

والثانية : في كلب عض صبيّاً .

وهما من وثائق القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، وتدور أحداثهما في شأن مسئولية صاحب الحيوان ، وهى المعروفة فى التشريعات المعاصرة بالمسئولية الشيئية التى أساسها تطبيق مبدأ الغرم بالغنم ، ومالك الحيوان مسئول عن رعايته وعن كف أذاه من الغير باتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك وإلا وجب عليه الغرم .

وهذه هى المبادئ التى تقررها القوانين فى الغالبية العظمى من التشريعات الحديثة .

وتتناول الوثيقة الأولى التى نحن بصدددها بإسهاب وتفصيل مسئولية مالك الحيوان ، ويستعرض وجهات النظر الفقهية فى أساس المسئولية ومبناها .

ويؤخذ من هذه الوثيقة أن السؤال الذى طرح على المشاور ابن لبابة هو عن معرفة الحكم فى شأن الكلاب المتخذة فى الحضر إذا ما عقرت وآذت وأحدثت إصابة بشخص ما ، وهل يجب قتلها ؟ أم يختلف الحكم تبعاً لطبيعة استخدام الحكم ؟ .

(١) راجع تفصيل ذلك : وثائق فى الطب الإسلامى ، ص ٧١

والوثيقة الثانية : كان رأى الفقيه أبو صالح أنه إذا كان الكلب متخذاً في المكان الواجب اتخاذه فيه فلا مسئولية عليه ، أما إذا كان متخذاً في غير المكان فقتل الكلب واجب ومسئولية صاحبه عن تعويض الضرر كاملاً^(١) ..

وهناك مسائل أخرى في عيوب اللواب أوردتها ابن سهل ، منها :

١ - « عيب حس في رمكة » :

وهي من قضايا القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، وتلوز أحداثها حول ادعاء من اشترى رمكة - أى فرساً - من شخص ووجد بها حساً ، أى مرضاً لم يعلمه البائع به ، فالواجب في ذلك أن يكشف أهل البصر من البيطرة في هذا العيب ، ويختلف الحكم فيما يتعلق بالعيب الظاهر عنه فيما يتعلق بالعيب الخفي^(٢) .

٢ - « باع بغلاً يُبَيِّن بعيوبه فظهر به مشش » :

وهي من وثائق القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي وتلوز أحداثها حول بائع ومشتري لبغل ظهر أن به عيباً ليس من العيوب التي بينها له البائع وهو المشش ، وهو ورم يأخذ مقدم عظم الساق أو باطن الساق وقال البائع : إنه لا يعرف أن بالبغل مششاً . ودور أهل الرأي في هذه المسألة وهم البيطرة هام ، فإن قالوا : إن العيب قديم رد البغل إلى البائع ، وإن كان العيب حديثاً كان من المشتري ، وإن كان العيب يحدث ويقدم حلف البائع أنه لا يعلمه حين باعه إن كان خفياً ، وإن كان ظاهراً فعلى البت ، يعنى بذلك أن تبعته تقع على البائع^(٣) .

٣ - « عيوب في بغلة اختلفت الشهادات فيها »^(٤) :

وهي من وثائق القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، في شعبان ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م ، وخاطب فيها ابن سهل قاضي بلنسية حينئذ قاضي طليطلة ، وهي بشأن رجل اشترى بغلة بطليطلة في نصف ربيع الأول وسار بها إلى

(١) راجع التفاصيل كتابنا : وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ١٠٠ - ١٠٨

(٢) راجع تفاصيل هذه المسألة بكتابنا : وثائق في الطب الإسلامي ووظيفته في معاونة

القضاء في الأندلس ، ص ٣٤ - ٣٥ ، ٨١

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ ، ٨٤ - ٨٥

(٤) راجع كتابنا السابق ، ص ٣٦ ، ٨٢ - ٨٣

بلنسية . وهناك وجد بها عيوباً بعد شهرين من شرائها ، وأجاب فيها فقهاء قرطبة : ابن عتاب وابن مالك وابن القطان .

٤ - « شورى فى رد فرس بعيوب على غائب » (١) :

وهى من وثائق القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى . وقد حكم فيها صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة أبو بكر ابن حريش بعد مشاورة الفقهاء فى عقد مبيعة فرس ظهر أن به عيوباً بعد تمام الصفقة فى عقب شهر رمضان سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م . وفقهاء قرطبة الذين جاوبوا صاحب الأحكام هم : ابن عتاب ، وابن القطان ، وابن مالك .

ويؤخذ من استقراء القضايا الأربع الأخيرة أن البحث يدور فيها حول وجود عيوب خفية أو ظاهرة فى الحيوان المبيع ، وأن القضاء كان يلجأ فيها إلى أهل الخبرة من ذوى البصر المتخصصين ليقرروا صحة قيام العيب أو عدمه ، ويحددوا الفترة الزمنية التى نشأ فيها هذا العيب ومدى ظهوره أو خفائه . وكان رأى هؤلاء على سبيل المشاورة ، وكان القاضى بعد ذلك يلجأ إلى رأى الفقهاء المشاورين توصلاً لتحقيق العدالة وإمعاناً فى النصفة .

وغنى عن البيان أن هذه الوثائق الأربع قد بينت أنواعاً من الأمراض التى تصيب الدواب بمسمياتها ومشخصاتها وأوصافها باعتبارها من العيوب التى تؤثر فى قيمة الدابة أو فى صلاحيتها للغرض المشتراة من أجله (٢) .

(ى) المختسب يساهم فى حل مشكلات الأحوال الشخصية :

ذكر ابن لبابة : أن السلطان ولى من لا ولى له ممن يجوز له عقد النكاح إذا كان يقيم السنة فى العقد ، وأن صاحب السوق يعقد النكاح ويكون عقده تاماً إن شاء الله (٣) .

وذكر أيضاً ابن زرب عمن يخلفه صاحب السوق أو غيره من الحكام ، هل يجوز عقد نكاح دون تسجيل ؟ قال : لا ، إلا إن كان السلطان إذا قدم صاحب السوق أو غيره من الحكام له أن يتخذ مخالفاً . ولقد وضع ابن عبد الرؤوف فى رسالته تفصيلات وافية فى فصل النكاح (٤) من حيث جوازه

(١) المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ ، ٨٦ - ٩٦

(٢) راجع تعليقنا ، المرجع السابق ، ص ٤٧ - ٤٨

(٣) ابن سهل : باب النكاح ، أوراق ٧٣ - ٨٥

(٤) ابن عبد الرؤوف : ص ٧٦ - ٧٧

والخطبة والولي والصدّاق . ويؤمر الموثقون أن يجعلوا الصدّاق إلى أجل قريب ولا يتركوه دون أجل ، لأنه يفسخ النكاح بذلك قبل البناء^(١) . ويمنع الموثقون من عقد نكاح المتعة ، لأنه لا ميراث فيه ولا عدة ولا وفاة ، ويفسخ ويعاقبون عقوبة موجعة^(٢) .

وقال ابن حبيب : إنه لا رجم فيه ، وفيه العقوبة على الزوجين والولي والشهود^(٣) .

وتعرض أيضاً ابن عبد الرؤوف في رسالته لأمثلة كثيرة من حيل الناس في تزويج بناتهم الكبيرة على أنها الصغيرة^(٤) ، ومنع زواج المريض والتسوية بين النساء فيمن يتزوج أكثر من امرأة^(٥) .

وقال ابن حبيب : ويقضى على الزوج بالهدية لأنها مكرمة جرى عليها الناس ، وترد إذا وقع الطلاق قبل البناء^(٦) ، وإذا كان بالزوجة عيب ينجر الزوج بين الإمساك أو الترك . ويؤمر ولي اليتيم أن يزوج اليتيم إذا طلب النكاح وشكا العزبة . ويؤمر الرجل أن لا يزوج عبده أمتة إلا بمهر ، فإن زوجها بغير مهر أمر أن يصدقها عنه ربع دينار ، ويؤمر الرجل أن لا يكون محلاً لغيره ، فإن فعل عوقب هو والمرأة والبينة والذي عقد النكاح إن علموا بذلك . وفي حفلات العرس يجب أن يؤخذ سلاح الشبان حتى يعم الأمان والطمأنينة الحفل ولا تنشأ مشاجرات لا تحمد عقباها بين الشباب^(٧) .

ولم نجد في نوازل ابن سهل في القرنين الثالث والرابع الهجريين / التاسع والعاشر الميلاديين ، في مسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقة ما نستطيع أن نذكره في هذا المجال^(٨) ، غير أننا وجدنا في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ما يلي :

١ - « مسألة في جهاز العروس » : وعرضت على صاحب الشرطة والسوق محمد بن الليث بن حريش في سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م^(٩) .

(١) المرجع السابق ، ص ٨١ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨١ (٤) المرجع السابق ، ص ٨٢

(٥) المرجع السابق ، ص ٨٣ (٦) المرجع السابق ، ص ٨١

(٧) ابن عبدون : ص ٥٤

(٨) راجع كتابنا : قرطبة الإسلامية ، الزواج والطلاق ، ص ٢٧٠ - ٢٩١

(٩) ابن سهل : الورقتان ٩٢ - ٩٣

٢ - « مسألة في قيام المرأة بشرط المغيب على زوجها الغائب » : وكانت أحداثها في سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م ، وعرضت على صاحب الأحكام ابن حريش^(١) .

٣ - « شوري في نفى حمل » : وكانت أمام صاحب السوق والشرطة ابن حريش^(٢) .

٤ - « شوري في رجل طلق في غشية اعترته »^(٣) وعرضت على صاحب الأحكام ابن حريش .

٥ - « امرأة قامت على زوجها في امرأة أخرى في عصمته وقالت إنه كان قد التزم متى راجعها فهي طالق البتة ، وأنكر هو أن يكون هذه وشاورهم »^(٤) ، وعرضت على ابن حريش صاحب أحكام الشرطة والسوق .

وقد قمنا بالتعليق على هذه المسائل عند كلامنا على خطة الشرطة .

وفي مسألة من زعم أنه أولى بعقد نكاح^(٥) قد عقده غيره كان تعليق ابن سهل على حكم القاضي وأجوبة الفقهاء ، فقال إن القاضي تكاف ما لا يجب عليه وأن المفتين قصرُوا في الجواب وحسنوا له ما ليس بصواب ، وأن الحكم الصحيح في هذه المسألة يأتي بتكليف الناكح والمحتسب إثبات النكاح ، وذلك بتعرف ما عند الزوجة ، فإن أقرت بالرضا وأنه لم يعقد عليها إلا بإذنها كان النكاح بذلك ثابتاً . وكلف المحتسب أيضاً تركية الشاهدين في فسخة الصداق^(٦) .

(ك) المحتسب يحافظ على صحة الرعية :

يراعى المحتسب النظافة العامة في كل شيء ، ولعل كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر صورة حية لما تحويه من فتاوى الفقيه في وقائع عملية رويت عنه ونظير كتاب أحكام السوق كتاب الحسبة في الأمراض لعبد الملك بن حبيب السلمى المتوفى سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م .

ففي مجال الصحة العامة يلاحظ المحتسب السقائين ويراقب أماكن السقاية ،

(١) المرجع السابق ، الورقتان ٩٨ - ٩٩

(٢) المرجع السابق ، ورقة ١٢٦ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ، الورقتان ١٢١ - ١٢٢

(٤) المرجع السابق ، ورقة ١٢٢ (٥) المرجع السابق ، الورقتان ٧٩ - ٨٠

(٦) المرجع السابق ، الورقة ٨٠

ويمنع الدواب من الاقتراب منها ، ويمنع النساء أن يغسلن ثيابهن بالقرب من موضع السقاية^(١).

ويمنع إهراق الزبول والأقذار على ضفة الوادي ومكان ذلك خارج أبواب المدينة في القدادين أو الجنات أو أماكن معلومة بعيدة عن مجارى المياه الصالحة للشرب^(٢).

ويجب أن يؤمر الكنافون أن لا يؤذوا الناس في الطرق ولا تكون القفف ترشح ولو اتخذوا أكواباً لكان أحسن^(٣).

ويجب أن لا يفصد الفصاد أحداً إلا في آنية معلومة مرسومة المقادير ليرى مقدار ما يخرج من الدم^(٤).

ولا يؤخذ من مريض عجين على طبخ خبزة ، ولا يشتري منه بيض ولا دجاج ولا لبن ولا غير ذلك ، لكن يتبايعونه بينهم^(٥).

ويجب أن تباع الهريسة عند الهراسين بالسمن والعسل . ولا تكون شديدة ، فإنها تضر بالمعدة لاسيما المرضى^(٦).

ويؤمر بائع الملح بتغطيته ، لأن الحشرات تدب عليه^(٧).

ولا يباع القديد من اللحم ، لأنه قد صنع من لحم فاسد^(٨).

وكذلك ما مكث من الحوت وفسد^(٩).

وملاحظة نظافة قدور النحاس للهراسين ومقالى السفاجين والقلائين إلا مرصعة ، فإن النحاس مع الزيت مسمي^(١٠).

ويجب أن لا يباع شيء من الفاكهة قبل نضجها ، فهو فساد ، إلا العنب وحده فإنه صالح للخبالي والمرضى^(١١).

(ل) المحتسب يعمل على تكريم الموتى :

أورد ابن عبد الرؤوف في الحسبة على الجنائز ما ذكره ابن حبيب من

(١) ابن عبدون : ص ٣٢ (٢) المرجع السابق ، ص ٣٧

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٨ (٤) المرجع السابق ، ص ٤٦

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٠ (٦) المرجع السابق ، ص ٥٥

(٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٨) المرجع السابق ، ص ٤٥

(٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (١٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١١) المرجع السابق ، ص ٤٥

أن المشى أمام الجنائز جائز بدون استغفار أو كلام . وكراهية الإنذار لها في الأسواق والطرق ، ولا بأس على أبواب المساجد وعلى خاصة إخوان الميت ^(١) .

ويمنع النساء من الخروج في الجنائز وإن كن غير نوائح ، ولا بأس بإرسال الطعام إلى أهل الميت تنفيذاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

وهدم دور المقبرة أولى الأشياء بالاحتساب والنظر في ذلك ^(٣) .

وذكر ابن عبدون أن تكون توابيت القبور متسعة لتناسب جسم المتوفى ^(٤) فإنه شاهد ميتاً أخرج من قبره ثلاث مرات لصغر التابوت ورأى آخر يدخل فيه بالضغط .

وهناك مجالات متعددة أيضاً دخلت في نطاق ولاية الحسبة في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي ، منها ما ذكره ابن سهل في نوازله :

في باب الحلف بالآيمان :

« مسألة الحلف بالآيمان اللازمة والحنث فيها » ^(٥) قام عند الوزير صاحب الأحكام بقرطبة محمد بن الليث بن حريش محتسب على أحمد بن علي بن دلهات في حلفه بالآيمان اللازمة على أخى زوجته ألا يدخل داره ، وقال : هو مقر يمينه هذه وبجنته فيها بدخول صهره في الدار المحلوف عليها وأظهر إليه بذلك عقد استرعاء تاريخه أول ذى الحجة سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م .

وفي باب البيوع :

١ - « مسألة من باع داراً أو أسطوان دار وشرط على المبتاع أن لا يجعل فيها طاحونة » ^(٦) : وعرضت على صاحب السوق بقرطبة ، واستشار فيها من فقهاء الشورى : ابن دحون وأبو علي المسيلي وأبو المطرف عبد الرحمن بن جرج .

٢ - « مسألة من ابتاع نصف كرم بثمن منجم على أن ينفقه في تحصين الكرم وعمارته » ^(٧) : وعرضت على الوزير صاحب السوق أبي علي حسن بن ذكوان وشاور فيها الفقيه ابن جرج ، وابن دحون ، وابن عتاب .

(١) ابن عبد الرؤوف : ص ٧٦ - ٧٧ (٢) المرجع السابق ، ص ٧٧

(٣) ابن عبدون : ص ٤٨ (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) المرجع السابق ، ورقة ١٢٨ وما بعدها .

(٦) المرجع السابق ، ورقة ١٣٨ وما بعدها .

(٧) المرجع السابق ، ورقة ١٣٩ وما بعدها .

وفى باب العيوب :

« مسألة القيام فى جنة مبيعة بعفن شجرها وييس بعضها وخمج عروقها مع تنازع فى ثمنها »^(١) ، وكان صاحب الأحكام ابن حريش والمشاوران هما ابن عتاب وابن القطان .

وفى باب القضاء فى مسائل الغائب :

١ — مسألة « دعوى فى شركة زرع وإظهار بينة بعد قطع الدعاوى ويمين المطلوب »^(٢) : وكانت أمام صاحب السوق بقرطبة ، وشاور فيها الفقيه ابن عتاب .

٢ — « مسألة زوجة ابن الشرقى فى قيامها عليه فى مغيبه بحق طلبت به وكيله فأقر لها به »^(٣) : وكانت هذه المسألة أمام صاحب الأحكام محمد بن الليث ، وشاور فيها ابن عتاب وابن القطان وأبو محمد ابن أبى عبد الصمد .

٣ — « تداعى ابن الدباغ وعمر فى بئر ساقية وصهريجها وفى المقاسمة فيها »^(٤) : وكانت المخاصمة أمام صاحب الأحكام بقرطبة محمد بن الليث ، وشاور فيها ابن عتاب وابن القطان .

٤ — « مملوكة دعت إلى البيع »^(٥) : وكانت أمام صاحب الأحكام محمد ابن الليث ، والمشاوران هما ابن عتاب وابن القطان .

٥ — « غائب مُطلب بمال وله على حاضر مال »^(٦) : وكان صاحب الأحكام ابن الليث بن حريش ، والمشاورون هم : ابن عتاب وابن القطان وابن مالك .

٦ — « إقرار ابن صفوان بشقق بيده لشريكين أحدهما غائب بفاس فى العدو »^(٧) : وكان صاحب الأحكام هو الوزير محمد بن الليث ، وفقهاء الشورى هم : ابن عتاب وابن القطان وابن مالك .

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٧٣ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، ورقة ٢١٩ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٢٢٤ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ورقة ٢٢٥ وما بعدها . (٥) المرجع السابق ، ورقة ١٨٠

(٦) المرجع السابق ، ورقة ١٨١ وما بعدها .

(٧) المرجع السابق ، ورقة ١٨٣ وما بعدها .

٧ - « شورى فى دار بين شركاء بعضهم يسكنها وباقيهم يسأل إخلاءها لبيعها »^(١) : وعرضت على صاحب الأحكام بقرطبة ، وشاور فيها ابن عتاب وابن مالك .

٨ - « توقيف ميراث غائب من ميت حاضر ثم ثبت موت الغائب قبل الحاضر »^(٢) : وكان صاحب الأحكام محمد بن الليث ، وفقهاء الشورى هم : ابن عتاب وابن القطان وابن مالك .

٩ - « مطاحن ورثتها زوجة وابنان غائبان أحدهما مطلوب لنسج شقق خز »^(٣) : وصاحب الأحكام هو ابن الليث ، والمشاوران هما ابن عتاب وابن القطان .

وفى باب الإقرار :

١ - « شورى فى بيت متهدم بين دار حسان ودار شنوغة اليهود »^(٤) : وكان ينظرها قاضى الجماعة بقرطبة أبو المطرف ابن سوار ثقات قبل تمام الحكم فيها ، فنظرها صاحب السوق أبو طالب محمد بن مكى ، وشاور فيها الفقيهين محمد بن فرج وابن سهل .

٢ - « رمكة استحققت بقرمونة وأراد المحكوم عليه طلب حقه بها »^(٥) : وكانت هذه المسألة أمام صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة محمد بن الليث ، وأقضى فيها ابن عتاب وابن القطان .

٣ - « مسألة صلح انعقد بين ورثة عبد الله بن محمد بن أبى زيد »^(٦) : وكانت المخاصمة عند صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة محمد بن الليث : وشاور فيها : ابن عتاب وابن القطان وابن أبى عبد الصمد وابن مالك .

(١) المرجع السابق ، الورقتان ٢٢٣ - ٢٢٤

(٢) المرجع السابق ، ورقة ١٨٦

(٣) المرجع السابق ، ورقة ١٨٦ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ورقة ٢٥٧ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ورقة ٢٦١ وما بعدها .

(٦) المرجع السابق ، ورقة ٢٦٢ وما بعدها .

ولقد قمنا بالتعريف المفصل ببعض تلك القضايا عند الكلام على خطة الشرطة^(١).

ومن الاستقرار التاريخي لتلك الأحكام نرى أن ولاية الحسبة في الأندلس في تلك الحقبة التي نؤرخ لها تطورت حتى أصبحت في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي - وفيه وقعت معظم هذه القضايا - ولاية عامة لها اختصاص عام يشابه اختصاص قاضي الجماعة في قرطبة^(٢).

ونستبين من تلك المسائل التي عرضت على المحتسب في قرطبة ونظر فيها وشارور شيوخ عصره في حلها : أن ابن سهل قد توخى غاية الدقة ، إذ فصل بين المنازعات الداخلة أصلاً في ولاية المحتسب وتلك التي آل إليه اختصاص الفصل فيها بناء على تفويض توسعى من صاحب السلطة وهو قاضي الجماعة بقرطبة^(٣).



(١) راجع بحثنا صاحب الشرطة في الأندلس ، مجلة أوراق ، المعهد الأسباني العربي للثقافة ، عدد ٣ ، سنة ١٩٨٠ ، مدريد .

(٢) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ١٣

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢

خطة المدينة

كان القومس هو حاكم المدينة خلال الحكم الروماني لشبه جزيرة إيبيريا ، ولما جاء الحكم القوطي كان هناك حاكم خاص للمدينة يسمى *Defensor Civitatis* أى حامي المدينة أو حارسها . وبقيت هذه الوظيفة ، وعربت إلى صاحب المدينة في ظل الحكم الإسلامي ، وصارت في عجمة أهل الأندلس^(١) .

Zahalmedina أو *Zabalmedina* أو *Zalmedina* واستمرت هذه الوظيفة في النظم الإسلامية في الأندلس بعد الفتح .

وخطة المدينة من الخطط الدينية التي كانت بالأندلس ، وكان لمن يشغلها سلطة إصدار الأحكام^(٢) ، يقول ابن سهل : « هكذا نص عليه بعض المتأخرين من أهل قرطبة في تأليف له ، وأولها وأجلها قضاء الجماعة ، والشرطة الكبرى ، والشرطة الوسطى ، ثم الشرطة الصغرى ، وصاحب مظالم ، وصاحب الرد ، وهو كصاحب الشرطة ، سمي صاحب رد بما رد إليه من الأحكام ، وصاحب مدينة ، وصاحب سوق »^(٣) .

وفي موضع آخر يلخص ابن سهل في نوازل هذه الخطط فيقول : وتلخيصها : القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة والسوق »^(٤) .

من هذا النص نرى ابن سهل يشير إلى سلطة صاحب المدينة بأنها من الخطط التي تخول صاحبها ضرباً من الولاية القضائية ، التي تبيح لصاحب لمدينة في حدود المسائل والمنازعات الداخلة في عموم اختصاصه البت في هذه

(١) د . حسين مؤنس : فجر الأندلس ، ص ٤٦٣ ، والحاشية رقم ١ ، وتصويب مؤنس لرأى سيمونيت .

(٢) راجع بحثنا عن : صاحب المدينة في الأندلس ، مجلة معهد التربية للمعلمين ، العدد ١ ، ١٩٧٩ ، الكويت .

(٣) ابن سهل : ورقة ٢ (٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

المنازعات ، وإن اقتضى الأمر استطلاع رأى الفقهاء فيها وترجيح ما يرى ترجيحه ، مع متابعة تنفيذ الرأى على غرار السلطة التى يملكها قاضى المظالم ؛ إذ لا تقف سلطته عند مجرد تقرير الرأى فى المسألة وإنما تمتد إلى متابعة تنفيذ ما قضى به هذا الرأى .

وغنى عن البيان فى منطق الفهم الصحيح لولاية صاحب المدينة أنه لا ازدواج فى قضائه إعمالاً لهذه الولاية وقضاء الجماعة صاحب الاختصاص والولاية العامة ، بمعنى أنه لا تداخل بينهما ولا عدوان لأى منهما على ولاية الآخر .

وشغل الأندلسيون هذه الخطة فى الأندلس حتى نهاية القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى . بل إن ابن عبدون يؤكد أن شاغلها طوال عصر المرابطين فى الأندلس كانوا أندلسيين أيضاً ، وذلك لمعرفتهم بأمور الناس وأحوالهم ، فقال ابن عبدون : « لا يجب أن يكونوا إلا أندلسيين فإنهم أعرف بأمور الناس وطبقاتهم ، وهم أيضاً أعدل فى الحكم ، وأحسن سيرة من غيرهم ، وهم أنفع للسلطان وأوثق ، لأن الرئيس يستحى أن يحاسب فى عمله مرابطاً ، أو ينكر عليه شيئاً مما قد فشا له عنه فى الخطة التى ولاه » (١) .

ولعل قول ابن عبدون يطرح لنا سؤالاً هاماً وهو : هل كان هذا الأمر ينفذ عملياً فى الأندلس . أى أن من يشغل خطة المدينة فى عصر الطوائف لا بد أن يكون أندلسياً ، بالرغم أننا وجدنا فى خطة القضاء أن هناك من تولى هذه الخطة من فقهاء العدو المغربية فى ذلك العصر .

لكن الذى سيحسم هذا الأمر هو عثورنا على وثائق جديدة لتلك الحقبة تجيبنا عن تساؤلات كثيرة حول هذه الخطة فى الأندلس .

وكان من يشغل هذه الخطة يسمى والى المدينة أو صاحب المدينة . وفى صفاته وأخلاقه ذكر ابن عبدون : أنه يجب أن يكون رجلاً عفيفاً شجاعاً ، لأنه فى موضع الرشوة وأخذ أموال الناس ، وربما فجر إن كان شاباً شريفاً (٢) . ويجب للقاضى أن يستخلفه فى بعض الأيام ويطلع على حكمه وسيرته . ويجب

(١) ابن عبدون : ص ١٦ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

له ألا ينفذ أمراً من الأمور الكبار إلا أن يُعرف القاضي والسلطان بذلك^(١). وأشار ابن عبدون إلى ضرورة تفقد صاحب المدينة لثلاثي فيقع الإهمال ويكثر الشر ويرتفع الخوف^(٢)، والتفقد هنا والمتابعة تأتي من السلطان ورجاله.

أما أعوان صاحب المدينة، فقد تعرض ابن عبدون لسماتهم الشخصية وسلوكهم أثناء تأدية وظيفتهم، فقال: يجب أن لا يسمع منهم إلا بيينة من الجيران، فإن الشر أحب إليهم من الخير، فنه يأكلون ويلبسون السحت ومنه يعيشون، وليس للخير إليهم طريق، ويجب أن لا يخرج منهم في رسالة في المدينة أكثر من واحد لثلاثي يكثر الجعل والهرج والأذى والنهب، ويحد القاضي لصاحب المدينة ذلك^(٣).

ولعل ابن عبدون كان متأثراً بعهده فيما يقوله، ورأى أن قوة الدولة وسيطرة الأمراء والخلفاء وملوك الطوائف على إماراتهم جعلت ممارسة أعوان صاحب المدينة لوظيفتهم معروفة ومحسوبة، خاصة إذا كان العهد متميزاً بالعدالة وتحقيقها، أما في فترات الفتن والحروب وغياب السلطان فربما يصدق كلام ابن عبدون.

وذكر ابن عبدون أن عددهم لا يزيد على عشرة رجال، فإن بكثرتهم تفسد الأعمال والأحوال، ويكون ذلك لهم أعيش وأنفع^(٤). ولعل كثرة العدد أوقلته يرجع إلى كبر المدينة وصغرها وتعداد سكانها والوافدين عليها والخارجين منها، فإذا صدق هذا على إشبيلية في فترة من الفترات فإنه قد لا يصدق على مدينة أخرى. ولكن هذا العدد الذي ذكره ابن عبدون ربما يكون وسطاً.

وكذلك تراقب آلات تنفيذ الأحكام التي يستخدمها، فينظر القاضي فيها. ويجب أن لا تكون الأسواط طوالاً جداً ولا رفاقاً ولا محكمة القتل، فإنما هو حد وأدب^(٥).

وحدد ابن عبدون من يطبق عليه حد الضرب، فقال: ولا يضرب بها حاج ولا حسيب، وإنما هي أرواح وأنفس ضعيفة^(٦).

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها. (٢) المرجع السابق، ص ٥٤

(٣) المرجع السابق، ص ١٦ (٤) المرجع السابق، ص ١٧

(٥) المرجع السابق، ص ١٧ (٦) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ووضح أيضاً أسلوب تنفيذ الجلد ، فقال : لا يتم الجلاد على قدميه ، وينزل السوط فليس يفعل هذا إلا إذا أريد قتله^(١) .

ولا يقبل على أحد عثرة في معصية لنوى الهيئات ، فالتوبيخ لهم أنكل من الأدب ، فيوبخوا وبنهوا عن العودة ، فإن عادوا فالأدب واجب^(٢) .

وحدد ابن عبدون ضوابط لحسن ممارستهم وظيفتهم فقال : ولا يدخل أحد من الأعوان دار أحد ، لا بليل ولا بنهار ، إلا بأمر القاضي والسلطان . وإذا غاب الجاني سمر عليه ، ولا ينهب ماله ، ولا تدخل داره ، إلا إن حضر ، وإلا لم يعرض لشيء من ماله ، حتى يظفر به ويحكم عليه بما يجب ، فليس المطلوب ماله ، لأنه غير الجاني ، والجناية على صاحبه^(٣) .

ولم يهمل ابن عبدون سمات الحرس والعرفاء وما يجب عليهم أثناء تأديتهم لمهام وظيفتهم من احترام للجاني حتى تثبت إدانته ، فمن يؤخذ بالليل في تهمة لا يغير شكله ، ولا تكشف ثيابه حتى يوقف عند صاحب المدينة بالهيئة التي وجد عليها ، فإن الحرس يكشفون الثياب ويغيرون الأشكال ، ويروعون الأنفس ، فإن سجن لا يسجن إلا في فندق ، ويكون تحت ضمان الساكنين فيه إلى الصباح^(٤) .

وكذلك كان من واجبات الحرس ، المشي أدواراً كثيرة ، وأن يبدلوا الطرق حتى يتجنبوا مكائد السراق والذعرة والطائفين بالليل ، الذين يبعثون الشر والفجور ، وكذلك يشتد على السراق والذعرة حتى يعم الأمن والأمان في المدينة^(٥) .

ولقد قاست قرطبة من الفوضى أثناء الفتنة البربرية ، وتنافس الخلفاء الضعاف على الحكم ، وما كان يتعرض له أهلها من أصحاب هذه الخطط وأعوانهم من نهب وسلب وسجن وقتل وتشريد .

أما فترات الاستقرار الطويلة التي عاشتها الأندلس في ظل الإمارة والخلافة ، فكان العدل وتطبيقه هي السمة البارزة للحكم .

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) ابن عبدون : ص ١٧ (٤) المرجع السابق ، ص ١٨

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

أما نوع القضايا الداخلة في ولاية صاحب المدينة وحدودها ، فسنحاول تبيانها قدر المستطاع من خلال دراستنا لكتب التراجم ، ولبعض القضايا الواقعية وتخريجاتها في نوازل القاضي ابن سهل .

ويرى بروقنسال أن هذا الموضوع قد ظل غامضاً ، إذ لم تلق عليه أضواء على الأقل في عهد الخلافة ، وهو العهد الذي نعرف أن نظام صاحب المدينة ونظام صاحب الشرطة كانا نظامين موجودين في ظله ولم يمتزجا على نحو ما بدا عليه الحال منذ نهاية القرن العاشر (١) .

ومن المحتمل أن صاحب المدينة كان هو صاحب اليد العليا في إدارة المدينة وشرطتها ، واستنتجنا ذلك من أن مجلس صاحب المدينة في الأعياد يقرب من الخليفة وتحت صاحب الشرطة (٢) .

ويضيف بروقنسال أنه يبدو أن اختصاصات صاحب المدينة لا تظهر بوضوح فيما أثر عن هذه الحقبة ، إذ اقتصر الأمر على بيان أنه كان يوجد قاض بهذا الاسم لا في قرطبة فقط ، ولكن في مدينة الزهراء أيضاً ، وأخيراً في الزاهرة (٣) . وعندما كان الخليفة يتغيب عن العاصمة قرطبة أو عن مقره في حملة عسكرية ، أو لأي سبب آخر ، كان يترك أحد أبنائه قائماً مقامه لتصرف الأمور مع إلزام صاحب المدينة بأن يكون إلى جانبه على الدوام .

وذكر ابن القوطية أنه في عهد عبد الرحمن الأوسط تكررت الشكوى من ولاية المدينة ، فأقسم الأمير ألا يولى المدينة رجلاً من أهل قرطبة ، فكشف عمن يستحق هذه الخطوة من سكان الكور من مواليه ، فأشير له بمحمد بن السليم (٤) ، ووصف عنده بالحجة وحسن العقل والتواضع ، فبعث فيه وولاه المدينة .

وفي اليوم الأول لولايته حدث أن قتل في قرطبة رجل ووضع في

(١) L. Provençal, Hist. Esp. Musul Vol. III, p. 158.

(٢) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق عبد الرحمن الحجي ، ص ٩٤

(٣) L. Provençal, op. cit., loc. cit.

(٤) لم نعر على ترجمته ، ولعله هو جد القاضي محمد بن إسحاق بن السليم المتوفى سنة ٣٦٧ هـ راجع الخشني : ص ١٢٠ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣١٩ ، وراجع ما ذكره الدكتور محمود مكي في المقتبس ، ص ٤١٠ وما بعدها ، والhashية رقم ٧ وما بها من مصادر .

شيرة **Estera** ^(١) ، واستطاع صاحب المدينة بذكائه أن يكشف عن القاتل الذى وجدت لديه ثياب القتيل ملوثة بدمائه ، فكافأه الأمير على فطنته ، وأسند إليه أمر الوزارة مجموعة له مع خطة المدينة ^(٢) ، وأضاف ابن القوطية قائلاً : فلما دخل البيت ^(٣) صاروا كلهم تبعاً لرأيه ^(٤) .

ولقد حبس ابن لييد ^(٥) صاحب المدينة في عهد الأمير عبدالرحمن الأوسط ، الفقيه يحيى بن يزيد الأزدي ^(٦) من أهل قرطبة ، وكان إمام زياد شبطون المتوفى سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ - ٨٢٠ م ^(٧) ، وقال الفقيه يحيى بن يزيد بأنه ختم القرآن في حبس ابن وليد أربعين مرة ، وذكر ابن الفرضي أنه كان حياً سنة ٢١٨ هـ / ٨٣٣ م ^(٨) .

وفي القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، أورد الخشني اختصاصاً لصاحب المدينة في قرطبة محمد بن السليم الذي كلفه الأمير عبد الرحمن الأوسط بدعوة قاضي الجماعة محمد بن زياد ^(٩) . وفقهاء قرطبة : عبد الملك ابن حبيب ، وأصبع بن خليل ، وعبد الأعلى بن وهب ، وأبو زيد بن إبراهيم وأبان عيسى بن دينار ، فشاورهم الأمير فيما نسب إلى ابن أخى عجب من الزندقة ، وسمع قول هؤلاء الفقهاء ، فتوقفوا جميعهم عن سفك دمه ، إلا ابن حبيب وأصبع الذي امتنع الأمر برأيهما .

وبعد هذه الجلسة كان أمر الأمير لفتاه حسان بتكليف صاحب المدينة بتنفيذ التوجيهات الصادرة من الأمير وهي : عزل القاضي وبعض الفقهاء

(١) ابن القوطية : ص ٦٩ (٢) المرجع السابق ، ص ٧٠

(٣) البيت المقصود : هو بيت الوزارة . (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) لم نعرف على شخصية ابن لييد الذي ذكره ابن الفرضي في المصادر التي بين أيدينا سوى ما ذكره لنا ابن الفرضي أثناء ترجمته ليحيى بن يزيد ، راجع ابن الفرضي : ترجمة

رقم ١٥٥٤

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٥٥٤

(٧) ترجمة زياد شبطون ، انظر : ابن الفرضي : ترجمة رقم ٤٥٨

(٨) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٥٥٤

(٩) ذكر القاضي عياض أن قاضي الجماعة كان موسى بن زياد ، لكن رواية الخشني

أصوب ، لأن موسى بن زياد تولى خطة القضاء في عهد الأمير عبد الله راجع قضاة قرطبة ، ص ٩٤ وما بعدها .

ما عدا عبد الملك وأصبح اللذين خرجا مع صاحب المدينة لتنفيذ حكم الصلب في هذا الزنديق^(١).

وقال عبد الملك بن حبيب تعقيباً على الأمر بقتله: « سب رباً عبدناه إن لم تنتصر له إنا لعبيد سوء »^(٢).

من هذا النص نرى أن من مهام صاحب المدينة إبلاغ قرار الأمير بعزل القاضي وإبلاغ الفقهاء بعزلهم من خطة الشورى ، وتنفيذ قرارات الإعدام فيمن يحكم عليه بذلك .

ولقد رقى الأمير عبد الرحمن الأوسط عبد الواحد بن يزيد الإسكندراني من خطة المدينة إلى الوزارة والقيادة^(٣).

وتظلم عند القاضي سليمان بن أسود رجل من صاحب المدينة ، فأمر القاضي أحد أعوانه باستدعاء صاحب المدينة من موضعه وقضى بينهما بالذي ظهر له^(٤).

وفي عهد الأمير محمد طلب القاضي سليمان بن أسود من صاحب المدينة حبس ابن أبي أيوب القرشي لخروجه نهراً شاهرأ سيفه ، فجرح به رجلاً وأخاف آخرين ، ولم يقمعه صاحب المدينة عن شره ولا أخذ فيه على يده ، ولم نجد في المصادر أن الأمير استجاب لرغبة القاضي في عزل صاحب المدينة ، ولكنه أمر بحبس ابن أبي أيوب القرشي لإفراعه الناس^(٥).

وكان قاضي الجماعة يساند أصحاب المصالح في شكاياتهم وتظلماتهم من أصحاب الخطط .

فلقد اغتصب صاحب المدينة بقرطبة منزلاً من أحد الأشخاص ، فهدده قاضي الجماعة برد المنزل أو إبلاغ الأمير بهذا الظلم والتطاول ، فما كان من صاحب المدينة إلا تنفيذ حكم القاضي^(٦).

(١) تفصيل هذه القضية أوردتها الخشني في قضاة قرطبة ، ص ٥٩ - ٦٠ ، القاضي

عياض : ٣٩/٣ - ٤٠

(٢) عياض : ٤٠/٣

(٣) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكي ، ص ٣٠ - ٣١

(٤) الخشني : ص ٧٦ - ٧٧ (٥) المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٥

(٦) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٢

وفي سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م ، كلف الأمير صاحب المدينة أمية بن عيسى ابن شهيد بإبلاغ القاضي سليمان بن أسود قرار الأمير بعزله عن خطة القضاء ، وأن يبعث إلى القاضي أربعة من عدول قرطبة لاستلام الديوان منه وحفظه في بيت الوزراء^(١) ، ولعل سبب هذا العزل للقاضي الوشايات الكثيرة ضده .

وكان الأمير محمد يدل في خطة المدينة بين أمية بن عيسى ووليد بن غانم وذكر ابن القوطية أن ذلك كان لمعرفة الأمير بفضلهما : « وكانا لا ينفذان في أحكام المدينة والأمور العظام فيها إلا بما وافق الحق »^(٢) .

وكان من شدة أمية بن عيسى صاحب المدينة وصلابته أن بلغه أن هاشم ابن عبد العزيز الوزير ، طالب رجلا بدار تجاوره ، فامتنع عليه ، فحبسه في داره ، ولما علم هاشم بتصميم صاحب المدينة على متابعة الأمر بنفسه أرسل وصيفه لإطلاق المحبوس^(٣) .

وفر فقيه من وجه أحد عمال الكور في الأندلس إلى قرطبة ، فطلب العامل من الأمير محمد حبس الفقيه بعد أن أغراه به ، وكلف الأمير صاحب المدينة بتنفيذ أمره ولكن صاحب المدينة أمية بن عيسى رفض وقال : « لا والله ما أحبس رجلا من أهل العلم والرواية فر عن جور ظالم مشهور بالظلم ، ولو كان فيه خير ما فر مثله عنه »^(٤) . فأمر الأمير بالكتابة إلى العامل يوبخه بما فعله واضطره إليه^(٥) .

ويرى ابن عبدون أن من وظيفة صاحب المدينة التأديب والسجن للشبان المنحرفين الذين يمشون في الطرقات سكارى ومعهم أسلحتهم^(٦) .

وكان من اختصاصات صاحب المدينة ، المرور على دار الرهائن المجاورة لباب القنطرة للإشراف عليها ومتابعة تنفيذ تعليماته إلى العاملين فيها . فسمع أمية بن عيسى بن شهيد رهائن بني قسي ينشدون شعر عنتره ، فغضب لذلك وأتى بالمؤدب ووبخه على تحفيظهم شعر عنتره الذي يحض على الشجاعة ، وأمره أن يعلمهم خمریات الحسن بن هاني وشبهها من الأهازيل^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ص ٨١ - ٨٢

(٢) ابن القوطية : ص ٨٥ - ٨٦ (٣) المرجع السابق ، ص ٨٦

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٦) ابن عبدون : ص ٥٥ (٧) ابن القوطية : ص ٩٤

ولم تكن علاقة صاحب المدينة بصاحب الصلاة الفقيه ابن مطروح ودودة ولا حميمة ، فكان إذا سلم أمية بن عيسى عليه أثناء ذهابه إلى القصر ، جاوبه الفقيه بما يكره . فما كان من صاحب المدينة إلا أن أمر عامل العشور بأن يتعدى بعض أهل القرية على محصول الفقيه المخزون بأندره في القرية ويدعى عليه بالعشور فلما علم الفقيه بذلك أسقط في يده ، وقابل صاحب المدينة ، وعادت الصلات الحميمة بينهما بعد أن أرجع إليه محصوله^(١) .

ولعل هذه الحادثة تدل على تهور صاحب المدينة وسوء كياسته وأفعاله السيئة ، وكان الأجدر به لو صالح الفقيه بأسلوب آخر .

وتظلم أحد الرعية إلى صاحب المدينة من وكيل ولد الأمير محمد فأمر صاحب المدينة الولد بأن يزجر وكيله ويمنعه من الاستطالة ، ولما تكررت الشكوى منه أدب الوكيل ، وقال صاحب المدينة مهدداً الولد : « بالله الذي لا إله إلا هو ، لئن جاوز باب السطح حيث ولاه أبوه لأطرحناه ، في الدويرة في كليين يكون بهما ، حتى يقفل أبوه أو يأتي عهده بإطلاقه »^(٢) .

ويستدل من ذلك النص على قوة شخصية صاحب المدينة وعظم المسئوليات الملقاة على عاتقه ، وأنه لم يتهدد من قول ولد الأمير ، بل انعكس التهديد إلى ولد الأمير الذي خاف النزول من السطح .

وذكر ابن القوطية : أن تهديد ولد الأمير لصاحب المدينة أضحك كل أهل قرطبة^(٣) .

وحدث أن عمت المجاعة سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م^(٤) . ورفض والي المدينة وليد بن غانم أخذ العشور لعدم زراعة الأرض ، وطالب الأمير بالإتفاق من بيت المال^(٥) . فلما علم حمدون بن بسيل المعروف بالأشهب سأل ولاية المدينة على أن يتضمن إيراد العشور ، فولاها له الأمير . ولكن حمدون بن بسيل عامل

(١) راجع تفصيل تلك القضية في المرجع السابق ، ص ٩٠

(٢) ابن القوطية : ص ٨٧ (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) ذكر ابن عذارى أنه في هذه السنة عمت المجاعة الأندلس ومات فيها أكثر الخلق .

راجع البيان المغرب ، ١٠٢/٢

(٥) ابن القوطية : ص ٨٧

الرعية بقسوة وشدة ، وذكر ابن القوطية في ذلك فقال : « هتك الستور وضرب الظهور وقتل الأنفس بالتعليق ، فقر الناس إلى الله عز وجل منه »^(١).

ولما علم الأمير محمد ما نال الناس من أذى اعتذر إلى وليد بن غانم وطلب إليه العودة لشغل خطة المدينة ثانية ، فرفض^(٢) فشغلها محمد بن وليد بن غانم المعروف بالبرعاني^(٣).

وكان صاحب المدينة ابن غانم متحاملاً على صنائع الوزير هاشم بن عبد العزيز ومنهم عمر بن حفصون .

وذكر ابن القوطية أن صاحب المدينة محمد بن وليد بن غانم أهان عمر بن حفصون حينما أساء إليه هاشم بن عبد العزيز ، وقصر به ونقله من نزالة إلى أخرى وأساء معاملته ، فلما ذهب ابن حفصون إلى ابن غانم شاكياً من هاشم ابن عبد العزيز ، كانت إهائته له أشد ، مما جعل عمر بن حفصون يفارق الجماعة وينكث عهده للأمير محمد حتى استفحل أمره في سنة ٢٧٢ هـ / ٨٨٥ م^(٤).

وفي عهد المنذر بن محمد : ذكر ابن القوطية أنه : نفذ أمره وعهده إلى أبي عروة وحفص بن بسيل صاحب المدينة بإخراج بني هاشم بن عبد العزيز من الحبس ، وسعيد بن سليمان كاتب هاشم ، ومطرف بن أبي الربيع صهره ، وحملهم على الخشب وصلبهم في يوم حد له دخوله فيه ، ولما توفى الأمير فجأة كتب الأمير عبد الله إلى أبي عروة بأمره بإطلاقهم^(٥).

ويورد ابن عذارى هذا الخبر فيقول : « بعث فيه الأمير ليلاً فقتله وسجن أولاده وحاشيته ، وانتهب ماله ، وهدم داره ، وألقى أولاده في السجن وألزمهم غرم مائتي ألف دينار ، فلم يزالوا في السجن والغرم إلى موت المنذر وولاية أخيه عبد الله ، ثم أطلقهم عبد الله وصرف عليهم ضياعهم وولى أحدهم الوزارة والقيادة »^(٦). وذلك في سنة ٢٧٣ هـ / ٨٨٦ م .

(١) المرجع السابق ، ص ٨٨

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٣) المرجع السابق ، ص ٩٣

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ؛ وانظر تفصيل ذلك في المعيار المعرب ،

١١١/١٠ - ١١٢

(٥) ابن القوطية : ص ١٠٢ (٦) ابن عذارى : ١١٦/٢

ويشير نص ابن القوطية إلى رجلين : أحدهما صاحب المدينة حفص بن بسيل ، والثاني أبو عروة ، وربما يكون صاحب السجن أو صاحب الشرطة .

وذكر ابن حيان أنه في سنة ٢٨١ هـ / ٨٩٤ م ، صرف حفص بن بسيل عن المدينة ووليها عبد الله بن محمد بن مضر^(١) .

وفي سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م ، صرف عبد الله بن مضر وولى مكانه مروان ابن عبد الملك بن أمية^(٢) .

وفي أخبار سنة ٢٨٣ هـ / ٨٩٦ م ، عزل الأمير عبد الله مروان بن عبد الملك ابن أمية عن المدينة عن سخطه وحبس ، وولى المدينة مكانه القائد أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي عبدة^(٣) .

وفي عهد الأمير عبد الله توفى القاضي محمد بن سلمة سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م^(٤) ، وكلف الأمير صاحب المدينة بقرطبة محمد بن أمية بن عيسى بن شهيد يومئذ بأن يقبض ديوان القاضي ويتحفظ عليه حتى يعين الأمير قاضياً جديداً^(٥) .

وظل محمد بن أمية صاحباً للمدينة حتى عزل سنة ٢٩٣ هـ / ٩٠٦ م ، ووليها محمد بن غانم مشهوراً ، ثم عزل وولى مكانه موسى بن محمد بن حدير^(٦) .

وذكر حيان بن خلف أن إبراهيم بن حجاج حين انتزى عن الجماعة في بلده إشبيلية قلد السلطان في حضرته « فكان له قاض يقوم بالحكم وصاحب مدينة يقيم الحدود »^(٧) ، ويفهم من هذا النص أن صاحب المدينة كان يقيم الحدود^(٨) .

(١) المقتبس ، ص ١١٠ (أنطونيا) . (٢) المرجع السابق ، ص ١١٤

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٨ (٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٤١

(٥) القاضي الجديد : هو الحبيب أحمد بن محمد بن زياد ، تولى سنة ٢٩١ هـ ، وعندئذ يكون الفارق الزمني بين وفاة ابن سلمة وتعيين الحبيب قد يتجاوز عامين ، وهي فترة طويلة ، إذ لا يعقل أن تظل قرطبة بدون قاض تلك الفترة الزمنية ، لذلك نرجح خطأ أحد التاريخين . ولقد فطن الخشنى لذلك فقال : وبقى الناس لا قاضى لهم برهة من الزمان . راجع الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ١٠١

(٦) ابن عذاري : ١٤٢/٢ (٧) المرجع السابق ، ١٢٦/٢ - ١٢٧

(٨) المقتبس ، ص ١٢ (أنطونيا) .

وفي أخبار سنة ٢٩٥ هـ / ٩٠٨ م ولى المدينة محمد بن عبيد الله بن أبي عثمان ، وذلك يوم خميس ، فاستغنى عنها ، فأعفى يوم الجمعة ، ثاني يوم ولايته . وولى مكانه على بن محمد المعروف بالباسه ، وكان عليها ثلاثة أيام ثم عزل وأعيد إليها موسى بن حدير ، فكان والياً عليها إلى آخر أيام الأمير عبد الله ، وأقره عبد الرحمن بن محمد إلى سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٥ م^(١).

وفي حوادث سنة ٢٩٧ هـ / ٩١٠ م فى يوم الخميس لسبع بقين من ذى الحجة اعتقل موسى بن محمد بن حدير صاحب المدينة إبراهيم ومحمداً وسعيداً بنى الأمير محمد - رحمه الله - وابن أخيه محمد بن عبد الملك بن الأمير محمد وحبسهم فى دار مطرف ابن الأمير عبد الله . وسبب ذلك توجيهات الأمير لصاحب المدينة ألا يترك أحد يجوز القنطرة إذا كان له خروج للصيد ، وكان الأمير يصيد فى تلك الجهة من عدوة النهر ، وخرج هؤلاء أيضاً متروحين ، فردهم واعتقلهم . فلما عاد الأمير من صيده أبلغه صاحب المدينة بما فعله فيهم ، فاستحسن الأمير ذلك منه ، وعهد إليه بإطلاقهم^(٢).

وفي سنة ٢٩٨ هـ / ٩١١ م توفى محمد بن أمية بن عيسى بن شهيد الوزير صاحب المدينة^(٣).

وذكر ابن القوطية : أنه فى عهد الأمير عبد الله وجه صاحب الخيل وعبد الله بن مضر صاحب المدينة لمحاربة مطرف ابن الأمير^(٤).

وحين تولى عبد الرحمن بن محمد الإمارة فى سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م كان موسى بن محمد بن حدير يشغل خطة المدينة ، فجلس الأمير فى محراب المجلس الكامل بقصر قرطبة للبيعة . تولى أخذها له على الخاصة والعامة بدر بن أحمد مولاه وموسى بن محمد بن حدير صاحب المدينة^(٥).

ولقد أقر الأمير عبد الرحمن فى أول عهده على خطة المدينة موسى بن محمد بن حدير إلى جانب خطة الوزارة^(٦) الذى استخلفه فى القصر عند خروجه إلى غزوة جيان فى رمضان سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٣ م^(٧).

(١) ابن عذارى : ١٤٤/٢ (٢) المرجع السابق ، ١٤٦/٢

(٣) المرجع السابق ، ١٤٨/٢

(٤) راجع تفصيل ذلك : ابن القوطية : ص ١٠٦ - ١٠٧

(٥) ابن عذارى : ١٥٨/٢ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٦٥

ولقد كان من الرسوم المتبعة في حكم عبد الرحمن بن محمد ، أن لا يظل صاحب الخطة شاغلا لها مدة ، بل كان دائم التغيير والتبديل بين أصحاب الخطط لحثهم على العمل المستمر . ولعل حكمة الأمير من ذلك هو تجديد دماء شاغلي هذه الخطط وعدم استئثار أحد بأى منها . ومن الرسوم المتبعة أيضاً في الحكم أنه إذا خرج الأمير للغزاة ترك في قصره ثلاثة : أحد أبنائه ، وأحد الوزراء ، وصاحب المدينة . وذلك ما يعرف الآن بالإنبابة عن الأمير صاحب السلطة في البلاد طيلة وجوده في الغزو ، لتصرف شئون البلاد أثناء غيابه .

وفي سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م قدم عبد الرحمن بن محمد على خطة المدينة محمد ابن عبد الله الخروبي ، وعزل موسى بن محمد بن حدير^(١) .

وفي مستهل صفر سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م توفي محمد بن عبد الله الخروبي ، وولى مكانه عيسى بن أحمد بن أبي عبدة بعد وفاته إلى ثمانية أيام^(٢) . وكان عيسى بن أحمد يخلفه ابنه أحمد في خطته عند ذهاب عيسى مع عبد الرحمن والجيش في سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م إلى مدينة بيشتر لمحاربة حفص بن عمر بن حفصون^(٣) .

وفي سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م ولى أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الرؤوف وعزل أحمد بن عيسى .

وفي سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١ م عزل ابن عبد الرؤوف ، ووليا يحيى بن يونس القبرسي ، وذلك في غرة جمادى الأولى ، ثم عزل ووليا عبد الحميد ابن بسيل في شوال^(٤) . وكانت فيه حدة ومحاربة لأهل الجرم .

وفي سنة ٣٢٠ هـ / ٩٣٢ م كان عبد الحميد بن بسيل على خطة المدينة^(٥) . وفي شوال من هذا العام ولى المدينة فطيس بن أصبغ^(٦) .

وفي سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م ولى خطة المدينة جهور بن عبيد الله مكان أحمد ابن عيسى بن أبي عبدة^(٧) .

وفي سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م عزل عن خطة المدينة بقرطبة جهور بن عبيد الله بالخال سعيد بن أبي القاسم مجموعة له إلى الشرطة العليا^(٨) .

(١) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١٠٣ ، ابن عذارى : ١٦٦/٢

(٢) ابن عذارى : ١٩٣/٢ (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، ٢٠٥/٢ (٥) المرجع السابق ، ٢٠٦/٢ (٦) المرجع السابق ، ٢٠٨/٢

(٧) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٢٨ (٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وبعد عودة الخليفة الناصر من صائفة الخندق في ذي القعدة من سنة ٣٢٧ / ٩٣٩ م أمر صاحب المدينة بالقبض على عشرة من وجوه فرسان الجند الذين تسببوا في هزيمة الخندق وصلبهم على باب السدة القبلي^(١).

وفي سنة ٣٢٨ هـ / ٩٤٠ م قدم إلى خطة المدينة عبد الله بن بدر بن أحمد، وصرف عنها الخال سعيد بن أبي القاسم^(٢).

وفي يوم الجمعة لتسع خلون من ذي الحجة سنة أربعين وثلاثمائة كان خطاب الخليفة الناصر للوزير صاحب المدينة عبد الله بن بدر بتتبع أصحاب ابن مسرة وإخاقهم والبسط عليهم والقبض على من عثر عليهم منهم^(٣).

وذكر الرازي في تاريخه أنه تكرر قراءة عهد الوزير صاحب المدينة عبد الله بن بدر في فترات منها في سنة ٣٤٥ هـ / ٩٥٦ م .

وفي سنة ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م على أبواب المسجد الجامع بقرطبة في البحث عن أصحاب ابن مسرة والتنديد بهم لخلافهم السنة^(٤).

وفي عهد الحكم المستنصر شغل خطة المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان المصحفي ، وشغل خطة المدينة بالزهراء محمد بن أفلح^(٥).

وفي رسوم الخلافة كان صاحب المدينة بقرطبة يأتي أولاً ، ثم يليه صاحب المدينة بالزهراء ، وذلك في مجالس الخليفة الحكم المستنصر . فلقد كان يجلس صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان المصحفي عن يمين الخليفة ، وتحت صاحب المدينة بالزهراء محمد بن أفلح ، وذلك في احتفال استقبال الخليفة لرعيته لتهنئته بعيد الفطر في شوال ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م^(٦).

وكلف الأمير الحكم المستنصر صاحب المدينة جعفر بن عثمان المصحفي بجمع الرجال من فتيان قرطبة وأحداثها لحمل التراس والحراب من خزائن

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤٥ - ٤٤٦ (٢) المرجع السابق ، ص ٤٦١

(٣) ابن حيان : المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٢٤ - ٢٥

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٠

(٥) ابن حيان : تحقيق : عبد الرحمن الحجي ، ص ٢٢

(٦) راجع تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٣١

السلاح ، ليشاهدوا يوم الموكب إلى الزهراء ، فقام صاحب المدينة بذلك على أكمل وجه^(١).

وكان صاحب المدينة بالزهراء مكلفاً أيضاً بمهام مدينته أثناء الاحتفال بقدم جعفر ويحيى ابني علي بن حمدون ومن معهما من بني خزر إلى مجلس الخلافة بالزهراء ، ليكون الموكب الذي يتقدمه صاحب الشرطة هشام بن محمد في أبهة ونظام^(٢).

وفي سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م كلف الخليفة الحكم المستنصر بالله صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان المصحفي مع صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر بنقل دار البرد من مكانها التي بغربي قصر قرطبة إلى دار الزوامل التي بالمصارة طرف قرطبة ، ونقل الزوامل من مكانها هناك إلى الدار التي بقرب المحبس عند قصر الناعورة ، وإقامة حوانيت للبرازين بدار البرد المخلاة ، لينفصح بهم سوقهم ، وتستوسع صناعتهم إذ شكوا بضيقها^(٣).

وفي جمادى الآخرة من سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م في عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله قضى صاحب المدينة بالزهراء محمد بن أفلح على عصبة من أهل قرطبة ، تتكون من عيسى بن قرلمان الملقب بالزبراقة الكاتب الشاعر ، ومؤنس الكاتب ، وأحمد بن الأسعد الملقب بصدام الكاتب ، وجماعة أخرى ، بتهمة الاستخفاف والغمض للخليفة والرتوع في أعراض الناس ونشر مثالبهم في أشعار يجتمعون على صوغها ويتبارون فيها . فرأى الخليفة الحكم قطع مضرتهم بنفيهم من الأرض وإيداعهم السجن والإبلاغ في إهانتهم جزاء بما كسبت أيديهم ، فأودع صاحب المدينة بعضهم السجن وبحث في أمر الفارين منهم^(٤).

وكان من اختصاص صاحب المدينة أيضاً الإشراف على السجن^(٥). وقد كلف الخليفة الحكم المستنصر صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان ببعض الأمور الخاصة بأسرته ، مثل متابعة أخبار أبناء إخوته الأموات ليعرف أحوال أبنائهم وأهليهم وامتحان أخبارهم^(٦) يوماً في الأسبوع بمساعدة أمناء

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧ (٢) المرجع السابق ، ص ٤٩

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٦

(٤) راجع تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٥

(٥) المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٤ (٦) المرجع السابق ، ص ٩٢

العطب والنزائل : مغيث بن محمد بن مغيث ، وأحمد بن عبد الله بن أبي عبدة ،
وياسر الفتى (١).

وفي رمضان من سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م كان لصاحب المدينة دور في
تسكين الأحوال في الخلاف الذي حدث بين الجند وراح ضحيته أعداد
منهم .

فلقد كان للمخلف على المدينة بقرطبة محمد بن الوزير جعفر بن عثمان
بالاشتراك مع صاحب الخيل زياد بن أفلح ، والناظر في الحشم محمد بن
قاسم بن طملس دور في تسكين النزاع الذي حدث بين الطنجيين وطوائف
الجند الأخرى عند اجتماعهم بباب السدة من قصر قرطبة . واختلط بهم
سواد أهل قرطبة متعصبين على الطنجيين ، فنالت الطنجيين جراحات قاسية ،
فقبضوا على كثير من الطنجيين وأوقعوا بهم ، وسجنوا كثيراً منهم ، فهدأت
الهيشة (٢).

وفي آخر جمادى الآخر من سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م ذكر ابن حيان أن
الفتى درى الصقلي المعروف بالخازن قصر في خدمة مولاه الحكم المستنصر
بالله ، فأقصاه عن خطته ، وتولى صاحب المدينة بالزهراء محمد بن أفلح
إذلاله ، فأحضره إلى مجلسه بكرسي الشرطة عند باب السدة بالزهراء ،
وأوقفه قائماً على قدميه إلى جانب الكرسي ، فوبخه وفنده وأوعده دون أن
يغالب له وهو ساكت كاظم ، فلما أنهى صاحب المدينة كلامه تولى عنه داخلا
إلى موضع سكناه من القصر ، وبعد فترة عاد درى إلى الخدمة بعد أن صفح
عنه الخليفة (٣).

وفي رجب من نفس السنة ، كلف الخليفة صاحب المدينة بالزهراء محمد
ابن أفلح بتأديب أحمد بن هاشم ، وابن مقيم ، وابن العاصي ، لنسبتهم إلى
الغمض للسيرة ، والتخطي بفضول القول ، فوبخهم صاحب المدينة ، ثم
كلف ابن هاشم بالتزام داره لا يعدوها ، وقذف ابن مقيم وابن العاصي معاً
في سجن الزهراء (٤).

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ص ٧٨

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٤ (٤) المرجع السابق ، ص ١٠٤

وفي شعبان من سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م تحمل الخليفة الحكم المستنصر بالله الإعذار لأبناء القاسم بن إبراهيم بن عيسى بن حنون ، وابن عمه أبي العيش بن ميمون بن القاسم الحسينان المستأمنان إلى الخليفة الحكم والمقيان بمنية المتلى بشرقي قرطبة ، وكلف الحكم صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان بتجهيز هذا الحفل ودعوة رؤساء البربر وفرسانهم وجمهرة من وجوه أهل قرطبة وبياض أهل السوق ، وسر القرشيان بما قام به الحكم من تكرمة^(١).

وكان الخليفة الحكم المستنصر يكلف صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان بتقديم الخلع والهبات إلى الوافدين على قرطبة من العدو^(٢).

أما المكان الذي كان يجلس فيه صاحب المدينة فكان بجوار موضع جلوس الخزان^(٣) أو قريباً منه ، وكان من جمعت له خطة الشرطة العليا مع المدينة يستخدم كرسي الشرطة العليا ياب قصر قرطبة أو قصر الزهراء مكاناً له .

وفي سنة ٣٦٥ هـ / ٩٧٦ م نفذ عهد الحكم المستنصر إلى الوزير صاحب المدينة جعفر بن عثمان المصحفي بإطلاق أبي الأحوص التجيبي من سجن المطبق مع أصحابه ، فصفح الحكم عنهم^(٤).

وكذلك في أحداث سنة ٣٦٦ هـ / ٩٧٧ م أورد ابن عذارى « أن الخليفة هشام المؤيد صرف محمد بن عثمان المصحفي عن المدينة ، وتقلدها محمد بن أبي عامر ، فخرج محمد نحو كرسيها في هذا اليوم والخلع عليه ولا علم عند جعفر بذلك . وكان محمد بن جعفر جالساً في مجلسها في أبيه ، إذ صعد ابن أبي عامر نحوه ، فولى محمد بن جعفر ناكصاً على عقبه وأتبع بدابته »^(٥).

وهذا النص أيضاً يؤيد ما سبق أن أكدناه من أن هذه الخطة التي صرف عنها محمد بن عثمان المصحفي هي خطة المدينة مضافة إليها خطة شرطة المدينة ، ومن يستحوذ على خطة الشرطة العليا يمكنه أن يسيطر على مجريات الأحداث . وخاصة إذا كانت له مطامع سياسية كبيرة في الاستحواذ على السلطة

(١) المرجع السابق ، ص ١١٠ (٢) المرجع السابق ، ص ١١١

(٣) الخشي : ص ٧٧ (٤) ابن عذارى : ٢٥٠/٢

(٥) الذخيرة ، ٦٤/١/٤ ، ابن عذارى : ٢٦٦/٢

والتخلص من المنافسين والمناوئين له . وهكذا سيطر محمد بن أبي عامر على الأمور في قرطبة بتملكه قصر الخلافة .

وأضاف ابن عذارى أن ابن أبي عامر ضبط المدينة ضبطاً أنسى أهل الحضرة من سلف من أفراد الكفاة ، وأولى السياسة^(١) ، وقد كانوا قبله في بلاء عظيم ، يتحارسون الليل كله ، ويكابدون من روعات طراقه ما لا يكابد أهل الثغور من العدو ، فكشف الله ذلك عنهم بمحمد بن أبي عامر وكفايته^(٢) . واشتد ابن أبي عامر على أهل الريب والأذى ، وسد باب الشفاعة والرشي وعدل في القريب والبعيد^(٣) .

واستخلف ابن أبي عامر على المدينة ابن عمه عمرو بن عبد الله بن أبي عامر ، فسلك في أهل الشر سبيله ، بل أربى عليه في ذلك^(٤) .

وتولى الفقيه أحمد بن عبد الله بن محمد بن عروس الموروري — توفي سنة ٣٦٦ هـ / ٩٧٧ م — خطة المدينة لابن أبي عامر ، وكان قبل ذلك قاضياً ببعض النواحي ، وقد نقد ابن حيان تحوله من طبقة العلماء إلى طبقة أهل الخدمة ، فقال : وتحول عن طبقة فلحق أهل الخدمة ونال الوزارة وتقلد المدينة ، وصادر المكوس وارتكب الجرائم وأغرق في ظلم العباد^(٥) .

ولعل هذا يعطينا فكرة عن اختصاصات صاحب المدينة ومسئوليته .

نخلص مما ذكرنا إلى أن هاتين الخطتين : الشرطة والمدينة ، لم تندجما ، بل كان كل منهما خطة منفردة لها اختصاصها ، وإن جمعت هاتان الخطتان لجعفر بن عثمان المصحفي فترة ، وكذلك لمحمد بن أبي عامر .

بل نحن نفهم من النص السابق أن صاحب المدينة كان هو صاحب اليد العليا في إدارة المدينة وشرطتها ، وأنه أعلى مرتبة من صاحب الشرطة في رسوم الخلافة ، وأنه كان يرأس صاحب الشرطة ويستخدم جهازه وأعوانه ، فجلوس ابن أبي عامر على كرسي الشرطة على باب القصر كصاحب الشرطة العليا ، كان معناه أنه يستحوذ على خطة صاحب المدينة أيضاً وسلطاته التي

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١) ابن عذارى : ٢٦٦/٢

(٣) مؤلف مجهول : ص ١٧٩

(٥) عياض : ٦٨٨/٤ - ٦٨٩

تفوق سلطات صاحب الشرطة ، وهذا يدل أيضاً دلالة أخرى على أنه أصبح قريباً جداً من الخليفة وهو صاحب السلطة الشرعية ، وعلى أن منزلته لدى الخليفة منزلة خاصة باستحواذة على الخطتين معاً . وإن كان ابن أبي عامر سيستخدم من رجاله من يخلفه أو ينوب عنه في تلك الخطط لممارستها ليتفرغ لأعمال أخرى هامة .

وكان لصاحب المدينة دور في تفريق العامة وحماية قاضي الجماعة من تهورهم وذمه ، وانصراف قاضي الجماعة محمد بن يتي بن زرب المتوفى سنة ٣٨١ هـ / ٩٩١ م إلى داره سالماً بعد أن اختبأ من العامة في مقبرة السيدة مرجان بمقبرة الربض ، وناله منهم أذى شديد ، وذلك بسبب تكرار صلاته للاستسقاء وإبطاء الغيث^(١) وعللت العامة سبب ذلك بقبوله هدايا ابن أبي عامر .

وكان مفرج العامري صاحب مدينة الزاهرة في عهد المنصور محمد بن أبي عامر^(٢) وفي عهد ولده المظفر عبد الملك ، وكلفه المظفر عبد الملك بالقبض على وزيره عيسى واعتقال داره ودور ولده وقتله وتعليق رأسه على باب المدينة الزاهرة^(٣) حين اكتشف خيانتة وتآمره .

وذكر ابن عبدون أن من اختصاصات صاحب المدينة تهيئة جو الاستقرار والهدوء العام داخل المدينة حتى في أثناء الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية كالأعراس ، فيجب أن يؤخذ سلاح الشبان عند إقبالهم عند العرس قبل أن يشربوا ، وإذا ظفر بالمعربد ، كُتف وأُهبط إلى صاحب المدينة الذي يؤدبه ويسجنه إذا وقع في العرس عربدة^(٤) ، وذلك حتى يشيع جو الأمان في أثناء الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية المختلفة .

ويذكر أن صاحب المدينة في فترة الفتنة البربرية عبد الله بن عمر أمر بحبس قتي اعترض على الخطيب في المسجد الجامع بقرطبة حين بلغ موضع الدعاء لعبد الرحمن بن أبي عامر بولاية العهد ، فصاح بأعلى صوته : « أش هذا الدلس ياشيخ السوء » بأنكر صوت ، فقبض عليه وحمل إلى السجن . وأمر صاحب المدينة بصلبه ، فأحضر جذع وأخذ في تهيئته له ، واجتمع الناس لمشاهدته^(٥) .

(٢) الذخيرة ، ٤/١/٥١ - ٥٢

(٤) ابن عبدون : ص ٥٤

(١) النباهي : ص ٧٨ - ٧٩

(٣) البيان المغرب ، ٣/٣٤

(٥) البيان المغرب ، ٣/٥٤

فبلغ خبره الخليفة هشام المؤيد وبين له خادمه جوذر الفتى أن هذا مصاب في عقله ، فأعيد إلى محبسه وأطلق سراحه المهدي حين وثب على قرطبة .

وصلب ابن عبد الجبار في نفس المكان صاحب المدينة عبد الله بن عمر ، ثم تلاه صاحبه عبد الرحمن بن أبي عامر شنجول^(١) .

وكان صاحب مدينة الزاهرة عبد الله بن مسلمة ، الذي ضبط أسوارها وأبوابها حين ملك ابن عبد الجبار قصر قرطبة^(٢) .

وحين نهبت دور البربر بقرطبة ضرب صاحب المدينة بقرطبة رقاب ثلاثة من النهاية وطيف برؤوسهم^(٣) .

وكانت خطة المدينة من الخطط التي كانت تورث مثل بقية الخطط الدينية بشرط توافر شروط الوريث لمقتضيات الخطة ومعاييرها .

فبعد وفاة محمد بن أفلح صاحب المدينة بالزهراء في يوم السبت لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م ولي الخليفة الحكم المستنصر أخاه زياد بن أفلح مكانه مجموعة له إلى ما بيده من خطى الخيل والحشم وولاية كورة فريش ، وولى بنى أخيه المتوفى هشاماً وعبد الرحمن وعبد الملك بنى محمد خطة العرض ، وصير منهم هشاماً مخلصاً لعمه زياد على عمل المدينة الزهراء^(٤) .

وهناك من الشخصيات التي تولت هذه الخطة في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي :

موفق الخصى صاحب المدينة في غرناطة في عهد باديس بن حبوس ، وكان من ثقاته ، وكثيراً ما كان ينصح الرئيس بعقاب « من يزعم أنه من أهل الشر » ، ولكن كان ابن النغالة يخالفه في الرأي ويهون من أمره^(٥) .

(١) المرجع السابق ، ٥٤/٣ - ٥٥ (٢) المرجع السابق ، ٥٨/٣

(٣) المرجع السابق ، ٧٦/٣

(٤) المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ٢١٠

(٥) انظر تفصيل ذلك : مذكرات الأمير عبد الله ، ص ٣٧

والشخصية الثانية التي ذكرها عبد الله بن بلكين في مذكراته شخصية لبيب النخعي صاحب المدينة في عهده ، فقال عنه : « وثقناه لتربيتنا له » (١) .
غير أنه كان له دور خاص في التآمر على الأمن العام داخل مدينة غرناطة ، وهو المكلف بالحرص عليه واستتبابه ، فقد تآمر مع « مؤمل » بعض رؤوس الجند مع زناته على عدم إطاعة الأوامر (٢) .

ومن قرطبة أرسل ابن عباد حاجبه سراج الدولة عباد بن محمد إلى إشبيلية من أجل ما حدث من اعتداء رجل على يهودى كان يسب الشريعة ، فبطش به المسلم وجرحه وحرك العامة ، فقبض عليه صاحب المدينة عبد الله بن سلام واعتقله ، وكان هذا الاعتقال مما أثار العامة ، الأمر الذى جعل ابن عباد فى قرطبة يرسل ولده فى جيش كثيف مع نخبة من علمائه ووجوه رجاله . وكان معهم ذو الوزارتين أبو الوليد ابن زيدون لمشاركة القصة لتهدئة الأحوال والاحتياط على العامة ، وذلك فى يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من ذى الحجة سنة اثنتين وستين وأربعمائة (٣) .

وبعد وفاة الوزير ابن زيدون بإشبيلية فى صدر رجب سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، عين المعتمد بن عباد ولده أبا بكر على خطة ولاية المدينة مجموعة له إلى خطة ولاية السكة فبكل استقلال ، وعلى كل استظهر فكفى وعدل ، فاغتنب به السلطان (٤) .

ومن الاختصاصات الفعلية لصاحب المدينة ما ذكره ابن سهل فى نوازله فى قضية « من تراموا فى دم سجنوا فيه وكذبوا » فقبض عليهم صاحب المدينة وأودعهم الحبس وأرسلهم إلى قاضى الجماعة ليحكم فى قضيتهم (٥) .

وفى هذه القضية نرى أن صاحب المدينة كان يقوم بدور المحقق ويقف عند هذه الحدود ، وبوصفه محققاً كانت له سلطة القبض على من تتجه إليه الشبهات .

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٤

(٢) انظر تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ١٣٣ وما بعدها .

(٣) الذخيرة ، ٤١٨/١/١

(٤) المرجع السابق ، ٤١٩/١/١ - ٤٢٠

(٥) راجع كتابنا : وثائق فى أحكام القضاء الجنائى فى الأندلس ، ص ٥٧ وما بعدها .

وهذه السلطة هي من مستلزمات سلطة التحقيق . والقبض في هذه الحالة هو إجراء احتياطي ، والحبس حبس تحفظي موقوف بتداعي الأدلة أو بتعزيزها . ويتوقف مصير القبض والحبس على هذه النتيجة ، وعلة القبض والتحفظ على المتهم هي الشبهات التي قامت ضده . وحكمته عدم تمكنه من الهرب من جهة أو التأثير على الشهود ومجرى التحقيق من جهة أخرى ، والحبس هنا حبس احتياطي وليس حبساً تنفيذياً .

وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي رأينا أن صاحب المدينة بقرطبة كانت له اختصاصات إدارية وقضائية ، منها التحري عن مصير الأموال المبددة أو المختلسة وإصدار الحكم في حالة ثبوت التهمة .

ويذكر لنا ابن سهل في نوازله « في دعوى ورثة ابن لييب البيطار على زوجته في سنة ٤٥٩ هـ / ١٠٦٧ م » أنها أخفت بعض تركته^(١) ، فقام صاحب المدينة بقرطبة محمد بن هشام بن عيسى الحفيد^(٢) بمشاورة الفقهاء ابن عتاب^(٣) وابن القطان^(٤) وابن مالك^(٥) في تلك القضية^(٦) .

واستحضر صاحب المدينة الزوجة مسعدة واستجوبها فأنكرت أن يكون بيدها شيء وثبت قولها في مجلس نظره . ونرى في هذه القضية أن صاحب المدينة لم يقتصر دوره على التحقيق وإنما كانت له السلطة التنفيذية للأحكام ،

(١) ابن سهل : ورقة ٢٢٠

(٢) هو : أبو بكر محمد بن هشام بن محمد بن عثمان القيسي المعروف بابن المصحف القرطبي وهو حفيد لأبي جعفر بن عثمان المصحف الذي كان وزيراً للحكم المستنصر ثم هشام المؤيد قبل أن يستبد المنصور محمد بن أبي عامر بالأمور ، ولد سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م ، وتوفي سنة ٤٨١ هـ / ١٠٨٨ م . انظر في ترجمته : ابن بشكوال : الصلة ، ترجمة رقم ١٢٢١ ، وبحث صاحب المدينة بالأندلس ، مجلة معهد التريية والمصادر الواردة بالhashية رقم ١٥ ، ص ٦٠

(٣) هو الفقيه محمد بن عتاب بن عمن ، ولد سنة ٣٨٣ هـ / ٩٩٣ م ، وتوفي سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م .

راجع في ترجمته : بحثنا السابق حاشية رقم ١٥ ص ٦٠

(٤) هو أبو عمر أحمد بن محمد بن عيسى بن هلال ، توفي سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م . انظر المرجع السابق الحاشية رقم ١٧ وما ورد فيها من مصادر .

(٥) هو عبيد الله بن محمد بن مالك ، توفي سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م . انظر المرجع السابق الحاشية رقم ١٨ وما ورد فيها من مصادر .

(٦) ابن سهل : الورقتان ٢٢١ - ٢٢٢

ثبت ذلك من كتابه إلى الفقهاء والقاضى ليستنير برأيهم فقال : « ودعيت إلى الفصل بينهم بالواجب فلم يسعنى إلا عن مشورتكم فخطبتكم بكتابتى هذا مدرجاً طيه كتاب الاسترعاء والوراثة لتشيروا على بما أعتمد عليه وأنفسه بينهم موفقين مأجورين إن شاء الله تعالى » .

من ذلك نرى أن صاحب المدينة فى هذه القضية قد شاور أهل الرأى من الفقهاء فى حكم القانون ، فإذا بدا فى هذا إخلال بمبدأ الفصل بين سلطة التحقيق والاتهام وسلطة القضاء أو خروج على هذا المبدأ ، فإننا نرى أنه كان من سلطته الجمع بين هذه الصلاحيات للنظر فى أمثال هذه القضايا ربما لسهولة ؛ ذلك أن صاحب المدينة كان منوطاً به التحرى عن الأموال التى تسرق أو تبدد . وإذا لجأ إليه الورثة بالشكوى من أن مسعدة زوجة عبد الله ابن لبيب قد أخفت بعض أموال تركته لتستحوذ عليها وتستأثر بها دونهم ، وكان هذا داخلاً فى نطاق سلطته المشروعة بوصفه صاحب المدينة القائم على المحافظة على حقوق الناس وأموالهم ، ولا نرى فى هذا اعتداء منه على سلطة الحكم ولكن هى سلطة مخولة له فى أمثال هذه القضايا ، واستشارته للفقهاء إنما كان بقصد الاستئناس برأيهم فى أثناء تحرياته ، استجاءاً للأدلة وتكييفها ثم الموازنة بينها وترجيح أنسبها للأخذ به وإصدار الحكم والتنفيذ .

وكان لصاحب المدينة دور المحقق فى قضايا القتل ، مثال ذلك ما ذكره ابن سهل فى قضية الحاج أبى مروان عبد الملك بن زيادة الله بن مضر^(١) التيمى الطنبى الذى أصبح مقتولاً فى فراشه فى داره بالربض الشرقى بقرطبة بحومة مسجد الأمير فى آخر شهر ربيع من سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م ، فقد ذكر أن الوزير أبى الوليد ابن جهور^(٢) أمر صاحب المدينة محمد بن هشام الحفيد

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله بن مضر الطنبى . انظر فى ترجمته : بحثنا السابق صاحب المدينة فى الأندلس ، حاشية رقم ٢٠ وما ورد فيها من مصادر . وانظر كتابنا : وثائق فى أحكام القضاء الجنائى فى الأندلس ، ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أبى الحزم جهور بن محمد بن جهور الذى ولى الأمر فى قرطبة بعد وفاة أبيه سنة ٤٣٥ هـ ، وخلع عن قرطبة سنة ٤٦٢ هـ . انظر بحثنا السابق ، حاشية رقم ٢١ ، ص ٦١ وما ورد فيها من مصادر .

بالذهاب للتحقيق في ذلك ، وشاور في هذا ابن عتاب وابن القطان وابن مالك وقاضي قرطبة^(١).

ونرى من تفاصيل القضية كما عرضها ابن سهل أن صاحب المدينة قد قام بالمعينة وإثبات الحالة ، سواء بالنسبة إلى عدد الطعنات التي شوهدت بجثة القتيل ، والدماء التي وجدت بملابسه وملابس نسائه وأمتعته ، أو بالنسبة إلى الآلة الحادة التي استخدمت في القتل وتعقب آثار الجاني واستجواب الحاضرين ومواجهة بعضهم ببعض ، ثم استطاع بعد ذلك أن ينتزع اعترافاً من نساء الدار بقتل أبي مروان الطنبلي المذكور ، إلا أن بعض الفقهاء أعلن بطلان هذا الاعتراف ، لأنه بتهديد من الشرطة وإفزاز هؤلاء النسوة . وفي ذلك دليل على أن صاحب المدينة كان هو الذي يستعمل سلطة رجال الشرطة في التحقيقات الخاصة بأمثال هذه القضايا .

وهي المعروفة في القوانين الوضعية الراهنة بالضبطية القضائية ، بمعنى أنه عندما كلف من قبل حاكم قرطبة بالقيام بتحقيق الواقعة والكشف عن مرتكبي الحادث تولى هذه الأمور بأمرة من الحاكم المذكور ، واقتصر دوره على جمع الاستدلالات والمعينة والمناقشة واستجواب الشهود وسماع أقوال ذوى الشأن ومواجهة بعضهم ببعض ، واستطلاع رأى الفقهاء في تقدير الأدلة، وإنزال حكم القانون بصدد ما دون أن يتصدى في هذه المناسبة للفصل في موضوع الاتهام ذاته ، وهو وضع سليم يتفق وأصول العدالة وضماناتها بحيث لم يجمع بين سلطة التحقيق والاتهام وولاية الحكم - في مثل هذه القضايا - وهو ما يمكن تشبيهه بدور النيابة العامة في القضايا الجنائية عندما تتولى التحقيق وتوجه الاتهام وترك أمر الحكم على من تثبت إدانته للقضاء تصوناً للعدالة ، لأن المحقق يتأثر بطبيعته بالميل إلى الاتهام ، أما القاضي فيقف من المتهم موقف الحيطة ، ويقضى قضاء مجرداً عن التأثير باتجاه معين . وإذا كان للقاضي وهو يجلس مجلس القضاء أن يحقق بنفسه للتثبت مما قدمه إليه المحقق من أدلة على استكمال تكوين اقتناعه فإن هذا لا يعنى أنه يتهم ويقضى في الوقت ذاته ،

وبهذا يكون دور صاحب المدينة - في هذه الأنواع من القضايا - متفقاً ومبادئ العدالة .

من تلك القضية نرى أن اختصاص صاحب المدينة في مثل هذه الخصوصية كان هو التحقيق في الجريمة ودوافعها وحقيقة مرتكبها لكي يصدر القاضي حكمه فيها بالاستعانة بآراء الفقهاء .

وهناك قضية أخرى في مثل هذا الاختصاص وهي قضية « قتل ابن فطيس لزوجته رحيمه ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد في سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م » فقد است حضر الحاجب سراج الدولة أبو عمرو عباد بن المعتمد على الله^(١) الوزير صاحب المدينة بقرطبة محمد بن يزيد وسأله فيما جرى بين يديه من أمر التحقيق في تلك القضية وآراء الفقهاء فيها بعد اطلاعهم على جوانبها المختلفة^(٢) . فشرح له ما قام به من إجراءات وتحريات ومعاينة وسماع لأقوال الشهود ، وما اضطره إلى الالتجاء إلى مشاورة أهل الرأي من الفقهاء نظراً إلى عدم وجود شهود عيان على الواقعة ، وقيام الاتهام فيها على مجرد الاستنتاج تأسيساً على ما قرره هؤلاء الشهود من أن المجنى عليها كانت تقيم مع زوجها بمفردهما ، ولم يثبت تسلل أحد من الخارج إلى مكان وجودهما مما يرجح قرينة ارتكاب الزوج لجريمة القتل .

ونخلص من موقف صاحب المدينة في هذه القضية إلى أنه قد دعى من قبل الحاكم للتحقيق والمعاينة ، فصعد بالأمر وأجرى التحقيق وسمع أقوال الشهود واستطلع رأى الفقهاء تنفيذاً للمأمورية التي كلف بها .

ويبدو من شواهد الحال أن صاحب المدينة وقف من الاتهام موقفاً سلبياً إذ لم يتأكد له ثبوت التهمة على أحد . وبذلك يكون من الطبيعي في هذه الحالة أنه لم يسند الاتهام إلى أحد . وهذا هو شأن النيابة العامة أو قاضي التحقيق عندما تصدر الأولى أمراً بحفظ الأوراق لعدم كفاية الأدلة أو لعدم معرفة الفاعل ، أو عندما يصدر الثاني قراراً بالآل وجه لإقامة الدعوى العمومية .

(١) سراج الدولة عباد بن محمد المعتمد على الله بن المعتضد ، قتل سنة ٤٨٤ هـ / ١٠٩١ م انظر بحثنا السابق ، حاشية رقم ٢٣ ، ص ٦١ وما بها من مصادر .

(٢) ابن سهل : أوراق : ٣٨٨ - ٣٩٠

(م ٢٠ - تاريخ القضاء في الأندلس)

وذكر ليفي بروفسال أن هذا اللقب ظل متخذاً منذ نهاية القرن الحادى عشر فى أرغون وغيره تحت تسمية **Zalmadina** أو **Sahib al-madina** أى صاحب المدينة ، وكانت له فى ظل الحكم المسيحى نفس اختصاصات صاحب المدينة فى الأندلس^(١).

يبين مما سلف إيراده أن اختصاصات صاحب المدينة بوصفه محققاً كانت محددة على أسس منضبطة من حيث اقتصار دور المحقق وسلطة الاتهام على جمع الأدلة وتقديرها وترجيح الشبهات ؛ مما ترك الأمر للحاكم أو قاضى الجماعة صاحب الولاية - فى أمثال هذه القضايا - فى الفصل فى الاتهام حسبما ينتهى إليه اقتناعه بما ثبت لديه فى حيدة مطلقة وتجرد تام دون تأثر بالعوامل التى قد يتأثر بها المحقق أو سلطة الاتهام . وهذه ضمانات كبرى من ضمانات العدالة ، على خلاف ما كان معروفاً عند الرومان من أن القاضى يلقب بريتور وكان يستنبط القاعدة القانونية ويقوم بتطبيقها فى حالة عدم وجود النص ، بينما كان الحال فى الإسلام فى أقضية الأندلس أنه كان يفصل بين الاتهام وسلطة الحكم كمبدأ عام ، صوناً للعدالة وتحقيقاً لطمأنينة المتقاضين .

كذلك كان له سلطة توجيه الاتهام وتنفيذ الحكم فى القضايا قليلة الخطورة بعد استشارة الفقهاء وتمحيص الأدلة .



خطة الشرطة

هى من الوظائف التى كانت سائدة فى شبه جزيرة إيبيريا فى عهد القوط ويقوم بها موظف مكلف بالأمن فى المدينة يعرف باسم *Practor Urbanos* ، فحل محله لقب صاحب الشرطة ، وانتقل هذا اللفظ إلى عجمية أهل الأندلس فى صور مختلفة مثل *Zabaxorata* ، ودخلت الوظيفة فى النظم الإسلامية ، وقد أخذ العرب نظام الشرطة ولفظها فى المشرق من البيزنطيين شرطة : *Securitas* ، ثم نقلوا الوظيفة بلفظها إلى الأندلس حيث أخذ اللفظ صورة عربية فى العجمية الأندلسية^(١).

وهى من الخطط الدينية الشرعية فى عالم الإسلام ، فقد وجدت فى الدولة العباسية والأموية فى الأندلس والعبيدية فى مصر والمغرب كما ذكر ابن خلدون^(٢).

وأشار القلقشندي إلى قولين فى اشتقاق لفظ شرطة : أحدهما أنها من لفظ الشرط بفتح الشين والراء ، بمعنى العلامة ، لأن الشرطة كانوا يتخذون علامات يتميزون بها ، والثانى أنها مشتقة من الشرط بفتح الشين وسكون الراء ، بمعنى الدون اللثيم السافل ، لأن الشرطة يحتكون بأراذل الناس وسفلتهم من اللصوص ونحوهم ، ويطلق على واحد الشرطة شرطى ، وعلى جماعة الشرطة شرط وشرطية^(٣).

وذكر ابن خلدون أن صاحب هذه الخطة فى إفريقية يسمى الحاكم ، وفى دولة أهل الأندلس يسمى صاحب المدينة^(٤).

ونحن أمام رأى ابن خلدون نقرر أن صاحب المدينة غير صاحب الشرطة وإن كانت هناك علاقة بينهما ، فصاحب المدينة يستخدم صاحب الشرطة

(١) د . حسين مؤنس : فجر الأندلس ، ص ٤٦٤

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢ (طبعة دار إحياء التراث العربى ، بيروت ،

لبنان) .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ٤٥٠/٥ (٤) المقدمة ، ص ٢٥١

وجهازه التنفيذي في التحقيقات المدنية ، وقد عالجنا ذلك عند الكلام عن صاحب المدينة من خلال القضايا التي أوردتها ابن سهل في نوازلها .

فمن المحتمل أن يكون صاحب المدينة هو صاحب اليد العليا في إدارة المدينة وشرطتها . واستنتجنا ذلك من أن صاحب المدينة في الأعياد يقرب من مجلس الخليفة وتحتته صاحب الشرطة^(١) .

ويرى بروقنسال أن هذا الموضوع قد ظل غامضاً ، إذ لم تلق عليه أضواء على الأقل في عهد الخلافة ، وهو العهد الذي نعرف أن نظام صاحب المدينة ونظام صاحب الشرطة كانا نظامين موجودين في ظله ولم يمتزجا على نحو ما بدا عليه الحال منذ نهاية القرن العاشر^(٢) .

خلفاً لما ادعاه بروقنسال بوجود امتزاج بين خطة الشرطة وخطة المدينة في نهاية القرن العاشر ، وقوله : إن ابن سعيد وابن خلدون لم يضعوا تمييزاً واضحاً بين صاحب المدينة وصاحب الشرطة^(٣) .

وكان الأمير عبد الرحمن الأوسط ٢٠٦ - ٢٣٨ هـ / ٨٢٢ - ٨٥٣ م هو الذي ميز ولاية السوق عن أحكام الشرطة المسماة بولاية المدينة ، فأفردتها وصير لوالها ثلاثين ديناراً في الشهر ولوالى المدينة مائة دينار^(٤) .

والحقيقة أن هاتين الخطتين لم تمتزجا أبداً ، بل ظلت لكل منها اختصاصاتها . وربما يكون النص الذي أورده ابن بسام عن ابن حيان هو الذي جعل بروقنسال يظن اندماج هاتين الخطتين وامتزاجهما منذ نهاية القرن العاشر .

والنص هو : قال ابن حيان : « فخرج أمر الخليفة هشام بصرف المصحفي عن المدينة ، وكانت في يده يومئذ ، فخلف عليها ابنه ، فخرج ابن أبي عامر نحو كرسيها في ذلك اليوم ، والخلع عليه ولا خبر عند جعفر ، وإن ابنه لجالس مجلسها في أبيته حتى صعد ابن أبي عامر نحوه ، فولى ولد المصحفي ناكصاً على عقبه ، وأتبع بدابته ، وعاد إلى داره ، وملك محمد بن أبي عامر

(١) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجي ، ص ٩٤

(٢) L. Provençal, Hist. Esp. Musul. Vol. III, p. 158.

(٣) L. Provençal, Esp. Musul. au Xème S., p. 88.

(٤) المغرب في حل المغرب ، ٤٦/١

الباب بولايته الشرطة ... فضبط المدينة (أى قرطبة) ضبطاً أنس به أهل الحضرة من سلف قبل من الكفاة وأولى السياسة»^(١).

« وقد كانوا قبله فى بلاء عظيم يتحارسون الليل كله ويكابدون من روعات طراقه ما لا يكابد أهل الثغور من العدو ، فكشف الله ذلك عنهم بمحمد بن أبى عامر وكفايته وتنزهه عما كان ينسب لابن جعفر ، فسد باب الشفاعات وقمع أهل الفسق والذعارات ، حتى ارتفع البأس وأمن الناس وأمنت عادية المتجرمين من حاشية السلطان ، حتى لقد عثر على ابن عم له يعرف بعسقلاجه ، فاستحضره فى مجلس الشرطة وجلده جلداً مبرحاً كان فيه حمامه ، فانقمع الشر فى أيامه جملة ، واستخلف ابن أبى عامر على المدينة (أى قرطبة) ابن عمه عمرو بن عبد الله بن أبى عامر ، فسلك فى أهل الشر سبيله ، بل أربى عليه فى ذلك»^(٢).

نستنتج من هذا النص : أن مجلس الشرطة الكبرى كان عند باب قصر الخليفة ، وأن محمد بن أبى عامر استطاع الاستحواذ بوسائله الخاصة على خطة الشرطة وعزل عنها جعفر بن المصحفى ، وكان ابن أبى عامر حازماً فى ضبط قرطبة، فعاد الأمن والأمان إليها، وضرب على أيدي أهل الشر والفسق والذعارات ، ولم يهب أحداً فى سبيل نشر الأمن والأمان بين الرعية وضرب مثلاً فى ذلك بعقاب ابن عم له يعرف بعسقلاجه .
واستخلف ابن أبى عامر ابن عمه على خطة الشرطة فسلك فى خطته فى أهل الشر سبيله .

فخطة الشرطة كانت توجد فى الأندلس منذ بدء عهد الإمارة ، وبعد أن عقد عبد الرحمن الداخل عقد الأمان مع منافسه يوسف الفهرى ، وكان أول من تولاها هو : الحصين بن الدجن بن عبد الله^(٣). وذكر ابن الأبار : أن

(١) الذخيرة ، ٦٤/١/٤ ، ابن عذارى : ٢٦٦/٢ ، وهناك اختلاف فى بعض الألفاظ بين المصدرين .

(٢) التكملة ابتداء من : « وقد كانوا قبله ... إلى نهاية النص من ابن عذارى : ٢٦٦/٢

(٣) هو : الحصين بن الدجن بن عبد الله بن محمد بن عمرو بن يحيى بن عامر بن ملك ابن خويلد بن سيمان بن خفاجة بن عمرو بن عبيد العقيل . راجع ابن الأبار : الحلة السيرة ، الجزء الثانى ص ٣٥٤ وما ورد فى الحاشية من مصادر .

اسمه مذكور في شهود الأمان الذي عقده عبد الرحمن الداخل ليوسف الفهرى عند اصطلاحهما بإلبيرة ، وذلك في يوم الأربعاء لليلتين خلتا من شهر ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين ومائة^(١).

وكان الحصين فارس أهل الشام بأساً ونجدة . وكان شاعراً ، فلما استوثق الأمر لعبد الرحمن بن معاوية وعرف للحصين صالح بلائه اختصه وولاه الشرطة .

ولعل سبب تولية الحصين لخطة الشرطة كما نستنتجها من كلام ابن الأبار أنه استجاب لدعوة عبد الرحمن بن معاوية الداخل إلى الأندلس ومال إلى أنصاره من القحطانية واليمانية للذي كان بينه وبين الصميل بن حاتم الكلابي من المنافسة المعلومة على الرئاسة ، وكان له دور بارز في انتصار عبد الرحمن الداخل على منافسيه في الأندلس^(٢).

ولقد كانت هذه الخطة موجودة أيضاً في المشرق في العصر الأموي^(٣) ، وكان بعض الخلفاء يعنون عناية خاصة باختيار صاحب الشرطة .

وفي الأندلس كان يسمى صاحب هذه الخطة والى الشرطة ، أورد ذلك الخشني في قضاة قرطبة فقال : إن أحد الشهود شهد عند والى الشرطة فاستخف بشهادته أحد الخصوم وكان يسمى غراباً ، فأمر والى الشرطة محمد ابن زياد بقمعه أسواطاً^(٤).

وذكرت كتب التراجم الأندلسية أيضاً أنه كان يسمى في الأندلس بصاحب الأحكام أو صاحب الشرطة أو الشرطة . وكان يعينه الأمير أو الخليفة في ظل الدولة الأموية في الأندلس أو ولي الأمر في ظل ملوك الطوائف والمرابطين . وكان ينفذ لصاحب هذه الخطة سجلاً لتعيينه في تلك الخطة ، فلقد كتب الخليفة المستنصر بالله في سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م ، بخط يده سجل محمد ابن جمهور على الشرطة بعد عزله عبدالله بن بدر عنها^(٥).

وذكر ابن سهل في نوازله أن هناك ست خطط تحول لصاحب كل منها حق إصدار الأحكام^(٦) ومنها « الشرطة » . ويرى ابن سهل أن الشرطة كانت

(١) الحلة السيرة ، ٢/ ٣٥٥ (٢) المرجع السابق ، ٢/ ٣٥٤ - ٣٥٥

(٣) L. Provençal, l'Esp. Musul. au Xème S. P. 89. (٤) الخشني : ص ٥٨ (٥) ابن عذاري : ٢/ ٢٣٥ (٦) ابن سهل : ورقة ٢

تنقسم في الأندلس إلى ثلاث شرط^(١) : شرطة كبرى ، وشرطة صغرى ، وشرطة وسطى ، ويضيف ابن سهل فيقول : « هكذا نص عليه بعض المتأخرين من أهل قرطبة في تأليف له »^(٢) . أما ابن خلدون فيرى أن الشرطة انقسمت إلى شرطتين فقط ، هما الشرطة الكبرى والشرطة الصغرى^(٣) .

وقول ابن سهل في هذا الأمر هو الأصوب بحكم تقدمه على ابن خلدون ومعاصرته لأحداث القرن الخامس الهجرى في الأندلس . وما ذكره ابن خلدون يتفق مع كثير من المصادر قبل سنة ٣١٧ هـ / ٩٣٠ م ، وهو العام الذى عرفت فيه الأندلس الشرطة الوسطى .

ومن تولى هذه الخطة في عصر الإمارة الأموية نذكر منهم :

الحصين بن الدجن بن عبد الله^(٤) ثم قاسم بن أبى^(٥) فى عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية . وإن كان على الشرطة فى قرطبة عبد الرحمن بن نعيم أثناء صراع عبد الرحمن مع منافسيه وقبل أن يتم له الأمر فيها^(٦) .

وفى عهد هشام بن عبد الرحمن كان الحسن بن بسام صاحب شرطته^(٧) .

وفى عهد الحكم بن هشام كان صاحب شرطته سعيد بن عياض^(٨) ، ثم جودى بن أسباط السعيدى^(٩) ، ثم محمد بن كليب بن ثعلبة^(١٠) .

وفى عصر عبد الرحمن الأوسط انقسمت خطة الشرطة إلى قسمين : الشرطة الصغرى ، والشرطة الكبرى .

وأقر الأمير عبد الرحمن الأوسط محمد بن كليب فترة على الشرطة ثم رقاها إلى الوزارة^(١١) .

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) المقدمة ، ص ٢٥١ (٤) الحلة السراء ، ٢/٢٥٤ - ٢٥٥

(٥) مؤلف مجهول : ذكر بلاد الأندلس ، ص ١١٠

(٦) راجع أخبار مجموعة ، ص ٦١ (٧) ذكر بلاد الأندلس ، ص ١١٩

(٨) لعله هو سعيد بن عياض من أهل طليطلة ، ويكنى أبا عثمان ، وكان من أهل المسائل

والفتيا ، وكان معوله على يحيى بن إبراهيم بن مزين ، وذكره ابن حارث . راجع فى ترجمة ابن

الفرضى : ترجمة رقم ٤٧٩

(٩) المقتبس ، ص ١٢٢ - ١٢٣ (أنطونيا) ، مؤلف مجهول : ص ١٢٦

(١٠) المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكى ، ص ٣٨

(١١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

وقد شغل خطة الشرطة الفقيه محمد بن زياد الذي رقى إلى قضاء الجماعة بعد ذلك في عهد عبد الرحمن الأوسط وقنع أحسد الشهود أسواطاً وهو بالمسجد^(١). وكان ذاك موضع خلاف بين ابن القاسم الذي يؤيد التعزير في المسجد ويمنون الذي يأباه^(٢).

ولقد ولي الأمير عبد الرحمن الأوسط الفقيه محمد بن خالد الأشج المعروف بابن مرتنيل^(٣) مولى عبد الرحمن بن معاوية الشرطة والسوق والصلاة مجموعة له ، وتوفي سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٥ م ، وقيل سنة ٢٢٤ هـ / ٨٣٩ م ، ولم نعرف نوع الشرطة التي شغلها ابن مرتنيل .

وكان صليباً في أحكامه ، ورعاً فاضلاً ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، وكان ينفذ أحكامه على أصحاب السلطان ، وضرب منهم رجلاً وحبسه ، وروى أن الأمير عزله مرة فعزله غدوة وردة عشية لما رأى من صلاحه^(٤). وكان حارث بن أبي سعد مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، المتوفى سنة ٢٢٢ هـ / ٨٣٧ م أول من ولي الشرطة الصغرى في الأندلس في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط ، ولم يزل يشغلها إلى أن توفي^(٥) ثم وليها ابنه محمد بن الحارث بن أبي سعد مجموعة له مع السوق والشورى ، وتوفي سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م^(٦).

وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن عبد الحكم استحدثت فرقة أخرى جديدة من الشرطة أو فرع من الشرطة تسمى « شرطة العدو » ، إذ وجدت هذه الشرطة في نص أورده ابن حيان عن الرازي فقال : « وقتاً تفرعت فيه أيامه شرطة العدو ثم استعفى الشرطة ، إذ كره النظر ، وولى مكانه سعيد بن عياض القيسي وكان على الشرطة والرد حارث بن أبي سعد »^(٧).

ويقول د . محمود مكى أن العبارة السابقة وقع في ألفاظها تحريف أو سقط منها شيء^(٧). ونستنتج من قراءة هذه العبارة أن فرقة جديدة تفرعت

(١) المرجع السابق ، ص ٧٢ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٠١ ، عياض : ٢٦/٣ - ٢٧

(٤) عياض : ٢٦/٣

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٢٦ ، ترتيب المدارك ، ٢٢/٣

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٠٧ ، ترتيب المدارك ، ١٥٢/٣

(٧) المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكى ، ص ٣٨

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ، حاشية رقم ٣

في تلك الحقبة من الشرطة سميت شرطة العدو مثل شرطة الدرك حالياً لاستخدام الخيل فيها ، ولعل مكان وجودها كان خارج أبواب المدينة لمراقبة الداخلين إليها والخارجين منها من اللصوص وقطاع الطرق الذين يستخدمون الخيل في فرارهم ، فكانت فرقة العدو تتبع آثارهم وتقبض عليهم وتقدمهم لصاحب الشرطة ليقتص منهم نظير جرمهم . فشرطة العدو هي فرقة من الشرطة تستخدم وسيلة أسرع في القبض على اللصوص أو الفارين من الأحكام باستخدام الخيل ولحماية التجار والأفراد من أخطار السلب والنهب على الطرق الموصلة من الكور إلى البادية أو بين الكور .

وبذلك يصبح لدينا ثلاث شرط ، الكبرى والصغرى والعدو . وإن كان ينقصنا أدلة تمدنا بمعلومات وافية عن شرطة العدو . إذا اعتبرنا أن شرطة العدو شرطة قائمة بذاتها . أما إذا اعتبرناها فرعاً أو فرقة من الشرطة الصغرى أو الكبرى يظل عدد الشرط في قرطبة شرطتان فقط ، وهذا ما يؤيده ابن حيان . إذ يقرر بعد ذلك أن عدد الشرط في قرطبة بعد سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م أصبح ثلاثة ، وذلك بعد استحداث شرطة جديدة هي الشرطة الوسطى^(١) وهذا ما نطمئن إليه .

وفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط كان إبراهيم بن حسين بن خالد - توفي سنة ٢٤٩ هـ / ٨٦٣ م - صاحباً للشرطة ، وكان ينفذ أحكام شهادة الزور .

قال ابن لبابة : « وحضرته وقد ضرب شاهد زور عند باب الجامع أربعين سوطاً وحلق لحيته وسم وجهه »^(٢) ولم يوضح لنا القاضي عياض نوعية الشرطة التي شغلها إبراهيم بن حسين .

وفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن كان عبد الله بن عاصم صاحب الشرطة وهو أديب شاعر سريع البديهة كثير النوادر ، ومن جلساء الأمير محمد ، وذكر الحميدى ما قاله في إحدى جلساته مع الأمير^(٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٢

(٢) ترتيب المدارك ، ٣ / ١٣٦ - ١٣٧

(٣) الحميدى : ترجمة رقم ٥٦٠

وشغل الشرطة أيضاً إبراهيم بن حسين بن عاصم ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م فغلب على أهل الشر^(١).

وولى الأمير محمد بن عبد الرحمن الفقيه مسرور المعلم من أهل سرقسطة على خطة الشرطة ، وكان فاضلاً ، وذكره ابن الفرضي ولم يذكر تاريخ وفاته ومكان شغله الخطة ونوعية الشرطة التي شغلها^(٢) ، ولعله شغل خطة الشرطة بقرطبة .

وذكر ابن الفرضي أن مهاجر بن ربيل القيسي من أهل سرقسطة ولى الشرطة بها لبني قسي^(٣).

وذكر الخشني أن محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم كان صاحب الشرطة في قرطبة في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن ، وقد عاب صاحب الشرطة على القاضي أحمد بن زياد قاضي الجماعة بقرطبة الأمر بحبس محمد بن يوسف الذي اعترض القاضي في الطريق بكلام غير لائق ، واستطاع صاحب الشرطة أن يحمل القاضي على أن يعدل عن رأيه وأمر بترك محمد بن يوسف^(٤) ، وغلب صاحب الشرطة على أهل الشر وقتل وصلب بلا مشاورة سلطان ولا فقيه ، قصد بذلك التشديد^(٥).

ولم يذكر الخشني نوع الشرطة التي شغلها محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم في عهد الأمير محمد وقاضي الجماعة أحمد بن زياد ، ولعلها الشرطة الصغرى . وفي عهد الأمير عبد الله أصبحت سرقسطة تحت حكم بني قسي في فترة الفتنة ، فكانوا يولون شرطتهم^(٦) . بأنفسهم دون الرجوع إلى الخلافة كما سبق وذكرنا .

وفي عهد الأمير عبد الله تولى خطة الشرطة الفقيه أبو عبد الله محمد بن سعيد الموثق المعروف بالملون ، وتوفى في صدر أيام الأمير عبد الله^(٧) ، ولم

(١) المرجع السابق ، ١٤٦/٣ - ١٤٧

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٣١

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٨٦ ، الحميلي : ترجمة رقم ٨٢٤

(٤) الخشني : ص ٦٥ - ٦٦ (٥) القاضي عياض : ١٤٦/٣ - ١٤٧

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٨٦

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٢٥ ، تراجم في تسمية رجال الأندلس وتاريخ

وفاتهم ، ترجمة رقم ٥٥ ، العدد ٢١ من مجلة المناهل المغربية ، وما ورد في الحاشية من مصادر ، والعدد ٢٣

يوضح ابن الفرضي نوع الشرطة التي تولاها الملون ، ولعلها الشرطة الصغرى .
وتولى خطة الشرطة والرد الفقيه موسى بن محمد بن زياد الجذامى ، ثم
نقله الأمير إلى الشرطة العليا ، ثم ولى قضاء الجماعة بعد عزل النضر بن سلمة
فى المرة الأولى^(١) .

وتولى الشرطة العليا فى عهد الأمير عبد الله الكاتب مروان بن عبد الملك
ابن عبد الله الذى كان يخلف أباه عبد الملك بن عبد الله على الكتابة^(٢) ثم قتل
بعد حبسه وعزله عن الشرطة سنة ٢٨٤ هـ / ٨٩٧ م^(٣) ، ولعل سبب
ذلك وشايات سمع بها الأمير عبد الله .

وتولى خطة الشرطة بوشقة الفقيه صاحب الصلاة بها عفان بن محمد ،
ولاه أحكامها محمد بن عبد الملك الطويل ، فلم يزل يتولى خطة الشرطة حتى
وفاته سنة ٣٠٧ هـ / ٩١٩ م^(٤) .

وظلت الشرطة فى عهد الأمير عبد الله بدون وال لمدة سنتين ، ثم وليها
قاسم بن وليد الكلبي ، فبقى عليها حتى توفى الأمير عبد الله سنة ٣٠٠ هـ /
٩١٢ م^(٥) ، ثم أمر الأمير عبد الرحمن بن محمد صاحب الشرطة العليا على تلك
الخطة وصرفه عن خطة الخزانة^(٦) ، ثم ولى الأمير عبد الرحمن بن محمد عيسى
ابن أحمد بن أبى عبدة الشرطة العليا وصرف عنها قاسم بن وليد الكلبي^(٧) ثم
أعاد قاسم بن وليد^(٨) إليها مرة أخرى .

وفى عهد عبد الرحمن بن محمد ولى الشرطة الصغرى محمد بن محمد بن
أبى زيد خلفاً لأحمد بن محمد بن حدير الذى ولى الوزارة والقيادة^(٩) .

وفى سنة ٣٠١ هـ / ٩١٤ م قدم إلى قرطبة محمد بن إبراهيم بن حجاج
صاحب قرمونة طائعاً إلى الجماعة ، فعقد له الأمير على ولايته وأشرك معه

(١) الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ٩٣ - ٩٤

(٢) قتل المطرف بن الأمير عبد الله القائد عبد الله بن عبد الملك بن مروان وهو يتود
جيشه على ميلين من إشبيلية فى سنة ٢٨٢ هـ / ٨٩٥ م . راجع الحلة السراء ، ٣٧٢/٢ - ٣٧٤
وماورد فى الحاشية من مصادر .

(٣) المرجع السابق ، ٣٧٤/٢ (٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩١٣

(٥) ابن عذارى : ١٥٢/٢ (٦) المرجع السابق ، ١٥٨/٢

(٧) المرجع السابق ، ١٥٩/٢ ، المقتبس ، الجزء الخامس ، الحاشية ص ٦٩

(٨) ابن عذارى : ١٦٠/٢ ، المقتبس ، الحاشية ص ٧٠ (٩) ابن عذارى : ١٥٩/٢

صاحب الشرطة قاسم بن وليد الكلبي وأذن لهم بمحاربة أحمد بن مسلمة بإشبيلية الخارج عن الجماعة^(١) ، لكن نجح أحمد بن مسلمة في الرجوع إلى الجماعة وأخذ الأمان ، وحارب في جيش السلطان لاسترداد إشبيلية ، ثم عاد إلى قرطبة بعد عودة إشبيلية إلى الجماعة^(٢).

ولقد كان من سمة عصر الخليفة عبد الرحمن الناصر أن مدة حكمه كانت طويلة إذ استمرت خمسين عاماً كانت فيها حركة التنقلات والتغيرات مستمرة بين أهل الخطط المختلفة ، وكان أصحاب البيوتات الأندلسية يتوارثون خطط آبائهم ، فنلاحظ أنه في سنة ٣٠١ هـ / ٩١٤ م ولي أحمد بن مسلمة الشرطة العليا مكافأة له على جهده في استرداد إشبيلية إلى الجماعة^(٣) أي إلى حكومة قرطبة المركزية ، ثم عزل عنها وأعيد إليها قاسم بن وليد الكلبي^(٤).

وفي سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م عزل محمد بن محمد بن أبي زيد عن الشرطة الصغرى ووليها يحيى بن إسحاق الطبيب^(٥).

ثم تولى عباس بن أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي عبدة الشرطة العليا ، وقتل أثناء محاصرة منت روبي .

وولى الأمير عبد الرحمن بن محمد أخاه عبد الله أحمد بن محمد خطة الشرطة العليا بدلا من أخيه المتوفى^(٦).

وفي سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م ولي محمد بن محمد بن أبي زيد الشرطة العليا ، وكان يلي الصغرى من قبل^(٧).

وفي سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م ولي يحيى بن إسحاق الطبيب خطة الرد مع الشرطة الصغرى مكان محمد بن محمد بن أبي زيد^(٨).

وفي سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م في غزوة مطونية كلف الحاجب بدر بن أحمد ومحمد بن محمد بن أبي زيد صاحب الشرطة العليا بالنظر في السبي والقسم للمغانم^(٩).

(١) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٧١ (٢) المرجع السابق ، ص ١٨٣

(٣) المرجع السابق ، ص ٨١ (٤) ابن عذاري : ١٦٤/٢

(٥) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١٠٣ ، ابن عذاري ، ١٦٧/٢

(٦) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١٠٧ ، ابن عذاري : ١٦٧/٢

(٧) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١١١ ، ابن عذاري : ١٦٨/٢

(٨) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١٣٤ (٩) المرجع السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦

وفي سنة ٣٠٨ هـ / ٩٢٠ م عزل الأمير عبد الرحمن بن محمد صاحب الشرطة العليا محمد بن محمد بن أبي زيد وولاهم دريا مولاه (١).

وفي شوال من سنة ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م عزل يحيى بن إسحاق الطبيب عن الشرطة الصغرى وولى الوزارة ، وولى مكانه محمد بن محمد بن أبي زيد المعزول عن الشرطة العليا (٢).

وفي سنة ٣١١ / ٩٢٣ هـ عزل محمد بن محمد بن أبي زيد عن الشرطة الصغرى ووليا يحيى بن يونس القبرسى (٣).

وفي سنة ٣١٣ هـ / ٩٢٥ م فى غزوة الأمير عبدالرحمن بن محمد وحصاره لأشتين قرر الأمير العودة إلى قرطبة وترك على الحصار القائد عيسى بن أحمد ابن أبي عبدة فى قطع من الحشم من ناحية وصاحب الشرطة درى بن عبدالرحمن مولاه قائداً من الجانب الآخر فيمن ضمه إليهما من الرجال ، وعاد الأمير إلى قرطبة بعد أن قضى فى هذه الغزوة خمسين يوماً (٤).

وفي سنة ٣١٥ هـ / ٩٣٧ م كلف الأمير عبد الرحمن بن محمد صاحب شرطته القائد درى بن عبد الرحمن مولاه بحرب ابن الزييات المنتزى بالجزيرة وحليف ابن حفصون ، فنجح فى ذلك وعاد بالأسرى (٥).

وهكذا حتى نهاية عصر عبد الرحمن الناصر نرى التنقل المستمر بين أصحاب الخطط . ولعل الناصر كان يرغب من ذلك أن يشعر صاحب الخطة أن بقاءه فى خطته رهين بإخلاصه فى عمله دائماً ، وأنه لا وقت محدد لبقاء أحد على خطته حتى تتضافر جهود أصحاب الوظائف لخدمة مصالح الرعية .

ونجد أنه حتى نهاية عام ٣١٦ هـ / ٩٢٩ م ، لم يكن يوجد بقرطبة سوى شرطتين فقط : الكبرى والصغرى ، أما شرطة العدو فهى فرقة تتبع إحدى الشرطتين الكبرى أو الصغرى .

وكانت مهمة الشرطة الكبرى تمتد إلى كبار الشخصيات وصغارها ، وكان لمن يشغلها أن يسائل حتى الذين يشغلون وظائف عامة وأهل المراتب السلطانية ممن يظلمون الرعية ، وكذلك أقاربهم ومن إليهم من أهل الجاه (٦).

(١) ابن عذارى : ١٨٠/٢

(٢) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١٨١ - ١٨٢ ، ابن عذارى : ١٨٣/٢

(٣) ابن عذارى : ١٨٥/٢ (٤) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٢٠٠ - ٢٠١

(٥) المرجع السابق ، ص ٢١٣ - ٢١٤ (٦) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٥١

أما صاحب الشرطة الصغرى فكان مخصوصاً للعامة^(١). وذكر ابن خلدون : إنه نصب لصاحب الشرطة الكبرى كرسى بباب دار السلطان ورجال يتبعون المقاعد بين يديه فلا يرحون عنها إلا في تصريحه^(٢) ، وكانت ولايتها للأكابر حتى كانت ترشيحاً للوزارة والحجابة^(٣) ولقد لعب قاسم بن وليد في بداية فترة الأمير عبد الرحمن بن محمد في سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م دوراً سياسياً هاماً ، إذ كلفه الأمير مع صديقه محمد ابن إبراهيم بن حجاج بالتصديق على صاحب إشبيلية ابن مسلمة ، وهو ابن عم إبراهيم بن حجاج^(٤). وقد وصف الرازى ذلك فقال : فخرجنا معاً من قرطبة إلى قرمونة ومنها دنوا إلى إشبيلية ، فتردد محمد وقاسم بالجموع على إشبيلية ، وملكاً أقاليم الشرف وأقاليم طالقة وإقليم البر وغيرها ، وأخذنا بمختق ابن مسلمة صاحب إشبيلية .

وقد استعان ابن مسلمة بابن حفصون ، ولكن الدائرة كانت على ابن حفصون^(٥) ، واستسلم أخيراً أحمد بن مسلمة للجماعة بقرطبة ، وسكن قرطبة وولى الشرطة العليا بها ثم عزل عنها وتصرف في الولايات للصوائف ، وتوفي بقرطبة سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م^(٦).

واستحدث الخليفة عبد الرحمن بن محمد في سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ، نوعاً ثالثاً من الشرطة هي الشرطة الوسطى التى وكلت إلى سعيد بن سعيد بن حدير^(٧). وذكر ابن حيان : أن الناصر لدين الله اخترع في خطط الملك خطة الشرطة الوسطى بين الشرطتين العليا والصغرى ولم تكن قبله ، فكان أول من رسمها وثلاث عددها ، ولم يكن قبله سوى اثنتين الكبرى والصغرى ، فتعرفت في دولته واستمرت بعده وترتب رزقها وسطاً بين رزقى العليا والصغرى ، وولاها يومئذ سعيد بن سعيد بن حدير ، فكان أول من تقلدها^(٨).

وفي سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م أيضاً كلف الخليفة عبد الرحمن بن محمد صاحب الشرطة درى بن عبد الرحمن بفتح شاطبة ، فاستنزل عنها عامر بن أبي جوشن^(٩).

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥٢

(٥) ابن عذارى : ١٣٠/٢

(٤) العنرى : ترصيع الأخبار ص ١٠٤

(٧) ابن عذارى : ٢٠٢/٢

(٦) العنرى : ص ١٠٤

(٩) ابن عذارى : ٢٠١/٢

(٨) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٢٥٢

وفي سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م كان صاحب الشرطة عبد الله بن بدر بن أحمد ضمن شهود عقد الأمان الذي عقده الخليفة لمحمد بن هاشم التجيبي (١) ..

وفي سنة ٣٢٨ هـ / ٩٤٠ م عزل عبد الله بن بدر عن الشرطة العليا وشغلها ذوالوزارتين أحمد بن عبد الملك بن شهيد مع خطة المظالم جمع له ذلك إلى الوزارة (٢).

وفي سنة ٣٢٩ هـ / ٩٤١ م ولي عبيد الله بن يحيى بن إدريس الشرطة الوسطى (٣).

وفي سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م ، ولي الناصر مولاه نجدة بن حسين خطة الشرطة العليا التي أراحها عن ابن شهيد (٤).

وحدث خلاف في مجلس القاضي ابن أبي عيسى بين الفقيه محمد بن يحيى ابن لبابة وصاحب الشرطة ابن عاصم في حمام وتنازعا الخصومة يوماً والمجادلة حتى اضطرب جسم ابن لبابة وضربه فالج صرعه ، فحمل إلى داره في نعش ، وتوفي سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م (٥).

ولقد كانت تجمع خطة الشرطة إلى الخطط الأخرى في الأندلس ، ففي سنة ٣٤٧ هـ / ٩٥٨ م أمر الخليفة عبد الرحمن الناصر صاحب الشرطة القائد أحمد بن يعلى بالخروج غازياً في الأسطول إلى بلد الشيعى معد بن إسماعيل صاحب إفريقية (٦).

وفي سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م ، عزل الخليفة الحكم المستنصر بالله عبد الله بن بدر عن شرطة المدينة بقرطبة وولاها محمد بن جهور (٧).

وفي سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م ، قدم الحكم المستنصر محمد بن أبي عامر على الشرطة الوسطى في جمادى الآخرة (٨).

وفي عهد الحكم المستنصر بالله في سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م ، شغل أحمد بن محمد بن عباس صاحب الشرطة العليا بقرطبة مدينة لاردة وعملها وعقد له بها مكان واليها الهالك الوزير أحمد بن يعلى (٩).

(١) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٠٨

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ ؛ (٣) المرجع السابق ، ص ٤٧١

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٨٧ (٥) عياض : ٤٠٢/٤ - ٤٠٣

(٦) ابن عذارى : ٢٢٢/٢ (٧) المرجع السابق ، ٢٣٥/٢

(٨) المرجع السابق ، ٢٥١/٢

(٩) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجي ، ص ٦٨ - ٦٩

وفي ذى القعدة من السنة نفسها ورد إلى قرطبة كتاب صاحب الشرطة العليا وقائد البحر عبد الرحمن بن رماحس لينىء الخليفة بفتح مدينة طنجة من أرض العدو بعد أن عاد أهلها إلى الطاعة وإلى الجماعة^(١).

وفي عهد الحكم المستنصر شغل خطة الشرطة العليا مولاه أحمد بن سعد الجعفرى^(٢).

وشغلها أيضاً هشام بن محمد بن عثمان خليفة لعمه الوزير صاحب المدينة جعفر بن عثمان مجموعة له مع القيادة ببلنسية وطرطوشة^(٣).

وفي رسوم الخلافة كان يجلس أصحاب الشرط في مكان يبعد عن الخليفة. ففي الاحتفال بعيد الفطر في غرة شوال من سنة ٣٦٠ هـ / ٩٧١ م كان يجلس عن يمين الخليفة الحكم المستنصر بالله الوزير صاحب المدينة بقرطبة ، وتحتة صاحب المدينة بالزهراء ، وعن يساره الوزير صاحب الحشم محمد بن قاسم ابن طملس وتحتة صاحب الخيل زياد بن أفلاح ، وتلاهم أصحاب الشرطة العليا والوسطى وغيرهم من أهل الخدمة من سائر الطبقات على مراتبهم^(٤).

وكان الخليفة يكلف صاحب الشرطة العليا بمهام في اصطحاب الرسل والوفود القادمة من مكان إقامتهم إلى قصر الزهراء . فلقد كلف الخليفة الحكم المستنصر صاحب الشرطة العليا هشام بن محمد بن عثمان والقائد ببلنسية بالمسير من قصر الزهراء في الجيوش المعبأة لاجتلاب جعفر ويحيى ابني علي ومن معهما من بني خزر من مكان محلهم بمنية ابن عبد العزيز إلى قصر الزهراء ثانية للقاء الخليفة^(٥).

ولقد كلف الخليفة الحكم المستنصر صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر بتوسيع المحجة العظمى بسوق قرطبة لضيقها وهدم الحوانيت المتحيفة لعرضها المضيقة لسبيلها حتى يتسع الطريق للقادمين والذاهبين ، فأتم ذلك على ما حد له^(٦).

وفي عقب جمادى الأولى من سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م قدم محمد بن عبد الله ابن أبي عامر إلى خطة الشرطة الوسطى مجموعة له إلى ما في يده من خطة

(٢) ابن حيان : المرجع السابق ، ص ٤٤

(١) المرجع السابق ، ص ٨٩

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٠

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٦

(٦) المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧١

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٧

المواريث والقضاء بإشبيلية ، ووكالة الأمير أبي الوليد هشام ، وأزيحت عنه خطة السكة ، فتقلدها صاحب الشرطة العليا القائد بيجان يحيى بن إدريس^(١) ، ثم تولى السكة بعده أحمد بن حدير في صدر رمضان من هذه السنة .

وفي شوال من سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م نقل الخليفة الحكم المستنصر أحمد بن محمد بن مفرج عن قضاء شلونة وأشونة وتاكرنا إلى القضاء بكورة رية مكان خالد بن هشام صاحب الشرطة الصغرى المعزول عنها في هذا التاريخ^(٢) .

وفي شهر رمضان من سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م كلف الخليفة الحكم المستنصر بالله صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر بتوزيع مال عينه له ليفرقه على الضعفاء والمساكين وأبناء السبيل ، شكراً لله على جلوس ابنه لتلقى العلم بين يدي معلمه^(٣) .

وفي منتصف شهر شوال من نفس العام ورد الخبر بقبض محمد بن سليمان التاجر المعروف بابن نقورة على عبد الملك بن سميت المعروف بـنحوص الأبق من السلطان إلى معد الشيعى المتجه إلى مصر ، وكان عبد الملك متجولاً ببعض سواحل إفريقية ساعياً للفتنة والدعاية لمعد الشيعى ، فتحيل عليه التاجر وكاتب صاحب الشرطة العليا قائد البحر عبد الرحمن بن رماحس ، فوجه إليه مركباً مناسباً فيه اثنان من رجال البحر هما عبد الله بن شعيب وابن الأزرق ، فقبضاً على الداعية الشيعى وابنه ، ووصلاً إلى الزهراء وضماً إلى السجن ، وكافاً الخليفة الحكم المستنصر محمد بن سليمان التاجر وعبد الله بن شعيب وابن الأزرق^(٤) .

وفي جمادى الآخرة من سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م كلف الخليفة الحكم المستنصر بالله صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر قاضى كورة جيان لامتحان ما رفع بعض أهلها على العارض عبد الرحمن بن جمهور عاملهم^(٥) .

وفي آخر جمادى الآخرة صرف الخليفة الحكم صاحب الشرطة أحمد بن نصر إلى كورة جيان لرد ما تقاضاه عاملها محمد بن عبد الملك من الرعية عن

(١) راجع تفصيل ذلك : المرجع السابق ، ص ٧٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٧

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٦

(٤) المرجع السابق ، ص ١٠٠

(٥) المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٨

الخشب والزفت والقطران المخصص للأسطول والذي تتحمله كورة جيان .
وتحمل الخليفة نفقات ذلك ومثونته عنهم ترفقا برعيته وترفها عنهم ، فصرف
العامل إلى جميع أهل القرى ما كان لزمهم من ذلك بحضرة أحمد بن نصر^(١).

وفي شعبان من سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م خرج صاحب الشرطة العليا والحشم
قاسم بن محمد بن قاسم بن طملس إلى الجزيرة بطائفة من الجند مدداً للوزير
القائد الأعلى غالب بن عبد الرحمن ، وذكر ابن حيان أن خروجه كان
« خروجاً فخماً نبيلاً اجتهره الناس وسروا به »^(٢).

وفي النصف من شعبان من نفس العام ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م ذكر ابن حيان
أن الخليفة الحكم المستنصر بالله « أنفذ صاحب الشرطة الوسطى والمواريث
قاضي إشبيلية ووكيل الأمير أبي الوليد هشام ، محمد بن عبد الله بن أبي عامر
قتي الدولة ، وصاحب الشرطة الصغرى قاضي الثغر الأعلى محمد بن علي بن
أبي الحسين ، والغازن أحمد بن محمد الكلبي ، إلى مدينة أصيلا بالعدوة أمناء
وممتحنين على القواد بها ، وأوعز إليهم بأشياء يقضونها^(٣) ، فمضوا لسبيلهم
وعادوا في العشر الآخر من شهر رمضان ، فسألم الخليفة عما أرسلهم من
أخبار العدو واستقصاهم عن جميع ما هنالك . وذكر ابن حيان « أنهم أوسعوه
علماً وشفوه خبراً ، فأحمد سعيهم وسكن إلى صحة أخبارهم وأثنى عليهم »^(٤).

وفي السحر من ليلة الاثنين الأربع عشرة خلت من ذى الحجة من سنة
٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م ورد كتاب صاحب الشرطة العليا والمواريث قاضي القضاة
بالمغرب محمد بن أبي عامر يذكر فيه تعيين الناس لديهم بالعدوة يوم الخميس
وقيام الخطبة في المصليات هناك والتكبير على حدوده القيمة وسعادة بدولة
الحكم المستنصر بالله^(٥).

وفي أول شهر جمادى من سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٣ م ولي صاحب الشرطة خال
الأمير هشام رائق بن الحكم قيادة بطليوس مجموعة له إلى رمكب ، وأروش ،
ومدلين ، وأم جعفر ، إلى ما في يده من فحص البلوط^(٦).

(١) المرجع السابق ، ص ١٠١ (٢) المرجع السابق ، ص ١٠٦

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٦ (٤) المرجع السابق ، ص ١١٨

(٥) المرجع السابق ، ١٣٨ ، ابن عذاري : ٢ / ٢٤٧

(٦) المقتبس : تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ١٤٩

وذكر ابن حيان أنه عرض للخليفة الحكم المستنصر بالله في غرة رجب من سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م في طريقه بالمصارة أسفل قرطبة ، وقد ركب يريد الزهراء ، جمع كثير من أهل ثغر لاردة قاصية الثغر الأعلى وذواتها نحو ثلاثمائة راكب ، مبهلين بالدعاء له ، واصلين ذلك بشكر واليهم صاحب الشرطة القائد رزق بن الحكم الجعفرى والثناء عليه ، فتوقف الخليفة وأمر بإدنائهم إليه^(١) ، وسمع منهم ، فسر بما أوردوه ، وحمد الله عليه ، وأمروا بالانصراف .

وفي يوم الأربعاء لأربع بقين من رجب سخط الخليفة الحكم المستنصر بالله على محمد بن سعيد ابن خال أبيه الناصر لأمر أنكره عليه ، وعهد إلى صاحب الشرطة العليا هشام بن محمد بالتوجه فيه بنفسه وضمه إلى السجن مقيداً ، وظل مسجوناً يوماً حتى أطلق سراحه في اليوم التالى^(٢) .

ولقد لاحظنا أن ابن حيان يذكر في مواضع مختلفة من كتابه أكثر من خطة للشرطة العليا دون تحديد مكان شغل هذه الخطط ، ففي رسوم جلوس الخليفة في عيد الفطر في سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م ليستقبل المهنيين له ، ورد ذكر صاحب الشرطة العليا يحيى بن عبيد الله بن يحيى بن إدريس وتحتته صاحب الشرطة العليا والحشم قاسم بن محمد بن طملس ثم عن جهة اليسار يأتى صاحب الشرطة العليا أحمد بن عيسى بن فطيس تحت صاحب الخيل والحشم زياد بن أفلح^(٣) .

وكذلك في الاحتفال بعيد الأضحى من سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م وجدنا أيضاً أكثر من شخصية تحمل خطة صاحب الشرطة العليا وتحتل مواضعها ، وترتيبها في مجلس الخليفة .

صاحب الشرطة العليا أحمد بن بسيل ، صاحب الشرطة العليا أحمد بن سعد الجعفرى ، صاحب الشرطة العليا يحيى بن إدريس ، صاحب الشرطة العليا والحشم قاسم بن طملس^(٤) .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٣

(١) المرجع السابق ، ص ١٥١ - ١٥٢

(٣) راجع المرجع السابق ، ص ١١٩

(٤) راجع المرجع السابق ، ص ١٨٤ - ١٨٥

وفي النصف من شهر رجب من سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م أخرج الحكم عدة من أصحاب الشرطة وكبار رجال المملكة إلى كور الأندلس محرّكين لأهلها للنهوض للصائفة ، منهم :

صاحب الشرطة العليا يحيى بن عبيد الله بن يحيى بن إدريس أشخصه إلى كور الجوف ، وصاحب الشرطة العليا قائد البحر عبد الرحمن بن محمد بن رماحس أشخصه إلى كور الشرق تدمير وبلنسية وطرطوشة القاصية ، وصاحب الشرطة العليا أحمد بن محمد بن سعد الجعفرى إلى شترين وذواتها ، وصاحب الشرطة الوسطى إلى بقية كور الجوف والغرب كذلك في نفر سواهم^(١).

نخلص مما سبق إلى أن خطة الشرطة العليا لم تكن خطة شرفية تسبغ على كبار الشخصيات ، وإنما هي خطة عاملة في قرطبة وفي الزهراء وفي كل الكور الأندلسية ، وأن ما ذكر أولاً في رسم جلوس الخليفة فهي خطة الشرطة العليا بقرطبة ، ثم تليها خطة الشرطة العليا بالزهراء ، ثم يليها من كان موجوداً من أصحاب هذه الخطط من الكور الأندلسية أو من كان موقعه قريباً من قرطبة فيأتى في الترتيب بعدهما .

أو ربما كان يجلس في هذه المقاعد كل من كان يشغل خطة الشرطة العليا الذين مازالوا على قيد الحياة والحاليين حسب أقدميتهم أو سنهم .

وفي يوم السبت لسبع بقين من رمضان سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م منه عزل الخليفة أحمد بن سعد الجعفرى عن الشرطة العليا ، ويعلى بن أحمد بن يعلى عن الشرطة الوسطى ، وأمر بالحق بالعسكر ، وعهد إلى بسيل وعبد الحميد وعبيد الله بنى صاحب الشرطة العليا أحمد بن عبد الله بن بسيل بالحق بالعسكر أيضاً والغزو مع الوزير غالب ، ففعلوا ذلك^(٢).

وفي مستهل جمادى الآخرة في سنة ٣٦٥ هـ / ٩٧٦ م قرر الخليفة الحكم الإعلان ببيعة أبي الوليد هشام بن الحكم ليكون خليفة من بعده ، وأن تؤخذ له من الخاصة والعامة بقرطبة وسائر كور الأندلس وما إلى طاعته من بلاد

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٨

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٦

الغرب ، وذكره في الخطبة على المنابر في الجمعة والأعياد ، وتولى إعطاءها للناس على مراتبهم المنصور محمد بن أبي عامر وهو يومئذ على الشرطة والمواريث وميسور الفتى الجعفرى الكاتب^(١).

ولما تولى الخليفة الحكم بن عبد الرحمن تولى ابن أبي عامر عقد الشهادة على الناس في البيعة لهشام المؤيد ، وكان ابن أبي عامر يشغل خطط الوكالة للأمير وصاحب الشرطة الوسطى والسكة والمواريث^(٢) بعد ما كان قاضى الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم يأخذها على من شهد المجلس من الأعمام وأبنائهم والوزراء وطبقات أهل الخدمة ورجالات قريش وأعلام أهل الحضرة^(٣).

وفى يوم السبت السادس من جلوس هشام ، وهو العاشر لصفر سنة ٣٦٦ هـ / ٩٧٦ م أنهض الخليفة هشام المؤيد محمد بن أبي عامر إلى خطة الوزارة نقله إليها عن شرطته الوسطى^(٤).

وتولى خطة الشرطة بموضعه نزار بن كوثر من أهل بجانة ، وتوفى نحو سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م وذكره ابن الفرضى^(٥).

ونجد في أحداث القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى أن خطة المدينة كانت مستقلة عن خطة الشرطة^(٦) ، ونستدل على ذلك بما قاله ابن حيان في أحداث سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م فى عهد الخليفة المستنصر بالله : « نظر الوزير صاحب المدينة بقرطبة جعفر بن عثمان مع صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر فيما عهد إليه الخليفة المستنصر بالله »^(٧).

ويذكر بروفنسال « أن وظيفة صاحب الشرطة هى وظيفة مدنية ذات سلطة عالية مثل وظيفة قائد المدن المغربية »^(٨).

(١) ابن عذارى : ١٤٩/٢

(٢) المرجع السابق ، ٢٥٤/٢ (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٥) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٤٩٨

(٦) ذكر ابن حيان أنه فى عيد أضحى ٣٦٠ هـ / ٩٧٠ م جلس الخليفة الحكم على السرير

بقصر الزهراء فى المجلس الشرقى للتهته ، ودخل عليه أصحاب الشرطة العليا والوسطى والصغرى .

انظر المقتبس : تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ٥٩

(٧) المرجع السابق ، ص ٦٦

L. Provençal, Esp. Musul. au Xème S., p. 92.

(٨)

وهذا القائد كان يعرف جرائم القانون ، ويقدم المجرمون أمام محكمته ، وكان يسمى أحياناً حاكم المدينة أو الحاكم أو متقلد المدينة ، وكان يوجد واحد مختص بحد مدينة الزهراء^(١) ، وكان يسمى تارة في المصادر التي بين أيدينا وإلى الشرطة ، أو صاحب الأحكام أو صاحب الشرطة^(٢).

ووردت وظيفة صاحب الشرطة العليا في نقش أثري بتاريخ سنة ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م على علة أسطوانية الشكل من العاج ذات غطاء مقبب من الأندلس محفوظة بمتحف فيكتوريا والبرت بلندن جاء فيها : « يمن وسعادة لزياد ابن أفلح » ، وزياد بن أفلح المذكور كان مولى لعبد الرحمن الناصر ثم أصبح صاحب الشرطة العليا في عهد الخليفة هشام المؤيد^(٣).

وإذا كان صاحب الشرطة الكبرى ينصب لنفسه كرسيّاً بباب القصر الخلفي وبين يديه رجاله على المقاعد في انتظار أوامره ، ويكون مجلسه في غرفة ملحقة بباب القصر . أما مجلس صاحب الشرطة الوسطى وصاحب الشرطة الصغرى فيكون بالمسجد الجامع أو أحد المساجد الصغرى بالمدينة ، فلقد كان يجلس يحيى بن عبيد الله بن إدريس المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م صاحب الشرطة في قرطبة للحكم في مسجده ، ولا يحجب عنه أحد . ولم يوضح ابن الأبار نوع خطة الشرطة التي كان يشغلها^(٤) ، وذكر ابن عبدون « أنه لا يجب أن يحكم في داره ، بل في المسجد الجامع أو في موضع يتخذ له ، كذلك يجب ألا يحكم في الأمور الكبار ، فإنها موضع فرصة للخصماء ولمن يطلب الأباطيل من الناس ، ويجب أن يحضر مجلس القاضي كل يوم للتشاور فيما يقع له من الأمور الكبار ، ويكون من القاضي رقبة عليه يطلع على أمره ويبحث عن أحكامه وسيرته في ذلك »^(٥).

وشغل محمد بن بسيل خطة الشرطة للخليفة هشام المؤيد^(٦) ، ولما انتقل ديوان الحجابة إلى الزاهرة سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م نقل محمد بن أبي عامر الدواوين إليها وجعل كرسي الشرطة على بابها^(٧).

Op. cit., loc. cit.

(١)

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٥١ (٣) الباشا : الفنون الإسلامية : ٢ / ٦٨٤

(٤) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ٢٧٤١ (ط . أ لاركون) .

(٥) ابن عبدون : في القضاء والحسبة ، ص ١٣

(٦) مؤلف مجهول : ذكر بلاد الأندلس ص ١٧٤ (٧) المرجع السابق ، ص ١٨١

وقد تعرض الفقيه ابن عبدون لهذه الخطة؛ وسمى صاحبها الحاكم، ووضح السمات التي يجب أن يتحلى بها شاغلها . فذكر أنه يجب « أن يكون رجلاً خيراً عفيفاً غنياً عالماً متحنكاً في علوم الوثائق ووجوه الخصومات ، ويكون ورعاً لا يرتشى ولا يميل ، ويجرى في حكمه وأمره إلى الحق والاعتدال ، ولا يخاف في الله لومة لائم ، ويكون أكثر حرية في حكمه إلى الإصلاح بين الناس ، ويضرب له في بيت المال أجرة تقوم به لاستلزامه ذلك وتركه ما يلزمه من أمر معيشته والنظر في أموره^(١) ، ولم تكن هذه الخصال التي ذكرها ابن عبدون نظرية ، بل كان هناك من يتحلى بها فعلاً من أصحاب الشرط في الأندلس ، ومنهم : يحيى بن عبيد الله بن إدريس المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م صاحب الشرطة بقرطبة، وكان عفيفاً كثير الصدقات ، عظيم النفع للمسلمين ، كما ذكرته المصادر^(٢) ، يجلس للحكم بمسجده ولا يحجب عنه أحد^(٣) .

غير أن هناك أيضاً من شغل هذه الخطة ممن لم تتوافر فيه هذه الخصال والسمات الشخصية ، فقد ذكر ابن الفرضي : أن أمية بن أحمد بن حمزة القرشي الأموي المتوفى سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م كان متأخراً في علمه وعقله^(٤) ، وذكر ابن بشكوال فيمن ولي خطة الشرطة : أن محمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم المتوفى سنة ٤١١ هـ / ١٠٢١ م كان قليل العلم^(٥) . وكذلك كان حسن بن محمد ابن ذكوان المتوفى سنة ٤٥١ هـ / ١٥٠٩ م لم يكن عنده كبير علم^(٦) ، ولعل سبب اختيار هؤلاء وأمثالهم في خطة الشرطة هو شرف بيوتاتهم ونباهتها .

وثمة خصال أخرى جسدية لا بد أن تتوافر في صاحب الشرطة منها سلامة الحواس ، غير أن هناك من تولى الأحكام وكان به صمم في عهد ملوك الطوائف وهو غالب بن محمد بن أبي نصر السهمي المقرئ من أهل شنتمرية الغرب ، ولأه المعتضد بن عباد الأحكام ببلده^(٧) ، وربما أصيب بالصمم أثناء توليه خطته نتيجة مرض طارئ ألم به .

(١) ابن عبدون : في القضاء والحسبة ، ص ١١

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٦٧ ، ابن الأبار : التكملة ، ترجمة ٢٧٤١ (ط . الأركون) .

(٣) التكملة ، ترجمة رقم ٢٧٤١ (ط . الأركون) .

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٦٦ (٥) الصلة ، ترجمة رقم ١١٠٢

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣١٢

(٧) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٢٤٨٦ (ط . الأركون) .

وكان لصاحب الشرطة في الأندلس أعوان يقومون بتنفيذ توجيهاته .
أما عدد هؤلاء الأعوان في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي في قرطبة فلم تسعفنا المراجع عنه بمزيد من الإيضاح في خصوصه ، وإن كان ابن عبدون قد ذكر أن عددهم في إشبيلية في عهده كان من سبعة أفراد إلى عشرة^(١) . وسبب ذلك أن الخلافات والخصومات فيها كانت تفوق أي مدينة أخرى . وكان للأعوان أجرهم من بيت مال المسلمين . ويجب أن يكون لهم أجرة معلومة في اليوم ليقطع لهم منها في تصرفهم بحسب ما مضى من النهار . وأما الذي يخرج منهم إلى البادية فتكون له أجرة جهة على الميل وبحسب ما يراه الفقهاء في ذلك ، ويكون ذلك عرفاً بين الناس^(٢) .

وهذا معناه أنه كانت لهم مواعيد محددة للعمل : ومن يعمل في غير تلك المواعيد المقررة له أجره الخاص . كذلك كان للأعوان الذين يخرجون إلى البادية أجر أعلى من الذين يعملون داخل المدينة ، ويحدد الفقهاء ذلك^(٣) .

أما عن سمات هؤلاء الأعوان فقد حدد ابن عبدون ذلك قائلاً : لا يستعمل من كان غائظاً ولا شريباً ولا غضوباً ، ولا مهذاراً كثير الكلام واللد ، ويهذب ذلك منهم^(٤) . ويجب على الحاكم أن ينظر في تلك الأمور ويختارهم من المشهورين بالعفاف والخير والورع ، ويشترط فيه أن يكون عفيفاً ولا يشرب ولا يرتشى .

وذكر ابن خلدون اختصاصات صاحب الشرطة فقال : إنها تتشابه اختصاصاته من النظر في الجرائم وإقامة الحدود في الدولة العباسية والأموية بالأندلس والعبيدين بمصر والمغرب^(٥) وذلك إذا تنزه عن ذلك القاضي^(٦) . وهي من الوظائف الشرعية التي توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلاً ، فيجعل للهمة في الحكم مجالاً ، ويفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ، ويقم الحدود الثابتة في محالها ، ويحكم في القود والقصاص ، ويقم التعزير والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة^(٧) .

(١) ابن عبدون : ص ١١ (٢) المرجع السابق ، ص ١١ - ١٢

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢ (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢ (٦) المرجع السابق ، ص ٢٥١

(٧) المرجع السابق ، ص ٢٢٢

وأضاف ابن خلدون فذكر أن وظيفة الشرطة انقسمت قسمين : منها وظيفة التهمة على الجرائم وإقامة حدودها ومباشرة القطع والقصاص ، وكان يحكم فيها صاحب الشرطة بموجب السياسة دون مراجعة الأحكام الشرعية . والقسم الآخر هو قسم التعازير وإقامة الحدود في الجرائم الثابتة شرعاً ، فجمع ذلك للقاضي (١).

وذكر ابن خلدون أيضاً أن من اختصاصات صاحب الشرطة النظر في الحدود والدماء بإطلاق (٢) ، وأفردوها من نظر القاضي ونزوها هذه المرتبة وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليم (٣).

ولم تكن هذه الأحكام عامة التنفيذ في طبقات الناس ، إنما كان حكمهم على الدهماء وأهل الريب والضرب على أيدي الرعاع والفجرة ، حتى انقسمت قسمين في دواة بني أمية في الأندلس : كبرى وصغرى ، واختصت كل منها باختصاص محدد (٤).

وربما رأينا أصحاب شرط في الأندلس يحكمون بالإعدام دون الرجوع إلى الخليفة (٥).

وكان عليه أيضاً تنفيذ أوامر الخليفة أو الحاجب بالإفراج عن المسجونين ، فلقد ذكر الحميدى أن المنصور بن أبي عامر أمر بإطلاق سجين وكتب بذلك لصاحب الشرطة للتنفيذ (٦).

وإذا قارنا بين اختصاصات صاحب الشرطة في القرنين الرابع والخامس الهجريين / العاشر والحادي عشر الميلاديين لاحظنا أنه ربما كلف في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي بأشياء أخرى بعيدة عن الاختصاصات المتعلقة بممارسة تنفيذ العدالة ؛ فكان يكلف أحياناً بمهام حربية وإنشائية ودبلوماسية لم نرها في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، فكان صاحب الشرطة يقود الجيوش ؛ ذكر ذلك ابن جيان في أخبار سنة ٣٤٧ هـ / ٩٥٩ م إذ أمر الخليفة الناصر صاحب الشرطة القائد أحمد بن يعلى بالخروج غازياً في الأسطول

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥١

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٢

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن عذاري : ٥٤/٣ (٦) راجع تفاصيل ذلك في الحميدى : ترجمة رقم ٢١٥

إلى بلد الشيعي معد بن إسماعيل صاحب إفريقية^(١) ، ولعل أحمد بن يعلى يشغل هنا خطتين : خطة الشرطة والقيادة .

وعثر على نقش في قرطبة بتاريخ ذى الحجة سنة ٣٥٤ هـ / ٩٦٥ م داخل المحراب بالمسجد الجامع باسم الإمام المستنصر بالله جاء فيه أن تشييد المحراب قد تم على يدى مولاه وصاحبه جعفر بن عبد الرحمن بنظر محمد بن تميم وأحمد ابن نصر وخالد بن هشام ، وكان أن أحمد بن نصر المذكور المتوفى سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م صاحب الشرطة حينئذ^(٢) .

وفي سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م أخرج الخليفة الحكم المستنصر بالله عدة من أصحاب الشرطة وكبار رجال المملكة إلى كور الأندلس محرّكين لأهلها في ارتياد الخيل المنبثة للنهوض مع جيش الصائفة الآزف تجريدها في هذه السنة على العادة عند انتكاث أكثر طواغيت الجلالة في هذا الوقت^(٣) . وكان صاحب الشرطة هو قائد الجيش في بعض الولايات الأندلسية . وقد وضح ذلك ابن حيان إذ قال : « في عهد الخليفة الحكم نفذ العهد إلى صاحب الشرطة العليا القائد بيلنسية وطرطوشة هشام بن محمد بن عثمان بالمسير من قصر الزهراء في الجيوش المعبأة لاجتلاب جعفر ويحيى ابني على ومن معهما من بني خزر من محلّتهم بمنية ابن عبد العزيز إلى الزهراء للقاء الخليفة^(٤) .

وكلف الخليفة الحكم المستنصر أيضاً صاحب الشرطة هشام بن محمد بن عثمان بالخروج على صائفة هذا العام للمغرب^(٥) .

أما مسألة جمع خطة الشرطة إلى خطط أخرى فقد كان شائعاً في الأندلس من أواخر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي : فلقد تولى الأسباط بن جعفر من أهل البيرة القضاء بها للأمير هشام ، ثم أقره والده الحكم على خطته وأضاف إليه الشرطة أيضاً ، وذكره ابن حيان^(٦) .

وشغل الفقيه محمد بن خالد بن مرتنيل مولى عبد الرحمن بن معاوية المتوفى

(١) ابن عذارى : ٢٣١/٢ (٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٦٧

(٣) المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ٢١٦

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٧ (٥) المرجع السابق ، ص ٧٨

(٦) التكملة ، ترجمة رقم ٥٥٧ (ط . القاهرة) .

سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٥ م أكثر من خطة إلى جانب خطة الشرطة ، فيذكر القاضي عياض أنه ولي الشرطة والصلاة والسوق بقرطبة^(١) . وقيل إنه كان يخطب عند باب المقصورة من خارج وييده عصا ، وكان صليبا في أحكامه ، ورعا فاضلا ، لا تأخذه في الله لومة لائم . وكان ينفذ أحكامه على أصحاب السلطان ، وضرب منهم رجلا وحبسه^(٢) .

وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر ولي يحيى بن عبد الله بن يونس المرادى الشرطة الصغرى والسوق والسكة ، وتوفي سنة ٣٢٦ هـ / ٩٣٨ م^(٣) . وشغل خطة أحكام الشرطة في قرطبة مجموعة له إلى خطة الوثائق وقضاء إستجة وقبرة وإشبيلية قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار المتوفى سنة ٣٥٣ هـ / ٩٦٤ م ، وهو الذى تولى الحكومة في أمر الزنديق أبى الشر^(٤) .

وجمعت وظيفتا الشرطة العليا والحشم إلى قاسم بن محمد بن طملس^(٥) .

وكان هناك من يتولى وظيفتى الشرطة والسوق ، ونعرف ممن جمع بين هاتين الخطتين أحمد بن نصر الذى عهد إليه أيضاً بأعمال إنشائية ، ويدلنا على ذلك قول ابن حيان : « أمر الخليفة المستنصر بالله صاحب الشرطة والسوق أحمد بن نصر بتوسيع المحجة العظمى بسوق قرطبة لضيقها عن محترق الناس وازدحامهم فيها وهدم الحوانيت المتحيفة لعرضها المضيقه لسبيلها^(٦) .

وكذلك كلفه الخليفة بنقل دار البرد من غرب قرطبة إلى دار الزوامل التى بالمصارة فى طرف قرطبة^(٧) ، وذكر ابن الفرضى أنه شغل أيضاً خطة قضاء كورة جيان^(٨) .

وقال ابن حيان فى ذلك : « وفى هذا الوقت رمضان سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م ولي على بن محمد بن أبى الحسين الشرطة الصغرى مجموعة له إلى

(١) ترتيب المدارك ، ٢٦/٣ (٢) المرجع السابق ، ٢٦/٣ - ٢٧

(٣) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٢٧٣٧ (ط . الأركون)

(٤) عياض : ٤٤٢/٤ ، وكتابتنا : ثلاث وثائق فى محاربة الأهواء والبدع فى الأندلس ،

ص ٥٧ - ١٠٠

(٥) المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ١١٩

(٦) المرجع السابق ، ص ٧١ (٧) المرجع السابق ، ص ٦٦

(٨) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٦٧

عمل القضاء بالثغر ، وبلغ رزقه إلى ثلاثين ديناراً وقدم أخوه حسن بن علي إلى الشرطة الصغرى أيضاً إلى ما يليه من قضاء الثغر في اليوم بعينه «^(١)».

وفي سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م قدم الحكم المستنصر بالله محمد بن أبي عامر على الشرطة الوسطى وجعله قاضي القضاة بالغرب من العدو^(٢). وكان الخليفة الحكم يعهد لصاحب الشرطة والسوق بأعمال البر ، كتوزيع الأموال على الضعفاء والمساكين وأبناء السبيل^(٣).

وكان صاحب الشرطة يكلف بمهمات دبلوماسية إلى جانب عمله ؛ نستدل على ذلك بما قاله ابن حبان في أحداث سنة ٣٦٠ هـ / ٩٧١ م من أن هشام بن محمد بن عثمان صاحب الشرطة وقائد طرطوشة وكورة بلنسية كان يكلف بمهمات دبلوماسية خاصة ، منها مصاحبة الوفود المسيحية التي كانت تأتي للخليفة الحكم المستنصر ، وربما كان ذلك لقرب منطقة عمله من الدويلات المسيحية الشمالية ، وللتعبير عن الولاء والسلام والصداقة بين إمارة برشلونة وقرطبة^(٤).

وفي سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م تقلد محمد بن أبي عامر قضاء القضاة بالعدوة مجموعاً إلى ما تقلده من خطتي الشرطة الوسطى والعليا والمواريث وقضاء كورة إشبيلية^(٥).

وكان يكلف صاحب الشرطة العليا بقيادة الصوائف ، ففي ذي القعدة من سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م قاد صاحب الشرطة العليا هشام بن محمد وصاحب الخيل زياد بن أفلح الصائفة إلى غرب الأندلس لمتابعة النورمان هناك^(٦).

ولقد سبق لنا أن أوردنا نص ابن بسام في الذخيرة وعلقنا عليه عند كلامنا عن خطة المدينة ، ولكن ابن عذارى أورد قراءة أخرى مشابهة لهذا النص بها بعض التحريف ، ولم يورد فيها تحديداً دقيقاً بين خطتي الشرطة والمدينة . فقال : ففي خلافة هشام المؤيد أمر بصرف المصحفي عن المدينة وكانت

(١) المرجع السابق ، ص ٨١ (٢) ابن عذارى : ٢٤٧/٢

(٣) المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجي ، ص ٧٧

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١ (٥) المرجع السابق ، ص ١٢٣

(٦) المرجع السابق ، ص ٩٢ - ١٠٠

في يده يومئذ وملك ابن أبي عامر الباب بولايته للشرطة ، وضبط المدينة ضبطاً أنسى به أهل الحضرة من سلف من أفراد الكفاة وأولى السياسة^(١).

وأورد ابن عذارى وصفاً طريفاً لأحداث ذلك اليوم قائلاً : « فخرج محمد بن أبي عامر نحو كرسيا في هذا اليوم والخلع عليه ولا عند جعفر علم بذلك ، وكان محمد بن جعفر جالساً في مجلسها في أبهة إذ صعد ابن أبي عامر نحوه فولى محمد بن جعفر ناكصاً على عقبه وأتبع بدابته »^(٢).

من هذا النص نرى أن وظيفة صاحب الشرطة وصاحب المدينة كانت تجمع لشخص واحد أحياناً في عهد هشام المؤيد .

وكان لصاحب الشرطة زى خاص يخلع عليه ليعرفه الناس .

واستتب الأمن والنظام بتولى محمد بن أبي عامر شرطة المدينة ، ويذكر ابن عذارى أن عدم الأمن كان مروعاً لأهل قرطبة في ذلك الوقت : « وكانت قرطبة تكابد من روعات طراقه ما لا يكابد أهل الثغور من العدو »^(٣). ومن أجل إقرار الأمن استقدم ابن أبي عامر ابن عم له يعرف بعسقلجة إلى مجلس الشرطة « وجلده جلداً مبرحاً كان فيه حمامه ، فانقمع الشر في أيامه جملة »^(٤).

وكان بعض من شغل تلك الخطة من أهل العلم والأدب والفقهاء ، من أمثال : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي دليم من المحدثين وكان قاضياً بالبيرة ويجانة وتولى خطة الشرطة ، وقال عنه المستنصر بالله : « ما اتصلت بي قط عنه زلة » وتوفي سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م^(٥).

ومحمد بن أبان بن سيد الخمي ، وكان عالماً بالعربية واللغة ومؤلفاً للكتب ، وكان مكيناً عند الحكم المستنصر بالله ، وتوفي سنة ٣٥٤ هـ / ٩٦٥ م^(٦).

ومحمد بن تملبخ عالم الطب ولى خطة الرد والشرطة ، وكانت له منزلة من الخليفة الحكم المستنصر ، وتوفي سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م^(٧).

(١) ابن عذارى : ٢٦٦/٢ (٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٠٧ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٨٧

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٠١

ومحمد بن يحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخراز عالم النحو ، ولى أحكام الشرطة بقرطبة وأقعد ولزم داره فى آخر عمره نحواً من سبعة أعوام ، فسمع الناس أكثر روايته ، وتوفى سنة ٣٦٩ هـ / ٩٨٠ م^(١).

والعالم الشاعر عبيد الله بن يحيى بن إدريس ، المتوفى سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م الذى ولى أحكام الشرطة ثم ولى الوزارة ، وكان يؤذن فى مسجده وهو وزير^(٢).

وولى هذه الخطة أيضاً ابنه يحيى بن عبيد الله بن إدريس ، وسبق أن ذكرناه ، وتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م^(٣).

ومحمد بن قاسم بن محمد الأموى المعروف بالجالطى ؛ تقلد الشرطة للخليفة هشام بن الحكم بمدينة الزهراء ، ثم شغل خطة الصلاة بها ، وولى الشورى أيام المظفر ، وكان حافظاً للفقهاء ، ذا كراً للأخبار ، بصيراً بالعقود والوثائق ، قتله البرابرة يوم دخولهم قرطبة فى شوال سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م^(٤) ، وقال عنه ابن حيان : كان محمود الطريقة فى حكمه ، رفيع المنزلة فى علمه^(٥).

ومحمد بن يحيى بن خليل من المحدثين ، وتوفى سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨١ م^(٦). ومحمد بن حسن الزبيدى كان عالماً فى النحو واللغة . وقرأ بعض كتبه على الخليفة الحكم المستنصر ، وتوفى سنة ٣٧٩ هـ / ٩٨٩ م^(٧) ، والأديب العالم أحمد بن أبان بن سيد ، المتوفى سنة ٣٨٢ هـ / ٩٩٢ م^(٨) ؛ ألف كتاب « الساء والعالم » وهو مائة مجلد ، ذكر المقرئ أنه رأى بعضه بفاس^(٩).

وأحمد بن سليمان بن أيوب ، وكان مشاركاً فى فنون العلم ، وتوفى سنة ٣٨٨ هـ / ٩٩٨ م^(١٠).

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٢٥ (٢) المرجع السابق : ترجمة رقم ٧٦٧

(٣) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ٢٧٤١ (ط . أ ل ا ر ك و ن) .

(٤) عياض : ٦٨٣/٤ - ٦٨٤ ، الصلة : ترجمة رقم ١٠٦٠

(٥) عياض : ٦٨٤/٤ (٦) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٣٢٨

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٥٧ ، الحميدى : ترجمة رقم ٣٤

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ٦ (٩) المقرئ : نفح الطيب ، ٣٨١/٣

(١٠) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٩٠

وسعيد بن أحمد بن محمد بن سعيد بن موسى بن حدير ، وكان رجلاً
فاضلاً فقيهاً متقشفاً زاهداً ، تولى الشرطة في صدر دولة هشام المؤيد ، وتوفي
سنة ٣٩١ هـ / ١٠٠١ م^(١) .

ومحمد بن حسين بن محمد بن أسد الطنبلي الأديب ، وهو من القادمين
من المشرق ، ودخل الأندلس سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م ، وكان له اتصال بآل
عامر وحظوة عندهم ، وتولى الشرطة بعهدهم ، وتوفي سنة ٣٩٤ هـ /
١٠٠٤ م^(٢) .

ومحمد بن يحيى بن زكرياء بن برطال الذي صلى على الفقيه عبد الله بن
أحمد بن الخثعمي المتوفى سنة ٣٨٠ هـ / ٩٩١ م^(٣) ، وكان حينئذ صاحباً
للشرطة ، ثم تدرج في الوظائف الدينية حتى شغل خطة قضاء الجماعة بقرطبة ،
وتوفي سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م^(٤) .

والفقيه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي ويعرف بابن الشرفي ، وكان
مجلسه محتفلاً بوجود الناس وطلبة العلم ، وتصرف في الخطط الرفيعة ، فشغل
خطة الشرطة والمواريث والصلاة والخطبة بالمسجد بقرطبة ، ولم يزل يتولاها
جميعاً حتى توفي سنة ٣٩٦ هـ / ١٠٠٦ م^(٥) .

ولقد خاصم الفقيه ابن الهندي المتوفى سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م ، أحد
الأشخاص في مسألة أمام ابن الشرفي صاحب الشرطة ، فنكل وعجز الفقيه
عن حجته ، فتعجب منه صاحب الشرطة فقال له : ما أعجب أمرك أبا عمر ؟
أنت ذكي لغيرك ، بكى في أمرك ، قال : كذلك يبين الله آياته للناس^(٦) .

ولا عن أيضاً ابن الهندي زوجه بالمسجد الجامع بحكم صاحب الشرطة ابن
الشرفي سنة ٣٨٨ هـ / ٩٩٨ م ، فلما عوتب الفقيه في ذلك قال : أردت إحياء سنة^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٣١

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٠٦ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٣٠٤

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٤٦ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٩٠

(٥) الحميدي : ترجمة رقم ٢٦١ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٩٤

(٦) الصلة ، ترجمة رقم ٢١

(٧) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

وقد كلف الحاجب محمد بن أبي عامر صاحب الشرطة ابن الشرفي بإظهار وثيقة بصلاح ابن العطار الفقيه ، فجمع أهل العلم لإسقاط السخطة عنه ^(١) وعاد إلى خطة الشورى مرة أخرى ^(٢) .

وكان ابن أبي عامر يفخر به ويباهي ويذكر عنه قوله في ابن الشرفي : « في أصحابي رجل بصير بدنياه يصلح لكل خطة من مكاني بالحجابة إلى مكان بوابي فلان فما بينهما من ذوى منزلة ومستقل بكل أمر ويصلح لكل خطة ، فإذا استفسر عنه قال : هو ابن الشرفي » .

وعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عبيد الله الرعيني المعروف بابن المشاط ، وذكر أنه كان من أهل العلم والفهم والمعرفة واليقظة والذكاء الكيس ، قلده محمد بن أبي عامر أحكام الشرطة وخطة الوثائق السلطانية وقضاء إستجة وأشونة وقرمونة ومورور وتاكرنا ، جمعهن له ، ثم صرفه عنهن وولاه الحسبة وقضاء جيان ثم قضاء بلنسية وأعمالها ، وقلده نظم التاريخ في أيامه ، فجمع فيه كتاب الباهر الذي فقد في نكبة آل عامر ، وتوفي سنة ٣٩٧ هـ / ١٠٠٧ م في أيام المظفر عبد الملك بن أبي عامر ^(٣) .

وذكر الرقيق في كتابه أن عبد الرحمن شنجول قد عين رجلا من سفال قرطبة يدعى ابن الرسان جعله صاحب شرطته وصحبه في غزوته لطليطلة وأدناه منه ^(٤) .

ولما قتل شنجول وتم الأمر للمهدي محمد بن عبد الجبار أمر المهدي ابن الرسان صاحب شرطة شنجول أن ينادى على جسد شنجول المصلوب على باب السدة : « هذا شنجول المأبون » ثم يلعنه ويلعن نفسه ^(٥) .

وعبد الله بن أحمد بن قند اللغوي ويعرف بطليطل ، وتوفي بعقبة البقر سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م في الواقعة التي كانت بين سليمان بن حكم والمهدي ^(٦) .

(١) ترتيب المدارك ، ٦٥٤/٤ ، ٦٧٧ - ٦٧٨

(٢) المرجع السابق ، ٦٥٤/٤

(٣) المرجع السابق ، ٦٧٩/٤ ، ابن بشكوال ترجمة رقم ٦٧٨

(٤) ابن عذاري : ٤٩/٣ (٥) المرجع السابق ، ٧٣/٣

(٦) الصلة ، ترجمة رقم ٥٦٦

وعبد الله بن سعيد بن محمد بن بترى المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م ، الذى كلفه محمد بن أبى عامر ، وكان يشغل خطة الشرطة بالإشراف على بنيان الزيادة بالمسجد الجامع بقرطبة^(١).

وعبد الله بن حسين بن إبراهيم بن حسين بن عاصم ، وهو من كبار أهل العلم وأصحاب التوالمف ، وهو الذى اختصر كتاب البيان والتبين للجاحظ ، وألف فى الأنواء كتاباً مفيداً ، وتوفى سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٣ م^(٢).

وعبد الملك بن مروان بن أحمد بن شهيد من أهل قرطبة ، وكانت له عناية بالحديث وكتبه ، واسع الأدب والمعرفة ، وتوفى سنة ٤٠٨ هـ / ١٠١٧ م^(٣).

وممن تولى الشرطة بعهد العامرية من الفقهاء ومن أهل التفنن فى العلم أيضاً محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن حدير المتوفى سنة ٤١٤ هـ / ١٠٢٤^(٤).

من هذا العرض نستخلص أن فى عهد كل من الحكم المستنصر والمنصور ابن أبى عامر وولديه كان صاحب الشرطة فى قرطبة يجمع أكثر من خطة فى وقت واحد . ولعل هذا يتنافى مع الممارسة الفعلية لتلك الوظائف ، إذ كيف يتسنى لشخص واحد أن يكون فى أكثر من مكان داخل قرطبة وخارجها فى وقت واحد . وربما يكون الجواب عن هذا السؤال أن هذا العهد تميز بنوعية من الرجال المخلصين القادرين على الإدارة وحسن استخدام الأعوان واستخلاصهم فى بعض خططهم ، كما قال ابن أبى عامر فى ابن الشرفى ، ولكن هناك رأياً آخر فطن إليه الدكتور محمود مكى فى مقدمته التاريخية للمقتبس لابن حيان^(٥) ؛ إذ ذكر أن بعض المصادر التاريخية كابن خير الأشبيلى^(٦) والمقرى^(٧) تُلقب ابن حيان بصاحب الشرطة ، واستبعد الدكتور محمود مكى أن يكون ابن حيان قد مارس تلك الخطة فعلاً ، وذكر أن هذه الخطة بطبيعتها بعيدة كل البعد عن مجال عمل ابن حيان ونشاطه الفكرى ، وإنما أسبغ

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٦٧ (٢) التكملة ، ترجمة رقم ١٢٧٧ (كوديرا)

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٧٦٣ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٩٩

(٥) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكى ، المقدمة ص ٤٣ - ٤٤

(٦) ابن خير الأشبيلى : الفهرسة ، ص ٣٢٦

(٧) المقرى : نفح الطيب ، ١٠٢/٢

عليه هذا اللقب على نحو تشرifi أو فخرى لا على أنها خطة بمعنى الكلمة . وأن منح تلك الألقاب النظرية قد أصبح تقليداً جارياً منذ أيام الحكم المستنصر واستمر طوال الدولة العامرية ، ولا نستبعد أن يكون قد بقى فى ظل حكومة الجهاورة .

وذكر أن ممن حمل لقب صاحب الشرطة على سبيل المثال دون تمرس بالخطة نفسها وتحمل أعبائها العالم اللغوى الأديب أحمد بن أبان بن سيد السابق ذكره . وهناك أمثلة كثيرة لشخصيات أدبية وعلمية وفقهية تولت هذه الخطة أيضاً مثل محمد بن خشخاش الذى كان عالماً بالآداب والمعاملات والهيئة وأخذ عنه أبو بكر المصحقى^(١) .

ونحن لا نستطيع أن نأخذ هذا الرأى على سبيل التعميم ؛ ذلك أن كل الرجال الذين تولوا خطة الشرطة مجموعة إلى خطط أخرى لم يكن تلقيهم بتلك الخطط على سبيل التشرifi فقط ، بل كانت هناك حالات أخرى مارس فيها هؤلاء الخطط الموكولة إليهم فعلاً . أما إضفاء اللقب التشرifi على بعض رجال الدولة من أصحاب البيوتات الأندلسية فقد كان على سبيل التقدير لخدمات أدوها ويؤدونها للدولة دون ممارسة فعلية لتلك الخطط . وأحسب أن مجال الألقاب التشريفية كان بعيداً عن الخطط الدينية الشرعية الذى كان من يشغلها يوكل فيها بمهام محددة ومقننة ، ومن ذلك نستبعد أن يكون لقب الشرطة التشرifi قد حمله أحد من العلماء والأدباء فى تلك الفترة .

ولا يمنعنا هذا من القول بأنه ربما كان من الممكن أن يتولى شخص واحد أكثر من خطة فى وقت واحد ويمارسها ممارسة فعلية بالأعوان والرجال ، فقد كان بكر بن محمد بن أحمد بن عبيد الله الرعنى ويعرف بابن المشاط من أهل قرطبة مخلصاً لأخيه أبى المطرف على الأحكام بقرطبة ، وكان من أهل المعرفة واليقظة^(٢) .

(١) ابن الأبار : التكلة ، ترجمة رقم ٤٠٥ (ط . كوديرا) .

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٢٧٥

الشرطة في فترة الفتنة القرطبية (٣٩٩-٤٢٢ هـ / ١٠٠٩-١٠٣١ م) :

لم نلاحظ في تراجم نهاية القرن الرابع وطوال القرن الخامس الهجري أو في نوازل ابن سهل أن ظلت تقسيمات القرن الرابع في قرطبة إلى ثلاث شرط ، لكل منها اختصاصها المعين الذي سبق أن أشرنا إليه .

لذلك نرى أن من سمات القرن الخامس الهجري في قرطبة جمع هذه الأنواع من الشرط في خطة واحدة هي خطة الشرطة . ولها كل الاختصاصات التي كانت تتمتع بها كل واحدة منها على حدة .

ولعل ابن سهل فطن إلى ذلك في نوازله حين تكلم عن الخطط الست القضائية التي لها سلطة إصدار الأحكام ، وذكر منها الشرطة مجملة ولم يذكر أنواعها^(١) . وحين ذكر أنواعها أردف كلامه بقوله : هكذا نص عليه بعض المتأخرين من أهل قرطبة في تأليف له^(٢) .

وكان لتسهيل مهام صاحب الشرطة في قرطبة أن قسمت قرطبة إلى أقسام ثلاثة شغل كل قسم حاكم ، أي صاحب شرطة ، ليسهل تدبير الأمان والأمن . ودليلنا على ذلك ما ذكره الحميدى من أن أحمد بن عبد الرحمن بن غالب بن حزم التزم الحكم بالجانب الغربي أيام المهدي^(٣) . وأحسب أن أقسام قرطبة كانت ثلاثة هي القسم الشرقي ، والقسم الغربي ، والمدينة العتيقة ومعها المنطقة الجنوبية ، وعين على كل قسم حاكم ، وشغل خطة حاكم المدينة بقرطبة عبد الله بن عمر في عهد هشام المؤيد^(٤) إذا صح هذا التعليل .

وكان شاغلو تلك الخطة في حالة من عدم الاستقرار ، نظراً لتعاقب الخلفاء وعدم استقرارهم في السلطة . وقد كان كل خليفة يبائع له يعمل على أن يعين صاحب شرطته من رجاله وأتباعه ممن يثق بهم ويعزل من كان يشغلها

(١) ابن سهل : ورقة ٢

(٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) الحميدى : ترجمة رقم ٢٢٧ ، الصلة ، ترجمة رقم ٨٦

(٤) ابن عذاري : ٥٤/٣ ، ويلاحظ أن ابن عذاري يذكر بعد ذلك أن عبد الله بن عمر كان

صاحب المدينة بقرطبة ، وهذا لا يعارض ما قلناه ، إذ ربما شغل الخطتين معاً وهي الأحكام والمدينة .

من قبل ، بل ربما قتله كما صلب محمد بن هشام بن عبد الجبار حاكم المدينة عبد الله بن عمر عندما وثب على قرطبة سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م^(١).

وقد عين المهدي بن عبد الجبار محمد بن المغيرة ابن عمه على كرسى شرطة قرطبة^(٢) وربما يكون ذلك للجانب الشرقي منها .

وأورد ابن بشكوال في ترجمته للفقير أحمد بن عبد الرحمن بن غالب بن حزم أنه تولى الحكم بالجانب الغربي بقرطبة في أيام محمد المهدي ، وتوفي سنة ٤٢٧ هـ / ١٠٣٦ م بإشبيلية^(٣) .

ولعلنا أمام نص الحميدي السابق نستطيع أن نقرر أن خلفاء الفتنة في قرطبة قسموا الحاضرة قسمين ؛ عينوا على كل قسم صاحباً للشرطة ، أو ربما قسمت قرطبة إلى عدة مناطق عينوا على كل منها صاحباً للشرطة ، أو أن كثرة الحوادث في هذا الجانب الغربي كانت مدعاة لأن يعين المهدي عليه صاحباً للشرطة مستقلاً عن صاحب شرطة المدينة كلها لضبطه ، لما يتمتع به الجانب الغربي من مكانة ، إذ تقع فيه قصور الأغنياء وبيوتهم ، وهو محتاج إلى حماية خاصة لضبطه .

وشغل خطة الشرطة أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قند اللغوي القرطبي المعروف بالطليطلي ، وتوفي بعقبة البقر سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م ، وكان فقيهاً محدثاً عالماً باللغة ، وشغل خططاً أخرى هي الوزارة والقضاء ، ولم نستطيع تحديد الفترة التي شغل فيها خطة الأحكام والخطط الأخرى وربما كانت نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي^(٤) .

وفي خلافة هشام بن الحكم الثانية ولي ابن وداعة شرطة المدينة بقرطبة ، فاشتد على أهل الريب وهابه الجند وغيرهم^(٥) . وذكر ابن بشكوال في ترجمته لمحمد بن قاسم بن محمد الأموي^(٦) ، ويعرف بالجالطي^(٧) أنه تقلد أحكام

(١) ابن عذاري : ٤/٣ - ٥٥ (٢) أعمال الأعلام ، ص ١١٠

(٣) الحميدي : ترجمة رقم ٢٢٧ ، والصلة ، ترجمة رقم ٨٦

(٤) عياض : ٧٤٥/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥٦٦

(٥) ابن عذاري : ١٠٥/٣ (٦) الصلة ، ترجمة رقم ١٠٦٠

(٧) جالطة قرطبة من إقليم أولية من قنانية قرطبة . انظر الصلة ، الترجمة السابقة .

الشرطة للخليفة هشام بن الحكم ، وكان محموداً في حكومته ، وقتله البرابرة يوم دخولهم قرطبة سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٣ م .

وذكر ابن الأبار أن العالم عبد الله بن حسين بن إبراهيم بن حسين بن عاصم ويعرف بابن الغربالي صاحب الشرطة ، ولم يحدد ابن الأبار الجهة التي تولى فيها الشرطة بقرطبة ، قتله البرابرة يوم دخولهم قرطبة سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٣ م^(١) .

وولى الخليفة المهدي الفقيه أبا عمر أحمد بن محمد بن عفيف خطة الشرطة والوثائق في فترة الفتنة ، ثم خرج إلى المربة وتقلد قضاء لورقة ، وتوفي بها سنة ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م^(٢) .

ومن تولى أحكام الشرطة زمن الحموديين وبعدهم أبو عبد الله محمد بن علي بن هشام بن عبد الرؤوف ، قال عنه ابن حيان : إنه كان واسع العلم ، حاذقاً بالفتوى ، صليماً في الحكم ، شديداً على أهل الاستطالة ، طالت ولايته وتوفي سنة ٤٢٤ هـ / ١٠٣٣ م^(٣) ، وذكر ابن سهل في نوازل أنه كان يتولى خطة المظالم ، وأورد أقضية شاور فيها الفقهاء^(٤) ، وله جمع هاتين الخطتين معاً .

وفي عهد الخليفة المستكن بالله ذكر ابن حيان أنه تولى خطة الشرطة العليا وما دونها من رفيع المنازل كثير من التجار والعامه^(٥) .

وهناك من رفض خطة أحكام الشرطة ، منهم الفقيه أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي ، يعرف بابن عصفور المتوفى سنة ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م ، الخطيب بجامع إشبيلية ، ورفض أن يتولى الأحكام حين عرض عليه أهلها تقلدها ، فهدد بالخروج عن بلدهم حتى سكتوا عنه^(٦) .

أما سمات صاحب الشرطة في فترة الفتنة القرطبية : فقد وصفهم ابن حيان أبلغ وصف : بأنهم كانوا جبابرة ، وكانوا متسلطين على الرعية^(٧) .

(١) التكملة ، ترجمة رقم ١٢٧٧ (ط . كوديرا) ، ترجمة رقم ١٩٤٠ (ط . القاهرة)

(٢) عياض : ٧٣٥/٤

(٣) المرجع السابق ، ٧٣٦/٤ - ٧٣٧

(٤) ابن سهل : ورقة ٧٠ ، ١٣٧

(٥) ابن بسم : الذخيرة ، ٤٣٥/١/١ وما بعدها .

(٦) الصلاة ، ترجمة رقم ٥٩

(٧) أعمال الأعلام ، ص ١٤٨

وممن ولى الشرطة فى الفتنة وذكرهم ابن بشكوال دون أن نستطيع تحديد وقت توليهم تلك الحطة :

عبد الملك بن مروان بن أحمد بن شهيد من أهل قرطبة المتوفى سنة ٤٠٨ هـ / ١٠١٧ م ، وكان محموداً فى أحكامه^(١).

ومحمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم ، ويعرف بابن الحفارية المتوفى سنة ٤١١ هـ / ١٠٢١ م^(٢).

ومحمد بن يونس بن عبد الله ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ / ١٠٢٨ م^(٣) ، وتوفى وعمره خمسون سنة وستة أشهر ، وهو ابن القاضى يونس بن عبد الله .

وأبو عبد الله محمد بن على بن هشام بن عبد الرؤوف السابق ذكره ، وتولى شرطة قرطبة زمن الحموديين وبعدهم ، وتوفى سنة ٤٢٤ هـ / ١٠٣٣ م^(٤).

ومحمد بن محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسى وكان من أهل الصرامة فى أحكامه ، وامتنحن فى مدة المعتد بالله بيد حكم بن سعيد وزيره ، وتوفى سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م^(٥).

وأحمد بن الحسين بن حى بن عبد الملك المتوفى سنة ٤٥٩ هـ / ١٠٦٧ م^(٦).

الشرطة فى ممالك الطوائف المختلفة :

لم تفدنا المصادر التى بين أيدينا بمعلومات وافية عنهم سوى تراجم قليلة ، ولم نلاحظ تغيراً يذكر فى اختصاصات أصحاب الشرط فى الممالك المختلفة من خلال دراستنا .

فقد عين مجاهد العامرى العالم اللغوى محمد بن عبد الرحمن بن معمر من أهل قرطبة وصاحب التاريخ فى الدولة العامرية صاحباً للأحكام فى الجزائر الشرقية إلى أن توفى سنة ٤٢٣ هـ / ١٠٣٢ م^(٧).

وشغل خطة الشرطة والسوق بموضعه عبد الله بن خلوف بن موسى

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٧٦٣ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٠٢

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٠٩ (٤) عياض : ٧٣٦/٤ - ٧٣٧

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ١١٤٢ (٦) المرجع السابق ، ترجمة ١٢٧

(٧) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٤١٧ (ط . كوديرا) .

الزواغى ، يعرف بابن أبى العظام من أهل بجانة ، وكان من أهل العبادة والتلاوة ، وتوفى سنة ٤٤٣ هـ / ١٠٥١ م^(١).

وفى سرقسطة تولى خطة الشرطة بها يحيى بن خلف بن يحيى بن خلف الأموى ، وكان من أهل وشقة ، وسكن سرقسطة ، ثم صرف عنها ، وكان مشاوراً للقاضى محمد بن عبد الله بن فرتون أيام قضائه^(٢) وعالمًا بوجوه القضاء وتولى خطة الشرطة بعده عبد الله بن محمد بن إسماعيل من فورتش . فى شوال سنة ٤٤٢ هـ / ١٠٥٠ م^(٣).

وكان قاسم بن إبراهيم بن قاسم الخزر جى ، ويعرف بابن الصابونى ، من أهل قرطبة وسكن إشبيلية ، صاحب الأحكام وخطيب لبلة ، وتوفى بها سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م^(٤).

وفى بلنسية كان الفقيه الأديب الخطيب الشاعر أبو شاعر عبد الواحد بن محمد بن موهب بن محمد التجيبى ، ويعرف بابن القبرى ، من أهل قرطبة وسكن بلنسية وتقلد فيها خطط الصلاة والخطبة والأحكام بها . وتوفى سنة ٤٥٤ هـ / ١٠٦٢ م بمدينة شاطبة ، وحمل إلى بلنسية فدفن فيها ، وصلى عليه القاضى أبو المطرف ابن جحاف^(٥).

وممن تولى خطة الأحكام بشرق الأندلس الفقيه هشام بن عمر بن سوار الفزارى من أهل جيان ، وهو من أساتذة القاضى أبى الأصبح عيسى بن سهل ، ولم تذكر المصادر تاريخ وفاته^(٦).

وتولى خطة الأحكام بدانية من قبل إقبال الدولة على بن مجاهد الفقيه أمية ابن غتيل^(٧) ، وكان ممن شغب عليه الفقيه محمد بن مبارك الصائغ المتوفى سنة ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣ م^(٨).

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٦٠٠ (٢) التكملة ، ترجمة رقم ٢٧٤٦ (ط . أ لاركون) .

(٣) المرجع السابق ، الترجمة نفسها . (٤) الصلة ، ترجمة رقم ١٠١٥

(٥) جذوة المقتبس ، ترجمة رقم ٦٥٥ ، عياض : ٨١٨/٤ - ٨١٩ ، الصلة ، ترجمة

رقم ٨٢٤

(٦) عياض : ٨٢٩/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٤٣٨

(٧) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٥٣٨ (ط . القاهرة) .

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ١٢١٣

وفي عهد بني زيري بغرناطة شغل خطة الشرطة بها بربر صنهاجه ، وأيضاً اليهود في عصرهم الذهبي هناك عندما كان يوسف بن النخيلة رئيساً للوزراء ، ومن بعده ابنه إبراهيم بن النخيلة .

وشغل خطة الشرطة الفقيه قاسم بن أيوب الطائي الأديب من أهل المرية وكان أديباً كاتباً بليغاً ، وله كتاب بستان الكتابة وريحان الخطابة ، ألفه للمعتصم محمد بن معن بن صمادح ، وقال ابن فرتون : هو من شرق الأندلس ، وكان صاحب الشرطة لابن صمادح ^(١) .

وتولى أحكام الشرطة في المرية الفقيه أحمد بن إبراهيم بن أسود الغساني المتوفى سنة ٤٥٩ هـ / ١٠٦٧ م ، وكانت له رحلة إلى المشرق ^(٢) .

والفقيه عبد العزيز بن عمر بن حنون من أهل منتشون من الثغر الشرقي ، ولي الأحكام بموضعه ، وتوفى سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م ^(٣) .

وتولى عبد الرحمن بن زياد وهو من إقليم جليانة أحكام وادي آش ، وتوفى سنة ٤٨١ هـ / ١٠٩١ م ^(٤) .

وكان الفقيه واجب بن عمر بن واجب القيسي يجمع بين خطتي السوق والشرطة ببلنسية ، واتصلت ولايته إلى وقت ثورة أبي أحمد ابن جحاف الأحنف وإلى منازل الروم ببلنسية ، وتوفى قبل سنة ٤٩٠ هـ / ١٠٩٧ م ^(٥) .

وتولى هذه الخطة أيضاً في سرقسطة خلف بن محمد بن خلف بن أحمد بن هاشم العبدري ، وكان من أهل سرقسطة ، وكان جده لأبيه قاضي الجماعة بها ويسمى بالقروذي ، وجده لأمه خلف بن أبي درهم قاضي وشقة ، وتولى خلف الشرطة في سنة ٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م ، وكان فقيهاً زاهداً محبباً إلى العامة والخاصة ، وكان المستعين أبو جعفر بن المؤتمن بن هود يعود في مرضه ويكرمه ، وتوفى سنة ٤٩٣ هـ / ١١٠٠ م ، وشهد المستعين جنازته ومشى أمامها راجلاً من داره إلى قبره ، وكان قد أوصى المستعين بالصلاة عليه ^(٦) .

(١) التكملة ، ترجمة رقم ٢٥٣٦ (ط . الأركون) .

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ١٢٩

(٣) التكملة ، ترجمة رقم ١٧٣٨ (ط . كوديرا) .

(٤) ابن بشكوال : ترجمة رقم ٧٣٦

(٥) التكملة ، ترجمة رقم ٢٧٣١ (ط . الأركون) .

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٦٢ (ط . كوديرا) .

الشرطة في عهود الجهاورة وبني عباد والمرابطين :

في تلك العهود اتسمت خطة الشرطة بالاستقرار نظراً لهدوء الأوضاع السياسية واستتبابها في تلك العصور ، وكانت تلك الخطة يشغلها أصحاب البيوتات الأندلسية من العرب والموالي .

ولقد أورد لنا ابن الخطيب مقارنة لطيفة عن سلطة صاحب الشرطة وحالة الرعية في قرطبة في قترتي الجماعة والطوائف ، ويقصد بها أيام الفتنة القرطبية ، وبين بداية عهد أبي الوليد محمد بن جهور ، فقال : « فأصبح من العجب العجائب تكاف الناس عن التظالم والتسافك ، بخلاف ما كانوا عليه تحت الضبط الشديد بأيدي جبابرة أصحاب الشرطة أيام الجماعة ، فلا يكاد يسمع لشرارهم من معهود ذلك إلا النادرة »^(١).

ولعل هذا النص يوضح لنا حالة الاستقرار والأمن في ظل بني جهور وسمات أصحاب الشرطة في هذا العهد بالمقارنة بما سبقه .

وفي عهد بني عباد بإشبيلية تولى تلك الخطة الفقيه محمد بن عبد الملك بن سليمان بن عبد العزيز من أهل إشبيلية وصاحب خطة الشرطة بها في أول الدولة العبادية ، ويكنى أبا بكر ، ويعرف بابن القوطية ، وأبو بكر اللغوي هو عم أبيه ، وكان مع تصرفه في الخطط النبيلة يقرئ الآداب ويختلف إليها فيما ذكره ابن بسام^(٢).

وغالب بن محمد بن أبي نصر السهمي المقرئ من أهل شتمرية الغرب ، ولاه المعتضد بن عباد الأحكام ببلده ، وكان عدلاً ، وكان به صمم ، وتوفي سنة ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م ، ذكره القنطري^(٣) ، ولعل مسألة الصمم الذي به جاء مع كبر سنه وشيخوخته أو نتيجة مرض ألم به .

وتولى أحكام الشرطة بقرطبة الفقيه محمد بن مكى بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٨١ م ، وجمعت له مع السوق والأحباس وأمانة الجامع^(٤).

(١) أعمال الأعلام ، ص ١٤٨

(٢) التكملة ، ترجمة رقم ٤٣٦ (ط . كوديرا) .

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٤٨٦ (ط . الأركون) .

(٤) الصلة ، ترجمة رقم ١٢١٠

وفي قرطبة في عهد الجهاورة تولى الفقيه عبد الرحمن بن مخلد بن عبد الرحمن أحكام الشرطة والسوق ، ولم يزل متقلداً لها حتى وفاته سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م^(١) ، وتولى أيضاً في هذا العهد الفقيه حسن بن محمد بن ذكوان المتوفى سنة ٤٥١ هـ / ١٠٦٠ م أحكام الشرطة والسوق ورقى بعدها إلى قضاء الجماعة^(٢) . وتولى أيضاً تلك الخطة في ظل الجهاورة مضافة إلى خطة السوق الوزير أبو بكر محمد بن الليث بن حريش ، وذكره القاضي ابن سهل في نوازل ، وعرضت عليه أكثر من قضية في سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م^(٣) وقضية أخرى في الشهادة على الخط ، وعزل قبل أن يحكم فيها^(٤) .

وفي عهد المرابطين : تولى عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن مخلد الأحكام بقرطبة مدة طويلة ، وتوفى سنة ٥١٥ هـ / ١١٢٠ م^(٥) .

وعلى بن محمد بن الحبيب بن شماخ من أهل غافق ، وتولى الأحكام ببلده مدة طويلة حمدت فيها سيرته ، وتوفى سنة ٥٠٣ هـ / ١١٠٩ م^(٦) .

والفقيه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن موسى الجهني ، تردد في خطة الأحكام بالكور الأندلسية ، ثم ولي خطة الأحكام في قرطبة ، وتوفى سنة ٥٢٥ هـ / ١١٣٠ م^(٧) .

وثمة مسائل تطبيقية كانت تعرض على صاحب الشرطة في الأندلس ، ومن خلال تلك النوازل نرى اختصاصاته ؛ فقد ذكر القاضي ابن سهل في تعليقه على آراء الفقهاء ابن لبابة وأيوب بن سليمان ومحمد بن وليد ومحمد بن غالب في مسألة « القسمة بين الصغار والكبار » . قال : وقد روى ابن القاسم عن مالك في صاحب الشرطة العدل في حاله وأحكامه أنه في القسمة على الصغار كالقاضي ، وأما الكبير الغائب فلا يقسم عليه إلا القاضي لا غير ، قاله مالك وأصحابه^(٨) .

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣١٢

(٤) المرجع السابق ، ورقة ١٣

(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٠٩

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٧٠٣

(٣) ابن سهل : ورقات ٩٢ - ٩٤

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ٧٤٦

(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٧٥٤

(٨) ابن سهل : ورقة ٢٨٣

ومن هذا التعليق نرى أن من مهام صاحب الشرطة التي كان يكلف بها ما يخرج عن نطاق حفظ الأمن الداخلي وظهرت المجالات العملية التي مارس فيها صاحب الشرطة مهامه في نوازل ابن سهل ، منها :

١ — مسألة الزنديق أبي الخير (١) :

وتتلخص وقائعها في أنه شهد عند صاحب أحكام الشرطة بقرطبة وقاضي كورة إستجة وقبرة قاسم بن محمد (٢) خمسة وأربعون شخصاً بشهادات تدين أبا الخير بأنه زنديق ملحد من أهل البدع والأهواء طاعن في السن وأهلها . وقال إن محاربة بني أمية أحق من محاربة الشرك ، وكان يدعو لدعوة أبي تميم معد الملقب بالمعز لدين الله الفاطمي ، ويرى الخروج على الخليفة الحكم المستنصر بالله بالسلاح ، ويطعن على أئمة المسلمين وخلفائهم وفقهائهم ، وينكر الشفاعة ويدعى تخليد المؤمنين من الموحدين في النار . وشاور صاحب الشرطة قاضي الجماعة منذر بن سعيد وصاحب الصلاة أحمد بن مطرف والفقير إسحاق بن إبراهيم وغيرهم من الفقهاء ، وانتهى الأمر بقتله بدون إعدار .

٢ — ومنها : « امرأة تعلق بها رجلان كلاهما يدعى أنها امرأته ، وهي تزعم أنهما زوجها ، فادعت أن الأول أجاعها وأضر بها حتى هربت من عنده وظنت أن ذلك فرقة ، وأقرت أن الآخر تزوجها إلا أنه طلقها » (٣) .

قال أبو القاسم (٤) صاحب الشرطة بقرطبة : « يُسأل الأول إن كانت له بينة أنها امرأته فأردها إليه بعد أن يحلف بالله ما طلقها ، ولا يطؤها حتى يستبرئ رحمها بثلاث حيضات ، وإن لم تكن له بينة فلا يقبل قوله ولا إقرارها

(١) ابن سهل : ورقة ٣٩٤ وما بعدها ، وراجع التعليقات عليها بكتابنا : ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس ، ص ٤١ — ١٠٠

(٢) قاسم بن محمد : هو قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن يسار ، من أهل قرطبة توفي سنة ٣٥٣ هـ ، كان معتنياً برأى مالك ، وولى الوثائق بعد محمد بن يحيى بن لبابة ، وتصرف في القضاء . راجع ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٧٣ ، ابن فرحون : ١٤٣/٢ ، وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٣) ابن سهل : ورقة ٧٨

(٤) ربما يكون هو « محمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم بن هلال القيسي » من أهل قرطبة ، ويكنى : أبا القاسم ، ويعرف بابن الحفارية ، وكان قد تولى القضاء في عدة كور بالأندلس ثم شغل خطة الشرطة بقرطبة ، وتوفي سنة ٤١١ هـ . انظر ترجمته في الصلة ، رقم ١١٠٢

بأنها امرأته و فرق بينهما فإنها ليست بامرأته ، واسأل الآخر بيينة على نكاحه ، فإن ثبت له بيينة فاردها إليه واستحلفه بالله الذي لا إله إلا هو ما طلقها ولا صالحها إذا قامت له بيينة على أصل النكاح ، وإن لم تقم له بيينة فرق بينهما ولتكون أولى بنفسها تنكح من أحببت .

من هذه القضية نرى أن صاحب الشرطة بقرطبة كان يأخذ رأى قاضى الجماعة فى قضايا الأحوال الشخصية التى تحتاج إلى حل فقهى حاسم وسريع كتلك القضية ، وكان يحكم فيها صاحب الشرطة استناداً إلى آراء الفقهاء وقاضى الجماعة بقرطبة ، وهو فى حكمه يستند إلى التفويض الذى أعطاه إياه قاضى الجماعة لنظر تلك المسائل .

والقضية الثالثة التى أوردها ابن سهل وطرحت على صاحب الشرطة والسوق الوزير أبى بكر محمد بن الليث بن حريش فى سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م وملخص وقائعها^(١) أن رجلاً تقدم إلى صاحب الشرطة والسوق يريد استرجاع ما جهز به ابنته ، وقال إنه أعارها إياها ، وأنكرت ذلك ابنته وزوجها ، فسأل صاحب الشرطة والسوق الفقهاء : ابن عتاب وأبى محمد موسى بن هذيل وأبى مروان عبيد بن مالك وقاضى الجماعة بقرطبة الذى ذكر أن رأى ابن عتاب هو الأصوب .

وفى أمثال تلك القضية نرى أن وظيفة صاحب الشرطة والسوق كانت تستدعى استطلاع آراء الفقهاء وتجميعها ، أو يحكم فيها صاحب الأحكام بناء على تفويض قاضى الجماعة له بوصفه صاحب الحسبة .

والقضية الرابعة التى عرضت على صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة محمد بن الليث بن حريش هى قضية « رمكة »^(٢) استحققت بقرمونة وأراد المحكوم حقه بها^(٣) ، وملخصها أن رجلاً قام عند حاكم قرمونة على نخاس فى رمكة بيده كان ابتاعها المقوم عليه بقرطبة وأثبت القائم ما أوجب الحكم له بها . وخاطب حاكم قرمونة محمد بن الليث صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة ليفصل فى هذه الدعوى .

(١) ابن سهل : ورقات : ٩٢ - ٩٤

(٢) الرمكة : الفرس البرفونة تتخذ للنسل . انظر لسان العرب : مادة : رمك .

(٣) ابن سهل : الورقتان ٢٦١ - ٢٦٢

واستشار صاحب الشرطة والسوق قاضي طليطلة أبا زيد عبد الرحمن بن عيسى المعروف بابن الحشا وفقهاء الشورى بقرطبة : ابن عتاب وابن القطان وابن مالك في هذه المسألة .

والقضية الخامسة التي عرضت على صاحب الأحكام بقرطبة ابن حريش تتعلق برجل طلق زوجته في نوبة غشاوة زعم أنها تنتابه على قترات^(١) . وأنبا من حضروا صاحب الأحكام بأنه عندما أفاق من النوبة التي غشيته وعلم أنه بدر منه يمين بطلاق زوجته ثلاثاً دفعة واحدة أنكر إدراكه وتنفى قصده الطلاق ، وعزا ما وقع منه إلى الحالة التي تنتابه في قترات لا يدري خلالها ما يصدر منه من أفعال أو أقوال ولا يذكرها عند الإفاقة ، فلما استدعى صاحب الأحكام زوجة الرجل أيده في أقواله .

وقد شاور صاحب الأحكام عدداً من الفقهاء انقسموا في الرأي ثلاثة مذاهب :

الأول : وهو ابن عتاب : رأى أن اليمين تلزم أحمد بن عبادة إذا كان مدركاً لما صدر منه وقاصداً الطلاق بنية واعية ، فإذا أنكر علمه بالطلاق فلا حجة عليه فيه ، لأن الطلاق لا يقع إلا بالنية ، فإذا انعدم الإدراك زالت النية ولم يقع الطلاق بالتالي كطلاق الهازل ويبقى مع زوجته على ما كان عليه .

والثاني : وهو ابن القطان : أجاب بمثل رأى ابن عتاب في مضمونه ومعناه ، إلا أنه لم يذكر تقديم مقتضى اليمين .

والثالث : وهو رأى ابن مالك : قد ذهب إلى الاستدلال بقول ابن القاسم عن مالك من أن هذا الرجل يحلف يميناً بأنه لم يكن يعقل ما بدر منه ، وهذا على قول ابن زياد إذا كان لدى الشهود شك في انعدام العقل عنده وقت التطليق .

أما القاضي أبو الأصبح عيسى بن سهل : فقد تساءل عما إذا كان المقصود برأى ابن القاسم هو تصديق المطلق بيمينه دون قيام الدليل على فقدانه العقل وقت التطليق .

(١) ابن سبل : الأحكام الكبرى : الورقتان ١٢١ - ١٢٢

فكان الرد على هذا التساؤل أنه إذا عرف الشهود العدول أن الرجل كان يهذى ويختلط عليه الأمر ، وبدت عليه بوادر تؤيد هذا التصور فإن قوله مصدق ، أما إذا انتفت عنه ظواهر عدم التعقل فلا تصديق لقوله ووقع الطلاق الذي تلفظ به وتحقق أثره .

والقضية السادسة التي عرضت على صاحب الأحكام بقرطبة ابن حريش تتعلق بنفي حمل ادعت به امرأة وطالبت مطلقها بالنفقة على أساسه^(١) بعد فرقة بين الزوجين على أثر مبارأة ، وأنكر المطلق أن يكون هذا الحمل منسوباً إليه بدعوى أنه كان قد اعتزل زوجته قبل مبارأته إياها بسبعة أشهر واستبرأها بثلاث حيضات ، وأنكرت عليه الزوجة قوله واستشهدت بنساء صادقها على قولها وأيدن أن حملها كان متحركاً ظاهراً . وإذ احتكم الزوجان إلى ابن حريش صاحب الأحكام استطلع بدوره رأى الفقهاء الذين رأوا أنه لا يمكن ترجيح قول أى من الزوجين على الآخر إلا بطريق اللعان . وقد اختلف هؤلاء الفقهاء في أسلوب هذا اللعان وعدد مراته وصورته وآثاره ، على أساس أن في إنكار الزوج للحمل رمياً لامرأته بالزنا وإصراراً عليه وإنكاراً من جانب الزوجة له . واستدل الفقهاء بأمثلة في قضايا مشابهة سيراً على نهجها . وانتهى صاحب الأحكام إلى الأخذ بالرأى القائل بأنه متى تم اللعان برئ الزوج من نفقة الولد وسقطت عنه هذه النفقة وانتهى نسبه إليه نتيجة اللعان .

والقضية السابعة من أمثلة المسائل التي كان صاحب الأحكام ابن حريش يتصدى لها للفصل فيها بحكم ولايته بوصفه صاحب الحسبة . ويتلخص موضوعها في أن امرأة تدعى عاتكة بنت عليّ تزوجت من مسعود بن محمد بعقد نص فيه على حقها في أن تطلب الفرقة منه إذا غاب عنها غيبة متصلة تتجاوز ستة أشهر أو غيبة في سبيل أداء فريضة الحج عن نفسه لا تتجاوز ثلاث سنوات^(٢) ، وترك لها الأمر في أن تطلب التطليق متى تحقق أحد هذين الشرطين بحسب الأحوال أو أن تترث ما شاءت من الوقت دون أن يسقط عنها هذا الحق بتربصها . وقد أشهدت على غيبة زوجها أشخاصاً من بينهم اثنان شهدا على عقد صداقها منذ خمسة عشر عاماً قبل الغيبة . وقد قرر هؤلاء الشهود

(١) المرجع السابق ، الورقتان ١٢٦ - ١٢٧

(٢) المرجع السابق ، الورقتان ٩٨ - ١٠٠

أنهم يعلمون بشروط هذا الزواج ، وبحق الزوجة في تنفيذ هذه الشروط ، وأنهم يعلمون بغياب الزوج في غير سبيل الحج عن نفسه وبعدم عودته إليها خلال مدة الغيبة ، الأمر الذي يتحقق معه شرط إمكان طلب التطليق ، بل إن من الشهود من ذكر أنه يعلم بغيبة الزوج وبمكان وجوده وهو إشبيلية ، وقد حلفت الزوجة في بيتها لعذر مانع من انتقالها إلى صاحب الأحكام بأن زوجها لم يؤب إليها خلال غيبته ولم يقم دليل على أنه أرسل إليها إبان ذلك ما تستحقه من نفقة .

وقد استطلع صاحب الأحكام رأى الفقهاء من الوجهة الشرعية في هذا الخصوص ، فأقضى كل منهم برأيه على الوجه المفصل في الحوار القانوني الذي علل كل منهم به وجهة نظره ، وعلى أساس ما رجحه صاحب الأحكام بنى هذا الأخير حكمه في المسألة .

والقضية الثامنة يدور موضوعها حول ادعاء من جانب امرأة بأن زوجها كان قد سبق أن طلقها ثم ردها إلى عصمته ، في حين أنه قد شرط على نفسه أنه يلتزم بطلاق زوجة أخرى له في حالة رده إياها^(١) . وتمسكت عليه بهذا الشرط بمقولة أن مقتضاه هو أن تصبح الزوجة الأخرى مطلقة بواقعة الرد في ذاتها بحيث لا يحق له أن يجمع بينهما ، بيد أن الزوج دفع هذا الادعاء بالقول بأن الزوجة الأخرى التي يرد في حقها هذا الشرط هي غير الزوجة الموجودة في عصمته فعلاً ، ومن ثم يكون هذا الشرط متخلفاً بالنسبة إليها ولا يترتب على رد المدعية تطليق الزوجة الثانية للاختلاف في شخصها .

وقد كان محور الخلاف في هذه القضية هو الأثر المترتب على مراجعة الزوج لزوجته المدعية إذا ما صح أن الزوجة الثانية هي المعنية بالشرط ، فإن كانت غيرها وقع الشرط على غير محل وكانت المدعية غير محقة فيما ذهبت إليه من اعتبار الزوجة الثانية مطلقة تلقائياً بمجرد واقعة الرد بحيث لا تحل له ولا يسوغ الجمع بين الاثنين .

وقد رجع صاحب الأحكام إلى رأى الفقهاء الذين اختلفوا في هذه المسألة ، وبنى كل منهم حجته فيما انتهى إليه على أساس نية الزوج فيمنع عنها بالطلاق

(١) ابن سبل : أوراق ١٢٢ - ١٢٤

وسماها في العقد ، بينا المقصود بالشرط على حد قول الزوج هو زوجة أخرى غير التي في عصمته ، ومن ثم فلا يرد عليها هذا الشرط . أما المقصودة فهي امرأة أخرى كانت له بطليطة ولم يراجعها .

وقد قضى صاحب الأحكام في هذه المنازعة بعد استطلاع رأى الفقهاء من الناحية الفقهية ، وذلك على أساس كونه صاحب الحسبة لا صاحب الشرطة .

والقضية التاسعة التي عرضت على صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة أبي بكر ابن حريش ، وهي في « مسألة العقلة » في الشهادة على الخط ، ولكن عزل ابن حريش قبل أن يصدر حكمه فيها ، فعرضت بعد ذلك على صاحب المظالم عبيد الله بن محمد بن أدهم^(١) .

ونجد أيضاً في نوازل ابن سهل في قضية مقتل أبي مروان الطنبلي^(٢) أن صاحب المدينة استطاع بتهديد من الشرطة أن ينتزع اعترافاً من نساء الدار بقتل أبي مروان الطنبلي . ولعل ذلك ما جعل الفقهاء يعلنون بطلان مثل هذا الاعتراف الذي أتى بتهديد الشرطة ، لوقوعه مشوباً بالإكراه المفسد للإرادة .

يبين من استعراض وقائع القضايا التي سلف إيرادها أن صاحب الشرطة كان بصفته هذه يملك اختصاصاً محدداً . بيد أنه كان يجمع في بعض الأحيان بين صفة صاحب الشرطة وصفة صاحب السوق ، وبهذه المثابة يتسع اختصاصه بحسب الصفة التي يتولى بمقتضاها الفصل في المنازعة المطروحة عليه .

ففي القضية الأولى : نرى أن صاحب الشرطة قد قبل شهادة ثمانية عشر شاهداً من هؤلاء الشهود ، وشاور فقهاء قرطبة في أمر هذا الملحد الكافر ، وكان رأيهم أنه يجب قتله من غير أن يعذر إليه ، غير أنه كان هناك رأى آخر لبعض الفقهاء بوجوب الإعذار إليه ، وأبلغ صاحب الشرطة الخليفة الحكم المستنصر بهذين الرأيين ، فكان رأى الخليفة أن يقتل أبو الخير بلا إعذار لما استفاض من إلحاده ، وأمر بصلبه^(٣) ، هذا إلى جانب آرائه المتطرفة ونزوعه لقلب نظام الحكم بطرق سرية .

(١) ابن سهل : ورقة ١٣ (٢) المرجع السابق ، الورقتان : ٣٨٧ - ٣٨٨

(٣) راجع كتابنا : ثلاث وثلاثون في محاربة الأهواء والبدع ، الدراسة والتعليق ، ص ٤٢-٥٣

وفي القضية الثانية نرى أن جوهر المسألة التي كانت معروضة عليه والتي فصل فيها يتعلق بمنازعة مما يدخل في نطاق الأحوال الشخصية من حيث صحة زواج المرأة من أى من الرجلين اللذين قررت أنها تزوجتهما على التعاقب على ظن منها بأنها طلقت من الأول وبأن الثاني طلقها بعد زواجه منها . وقد استطلع صاحب الشرطة رأى الفقهاء من الوجهة الشرعية في هذه المسألة وقضى بما انتهى إليه رأيهم فيها .

وتتعلق القضية الثالثة بمنازعة مالية في حق من الحقوق المرتبطة بالذمة وهي ملكية المتاع الذي زود به الأب ابنته عند زواجها ولم يقصد أن ينقل ملكيته إليها وإنما زعم أنه قدمه لها على سبيل العارية ولم يقصد أن يتخلى لها عنه بصفة نهائية . وهذه المسألة وإن كانت في ظاهرها متعلقة بحق من الحقوق المالية إلا أنها تتصل بأمر مرتبط بواقعة الزواج ؛ ومن ثم يمكن القول من قبيل التوسع بأنها تدخل إلى حد ما في نطاق العلاقة الزوجية باعتبار أن الزوجة يدفع لها صداق ، وأن هذا الصداق يستغرق في شراء بعض متاع الزوجة ، إلا أن صاحب الشرطة في هذه الخصوصية كان عندما فصل في النزاع يجمع صفتي صاحب الشرطة وصاحب الحسبة . وبهذه الصفة الأخيرة يكون مختصاً بالفصل في النزاع القائم حول ملكية جهاز الزوجة الذي ثبت أن والد الزوجة لم يكن مالكاً له بالفعل وإنما كان قد استعاره من شخص آخر مراعاة للمظاهر الاجتماعية .

والقضية الرابعة موضوعها علاقة مالية بحث تدور حول ملكية فرس والخلاف في الاتفاق على ثمنه ، وقد فصل صاحب الشرطة في هذه الدعوى بوصفه محتسباً ، إذ كان يجمع صفة المحتسب إلى جانب صاحب الشرطة .

ويستفاد من ظروف القضية الخامسة ومن الآراء المختلفة التي أدليت بصددتها أن الطلاق لا يقع صحيحاً منتجاً لآثاره إلا عن إدراك من المطلق بنية الطلاق ، فإذا انعدم هذا الإدراك وانتفت النية كان من البديهي ألا يترتب عليه أى أثر ، لأن الطلاق عمل إرادى وواقعة قانونية يشترط لصحته الإرادة ، وإن كانت هذه الإرادة من جانب واحد ، فإذا فقد الإرادة سقط أهم ركن فيه وأصبح لغواً من القول لا أثر له في فسم رابطة الزوجية ، وهي علاقة اجتماعية بالغة الأثر ، بحيث لا يتهاون في إهدارها بقول شخص تحت تأثير

نوبة من الهذيان أو فقدان الوعي ، كطلاق الهازل والسكير . وإنما يتوقف الأمر في الاعتداد بصحة وقوع الطلاق أو عدمه على صحة واقعة فقدان العقل وقت توقيع الطلاق ، فليس يكفي الادعاء بالإصابة بنوبة من فقدان الوعي للتحلل من يمين تم وتحققت آثاره ، ومرد الأمر في فقدان الوعي والتعقل إلى قيام الدليل على ذلك ، وهو إما شهادة شهود عدول ، وإما يمين من نفس المطلق إذا قام الشك لدى هؤلاء الشهود في صحة الادعاء بفقدان العقل ، وهذا هو جوهر ما انتهى إليه رأى ابن حريش بوصفه صاحب الحسبة لا صاحب الشرطة ، لدخول هذه القضية في اختصاصه كصاحب حسبة ، وإن كان يجمع إلى جانب هذه الأحكام اختصاصاً آخر هو كونه صاحب شرطة .

وتتعلق القضية السادسة بالأحوال الشخصية وموضوعها يتعلق بنفى حمل ، وقد فصل صاحب الأحكام في هذه الدعوى بوصفه محتسباً ، إذ كان يجمع صفة المحتسب إلى جانب صاحب الشرطة .

ومن ظروف القضية السابعة ووقائعها يبين أن ابن حريش صاحب الأحكام عندما قضى في هذا الموضوع كان ذلك بصفته صاحب لأحكام الحسبة لا صاحب شرطة ، إذ أن المسألة المطروحة عليه كانت من الأمور التي تتعلق بالأمن والضبط والربط الاجتماعي وبالعلاقة من العلاقات الزوجية التي وإن خرجت عن ولايته بوصفه صاحب أحكام الشرطة ، إلا أنها تدخل في اختصاصه باعتباره صاحب حسبة .

ويستفاد من القضية الثامنة أن صاحب الأحكام إنما قضى في المنازعة المذكورة بوصفه صاحب حسبة لا صاحب شرطة ، وذلك على أساس أن موضوعها يثير منازعة متصلة الصلة باعتبارات الأمن الاجتماعي الأسرى التي لا تدخل في اختصاصه كصاحب شرطة ، وإنما تدخل في ولايته كقاضى حسبة لتعلقها بنزاع يتصل بعلاقات زوجية وروابط شرعية بين أزواج .

ويبين من هذا أن الحد الفاصل بين كل من ولاية صاحب الأحكام كصاحب شرطة وكقاضى حسبة كان واضحاً جلياً ومحددأً بضوابط كان يعملها صاحب الأحكام عندما يتصل باللفصل في موضوع يطرح عليه ، بمعنى أن ولايته كانت منضبطة ومحددة في كل مسألة بحسب طبيعتها وظروفها ، لا خلط فيها بين اختصاصه كصاحب شرطة واختصاصه كصاحب حسبة ،

وقد كان يلتزم هذه الضوابط في التفرقة بين كل مسألة وأخرى في عموم ما يدخل في ولايته كصاحب أحكام . وغنى عن البيان أن هذا في حد ذاته كان كفيلا بعدم تجاوزه أيا من الولايتين إلى ما عداهما مما يخرج عن ولايته العامة كصاحب أحكام ، إذ لكل من أنواع هذه الولاية مجاله في نطاقه المحدد ، كما أنه لولايته العامة مجالها الذي كان لا يتعداها إلى ولاية صاحب المدينة مثلا .

أما المسألة التاسعة : وهي في مسألة العقلة في الشهادة على الخط فلم يستكمل صاحب الأحكام نظرها ولم يصدر حكمه فيها لعزله .

ولا يفوتنا في هذا المقام ما ذكره ابن سهل في تعليقه على قضية « القسمة بين الصغار والكبار » من أنه كانت هناك مجالات أخرى غير ما ذكرناه مارس فيها صاحب الشرطة دوره ، ولم يعترض ابن سهل على تلك الاختصاصات ، بل عاتب من ينكرها .

فقال : « انظر جواز بيع الحاكم غير القاضي مال المحجور لضرورة من حاجة أو قضاء دين فهو حسن ، وقد تقدم نحوه من فتوى شيوخنا في مسألة عبد الرحمن بن خيرة وأخته المحجورة في باب النفقات^(١) ، وكان الناظر في ذلك الحاكم بينهما فيه صاحب الشرطة والسوق ابن الليث ، وأقضى به شيوخنا ولم ينكروه ، وكثير من جهال المفتين يتوهم أن ذلك ليس إلا إلى القاضي ، وفي مسألة ابن البيطار ليب من ذلك في باب الأقضية^(٢) » .

من رفض خطة الشرطة :

وكان هناك من الفقهاء من أبى تولى خطة الشرطة التي عرضت عليه ، ومنهم من طلب الاستعفاء بعد أن تولوها .

فقد طلب محمد بن كليب صاحب الشرطة الاستعفاء من الخطة ، إذ كره ذلك ، وولى الأمير عبد الرحمن بن هشام مكانه سعيد بن عياض القيسي^(٣) .

(١) وقعت أحداث هذه المسألة سنة تسع وخمسين وأربعمائة وشاور فيها صاحب الشرطة والسوق ابن عتاب وغيره . راجع هذه المسألة في ابن سهل : الورقتان ١٠٧ - ١٠٨

(٢) المرجع السابق ، ورقة ٢٨٢

(٣) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكى ، ص ٣٨

وأحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور خطيب جامع إشبيلية ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م وذكر ابن بشكوال أن أهل إشبيلية أرادوا هذا الشيخ على أن يتولى أحكامهم ، فعزم على الخروج عن بلدهم حتى سكتوا عنه^(١).

ورفض تولى هذه الخطة عبد الرحمن بن موسى بن عقبة الكلبي من أهل سرقسطة ، فقد عرضها عليه المقتلر بالله أحمد بن سليمان بن هود بسرقسطة ، ولكنه حلف ألا يقبلها ، فأعفاها منها ، وتوفى سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م^(٢).

وهناك من رشح لهذه الخطة ولكنه لم يتسلمها لوفاته المفاجئة ، مثل الفقيه المشاور عيسى بن محمد بن عيسى البجاني ، المتوفى سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٦ م^(٣). وكان هناك من تقلد خطة القضاء أو الشورى قبل تقلده خطة الشرطة أو بعد ذلك ، ومن كانت الشرطة مجموعة له معها ومع خطط أخرى . ولقد أمدتنا المصادر بتراجم كثيرة من هؤلاء طوال الفترة التي نؤرخ لها ، سنختار منها ما يلي :

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي دليم من المحدثين ، وكان قاضياً بإلييرة وبجانة ، وتولى خطة الشرطة ، وقال عنه المستنصر بالله : « ما اتصلت بي قط عنه زلة » ، وتوفى سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م^(٤).

وقاسم بن محمد بن قاسم ، وكان قاضياً بكورة إستجة وقبرة ، ثم ولاه المستنصر بالله أحكام الشرطة ، وتقلد قضاء إشبيلية ، وتوفى سنة ٣٥٣ هـ / ٩٦٤ م^(٥).

ومحمد بن يحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخراز ، كان قاضياً بطليطلة وباجة وذواتها ، ثم ولي أحكام الشرطة ، وتوفى سنة ٣٦٩ هـ / ٩٧٩ م^(٦).

وإدريس بن عبيد الله بن إدريس بن عبيد الله ، المتوفى سنة ٣٧٣ هـ / ٩٨٣ م ، كان مشاوراً وتولى أحكام الشرطة^(٧).

(١) الحميلي : ترجمة رقم ٢٣٥ ، ابن بشكوال : ترجمة رقم ٥٩

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٧٢١ (٣) ترتيب المدارك ، ٥٦٥/٤

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٠٧

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٧٣ ، عياض : ٤٤٢/٤ ، الديباج المذهب ،

١٤٣/٢ - ١٤٤ وما ورد في الحاشية من مصادر .

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٢٥ (٧) القاضي عياض : ٥٨٤/٤

ومحمد بن حسن الزبيدي ، قدمه الحكم المستنصر بالله إلى أحكام القضاء بإشبيلية ثم تولى خطة الشرطة ، وتوفي آخر سنة ٣٧٩ هـ / ٩٨٩ م^(١).

وسعيد بن عثمان بن أبي سعيد ، تولى قضاء بطليوس ، ولم تحمد ولايته ، وولى خطة الشرطة ثم صرف عنها ، وتوفي آخر سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٩ م^(٢).

وأمية بن أحمد بن حمزة القرشي ، كان مشاوراً لابن زرب ، وولى أحكام الشرطة ، وتوفي سنة ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م^(٣).

ومحمد بن يحيى بن زكرياء بن برطال ، ولى قضاء رية في ولاية الناصر ، ثم ولى قضاء كورة جيان وأحكام الشرطة ، ثم قضاء الجماعة بعد وفاة ابن زرب ، وتوفي سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م^(٤).

ومحمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم ، ويعرف بابن الخفارية ، تولى الشرطة بقرطبة ، وكان قد تولى القضاء في عدة كور بالأندلس ، وتوفي سنة ٤١١ هـ / ١٠٢٠ م^(٥).

والفقيه محمد بن محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي ، ولى القضاء بمدينة سالم ، ثم أحكام الشرطة والسوق بقرطبة ، وامتنح في مدة المعتد بالله بيد حكم بن سعيد وزيره ، وتوفي سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م ، ذكره ابن حيان^(٦).

وكان هناك من تقلد خطة الشرطة ، ثم ولى الوزارة ، مثل :

عبيد الله بن يحيى بن إدريس ، المتوفى سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م ولى خطة الشرطة ثم خطة الوزارة ، فما زادت هذه الخطط الرفيعة إلا تواضعاً وفضلاً^(٧).

من عزل عن خطة الشرطة :

وكان هناك أيضاً من يعزل من هذه الخطة الدينية نتيجة تصرفاته التي لم تكن محموداً ، فمنهم : أحمد بن سعد الجعفرى الذى عزله الخليفة الحكم المستنصر بالله عن الشرطة العليا في يوم السبت لسبع بقين من رمضان سنة ٣٦٤ هـ /

(١) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٣٥٧ (٢) الصلة ، ترجمة رقم ٤٦٧

(٣) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٢٦٦

(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٩٠ ، وهناك رواية أخرى في تاريخ وفاته أنها

كانت سنة ٣٩٢ هـ . راجع المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٥) الصلة ، ترجمة رقم ١١٠٢ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٤٢

(٧) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٧٦٧

٩٧٥ م ، ويعلى بن أحمد بن يعلى عن الشرطة الوسطى ، عن عتب عليهما وأمرهما بالحق بالعسكر فنفذ لسبيلهما^(١) .

وسعيد بن عثمان بن أبي سعيد ، المتوفى سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٤ م من أهل بطليوس ، الذى تقلد القضاء ولم تحمد ولايته ، وتقلد الشرطة أيضاً وصرف عنها^(٢) .

ومنهم من عزل ولا نعرف الأسباب الحقيقية لعزله ، فقد عزل عن أحكام الشرطة والسوق أبو بكر ابن حريش^(٣) .

توارث خطة الشرطة :

وكانت خطة الشرطة من الخطط التى تورث للأبناء إذا كان الابن مؤهلاً لشغلها وتتوافر فيه الخصال والصفات التى يجب أن توجد فيمن يشغلها ، وعلى سبيل المثال نرى :

أن حارث بن أبي سعد مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، وكان مفتياً فى آخر أيام الحكم بن هشام وأول أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم ، قد شغل خطة الشرطة الصغرى ، ولم يزل عليها إلى أن توفى سنة ٢٢١ هـ / ٨٣٦ م^(٤) وخلفه عليها ابنه محمد بن الحارث بن أبي سعد ، فلما مات الأمير عبد الرحمن بن الحكم وولى ابنه الأمير محمد أقره على الشرطة وأضاف إليه خطة السوق ، فلم يزل عليها إلى أن مات سنة ٢٦٠ هـ / ٨٨٤ م^(٥) .



(١) المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ٢٢٨

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٤٦٧ (٣) ابن سهل : ورقة ١٣

(٤) ابن الفرضى : ترجمة رقم ٣٢٦ (٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٠٧

خطة الرد

انقرء المغرب والأندلس بهذه الخطة القضائية ، ولقد ورد ذكر هذه الخطة في تراجم رجالات الأندلس ، ولكن لم يظهر لأحد ممن تكلموا عنها حدود اختصاصها ولا دائرة نفوذها ، سوى ما ذكره ابن سهل في نوازله .

فلقد أوردها ابن سهل ضمن الخطط الست التي تحول لصاحبها سلطة إصدار الأحكام ، إذ يقول : « هكذا نص عليه بعض المتأخرين من أهل قرطبة في تأليف له ؛ وأولها القضاء وأجلها قضاء الجماعة ، والشرطة الكبرى ، والشرطة الوسطى ، ثم الشرطة الصغرى ، وصاحب المظالم وصاحب الرد ، وهو كصاحب الشرطة سمي صاحب رد بما رد إليه من الأحكام ، وصاحب مدينة وصاحب سوق » (١) .

من هذا النص نرى أن ابن سهل يحدد اختصاصات صاحب الرد باختصاصات صاحب الشرطة التنفيذية ، لكنه في موضع آخر يلخص هذه الخطط فيقول : « وتلخيصها : القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة والسوق » (٢) .

ويحدد ابن سهل نفسه وظيفة صاحب الرد فيقول : « بأنه يحكم فيما استرا به القضاة وردوه عن أنفسهم ، هكذا سمعته من بعض من أدركته » (٣) . من ذلك نرى أن صاحب الرد هو الذى كان إليه مرد الأمر في بعض الأحكام ، وأنه كان لا يصدر أحكامه إلا في القضايا التي تبدو للقاضى محل شك ، والتي كان القاضى يتخلى عن الفصل فيها .

وقال بروقنسال : ويؤخذ مما اتصل بعلمنا أن نظام الرد كان قد هجر في الأندلس إزاء نظام المظالم الذى قامت الشواهد الأندلسية اللاحقة عليه . ومهما يكن من أمر فإن بروقنسال طرح سؤالاً في هذا الموضوع وهو :

(١) ابن سهل : ورقة ٢ (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

« هل تنحصر في أمثال هذه الحالات اختصاصات صاحب الرد التي أحييت عليه القضية ؟ وهل له سلطة القضاء ، أم أن دوره يقتصر على القيام بالوساطة عن طريق إحالته القضية المعلقة إلى قاض آخر ؟ ثم انتهى من هذا القول بأنه : « ليس في وسعنا الآن - كما يبدو - أن نجيب على هذا السؤال إجابة مقنعة » (١).

ونحن نجيب على هذا السؤال المطروح بالرجوع إلى النص الذي حدده ابن سهل فيمن له حق إصدار الأحكام ، فقد ذكر صاحب الرد ضمن أصحاب هذه الخطط الست الذين لهم هذا الحق ، وكذلك حدد اختصاصاته بوضوح ، بأنه يحكم فيما استرابه القضاة وردوه عن أنفسهم ، وقد ذكرت المصادر التاريخية أسماء بعض قضاة الرد في قرطبة ، ففي القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط كان حارث بن أبي سعد ، المتوفى سنة ٢٢١ هـ / ٨٣٦ م على الشرطة الصغرى والرد (٢) ، وفي عهد الأمير عبد الله تولى خطة الرد موسى بن محمد بن زياد الجذامي مجموعة له مع الشرطة ، ثم نقله إلى الشرطة العليا ، ثم ولى قضاء الجماعة ، فصلى بالناس جمعة واستعفى (٣).

ولقد علق الأستاذ علال الفاسي في هذا الموضع فقال : « ويستفاد من ترجمة الجذامي أن الرد وظيفة مهمة تفوق الشرطة الصغرى ودون الشرطة الكبرى ، وأن قضاء الجماعة أكبر منها جميعاً ، لأنه وزارة عدل ، فتكون ولاية الرد بمثابة محكمة النقض في الأنظمة العصرية » (٤).

ونضيف أن جمع خطة الرد مع خطة الشرطة معاً كان لسرعة تنفيذ الأحكام .

وحفلت كتب التراجم ببعض من تولى خطة الرد في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي ، منهم : يحيى بن إسحاق الطيب الذي ولى خطة الرد مجموعة

(١) L. Provençal, Hist. Esp. Musul. Vol. III, p. 149.

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٣٢٦ ، ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكي ، ص ٣٨

(٣) الخشني : قضاة قرطبة ، ص ٩٤ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٥٩ ، ابن عذارى : ١٥٢/٢

(٤) علال الفاسي : الخطط الشرعية ، ص ٩٠ ، مجلة البينة ، العدد ٦ ، أكتوبر ١٩٦٢ الرباط ، المغرب .

له مع الشرطة الصغرى فى سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م مكان محمد بن محمد بن أبى زيد^(١) الذى توفى سنة ٣٣٣ هـ / ٩٤٤ م^(٢). وذكر أنه كان قليل العلم ، ولكن كان اختياره تنويهاً بيته ، وتولى خطة الرد أيضاً محمد بن محمد بن عبد الرحمن فى سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م^(٣).

وشغلها أيضاً أبو عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى اللبى الذى كان قاضياً ببجانة وإبيرة ، ثم ولى أحكام الرد أيام كان أخوه قاضياً بقرطبة وعمر إلى أن كان آخر من حدث عن أبيه ، وانفرد بالرواية عنه ، وتوفى سنة ٣٦٧ هـ / ٩٧٨ م^(٤).

وذكر عياض فى مداركه أن صاحب الرد شاور الفقيه إسحاق بن إبراهيم ابن مسرة ، المتوفى سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م بطليطلة غازياً مع الخليفة المستنصر بالله ، شاوره فى عدة مسائل فى أصحاب السوق الذين يلتزمون الصلاة فى دكاكينهم بإمام ويتشاغلون عن حضور المساجد ، وفى ذباحى المجازر اليهود ، فقد كان أكثر ذباحى المجازر من اليهود ، فأقضى الفقيه بالمنع من جميع ذلك وبإخراج اليهود من مجازر المسلمين^(٥).

ومن شغل هذه الخطة فى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى أيضاً محمد ابن تميم من أهل قرطبة ، وولى خطة الرد مجموعة له مع الشرطة ، وكان عالماً بالطب ، وله منزلة من خليفة الأندلس الحكم المستنصر بالله ، وتوفى سنة ٣٦١ هـ / ٩٧٢ م^(٦).

وتولى هذه الخطة عبد الملك بن مندر بن سعيد البلوطى فى عهد الحكم المستنصر بالله ، وقد كلفه الخليفة فى جمادى الآخرة من سنة ٣٦٢ هـ / ٩٧٣ م بالخروج إلى الكور الغربية وهى شريش ولقنت وإشبيلية ولبله وقرمونة

(١) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ١٣٤

(٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٢٤١ ، عياض : ١٤٩/٣

(٣) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٠٩

(٤) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٥٩٧ ، أخطأ القاضى عياض فى ذكر تاريخ وفاته ،

فذكر أنه كان سنة ٣٤٦ هـ ، والتاريخ الصحيح ما ذكره ابن الفرضى ، لأنه يتمشى مع الأحداث التاريخية وسماع هشام المؤيد منه فى حياة أبيه .

راجع القاضى عياض : ترتيب المدارك ، ٤/١٢ - ٤/١٤

(٦) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٣٠١

(٥) عياض : ٤/٢٧

ومورور وإستجة وشدونة لمطالعة رعاياها وتعرف أحوالهم والكشف عن سير عملهم (١).

وفي رجب من نفس العام كلف الحكم صاحب الرد قاضي فحص البلوط عبد الملك بن منذر بن سعيد ومعه الخازن أحمد بن محمد الكلبي إلى مدينة الفرج أمينين ليتعرفا حقيقة ما رفعه أهلها على قائدها رشيق بن عبد الرحمن صاحب الركاب (٢).

وفي عهد هشام المؤيد اتهم صاحب الرد منذر بن سعيد بوقوفه في وجه المنصور محمد بن أبي عامر بمؤامرة للإطاحة به وبالخليفة هشام المؤيد (٣) وأقر ابن منذر بالأمر على نفسه . غير أن الفقيه أبا عمر بن المكوي المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م خالف الفقهاء الذين أفتوا بمن اشترك في هذه المؤامرة بالمحاربة لما سعه من الفساد في الأرض وقال عنه : « هو رجل هم بمعصية فلم يفعلها ولم يجرّد سيفاً ولا أخاف سيلاً » (٤) ، و صلب عبد الملك على باب سدة السلطان في سنة ٣٦٨ هـ / ٩٧٩ م (٥) .

ولقد سمع الفقيه محمد بن يحيى بن خميس المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م عبد الملك صاحب الرد ساعة صلبه يقول : « اللهم إن كنت كشفت سترى في الدنيا فلا تكشفه في الآخرة يا أرحم الراحمين » (٦) .

وخلفه على تلك الخطة أبو بكر عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، فلم يزل عليها إلى أن توفي سنة ٣٧٠ هـ / ٩٨١ م (٧) ، ثم أعقبه عليها ابنه أبو العباس أحمد الذي كان حتى ذلك الحين قاضي فحص البلوط . وظل أحمد صاحب خطة الرد حتى سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م ، وهو التاريخ الذي رقى فيه إلى قضاء الجماعة بقرطبة (٨) بعد عزل ابن برطال (٩) ، وشغل الخطة مكانه يونس بن

(١) المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجي ، ص ١٠٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨٢٣ ، ترتيب المدارك ، ٦٢٩/٤ - ٦٤٠

(٤) عياض : ٦٤٠/٤

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٨٢٣ ، ترتيب المدارك ، ٦٢٩/٤ - ٦٤٠

(٦) الصلة ، ترجمة رقم ١٠٥٨ (٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٢٤

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ٦٥ (٩) عياض : ٦٦٢/٤

عبد الله بن محمد بن مغيث المعروف بابن الصفار^(١) ، ثم رقى إلى قضاء الجماعة سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م وبقي شاغلاً لها حتى وفاته ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م .

وتولى تلك الخطة أيضاً أيوب بن عمر البكري الذي جمع إلى جانب خطة الرد بقرطبة قضاء بلده لبلة ، وكان شديداً في أحكامه ، وتوفي سنة ٣٩٨ هـ / ١٠٠٨ م^(٢) ، وسماه ابن حيان في الذين سمعوا من هشام المؤيد ما أمر بعقده للمنصور محمد بن أبي عامر ، وسمى معه محمد بن عمر وأخاه ، وتاريخ هذا العقد سنة ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م^(٣) .

وثمة شخص آخر كلف بتولى هذه الخطة وهو يحيى بن عمر بن نابل الذي كان مشاوراً بقرطبة ؛ فقد ولي خطة الرد من قبل هشام المؤيد في سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م عند الحادثه على بني ذكوان ، ولكنه توفي في نفس اليوم الذي عين فيه^(٤) .

وللفقيه المشاور ابن نابل قصة طريفة ذكرها القاضي عياض في مداركه في بر والدته^(٥) .

وفي فترة الفتنة القرطبية أيضاً :

تولى راشد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن راشد خطة الرد ، وكان قاضي قرطبة قاضي القضاة يحيى بن وافد ، فهو ابن أخت القاضي أبو بكر ابن وافد ، واستشهد صاحب الرد بعد محنة خاله ابن وافد ، وقد خرج فاراً عن قرطبة يريد الجوف ، فذبح بالطريق سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٣ - ١٠١٤ م^(٦) .

ومارس تلك الخطة في الفتنة الفقيه عبد الله بن سعيد بن عبد الله الأموي المعروف بابن الشقاق ، المتوفى سنة ٤٢٦ هـ / ١٠٣٥ م^(٧) ، وجمعت له مع خطط أخرى ، وانفرد هو وصاحبه أبو محمد ابن دحون برئاسة العلم بقرطبة ،

(١) ابن سهل : ورقة ٢٧٧ ، عياض : ٧٣٩/٤ - ٧٤١ ، وكان يجمع مع خطة الرد الخطبة بجامع الزهراء ، الصلة ، ترجمة رقم ١٥١٢

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٢٦٧

(٣) المرجع السابق ، الترجمة نفسها ، الحلة السيرة ، ١٨١/٢

(٤) عياض : ٧٣١/٤ - ٧٣٢ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٤٥٤

(٥) راجع ذلك في عياض : ٧٣٢/٤ (٦) الصلة ، ترجمة رقم ٤٢٥

(٧) عياض : ٧٢٩/٤ ، الصلة ، ترجمة رقم ٥٨٧

وكانا خليلي صفاء^(١) ، وقال ابن حيان : كان هو وصاحبه ابن دحون
يرخصان في السماع^(٢) .

وتولى خطة الرد في عصر الطوائف عبد العزيز بن علي بن محمد بن أحمد
ابن شريعة النخعي الباجي من أهل إشبيلية ، وولى تلك الخطة ببلده إشبيلية ،
وتوفى سنة ٤٧٣ هـ / ١٠٨٠ - ١٠٨١ م^(٣) .

وفي بلنسية شغل خطة الرد مجموعة له مع المظالم ، الفقيه عبد الله بن
عبد الرحمن بن جحاف المعافري من أهل بلنسية . وقدمه أيضاً ابن عمه أبو أحمد
الأحنف للقضاء مكانه ، وأدركته فتنة القنيطور المتغلب على بلنسية ، وهو
متولى خطة الرد والمظالم ، وكان ابتداءها سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م^(٤) .

والقاعدة التي كانت متبعة في الإسلام أن الإمام أو القاضي يمكن أن
ينقض حكم غيره متى عرض عليه وكان مخالفاً للإجماع أو القواعد أو القياس
الجلي أو النص الصريح^(٥) .

وذكر علال الفاسي : « أما في الأندلس ، كان يقضى برفع هذه
المسائل إلى والي الرد ، ليرى هل من الممكن تطبيق مقتضيات النقض عليها
أم لا ، وفي غير البلاد التي كانت تملك محاكم الرد كان ولي الأمر يأمر بجمع
العلماء وعرض ما يستراب فيه أو يشتكى منه ، وحينئذ يصدر الإمام أو الأمير
نفسه حكم النقض أو الإبرام »^(٦) .

ومصادرنا في ذلك ما قاله ابن الماجشون : « أنه لا يجوز للقاضي أن ينظر
في أقضية من مضى قبله من القضية ولا إلى أن يقول له رجل قضى عليّ
فلان القاضي بالباطل لقاض كان قبله ، وصار عليّ ، وخالف سنة
الرسول ، وهذا كتاب القضاء » .

(١) عياض : ٧٢٩/٤

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ، الديباج المنهب ، ٤٣٧/١

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٧٩٣

(٤) التكملة ، ترجمة رقم ١٣٠٦ ، ١٥٧٤ (طبعة . كوديرا) ، و ترجمة رقم ١٩٦٨

(طبعة القاهرة) .

(٥) علال الفاسي : الخطط الشرعية ، ص ٩٠

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

فلا بأس عليه أن يأخذ منه الكتاب ويتصفح ، فإن وجد أنه قضى فيه بشهادة يهودى أو نصرانى ، أو قضى بالشفعة للجار أو بتوريث العمة والحال ، ووجد ذلك منصوباً فى الكتاب فسخه ورده^(١) ، وأما إن وجد الأشياء مبهمه قد اختصرها ، فلا ينظر فى شيء من ذلك ولو قامت بينة أنه كان جائزاً غير عادل فى حكمه ، ولو أبطلتها لكان لكل قاض فسخ أقضية من كان قبله ، وفى ذلك ضرر على الناس .

وإن تظلم من قاض بعد عزله وادعى عليه الجور فى أحكامه ولم يبلغ لمن بعده أن ينظر فى ذلك إلا أن يأتى بكتاب فيه جور يثبت فإنه ينظر فيه وينقضه ، وليس كشف أحكام من كان قبله ولا التعقيب عليه .

وقال محمد بن سلمة : يمضى حكم الحاكم ما لم يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو تأويلاً مجمعاً عليه^(٢) .

وقال القاضى ابن زرب « بأن أهل العلم أفتوا فى هذا أن الحاكم إذا كان متهماً غير مأمون ، استؤنفت الخصومة فى نظره ، وإن كان مأموناً فى حكمه لم تستأنف الخصومة فيما نظر فيه »^(٣) .

أما شروط اختيار صاحب خطة الرد ، فهى نفس شروط اختيار القضاة التى تعرضنا لها قبل ذلك من صفات وخصال يتحلى بها شاغلها .

وخطة الرد كانت مثل خطط الأندلس الدينية ، من الممكن أن تورث إلى الأبناء إذا انطبقت الشروط الواجب توافرها فيهم ، مثل الفقيه أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، الذى ورثها عن والده عبد الله بعهد ابن أبى عامر .

مزايا القضاة :

إن الأساس فى فكرة الرد هو إعادة النظر فى الحكم من جانب القاضى المخول سلطة الرد بمفهوم هذه العبارة ، وهو أنها نقض الحكم إذا ما تبين اتسامه بعيب ينأى به عن الصواب ، كخالفه القانون أو الخطأ فى تفسيره وتطبيقه ، أو الخطأ فى تحصيل فهم الواقع وإنزال حكم القانون الصحيح عليه ، فكأن قاضى الرد هو القاضى الذى ينزل الطعن فى الحكم ، أى الذى يحاكم

(٢) المرجع السابق ، ورقة ٣٤

(١) مفيد الحكم ، ورقة ٣٣

(٣) المعيار العرب ، ١٠/١٣٣

الحكم في ذاته من حيث صوابه ومشروعيته أو عدمه . ولا ينصرف مدلول الرد في العرف السائد في تلك الفترة في الأندلس إلى المعنى المقصود حالياً من مخاصمة القضاة ، حسبما تنص عليه قوانين المرافعات ، لأن المخاصمة تقوم أساساً على تصرف بسلوك شخصي من جانب القاضي يعتبر انحرافاً عن العدالة السوية لأسباب شخصية أو هوى في النفس أو غرض غير مشروع ينحدر إلى مرتبة سوء النية العمدية ، بما يلحق بالمتقاضى ضرراً بليغاً يجب سؤاله عنه بوصفه خطأ شخصياً جسيماً من جانبه ، ويقاس على هذه الحالة الخطأ الجسيم من جانب القاضي بالانحراف عن المنطق القانوني المعقول إلى ما لا يقبله المنطق السائع على وجه ينضح بسوء النية ، فضلاً عن الجهل بحكم القانون .

وعلى أي حال فإن قاضي الرد بوصفه صاحب ولاية النظر في الطعن في الأحكام يملك سلطة رد الحكم وتعديله وتصويبه من الناحية القانونية المجردة في حالة وقوع أي خطأ فيه من حيث القانون ، أو مخالفة لأحكام هذا القانون أو خطأ في تفسيره وتأويله وتطبيقه ، أو خطأ في تحصيل فهم الواقع . وتمتد ولاية القاضي في الوقت ذاته إلى إنصاف صاحب الشأن من كل ما شاب الحكم المطعون فيه أمامه من عيوب مردها إلى فعل من الأفعال التي تصدر عن القاضي ، وتكون مبررة لمخاصمته ، وهكذا يجمع قاضي الرد بين سلطة نقض الحكم ونظر دعوى المخاصمة .

أورد ابن المناصف في مختصره رأى ابن القاسم الذي قال فيه : « القاضي يعزل فيدعى الناس أنه جار عليهم في الأحكام ، أنه لا خصومة بينهم وبينه ، ولا ينظر فيما قالوا وما حكم به جائر ، إلا أن يرى الذي بعده جوراً بيناً ، فيرده ولا شيء على القاضي »^(١).

وأضاف ابن المناصف فقال : « إذا عزل القاضي أو مات فشكا به بعض من قضى عليه فلا يخلو القاضي الميت أو المعزول من ثلاثة أحوال : إما أن يكون عدلاً عالماً ، أو عدلاً غير عالم ، أو معروفاً بالجور .

فالعادل العالم : لا يعرض لشيء من أحكامه ، ولا تتعقب بشيء مما قضى

(١) ابن المناصف : المختصر ، ورقة ه ب .

وعلى من ولى بعده إجازة جميعها من غير كشف عنها إلا أن يبدو خطأ بين مما لم يقل به أحد ، ولا خلاف فيه ، فيرد ما كان على ذلك ويكون محمله على السهو والغفلة ، وأما العدل إذا كان شكاً فمضى صوابها ويفسخ ما كان خطأ لا خلاف فيه منها ^(١).

ورأى النخعي إن كان ممن يحكم برأيه من غير مطالعة أحد فيرد من أحكامه ما كان مختلفاً فيه .

قال : لأن ذلك منه كان تخميناً وحسناً والقضاء بمثل ذلك باطل ، وأما المعروف بالجور وسواء كان عالماً أو جاهلاً ظاهره الجور أو باطنه فلا يجوز شيء من أحكامه ، ويفسخ جميعاً ما كان ظاهره الصواب أو الخطأ ، لأن من هذه صفته يتهم أن يمضي ظاهر أحكامه على الصحة وباطنها مشتمل على الفساد ، فوجب الرد للجميع إلا أن يتحقق من صوابه الباطن مثل الذي ظهر فينفذه .

وقال أصبغ في هذا : « يمضي من أقضيته كل ما وافق الصواب ولا ينقض إلا ما تبين فيه جوره أو استريب فيكشف عنه كما يفعل بأقضية الجاهل ، وروى نحو هذا عن سحنون ^(٢) .

وقد أورد ابن سهل في رسالة القضاء لعمر بن الخطاب التي أرسلها إلى أبي عبيدة بن الجراح وهو بالشام ، وإلى أبي موسى الأشعري وهو بالعراق : « لا يمنعك قضاء قضيته اليوم ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق ، فإن الحق ومراجعته خير من الباطل والتمادي فيه ^(٣) .

وفهم فقهاء الأندلس أن مراجعة القاضي لأحكامه وتصويبها هي من الحق والشرعية تأكيداً لقول عمر بن الخطاب .

وأورد محمد بن أحمد بن العطار تسجيلاً للقاضي برجوعه عن قضاء قضى به وتبين له فيه الخطأ تأكيداً لقول عمر رضي الله عنه في رسالته لأبي موسى الأشعري ^(٤) ، ونص التسجيل : أشهد القاضي فلان بن فلان قاضي موضع

(١) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) ابن سهل : ورقة ٤١٠ ، صبح الأعشى ، ١٠/١٩٣ - ١٩٤

(٤) ابن العطار : كتاب الوثائق والسجلات ، ص ٦٣٥

كذا ، أن فلان بن فلان كان قد قام عنده في دار كذا بموضع كذا وحدودها كذا ، أو في أملاك بقرية كذا من إقليم كذا ، من عمل موضع كذا ، صفتها كذا ، وثبت له فيها كذا ، وقضى له بكذا ، وسجل بذلك في كتاب أشهد فيه على ما ثبت عنده على نسختين ، أو نسخ تأريخ كذا ، ثم تبين له الخطأ في قضائه والوهم في حكومته ، وانكشف له من أمر الشهود الذي قضى بهم له ، أو من باطن قصة الطالب فلان ، وأمره فيما حكم له به ما أوجب عليه الرجوع عن حكمه والتسجيل بنقض ما تقدم من حكمته ، وانكشفت فسخه لقول عمر رضى الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري ، رحمه الله : لا يمنعك قضاء قضيته اليوم ، فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع فيه ، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادى على الباطل « (١) .

والنموذج الآخر من التسجيل إذا كان القاضي قد قضى بمذهب أهل العلم في شيء من نظره ثم تبين له الصواب في غيره ورجع عنه قلت : « إنه كان قضى لفلان بن فلان بكذا وكذا ، على مذهب كذا ، أو على قول الشافعي ، أو فلان ، ثم تبين له أن الحق فيما قاله فلان ، أو في مذهب كذا ، وأن القول الذي تقدم قضاؤه فيه والمذهب الذي حكم به باطل ، فرجع عن قضيته ، وخرج عن حكومته ، وقضى بفسخ ما تقدم من قضائه لفلان بن فلان في قصة كذا وأبطله ، وأشهد على رجوعه عنه وفسخه لما كان من قضائه بذلك ، وذلك في تاريخ كذا ، لقول عمر رضى الله عنه ، تجتلب قول عمر المتقدم ذكره : « شهد على إشهاد القاضي فلان بن فلان قاضي أهل موضع كذا بما ذكر عنه في هذا الكتاب ، وذلك في شهر كذا من سنة كذا ، والكتاب نسختان » (٢) .

وأضاف ابن العطار قوله في ذلك فقال :

وللقاضي والحاكم الرجوع عما حكما به ، وقضيا فيه بما فيه الاختلاف من أهل العلم وفيما تبين لهما فيه الوهم ، ما دام على خطتهما ، فإن عزلا أو ماتا بعد ما حكما به ، لم يكن لغيرهما فسخ شيء من أحكامهما مما لم يتبين فيه نجور ، ويكونان قضيا بخطأ الاختلاف بين أهل العلم وما حكما به مما فيه الاختلاف ،

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٢) المرجع السابق ، ص ٦٣٦

وإن كان وجهاً ضعيفاً ، فلا يحل لأحد سواهما فسخه إلا الله تعالى . وكذلك إن عزل القاضي ثم صرف غيره إلى خطته ، فليس له أن ينقض ما حكم به لعزله وتولية غيره (١) .

وأورد أيضاً ابن العطار تسجيلاً للقاضي بفسخ قضاء قضى به قاض قبله ، أو غيره من الحكام ، إذ تبين له أنه قضى في ذلك بغير الواجب مما لا اختلاف لأهل العلم فيه ورد ذلك (٢) .

وأورد أبو الوليد هشام الأزدي قول أشهب في المجموعة : « ولا يمكن الإمام الناس من خصام قضاتهم إذا شكوا بهم لوجهين : أحدهما : أن يكون القاضي من أهل العفاف فيستهان به ، والثاني : أن يكون فاسقاً فاجراً ، وهو الحق بحجته ممن شكاه فيبطل حقه ، وبمثله قال أصبغ » (٣) .

ومن قول مالك في قاض عزل عن رعيته ، فادعوا أنه جار عليهم في أحكامه : إن أحكامه جائزة ولا ينظر إلى قولهم (٤) ، ولا خصومة بينهم وبينه إلا أن يرى القاضي الذي بعده من أحكامه جوراً بيناً ، فيرده ويفسخه (٥) .

وقال الونشريسي : الأصل ألا تعترضه أحكام القضاة العدول إلا أن يثبت جورها ، وليس للحاكم أن يتعقبها إلا أن يوافق منها حكماً وضع إليه دون تكشف منه على حكمه ، فإذا وقع منها إلى يده حكم يخالف النص والإجماع نقضه (٦) .

وذكر عياض في ترجمته للفقهاء يحيى بن يحيى الليثي أنه رفض تولي القضاء للأمير عبد الرحمن الأوسط متعللاً أن وجوده خارج هذه الخطة كشاور للقضاة أنفع وخير لتحقيق العدل والعدالة قائلاً : إنا إذا تظلم الناس من قاض أجلستموني ، فنظرت لكم في أحكامه ، وإن كنت قاضياً فتظلم مني كما يتظلم من القضاة من تعدون ينظر في أحكامي ؟ فكفوا عنه (٧) .

وكان الأمير عبد الرحمن يبجله ويحترمه ويستشيره فيمن يوليه ويعزله ، ولذلك كثر القضاء في مدته (٨) .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣٧ (٢) المرجع السابق ، ص ٦٣٨ - ٦٤٢

(٣) مفيد الحكم ، ورقة ٤ ، مختصر ابن المناصف ، ورقة ٥ ب .

(٤) المعيار العرب ، ٩٩/١٠ (٥) المرجع السابق ، ١٠٠/١٠

(٦) المرجع السابق ، ١٠٣/١٠ (٧) عياض : ٥٣٧/٢

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

ووضح ابن سهل في نوازلہ عددًا من القضايا الفعلية التي تؤيد تلك الأفكار ، منها :

١ - توقف القاضي عن إمضاء الحكم لاعتراض المشهود عليه فيما استلحقته موروثته من عاصب وارث ، وفي بيعها في مرضها ولم يعاين البينة دفع الثمن . وأقضى في هذه النازلة : أيوب بن سليمان ، وعبيد الله بن يحيى ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن وليد ، ويحيى بن عبد العزيز ، وابن لبابة^(١) .

٢ - الاعتراض على حكم القاضي :

أورد ابن سهل في قضية « في حيازة ما حكم به قاض » حكم القاضي محمد بن سلمة بمال الطالب ثم قام بعد الحكم ابن عبد الله يعترض في ذلك ، فقال محمد بن غالب : حكم محمد بن سلمة يمضي ودعوى ابن عبد الله على ختته الاعتراض في ماله الذي خلص ملكه لا يوجب على المال المحكوم فيه بدعواه شيئاً^(٢) .

٣ - وذكر ابن سهل أن على القاضي أن يترك الاعتراض فيما قضى به غيره قبله ، وذلك في قضية « دعوى في خندق بين فداني رجلين حفر أحدهما فيه ما تشكى الآخر أذاه » .

وكان تعليق ابن سهل على ذلك ، فقال : « إن كان في هذه الحكاية بعض الخلاف عما حكاه مالك ، فإن المعنى المقصود منها متفق عليه وهو ركوب القاضي مع الثقات في الأمر يشكل ونترك القاضي الاعتراض فيما قضى به غيره قبله^(٣) .

وهناك قضية في الشفعة حكم فيها القاضي منذر بن سعيد بقول ابن القاسم « بأن لا شفعة في هذا البيع » فما كان من الشفيع إلا أن رفع أمره إلى الخليفة عبد الرحمن بن محمد ، مطالباً القاضي أن يحكم له بقول مالك ، فما كان من القاضي والفقهاء إلا الرجوع إلى رأى مالك في هذا الأمر وإلغاء الحكم السابق^(٤) .

(١) راجع تفاصيل هذه القضية في نوازل ابن سهل : الورقتان ٢٠٣ - ٢٠٤

(٢) راجع تفاصيل ذلك : المرجع السابق ، الورقة ٢١٧

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٢٢٤ (٤) المرجع السابق ، ورقة ٢٨٧

ولقد أوردت لنا كتب التراجم التي ذكرت مناقب قضاة الأندلس حتى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، بأنهم كانوا على خلق حسن وسيرة حميدة ، ولم تحفظ لأحدهم قضية جور ، ولعل مشكلة الأحكام الجائرة التي أصدرها أبو بكر يعيش بن محمد بن يعيش في طليطلة ، ومنعه النساء الخروج من باب طليطلة خلف الجنائز ، وقطع عمل الدرملك بالجملة ، وغير ذلك من الأعمال التي أثارت أهل طليطلة على أحكامه ، فخلعوا طاعته وقتلوا ولده في سنة ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م^(١).

وكانت الأحكام الجائرة التي أصدرها ابن السقاء قيم دولة بني جهور في قرطبة سبباً في أن ألغيت أحكامه بعد وفاته في قرطبة ، وأصدر بذلك القاضي والفقهاء حكماً بأن جميع أحكام ابن السقاء جائرة وتلغى ولا يعتد بها ، وكانت أحكامه لا يعمل بها في حياته في طليطلة لاكتشاف جورها وظلمها .

وأورد ابن سهل في نوازله : ونزلت مسألة من هذا المعنى بقرطبة ، قامت امرأة مملكة عند إبراهيم بن يحيى المعروف بابن السقاء تدعى الحرية ، وأنها ابنة فلان من سبته ، وشهد لها عنده شاهدان على عينيها أنهما يعرفانها بسبته منذ سبعة أعوام أو نحوها .

وحكم القاضي بحريتها ، وشاور قاضي طليطلة الفقهاء في أحكام ابن السقاء ، هل هي نافذة أم مردودة ؟ وخاطب قاضي بطليوس بناء على رغبة المحكوم عليه ، لأن البائع منها ، فوصل الخطاب بطليوس وقد هلك ابن السقاء ، فامتنع القاضي من أحكامه وقال : أحكام ابن السقاء غير جائرة عندي .

وكان جواب الفقيه المشاور ابن القطان بقرطبة ، أن أحكام ابن السقاء كلها في هذا وغيره مردودة ولا يجب إمضاؤها . ويجب ردها ونقضها ، لأنه كان من أهل الجور والاعتداء^(٢) .

والقضية الأخرى لابن السقاء كانت أحداثها بعد وفاته ، وتتلخص في اغتصابه لأموال بيت مال المسلمين ، فخلف تركة ووصية ، وانحصر ورثته

(١) ترتيب المدارك ، ٧٥٥/٤ - ٧٥٦

(٢) راجع هذه القضية في ابن سهل : ورقة ٧٠ وما بعدها .

في ابنه محمد ، وقد عين محمد بن مطرف بن كوثر قيمياً على التركة ومنفذاً للوصية . وإذ تكشف للقيم أن المتوفى قد جمع تركته من اغتصاب أموال المسلمين بغير حق ونهبها بطرق غير مشروعة ، ومن ثم تساءل عن إمكان تنفيذ الوصية وكيفيته أو إدارة التركة لحساب الابن الوارث ، إذ كان موضوع التركة والوصية مالا غير حلال ، ونوه بهذه المناسبة بأن للمتوفى أقرباء أثروا على حساب سلطاتهم واستغلال نفوذهم ومراكزهم في الدولة .

وشاور قاضي الجماعة الفقهاء في هذا الأمر ، فتبين أن جميع ما تركه المتوفى منهب من أموال المسلمين ، فيما خلا الدار التي يسكنها الجد يحيى بحاضرة قرطبة بحومة مسجد القلباطى الذي بيد سالم شقيق المتوفى .

وقد أشار الفقهاء أن الوصية لا تنفذ إلا فيما صحت ملكيته الموصى له ، ما عدا ذلك فيؤول إلى بيت المال ويرد إلى المسلمين^(١) .

وكانت فتوى الفقهاء : ابن عتاب وأحمد بن محمد بن القطان وموسى ابن هذيل وابن مالك ، بأن جميع تركة الهالكين إبراهيم والمقصود به ابن السقاء ومحمد ابن أخته للمسلمين ، إلا ما صح ملكه لهما ، وأنه لا تنفذ وصاياهما إلا فيما علم مما صح ملكه لهما ، وقد نفذ هذا الحكم^(٢) .

وقضية أخرى أوردها ابن سهل تحت عنوان : « وما شاكل هذا المعنى مسألة عبد الرحمن وفطيس ابني عيسى »^(٣) ، وهي دعوى قرية الشبه بالدعوى المعروفة في القوانين العصرية بدعوى الحق واسترداد الحيازة في حالة غضب هذه الحيازة .

والذي يهمننا هنا في هذا المقام أن عبد الملك بن محمد بن جمهور صاحب قرطبة بوصفه الحاكم الحائز للسلطة ، اعتدى على قطعة من هذه الأرض تعرف بالسهلة وأقام حولها سوراً ليضمها إلى ملكه ، ولم يجرؤ أصحابها على الاستنصاف من اعتدائه على هذه الأرض وغضبه إياها خشية بطشه ، لكونه حاكم قرطبة .

(١) وثيقة في اغتصاب ابن السقاء قيم دولة ابن جمهور لأموال بيت مال المسلمين في قرطبة ، مجلة أوراق ، ص ٩٩ - ١٠٤ ، العددان ٥ و ٦ (١٩٨٢ - ١٩٨٣) ، مدريد .

(٢) قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري ، ص ٨٩ وما بعدها .

(٣) ابن سهل : ورقة ١٤٩ وما بعدها .

وطرح هذا الموضوع على قاضي المظالم بقرطبة الذي استطلع بدوره رأى قاضي الجماعة ، والفقيه المشاور ابن جرج ، فكان رأى القضاء هو إعادة وضع يد المتظلمين على أرضهما المغتصبة ، ورد حيازتهما إليهما بحلولها فيها حلولا مادياً واستحواذهما عليهما بوضع يد فعلى^(١).

ولقد أورد ابن سهل في نوازله مسألة في التعدي على أعوان القاضي والاستخفاف بهم^(٢) : بأن بني الشريشي لم يلتفتوا إلى حكم القاضي محمد بن سلمة بتوزيع أرض تخص غيرهم ، وقاموا بزراعتها والاعتداء على أعوان القاضي الذين أرسلهم لتنفيذ حكمه . فرأى الفقهاء عقوبة بني الشريشي ، لانتهاكهم حرمة السلطان واستخفافهم بقضاة المسلمين وتعتيهم على الرسل ، وحسم هذا الأمر خوفاً من الفتنة .

ولعل ذلك يمثل نوعاً من مخاصمة القضاة ، إذ إن بني الشريشي لم يرغبوا في تنفيذ حكم القاضي وقاوموا التنفيذ بطريقتهم البدائية .

وعلق ابن سهل في مسألة من طلب امرأة بحق عند قاضٍ فأنكرته وأراد صرف نظره إلى غيره من الحكام .

قال : إنه لا ينبغي للقاضي أن يحل ما ابتداء التحاكم عنده رجاء أن يظهره عند غيره ، بل يعجزه إن عجز ويقطع عن المطلوب تعنيته إياه ، وكان ينبغي لراغب في هذا أن يختار لنفسه الحكم الذي يظن ظهور حقه عنده .

أما بعد ابتدائه عند حكم يريد العدول عنه إلى آخر فغير سائغ له ، وقد كان من ينزل به ذلك من الأحكام بقرطبة يوكل بمن بلغه ذلك عنه في الرجوع إليه في إتمام محاكمه لديه .

وهو الذي لا ينبغي غيره ولا ينساغ في سواه . وبالله التوفيق^(٣).

ومقتضى هذا الرأي أن رد القاضي كان غير سائغ لما ينطوي عليه من الاحتكام في قضائه ونزاعته إلى قاضٍ آخر مثله ، مما لا يخلو من مساس

(١) انظر بحثنا : صاحب الرد والمظالم في الأندلس ، ص ١٧١ وما بعدها ، مجلة كلية الآداب والدراسات العدد ١٤ ، محرم ١٣٦٨ هـ ، الكويت .

(٢) ابن سهل : ورقة ٢٠٦

(٣) المرجع السابق ، الورقتان ٢٠٤ - ٢٠٥

بنزاهته أو صلاحيته أو صواب رأيه ؛ إذ معنى الرد عدم الرضا بقضاء القاضى المطروح أمامه النزاع ، والتشكيك فى حيده ونزاهته فى الحكم ، ويخشى أن يكون الالتجاء إلى أسلوب رد القاضى مرة أو أكثر ذريعة لإطالة أمد التقاضى لمجرد مظنة أن قضاءه لن يكون فى صالح صاحب الشأن . وسند ابن سهل فى هذا الرأى أنه كان على الخصم أن يختار قاضيه الذى يرتاح إليه منذ البداية ، ويحسن هذا الاختيار ، وما دام قد لجأ إليه ففهوم هذا أنه ارتضى قضاءه وعدالته فلا يسوغ بعد ذلك أن يتنكر لقاضيه ، ويشكك فى عدالته ، ويستعدى عليه قاضياً آخر ملحقاً به فى الوقت ذاته الظنون والريب التى يفرض فى القاضى النزيه أن يكون بمنأى عنها ، لأنه يحكم بضميره وبالقواعد القانونية والشرعية الموحدة التى يطبقها جميع القضاة على حد سواء . ولا ضير من اختلاف القضاة فى الاجتهاد والتفسير ، لأن هذا من أصول العدالة المجردة المفروضة فى جميع القضاة ، والاجتهاد فى ذاته رحمة مع البعد عن الهوى أو الميل لإحقاق الحق . وليس لصاحب الشأن أن يستشف مقدماً اتجاه القاضى ليعزله عن ولاية الفصل فى النزاع الذى تقدم إليه به وانعقدت ولايته بنظره برضائه بعد أن يكون قد قطع شوطاً فى الدراسة والبحث ، حتى لا يكون الرد ضرباً من استئناف الحكم قبل صدوره . هذا إلى أن دعاوى رد القضاة أمر غير مستحب ينضج باللدد فى الخصومة . ومن الملاحظ أن تشريعات المرافعات الحالية تنجه إلى تقييد حالات الرد وتصعيب إجراءاته وزيادة تكلفته للحد من الإسراف فيه لما ثبت من إضراره بحسن سير العدالة .

خطة المظالم

عرف العرب في الجاهلية ولاية المظالم فيما يسمى حلف الفضول الذي تعاهدت بموجبه بطون قريش على رد المظالم وإنصاف المظلوم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم في الخامسة والعشرين من عمره ، ودخل في هذا الحلف قبل النبوة ، وعقد هذا الحلف في دار عبد الله بن جدعان^(١).

وبعد الرسالة نظر الرسول صلى الله عليه وسلم في المظالم ، ومن ذلك تنازع الزبير بن العوام مع رجل من الأنصار في شرب يسقون منه ، وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسقى الزبير ثم يرسل الماء إلى جاره^(٢).

وفي عهد أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، لم يكن المسلمون في حاجة إلى ولاية المظالم ، إذ كان القضاء العادي كافياً لمنع الناس من الجور والظلم . وفي خطاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري ينبهه فيه إلى الجلوس للمظالم : « أقم الحدود واجلس للمظالم ولو ساعة من نهار ، وأخف الفساد واجعلهم يداً يداً ورجلاً رجلاً^(٣) » ، وكذلك جعلها عمر لقاضيه أبي إدريس الخولاني^(٤).

ولكن عندما تولى علي بن أبي طالب الخلافة احتاج إلى الصرامة والتيقظ ، فأخذ في نظر المظالم ، وكان ينظر في شكايه من يأتيه ويعمل على إنصافه .

وفي عهد بني أمية كثر ظلم الأمراء والعمال للرعية ، فجلس بعض الخلفاء لنظر المظالم ، وأول من فعل ذلك هو عبد الملك بن مروان الذي خصص يوماً للمظالم^(٥) بالتعاون مع قاضيه أبي إدريس الأودي^(٦) ؛ فكان أبو إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر . وجلس أيضاً عمر بن عبد العزيز الذي رد مظالم

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٠٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٧ - ٩٨

(٣) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ٨٠/١ (٤) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢

(٥) الماوردي : ص ٩٨ (٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

الأمويين بعد أن عجز القضاء عن إنصاف الرعية . فكان عمر بن عبد العزيز أول من ندب نفسه للنظر فيها ، فردها وراعى السنن العادلة وأعادها^(١) .

وإن كان هناك من يرى أن خطة المظالم ظهرت كولاية مستقلة في نهاية العهد الأموى فى المشرق^(٢) .

وكان خلفاء العباسيين يجلسون بأنفسهم لسماع المظالم ، فكان يجلس لهذه الخطة المهدي^(٣) والهادى^(٤) والرشيد^(٥) والمأمون^(٦) وآخر من جلس لها المهتدى^(٧) حتى عادت الأملاك إلى أهلها^(٨) .

ولقد بنى المهتدى قبة لها أربعة أبواب وسماها قبة المظالم ، وجلس فيها للعام والخاص للمظالم ، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وحرم الشراب ونهى عن القيان وأظهر العدل ، وكان يحضر كل جمعة إلى المسجد الجامع ويخطب الناس ويؤم بهم^(٩) .

ثم تطور الأمر فجلس الوزراء للنظر فى هذه الخطة ، ثم أخذوا يعينون

(١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢) راجع : د . محمد نور شحاته : استقلال القضاء ، ص ٥٧ وما بها من حاشية .

(٣) المهدي : هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العباس ، بويغ له بالخلافة بعد وفاة والده أبى جعفر المنصور سنة ١٥٨ هـ / ٧٧٤ - ٧٧٥ م ، وتوفى سنة ١٦٩ هـ ، فكانت خلافته عشر سنين وشهراً وخمسة عشر يوماً . انظر فى أخباره : المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجواهر ، ٣/٣١٩ وما بعدها ، العقد الفريد ، ٥/٣٧١ وما بعدها .

(٤) هو موسى الهادى بن المهدي ، بويغ بالخلافة لسبع بقين من المحرم سنة ١٦٩ هـ ، وتوفى سنة ١٧٠ هـ ، وكانت خلافته سنة وثلاثة أشهر . انظر فى ترجمته : المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجواهر ، ٣/٣٣٤ وما بعدها ، العقد الفريد ، ٥/٣٧٢ .

(٥) هو هارون الرشيد بن المهدي ، بويغ بعد وفاة أبيه المهدي سنة ١٧٠ هـ ، وتوفى سنة ١٩٣ هـ ، فكانت ولايته ثلاثاً وعشرين سنة وستة أشهر . راجع فى أخباره المرجع السابق ، المسعودى : ٣/٣٤٧ وما بعدها ، العقد الفريد ، ٥/٣٧٣ وما بعدها .

(٦) بويغ المأمون عبد الله بن هارون الرشيد بعد مقتل أخيه الأمين سنة ١٩٨ هـ / ٨١٣ - ٨١٤ م ، وتوفى سنة ٢١٨ هـ ، وكانت خلافته إحدى وعشرين سنة . راجع المرجع السابق ، المسعودى : جزء ٤ ، صفحة ٤ وما بعدها ، العقد الفريد ، ١/٢٧ - ٢٨ ، ٥/٥٧٣ وما بعدها .

(٧) المهتدى : هو محمد بن هارون الواثق ، بويغ بالخلافة سنة ٢٥٥ هـ ، وقتل سنة ٢٥٦ هـ ، وكانت ولايته أحد عشر شهراً . راجع المسعودى : ٤/١٨٢ وما بعدها ، العقد الفريد ، ٥/٣٨١ .

(٨) مروج الذهب ، ٤/١٨٣

(٩) الماورى : ص ٩٨

لها ولاية مختصين بها ، فسمى هارون الرشيد إسماعيل بن عليّ أحد شيوخ الإمام أحمد بن حنبل والياً للمظالم ، ثم عين لها الإمام أحمد الوكيل^(١) ، وعين لها في أيام المعتصم^(٢) أحمد بن أبي داود^(٣) وفي أيام المعتز بالله^(٤) عين محمد بن عمران^(٥) . وكانوا أحياناً يسندون تلك الخطوة إلى القضاة نصّاً ، أو يسمون لها مطلق الكتاب^(٦) .

وكانت النساء يشغلن أحياناً هذه الخطوة ، فذكر ابن حزم أن ثمل القهرمانة في أيام الخليفة المقتدر بالله^(٧) قعدت للمظالم وحضر مجلسها القضاة والفقهاء^(٨) وذلك في سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م ، فكانت تجلس في مكان بنته لها السيدة أم الخليفة المقتدر في الرصافة ، وتنظر في رقاع الناس في كل جمعة^(٩) .

وفي هذه السنة نفسها كان المقتدر العباسي قد أظهر اعتناء بالمظالم ، فأمر بأن يجلس بكل جهة من الجهات فقيه يسمع من الناس شكواهم ، وانتدب الأتراك مندوباً للمظالم سموه « أمير ذاد » أي أمير العدل^(١٠) .

وفي مصر كان يجلس لهذه الخطوة كافور الإخشيدي يوم السبت من كل أسبوع ، ويجلس معه الفقهاء^(١١) .

(١) علاّ الفاسي: الخطط الشرعية ، ص ٨٥ ، مجلة البيعة ، أكتوبر ، ١٩٦٢ ، الرباط
(٢) المعتصم : واسمه محمد بن هارون ، وبويع بالخلافة في اليوم الذي توفي فيه المأمون من سنة ٢١٨ هـ ، وتوفي سنة ٢٢٧ هـ ، فكانت خلافته ثمان سنين وثمانية أشهر ، راجع مروج الذهب ، ٤/٤٦ وما بعدها .

(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢

(٤) المعتز بالله : هو الزبير بن جعفر المتوكل ، بويع بالخلافة بعد خلع المستعين لنفسه سنة ٢٥٢ هـ ، ثم خلع المعتز بالله نفسه سنة ٢٥٥ هـ ، وتوفي بعد ذلك بستة أيام ، فكانت خلافته أربع سنين وستة أشهر . راجع في أخباره : مروج الذهب ، ٤/١٦٦ وما بعدها .

(٥) الخطط الشرعية ، ص ٨٥ (٦) المرجع السابق ، ص ٨٦

(٧) المقتدر بالله : هو جعفر بن أحمد ، بويع في اليوم الذي توفي فيه أخوه المكتفي بالله سنة ٢٩٥ هـ ، وقتل ببغداد سنة ٣٢٠ هـ ، وكانت خلافته أربعاً وعشرين سنة وأحد عشر شهراً وستة عشر يوماً . راجع في أخباره : المسعودي : مروج الذهب ، ٤/٢٩٢ وما بعدها .

(٨) نقط العروس ، ص ٨٤ (٩) الخطط الشرعية ، ص ٨٦

(١٠) المرجع السابق ، ص ٨٦ (١١) آدم متز : الحضارة الإسلامية ، ١/١١١

وجلس لها أيضاً جوهر الصقلي في عهد الفاطميين في مصر .
لذلك نرى أن خطة المظالم في المشرق نوع من القضاء الإدارى بمعناه
المعاصر ، فاختصاص والى المظالم يشمل القضاء فى الولاية وعملهم ، وهو فى
قضائه لا يتقيد بشكليات القضاء العادى ولا بكل ضماناته ، وله ولاية تأديب
عامة ولو دون رفع الأمر إليه (١) .

وقد حدد الماوردى فى أحكامه مجالات اختصاص صاحب المظالم العشرة
وهى (٢) :

- ١ - النظر فى تعدى الولاية على الرعية .
- ٢ - جور العمال على الرعية فيما يجبونه من أموال .
- ٣ - مراقبة كتاب الدواوين فى الدخل والمنصرف .
- ٤ - النظر فى نظم المسترزقة من نقص وتأخر أرزاقهم .
- ٥ - رد الغصب إلى أربابها .
- ٦ - مشاركة الوقوف وهى الأحباس .
- ٧ - تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه .
- ٨ - النظر فيما عجز عنه الناظرون فى الحسبة فى المصالح العامة .
- ٩ - مراعاة العبادات الظاهرة ، كالجمع والأعياد والحج والجهاد ،
من تقصير فيها وإخلال بشروطها .
- ١٠ - النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين .

أما خطة المظالم فى الأندلس فهى من الخطط الدينية التى تكفل لصاحبها
حق إصدار الأحكام ، فلقد ذكرها القاضى ابن سهل ضمن الخطط الست
الدينية التى لصاحبها حق إصدار الأحكام ، فقال : هى قضاء الجماعة ،
والشرطة ، والمدينة ، والسوق ، والرد ، والمظالم (٣) .

وعن خطة المظالم فى الأندلس ذكر بروفنسال أنه بقدر ما أسهبت الوثائق
التاريخية والفقهية فى القرنين التاسع والعاشر الهجريين فى الكلام عن النظم

(١) راجع تفصيل ذلك ، الماوردى : ص ١٠١ - ١٠٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٧ - ١٠٤ (٣) الأحكام الكبرى ، ورقة ٢

القضائية الهامة بقدر ما جاءت هذه الوثائق غير محددة وغير واضحة فيما يتعلق بالنظم القضائية الأقل أهمية التي عاصرت نفس الحقبة والتي تعوزنا التفاصيل في جانب كبير منها^(١).

وأضاف بروفنسال : أنه يوجد في المقام الأول نظامان قضائيان استثنائيان لا يعلنان نظام قضاء الجماعة ولا يلتحجان معه لكونهما أدنى منه مرتبة ، فمن جهة يوجد نظام قضاء المظالم الذي كان معروفاً في الشرق واقتضته في نظر فقهاء الإسلام اعتبارات يبدو أنها من الناحية العملية لم تصادف تطبيقاً في الدولة الأموية في الأندلس ، والثاني قضاء الرد . وإن هذين النظامين — على ما يبدو — كانا مستقلين ويسندان في قرطبة إلى أشخاص مختلفين ثم اندمجاً فيما بعد ، إذ اجتمعت ولايتهما معاً لشخص واحد ، الأمر الذي يقطع بالدلالة على مدى الترابط الوثيق بينهما^(٢).

وتعليقاً على ما ذكره بروفنسال تؤكد حقيقة أن قضاء المظالم كان موجوداً بالأندلس في ظل الدولة الأموية ، وأن الأمراء الأمويين مارسوا القيام بهذه الخطة فترات ، وعينوا قضاة لشغل تلك الخطة الهامة ، وكانت أحكامهم تنفذ فوراً . وكانت تطبق تطبيقاً فعلياً وليس كما يدعى بروفنسال أنها لم تصادف تطبيقاً في الدولة الأموية في الأندلس .

أما مسألة جمع خطة المظالم والرد لشخص واحد ، فهي مسألة لا دلالة فيها ، إذ إن عادة جمع أكثر من خطة لشخص معين كانت لظروف تؤهله ولا اعتبارات خاصة يراها ولي الأمر في شخصيته ، وإن خطة المظالم كانت أحياناً تجمع إلى خطة الرد ، مثل أي خطة أخرى .

وكان أمر خطة المظالم في الأندلس راجعاً إلى الأمير ، فأحياناً كان يمارس نشاطه بنفسه ، أو يفوض ذلك للقاضي كما سنرى في عصر الإمارة ، وأحياناً يعين لهذه الخطة من يشغلها كما في عصرى الخلافة والبطوائف .

وبذلك نرى أن خطة المظالم في الأندلس أصبحت خطة مستقلة منذ عصر الأمير الحكم بن هشام ، وإن كان هذا لا يمنع من نظر الأمير لأية خصومة

L. Provençal, Hist. Esp. Musul. Vol. III., p. 142-143. (١)

L. Provençal, op. cit., p. 143. (٢)

تعرض عليه ، لكن الخليفة الناصر هو أول من حدد لها راتباً وأعطى صاحبها سلطاته ، وشغلها محمد بن قاسم بن طملىس^(١) .

ويرى بروقنسال أن نظام المظالم في ظل الدولة الأموية في الأندلس قد صادفه تطور جعله مختلفاً اختلافاً بيناً عما كان معمولاً به في الوقت ذاته في الشرق العباسي ، فقد كان قضاء عالياً وغير عادي ، ويتمتع باختصاص مطلق لا حدود له يتسع مداه في محيط الفكر الديني .

والفكرة الإسلامية للمظالم فكرة معروفة ، إذ إنها تصدق على كل اعتداء على الحقوق المشروعة للفرد ، وتمتد من باب التوسع إلى الأضرار التي قد تنتج عن هذا الاعتداء وترضية المجنى عليهم الذين أصابهم الضرر الناتج عن ذلك .

وقد كان من اللازم كبداً عام أن يمنح قاضي الرد صلاحيات تتجاوز بكثير صلاحيات القاضي الذي قد يعجز عن إرغام أحد ذوى الشأن على المثول أمامه أو عن التوصل إلى تنفيذ الأحكام التي أصدرها طبقاً لقواعد الشرع الإسلامي ، وهذا هو التعريف الذي أورده المقرئى : « وهى خطة حدثت لفساد الناس ، وهى كل حكم يعجز عنه القاضي فينظر فيه من هو أقوى منه يداً »^(٢) .

وهذه الفكرة حسب سلف تبيانها بإيجاز لم يكن معمولاً بها في الأندلس إلا حيث كان الأمير نفسه يحل محل القاضي بصفته ممثلاً لنظام القضاء ومتولياً بذلك قضاء المظالم ؛ فكان عبد الرحمن بن معاوية يقعد للعامة ويسمع منهم وينظر بنفسه فيما بينهم ، فيصل الضعيف منهم إلى رفع ظلامته إليه دون مشقة^(٣) ، ولقد تصدى للأمير أثناء عودته من جنازة رجل مظلوم طلب تدخل الأمير من ظلم القاضي له ، فدعا الأمير القاضي وأمره بإنصافه^(٤) .

وحينما تولى الأمير هشام بن عبد الرحمن الإمارة سرح السجن ورد المظالم^(٥) إلى أصحابها . وذكر المقرئى أنه كان يقعد للعامة ويسمع منهم وينظر

(١) المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٠٨

(٢) المقرئى : الخطط المقرئية ، ٢٠٧/٢ طبعة بغداد ، وهو ينقل هذا المعنى من

المسوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٧٧

(٣) نفع الطيب ، ٣٣٢/١ (٤) المرجع السابق ، ٣٧/٣

(٥) مؤلف مجهول : ص ١١٩

بنفسه فيما بينهم ويتوصل إليه الجميع ، فيصل الضعيف منهم إلى رفع ظلامته دون مشقة^(١).

وكان الأمير هشام يبعث ثقاته سرّاً إلى البلاد للسؤال عن سيرة عماله ، وصاح به رجل متظلم من أحد عماله ، فأحضره وقال للمتظلم : « احلف على كل ما ظلمك فيه ، فإن كان ضربك فاضربه ، وإن كان هتك لك ستراً فاهتك ستره ، إلا أن يكون أصاب منك حداً من حدود الله تعالى ، فجعل الرجل لا يحلف على شيء إلا أقاده منه^(٢) .

وكان لبعض رجال هشام خصومة في دار عند القاضي مصعب بن عمران ، فسجل عليه القاضي فيها وأخرجه منها^(٣) ولم يلتفت لرجاء الظالم .

ولهشام بن عبد الرحمن موقف في حادثة قبل توليه الإمارة ، حين كان أخوه سليمان والياً على جيان ، وكان لهشام رجل يخدمه من هذا الإقليم ، وقد خيف عليه بسبب أن رجلاً من بني كنانة قتل رجلاً خطأ ، فحملت الدية على العاقلة ، فما كان من الأمير هشام إلا أن أعطاه عقد جاريته ويبلغ ثمنه ثلاثة آلاف دينار ، ثم أعلم أباه عبد الرحمن الداخل بالقصة ، فأمر الأمير سليمان أن تعطى الدية من بيت مال المسلمين^(٤).

وكان القاضي ينظر في المظالم ، وكذلك كان الأمير ينظر أحياناً فيها . وفي عهد الأمير الحكم بن هشام تظلم أولاد رجل متوفى من أهل جيان لدى القاضي المصعب بن عمران من أن العباس بن عبد الله المرواني غصبهم ضيعتهم . وطلب العباس من الأمير أن يتخلى القاضي عن النظر في هذه القضية ، وأن يكون الأمير هو الناظر بينه وبين خصمه ، فرفض القاضي التخلي عن النظر واستكمل الحكم فيها ، ولم يستطع الأمير أن يفعل شيئاً سوى قوله للعباس « ما أشقاه من لطمة قلم القاضي »^(٥) ، ونفذ حكمه .

(١) نفع الطيب ، ٣٣٢/١

(٢) أخبار مجموعة ، ص ١٢١ ، مؤلف مجهول : ص ١٢٢ ، ابن عذاري : ٦٦/٢

(٣) البيان المغرب ، ٦٦/٢

(٤) مؤلف مجهول : ص ١٢٢ - ١٢٤ ، أخبار مجموعة ، ص ١٢٢ - ١٢٤

(٥) انظر تفصيل ذلك : الخشني : ص ٢٥ - ٢٦ ، وذكر صاحب أخبار مجموعة أن

القاضي هو محمد بن بشير ، راجع أخبار مجموعة ، ص ١٢٨

والقضية الأخرى في المظالم ، والتي أوردها ابن عذارى في بداية عهد قاضي الجماعة محمد بن بشير^(١) أن عاملاً للحكم اغتصب جارية لرجل من كورة جيان وصيرها للأمير الحكم ، وحازت مكانة طيبة لدى الأمير ، فما كان من القاضي إلا أن طلب من الأمير إخراجها إلى صاحبها ، ورفض أن يعرض صاحبها بالمال وهي في حوزة الأمير^(٢).

وكان للأمير الحكم بن هشام يومان في الأسبوع يقعد فيهما للعامة بنفسه ، وينظر في أمورهم بإشرافه ؛ ويكف مظالمهم بإنصافه ويحضر مجلسه القضاة والفقهاء^(٣).

وهو أول من أحدث خطة المظالم في الأندلس ، فولى مسرة الخصى^(٤) هذه الخطة .

ويورد الخشني بعض قضايا المظالم في عهد الأمير الحكم ، منها :
تظلم حمدون بن فطيس من القاضي محمد بن بشير إلى الأمير الحكم بن هشام وطلب منه جمع الفقهاء بحضور يحيى بن يحيى ، ولكن حمدون استحى في النهاية من إتمام مظلمته وكف عن جمع الفقهاء^(٥).

وتظلم موسى بن سماعه صاحب الخيل في عهد الأمير الحكم من القاضي محمد بن بشير بأنه يجور عليه ، فامتحن الأمير قوله وعرف أن ابن بشير على حق^(٦).

وتظلم الوزير محمد بن فطيس لدى الحكم من أن القاضي ابن بشير حكم عليه بشهادة قوم ولم يعرفه بالشهود ، وكان رد القاضي مقنعاً لتعليل أسباب حكمه^(٧).

وبعد أن تولى الأمير عبد الرحمن الأوسط الإمارة سرح السجون ورد المظالم وأخرج خمسة آلاف دينار من صلب ماله ففرقها في أهل الحاجة والفاقة من أهل قرطبة^(٨).

(١) ذكر صاحب أخبار مجموعة أن القاضي هو مصعب بن عمران . راجع أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها ، ص ١٢٥ - ١٢٧

(٢) راجع تفاصيل هذه القضية في أخبار مجموعة ، ص ١٢٤-١٢٧ ، ابن عذارى : ٧٨/٢

(٣) مؤلف مجهول : ص ١٢٨ (٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) قضاة قرطبة ، ص ٣٦ (٦) المرجع السابق ، ص ٣٧

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٠ ، المقرئ : ١٤٥/٢ (٨) مؤلف مجهول : ص ١٢٩

ومن المظالم التي ردها الأمير بنفسه لأصحابها ما تظلمت به حسانة التيمية من جابر بن لبيد عامل البيرة الذي لم ينفذ لها ما كان الأمير الحكم والده قد أمر به بخط يده بتحرير أملاكها التي كانت قد استصفت وردها إليها ، فما كان من الأمير عبد الرحمن الأوسط إلا أن قبل خط أبيه ووضعه على عينيه وقال : « لقد تعدى ابن لبيد طوره وسفه رأيه كيف ينقض أمر الإمام الحكم » . وأمر الأمير بعزل عامله وتنفيذ مظلمتها^(١).

وكان قاضي الجماعة ينظر أيضاً في المظالم في عهد عبد الرحمن الأوسط . وتولى قاضي الجماعة بقرطبة معاذ بن عثمان الشيباني ، القضاء سنة ٢٣٢ هـ / ٨٤٧ م ، وتوفي سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٩ م ، وهو يلي القضاء وقد أتاحه يوماً رجل متظلم من الحاجب ابن رستم ويدعى أنه اغتصب مالا له ، فكلف القاضي صاحب الحق بإيصال طابع القاضي إلى الحاجب للحضور أمامه ، فعاد وكيل الحاجب للقاضي وأعطى للرجل حقه^(٢).

وفسخ قاضي الجماعة حكم إبراهيم بن حسين بن خالد صاحب السوق عن بني قتيبة في الحوانيت التي هدمها عليهم إبراهيم ، وخالف فقهاء زمانه يحيى وعبد الملك وزونان ، فتظاهروا عليه وأبانوا خطأه وجاز قولهم عليه^(٣).

وكان أيضاً من سلطات قضاة الكور النظر في قضايا المظالم ، فقد نظر قاضي كورة ماردة سليمان بن أسود آنذاك في قضية تظلم فيها تاجر يهودي من الأمير محمد بن عبد الرحمن وكان والياً على ماردة ، وذلك لحبسه جارية اليهودي بقصره ولم يسدد ثمنها ، فهدده القاضي بإبلاغ والده الأمير عبد الرحمن الأوسط إذا لم يرد الجارية إلى صاحبها^(٤).

وقضية أخرى نظرها سليمان بن أسود قاضي كورة ماردة هي أن أحد أعوان الأمير محمد خطف فتاة من أبيها ، فتظلم الأب إلى القاضي الذي هدد الأمير بالذهاب إلى والده الأمير عبد الرحمن الأوسط ليشكوه إليه ، فأمر الأمير محمد حينئذ برد الفتاة لأبيها^(٥).

(١) المرجع السابق : ص ١٤٢ - ١٤٣ ، بالشيا : تاريخ الفكر الأندلسي ، ص ٥٦

(٢) المقتبس ، تحقيق د. محمود مكي ، ص ٦٨ - ٧١ ، ص ٤٧٩ ، و الحاشية رقم ١٧٥

وما ورد فيها من مصادر .

(٣) الحشني : ص ٥٦ - ٥٧ (٤) النباهي : ص ٥٦ - ٥٨

(٥) الحشني : ص ٧٣ ، ربما تكون هذه القضية هي نفسها القضية التي قبلها .

وكان الشاعر يحيى بن حكم الغزال المتوفى سنة ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م ممن طالبهم صاحب المظالم ، وكانت تهمته أنه فرق في الناس القمح المخزون في أهراء الدولة في الأشبونة ، وكان قد عين عاملاً عليها ، وكان هذا القمح مفروضاً لجنود الإمارة ، ولكن الحكم الغزال وجد أن الناس أولى به ، إذ نزلت بهم مجاعة فوزعه عليهم قبل أن يستشير الأمير في قرطبة ، وقد عزل الغزال من وظيفته لهذا السبب^(١).

وعين الأمير عبد الرحمن الأوسط عيسى بن شهيد على خطة المظالم وتنفيذ الأحكام على طبقات أهل المملكة^(٢).

وفي عهد الأمير محمد ذكرته المصادر بأنه كان مهتبلاً بأمور رعيته ، مراقباً لمصالحها ، ووضع عن أهل قرطبة ضريبة الحشود والبعوث^(٣).

وكان قاضي الجماعة ينظر في المظالم في عهده ، فمنها :

قضية المجشر^(٤) الذي كان يجيان في يد الوزير هاشم بن عبد العزيز ، وحكم القاضي عمرو بن عبد الله بعلمه وبدون بينة ولا إعدار وسجل وأشهد ونفذ^(٥).

والقضية الأخرى التي تدخل في أحكام المظالم ونظرها قاضي الجماعة عمرو ابن عبد الله هي إخفاء الأمير أبي إسحاق لرجل استحق حكم القاضي لينع تنفيذه عليه ، فما كان من القاضي إلا أن هدد الأمير بتسمير أبواب داره إذا لم يخرج الرجل لينفذ فيه القاضي حكمه^(٦).

وفي عهد قاضي الجماعة عمرو بن عبد الله أيضاً تظلم رجل إليه من أن شخصاً من عمال الأمير ، وكان مرشحاً لخطة المدينة ، اغتصب منه منزلاً ، فحكم القاضي برد الحق لصاحبه ، وعاد الرجل يشكر القاضي بعد استلامه لمنزله^(٧).

(١) راجع في ترجمته : جنوة المقتبس ، ترجمة رقم ٨٨٨ ، بغية الملتبس ، ترجمة رقم ١٤٦٨ ، المقرئ : ٢/٢٥٤ وما بعدها ، د. أحمد هيكل : الأدب الأندلسي ، ص ١٥٣ وما بعدها .

(٢) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د. محمود مكي ، ص ٢٦

(٣) ابن عذاري : ٢/١٠٩ (٤) المجشر : المرعي .

(٥) الخشني : ص ٦٨ (٦) المرجع السابق ، ص ٧٠

(٧) راجع تفصيل ذلك : الخشني : ص ٧١ - ٧٢

وتظلمت امرأة لقاضي الجماعة بقرطبة سليمان بن أسود من أن يدرون الصقلي وصيف الأمير اغتصب منزلاً لها ، فأمر القاضي بإنصاف الشاكية ورد الحق إليها ، فأغضب ذلك بدرون ، فرجع إلى الأمير يشكو إليه قاضيه^(١) ، فقال له الأمير : « يا بدرون ! اخفض عليك ! فمهلك مني تعلمه ، فاسألنا به حوائجك نجيبك إليها ! ما خلا معارضة القاضي في شيء من أحكامه ، فإن هذا باب قد أغلقناه فلا نجيب إليه أحداً من أبنائنا ولا من إخواننا ولا من أبناء عمنا ، فضلاً عن غيرهم ، والقاضي أدرى بما فعل »^(٢).

وذكر الخشني أن رجلاً أتى قاضي الجماعة بقرطبة سليمان بن أسود تظلم عنده من صاحب المدينة ، فأمر القاضي أحد أعوانه بإحضار صاحب المدينة طوعاً أو كرهاً ، وعندما بلغ ذلك صاحب المدينة قال : بل طوعاً . ونظر قاضي الجماعة في المسألة التي بين صاحب المدينة والرجل المدعى عليه بالحق ، ف قضى بينهما بالذي ظهر له^(٣).

وذكر الخشني في المظالم قضية أخرى عرضت على قاضي الجماعة سليمان ابن أسود وهي ادعاء رجل على يوسف بن بسيل الذي كان عاملاً على شذونة وعزل عنها بمال ادعاه في يديه ، ولما طلبه القاضي للمثول بين يديه رفض . ولكن أعوان القاضي أتوا به على عنف ، فرفض الإجابة ، فأمر القاضي بامتهانه ، ولكنه تكلم أخيراً لما رأى العزيمة من القاضي^(٤).

وكان الأمير محمد أيضاً يحكم في قضايا المظالم التي ترفع إليه .

فذكر ابن حيان أن رجلاً تظلم من وزيره هاشم بن عبد العزيز لاغتصابه ضيعته وتزويره عقد بيعها . وذكر ابن حيان تفصيلاً لطريقة تسليم هذه المظلمة للأمير أثناء موكله الحافل في الطريق ، وحقق الأمير بنفسه في الأمر ، وأعذر إلى الوزير ، ورد الضيعة لصاحبها^(٥).

وذكر ابن سهل في أحداث نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، أن رجلاً ادعى على والٍ أنه يجيان غصبه منزله ، فأمر الأمير بالنظر له .

(١) النباهي : ص ٥٧ - ٥٨ (٢) المرجع السابق ، ص ٥٨

(٣) الخشني : ص ٧٧ (٤) المرجع السابق ، ص ٧٧ - ٧٨

(٥) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكي ، ص ١٤٨ - ١٥٢

(م ٣٥ - تاريخ القضاء في الأندلس)

وكان الوالى هنا هو عامر بن عامر بن كليب بن ثعلبة ، وصفه ابن حيان فقال : كان مختصاً بهاشم بن عبد العزيز ، وهو أحد وجوه الموالى فى عسكر السلطان محمد . وكان أديباً ذكياً شاعراً مطبوعاً ، وكانت فيه حدة ومعارضة للناس وتحكك بالشعراء^(١) . ولقد تظلم أحد الأهالى من اعتدائه على ملك له رافعاً تظلمه إلى الأمير الذى وقع عليه بتوصية القاضى بتحقيق الأمر بالحق والسنة ورد المنزل المغتصب إلى المتظلم إذا ما ثبتت صحة شكواه ، وقد ثبت لدى القاضى صحة أقوال المتظلم وحكم برد العين إلى صاحبها^(٢) من ورثة المغتصب .

وكان الأمير المنذر بن محمد متقرباً من رعيته ، فلما تمت بيعته أخرج الأموال ، وفرق العطايا فى الناس ، وسرح السجون ، وتجنب إلى الناس بأن أسقط عنهم عشر ذلك العام وما يلزمهم فيه من خراج ومعونة نظراً للرعية وتطويلاً للملك^(٣) .

وفى عهد الأمير عبد الله خص يوم الجمعة بالقيود فيها بالساباط قبل الصلاة وبعدها ، وكان أيضاً ينخصص أياماً معلومة لعوده للعامة لياشر أحوال الناس بنفسه^(٤) عند الباب الذى فتحه عند ركن القصر وسماه باب العدل ، وهو مجلس خاص بأهل الظلمات ، ولا يجعل بينه وبين المظلوم سترأ^(٥) وكان شديد الوطأة على الظالم والجائر^(٦) .

وقال ابن حيان : « لا يأتية منه إلا متظلم أو رافع كتاب بظلامة لا يصد حاجبه أحداً عنه نظراً للناس وتسهيلاً لسبيل إنصافهم »^(٧) ، وبذلك كان يصل إليه الكبير والصغير^(٨) .

وذكر ابن حيان فى موضع آخر : وقال معاوية بن هشام الشينسى : « ... وفتح للعامة باباً محدثاً بخارج قصره دانياً من مسكنه اقترب إليهم منه سماه باب العدل يناديه متظلموهم ومستضعفوهم من قبله فيسرع إجابتهم ويأمر

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٨

(٢) وثائق فى شئون الحسبة فى الأندلس ، ص ٣٥ ، ١٣٢ - ١٣٣

(٣) مؤلف مجهول : ذكر بلاد الأندلس ، ص ١٥٠ (٤) ابن عذارى : ١٥٣/٢

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٦) مؤلف مجهول : ص ١٥٣

(٧) المقتبس ، ص ٣٤ (أنطونيا) . (٨) مؤلف مجهول : ص ١٥٤

بأخذ رقاعهم ، فلا يختزل حاجتهم دونه ولا تحجب مظالمهم عنه ، ولا يزال يزع من أجل ذلك الظالم ويؤمن الخائف ، فعظم الانتفاع بهذا الباب جداً وانتعشت الرعية بنهجه «^(١).

ولذلك كان أهل المكنات وذوو المنازل والأقارب يتحفظون من كل أمر يوجب الشكوى بهم^(٢).

وقال بروفنسال : وإذا كان بعض أمراء الأمويين قد قاموا بهذا الدور فإن ذلك لم يعد له وجود في عصر الخلافة^(٣).

وأضاف بروفنسال : وعلى النقيض من ذلك فإن عبد الرحمن الناصر وخلفاءه كانوا يهتمون شخصياً بالتظلمات الخاصة بالفساد وإساءة استعمال السلطة التي كانت ترفع إليهم ، وكانوا يعهدون بتحقيق هذه التظلمات إلى قضاة معينين يختارونهم من بين جمهور الفقهاء المتخصصين في الشورى .

وهؤلاء القضاة كانوا أدنى مرتبة في التدرج من قاضي الجماعة ، وكانوا يحملون لقب صاحب المظالم أو بالأحرى صاحب أحكام المظالم في العهد الذي نتحدث عنه ، وكانت لهم سلطة القضاء وفقاً لإجراءات استثنائية ، غير أنهم كانوا يتولون هذا الأمر على وجه تعوزنا تفاصيله^(٤).

وذكر ابن سهل في نوازله أن عجم أهل قرية أبطليش تظلموا من امرأة تسمى أسماء بنت ابن حيون لدى الأمير ، فأمر الأمير القاضي بالنظر لهم في هذه المسألة ، وشاور قاضي الجماعة فيها الفقيهان ابن لبابة وابن وليد^(٥).

وأعتقد أن تلك المسألة كانت في بداية عهد الأمير عبد الرحمن بن محمد . وفي عهد الخليفة عبد الرحمن بن الناصر أصبحت هذه الخطة قائمة بذاتها ، وأفرد لها من يشغلها ، ومنح شاغلها رزقه منها .

ولقد ذكر ابن حيان في أخبار ربيع الأول من سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م أن أول من تولى هذه الخطة منفرداً هو محمد بن قاسم بن طملس الذي نقل إليها

(١) المقتبس ، ص ٣٧ (أنطونيا) . (٢) ابن عذاري : ١٥٢/٢

L. Provençal, op. cit., p. 196.

Op. cit., loc. cit.

(٣) راجع تفاصيل هذه المسألة : وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ،

من خطة العرض وأفرد بها ، وأجرى عليه الرزق لها ، فكان أول من ارتزق منها ، وصيرها الناصر ابتداء من هذا الوقت خطة بذاتها^(١).

وكان قد نظر في المظالم قبله جماعة أضيفت إليهم ، منهم الوزير أحمد بن حدير ، والوزير عبد الله بن جهور .

ولكن من هذا التاريخ وهو ربيع الأول من سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م أفردت هذه الخطة وجل قدرها وعظمت المنفعة بها^(٢).

وفي سنة ٣٢٨ هـ / ٩٣٩ م، تولى ذو الوزارتين أحمد بن عبد الملك بن شهيد خطة الشرطة العليا مجموعة له مع خطة المظالم ، جمع له ذلك إلى الوزارة^(٣).

وفي سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م، قلد الناصر محمد بن قاسم بن طملس خطة المظالم وأزاحها عن ابن شهيد^(٤) ، أما سبب عزل ابن شهيد عن خطته كلها فيرجع إلى اتهامه في التفريط على الإشراف والإنكار على صاحب السكة ابن جساس المتهم بغش السكة ، إذ كان من مهامه الإشراف عليه في أمور مملكته^(٥).

وفي سنة ٣٤٤ هـ / ٩٥٥ م، قلد الخليفة الحكم المستنصر بالله الوزير محمد ابن حدير النظر في مطالب الناس وحوائجهم وتنفيذ التوقيعات لهم ، فألزم القوم ما ألزموا ، فاعتدل ميزان الخدمة^(٦).

ولعل صاحب هذه الخطة هو الذي كان يرفع قضايا المظالم إلى صاحب خطة المظالم .

ولكننا استطعنا أن نلم ببعض تلك الإجراءات بدراسة بعض القضايا التي أوردها ابن سهل في نوازلها ، وقد لاحظنا أن الإجراءات التي جروا على اتباعها كانت تختلف عن الإجراءات العادية المتبعة أمام قاضي الجماعة .

وكان مجلس صاحب المظالم لا يختلف عن مجلس قاضي الجماعة في قرطبة أو القاضي في الكور الأندلسية ويعاونه المشاورون والأعوان للأمن والكاتب

(١) انظر المقتبس : الجزء الخامس ، ص ٤١٦

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٣) المرجع السابق ، ص ٤٦١ - ٤٦٢

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٨٧ (٥) المرجع السابق ، ص ٤٨٦

(٦) ابن عذاري : ٣٢٠/٢

للتسجيل والتدوين والعدول أو الشهود ممن اشتهروا بالسمعة الطيبة لخدمة العدالة ، ولقد سبق لنا الكلام بتفصيل واف عن مجلس قاضي الجماعة (١) .

أما الصفات الواجب توافرها في صاحب المظالم (٢) فهي لا تختلف عن الصفات الواجب توافرها في القاضي مما سبق لنا التعرض له .

ويبين صاحب الأحكام السلطانية السمات الخاصة لمن يتولى هذه الخطة والفرق بينها وبين خطة القضاء (٣) ، وسوف نناقش ذلك أثناء عرضنا لبعض الممارسات العملية لخطة صاحب المظالم في قرطبة .

ومن اختصاصات صاحب المظالم كما يذكر من تحدث عن هذه الخطة من الفقهاء المشاركة : « هو قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهبة » (٤) .

وقال ابن خلدون عن سلطات صاحب هذه الخطة : « وقد كان الخلفاء من قبل يجعلون النظر في المظالم ، وهي وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء ، وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة ، تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدى وكأنه يمضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إفضائه ويكون نظره في البيئات والتقارير واعتماد الإمارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستحلاف الشهود ، وذلك أوسع من نظر القاضي » (٥) .

وقد كانت هذه الخطة ضرورية لتنظيم المجتمع واستقرار الأمن الاجتماعي به (٦) بعد أن تجاهر الناس بالظلم والتغالب ، ولم يكفهم زواجر العظة عن التمانع والتجاذب ، فاحتاجوا إلى ردع المتغلبين وإنصاف المغلوبين عن طريق المظالم التي تمتاز به قوة سلطته بنصف القضاء (٧) .

(١) انظر بحثنا عن نظم القضاء في الأندلس .

(٢) الأحكام السلطانية ، ص ٩٧ (٣) المرجع السابق ، ص ١٠٥

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٧ ، المقریزی : الخطط المقریزية ، ٢٠٧/٢ ، يعني

« قيادة المتظالمين ... » .

(٥) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢

(٦) الأحكام السلطانية ، ص ١٠١ - ١٠٤ ، المقریزی : الخطط ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨

(٧) الأحكام السلطانية ، ص ٩٨

ولقد كان الحكم المستنصر يعمل على متابعة سيرة عماله حتى لا تظلم الرعية ، وفي سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م ، بعث أمناءه إلى البلاد لتنفقده أحوالهم وأحوال الرعية لئلا يحفف بهم العمال (١) .

وفي سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٦ م ، بعث الحكم ثقاته ، وهم : محمد بن نعمان ، وعبد بن محمد بن أبي عبدة ، وقاضي البيرة ، وقاضي مرسين ، لتفقد أحوال الرعية بجميع بلاده ، وقال لهم : « إن لم تنصحوا فأنا المباشر لها بنفسى فإنى أنا المسئول عنهم ، فما العذر بين يدي السائل » (٢) .

وفي هذه السنة أوقع الحكم بالعمال ونكلهم وأخذهم بجورهم وظلمهم وكتب بتعنيفهم (٣) .

وفي سنة ٣٥٦ هـ / ٩٦٧ م ، خاطب العمال أيضاً ، وذلك لأنه وصل إلى علمه أن بعضهم قد استزادوا زيادات فاحشات يعاملون بها الرعية ظلماً لهم ، فأنكر ذلك عليهم (٤) .

ولقد قدم إلى خطة المظالم محمد بن إسحاق بن منذر بن السليم ، ثم شغل خطة قضاء الجماعة بعد وفاة منذر بن سعيد سنة ٣٥٦ هـ / ٩٦٧ م ، وكان حافظاً للفقهاء ، بصيراً بالاختلاف ، عالماً بالحديث (٥) .

ومن الممارسات التطبيقية ما حدث في عهد الخليفة الحكم المستنصر ؛ فقد عزل ابن الخال سعيداً عن قضاء إشبيلية وأرسل الوزير صاحب المظالم عبد الرحمن بن موسى بن حدير للتحقيق فيما نسب إليه من مظالم ، وكذلك من حاشيته وخدمته (٦) ، ولعل تلك المظالم هي استغلال القاضي ابن الخال سعيد لسلطاته وسوء أحكامه .

ومن القصص التي رواها المؤرخون عن المنصور محمد بن أبي عامر في هذا الأمر أنه أحال أحد صقالبته المقربين إليه إلى صاحب المظالم بقرطبة لاعتداء وقع منه على أحد الرعية ، وتفصيل ذلك : أنه في سنة ٣٩٠ هـ / ١٠٠٠ م

(١) مؤلف مجهول : ذكر بلاد الأندلس ، ص ١٧١ (٢) المرجع السابق ، ص ١٧٢

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٤) ابن عذارى : ٢٢٩/٢

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣١٩

(٦) المقتبس ، تحقيق : الحجي ، ص ٨٦

ذكر ابن عذارى أن رجلاً من العامة وقف يوماً بمجلسه فناده : « يا ناصر الحق ! إن لي مظلمة عند ذلك الوصيف الذى على رأسك ! » ، وأشار إلى الفتى صاحب الدركة ، وكان له فضل محل عند ابن أبي عامر ، ثم قال : « وقد دعوته إلى الحاكم فلم يأت ، فقال المنصور : أو عبد الرحمن بن فطيس بهذه المنزلة من العجز والمهانة ؟ وكنا نظنه أمضى من ذلك ، اذكر مظلمتك يا هذا ، فذكر الرجل معاملة كانت بينهما من غير نصف . فقال المنصور : « ما أعظم بليتنا بهذه الحاشية » ، ثم نظر إلى الصقلي وهو قد ذهل عقله ، قال : « ادفع الدركة إلى فلان وانزل صاغراً ، وساو خصمك فى مقامه حتى يرفعك الحق أو يضعك » ، ففعل ومثل بين يديه ، ثم قال لصاحب شرطته الخاص به : « خذ بيد هذا الظالم الفاسق ، وقدمه مع خصمه إلى صاحب المظالم لينفذ عليه حكمه بأغلظ ما يوجبه الحق من سجن أو غيره » . ففعل ذلك ، وعاد الرجل إليه شاكرًا^(١) .

ولعل سبب عرضه تلك القضية على صاحب المظالم أن قاضى الجماعة لم ينجح فى تنفيذ الحكم ، لا سيما أن المدعى عليه من أقرب المقربين للمنصور محمد بن أبي عامر ، وكان يستغل تلك المكانة فى رفضه المثل أمامه . ونرى من هذا الخبر أن عرض الأمر على صاحب المظالم جاء بناء على أمر المنصور ابن أبي عامر .

وهناك قضاة للمظالم فى القرنين الرابع والخامس الهجريين ، ذكرنا منهم : أحمد بن حدير الذى كان يحمل لقب وزير ، وتوفى سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٩ م ، وكان صلباً فى أحكامه مهيباً فى الحق^(٢) .

ومحمد بن إسحاق بن منذر بن السليم ، الذى قدم إلى أحكام المظالم فى عهد المستنصر أيضاً ، وكان يشغل قبل ذلك خطة الشورى ، ثم ولى قضاء الجماعة بعد وفاة منذر بن سعيد سنة ٣٥٦ هـ / ٩٦٧ م ، وتوفى محمد بن السليم سنة ٣٦٧ / ٩٧٨ م^(٣) ، وكان حافظاً للفقہ ، بصيراً بالاختلاف ، عالماً بالحديث ضابطاً لما رواه فى علم النحو واللغة^(٤) .

(١) ابن عذارى : ٢٨٩/٢ (٢) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١١٧

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣١٩ ، عياض : ٥٤٣/٤

(٤) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

كذلك عبد الرحمن بن فطيس^(١) قبل أن يتقلد خطة قضاء الجماعة سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م^(٢) ، وكان عدلاً شديداً في أحكامه ، عالماً بالحديث والتقييد له ، واسع الرواية ، مشهوراً في أحكامه بالصلابة في الحق ونصرة المظلوم وقمع الظالم وإعزاز الحكومة^(٣) وتوفي سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١٢ م .

وكان للفتنة القرطبية تأثيرها على الخطط القضائية في قرطبة ، إذ أفرزت طوائف من الفقهاء ضلعوا في السياسة وفي الانحياز لفريق ضد الآخر من الفرق المتنازعة على السلطة والسلطان ، منهم الفقيه والقاضي أبو عبد الله الحسن بن حي بن عبد الملك ، الذي وصفه ابن حيان فقال : واستهواه حب الدنيا ، فارتكس في الفتنة مع المهدي محمد بن عبد الجبار ، وكان أحد دعاة ، فاستوزره عند ظهوره وقلده المظالم ، وتوفي سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م^(٤) ، أي أنه جمع بين خطتين : أحدهما تنفيذية والأخرى قضائية ، وكان تحمسه مع المهدي شديداً ، وكرهه لهشام أشد من كره المهدي له ، حتى إن ابن حيان يفتن إلى ذلك في قوله : فأخذ إلى الأرض واعدّ ردع هشام المخلوع مدة^(٥)

ولما قتل سليمان المستعين وباع أهل قرطبة على بن حمود ، أخذ على الناس بالإرهاب والسطوة ، وأذل رعوس البربر ، وجلس بنفسه للمظالم ، وضرب رعوس جماعة من البربر قدمت إليه في جرائم ثبتت عليهم^(٦) .

وأبو حاتم محمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان^(٧) الذي تولى الشورى مجموعة له مع قضاء فريش^(٨) ، ثم تولى أحكام المظالم بقرطبة في عهد المظفر عبد الملك ، وكان محموداً في أحكامه ، حسن السيرة فيها ، وله بصر بالفقه ، ونكب مثل أخيه أبو العباس في ولاية هشام المؤيد الثانية ، وصرف عن المظالم وتنى إلى العدو ثم عاد ولكنه رفض شغل الخطط ، وتوفي سنة ٤١٤ هـ /

(١) عياض : ٦٧١/٤ - ٦٧٢ ، الصلة ، ترجمة رقم ٦٨٢ ، جزء ١ ، ص ٣٠٩-٣١٣

(٢) الصلة ، ٣١٢/١ (٣) المرجع السابق ، ص ٣١١

(٤) عياض : ٦٨٠/٤ - ٦٨١ ، الصلة ، ترجمة رقم ٣٢٢ واسمه فيها الحسين بن حي .

(٥) عياض : ٦٨١/٤ (٦) المقرئ : نفح الطيب ، ٤٨٢/١

(٧) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٠٩٨

(٨) مدينة فريش بين الجوف والغرب من قرطبة وبينها وبين قرطبة أربعون ميلاً . انظر

في وصفها : الحيرى : الروض المطار ، ص ١٤٣ ، ابن غالب : فرحة الأنفس ، ص ٢٨٩

ياقوت الحموى : معجم البلدان ، ٨٨٩/٣

١٠٢٣ م ، بعد وفاة أخيه أبي العباس ، وترك ابنه حسناً أبا على الذي تولى الحسبة بقرطبة في الفتنة ثم أحكام القضاء^(١).

ومحمد بن علي بن هشام بن عبد الرؤوف الأنصاري^(٢) ، وذكره ابن حبان وقال : كان واسع العلم ، حاذقاً بالفتوى ، صلياً في الحكم ، شديداً على أهل الاستطالة ، توفي سنة ٤٢٤ هـ / ١٠٣٣ م .

وذكر ابن سهل أن في عهد القاسم بن حمود عزل الفقيه صاحب الصلاة يونس بن عبد الله بن مغيث المعروف بابن الصفار^(٣) من خطته لتنازع قبيح جرى بينه وبين أبي عبد الله ابن عبد الرؤوف صاحب المظالم بقرطبة ، وذلك في ربيع الآخر سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م ، وأضاف خطة الصلاة إلى خطة قضاء الجماعة لابن بشر ، فاستقل بها إلى انقراض دولة آل حمود سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م^(٤).

وشغل خطة المظالم للخليفة المعتد بالله أبو بكر محمد بن قاضي القضاة أبي العباس أحمد بن ذكوان ، ثم ولي خطة الجماعة بعد موت يونس بإجماع أهلها عليه ، وتوفي سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٣ م^(٥).

وكان من سمات فترة آخر خلفاء الفتنة في قرطبة أن الخليفة المعتد بالله جلس بنفسه للمظالم ، وعد ذلك ابن حبان من الأخبار النادرة والغريبة^(٦).

وأبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن موهب التجيبي المعروف بابن القبري ، خرج في الفتنة من قرطبة وتولى المظالم بشاطبة والصلاة والحكم ببلنسية ، وتوفي بشاطبة سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م ، وحمل إلى بلنسية فدفن بها^(٧).

وعبيد الله بن محمد بن أدهم صاحب المظالم بقرطبة ، وشوور في الأحكام فيها ، ثم تولى قضاء الجماعة سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ / ١٠٩٣ م^(٨) ،

(١) عياض : ٦٦٧/٤

(٢) راجع ترجمته في وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٦٥ ، حاشية رقم ١٢٠ وماورد

فيها من مصادر ، وابن بشكوال : ترجمة رقم ١١٢٦

(٣) قلدة المعتد بالله هشام بن محمد قضاء الجماعة والصلاة والخطة سنة ٤١٩ هـ ، وبق

قاضياً حتى وفاته سنة ٤٣٩ هـ . راجع في ترجمته ووثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٦٥ حاشية رقم ١٢٨ وماورد فيها من مصادر .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٥

(٦) الذخيرة ، ٦٠٥١٧/١/٣ في ترجمته

(٥) عياض : ٧٨٥/٤

(٨) الصلة ، ترجمة رقم ١٦٧٨ (٢)

(٧) عياض : ٨١٨/٤ - ٨١٩

ذكره ابن بشكوال وقال : « كان من أهل الصرامة في تنفيذ الحق ، مظهراً له ، مقصياً للباطل وحزبه ، قامعاً لأهله » (١) .

وكان الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن جحاف المعافري من أهل بلنسية ، وصاحب خطة الرد والمظالم بها ، وقدمه ابن عمه لخطة القضاء مكانه ، وكان ابتداءها سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م (٢) .

وشغل خطة المظالم بمرسية محمد بن أحمد بن إسحق بن طاهر ، المتوفى سنة ٥٠٨ هـ / ١١١٤ - ١١٥ م (٣) .

أما شروط اختيار صاحب خطة المظالم في الأندلس فهي الشروط التي يجب توافرها عند اختيار القاضي من علم وتمكن من الفقه والمسائل والشروط وخصال وصفات يتحلى بها شاغل هذه الخطة .

ورفع كتب المظالم لصاحب هذه الخطة للحكم فيها ، متروك لقاضي الجماعة الذي يرفع مباشرة نوازل المظالم للمسئول عن هذه الخطة . وإن كنا رأينا أن الحاجب محمد بن أبي عامر قد رفع إحدى هذه القضايا إلى صاحب المظالم مباشرة بصفته أميناً على الحكومة وصاحب السلطان المباشر على الدولة ، وكذلك رأينا أنه كان يعين لرفع هذه النوازل فقيه خاص عالم بأصول الفقه وأحكامه وشروطه في الحقبة الأخيرة من القرن الرابع الهجري .

فلقد ورد في ترجمة عبد الله بن أصبغ المعروف بابن الصناع من أهل قرطبة ، وكان في ثقات أصحاب البغدادى أنه تصرف في رفع كتب المظالم ، وتوفى سنة ٣٧٣ هـ / ٩٨٣ - ٩٨٤ م (٤) .

ووردت في ابن الفرضي ترجمة للفقيه موسى بن أحمد بن سعيد بن حسن اليحصبي من أهل قرطبة ويعرف بالوتد ، وكان بصيراً بالشروط ، نبيلاً

(١) المرجع السابق ، ٣٠٤/١

(٢) التكلة ، ترجمة رقم ١٣٠٦ ، ١٥٧٤ (طبعة . كوديرا) ، ترجمة رقم ١٩٦٨ (طبعة . القاهرة) .

(٣) راجع أخباره في ابن بسام : الذخيرة ، ٢٤/١/٣ وما بعدها ، بغية الملتبس ، ترجمة رقم ٢٣

(٤) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٢٨

في عقدها ، وكتب لمحمد بن يحيى الأحكام ، وقدم إلى الشورى ، وتصرف أيضاً في رفع كتب المظالم لصاحب هذه الخطة ، وتوفي سنة ٣٧٧هـ / ٩٨٧م^(١).

وكان المتصرف في رفع كتب المظالم لصاحب هذه الخطة لتأخذ طريقها إلى ديوان المظالم للحكم فيها ربما جمع إلى جانب ذلك خططاً أخرى ، مثل الفقيه الوتد الذي كان كاتباً لقاضي الجماعة ومشاوراً ومتصرفاً في رفع كتب المظالم لصاحب خطة المظالم في قرطبة^(٢) ، أو يرفع كتب المظالم من الرعية ضد عمال الدولة وذوى السلطة فيها إلى المنصور محمد بن أبي عامر ليأمر بالتحقيق فيها وإرجاع الحق لصاحبه .

وذكر ابن سهل في نوازله كثيراً من القضايا التي عرضت على صاحب خطة المظالم بقرطبة ، وسناقش بعضها في هذا المجال .

فقد عرضت على صاحب المظالم في قرطبة أبي بكر ابن أدهم^(٣) دعوى قريبة الشبه بالدعوى المعروفة في القوانين العصرية بدعوى الحق واسترداد الحيازة في حالة غضب هذه الحيازة^(٤) ، وحاصلها أن عبد الرحمن وفطيس ابني عيسى بن عبد الرحمن بن فطيس أثبتا عند صاحب المظالم عقد استرعاء بملك أبيهما لأرض بقرية دوش الجبل^(٥) من إقليم الجنسطار^(٥) من عمل قرطبة وذكر أن والديهما قد غرس فيها كرمًا على علم من شهود إلى أن توفي ، قالت إليهما ملكية هذه الأرض بالميراث بعد وفاته . غير أن عبد الملك بن محمد بن جمهور صاحب قرطبة بوصفه الحاكم الحائز للسلطة قد اعتدى على قطعة من هذه الأرض تعرف بالسهلة وأقام حولها سوراً ليضمها إلى ملكه ، ولم يجرؤا على الاستنصاف من اعتدائه على هذه الأرض وغضبه إياها خشية بطشه لكونه حاكم قرطبة . وقد أثبت المتظلمان لقاضي المظالم بقرطبة وفاة أبيهما ووراثتهما له وانفرادهما بالكرم وبجيازة قطعة الأرض التي بها هذا الكرم والتي وقع عليها الاعتداء من قبل الحاكم .

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٦٦ (٢) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .

(٣) ابن سهل : الورقتان ١٤٩ - ١٥٠

(٤) محمد خلاف : قرطبة الإسلامية في القرن الخامس ، ص ٨٩

(٥) لم يرد اسم هذين الموضعين في المصادر الأندلسية المعروفة التي بين أيدينا .

ولما سئل قاضي الجماعة محمد بن أحمد بن بقي^(١) والمشاور محمد بن فرج مولى الطلاع^(٢) الرأى فى ذلك أفتى ابن فرج بأن إنزالها فىما غصب منهما واجب والحكم بذلك لازم ، وذلك بصحبة شاهدين . وأيد القاضى هذا الحكم ، وأمر بتنفاذه ، ولكنه لم ير حاجة لما أشار به ابن فرج من الإنزال بصحبة شاهدين ما دام لم يمنع المتظلمين منه مانع ، لاسيما أن الإنزال لا يكون إلا فى معين محدود معلوم الحدود ، فى حين أن قطعة الأرض التى جرى عليها الاغتصاب لم تكن محددة ، ومن ثم لا يكون هناك محل للإنزال الذى يفهم من ظروف الحال أن المقصود به هو إعادة وضع يد المتظلمين على أرضهما المغتصبة ورد حيازتهما إليهما بحلولهما فيها حلولاً مادياً واستحواذهما عليها بوضع يد فعلى .

ويخلص من وقائع هذه القضية أن الرأى فيها انتهى إلى أنه متى ثبت حق الورثة لدى القاضى فى قطعة من الأرض محددة المعالم والأوصاف ، وتأيد ذلك بعلم شهود يعرفون صاحب الحق فى ملكيتها ، فإن من حق هؤلاء الورثة استرداد حيازتها والاستيلاء عليها بالإنزال فيها ، ولو قام الحاكم الغاصب بتسويرها ابتغاء ضمها إلى ملكه وادعائها لنفسه ، فإن اعتراض الغاصب كان عليه عبء الإثبات ولزم الالتجاء إلى قاضى المظالم للفصل فى هذه المنازعة بالطريق المألوف بعد سماع الشهود ، وتمكين الغاصب أو من ينوب عنه فى إبداء دفاعه ، وتمكين المتظلمين كذلك من الرد عليه .

وإذا كان الموضوع فى هذه الخصوصية قد طرح على قاضى المظالم الذى استطاع بدوره رأى قاضى الجماعة والفقهاء المشاور ابن فرج ، فإن مرد اختصاص قاضى المظالم بهذا الموضوع إلى قيام النزاع بين طرفين أحدهما كان حاكماً ذا سلطة وقت حصول الاغتصاب - وإن زایلته هذه السلطة وقت دفع التظلم وولت عنه وانحسرت - وبين أفراد من الرعية المحكومة ، مما كان متعيناً معه الالتجاء إلى قاضى المظالم دون قاضى الجماعة لحصول الاغتصاب من الحاكم استناداً إلى السلطة ، وهى واقعة تحققت بالفعل لا يغير منها زوال هذه السلطة

(١) هو « محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد بن يزيد » ، تولى القضاء مرتين بقرطبة ، وتوفى سنة ٤٧٠ هـ . انظر فى ترجمته : ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٢٠٣ (٢) هو « أبو عبد الله محمد بن فرج » ، توفى سنة ٤٩٧ هـ / ١١١٥ م . انظر ابن سهل : ورقة ٤٢٣ ، الصلة ، ترجمة رقم ١٢٣٩

فيا بعد ، وطبيعة المظلمة وأساسها وسندها لم يرد عليها أى تغيير فى تكييفها .
ومما تجدر الإشارة إليه استخلاصاً من ملابسات هذه القضية أنها فى جملتها
تقرب إلى ما يعرف فى القوانين الحديثة بدعاوى الحيازة التى يحمى فيها
المشرع بصفة مؤقتة المعتدى الغاصب فى مواجهة المتعرض ، حماية للأمن
العام والسكينة العامة ، ومنعاً من اقتضاء الحق واسترداد الحيازة بالقوة
وما تجر إليه من مشاكل بين الناس واعتداءات تهدد أمن الجماعة . على أن
هذه الحماية إنما هى حماية مؤقتة بحسب الظاهر من الأوضاع إلى أن تثبت
ملكية صاحب الحق فيرد إليه حقه .

والقضية الثانية التى أوردها ابن سهل فى نوازل^(١) هى ادعاء مملوكة أنها
حرة الأصل وأنها من يابرة^(٢) ، فوقفت أياماً ثم رجعت عن دعواها .
وقد عرضت هذه القضية على أبى عبد الله ابن عبد الرؤوف صاحب
المظالم بقرطبة ، وتتلخص وقائعها فى أن مملوكة ادعت بأنها من يابرة وأن لها
بها أهلاً ، واستمرت فى دعواها بعض الوقت ، ثم عادت فى أقوالها وقررت
أن ادعاءها الحرية كاذب ، إذ إنها مملوكة . وقد شاور قاضى المظالم فى هذه
المسألة أهل الرأى من الفقهاء ، فانقسموا طائفتين :

الأولى : ذهب بعضهم إلى أنه لا يقبل من المدعية رجوعها فى دعوى
الحرية لأنها قد استحققت حريتها بدعواها . والأصل فى الإنسان هو الحرية ،
أما الرق فهو الاستثناء ، ولا يقوم الاستثناء إلا بدليل يؤيده ، ومن تثبت له
الحرية أصلاً ليس له أن يتنازل عنها بادعائه الرق .

أما الطائفة الثانية : فقد اتجه رأيها إلى الاعتداد برجوع المدعية فى دعواها
تصديقاً لها بقولها ، على اعتبار أن الإقرار حجة على المقر ، وأن المقر أدرى
بحالته من سواه ، فتبقى المملوكة لسيدها .

وهذا الرأى الثانى هو الذى قال به القاضى ابن بشر^(٣) ، والذى أخذ به

(١) ابن سهل : ورقة ٧٠

(٢) يابرة : مدينة من كورباجة بالأندلس وينسب إليها ابن عبدون اليابرى الشاعر :

انظر الحميرى : الروض المطار ، ص ١٩٧

(٣) هو « أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشر بن غرمية ويعرف

بأبن الحصار ، توفى سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م » . انظر ابن سهل : ورقة ٤٢٥ ، الصلة ،

ترجمة رقم ٦٩٨

صاحب المظالم ابن عبد الرؤوف ، إذ كان هو رأيہ الذی طابق رأي ابن بشر قاضی الجماعة بقرطبة فتأكد لديه رجحانه وأفتى به .

والقضية الثالثة : التي أوردها ابن سهل في نوازلہ^(١) وعرضت على أبي بكر ابن أدهم صاحب المظالم بقرطبة كانت في مسألة شراء خادم جحراء^(٢) من محمد بن الفضيل ، ووجدت فيها عيوب لم يتبرأ منها البائع عند بيعه إياها^(٣) . وقد طلب المشتري رد الخادمة إلى بائعها ، مستنداً في ذلك إلى عقد تاريخه الخامس من رمضان سنة ٤٦٤ هـ / ١٠٧٢ م تضمن ابتياعه للخادم المذكورة مع تحديد لأوصافها ، ولأشمن الذي اشتراها به ومعها ولد صغير .

فلما حضر البائع مجلس القاضي واطلع على العقد أقر به فيما عدا تاريخه ، إذ أسنده إلى أول شعبان من العام ذاته ، وبناء على هذا الإقرار كلف القاضي المشتري إثبات العقد المذكور ، إزاء إنكار البائع لتاريخه ، فأثبت ذلك بشهود . إلا أن وكيل البائع لم يبد دفاعاً فيما شهد به الشهود من أن تاريخ العقد كان أول شهر رمضان استناداً إلى عبارة مستهل رمضان الواردة فيه ، والتي تعني أول يوم من الشهر . وعلى هذا استعان القاضي بمتطبين انتهى رأيهم إلى وجود عيب في المملوكة ، وعند مواجهة المشتري برأي الأطباء طلب مهلة أحضر بعدها متطبين آخرين قالوا : إن العيب أقدم من أمد التبايع ، وزاد أحدهم أن في المملوكة مع هذا العيب القديم عيباً آخر مثله يظهر ويختفي ، فالقضاء برد الخادم بالعيب واجب - ولا يمنع من الرد ما شهد به طبيب آخر من أن العيب يظهر ويختفي - لعدم إجماع المتطبين على شيء واحد ، لاسيما أن أحد الشهود نظر إلى عيني الخادم وقلبها ، ولم ير فيها عيباً ولا نكته ولا أثراً .

وقد رأى قاضي المظالم أنه في حالة الرد لا بد أن يرد مع المملوكة صغيرها ولا يبعد عنها ، لكون البيع هنا لا يتجزأ حتى لا يحرم الصغير من رعاية أمه بفصله عنها .

أما عن الرجوع في البيع ، ففيه تفصيل على النحو التالي حسبما ورد في نوازل ابن سهل ، إذ رأى قاضي المظالم أبو بكر ابن أدهم أنه لو اتفقت شهادة

(١) ابن سهل : الورقتان ١٦٣ - ١٦٤

(٢) انظر اللسان ، مادة : جحر ، وجحراء : عينه غارت .

الشهود والأطباء بالإجماع على قول واحد كان الواجب الاعتداد به في الإبقاء على البيع أو رده تبعاً لما إذا كان العيب الذي بالمملوكة سابقاً أو لاحقاً في تاريخ حدوثه على تاريخ البيع . أما إذا انفرد كل من هؤلاء بمعنى لم يشهد به الآخر ، فاختلفوا فيما بينهم لزم أن يؤدي المبتاع اليمين بأن العيب في المملوكة لم يحدث عنده في علمه ، وعندئذ ترد المملوكة إلى بائعها بعيب النكته القديمة .

وإذا قال الشهود إن النكته التي بعين المملوكة ليست أقدم من مستهل شهر رمضان ، وإنما مما يمكن أن يحدث بعده ، لم يكن للمبتاع حق الرجوع في البيع ، ونفذ هذا البيع في حقه ، أما إن قالوا : إنها يمكن أن تحدث بعد تاريخ البيع الذي هو مستهل شهر رمضان ، كما يمكن حدوثها قبل هذا التاريخ ، ففي هذه يحلف البائع اليمين على أنه ما كان بها هذا العيب عنده في علمه ، إذ كان مما يخفى مثله ، أما إذا كان العيب ظاهراً فيحلف اليمين على أنه ما كان بها هذا العيب عنده ، وتسقط من اليمين عبارة « في علمه » ، فإذا حلف اليمين أصبح البيع باتاً وواجب النفاذ ، أما إذا نكل عن هذه اليمين ، فإن المبتاع هو الذي يؤديها بالقسم على أنه ما حدث بالمملوكة هذا العيب عنده في علمه .

فإذا حلف اليمين على هذا النحو ، رد المملوكة على البائع واسترد ثمنها ، وإن نكل عن اليمين أمسك المملوكة ولزمه البيع ولا شيء له .

والقضية الرابعة وهي من أطرف ما عرض على قاضي المظالم بقرطبة ذكرها ابن سهل في نوازله « مسألة من تعين على غلة له معروفة سلماً أو قرضاً »^(١) ، وتتلخص وقائعها في أن شخصاً استدان من آخر مبلغاً من المال ، ونص في عقد القرض على أن الوفاء بهذا الدين يكون من مال المدين الموجود في تاكرنة^(٢) .

فلما ثار النزاع بين الطرفين وعرض الأمر على صاحب المظالم بقرطبة أبي

(١) ابن سهل : ورقة ١٣٧

(٢) تاكرنة : مدينة بالأندلس بمقربة من إستجة ، وهي إقليم من مدنه رندة . انظر

الخميري : الروض المطار ، ص ٦٢

عبد الله بن عبد الرؤوف والمشاورين : ابن الشقاق^(١) ، وابن دحون^(٢) وغيرهم ، وقالوا : بأن المدين ملزم بأداء دينه وإن حيل بينه وبين ماله الموجود في تآكدة ، ، إلا أن قاضي الجماعة في قرطبة عبد الرحمن بن بشر أفتى بأنه لا يلزمه أداء دينه إلا من ماله بتآكدة .

وقد انضم الفقهاء المذكورون إلى هذا الرأي ، وعدلوا عن جوابهم الأول ؛ على أساس أن الاتفاق في هذه الحالة يترتب عليه حبس المال الذي عين لأداء الدين منه ، وهو المال الموجود في تآكدة .

ويبدو أن الرأي الأول القائل بالتزام المدين بسداد دينه من أى مال له - وإن حيل بينه وبين ماله الموجود في تآكدة - يتفق ، والقاعدة المعروفة في القوانين الوضعية الحديثة وهي أن ذمة المدين ضامنة لجميعها لسداد ديونه ، لأن الدين يترتب للدائن ضماناً عاماً (gage-général) على جميع أموال مدينه الداخلة في ذمته .

ووفقاً لهذا الرأي لا ينحسر هذا الضمان عن أى مال داخل في ذمة المدين الضامنة في جملتها ، لسداد ديونه ضماناً عاماً ينطبق بطبيعة الحال على الديون العادية غير المكفولة برهن أو امتياز أو اختصاص .

أما الرأي الثاني فيقوم - كما يستخلص من حجة القائلين به - على فكرة تخصيص المال الذي عين لأداء الدين منه وحبسه على ذمة هذا الدين ، وإذا صح أن هذا الوضع يترتب أولوية للدين على المال المحبوس والمخصص لأدائه ، فإن القاعدة العامة التي مقتضاها أن جميع أموال المدين ضامنة لسداد ديونه لا تزال قائمة ، ولا تمنع من استيفاء الدين من أى مال آخر للمدين ، بمعنى أنه لو فرض أن هلك المال المخصص والمعين لسداد الدين ، فلا يترتب على هذا سقوط حق الدائن في اقتضاء دينه من باقى الأموال الأخرى الموجودة في ذمة المدين ، وإلا لكان في هذا إبراء لذمة المدين دون حصول وفاء ، وهي

(١) هو : عبد الله بن سعيد بن عبد الله الأموي ، توفي سنة ٤٢٦ هـ / ١٠٣٤ م . انظر ترجمته في الصلة رقم ٥٨٧

(٢) هو : أبو محمد عبد الله بن يحيى بن أحمد الأموي ، ذكر ابن سهل في نوازله ورقة ٤٢٣ أن تاريخ وفاته ٤٨١ هـ . ولعل هذا التاريخ خطأ من الناسخ وصحته ٤٣١ هـ / ١٠٣٩ م ، انظر الصلة ، ترجمة رقم ٥٩٠

لا تبرأ إلا بهذا الوفاء . وكان في هذا إهدار لحق الدائن دون وجه مشروع لإسقاط هذا الحق . وكان وضع الدائن الذي أريد إثارة بتخصيص مال معين لوفاء دينه زيادة في الحرص على تأكيد ضمانه له أسوأ من وضع الدائن الذي لم تقرر له هذه الميزة .

وغاية ما يمكن أن يرتب على حبس المال المعين المخصص لأداء دين ما ، هو تقرير امتياز للدائن على هذا المال ، بمنحه أولوية في اقتضاء حقه منه قبل غيره من الدائنين العاديين بما يشبه حق الدائن المرتهن ، أو صاحب الامتياز أو الاختصاص ، أو الذي له حق الحبس .

وليس معنى هذا انتقاص حقوق هذا الدائن ، أو إهدارها كلية ، لأن الدين باق في الذمة في عرف الشريعة الإسلامية ، لا يتبرأ منه المدين إلا بالوفاء حتى ولو لحقه التقادم الطويل الذي قد يحول دون المقاضاة بهذا الدين ، ولكن ذمة المدين لا تبرأ منه ، فيتخلف عنه التزام طبيعي ، بحيث إذا أدى المدين الدين بعد تقادمه بمضى المدة بعلمه ورضاه ، لا يكون له طلب استرداد ما أداه بحق مما هو ثابت في ذمته لدائنه .

والقضية الخامسة أوردها ابن سهل في نوازلہ وعرضت على صاحب المظالم بقرطبة « شوري في ثور استحقه ورثة عن ميتهم »^(١).

ويمكن إجمال وقائع هذه القضية في أن محمد بن يحيى بن أحمد تقدم إلى قاضي المظالم بقرطبة بشكوى مفادها ، أنه وجد أباه قتيلا وسرق ثوره ، وذكر أنه وجد الثور مع شخص سماه ، وطلب من القاضي الحكم في هذه القضية ، وأثبت أمام القاضي ملك أبيه للثور في ذي القعدة من سنة ٤٦٤هـ / ١٠٧٢م ، وأوصافه ، وأكد أن أباه لم يبيع هذا الثور ولم يتنازل عنه قبل قتله ، وقبل أن يستكمل صاحب المظالم بقرطبة الإجراءات القضائية جاءه الشاكي ، وأبدي له أنه تصالح مع من وجد الثور في حيازته واسترده لقاء مبلغ أداه إليه ، وبذلك انتقلت حيازة الثور إليه بوصفه وارثاً له مع بقية الورثة ، ثم ما لبث أن تقدم شخص آخر يدعى أحمد بن عيشون إلى القاضي بادعاء ملكيته هذا الثور ، ودلل على هذه الملكية بعقد تاريخه العاشر من ذي الحجة سنة ٤٦٤هـ /

(١) ابن سهل : ورقة ٢٥٨ وما بعدها .

١٠٧٢ م تضمن ملكه للثور المذكور بأوصافه ومعالمه ، وأحضر شهوداً لإثبات صحة ملكيته للثور .

وشاور صاحب المظالم في هذه المسألة الفقهاء ، فكان رأى الفقيه المشاور محمد بن فرج أن يقضى صاحب المظالم بالثور لورثة يحيى بن أحمد مستنداً إلى قدم تاريخ ملكهم للثور ، وذلك بعد يمين الورثة بأن هذا كان ملكاً ليحيى ، الذى لم يتصرف فيه بأى وجه من الوجوه فى حياته ، وكذلك ورثته من بعده وبذلك تنقطع حجة أحمد بن عيشون فى الثور .

وكانت فتوى ابن سهل بأن بينة ورثة يحيى هى الأقوى ، لأنها مؤرخة ، وعندئذ لا بد من اليمين على محمد بن يحيى بحضور ابن عيشون أنه ما باع أو تصرف فى الثور الموروث بأى وجه من الوجوه ، وكذلك تحلف أمه شمس بمثل ذلك ، وأضاف ابن سهل أمثلة كثيرة لتوضيح وجهة نظره ، مستقاة من قضايا سابقة فى سماع ابن القاسم عن مالك ومن كتاب الوكالات والبضائع فى نوازل عيسى بن دينار وما فى النوادر وما ذكره سخنون وابن حبيب^(١) .

والقضية السادسة ذكرها ابن سهل فى أحكامه فى « شورى فى مولاة ورثها بقرطبة حفيداً معتقها ، وذكرت أن لها زوجاً غائباً بجيان »^(٢) .

وشاور فيها عبيد الله بن أدهم الفقيهان : محمد بن فرج ، وابن سهل ، وملخص هذه القضية : أنه قام أحمد بن خلف طالباً عن نفسه وأمه عن ابنها الصغير ، وذكر أنها معتقة لحامد جد أحمد وحامد وتسمى بعُلا وأنها أحق بولدها ووراثتها .

وأظهر أحمد وأمه عقد عتق حامد بن بكر جد أحمد وحامد ، وثبت موت حامد بن بكر معتق عُلا ، وأنه لم يترك أحداً يستوجب ميراث عُلا حاشا ابنه خلف بالولاء فى علم من شهد بذلك ، وإن خلفاً ابنه هذا ، مات وترك ابنه أحمد وحامد ، وثبت عند صاحب المظالم موت عُلا وإقرارها بأن لها زوجاً غائباً بجيان ، وأن أهل الإحاطة بميراثها أحمد وحامد حفيداً معتقها .

والقضية السابعة عرضت على صاحب المظالم ابن أدهم ، وهى فى

(١) راجع تفاصيل ذلك : محمد خلاف : وثائق فى أحكام القضاء الجنائى فى الأندلس ،

ص ٢٨ - ٢٩ ، ٧٧ - ٨٨

(٢) ابن سهل : الورقتان ٦٥ - ٦٦

مسألة العقلة ، وكانت معروضة على صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة
أبي بكر ابن حريش في الشهادة على الخط ، وعزل ابن حريش قبل الحكم في
القضية ، فعرضت على صاحب المظالم الذي نظرها وأصدر حكمه فيها بعد
استشارة الفقهاء (١).

تخلص مما سلف بيانه بوجه عام إلى أن قاضي المظالم في قرطبة في القرن
الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، لم يكن يتقيد في ولايته على نظر
المظالم باختصاص محدد في نوع معين من المنازعات ، وإنما كان يرجع إليه
فيما كان يشق على قاضي الجماعة الفصل فيه ، أو فيما يتميز بأهمية خاصة تؤثر
في أمن المجتمع وسلامته وعلاقة الحاكم بالمحكومين ، أو في الحياة الاجتماعية
والدينية العامة ، أو ما يتسم بصعوبة خاصة في إيجاد الحل القانوني له من
الأقضية التي تحتاج إلى تفقه وحصافة لا يتوافران في غير قاضي المظالم .

وعلى الرغم من رفعة شأن قاضي المظالم ومكانته وقدرته على البت فيما
يعرض عليه من منازعات ، فانه لم يكن يستأثر بالرأي منفرداً ، بل كان
يستأنس برأي الفقهاء المشاورين ويرأى قاضي الجماعة في قرطبة ، ولو أن
رأي هؤلاء جميعاً لم يكن مقيداً له ، وإنما هو على سبيل المشورة ، وذلك كله
ابتغاء الوصول إلى الحكم الصواب البعيد عن الزلل قدر المستطاع .

كذلك كان قاضي الجماعة في قرطبة يلجأ إلى قاضي المظالم فيما يصادفه من
صعوبات قانونية يستطلع رأيه في الجواب عنها ، للاستهداء به زيادة في
الاطمئنان إلى صواب ما سينتهي رأيه إليه في المسألة المطروحة عليه .

وهذا التعاون بين قاضي المظالم والفقهاء المشاورين ، وبين قاضي الجماعة
في قرطبة ، وقاضي المظالم ، في تبادل الرأي والمشورة في المسألة القانونية ،
هو أسمى أساليب تحقيق العدالة وسلامة الحكم ، وعدم الانفراد بالرأي
بما يحقق الفكرة التي يقوم عليها نظام تعدد القضاة في النظم القانونية الحديثة
حيث تجري المداولات بينهم ، وتبادل الرأي ووجهات النظر والبحث
والتدقيق ، للوصول إلى أسلم الحلول وأقربها إلى العدالة .

ويتميز نظام قضاء المظالم بأن القاضي كان يصدر الحكم ، ويتولى بنفسه
تنفيذه أو الإشراف على هذا التنفيذ .

(١) المرجع السابق ، ورقة ١٣

خطة الموارث

من الوظائف الدينية التابعة للقضاء والتي كان يشغلها أحد الفقهاء المبرزين في علم الميراث ، وهو قسم عظيم من الفقه الإسلامى مؤلف من شقين : الأول : الفقه المتعلق بالإرث .

والثانى : الحساب الذى يتوصل به إلى معرفة مقدار ما يجب لكل صاحب حق من التركة . والميراث يطلق بمعنى الموروث ، وهو ما تركه الميت ، وبمعنى الإرث وهو المراد هنا .

وعلم الميراث يسمى بعلم الفرائض أيضاً ، والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة ، أى مقدرة . ومن معانيه اللغوية : التقدير والتبيين . قال الله تعالى : « فنصف ما فرضتم »^(١) ، وقال : « قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم »^(٢) أى بينها لكم .

والفرض فى عرف الشرع : نصيب مقدر شرعاً للوارث .
والعالم بهذا الفن . يقال له : فارض وفرضى .

والمراد بالفرائض : مسائل قسمة الموارث وهى التركات ، سواء كانت بالفرض ، أى بالنصيب المقدر ، أو بالتعصيب ، أى بغير النصيب المقدر ، وعبر عنها بالفرائض للتغليب ، ولأن صاحب الفرض لا يسقط بحال ، أما الوارث بالتعصيب فإنه يسقط إذا استغرقت الفروض التركة^(٣) .

وذكر بالثبوت أن الموارث من أعقد نواحي التشريع الإسلامى ، وذلك بسبب اختلاف حصص الميراث التى تخص كلا من الورثة ، هذا إلى جانب تقلقل تكوين الأسرة بما كان يجعل التقسيم بين ورثة كثيرين أمراً عسيراً^(٤) .

(١) القرآن الكريم : الآية رقم ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٢) القرآن الكريم : الآية رقم ٢ من سورة التحريم .

(٣) حسين على درويش : الميراث فى الإسلام على المذاهب الأربعة ، ص ٤ - ٦ ،

القاهرة ، ١٩٨٤

(٤) أنخل جونثال بالثيا : تاريخ الفكر الأندلسى ، ص ٤٤٣

أما الكلام عن تركة الميت وأركان الميراث وشروطه ، وأسبابه ، وموانع الإرث وأنواع الإرث ، فنجد تفصيلاتها وافية في كتب الفقه الإسلامي (١).

وقد وضح القرآن الكريم في آياته أحكام الميراث ، وأكدت السنة النبوية في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام (٢).

وكان تعيين صاحب المواريث من اختصاص الأمير أو ولي الأمر في الأندلس بعد مشاورة القاضي أو يعينه القاضي ، وذلك لإشراف القاضي على أعماله ، وكان قاضي الجماعة بقرطبة يحيى بن معمر المتوفى بعد سنة ٢١٨هـ / ٨٣٣ م ، قبل توليه خطة قضاء الجماعة في سنة ٢٠٩هـ / ٨٢٤ م ، فقيه إشبيلية وفرضيها (٣)، وكان خلف بن فرج بن جراح بن نصر بن سيار البلوي من أهل قرطبة روى عنه بقرطبة بن مخلد وغيره ، وولى مواريث أهل البيت الأموي ، وذكره الرازي ، ولم يذكر تاريخ وفاته (٤).

وفي عهد عبد الرحمن الناصر تولى خطة المواريث شخصان من موالى الأمير عبد الرحمن هما : قند ودرى ، وذلك في سنة ٣٠٢هـ / ٩١٤ م (٥).

وفي سنة ٣٠٤هـ / ٩١٦ م ، عزل قند مولى الناصر عن خطة المواريث ، وحل مكانه إسماعيل بن بدر ، وشغل قند خطة العارض (٦).

وولى خطة المواريث يحيى بن يونس في ذى القعدة من سنة ٣١٣هـ / ٩٢٥ م (٧)، وتولاها أيضاً عبيد الله بن عبد الله الزجالى في سنة ٣١٥هـ / ٩٢٧ م (٨)، وتوفى في صفر من سنة ٣٢٠هـ / ٩٣٢ م ، وأضاف ابن عذارى أنه شغل أيضاً خطة البنيان ، وتوفى في رمضان وهو ابن إحدى وأربعين سنة (٩).

وفي سنة ٣١٨هـ / ٩٣٠ م ، ولى خطة المواريث طرفة بن عبد الرحمن صاحب المطبخ ، وظل في خطته اثني عشر عاماً (١٠).

(١) راجع كتاب الميراث في الإسلام ، ص ٦ وما بعدها .

(٢) اللؤلؤ والمرجان ، كتاب الفرائض حديث رقم ١٠٤١ إلى ١٠٤٤ ص ٣٩٥ وما بعدها .

(٣) الخشني : قضاة قرطبة ص ٤٥ ، ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٥٥

(٤) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١٣٦ (طبعة . كوديرا) .

(٥) ابن عذارى : البيان المغرب ، ١٦٧/٢ (٦) المرجع السابق ، ١٧٠/٢

(٧) المرجع السابق ، ١٩١/٢ (٨) المرجع السابق ، ١٩٥/٢

(٩) المرجع السابق ، ٢٠٨/٢ (١٠) المرجع السابق ، ٢٠٣/٢

وفي سنة ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م ، تولى هذه الخطة أيضاً طرفة بن لقيط بعد أن عزل الخليفة الناصر طرفة بن عبد الرحمن صاحب المطبخ عنها^(١).

ولم تهمل كتب التراجم الأندلسية هذه الفئات من الفقهاء المبرزين في علم الفرائض والحساب ، ولدينا تراجم كثيرة لهؤلاء ابتداء من نهاية القرن الثالث الهجري ، منهم :

محمد بن عجلان الأزدي السرقسطي ، قال ابن الفرضي : « كان بصيراً بالفرض والحساب ووضع فيه كتاباً حسناً »^(٢).

وأحمد بن إبراهيم بن فروة اللخمي الفرضي من أهل قرطبة ، وذكره ابن الفرضي بأنه كان يذهب في شرب النبيذ الصلب مذهب أهل العراق ، وتوفي في أيام الأمير عبد الله بعد سنة ٢٩٠ هـ / ٩٠٣ م ، وقيل سنة ٢٨٦ هـ / ٨٩٩ م ، أو نحوها وهو ابن سبعين عاماً^(٣).

وكان أسامة بن محمد من أهل وشقة فارضاً حسن البصر بالشروط ، ذكره ابن حارث ولم يذكر تاريخ وفاته^(٤).

وسهل بن عبد السلام الفرضي من أهل قرطبة ، يكنى أبا العباس ، وكان عالماً بالفرائض ، بصيراً بالعدد ، فاضلاً ، توفي سنة ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م^(٥).

وحباب بن عبادة الفرضي من أهل قرطبة ، يكنى أبا غالب ، وكان مشهوراً بالفرائض والحساب ، أدب به دهرأ ، وله في الفرائض مؤلفات ، وروى عنه أحمد بن إبراهيم الفرضي كتاب فرائض أيوب بن سليمان^(٦).

وكان قاضي الجماعة بقرطبة أحمد بن عبد الله بن أبي طالب إذا سئل عن فريضة من الموارد أثبت السائل فيها بأصلها ، فإن سألته عن القسمة قال له اذهب إلى الحاسب^(٧).

وعبد الله بن محمد المغيلي من أهل قرطبة ، وكان عالماً بالحساب ، ذارعاً وتوفي سنة ٣٣٤ هـ / ٩٤٦ م^(٨).

(١) ابن حيان : المقتبس ، الجزء الخامس ، ص ٤٨٨

(٢) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٢٢ ، عياض : ١٦٤/٣ - ١٦٥

(٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٥٧ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٤٣

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٨٥ (٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٣٣

(٧) النباهي : ص ٦٣ (٨) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٦٨٥

وسعيد بن أحمد الفرضي المعروف بعيني الشاة من أهل قرطبة ، وتوفي سنة ٣٣٨ هـ / ٩٤٩ م^(١) .

وسكتان بن مروان بن حبيب بن واقف بن يعيش المصمودي من أهل شنونة ، وكان حافظاً للفرائض ، عالماً بها ، متواضعاً ، توفي سنة ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م^(٢) .

وعبد الرحمن بن حسان الخولاني من أهل رية ، يكنى أبا الفارض^(٣) ، كان حافظاً للمسائل ، عالماً بالفرائض ، ذكره إسحاق القيني ، وتوفي في حدود سنة ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م^(٤) .

ومُتهاب بن إدريس العدوي الفرضي من ساكني إستجة وأصله من العدو ، وكان عالماً بالفرائض والحساب والإعراب ، ملماً بالفنون جميعاً ، قال ابن الفرضي : سمعت إسماعيل^(٥) يثنى عليه ، وتوفي بإستجة سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م^(٦) . وشغل خطة المواريث في عهد الحكم المستنصر الوزير الكاتب جعفر بن عثمان المصحفي^(٧) .

ومحمد بن يوسف بن نصر الأزدي والد أبي الوليد ابن الفرضي من أهل قرطبة ، أخذ عن حُباب بن عباد الفرضي ، وغلب عليه علم الفرض والحساب ، فنسب إليه وعرف به ، وتوفي بطليطلة سنة ٣٦٥ هـ / ٩٧٦ م^(٨) . وفي سنة ٣٦٥ هـ / ٩٧٦ م ، كان الإعلان ببيعة هشام المؤيد في حياة والده الحكم المستنصر ، وتولى إعطاءها للناس على مراتبهم : محمد بن أبي عامر وهو يومئذ صاحب الشرطة والمواريث . وميسور الفتى الجعفري الكاتب^(٩) . وعبد الله بن تمام بن أزهر الكندي الفرائضي ، يعرف بالمسري ، من أهل قرطبة ، وأصله من بادية إستجة ، توفي سنة ٤٧٤ هـ / ٩٨٣ م ، وكان كوسجاً^(١٠) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٤٩٩ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٨٨
(٣) في الترجمة : الفاض ، وأعتقد أنها كلمة ناقصة ، والصواب ما أثبتناه ، راجع في ترجمته ابن الفرضي رقم ٧٩٤ .
(٤) المرجع السابق ، الترجمة نفسها .
(٥) لعله إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن زياد ، راجع ابن الفرضي : ترجمة رقم ٢٢١
(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٤٨٩ (٧) المقتبس ، الحجى : ص ١١١
(٨) الصلة ، ترجمة رقم ٥٧٢ ، التكلة ، ترجمة رقم ٣٥٢ (طبعة كوديرا) .
(٩) ابن عذاري : ٢ / ٢٤٩ (١٠) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٢٩

وقدم الحكم المستنصر بالله محمد بن أبي عامر لخطة المواريث في المحرم من ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ، هذا إلى جانب خطط أخرى كان يتقلدها قبل توليه المواريث ، وهي خطة الوكالة لهشام المؤيد ، ثم خطة السكة^(١) . وخطط أخرى بعدها . وقدم أيضاً الحكم المستنصر بالله الفقيه محمد بن حارث الخشني على خطة المواريث ببجانة^(٢) .

وكان عبد الغفار بن محمد الفرضي له كتاب حسن في الفرائض^(٣) ، وروى عنه مسامة بن أحمد الفرضي الحاسب ، ويعرف بالمرجيطي ، كان مشهوراً بمعرفتها ، وتوفي سنة ٣٩٥ هـ / ١٠٠٥ م ، وقال ابن حيان سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م ، منبعث الفتنة ، ولم يك بالأندلس مثله في علمه^(٤) .

وفي عهد هشام المؤيد قلد المنصور محمد بن أبي عامر الفقيه أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المعروف بابن الشرفي خطة المواريث مضافة إلى خطط أخرى مثل الشرطة والخطبة . وكان ابن أبي عامر يتباهى بالرجل لقدراته على تحمل أعباء الأعمال الكثيرة ، ويقول : « في أصحابي رجل بصير بدنياه ، يصلح لكل خطة من مكاني بالحجابة إلى مكان بواني فلان فما بينهما من ذوى منزلة ومشتغل بكل أمر يصلح لكل خطة ، فإذا استفسر عنه ، قال : هو ابن الشرفي^(٥) ، وكان من ثقات المنصور وخواصه^(٦) ، وتوفي سنة ٣٩٦ هـ / ١٠٠٦ م .

ومن فقهاء هذا الفن أيضاً محمد بن أحمد بن عبد الله بن سعيد الأموي المعروف بابن العطار ، وكان مقدماً في الشورى ، عارفاً بالفرائض والحساب واللغة والإعراب ، وله كتاب الوثائق والسجلات الذي يحوى ضرورياً متنوعة للمواريث وأحكامها^(٧) ، وتوفي سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م ، ذكره ابن حيان^(٨) :

(١) ابن عذاري : ٢٥١/٢ (٢) عياض : ٥٣١/٤

(٣) الصلة ، ترجمة رقم ٨٢١ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٧١

(٥) الحميدى : الجنوة ، ترجمة رقم ٢٦١ ، عياض : ٦٧٧/٤ - ٦٧٨ ، الصلة

ترجمة رقم ١٩٤ (٦) عياض : ٦٧٧/٤

(٧) كتاب الوثائق والسجلات ، ص ٢٩ وما بعدها ، ٤٢٨ وما بعدها ، ٥٣٥

وما بعدها ، ٥٧٠ - ٥٨٧

(٨) ابن بشكوال : ترجمة رقم ١٠٤٨

ومن فقهاء القرن الخامس الهجرى/الحادى عشر الميلادى ، العارفين بهذا الفن :

الفقيه أحمد بن محمد بن أحمد الأديب الفرضى ، يعرف بابن الطنيزى من أهل قرطبة وسكن إشبيلية . وكان له تأليف حسن فى الفرائض والحجب على قول زيد بن ثابت ومنهـب مالك ، قرأه الخولانى عليه وأخذـه عنه سنة ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م . وكذلك له تأليف فى الفرائض على الاختصار فى التاريخ وأجاز للخولانى جميع تأليفه ، ورحل إلى المرية وتوفى بها سنة ٤١٦ هـ / ١٠٢٥ م وهو ابن ستة وسبعين عاماً^(١).

وإسماعيل بن بدر بن محمد الأنصارى ، الأديب الفرضى ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ / ١٠٢٧ م ، بإشبيلية وعمره قارب التسعين عاماً^(٢).

ومحمد بن عبد الله بن على بن حسين الفرائضى الحاسب ، من أهل قرطبة وتوفى سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م^(٣).

والفقيه عبد الله بن سعيد بن عبد الله الأموى ، ويعرف بابن الشقاق ، من أهل قرطبة وكبير المفتين بها ، وكان بصيراً بالحساب والفرض إلى جانب الفقه ، توفى سنة ٤٢٦ هـ / ١٠٣٥ م^(٤).

والفقيه محمد بن يوسف بن محمد الأموى النجاد من أهل قرطبة ، وكان له نصيب وافر فى علم العربية وعلم الفرض والحساب ، وأقرأ الناس بقرطبة فى مسجده ثم خرج عنها فى الفتنة واستوطن الثغر ثم عاد إلى قرطبة وتوفى بها سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م^(٥).

وشغل خلف بن وزير خطة الموارد والأحباس بكورة بياسة وعملها بتقديم قاضيتها إسماعيل بن محمد الفخار^(٦).

والفقيه عامر بن إبراهيم بن عامر بن عمرو الحجرى من أهل قرطبة

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦٦ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢٣٦

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١١٦ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٥٨٧

(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١١٣٧ (٦) ابن سهل : ورقة ١٤٨ وما بعدها .

وسكن طليطلة ، وكان شيخاً فاضلاً حاسباً كاتباً إمام مسجد ابن ذنى بالحزام بطليطلة ، توفى بعد سنة ٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م^(١).

والفقيه يوسف بن عمر الجهني ، ويعرف بابن أبي تلة ، من أهل طليطلة ، وكان له علم بالفرائض والآداب ، وتوفى سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م^(٢).
وكنان بن فرحون ، أصله من أشونة ، كان بصيراً بالفرائض والحساب ومن أهل الخير والاستقامة ، توفى قريباً من سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٨ م ، ذكره ابن مدير^(٣).

وكان يحيى والد إبراهيم بن يحيى بن محمد بن حسين بن أسد المتوفى سنة ٤٦١ هـ / ١٠٦٩ م ، والمعروف بابن الطنبى صاحب مواريث الخاصة بقرطبة^(٤).
وعبد الله بن محمد بن مجاهر الحجري من أهل طليطلة ، كان له حظ وافر فى الفرائض والحساب وأقى الناس بها ، وتوفى سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م^(٥).

والفقيه يوسف بن محمد بن بكير الكنانى من أهل طليطلة كان متصرفاً فى الفقه والحديث والفرائض ، وولى قضاء قلعة رباح ، وتوفى سنة ٤٧٥ هـ / ١٠٨٢ م^(٦) ، والفقيه هشام بن أحمد بن هشام الكنانى الوقشى من أهل طليطلة ، وكان نافذاً فى علم الشروط والفرائض ، وتوفى سنة ٤٨٩ هـ / ١٠٩٦ م^(٧).
ومن الشخصيات التى عرفناها أيضاً من خلال نوازل ابن سهل وشغلت خطة المواريث فى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى : أبو العباس عبد الله ابن العربى^(٨) ومحمد بن فطيس^(٩).

ونخلص من التراجم السابقة إلى أن أصحاب علم الفرائض والحساب كانوا متميزين بهذا الفن عن غيره ، عالمين به ، عارفين بأحكامه ، وشغل بعضهم خطة المواريث بالأندلس . وإن كانت التراجم التى بين أيدينا شحيحة فى الكشف بتفصيل واف عن أعمال أصحاب هذه التراجم . وكان بعض المشتغلين

(١) الصلة ، ترجمة رقم ٩٥٢
(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٠٢٥
(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٦١٨
(٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٣٧
(٥) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٣٨٠ / ١٠ - ٣٨٢
(٦) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٩٨
(٧) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٢١٣
(٨) المعيار العرب ، ٣٨٣ / ١٠
(٩) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٥٠٥

بهذا العلم يقوم بتدريسه لطلابه. وكان من الأفضل أن يكون صاحب المواريث عارفاً بالأنساب ، أو يتحرى معرفتها بسؤال العارفين بالأنساب ؛ فقد ذكر الفقيه ابن حزم في مقدمة كتابه جمهرة أنساب العرب أنه سئل في نسب محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن بن عبد الملك بن عبد الرحمن بن سعيد الخير بن عبد الرحمن بن معاوية ، وكان ابن حزم سبياً في توليه ميراثاً لا يعلم أنه يستحقه ، فلولا معرفة ابن حزم بالنسب لضاع هذا المال وأخذ غير أهله بغير حق ، ومثل هذا كثير ^(١).

وتُظهر تراجم تلك الفترة التاريخية أن الأندلسيين اهتموا بالتأليف في هذا المجال .

وقد أورد ابن سهل في نوازله صوراً مختلفة لمسائل من المواريث منها ما كانت أحداثها في نهاية القرن الثالث وطوال القرن الرابع الهجري وعرضت على قاضي الجماعة بقرطبة ، وشاور فيها فقهاء الشورى ، :

١ - « توقف القاضي عن إمضاء الحكم لاعتراض الشهود عليه فيما استلحقته موروثة من عاصب وارث وفي بيعها في مرضها ولم تعين البيئة دفع الثمن » . والمشاورون هم : أيوب بن سليمان وعبيد الله بن يحيى ومحمد بن غالب ومحمد بن وليد ويحيى بن عبد العزيز وابن لبابة وهي من مسائل نهاية القرن الثالث ^(٢) .

٢ - « النظر في أسباب مواريث بني البراء بأمر الأمير أعزه الله » ، وكان فقهاء الشورى في هذه المسألة : عبيد الله بن يحيى وأيوب بن سليمان ، وسعد بن معاذ وابن لبابة وغيرهم ^(٣) .

٣ - « طلب ورثة ابن أبي الزيان التجيبي باليمن أنه ما ورث عن أخيه شيئاً » ^(٤) ، وشوور فيها ابن لبابة .

٤ - « الشهادات بموت سمالك بن محمد وعدة ورثته وملكه للدور وملك في قرية فلان واعتقال الملك لدعوى ابنه أنه كسبه مما لم يرثه عنه » . وكانت

(١) ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ، ص ٦

(٢) ابن سهل : الورقتان ٢٠٣ - ٢٠٤ (٣) المرجع السابق ، ورقة ٢٠٥

(٤) المرجع السابق ، ورقة ٢٠٦

هذه القضية أمام قاضي الجماعة أحمد بن محمد ، وفقهاء الشورى هم : ابن لبابة وابن وليد وغيرهما (١) .

٥ - « ملك بين ورثة منع بعضهم أكثره فلم يوجد من يحوزه فشهد أنهم لا يعرفون لهم دخولا في القرية إلا بسبب موروثهم » (٢) .

٦ - ومن مسائل القاضي أبي بكر ابن زرب من هذا المعنى : « رجل يتخلف ملكاً في قرية فيزعم بعض ورثته أن له ملكاً فيها بغير ذلك الميراث » (٣) .

٧ - ومسألة « من مات وترك عقاراً وقرى فملك بعض ورثته جميع العقار واكتسبوا عقاراً غيرها أصابوها لها ، وكان باقي الورثة يأخذون حظهم من غلة عقار موروثهم ، ثم أراد جميعهم قسمة العقار الموروث » (٤) .

ومن القضايا التطبيقية التي عرضت على صاحب المواريث في القرن الخامس الهجري ، ما ذكره ابن سهل في نوازله ، منها :

١ - « في مسألة الأخذ بالشفعة لبيت المال » (٥) :

قال القاضي ابن زرب نزلت عندنا هذه المسألة وشور فيها الفقهاء ، وكان صاحب المواريث قد أخذ بالشفعة طبقاً لفتيا أحد الفقهاء وأظنه الحجاري ، فأنكر القاضي ابن زرب ذلك وقال : هذا خطأ من الفتيا لا يجب أن يأخذه بالشفعة .

٢ - وفي نازلة « رجل أشهد في صحته أنه أحق الناس بوراثته أبناء عمه » (٦) . وأفتى فيها فقهاء قرطبة . قال ابن سهل : وأخبرني أبو مروان عبيد الله بن مالك أن صاحب المواريث : أبا محمد ابن فطيس شاورهم فيمن أقر لرجلين أنهما أخواه أو ابنا عمه الوارثان له ، فمات أحدهما في حياة المقر ثم مات المقر ، هل للمقر له الباقي جميع الميراث أو نصفه . وأفتى فيها ابن عتاب وابن زعبل وغيرهما .

٣ - « في امرأة أقرت لرجل أنه ابن عمها ، وتوفيت ، فأظهر هذا الإقرار

(١) المرجع السابق ، ورقة ٢٠٧
(٢) المرجع السابق ، ورقة ٢٠٨ - ٢٠٩
(٣) المرجع السابق ، الورقتان ٢٠٨ - ٢٠٩
(٤) المرجع السابق ، الورقة ٢٠٩
(٥) المرجع السابق ، ورقة ٢٨٤
(٦) المعيار ، ٣٨٠/١٠ - ٣٨٢

إلى صاحب المواريث أبي العباس عبد الله بن العربي الذي استشار ابن عتاب^(١) فقال ابن عتاب : إن بالعقد علة ، لأن العاقد لم يرفع نسب الرجل والمرأة في جد واحد ، فأرى لك مصالحة صاحب المواريث وإلا فاليمين عليك وترث ، وأقتي غيره بأن الميراث له ولا يمين عليه في ذلك ، قال بعضهم : ولا أقول فيه باليمين كما كان يقول ابن العطار .

٤ - « مسألة الحسن واصلتان ابني تمام بن صلتان مع ابني بيند ومحمد بن منبيل المعروف بابن الأرملة » . اشترى الحسن واصلتان من دونة ابنة حميد بن أبي عيسى ومن خلف بن وزير صاحب الأحباس ، والمواريث ببياسة وعملها بتقديم قاضيها إسماعيل بن محمد الفخار أملاً كآ بقرية عاطش ببياسة ، واعتمر المشتريان الأملاك نحو أحد عشر عاماً ، ثم تسور أصحابها السابقون عليها . ورفع الأمر إلى القاضي ابن سهل ، وكان حينئذ قاضياً لبياسة الذي حكم بقطع حجة المتسورين وتاريخ السجل عقب ذي الحجة سنة ٤٤٣ هـ / ١٠٥١ م . ثم نفيا أصحاب الحق عن بياسة حين حكمها باديس بن حبوس لمدة عشرين عاماً مات فيها صلتان ، ولما صارت بياسة إلى حكم ابن ذي النون رجع الحسن بن تمام وطالب بأملاكه ، وجاوب في هذه المسألة فقيه طليطلة أبو المطرف عبد الرحمن بن سلمة^(٢) .

٥ - وسئل أصبغ بن محمد^(٣) في مسألة غصب ابن عباد مجشراً لابن زهر ، وأن صاحب المواريث بعد طول الزمان وتقادم العهد قد باعه بإشيلية ساعة سؤال أصبغ^(٤) .

٦ - وسئل عياض في سنة ٥١٨ هـ / ١١٢٤ م ، إذا باع أصحاب المواريث شيئاً على أنه لبيت المال وقام من يزعم استحقاقه^(٥) . وسئل أيضاً : هل لأصحاب المواريث الخصام في شيء يدعونه لبيت المال على حائز^(٦) .

ولقد أجاب القاضي عياض على هذين السؤالين بتفصيل واف .

(١) المعيار ، ١٠ / ٣٨٣ (٢) راجع ابن سهل : الورقتان ١٤٩ - ١٥٠
(٣) هو أصبغ بن محمد من أصبغ الأزدى كبير المفتين بقرطبة ، لزم داره آخر أيامه لسلبية لحقته ، وتوفي سنة ٥٠٤ هـ بقرطبة . انظر الصلة ، ترجمة رقم ٢٥٧
(٤) المعيار ، ١٠ / ٥٥ - ٥٦
(٥) المرجع السابق ، ١٠ / ٢٢
(٦) المرجع السابق ، ١٠ / ٢٢

خطة الأحباس

وهي من الوظائف الدينية التي تدخل في اختصاصات القاضي ، أو يشرف عليها ويعين صاحبها عن طريق التفويض لحسن سير العمل وسرعة إنجازها وتخفيف العبء عنه .

والحبوس والأحباس : مصطلح أطلقه المالكية في المغرب والأندلس ، وتضمنته كتب فقهم بأحكامها المختلفة ، وإن كنا نرى أنهم استخدموا أيضاً مصطلح الوقف في كتب التراجم الأندلسية والمغربية . أما في المشرق الإسلامي فكان مفهوم الوقف هو المستخدم في مصادره .

ومعنى الحبس : هو حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث والمنفعة تصرف لجهات الحبس على مقتضى شروط الحابسين . وهو نظام إسلامي نشأ مع بداية الإسلام ، وله من الوجهة الاقتصادية دور عظيم في إسهام أصحاب الأموال - وهم طبقة الميسورين في المجتمع الإسلامي - بجانب من مدخراتهم للفقراء لإيجاد فرص للإنفاق والإعاشة لطبقات كثيرة في المجتمع ، وإحياء سنن الخير والوفاء فيه والحفاظ على استمرار وصيانة بعض المنشآت التي تعمل في خدمة الدين والفقراء والمساكين أو لجهاد الأعداء ، وفك أسرى المسامين ، والعق ، وغير ذلك . ولقد استعان فقهاء الأندلس في أول الأمر بأساتذة المذهب المشاركة في توضيح ما غمض عليهم من أحكام الأحباس عن طريق المسائل التي كانوا يطلبون رأيهم فيها ، فذكر ابن حبيب في حبس الواضحة أنه سأل الفقيه المدني مطرف عن منزل حبس على المساكين ، فرفع إلى القاضي ، فجهل وباعه وفرق ثمنه على المساكين^(١) .

وهناك شروط يجب توافرها في صاحب الأحباس أهمها : أن يكون من أهل العلم ، فقيهاً عالماً بالأحكام والشروط ، ثقة من أصحاب البيوتات المعروفة بالفضل أو من الموالى بالأندلس أو الوافدين عليها من أهل العلم .

وبدراسة تراجم أصحاب الخطوط وجدنا منهم من جمعت له خطة الأحباس إلى خطة أو أكثر. فمنهم من شغل خطة الشورى إلى جانب خطة الأحباس أو جمعت له مع المواريث أو الصلاة والخطبة. وإن كانت هذه الخطة هي أصلاً من اختصاص القاضي، إلا أن التطور الذي حدث نتيجة كثرة مهام القاضي حمله على أن يكلف بها من يراه عن طريق التفويض لسرعة إنجاز الأعمال وتخفيف العبء على الأصل وهو القاضي. والتفويض هو تخلي صاحب الاختصاص الأصل عن بعض اختصاصاته لا عن كلها بقصد التخفيف من أعباء العمل وتيسير إنجازها. وهو عملية قانونية شائعة بالنسبة لجميع الأجهزة التي تشعب اختصاصاتها وتعدد وظائفها، ويشترط في التفويض ألا يكون كاملاً وإنما في جزء من الاختصاصات، وأن يكون مصرحاً به في القانون.

اختصاص صاحب الأحباس :

الأحباس متعلقة بالوصايا، ولقد عمل الفقهاء على توضيح مهام صاحب هذه الخطة، فابن عبد الرؤوف في رسالته يذكر أن من مهامه : عدم تبديلها وأمانة تنفيذها لقوله عز وجل عن الوصية : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للأولاد والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين »^(١) « فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه ، إن الله سميع عليم »^(٢).

لذلك يمنع من أراد أن يدخل منها شيئاً في منفعه أو يوسع منها على نفسه، أو يحرفها عن موضعها، مثل الطرق والأفنية والمحائج والأرضين المحبسة، وشجر المساكن، فيتفقد ذلك كله. وينزع لئلا يستأثر بها أحد أو يدخل منها شيئاً في منفعه، أو يحرفها عن موضعها إلى ما هو أحسن منه وأسهل لأنها أحباس^(٣).

حيث تأخذ هذا الحكم الشرعي، ولذلك فهي لا تغير عن حالها بوجه ولا على حال، وكذلك الميوض وأجبايا وآلاتها وغير ذلك من أحوالها، وتتفقد كل ساعة بالكنس والتنظيف^(٤).

(١) القرآن الكريم : الآية رقم ١٨٠ من سورة البقرة .

(٢) القرآن الكريم : الآية رقم ١٨١ من سورة البقرة .

(٣) أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف : في آداب الحسبة والمحتسب ، ص ٨٤

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

ومن اختصاصات صاحب الأحباس كذلك أن ينفذ توجيهات القاضي في القضايا ذات الصلة بمهامه دونما محاباة ، بل بكل حزم وقوة . فلقد أورد ابن سهل في قضية : « رجل لزمته قبالة أحباس فاعتقلت داره وثبت عدمه » (١) .

وذكر صاحب الأحباس : « أن بيع هذه الدار الذي أثبتته القائم فيها لم يكن صحيحاً وإنما كان توليجاً » (٢) .

وذكر ابن العطار في فتواه : « وتكليف صاحب الأحباس إثبات ما ذكره من المحاباة في البيع ، فإن أثبت ذلك كان الدين أولى بالمحاباة ... » . وقال يونس بن الصفار مثله .

وقال يحيى بن وافد في هذه المسألة : « إن أثبت صاحب الأحباس المحاباة في بيع الدار فالبيع مردود بذلك الثمن ... » .

من ذلك نرى أن صاحب الأحباس كان يتصف بصفات عديدة ، منها التحري والاستيثاق والتأكد من الأشياء التي يطلبها منه القاضي والفقهاء في المسائل التي يرفعها إليهم والتي تحتاج إلى حل فقهي مناسب .

وكان من مهام صاحب الأحباس أيضاً التعاون مع أصحاب الخطط الدينية الأخرى للحفاظ على الأحباس نفسها من الهدم والإزالة . فقد ذكر الجرسيني في رسالته : « أن المحتسب يتكلم مع صاحب الأحباس فيما رث واندرس كالمساجد والشوارع والقناطر والمبضعات ومرافق المسلمين » (٣) .

والكلام هنا من أجل الإصلاح والتعمير والترميم لما فيه صلاح وبقاء الحبس .

وقد لاحظنا أن من اختصاصات الناظر في الحبس مراعاة قصد الحبس واتباع شرطه إن كان جائزاً ، فما خصه الحبس بنوع لا يصرف في غير ذلك النوع .

والناظر في الحبس يجب أن يكون أميناً حيث يعزل إذا ظهرت خيانتة ، كما يؤخذ بما دخل بيده من الأموال إلا أن يبدو لصرفه وجهٌ يعرف ، فلقد

(١) راجع تفاصيل هذه النازلة : ابن سهل : الورقتان ٢٧٦ - ٢٧٧

(٢) التوليج : هو أن يجعل الرجل ماله في حياته لبعض أولاده .

(٣) رسالة الجرسيني : ص ١٢٤

غرم صاحب الأحباس محمد بن سعيد بن قرط أمواله وفاء لتفريطه وفقدته لأموال الأحباس وسوء إدارته لها^(١) ، كما يتابع الناظر في الأحباس مع المحتسب تنفيذ الهدم لمباني المغيرين على الطرق ، أي المغتصبين لأحباس المسلمين^(٢).

وكذلك التعاون في مصادرة الأموال والأموال المغتصبة من بيت المال . فلقد استغل ابن السقاء مركزه ووظيفته باغتصابه وتعليه على أموال بيت مال المسلمين وأحباسه ، فردت بعد وفاته ، وكذلك من استفاد من أقاربه في الإثراء على حساب بيت المال^(٣).

شروط صحة الحبس :

والأحباس سنتها أن تكون موقوفة على ما حبسها عليه محبسها ، ولا ينبغي نقلها ولا يجوز أن تصرف إلى غير ما حبست عليه^(٤) ، والمسلم لا رجوع له في حبسه ولا سبيل له إلى فسخه ونقضه إذا كان قد قام بتوثيق الحبس والإشهاد عليه أمام القاضي ، فأسقط بذلك خياره في الرجوع فيه^(٥).

وحيازة الحبس من شروط صحته ، وإن كان أهل الحديث يقولون بجواز الحبس دون حيازة^(٦).

وتناول القاضي ابن سهل شروط صحة الحبس في إحدى نوازله فقال : « حبسه عن محبسه في صحته كالصدقة والهبة وغيرهما مما هو في معنى عطية ، وقد تقدم هذا ، ولا خلاف فيه بين مالك وأصحابه »^(٧).

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٣٦٢

(٢) راجع ابن سهل : « وثيقة في الاحتساب على ابن السليم فيما اقتطعه من المحبة وضمه إلى جتته اللاصقة بمنية المغيرة وأجوبة الفقهاء في ذلك » . وأيضاً ما تليها : « ذكر هدم هذا الحائط على الحاجب ابن السليم » . ورقة ٣٤٣ وما بعدها .

وكتابتنا : وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ١٤٣ - ١٨٣

(٣) راجع بحثنا : وثيقة في اغتصاب ابن السقاء قيم دولة ابن جهور لأموال بيت مال المسلمين مجلة أورك ، العددان ٥ و ٦ مدريد ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

(٤) المعيار ، ٧٠/٧

(٥) وثائق في أحكام قضاء أهل اللغة ، ص ٢٦ (٦) المعيار ، ٤٣٥/٧

(٧) ابن سهل : ورقة ٢٩٨ وما بعدها .

أهم من شغل خطة الأحباس في الأندلس :

كان قاضي الجماعة بقرطبة معاذ بن عثمان الشعباني المتوفى سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٩ م^(١) رجلاً لا يظن بأحد سوءاً ، فاختار ناظراً لأحباس قرطبة . وكان يحيى بن حكم الغزال الشاعر المتوفى سنة ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م حاضراً وعارفاً بالمرشح لهذه الخطة ، فلما سأله القاضي عنه أنشده شعراً يشبه فيه صاحب الأحباس بالدب الذي يدق خلايا العسل ليأكل شهدها ، فتوقف القاضي عن اختياره لهذه الخطة .

من هنا نرى وجوب تحري العدل والدقة عندهم فيمن يشغل هذه الخطة^(٢) . وفي عهد الأمير محمد كان يشغل خطة الأحباس في قرطبة يزيد الغافقي ، ووصفه الخشني بأنه كان من دهاة الناس^(٣) في عهد قاضي الجماعة أحمد بن زياد . وقد نصح صاحب الأحباس القاضي بالتحفظ من المكائد التي تحاك ضده من وراء ستار ويقوم بها كاتبه وسوء رأيه من أجل عزله عن خطة القضاء ولم ينتبه القاضي لذلك ولم يأخذ برأى صاحب أحباسه فيما نبه فيه^(٤) . وكان القاضي محمد بن سلمة الكلبي المتوفى سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م^(٥) يكلف صاحب أحباسه أبا يحيى ببعض المهام الخاصة به . فذكر الخشني أن القاضي كلفه برد كساء اشتراه له حين علم القاضي أن ثمنه يفوق ما دفعه فيه^(٦) .

وشغل خطة الأحباس أيضاً محمد بن هشام بن الليث اليحصبي هو من أهل القيروان ، وكان عاقلاً أديباً أيام قاضي الجماعة محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ، وتوفى سنة ٣٤٣ هـ / ٩٥٤ م ، كما ذكر ابن الفرضي^(٧) .

(١) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١١٦٤ (طبعة كوديرا) .

(٢) راجع شعر الغزال : الخشني : قضية قرطبة ، ص ٥٦ ، المقتبس ، تحقيق : د . محمود مكي ، ص ٦٩ ، ابن الأبار : الترجمة السابقة .

(٣) الخشني : ص ٦٧

(٤) راجع تفاصيل ذلك المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٤١

(٦) راجع تفاصيل ذلك الخشني : ص ٩٦

(٧) ذكر ابن الفرضي أن هناك تاريخين لوفاته هما سنة ٣٠٨ هـ وسنة ٣٤٣ هـ ، والتاريخ

الثاني هو الأصوب ، راجع : تاريخ علماء الأندلس ، ترجمة رقم ١٣٩٦

وشغل هذه الخطة أيام قاضي الجماعة أسلم بن عبد العزيز المتوفى سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م الفقيه محمد بن عبيد الله بن هاشم بن سابين من صميل مولى المنذر بن عبد الرحمن بن معاوية من أهل قرطبة ، ويعرف بابن القسام . ونستنتج من اسمه أن والده كان يعمل قساماً للأراضي والدور واستشهد في غزاة بنبلوثة سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م^(١) ، وشغل هذه الخطة في كورة إلبيرة ببلده مكى بن صفوان بن سليمان من موالى بنى أمية ، وتوفى سنة ٣١٨ هـ / ٩٣٠ م^(٢) .

ومارس هذه الخطة عباس بن محمد بن عبد العظيم السليحي من أهل إشبيلية المتوفى سنة ٣٢٩ هـ / ٩٤١ م ، وكان محمد بن أيمن يقدمه ويفضله ، وكان يتولى الأوقاف مع ابن أبي شيبة بعد موت صهيب بن منيع القاضي^(٣) .

والفقيه محمد بن السليم من أهل قرطبة شغل خطة الأحباس مجموعة له مع إمامة الفريضة بالمسجد الجامع بقرطبة ، وتوفى سنة ٣٤٠ هـ / ٩٥١ م^(٤) .

والقاضي أبو عيسى يحيى بن عبد الله المتوفى سنة ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م قلده الخليفة الناصر قضاء إلبيرة والنظر في الأحباس ، وأراد الناصر أن يصرف إليه أمانة كورة إلبيرة ، فرفض ، فأعفاه منها وتفرد بالقضاء والنظر في الأحباس^(٥) .

والفقيه هاشم بن أحمد بن غانم بن خزيمة الغافقي المتوفى بعد سنة ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م ، كان مشاوراً ، وشغل خطة الأحباس لقاضي الجماعة منذر بن سعيد^(٦) .

وشغل هذه الخطة أيضاً في قرطبة هاشم بن محمد بن عبد الملك الأنصارى من أهل قرطبة المتوفى سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م مع محمد بن سعيد بن قرط أيام قاضي الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم ، وفي أيام محمد بن يتي بن زرب^(٧) ، وعزل قاضي الجماعة ابن زرب صاحب الأحباس محمد بن سعيد بن قرط

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١١٨٤ (٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٤٨١

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٨٨٣ (٤) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٢٥٧

(٥) عياض : ٤١٣/٤ - ٤١٤ ، واختلف في تاريخ وفاته . راجع ابن الفرضي :

ترجمة رقم ١٥٩٧

(٦) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٣٨ ، عياض : ٤٤٣/٤

(٧) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٥٤٠

لاتهامه بتبديد أموال الأحباس وخرجت عليه ديون كثيرة ذهب فيها ماله ،
ومات فقيراً ، وتوفي سنة ٣٨١ هـ / ٩٩١ م^(١).

ونظر في الأوقاف أيضاً للقاضي محمد بن إسحاق بن السليم الفقيه أحمد بن
عبد الله بن عبد الرحيم بن كنانة من أهل قرطبة ، ويعرف بابن العنان ،
وتوفي سنة ٣٨٣ هـ / ٩٩٣ م^(٢).

وشغلها محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي من أهل قرطبة أيام قاضي
الجماعة محمد بن يحيى بن زكرياء ، فلم يزل عليها حتى وفاته فجأة سنة ٣٩١ هـ /
١٠٠١ م ، فقد نزع فالج في مجلس القاضي فحمل إلى داره ، وتوفي مساء
ذلك اليوم^(٣).

وأورد الفقيه ابن العطار المتوفى سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٩ م في كتابه الوثائق
والسجلات ضرورياً متنوعة من وثائق الأحباس وأحكامها^(٤).

ومن تولى خطة الأحباس بقرطبة مجموعة له مع السكة أبو الحسن علي بن
رجاء بن مرجى ، ذكره صاحب الجذوة ، وكان أحد الأعلام في الآداب
والتأليف والتاريخ ، وتوفي سنة ٤٤٦ أو ٤٤٧ هـ / ١٠٧٤ أو ١٠٧٥ م^(٥) ولم
يذكر من ترجم له وقت شغله لهاتين الخطتين ، هل هي في فترة حكم ابن
جهور أم في الأيام الأخيرة من الخلافة الأموية .

ونخلص مما أوردناه إلى أنه ربما شغل خطة الأحباس في قرطبة رجلان
في وقت واحد ، وذلك على سبيل تقسيم العمل بينهما ، كأن يشرف ناظر على
أحباس بني أمية وبقية الأحباس يشرف عليها آخر أو يشرف أحدهما على
أحباس الخاصة ويشرف الثاني على أحباس العامة .

وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي طالعنا التراجع القليلة
التي بين أيدينا برجل موسر من أهل قرطبة هو محمد بن عمرو بن

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٦٢

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٨٧

(٣) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٨٥

(٤) الوثائق والسجلات ، ص ١٧١ وما بعدها ، ١٧٧ - ١٨٥ ، ٢٠٣ وما بعدها ،

٢٣٢ - ٢٣٧ ، ٥٨٦ وما بعدها ، ٥٨٨ - ٥٩٦ ، ٦٢٠ - ٦٣٤

(٥) الحميلي : ترجمة رقم ٧١٣ ، الصلة ، ترجمة رقم ٨٨٨ ، بغية المتيسر ، ترجمة

رقم ١٢١٩ ، نفح الطيب ، ٤٢٢/٣ - ٤٢٣

العاص ، شغل خطة الأحباس بقرطبة وعرف بالعلم والمال ، وتوفي سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م ، وكان متمكناً عند القاضي ابن ذكوان ، ذكره ابن حبان (١) .

وثمة آخر هو محمد بن أحمد بن عبيد الله الرعيني من أهل قرطبة تقلد النظر في أحباس جعفر الفتي الحاجب ، وتوفي سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م (٢) .

وقدم ابن ذكوان الفقيه عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد البكري المعروف بابن عجب لخطتي الشورى والأحباس ، وكان أحد أصحابه ، وتوفي سنة ٤٠٤ هـ / ١٠١٣ م ، وذكره ابن حبان (٣) .

وعمل في ديوان الأحباس أبو الحسن إبراهيم بن محمد بن يحيى المعروف بابن السقاء ، ورث هذا العمل عن والده ، وبذلك أصبح قريباً لشيوخ العصر في قرطبة ، فخدم القضاة وتمرس مع الفقهاء (٤) ثم تدرج في ديوان الأحباس ، وتولى النظر في المسجد ، وبهذه الوظيفة الأخيرة أصبح مسئولاً عن الأموال المحبسة على المسجد ، واستعان به أبو الوليد ابن جهور في الحكم حتى أصبح مديراً لدولته مستأثراً بكل شيء .

ويورد ابن سهل في أحكامه نازلة تين كيف اغتصب ابن السقاء أموال بيت مال المسلمين وأحباسهم تحت عنوان : شورى فيما تخلفه إبراهيم ابن محمد بن يحيى المعروف بابن السقاء قيم دولة ابن جهور بقرطبة . وكانت وقائع هذه القضية والحكم فيها محل تشاور بين صاحب أحكام قضاء الجماعة بقرطبة سراج بن عبد الله وبين المشاورين : محمد بن عتاب ، وأحمد بن محمد ، وموسى بن هذيل ، وعبيد الله بن مالك ، وملخصها أن ابن السقاء ولي هذا المنصب ولم يكن له من حطام الدنيا شيء ، ثم توفي سنة ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م وخلف تركته ووصية . وقد عين الفقيه محمد بن كوثر قيماً على التركة ومنفذاً للوصية . وإذ تكشف للقيم أن المتوفى قد جمع تركته من اغتصابه أموال المسلمين بغير وجه حق ، ونهبها بطرق غير مشروعة ، فكيف يدير التركة وينفذ الوصية لحساب الوارث وموضوع التركة والوصية مال غير حلال ،

(١) الصلة ، ترجمة رقم ١٠٥٣ ، نفح الطيب ، ٦١/٢ - ٦٢

(٢) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ٣٨٤ (طبعة . كوديرا) .

(٣) عياض : ٦٨٠/٤ (٤) الذخيرة ، ١٣٩/١/٤

ونوه بهذه المناسبة بأن للمتوفى أقرباء أثروا على حساب سلطاتهم ونفوذهم ومراكزهم في الدولة .

وقد انتهى الرأي أن الوصية لا تنفذ إلا فيما صحت ملكية الموصى له فيها ، أما عدا ذلك فيؤول إلى بيت المال ويرد إلى المسلمين ، وفي هذه الحالة يجرى الشخص من القدر من ماله غير المشروع ويرد إلى الدولة باعتبارها الحفيظة على أموال المسلمين ، وهذه قاعدة عدالة تجمع بين ردع المغتصب ورد الحق إلى صاحبه (١) .

وشغل هذه الخطة مجموعة له مع أحكام الشرطة والسوق وأمانة الجامع الفقيه محمد بن مكى بن أبى طالب من أهل قرطبة ، وتوفى سنة ٤٧٤ هـ / ١٠٨١ م ، وذكر ابن بشكوال أنه كان محموداً فيما تولاه من أحكامه (٢) .

وشغل خطة الأحباس بغرناطة على بن عبد الله بن الحسن القيسى ، ويعرف بالسنيدي ، ونظر في أحباس غرناطة في عهد الدولة الباديسية ، وكان وزيراً نبيه القدر ، كثير الثروة ، فاعلاً للخير ، توفى في حدود سنة ٤٨٠ هـ / ١٠٨٧ م أو بعدها بقليل ، ذكره الملاحى (٣) .

وشغل خطة الأحباس بكورة أوريولة محمد بن أحمد بن سليمان التجيبي ، وهو من أهلها ، وتوفى سنة ٤٩٦ هـ / ١١٠٣ م (٤) .

وجمعت هذه الخطة إلى خطة المواريث وتولاها خلف بن وزير ببياسة وأعمالها بتقديم قاضيا إسماعيل بن محمد الفخار (٥) .

وهناك من عرف بابن صاحب الأحباس لتولى أحد آبائه هذه الخطة ، مثل : محمد بن عيسى الرعيني والد القاضي أبى بكر من أهل قرطبة ، ويعرف بابن صاحب الأحباس (٦) ، وكان من أهل العلم والأدب واللغة ، ولكن لم يتول هذه الخطة . أما ابنه أبو بكر عيسى بن محمد بن عيسى من أهل المرية

(١) راجع بحثنا : وثيقة في اغتصاب ابن السقاء قيم دولة بنى جهور لأموال المسلمين .

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ١٢١٠

(٣) ابن الزبير : صلة الصلة ، ترجمة رقم ١٤٦

(٤) ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١٢١٧ (طبعة القاهرة) ، المعجم في أصحاب أبى

على الصدى ، ترجمة رقم ٩٦ ، ص ١١٠

(٥) ابن سهل : ورقة ١٤٨ وما بعدها . (٦) الصلة ، ترجمة رقم ١١٣٩

وأصله من قرطبة ، واستقضى بالمرية وتوفي بها سنة ٤٧٠ هـ / ١٠٧٧ م ، فإنه كان يعرف أيضاً بابن صاحب الأحباس^(١) وغلب على لقب القاضي . ولم تهمل التراجم من رفض شغل هذه الخطة لخطرها وعظم مسئولياتها ، ومنهم :

مروان بن عبد الله بن مروان التجيبي ويعرف بابن البالية ، من أهل طليطلة ، الذي اعتذر عن توليها ، وذكره ابن مطاهر^(٢) .

ولقد أورد لنا ابن سهل في نوازل مسائل كثيرة ومتنوعة في الأحباس عرضت على قاضي الجماعة بقرطبة ، منها :

١ - دعاوى بني عبدة في قرية أكتيل وثبوت تحبيس فيها ، وهي من أحكام قاضي الجماعة ابن زياد ، وشاور فيها الفقهاء عبيد الله بن يحيى وابن لبابة^(٣) .

٢ - للورثة جبر شركائهم المحبس عليهم على القسمة ، وسئل في هذه النازلة الفقيه ابن المكوي وقال : إن لم ذلك ولا يقسم على الحبس إلا القاضي^(٤) .

٣ - الحبس إذا استكمل شروطه لا يلتفت إلى ما يظهر بعده ، ومن ادعى الحبس ولم يثبته رد الغلة .

وأحداث هذه النازلة في سنة ٤٠٦ هـ / ١٠١٥ - ١٠١٦ م في أوائل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، وسئل فيها الفقيه ابن الفخار^(٥) .

٤ - من طلب الإقالة في الأملاك ، فقال المشتري حبستها ، وسئل عن هذه النازلة ابن سهل^(٦) .

٥ - جواز صرف الأحباس بعضها في بعض .

كان فقهاء قرطبة وقضاتها يبيحون صرف فوائد الأحباس بعضها في بعض ، وفي نوازل ابن سهل : ما هو لله لا بأس أن ينتفع به فيما هو لله^(٧) .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٢٩

(٢) المرجع السابق ، ترجمة رقم ١٣٥١

(٣) ابن سهل : ورقة ٢٠٩

(٤) المعيار ، ٤٣٢/٧

(٥) راجع تفاصيل هذه المسألة : المرجع السابق ، ٤٣٣/٧ - ٤٣٥

(٦) راجع التفاصيل ، المرجع السابق ، ٢٠٠/٧ (٧) المرجع السابق ، ١١٢/٧

٦ - جائحة جنات الأحباس :

وسئل الفقهاء بقرطبة عن جائحة جنات الأحباس ، إذ كانت عادة القضاة بها الإحسان فيها إلى متقبلها ومتقبلي أرضها إذا تشكوا من جائحة استئلافاً لهم ، فقام متقبلو الأحباس عند القاضي يونس بن عبد الله الصفار يسألونه الرفق بهم والإحسان إليهم بالوضع عنهم ، وشاور في ذلك الفقهاء : أبا علي الحسن بن أيوب الحداد وابن دحون والليث بن حريش وأبو علي الحسن بن سلمون المسيلي^(١).

الأمويون والأحباس :

في عصر الولاة في الأندلس عين الخليفة الأموي بدمشق السمع بن مالك الخولاني والياً على الأندلس ، فبز أرض العنوة من أرض الصلح ، وأخرج البطحاء المعروفة بالمصلى بقبلى قرطبة في الخمس ، وأمره الخليفة بأن يجعلها مقبرة للمسلمين من حباسة أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه^(٢).

وفي عصر الإمارة بالأندلس ابتاع الأمير عبد الرحمن الداخل موضع الجامع بقرطبة من نصارى النمة ، وكان بالموضع المذكور كنيسة قديمة ، فاشتراه بمائة ألف دينار وزاده في مساحة المسجد ، وكان من مال الأحباس^(٣). وكان من أوائل أحباس الأمويين ما حبسه الأمير عبد الرحمن الداخل لأم العباس وأم الأصبغ أختي الأمير . وذكر في كتاب الحبس الذى كتبه قاضى الجماعة عبد الرحمن بن طريف « إذا كان المتوفى فلان مولاها ووجب لها ميراثه وهما غائبتان في الشام »^(٤).

وحبس الأمير عبد الرحمن الأوسط في سنة ٢٢٢ هـ / ٨٣٧ م جميع أملاكه بقرية فلانة من إقليم كذا على ابنته أم عبد الله فلانة وفلانة ، وكلف عقد ذلك يحيى بن يحيى ومحمد بن خالد . ثم عرض الأمير عقد الحبس على الفقيه عبد الملك بن حبيب بمحضرها ، فاكتشف خطأ في كتاب الحبس ، فأعاد كتابته الفقيه عبد الملك بن حبيب ، وفيه جعل المرجع بعد بنات أم عبد الله إلى ولده ، أو إلى من أحب حياً كان الأمير أو ميتاً . وهذا ما كان

(١) وثائق في شئون الحبة في الأندلس ، ص ٦٢ - ٩٥

(٢) الفساق : رحلة الوزير في اقتكالك الأسير ، ص ١١٦

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩ (٤) الخشني : ص ٢٣

يريدہ الأمير عبد الرحمن الأوسط . وفسخ الأمير جميع أجباسه التي كان قد كتبها الفقهاء يحيى وابن خالد ، إذ كانا شرطاً فيها المرجع إلى الأمير إن كان حياً ، وأمر بصرفها على ما وضع ابن حبيب ، وكانت أربعة أجباس : حبس أم المطرف شفاء وولدها ، وحبس أم المغيرة اهتزاز ، وحبس أم المنذر مؤمرة وولدها ، وحبس أم عبد الله طروب وولدها . ولقد لام الأمير الفقهاء يحيى بن يحيى ومحمد بن خالد ، فكان ردّهما أنهما اجتهدا وأن الخطأ كان غير مقصود^(١) .

واقترنت جوارى الأمير بأفعاله في هذا المجال في بناء المساجد واتخاذ الأوقاف لها ، فبنى مسجد طروب ومسجد مجد ومسجد الشفاء ومسجد متعة^(٢) .

وحافظ أمراء الأندلس على حرمة الأجباس ، وإن تحايل بعضهم على شراء الأجباس التي تجاور قصورهم ومنتزهاتهم أو تعويضها بأخرى . فقد احتاج الخليفة الناصر إلى شراء المجشر وهو من أجباس المرضى بقرطبة عدوة النهر لمقابلته منزله وباديته ، فرفض فقهاء قرطبة تحقيق رغبة الناصر بالشراء أو المعاوضة .

واستغل الفقيه محمد بن يحيى بن لبابة هذا الخلاف بين الناصر والفقهاء ، وكان قد عزل من خطة الشورى ، فكتب إلى الأمير برأيه بالموافقة على المعاوضة والأخذ برأى العراقيين الذين لا يجوزون الحبس أصلاً إلا على المساجد ، وترك رأى مالك في هذا الأمر . فأعاد الخليفة الفقيه محمد بن يحيى ابن لبابة إلى الشورى مرة أخرى وأخذ بفتواه ، وعوض المرضى من هذا المجشر بأملاك الخليفة بمنية عجب ، وكانت عظيمة القدر تزيد أضعافاً على المجشر^(٣) .

وعندما عين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم قاضياً للجماعة أمره أن يجدد الكشف عن أموال الناس والأجباس واليتامى^(٤) .

(١) راجع تفاصيل ذلك في ابن سهل : ورقة ٣٠٣ وما بعدها ، المعيار العرب ، ١٧/٧

(٢) رحلة الوزير ، ص ٢٠ (٣) عياض : ٢٩٩/٤ - ٤٠٣

(٤) النباهي : ص ٧٦

وفي صدر جمادى الأولى سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م أنفذ الخليفة الحكم المستنصر بالله تحبيس حوانيت السراجين بسوق قرطبة على المعلمين الذين اتخذهم لتعليم أولاد الضعفاء والمساكين بقرطبة . وأشهد قاضي الجماعة محمد بن إسماعيل في هذا التحبيس يوم الجمعة لسبع خلون منه ، فعظمت به المنفعة وحلت المنقبة^(١).

واستشار المنصور محمد بن أبي عامر الفقهاء في أرض موقوفة على بعض كنائس أهل الذمة أراد شراءها ، فمنعه جماعة الفقهاء منها سوى الفقيه الأصيلي وحده ، فقد أفتاه بجوازه^(٢).

ولقد كان حكام قرطبة يحبسون الأراضي والمباني على أعقابهم ؛ بعدها ، فلقد حبس المنصور محمد بن أبي عامر على ابنته فلانة وعلى عقبها من بعدها ، فإن ماتت فلانة من غير عقب أو أعقبت فانقرض أعقابها رجع هذا الحبس على جميع أولاد الحبس ذكراهم وإناثهم . وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا للذكر مثل حظ الأنثيين^(٣).

وفي الفتنة البربرية أثناء محاصرة البربر لقرطبة وافق القاضي ابن ذكوان على شراء خمسمائة فرس من مال الأحباس يحمل عليها مرتجلة العبيد لمحاربة البربر^(٤).

ولعله استند في ذلك إلى المبدأ الهام في الفقه وهو أن الضرورات تبيح المحظورات ، فعمل على ضرورة احتفاظ الخلافة بسلطتها السياسية في مواجهة الخارجين على الشرعية ، وهم وزعيمهم سليمان المستعين بالله الخارجين على خلافة هشام المؤيد .

وتعددت صور الأحباس في الأندلس ، فمنها :

١ - الأحباس على المساجد :

انتشرت في الأندلس مسألة حبس الدور والحوانيت والفنادق والأراضي على مساجد الله لتعميرها وإقامة الشعائر فيها ، قربى وزلفى لله تعالى . وتباينت

(١) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ، ص ٢٠٧
(٢) عياض : ٦٤٥/٤
(٣) المعيار ، ٤١٢/٧ - ٤١٣
(٤) ابن عذارى ، ١٠٤/٣

آراء الفقهاء في شتى النوازل التي كانت تعرض عليهم في هذا المجال ، وهناك صور مختلفة للأحباس على المساجد ، منها :

١ - المال المحبوس في الجامع :

كان المال المحبوس في الجامع يصرف في شئون العمران في المسجد وكافة أوجه الأنشطة المشروطة له ؛ فقد كلف الأمير عبد الله بن محمد قاضي الجماعة في عهده النضر بن سلمة بالنظر في المال الموقوف بالجامع ، واعلنا نستنتج الأسباب المباشرة التي دعت الأمير لضم هذا المال إلى بيت مال المسلمين لمواجهة ظروف البلاد حينئذ ، وحالتها الاقتصادية الصعبة ، وظروفها العسكرية . لكن القاضي يشاور الفقهاء في هذا الأمر . وقد اختلف الفقهاء ولم يجمعوا رأياً واحداً بصرف المال المحبوس في المسجد لبيت مال المسلمين ، عندئذ رفض القاضي تلبية رغبة الأمير ، وكان ذلك سبباً في عزله عن خطة القضاء^(١) . ولما جاء بعده قاضي الجماعة موسى بن محمد بن زياد الجذامي حكم في المال المحبس في الجامع وصرفه إلى بيت مال المسلمين^(٢) .

وفي الفتنة البربرية في سنة ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م وعد ابن ذكوان بشراء خمسمائة فرس من مال الأحباس المحفوظة بالجامع كي يحمل عليها مرتجلة العبيد لمواصلة حربهم ضد البربر^(٣) .

ولما أراد أهل قرطبة أخذ الأموال لدفعها للإفرنج لمناصرتهم ضد البربر في دولة محمد بن هشام بن عبد الجبار الثانية بقرطبة سألوا قاضي الجماعة ابن ذكوان أن يدفع إليهم مال الأحباس المودع في مقصورة الجامع ، فامتنع عن ذلك ، فما كان منهم إلا كسر باب المقصورة وأخذ الأموال المحفوظة بها وإعطائها للإفرنج^(٤) .

وفي عهد الجهاورة أراد الرئيس ابن جهور أخذ المال المحبوس في الجامع لينفقه على مصالح المسلمين ، لكن قاضي الجماعة أبو بكر محمد بن أحمد بن ذكوان المتوفى سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م لم يوافق على ذلك بالرغم من إلحاح ابن جهور عليه^(٥) .

(١) الخنسي : ص ٩٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٤

(٣) ابن عذاري : ١٠٤/٣ (٤) المرجع السابق ، ٩٨/٣ (٥) عياض : ٧٨٥/٤

٢ - ذكر ابن سهل في نوازله أن الدار المحبسة بلبصق مسجد لا بأس أن يوسع بها المسجد الجامع ، خاصة أن صلاة الجمعة لا تكون إلا في موضع واحد^(١).

٣ - فدان محبس ادعى مدع أنه من مال الجزية :

يدور النزاع في هذه الوثيقة التي جرت أحداثها في نهاية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حول فدان ادعى أحد فتيان الصقالية أنه حبسه على مسجده بقرية طرجيلة بينما به أحد الأفراد القومس إلى أن هذه الأرض هي من أرض الجزية، ومن ثم لا يجوز حبسها على مسجد المسلمين . فلما طرح الأمر على القاضي رأى إبقاء الحال على ما هو عليه وأن تظل هذه الأرض محبوسة على صاحبها عليه إلى أن يقيم مدع أنها من أرض الجزية اليينة على صحة ما يدعيه^(٢).

٤ - حبس الفقيه المشاور عبد الملك بن حبيب ، المتوفى سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م ، أو سنة ٢٣٩ هـ / ٨٥٣ م أرضاً وزيتوناً بقرية إلبيرة من كورة غرناطة على مسجد قرطبة^(٣).

٥ - منع استعمال حجر المقابر :

سئل الفقيه ابن لبابة عن حجارة المقابر العافية ، هل يبنى بها القناطر والمساجد وغير ذلك ؟ فأجاب : لا يحل ذلك ولا يجوز أن يكشف عنها^(٤).

٦ - وأورد ابن سهل قول ابن القاسم في إحدى وثائقه في الأحباس ، فقال : ابن القاسم في اتخاذ المساجد على القبور إنما أكره من ذلك هذه المساجد التي بنى عليها ، فإن عفت مقبرة فبنى قوم عليها مسجداً يجتمعون للصلاة فيه ، فلا أرى به بأساً ، وتكررت في الجنائز^(٥).

٧ - يصح الحبس بإشارة مبهمة ، وسئل ابن لبابة عن المرأة المريضة إذا اشتد مرضها ، فقليل لها تجعل شجر ك لهذا المسجد بحضرة ورثتها ، فأشارت برأسها ، أي نعم يصبح ذلك حبساً للمسجد^(٦).

(١) ابن سهل : ورقة ٣١٧

(٢) وثائق في أحكام أهل الذمة في الأندلس ، ص ٨٠ - ٨١

(٣) الإحاطة ، ٥٤٩/٣ (٤) المعيار ، ١٠٣/٧

(٥) ابن سهل : الورقتان ٣١٧ - ٣١٨ (٦) المعيار ، ١٠٤/٧

٨- أورد ابن سهل قول فتاوى بعض الفقهاء للقاضي ابن زرب في مجلسه ورد ابن زرب عليهم ، وهى أسئلة تدور حول بيع حصر المساجد التى يستغنى عنها ، وكذلك ما بلى من النقض واستغنى عنه فبيعه جائز (١).

٩- اختلاف شيوخ الأندلس فى هدم مسجد يقصده أهل الشر ، وسئل شيوخ الأندلس عن رجل أحدث مسجداً وأن أهل الشر يختلفون إليه مع متبرجات النساء قد جعلوه ذريعة لذلك . فأجاب جميعهم إلا محمد بن إسحاق ابن السليم بأن يأمر القاضي بهدم هذا المسجد وإعادة الموضع إلى ما كان عليه من الحبس ، ومن قصد الموضع من أهل الشطارة والشر منعوا من ذلك .
أما ابن السليم فإنه لم ير الهدم ، وإنما رأى منع أهل التشطير والسوء من ارتياد الموضع (٢).

١٠- وآخر أوصى بتحسيس أصل على مسجد معين إلا أن يولد له ذكر أو أنثى واحتاج أحدهما فيصرف إليه .

وأخذ فى هذه المسألة التى أرسلها قاضى إشبيلية رأى فقيهى القيروان أبى بكر بن عبد الرحمن وأبى عمران القاسى ، وعلق ابن سهل على رأيهما (٣).
١١- ما فضل من الحبس المعين المصروف يصرف فى مثله .

كان قاضى الجماعة بقرطبة ابن السليم يرى هذا رأى وينقل فوائد الأحباس إلى غير مصرفها مما هو لله ، ورأى ذلك غيره من القضاة ورفضوا فيه (٤).

١٢- سئل الفقيه ابن المكوى المتوفى سنة ٤٠١ هـ / ١٠١١ م عن رجل حبس أرضاً على مسجد بعينه فحرب ذلك المسجد وانقطع أهله ولا عامر له وصار ما حوله مزروعاً بطول العهد وذهب من كان يعمره ، فلمن ترى أحباسه ؟ وأين توضع ؟ وما يفعل بها (٥) ؟

فأجاب : أن يجتهد القاضى فى ذلك بما يراه .

وقال ابن الهندى : توقف غلة المسجد لأنها من حقوقه ، وعلى ذلك

(١) راجع التفاصيل ابن سهل : ورقة ٣١٧ ، المعيار ، ٦٦/٧

(٢) المعيار ، ٢١٩/٧ - ٢٢٠ (٣) ابن سهل : ورقة ٣٠٥ وما بعدها .

(٤) المعيار ، ٢٠٠/٧ - ٢٠١ (٥) المرجع السابق ، ٤٣٦/٧

حبس الحبس حتى يبنى المسجد ، فقد يمكن أن يبنى يوماً ما ، وصرفها إلى غير المسجد من التبديل لشرط الحبس .

١٣ - لا يصلي الإمام بقوم وهم له كارهون : في وثائق ابن مغيث : إذا كره أهل مسجد الصلاة وراء إمام وأرادوا عزله لم يكن لهم ذلك إلا أن يثبت عليه بغيرهم جرحه في دينه ، وذلك إذا استأجره صاحب الأحباس ، أما إذا استأجرته الجماعة فذلك لهم من غير ثبوت لجرحته^(١) . أما ابن المكوي فإنه يأخذ بقول ابن حبيب^(٢) .

١٤ - أجر الإمام : سئل ابن عتاب عن مسجد يحتاج لإصلاح ويستغرق ذلك قبالة العام أو الأعوام ، ولا يجد الإمام من أين يأخذ أجره ، ثم تعود قبالة المسجد إلى حالها فريد الإمام أخذ أجرته منها لما مضى من الأعوام : فأجاب : ليس له أن يؤم إلا بأجرته ولا كلام له في ذلك^(٣) .

١٥ - وفي نوازل ابن سهل : من بنى مسجداً في قرية فصلى فيه نحو سنتين ثم باعه ممن نقضه وبناه بيتاً أو داراً أو تصدق به على من فعل هذا به . فقال ابن سهل : يفسخ ما فعل ويرد إلى ما كان عليه مسجداً ، وهو كالحبس لله لا يجوز بيعه ولا تحويله عن حاله^(٤) .

١٦ - وفي نوازل ابن سهل : المقبرة تضيق عن الدفن وينتقل عنها إلى غيرها وإلى جانبها مسجد قد ضاق بأهله ، لا بأس أن يوسع المسجد ببعضها ، لأنها جميعاً المسجد والمقبرة حبس للمسلمين لصلاتهم وتداقهم ، فلا بأس أن يستعان ببعض ذلك في بعض^(٥) .

١٧ - وشاور بعض القضاة في قرطبة في مسجد أراد جيرانه الزيادة فيه من دار حبس مجاورة له . فجاوب ابن عتاب : كان كثير من شيوخ بلدنا يقولون : لا سبيل إلى أن يكره الإمام أحداً على بيع داره للزيادة في المسجد الجامع ، ولا يخرجها عنها إلا بطيب نفس^(٦) .

(١) المرجع السابق ، ٤٧٤/٧

(٢) راجع قول ابن حبيب : المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، ٤٧٣/٧

(٤) ابن سهل : ورقة ٣١٥

(٥) المرجع السابق ، ورقة ٣١٨

(٦) المرجع السابق ، ورقة ٣١٧

١٨ - وفي نوازل ابن سہل : أنقاض المسجد لا تنقل إلى مسجد آخر :

إن ابن عتاب كان مذهبه في نقض مسجد يتهدم ولا جيران له ولا معه ما ينفق في بنائه وإعادة نقضه فيه أن يترك ذلك النقض ولا ينقل إلى مسجد غيره ولا يصرف في سواه . وبذلك كان قد أفتى في أنقاض جامع مسجد رستشان من عمل قرطبة أن تترك في الجامع تعفن ولا تزال عن موضعها ، واحتج بما في سماع أشهب وابن نافع عن مالك^(١) .

١٩ - الأكل من ثمار شجر المسجد والمقبرة والطريق مباح :

كان ابن عتاب لا يرى غرس الشجر في صحن المساجد ، وقال : والأكل منها مباح للمؤذن وشبهه ، وما كنت أحب أن أكل منها^(٢) .

٢٠ - يمنع وضع الزرع وغيره في أفنية المساجد إذا ثبت الإضرار بها :

وأفتى ابن لبابة في مسألة إنزال الناس الزرع والخطب والبقول وغيرها في دكاكين المسجد فتوسخ المسجد وتلوثة وتنزل الأغنام في فنائنه ويكثر تبولها ، فيثور غبارها في المسجد فتزول طهارة المسجد ، فدفع الضرر أولى واجبات المسلم لكرامة دور العبادة^(٣) .

وكانت الدولة تبنى المسجد الجامع بكل كورة والناس تقف الأراضي والأموال لعمران هذا المسجد وشئونه ، إلى جانب ما يبنيه الناس من المساجد الصغيرة في الأرباض والقرى ويحبس عليها الضياع للصرف على شئونها .

وقد اختلفت تقديرات المؤرخون في عدد مساجد الأندلس وقرطبة عاصمة الخلافة حتى عصر المنصور محمد بن أبي عامر^(٤) ، بل سجل البعض أن عدد مساجد قرطبة التي كانت عامرة حتى أيام عبد الرحمن الداخل ٤٩٠ ، ثم زادت^(٥) . وبعضهم ذكر أن مساجد قرطبة ٤٧١ مسجداً^(٦) .

والحقيقة أن هذه المسألة في غاية الصعوبة إذا علمنا كثرة ما كان في

(١) المرجع السابق ، ورقة ٣١٨ ، المعيار ، ٤٢٥/٧ - ٤٢٦

(٢) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٤٩ - ٥٠ ، المعيار ، ٤٣٦/٧

(٣) وثائق في شئون العمران في الأندلس ، ص ٦٦ - ٦٧ ، المعيار ، ٤٨٢/٧

(٤) راجع المقرئ : نفح الطيب ، ٥٤٠/١

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها (٦) المرجع السابق ، ٥٤١/١

قرطبة من المساجد التي لا يهتم بها فتندثر وتخرّب وتظل مغلقة لا تمارس فيها الشعائر الدينية حتى نهاية عصر الخلافة^(١).

وما يهمننا في هذا المجال ما كان يبينه الأفراد ، سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو من أصحاب البيوتات الأندلسية والفقهاء . بل كانوا يقيمون الشعائر فيه بأنفسهم ، وبالطبع كان يحبس على هذه المساجد ما يقوم بالإتفاق عليها من الحصر والوقيد وأجرة القومة والترميم^(٢).

ومن شخصيات القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ممن كان يبنى المساجد صدقة لله الفقيه فتح بن إبراهيم الأموي ويعرف بابن القشاري . المتوفى سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ - ١٠١٣ م من أهل طليطلة ، بني بطليطلة مسجدين ، أحدهما بالجبل البارد ، والثاني بالدباغين^(٣).

٢ - أحباس أهل الذمة :

تختلف أحباس أهل الذمة في أحكامها عن أحباس المسلمين وتغايرها لأسباب كثيرة ، منها أن المسلم لا رجوع له في حبسه وفسخه ونقضه إذا قام بتوثيق الحبس أمام القاضي ، عندئذ لا خيار له في الرجوع فيه .

أما الذي إذا حبس ثم أراد الرجوع في فعله بنقضه أو بيعه أو بما شاء ، لم يعرض له ، ولا يحل للقاضي النظر في تحصيله وإنفاذه لضعفه .

ولأهل الصلح بيع أرض الكنيسة إن أحبوا ، وذلك من أحباسهم .

واستشار المنصور محمد بن أبي عامر الفقهاء في أرض موقوفة على بعض كنائس أهل الذمة أراد شراءها فمنعه جماعة الفقهاء منها سوى الأصيلي وحده ، فإنه أفتاه بجوازه^(٤) واحتج لذلك ، فرجع ابن صاعد منهم إلى قوله .

ويورد ابن سهل نماذج حية من نوازل أحباس أهل الذمة ، منها :

« جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل الذمة ثم قام ابن أخي بائعها يدعي أنه

(١) راجع كتابنا قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي

المساجد ، ص ٣٩ - ٥٣

(٢) راجع كتابنا السابق وأسماء أصحاب المساجد بقرطبة وأرباضها ٤٦ - ٥٢

(٣) ابن بشكوال : الصلة ، ترجمة رقم ٩٨٣

(٤) عياض : ٦٤٥/٤

كان قد حبسها عليه قبل بيعها» (١). وهذه الوثيقة من وثائق القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، وأجاب فيها الفقيه ابن عتاب ، وملخصها :
جنة اشتراها مسلم من يهوديين ، واستمر حائزاً لها طوال عشرة أعوام
ثم أوقفها على ذريته من بعده ، على أن تؤول من بعد انقراضهم إلى جهة بر
لا تنقطع ، كطلبة العلم ، وفك الأسرى ، وعق الرقاب .

ويعود تاريخ الحبس هذا إلى ثلاثة عشر عاماً سابقة على طرح النزاع على
القاضى ، ثم قام يهودى يزعم أن هذه اللجنة حبسها عليه عماء اللذان كانا
يملكانها ، وذلك فى تاريخ سابق على التبائع الصادر منهما إلى المسلم ، وأبرز
مصادقاً أقوله وثيقة حبس محررة بخط إسلامى ورد فيها أن اليهوديين حبساً
الجنة المبيعة على ابن أخيهما المدعى وعلى ذريته ، وأن أحد هذين اليهوديين قد
حاز الجنة نيابة عن ابن أخيه ولحسابه ولصغر سن هذا الأخير .

وتثير هذه الوثيقة بعض التساؤلات حول أحباس أهل الذمة ، منها :
هل أحباس اليهود تجوز عند المسلمين ؟ وهل يجوز أن يحوز البائع
بنفسه ما حبسه على غيره ؟ وهل ينظر قاضى الإسلام فى أحباس اليهود ؟
وهل ينقض حبس المسلم حبس اليهودى ويلغيه ؟ وأيهما له الغلبة والأفضلية
على الآخر ؟ وهل تجوز شهادة المسلم على خطوط المسلمين فى حبس اليهود ؟
وقد أجاب الفقيه ابن عتاب عن هذه الأسئلة قائلاً : إن هناك مغايرة
تامة بين أحباس المسلمين وأحباس أهل الذمة فى أحكامها ، منها :
أن خيار المسلم يسقط فى رجوعه عن الحبس إذا قام بتوثيقة أمام القاضى ،
أما الذى فإنه لا يمنعه من ذلك مانع .

وبيعه للحبس جائز نافذ ولا يرد البيع ولا يفسخ . ولا يراعى فى حبس
اليهودى حيازة ولا غيرها بعد البيع . وكذلك الشهادة على الخط لا يلتفت
إليه فيها ، ولا يسمع إقرار اليهودى أنه حاز نصيبه منها ، إذ لا منفعة فيه .
ولليهودى المقرر له بذلك القائم بالحبس مطالبة عميه البائعين لما حبسناه عليه إن
أحب ومحاكمتها إلى حكم أهل ملتهم إن شاء (٢) .

(١) محمد خلاف : وثائق فى أحكام قضاء أهل الذمة فى الأندلس ، ص ٦٥ - ٧٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٨ ، المعيار ، ٤٣٩/٧

وأفتى القاضي ابن سهل في شهر شعبان سنة ٤٨١ هـ / ١٠٨٨ م في سؤال وجه إليه عن يهودى حبس على ابنته البكر القاصر جميع القلعة التى فى موضع كذا وحدها كذا ، ونصف القلعة التى فى موضع كذا وحدها كذا ، وعلى من يولد له وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ، فإن لم يولد له ولد يؤول الحبس على ابنته وعلى أعقابها وأعقاب أعقابها ، فإن انقرضوا رجع حبساً على مساكين المسلمين بلورقة . ثم قام رجل له جاه أو سلطان أجبر المحبس على أن يبيع نصف الحبس الموصوف ، فابتاعه منه وبقي بيده مدة ، وقام اليهودى أو ابنته بطلب نقض ذلك البيع (١) .

وكان جواب ابن سهل : بأن نقض البيع ورده إلى الحبس واجب ، كذلك للمرجع الذى فيه مآلا للمسلمين ، ولو لم يكن فيه تحبيس لوجب نقضه إن ثبت الإكراه استناداً لرأى أصبغ عن ابن القاسم ، ولا يجوز للمسلم أن يشتريه (٢) .

أما الأحباس التى تحبس على الكنائس والأديرة قربى إلى الله فلا يجوز للأسقف إخراجها عما حبست من أجله ببيعها أداء للخراج أو حرمة الكنيسة أو لسبب آخر ، إذ يبطل كل تصرف وتبقى العين المحبوسة للغرض الذى حبست من أجله كما هو الحال بالنسبة لأحباس المسلمين (٣) .

وأورد أبو عمر ابن القطان جواز بيع الأسقف من أرض الكنيسة أداء للجزية ، وهو رأى عيسى عن ابن القاسم .

والرأى الآخر لأصبغ عن ابن القاسم : إن ما باعه الأسقف من أرض الكنائس وأحباسها أن ذلك لا يجوز شراؤه لمسلم ، لأن البائع هو غير المحبس . وقال أصبغ : إن حاكم المسلمين لا يحكم فى منع بيع ذلك ولا رده إن بيع ولا إنفاذ حبسه ولا جوازه ولا يسعه ذلك (٤) .

ويفتى الفقيه أبو عمر ابن القطان بعدم قبول تحبيس اليهود على مساجد المسلمين . وقياس هذه المسألة أن يهودياً حبس داراً على مسجد بقرطبة . وأجاب أبو عمر بأن ذلك لا يجوز ، واستند لما فى المدونة فى كتاب الجهاد

(١) وثائق فى أحكام أهل الذمة ، ص ٦٨ وما بعدها ، المعيار ٥٩/٧ - ٦٠

(٢) وثائق فى أحكام أهل الذمة ، ص ٦٩

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٨ (٤) المعيار ، ٦٥/٧

حين ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إنا لا نستعين بمشرك » ولا يجوز شيء من تحبيس اليهودي^(١).

وأكد ذلك ابن رشد نقلاً عن منتقى الباجي أنه لو حبس ذمي داراً مثلاً على مسجد فإنه لا يصح ، لأن هذه الجهة يجب أن تخص بأفضل الأموال وأطيبها ، وأموال الكفار أبعد الأموال من ذلك ، فيجب أن تنزه عنها المساجد^(٢).

أما عن أحباس أهل الذمة فلا حرمة لها ويجوز تحويلها إلى بيت مال المسلمين . قد سئل القاضي عياض عن أحباس حبسها نصارى معاهدون على كنيسة لهم ، وكان القسيسون يستغلونها وينفقونها في مصالح كنيسهم ، وما بقي يأخذونه لأنفسهم ، فظلت إلى أن أجلاهم الأمير من ديارهم ، فحول المسلمون الكنيسة المذكورة مسجداً تصلى فيه الصلوات ، وبقيت الأحباس المذكورة على ما كانت عليه ، يكسى منها المسجد ويستغل الأئمة الباقي .

وأجاب القاضي عياض بأن الكنيسة وأحباسها عند إجلاء أهلها لبيت مال المسلمين لا ارتفاع أيدي النصارى عنها ، إلا أن يكون محبس الكنيسة أو شيء من أحباسها حياً فله الرجوع في ماله وبيعه ونقض حبسه لا يتعرض له في ذلك ، وأن أحباسهم ليست لازمة ، لأنها لم يرد بها وجه الله تعالى ولا حبست له ، بل حبست للطاغوت ، فترجع على ملك محبسها إن طلبها^(٣).

٣ - الحبس في سبيل الله (الجهاد) :

كان حبس الخيل في سبيل الله من أيام الرسول عليه الصلاة والسلام^(٤). وكان أهل الأندلس مدربين على الحرب المتقطعة للجهاد في سبيل الله واعتيادهم على ذلك لمجاورتهم العدو في الشمال ، مما جعل بعض الميسورين الأندلسيين يوقفون الأراضي على الحصون والأربطة والثغور التي يأتي إليها ويسكنها الزهاد والمنقطعون إلى مدافعة العدو من العدو المغربية ومن كور الأندلس المختلفة . وكذلك حبست الدواب على الجهاد .

(١) راجع تفاصيل ذلك : المعيار ، ٦٥/٧ - ٦٦

(٢) محمد بن عبد الله : ناظر الوقف ، مجلة دعوة الحق ، ص ٦٦ ، أبريل - مايو

عام ١٩٨٧ ، المغرب .

(٣) المعيار ، ٧٣/٧ - ٧٥ (٤) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ١٤٤/٦

وفي وثائق القاضي ابن سهل تطبيق عملي لذلك ، منها : من حبس فرساً لله يستخدم في قتال الأعداء . وكان الحابس يسمُّ الفرس في فخذيه « حبس لله » حتى لا يغرم عليه أن ينزع منه^(١). وذكر ابن بشكوال أن الفقيه خلف ابن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بالرحوي من أهل طليطلة والمتوفى سنة ٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م ، وكان كثير الصدقة ، أخرج طائفة من حمامه تحبباً على أن يبتاع من الغلة خيلاً يجاهد عليها في سبيل الله^(٢).

وينقض البيع للفرس الموسوم بسمه الحبس لأنه مكروه المتاجرة في ذلك وحتى لا تنتشر هذه الظاهرة^(٣).

وهناك من كان يحبس أرضاً وشرط أن تنفذ غلتها في مصالح حصن من حصون المسلمين حدده ، فإذا تغلب العدو على ذلك الحصن وجب أن تنفذ الغلة في حصن غيره كما أفتى بذلك ابن دحون^(٤).

وكانت آلات الحرب مثل السيوف تحبس ليقاتل بها أهل الاستحقاق في سبيل الله^(٥). ويجوز أن يحبس مملوك أفرنجي أو جليقي ويسمى ليخدم الغزاة في سبيل الله ، أو ما ذكره المحبس من الوجوه التي يتقرب بها إلى الله عز وجل ولا يحل له تحبسه على وجه الضرر بالعبد^(٦).

وكذلك كان هناك من يحبس سيفه الهندي أو الإفرنجي أو السريجي ليقاتل به أهل الاستحقاق في سبيل الله عز وجل^(٧).

واختلف فقهاء الأندلس في مسألة من اكرى أرضاً محبسة على حصن من حصون طليطلة لسبعة أعوام ، واجتمع من ذلك عليه كراء سنتين ، فأراد القاضي بطليطلة قبض ذلك ، ووقفه عند ثقة حتى ينفذ على وجهه .

فاعترض فقهاء طليطلة بحجة أن ذلك يخرج من ذمة إلى أمانة ، وذلك تضييع . وأجاب ابن عتاب : أنه لا يرى توقيفه ولينفق في الحصن ، فإن

(١) ابن سهل : ورقة ٣١٦ ، المعيار ، ٤٢٣/٧

(٢) الصلة ، ترجمة رقم ٣٧٨ (٣) المعيار ، ٢١٨/٧

(٤) ابن سهل : ورقة ٣١٧ ، المعيار ، ٦٤/٧ ، ٢١٨ ، ٤٢٤

(٥) ابن العطار : ص ٢٠٦ (٦) المرجع السابق ، ص ٢٠٧

(٧) المرجع السابق ، ص ٢٠٦

كان الحصن عنه في غنى ، وكان المكثري ملياً يترك في ذمته بعد الإشهاد عليه .
أما ابن القطان وابن سهل فأيدا رأى قاضي طليطلة .

وسئل أبو بكر ابن عبد الرحمن عن يسكن الحصن ويشترى ويبيع السلع وهو من أهل الدين والفضل ، فأجاب : إنما يسكن الحصون من فيه القوة على الحرس والعساس والخروج عند وقوع النفير في الحصن ، إلا أن يكون الفاضل الذي لا يستغنى عنه ومن يعلم الناس القرآن منه ، أما صرف التجارة فليس من شأن المرابطين ^(١) . ولعل تلك الفتوى توضح لنا مدى حرص الفقهاء على تفرغ المرابطين لأعمال الجهاد في سبيل الله ، وعلى الميسورين من المسلمين تقديم العون المادي لهم لزيادة مقدرتهم على الصمود أمام العدو ، ولا ينشغلوا عن ذلك بأعمال الدنيا .

٤ - الحبس على الفقراء :

وهناك من كان يحبس أملاكه على الفقراء ، سواء كانوا من أهله أو غيرهم ، وقد حفلت نوازل ابن سهل بصور متنوعة من ذلك ، منها :

١ - من حبس منزلاً على المساكين فباعه القاضي وفرق ثمنه عليهم ثم رفع إلى قاض غيره ففسخ البيع ورد المنزل حبساً كما كان ، ويعاد إلى المشتري بالثمن من غلة الحبس وخطأ الإمام في الأموال هدر ^(٢) .

٢ - من جعل لبن بقرته للمساكين ثم أمر إلى غيرهم ^(٣) ، وسئل في هذه المسألة بعض فقهاء الأندلس عن جعل لبن بقرته للمساكين وانتفع بها المساكين سنين ثم أمر ببقرته عند موته للسي .

فأجاب : إن كان أبرزها للمساكين على يد من يدفع إليهم اللبن لم يجز له أن يحولها عنهم إلى أهل السبي ولا غيرهم ، وإن كان هو الذي يلي إعطاء اللبن فله أن يصرفها حيث شاء .

٣ - شوري في أحباس البوادي :

رفع صاحب الأحباس بقرطبة في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي إلى القاضي يستشير في أمر القوم الذين أتوا إليه من قرى شتى

(٢) ابن سهل : ورقة ٣١٥

(١) المعيار ، ٢٣٦/٧ - ٢٣٧

(٣) المعيار ، ٧٦/٧ ، ١٠٥

يذكرون أن عندهم مساجد خربة ولهم أحباس على هذه المساجد ، وعلى ضعفاء القرى التي هي فيها وطلبوا إرسال عدلين لحضور تفرقة ما للضعفاء من الطعام المرفوع في الأرض المحبسة^(١).

٤ - هدم سقائف موقوفة لسكنى الضعفاء بقرب جامع قرطبة المنسوب حباستها إلى نيرور وإعادتها إلى التي هي له موقوفة .

وقد أجاب الفقهاء : بأن أفنية الجامع ورحابه أحق بما احتيط فيه وذب عنه وأن يهدم الزائد وتعاد المحجة إلى هيئتها التي كانت عليها قبل الزيادة .

٥ - وهناك وثيقة أخرى فيمن حبس على ضعفاء أهله لصلبه فلم يكن فيهم سوى الأغنياء بعد مضي ثمانين عاماً أو يزيد^(٢).

وسئل في هذه المسألة الفقيه ابن المكوي ، فأجاب بأنه لا رجوع مطلقاً وإن كان بنو بني بنيه ضعفاء رجع الحبس إليهم ، وإن لم يكونوا ضعفاء رجع إلى المساكين حتى يكون في أهله ضعفاء فيرجع إلى ضعفاء أهله .

وقال ابن الهندي : الجواب صحيح ، وإن كانت قرابته لصلبه أغنياء ولقرابة الأغنياء قرابة فقراء رجع إليهم ، واختلف في ذلك ، وقيل : إذا كان أقرب قرابته أغنياء رجع إلى المساكين .

٦ - مسألة أخرى من نوازل ابن سهل : « من أوصى بتحبس شيء عينه من أصوله حبساً مؤبداً على المساكين في وصية وشرط إن احتاجت ابنته إلى غلة الحبس رجع إليها وهي مصدقة فيما تدعيه من الحاجة » . وبذلك يكون هناك شرط إذا افتقرت ابنته رجع إليها . وقد نزلت في إشيلية للقاضي أبي عبد الله الباجي ، واستشار فيها فقيهي القيروان^(٣).

٧ - من حبس في وصيته ضيعة على ضعفاء أهله^(٤).

سئل فيها ابن عتاب من المرية عن رجل حبس في وصيته ضيعة له حبساً صدقة على ضعفاء أهله من قبل أبيه وأمه يبدأ في ذلك بأهل الحاجة منهم على

(١) ابن سهل : ورقة ٣٢١ (٢) الميعار ، ٤٣٥/٧ - ٤٣٦

(٣) ابن سهل : ورقة ٣٠٥ ، الميعار ، ٤٢٠/٧ - ٤٢١

(٤) ابن سهل : ورقة ٢٩٩ ، الميعار ، ٤٧٧/٧ - ٤٧٨

ألصق القرابة منهم إليه وأقعدهم به ، فيعطى كل واحد منهم من ذلك قوته وكسوته^(١).

٨ - ومسألة أخرى : « جنة اشترانا مسلم من بعض أهل الذمة » واستمر حائزاً لها عشر سنوات ثم أوقفها على ذريته من بعده على أن تتول من بعد انقراضهم إلى جهة بر لاتنقطع لطلبة العلم ، وفك الأسرى وعتق الرقاب^(٢). وهناك من الأحباس ما كان يعار لأهل الضعف والفقراء عند بناء أزواجهن عليهن ، وهى أشياء خاصة بزينة العروس وغيرها ، مثل الحلى أو ثوب خز أو ظهارة كتان أو خشخاشية أو زهرية أو مقنع خز أو رداء شرب^(٣). وكان من يحبس هذه الأشياء من الميسورين يصفها وصفاً دقيقاً لتعار للفقراء فى المناسبات السعيدة ، وتعود بعد ذلك لصاحب الأحباس . وأورد ابن العطار نماذج للوثائق الخاصة بحبس مثل هذه الأشياء .

٥ - الحبس على المرضى :

ولقد كانت هناك أحباس على المرضى بقرطبة حبسها أصحابها عليهم ، وسبق أن رأينا كيف حاول الخليفة الناصر معاوضة المجشر وهو من أحباس المرضى بقرطبة عدوة النهر لمقابلة منزله وباديته . ورفض الفقهاء ذلك لولا موافقة الفقيه محمد بن يحيى بن لبابة على ترك الأخذ بقول مالك فى هذه المسألة والأخذ برأى أبى حنيفة^(٤) ، وأن الخليفة عوض المرضى بأملأكه بمنية عجب بمساحة تزيد أضعافاً على المجشر^(٥).

وهناك نازلة فى هذا الصدد ، إذ حل بقرطبة مرضى من غيرها وأرادوا الدخول مع مرضاهم فى أحباسها ، فكان الخلاف بين الفقهاء فى الوقت الذى يجب لهم فيه الدخول إلى قرطبة ، إذ ذكر بعضهم بعد مقام أربعة أيام عندئذ تقسم عليهم من غلة الأحباس^(٦).

(١) راجع جواب ابن عتاب بالتفصيل : ابن سهل : ورقة ٢٩٩

(٢) راجع تفاصيل تلك المسألة : وثائق فى أحكام أهل الذمة فى الأندلس ، ص ٦٥-٦٩

(٣) ابن العطار : ص ٢٠٦

(٤) والمذهب الحنفى يرى إبطال الحبس مطلقاً لما فيه قطع الميراث . راجع المعيار :

أحباس الأسارى ، ٣٣٣/٧

(٥) عياض : ٣٩٩/٤ وما بعدها . (٦) المعيار ، ٤٨١/٧

٦ - الحبس على المقابر :

وهناك من الأحباس ، ما كان يحبس كمقابر للمسلمين . وأورد ابن سهل بعض تلك النوازل في هذا المجال ، منها :

١ - فدان شهد فيه بالسماع ^(١) وتاريخ هذه النازلة في نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وملخصها : حبس ابن عبد المؤمن قطعاً من فدان بقرية السقائين بغربي حاضرة قرطبة ، وكانت الشهادة عليه بأنه حبس للمقبرة ، ولذلك يجب عدم حرث هذا القطيع حتى يتم النظر فيه ، وهذا هو رأى فقهاء الشورى : محمد بن غالب ، وابن لبابة ، ومحمد بن وليد .

٢ - والمسألة الثانية « في عرصة محبسة للتدافن فيها أراد رجل فتح باب داره عليها » ^(٢) : وعرضت هذه القضية على قاضى إشبيلية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي ، وسأل فيها فقيهى القيروان : أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا عمران الفاسى .

وقد علق القاضى ابن سهل على رأى الفقيهين ، فقال : إن جوابهما صحيح ، فإن صاحب العرصة لو كان حياً لمنع صاحب الدار من فتح باب عليها ، فكيف وقد تحرمت بجرمة الأحباس التى قد تحمى مما هو مباح فى غيرها ^(٣) .

٧ - الحبس على طلبه العلم :

تطالعنا التراجم التى بين أيدينا أن من الفقهاء من كان يحبس كتبه على طلبه العلم ، من هؤلاء هارون بن سالم من أهل قرطبة ، توفى حدثاً فى سن الأربعين سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ - ٨٥٣ م ، وكانت كتبه موقوفة عند الفقيه أحمد بن خالد ^(٤) وهو قريب لأمه ^(٥) .

وكذلك فعل الفقيه الراوية قاسم بن سعدان بن عبد الوارث من أهل رية

(١) راجع تفاصيل هذه المسألة : ابن سهل : ورقة ٣٠٧

(٢) راجع تفاصيلها : المرجع السابق ، الورقتان ٣١٩ - ٣٢٠

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٣٢٠

(٤) لعل أحمد بن خالد المذكور هو الفقيه الأندلسى الذى تفقه بسحنون وشيوخ المغرب وألف كتاب العبادة وكتاب الصلاة فى النعلين وذكره ابن فرحون : ١/١٦٨ ولم يذكر تاريخ وفاته .

(٥) ابن الفرضى : ترجمة رقم ١٥٣٠ ، عياض : ٤٨/٣

وسكن قرطبة ، وتوفي سنة ٣٤٧هـ / ٩٥٨م ، إذ حبس كتبه عند الفقيه محمد ابن محمد بن أبي دليم^(١) حتى يستفيد منها طلبة العلم بعد وفاة حابسها .
ولم يهمل الفقهاء طريقة كتابة صيغ دواوين العلم المحبوسة على الطلاب ، فيقال فيها :

« ليستعيرها ثقات طلبة العلم للنسخ والمقابلة والدراسة »^(٢).

وفي المصاحف : « لتعار لمن يريد القراءة فيها أو فيه »^(٣) إن كان واحداً ، ونقول في صفة مصحفه : « الجامع للقرآن الذي صفته كذا وكذا » تصف بجليده وغلافه وخطه كوفي أو صفة كذا . فإن أخرج هذه الأحباس عن يده قيل : « ودفع الحبس فلان ذلك إلى فلان وقبضه فلان منه واختاره دونه للوجه المذكور »^(٤).

وذكر ابن سهل في نوازله في مسألة جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل الذمة ثم قام ابن أخى بائعها يدعى أنه كان قد حبسها عليه قبل بيعها^(٥).

لم يذكر ابن سهل المشتري ، بل ذكر ديانته وهو « مسلم » ، وحبس هذه اللجنة المشتراة على بنيه ، فإذا انقرضوا رجعت حبساً على طلاب العلم وفي فك الأسرى وعتق الرقاب^(٦).

وهي من وثائق القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، وشاور فيها القاضي الفقيه ابن عتاب وابن سهل .

أما الفقيه المقرئ محمد بن عيسى بن فرج بن أبي العباس بن إسحاق التجيبي المغامى من أهل طليطلة فإنه حبس كتبه على طلاب العلم الذين بالعدوة ، وتوفي سنة ٤٨٥هـ / ١٠٩٢م^(٧).

والكتب المحبوسة على طلاب العلم ينتفع بها حسبما نص عليه الحبس ، فربما ينص الحبس في تحبيسه أنه لا يعطى الطالب إلا كتاباً بعد كتاب ، ولا بد في

(١) ابن الفرضي : ترجمة رقم ١٠٧٢

(٢) ابن العطار : ص ٢٠٦ (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠٧

(٥) وثائق أحكام قضاة أهل الذمة ، ص ٦٥ - ٦٩

(٦) المرجع السابق ، ص ٦٦ (٧) الصلة ، ترجمة رقم ١٢٢٥

هذه الحالة أن يتوخى الناظر في الحبس ما قصده الحبس ولا يتعدى ما شرطه ، وأن الشروط المذكورة لا بد من الوفاء بها ولا تجوز مخالفتها .

وإن الناظر في حبس هذه الكتب الموقوفة عنده مسئول عنها وعن الحفاظ عليها من التلف .

والكتب التي حبست على طلاب العلم من أهل العدو ، فربما تنقل إلى هناك ، أي إلى العدو ، أو تظل في الأندلس يطلع عليها طلاب العدو الوافدون عليها . ولم نستدل في الترجمة على الفقيه الناظر في حبس هذه الكتب .

وبجانب حبس الكتب على طلاب العلم من العلماء وغيرهم فهناك من يحبس الدور عليهم أيضاً ، ولقد قام الفقيه فرج بن أبي الحكم بن عبد الرحمن اليحصبي من أهل طليطلة والمتوفى سنة ٤٤٨ هـ / ١٠٣٦ م ، بحبس داره على طلاب العلم^(١) .

٨ - أحباس الدور :

أورد ابن سهل في نوازلہ نماذج مختلفة لأحباس الدور ، منها ما كانت أحداثها في نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، مثل :

١ - دار بيعت وحبست ثم ادعى البائع أنه مولى عليه^(٢) وكان المشاوران في هذه المسألة : محمد بن غالب وابن لبابة وغيرهما .

٢ - فدان محبس بيد رجل ادعى أنه قد فرق غلته واضطرب في قوله^(٣) ، وكان فقهاء الشورى في هذه المسألة هم : ابن لبابة وأيوب بن سليمان وابن وليد وأحمد بن يحيى وسعد بن معاذ ويحيى بن عبد العزيز وعبيد الله بن يحيى ومحمد ابن غالب ويحيى بن عبيد الله . ونقد القاضي ابن سهل رأيهم فقال : « إن الفقهاء لم يذكروا ثبوت ملك الحبس للفدان ولا حيازته ولا بد منها »^(٤) .

٣ - المحبس عليه يعمر المحبس ما حبسه عليه^(٥) . وكان فقهاء الشورى في هذه المسألة : ابن لبابة وعبيد الله وأيوب بن سليمان وغيرهم .

(١) المرجع السابق ، ترجمة رقم ٩٨٦ (٢) ابن سهل : ورقة ٣١٤

(٣) المرجع السابق ، الورقة نفسها . (٤) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٥) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

٤ — دار محبسة على رجلين أكرها أحدهما ، واستشار القاضي فيها الفقيه ابن لبابة وحده^(١).

٥ — في الحانوتين المحبسین للغسانی وفسخ البيع فيهما^(٢) ، وذكرت زوجة الغسانی أنها باعت الحانوتين المحبسین مكرهة مفروضاً عليها السياط ، وإذا ثبت الإكراه وجب الرد^(٣).

وفي مسألة « القاضي يأمر بضم دار إلى نظر صاحب الأحباس »^(٤) . والدار بحاضرة قرطبة بربرض باب اليهود في الدرب المنسوب إلى اللباد ، وكان القاضي سليمان بن أسود قد ضمها إلى نظر صاحب الأحباس . وكانت ملكية هذه الدار لمحمد بن زهير المتوفى ، والورثة وهما ابنه عبد الله الغائب بالمشرق وابنته فاطمة بوادي الحجارة ، واعتدى على هذه الدار وتسورها غلام حفص وزوجته . وكان فقهاء الشورى في هذه القضية التي عرضت على قاضي الجماعة بقرطبة أحمد بن محمد بن زياد — سنة ٢٧٦هـ / ٨٨٩م في عهد الأمير عبد الله بن محمد ، هم : عبيد الله بن يحيى ، وأيوب بن سليمان ، ومحمد بن عمر بن لبابة ، ومحمد بن وليد ، ويحيى بن عبيد الله . وكان تعليق ابن سهل على آراء الفقهاء وحكم القاضي ، فقال : « في هذه المسألة نظر ، لأن الدار شهد فيها أولاً بالملك لابن زهير وابنيه الوارثين له ثم ألغى ذكرهما فتدبر ذلك »^(٥).

وفي القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، نماذج معينة للأحباس أهمها :

١ — دار ادعت التي هي بيدها أنها حبست عليها وعلى فلان وقال فلان : بل هي ابتاعها من التي زعمت تلك أنها حبستها عليهما . وسئل فيها ابن لبابة ومحمد بن وليد^(٦).

٢ — من حبس في مرضه داراً واستثنى منها طريقاً ، وسئل في هذه المسألة أبو صالح^(٧).

(١) المرجع السابق ، الورقتان ٣١٤ — ٣١٥

(٢) المرجع السابق ، الورقتان ٣١٥ — ٣١٦

(٣) المرجع السابق ، الورقتان ٣١٥ — ٣١٦ (٤) ابن سهل : ورقة ٣٠٦

(٥) المرجع السابق ، الورقتان ٣٠٦ — ٣٠٧

(٦) المرجع السابق ، الورقتان ٣١٣ — ٣١٤

(٧) المعيار ، ١٠٤/٧ — ١٠٥

٣ - وسئل ابن أبي زمين عن امرأة حبست على ابنة لها صغيرة دارها التي تسكن فيها وجعلت قبض ذلك إلى أبي الصبية ، هل يكون حوزاً تاماً إن ماتت الأم في الدار المحبسة أم لا ؟ (١).

٤ - إذا ثبت قبض الحبس فعلى من ادعى عدم استمراره البتة ، وهي من مسائل ابن زرب (٢) .

٥ - ومن مسائل ابن زرب أيضاً من حبس شقصاً من دار لا ينقسم ، واختلف أهل العلم فيمن له حصة في دار لا تنقسم فحبسها ، فقال بعضهم : لا ينفذ تحبسه فيها ، وأجازه بعضهم ، وبإجازته أقول (٣) .

وفي نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، كتب أبو عمر الإشبيلي - المتوفى سنة ٣٩٦ هـ / ١٠٠٦ م - قاضي إشبيلية إلى فقيه القيروان أبي بكر ابن عبد الرحمن وأبي عمران الفاسي ليستشيرهما في هذه المسألة وهي : من حبس على ولده وأعقابهم ، فإن انقضوا رجع إلى الحبس ، وإن كان لهم عقب رجع إليهم (٤) . وتعجب ابن سهل من القاضي كيف يطلب فقهها من فقيه القيروان وتركه فقهاء قرطبة (٥) .

٦ - وهناك من حبس داراً لسكنى النساء فهو كمن حبسها على عقبه ، وهي من مسائل ابن زرب (٦) .

ومن أحباس القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي :

- القطع في عقد الحبس ريبة (٧) : سئل فيها ابن عتاب وابن القطان عن حبس بيد امرأتين ماتت إحداهما واستظهرت الأخرى بعقد حبس فيه قطع لآخره .

فأجاب ابن عتاب بأن القطع ريبة من أعظم الريب ولقد باء فاعله بخزى عاجل وآجل في الدنيا والآخرة ، والحبس قائم نافذ لا يبطله القطع .

- لا يشمل العقب حفدة المرأة من بنتها (٨) : وأجاب فيها أبو عبد الله

محمد بن فرج وغيره .

(١) المرجع السابق ، ٢١٨/٧ ، ٤٣١ - ٤٣٢ (٢) المرجع السابق ، ٤٢٦/٧

(٣) ابن سهل : ورقة ٣٢٢ ، المعيار ، ٤٢٣/٧ - ٤٢٤

(٤) المرجع السابق ، ورقة ٣٠١ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ورقة ٣٠٤ (٦) المرجع السابق ، ورقة ٢٢١

(٧) المعيار ، ٤٥٥/٧ (٨) المرجع السابق ، ٢٢٣/٧

ولقد أورد لنا صاحب التكملة أن خليصة الزاهد من أهل قرطبة وكان بزازاً ثم ترك التجارة ، وقسم ماله بين بنيه ، وأسهم الفقراء منه ، وحبس داره على أولاده ، فإذا انقرضوا رجعت إلى المسجد المجاور لها ويعرف بمسجد اعتراز . ولم يذكر ابن الأبار تاريخ وفاته^(١) .

— وشاور صاحب الأحكام والأحباس بقرطبة محمد بن مكى عن امرأة ساكنة في دار محبسة على صالحات النساء أرادت النكاح أو مراجعة زوج كان طلقها ويسكن معها في تلك الدار . وأفتى فيها ابن سهل وابن فرج وابن أدهم وأبو الحسن على بن محمد^(٢) .

٩ - كراء الأحباس :

يقوم صاحب الأحباس بالإشراف على كرائها وجمع هذه الأموال وصرفها في مجالها المحبوسة عليه . ولقد شاهد ابن العطار كيف يزاول القاضي عمله في قرطبة في قبالة الدور والخوانيت والفنادق المحبسة على المساجد وغيرها . فكان يعقد جلسة عامة لذلك في كل عام يجتمع لها عند القاضي في ذي الحجة من كل عام بعد عيد الأضحى بثمانية أيام ، وينادى عليها في الأسواق ، وتعقد للعام الداخل ، أي القادم . ويحضر هذه الجلسة ويشارك فيها كل من له رغبة في الاستفادة من كراء هذه الأحباس . وأعتقد أنها جلسات للمزايدة ويكون الحبس من نصيب من يدفع فيها قبالة أكثر من غيره^(٣) .

ومن النوازل ما كان موضع خلاف فرفعها صاحب الأحباس إلى القاضي ليقضى فيها ، منها :

١ - دعوى الساكن في الحبس دفع غلته إلى مكريه :

وهي من أحكام ابن زياد ، وفيها يدعى الساكن في دار زبلون المحبسة وخوانيته وفرنه أنه سدد جميع ما عليه من كرائها في السنة إلى صاحب السوق ابن زبلون في وقتها^(٤) ، ووقعت أحداث هذه النازلة في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، وكان فقيهى الشورى هما ابن لبابة وابن وليد .

(١) راجع ترجمة ابن الأبار : التكملة ، ترجمة رقم ١٩٤ (طبعة كوديرا) .

(٢) ابن سهل : أوراق ٣٢١ - ٣٢٣ (٣) المرجع السابق ، ورقة ٣١١

(٤) المرجع السابق : الورقتان ٢٩٨ - ٢٩٩

٢ - وسئل ابن سهل من بطلينوس وهو في إشبيلية عن أرض محبسة أكرها من كانت بيده وكن نساء لخمسين عاماً ، وغرسها المكثرون وكانوا جماعة ، فلما مضى من الأمد ثمانية أعوام قمن يطلبن فسخ الكراء لأن الأرض محبسة عليهن . فأجاب بنقض الكراء في الحبس وغيره إذا انعقد لطول المدة وخروجها عن المعروف (١) .

٣ - وكذلك أفتى الفقيه ابن القطان في جنة بجهة الزهراء بشرقي قرطبة تقبلت لثلاثة عشر عاماً بفسخ القبالة فيها لطول المدة ، وطول المدة في كراء الأحباس فيه تنازع واختلاف (٢) .

٤ - وسئل ابن العطار عن قبالة الأحباس ، فقال : لا تجوز عند ابن القاسم على قوم بأعيانهم إلا العامين ونحوهما .

وأضاف : إن القضاة استحسنوا عقد قبالة أحباس المرضى والمساكين والمساجد لأربعة أعوام خوف أن تدرس الأحباس لطول مكثها في يد متقبلها ورأى أهل البصر هذه المدة أقصى ما تبقى منفعة الزبل في الأرض ، والمتقبل يزيل ويعمر (٣) .

وكان بعض الفقهاء يرى أنه لا يجوز كراء أرض الأحباس لغير أمد ولا لأمد بعيد ، لأن الكراء لغير أمد كراء مجهول ، ولأمد بعيد ذريعة لأن يموت العارفون بالحبس والشهداء فيه فيستحقه صاحب اليد (٤) .

٥ - وهناك قضية أخرى ذكرها ابن سهل : « هي قطيع محبس من جنة باعته بعد التحيس المحبسة ، وحوادث هذه المسألة كانت أمام القاضي محمد ابن أحمد بن بتي ، المتوفى سنة ٤٧٠ هـ / ١٠٧٧ م ، وكان أيضاً للقاضي أبو بكر يحيى بن محمد بن زرب ، المتوفى سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م ، دور سابق في المسألة والحكم فيها . وكان فقهاء الشورى هم : ابن عتاب وابن القطان وابن مالك (٥) .

(١) المرجع السابق ، ورقة ٣١١ ، المعيار العرب ، ٤٣٧/٧

(٢) ابن سهل : ورقة ٣١١

(٣) المعيار العرب ، ١٠٥/٧ - ١٠٦ ، ٤٣٨

(٤) المرجع السابق ، ١٠٦/٧

(٥) راجع تفصيلات هذه المسألة : ابن سهل : ورقة ٣٠٩ وما بعدها .

٦- وبخصوص « حكم بيع الأنقاض المقامة في أرض الحبس » : أفتى ابن عتاب بفسخ بيع الأنقاض المقامة في الأرض المحبسة وإن شرط القلع . قال ابن عتاب : فإن فات ذلك بنقص المبتاع لما أنفذ البيع . وقال ابن زرب : لا يجوز بيع الأنقاض^(١) .

٧- وحفلت نوازل ابن سهل بنوعية أخرى ، منها شكوى متقبلي الأحباس بسبب الكوارث الطبيعية التي تلم بمزروعاتهم وأراضيهم وغير ذلك وتقف حائلاً أمام سدادهم القبالة لبيت المال ، وكان القضاة في تلك الحالة يلبون طلبهم ، مثل :

شكا متقبلي حمامات الأحباس لقاضي الجماعة ابن فطيس - كان قاضياً سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٤ م - قلة الموردة عليهم وتعذر الحرق لتوالي الأمطار فأسقط عنهم قبالة شهر واحد مما كانوا التزموه من القبالة بعد أن شاور فقهاء الشورى في ذلك^(٢) .

وذكر ابن سهل أن القضاة كانوا يحسنون إلى متقبلي الأحباس ويرفقون بهم ويسقطون عن متقبليها إذا خشوا أمراً يخافون الخسارة فيها مما ليس بجائحة فيها^(٣) .

وقام متقبلي الأحباس عند القاضي يونس بن عبد الله - تولى قضاء الجماعة في قرطبة من سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م حتى وفاته سنة ٤٣٩ هـ / ١٠٤٧ م يسألون الرفق بهم والإحسان إليهم بالوضع عنهم^(٤) ، كما في نازلة جائحة جنات الأحباس بقرطبة السابق ذكرها^(٥) .

١٠ - بيع الحبس :

ما قيل في بيع الأحباس مما هو المشهور من المذهب : أن لا يباع الحبس بحال ، سواء كان محبساً أصلاً أو اشترى مما يوفر من مال الأحباس ، سواء كان كاملاً أو بعضاً .

(١) المعيار ، ١٠٥/٧ (٢) وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ص ٧٣

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها . (٤) المرجع السابق ، ص ٦٧ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٩٥

وأقضى ابن رشد : أن للقاضي الرأي في بيع ما اشترى من مال الأحباس ، وكذلك أقضى بجواز بيع القاضي ما لا منفعة له في الحال ، وكذلك أقضى ابن عات في طرده أن الانقضاء من الأحباس يجوز بيعها^(١).

أما حكم بيع الانقضاء المقامة في أرض الحبس فقد أوردنا فيما سبق اختلاف الفقهاء فيه^(٢).

وقسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام :

قسم يعلم أنها من الحبس فلا يجوز بيعها ولا شراؤها كالحبس .

وقسم يعلم أنها غير حبس فتباع وتشتري .

وقسم لا يعلم فيها أنها حبس أو غير حبس أو يشك في ذلك .

ولا دليل على أحد الأمرين ، فهو من المتشابهات التي من تركها سلم^(٣).

وأورد ابن سهل في نوازل صوراً متنوعة في هذا المجال :

١ - « من ورث مالا فاستحق من يده حبساً فلا يغرم ما اغتل منه »^(٤).

وهي من مسائل ابن زرب الذي جمعها ابن الصغار فيمن ورث مالا فاستحق بيده حبساً ، قيل للقاضي ابن زرب : هل على هذا الوارث غرم ما اغتل منه ، إذ لا ضمان عليه فيه ؟ قال : أما على قول ابن القاسم فلا خراج عليه .

وقد نزلت عندنا بقرطبة فقضى بذلك . وأما على قول سحنون فعليه الخراج .

٢ - مسألة بيع الحبس مجتمعاً إذا وقع كيف يكون الحكم فيه^(٥) :

أجمع مالك وأصحابه على المنع من بيع الأصول المحبسة وإن خربت . وأما غير الأصول كالعبيد والدواب والثياب تبلى ويخلق العبد أو تضعف الدواب . ورأى ابن القاسم وابن وهب عن مالك جواز البيع والاستبدال في ذلك .

(١) المعيار المغرب ، ١٨٥/٧ (٢) المرجع السابق ، ١٠٥/٧

(٣) المرجع السابق ، ١٠٦/٧ - ١٠٧

(٤) ابن سهل : ورقة ٣١٦ ، المعيار ، ٤٢٦/٧ (٥) ابن سهل : ورقة ٣١٦

٣ - وذكر ابن العطار في وثائقه^(١) : إذا فسخ بيع الحبس فالغلة فيما سلف قبل ثبوت تحييسه للمبتاع لا يرجع عايه بشيء منها إذا لم يعلم بالحبس بعد أن يحلف أنه لم يعلم به . وما كان في رعوس الشجر من الثمر وقت الاستحقاق فهو للذي ثبت له أصل التحييس ، وأما الزرع فهو لزارعه وإن ثبت التحييس حين نباته . وإن كان في أبان الحرث كان عليه كراء الأرض .

وإن كان بائع الحبس هو المحبس عليه رجع عليه بالثمن . فإن لم يكن لديه مال وحلف بذلك أخذه من غلة الحبس عاماً بعام . فإن مات المحبس عليه قبل استيفائه الثمن رجع الحبس إلى مرجعه ولم يكن للمبتاع منه شيء ، وإن كان بائع الحبس كبيراً عالماً بالتححيس عوقب بالأدب والسجن على بيعه إن لم يكن له عذر^(٢) .

٤ - شهادة سماع في دار محبسة بيعت وكانت أمام قاضي الجماعة أحمد بن محمد بن زياد^(٣) .

٥ - بيع بعض الحبس إذا تهدم ، وهي من أحكام ابن زياد ، والبيع من الحيلة للحبس وخير من أن يترك فيتلف جميعه^(٤) .

٦ - نقض بيع الحبس لا يستلزم رد غلته . وسئل فيها الفقيه المشاور أحمد بن عبد الله اللؤلؤي^(٥) .

٧ - ما لا ينقسم من الحبس يباع : أجاز ابن العطار بيع ما لا منفعة فيه من الأحباس ، وقال : وبه جرى العدل عندنا . كذلك جرى بقسمها لما يدخل في إشاعتها من الضرر^(٦) .

٨ - وسئل الفقيه ابن المكوي عن الرجل يحبس نصف ماله من الأرضين على بنه الأصغر على الإشاعة ثم يموت فتبيع عليهم الأم في الحاجة والإملاق ، هل لهم الرجوع في جميع الأرض أو ما يجب في ذلك أو كيف إن باعه المحبس في الإملاق ؟

(١) المرجع السابق ، ورقة ٣١٥ (٢) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٣) المرجع السابق ، الورقتان ٣٠٨ - ٣٠٩

(٤) المرجع السابق ، الورقتان ٣١٦ - ٣١٧

(٥) المعيار ، ٤٣١/٧ (٦) المرجع السابق ، ٤٥٤/٧

(م ٢٩ - تاريخ القضاء في الأندلس)

فأجاب : إن كانوا في حال صغر إلى أن مات فيفسخ البيع وينفذ الحبس باعتة الأم أو الأب^(١).

٩ - الإعذار للمبتاع الذي حبس أرضاً تبين غصبها^(٢) :

وجاب الفقيه عيسى بن محمد بن أيوب^(٣) المتوفى سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٦ م : لا إعذار عليه لأن الأملاك قد صارت لغيره . وقال مثله هشام بن أحمد بن غانم^(٤) المتوفى سنة ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م .

١٠ - ولا بن زرب في مسائله أنه رفع إليه في ربيع سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م ، أن شخصاً هدم قصبة كانت في داره المحبسة وباع بعض أنقاضها ، فأمر بإخراجها عنها وتسميرها عليه^(٥).

١١ - بيع أنقاض الحصاة المبنية في أفنية السلطان وفي الأرض المحبسة^(٦).

١٢ - وفي مسائل القاضي أبي بكر بن زرب قال : لا يجوز بيع القاضي الحوانيت التي تقام في أفنية السلطان بالحصاة والحشابين ونحوها ، فإن انعقد البيع فيها دون الأصل لم يجز ، إذ المعلوم أنه لولا رجاءه لتركه فيها لم يعط صاحبها ذلك الثمن فيها^(٧).

وأقضى بقرطبة ابن عتاب وابن القطان وابن مالك بنقض بيع الأنقاض المقامة في الأرض المحبسة وإن كتب في العقد أنه إنما يبتاعها لهدمها أو ينقصها^(٨).

ولقد حفلت نوازل ابن سهل بنماذج متنوعة اكراء الأحباس وبيعها^(٩).

(١) المرجع السابق ، ٤٣٢/٧

(٢) المرجع السابق ، ٤٣٥/٧ - ٤٣٦ (٣) ابن الفرضي : ترجمة رقم ٩٨٧

(٤) انظر في ترجمته ، عياض : ٤٤٣/٤ (٥) ابن سهل : الورقتان ٣١٦ - ٣١٧

(٦) المرجع السابق ، الورقتان ١٤٤ - ١٤٥ (٧) المرجع السابق ، ورقة ١٤٥

(٨) المرجع السابق ، الورقة نفسها .

(٩) راجع ابن سهل : باب الحبس ، أوراق ٢٩٨ - ٣٢٣

المصادر والمراجع

١ - المصادر :

- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي) :
 - التكملة لكتاب الصلة : القسم الأول ، تحقيق : ألفريد بل وابن أبي شنب ، طبعة الجزائر سنة ١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م والجزآن التاليان الذان نشرهما كوديرا ، طبعة مدريد سنة ١٨٨٦ م ، والقسم الذي نشره ألاكون وبالشيا ، طبعة مدريد سنة ١٩١٥ م ، ونشره عزت العطار الحسيني ، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م (وهي تتضمن القسم الأول الذي نشره بل وابن أبي شنب وقسماً من الجزأين اللذين طبعهما كوديرا) .
 - الحلة السيرة (جزآن) تحقيق : د . حسين مؤنس ، طبعة أولى ، القاهرة سنة ١٩٦٣ م .
 - المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدي ، القاهرة ، سنة ١٩٦٧ م .
- ابن أبي زمنين (محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد بن إبراهيم) :
 - منتخب الأحكام ، مخطوط تحت رقم ١٧٣٠ د ، الخزانة العامة بالرباط ، المغرب .
- ابن بسام (أبو الحسن علي الشتريني) :
 - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت سنة ١٩٧٩ م .
- ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك) :
 - الصلة ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- ابن حزم (أبو محمد علي بن سعيد) :
 - جمهرة أنساب العرب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
 - الرد على ابن النغيلة وثلاث رسائل أخرى ، تحقيق : إحسان عباس ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .
 - شذرات من كتاب السياسة ، تحقيق : محمد إبراهيم الكتاني ، مجلة تطوان ، العدد الخامس ، ١٩٦٠ م .
 - نقط العروس ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، مجلة كلية الآداب ، عدد ١٣ ، المجلد الثاني ، ديسمبر ، القاهرة ، ١٩٥١ م .

● ابن حجر (الحافظ شهاب الدين أبو الفضل العسقلاني) :

- الإصابة في تمييز الصحابة ، أربعة أجزاء ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، ١٩٣٩ م
- فتح الباري بشرح البخاري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .

● ابن حنبل (الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد) :

- المسند ، طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣١٣ هـ .

● ابن حيان (أبو مروان حيان بن خلف) :

- كتاب المقتبس في تاريخ رجال الأندلس ، وهو مشتمل على تاريخ دولة الأمير عبد الله الأموي بقرطبة ، اعتنى بنشره ملشور م . أنطونيا ، باريس ، ١٩٣٧ م .
- المقتبس في أخبار بلد الأندلس ، تحقيق : د . عبد الرحمن علي الحجى ، بيروت ، ١٩٦٥ م .

- المقتبس ، تحقيق : د . محمود علي مكى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- المقتبس ، الجزء الخامس ، نشره : ب . شالميتا ، ف . كورينطى ، م . صبح ، المعهد الإسباني العربي للثقافة ، مدريد ، ١٩٧٩ م .

● ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني) :

- الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق : محمد عبد الله عنان ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٣ - ١٩٧٧ م .
- أعمال الأعلام (الجزء الخاص بالأندلس) تحقيق : ليني بروفتسال ، بيروت ، ١٩٥٦ م .
- معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار ، تحقيق : د . محمد كمال شبانة ، المغرب ، ١٩٧٦ م .

● ابن خلدون (عبد الرحمن) :

- المقدمة من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

● ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر) :

- وفيات الأعيان ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧١ م .

● ابن الزبير (أبو جعفر أحمد) :

- صلة الصلة ، وهو ذيل للصلة بالشكوالية في تراجم أعلام الأندلس ، تحقيق : ليني بروفتسال ، الرباط ، المغرب ، ١٩٣٧ م .

● ابن سعيد (علي بن موسى بن عبد الملك المغربي) :

- المغرب في حلى المغرب (جزءان) ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

- رايات المبرزين وغايات المميزين ، تحقيق : د . النعمان عبد المتعال القاضي ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

● ابن سليمان (أبو المهلب هيثم بن سليمان القيسي) :

— أدب القاضي والقضاء ، تحقيق : د . فرحات دشاوي ، الشركة التونسية لتوزيع ، تونس ، ١٩٧٠ م .

● ابن سهل (القاضي أبو الأصبح عيسى ...) :

— الأحكام الكبرى ، مخطوط تحت أرقام ٨٣٨ ق ، ٥٥ ق ، ١٧٢٨ د ، ٣٣٩٨ د ، ٣٧٠ ق ، الخزانة العامة ، الرباط ، المغرب .

— مختصر أحكام ابن سهل ، تحت رقم مسلسل ١١٥ ، رقم الفهرست ٢١٧/٢ ، بتاريخ ١٢٠٨ هـ ، مكتبة الحرم النبوي الشريف ، المدينة المنورة .

— ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

— وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

— وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

— وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

— وثائق في شئون العمران في الأندلس : دراسة وتحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

— وثائق في الطب الإسلامي ووظيفته في معاونة القضاء في الأندلس ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .

● ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عاصم النمرى القرطبي) :

— الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤ أجزاء) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر ، بلون تاريخ .

— جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ، جزءان ، المطبعة المنيرية ، القاهرة :

● ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) :

— فتوح مصر والمغرب ، تحقيق : عبد المنعم عامر ، طبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦١ .

● ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) :

— العقد الفريد ، تحقيق : مفيد محمد قبيحة وآخر ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

- ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله) :
— في آداب الحسبة والمحتسب (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في الحسبة) ، تحقيق :
لبنى بروقنسال ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- ابن عبلون (محمد عبد الله النخعي أو محمد بن أحمد التجيبي) :
— في القضاء والحسبة (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في الحسبة) ، تحقيق : لبنى
بروقنسال ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- ابن عبد الملك المراكشي (أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي) :
— الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلاة ، السفر الأول ، القسم الأول والثاني ،
تحقيق : د . محمد بن شريفة ، دار الثقافة ، بيروت ، بدون تاريخ ، وبقية السفر
الرابع سنة ١٩٦٤ م ، والسفر الخامس سنة ١٩٦٥ م ، والسفر السادس سنة ١٩٧٣ م
تحقيق : د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .
- ابن عدي (أبو أحمد عبد الله ... الجرجاني) :
— الكامل في الضعفاء ، والمتروكين من الرواة ، دار الفكر العربي ، بيروت ، بدون
تاريخ :
- ابن عذارى المراكشي (أبو العباس أحمد بن محمد) :
— البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، الجزء الثاني ، تحقيق : ج . س .
كولان ولبنى بروقنسال ، دار الثقافة ، بيروت (طبعة بالأوفست عن طبعة باريس ،
لندن ، ١٩٤٨ م) .
- الجزء الثالث ، تحقيق : لبنى بروقنسال ، بيروت (طبعة بالأوفست عن طبعة
باريس ١٩٣٠ م) .
- الجزء الرابع ، قطعة من تاريخ المرابطين ، تعليق : د . إحسان عباس ، الطبعة الأولى
بيروت ، ١٩٦٧ م :
- ابن العطار (محمد بن أحمد الأموي) :
— كتاب الوثائق والسجلات ، تحقيق : ب . شالميتا ، ف . كورينطي ، مدريد ، ١٩٨٣ م
- ابن عسبر (يحيى الأندلسي) :
— كتاب أحكام السوق ، تحقيق : د . محمود علي مكي ، صحيفة المعهد المصري
للدراسات الإسلامية ، الجلد الرابع ، العدد (١ ، ٢) ، مدريد ، ١٩٥٦ م .
- أحكام السوق ، تحقيق : حسن حسني عبد الوهاب ، الشركة التونسية للتوزيع ،
تونس ، ١٩٧٥ م .
- ابن غالب (محمد بن أيوب الأندلسي) :
— قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب ، عن كور الأندلس ومدنها بعد
الأربعائة ، تحقيق : د . لطفي عبد البديع ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .

- ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد) :
— الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، تحقيق : محمد الأحمدى أبو النور ،
(جزءان) ، دار التراث : القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- ابن الفرضي (عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي الحافظ) :
— تاريخ علماء الأندلس ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- ابن القطان (علي بن محمد بن عبد الملك) :
— نظم الجمان ، تحقيق : د . محمود علي مكى ، تطوان ، المغرب ، ١٩٦٤ م .
والطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٩٠ م .
- ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم) :
— تاريخ افتتاح الأندلس ، طبعة مجريط ، إسبانيا ، ١٨٦٨ م .
- ابن الكردبوس (أبو مروان عبد الملك التوزري) :
— تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ، ووصفه لابن الشباط ، نصاب جديدان ،
تحقيق : د . أحمد مختار العبادي ، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، ١٩٦٧ م .
- ابن ماجه القزويني (أبو عبد الله محمد بن يزيد) :
— سنن المصطفى ، القاهرة ، ١٩٣٠ م .
- ابن المناصف (أبو عبد الله محمد بن أصبغ بن محمد الأزدي القرطبي) :
— المختصر في أحكام القضاء في الفقه المالكي ، مخطوط تحت رقم ٣٢٦٣ / ٩٥٢٨٦
تاريخ كتابته سنة ١٢٠٥ هـ ، سجل رواق المغاربة ، مكتبة الجامع الأزهر ، القاهرة .
- ابن هشام (أبو الوليد هشام بن عبد الله الأزدي القرطبي) :
— مفيد الحكم في نوازل الأحكام ، مخطوط رقم مسلسل ١٠٣ ، رقم الفهرست
٢١٧/٢ ، بتاريخ ١٢٧٧ هـ ، مكتبة المسجد النبوي الشريف ، المدينة المنورة .
- الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة) :
— الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ، تحقيق وتعليق : إبراهيم عطوة عوض .
- الجرسيني (عمر بن عثمان بن العباس) :
— في الحسبة (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في الحسبة) ، تحقيق : ليني بروقنسال ،
القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- الحميدى (أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي) :
— جنوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- الحميري (أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم) :
— صفة جزيرة الأندلس ، منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار ،
تحقيق : ليني بروقنسال ، القاهرة ، ١٩٣٧ م .

- الخشني (محمد بن حارث) :
— قضاة قرطبة ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
— أصول الفتيا ، مخطوط تحت رقم ١٧٢٩ ، الخزائن العامة ، الرباط ، المغرب .
— أصول الفتيا ، تحقيق : الشيخ محمد المجذوب وآخران ، ليبيا ، تونس ، ١٩٨٥
- السقطي (أبو عبد الله محمد بن أبي محمد) :
— في آداب الحسبة ، تحقيق : لينى بروقنسال ، باريس ، ١٩٣١ م .
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) :
— جمع الجوامع ، ويعرف بالجامع الكبير . نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة .
- الشاطبي (الإمام أبو إسحاق إبراهيم) :
— الفتاوى ، جمعها وحققها محمد أبو الأجفان ، الطبعة الأولى ، تونس ، ١٩٨٤ م .
- الضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة) :
— بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد) :
— المعجم الكبير . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م .
- الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد) :
— سراج الملوك ، بولاق ، ١٢٨٦ هـ .
— كتاب الحوادث والبدع ، تحقيق : د : محمد الطالبي ، تونس ، ١٩٥٩ م .
- عبد الله بن بلقين :
— مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة المسماة بكتاب التبيان ، نشر وتحقيق : لينى بروقنسال ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- عبد الواحد المراكشي :
— المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق : محمد سعيد العريان ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- العنزي (أحمد بن عمر بن أنس المعروف بابن الدلائل) :
— نصوص من الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك ، تحقيق : د . عبد العزيز الأهواني ، المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد ، ١٩٦٥ م .
- علي (بن زياد التونسي) :
— قطعة من موطأ ابن زياد ، تقديم وتحقيق : محمد الشاذلي النيفر ، الدار التونسية للنشر ، تونس .

- عياض (القاضي أبو الفضل بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي) :
— ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، تحقيق : د. أحمد بكير محمود (٤ أجزاء في مجلدين) بيروت ، بدون تاريخ .
- الغزالي (الإمام أبو حامد) :
— الأدب في الدين ، تحقيق ودراسة : د. عبد الحميد دياب ، كتاب اليوم ، العدد ٣٠٧ أبريل ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- الغساني (محمد بن عبد الوهاب) :
— رحلة الوزير في افتكاك الأسير ، تعليق الفريد البستاني ، منشورات مؤسسة الجنرال فرانكو ، ١٩٣٩ م .
- الفهرى (أبو عبد الله محمد بن رشيد) :
— السنن الأبين ، تحقيق : د. محمد الحبيب بن الخوجة ، الدار التونسية ، تونس ، ١٩٧٧ م .
- القلقشندي (أبو العباس أحمد بن عبد الله) :
— صبح الأعشى في صناعة الإنشا (١٤ جزءاً) دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٢ م
- مالك بن أنس :
— الموطأ ، صححه ورقه وخرج أحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة .
- الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي) :
— الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ
- النجيلدي (أحمد سعيد) :
— كتاب التيسير في أحكام التسعير ، تحقيق : موسى لقبال ، الجزائر ، ١٩٧٠ م .
- المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي) :
— مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (٤ أجزاء) ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .
- مسلم بن الحجاج القشيري :
— الجامع الصحيح ، القاهرة ، ١٩٣٣ م .
- المقرئ (أحمد بن محمد التلمساني) :
— نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق : إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٦٨ م
— أزهار الرياض في أخبار عياض ، (٣ أجزاء) صندوق إحياء التراث الإسلامي ، الرباط ، ١٩٧٨ م .
- المقرئ (تقي الدين أحمد بن علي) :
— المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقرئية) ، مكتبة المثنى ، بغداد .

● مؤلف مجهول :

— أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها ، مجريط ، إسبانيا ، ١٨٦٧ م .

● مؤلف مجهول :

— ذكر بلاد الأندلس ، تحقيق وترجمة : لويس مولينا ، مدريد ، ١٩٨٣ م .

● مؤلف مجهول :

— نبذة تاريخية في أخبار البربر في القرون الوسطى ، تحقيق : ليفي بروفسال ، الرباط ، ١٩٣٤ م .

● النباهي (أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي المالقي) :

— تاريخ قضاة الأندلس المسمى بكتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، تحقيق : ليفي بروفسال ، بيروت ، بدون تاريخ .

● النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب) :

— السنن ، بشرح السيوطي وحاشية الإمام السندی ، القاهرة ، ١٩٣٠ م .

● النووي (محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الخوراني الشافعي) :

— رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، بيروت ، ١٩٨١ م .

● النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) :

— نهاية الأرب في فنون الأدب ، جزء ٢٣ عام ١٩٨٠ ، وجزء ٢٤ عام ١٩٨٣ ، القاهرة .

● وكيع (محمد بن خلف بن حيان) :

— أخبار القضاة ، صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه : عبد العزيز مصطفى المراغي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٧ م .

● الونشريسي (أحمد بن يحيى) :

— المعيار المغرب والجامع المغرب من فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب . بإشراف : د . محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١ م .

— المنهج الفائق والمنهل الرائق والمفتي اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق . مخطوط تحت رقم (١٢٦٥) ، ٢٢٥٨٠ ، فقه مالك ، نسخة في مجلد بخط مغربي ، عدد أوراقها ١٩١ ورقة ، مكتبة الجامع الأزهر .

٢ — المراجع العربية :

● د . إحسان عباس :

— دراسات في الأدب الأندلسي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، بدون تاريخ

— تاريخ الأدب الأندلسي ، عصر سيادة قرطبة ، بيروت ، ١٩٦٠ م .

● د. أحمد مختار العبادي :

— الصقالية في إسبانيا ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد ،
١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م .

— الأعياد في مملكة غرناطة ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد ، ١٩٧٠ م

● د. أحمد هيكل :

— الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .

● د. الباز العريني :

— كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادي ، حولىة كلية الآداب
جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ : القاهرة ، مايو ١٩٣٧ م .

● بالثيا (أنخل جونثالث) :

— تاريخ الفكر الأندلسي ، ترجمة : د. حسين مؤنس ، طبعة أولى ، القاهرة ، ١٩٥٥ م

● بتلر (ألفريد) :

— فتح العرب لمصر ، تعريب : محمد فريد أبو حديد ، القاهرة ، ١٩٣٣

● د. حسن أحمد محمود :

— قيام دولة المرابطين ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .

● د. حسن الباشا :

— الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، جزء ٢ ، ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

● حسنين محمد مخلوف :

— المواريث في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

● حسين علي درويش :

— الميراث في الإسلام على المذاهب الأربعة ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

● د. حسين مؤنس :

— ثورات البربر في إفريقيا والأندلس ، حولىة كلية الآداب ، عدد ١٠ ، القاهرة ،
١٩٤٨ م .

— سبع وثائق جديدة عن المرابطين ، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ،
مجلد ٢ ، مدريد ، ١٩٥٤ م .

— شيوخ العصر في الأندلس ، المكتبة الثقافية ، عدد ١٤٦ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٥ م

— فجر الأندلس ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .

— معالم تاريخ المغرب والأندلس ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

● فوزى (رينهارت) :

— تاريخ مسلمي إسبانيا ، جزء أول ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، القاهرة ،
١٩٦٣ م .

● د. سليمان الطماوى :

— السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسى الإسلامى ،
القاهرة ، ١٩٦٧ م .

● د. سهام مصطفى أبو زيد :

— الحسبة في مصر الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

● د. السيد عبد العزيز سالم :

— بعض المصطلحات العربية للعمارة المغربية الأندلسية ، مجلة معهد الدراسات
الإسلامية ، المجلد الخامس ، مدريد ، ١٩٥٧ م .

— تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس ، بيروت ، ١٩٦٩ م .

— تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح حتى سقوط الخلافة القرطبية ،
دار المعارف ، مصر — لبنان ، ١٩٦٢ م .

— قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس دراسة تاريخية ، عمرانية ، أثرية في العصر
الإسلامى ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧٢ م .

● شكيب أرسلان :

— الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية ، القاهرة ، ١٩٣٩ م .

● المستشار / عبد الحميد أحمد سليمان :

— الحكومة والقضاء في الإسلام ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

● عبد الرحمن الفاسى :

— خطة الحسبة في النظر والتطبيق والتدوين ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ،
١٩٨٤ م .

● عبد السلام شقور :

— مالم ينشر من الإحاطة ، القسم الثانى ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٢٦٤ ، الرباط ،
المغرب ، أبريل — مايو ١٩٨٧ م .

● د. عبد الفتاح عبد الباقي :

— دروس قانون الإثبات ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

● علال الفاسى :

— انخطط الشرعية ، مجلة البيئة ، السنة الأولى ، العدد السادس ، الرباط ، ١٩٦٢ م .

● متر (آدم) :

— الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى ، ترجمة : د. محمد عبد الهادى
أبو ريبة ، الطبعة الثالثة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ م

● محمد أبو زهرة :

— محاضرات في الوقف ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

● محمد بن عبد الله :

— ناظر الوقف ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٢٦٤ ، الرباط ، المغرب ، أبريل — مايو ١٩٨٧ م .

● د . محمد ضياء الدين الرئيس :

— النظريات السياسية الإسلامية ، الطبعة السابعة ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

● محمد عبد الله عنان :

— دولة الإسلام في الأندلس ، الخلافة الأموية والدولة العامرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
— دولة الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطى ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

● د . محمد عبد الهادى شعيرة :

— المرابطون وتاريخهم السياسى ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

● د . محمد عبد الوهاب خلاف :

— استقلال القضاء في الأندلس ، صورة للعلاقة بين السلطة القضائية والتنفيذية
مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، (قيد النشر) .

— تراجم في تسمية فقهاء الأندلس وتاريخ وفاتهم ، مجلة المناهل ، العدد ٢١ ، ١٩٨١ م
والعدد ٢٣ الرباط ، المغرب ، ١٩٨٢ م .

— تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس ، حولية كلية الآداب ،
الحولية الخامسة ، الرسالة ٢٢ ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤ م .

— تطور المدرسة المالكية في الأندلس ، مجلة كلية الآداب ، بنى سويف ، (قيد النشر) .

— حكومة قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، مجلة
معهد التربية ، العدد الثالث ، الكويت ، ١٩٨١ م .

— خطة العدالة في الأندلس ، حولية كلية الآداب ، جامعة مدريد المركزية ، مدريد ،
(قيد النشر) .

— رؤية جديدة لأسباب سقوط الخلافة الأموية في الأندلس ، المجلة العربية للعلوم
الإنسانية ، العدد السادس ، الكويت ، ١٩٨٢ م .

— صاحب الرد والمظالم في الأندلس ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد الرابع
عشر ، الكويت ، ١٩٧٨ م .

— صاحب الشرطة في الأندلس ، مجلة أوراق ، العدد الثالث ، مدريد ، ١٩٨٠ م .

— صاحب المدينة في الأندلس ، مجلة معهد التربية للمعلمين ، العدد الأول ،
الكويت ، ١٩٧٩ م .

— قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ م.

— قرطبة مركز الفتيا في الأندلس في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، (قيد النشر).

— القضاء في قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، مجلة المناهل - العدد ٣١، الرباط، المغرب، ديسمبر ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.

— وثيقة في اغتصاب ابن السقاء قيم دولة ابن جهور لأموال بيت مال المسلمين في الأندلس، مجلة أوراق، العدد ٥، ٦، مدريد، ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م.

— وثيقة في رد المكائد (في البيع بالإكراه) في الأندلس، مجلة المناهل، العدد ٢٦، المغرب، ١٩٨٣ م.

● د. محمد نور شحاتة :

— استقلال القضاء، القاهرة، ١٩٨٧ م.

● المستشار / محمود الشربيني :

— القضاء في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ م.

● د. محمود علي مكي :

— « أسرة بني الطنبي القرطبيين ومصرع أبي مروان الطنبي » مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد الثاني، الكويت، ديسمبر ١٩٥٧ م.

— التشيع في الأندلس، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مجلد ٢، مدريد، ١٩٥٤ م.

— رواد الثقافة العربية الأولى بالأندلس، مجلة البنية، العددان السادس والسابع، أكتوبر ونوفمبر، المغرب، ١٩٦٢ م.

— مدريد العربية، دار الكتاب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧ م.

— وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلدان السابع والثامن، مدريد، ١٩٥٩ - ١٩٦٠ م.

● د. مصطفى الشكعة :

— المغرب والأندلس آفاق إسلامية وحضارة إنسانية ومباحث أدبية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٧ م.

● د. موسى لقبال :

— الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، الطبعة الأولى، الجزائر، ديسمبر ١٩٧١ م.

٣ — المراجع الأوربية :

1. Asim Palacios (Miguel)
— Contribucion a la Toponimia Arabe de España Madrid, 1944.
2. Codera (Francisco)
— Decadencia y desaparicion de los Almoravides en España, Zaragoza, 1899.
3. Chalmeta (Pedro)
— El Señor del zoco en España, Madrid, 1973.
4. Dozy (Reinhardt)
— Histoire des Musulmans d'Espagne jusqu'à la conquête de l'Andalousie par les Almoravides, (711-1110) Tomes I-III, Leyden, 1932.
— Supplement aux dictionnaires Arabes, Paris, Leyden, 1927.
5. Lévi — Provençal (E)
— Histoire de l'Espagne Musulmane, Tomes II, III, Paris, 1967.
— L'Espagne Musulmane au Xème siècle, Paris, 1932.
— Seville Musulmane au début de XIIème siècle, Paris, 1947.
— La description de l'Espagne de Razi, Al Andalus, Vol. XVIII, 1953.
6. Levi — Provençal (E) y Emilio Gracia Gomez
— Una cronica anonima de Abd al-Rahman al-Nasir, Madrid — Granada, 1950.
7. Makki (Mahmud Ali)
— Ensayo sobre las aportaciones orientales en la España Musulmana, Madrid, 1968.
8. Monés (Hussain)
— Essai sur la chute du Califat Umayyade de Cordoue en 1009, Le Caire, 1948.
9. Ribera y Tarrago (Julian)
— El Justicia de Aragon, Zaragoza, 1897.
10. Seco de Lucena (Luis)
— Marruecos a Comienzos del siglo XV segun Abu-L-Abbas al-Qalqasandi. Tetuan, 1951.

11. Simonet (Francisco Javier)

— **Historia de los Mozarabes de Espana, Madrid, 1904.**

12. Vallvé (Joaquin)

— **El Zalmedina de Cordoba, Al-Qantara, Vol. II, Fasc. 1 y 2, Madrid, 1981.**

13. Viguera (Maria Jesus)

— **Los Jueces de Cordoba en la primera mitad del siglo XI Al-Qantara, Madrid, 1989.**

الكشافات المتنوعة

- ١ - كشاف الآيات القرآنية •
- ٢ - كشاف الأحاديث النبوية •
- ٣ - كشاف أسماء الأعلام •
- ٤ - كشاف الأعلام الجغرافية •
- ٥ - كشاف الطوائف والجماعات وأصحاب الخطط والمهن •
- ٦ - كشاف المصطلحات ذات الدلالة •
- ٧ - كشاف أسماء المؤلفين •
- ٨ - كشاف العناوين •

١ — كشف الآيات القرآنية

- | | |
|---|---|
| <p>— سورة البقرة ، الآية رقم ١٨١ ص ٥٧٥</p> <p>— « فنصف ما فرضتم » .</p> <p>— سورة البقرة ، الآية رقم ٢٣٧ ص ٥٦٤</p> <p>— « قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم » .</p> <p>— سورة التحريم ، الآية رقم ٢ ص ٥٦٤</p> <p>— « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » .</p> <p>— سورة البقرة ، الآية رقم ١٨٠ ص ٥٧٥</p> <p>— « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين » .</p> <p>— سورة المائدة ، الآية رقم ٤٢ ص ٢٠</p> <p>— « وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب » .</p> <p>— سورة الإسراء ، الآية رقم ٤ ص ١٦١</p> | <p>— « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً » .</p> <p>— سورة الكهف ، الآية رقم ٧٩ ص ٧٨</p> <p>— « إنما يخشى الله من عباده العلماء » .</p> <p>— سورة فاطر ، الآية رقم ٢٨ ص ٣٠٧</p> <p>— « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » .</p> <p>— سورة المائدة ، الآية رقم ٤٢ ص ١٩١</p> <p>— « فاقض ما أنت قاض » .</p> <p>— سورة طه ، الآية رقم ٧٢ ص ١٦١</p> <p>— « فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون » .</p> <p>— سورة الأنفال ، الآية رقم ٥٧ ص ٤١٣</p> <p>— « فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه ، إن الله سميع عليم » .</p> |
|---|---|

٢ - كشف الأحاديث النبوية

- « إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد » .
ص ٣٠٨
- « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » .
ص ٢٤٠
- « إن الأمانة تؤدي إلى البر والفاجر والرحم توصل برة كانت أو فاجرة والعهد يوفى به للبر والفاجر » .
ص ٤٤
- « إن الله مع القاضي ما لم يحف » . ص ٣٠٨
- « إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم ، فلعن بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صدق فأقضي له بذلك ؛ فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ... » .
ص ٢٤٢
- « باعدوا بين أنفاس الرجال والنساء » .
ص ٤١٨
- « سبعة يظلهم الله في ظله ... » . ص ٢٠
- « سلطان جائر سبعين سنة خير من أمة سائبة ساعة من نهار » .
ص ٤٧
- « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمين وشاهد » .
ص ٢٦٢
- « لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين » .
ص ٢٦٠
- « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها » . ص ١٨
- « لا ضرر ولا ضرار » .
ص ٤٢٤
- « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » .
ص ٢٣١
- « ليس لمستكره طلاق » .
ص ٣٨
- « ما من أحد أقرب مجلساً من الله يوم القيامة بعد ملك مصطفي أو نبي مرسل من إمام عادل » .
ص ٣٠٨
- « ما من قاض يقضي بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك » .
ص ٣٠٨
- « من ثبت عيباً في خصوصته حتى يقيمها ثبت الله قدمه يوم تزل الأقدام » .
ص ٢٣٦
- « هل تدرون من السابقون إلى ظل الله يوم القيامة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : الذين إذا أعطوا الحق قبلوه ، وإذا سئلوه بذلوه ، وإذا حكموا للمسلمين حكموا كحكمهم لأنفسهم » .
ص ٢٠

٣ - كشف أسماء الأعلام

(١) العربية

(الهمزة) (*)

أبان بن عيسى بن دينار ٥٨ ، ٦٤ ، ٢٥٦ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٨ ، ٤٤٦
 أبو إبراهيم (انظر : إسحاق بن مسرة) .
 إبراهيم بن الأمير محمد ٤٥٢
 إبراهيم بن حجاج ٦٧ ، ١٦٣ ، ٣٢٥ ، ٣٧٧ ،
 ٤٥١ ، ٤٧٨
 إبراهيم بن حسين بن خالد ٢٦٦ ، ٣٢٨ ،
 ٣٤٩ ، ٣٨٥ ، ٤٧٣ ، ٥٤٣
 إبراهيم بن حسين بن عاصم ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٧٤ ،
 إبراهيم بن شجرة البلوى ٣٢ ، ٣٣
 إبراهيم بن العباس المرواني ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ،
 ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١١٣ ، ١٧٣ ، ٢٣١ ،
 ٢٣٢ ، ٢٥١ ، ٣١٣ ، ٣٤٨
 إبراهيم بن عبد الملك المرواني ٢٨٠
 إبراهيم بن عيسى ٢٦٤
 إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي بن الشرفي
 ٨٦ ، ٩٧ ، ٣٠١ ، ٤٥٩ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ،
 ٥٦٨
 إبراهيم بن محمد بن باز ٦٤ ، ٣٦٢ ، ٣٧٠ ،
 ٣٧٦
 إبراهيم بن محمد بن سليمان بن فتحون ٣١١
 إبراهيم بن النغيلة ٥٠٤
 إبراهيم بن يحيى ١٦٦ ، ٣٦٨ ، ٥٣١ ، ٥٧٧ ،
 ٥٨١

إبراهيم بن يحيى بن محمد بن أسد ٥٧٠
 أحمد بن أبان بن سيد ٤٩٤ ، ٤٩٨
 أحمد إبراهيم بن أسود الغساني ٥٠٤
 أحمد بن إبراهيم بن أبي سفيان ٣٧٤
 أحمد بن إبراهيم بن فروة ٥٦٦
 أحمد بن أحمد بن محمد الأزدي ٣٤٨
 أبو أحمد الأخنف ٥٠٤ ، ٥٢٤
 أحمد بن أدهم ٢٩٦
 أحمد بن إسحاق بن مروان ١٧٨ ، ٢٨١
 أحمد الأسعد ٤٥٥
 أحمد بن أفلح ٢٦٧
 أحمد بن بربل ١١١
 أحمد بن بقي بن مخلد ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ،
 ١٧٤ ، ١٩٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ،
 ٢٤٣ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ،
 ٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٣٢٢ ، ٣٣٢ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦٦
 أحمد بن بهلول ٣٨٧
 أحمد بن بيطر ٢١٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩
 أحمد بن جابر بن عبيدة البجاني ٣٤٣
 أحمد بن جحاف ١٤٨ ، ١٥٥ ، ٣٠٢ ، ٥٠٣ ،
 أحمد بن حبيب بن بهلول ٣٨٧
 أحمد بن حزم ٣٧٢

(*) هذا الكشف للأعلام الذين وردت أسماءهم في متن الكتاب أو في حواشيه ، وهو مرتب على حروف المعجم بعد حذف أب وابن وأداة التعريف ، وقد أدخلت في بعضها الكنى والأنساب والألقاب .

أحمد بن الحسين بن حيي بن عبد الملك ٥٠٢
 أحمد بن حصين ١٥٧
 أحمد بن حكيم بن محمد العاملي ٣٥١ ، ٣٤٦
 أحمد بن خالد ٧٧ ، ١٧٢ ، ٦٠٠
 أحمد بن خلف ٥٦٢
 أحمد بن خلف بن عبد الملك ١٤١ ، ١٣٤
 أحمد بن أبي داود ٥٣٧
 أحمد بن دحيم ١٧٧ ، ٣٤٥
 أحمد بن دراج القسطلي ١٥٠
 أحمد بن رشيقي التغلبي ١٥٣ ، ٣٤٠
 أحمد بن سعد الجعفرى ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥١٨
 أحمد بن سعد بن دنبل ٢٧٠
 أحمد بن سعيد ٧٩
 أحمد بن سعيد بن إبراهيم (انظر : ابن الهندي)
 أحمد بن سعيد بن كوثر ١٤٢
 أحمد بن سعيد بن اللورانكي ٣٨٠ ، ٣٦٣ ، ١٤٥
 أحمد بن سليمان بن أيوب ٤٩٤
 أحمد بن سليمان بن هود ١٨٦ ، ٥١٦
 أحمد بن عبادة ٥٠٩
 أحمد بن عبادة بن علكدة ٢١٦
 أحمد بن عباس بن أبي زكرياء ١٥٠
 أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد ١٤٥ ، ١٦٩ ، ٥٩٢ ، ١٨٨
 أحمد بن عبد الرحمن بن غالب ٤٩٩ ، ٥٠٠
 أحمد بن عبد الغفور بن عامر ٢٠٠
 أحمد بن عبد الله بن أحمد اللؤلؤي .
 (انظر : محمد بن أحمد اللؤلؤي)
 أحمد بن عبد الله الباجي ٢٩٥ ، ٣٣٦
 أحمد بن عبد الله بن بسيل ٤٨٣ ، ٤٨٤
 أحمد بن عبد الله بن الحسين ٣٤٦
 أحمد بن عبد الله بن أبي طالب ٧٢ ، ٧٤ ، ١٧٣
 ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ٣٨٧ ، ٥٦٦
 أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ٥٨٠
 أحمد بن عبد الله بن أبي عبدة ٤٥٦
 أحمد بن عبد الله بن فطيس ٣٣٩
 أحمد بن عبد الله بن محمد بن عروس ٩٨ ، ٤٥٨
 أحمد بن عبد الله المؤدب ٣٥٧
 أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٦ ، ١٦٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٧٤ ، ٥٢٥ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٨١ ، ٥٨٦
 أحمد بن عبد الملك الإشبيلي ٨٨ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٥٢٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩٨ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩
 أحمد بن عبد الملك بن شهيد ٥٤٨ ، ٤٧٩
 أحمد بن عفيف بن عبد الله ١٥٠ ، ١٨٧
 أحمد بن علي بن أحمد الباغاني ٣٣٧ ، ٣٥٠
 أحمد بن علي بن دلهات ٤٣٧
 أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور ٣٤٤ ، ٥٠١ ، ٥١٦
 أحمد بن عمر بن لبابة ٣٥٤
 أحمد بن عيسى بن أبي عبدة ٤٥٣
 أحمد بن عيسى بن فطيس ٤٨٣
 أحمد بن عيسى بن يحيى بن يحيى ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩
 أحمد بن عيشون ٥٦١ ، ٥٦٢
 أحمد بن قاسم بن أرفع رأسه ٣٨٠
 أحمد بن محمد بن أحمد الأديب الفرضي ٥٦٩

أحمد بن الحسين بن حيي بن عبد الملك ٥٠٢
 أحمد بن حصين ١٥٧
 أحمد بن حكيم بن محمد العاملي ٣٥١ ، ٣٤٦
 أحمد بن خالد ٧٧ ، ١٧٢ ، ٦٠٠
 أحمد بن خلف ٥٦٢
 أحمد بن خلف بن عبد الملك ١٤١ ، ١٣٤
 أحمد بن أبي داود ٥٣٧
 أحمد بن دحيم ١٧٧ ، ٣٤٥
 أحمد بن دراج القسطلي ١٥٠
 أحمد بن رشيقي التغلبي ١٥٣ ، ٣٤٠
 أحمد بن سعد الجعفرى ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥١٨
 أحمد بن سعد بن دنبل ٢٧٠
 أحمد بن سعيد ٧٩
 أحمد بن سعيد بن إبراهيم (انظر : ابن الهندي)
 أحمد بن سعيد بن كوثر ١٤٢
 أحمد بن سعيد بن اللورانكي ٣٨٠ ، ٣٦٣ ، ١٤٥
 أحمد بن سليمان بن أيوب ٤٩٤
 أحمد بن سليمان بن هود ١٨٦ ، ٥١٦
 أحمد بن عبادة ٥٠٩
 أحمد بن عبادة بن علكدة ٢١٦
 أحمد بن عباس بن أبي زكرياء ١٥٠
 أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد ١٤٥ ، ١٦٩ ، ٥٩٢ ، ١٨٨
 أحمد بن عبد الرحمن بن غالب ٤٩٩ ، ٥٠٠
 أحمد بن عبد الغفور بن عامر ٢٠٠
 أحمد بن عبد الله بن أحمد اللؤلؤي .
 (انظر : محمد بن أحمد اللؤلؤي)
 أحمد بن عبد الله الباجي ٢٩٥ ، ٣٣٦
 أحمد بن عبد الله بن بسيل ٤٨٣ ، ٤٨٤
 أحمد بن عبد الله بن الحسين ٣٤٦

أحمد بن منظور القيسي ١٣٩ ، ١٦٠ ، ٢٠٠
أحمد بن نصر بن خالد ٨٣ ، ١٧٧ ، ٣٠٠ ،
٤٥٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ،
٤٩١

أحمد بن هاشم ٤٥٦
أحمد بن هلال بن زيد العطار ٣٩١
أحمد بن واضح ٣٣٣
أحمد بن يحيى بن أحمد ١٢١ ، ١٨٨ ، ٢٩٦
أحمد بن يحيى بن أبي عيسى
(انظر أحمد بن يحيى بن يحيى بن يحيى)
أحمد بن يحيى بن يحيى بن يحيى ٢١٢ ، ٣٢١ ،
٤٢٣ ، ٦٠٢

أحمد بن يعلى ٤٧٩ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠
أحمد بن يونس الجذامي ٣٨٩
أبو الأحوص التجيبي ٤٠٧
ابن أخى عجب (محظية الحكم الربضي) ٥٨
أبو إدريس الأودي ٥٣٥
أبو إدريس الخولاني ٥٣٥
إدريس بن عبيد الله بن إدريس ٣٤٣ ، ٥١٦
ابن أدهم (انظر : عبد الله بن محمد بن أدهم)
أدهم بن أحمد بن إبراهيم ١٨٧
ابن الأزرق : (انظر : محمد بن أحمد بن محمد
ابن عبد الله)

الأسباط بن جعفر ٤٩٠
أبو إسحاق (أخ الأمير محمد) ٢٨٩ ، ٥٤٤
إسحاق بن إبراهيم بن مسرة ٨٣ ، ٨٤ ، ٢١٨ ،
٢٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٧٢ ، ٥٠٧ ، ٥٢١

أبو إسحاق الشرفي ٢٦٨
أبو إسحاق القيني ٥٦٧
أسلم بن عبد العزيز ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
١٧٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٨٠ ،
٢٨٤ ، ٢٩٨ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١

أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحباب ٢٨١
٢٨٢ ، ٣٩١

أحمد بن محمد بن أيمن ٢١١
أحمد بن محمد بن النبي ١٥٩
أحمد بن محمد بن حدير ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٥٤٨
أحمد بن محمد بن رزق ٣٤١
أحمد بن محمد بن زكريا بن الوليد ٣٣٥
أحمد بن محمد بن عباس ٤٧٩
أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الجذامي ٣٠٦
أحمد بن محمد بن عبد الله ١٦٨ ، ٢٧٣
أحمد بن محمد بن عبد الملك ٢٦٤
أحمد بن محمد بن أبي عبدة ٤٥١
أحمد بن محمد بن عفيف ٥٠١
أحمد بن محمد بن فرج ٨٧

أحمد بن محمد بن القطان ١٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢٣٩ ،
٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،
٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ،
٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٢ ، ٥٠٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ،
٥٨١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦١٠

أحمد بن محمد الكلبي ٨٤ ، ٤٨٢ ، ٥٢٢
أحمد بن محمد بن مبشر ٣١٠
أحمد بن محمد بن مغيث ١٤٥ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠
أحمد بن محمد بن مفرج ٤٨١
أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء ١٤٠
أحمد بن محمد بن يوسف المعافري ٨٤
أحمد بن مسعود بن مفرج ٣٤٧
أحمد بن مسلمة ٤٧٦ ، ٤٧٨
أحمد بن مطرف بن الخطاب ١١٩
أحمد بن مطرف بن المشاط ٨٦ ، ٣٤٣ ، ٣٧٦ ،
٥٠٧

أحمد بن مطرف بن هاني الجهني ١١١
أحمد بن مغيث الصدفي ٣٦٣ ، ٣٨٠

٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٦٢ ، ٤٧٩ ، ٥٧٩

أسماء بنت ابن حيون ٤١١ ، ٥٤٧

إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم ١٩٤ ، ٥٦٧

إسماعيل بن بلدر بن إسماعيل ٣٨٨ ، ٥٦٥

إسماعيل بن بلدر بن محمد ٥٦٩

إسماعيل بن البشير بن محمد ٣٤٣ ، ٣٥٦

إسماعيل بن ذى النون ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،

١٦٩ ، ١٨٧ ، ٣٨٩

إسماعيل بن عباد ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢٠٠ ،

٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٥٧٣

إسماعيل بن علي ٥٣٧

إسماعيل بن محمد ٢٥٦

إسماعيل بن محمد الفخار ٥٦٩ ، ٥٧٣ ، ٥٨٢ ،

٥٨٣

الأسوار بن عقبة البصرى ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،

٥٨ ، ١٧٥ ، ٢١١

أسود بن سليمان بن يعيش ٣٧ ، ١٧٧

أشهب بن عبد العزيز ١٥٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ،

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٧٩ ، ٣٦١ ، ٥٢٩ ، ٥٩١

أم الأصبغ (أخت عبد الرحمن الداخل) ٣٢ ،

٥٨٤

أصبغ بن خليل ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، ٤٤٦ ،

٤٤٧ ، ٥٢٧

أصبغ بن سعيد ١٩١ ، ٢٥٥

أصبغ بن عبد الله بن نبيل ١٩٠

أصبغ بن الفرج بن سعيد (المصرى) ٥٣ ،

١٥٩ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ،

٢٩٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ،

٣٦٨ ، ٥٢٩ ، ٥٩٤

أصبغ بن الفرج بن فارس الطائى ٩٤ ، ٢٦٩ ،

٢٧٣ ، ٣١٦ ، ٣٧٩

أصبغ بن قاسم بن أصبغ ٣١٦

أصبغ بن مالك ٣٥٧

أصبغ بن محمد بن أصبغ الأزدي ١٦٠ ، ٥٧٣

ابن الأعرابي ٣٣ ، ٣٤

ابن الأفتس ٢٨٢

ابن الأفتس الوزير ٢٦٢

أفلح ٢٠٨

الأمين بن هارون الرشيد ٥٣٦

أمية بن أحمد بن حمزة القرشى ٩٨ ، ٣٤١ ،

٣٤٤ ، ٤٨٧ ، ٥١٧

أمية بن عيسى ٦٢ ، ١٩٨ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩

أمية بن غنيل ٥٠٣

الأوزاعي ١٤١ ، ٢٤١ ، ٣٦٥

أيوب بن سليمان ٧٠ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٥١ ،

٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ،

٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤١٩ ، ٤٣٢ ، ٥٠٦ ،

٥٣٠ ، ٥٦٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣

أيوب بن عبد ربه ٤٨

أيوب بن عمر البكرى ٥٢٣

ابن أبي أيوب القرشى ٦٢ ، ٤٤٧

(الباء)

الباجى (انظر : أبو الوليد الباجى)

باديس بن حبوس ١٣٣ ، ٢٨٢ ، ٣٠٣ ،

٣٥٣ ، ٣٧٥ ، ٤٦٠ ، ٥٧٣

بلدر بن أحمد ٤٥٢ ، ٤٧٦

بدرون الصقلبي ٦٢ ، ٥٤٥

ابن برطال (انظر : محمد بن يحيى بن زكرياء

التميمي)

ابن البزلياني ١٣٣

بسيل بن أحمد بن بسيل ٤٨٤

بشر بن سلمة ٣٦٦

بشر بن قطن ٤٠ ، ١٧٥

ابن بشير (انظر : محمد بن بشير)

ابن بطلال (انظر : أبو سليمان بن بطلال)

بقي بن مخلد ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٣٥٢ ،

٣٥٧ ، ٣٦٦ ، ٥٦٥

بكر بن حامد ٢١٠

أبو بكر ابن حدير

(انظر : محمد بن يحيى بن عبد الرحمن)

أبو بكر ابن حريش

(انظر : محمد بن الليث بن حريش)

أبو بكر الرديحي ١٥١

أبو بكر ابن زرب

(انظر : محمد بن يتي بن زرب)

أبو بكر ابن زهر الأيادي ٣٧٣ ، ٣٧٩

أبو بكر ابن زيدون ٤٦١

أبو بكر ابن السليم

(انظر : محمد بن إسحاق بن السليم)

أبو بكر الصديق ٢٠ ، ١٦١ ، ٥٣٥

أبو بكر ابن عبد الرحمن ٣٦١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ،

٥٩٧

أبو بكر عبيد الله اللوشي ١٢٧

أبو بكر اللغوي ٥٠٥

أبو بكر اللؤلؤي (انظر : محمد بن أحمد اللؤلؤي)

بكر بن محمد بن أحمد بن المشاط ٤٩٨

أبو بكر محمد بن عيسى ١٧٨

أبو بكر محمد بن فتح بن الغراب ١٠٢

أبو بكر محمد بن موهب التجيبي ٩٦ ، ٩٧

أبو بكر ابن منظور ٢٨٣ ، ٣٤٨

أبو بكر ابن واقد ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠٩ ،

١١٠ ، ١٦٥ ، ١٧٩ ، ٢٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ ،

٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٥٢٣ ، ٥٧٧

أبو بكرة ٢٣١

البكري ١٤٢

مكتبة المهتدين الإسلامية

بلقين بن باديس ١٣٣

بنوش التيمي ١٠٦

ابن البيطار لييب ٥١٥

ابنا يند ١٣٣ ، ٥٧٣

(التاء)

ابن تاشفين (انظر : يوسف بن تاشفين)

تمام بن صلتان ١٣٣

تميم بن بلقين ١٣٤ ، ١٥٠

أبو تميم معد (انظر : المعز لدين الله الفاطمي)

(التاء)

ثابت بن حفص بن أشعث ١٢٤

الثائر (انظر : أحمد بن عيسى بن يحيى بن يحيى)

ثمل القهرمانه ٥٣٧

أبو ثور ٢٤١

الثوري (انظر : سفيان الثوري)

(الجيم)

جابر بن لييد ٥٤٣

الجالطي (انظر : محمد بن قاسم بن محمد الأموي)

الجباب ٣٦٧

ابن الجباب (انظر : أحمد بن خالد بن يزيد)

ابن جحاف (انظر : أحمد بن جحاف)

جحاف بن يمن ٢٩٨

جدار بن عمرو المذبحي ٣٠ ، ٣٥

ابن جرج ٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ،

٤٣٧ ، ٥٣٣

جرير بن غالب الرعيني ٤٧

ابن الجزار ٣٠٥

ابن جساس ٥٤٨

جعفر بن عبد الرحمن ٤٩٠

جعفر بن عبد الله أحمد التجيبي ١٤٩

حامد بن محمد الرعيني ١٧٥
 حامد بن محمد بن يحيى ٤٠ ، ٥١
 حباب بن عباد القرضي ٥٦٦ ، ٥٦٧
 حباشة بن حسين اليحصبي ٨٧
 ابن حبيب (انظر : عبد الملك بن حبيب)
 الحبيب بن زياد (انظر : أحمد بن محمد بن زياد)
 حبيب القرشي ٣١ ، ٣٢ ، ٤٣
 حبيب بن الوليد بن حبيب ٥٦
 ابن الحداد ٣٦٤
 ابن حريش (انظر : محمد بن الليث بن حريش)
 ابن حزم ٢٣ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٥٨ ، ٥٣٧
 أبو الحزم جهور بن جهور ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 ١٣٨ ، ٢٢١ ، ٣١٨ ، ٣٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧
 حزم بن غالب الرعيني ٣٤٦
 حسان ٢١٧
 حسان الفتي ٢٤٦
 حسان بن يسار الهذلي ٣٣
 حسانة التيمية ٥٤٣
 حسداي بن إسحاق بن شبروط ١٩٠
 حسن (صاحب الدبوس) ١٣٣
 الحسن بن بسام ٤٧١
 الحسن بن تمام بن صلتان ٥٧٣
 الحسن بن أبي الحسن البصري ٢٨٧
 حسن بن سعد بن إدريس ٣٦٦ ، ٣٧٧
 أبو الحسن بن أبي عبد الصمد ٣٥٢
 الحسن بن عبد الله الجذامي ٢٩٨
 الحسن بن عبيد الله الحضرمي ٣١١
 حسن بن علي ٤٩٢
 أبو الحسن علي بن محمد ٦٠٥
 الحسن القبشي ٧٥ ، ٨٥ ، ٢٠١ ، ٢٤٠

جعفر بن عثمان المصحفي ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ،
 ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨٠ ،
 ٤٨٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣
 جعفر بن علي بن حمدون ٨٣ ، ٤٥٥ ، ٤٨٠ ،
 ٤٩٠
 جعفر الفتي ٥٨١
 أبو جعفر القليعي ٢٢٢
 أبو جعفر المنصور ٤٨ ، ٥٣٦
 ابن جني ٩٤
 الجهنى ٢٠٨
 ابن جهور (انظر : أبو الحزم ابن جهور)
 جهور بن عبيد الله ٤٥٣
 جودي بن أسباط ٤٧١
 جوذر الفتي ٤٦٠
 جوهر الصقلي ٥٣٨

(الحاء)

ابن حاتم الطليطلي ١٦٧ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٢١٥ ،
 ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦
 حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم ١٢٢ ،
 ١٣١ ، ٣٥٢
 أبو حاتم محمد بن عبد الله بن ذكوان ١٠١ ،
 ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٩٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٥٣
 ابن الحاج (انظر : محمد بن أحمد بن خلف
 ابن إبراهيم)
 ابن الحاج الأفطس (انظر : محمد بن علي الأزدي)
 حارث بن أبي سعد ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، ٤٧٢ ،
 ٥١٨ ، ٥٢٠
 الحارث بن مسكين ٥٣ ، ١٩٧
 أم حاطب ابن أبي بلتعة ٤١
 حامد بن بكر ٥٦٢
 حامد بن الفرغ بن فارس الطائي ٢٦٩

خيران الفتى العامرى (الصقلى) ١١٢ ،
١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٨٦

(الذال)

داود ٢٤٦

ابن الدباغ ٤٣٨

ابن دحمان ٣٠

دحون (انظر : حبيب بن الوليد بن حبيب)

ابن دحون ٢٢١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٤٢١ ،

٤٣٧ ، ٥٦٠ ، ٥٦٩ ، ٥٩٦

دحيم بن عبد الرحمن (انظر : دحيم بن اليتيم)

دحيم بن اليتيم ٥٣ ، ١٩٧

أبو الدرداء ٢١

درى (الفتى الصقلى) ٤٥٦

درى بن عبد الرحمن مولى الناصر ٤٧٧ ، ٤٧٨ ،

٥٦٥

الدعى القائم (انظر : هشام المؤيد)

دونة ابنة حميد بن أبى عيسى ٥٧٣

(الذال)

ذبحه النصرانية ٤١١

ابن ذكوان (انظر : أحمد بن عبد الله بن هرثمة)

ابن ذى النون ١٣٣ ، ١٤٤

(الراء)

راشد بن إبراهيم بن عبد الله ١١٠ ، ٥٢٣

راشد بن عبد ربه السلمى ٢٠

رائق بن الحكم ٤٨٢

أبو الربيع (المؤذن) ٣٦٤ ، ٤٢٠

ربيع القومس ٢٤ ، ٤٤

ربيع بن أبى عبد الرحمن ٣٢٩

رحيمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله ١٦٧ ،

٢٠٨ ، ٣٢٣ ، ٣٦٣ ، ٤٦٥

رزق بن الحكم الجعفرى ٤٨٣

حيان بن خلف ٤٥١

حيوة بن شريح ٣٠٧

(الخاء)

خالد بن أحمد بن أبى زيد ١٢٤

خالد بن سعد بن سليمان ١٧٧

أبو خالد سعيد بن سعيد ٥٣

خالد بن هشام ٤٨١ ، ٤٩٠

خالد بن وهب ٢١٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤١٩

الخال سعيد بن أبى القاسم ٣١٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ،

٥٥٠

خال بن أبى عامر (انظر : محمد بن يحيى بن برطال)

ابن الخراز (انظر : يحيى بن عيد العزيز)

ابن الخلائف ٣١٣

خلصة الزاهد ٦٠٥

خلف بن أحمد بن خلف الرحوى ١٤٩ ، ٥٩٦

خلف بن بى التجيبى ٣٨٩

خلف بن أبى درهم ٥٠٤

خلف بن سلمة بن سليمان ٢٦٩

خلف بن عبد الله بن مخارق ٣٢٢

خلف بن عثمان بن مفرج ١٥٧

خلف بن على بن ناصر ١١٨

خلف بن فرج بن جراح ٥٦٥

خلف بن محمد بن خلف ١٦٨ ، ٥٠٤

خلف بن مروان بن أمية ١٠٢ ، ٣٤٩

خلف بن مسعود الجراوى ١٠٧

خلف بن وزير ٥٦٩ ، ٥٨٢

خلف مولى يوسف بن بهلول ٣٣٢

خلفة بن تامصلى بن يحيى ١٢٩

الخولانى ٥٦٩

أبو الخيار الشترينى ٢٠١

أبو الخير (انظر : أبو الشر)

ابن الرسان ٤٩٦

ابن رستم ٥٤٣

الرسول عليه الصلاة والسلام

(انظر : النبي صلى الله عليه وسلم)

ابن رشد ٥٩٥ ، ٦٠٨

الرشيدي بن المعتمد بن عباد ٢٢٩ ، ٢٣٠

ابن رشيق ١٤٠

رشيق بن عبد الرحمن ٨٤ ، ٥٢٢

الرئيس ابن جهور (انظر : أبو الحزم ابن جهور)

(الزاى)

زاوى بن زيرى ١٣٢

الزبراكة الكاتب (انظر عيسى بن قرمان)

ابن زبلون ٦٠٥

الزبيدي ٩٥ ، ٩٦

الزبير بن العوام ٣٢٦ ، ٥٣٥

ابن زرب (انظر : محمد بن يتي)

زرهون بن خلوف ١٥٨

زفر ٢٤١

زكريا بن يحيى النصراني ٤١٠

ابن زهر (انظر : محمد بن مروان بن زهر)

زهير العامري الصقلي ١٥١

زوجة ابن الشرقى ٤٣٨

زوجة العمرى ٤٣٦

زونان (انظر : عبد الملك بن الحسن بن عبيد الله)

ابن الزيات ٤٧٧

زياد بن أفلح ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،

٤٨٦ ، ٤٩٢

زياد شبطون (انظر : زياد بن عبد الرحمن بن زياد)

زياد بن عبد الرحمن بن زياد ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ،

٣٠٩

زياد بن عبد الله ١٠٧

مكتبة المهتدين الإسلامية

ابن أبي الزيان التجيبي ٥٧١

أبو زيد ٣٥٠

أبو زيد ابن إبراهيم ٤٤٦

زيد بن ثابت ٢٠١ ، ٥٦٩

أبو زيد الحشا

(انظر : عبد الرحمن بن محمد بن عيسى)

أبو زيد ابن حدير ٩٠

ابن زيدون ٣٠ ، ١٣٠ ، ١٤١

زينب بنت إبراهيم ١٥٧

(السنين)

سالم (شقيق ابن السقاء) ٥٣٢

ابن سخنون ٣٣١

سخنون بن سعيد ١٧٢ ، ١٩٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ،

٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩١ ، ٣٣١ ، ٤٧٢ ،

٥٦٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠٨

سراج الدولة عباد بن محمد ٤٦١

سراج بن عبيد الله بن سراج ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٨٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٣٤٧ ، ٣٦٨ ، ٥٨١

سعد بن معاذ ٢١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،

٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٥٧١ ، ٦٠٢

سعلون بن مسعود المرادى ١٩٠

سعيد بن أحمد الحديدي ١٤٣

سعيد بن أحمد بن رمح ٣٢٢

سعيد بن أحمد بن سعيد ٣٧٣

سعيد بن أحمد القرظي ٥٦٧

سعيد بن أحمد بن محمد ٤٩٥

سعيد بن الأمير محمد ٤٥٢

سعيد بن جلوسة ٤٣٠

سعيد بن جودي ٣٧

سعيد بن حسان ٣٢٧ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ ، ٣٧١

سعيد بن حمدون القيسي ٣٣٥ ، ٣٧٦

سعيد بن خمير ٢١٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩

سعيد الخير بن عبد الرحمن الداخل ٤٢ ، ٤٥ ، ٢٥٩ ، ٤٠٠

سعيد بن سعيد بن حدير ٤٧٨

سعيد بن سلمة بن عباس ١١٤

سعيد بن السليم ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٢

سعيد بن سليمان الغافقي ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠

٢٩٣

سعيد بن سهل الشرفي ٣٧٨

سعيد بن عبد الملك بن السمح ٣٥٧

سعيد بن عبدوس ٤٧ ، ٣٤٥

سعيد بن عبيدة ٢٢٦ ، ٢٦٧

سعيد بن عثمان بن أبي سعيد ٥١٧

سعيد بن عثمان بن منازل ٣٣٣

سعيد بن عياض ٣٤٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٥١٥

أبو سعيد بن الفرج ١٤٥

سعيد بن أبو القاسم (انظر : الخال سعيد)

أبو سعيد القاضي ٢٦٧

سعيد بن محسن الغاسل ٣٤٦

سعيد بن محمد بن بشير ٤٠ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٢

١٦٢ ، ١٧٥

سعيد بن محمد بن السليم ٥٧٧

سعيد بن محمد بن مسلمة ١٧٨ ، ١٩٧

سعيد بن مرشد ٣٦٣

سعيد بن المسيب ٢٠١ ، ٣٠٨

سعيد بن يحيى بن سعيد الحديدي ١٤٣ ،

٢٨٢ ، ٢٩٦

سعيد بن يوسف بن كليب ٣٢٢ ، ٣٦٣

سفيان الثوري ٣٣ ، ٤٧ ، ٢٠٢ ، ٢٥١

أبو سفيان بن حرب ٢٠

ابن السقاء (انظر : إبراهيم بن يحيى)

سكتان بن مروان بن حبيب ٥٦٧

أم سلمة ٢٤٢

ابن السليم الحاجب

(انظر : سعيد بن محمد بن السليم)

سليم بن عتر ٢٧٨

سليمان بن أحمد بن عبد ربه ٢٥٤ ، ٢٥٦

سليمان بن أحمد بن يوسف ٢٨١

سليمان بن أسود ١٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣

٢٦٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨

٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٤٤٨ ، ٦٠٣

سليمان بن أيوب ١٩٨

سليمان بن بيلر ١١١

سليمان بن حكم المستعين بالله (الخليفة) ١٠٤ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٧٩

٢٠٢ ، ٢٢١ ، ٢٩٦ ، ٣١٧ ، ٣٤٢ ، ٣٥١

٤٩٦ ، ٥٥٢ ، ٥٨٦

سليمان بن خلف الباجي (انظر : أبو الوليد الباجي)

سليمان بن ربيع القيسي ٣٧٧

سليمان بن عبد الرحمن الداخل ٣٩ ، ٥٤١

سليمان بن عمر بن محمد ١٤٢ ، ١٦٩ ، ٣٠٦

سليمان بن محمد بن هود ١٥٦

سليمان بن موسى بن سليمان ١٦٠

سليمان بن وائسوس ٣٨٦

سليمان بن يحيى بن عثمان ٢٧١

سمك بن محمد ٥٧١

السمح بن مالك الخولاني ٥٨٤

ابن السندی (انظر : عبد الله بن حسين)

السيدة أم الخليفة المقتدر ٥٣٧

(الشين)

الشارقي (انظر : عبد الله بن موسى بن سعيد)

الشافعي (الإمام) ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

٣٧٧ ، ٥٢٨

أبو الشر ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩ ، ٤٩١ ، ٥٠٧ ، ٥١٢

ابن الشرفي (انظر : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم)
ابن الشرفي عبد الرحمن بن إبراهيم ١٨٨

شريح ٤٦

شريح القاضي ٢١ ، ٢٩١

الشعبي ٣٤١ ، ٤٢٧

ابن الشقاق (انظر : عبد الله بن سعيد بن الشقاق)

الشكة ٢٦

شمس ٥٦٢

ابن شهاب ٣٠٧ ، ٣٠٨

شنجول (انظر : عبد الرحمن بن أبي عامر)

ابن أبي شبة ٥٧٩

(الصاد)

ابن صاعد (انظر : أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد)

صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن ١٨٨

صاعد بن أحمد بن محمد بن صاعد ١٤٦

صاعد اللغوي ١٥٣

أبو صالح (انظر : أيوب بن سليمان)

صالح بن معاني بن حماد ٢٦٧

صبح (أم الخليفة هشام المؤيد) ٨٩ ، ٩٠

ابن الصديني ٢٣٩

صعصة بن سلام ٣٦ ، ٣٥٦

ابن الصفار (انظر : يونس بن عبد الله)

ابن صفوان ٤٣٨

صلتان بن تمام بن صلتان ٥٧٣

ابن صمادح (انظر : المعتصم بالله محمد بن معن)

الصميل بن حاتم ١٩٧ ، ٤٧٠

صهيب بن منيع ٣٠٥ ، ٥٧٩

(الطاء)

طالوت بن عبد الجبار ٤٧ ، ٤٩

طاهر أبو الحسن
مكتبة المصلحين الإسلامية

طاهر بن عبد العزيز ٢١٢ ، ٣٥٩

طاهر بن هشام بن طاهر ١٥٠

الطبي (انظر : أبو مروان الطبي)

ابن الطبي (انظر : إبراهيم بن يحيى بن محمد
ابن أسد)

طرفة (خادم المظفر عبد الملك) ١٠٠

طرفة بن عبد الرحمن ٥٦٥ ، ٥٦٦

طرفة بن لقيط ٤٦

ابن الطلاع (انظر : محمد بن فرج مولى ابن
الطلاع) .

طلحة بن عبيد الله ٣٢٦

(الظاء)

الظافر إسماعيل بن ذى النون .

(انظر : إسماعيل بن ذى النون)

(العين)

عاتكة ١٦٦ ، ٢٠٥

عاتكة بنت علي ٥١٠

أبو العاص أمية بن أحمد ٩٣

العاص بن محمد بن العاص ٢٧٠

عاصم بن زيد أبو الخشي ٣٩

ابن العاصي ٤٥٦

ابن عامر (الوزير) ٢٠٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩

عامر بن إبراهيم بن عامر ٥٦٩

عامر بن أبي جعفر ٣٥٦

عامر بن أبي جوشن ٤٧٨

عامر بن عامر بن كليب ٤٢٤ ، ٥٤٦

عامر بن معاوية ٦٥ ، ٧٠ ، ١٧٦ ، ٣٢٠

ابن عائشة (قائد المرابطين) ١٤٨ ، ١٥٥

عائشة (أم المؤمنين) ٢٠

ابن عباد (انظر : إسماعيل بن عباد ، المعتضد

ابن عباد ، المعتضد بن عباد)

أم العباس (أخت الأمير عبد الرحمن الداخل)

٣٢ ، ٥٨٤

ابن عباس ٢١٢ ، ٢٦٢

أبو العباس ابن ذكوان

(انظر : أحمد بن عبد الله بن هرثمة)

عباس بن رفاعه بن الحارث ٤٨

عباس بن أبي العباس أحمد بن محمد ٤٧٦

أبو العباس عبد الله بن العربي ٥٧٣ ، ٥٧٠

العباس بن عبد الله المرواني ٥٤١

العباس بن عبد الملك المرواني ٤٢ ، ٢٢٦

عباس بن عمرو بن هارون ٨٦

العباس بن قرعوس ٤٧ ، ٣٨٤

عباس بن محمد بن عبد العظيم ٥٧٩

عباس بن المنذر بن جاثليق ١٦٠ ، ١٩٠

عباس بن ناصح ٤٩ ، ٢٦٦

ابن عبد الأعلى (انظر : أبو وهب عبد الأعلى)

عبد الجبار بن قيس بن عبد الله ٣٧

ابن عبد الحكم ٢٠٩

عبد الحميد بن بسيل ٤٥٣ ، ٤٨٤

ابن عبد الخالق ٣٢٠

عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد ٢٧٠

عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد ٣٤٠ ، ٥٨١

عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله ١٤٦

عبد الرحمن بن أحمد بن محمد التجيبي ١٠٨ ،

٢٢١ ، ٢٦٩ ، ٣٤٠

عبد الرحمن بن أحمد بن أبي المطرف ١٧٦ ،

١٧٩ ، ٣١٠ ، ٣١٧

عبد الرحمن بن أسباط ١٥٨

عبد الرحمن بن بشر ١١٢ ، ١٩٩ ، ٢٣٣ ،

٢٤٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،

٢٩٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،

٣٤٧ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٥٥٣ ، ٥٥٨ ،

٥٦٠ ، ٥٧٧

عبد الرحمن بن جهور ٨٤ ، ٤٨١

عبد الرحمن بن حسان الخولاني ٥٦٧

عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد ٢١٩

عبد الرحمن بن الحكم الأوسط (الأمير) ٤٩ ،

٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ،

١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٦٦ ،

٢٨٠ ، ٢٨٩ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٩ ،

٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ،

٣٨٥ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٦٨ ،

٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ،

٥٢٠ ، ٥٢٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،

٥٤٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥

عبد الرحمن بن حويل القنازعي ١١٤ ، ٢٧٤ ،

٣٤٠ ، ٣٧٧

عبد الرحمن بن خميس ١٧٠

عبد الرحمن بن خيرة ٥١٥

عبد الرحمن بن دينار ٣٢٢ ، ٣٣٩

عبد الرحمن بن زياد ١٥٢

عبد الرحمن بن سعيد التيمي ٣٣٨ ، ٣٧٢

عبد الرحمن بن سلمة ١٣٤ ، ١٤٧ ، ٣٦٣ ،

٥٧٣

عبد الرحمن بن سوار بن أحمد ١٢٩ ، ١٦٦ ،

٢٩٦ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣

عبد الرحمن بن طريف ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ،

٣٢ ، ٤٣ ، ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٥٨٤

عبد الرحمن بن أبي عامر (شنجول) ١٠٠ ،

١٠١ ، ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٦٥ ، ٢٠٠ ،

٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧

عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن رجاء ١٥٢

عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عيسى ٣٠٢
عبد الرحمن بن عبد الله الترجالي ٨٧
عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف ٢٣٣ ،
٢٧١ ، ٣٤٠ ، ٣٧٨
عبد الرحمن بن عمر بن فورتش ٢٨٣
عبد الرحمن بن عوف ٣٢٦
عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الرحمن ٥٣٢ ،
٥٥٥
عبد الرحمن بن عيسى بن محمد ١٦٩ ، ٢٨٣ ،
٣١٩
عبد الرحمن بن فطيس ٨٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
١٠٣ ، ١٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣٤٠ ، ٥٥١ ،
٦٠٧ ، ٥٥٢
عبد الرحمن بن القاسم ٧٩ ، ٩٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ١٩٤ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ، ٣٣١ ،
٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٤١٧ ،
٤٧٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ،
٥٦٢ ، ٥٨٨ ، ٥٩٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩
عبد الرحمن بن كثير ٢٦
عبد الرحمن محمد (انظر : عبد الرحمن الناصر)
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ٥٠٦
عبد الرحمن بن محمد بن رماحس ٤٨٠ ، ٤٨١ ،
٤٨٤
عبد الرحمن بن محمد بن صاعد ٩٢
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ٣٩٠
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ٥٠٦
عبد الرحمن بن محمد بن عتاب ٣٣٨ ، ٣٥١
عبد الرحمن بن محمد بن عيسى
(انظر : عبد الرحمن بن فطيس)
عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن الحشا ١٠٣ ،
١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٦٧ ، ١٨٨ ،
٢٢٣ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٥٠٦

عبد الرحمن بن محمد بن اللبان ٢٨٣
عبد الرحمن بن محمد بن المشاط ٢٣١ ، ٣١١ ،
٣٨٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧
عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد المصري ١١٩
عبد الرحمن بن مخلد بن عبد الرحمن ١٤٣ ،
١٨٧ ، ٣٨٩ ، ٥٠٦
عبد الرحمن بن مروان القنازعي
(انظر : عبد الرحمن بن حويل القنازعي)
عبد الرحمن بن معاوية الداخل (الأمير) ١٥ ،
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٣٩ ،
١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٢٨٠ ،
٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، ٤٦٩ ،
٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٩٠ ، ٥١٨ ،
٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٨٤ ، ٥٩١
عبد الرحمن بن معمر
(انظر : محمد بن عبد الرحمن بن معمر)
عبد الرحمن بن موسى ٣٦
عبد الرحمن بن موسى بن حدير ٣١٦ ، ٥٥٠
عبد الرحمن بن موسى بن عقبة ١٥٧ ، ٥١٦
عبد الرحمن الناصر (الخليفة) ٦٦ ، ٧٠ ،
٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ،
٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ١٧٧ ، ١٩٠ ،
١٩٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٩ ، ٢٦٦ ، ٢٨٩ ،
٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ،
٣٢٤ ، ٣٦٢ ، ٣٧٠ ، ٣٧٨ ، ٣٨٧ ،
٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ،
٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ،
٥١٧ ، ٥٣٠ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ،
٥٦٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩
عبد الرحمن بن نعيم ٤٧١
عبد الرحمن بن وثيق ٣١٠

عبد الرحمن بن يزيد بن عيسى ٣٣٥
عبد الرازي بن عبد الرحمن بن خلف ٢٨٢
ابن أبي عبد الصمد
(انظر : موسى بن هذيل بن محمد)
عبد الصمد بن أبي الفتح بن محمد ٣٤٩ ، ٢٨٣
عبد الصمد بن موسى بن هذيل ٣٢٠ ، ١٢٩
٣٤٨ ، ٣٣٨
عبد العزيز بن جوشن ٣٤٥
عبد العزيز بن حزمون ٣٤٥
عبد العزيز بن الحسين بن سليمان ٨٤
عبد العزيز بن الخطيب ٩٥
عبد العزيز بن زياد ٥٠٤
عبد العزيز بن أبي عامر ٣٧٥ ، ١٥١ ، ١٣٨
عبد العزيز بن عبد الرحمن بن أبي عامر
(انظر عبد العزيز بن أبي عامر)
عبد العزيز عبد الله بن هذيل ٣٥٣
عبد العزيز بن علي بن محمد ٥٢٤
عبد العزيز بن عمر بن حبنون ٥٠٤
عبد العزيز بن محمد بن عتاب ٣٥١ ، ١٣٠
عبد العزيز بن مسعود ٣٤٨ ، ٢٨٢
عبد الغفار بن محمد الفرضي ٥٦٨
عبد الكريم بن عبد الواحد ٢٩٧
عبد الله بن إبراهيم بن حجاج ٣٠٦
عبد الله بن أحمد بن الحسن الجذامي ١١٦
عبد الله بن أحمد الخثعمي ٤٩٥
عبد الله بن أحمد بن عبد الملك (ابن المكي)
١٢٦ ، ١٩٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٧١ ،
٦٠٩ ، ٥٩٨
عبد الله بن أحمد بن عثمان القشاور ٣٧٣ ، ٣٤٤
عبد الله بن أحمد بن غالب بن زيدون ٣٧٣
عبد الله بن أحمد بن قند ٤٩٦ ، ١١١ ، ١٠٦ ،
٥٠٠

عبد الله بن أحمد بن محمد بن أبي عبدة ٤٧٦
عبد الله بن إسماعيل الإشبيلي ١٤١
عبد الله بن الأشعث الفهري ٣٧
عبد الله بن أصبغ بن الصنع ٥٥٤
عبد الله بن الأصبغ العبدي ٣٨٦
عبد الله بن أمية بن يزيد ٦٢
عبد الله الباجي ٢٩٥
أبو عبد الله الباجي ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٣٤٧ ،
٥٩٨ ، ٣٦١
عبد الله بن بدر بن أحمد ٤٥٤ ، ٤٧٠ ، ٤٧٩
أبو عبد الله ابن بقي
(انظر : أحمد بن بقي بن مخلد)
عبد الله بن تمام بن أزهر ٥٦٧
عبد الله بن ثابت بن سعيد ٢٧٣ ، ٣٢٥
عبد الله بن جابر اللخمي ١٣٩ ، ٢٣٠
عبد الله بن جدعان ٥٣٥
عبد الله بن جعفر ٢٧٤
عبد الله بن جهور (الوزير) ٥٤٨
عبد الله بن حاتم (انظر : ابن حاتم الطليطلي)
أبو عبد الله بن الحاج
(انظر : محمد بن أحمد بن خلف)
أبو عبد الله بن الحسن الجذامي ١٣٣
عبد الله بن حسين (ابن السندي) ٧٦ ، ٢٩٤ ، ٣٦٢
عبد الله بن حسين بن إبراهيم ١١٠ ، ٤٩٧ ،
٥٠١
عبد الله بن حكم ١٥٦
عبد الله بن بن حمزة الغرناطي ٢٧١
عبد الله بن خالد ٦٢
عبد الله بن خلوف بن موسى ٥٠٢
عبد الله بن خميس ١٧٠
عبد الله الزجاجي ٢٩٨
عبد الله بن سعيد بن خيرون ١٠٩

عبد الله بن سعيد بن الشقاق ٢٧٧ ، ٢٢١ ، ٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٩٤ ، ٥٢٣ ، ٥٦٠

عبد الله بن سعيد بن أبي عوف ١٤٤

عبد الله بن سعيد بن محمد ٤٩٧

عبد الله بن سعيد الوجدى ٢٢٣ ، ٣٠٤

عبد الله بن سلام ٤٦١

عبد الله بن شعيب ٤٨١

أم عبد الله طروب (زوج عبد الرحمن الأوسط) ٥٨٥

عبد الله بن عاصم ٤٧٣

عبد الله بن عبد الحارث بن منبيل ٣٠٥

أم عبد الله (بنت عبد الرحمن الأوسط) ٥٨٤

عبد الله بن عبد الرحمن بن جحاف ٥٢٤ ، ٥٥٤

عبد الله بن عبد الرحمن بن الجحاف بن حيدرة ١٩٩

عبد الله بن عبد الرحمن بن عثمان ١٤٤

أبو عبد الله بن عبد الرؤوف

(انظر : محمد بن علي بن هشام)

عبد الله بن عبد العزيز ١٠٥

عبد الله بن عبد الله بن محمد ٣٠٢

عبد الله بن عبيد الله بن الوليد ١٥٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥١

أبو عبد الله بن عتاب (انظر : محمد بن عتاب)

عبد الله بن علي ٢٨٣

عبد الله بن علي بن عبد الملك ٢٢٣

عبد الله بن عمر ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠

أبو عبد الله بن الفراء ١٥٩

عبد الله بن فرج بن غزلون ١٤٣

عبد الله بن محمد (الأمير) ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ١٧٦ ، ٢١٩ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٩١ ، ٣٨٦ ، ٣٦٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٤

مكتبة المهتدين الإسلامية

٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٥٢٠ ، ٥٤٦ ، ٥٦٦ ، ٥٨٧ ، ٦٠٣

عبد الله بن محمد بن إسحاق ١١١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١

عبد الله بن محمد بن إسماعيل ١٥٧ ، ٥٠٣

عبد الله بن محمد الأنصارى ٧٣

عبد الله بن محمد بن جواهر ٥٧٠

أبو عبد الله محمد بن الحذاء ١٨٧

أبو عبد الله محمد بن حمد بن (انظر : محمد بن علي ابن عبد العزيز)

عبد الله بن محمد بن خالك ٣٥٣

عبد الله بن محمد بن زرقون ٦٧

عبد الله بن محمد بن زهير ٦٠٣

عبد الله بن محمد بن أبي زيد ٤٣٩

عبد الله بن محمد بن السليم ٣٥١

عبد الله بن محمد الصابوني ٩٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٣٧٢

عبد الله بن محمد بن عائشة (انظر : ابن عائشة)

عبد الله بن محمد بن عباس ٣٦٣ ، ٣٤١

عبد الله بن محمد بن عبد البر ١٧٠

عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ١٢٤

عبد الله بن محمد بن عبد الله ٨٤ ، ٤٩٣ ، ٥١٦

عبد الله بن محمد بن علي بن شريعة

(انظر : عبد الله الباجي)

أبو عبد الله محمد بن عمر بن الفخار ١١١ ، ٢٨٢

عبد الله بن محمد بن القاسم ٨٧ ، ٣١٠

عبد الله بن محمد بن مضر ٤٥١ ، ٤٥٢

عبد الله بن محمد بن معدان ٢٨١

عبد الله بن محمد المعيطي ١٣٠

عبد الله بن محمد بن مغيث ٨٤

عبد الله بن محمد المغيلي ٥٦٦

عبد الله بن محمد بن موسى ٣٧٢

عبد الله بن مسعود ١٨ ، ٢٠

عبد الله بن مسلمة ٤٦٠

عبد الله بن موسى بن سعيد الشارقي ٣٢٢ ، ١٤٤ ، ٢٨٢

عبد الله بن الناصر (الأمير) ٧٧

عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ٥٢٥ ، ٥٢٢

عبد الله بن وهب ٣٦٠ ، ٣٥٦ ، ٢٤٥

عبد الله بن يحيى بن أحمد (انظر : ابن دحون)

عبد الله بن يعيش ١٤٢

عبد الملك بن إبراهيم بن هاشم ١٦٠

عبد الملك بن أحمد بن الأصبح ٣٧٨

أبو عبد الملك أحمد بن عبد البر ٧٧

عبد الملك بن إدريس ٩٩ ، ٨٦

عبد الملك بن إسماعيل بن محمد ١٥٧

عبد الملك بن جهور ١٢٨ ، ٦٢

عبد الملك بن حسان ١٩٠

عبد الملك بن الحسن بن عبيد الله ٢٨٠ ، ٣٦

٣٠٥ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ،

٣٥٦ ، ٣٨٥ ، ٥٤٣

عبد الملك بن سميت نخوص ٤٨١

عبد الملك بن عبد الله ٤٧٥

عبد الملك بن العاص بن محمد ٣٣٦

عبد الملك بن غصن الخشني ١٤٩

عبد الملك بن قطن (انظر : عبد الرحمن بن طريف)

عبد الملك بن محمد ٤٦٠

عبد الملك بن محمد بن جهور ٥٥٥ ، ٥٣٢

عبد الملك بن محمد بن أبي عامر

(انظر : المظفر عبد الملك بن أبي عامر)

عبد الملك بن مروان ٥٣٥

عبد الملك بن مروان بن أحمد ٥٠٢ ، ٤٩٧

أبو عبد الملك مروان بن عبد الرحمن الناصر ٩٥

عبد الملك المصمودي ٣٠٣

عبد الملك بن منذر بن سعيد ٥٢١ ، ٩٦ ، ٨٣ ، ٥٢٢

عبد المولى بن أبي عبد الصمد ٣٥٢

ابن عبد المؤمن ٦٠٠

عبد الواحد بن محمد بن موهب بن القبري ٥٠٣ ، ٥٥٣

عبد الواحد بن يزيد الإسكندراني ٤٤٧

عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الرحمن ١٤٤

ابن أبي عبدة (القائد)

(انظر : عيسى بن أحمد بن أبي عبدة)

عبدة بن محمد بن أبي عبدة ٥٥٠

ابن عبدوس ٣٣٢

ابن عبدون اليابري ٥٥٧

عبود بن محمد (انظر : يحيى بن عيسى المرادي)

أبو عبيد ١٦١

عبيد الله بن بسيل ٤٨٤

أبو عبيد الله الجبيري ٣١٠ ، ٨٥

عبيد الله بن خالد ٣٦١

عبيد الله بن عبد العزيز ٦٢

عبيد الله بن عبد الله الزجالي ٥٦٥

عبيد الله اللوشي التيمي ١٣٧

عبيد الله بن مالك ٣٤٨ ، ٢٨٢ ، ٢٥٣ ، ٢٠٥ ،

٣٥٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ،

٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ،

٤٦٢ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥٣٢ ، ٥٧٢ ،

٥٨١ ، ٦٠٥ ، ٦١٠

عبيد الله بن مالك القرشي ٣٧ ، ٣٢

عبيد الله بن محمد بن أدهم ١٨٠ ، ١٣١ ، ١٢٩

٢٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٦٣ ، ٣٩٠ ، ٥١٢ ،

٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٦٠٥

عبيد الله بن محمد الرشيد ١٣٩

عبيد الله بن موسى الغاقي ١٧٥ ، ٤٠

عقبة بن الحجاج السلولى ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ،
١٩٦ ، ٢٨٤

علاء ٥٦٢

علاء بن تميم بن عاصم ٣٠٥

على بن أبي بكر الكلابى ٥١ ، ١٧٥

أبو على الحسن بن أيوب ٣٩٤ ، ٥٨٤

أبو على حسين بن عيسى ١١٣

على بن حمود ١٠٤ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ،

١١٥ ، ٢٢١ ، ٥٥٢

على بن خلف بن بطال ١٢١ ، ١٨٧

على بن رجاء مرجى ٥٨٠

على بن سعيد بن أحمد ١٤٣ ، ٣٥٠

على بن أبي طالب ٢٠ ، ٢١ ، ١٦١ ، ٢٤٤ ،

٢٧٤ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ، ٥٣٥

على بن عبد الله بن الحسن ٥٨٢

على بن عيسى بن عبيد التجيبى ٨٧

على بن مجاهد ١٥٤ ، ١٧٠ ، ٣٠٣ ، ٥٠٣

على بن محمد بن أزهر ٨٠

على بن محمد بن توبة ٢٨٢

على بن محمد الحبيب بن شياخ ٥٠٦

على بن محمد بن أبي الحسين ٤٩١

على بن محمد بن عبد العزيز ١٣٠ ، ٣٤١ ،

٣٦٣ ، ٣٥٠

على بن محمد بن عبد الله بن على ١٢٩

على بن محمد العطار ٣٩١

على بن محمد المعروف بالباسة ٤٥٢

على بن معاذ الرعينى ٨٥

على بن يحيى ٢٠٣

على بن يوسف بن تاشفين ٣٢٠

ابن عمار ٢٣٣ ، ٢٦٣

عمر ٤٣٨

عبيد الله بن الوليد بن محمد ٣٣٩

عبيد الله بن الوليد المعيطى ٣٥١

عبيد الله بن يحيى (عامل الثغر) ٥٦

عبيد الله بن يحيى بن إدريس ٤٧٩ ، ٤٩٤ ، ٥١٧

عبيد الله بن يحيى اللبى ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ،

٢١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٥١ ،

٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٦ ،

٣٧٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٩ ، ٤٢٣

٥٣٠ ، ٥٧١ ، ٥٨٣ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣

أبو عبيدة ابن الجراح ٥٢٧

عبيدون بن محمد بن فهد ٨٠ ، ٣١٠

ابن عتاب (انظر : محمد بن عتاب)

عتاب بن أسيد ٢٠

العتبى (انظر : محمد بن أحمد بن عبد العزيز)

عثمان بن أيوب بن أبي الصلت ٥٨ ، ٣٣٨

عثمان بن سعيد ٤١٩

أبو عثمان بن عبد ربه ٣٣٥

عثمان بن عبد الرحمن بن عبد الحميد ٣٥٠

عثمان بن عفان ٢١٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،

٣٢٦ ، ٥٣٥

عثمان بن يحيى النصرانى ٤١٠

عجب (حظية الأمير الحكم بن عبد الرحمن)

٥٨ ، ٣١٤ ، ٣٧٨ ، ٤٤٦

ابن عجب (انظر : عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد)

أبو عروة ٤٥٠ ، ٤٥١

عريب بن مطرف بن عريب ١١٤ ، ١١٨

عريف مولى ليث بن فضل ٣٢٢

عسقلاجة ٤٦٩ ، ٤٩٣

العطار ٤١١

عفان بن محمد ٤٧٥

ابن عفيف (انظر : عبد الرحمن بن عبد الله بن

يوسف)

ابن عمر (رضى الله عنه) ٢٠١

أبو عمر أحمد بن حسين ٣٠٣

أبو عمر أحمد بن عباد ٧٤

عمر بن أحمد بن فرج ٣٨٧

أبو عمر الإشبيلي

(انظر : أحمد بن عبد الملك الإشبيلي)

أبو عمر ابن الباجي ١٣٦ ، ٣٦١

أبو عمر ابن الحذاء ١٨٨ ، ٣٠٢

عمر بن الحسن بن عبد الرحمن ١٣٨

عمر بن حفصون ٦٠ ، ٦٥ ، ٢١٦ ، ٢٥٩ ،

٤١٣ ، ٤٥٠ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨

عمر بن حيان بن خلف ١٣١ ، ١٤٠

عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ١٦١ ،

٢٤٠ ، ٢٦١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ،

٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٥

أبو عمر ابن ذكوان ٣١٧

أبو عمر ابن رشيق ٢٤٠

أبو عمر الشاطبي ٣٦٩

أبو عمر الطلمنكي

(انظر : أحمد بن محمد بن عبد الله)

عمر بن عبد العزيز ٢٣ ، ٢٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ،

٢٢٧ ، ٢٩١ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٨٤

عمر بن عبد الله بن يوسف ١٣٠

أبو عمر ابن القطان

(انظر : أحمد بن محمد بن القطان)

عمر بن محمد بن إبراهيم ٣٠٠

عمر بن محمد بن جرج ٣٥٥

عمر بن محمد بن عمر الجهني ١٥٠

أبو عمر المعلم ٢٦٨

أبو عمر ابن المكوي

(انظر : أحمد بن عبد الملك الإشبيلي)

أبو عمر الوزير ٧٦

عمر بن يحيى بن لبابة ٧٠

عمر بن يوسف بن الإمام ٨٥

أبو عمر يوسف بن عبد البر ١٢٢ ، ١٧٠

أبو عمران الفاسي ٣٦١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ،

٦٠٠ ، ٦٠٤

أبو عمرو الداني ١٥٣

عمرو بن شراحيل ٣٠ ، ٣١

عمرو بن العاص ٢٤٠ ، ٣٠٨

أبو عمرو عباد بن المعتمد ٤٦٥

عمرو بن عبد الله بن أبي عامر ٤٥٨ ، ٤٦٩

عمرو بن عبد الله بن ليث ٢٤ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١

٦٣ ، ٦٤ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ،

٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٠ ،

٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٤ ، ٣٣٦ ، ٥٤٤

عمرو بن عثمان بن خطار ١٠٦

أبو عمرو معاوية بن صالح ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤

أبو عمرو معوذ بن داود ٣٧٥

عنزة ٤٤٨

عنزة بن فلاح ٢٥ ، ٢٦ ، ١٩٧

ابن العواد (انظر : هشام بن أحمد بن سعيد)

ابن عياش ٨٨

ابن أبي عيسى (انظر : محمد بن عبد الله)

عيسى بن أحمد بن أبي عبدة ٣٥٤ ، ٤٥٣ ،

٤٧٥ ، ٤٧٧

عيسى بن دينار ٤٧ ، ٥٤ ، ١٧١ ، ٢١٧ ،

٢٧٧ ، ٣٢٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٥٩٤

عيسى بن سعيد (الوزير) ١٠٠ ، ٣١٧ ، ٤٥٩

عيسى بن شهيد ٥٤٤

عيسى بن عبد الله الأسدي ٢٨٣

عيسى بن قرمان ٤٥٥

عيسى بن لبون ١٥٥

عيسى بن محمد بن إبراهيم ٣٨٠

عيسى بن محمد بن أيوب البجائي ٣٤٣ ، ٥١٦ ، ٦١٠

عيسى بن محمد بن عبد الرحمن الحشا ٩٢ ، ٣٥٢

عيسى بن محمد بن عيسى الرعيني ١٥٢ ، ١٨٧

عيسى بن مريم عليه السلام (المسيح) ٢١٤ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١١

أبو العيش ابن ميمون بن القاسم ٤٥٧

ابن عينة ٣٣

(الغين)

الغازي بن قيس ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٣٥٦

ابن الغاسل ١٨٤

غالب ٢٩٩

ابن غالب ٢١٥

ابن غالب (انظر : محمد بن غالب)

غالب بن عبد الرحمن ٤٨٢ ، ٤٨٤

أبو غالب عبد الرؤوف بن الفرغ بن كنانة ٧٠

غالب بن محمد بن أبي نصر ٤٨٧ ، ٥٠٥

غراب ٢٦٥ ، ٤٧٠

غريب بن عبد الله الثقفي ٤٩

الغزال (انظر : يحيى بن حكم)

الغساني ٦٠٣

الغساني (انظر : جدار بن عمرو)

غلام حفص ٦٠٣

أبو الغمر بن فهد ٦٩

(الفاء)

ابن الفاسي ١٣٣ ، ٢٨٤

فاطمة ابنة محمد بن زهير ٦٠٣

فايز القرطبي ٣٧٥

فتح بن إبراهيم الأموي ٥٩٢

ابن الفخار (انظر : أبو عبد الله محمد بن عمر)

أبو الفرغ (وكيل السيد القمبيطور) ١٥٥

ابن فرج (انظر : محمد بن فرج)

مكتبة المهتدين الإسلامية

فرج بن أبي الحكم بن عبد الرحمن ٦٠٢

فرج بن سلمة بن زهير ١٧٧ ، ٣٤٦

أبو الفرغ الطائي ٩١

الفرج بن كنانة ٤٠ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ١٧٥

٢١٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨

الفضل بن علي بن أحمد ١٥٨

الفضل بن كامل ١٧٣

الفضل بن أبي هريرة ٣٣

ابن فطيس (قاضي الجماعة)

(انظر عبد الرحمن بن فطيس)

ابن فطيس ١٦٧ ، ٢٠٨ ، ٣٢٣ ، ٣٦٣ ، ٤٦٥

ابن فطيس (الوزير) ٤٣ ، ٢٧٢

فطيس بن أصبغ ٤٥٣

فطيس بن عيسى بن عبد الرحمن ٥٣٢ ، ٥٥٥

ابن أبي الفوارس ٣٣٦

(القاف)

القادر بن ذي النون

(انظر : يحيى القادر بن ذي النون)

ابن القاسم (انظر : عبد الرحمن بن القاسم)

القاسم بن إبراهيم بن عيسى ٤٥٧

قاسم بن إبراهيم بن قاسم ٥٠٣

قاسم بن أبي ٤٧١

قاسم بن أحمد الجهني ٢٢٨

أبو القاسم أحمد الزبيدي ٩٦

قاسم بن أصبغ ٨٥

قاسم بن أيوب الطائي ٥٠٤

قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهري ٨٠

القاسم بن حمود ٣١٨ ، ٥٥٣

قاسم بن خلف بن فتح ٩٦ ، ٣٥٢

قاسم بن سعدان بن عبد الوارث ٦٠٠

القاسم بن عباد ٣٧٩

(اللام)

ابن لبابة (انظر : محمد بن عمر بن لبابة)
اللباد ٦٠٣

ابن لبيب البيطار ٤٦٢

ليبب الخصى ٤٦١

ابن لبيد ١٨١ ، ٤٤٦

اللمحي ٥٢٧

اللولؤى (انظر : محمد بن أحمد اللؤلؤى)

ابن الليث (انظر : محمد بن الليث بن حريش)

الليث بن حريش

(انظر : محمد بن الليث بن حريش)

الليث بن سعد ٣٣ ، ٢٦٥

(الميم)

ابن الماجشون ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٣٠ ،

٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٨٥ ،

٣٢٨ ، ٥٢٤

ماكسن بن باديس ٣٥٣

ابن مالك (انظر : عبيد الله بن مالك)

مالك (الإمام) ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ،

٤٧ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٥٩ ،

١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ،

٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،

٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ،

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،

٣٣١ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ،

٤١٩ ، ٤٤٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٩ ،

٥٣٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٩ ، ٥٧٧ ، ٥٨٥ ،

٥٩١ ، ٥٩٩ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩

مالك بن عبد الله القرشي ٢٨٠

مالك بن يزيد ٤٦

المأمون بن ذى النون

(انظر : يحيى بن إسماعيل بن ذى النون)

القاسم بن عبد الرحمن ٢٢٧

قاسم بن محمد بن سيار ٣٦٦

قاسم بن محمد بن قاسم ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ ،

٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٤٩١ ، ٥٠٧ ، ٥١٦

قاسم بن محمد بن قاسم بن طملس ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩١

قاسم بن محمد القرشي ٩٠

أبو القاسم ابن مقدم ٢٠٢

قاسم بن وليد ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨

ابن القاضي عمرو ٢٦٤

القبرى (انظر : محمد بن موهب التجيبي)

القرشي (انظر : إبراهيم بن العباس)

القرشي ٣٦٧

قرعوس بن العباس بن قرعوس ٤٥ ، ٣٨٤ ،

٣٨٥ ، ٤٠٠

القرودى ١٦٨ ، ٥٠٤

القطان ٢٥١

ابن القطان (انظر : أحمد بن محمد بن القطان)

قطن بن جزء انميمي ٤٠ ، ١٧٥

قطن بن حزن (انظر : قطن بن جزء)

الققعاق بن زعيم ٣٣

ابن القليعي ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٣٧٥

القنازعى

(انظر : عبد الرحمن بن حويل القنازعى)

القومس بن أنطونيان ٦٢ ، ٢٦٣

القومس الرومى (انظر : ربيع القومس)

(الكاف)

كافور الأخشيدي ٥٣٧

كباب بن نميت ١٣٤

ككوية ٤١

كنان بن فرحون ٥٧٠

ابن كنانة ١٧٢

المأمون عبد الله بن هارون الرشيد ٥٣٦ ، ٥٣٧
المأمون الفتح بن محمد بن عباد ١٣٠ ، ١٤٠ ،
٢٢٢
مجاهد العامري ١٣٨ ، ١٥٣ ، ١٨٦ ، ٣٠٣ ،
٣٤٤ ، ٥٠٢
محمد (ابن أخت ابن السقاء) ٥٣٢
محمد بن أبان بن سيد النخعي ٤٩٣
محمد بن إبراهيم بن إسماعيل ١٠٠ ، ١٠٢
محمد بن إبراهيم بن الحباب ٧٤
محمد بن إبراهيم بن حجاج ٤٧٤ ، ٤٧٨
محمد بن إبراهيم بن سعيد ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٥٨٠
محمد بن إبراهيم بن عبد الله ١٤٤
محمد بن إبراهيم بن عيسى ٣٧١ ، ٣٥٩
محمد بن إبراهيم بن محمد ٥٣٢
محمد بن إبراهيم بن مزين ٣٠ ، ٣١ ، ٣٠٩
محمد بن أحمد بن إبراهيم ١٢١ ، ١٥٢
محمد بن أحمد بن إسحاق بن طاهر ٥٥٤
محمد بن أحمد بن بقي
(انظر : محمد بن أحمد بن مخلد)
محمد بن أحمد الثقفي ٣٤٧
محمد بن أحمد الجبلي ٣٧٧
محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم ٣٣٢ ، ٣٣٣
محمد بن أحمد بن سليمان التجيبي ٥٨٢
محمد بن أحمد الشرقي ٢٠٥
محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي ٢٢٧ ،
٣٣٨ ، ٣٤٩ ، ٣٦١ ، ٤١٧
محمد بن أحمد بن عبد الله بن شريعة
(انظر : أبو عبد الله الباجي)
محمد بن أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان
٩٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ٢٢١ ،
٢٣٩ ، ٣٦٩ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٨٧
محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى ٣٣٨

مكتبة المهتدين الإسلامية

محمد بن أحمد بن عبيد الله الرعيني ٥٨١
محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور ١٢٣
محمد بن أحمد اللؤلؤي ٨٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ،
٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٦٠٩
محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ٨٧ ، ٤٨١
محمد بن أحمد بن مخلد ١٢٩ ، ١٤٠ ، ١٦٧ ،
١٨١ ، ٢٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ،
٥٥٦ ، ٦٠٦
محمد بن أحمد بن يحيى الزهري ٧٧
محمد بن أحمد بن يحيى ابن الفصالح ١٠٦
محمد بن أسباط ٣٥٧
محمد بن إسحاق بن السليم ٧٩ ، ٨١ ، ١٩٩ ،
٢١٣ ، ٢٢٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠ ،
٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ،
٣٤٦ ، ٣٦٢ ، ٣٨٠ ، ٤٤٥ ، ٤٨٥ ،
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ،
٥٨٦ ، ٥٨٩
محمد بن إسماعيل الصدفي ٣٢٥
أبو محمد الأصيلي ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٣ ،
٣٥٠ ، ٣٧٣ ، ٥٨٦ ، ٥٩٢
محمد بن أفلح ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ،
محمد ابن الأمير محمد ٤٥٢
محمد بن أمية ٦٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢
محمد بن أيمن ٥٧٩
أبو محمد الباجي ٩٨ ، ٣١٦ ، ٣٧٧
محمد بن بسيل ٤٨٥ ، ٤٨٦
محمد بن بشير ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٨ ،
١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ،
٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ،
٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،
٢٩٢ ، ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢

محمد بن تليد ٤٠

محمد بن تملخ ٨٥ ، ٤٣٠ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ، ٥٢١

محمد بن جعفر بن عثمان ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٩٣

محمد بن أبي جمعة ٩٥

محمد بن جهور (صاحب الشرطة) ٤٧٠ ، ٤٧٩

محمد بن جهور (حاكم قرطبة) ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٨٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٥٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٩ ، ٤٦٣ ، ٥٨١ ، ٥٧٧ ، ٥٠٥

محمد بن الحارث بن أبي سعد ٣٤٢ ، ٤٧٢ ، ٥١٨

محمد بن حدير (الوزير) ٥٤٨

محمد بن حسن الزبيدي ٤٩٤ ، ٥١٧

محمد بن الحسن النباهي ٢٩٣ ، ٣٠٥

محمد بن حسين الطيني ١٠٣ ، ٤٩٥

محمد بن حفص بن أشعث ١٢٤ ، ٣٤٤

محمد بن الحكم

(انظر : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم)

محمد بن خالد بن الصغير ٣٣٩ ، ٣٤٣

محمد بن خالد بن مرتنيل ٥٤ ، ٥٧ ، ٣٨٥ ، ٤٧٢ ، ٤٩٠ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥

محمد بن خشخاش ٤٩٨

محمد بن خلف بن محمد القيسي ٢٧٠

محمد بن داود ٣١٦

أبو محمد ابن دحون ٩٢ ، ٣٢٨ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٨٤

محمد بن رافع من غريب ٢٧٣

محمد بن الزراد ٣٥٧

محمد بن أبي زعبل

(انظر : محمد بن سعيد بن أبي زعبل)

محمد بن زهير ٦٠٣

محمد بن زياد اللخمي ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ١٦٣ ، ٢٦٥ ، ٣١٤ ، ٤١٧ ، ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢

أبو محمد ابن أبي زيد ٣٣١

محمد بن سحنون الطليطلي ٨٧

محمد بن سعد بن أسد ٢٦٩

محمد بن سعيد ٤٨٣

محمد بن سعيد (قاضي الجماعة) ٥٧ ، ٣١٣

محمد بن سعيد بن أبي زعبل ٢٣٩ ، ٣٤٢

محمد بن سعيد السبائي ٣٥٦

محمد بن سعيد بن السري ٩٩ ، ١٠٧

محمد بن سعيد العصفري ٣٩١

محمد بن سعيد بن عمر ١٣٢

محمد بن سعيد بن قرط ٥٧٧ ، ٥٧٩

محمد بن سعيد الموثق ٦٢ ، ٤٧٤

محمد بن سلمة ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٥ ، ٤٠٤ ، ٤٥١ ، ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٧٨

محمد بن السليم (الجد) ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٥٧٩

محمد بن سليمان بن حارث ٢٦٧

محمد بن سليمان بن خليفة ٣٨٠

محمد بن سليمان بن نقورة ٤٨١

أبو محمد سير بن أبي بكر ١٦٠

محمد بن شراحيل المعافري ٥٢

محمد بن صالح بن محمد ٢٧٠

محمد بن أبي عامر ٦ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٤٣ ، ١٦٤ ، ٢٠٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨

محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن الناصر المستنق
بالله (الخليفة) ٥٠١

محمد بن عبد الرحمن بن فطيس ٢٩٥
محمد بن عبد الرحمن بن معمر ١٨٧ ، ١٢٠ ، ٥٠٢

محمد بن عبد الرحمن بن يحيى ١٤٧
محمد بن عبد الرؤوف ١١٥ ، ١٠٤
محمد بن عبد السلام الأديب ١٠٦
محمد بن عبد السلام الخشني ٣٥٧ ، ٦٤

محمد بن عبد العزيز ١٥٤
محمد بن عبد الله بن أحمد البكري ٢١
أبو محمد عبد الله بن جابر ١٣٩
محمد بن عبد الله الخروبي ٤٥٣ ، ٣٨٧
محمد بن عبد الله بن سعيد ٣٧٨
محمد بن عبد الله بن أبي عامر ٧٠
محمد بن عبد الله بن عبد البر ٢٨٠ ، ٨٥ ، ٢٥٠ ، ٣٤٨

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ٢٢٤ ، ١٧٠ ، ٢٥٠ ، ٢٣٧

محمد بن عبد الله بن العربي ١٩٩
محمد بن عبد الله بن علي بن حسين ٥٦٩
محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٢
٧٧ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ، ٤٧٩ ، ٥٧٨

محمد بن عبد الله بن فرتون ٢٧٣ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤

محمد بن عبد الله بن محمد ٣٧٨ ، ٢٦٨
أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ٩٩
أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد ٣٤١

٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢

محمد بن أبي العباس بن ذكوان

(انظر : محمد بن أحمد بن عبد الله بن هرثمة)

محمد بن عبد الجبار المهدي (الخليفة) ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٦٥ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ ، ٣١٠ ، ٣٤٩ ، ٤٦٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٥٢ ، ٥٨٧

محمد بن عبد الخالق الغساني ٧٥ ، ٧١

محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم ٤٧٤

محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن حويل ١٢٧
محمد بن عبد الرحمن الأوسط (الأمير) ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧١ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣١٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢٤ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٥١٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٧٨

محمد بن عبد الرحمن بن بشير ٢٩٥

محمد بن عبد الرحمن التجيبي ٦٧

محمد بن عبد الرحمن بن عقبة ٣٣٧

مكتبة المهتدين الإسلامية

محمد بن عبد الله المقرئ ٢٧٠
 محمد بن عبد الله بن هاني ٢٦٧
 محمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ٥٢٢
 محمد بن عبد الله بن يحيى
 (انظر : محمد بن عبد الله بن أبي عيسى)
 محمد بن عبد الملك ٤٨١
 محمد بن عبد الملك بن الأمير محمد ٤٥٢
 محمد بن عبد الملك بن أيمن ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٣٥٩ ، ٣٢٣ ، ٢٦٤
 محمد بن عبد الملك بن ضيفون ٢٦٨
 محمد بن عبد الملك الطويل ٤٧٥
 محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن ٥٧١
 أبو محمد عبد المهيمن بن عبد الملك ٣٧٨
 محمد بن عبيد الجزيري ٣٥٤
 محمد بن عبيد الله بن سابين ٥٧٩
 محمد بن عبيد الله بن أبي عثمان ٤٥٢
 محمد بن عبيد الله المعيطي ٣٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧
 محمد بن عتاب ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٧٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٥ ، ٥٣٢ ، ٥٧٣ ، ٥٨١ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٠
 محمد بن عثمان المصنف ٤٦٨
 محمد بن عجلان ٢٥٩ ، ٥٦٦
 محمد بن عطاء الله النحوي ٩٩
 محمد بن علي الأزدي ٣٣٢ ، ٣٣٣
 محمد بن علي بن أبي الحسين ٤٨٢
 محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدين ١٣٠ ، ١٦٠ ، ١٨٠
 محمد بن علي بن هشام بن عبد الرؤوف ٢٥٣ ، ٣١٨ ، ٣٦٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠
 محمد بن عمر البكري ٥٢٣
 محمد بن عمر بن لبابة ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٨٥ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٧٣ ، ٥٠٦ ، ٥٣٠ ، ٥٤٧ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥
 محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار ١٢٠
 محمد بن عمران ٥٣٧
 محمد بن عمرو بن محمد ٢٦٨
 محمد بن عمرو بن محمد بن أيوب ١٦٤
 محمد بن عمرو بن العاص ٥٨٠ ، ٥٨١
 محمد بن عيسى الأعشي ٤٨ ، ٥٤ ، ٢٦٢
 محمد بن عيسى بن البريلي ١٠٥
 محمد بن عيسى الرعيني ٥٨٢
 محمد بن عيسى بن زوبع ١٠٣ ، ١١٣
 محمد بن عيسى بن عبد الواحد ٣٧١
 محمد بن عيسى بن فرج ٦٠١
 محمد بن غالب ٢١٠ ، ٢٥١ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧

محمد بن عبد الله المقرئ ٢٧٠
 محمد بن عبد الله بن هاني ٢٦٧
 محمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ٥٢٢
 محمد بن عبد الله بن يحيى
 (انظر : محمد بن عبد الله بن أبي عيسى)
 محمد بن عبد الملك ٤٨١
 محمد بن عبد الملك بن الأمير محمد ٤٥٢
 محمد بن عبد الملك بن أيمن ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٣٥٩ ، ٣٢٣ ، ٢٦٤
 محمد بن عبد الملك بن ضيفون ٢٦٨
 محمد بن عبد الملك الطويل ٤٧٥
 محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن ٥٧١
 أبو محمد عبد المهيمن بن عبد الملك ٣٧٨
 محمد بن عبيد الجزيري ٣٥٤
 محمد بن عبيد الله بن سابين ٥٧٩
 محمد بن عبيد الله بن أبي عثمان ٤٥٢
 محمد بن عبيد الله المعيطي ٣٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧
 محمد بن عتاب ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٧٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٥ ، ٥٣٢ ، ٥٧٣ ، ٥٨١ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٠
 محمد بن عثمان المصنف ٤٦٨
 محمد بن عجلان ٢٥٩ ، ٥٦٦

محمد بن محمد بن إبراهيم ١١٧ ، ١٧٨ ، ٣١١ ،
٣٨٩ ، ٥٠٢ ، ٥١٧

محمد بن محمد بن الحسن ١٢١

محمد بن محمد بن أبي دليم ٣٣١ ، ٦٠١

محمد بن محمد بن أبي زيد ٤٧٤ ، ٤٧٦ ،
٥٢١ ، ٤٧٧

محمد بن محمد بن عبد الرحمن ٥٢١

محمد بن محمد بن عبد المؤمن ٢٦٨

محمد بن مروان بن زهر ١٣٧ ، ٥٧٣

محمد بن مروان بن ونان ٣٧٧

محمد بن مسعود البجاني ٩٥

محمد بن مسور ٢٦٤

محمد بن مطرف بن كوثر ٥٣٢

محمد بن معاني بن صهيل ١١٩

محمد بن معن بن معن ١٩٣

محمد بن مغيث بن أحمد ٣٤٠

محمد بن المغيرة ٥٠٠

محمد بن مغيرة بن عبد الله ١٢٠

محمد بن مكى بن أبي طالب ٣٩٠ ، ٤١٣ ،

٤٣٩ ، ٥٠٥ ، ٥٨٢ ، ٦٠٥

محمد بن منبيل ١٣٣ ، ٥٧٣

محمد بن موسى بن مغلس ٣٩١

محمد بن موسى بن نزار ٢٧٠

محمد بن نعيان ٤٥٠

محمد بن نعمة الأسدي ١٥٢

محمد بن هارون ٣٨٨

محمد بن هاشم التجيبي ٧٦ ، ١٩٠ ، ٢٦٦ ،

٢٩٨ ، ٤٧٩

محمد بن هشام الحفيد ٢٠٨

محمد بن هشام بن عبد الجبار

(انظر : محمد بن عبد الجبار المهدي)

٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٤١٠ ، ٤١٩ ، ٥٠٦ ،

٥٣٠ ، ٥٧١ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢

محمد بن غانم (انظر : محمد بن وليد بن غانم)

محمد بن فتح بن الغراب ١٠٢

محمد بن فتح الحمام ٢٦٧

محمد بن الفرغ بن فارس الطائي ٣٧٨

محمد بن فرج مولى ابن الطلاع ١٤٠ ، ٢٧٧ ،

٣٤١ ، ٣٦٣ ، ٣٨٠ ، ٤١٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ،

٤٣٩ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥

محمد بن الفضيل ٥٥٨

محمد بن فضيل بن هذيل ٣٥٤ ، ٣٧٢ ، ٣٩١

محمد بن فطيس (الوزير) ٢٧٢ ، ٥٤٢

محمد بن فطيس ٣٧٢ ، ٥٧٠

أبو محمد ابن فطيس ٥٧٢

محمد بن القاسم ٤٦

محمد بن قاسم بن طملس ٤٥٦ ، ٤٨٠ ، ٥٤٠

٥٤٧ ، ٥٤٨

محمد بن قاسم بن محمد الجالطي ١٠٢ ، ١٠٧ ،

١١٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠

محمد بن قاسم بن محمد سيار ٣٥٤ ، ٣٥٥

محمد بن قاسم بن مسعود ٢٨٣ ، ٣٦٣

محمد بن أبي قحافة ٢٨٢

محمد بن كليب ٤٧١ ، ٥١٥

محمد بن كوثر ٥٨١

محمد بن ليلى ١٨٣

محمد بن الليث بن حريش ١٨٧ ، ٢٠٥ ،

٣٤٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ،

٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ،

٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ،

٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ،

٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٦٣ ، ٥٨٤

محمد بن مبارك الصائغ ١٥٤ ، ٥٠٣

محمد بن هشام بن عيسى الحفيد بن المصحفي
(انظر : محمد بن هشام بن محمد بن عثمان)

محمد بن هشام بن الليث ٥٧٨

محمد بن هشام بن محمد بن عثمان بن المصحفي ١٤٠ ،
٤٦٣ ، ٤٦٢

محمد بن وضاح ٣٥٧ ، ١٩٧ ، ٥٣

محمد بن وليد ٣٥٧ ، ٢٥٧ ، ٢٥١ ، ٧٠ ،

٣٥٨ ، ٣٦٧ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ،

٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٥٠٦ ، ٥٤٧ ،

٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ،

٦٠٥

محمد بن وليد بن غام ٤٥١ ، ٤٥٠

محمد بن يتي بن زرب ١٩٢ ، ١٧٤ ، ١٠٣ ،

١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢٣٢ ،

٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ،

٢٩٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ،

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ،

٣٧٦ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ،

٥١٧ ، ٥٢٥ ، ٥٧٢ ، ٥٧٩ ، ٥٨٩ ،

٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٠

محمد بن يحيى بن أحمد ٥٦٢ ، ٥٦١

محمد بن يحيى الحذاء ٣٤٩

محمد بن يحيى بن خليل ٤٩٤

محمد بن يحيى بن خليل العصفري

(انظر : محمد بن سعيد العصفري)

محمد بن يحيى بن خميس ٥٢٢

محمد بن يحيى بن زكرياء بن برطال ٨٨ ، ٨٢

٩٤ ، ١٠٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٨١ ، ٣١٦ ،

٣٤٤ ، ٣٤٨ ، ٤٩٥ ، ٥١٧ ، ٥٢٢ ،

٥٥٥ ، ٥٨٠

محمد بن يحيى بن عبد الرحمن ٤٩٧ ، ٣٩٠

محمد بن يحيى بن عبد العزيز ٤٩٤ ، ٣٠٥

محمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم ٥٠٢ ، ٤٨٧ ،
٥٠٧ ، ٥١٧ ،

محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة ٢٧٢ ، ٢٣٠ ،

٣١٥ ، ٥٣٩ ، ٣٥٩ ، ٣٧٨ ، ٤٧٩ ،

٥٠٧ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩

محمد بن يحيى بن أبي غسان ٣٨٦

محمد بن يزيد ٤٦٥

محمد بن يوسف ٤٧٤

محمد بن يوسف بن عطف ٣٤٨

محمد بن يوسف بن محمد ٥٦٩ ، ١٢٠

محمد بن يوسف بن مطروح ٢٢٨ ، ٦٣ ،

٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ،

٤٤٩

محمد بن يوسف بن نصر ٥٦٧

محمد بن يونس بن عبد الله ٥٠٢

مختار بن عبد الرحمن بن سهر ١٨٦

المختار بن أبي عبيد ٢٠١

مرة بن ديسم ٥٣

مروان بن سعيد ١٨١

أبو مروان الطنبى ٣٦٩ ، ٣٢٤ ، ٢٨٦ ، ٢٠٨

٥١٢ ، ٤٦٣

مروان بن عبد الله بن مروان ٥٨٣

مروان بن عبد الملك بن إبراهيم ٣٤٥

مروان بن عبد الملك بن أمية ٤٥١

أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله

(انظر : أبو مروان الطنبى)

مروان بن عبد الملك بن عبد الله ٤٧٥

أبو مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى

(انظر : عبيد الله بن يحيى الليثى)

أبو مروان ابن مالك

(انظر : عبيد الله بن مالك)

المستظهر بالله عبد الرحمن بن هشام (الخليفة)
 ١٠٤ ، ١١٥ ، ٣٣٦
 المستعين ٥٣٧
 المستعين بالله (الخليفة)
 (انظر : سليمان بن حكم المستعين بالله)
 المستعين بالله أبو جعفر ابن المؤتمن بن هود ١٦٨
 ٥٠٤
 المستكن بالله (الخليفة)
 (انظر : محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن الناصر)
 ابن مسرة ٢١٥ ، ٤٥٤
 مسرة الخصى ٥٤٢
 مسرور بن محمد بن بشير ١٧٥ ، ٥١
 مسرور المعلم ٤٧٤
 مسعدة (زوجة عبد الله بن ليث) ٧٢ ،
 ٤٦٣ ، ٤٦٢
 ابن مسعود ١٩٤
 مسعود بن عمر بن خيار ٢٨١
 مسعود بن محمد ٥١٠
 مسعود بن مفرح بن مسعود ٢٣١ ، ٣٤٧
 مسلمة بن أحمد القرظي ٥٦٨
 المسيح (انظر : عيسى بن مريم)
 المسيلي (انظر : حسين بن محمد بن سلمون)
 ابن المشاء ١٠٦
 ابن المشاط . (انظر : أحمد بن مطرف ، عبد الرحمن
 ابن عبد الله ، عبد الرحمن بن محمد)
 ابن المصحفي (انظر : محمد بن هشام بن محمد)
 المصحفي (انظر : جعفر بن عثمان)
 مصطفى كامل إسماعيل ١٤
 مصعب بن عمران ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ،
 ٤٠ ، ٤١ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٥٤١
 مطرف ٢٢ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٣٦ ،
 ٢٤٢ ، ٢٥٤ ، ٣٢٨ ، ٥٧٤

أبو المطرف ابن سوار
 (انظر : عبد الرحمن بن سوار)
 أبو المطرف الشعبي ٢٤٤
 أم المطرف شفاء (زوجة عبد الرحمن الأوسط)
 ٥٨٥
 المطرف بن عبد الله (الأمير) ٧١ ، ٢٨٣ ،
 ٤٥٢ ، ٤٧٥
 مطرف بن عيسى الغساني ٨٥
 مطرف بن فطيس ٣٥٧
 ابن مطروح (انظر : محمد بن يوسف)
 المظفر عبد الملك بن أبي عامر ٩٩ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ،
 ١٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ،
 ٣٥١ ، ٣٨٨ ، ٤٥٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ،
 ٤٩٧ ، ٥٥٢
 معاذ بن جبل ١٦١
 معاذ بن عثمان الشعباني ٥١ ، ٥٢ ، ١٧٣ ،
 ١٧٥ ، ٢٦٣ ، ٣١٣ ، ٥٧٨
 ابن معاوية (انظر : عمرو بن عبد الله بن ليث)
 معاوية بن أبي سفيان ٢٠ ، ٢٠١ ، ٢٣٥ ،
 ٢٤٠ ، ٢٧٨ ، ٣٨٥ ، ٥٤٣
 معاوية بن صالح ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ١٧٣ ،
 ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧
 معاوية بن هشام الشينسي ٥٤٦
 المعتد بالله هشام بن محمد (الخليفة) ١٥٧ ،
 ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٣١٨ ، ٣٤٧ ، ٣٧٤ ،
 ٣٨٩ ، ٥٠٢ ، ٥١٧ ، ٥٥٣
 المعتز بالله الزبير بن جعفر المتوكل ٥٣٧
 المعتصم محمد بن هارون ٥٣٧
 المعتصم بالله محمد بن معن بن صادق ١٥١ ،
 ١٥٣ ، ١٨٦ ، ٥٠٤
 المعتضد بالله ابن عباد ١٣٨ ، ٤٠٨ ، ٤٨٧ ، ٥٠٥

المعتمد بن عباد ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٩ ،
١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٩ ، ١٨٦ ، ٢١٥ ،
٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣ ، ٣١٩ ،
٣٣٧ ، ٤٦١
معد بن إسماعيل الشيعي
(انظر : المعز لدين الله الفاطمي)
المعز بن باديس ٣٠٣
المعز لدين الله الفاطمي ٥٠٧ ، ٤٩٠ ، ٤٨١ ، ٤٧٩
معن بن صبادح ١٥١
معن بن محمد بن معن الأنصاري ٢٩٩ ، ٧٦
المعيطي (انظر : عبد الله بن عبيد الله بن الوليد ،
محمد بن عبيد الله المعيطي)
المغامي ٣٤٩
مغيث بن محمد بن مغيث ٤٥٦
مغيث بن محمد بن يونس ٣٠٦ ، ١١٧
المغيرة ٨٢
أم المغيرة اهتراز (زوجة عبد الرحمن الأوسط)
٥٨٥
مفرج العامري ٤٥٩
مقاتل (صاحب طرطوشة) ٣١٩
المقتدر بالله جعفر بن أحمد ٥٣٧
المقتدر بالله العباسي
(انظر : المقتدر بالله جعفر بن أحمد)
المقتدر بالله ابن هود
(انظر : أحمد بن سليمان بن هود)
ابن مقيم ٤٥٦
المكتفي بالله ٥٣٧
ابن المكوي (انظر : أحمد بن عبد الملك الإشبيلي ،
عبد الله بن أحمد بن عبد الملك)
مكي بن صفوان بن سليمان ٥٧٩
مكي بن أبي طالب ٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٣٠٦ ، ١١٧
ابن الملون (انظر : محمد بن سعيد الموثق)

ابن المتاب ٣٠٦
ابن المتجيلي ٩٣
منخل ١٩٨ ، ٢٩٠
المنذر (أخو الحكم بن هشام) ٤٦
منذر بن الحسن بن عبيد الله ٣٤٣
منذر بن سعيد البلوطي ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٢ ،
٨١ ، ٨٣ ، ١٠٧ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ،
٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٦١ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٩١ ،
٥٠٧ ، ٥٣٠ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٧٩
المنذر بن عبد الرحمن بن معاوية ٥٧٩
المنذر بن محمد (الأمير) ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
٧٠ ، ١٧٦ ، ٣١٤ ، ٣٣٦ ، ٣٥٧ ، ٤٥٠ ، ٥٤٦
أم المنذر مؤمرة (زوجة عبد الرحمن الأوسط)
٥٨٥
منذر بن يحيى ١٥٦
المنصور العباسي ٤٦
المنصور عبد العزيز بن عبد الرحمن ١٥٤
مهلب بن إدريس العدوي ٥٦٧
مهاجر بن ربيع القيسي ٤٧٤
مهاجر بن نوفل القرشي ٢٥ ، ٢٦ ، ١٩٧
المهتدي محمد بن هارون الواثق ٥٣٦
ابن مهدي ٢٥١
مهدي بن سلمة (انظر : مهدي بن مسلم)
المهدي بن عبد الجبار
(انظر : محمد بن عبد الجبار)
المهدي محمد بن عبد الله بن محمد ٥٣٦
مهدي بن مسلم ٢٥ ، ١٧٠ ، ١٩٦ ، ٢٨٤
ابن المواز ١٩٥ ، ٢٢٧
موسى بن أحمد بن سعيد ٢٨١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ ،
٣٦٦ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥
أبوموسى الأشعري ٢١ ، ١٩٢ ، ٢٢٥ ،

٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٤ ، ٤٣٧ ، ٥٢٤ ،
٥٣٥ ، ٥٩٥

نجدة ٧٨

نجدة بن حسين ٤٧٩

نزار بن كوثر ٤٨٥

نصر بن طريف ٢٩٢

نصر بن عدى ٤٦

نصر الفتي ٢٢٧

النضر بن سلمة ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٢١٩ ،

٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ،

٤٧٥ ، ٥٨٧

ابن نقورة (انظر محمد بن سليمان)

النيرى عبد الله بن فرج ٥٩

نيور ٥٩٨

(الهاء)

هارون الرشيد بن المهدي ٥٣٦ ، ٥٣٧

هارون بن سالم ٦٠٠

هارون بن هاشم ٦٠٠

هاشم بن عبد العزيز ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،

٢٤١ ، ٢٦٣ ، ٣١٤ ، ٣٧١ ، ٤٤٨ ،

٤٥٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦

هاشم بن محمد بن عبد الملك ٥٧٩

هشام بن ابراهيم بن هشام ١٤٤

هشام بن أحمد بن سعيد ١٦٠

هشام بن أحمد بن غانم ٣٣٥ ، ٥٧٩ ، ٦١٠

هشام بن أحمد بن هشام ٥٧٠

هشام بن حمزة ٤٦

هشام الدعى (انظر : هشام المؤيد)

هشام الرضى

(انظر : هشام بن عبد الرحمن الداخل)

هشام بن سليمان بن الناصر (انظر : المستعين بالله)

هشام الصبي (انظر : هشام المؤيد)

(٤٢ م) - تاريخ القضاء في الاندلس .

٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٥٢٧ ،
٥٢٨ ، ٥٣٥

موسى بن حدير (انظر : موسى بن محمد
بن حدير)

موسى بن سالم الخولاني ٤٦

موسى بن سماعة ٤٣ ، ٥٤٢

أبو موسى عبد الرحمن بن موسى الهوارى ٣٥٦

موسى بن محمد بن حدير ٢٣١ ، ٢٧٥ ،

٣١٣ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣

موسى بن محمد بن زياد ٥٨ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٦

١٧٦ ، ٢١٩ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٤٤٦ ،

٤٧٥ ، ٥٢٠ ، ٥٨٧

موسى الهادى بن المهدي ٥٣٦

موسى بن هذيل بن محمد بن تاجيت ١٣١ ،

٣٣٥ ، ٣٦٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٥٠٨ ،

٥٣٢ ، ٥٨١

الموفق (انظر : مجاهد العامرى)

موفق الخصى ٤٦٠

مؤمل ٤٦١

مؤمن بن سعيد ٢٢٦ ، ٣١٤

مؤنس الكاتب ٤٥٥

ابن الميراني ٤٢٦

ابن ميسرة ١٤٢

ميسور الفتي الجعفرى ٤٨٥ ، ٥٦٧

(النون)

النايه ٣٥٣

النبي صلى الله عليه وسلم

(الرسول عليه الصلاة والسلام) ١٨ ،

١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٦١

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ٢٠٢ ، ٢١٣ ،

٢١٧ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٥ ،

٣٠٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ، ٤١١ ،

هشام بن عبد الرحمن الداخل (الأمير) ٣١ ،
٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ،
٤١ ، ١٧٤ ، ٢١٠ ، ٣٥٦ ، ٤٧١ ،
٤٩٠ ، ٥٤٠ ، ٥٤١

هشام بن عمر بن سوار ٥٠٣

هشام بن غالب الغافقي ١٢١

هشام بن محمد (انظر : المعتد بالله الخليفة)

هشام بن محمد ٤٦٠

هشام بن محمد بن أحمد الأنصاري ١٤٧

هشام بن محمد بن سلمة ١٤٧

هشام بن محمد بن سليمان ١٤٤

هشام بن محمد بن عثمان ٤٥٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،
٤٩٠ ، ٤٩٢

هشام المخلوع (انظر : هشام المؤيد بالله)

هشام المؤيد بالله (الخليفة) ٨١ ، ٨٤ ، ٨٦ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،

١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٠٤ ،

١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،

١٦٤ ، ١٧٩ ، ٢٦٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ،

٣١٧ ، ٣٣٧ ، ٣٥٠ ، ٣٨٩ ، ٤٥٧ ،

٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ،

٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ،

٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ،

٥٥٢ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٨٦

ابن الهندي ٢٤٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٨٩ ،
٥٩٨

ابن هود (انظر : أحمد بن سليمان)

(السواو)

واجب بن عمر بن واجب ٥٠٤

واضح الصقلي ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

ابن وافد (انظر أبو بكر ابن وافد)

ابن وداعة ٥٠٠

ورش ٧٦

ابن وضاح (انظر : محمد بن وضاح)

ابن وضاح (الثائر بلورقة) ٧٣

الوكيلي ٥٣٧

ولد الأمير محمد ٤٤٩

ولد ابن السليم السفية ١٠٠ ، ٣١٧ ،

ولد العباس ٨٩

ولد القاضي أبو بكر ابن زرب

(انظر : يحيى بن محمد بن زرب)

ولد القاضي ابن ذكوان

(انظر : أحمد بن عبد الله بن هرثمة)

ولد المصحفي (انظر : محمد بن عثمان المصحفي)

ابن وليد (انظر : محمد بن وليد)

أبو الوليد الباجي ١٥٢ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ،
٤١٧

أبو الوليد ابن البارية ١٥٤

أبو الوليد ابن جهور

(انظر : محمد بن جهور حاكم قرطبة)

وليد بن الخيزران ١٩٠

أبو الوليد ابن زيدون ٣٧٣ ، ٤٦١ ،

أبو الوليد ابن صاعد

(انظر : أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد)

الوليد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية ٢٥٨

وليد بن عبد الملك بن محمد ٢٩٥

وليد بن غانم ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ،

أبو الوليد هشام بن أحمد ٣٣٢

ابن وهب ١٨١ ، ٢٥٢ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ،

أبو وهب عبد الأعلى بن وهب ٥٨ ، ٦٢ ،

٦٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ،

٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٤٤٦

وهب بن محمد بن محمود ٣٢٢ ، ٣٦٣

(الياء)

ياسر الفتى ٤٥٦

أبو يحيى ٥٧٨

يحيى بن إبراهيم ٣٢٣

يحيى بن أحمد ٥٦٢

يحيى بن إدريس ٣٨٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،

٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤

يحيى بن إسحاق الطيب ٤٣٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ،

٥٢٠

يحيى بن إسحاق بن يحيى بن أبي عيسى ٣٥٧

يحيى بن إسماعيل بن ذى النون ١٤٠ ، ١٤٥ ،

١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٨٨ ،

٣١٩ ، ٣٨٠ ، ٥٧٣

يحيى (جد ابن السقاء) ١٢٨ ، ٥٣٢

يحيى بن حجاج ٣٥٤

يحيى بن حكم العامل ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ،

يحيى بن حكم الغزال ٢٦٣ ، ٣١٣ ، ٥٤٤ ،

٥٧٨

يحيى بن خصيب ٣٥٤

يحيى بن خلف بن يحيى ٥٠٣

يحيى بن سعيد ٣٣

يحيى بن سعيد بن أحمد بن يحيى ١٤٣ ، ١٤٦ ،

يحيى بن سعيد بن حسان ٣٨٦

يحيى بن سليمان ٢١٣ ، ٣٥٩ ، ٤٢٣ ،

يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ٢٦٨

يحيى بن عبد الرحمن اليحصبي

(انظر : أبو بكر ابن وافد)

يحيى بن عبد العزيز ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،

٤١٠ ، ٤١٩ ، ٥٣٠ ، ٦٠٢

يحيى بن عبد الله بن أبي عيسى ٢٠٢ ، ٢٤٦ ،

٢٦٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٥٢١ ، ٥٧٩

يحيى بن عبد الله الغافقى ٢٨٣

مكتبة المهتدين الإسلامية

يحيى بن عبد الله بن يونس ٤٩١

يحيى بن عبيد الله بن إدريس

(انظر : يحيى بن إدريس)

يحيى بن عبيد الله بن يحيى ٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،

٦٠٢ ، ٦٠٣

يحيى بن علي بن حمدون ٤٥٥ ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ ،

يحيى بن علي بن حمود ١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٥ ،

يحيى بن عمر بن حسين بن نابل ١٠٢ ، ٥٢٣ ،

يحيى بن عيسى المرادى القبرى ٢٦٩

يحيى بن القصير ٣٥٤

يحيى بن محمد بن حسين بن أسد ٥٧٠

يحيى بن محمد بن يتي بن زرب ١٢٨ ، ١٦٨ ،

١٩٣ ، ٢٣٩ ، ٢٨٢ ، ٣٤٨ ، ٣٧٤ ، ٦٠٦

يحيى بن مزين ٣٣٨ ، ٣٤٩

يحيى بن مضر القيسى ٤٦

يحيى المعتلى بالله ٣٠٥

يحيى بن معمر الألهانى ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ،

١٧٥ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٣ ،

٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،

٥٦٥

يحيى بن مودعة القيسى ٣٠٥

يحيى بن هذيل ٣٥٣

يحيى بن وافد (انظر : أبو بكر ابن وافد)

يحيى بن يحيى اللبى ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ،

٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٨١ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ،

٢٨٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ،

٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢ ،

٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٧١ ،

٣٨٥ ، ٥٢٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٨٤ ،

٥٨٥

يحيى بن يزيد الأزدي ٤٤٦

يوسف بن تاشفين ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٨ ،
١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٢٢ ، ٣٠٣

يوسف بن حمود بن خلف ٢٩٦

يوسف بن سموأل القرطبي ٣٩١

يوسف بن عمر الجهني ٥٧٠

يوسف الفهري ٢٨ ، ٢٩ ، ١٦٢ ، ٤٦٩

يوسف بن محمد ٣١٦

يوسف بن محمد بن بكير ٥٧٠

يوسف بن النغيلة ٤٦٠ ، ٥٠٤

ابن يونس ٢٤

يونس بن أحمد بن يونس ١٤٧

يونس بن الصفار

(انظر : يونس بن عبد الله بن مغيث)

يونس بن عبد الله بن مغيث ١١٦ ، ١٧٩ ،

٢١٩ ، ٢٤٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ،

٣١٨ ، ٣٢٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٥٠٢ ،

٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٥٣ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ،

٦٠٧ ، ٦٠٨

يحيى بن يزيد التجيبي ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ،
١٦٢ ، ١٩٧

يحيى بن يونس القبرسي ٣٨٧ ، ٤٧٧ ، ٥٦٥

يخامر بن عثمان الشعباني ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ،

١٧٥ ، ٢٦٦ ، ٣١٣ ، ٣١٤

يدير بن حباسة ١٣٢

يزيد الغافقي ٥٧٨

يزيد بن معاوية ٢٠١

يزيد بن يحيى بن شريح (انظر : يحيى بن يزيد)

أبو اليسع ٢٦٢

يعقوب بن مهران ١٩٠

يعلى بن أحمد بن يعلى ٤٨٤ ، ٥١٨

يعيش بن محمد بن يعيش ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦٩

٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣١٧ ، ٥٣١

ينير الأعجمي ٢٦٦

يوانش (انظر : علي بن أبي بكر)

أبو يوسف ٢٠١ ، ٢٧٨

يوسف بن بسيل ٢١٨ ، ٥٤٥

(ب) الأوربية

رودريكو دي بيار (السيد القمييطور) ١٤٨ ،
١٥٥ ، ٥٢٤

سلمون ميلا ٢٦٧

غرسية بن شانجة بن غرسية ١٩٠

فاليسا ساستري ١٤

فرذاند بن غند شلب ١٩٠

ماريا خيسوس بيجيرا ١٤

ماسر ميلا ٢٦٧

مرتين ميلا ٢٩٧

يليان الأسقف ٢٦٧

الأذفتش ١٤٠ ، ١٤١

ألبرميلا ٢٦٧

ألبرهانس ١٥٤ ، ١٥٥

ألفونسو السادس ١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،

١٥٦ ، ٣٠٣

أنتون ميلا ٢٦٧

أيوب القس ٢٦٧

دنيل ميلا ٢٦٧

رذمير بن أردون ١٩٠ ، ٢٦٦

٤ - كشف الأعلام الجغرافية (*)

٣٨٠ ، ٣٩٥ ، ٤٣٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥١ ،
 ٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ،
 ٤٨٢ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ،
 ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،
 ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٥٠ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ،
 ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٨٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ،
 ٦٠٤ ، ٦٠٦
 أشتين San Esteban ٤٧٧
 أشونة Osuna ٣١١
 أصيلا ٤٨٢
 أنعمات ١٥٧ ، ١٤١
 إفراغة Fraga ١١٦
 إفريقية ١٨٤ ، ١٥٢ ، ٥٩ ، ٢٩ ، ٢١ ،
 ٣٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٩٠
 أقاليم الأندلس (م . إقليم) ١٥٢ ،
 ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ٣٤٩ ،
 ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤١ ،
 ٥٥٩
 أقاليم الشرف Aljarafa ٤٧٨
 أقاليم طالقة Italica ٤٧٨
 إقام البر ٤٧٨
 أقليش Uclés ٣١١
 أكتيل (قرية) ٥٨٣
 أكشونية Ocsonoba ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣١
 إلبيرة Elvira ٧٥ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٥٥ ، ٣٧
 ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١١٨ ، ١٧٦ ،
 ١٧٧ ، ١٩٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٥ ، ٢٨٠ ،

آسيا ٢١
 أبطليش (قرية) ٥٤٧ ، ٤١١
 الأجناد ١٦٣ ، ١٥٥ ، ٨٣ ، ٣٥
 أرجونة Arjona ١٤٩
 أرحى القنطرة ٤٢
 أرض الجزية ٥٨٨ ، ٤١٢
 أرض الحرب (أرض العدو) ٢٦٧ ، ٦١ ،
 ٢٩٩
 أرض الصلح ٥٨٤
 أرض العنوة ٥٨٤
 أرغون Aragon ٤٦٦ ، ١٥٦
 أروث Aroche ٤٨٢
 إسبانيا Espana ٧
 إستجة Ecija ٢٩٩ ، ٢٨٠ ، ٨٣ ، ٦٤
 ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣٥٦ ، ٣٨٨ ، ٤٩١ ،
 ٤٩٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٦ ، ٥٢٢ ، ٥٥٩ ، ٥٦٧
 أشبونة Lisboa ٥٤٤ ، ٣٨٨ ، ٣٤٣ ، ١٢٢
 إشبيلية Sevilla ٣٧ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٧
 ٤٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٩ ،
 ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
 ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
 ١٤١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ،
 ١٧٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢٠٥ ، ٢٢٩ ،
 ٢٣٣ ، ٢٥٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ،
 ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،
 ٣٤٩ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ،

(*) هذا الكشف للأعلام الجغرافية التي وردت أسماؤها في متن الكتاب أو في حواشيه ، وهو مرتب على حروف المعجم بعد حذف أداة التعريف وأب وابن .

٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨
 ، ٤٠٦ ، ٤٠٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٨٨
 ، ٤١٧ ، ٤١٢ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٧
 ، ٤٤١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٢٨
 ، ٤٦٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٢ ، ٤٤٨ ، ٤٤٢
 ، ٤٧٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩
 ، ٤٨٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٤ ، ٤٧٩
 ، ٥٠٦ ، ٤٩٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩١ ، ٤٨٩
 ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٥١٩ ، ٥١٧ ، ٥٠٧
 ، ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٣١ ، ٥٢٦
 ، ٥٦٨ ، ٥٦٥ ، ٥٦٢ ، ٥٥٩ ، ٥٥٤
 ، ٥٨٤ ، ٥٧٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٤ ، ٥٧٠
 ، ٥٩٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩١ ، ٥٨٩ ، ٥٨٦
 ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠١

أوريولة Orihuela ٥٨٢

أولية (إقليم) Olea ٥٠٠

باب الزاهرة ٤٥٩

باب السدة ٧١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٩٦ ، ٥٢٢

باب السطح ٤٤٩

باب الصفا ١٢١

باب الصناعة ٨٦

باب طليطلة ١٤٢ ، ٥٣١

باب العدل ٥٤٦

باب القصر الخلقى ٤٥٨ ، ٤٨٦

باب القنطرة ٤٨ ، ٤٤٨

باب المقصورة ٤٩١ ، ٥٨٧

باب اليهود (انظر : ربض باب اليهود)

باجة Beja ١٤٩ ، ١٦٢ ، ١٧٥

٢٨٠ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٥٥٧

بازو (قرية) ١٧٤

باغة Priego ١٤٩ ، ١٧٦

بيشتر Bobastro ٤٥٣

٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٣٤٥
 ، ٣٥٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣
 ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٤٣ ، ٥٥٠ ، ٥٧٩ ، ٥٨٨

أم جعفر Mojafar ٤٨٢

الأندلس ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١

١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣

٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠

٣٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٢

٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٠

٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩

٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١١٨

١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠

١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨

١٤١ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٥

١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١

١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧

١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤

١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢١٥

٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦

٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥

٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤

٢٦٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠١

٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٧

٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠

٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١

٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢

٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧

تطيلة Tudela ٨٥ ، ١٠٥ ، ١١٩ ،
٢١٥ ، ١٨٧
تلمسان ٢٢٣
الشجر (ج : الثغور) ٢١ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٤٤ ،
٥٢ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١١٦ ،
١١٩ ، ١٢٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ،
١٦٤ ، ١٥٦ ، ٢١٨ ، ٢٩٧ ، ٣٥٥ ،
٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٠ ، ٤٥٨ ، ٤٩٢ ،
٤٩٣ ، ٥٦٩
الشجر الأعلى ٥٦ ، ١٥٦ ، ١٨٧ ، ٤٨٢ ،
٤٨٣
الشجر الأقصى ٤٨
الشجر الأوسط ٢٩٩
الشجر الشرقي (ج : الثغور الشرقية) ١٧٦ ،
٢٩٨ ، ٥٠٤
الثغور الشمالية ١٤٨
جالطة قرطبة ٥٠٠
جامع إستجة ٦٤
جامع إشبيلية ٥٠١ ، ٥١٦
جامع بلنسية ٣٠٤
جامع رستشان ٥٩١
جامع الزاهرة ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٢٧٣ ،
٣٠٠ ، ٣١٦
جامع الزهراء ٨١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٧٩ ،
٣٠٠ ، ٣٤٤ ، ٥٢٣
جامع مرقسطة ٣٠٢ ، ٣٤٥
جامع شذونة ٦٤
جامع طليطلة ٣٧ ، ٦٤ ، ٩٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
١٤٥ ، ١٦٩ ، ٣٠٦ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠
جامع غرناطة ٣٠٣ ، ٣١١
جامع القسطاط ١١٨
جامع قرطبة ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٤ ،

بجانة Pechina ٨٤ ، ٩٣ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ،
١٧٦ ، ١٩٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٣٣ ،
٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣ ، ٥٠٣
برشلونة Barcelona ١٥٦ ، ٤٩٢
بسطة Beza ١٤٩
البصرة ٢١ ، ١٠٣ ، ٢٠١
البطحاء (المعروفة بالمصلى بقرطبة) ٥٨٤
بطلوس Badajoz ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٧ ،
١٧٩ ، ١٨١ ، ٣٥٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥ ،
٥١٧ ، ٥٣١ ، ٦٠٦
بغداد ١٥ ، ٣٨ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٩٤ ،
بلاد الأفرنج ١٦٤
البلاد الشرقية ١٥٣
بلاد الغرب ٤٨٥
بلنسية Valencia ٨٥ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٢٠ ،
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٩٩ ، ٢٢٣ ،
٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣٣٢ ، ٣٨٨ ،
٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٠ ،
٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٤ ،
٥٥٣ ، ٥٥٤
بنبلونة Pamplona ١٩٠ ، ٥٧٩
بوسر ٢٩٤
بياسة Baeza ١٣٣ ، ١٥٣ ، ٤٠٢ ،
٤٢٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣ ، ٥٨٢
بيت المقدس ١٢٠
بيت الوزراء ٢٦٣
بيروت ١٨١ ، ٤٦٧
تاكرنا Takurinna ٣١١ ، ٣٦٥ ، ٤٨١ ،
٤٩٦ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠
تدمير Tudmir ١٥٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ،
٤٨٤

٣٨٨ ، ٣٤٧ ، ٣٣٢ ، ٣١١ ، ٣١٠
٤٩١ ، ٤٨٢ ، ٤٨١ ، ٤٥٢ ، ٤٢٤
٥٤١ ، ٥١٧ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٤٩٦
٥٦٢ ، ٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٢

حارة مغرانة ١٧٥

الحجاز ٣٨ ، ٢٠١

حصن أوبلية أو المهلومة ٣٧٥

حصن بيشتر Bobastro ٤١٣

حصن بلاى Poley ٤٣٠

حصن رية Regio ٦٠

حصن طليطلة Toledo ٥٩٦

حصن غرماج Gormaz ١٤٥

حصن الفهمين Alfamin ١٤٤ ، ١٣٢

حصن قامرة Camara ٦٥

حصن ليط Aledo ١٣٤

حصن ولمش Olmos ١٤٤

حصون غرناطة Granada ١٣٤

حصص ١٧٤

حوانيت البرازين ٤٥٥

حوانيت السراجين ٥٨٦

الحوض الأدنى لنهر الإيرو ١٥٦

حومة المترب ٢٩٦

حومة مسجد الأمير ٤٦٢

حومة مسجد عبادل ٤٢٦

خارج غرناطة ١٥١

خارج قرطبة ١٧٨ ، ٤٩٧

الخندق (غزوة) Alhandega ١٩٠ ،

٢٩٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٤٥٤

دار البرد ٤٩١ ، ٤٥٥

دار حسان ٤١٣ ، ٤٣٩

دار الرهائن ٤٤٨

دار الزوامل ٤٥٥ ، ٤٩١

٦٨ ، ٧٧ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١١١ ، ١١٤ ،
١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٦٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٩ ،
٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،
٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ،
٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ،
٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ،
٣٥٠ ، ٣٧١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٩ ، ٤٨٦ ،
٤٩٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ،

٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٨

جامع قلعة أيوب ٣٠٢

جامع لورقة ١٥٠ ، ١٨٧

جامعة القاهرة ٩ ، ١٤

جانب جيان ٢٤١

جبال رية ١٢١

جبل قرطبة ٣٧٢

الجبل من إقليم المدور Almodovar ١٧٤

الجزائر الشرقية Islas Baleares ١٢٠ ،

١٣٨ ، ١٨٧ ، ٣٤٤ ، ٥٠٢

الجزيرة (انظر : شبه الجزيرة الإيبيرية)

الجزيرة الخضراء Algeciras ٧٦ ، ٤٩

٨٨ ، ١١٦ ، ١٧٥ ، ٢٢٣ ، ٢٦٦ ،

٣٢٠ ، ٣٤٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢

جزيرة ميورقة Mallorca ١١٩ ، ١٥٣

جليانة (إقليم تابع لإشبيلية) Gilena ١٥٢ ،

٥٠٤

جليقية Galicia ١٩٠ ، ٢٦٦ ، ٢٩٧

الجنسطار (إقليم) ٥٥٥

الجوف من قرطبة ٥٢٣ ، ٥٥٢

جيان Jaén ٤٢ ، ٦٤ ، ٧٥ ، ٨٣ ،

٨٧ ، ٩٤ ، ١٠٧ ، ١٤١ ، ١٤٩ ،

١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،

١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٤١ ، ٣٠٠ ،

٤٨١ ، ٥١٧ ، ٦٠٠
 الزاهرة ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٨ ،
 ١٧٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٩ ،
 ٤٦٠ ، ٤٨٦
 الزلاقة (معركة) Sagrajas ١٤١ ،
 ١٥٨ ، ٢٢٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤
 الزهراء ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٣ ،
 ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١٧٩ ، ٣٠٠ ، ٣٤٤ ،
 ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ،
 ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،
 ٤٩٠ ، ٤٩٤ ، ٦٠٦
 الساباط (بجامع قرطبة) ٥٤٦
 سبتة Ceuta ٧٦ ، ٨٦ ، ١٥٨ ، ٢٢٢ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣٢٠ ،
 ٣٤٥ ، ٥٣١
 سجن الزهراء ٤٥٦
 سجن المطبق ٩٩ ، ٣١٨ ، ٤٥٧
 سجن وبذى ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٩
 سرقسطة Zaragoza ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٤ ،
 ٤٨ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٩٧ ، ١١٦ ، ١١٩ ،
 ١٢٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
 ١٦٨ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ٢٥٩ ،
 ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،
 ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ،
 ٤٧٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٦
 السكة العظمى (انظر : المحجة العظمى)
 السهلة ٥٣٢
 سواحل إفريقية ٤٨١
 سوق البزازين بقرطبة ٣٧٣
 سوق الحديد ٣٧٢
 سوق قرطبة ٤٨٠ ، ٤٩١ ، ٥٨٦
 سوق الكتان ٣٧٢

دار السلطان ٤٧٨
 دار شنوغة اليهود ٤١٣ ، ٤٣٩
 دار الصدقة ٨٣
 دار عبد الله بن جوعان ٥٣٥
 دار الهجرة (انظر : المدينة المنورة)
 دار الوثائق ٣٨٨
 دار الضوء ٤١٧
 دانية Denia ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ،
 ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،
 ١٨٨ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ٣٤٤ ، ٥٠٣
 الدباغين (بطليلة) ٥٩٢
 درب الفضل ١٧٣
 درب الابداد ٦٠٣
 دمشق ١٥ ، ٢٧ ، ٥٣ ، ٧١ ، ٤١٥ ، ٥٨٤
 دور البربر ٤٦٠
 دور الخراج ٣٩٩
 دوش الجبل (قرية) ٥٥٥
 الدويلات المسيحية الشمالية ٤٩٢
 رابطة المرية (انظر المرية)
 رأس القنطرة (انظر قنطرة قرطبة)
 الرباط (مدينة) ٣٣٤ ، ٥٣٧
 ربض باب اليهود ٦٠٣
 الربض الشرقي ٧٨ ، ٤٦٢
 ربض شقندة (ربض قرطبة) ٣٤ ، ٤٤ ،
 ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٦
 ربض منتشون ١٥٧
 ربنالش Rabanales ١٠٢
 الرصافة ٥٣٧
 رمكب ٤٨٢
 رندة Ronda ٥٥٩
 رية Reiyo ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٨ ، ١١٤ ، ١٢١ ،
 ١٣٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٩٨ ، ٣٤٦ ،

طرطوشة Tortosa ٨٥ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١١٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٥٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩١ ، ٤٩٢	شاطبة Jativa ١٧٢ ، ٢٠٠ ، ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، ٥٠٣
طشكر Tiscar ١٥٣	الشام ١٧٥ ، ١٧٤ ، ٥٣ ، ٢٩ ، ٢١ ، ١٩٧ ، ٣٠٦ ، ٤٧٠ ، ٥٢٧ ، ٥٨٤
طلبيرة Talavera ١٢١ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣٧٣	شبه جزيرة إيبيريا (الجزيرة الإيبيرية) ٢٧ ، ١٨٩ ، ٤٠٧ ، ٤٤١ ، ٤٦٧
طليباة Tejada ١٤٩	شدونة Sidonia ٩٢ ، ٨٣ ، ٧٦ ، ٤٩ ، ١٠٦ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢١٨ ، ٢٦٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٦٣ ، ٤٨١ ، ٥٢٢ ، ٥٤٥ ، ٥٦٧
طليطة Toledo ٣٧ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٥ ، ١٢١ ، ٧٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٢٣ ، ٢٥٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٤١٠ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٩٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٣١ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧٣ ، ٥٨٣ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦٠١	الشرق (انظر : المشرق) شرق الأندلس ١٥١ ، ١٣٣ ، ١٢١ ، ١٥٣ ، ١٨١ ، ٤٨٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤
طنجة ٢٢٣ ، ٣٤٥ ، ٤٨٠	شرق قرطبة ٦٠٦ ، ٤٥٧
عاطش (قرية) ٥٧٣	شريش Jerez ٨٣ ، ٥٢١
العدوة (المغربية) ٨٦ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٤١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٧ ، ٣٤٤ ، ٣٥١ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٥٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٩٢ ، ٥٩٥	شقندة Secunda ٢١٠
عدوة النهر ٧٧ ، ٥٩٩	شلب Silves ٢٣١ ، ٣٤٧
	الشمال الإفريقي ٣٨٨
	شمستان Somontin ١٥٢ ، ١٥٣
	شنتجيلة ١٤٩
	شنترين Santorén ١٢٢ ، ١٤٢ ، ٤٨٤
	شنتمرية الغرب Santamaria de Algarve ٤٨٧ ، ٥٠٥
	شنوغة اليهود (شنوغات) ١٦٦ ، ٢١٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٣٩
	شوذر Jodar ١٤٩
	صخرة حيوة ١٠٦ ، ١١٩
	صقلية ٩٥
	ضفة الوادي: ٤٣٦
	طرجيلة Torrecilla ٤١٢ ، ٥٨٨
	طرش Torrox ٨٨

٥٨٢ ، ٥٥٤

قبة المظالم ٥٣٦

قبرة Cabra ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٥ ، ٢٩٩ ،

٣٩٠ ، ٤٩١ ، ٥٠٧ ، ٥١٦

قرطبة Cordoba ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ،

١٦ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ،

٣٨ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ،

٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ،

٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٣ ،

٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ،

٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ،

٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ،

١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ،

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،

١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ،

١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ،

١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ،

١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧١ ،

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ،

١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ،

٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ،

٢١١ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،

٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ،

٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ،

٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ،

٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ،

٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ،

العراق ٢٠١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٢٥ ، ٣٠١ ،

٣٤٤ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ ،

٤٨٠ ، ٥٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ،

٥٨٥ ، ٥٩٥ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ،

عقبة البقر El Vacar ١٠٥ ، ١٠٦ ،

١١١ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠

العمارية ٩٧

غفاق Belalcazar ٥٠٦

الغرب ٣٧ ، ١١١ ، ١٢٢ ، ٤٩٢ ،

غرب الأندلس ١٣٥ ، ١٤٢ ، ٤٩٢ ،

غرناطة Granada ٨٥ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ،

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٥٩ ،

٢٢٢ ، ٢٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ،

٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ،

٣٩٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٥٠٤ ، ٥٨٢ ،

٥٨٨

غليار (قرية) ١٧٤

فاس ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٩٤

فحص البلوط ٣٧ ، ١٧٧ ، ٢٩٣ ، ٣٤٩ ،

٤٨٢ ، ٥٢٢

الفخارين ٢٦٨

فرن بربيل ٢٥١

فريش ٩٢ ، ٤٦٠ ، ٥٥٢

الفسطاط ٣٦١

فلسطين ١٧٥ ، ١٧٦

الفهمين (انظر : حصن الفهمين)

قاهرة Camara ٦٥

القاهرة ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٤٨ ،

١٠٥ ، ١١٣ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١٩١ ،

٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ،

٢٢٦ ، ٢٤٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٨ ، ٣٧٣ ،

٤٢٨ ، ٤٩٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٢٤ ،

مكتبة المهتدين الإسلامية

٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ،

٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ،

قرمونة Carmona ٨٣ ، ١٧٨ ، ٢٠٥ ،

٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٨٨ ، ٤٣٩ ، ٤٧٥ ،

٤٧٨ ، ٤٩٦ ، ٥٠٨ ، ٥٢١ ،

قرية السقائين ٦٠٠

قشتالة (قشتيلية) Castilla ١٤٨ ، ١٩٠ ،

قصر إشبيلية ١٣٧

قصر الزهراء ٧٨ ، ٨٤ ، ٢٠٠ ، ٤٥٧ ،

٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ،

قصر طليطلة ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ،

قصر قرطبة ٢٩ ، ٤٨ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٩ ،

٩٦ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٦ ،

١٦٠ ، ٣٠٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ،

٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ،

قصر ماردة ٥٤٣

قصر المرية ١٥١

قصر الناعورة ٤٥٥

قلعة الأشعث ١٧٥

قلعة أيوب Calatayud ٨٧ ، ١٤٢ ،

٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٥٣ ،

قلعة بيشتر ٦٥

قلعة رباح Calatrava ١٨٤ ، ٥٧٠ ،

قنباية قرطبة La Campina ٥٠٠

قنتيش Qantis ١٠٦

قنطرة القاضي بغرناطة ٣٠٣

قنطرة قرطبة ٢١٥ ، ٤٥٢ ،

قونكة Cuenca ١٤٦

القيروان ٢٧ ، ٥٣ ، ١١٣ ، ١٥٢ ، ١٤٧ ،

١٩٧ ، ٢٠٥ ، ٢٤٥ ، ٣٠٣ ، ٣٣١ ،

٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٩٥ ، ٥٧٨ ، ٥٨٩ ،

٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤ ،

٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ،

٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ،

٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ،

٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،

٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ،

٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ،

٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ،

٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ،

٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ،

٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ،

٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ،

٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٤٠٢ ،

٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،

٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ،

٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ،

٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ،

٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ،

٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ،

٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ،

٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،

٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ،

٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ،

٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ،

٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ،

٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ،

٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ،

٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ،

٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ،

٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ،

٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ،

٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ،

كركى Caracuel ٣٥٥

كور الأندلس (الكور الأندلسية) ٤٨٤ ،

٤٩٠ ، ٥٠٦ ، ٥١٧

كور الجوف ٤٨٤

كور الشرق ٤٨٤

كور الغرب ٤٨٤ ، ٥٢١

السكوة ٢١

كونتية برشلونة ١٥٦

الكويت ١٨ ، ٩٩ ، ١٢٤ ، ١٣٨ ، ٥٣٣

لاردة Lérida ٧٦ ، ١١٦ ، ٢٩٤ ،

٤٧٩ ، ٤٨٣

لبلة Niebla ٨٣ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ٢٦٨ ،

٥٠٣ ، ٥٢١ ، ٥٢٣

لبنان ٤٦٧

لقنت Alicante ٨٣ ، ١٥١ ، ٥٢١

لندن ٤٨٦

لورقة Lorca ٧٣ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٨٧ ،

٣٢٢ ، ٥٠١ ، ٥٩٤

ليون Leon ١٤٨

ماردة Mérida ٣٢ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٧٤ ،

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٥٤٣

مالقة Malaga ٣٠ ، ١١١ ، ١١٢ ،

١١٣ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،

١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ٢٩٣ ، ٣٠٥ ،

٣٤١ ، ٣٤٧

متحف فيكتوريا والبرت ٤٨٦

مجلس الأمة الكويتي ١٤

المجلس الشرقي ٤٨٥

مجمع اللغة العربية ٩ ، ١٤

الخمجة العظمى (السكة العظمى) بقرطبة ٣٨٦ ،

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤١٩ ، ٤٨٠ ، ٤٩١ ،

٥٧٧ ، ٥٩٨

مكتبة المهتدين الإسلامية

محراب المجلس الكامل بقصر قرطبة ٤٥٢

ملائن الثغر ٩٩

ملريد Madrid ١٣ ، ١٢٧ ، ١٤٧ ،

١٨١ ، ٣٣٩ ، ٣٨١ ، ٤٤٠ ، ٥٣٢ ، ٥٧٧

مدلين Medellin ٤٨٢

مدن الجوف ١٧٦

المدن المغربية ٤٨٥

المدور Almodovar ١٣١ ، ١٤٠

المدور الأدنى ١٧٤

مدينة سالم Medinaceli ١١٧ ، ١٢٤ ،

١٧٨ ، ١٨٧ ، ٢٩٩ ، ٣١١ ، ٣٤٦ ،

٣٨٩ ، ٥١٧

المدينة العتيقة ٤٩٩

مدينة غافق ٣٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،

مدينة الفرج (انظر : وادي الحجارة)

المدينة المنورة ١٥ ، ٢١ ، ٣٨ ، ١٩٩ ،

مراكش ١٥٨ ، ٣٠٣

مريبطر Murviedro ١٥٥

مرسين ٥٥٠

مرسية Murcia ٨٢ ، ١٢١ ، ١٢٩ ،

١٤٠ ، ١٦٠ ، ٣١١ ، ٥٤٤

المرية Almeria ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٢٠ ،

١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،

١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ،

١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٢٠ ،

٣٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ،

٥٦٩ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٩٨

مسجد اعتراز ٦٠٥

مسجد الأمير هشام ٤١٩

المسجد الجامع بالزهراء (انظر : جامع الزهراء)

المسجد الجامع بطليطلة (انظر : جامع طليطلة)

المسجد الجامع بقرطبة ، مسجد قرطبة (انظر :
جامع قرطبة)
مسجد الجبل البارد ٥٩٢
مسجد أبو الحزم ابن جهور ١٢٦
مسجد اللباغين ٥٩٢
مسجد أبو ذنى بالحزام ٥٧٠
مسجد الزاهرة (انظر : جامع الزاهرة)
مسجد السجن ٢١٩
مسجد الشفاء ٥٨٥
مسجد طرجيلة ٥٨٨
مسجد طروب ٥٨٥
مسجد عبادل ٤٢٦
مسجد عبد الله البلسي ٢٧٠
مسجد عبد الملك بن حبيب ٣٧١
مسجد ابن عتاب (مسجد غانم) ٣٦٩ ، ١٢٦
مسجد أبو عثمان ٥٣ ، ٢٢٦
مسجد عجب ٤٢٠
مسجد ابن عفيف ٢٧١
مسجد عين طار ١٠٧
مسجد القلباطي ١٢٨ ، ٥٣٢
مسجد مالقة ٢٩٣
مسجد متعة ١١٨ ، ٥٨٥
مسجد مجلد ٥٨٥
مسجد محمد بن يوسف ٥٦٩
مسجد مراکش ١٥٩
مسجد مقبرة البرج ٤١٩
المسجد النبوي ٤١٩
مسجد ياسر ١٠٦
مسجد يحيى بن عبد الله ٢٤٦
المشرق ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ،
٢٣ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٦٤ ،
٨٩ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٦١ ،

١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٠٤ ، ٢٦٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ،
٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،
٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٦٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ،
٤٠٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٩٥ ، ٥٠٤ ،
٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٧٤ ، ٦٠٣
المصاراة Almozara (طرف قرطبة) ٤٥٥ ،
٤٨٣ ، ٤٩١
مصر ٨ ، ٢١ ، ٥٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٤٨ ،
١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٩٧ ،
٢٤٥ ، ٢٧٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ،
٣٣٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٨٢ ،
٤٦٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٥٣٨
مصر الجديدة ٩
المطابق (انظر : سجن المطابق)
مطونية (غزوة) ٤٧٦
المعهد الإسباني للتعاون مع العالم العربي ١٤
مغرانة (انظر : حارة مغرانة)
المغرب ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٦ ،
١٤١ ، ١٦١ ، ٢٢٨ ، ٢٨٣ ، ٣٢١ ،
٣٢٦ ، ٣٣٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٤٦٧ ،
٤٨٢ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١٩ ، ٥٧٤ ، ٦٠٠
مقبرة الحوض ١٥٢
مقبرة الربض ٤٩ ، ٩٢ ، ٢١١ ، ٤٥٩
مقبرة أم سلمة ١١٤ ، ١٣١
مقبرة السيدة مرجان ٤٥٩
مقبرة عامر ٤٠٥
مقبرة العباس ١٣٠
مقبرة الفخارين ١٤٠
مقبرة قريش ٣٧١
مقبرة متعة ٤١٢
مقصورة جامع قرطبة ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٦ ،
٥٨٧

١٥٦ Rio Ebro نهر الإبرو	٣١١ ، ١٧٠ ، ١٢١ ، ٢٠ ، ٨ مكة
٢٩٤ نهر قرطبة	٤٧٦ Monterrubio منت روبي
٨٨ Guadiaro نهر وادي آر	٥٠٤ Monzon منتشون
٥٠٤ ، ١٥٢ ، ١٤٩ Guadix وادي آش	١٣٢ Almunecar المنكب
٨٤ Guadalajara وادي الحجارة	١٥٣ Menorca منورقة
٦٠٣ ، ٥٢٢ ، ٣٤٦ ، ٣٠٢ ، ١٧٧	٤٩٠ ، ٤٨٠ منية ابن عبد العزيز
Rio Guadalquivir الوادي الكبير	٥٩٩ ، ٥٨٥ ، ٧٧ منية عجب
٤٣٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٠	٥٧٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠١ منية المغيرة
٣١١ ، ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٣ Huete وبيدي	٤٥٧ منية المتلي
٢٢٣ ، ١٨٠ وجدة	٣١١ ، ٨٣ ، ٣٢ Moron مورور
٢٩٤ ، ١٥٦ ، ٧٦ Huesca وشقة	٥٢٢ ، ٤٩٦
٥٦٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٤٧٥	١٥٤ ، ١٥٣ ، ١١٩ Mallorca ميسورقة
وقعة الربض (انظر : ربض شقندة)	١٨٨
١٠٧ وهران	١٥٦ Navarra نبرة
٥٥٧ ، ٢٢ Evora يابرة	٢٠ نجران
١٥٣ Ibiza يابسة	٧٥ Henares نحارس (قرية)
٣٨٤ ، ٣٥٣ ، ٢٤٨ ، ١٦١ ، ٢٠ انجن	٧٨ النشارين (بالربض الشرقي)

ه - كشاف الطوائف والجماعات وأصحاب الخطط والمهن

(الهمزة*)

آل حمود (انظر : بنو حمود)

آل عامر (انظر : العامريون)

أبناء ذكوان (انظر : بنو ذكوان)

أبناء السيل ٤٨١

الأتراك (الترك) ٤٣٤ ، ٥٣٧

الأجناد ١٦٢

الأحرار ٢١٥

الأخشيديون ٨

الأدباء (م : الأديب) ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ١٠٣ ،

١٠٦ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ٢٦٧ ،

٢٨٣ ، ٤٧٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ،

٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٧٨

أرباب الدولة ١٣٧

أرباب الصناعات (الصنائع) ٣٨٤ ، ٣٩٣

الأرمن (الأرمنيات) ٢٤٧

أساتذة المذهب (المالكيون) ٣٦٠ ، ٣٧٧ ،

٥٧٤

أساقفة (م : أسقف) ١٩٠ ، ٤٠٨ ، ٥٩٤

الأسرى (الأسارى) ٨٢ ، ٤١٤ ، ٤٧٧ ،

٥٩٣ ، ٥٩٩ ، ٦٠١

أشراف قرطبة ٤٨ ، ٨٥

أشياخ قرطبة (انظر : الشيوخ)

أصحاب ابن ذكوان ١١٣ ، ٥٨١

أصحاب ابن زرب ٩٣ ، ١٠٠ ، ٣٢٧

أصحاب ابن مسرة ٢١٥ ، ٤٥٤

أصحاب الأحكام (انظر : صاحب الأحكام)

أصحاب الأقلام (انظر : الأدباء)

أصحاب الأموال (انظر : المياسير)

أصحاب البغدادى ٥٥٤

أصحاب البيوتات ٧٥ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٩٣ ،

٣٣٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٥ ، ٥٧٤ ، ٥٩٢

أصحاب التواليف ٤٩٧

أصحاب الحديث (انظر : أهل الحديث)

أصحاب الحرف ٣٨٤

أصحاب الخطط ٦٧ ، ١٩٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧ ،

٤٥٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(انظر : الصحابة)

أصحاب السلطان (انظر : السلطان)

أصحاب سليمان بن حكم ١٠٦

أصحاب السيوف (انظر : القائد)

أصحاب الشافعى ٢٠٤

أصحاب طليطلة ١٥٥ ، ٥٧٠

أصحاب عبد الرحمن الداخل ٤٠

أصحاب مالك (تلاميذ ... ، أتباع ...) ٣٨ ،

٤٨ ، ١٣٩ ، ١٥٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ،

٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،

٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٥٠٦ ،

٥٧٧ ، ٦٠٨

أصحاب المراكب (انظر : النواتية)

الأعداء (م : العدو) ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٣ ،

١٤٠ ، ٢١٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٣٥٤ ،

٣٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٩٥ ،

٥٩٦ ، ٥٩٧

الأعوان (م : عون) ٧ ، ١٠ ، ٩٢ ، ١٢٨ ،

(*) هذا الكشاف للطوائف والجماعات وأصحاب الخطط والمهن الذين وردت أسماءهم في متن الكتاب

أو حواشيه ، وهو مرتب على حروف المعجم بعد حذف أداة التعريف .

١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٧٨ ،
 ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،
 ٢٧٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،
 ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ،
 ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ،
 ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٥٢ ،
 ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ،
 ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ،
 ٤١١ ، ٤٢٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ،
 ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ،
 ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ،
 ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ،
 ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ،
 ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ،
 ٥٦٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ،
 ٥٨٧ ، ٥٩٥

أمير العدل (أمير زاد) ٥٣٧

أمير المسلمين (أمير المؤمنين) ١٧ ، ٧٤ ،
 ٩١ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤

أمين الذبح ٣٩٦

أمين الذخائر ١٣٣

الأنبياء (نبي) ١٨ ، ٢٢٠

الأندلسيون ٩ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٨ ، ٩٠ ،

٩٩ ، ١٨٥ ، ٢٤٧ ، ٣٠٤ ، ٣٦٦ ،

٣٨٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٦٧ ، ٥٧١ ،

٥٩٥

الأنصار ٧٦ ، ٤٧٠ ، ٥٣٥

الأهالي ٥٤٦

أهل أبطيش ٤١١ ، ٥٤٧

أهل الأجناد ٨٣

١٤١ ، ١٩٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٣٥ ،
 ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ،
 ٣٠١ ، ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٤٣ ،
 ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٨ ، ٤٨٨ ، ٤٩٧ ،
 ٤٩٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٨

أعوان الأمير ٥٧ ، ٦٠ ، ٥٤٣

أعوان القاضي ٦ ، ٢٨٨ ، ٥٣٣ ، ٥٤٥

الأعيان ١١٥ ، ١٣٩

الأغنياء (انظر : المياسير)

الإفرنجيات ٤٠٧

أكابر الأساقفة ١٩٠

أكابر طليطلة ٣٨٠

أكابر الناس ٢٠٤ ، ٢٤٢ ، ٤٧٨

الإمارة الأموية (انظر : بنو أمية)

إمام (ج : أئمة) ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ،

٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٣٠٥ ، ٣٢٨ ، ٣٩٩ ،

٤١٩ ، ٥٩٥

إمام البرابرة ١٠٦ ، ١١٠ ، ٢٢١

إمام الدين (الصلاة) ٩٢ ، ٢١٠

أمانة الجامع (انظر : الأمانات)

أمراء الديلم ٨٩

الأمناء (م : أمين) ٧٣ ، ٨٢ ، ١٣٦ ، ١٨٢ ،

٢٠٣ ، ٢٢٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٣٨٤ ،

٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٥٥ ، ٤٨٢ ،

٥٢٢ ، ٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٥٧٦

أمناء العطب والتراثل ٤٥٦

الأمير (ج : الأمراء) ٥ ، ٨ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٤ ،

٢٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ،

٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ،

٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ،

٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ،

٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ١٣٥ ،

أهل الإحاطة ٥٦٢
 أهل الاختيار ١٦
 أهل الأدب والمعرفة ١١٨
 أهل الأرباض (الربض) ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
 ٥٦ ، ٦٣ ، ٢٨٥ ، ٤٠٥
 أهل إستجة ٣٥٦
 أهل الأستطالة ٥٥٣
 أهل إشبيلية ١٢٩ ، ١٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٥٣ ،
 ٣٧٧ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٧٩
 أهل أكشونية ٣١
 أهل البيرة ٣٧ ، ٧١ ، ٤٩٠ ، ٣١٥
 أهل الإمامة ١٦
 أهل الأمصار ٨٤
 أهل الأندلس (انظر : الأنداسيون)
 أهل الأهواء والبدع ٥٦ ، ٧٨ ، ٢٦٠ ، ٤٠٩ ،
 ٥٠٧
 أهل البادية ٤٠١
 أهل بجانة ١٥٣ ، ١٥٧ ، ٤٨٥ ، ٥٠٣
 أهل البصر ٢٥٨ ، ٤٣٢ ، ٦٠٦
 أهل بلنسية ١٤٨ ، ٥٢٤ ، ٥٥٤
 أهل البيت الأموي (انظر : بنو أمية)
 أهل تاكرنا ٣٦٥
 أهل الثغور (الثغر) ٤٥٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨٣ ،
 ٤٩٣
 أهل الجاه ٤٧٧
 أهل الجرم ٤٥٣
 أهل الجزيرة الخضراء ٤٩ ، ٣٢٠
 أهل الجود واليسار (انظر : المياسير)
 أهل جيان ٨٧ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،
 ١٨٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣
 أهل الحاجة (انظر : الفقراء)
 أهل الحجاز ٣٨

أهل الحديث (المحدثون) ٩٧ ، ١٥٢ ، ٢٨١ ،
 ٣٨٢ ، ٤٩٣ ، ٥١٦ ، ٥٧٧ ،
 أهل الحرم ٤٢
 أهل الحسة (انظر : المختسب)
 أهل الحصن ١٤٤
 أهل الحضرة ٤٥٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣
 أهل الحق ١٢٩ ، ٣١٩
 أهل الحوائج ٢٢٦
 أهل الخدمة ٤٢ ، ٩٨ ، ٤٥٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥
 أهل دمشق ٥٣
 أهل الدين (انظر : الفقهاء)
 أهل الديون ٨٢
 أهل الذمة
 (اليهود ، يهودي ، النصراني ، نصراني)
 ٧ ، ٩ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٩٩ ،
 ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٤١ ،
 ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٤ ،
 ١٦٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ،
 ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ،
 ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٩١ ،
 ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ،
 ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،
 ٤١٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٦١ ، ٥٠٤ ،
 ٥٢١ ، ٥٢٥ ، ٥٤٣ ، ٥٧٧ ، ٥٨٦ ،
 ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٩ ،
 ٦٠١
 أهل الرأي ٣٩٥ ، ٤٣٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ،
 ٥٥٧
 أهل الريب ٦٧ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٥٨ ،
 ٤٨٩ ، ٥٠٠

أهل الإحاطة ٥٦٢
 أهل الاختيار ١٦
 أهل الأدب والمعرفة ١١٨
 أهل الأرباض (الربض) ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
 ٥٦ ، ٦٣ ، ٢٨٥ ، ٤٠٥
 أهل إستجة ٣٥٦
 أهل الأستطالة ٥٥٣
 أهل إشبيلية ١٢٩ ، ١٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٥٣ ،
 ٣٧٧ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٧٩
 أهل أكشونية ٣١
 أهل البيرة ٣٧ ، ٧١ ، ٤٩٠ ، ٣١٥
 أهل الإمامة ١٦
 أهل الأمصار ٨٤
 أهل الأندلس (انظر : الأنداسيون)
 أهل الأهواء والبدع ٥٦ ، ٧٨ ، ٢٦٠ ، ٤٠٩ ،
 ٥٠٧
 أهل البادية ٤٠١
 أهل بجانة ١٥٣ ، ١٥٧ ، ٤٨٥ ، ٥٠٣
 أهل البصر ٢٥٨ ، ٤٣٢ ، ٦٠٦
 أهل بلنسية ١٤٨ ، ٥٢٤ ، ٥٥٤
 أهل البيت الأموي (انظر : بنو أمية)
 أهل تاكرنا ٣٦٥
 أهل الثغور (الثغر) ٤٥٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨٣ ،
 ٤٩٣
 أهل الجاه ٤٧٧
 أهل الجرم ٤٥٣
 أهل الجزيرة الخضراء ٤٩ ، ٣٢٠
 أهل الجود واليسار (انظر : المياسير)
 أهل جيان ٨٧ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،
 ١٨٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣
 أهل الحاجة (انظر : الفقراء)
 أهل الحجاز ٣٨

أهل رية ٣٣ ، ٤٨ ، ٥٦٧ ، ٦٠٠

أهل الزور ٢٦٦

أهل سبته ٢٨٤

أهل السبي ٥٩٧

أهل سرقسطة ٣٣ ، ٤٨ ، ٧٦ ، ١٦٨ ،

٢٨٣ ، ٣١٠ ، ٣٥٤ ، ٤٧٤ ، ٥٠٤ ، ٥١٦

أهل السوق ٣٥٤ ، ٣٧٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،

٤٥٧

أهل الشام ١٧٤ ، ٤٦٩

أهل شذونة ١٧٥ ، ٥٦٧

أهل الشر (الشطارة ، التشطير وائسوء) ٦٢ ،

٦٧ ، ٧٣ ، ٢١٧ ، ٤٠١ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ،

٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٥٨٩

أهل شلب ٣٤٧

أهل شتمرية الغرب ٥٠٥

أهل الشورى (انظر : المشاورون)

أهل الصرامة ١١٧ ، ٥٠٢ ، ٥٥٤

أهل الصلاح والدين ١٤٢ ، ٢٤٩

أهل الصلح ٥٩٢

أهل الصوامع ٣٩٩

أهل الضعف (انظر : الفقراء)

أهل الطب (المتطببون ، الطب ، الطيب ، أطباء)

٨١ ، ٨٥ ، ٢٢٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،

٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٨٩ ،

٤٩٣ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩

أهل طليطلة ٤٧ ، ٦٥ ، ١٠٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،

١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،

١٨٦ ، ٢٥٣ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ، ٣٤٠ ،

٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،

٤٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ،

٦٠١ ، ٦٠٢

أهل طنجة ٢٢٣

أهل الظلمات ٥٤٦

أهل العبادة والتلاوة ٥٠١

أهل العدل (العدالة) (انظر : العدل)

أهل العدو ١٥٩ ، ٦٠٢

أهل العراق ٢٤٤ ، ٥٦٦ ، ٥٨٥

أهل العصر ٣٩٩

أهل العفاف ١٣٥ ، ٢١٣ ، ٢٧٩

أهل العلم (انظر : عالم)

أهل غافق ٥٠٦

أهل غرناطة ٨٥ ، ١٣٥ ، ٣٧٧

أهل الفاقة والحاجة (انظر : الفقراء)

أهل الفتوى (انظر : المفتون)

أهل الفساد ٥٦ ، ٤٦٩

أهل الفسق (انظر : أهل الفساد)

أهل الفقه (انظر : الفقهاء)

أهل قبرة ١٧٥ ، ٣٩٠

أهل قرطبة ٤٩ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٩٢ ،

٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ،

١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،

١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،

١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ،

١٩١ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٤٥ ،

٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ،

٢٨١ ، ٣١١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ،

٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ،

٤٤١ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ ،

٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٧١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ،

٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥٤٢ ،

٥٤٤ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ،

٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ،

٥٨٢ ، ٥٨٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٥

أهل القرية (القرى) ٤٤٩ ، ٤٨٢
 أهل القيروان ٥٧٨
 أهل لبلة ١٦٤ ، ٢٦٨
 أهل لورقة ٣٢٢
 أهل ماردة ١٧٤
 أهل مالقة ٣٠ ، ١٣٥
 أهل المدينة المنورة ١٩٩
 أهل المراتب السلطانية ٤٧٧
 أهل المرية ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٩ ، ١٨٦ ،
 ٣٤٨ ، ٥٠٤ ، ٥٨٢
 أهل منتشون ٥٠٤
 أهل الملة (الملل) ١٩٢ ، ٢٢٥ ، ٥٩٣
 أهل وبذى ٣١١
 أهل وشقة ٧٦ ، ٥٠٣ ، ٥٦٦
 أول الجماعة بسر قسطة ٢٧٣
 أولاد زكريا أختي نجدة ٧٨
 أولاد الضغفاء (انظر : الضغفاء)
 الأولياء ٢٠٣
 أولى المراتب ١٢٧
 أيام الحمودية (انظر : بنو حمود)
 الإيبيريون ١٨٩
 (الباء)
 الباحثون ٣٨٢
 الباعة (م : بائع) ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ،
 ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٣٢ ، ٥٩٤ ، ٦٠٩
 بائع الملح ٤٣٦
 بائعو البيض ٣٩٧
 بائعو الترفاس ٤١٦
 بائعو الخطب ٣٩٨
 بائعو الحنطة ٣٩٧
 بائعو الفحم ٣٩٨
 بائعو الفخار ٣٩٣

بائعو القصب ٣٩٣
 بائعو القنليات ٤١٦
 بائعو اللحم ٣٩٦
 البربر (البرابرة ، برابر) ٢٧ ، ٤٩ ، ٦٦ ،
 ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،
 ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢١ ،
 ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ،
 ٢٠٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ،
 ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣١٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ،
 ٤٥٧ ، ٤٩٤ ، ٥٠١ ، ٥٥٢ ، ٥٨٦ ،
 ٥٨٧
 البربريات ٤٢٧
 البريتور ٤٦٦
 البرازون (م : البراز) ٤٥٥ ، ٦٠٥
 بطون (قريش) ٥٣٥
 بنو أبي بكر الزبيدي ١٣٧
 بنو إسرائيل ١٦١
 بنو الأفضس ٢٦٧
 بنو أمية ٥ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥٨ ،
 ٦٦ ، ٧١ ، ٨٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٥٠ ،
 ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ،
 ١٨٧ ، ٢١٤ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ،
 ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ،
 ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٩ ،
 ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٨٨ ،
 ٤٨٩ ، ٤٩٣ ، ٥٠٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ،
 ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ،
 ٥٨٤
 بنو أنشور ١٩٠
 بنو البراء ٥٧١

بنو هود ١٥٥ ، ١٥٦
 البياطرة ٤٣٢
 البيزنطيون ٤٦٧
 (الشاء)
 التابعون ٢٠١
 التجار (م : تاجر) ٩١ ، ١١٦ ، ٣٣٣ ،
 ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٤٢٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨١ ،
 ٥٠١
 تجار قرطبة ٢٨٥
 التجيبيون ١٥٦
 (الشاء)
 الثقات ٩٧ ، ٤٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٥٠ ، ٥٤١ ،
 ٥٥٤ ، ٥٦٨ ، ٦٠١
 الثوار (الثائرون ، الثائر) ٤٦ ، ٧٣ ، ١٤٩ ،
 ٢٩٧ ، ٥٨٦
 (الجيم)
 الجالية ٢٩٥
 الجبابة ٩٢ ، ٥٠١
 جذام ١٧٥
 الجراحون ٣٩٨
 الجلاسون ٣٩٨
 الجلالقة (م : جليقي) ٤٩٠ ، ٥٩٦
 جلساء ٤٧٣
 جماعة ١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٧٨ ، ٢٢٥ ، ٣٢٥ ،
 ٤٠٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،
 ٥٩٠ ، ٦٠٦
 جماهير (جمهور) ١٢٣ ، ١٩٣ ، ٤٠١ ،
 ٤٠٢ ، ٤٠٤
 جند (ج : جنود) ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
 ٨٩ ، ١٣٤ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ٢٠٠ ، ٢٢٢ ،
 ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٥٤ ، ٤٠٢ ، ٤٥٦ ،
 ٤٦١ ، ٤٨٢ ، ٥٠٠ ، ٥٤٤

بنو بريم ١٣٧
 بنو تاقنوت ١٣٤
 بنو جحاف ١٥٥
 بنو جهور (الجهاورة) ٧ ، ٩ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،
 ١٣١ ، ١٦١ ، ٢٢١ ، ٣١٨ ، ٤٩٨ ،
 ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٣١ ، ٥٨٧
 بنو حجاج ٦٦ ، ٦٧
 بنو الخليلي ١٤٨
 بنو حمود (آل حمود ، الحموديون) ١٠٤ ،
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
 ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣١٨ ، ٣٤٧ ، ٣٧٩ ،
 ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٥٣
 بنو ذكوان (بيت ابن ذكوان) ١٠٢ ، ١٠٧ ،
 ١٠٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ٢٢١ ، ٣١٧ ،
 ٥٢٣
 بنو ذي النون ١٤٠ ، ١٥٥ ، ٣١٩
 بنو زياد ١٧٦
 بنو زيري ١٣٢ ، ٢٢٢ ، ٥٠٤
 بنو الشريشي ٥٣٣
 بنو عامر (انظر : العامريون)
 بنو عباد ٧ ، ٩ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ٢٢٢ ،
 ٣٧٣ ، ٥٠٥
 بنو العباس ٨ ، ٦٤ ، ١٥٨ ، ٢٦٤ ، ٤٦٧ ،
 ٤٨٨ ، ٥٤٦
 بنو عبدة ٥٨٣
 بنو العربي ١٣٧
 بنو غومس ١٩٠
 بنو قتيبة ٣٨٥ ، ٥٤٣
 بنو قسي ٤٤٨ ، ٤٧٤
 بنو كنانة ٥٤١
 بنو مروان (انظر : بنو أمية)
 بنو ميسرة ١٤٢

٢٢٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،
٢٥٩ ، ٢٦٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
٢٨٨ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٥٣ ،
٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٦ ، ٤٢٢ ،
٤٣٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٩٧ ،
٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ،
٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٣ ، ٥٨٦

حاكم قرطبة ٢٢٢ ، ٤٦٤
حاكم المدينة (انظر : صاحب المدينة)
حامي المدينة (انظر : صاحب المدينة)
حائك ١١٥

الحجام ٣٩٩
الحرائر ٣٣٠
حريم ١٢٦
الحشم ٨٦ ، ١٥٧ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩١
حشم القاضي ٢٨٧
الحصارون ٣٩٣

الحضر (الحضري) ٢٥٢ ، ٤٣١
الحكاك ٣٩٩
حلال ٤٠١

حمامو اللحم (الحمامون) ٣٩١ ، ٤٠٣
حملة القرآن (انظر : المقرئ)
الحنيفية ٢٠٩
الحواة ٤٠٠

(الخاء)

الخادم (الخدم ، الخدمة) ٢٩٢ ، ٣٩٣ ،
٤١٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٦٠ ، ٥٥٠ ،
٥٥٨

الخادم البربري (البربرية) ٤٠٢ ، ٤٢٧
الخادم التركية ٤٢٧
الخادم الرومية ٤٢٧
الخادم العراقية ٤٢٧

جند الأردن ٣٣

جند ابن الأعرابي ٣٣

جند باجة ١٦٢ ، ١٧٥

جند دمشق ٧١

جند رية ٢٩٨

جند فلسطين ١٧٥ ، ١٧٦

جند مصر ٣٤ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٩٧

جند النصاري ٥٠٠

الجهاورة (انظر : بنو جهور)

الجواري (انظر : الرقيق)

الجوهري ٩١

الجيران ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ٢١٤ ،

٢٦٦ ، ٤٠٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ،

٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٤٣ ، ٥٩٠ ، ٥٩١

جيش (ج : جيوش) ٢٧ ، ٢٠٣ ، ٢٩٧ ، ٤٥٣ ،

٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠

جيش غرناطة ١٣٤

جيش الفتح ٢٧

(الخاء)

الخابسون ٥٧٤

الخاجب (انظر : خطة الحجابة)

الخارس (الحرس ، الحراس) ٤٢ ، ٨٩ ،

٤٣١ ، ٤٤٤ ، ٥٩٧

الخاسب (الخساب) ١٩٤ ، ٢٧٠ ، ٤٢٢ ،

٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠

الحاضرون ٢٣٢ ، ٤٦٤

الحاكم (ج : الحكام)

٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ،

٦٧ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٢ ، ١٢٨ ،

١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ،

١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩١ ،

١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،

٥٦١ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ،
٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ،
٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ،
٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ،
٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ،
٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ،
٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠

خطة الاحتساب (الحسبة ، السوق ، أحكام
السوق ، ولاية السوق ، الأسواق)

٧ ، ١٢ ، ٤٢ ، ٩٧ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ،
١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ٢٣٩ ،
٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٣١١ ، ٣٤٢ ،
٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ،
٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،
٢٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ،
٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٦ ،
٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،
٨٤٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ،
٤٥٥ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٤٩١ ،
٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ،
٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ،
٥١٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ،
٥٨٢ ، ٦٠٥

خطة الأحكام (خطة الشرطة ، أحكام الشرطة ،
ولاية الشرطة)

٧ ، ١٢ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٤ ،
٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١١٥ ،
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٥١ ، ١٧٣ ،
١٧٨ ، ١٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٤٧ ،
٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٤٣٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٤ ،
٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ ،
٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ،

الخادم المدنية ٤٢٧

الخادم المكية ٤٢٧

الخارجون ٢٨ ، ١٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٧٣

الخازن ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٢٣١ ،

٢٥٤ ، ٣٠٠ ، ٤٢٧ ، ٤٥٦ ، ٤٧٥ ،

٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٥٢٢

الخاصة ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ،

١٦٥ ، ٢٠٠ ، ٣٣٤ ، ٣٥٠ ، ٤٥٢ ،

٤٨٤ ، ٤٨٩ ، ٥٠٤ ، ٥٨٠

الخبازون ٣٨٤

الخرازون ٣٩٣

الخصوم (الخصم ، الخصاء) ٦١ ، ١٤٠ ،

١٧٠ ، ١٨١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ،

٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ،

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨ ،

٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ،

٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٣٢٦ ، ٣٥٣ ، ٤٠٥ ،

٤٧٠ ، ٤٨٦ ، ٥٣٤ ، ٥٤١

خصي المطرف ٣٨٧

الخطط الخلافة ٣٨٤

الخطط الدينية (القضاية) ٨٤ ، ٨٧ ، ١٨٥ ،

١٨٦ ، ٣٠٩ ، ٣٢١ ، ٤٤١ ، ٤٦٧ ،

٤٩٨ ، ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٥٣٨ ، ٥٥٢ ،

٥٦٤

خطط الملك ٤٧٨

خطة الأحباس (صاحب الأحباس ، الحبس ،

الحبوس ، الوقوف ، الأوقاف)

٩ ، ١٢ ، ٣٢ ، ١٠٥ ، ١٣٢ ، ٢٠٣ ،

٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ،

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ،

٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٢٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ،

٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠١ ، ٥٣٨ ، ٥٦٠ ،

٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ،
٥٣٣ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٨ ، ٥٩٧
خطة السكة (ولاية السكة ، صاحب السكة)
٨٦ ، ٨٩ ، ١٢٦ ، ٣٠٠ ، ٤٦١ ، ٤٨١ ،
٤٩١ ، ٥٤٨ ، ٥٦٨ ، ٥٨٠

خطة السوق (انظر : خطة الاحتساب)

خطة الشرطة (انظر : خطة الأحكام)

خطة شرفية ٤٨٤

خطة الشورى (الشورى)

٦ ، ١٢ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨٤ ،
٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٩ ،
١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ،
١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ١٧٨ ،
١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ،
٢١٧ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،
٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ،
٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ،
٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ،
٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ،
٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ،
٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ،
٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤١٠ ،
٤١١ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،
٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٧ ،
٤٧٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥١٦ ، ٥٤٧ ،
٥٥١ ، ٥٥٥ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٥ ،
٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٩٧ ، ٦٠٥

خطة الصلاة (الصلوات)

١٩ ، ٢٠ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ،
٥٣ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢

٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ،
٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ،
٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ،
٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ،
٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٣٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ،
٥٦٧ ، ٥٦٨

خطة الإفتاء (انظر : الفتيا)

خطة الأمانة (انظر : الأمانات)

خطة البنیان (البناء) ٢٩٩ ، ٤٩٧ ، ٥٦٥

خطة تحرير الأحكام (انظر : تحرير)

خطة تغيير المنكر (المناكر) ٣٨٧ ، ٣٨٨

خطة الجماعة (انظر : قاضى الجماعة)

خطة الحجابة (الحاجب)

٦ ، ١١ ، ١٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٧ ،
١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٣٧ ،
١٣٨ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ،
٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ،
٤٠٢ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ،
٤٩٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٥٤ ، ٥٦٨ ،
٥٧٧ ، ٥٨١

خطة الخزانة (انظر : الخازن)

خطة الخطبة ٩٧ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
١٢٨ ، ١٥٠ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ،
٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،
٣٤٦ ، ٣٩٠ ، ٤٣٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ،
٤٩٥ ، ٥٠٣ ، ٥٢٣ ، ٥٦٨ ، ٥٧٥

خطة الخيل (انظر : صاحب الخيل)

خطة الرد (ولاية الرد ، قضاء الرد ، الرد)

٨ ، ١٢ ، ٦٨ ، ٨٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
١١٠ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ،
٤٧٢ ، ٤٩٣ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١

١٠٥ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ،
 ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ،
 ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
 ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ،
 ٢١٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ،
 ٢٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،
 ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ،
 ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،
 ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
 ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ،
 ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ،
 ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ،
 ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ،
 ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ،
 ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ،
 ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٨١ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ،
 ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٣ ،
 ٥٤٣ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٦٤ ، ٥٧٠ ،
 ٥٧٨ ، ٥٧٩

خطة قضاء الجماعة ، الجماعة

(انظر : قاضي الجماعة)

خطة قضاء القضاة (انظر : قاضي القضاة)

خطة القيادة ٤٧٥

خطة الكتابة (العليا) ٦٢ ، ٦٨ ، ٢٩٨

خطة المدينة (انظر : صاحب المدينة)

خطة المظالم (ولاية المظالم ، قضاء المظالم ، أحكام

المظالم ، صاحب المظالم)

٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ٣٦ ، ٦١ ، ٦٧ ، ١٠١ ،

١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،

١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ،

٧٣ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ،
 ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ،
 ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٨ ،
 ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ،
 ١٦٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ،
 ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ،
 ٢٨١ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ،
 ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٤٣ ،
 ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ،
 ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤١٥ ،
 ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،
 ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٥٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ،
 ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٣ ،
 ٥٢١ ، ٥٤٦ ، ٥٥٣ ، ٥٧٥ ، ٥٨٨

٥٩٥ ، ٦٠٠

خطة العارض ٥٦٥

خطة العدالة (انظر : العدل)

خطة العرض ٥٤٨ ، ٥٦٠

خطة الحالة ٢٩٨

خطة الفتيا (انظر : الفتيا)

خطة القضاء ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ،

٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ،

٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ،

٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٥٥ ،

٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ،

٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ،

٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،

١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٢ ،

١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ،

١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،

١٤١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ،
٢٣٢ ، ٢٩٠ ، ٣٢١ ، ٣٧٢ ، ٣٩٢ ،
٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٨ ، ٤٨٠ ، ٥٣٥ ،
٥٤٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٦ ، ٥٩٢

الخلافة العباسية (انظر : بنو العباس)

الخلفاء (م . الخليفة) ٨ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ،
٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٤١ ، ٤٢ ،
٤٥ ، ٥٠ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٥ ،
٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١ ،
١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
١١٢ ، ١١٦ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ،
١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،
٢٠٠ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ،
٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ،
٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ،
٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٥٤ ،
٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ،
٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ،
٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ،
٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ،
٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،
٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ،
٥٠٧ ، ٥١٢ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٣٠ ،
٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ،
٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٥٧٨ ،
٥٨٤ ، ٥٨٥

الخلفاء الراشدون ١٩٢ ، ٢٧٨ ، ٣٨٢ ، ٤١٥

خلفاء الفتنة ١٦٥ ، ٣٧٤ ، ٥٠٠ ، ٥٥٣

خواص ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٥٢ ، ٥٦٨

الخياطون ٣٩٣

٢٥٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣٣٥ ، ٣٦٠ ،
٣٦٥ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٤٤١ ، ٤٧٩ ،
٥٠١ ، ٥١٢ ، ٥١٩ ، ٥٢٤ ، ٥٣٣ ،
٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ،
٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،
٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ،
٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ،
٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ،
٥٦٢ ، ٥٦٣

خطة المقابلة ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٧

خطة المواريث (صاحب المواريث ، أصحاب
المواريث) ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ٩٧ ، ٣٦٠ ،
٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ،
٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ،
٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ،
٥٧٥

خطة النظر على العمال ٢٩٨

خطة النظر في الحشم (انظر : صاحب الحشم)

خطة نظم التاريخ ٤٩٦

خطة الوثائق السلطانية ٣٠٠ ، ٣٤٤ ، ٤٩٦ ،
٥٠١ ، ٥٠٧

خطة الوزارة (انظر : الوزراء)

خطة الوكالة ٣٠٠ ، ٤٨٥ ، ٥٦٨

الخطيب ١٠٢ ، ١٥٩ ، ٤٥٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ،
٥١٦

مخلاع ٤٠٣

الخلافة ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٦ ،
٥٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٥ ،
٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٨ ،

(الذال)

الدباغون ٣٩٣

الدعاة ١٠٦ ، ١٣٨ ، ٢٢٢ ، ٥٥٢

الدلال ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤٢٢

الدهان ٣٩٣

الدهماء ٤٨٩

دول الطوائف (انظر : ملوك الطوائف)

الدولة الأموية (انظر : بنو أمية)

الدولة البادية ٥٨٢

الدولة الحمودية (انظر : بنو حمود)

الدولة العامرية (انظر : العامريون)

الدولة العبادية (انظر : بنو عباد)

الدولة العباسية (انظر : بنو العباس)

الدولة العبيدية ، الفاطمية (انظر : العبيديون)

الدولة الامتونية (انظر : المرابطون)

الديلم ٨٩

الديوان (ج : الدواوين) ٣٧ ، ٦٤ ، ٨٩

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠

٢٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٩ ، ٣١٤

٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٤٤٨ ، ٤٨٦ ، ٥٥٥

٦٠١

ديوان الأحباس ٥٨١

ديوان الحجابة ٤٨٦

ديوان القاضي (القضاة) ٢٢٤ ، ٢٨٤ ، ٤٥١

ديوان قريش ٨٧

ديوان المظالم ٥٥٥

ديوان المقابلة ٨٤ ، ٩٧

(الذال)

ذابحو الجزور (المجازر) ٣٩٦ ، ٥٢١

الذميون ، الذمي (انظر : أهل الذمة)

ذو الوزارتين ١٢٤ ، ١٤٩ ، ٤٧٩ ، ٥٤٨

مكتبة المهتدين الإسلامية

(الراء)

الراقصات ٤٠٠

رأس الشورى ٣٢٥ ، ٣٣٣

رجال الدولة (السياسة ، الحكم ، السلطة)

٤١ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٤٨ ،

٢٢٩ ، ٣٠٨ ، ٤٨٤ ، ٤٩٠

رجال الشورى (انظر : المشاورون)

رجال الفقه (انظر : الفقهاء)

رجال مصمودة ٤٩

الرجالة ٤٥٤

الرعاع ١٢٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦

الرعية (الرعايا) ١٧ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٦ ،

٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

٦٢ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٩ ، ١٠١ ،

١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ،

١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ،

١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢١٨ ،

٣٢١ ، ٣٦٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ،

٤٥٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ،

٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥٢٢ ، ٥٢٩ ،

٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ،

٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦

الرفاؤون ٣٩٣

الرقيق (العبيد ، العبد ، المملوك ، المملوكة)

٤١ ، ١٠٥ ، ١٣٧ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٨ ، ٢٥٩ ، ٢٨٥ ، ٣٢٨ ، ٣٥٨ ،

٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ،

٤٣١ ، ٧٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٨٥ ،

٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ،

٦٠١ ، ٦٠٨

الركاب ٢٣٠

الرهائن ٤٤٨

٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ،

٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٤٣٣ ، ٤٤٢ ،

٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٦٩ ،

٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٩١ ،

٥٢٢ ، ٥٥٢ ، ٥٩٤ ، ٦١٠

السلف (الصالح) ١٣٩ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ،

٢٩١ ، ٤٢١

سواد أهل قرطبة (انظر : أهل قرطبة)

سودان بربر ٢٩٠

(الشين)

شاعر (ج : شعراء) ٣٩ ، ٩٥ ، ١٤٤ ،

١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٨٦ ، ٢٦٧ ، ٣١٣ ،

٣١٤ ، ٣٧٦ ، ٤٥٥ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ،

٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٤٦ ، ٥٧٨

الشافعية ٣٦٦

الشاميون ١٧٤ ، ١٧٦

شاهد الزور ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣٨٥ ، ٤٧٣

شاهد عيان ٣٧٣

الشبان ٤٥٩

الشرطة (انظر : خطة الأحكام)

شرطة الدرك (انظر : شرطة العدو)

الشرطة الصغرى (صاحب الشرطة الصغرى) ٧ ،

٣٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،

٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ،

٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ،

٤٩٢ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١

شرطة العدو ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ،

الشرطة الكبرى (العليا ، صاحب الشرطة العليا)

٧ ، ٦٨ ، ١١٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ،

٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،

٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،

٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،

الرواة ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ،

الرومان (الروم) ١٦٤ ، ١٨٩ ، ٢٢٣ ،

٤٦٦ ، ٥٠٤

الرئيس (الرؤساء) ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٣٨ ،

١٤١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٩٠ ،

١٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٨٢

رئيس الوزراء ٥٠٤

(الزاي)

الزارع ٦٠٩

الزجاجون ٣٩٣

زعماء الفتنة ١٦٣

زعيم المشاورة (الجماعة ، المفتون)

١٠٨ ، ١٣١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٥٨٦

زناتة ٨٣

الزنج الذكور ٤٢٧

الزهاد (المنقطعون) ٥٩٥

(السين)

سجين ٤٨٩

السراجون ٥٨٦

السراق (م : سارق) ٤٠٠ ، ٤٢٢ ، ٤٤٤

سراة الناس (انظر : المياسير)

السفاجون ٤٣٦

سفلة الناس ، سفال قرطبة (انظر : الرعاع)

سفير ٣٠٣

السقاؤون ٤٣٥

السلطين (م : السلطان) ٥ ، ٧ ، ١٧ ،

٤٤ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ٨٩ ،

١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ،

١٥٤ ، ١٦٦ ، ١٨٠ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،

٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٣٥ ،

٢٤٤ ، ٢٦١ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ،

شيوخ الفتوى (انظر : الفقهاء)

(الصاد)

صاحب الأحباس (انظر : خطة الأحباس)

صاحب الأحكام ٧ ، ١٠ ، ٨٣ ، ١٠٤ ،

١١٥ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ،

٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ،

٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٣٦٠ ، ٣٧٩ ، ٣٩٠ ،

٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ،

٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ،

٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ،

٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ،

٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،

٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ،

٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ،

٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ،

٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ،

٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،

٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٦٣ ،

٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٨٢ ، ٦٠٥

صاحب إشبيلية ٤٧٨

صاحب إفريقية ٤٧٩

صاحب الامتياز ٥٦١

صاحب بطليوس ١٤٠

صاحب بلنسية ١٣٨

صاحب بنبلونة ١٩٠

صاحب الحشم ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ،

صاحب الحق ٤٠٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،

صاحب الحكومة ٢٤ ، ٢٧ ، ٦٣ ، ٩٩ ،

١٨٢

صاحب الحيوان ٤٣١

صاحب الخيل ٤٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ،

٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥٤٢

٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥١٠ ، ٥١٨ ،

٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٤٨

شرطة المدينة ٤٧٩ ، ٤٩٣

الشرطة الوسطى (صاحب الشرطة الوسطى)

٧ ، ١٨٦ ، ٤٤١ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٨ ،

٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ،

٤٨٦ ، ٤٩٢ ، ٥١٨ ، ٥١٩

شركاء ٤٠٠ ، ٤٣٩ ، ٥٨٣

الشهود ، الشهداء (م : شاهد) ٦ ، ٤٣ ، ١٠٤ ،

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٨٣ ،

١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ،

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ،

٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ،

٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ،

٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ٣٧٨ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ،

٤٣٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ،

٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ،

٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٢٨ ، ٥٤٩ ،

٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،

٥٧١ ، ٦٠٦

نبيد ١١٦

شياخة البلد ١٣٦

الشيخ ، الأشياخ (م . شيخ)

٥٠ ، ٧٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٣ ،

١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٥١ ، ١٨٥ ، ٢١٨ ،

٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ،

٢٦٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ،

٣٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٦ ، ٤٤٠ ، ٥١٥ ،

٥٣٧ ، ٥٨١ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠

صاحب القرض (انظر : قارض)

صاحب قرطبة ٥٣٢ ، ٥٥٥

صاحب قشتالية ١٩٠

صاحب القيروان ٣٠٣

صاحب مالقة ١٣٥

صاحب المدينة ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ٦١ ، ٦٢ ،

٦٧ ، ٦٩ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ،

٢٣٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٣٢٠ ،

٣٢٣ ، ٣٦٠ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ ، ٤٤١ ،

٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ،

٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ،

٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ،

٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ،

٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،

٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،

٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥١٢ ،

٥١٥ ، ٥١٩ ، ٥٣٨ ، ٥٤٥

صاحب المطبخ ٥٦٥ ، ٥٦٦

صاحب المظالم (انظر : خطة المظالم)

صاحب المكوس ٥٦

صاحب المواريث (انظر : خطة المواريث)

صاحب مواريث الخاصة ٥٧٠

صاحب الوثائق (متولى عقد الوثائق) ٧٣

١٢٠ ، ١٢١ ، ٣٠٥ ، ٣٦٦ ، ٣٩٤ ،

٤٣٤

صاحب الوديعة ١٩٥

صاحب الولاية ١٨٢ ، ٢١٣

صاحب اليد (العليا) ٤٤٥ ، ٤٥٨ ، ٦٠٦

صانعو غراييل الشعر ٣٩٣

الصباغون ٣٩٣

الصبيان (الصبي ، الصبية) ١٢٦ ، ٢١٤ ،

٣٩٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٧ ، ٤٢٠

صاحب دانية ١٣٨ ، ٣٠٣

صاحب الدبوس ١٣٣

صاحب الدرة ٥٥١

صاحب الدعوة المروانية ١٦٣

صاحب الرد ١٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ٣٦٠ ،

٣٩٢ ، ٤٤١ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ ،

٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٣ ،

٥٣٩ ، ٥٥٤

صاحب الركاب ٨٤ ، ٥٢٢

صاحب سبته ١٥٨

صاحب السجن ٤٥١

صاحب سرقسطة (أصحاب) ٧٦ ، ١٥٥

صاحب السلطة (أصحاب ...) ٥٧ ، ٧٦ ،

٢٨٩ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣ ، ٥٥٤

صاحب السوق (أصحاب السوق ، المحتسب)

٧ ، ١٠ ، ٤٥ ، ٨٣ ، ١٩٤ ، ٢٨٣ ،

٣٣٥ ، ٣٦٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،

٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،

٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،

٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ،

٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ،

٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ،

٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٥١٠ ،

٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٢١ ، ٥٣٨ ،

٥٤٣ ، ٥٦٣ ، ٥٧٧ ، ٦٠٥

صاحب الشرطة ، أصحاب الشرطة

(انظر : صاحب الأحكام)

صاحب الشريعة ١٦

صاحب الصلاة (انظر : خطة الصلاة)

صاحب طرطوشة ١٣٨

صاحب طليطلة ١٣٧ ، ١٤٤

صاحب غرناطة ١٣٤ ، ١٤١

١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٩٧ ،
 ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ،
 ٢٢٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ ،
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ،
 ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،
 ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ،
 ٣١١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ،
 ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ،
 ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،
 ٤١٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٩٣ ،
 ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ،
 ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٥٤ ،
 ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ،
 ٦٠٤ ، ٦٠٨

العالم اللغوى ٥٠٢
 العامريون (العامرية)

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ،
 ١٠٨ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٤٩ ،
 ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٥ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ،
 ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،
 عامل (ج : عمال) ٢٩ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٦ ،
 ٦١ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ،
 ١٦٤ ، ٢١٨ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٣٩ ،
 ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٤٨ ، ٤٨٢ ، ٥٢٢ ،
 ٥٣٥ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ،
 ٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥

عامل إليرة ٥٤٣

عامل شنونة ٥٤٥

عامل العشور ٤٤٩

العاملون ٢١٥ ، ٤٤٨

العامة ٥٠ ، ٥١ ، ٧٥ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١١٦ ،
 ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ،

الصحابه رضى الله عنهم ٢٠١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،
 ٢٧٤ ، ٣٢٦

الصغار (الأصاغر) ٣٩٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٥ ،
 ٦٠٩

الصقالبة (الصقلي ، الفتيان ، الفتى ، الوصفاء ،
 الوصيف ، الغلمان ، الغلام) ٦٢ ، ٨٩ ،

١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ٢٢٧ ،

٣٧٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٢٧ ،

٤٣١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٥٤٥ ،

٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٨١ ، ٥٨٨

الصناع ٣٩٣ ، ٤٢٢

صناعة الحصر ١٣٧

الصيادلة ٣٩٨

(الضاد)

الضعفاء (م . الضعيف ، ضعفاء القرى)

٢٠٣ ، ٤٨١ ، ٥٨٦ ، ٥٩٨

(الطاء)

الطائفة المسيحية (انظر : أهل الذمة)

الطائفون بالليل ٤٤٤

الطباب (انظر : أهل الطب)

الطباخون ٣٩٧

طبيب (انظر : أهل الطب)

الطرازون ٣٩٣

طلبة العلم ، طالب العلم ، طلاب العلم (انظر : العالم)

الطنجيون ٤٥٦

(العين)

العالم (ج : العلماء) ٦ ، ٢٩ ، ٤٥ ، ٤٩ ،

٥٠ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٦ ، ٨١ ،

٨٤ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ ،

١١٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ،

١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،

العساكر (العسكر) ٣٠ ، ١١٠ ، ١٤٤ ،
١٦١ ، ٤٨٤ ، ٥١٨ ، ٥٤٦

عشار ٣٩٥

العطارون ٣٩٨

عمال (انظر : عامل)

عمال السندروس ٣٩٤

عملة المفاتيح ٣٩٣

(الغين)

الغرباء ١٢٩ ، ١٣٢ ، ٢٩٤

الغزاة ٥٢ ، ٢٦٣ ، ٢٩٧ ، ٣٥٤ ، ٥٧٩

٥٩٦

الغلمان (انظر : الصقالبة)

(الفاء)

الفاتحون ١٦٤

فارص (ج : فرسان) ١٤٤ ، ١٥٤ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧

فارض (فرضي ، فرائضي ، الفرضيون) ٨

٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩

الفارون ١٥٠ ، ٤٥٥

الفاطميون (انظر : العبيديون)

فتي ، الفتى الكبير ، فتيان (انظر : الصقالبة)

الفخارون ٢٦٨

فخذ كزنة ١٧٦

الفران ٢٢٧

فرقة العدو (انظر : شرطة العدو)

الفصّاد ٩١

الفقراء ٣٧٦ ، ٥٤٢ ، ٥٧٤ ، ٥٩٧

٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٥

الفقهاء (م : الفقيه) ٦ ، ٨ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٤

٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦

٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥

٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧

١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٦٥

١٨٥ ، ٢٠٠ ، ٢٣٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٦

٣٠٧ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩

٤٦١ ، ٤٧٨ ، ٤٨٤ ، ٥٠١ ، ٥٠٤

٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٨٠

العباسيون (انظر : بنو العباس)

العبيد (انظر : الرقيق)

العبيديون (الفاطميون) ٨ ، ٣٨٨ ، ٤٦٧

٤٨٨ ، ٥٣٨

العجم ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢١٦ ، ٥٤٧

العدل (ج : العدول) ٣١ ، ١٠٢ ، ١٤٩

١٨٥ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٣

٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨

٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٤

٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦

٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢

٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠

٣٢٦ ، ٣٧٨ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤٤٨

٥١٠ ، ٥١٣ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٤٩

٥٧٨

العراقيون (انظر : أهل العراق)

العرب ٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٤ ، ٥٩ ، ٦٥

٦٦ ، ١٤٧ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢١٠ ، ٣٥٦ ، ٤٢٧

٤٦٧ ، ٥٠٥ ، ٥٣٥ ، ٥٧١

العرب الشاميون ١٧٥ ، ١٧٦

عرب مصر ١٧٥

العرقاء (م : العريف) ٢٠٨ ، ٣٨٤ ، ٤٢٢

٤٣٠ ، ٤٤٤

عرقاء البنيان (البنائون) ٢٥٨ ، ٤٢٢

العساس ٥٩٧

٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣
 ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨
 ٣٧٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٣
 ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧١
 ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨
 ٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣
 ٤١٢ ، ٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٢
 ٤٢١ ، ٤١٩ ، ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٣
 ٤٣٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٣ ، ٤٢٧ ، ٤٢٣
 ٤٤٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤١ ، ٤٣٨
 ٤٦٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢
 ٥٠٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٤٩٧ ، ٤٨٨
 ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦
 ٥٢٢ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥١٢
 ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣٠
 ٥٦٠ ، ٥٥٧ ، ٥٥٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٢
 ٥٦٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢
 ٥٧٦ ، ٥٧٥ ، ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٥٦٩
 ٥٨٥ ، ٥٨٤ ، ٥٨٣ ، ٥٨١ ، ٥٧٧
 ٥٩٢ ، ٥٨٩ ، ٥٨٨ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦
 ٦٠١ ، ٦٠٠ ، ٥٩٨ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦

٦٠٨ ، ٦٠٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٣

فقهاء الحجاز ٢٠١

فقهاء طليطلة ٥٩٦

الفلاسفة ٩٥

فنيون ٣٨٤

الفتات المتحاربة ١٢٣ ، ٥٦٦

(القاف)

قابلة (ج : قوايل) ٢١٤ ، ٢١٥

القادمون ٤٨٠

قاضي (ج : قضاة) ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١١

٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧

(٤٤م — تاريخ القضاء في الاندلس)

٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨
 ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٨٨
 ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧
 ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٥
 ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١
 ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٨ ، ١١٦
 ١٢٩ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤
 ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠
 ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦
 ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١
 ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦
 ١٥٦ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١
 ١٦٣ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧
 ١٧٥ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٦٨
 ١٨٤ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩
 ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥
 ٢٠٤ ، ٢٠٢ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩١
 ٢١٢ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥
 ٢٢١ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٥ ، ٢١٤
 ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨
 ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩
 ٢٥٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦
 ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣
 ٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢
 ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
 ٣٠٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٨٦
 ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥
 ٣١٨ ، ٣١٥ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣١٠
 ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣١٩
 ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥
 ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥
 ٣٥٢ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧

، ٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦
 ، ٣١٦ ، ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣١١
 ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٧
 ، ٣٤١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٢٩ ، ٣٢٦
 ، ٣٥٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤
 ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٠
 ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥
 ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٠
 ، ٤٠٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠١ ، ٣٩٥ ، ٣٩١
 ، ٤١٨ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤١٠
 ، ٤٣٥ ، ٤٢٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٠ ، ٤١٩
 ، ٤٦٣ ، ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢
 ، ٤٨٩ ، ٤٨٨ ، ٤٨٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤
 ، ٥٢٤ ، ٥١٩ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٤٩٣
 ، ٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٥
 ، ٥٣٧ ، ٥٣٤ ، ٥٣٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٠
 ، ٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٩
 ، ٥٥٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩ ، ٥٤٧
 ، ٥٧٤ ، ٥٧٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦١
 ، ٥٨٣ ، ٥٨١ ، ٥٧٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦
 ، ٥٩٣ ، ٥٩٢ ، ٥٨٩ ، ٥٨٨ ، ٥٨٤
 ، ٦٠٧ ، ٦٠٦ ، ٦٠٥ ، ٦٠٤ ، ٥٩٧
 ٦١٠ ، ٦٠٨

قاضي التحقيق ٤٦٥

قاضي الجماعة ١٠ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ،
 ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٧ ، ٦٥ ، ٥٨
 ، ٨٢ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤
 ، ١١٢ ، ١٠٥ ، ١٠٠ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٨٤
 ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٦ ، ١١٦ ، ١١٣
 ، ١٦٢ ، ١٤١ ، ١٣٩ ، ١٣١ ، ١٣٠
 ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣
 ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٦٨

، ٣٥ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨
 ، ٤٨ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤٠ ، ٣٧
 ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١
 ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩
 ، ٧٥ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧
 ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦
 ، ٩٦ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧
 ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ٩٨
 ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢
 ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٦ ، ١٢٤
 ، ١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٥
 ، ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٥
 ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٧ ، ١٥٥ ، ١٥٤
 ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١
 ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٦٦
 ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٨ ، ١٧٦ ، ١٧٢
 ، ١٨٩ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢
 ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٢
 ، ٢٠٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩
 ، ٢١٣ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨
 ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٤
 ، ٢٢٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣
 ، ٢٤٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠
 ، ٢٤٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١
 ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨
 ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤
 ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٤
 ، ٢٨٣ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٦
 ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤
 ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩
 ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٤
 ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١

قاضي القضاة ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ،
١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ ،
٤٨٢ ، ٥٥٣

القائد (ج : القواد) ٢١ ، ٥٢ ، ٨٤ ، ٨٩ ،
١٠٩ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ،
١٥٦ ، ٢١٨ ، ٢٩٨ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ،
٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ،
٤٩٠ ، ٥٢٢

القائد الأعلى ٤٨٢

قائد البحر ٤٨٠ ، ٤٨٤

القائد المرباطي ١٥٥ ، ١٥٦

القبائل (م : قبيلة) ١٥ ، ٢٧ ، ١٠٥ ،
٢٥٠ ، ٣٥٣

القحطانية ٤٧٠

القراقون ٣٩٣

القرصاريات ٤٢٧

القرطبيون (م : القرطبي) ٦٣ ، ٩٠ ، ١٤٤

١٥١ ، ١٧١ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٣٠٦ ، ٣٦٤

قريش ٢٣ ، ٨٧ ، ١١٧ ، ١٦٩ ، ٣٧١ ،
٥٣٥

القسام ٢٥٨ ، ٥٧٩

القسيسون ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٥٩٥

قضاة الرد (قاضي) ٥٢٠ ، ٥٤٠

قضاة العراق ٢٤٣

قطاع الطرق ٤٧٣

القطانون ٣٩٣

القلاؤون ٤٣٦

قوامس ، قواميس (م : قوامس) ١٦٤

١٩٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٤١ ، ٥٨٨

القروط ١٨٩ ، ٤٦٦

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ،
١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ،
٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،
٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ،
٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ،
٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ،
٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ،
٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ،
٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ،
٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ،
٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ،
٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ،
٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ،
٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ،
٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ،
٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ،
٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٤١٧ ،
٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ،
٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٩ ،
٤٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ،
٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩٥ ، ٥٢٠ ، ٥٣٢ ،
٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،
٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ،
٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ،
٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ،
٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ،
٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ،
٦٠٣ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩

قاضي الجند (العسكر) ٢٧ ، ١٦١ ، ١٦٢

قاضي طليطة ٥٩٧

قاضي العجم (النصارى) ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٤٠٦

القوم ٥٣ ، ١١٣ ، ١٤٥ ، ٢٦١ ، ٣٧٤ ،
٥٤٢ ، ٥٤٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٦

القيان ١٨٦ ، ٥٣٦

القيم ٥٧٧ ، ٥٨١

(الكاف)

الكاتب (ج : الكتاب) ٧ ، ٨٩ ، ٩٩ ،

١١٩ ، ١٢٤ ، ٢١٨ ، ٢٤٩ ، ٢٧٨ ،

٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،

٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨ ، ٣٦٧ ،

٤٥٥ ، ٤٧٥ ، ٥٥٥ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ ،

٥٧٨

كبار المالكية (انظر : المالكية)

كتاب الدواوين ٥٣٨

كتامة ١٥٣

الكحالون ٣٩٨

الكنافون ٣٩٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٦

الكيالون ٣٩٦

(اللام)

الاصوص ٤٦٧ ، ٤٧٣

(الميم)

المارة ٢٤٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥

مالك الحيوان (انظر : صاحب الحيوان)

المالكية ٧٩ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩

٣٢٨ ، ٣٦٦ ، ٥٧٤

مالكية المشرق ٣٦٦

المتحاكون ٢٥ ، ٣٢٦

المتحلقون ٤١٨

المتخاصمون ٢٢٤ ، ٢٨٧

المتغلبون (م . متغلب) ٨٩ ، ١١٦ ، ١٢٦

المتقاضون ٢٢٧ ، ٢٧٥ ، ٣٦٢ ، ٤١٤

المتقبلون (م : المتقبل) ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٥٨٤ ،

٦٠٦ ، ٦٠٧

المتقدمون ٤٠ ، ٤٢٤

مقلد المدينة (انظر : صاحب المدينة)

المتنازعون ٢٠٣ ، ٢٥٠ ، ٥٤٩

المجتمع ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٩ ،

١٢٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ،

٢٨٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٣٣ ، ٣٨٢ ،

٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢٨ ،

٥٦٣ ، ٥٧٤

مخترفو السياسة ٣٣٧

المحتسب (انظر : صاحب السوق)

المدير ١٢٧ ، ٥٨١

المدنيون ٢٤١ ، ٢٥٣

المرابطون (الملثمون ، ملوك المغرب) ٨ ،

١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ،

١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

١٦٠ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٥ ،

٢٩٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٩ ،

٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ،

٣٤٥ ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٤٢٠ ، ٤٧٠ ،

٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٩٧

المرأسين ٣٥٧

مرتجلة العبيد (انظر : الرقيق)

المرضى ٩ ، ٢٥٧ ، ٤٣٦ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩ ،

٦٠٦

المزكون ٢٤٩ ، ٢٨٥

المساعدون ٣٨٤

المساكين ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٣٩٧ ، ٤١٨ ،

٤٨١ ، ٥٧٤ ، ٥٨٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٦

مسألة الذمة ٤٨

المستخلفون (م : المستخلف) ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ،

المسترزقة ٥٣٨

المستشرقون ٢٥

المستعربون ٢٢٣

المستغلون ٥٧٠

المستورون ٣٧١ ، ٢٩٦

مسجون ٤٨٣

مسلمو الأجناد ١٦٢

المشاركة ٥٧٤ ، ٥٤٩

مشاهير ٩٢

المشاورون (م : مشاور ، رجال شوري ،

فقهاء الشوري) ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٩ ،

٥٨ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٣ ،

١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ،

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،

١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ،

١٦٠ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ،

١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٧ ،

٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ،

٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ،

٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،

٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ،

٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ،

٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،

٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،

٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ،

٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٤٠٤ ،

٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٩ ،

٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٥٠٣ ، ٥٠٩ ، ٥١٦ ،

٥١٧ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ،

٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٨٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ،

٦٠٣ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩

المشرفون ٣٤٤

المشيخة ٣٥٧ ، ١٥٦ ، ١٣٢

المصريون ٢٥٤

مصمودة (المصامدة) ٤٩

مضر ٣٥٣

المعالجون (انظر : أهل الطب)

المعاهدون ٥٩٥

المعتقلون ١٤٦

المعدلون (انظر العدل)

المعلمون ٢٦٩ ، ٥٨٦

المغتصبون ٥٧٧

المغيرون ٥٧٧

المفتون (م : المفتي) ٤٧ ، ١٠٦ ، ١١٦ ،

١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ٢٩٢ ، ٣٢١ ،

٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ،

٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٥ ، ٣٧٦ ،

٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٣٥ ، ٥١٥ ،

٥٦٩

مفوضو الدولة ٣٣٤

المقرئ (ج : المقرؤون) ١٢٠ ، ١٢٩ ،

١٣٢ ، ١٦٩ ، ٢١٩ ، ٢٧٠ ، ٣٠٦ ،

٦٠١

المقومون ٣١٤

المكثرون ٦٠٦

الملاك ٤٢٥

الملثمة (ج : المثلثون) (انظر : المرابطون)

الملهون ٤٠١

ملوك الطوائف ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٧ ، ٢٤ ،

١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ،

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ،

٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ،

٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٥٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ،

٤٤٣ ، ٤٧٠ ، ٤٨٧ ، ٥٢٤

النساء ١٤٢ ، ١٥٨ ، ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٩٨ ،
٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،
٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٣٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٧ ،
٥٨٩ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦

النسك (الناسكون) ٢٢٥ ، ٢٨٨

النشارون للخشب ٣٩٣

النصارى (انظر : أهل الذمة)

نصارى الشمال ١٢

النصارى المعاهدون (انظر : أهل الذمة)

نقابة قريش ١١٧

النواتية (م : نوتى) ٤٠٣ ، ٤٠٤

النوبة الذكور ٤٢٧

النورمان ٤٩٢

(الهاء)

الهراسون ٤٣٦

(الواو)

الوافدون ٢٥ ، ١٤٤ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ،

٣٥٠ ، ٤٥٧

والى جيان ٥٤٥

والى الرد (انظر : صاحب الرد)

والى الشرطة (انظر : صاحب الأحكام)

والى المدينة (انظر : صاحب المدينة)

الواهب ٢٥٤ ، ٣٣٠ ، ٣٦٧

الوثائق (انظر : صاحب الوثائق)

الوراقون ٨٦

الوزراء (م : الوزير ، الوزارة) ٦ ، ١٣ ،

٢٤ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،

٦٨ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ،

٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ،

١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٤ ،

١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ،

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٤ ،

ملوك الفتنة (انظر : ملوك الطوائف)

ممالك الطوائف (الممالك الأندلسية) ٦ ، ٧ ،

١١٦ ، ١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٨٦ ، ١٨٩ ، ٣٢٥

المملوك (المملوكة) (انظر : الرقيق)

المنافسون ١٤٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧١

المنوتون ١٢٣ ، ٤٥٨

المترون ١٣٦

المواطنون ٣٩٤

الموالى (مولى ، مولاة) ١٨ ، ٢٧ ، ٣٩ ،

٥٩ ، ١١٤ ، ١٣١ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،

١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٢٣ ،

٢٣١ ، ٣١٣ ، ٣٨٨ ، ٤٢٧ ، ٤٤٥ ،

٤٥٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ،

٤٩٠ ، ٥٠٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٦٢ ،

٥٦٥ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩

الموثقون (انظر : صاحب الوثائق)

مؤدب ٩٦ ، ٤٤٨

المؤذنون (م : المؤذن) ٤٨ ، ٣٦٤ ، ٤١٦ ، ٥٩١ ،

المؤرخون ٣٩ ، ٩٩ ، ٥٥٠ ، ٥٩١

موظف عسكري ١٨٩

المولدون ١٥ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٣٥٤

المياسير (الميسورون ، م : ميسر) ١٣٦ ،

١٦٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٧١ ،

٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٥٧٤ ، ٥٩٥ ،

٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩

(النون)

الناظر الشرعى ١٦

الناظر فى الحشم (انظر : صاحب الحشم)

لناظرون فى الحسبة (انظر : صاحب السوق)

لنخاسون (م : نخاس) ٣٩٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،

٥٠٨

ولاية الأندلس (م : الوالى) ١٧ ، ١٦ ، ٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٩ ، ٦٧ ، ٩٧ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢٤٨ ، ٢٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٢٤ ، ٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٤٨٣ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٨٤

ولاية الأيتام (م : ولى اليتيم) ٢٨٧ ، ٢٣٨ ، ٤٣٤

الولى ٤٣٤ ، ٤٣٣ ، ٣٦٨ ، ٣٥٨ ، ٣٣٤ ، ولى الأمر ١٧ ، ١٩ ، ٢٧ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ٢٢٩ ، ٢٨٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٠ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٤٧٠ ، ٥٢٤ ، ٥٣٩ ، ٥٦٥

ولى العهد ١٠٣ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ١٠٥ ، ١٣٩ ، ٢٢٩ ، ٣٦٢ ، ٤٣٤ ، ٤٧٠ ، ٤٥٩

(اليساء)

اليمانىة (ج : اليمانيات) ٤٧٠ ، ٤٢٧ ، اليهود (م : اليهودى) (انظر : أهل الذمة)

١٦٥ ، ١٧٨ ، ٢٠٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٤٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٢٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٨٢

الوزير صاحب الأحكام
(انظر : صاحب الأحكام)

الوزير القاضى ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٣٩٠ ، ٤٢٠

الوصى (ج : الأوصياء) ٨٣ ، ٢٠٣ ، ٢٧٦ ، ٣٥٤

الوصيف ، ج : الوصفاء (انظر : الصقالبة) ، الوفود (المسيحية) ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٤٨٠ ، ٤٩٢

الوكيل (ج : الوكلاء) ١٥٥ ، ٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٣ ، ٣٥٩ ، ٣٧٥ ، ٤٤٩ ، ٤٨٢ ، ٥٥٨

ولاية إفريقية ٢٧

٦ - كشف المصطلحات ذات الدلالة

(الهمزة*)

الآبار ٢٢٢ ، ٤٢٢

آثار ، أثر ٤٢٩ ، ٥٥٨

الآجال ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٨٥

الآراء ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣٢٤ ،

٣٣٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،

٣٨٩ ، ٤٦٥ ، ٥٠٨

آيات ٧٨ ، ٥٦٥

إياحة ٤٠٤

أباطيل ٤٨٦

ابتكار ٣٣٤

أبراج الحمام ٤٢٤

الإبعاد ١٢٣

إبلاغ ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٤٤٧

أبهة ٤٠٨ ، ٤٠٥ ، ٤٥٧

الإتهام ٢٧٥ ، ٣٨٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦

إثبات ١٧٠ ، ٢٢٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،

٢٧٧ ، ٢٨٩ ، ٤٠٤ ، ٤٢٤ ، ٤٣٥ ،

٤٦٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٦

أثواب الخلفاء ١٣٧

إجازة ٩٧ ، ١٨٢ ، ٢٠٩ ، ٢٥٥ ، ٣٠٥ ،

٤١٧ ، ٥٢٧

الإجراءات ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ٢٠٧ ،

٢٣٩ ، ٤٠٣ ، ٤١٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨

أجر (أجرة) ١٢٩ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٠ ،

٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ،

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٤٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ،

٣٨٤ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ،

٤٩١

الأجرة الهلالية ٢٧٩ ، ٣٧٠

إجماع ٩٧ ، ١٨٢ ، ٢٠٩ ، ٢٥٥ ، ٣٠٥ ،

٣١٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٥٣ ،

٥٥٨ ، ٥٥٩

أحباس (انظر : خطة الأحباس)

أحداث ١٥٣ ، ٢٧٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٧ ، ٣٤٢ ،

٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤١٢ ،

٤١٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ،

٤٥٧ ، ٥٨٣

الأحكام (القضايا ، الأقضية ، قضية) ١٧ ،

٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ،

٥٣ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٦٩ ،

٧٠ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩١ ،

٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٣ ،

١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،

١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ،

١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦١ ،

١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،

١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،

٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،

٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ،

٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ،

(*) هذا الكشف للمصطلحات ذات الدلالة التي وردت في المتن أوفى الحواشي ، وهو مرتب على حروف

المعجم بعد حذف أداة التعريف .

٢١٠ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨ ،
٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ،
٤٠٣ ، ٤٣١ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ ،
٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٨ ،
٤٨٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥٢٠ ، ٥٣٨ ،
٥٤٠ ، ٥٦٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٧٥ ،

٥٧٦

اختلاف ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
٢٨٧ ، ٣٢٠ ، ٣٥٩ ، ٤٢٨ ، ٥٢٨ ،

٥٣٤ ، ٥٥١ ، ٥٦٤ ، ٥٨٩

إخراج ٢٢١ ، ٢٨٩ ، ٥٤٢ ، ٥٩٤

الإدارة ١٢٧ ، ٤٤٥ ، ٤٦٨ ، ٥٣٢

الأدب ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٣٢

ادعاء ٢٣٧ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٥١١ ، ٥١٤ ،

٥٤٥ ، ٥٦١

الأدهان ٩٦

الأديان ٤١٥

الأديرة ٥٩٤

أذان ٤٨ ، ٢٩١ ، ٣٠٢ ، ٣٦٤ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ،

ارتفاع ٤٠٢

ارتفاع سقيا ٤٠١

ارتفاع مرور ٤٠١

ارتفاع مطل ٤٠١

الإرث ٥٦٤ ، ٥٦٥

أرزاق ٦٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٣٧٣ ، ٣٩٦ ،

الأرض (ج: أرضين، أراضي) ٦١ ، ٩٧ ،

٢٢٨ ، ٢٩٣ ، ٣٧١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ،

٤٢٣ ، ٤٥٥ ، ٥٢٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ،

٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٧٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ،

٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٦٠٦ ،

٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠

أرض الجزية ٤١٢ ، ٥٨٨

٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ،
٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ،
٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ،
٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ ،
٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ،
٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ،
٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،
٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ،
٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،

٣٩٥ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،

٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ،

٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،

٤٣٠ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ،

٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٨٧ ،

٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ،

٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ،

٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ،

٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ،

٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ،

٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ،

٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،

٥٦٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٨٠ ،

٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣

أحكام الأحباس ٥٧٤

أحكام الحيوان ٤٣١

أحكام الطرق ٤٠١

أحكام القنوات ٤٠٤

أحكام المظالم (انظر: خطة المظالم)

اختصاص (ج: اختصاصات) ١٤٥ ، ١٦٤ ،

١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،

الإرهاب ١١٢ ، ٥٥٢	الاستمرار ٣٩٤
الأزلام ٤٠٠	الاستيلاء ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ٥٥٦
الأسباب (م : السبب) ١٥٧ ، ٢٧٥ ، ٣٠٧ ،	الأسفار ٣٦٤ ، ٤٢٠
٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٦٠ ، ٣٨٠ ، ٥١٨ ،	أمرار ٢٢٢ ، ٢٩٩
٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٦٥ ، ٥٧١ ، ٥٨٧ ،	الإسراف ٧٧ ، ٥٣٤
٥٩٢	الأسطول ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩
استبراء ٣٦٧	أسلحة ٨٩ ، ٤٤٨
الاستنابة ٥٦ ، ٢١٥	الإشراف ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٩٧ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ،
استجلاب ٨٧	٣٩٩ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٥٥ ، ٥٤٢ ،
استحسان ١٦	٥٤٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥
الاستحواذ ٤٥٧ ، ٤٦٩ ، ٥٥٦	الإشكال ٢٣٥ ، ٤٤٤
الاستخفاء ١٠٦ ، ٢٨٠	إشهاد ٥٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٣٠٤ ، ٤٠٦
الاستخفاف ٩٠ ، ٢٦٥ ، ٢٧٤ ، ٤٥٥	إصدار ١٤٥ ، ٤٤١ ، ٥١٩ ، ٥٣٨
استخلاف ٦٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ،	الاصطبلات ٨٩
٣٠٧ ، ٣٥٣ ، ٤٩٧	إضرار ٣٩٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،
استدعاء ٢٢٢ ، ٢٣٥	٤١٥ ، ٤٢٤
الاسترابة (استراب) ٢٤٩ ، ٥١٩ ، ٥٢٠	إضعاف ١٢٣
الاسترعاء ٤١٠ ، ٤٦٣ ، ٥٥٥	الاعتداء ١٩٦ ، ٢٧٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٧٧ ،
الاستسقاء ٩٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٠ ، ٤٥٩	٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٤٠ ، ٥٥٥
الاستعانة ١٣٧	اعتراض ٢٤٢ ، ٢٧٦ ، ٣٩٣ ، ٥٣٠ ، ٥٧١
لاستعفاء (الإعفاء) ٥٧ ، ٧٢ ، ٨٧ ، ٩٨ ،	اعتراف ٤٦٤ ، ٥١٢
٩٩ ، ٢٩٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،	اعتقال ١٥٧ ، ٢٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٥٩ ، ٤٦١
٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٧٧ ،	الإعدام ٤٤٧ ، ٤٨٩
٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٥١٥ ، ٥٧٩	الإعذار ١٤٩ ، ١٦٨ ، ٢١٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٨ ،
ستغلال ١٢٤ ، ١٢٨ ، ٥٥٠	٢٥٩ ، ٢٧٧ ، ٣٦٣ ، ٤٢٤ ، ٥٠٧ ،
ستغناء ١٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٧	٥١٢ ، ٥٤٤ ، ٦١٠
ستفناء ٥٩	الأعراس ٤٠٠ ، ٤٠١
لاستقرار ١٠ ، ١١ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٨٥ ،	إقامة ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ،
٢٨٤ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣٩٤ ، ٤٤٤ ،	٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٢٧٣ ، ٣٠٨ ، ٣١٩ ،
٤٥٩ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥	٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،
لاستقصاء ٧٣ ، ٢١٦	٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٤٥ ، ٤٦٥ ، ٥٨٦
لاستقلا (القضاء) ١٠ ، ٢٤ ، ٢١٨ ، ٣٢٥	الإقراء ٩٥ ، ١١١ ، ١١٨ ، ٢١٩

٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٩ ،
٥٠٥ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٧ ،
٥٦٣

الأمانات (م: الأمانة) ٧٤ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٩٥ ،
٢٦١ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٩٠ ،
٤٢٧ ، ٥٠٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، ٥٩٦

الامتحان ٧٣

الأمثال ٧٤ ، ٤٦٣

الأمر بالمعروف ١٤٤

الأمراض ٤٣١ ، ٤٣٣

أملاك ٩٩ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ،

٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٤٠٧ ، ٥٣٦ ، ٥٧٣ ،

٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٩٧ ، ٦١٠

الأموال (م: المال) ١٧ ، ٣٧ ، ٦٠ ، ٦٣ ،

١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ،

١٥١ ، ١٥٤ ، ١٦٦ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ،

٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ،

٢٩٦ ، ٣٢٥ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

٤٢٧ ، ٤٤٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٥٣٢ ،

٥٣٨ ، ٥٤٦ ، ٥٥٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٦ ،

٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٥٩١ ، ٥٩٧ ، ٦٠٨

الأمور ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ،

١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ،

٢٢٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ ، ٢٧٢ ،

٢٧٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣١٢ ،

٣١٩ ، ٣٤٣ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ،

٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ،

٤٦٣ ، ٤٨٦ ، ٥١٤ ، ٥٤٤

الأنجلو سكسون ٢٣٧

انحلال الخلافة (انقراض ، انهيار الدولة)

٩٥ ، ١٢٤ ، ١٤١ ، ٣٢٦ ، ٤١٤ ، ٥٥٣ ،

أندر ٤٢٤ ، ٤٤٩

إقرار ١٢٥ ، ١٦٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٣ ، ٢٤١ ،

٢٤٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،

٢٧٧ ، ٣٢٦ ، ٣٦٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ،

٤٩٣ ، ٥٠٧ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٢ ،

٥٧٢ ، ٥٩٣

الأقراق ٤١٦

الإكراه ٣٣٠ ، ٤١٥ ، ٥١٢

أكلب ٤٢٥

الأكيال (المكايل ، مكيال ، كيل) ٣٨١ ،

٣٩٣ ، ٣٩٦

ألثغ ١٠٧

الألقاب (السلطانية) ، م: لقب ١٠٥ ، ١٦١ ،

١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٦٨ ، ١٦٩ ، ٢٠٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ،

٣٠٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٦١ ،

٣٧٠ ، ٣٩٠ ، ٤٦٦ ، ٤٩٨

الإمارة ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٨ ،

٢٨ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٦ ،

٧١ ، ١٢٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،

١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ،

٤٤٤ ، ٤٥٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٥٤١ ،

٥٤٢

الإمام (الإمامة) ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ،

٢٢ ، ١١٢ ، ١٣٢ ، ٢٠٢ ، ٢٣٧ ، ٢٧٠ ،

٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،

٤١٩ ، ٥٢٤ ، ٥٤٣ ، ٥٧٩ ، ٥٩٠ ،

٥٩٧

الآمان (الآمن) ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ٤٤ ، ٦٥ ،

٦٧ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ،

١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ،

٣٦٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ،

بكر ٢١٢ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٥٩٤

البلاطات ٤١٧

بلوطي (البلوط) ٣٩٧ ، ٢٣٠

البناء (البنيان) ٧٧ ، ٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ،

٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٥٨٥

البهائم ٣٩٦

البهو ٤١٣

بيت القاضي ٢٢٤ ، ٢٢٥

بيت قسيس ٤٠٨

بيت المال (بيت مال المسلمين) ٦٠ ، ٦٢ ،

٦٨ ، ٧٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ،

٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ،

٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣١٤ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ،

٤٤٩ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٩ ، ٥٣١ ،

٥٣٢ ، ٥٤١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٧ ،

٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧

بيت الوزراء ٢٦٣ ، ٣٢٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ،

البيع (ج: البيوع) ٧٨ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٩٢ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٨ ،

٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٣١٤ ،

٣٣٠ ، ٣٥٨ ، ٣٦٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ،

٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤١١ ، ٤١٧ ،

٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٧ ، ٥٣٠ ، ٥٤٥ ،

٥٤٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٧٤ ، ٥٧٦ ،

٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٦٠٧ ،

٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠

البيعة ١٧ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٦ ،

١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٢ ، ٤٥٢ ، ٤٨٤ ،

٤٨٥ ، ٥٦٧

البينة ١٨٣ ، ٢٠٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،

٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ،

٢٦١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ،

اندماج ٣٠٩

إنزال ٥٥٦

الإنكار ٢٤٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،

إهانة ٤٠٦ ، ٤٥٥

أهداف ١٢٣

الأهراء ٨٩

إهراق ٣٨٤

الأهزال ٤٤٨

الأهواء ٤٩

أوزان ٣٩٧

أول الجماعة ٣٢٥

أيام التروية ٢٢٩

أيام العروس ٥٦

(الباء)

البادية (ج: البوادي) ٦٨ ، ٧٧ ، ١٤٥ ، ٢٥٢ ،

٢٧٦ ، ٤٠١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٥٨٥ ،

٥٩٧ ، ٥٩٩

الباطل (البطالة) ١١٦ ، ١٩٤ ، ٢٤٢ ،

٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٩٦ ، ٥٢٤ ،

٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٥٤

الباطن ٢٦١ ، ٢٦٩ ، ٣١٨

بخس ٢٥٩ ، ٣١٤

البخل ٤٢٧

البدع ٢١٥ ، ٢٨٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ،

البدوى ٢٥٢

بذخ ١٩٤

البراءة ١٩١ ، ٢١٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٤٣٠ ،

٤٣١

بروز ٤٢٥

بطش ٩٧ ، ١٤٩

بغل ٢٣٢ ، ٢٦٣ ، ٤٣٢

البغى ٢٥١

التراث ١٣٩
التراجم ٧ ، ١٣١ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ،
١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ،
٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،
٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ،
٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ،
٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ،
٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٩٠ ،
٤٢٢ ، ٤٤٥ ، ٤٧٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ،
٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٦٦ ،
٥٧١ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٣ ،
التراس (الترس) ٤٢٣ ، ٤٥٤
ترجيح ٤٤٢ ، ٤٦٣
ترشيح ٦٩ ، ٣٣٧
ترف ٤١٥
ترفاس ٣٤١
تركة (ج: تركات) ١٢٨ ، ٢٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٨١ ،
تركية ٢٦١ ، ٣٢٦ ، ٤٣٥ ،
التسامح ٣٦٦
تسليب ١٨٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ،
التسجيل ٦٩ ، ٩٠ ، ٢٣٨ ، ٢٧٢ ، ٢٨٥ ،
٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٤٣٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ،
٥٢٩ ، ٥٤٩ ،
التسرى ١٤٥
التسعير ٣٩٧
التسلط ٣٩٣
تسمير ٢٨٩ ، ٥٤٤
تسويق ٤٢٨
تشريد ١١٨ ، ٤٤٤
تشريع (ج: تشريعات) ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٣٣٤ ،
٤٠٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٦٤

٤١٢ ، ٤٢٥ ، ٤٣٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ،
٥٣٠ ، ٥٤٤ ، ٥٧١ ، ٥٨٨ ،
(النساء)
تأمر ٤٥٩ ، ٤٦١
التأخير ٣٦٩
التأديب ٤٤٨
التبان ٣٩٩
التبعية ٣٩٥
التجارة ٥٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٩٨ ،
٤١٧ ، ٤٢٨ ، ٥٩٧ ، ٦٠٥ ،
تجديد ١٣٨ ، ١٦٣ ، ٢٧٧ ،
تجريح ٢٦٦ ، ٣١٣ ،
التجريس ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،
التجميع ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٨ ، ١٧٩ ،
٢٧٣ ، ٣٧٩ ،
تجهيز ٣٦٧ ، ٤٠٧ ،
التحاسد ٣٦١ ، ٣٧٠ ،
تحسيس ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، ٥٩٥ ،
٦٠٩ ،
تحديد ٣٩٢ ، ٣٩٤ ،
التحرى ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٥٧٦ ،
تحرير (الأحكام ، الوثائق)
انظر : تقييد (الأحكام)
التحريم ٥٦٤
تحقيق (ج: تحقیقات) ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤ ،
٢٢٦ ، ٢٧٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ،
٤٦٨ ، ٥٢٩ ، ٥٤٦ ، ٥٥٥ ، ٥٨٥ ،
تحليف ٦٤
تخطيط ٢٩٧
تدليس ٦٢ ، ٧٣ ، ٢١٨ ، ٢٦٥ ، ٣١٤ ،
التدنيات ٢١٢
التلوين ٢١٢ ، ٣٨١ ، ٥٤٩ ،

تقييد (الأحكام) ٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٧٨ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤ ، ٣٤٨ ،
 ٣٤٩ ، ٣٩٤ ، ٥٣٤ ، ٥٤٣ ، ٥٥٢ ،
 التكافل ٣٨٩ ، ٤٠٢ ،
 تكليف ٢٦٣ ، ٤٤٦ ،
 التلوم ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ،
 تناجش ٣٩٨ ،
 تنازع ٢٠٥ ، ٤٠٢ ، ٤٣٨ ، ٥٣٥ ، ٥٤٩ ،
 ٥٥٣ ،
 التنازل ٤٠٦ ، ٥٦١ ،
 التنافس ١١٨ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠ ،
 تنظيم (الدولة) ٢٧٨ ، ٣١٨ ، ٣٨٨ ،
 تنفيذ (الأحكام) ٦ ، ١٢٥ ، ١٥٣ ، ١٨٠ ،
 ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢١٤ ، ٢٨٤ ،
 ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٨ ، ٣٨٢ ،
 ٣٨٦ ، ٣٩٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ،
 ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٨٩ ،
 ٥٠٤ ، ٥٢٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٨ ،
 ٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٦٣ ،
 ٥٧٧ ،
 تهديد (ج: تهديدات) ٦٤ ، ٢٠٦ ، ٢٨٩ ،
 ٤٤٩ ، ٤٦٤ ، ٥١٢ ،
 التهمة ٩٦ ، ١٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ، ٣٠٧ ،
 ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٤٤ ،
 التهمة ٤٨٥ ،
 توأيت ٤٣٧ ،
 توارث ٣٣٧ ، ٥١٨ ،
 تواليف ١٥٣ ،
 توبة ٣٩٥ ، ٤٠١ ،
 توحيد الأندلس ١٣٨ ، ٢٩٢ ،
 توزيع ٣٦٩ ، ٥٣٣ ،
 توصية (ج: توصيات) ٧٦ ، ٨٣ ، ٥٤٦ ،

التشريعات القوطية ١٨٩ ،
 تشریف ١٦٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٧٠ ، ٤٩٨ ،
 تشيع ٣٨ ، ١٢٥ ،
 التصانيف ٨٥ ،
 تصحيح ٢٩٠ ، ٣١٤ ،
 التصدي ٩٥ ، ٣٨٨ ،
 التصرف ٢٧٦ ، ٣٢٥ ، ٥٩٤ ،
 تصريف المياه ٤٠١ ، ٤٠٣ ،
 التصون (التصاون) ٢٣٣ ، ٤١٥ ،
 التضريب ١٢٣ ،
 التطاول ٣٨٦ ،
 تطبيق (ج: تطبيقات) ٢٠٤ ، ٣٣٤ ، ٣٧٠ ،
 ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤١٥ ، ٤٤٤ ،
 النظام (التظيم ، التظلمات) ١٢٧ ، ٢٢٣ ،
 ٤٤٧ ، ٥٠٥ ، ٥٢٩ ، ٥٤٧ ،
 التعجيز ٢١٣ ،
 تعريض ٣٩٥ ،
 تعزير (ج: التعازير) ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 تعزيز ٤٦٢ ،
 التعسف ١١٤ ، ٣١٢ ،
 التعصب ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ،
 التعويض ٦٣ ، ٧٧ ، ٥٨٥ ،
 التغيير (ج: التغييرات) ٢٠٣ ، ٢٨٧ ، ٣٠٤ ،
 ٤٥٣ ، ٤٧٦ ، ٣٨٥ ،
 تفرقة ١٢٣ ،
 تفسير ١٤٣ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٣٦٢ ، ٤١٩ ،
 تفصيل ٢٥٤ ، ٢٧٥ ، ٥٥٨ ،
 تفويض ٢١٣ ، ٣٠٢ ، ٣٥٤ ، ٣٩٢ ، ٤٢٣ ،
 ٤٢٧ ، ٤٤٠ ، ٥٠٨ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ،
 التقادم ٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٥٦١ ، ٥٧٣ ،
 التقوى ١٤٣ ،
 التقية ١٢٨ ،

جائحة (ج: جوائح) ٣٦٣ ، ٣٢٤ ، ٢٥٠ ، ٣٩٤ ، ٥٨٤ ، ٦٠٧

جائر ٣٩٥ ، ٢٨٧ ، ٢٥٥ ، ٢٤٤ ، ٢٣٨ ، ٤٢٠ ، ٥٧٦

الجباية (ج: الجبايات) ٢٠٣ ، ٨٩ ، الجدل ٩٥

الجرائم (م: جريمة) ٤٦٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٩٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٥٢

جرح، جرحه (ج: جراحات) ٢٦٠ ، ٢١٢ ، ٥٩٠ ، ٤٥٦ ، ٢٧٢ ، ٢٦٢

جزية ٢٩٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢١٧ ، ٩٩ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٥٨٨ ، ٥٩٤

الجعل (ج: أفعال) ٤٤٣ ، ٢٨٨ ، الجلجل ٤٠٨

الجلد ٤٦٩ ، ٤٤٤

جلسة (ج: جلسات) ٢٧٦ ، ٢٢٩ ، ٢٢٤ ، ٤٤٦ ، ٣٦٤

الجلوس ٢٥٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٢٧ ، ٩٥ ، ٢٦١ ، ٤٨٣ ، ٤٨١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٠

٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٣٥

جمعة مفرقة ٢٢٦

جنازة (ج: جنازات) ٩٠ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ٢٢٠

٢٢٧ ، ٢٥٣ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤٢٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٥٠٤ ، ٥٣١ ، ٥٤٠

٥٨٨

جنان (جنة، جنات) ١٢٦ ، ١١٤ ، ١٠٦

١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ٢١٧

٢٩٦ ، ٣٢٤ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٣٩٤

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤١٤ ، ٤٢٥ ، ٥٧٧

٥٨٤ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٦٠١ ، ٦٠٧

جناية (ج: جنايات) ٤٤٤ ، ٢٠٦

توقيع (ج: توقعات) ٥٤٣ ، ٢٦١ ، ٢٣٥ ، ٦٢ ، ٥٤٨

توكيل ٢٧٨ ، ٢٧٦ ، ٢١٢ ، ٢١١

توليغ ٥٧٦

التيمم ٤١٦

(الشاء)

الشأر ١٣٣

ثبوت ٤٦٥ ، ٤٦٢ ، ٤٠٥

ثروة (ج: ثروات) ٣٧٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ١٣٧

ثرى ٣٧٣ ، ٣٧٢

ثقافة ٤٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٣ ، ١٩٢

ثقب السوق ٢٦٣

ثقة (ج: ثقات) ٤٦٠ ، ٣٩٤ ، ٢٦٨ ، ٢٣٦ ، ٥٩٦

الثنى ٤٣٨ ، ٤٣٠ ، ٤٢٥ ، ٤٠٦ ، ٣١٤

٦١٠ ، ٦٠٩ ، ٥٧٨ ، ٥٧١ ، ٥١٣

ثوب (ج: ثياب) ٤١١ ، ٣٨٣ ، ٢١٧

٦٠٨ ، ٤٦٥

ثور ٣٢٣ ، ٢٦٦

ثورة (ج: ثورات) ٦٦ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤١

٢٩٨ ، ١٣٤ ، ٩٦ ، ٧٧

ثوم ٤١٨

الثيب ٤٢٩ ، ٤٢٧ ، ٢١٢

(الجسيم)

الجامع (مسجد، مساجد) ٣٥٨ ، ٢١٠

٣٦٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤١٥ ، ٤١٦

٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١

٤٢٢ ، ٤٧٢ ، ٤٨٦ ، ٥٢١ ، ٥٦٩

٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩

٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧

٦٠٥ ، ٥٩٨

الحد (ج : الحدود) ١٧٠ ، ٧٥ ، ٦٧ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤١٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥١ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥١٩ ، ٥٣٥

الحديث ٣٣ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٧٧ ، ١٣٠ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٧٠

الحراب ٤٥٤

الحرب (ج : الحروب) ١٢٤ ، ٣٤ ، ٢٩ ، ٢٠ ، ١٣٨ ، ١٨٥ ، ٤٢٧ ، ٤٤٣ ، ٤٧٧ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦

حرمة (ج : حرمت) ٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٢٥٧ ، ٥٩٤ ، ٥٨٥ ، ٤١٩

الحساب ٥٦٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤ ، ٥٧٧ ، ٥٧٠

الحسبة (انظر : خطة الاحتساب)

الحسد ٣٨٠ ، ٣١٢ ، ٢٩٦

الحضانة ٢١٧ ، ٣٣١ ، ٣٥٨ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٣١

الحضرة (الحاضرة) ٤٩٣ ، ٤٦٩ ، ٤٥٨ ، ٦٠٠ ، ٥٣٢ ، ٥٠٠

الحق (ج : الحقوق) ١٢٥ ، ٩١ ، ٧٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢

الجهاد ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٩٩ ، ١٣٥ ، ١٥٨ ، ٥٣٨ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥

جهاز العروس ٤٣٤

الجوارح ٢٢٤

الجواز ٤٠٢ ، ٣٠٣ ، ٢٢٢ ، ١٥٨ ، ١٣٥ ، ٤١٩ ، ٤٣٣ ، ٥١٥ ، ٥٧٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤

الجور (جائر) ٢٨٥ ، ٢٣٦ ، ١٢٩ ، ١١٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٥ ، ٥٣٨ ، ٥٤٦

جوائز (م : جائزة) ٢٩٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٣٧٤ ، ٥٣١

(الحياء)

الحادثة (الحادث) ٢٣٣ ، ٢٢٩ ، ١٨٣ ، ٣٨٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٤ ، ٥٢٣

حاضر (ج : الحضور) ٢٨٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٢ ، ٣٦٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٥٢١

الحائظ (ج : حيطان) ٤٠٢ ، ٣٦٤ ، ٣٥٩ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٥٤١ ، ٥٧٧

حبس (أحباس ، حبوس) (انظر : خطة الأحباس)

الحج ١٤٥ ، ٦٨ ، ٥٦ ، ٤٣ ، ٣٧ ، ٣٠ ، ١٧٠ ، ١٩٤ ، ٢٢٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١

الحجاجة (انظر : خطة الحجابة)

الحجر ٥٨٨ ، ٢٠٣ ، ٨٩

الحجة (ج : الحجج) ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ١٩١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٠ ، ٣٣٨ ، ٣٨٣ ، ٤١٩ ، ٤٤٥ ، ٤٩٥ ، ٥١١ ، ٥٣٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ ، ٥٦٠ ، ٥٩٦

حلقة (ج: حلقات) ١٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٦٧ ، ٤١٩ ، ٤٢١
 حمام (ج: حمامات) ٦٠٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧ ، ٤٧٩ ، ٦٠٧
 حماية ١٨٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٧٣ ، ٥٠٠ ، ٥٥٧
 حمل ٥١٠ ، ٥١٤
 الخنوط ١٠٣
 الخوت ٤٣٦
 الخومة ٥٣٢
 حيازة ١٠٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨
 ٣٠٤ : ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤٢٦ ، ٤٤٣ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧
 ٥٦١ ، ٥٧٧ ، ٦٠٢
 حيض (حيضات ، حائض) ٢٢٧ ، ٣٦٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٠
 (الخاء)
 الخاتم ، الختم (ج: الخواتم) ١٨٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٩١
 خائف (خوف) ١٥٢ ، ٢٣١ ، ٢٦٢ ، ٣٠٨ ، ٣٧٦ ، ٤٤٣ ، ٥٤٧
 الختان (الختن) ٢٠٨ ، ٤٠٨
 الخداع ١٣٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٧
 الخراج ١١٤ ، ٢٠٩ ، ٥٤٦ ، ٥٩٤ ، ٦٠٨
 خرجة (ج: خرجات) ٣٠٥ ، ٣٠٦
 الخزنة (انظر: الخازن)
 الخسوف ٥٣ ، ٢٦٣
 خشخاشية ٥٩٩
 الخصال ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٦٠ ، ٤٨٧ ، ٥١٨ ، ٥٥٤
 الخصام (الخصومة ، الخصومات ، الخصامة)
 ١٩ ، ٣٦ ، ١٣٩ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩
 (م ٤٥ - تاريخ القضاء في الاندلس)

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ، ٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٦٣ ، ٤٨٧ ، ٥١٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٨٩
 الحقبة ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٤٧٣ ، ٥٣٩ ، ٥٥٤
 الحقد ٩٩ ، ٣١٢ ، ٣٣٩
 الحكم ١٧ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٩٦ ، ١١٠ ، ١٠٤ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣٥٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٥١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨٧ ، ٥٠٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٥٦ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٠
 حكومة (ج: حكومات) ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ٢٠١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٤٧٦ ، ٤٩٨ ، ٥٢٨ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤
 الحلال ٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٥٣٢
 الحلف ٤٣٧
 حلف الفضول ٥٣٥

٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،
٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ،
٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ،
٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٨٣

الخلاف (ج: الخلاقات) ١٥٧ ، ٢٠١ ، ٢١٩ ،
٢٢٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٤٠٤ ، ٤٢٣ ،
٤٢٥ ، ٤٥٦ ، ٤٧٢ ، ٥١١ ، ٥٣٠ ،
٥٨٥

ابن الخلائف ٣١٣

خلع ١٠٨ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،
٢٢٣ ، ٤٥٧ ، ٤٩٣
الخمير ٦٧ ، ٨٦ ، ١٩٢ ، ٢١٧ ، ٢٤١ ،
٤٠٠ ، ٤٠٨

الخندق ٢١٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٤٠٤ ، ٥٣٠ ،
خيانة ٢٦١ ، ٢٩١ ، ٤٥٩ ، ٥٧٦ ،
الخير ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، ٤٤٣ ، ٤٨٨ ، ٥٧٤ ،
٥٨٢

الخيل ٤٧٣ ، ٤٩٠ ، ٥٩٥

(الذال)

دابة (ج: ذواب) ٩٨ ، ٢٢٧ ، ٤١٧ ،
٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٨ ،
٤٩٣ ، ٥٩٥ ، ٦٠٨

دار (ج: دور) ١١٨ ، ١٤٨ ، ٢١١ ،
٢٢٦ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٨٦ ،
٢٩٣ ، ٣١٤ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،
٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ،
٤٢٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ،
٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٦ ، ٥٧٩ ،
٥٩٠ ، ٥٩٤ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ،
٦٠٥

الدرمك ١٤٢ ، ٥٣١

الدرهم (ج: الدراهم) ١٥٩ ، ٢٣٥ ، ٢٩٥ ، ٣٨٤

٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٢ ، ٢٧٤ ،
٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣٠٤ ،
٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٨٧ ،
٤٨٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٣ ،
٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٧٣

ط (ج: الخطوط) ١٤٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ،
٤١٤ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥٢٣ ،
٥٦٣ ، ٥٩٣

خطة (ج: خطط) ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ،
٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ،
٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ،
٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ،
٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ،
٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ،
١١٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٦ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ،
١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٢١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٤ ،
٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ،
٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ،
٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ،
٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ،
٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ ،
٣٧٠ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ،
٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ،
٤٠٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٨ ،
٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣ ،
٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨

الدعاء ٣٦٤ ، ٤٢٠ ، ٤٨٣	الذخائر ١٤٨ ، ٣٠٠
الدعوة ٨٩ ، ١٢٥ ، ٤٥٧ ، ٤٧٠ ، ٥٠٧	ذراع ٥٦٦
الدعوى (ج: الدعوى) ٢٠٩ ، ١٩٢ ، ١٧٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥	ذرية ٤١٤
٢٥١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥	الذعرة (الذعارات) ٤٤٤ ، ٤٦٩
٥٠٨ ، ٥١٣ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤	الذل ٤٢٧
٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٧١ ، ٥٨٣	الذمة ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٩٦
الدولة (ج: دول) ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٦٦	الذهب ١٤٩
٧١ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧	ذو محرم ٢١٥
١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٦ ، ٢٥٨	(السراء)
٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٣٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٤١٥ ، ٥٣٢	الرمز ٩
٥٤٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٧٧	(الزاي)
٥٨٧ ، ٥٨٢	الزبول ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٣٦
الديباج التستري ١٤٩	زجر (زواجر) ٢٨٧ ، ٣٨٢ ، ٥٤٩
الدين ١٧ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢٤٩ ، ٢٧٥ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩	زعامة (قرطبة) ١٣٨ ، ١٨٨ ، ١٨٩
٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٥ ، ٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٥	زعفران ٣٩٧ ، ٣٩٨
٤١٩ ، ٥٧٤	زعيم المشاورة (الجماعة) ٣٢٤ ، ٣٢٧
الدين (ج: الديون) ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٧٦	زفت ٣٩٦ ، ٤٨٢
دينار (ج: دنانير) ٧٩ ، ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٥٣ ، ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٣	زقاق ٤٢٦
٣٠١ ، ٣٧٤ ، ٤٣٤ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨	الزكاة ٣٦ ، ٣٨٥
٥٨٤ ، ٥٤١	زكاة التين ١٦٠
الدية ٥٤١	زكاة الفطر ٣٩٩
(الذال)	زمام المدينة ٢٢١
مكتبة المهتدين الإسلامية	الزنا (الزناة) ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٣٩٩
	٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٥١٠
	الزندق (الزنديق) ١٦٧ ، ٢١٥ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧
	٥٠٧
	الزهد (الزاهد) ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧
	٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٧ ، ٣٧٧
	الزواج (انظر: النكاح)
	الزوال ٣٠٧ ، ٥٥٦

الزور ٢٤٩
الزى ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٦٦ ، ٢١٥ ، ٢٨٨ ،
٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٩٣
(السين)
السبتى ١١٣
السجلات (م : السجل) ٢٩ ، ٦١ ، ٨٩ ،
١٣٩ ، ١٦٢ ، ١٨١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ،
٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ،
٢٨٧ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٤٧٠ ،
٥٤٤

السلم ٦٥ ، ١٠٧ ، ١٦٤ ، ٢٢١ ،
السماع (الفاشى) ٢٢٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ،
٢٥٨ ، ٣٠٢ ، ٣٧١ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ،
٦٠٠ ، ٦٠٩
سن التكليف (البلوغ) ١٩٩ ، ٢٤٢ ، ٣٩٤ ،
٣٩٥

السنديروس ٣٩٤
السنة النبوية (ج : السنن) ١٠ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ،
٣٦ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ١٣٩ ، ١٩٢ ، ٢٤٤ ،
٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٧٦ ،
٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ،
٤٣٣ ، ٥٠٧ ، ٥٢٥ ، ٥٣٦ ، ٥٧٤

السياسة ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ ،
٣٨ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٨١ ،
٨٢ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٠ ،
١٠٤ ، ١١٢ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ،
١٥٩ ، ٣٠٢ ، ٣١٩ ، ٣٣٧ ، ٣٨١ ،
٤٨٩ ، ٥٥٢

السياط (م : سوط) ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٩٠ ،
٢٨٥ ، ٣٨٧ ، ٤٠٩ ، ٤٤٤
سيف (ج : سيوف) ٥٢٢ ، ٥٩٦
(الصاد)

صائفة (ج : صوائف) ٣٠ ، ٢٩٧ ، ٤٥٤ ،
٤٧٨ ، ٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢
صحة الشهادة ٢٥
الصحة العامة ٤٣٥

السجن (ج : السجنون ، محبس ، مسجونون)
٨٢ ، ٨٧ ، ١٠٩ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٧٩ ،
٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ،
٣٥٨ ، ٣٨٧ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، ٤١٢ ،
٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، ٤٨١ ،
٤٨٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٦٠٩
سخط (السخطه) ٩٩ ، ١٠٨ ، ١٤٦ ، ٢٠١ ،
٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٣١٦ ، ٣٣٩ ، ٣٥٩ ،
٣٧٨ ، ٤٩٦

السري ٤٨٥
سطوة ٤٣ ، ١٣٦
سفارة ١٦٤ ، ٣٠٣ ، ٣٥٣
السفرجل ٣٨
الشقائق ٤١٧ ، ٥٩٨
سقوط ١٢٣ ، ١٣٦ ، ١٨٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ،
٢٥٤ ، ٣٢١ ، ٣٩٢ ، ٥٦٠
السكة (انظر : خطة السكة)

السلاح ٤٠١ ، ٤١٦ ، ٤٣٤ ، ٤٥٩ ، ٥٠٧ ،
سلطة (ج : سلطات) ١٦ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ،
٢٨ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ،

الصواب ٢٥٦ ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣٤٢ ،
٣٦٥ ، ٤٣٥ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧

الصيام ٣٩٩

الصيانة ٢٦١ ، ٥٧٤

الصيد ٤٥٢

الصيدلة ٣٩٨

(الضاد)

الضبط ٢٠٣ ، ٣٦٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ،
٥١٤ ، ٥٠٥

ضرائب (م : ضريبة) ٩٦ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ،
٢٩٥ ، ٣٧٤ ، ٤٠٧ ، ٥٤٤

الضرب ٢٠٦ ، ٢٢٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٨٩ ،
ضرر (ضار) ٧٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٥ ،

٢٤٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٢٠ ،

٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ،

٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٥٢٦ ، ٥٤٠ ، ٥٩١ ،

٥٩٦ ، ٦٠٩

ضرس وقفا ٤٢٢

ضرورة (ج : ضرورات) ١٨٥ ، ٢٢٦ ، ٢٧٦ ،
٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٨٩ ، ٥٨٦

ضريبة المعونة ١٥٩

الضعف (ضعيف) ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ،
٢٦١ ، ٢٩٠ ، ٤٢٤ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٩٢

ضمان (ج : ضمانات) ٢٧٥ ، ٣١٢ ، ٤٠٣ ،
٤٦٦ ، ٥٦٠

ضباع الحق ٢٥٩

الضيافة ٣٧١

الضيعة (ج : ضياع) ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ،
٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٣ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،

١٣٣ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،

٣١٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٤١٠ ،

٤٥٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٩١ ، ٥٩٨

صحيح ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٥٧٦

الصداق (ج : الصداقات) ٢١٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،

٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٥١٠ ، ٥١٣

الصداقة (الصدق) ٢٦٠

الصدقات (م : الصدقة) ٨٢ ، ٨٦ ، ٩٨ ،

٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٣٠٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ،

٤١٦ ، ٤٨٧ ، ٥٧٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦

الصراع (ج : الصراعات) ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٥٦ ،

٣٢٧ ، ٣٧٥ ، ٤٧١

صرف ٢١٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤٧٥

صريح ٣٢٣ ، ٣٥٩

الصغائر ٢٦٠ ، ٢٦١

صفات ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٩٦ ، ٤٢٧ ، ٥١٨ ،

٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٧٦

صك ٩٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٩٥

الصلابة ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٣٨٤ ، ٥٥٢

الصلوات (م : الصلة) ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٩٦ ، ٤٤٩ ،

صلاح (ج : صلاحيات) ١٦٥ ، ١٨١ ، ١٩٧ ،

٢٢٠ ، ٣٢٨ ، ٤٦٣ ، ٥٧٦

الصلوة (انظر : خطة الصلاة)

صلاة الجمعة ٢٢٧ ، ٤١٦

صلاة الخسوف (انظر : الخسوف)

صلب ٩٥ ، ١٠٩ ، ٢١٥ ، ٢٨٦ ، ٤٥٩ ،

٤٦٠ ، ٤٧٤ ، ٥٢٢

الصلح ٦٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٨٠ ، ٢٢١ ،

٣١٧ ، ٤٣٩

صمم ٢٠٠ ، ٤٨٧ ، ٥٠٥

صناعة (ج : صناعات ، صنائع) ٢١٩ ، ٣٨٢ ،

٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤١٨ ،

٤٢٢ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥

صهاريج ٣٩٩

صهر ٢٩٣ ، ٤٣٧

(الطاء)

طابع ٢٩٩ ، ٢٨٨ ، ٢٣٥ ، ١٨١ ، ١٨٠
 طابع القاضي (انظر : توقيع)
 طاحونة ٤٣٧
 طاعن (مطعون عليه) ٥٠٧ ، ٢٠٠
 الطاعة ٤٨٠ ، ٤٢٧ ، ٢٦١ ، ٢٣٨ ، ١٣٦ ، ١٠٢
 الطاعون ١٧٧
 الطاغية ١٥٧
 طالب (طلاب) (انظر : عالم)
 الطالع ٢٦٦ ، ٤٩
 الطبخ ٣٩٩ ، ٣٩٧
 طرائف (م : طريقة) ٢٦٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٠
 ٣٠٦ ، ٢٨٥ ، ٢٦٦
 الطرب ٤٢٧
 الطرق (الطريق ، الطرقات) ٢٠٣ ، ٢٠٢
 ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧
 ، ٣١٣ ، ٣٠٦ ، ٢٨٩ ، ٢٧٥ ، ٢٦٣
 ، ٤٠٠ ، ٣٩٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٣ ، ٣٤٣
 ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧
 ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٨٠
 ، ٤٨٣ ، ٥١٢ ، ٥٤٥ ، ٥٤٩ ، ٥٧٤
 ٦٠٣ ، ٥٩١ ، ٥٧٥
 طريقة ٩٤٢ ، ٣٦٥ ، ٣٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٤٧
 الطعن ٥٢٦ ، ٥٢٥
 الطعنات ٤٦٤
 طغيان ٣١٢ ، ٣٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢١٨
 الطلاق (التطلق) ٢٤٨ ، ٢١٣ ، ١٩٢
 ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٣٣١ ، ٤١٤ ، ٤٣٤
 ٥١٤ ، ٥١٣ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩
 طموحات ١٣٨ ، ١٢٣ ، ٩٦
 طهارة ٤٢١ ، ٤٢٠
 طوفة ٢٦٦

(الظاء)

الظاهر (ظاهرة) ٢٦١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢
 ٤٣٣ ، ٤٣٢ ، ٣٥٧
 الظروف ٢٧٨ ، ٢٣٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٠
 ، ٣٣٧ ، ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣١٠ ، ٣٠٠
 ٥٨٧ ، ٣٨٧ ، ٣٧٩
 الظلم (ظالم) ١٤٩ ، ١٢٨ ، ١٠١ ، ٦٧
 ، ٣٠٨ ، ٢٤١ ، ١٩٨ ، ١٩٦ ، ١٩٥
 ، ٤٠٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٥٢٦ ، ٥٤١
 ٥٥١ ، ٥٤٩ ، ٥٤٧
 الظنة (الظنون) ٢٥٢ ، ٢٤٢
 الظنين ٢٦١ ، ٢٥٤
 ظهارة ٥٩٩
 الظهير (العهد) ٢١٣ ، ١٩٦ ، ١٧٠ ، ١٣٣
 ، ٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٢٧٩ ، ٢٤٩ ، ٢٣٧
 ٣٣٣
 (العين)
 عارية ٥١٣ ، ٢٨٣ ، ٢٧٩
 عاصمة ٥٩١ ، ٤٤٥ ، ٣٦٢ ، ٣٣٧ ، ١١٨
 عالم (الإسلام) ٢٧٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢١
 ٣٢٦
 العبادة (ج : العبادات) ٣٧٧ ، ١٤٧ ، ١٤٤
 ٦٠٠ ، ٥٣٨ ، ٤٢٠ ، ٤١٨ ، ٤١٧
 العبودية ٤٢٧
 العتاق (العتق ، المعتق) ٢٦١ ، ٢٥٥ ، ٢٤٨
 ، ٥٧٤ ، ٥٩٣ ، ٥٦٢ ، ٤٧٤ ، ٤١٤
 العداء (العداوة) ٢٢٢ ، ٢٠٢ ، ١٣٤
 ، ٣١٨ ، ٣١٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩
 ٣٢٦
 العدل (العدالة) ١٨ ، ١٣ ، ١٢ ، ١٠ ، ٥
 ، ٥٧ ، ٥٠ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٦ ، ٢٨ ، ٢٢
 ، ٨٢ ، ٨١ ، ٧٨ ، ٦٧ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٩

٣٥٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ،
٣٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٤٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ،
٤٧٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ،
٥٨٤

العصبة ٥١١ ، ٥١٢

العصيان ١٦٩

العتاء (العتية ، العطايا) ٨٧ ، ١١٤ ،
٣٧٠ ، ٤٠٦ ، ٤٢٧ ، ٥٤٦ ، ٥٧٧

العضو ٥٨ ، ٢٠٧

العقار (ج : العقارات) ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٢٥ ،
٥٧٢

عقد (ج : عقود) ٥٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ١٠٧ ،

١٢٧ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ٢٣٣ ،

٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ،

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٩٩ ، ٣٢٤ ،

٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ،

٣٩٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣٣ ،

٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٧٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ،

٥٢٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٥ ، ٥٧٣ ، ٥٨٤ ،

٦٠٦ ، ٦١٠

العقل (العقلة) ١٩٩ ، ٢٠٩ ، ٤٨٧ ، ٥١٢ ،

٥١٥ ، ٥٦٣

العقوبة (العقوبات ، العقاب) ٢٠٧ ، ٢٦٥ ،

٤٦٠ ، ٤٨٨ ، ٥٣٣

عقوق ٢٠٧ ، ٣٩٥

علاقة (ج : علاقات) ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٥٣ ،

٢٤٦ ، ٣٨٢ ، ٤٢٥ ، ٤٤٩ ، ٥١٣ ،

٥١٤ ، ٥٦٣

العلم (ج : علوم) ٩٥ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ،

١٨٥ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ،

٢٢٣ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ،

٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ،

١٢٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ٩٩ ، ٩٦ ، ٩١ ، ٨٨ ،

١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ،

١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ،

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ١٨٥ ،

١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ،

٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ،

٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ،

٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ،

٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ،

٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،

٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣٦٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ،

٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٣٣ ،

٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ،

٤٨٩ ، ٥٠٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ،

٥٣٦ ، ٥٤٩ ، ٥٦٣

العريضة ٤٠١ ، ٤٥٩

العرس ٤٠١ ، ٤٥٩

العرف ١٦ ، ٢٧ ، ٥٢٦

عزل (العزلة) ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ،

٦٣ ، ٩٤ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ،

١٤٧ ، ١٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٣١ ، ٢٦٤ ،

٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ،

٣٧٨ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٤٤٧ ، ٥١٨ ،

٥٤٣ ، ٥٧٩

عزوف ٣٠٧ ، ٣٠٩

العشر (ج : العشور) ٣٦ ، ٢٩٢ ، ٤١٨ ،

٤٤٩ ، ٥٤٦

عصبة ٤٥٥

العصية ٣٥٣

عصر (عصور) ١٨ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ،

٢٩ ، ١٣٥ ، ١٩٧ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٨٠ ،

٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،

الغرائب ٣٧٤

غزوة (ج: غزوات، الغزو) ٩٩، ٧٥، ٢٤

١٠٠ ، ١٤٤ ، ٢٠٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،

٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٤ ، ٤٩٦

غسل ١١٠ ، ١٣٨ ، ٤١٦

غش ٢٧٦ ، ٣٨١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤

٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٢٨ ، ٥٤٨

الغصب (اغتصاب) ٣١ ، ١٩٢ ، ٢١٨ ،

٢٣٢ ، ٣٦٨ ، ٤٠٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤

٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٤٥ ، ٥٥٦ ، ٥٧٧

غضوب ٤٨٨

غفل (غفلة) ٣٠٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٢

غلة ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٧٢

٥٨٣ ، ٥٨٩ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩

٦٠٥ ، ٦٠٩

غلو ٩٦

الغمض ٤٥٥

الغيب (الغيبه) ٢١١ ، ٥١٠ ، ٥١٣

الغيث ٩٢ ، ٣٣٦

الغيرة ٣١٢

(الفاء)

فاجر (ج: فجرة، فجور) ٢٣٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٣

٤٤٤ ، ٤٨٩ ، ٥٢٩

فاسق (ج: فسقة) ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٥٥١ ، ٥٢٩

فالج ٢٣٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٩ ، ٥٨٠

الفتنة (ج: الفتن) ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٧

٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠

١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩

١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٣

١٣٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤

١٦٩ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٣

٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٦

٣٨٠ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٧

٤٩٤ ، ٥٠١ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٤

٥٧٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢

علة ٩٧ ، ٥٧٣

العمل (ج: العالة) ١٣٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨

٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٤٨٨ ، ٥٧٤

٦٠٩

عهد (ج: عهود) ١٧ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٥٩

٦١ ، ٧١ ، ١١٦ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٩٦

٢٣٧ ، ٢٤٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠

٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١٨

٣٢١ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٤٠٥

٤٢٤ ، ٤٦٨ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥

٤٩٧ ، ٥٠٥ ، ٥٣٥ ، ٥٤٧ ، ٥٨٩

العهد ٣٢٠ ، ٣٥٨ ، ٤٣٠

العيب (ج: العيوب) ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٥

٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩

٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨

٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩

العيدن (عيد، أعياد) ١٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٢٩

٢٦١ ، ٤٠٧ ، ٤١٨ ، ٤٤٥ ، ٤٦٨

٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥٣٨ ، ٥٨٦ ، ٦٠٥

(الغين)

الغائب (الغياب) ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٠٤

٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٨

٣٠٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨

٤٣٩ ، ٥٠٦

غائظ ٤٨٨

الغرم (الغرم) ٢٥٨ ، ٤٣١ ، ٤٥٠

٥٤٧ ، ٥٤٠ ، ٥٢٢

فـ (ج: فنون) ٦٠٧ ، ٥٩٧ ، ٥٧٧ ، ٥٢٥

الفصل ١٣٩ ، ٥٥٦

الفقر ٣٧٥ ، ٣٧٠ ، ٢٩٦ ، ٢٣١

الفقه ٢٤٦ ، ٢٣٧ ، ١٩٣ ، ١٧٠ ، ١٢٦ ، ١٢

٢٤٧ ، ٣٣٤ ، ٣٢٨ ، ٣٠٩ ، ٢٦٨ ، ٢٤٧

٣٣٩ ، ٣٩٣ ، ٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٥

٥٠٦ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٦٤ ، ٥٨٦

فك الأسرى ٦٠١ ، ٥٧٤ ، ٤١٤

الفلسفة ٩٥

فن (ج: فنون) ٥٧٠ ، ٥٦٧ ، ٤٩٤ ، ٣٢٨

فندق (ج: فنادق) ٦٠٥ ، ٥٨٦ ، ٤٤٤ ، ٣٩٩

الفيء ٢٩٢

(القاف)

القاعدة (الدستورية) ٤٠٥ ، ٤٠١ ، ١٣٩

القالس ٣٢٥

قائم ٥٧٦ ، ٤٢٠ ، ٤١٢ ، ٣٩٤ ، ١٨٣

٦٠٤

القبالة ٦٠٧ ، ٦٠٦ ، ٦٠٥ ، ٥٩٠ ، ٥٧٦

القبلة ٣٠٣

القتال (القتل ، القاتل ، القتل) ٩٥ ، ٣٤

١١٠ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣١

١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠

٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٧

٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٤

٣٢٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٥ ، ٤٠٩ ، ٤٠٩

٤١١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣

٤٦٥ ، ٥٩٦

قحم ٢٧٤

القراءات ١٢٩

قرار (ج: قرارات) ٢٢١ ، ٢٠٧ ، ٥٥

٢٩٣ ، ٣١٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٥

٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٤

٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٤

٣٧٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٧٤ ، ٥٠١ ، ٥٠١

٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٣٣ ، ٥٣٣

٥٥٢ ، ٥٣٣ ، ٥٦٨ ، ٥٨٦

الفتوحات ٢١

الفتيا (الفتوى ، الفتاوى ، افتاء) ٥٤ ، ١٩

٥٥ ، ٧٣ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٧

١١٦ ، ١٣٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧١

١٨١ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٣

٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٠

٣٠٤ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٤

٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٢٩

٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٣٩

٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٤٩

٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٥٩

٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٨

٣٧٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٣٩٠

٣٩١ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٥

٥٦٢

فدان ٤١٢ ، ٤١٠ ، ٣٥٧ ، ٢١٧ ، ٢١٠

الفرار ٤٧٣ ، ٤١٠ ، ٣٧٩ ، ٢٢٢ ، ١١٨

الفراش ٤٦٣ ، ١٥٦ ، ٩١

الفرن (ج: أفران) ٤٢٢ ، ٣٤٢ ، ٢٥٩ ، ٢٠٥

٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٦٠٥

الفروج (م: الفرج) ٣٩٩ ، ٢٣١ ، ٦٤ ، ١٧

الفريضة (ج: فرائض) ٣٠٩ ، ١٩٤ ، ٩٧

٣٤٩ ، ٣٨٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٧

٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠

الفساد (إفساد) ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ١٢٣

٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٣٠٧ ، ٤٠١ ، ٤٣٦ ، ٤٣٦

القياس ١٦ ، ٢٠٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٧ ، ٥٢٤ ، ٥٩٤

قيم ٥٣٢ ، ٥٣١

(الكاف)

كبائر (م : كبيرة) ١٢٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ،
الكتابة (كتب ، كتاب) ٦٢ ، ٦٨ ، ٩٥ ،

١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ٢١١ ،

٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ،

٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ،

٣٠٥ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ،

٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٦٥ ،

٣٦٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ،

٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ،

٥٣١ ، ٥٣٧ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٥ ،

٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٠ ،

٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ،

كراء ٩٣ ، ٥٩٦ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ ،

٦١٠

الكراع (انظر : أسلحة)

كرسي الشرطة ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٨ ،

٤٨٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠٠ ،

كسوة ٢٠٢ ، ٢٩١ ،

كفن (ج : أكفان) ١٠٣ ، ١١٠ ،

كنائس (م : كنيسة) ٣٥٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،

٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٥٨٤ ،

٥٨٦ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،

كنوز الخيرات ٢١٩

كور (م : كورة) ٤١ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٥ ،

٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ،

٨٢ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،

١٠٩ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ،

١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،

القرائن ٢٤٨

القرطي ١٧١ ، ١٩٤ ، ٣٠٦ ، ٣٦٤ ،

القرى (م : القرية) ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٨٤ ،

٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ،

القسم ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ،

٢١٤ ، ٢٩١ ، ٥٠٦ ، ٥١٥ ، ٥٦٤ ،

٥٦٦ ، ٥٧٢ ، ٥٨٣ ،

القصاص ٢٧٨ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،

قصيدة ٩١ ، ١٩٩ ،

القضاء (انظر : خطة القضاء)

القضاء الجنائي ٢٠٦

القضاء الواقف ٢٧٥

قضية (قضايا ، أقضية) (انظر : الأحكام)

قطع (اللسان ، اليد) ٩٥ ، ٢٦٥ ،

قلنسوة ١٣٨

القلوب ١٠٢ ، ١٠٨ ،

القمار ٤٠٠

قمع ٣٨٨

قناة (ج : قنوات ، مجارى المياه) ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،

٤٢٤

القنوت ٢٤٦

القوانين (م : القانون) ١٦ ، ١٣٩ ، ٢٠٦ ،

٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٣١٢ ، ٣٣٤ ، ٣٨٣ ،

٤٢٤ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨٦ ، ٥٢٥ ،

٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٥٥ ، ٥٧٥ ،

القود ٤٨٨

قود الخيل ٤٤

قوس ٣٤

القوة (العسكرية) ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٨٩ ،

٢٢٦ ، ٥٤٩ ، ٥٧٦ ،

القوة القشتالية ١٥٥

القيادة ٢١٨ ، ٢٩٧ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٨٢ ،

مقدمة ٢٥٨

مقدم ٤١٣ ، ٤٣٩

المهم ٥٠٦ ، ٢٧٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٥٢٥

مثالب ٤٥٥

مثقال ١٣٥ ، ٢٦٤

مجادلة ٤٧٩

مراجعة ٣٨٦

مجالس (م: مجلس) ١٣٠ ، ٨٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٦

١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ،

١٦٠ ، ٢٠٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،

٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ،

٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ،

٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٦٥ ،

٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ،

٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ،

٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ،

٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ،

٣٧٠ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٤٠٠ ،

٤٠١ ، ٤١١ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،

٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ،

٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥٣٧ ،

٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٨٠

مجملة ١٣٣ ، ٢١٨

مبشر ٢٤١ ، ٥٧٣ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩

مجموعة ٢١٤ ، ٢٤١ ، ٣٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٦٠ ،

٤٦١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٩٨ ،

٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٥٢ ،

٥٧٩ ، ٥٨٠

المحاربة ٩٦ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،

٥٠٧ ، ٥٢٢

محمود ٢٠٠ ، ٢٤٧ ، ٥٥٦

المحراب ٢٣٧ ، ٣٠٤ ، ٣٣١ ، ٤٥٢ ، ٤٩٠

١٣٨ ، ١٥٢ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ٢٧٩ ،

٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ ، ٣٤٥ ،

٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ،

٤٤٥ ، ٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ،

٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٧ ،

٥٤٣ ، ٥٤٨ ، ٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٥

كوسج ٥٦٧

(اللام)

الحم ٣٩٦ ، ٤٣٦

الحية ٢٦٦ ، ٣٨٥

اللد ٢٤٩ ، ٥٣٤

اللة ٢٧٦ ، ٤٢٧ ، ٤٨٨

الاطمة ٤٠٠

لطينية الأندلس (العجمية) ٢٢٣ ، ٤٦٧

اللعان ٢٠٠ ، ٥١٠

اللة العربية ٢٣٢ ، ٤٠٦

اللة القشتالية ١٨٩

اللقو ٢١٦ ، ٤١٣

لغوى ٥٠٢

لوطه ٤٠٧

(الميم)

المأمور ٢٧٥

مبايعة ١٧ ، ١٩ ، ١١٣ ، ٤٣٣

متابعة ٣٨٤ ، ٤٤٨ ، ٥٥٠

متجول ١٢٢

المتصرف ١٣٣ ، ٥٥٥

متعد (تعد) ٣٥٩ ، ٤٢٣ ، ٥٤٣

متغلب ٦٦ ، ٥٢٤

مكتبة المهتدين الإسلامية

محسود ١٤٣ ، ٣١٨

محكمة النقض ٨

المحكوم (عليه ، له) ١٦٧ ، ١٨١ ، ٢٥٩ ،

٢٨٦ ، ٣٠٤ ، ٤٣٩ ، ٥٠٨

محنة الهيج (محن ، مأساة) ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٨ ،

١١٠ ، ١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٩ ،

٢١٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٥٢٣

مخاصم ٢٠٤

مخالفة ٢٤٦ ، ٥٢٥

مختوم ١٨٢

مخلف ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٤٣٣

المخلوع ١٣٨ ، ١٥٩ ، ٥٥٢

مد (قمح) ٣١٠ ، ٣١٧

مدافع (مدافعة ، مدفع) ١٤١ ، ٢١٨ ،

٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٧٥

مدخرات ١١٨ ، ٥٧٤

ملرسة (مدارس) ٩٢ ، ١٨٥

المدعى (عليه) ١٧٢ ، ٢١٧ ، ٢٣٥ ، ٢٧٤ ،

٢٧٥ ، ٤١١ ، ٥٤٥

المدلس ٢٦٥

المدين (الدائن) ٢٤٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١

مذبحة ١٣٢

مذهب (ج : مذاهب) ١٢ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٨٤ ،

٩٧ ، ١٣٩ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٧٢ ،

١٨١ ، ١٩٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٣٣ ،

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،

٢٨٥ ، ٢٩٩ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٥٣ ،

٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ،

٤١٥ ، ٥٢٨ ، ٥٦٩ ، ٦٠٧

مذهب الأوزاعي ٣٦٥

المذهب الحنفي ٥٩٩

مذهب داود ٢٤٦

مذهب الشافعي ٣٦٦

المذهب الظاهري ٢٤٢

المذهب المالكي ١٦٠ ، ١٩٨ ، ٢٣٦ ، ٣٠٩ ،

٣٣١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٧

مراسلات (مكاتبات) ١١٣ ، ١٨٤

مراقبة ٢١٥ ، ٣٥٣ ، ٣٩٩ ، ٤١٦ ، ٥٣٨ ،

المرضى ٢٣١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٣٠٦ ،

٣٤٢ ، ٤٠٨ ، ٤٨٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٦

المركاس ٣٩٧

مركب (ج : مراكب ، مركبات) ١٢٦ ،

١٣٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤

مسائل (م : مسألة) ٩١ ، ٩٧ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ،

١٨١ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ،

٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ،

٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ،

٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ،

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،

٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ،

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ ،

٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،

٣٤٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،

٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،

٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،

٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،

٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ،

٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ،

٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ،

٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ،

٥١٥ ، ٥٢٤ ، ٥٣٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٧ ،

٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ،
 ٤٩٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٢٠ ، ٥٤٤
 مصادرة ١٣٧ ، ٣٧٤ ، ٥٧٧
 مصالح ١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ٢٠٣ ، ٢٣٨ ،
 ٢٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣١٨ ، ٤٧٧ ، ٥٣٨ ،
 ٥٨٧ ، ٥٩٥
 مضرة ٤٥٥
 مطاحن ٤٣٩
 مطالبات (مطلوب) ١٠٤ ، ٥٣٣
 المطايا ١٣٢
 مظان ٢٦٠
 مظلمة (مظلوم) ٦٠ ، ٨٢ ، ١٠١ ، ١٢٦ ،
 ١٩٥ ، ٢٤١ ، ٥٣٥ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ،
 ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥١
 معارضة ٢١٩ ، ٣١٨ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦
 المعارك (م: معركة، واقعة ، وقعة) ١٩٠ ،
 ٢٢٢ ، ٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٥٥ ،
 ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٩٦ ، ٥٦٦
 معاينة ٢١٠ ، ٢٤٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٦٤ ،
 ٤٦٥ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧
 المعذر إليه ٢٤٧ ، ٢٧٤
 المعربد ٤٠١ ، ٤٥٩
 معرفة (ج : معارف) ٩٩ ، ٢٢١ ، ٣٣٢ ،
 ٣٦٢
 معزول ٧٣ ، ١٧٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٣١٦ ،
 ٤٧٧ ، ٤٨١
 معصية ٩٦ ، ٢٦١ ، ٥٢٢
 المعيب ٤٢٨
 المغارم (المعاون ، المعونة) ٨٣ ، ١٣٤ ،
 ٢٦٣ ، ٣٠٢ ، ٤١٨ ، ٥٤٦
 مغازى ٢٩٩ ، ٣٠٥
 المغانم ٣٩٥ ، ٤٧٦

٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧١ ،
 ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٣ ،
 ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ،
 ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠
 المستبد (المتسلط ، المتسلطون) ٩٦ ، ١٦٣ ،
 ٣٥٣ ، ٥٠١
 مستحب ٢٧٢ ، ٤٢٠
 مشاركة ١٠١ ، ١٠٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٩ ، ٣٦٥ ،
 ٣٧٠ ، ٣٨٠
 مشاهرة ٣٧٤
 مشاورة (مشورة) ٢٤ ، ٣٣ ، ٦٩ ، ٧٨ ،
 ٨٢ ، ١٠١ ، ١٤٥ ، ٢٠١ ، ٢٣٩ ،
 ٢٥٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
 ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦٠ ، ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ ،
 ٤٠٩ ، ٤٢٧ ، ٤٣٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ،
 ٤٧٤ ، ٥٦٣
 مشترى ٩٨ ، ٢١٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦
 مشش ٤٣٢
 مشكلات (مشاكل ، م: مشكلة) ١٣٩ ، ٢١٠ ،
 ٢١٢ ، ٢٤٦ ، ٢٧٧ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ،
 ٣٩٢ ، ٤٣٣
 المصادر ٨ ، ٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٥٣ ،
 ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ،
 ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٠ ،
 ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
 ١١٥ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ،
 ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ،
 ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٤٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ،
 ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ،
 ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٣١ ، ٣٥٤ ،
 ٣٥٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ،

مناصب (م : منصب) ١٩٦ ، ١٢٤ ، ٩٧ ، ٥٨١ ، ٣٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٠٠
مناظرة ٣٦٩ ، ٣٣٥ ، ٣٣٣ ، ٣٢٧ ، ١٥٤ ، ٣٩١
مناقسة ١٤٢ ، ١٢٥ ، ١١٨ ، ٩٧ ، ٧٠ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٥١ ، ٣٣٩ ، ٤٧٠
مناقب ٥٣١
المنبر (ج : منابر) ١٢٥ ، ١٠٢ ، ٧٧ ، ٦١ ، ٣٠٣ ، ١٢٦
المترى ٤٧٧
منزلة ٣٧٨ ، ٣١٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٩٣ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٥٢١
منكر (ج : منكرات ، مناكر) ٢٠٣ ، ٥٦ ، ٥٣٦ ، ٣٨٥ ، ٣٢٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩١
منهوب (التهب) ٥٣٢ ، ١٢٨ ، ١٢٤
المنية (الموت ، المتوفى ، الوفاة ، الموتى ، الميت)
١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٤٨ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ، ٣٨٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٥٣٢ ، ٥٥٣ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢
مهاجر ١٢٢
مهر (انظر : صداق)
مهمات (مهام ، مهمة) ٢٦٤ ، ١٦٤ ، ٦٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٩٢ ، ٥٠٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨
مواجهة ٥٨٧ ، ٢٢٢
موافقة ٣٨٣ ، ١٥٩
مؤامرة (ج : مؤامرات) ١٢٨ ، ٩٦ ، ٤٨

مغتصب (الغاصب) ٥٤٦ ، ٤٢٤ ، ٢٨٩ ، ٥٨٢ ، ٥٧٧ ، ٥٥٧
غيب ٤٣٥
فوضى ٢٧٥
مقابلة (انظر : ديوان المقابلة)
مقاسمة ٤٣٨
مبايس ١٢٥
مبرة (ج : مقابر ، قبور) ٤٠٥ ، ٢١٧ ، ٩ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٣٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٦٠٠
بول (الشهادة) ٣٦٩ ، ٢٦٦
قتل (مقتول) ٢٨٦ ، ٢٠٨ ، ١٥٧ ، ١٤٦ ، ٣٢٤ ، ٤٦٣ ، ٥١٢
قمر ٥٥٧ ، ٣٦٨ ، ٣٤٢ ، ٢٥٥ ، ٢٢٤ ، ٥٩٣ ، ٥٧٢
منع (عرائى) ٥٩٩ ، ٣٦٢ ، ٢٠٢ ، ٣٧٤ ، ١٥٨ ، ٩٨ ، ٥٦ ، ٥١٢ ، ٥٠٧ ، ٢١٥ ، ١٨٣
ملك (المملكة ، ملكية ، ممالك) ٨٩ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٢٢ ، ٢٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٣٧٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٥٣٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٢
رسة (ج : ممارسات) ٣٧٠ ، ٢٣٦ ، ١٦٤ ، ٤٩٨ ، ٤٩٧ ، ٤٤٤ ، ٣٩٢
لارعة (ج : منازعات) ٢٧٨ ، ١٩٠ ، ٣٣٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٣

نافلة ٢٢٣

النبوة (نبوة النساء) ٥٦ ، ٩٦ ، ٥٣٥

نتائج ٩٩ ، ١٢٤

النجوم ٤٩

نزاع ١٧١ ، ١٩٧ ، ٢٤٦ ، ٢٦٤ ، ٣٣٤ ،

٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٢١ ،

٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٥٣٤ ، ٥٥٦ ، ٥٨٨ ،

٥٩٣

نزاهة ١٠ ، ١٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٣٨٣ ، ٥٣٤

النسب (أنساب) ٢١ ، ٢٦١ ، ٢٤٨ ، ٥٧١

النسك ١٢٠

نص (نصوص) ٢٤٠ ، ٢٩١ ، ٣٥٩ ،

٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٥٦٨ ، ٥٢٤ ، ٥٢٩

النصرانية ٦٢ ، ٣٥٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٣

النظام (نظم) ٩٦ ، ١٢٣ ، ٢٢٠ ، ٣٠٤ ،

٣٣٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٤٠٧ ، ٤٩٤ ،

٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٦٣ ، ٥٧٤

النظرية ١٤٠ ، ٣٠٧

النفقة (ج: النفقات) ٢١٣ ، ٤٣٤ ، ٤٨٢ ، ٥١٠ ،

٥١١ ، ٥١٥

النفي ١٢٣ ، ١٣٧ ، ٣٩٦ ، ٤٣٥ ، ٤٥٥ ،

٥٥٢

النقاب ٢٥١

النقابة ١١٧

نقض (ج: أنقاض) ٧٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،

٢٥٩ ، ٢٨٥ ، ٤٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٣٨ ،

٥٧٧ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٦٠٦ ،

٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٠

النكاح (إنكاح) ٨٩ ، ٢١٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٨ ،

٣٢٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦٨ ، ٤٠٨ ، ٤٣٣ ،

٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٣ ،

٥٤٨ ، ٥٥٨ ، ٦٠٥

١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،

١٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٣ ، ٣٥٣ ، ٣٧٨ ،

٣٨٠ ، ٥٢٢

مواهب (موهوب) ٣٣٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ،

الموروث ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٧٢

الموضع (ج: مواضع) ٣٤٨ ، ٤٠٠ ، ٤١٦ ،

٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٥٠٤ ، ٥٢٨ ، ٥٨٤ ،

٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٤

موكل ٢٧٥ ، ٢٧٧

ميراث (مواريث ، وارث ، وريث ، ورثة)

١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٥٤ ،

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٨ ، ٣٠٠ ، ٣٢٣ ،

٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٩٥ ،

٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٦٠ ،

٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٤٦ ،

٥٥٦ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ،

٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ،

٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٨

ميضأة (ج: مبيض ، ميضاعات) ٢١٠ ، ٤١٦ ،

٤٢٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦

(النون)

النار ١٥٥ ، ٥٠٧

نازلة (ج: نوازل) ٧٠ ، ٧٩ ، ١٣٨ ،

١٣٩ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٨٤ ، ١٩١ ،

٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ،

٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ،

٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٨١ ،

٣٨٩ ، ٤٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ،

٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٨٧ ،

٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٩ ،

٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٨ ، ٦١٠

الناض ٢٥٣ ، ٢٥٤

مكتبة المهتدين الإسلامية

نكاح المتعة ٤٣٤

النكتة ٥٥٩ ، ٥٥٨

نهب ٥٨١

نواذر ٩٨ ، ٤٧٣

نوبة ٩٨ ، ٥٠٩

النيابة (العامة) ١٠٠ ، ٤٦٤

النية ٥١١ ، ٥١٣ ، ٥٢٦

(الهاء)

هاجر (الهجرة) ١١٨ ، ١٢١ ، ١٥١ ، ١٥٤ ،

١٨٥ ، ٣٣٧

الهازل ٥١٤

الهالك (هلك) ٢١١ ، ٤٧٩ ، ٥٦٠

الهبة (ج : الهبات) ٩ ، ٢٥٣ ، ٣٦٧ ، ٤٥٧ ،

٥٧٤ ، ٥٧٧

الهدم ٥٧٦ ، ٥٨٩ ، ٥٧٧

الهدية (ج : الهدايا) ٦٨ ، ٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،

٢٦٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٤ ، ٤٣٤ ، ٤٥٩

الهرج ٢٢٠ ، ٤٤٣

الهلل (رمضان) ٢١٩ ، ٢٧٩ ، ٣٩٩

هية ٩٥ ، ١١٠ ، ٢٣٤ ، ٢٦٤ ، ٢٧٩ ،

٣٠٧ ، ٣٣٠ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٥٤٩

هيج الربض (انظر : محنة الهيج)

(الواو)

الواقعة (انظر : المعارك)

الواهب ٢٥٤ ، ٣٣٠ ، ٣٦٧

الوثائق (م : وثيقة) ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ،

٩٣ ، ١٠٧ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ،

١٦٦ ، ١٩١ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ،

٢٤٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ،

٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ ،

٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ،

٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ٤٤٢ ، ٤٨٧ ،

٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٧٧ ،

٥٨٠ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦

الوثائق السلطانية ٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣١١ ، ٣٤٤

الوحدة ٧١ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ٢٩٨

وديعة (ج : ودائع) ١٩٥ ، ٢١٦ ، ٣٤٢

الورع ١٤٣ ، ١٦٦ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٦٢ ،

٢٧٥ ، ٣٣٣ ، ٤٨٨

الوساطة ٥٢٠

الوسيلة ١٤٠ ، ٣٨٢ ، ٤١٥

الوشايات (م : وشاية) ٥٩ ، ٢٦٩ ، ٣١٤ ،

٣١٧ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥

الوشى الهاشمى ٥٧

الوصية (ج : وصايا) ٥٠ ، ٦٩ ، ١٤٥ ،

١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٣٩ ،

٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٣٣٠ ،

٣٨٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ،

٥٨٢ ، ٥٩٨

الوظائف (م : وظيفة) ١٩ ، ١٢٣ ، ١٦١ ،

١٦٥ ، ٢٠٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،

٣٠٩ ، ٣٢٢ ، ٣٥٤ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ،

٤١٦ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٦٧ ،

٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٧٤

أوقاف ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٦٠٢

الوقار ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٧٩

الوقعة (انظر : المعارك)

الوقف (ج : أوقاف) (انظر : خطة الأحياس)

الوكالة ٦ ، ٨٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،

٤١١ ، ٤٨٥

الولاء ٢١ ، ١٦٩ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٥٦٢

ولاية (ج : ولايات) ٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ،

٥٦٣ ، ٥٥٢	٥٦ ، ٥٤ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٣٢ ، ٢٨
ولاية العهد (انظر : ولي العهد)	٧٤ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٦٣ ، ٦١ ، ٦٠
ولاية المدينة (انظر : خطة المدينة)	١١٢ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ٨٩ ، ٨١ ، ٧٩
الوهم ٥٢٨	١٦٥ ، ١٦٢ ، ١٣٩ ، ١٣٦ ، ١١٤
(الياء)	١٨٠ ، ١٧٧ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٦
اليمن (مع الشاهد ، القاطعة) ٢٠٩ ، ١٤٦ ،	٢٢٩ ، ٢٢١ ، ٢١٦ ، ٢٠٣ ، ١٩٧
٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٦٢ ، ٣٥٣ ، ٤٣٧ ،	٢٨٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧
٤٣٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ ، ٥٥٩	٣١٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٤
اليهودية ٤١٠	٣٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٠ ، ٣١٧ ، ٣١٥
يوم عرفة ١٠٩ ، ٢٢٩	٣٨٨ ، ٣٥٩ ، ٣٥٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٠
يوم فضل ٢٠٧	٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٣٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٢
يوم القيامة ٢٠ ، ٣٠٨	٥١٤ ، ٥٠١ ، ٤٧٨ ، ٤٥٩ ، ٤٤٥
	٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٢٦ ، ٥١٧ ، ٥١٥

٧ - كشف أسماء المؤلفين

(١) العرب (*)

ابن الأبار ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٧١ ، ٧٦ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٦٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٦٥ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٦٠٥	ابن بسام ٢٣ ، ٢٩ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٤٦ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤٦٨ ، ٤٩٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥٥٤
أحمد بن أبي داود ٥٣٧	ابن بشكوال ٨٧ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢٢٣ ، ٢٣٣ ، ٢٧١ ، ٢٩٥ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٤٦٢ ، ٤٨٧ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥١٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٨٢ ، ٥٩٢
أحمد بن محمد بن زياد ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٥١ ، ٢٨٠ ، ٢٩٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٣٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٣٧٨ ، ٤١١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٤٧٤ ، ٥٠٩ ، ٥٧٢ ، ٥٧٨ ، ٥٨٣ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ ، ٦٠٩	الجاحظ ٤٩٧
أحمد هيكل ٣٩ ، ٥٤٤	الجرسيفي ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٥٧٦
إسحاق القيني ٥٦٧	أبو حامد الغزالي ٢٢٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦١
ابن أبي أصيبعة ٣٨٩	الحبيب بن زياد (انظر : أحمد بن محمد بن زياد)
الإمام أحمد ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٣٠٨ ، ٥٣٧	الحجاري ٥٧٢
البخاري ٢٣١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢	ابن حجر ٢٠
	ابن خزم ٢٣ ، ٤٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١٩٩ ، ٥٣٧ ، ٥٧١
	حسين مؤنس ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ١٨٩ ، ٢٩٧ ، ٤٤١ ، ٤٦٧
	حفيد باديس (انظر : عبد الله بن ملكين)

(*) هذا الكشف للمؤلفين الذين وردت أسماءهم ، سواء في متن الكتاب أو في حواشيه ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بعد حذف كلمات أب وابن وأداة التعريف .

٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ،
 ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ،
 ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ،
 ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ١٦٢ ،
 ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،
 ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨١ ،
 ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
 ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٤ ،
 ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ،
 ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ،
 ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
 ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،
 ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ،
 ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ،
 ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ،
 ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،
 ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ،
 ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ،
 ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٠٩ ،
 ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ،
 ٤٥٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٥١٨ ،
 ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٦٥ ،
 ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٨ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧

ابن الخطيب ٣٩ ، ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
 ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٤٦ ،
 ٢٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٧١ ، ٥٠٥

ابن خلدون ٨ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٤٥ ،
 ١٥٩ ، ١٨١ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٩٧

الحيدى ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٨ ،
 ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ،
 ٨٥ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٠ ،
 ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٩٩ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ ،
 ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،
 ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٤٨٩ ، ٥٠٠ ،
 ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥٨٠

الحميري ١٥٤ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ،
 ابن حيان ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٤ ،
 ٦٦ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٢ ،
 ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ،
 ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
 ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ،
 ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ،
 ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ،
 ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ،
 ٢٣١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ،
 ٣١٦ ، ٣٢٥ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ،
 ٣٥٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ،
 ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ،
 ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ،
 ٤٥٨ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ،
 ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
 ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ،
 ٤٩٣ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ،
 ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ،
 ٥٤٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ،
 ٥٨١ ، ٥٨٦

الخشني ١٨ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
 ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧

٢٦٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،
 ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ،
 ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ،
 ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ ،
 ٣٤٨ ، ٣٧٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٩ ،
 ٤٤٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ،
 ٥٣٤ ، ٥٣٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،
 ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ،
 ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ،
 ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ،
 ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ،
 ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ،
 ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،
 ٦٠٩ ، ٦١٠

السيوطي ٣٠٨

ابن أبي شنب ٣٠٣

ابن الصيرفي ٣٧٦ ، ٢٩٧

الضبي ٢٥ ، ٢٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٥

١١٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٥ ،

١٢٦ ، ١٥٥ ، ١٩٩

الطبراني ٣٠٨

الطرطوشي ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨

ابن عات ٦٠٨

ابن عبد البر ٢٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٢٦٦ ،

٣١٣ ، ٣٨٥

ابن عبد الحكم ١٦ ، ٢٠٩

ابن عبد ربه ١٧ ، ٢٠ ، ٣٦ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ،

٥٣٥ ، ٥٩٥

عبد الرحمن الحجبي ٨٣ ، ٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،

٣١٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،

٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٨٦

٣٢١ ، ٣٨٤ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ،
 ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤٩

بن خير الإشبيلي ٤٩٧

بن الدباغ ٣٣٣

بن دحان ٣٠

لرازي ٣٠ ، ٢٣٠ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨ ،
 ٥٦٥

بن رشد ٥٩٥

بن الزبير ٢٨٢ ، ٥٨٢

بن أبي زمنين ١٣٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ،
 ٢٥٦ ، ٢٧١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٦٠٤

بن زياد (انظر : أحمد بن محمد بن زياد)

بن سعيد ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ،
 ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ١٦٠ ، ٢٢١ ،

٣٧٧ ، ٤٦٨

لسقطي ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ،

٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٢٧ ،

٤٢٨

لسلاوي ٢٢٢

ابن سهل ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ٥٧ ، ٧٩ ،

١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ،

١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٩١ ،

١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ،

٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ،

٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ،

٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ،

٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ،

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،

٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٩ ،
٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨

ابن عدى ٣٠٨

ابن عذارى ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ،
٣٥ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٤ ،
٥٩ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٩ ،
٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
١١٠ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٤٣ ، ١٥٣ ، ٢٠٠ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ،
٢٢٢ ، ٣١٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٤٩ ،
٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ،
٤٥٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،
٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ،
٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ،
٥٠٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ،
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٦٥ ، ٥٦٨ ، ٥٨٧

العذرى ٤٧٨

ابن العطار ٩ ، ٧٩ ، ١٩١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،
٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،
٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٨ ،
٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ،
٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٣٢ ،
٣٣٩ ، ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، ٤٩٦ ،
٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٦٨ ، ٥٧٣ ،
٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ،
٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩

علال الفاسى ٢٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٣٧

أبو على الصدفى ١٦٨

عياض ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ،
٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٧٥ ،
٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥

عبد الرحمن الفاسى ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ،
٣٩٠ ، ٤٢٢

ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله) ٣٨٣ ،
٣٩٩ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،
٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٥٧٥

عبد السلام شقور ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩٧

عبد الفتاح عبد الباقي ٢٤٨

أبو عبد الله الباحى ٢٢٦ ، ٥٩٨

عبد الله بن بلكين ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،
١٤١ ، ٢٢٢ ، ٣٧٤ ، ٣٦٠ ، ٤٦١

عبد الله بن حسين بن إبراهيم ٤٩٧

عبد الحميد دياب ٢٢٤

عبد الملك بن حبيب ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٨٥ ،
١٧٢ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٢١١ ،
٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٣٠٨ ،
٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٤٩ ،
٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ،
٣٧١ ، ٣٨٥ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،
٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٥٤٣ ، ٥٦٢ ، ٥٧٤ ،
٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠

ابن عبد الملك المراكشى ٣١ ، ٣٢ ، ٤٠ ،
٤١ ، ١٢٠ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ٢٦٧ ، ٦٠٥

عبد الواحد المراكشى ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ١١٢ ،
١٥٨ ، ١٥٩

ابن عبلون ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ،
٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٧٥ ،
٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٣٦٤ ، ٣٨١ ،
٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،
٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ،
٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ،
٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧

٥٩٩ ، ٥٩٥ ، ٥٩٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٥
٦١٠ ، ٦٠٠

ابن غالب ٧٧ ، ٢١٥ ، ٥٥٢
الغساني ٥٨٤

ابن فرحون ٣٨ ، ٥٣ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٩٦ ،
١٣١ ، ٣٣١ ، ٣٧١ ، ٥٠٧ ، ٦٠٠

ابن الفرضي ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ،

٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ،
٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،

٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ،

٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٧٣ ،
١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ،
٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،

٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ،
٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ،
٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ،
٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،

٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ،
٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ،

٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ،
٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،

٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،
٣٩١ ، ٤٠٠ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ،

٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ،
٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ،

٤٩٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ،
٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ،

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ،

١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ،

١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦٥ ،
١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٧ ،

١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ،
٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ،

٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ،
٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،

٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ،

٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،
٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ،

٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ،
٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ،

٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ،
٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ،

٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ،
٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،

٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ،
٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ،

٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ،
٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ،

٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،
٤٧٤ ، ٤٧٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ،

٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،
٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ،

٥٢٤ ، ٥٢٩ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ،
٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ،

ابن المشاط ٤٩٦
 ابن مطاهر ١٤٧ ، ٥٨٣
 ابن مغيث ٢٥٥
 المقرئ ١٦ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
 ٨٣ ، ٨٦ ، ١١٢ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
 ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩ ،
 ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ،
 ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ،
 ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦ ،
 ٤٩٤ ، ٤٩٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ،
 ٥٥٢ ، ٥٩١
 المقرئ ١٦٦ ، ٥٤٩ ، ٥٤٠
 الملاحى ٥٨٢
 ابن المناصف ٢٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٥٢٤ ،
 ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩
 أبو المذهب هيثم ٢٠١ ، ٢٧٨ ، ٢٩١
 مؤلف مجهول ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٩ ،
 ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٨ ،
 ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ،
 ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
 ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ٤٥٨ ،
 ٤٧١ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ،
 ٥٥٠
 النباهى ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ،
 ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ،
 ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ،
 ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩١ ،
 ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ،
 ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ،
 ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ،
 ١٧٤ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،

٥٥٥ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٧ ،
 ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٦٠١ ، ٦١٠
 القلقشندى ١٦١ : ٤٦٧
 القنطرى ٥٠٥
 ابن القوطية ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٥٢ ،
 ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٦٣ ، ٣٥٦ ،
 ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،
 ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٥٠٥
 الماوردى ٨ ، ١٦ ، ٢٨٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ،
 ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠
 ابن المبارك ٣٢٩
 المجيلدى ٣٨٢ ، ٣٨٣
 محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج ٣٣ ، ٨٥
 محمد خلف ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٩١ ، ١٠٣ ،
 ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٨٤ ،
 ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٠ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ،
 ٥٣٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٦٢ ، ٥٨٢
 محمد ضياء الدين الرئيس ١٨
 محمد بن عبد الرحمن بن معمر ٥٠٢
 محمد بن عبد الله ٥٩٥
 محمد نور شحاتة ٥٣٦
 محمود على مكى ٩ ، ١٤ ، ٢٦ ، ٥١ ، ٥٢ ،
 ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ١٦٣ ،
 ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ،
 ٢٨٠ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣٥٦ ، ٣٨٦ ،
 ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،
 ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ،
 ٥٤٦ ، ٥٧٨
 ابن مدير ١٥٣ ، ٥٧٠
 المسعودى ٥٣٦ ، ٥٣٧
 مسلم ٢٤٢ ، ٢٦٢
 مكتبة المهتدين الإسلامية

النویری ۱۵۸
 وکیع محمد بن خلف ۳۲۶
 أبو الولید هشام الأزدي ۱۸۱ ، ۱۸۳ ، ۱۹۴ ،
 ۲۲۷ ، ۲۹۹ ، ۲۳۴ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ،
 ۵۲۹
 الوتشریسی ۱۸ ، ۵۷ ، ۵۸ ، ۱۸۱ ، ۱۹۲ ،
 ۱۹۶ ، ۲۱۸ ، ۲۵۴ ، ۲۵۹ ، ۲۶۰ ،
 ۲۶۴ ، ۲۶۵ ، ۲۶۶ ، ۲۷۱ ، ۳۲۰ ،
 ۳۳۲ ، ۴۲۷ ، ۵۲۹
 یاقوت الحموی ۵۵۲
 یحیی بن عمر ۳۸۱ ، ۴۳۵

۱۹۷ ، ۱۹۸ ، ۱۹۹ ، ۲۰۰ ، ۲۰۱ ،
 ۲۰۳ ، ۲۰۴ ، ۲۱۳ ، ۲۱۵ ، ۲۱۷ ،
 ۲۱۸ ، ۲۱۹ ، ۲۲۲ ، ۲۲۳ ، ۲۲۴ ،
 ۲۲۵ ، ۲۳۳ ، ۲۳۴ ، ۲۴۱ ، ۲۴۲ ،
 ۲۴۳ ، ۲۴۵ ، ۲۴۶ ، ۲۴۹ ، ۲۵۰ ،
 ۲۵۴ ، ۲۶۰ ، ۲۶۱ ، ۲۶۲ ، ۲۷۹ ،
 ۲۸۰ ، ۲۸۳ ، ۲۸۷ ، ۲۸۸ ، ۲۹۰ ،
 ۲۹۲ ، ۲۹۳ ، ۲۹۵ ، ۲۹۶ ، ۲۹۷ ،
 ۲۹۸ ، ۲۹۹ ، ۳۰۰ ، ۳۰۵ ، ۳۰۸ ،
 ۳۱۴ ، ۳۱۷ ، ۳۱۸ ، ۳۲۲ ، ۳۲۸ ،
 ۳۳۶ ، ۳۴۶ ، ۳۶۰ ، ۳۷۸ ، ۳۸۱ ،
 ۳۸۳ ، ۴۵۹ ، ۵۴۳ ، ۵۴۵ ، ۵۶۶ ، ۵۸۵

(ب) الأوریون

خولیان رییرا ۲۵
 دوزی ۲۵
 سیمونیت ۴۴۱
 شالمیتا ۳۳۹
 کودیرا ۲۵ ، ۳۰ ، ۳۱ ، ۳۲ ، ۳۷ ، ۴۶ ،
 ۴۷ ، ۷۰ ، ۷۱ ، ۷۶ ، ۱۲۴ ، ۱۵۱ ،
 ۱۶۴ ، ۱۶۸ ، ۱۷۰ ، ۱۹۳ ، ۲۲۳ ،
 ۲۳۱ ، ۲۶۸ ، ۲۹۹ ، ۳۰۲ ، ۳۰۳ ،
 ۳۱۴ ، ۳۲۳ ، ۳۳۳ ، ۳۳۸ ، ۳۴۴ ،
 ۳۴۵ ، ۳۴۷ ، ۳۴۸ ، ۳۵۳ ، ۳۷۱ ،
 ۳۷۳ ، ۳۹۰ ، ۴۹۷ ، ۴۹۸ ، ۵۰۱ ،
 ۵۰۲ ، ۵۰۴ ، ۵۰۵ ، ۵۲۴ ، ۵۵۴ ،
 ۵۶۵ ، ۵۶۷ ، ۵۷۸ ، ۵۸۱ ، ۶۰۵
 کورینطی ۳۳۹

آدم متر ۵۳۷
 الارکون ۴۰ ، ۴۹ ، ۷۰ ، ۲۶۹ ، ۳۷۵ ،
 ۴۸۶ ، ۴۸۷ ، ۴۹۱ ، ۴۹۴ ، ۵۰۳ ،
 ۵۰۴ ، ۵۰۵
 ألفرید بل ۳۰۳
 أنطونیا ۶۶ ، ۶۷ ، ۶۸ ، ۳۲۴ ، ۳۲۵ ،
 ۳۵۴ ، ۳۵۷ ، ۳۸۶ ، ۳۸۷ ، ۴۵۱ ،
 ۴۷۱ ، ۵۴۶ ، ۵۴۷
 بالنشیا (أبجل جونثالث) ۵۴۳ ، ۵۶۴
 بروقتسال (لینی) ۴۹ ، ۱۶۵ ، ۲۲۱ ، ۲۵۰ ،
 ۲۹۲ ، ۳۰۱ ، ۳۰۸ ، ۴۴۵ ، ۴۶۶ ،
 ۴۶۸ ، ۴۸۵ ، ۴۸۶ ، ۵۱۹ ، ۵۲۰ ،
 ۵۳۸ ، ۵۳۹ ، ۵۴۰ ، ۵۴۷

٨ - كشف العناوين (*)

٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ،	آداب الحسبة للسقطي ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٣٨٢ ،
٤٤٥ ، ٤٦١ ، ٤٧٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ،	٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،
٥٠٩ ، ٥١٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٨ ،	٣٩٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ،	الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ١٥٧ ،
٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٧ ،	١٥٨ ، ٢٤٦ ، ٢٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ،
٥٨٣ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ،	٣٧١
٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،	أحكام ابن بطال ٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٥٢ ، ٢٧٩ ،
أحكام ابن مغيث ، وثائق ابن مغيث ٢٥٥ ،	أحكام ابن حديد ٢٥٦
٥٩٠	أحكام ابن زياد ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٥٠ ،
الأحكام لابن الهندي ، وثائق ابن الهندي ٢٤٧ ،	٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
٣٢٤	٤٠٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤٢٤ ،
أخبار القضاة لو كيع محمد بن خلف ٣٢٦	٥٨٣ ، ٦٠٥ ، ٦٠٩ ،
أخبار مجموعة لمؤلف مجهول ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٧ ،	الأحكام السلطانية للماوردي ٨ ، ١٦ ، ٢٨٤ ،
٥٠ ، ٢٨٠ ، ٤٧١ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ،	٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ،
اختصار كتاب البيان والتبيين لعبد الله بن حسين	أحكام السوق ليحيى بن عمر ، مجلة المعهد المصري
٤٩٧	للدراستات الإسلامية ، مدريد ٣٨١ ،
الأدب الأندلسي لأحمد هيكل ٣٩ ، ٥٤٤ ،	٤٣٥
الأدب في الدين لأبي حامد الغزالي ١٦٠ ،	أحكام القرآن لمنذر بن سعيد البلوطي ٧٩
٢٦١ ، ٢٢٤	الأحكام الكبرى ، نوازل ابن سهل ، وثائق ابن
أدب القاضي والقضاء لأبي المهلب هيثم ٢٠١ ،	سهل ، أحكام ابن سهل ٧ ، ٨ ، ٩ ،
٢٢٤ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،	١٣٨ ، ١٥٣ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ،
أزهار الرياض للمقرئ ٧٧ ، ٧٩	٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ،
إسبانيا الإسلامية في القرن العاشر للني بروفنسال	٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ،
٢٩٢ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،	٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ،
الاستقصا للسلاوي ٢٢٢	٣٣٢ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٧ ،
استقلال القضاء لمحمد نور شحاته ٥٣٦	٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ،
استقلال القضاء في الأندلس لمحمد خلاف ، مجلة	٣٧٩ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ،
كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٤ ، ٢١٨ ،	٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ،

(*) هذا الكشف للعناوين التي وردت في متن الكتاب أو في حواشيه ، وهو مرتب على حروف المعجم بعد حذف أداة التعريف .

الاستيعاب في رأى مالك جمعه الفقيهان ابن المكوى
والمعيطى ٣٢٧

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر
٢٠

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢٠

أصول الفتيا للحنثلى ١٨١ ، ١٩٢ ، ٢٤١ ،
٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦

أعمال الأعلام لابن الخطيب ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٨ ،
٨٩ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
١٥١ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،
٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٥

برنامج أبو عمر ابن الحذاء ٣٠٢

بغية الملتبس للنسبى ٢٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٥ ،
١١٧ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٣٢٢ ، ٥٤٤ ،
٥٨٠

البيان المغرب لابن عذارى ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٣ ،
٣٦ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٩ ،
٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ ،
٨٣ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٣٠٣ ،
٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،
٥٦٥

تاريخ إسبانيا الإسلامية لابن بروفنسال ١٦٥ ،
٢٢١ ، ٢٥٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٤٤٥ ،
٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٥٢٠ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧

تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية ٣٥ ، ٣٦ ،
٤٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ،
١٦٣ ، ٣٨٦ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،
٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٥٠٥

تاريخ الرازى ٤٥٤ ، ٤٧٨ ، ٥٦٥

تاريخ ابن عبد البر ٥١ ، ٢٦٦

تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ،

٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٥٩ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ،
٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ،
٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ،
١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ،
٢٠٢ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩٤ ،
٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
٣٠٥ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ،
٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،
٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ،
٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ،
٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ،
٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ،
٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٤٠٠ ،
٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ،
٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ،
٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٦ ،
٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٥٠ ،
٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٥ ، ٥٧٧ ،
٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٦٠١ ، ٦١٠

تاريخ الفكر الأندلسى لبالشيا ٥٤٣ ، ٥٦٤ ،
التبيان ، مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك
بنى زيرى بغرناطة ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،
١٤٠ ، ١٤١ ، ٢٢٢ ، ٣٥٣ ، ٣٧٤ ،
٤٢٢ ، ٤٦٠ ، ٤٦١

التذكرة للقرطبي ٢٠١

تراجم فى تسمية فقهاء الأندلس لمحمد خلاف ،
مجلة المناهل ، المغرب ١٠٣ ، ١٣١ ،
١٧٩ ، ١٨٠ ، ٣٤٧ ، ٤٧٤

ترتيب المدارك للقاضي عياض ٣٦ ، ٣٨ ،
٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٣ ،
٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ١١٩ ،
١٢٠ ، ١٣١ ، ١٦٥ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ،
٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
٢٣٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ،
٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٣١ ،
٣٣٣ ، ٣٩٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩١ ،
٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣١

ترصيع الأخبار للعزى ٤٧٨

تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في
الأندلس لمحمد خلاف ، حولية كلية الآداب ،
الكويت ٤١٨

تصنيف في شرح المدونة لعبد الله بن إسماعيل
الإشيلي ١٤١

تطور المدرسة المالكية في الأندلس لمحمد خلاف
مجلة كلية الآداب ، بني سويف ٢٤٦

التكملة (لابن الأبار) ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ،
٣٧ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٧١ ،
٧٦ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٥١ ،
١٥٥ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ،
١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٦٨ ،
٢٦٩ ، ٣٠٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤٤ ،
٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٣٧١ ،
٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ،
٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،
٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ،
٥٢٤ ، ٥٥٤ ، ٥٦٥ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٢
تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام لابن المناصف
١٩٦

التيارات الثقافية المشرقية وأثرها في تكوين ثقافة
الأندلس لمحمود مكي ٣٨ ، ٣٩

مكتبة المهتدين الإسلامية

النيسير في أحكام التسعير للمجلى ٣٨٢
ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع لابن سهل
١٦٦ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢١٥ ، ٢٧٠ ،
٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٦٣ ، ٤٩١ ،
٥٠٧ ، ٥١٢

ثمانية أبي زيد ١٨٣

جنوة المقتبس للحميدى ٢٥ ، ٣٣ ، ٧٩ ،
٨٠ ، ٨٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٤٤ ، ١٩٢ ،
١٩٩ ، ٣٢٢ ، ٣٣٦ ، ٥٠٣ ، ٥٤٤ ،
٥٦٨ ، ٥٨٠

جمع الجوامع للسيوطى ٣٠٨

جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٥٧١
الحسبة في مصر الإسلامية لسهام أبوزيد ٣٨٢
الحضارة الإسلامية لآدم متر ٥٣٧

حكومة قرطبة الإسلامية في القرن ٥ / ١١ م
لمحمد خلاف ، مجلة معهد التربية بالكويت
١٣٨

الحلة السراء لابن الأبار ١٢٥ ، ١٢٦ ،
١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٥١ ،
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ٢٠٢ ،
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ،
٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٥٢٣

الخطط الشرعية لعلال الفاسى ، مجلة البيئة ،
المغرب ٢٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٣٧

الخطط للمقرئى ١٦٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ،
خطة الحسبة في النظر والتطبيق والتدوين لعبد الرحمن
الفاسى ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ،
٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤٠٣ ، ٤٢٢

خطة العدالة في الأندلس لمحمد خلاف ، حولية
كلية الآداب ، جامعة مدريد المركزية
٢٦٠

دروس قانون الإثبات لعبد الفتاح عبد الباقي ٢٤٨

رؤية جديدة لأسباب سقوط الخلافة الأموية
لمحمد خلاف ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية
بالكويت ١٨ ، ٩٩ ، ١٢٤

الزيادات على المدونة لأبي محمد بن أبي زيد ٣٣١
سماع ابن القاسم ٥٦٢
سماع يحيى ١٨١
سياسة الحكم والقضاء في الأندلس لمحمد خلاف ،
٣٠٩

شرح المدونة لعبد الله بن إسماعيل الإشبيلي ١٤١
صاحب الرد والمظالم في الأندلس لمحمد خلاف
مجلة كلية الآداب والتربية بالكويت ٥٣٣
صاحب الشرطة في الأندلس لمحمد خلاف ،
مجلة أوراق ، مدريد ٤٤٠

صاحب المدينة في الأندلس لمحمد خلاف ، مجلة
معهد التربية بالكويت ٤٤١ ، ٤٦٢ ،
٤٦٣ ، ٤٦٥
صبح الأعشى لتقاتشندى ٢٦١ ، ٢٨٤ ،
٤٦٧ ، ٥٢٧

صحيح مسلم ٢٤٢ ، ٢٦٢
صفة جزيرة الأندلس للحميري ١٥٤

الصلة لابن بشكوال ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ،
٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ،
١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ،
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ،
١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ،
١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ،
١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٨٨

مباج المذهب لابن فرحون ٣٨ ، ١٣١ ،
١٥٩ ، ٢٦٥ ، ٣٣٨ ، ٣٧١ ، ٣٨٠ ،
٥١٦ ، ٥٢٤

نخيرة لابن بسام ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٦ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ،
١٦٩ ، ١٩٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،
٣٧٤ ، ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٩ ، ٤٩٢ ،
٥٠١ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٨١

كر بلاد الأندلس لمؤلف مجهول ٣٥ ، ٣٦ ،
٤٠ ، ٥٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٨٦ ،
٥٤٠ ، ٥٤٦ ، ٥٥٠

يل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي ٣١ ،
٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٧٥ ،
٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ٩٨ ،
١١٠ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ،
١٣٢ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ،
١٦٨ ، ١٨٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٣٧٨

حلة الوزير في افتكاك الأسير ناغساني ٥٨٤ ،
٥٨٥

سالة الجرسيني ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٥٧٦ ،
سالة ابن عبد الرؤوف ، في آداب الحسبة
والمحتسب ٢٥٣ ، ٣٨٣ ، ٣٩٩ ، ٤١٦ ،
٤١٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ،
٤٤٨ ، ٥٧٥

سالة ابن عبدون (في القضاء والحسبة) ١٩٣ ،
٤٥٩ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨

راد الثقافة الدينية في الأندلس لمحمود مكي
مجلة البيئة ، المغرب ٢٦
روض المعطار للحميري ٢١٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ،
٢٥٩ ، ٣٠٣

الفرائض على الاختصار في التاريخ لأحمد بن محمد
ابن أحمد ٥٦٩

الفرائض والحجب على قول زيد بن ثابت ،
ومذهب مالك بن أنس رضى الله عنهما
لأحمد بن محمد بن أحمد ٥٦٩

فرحة الأنفس لابن غالب ٢١٥ ، ٥٥٢
الفرق لأبي الوليد الباجي ١٥٤

الفقيه ابن أبي زمنين ومخطوط منتخب الأحكام
لمحمد خلاف ، مجلة معهد المخطوطات ،
الكويت ٢١١

الفهرسة لابن خير الإشيلي ٤٩٧
الفنون الإسلامية للبasha ٤٨٦

في القضاء والحسبة لابن عبدون ١٩٣ ، ٢٧٥ ،
٢٨٧ ، ٣٩٨ ، ٤٢٢ ، ٤٥٩ ، ٤٨٦ ،
٤٨٨ ، ٤٨٧

القرآن الكريم ١٦ ، ٢٣ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٦٧ ،
٧٩ ، ٨٤ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٦١ ، ١٩١ ،
١٩٢ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠ ، ٢٩١ ، ٣٠٦ ،
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢١ ، ٣٥٠ ، ٣٩٥ ،
٤٠٤ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ،
٥٧٥ ، ٥٩٧ ، ٦٠١

قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري ،
الحادي عشر الميلادي لمحمد خلاف ٩١ ،
١١٨ ، ١٨٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨١ ، ٤٢٨ ،
٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٥٣٢ ، ٥٥٥ ،
٥٩٢

قرطبة مركز الفتيا في الأندلس لمحمد خلاف ،
مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٤٥ ،
٣٢٩

القضاء في قرطبة الإسلامية لمحمد خلاف ، مجلة
المناهل ، المغرب ٣٣٤

قضاة قرطبة للحنيني ١٨ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ١٦٢ ،

١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٦٨ ،
٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،
٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ،
٣١١ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ،
٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،
٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ،
٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ،
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ،
٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ،
٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ،
٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ،
٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،
٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٥٢ ،
٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ،
٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٣ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ،
٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٩٢ ، ٦٠١ ، ٦٠٢

صلة الصلة ، لابن الزبير ٢٨٢ ، ٥٨٢

طبقات ابن الدباغ ٣٣٣

طرا ابن عات ٦٠٨

العتبية ، المستخرجة ، للعتبي ٢٥٤ ، ٢٧٥ ،
٣٢٨ ، ٣٣٨ ، ٣٦٨

العقد الفريد لابن عبد ربه ١٧ ، ٢٠ ، ٣٦ ،
٤٠ ، ٤٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ١٩٢ ،

٢٠١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٦١ ،
٢٨٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٩٥

عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة
٣٨٩

فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم ١٦

فجر الأندلس لحسين مؤنس ١٨٩ ، ٤٤١ ، ٤٦٧ ،

مكتبة المهتدين الإسلامية

كتاب السماء والعالم لأحمد بن أبان بن سيد ٤٩٤
 كتاب الصلاة في التعلين لأحمد بن خالد ٦٠٠
 كتاب الطبقات فيمن روى عن مالك لعبد الله
 ابن محمد بن أبي دليم ٨٤
 كتاب العبادة لأحمد بن خالد ٦٠٠
 كتاب علي بن يحيى ٢٠٣
 كتاب فرائض أيوب بن سليمان ٥٦٦
 كتاب الفرق لأبي الوليد الباجي ١٥٤
 كتاب في شعر خفاء بني أمية جمعه عبد الله بن
 محمد بن مغيث ٨٥
 كتاب القضاة لمحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٧٠
 كتاب قمع الحرص بالزهد والقناعة للقرطبي ٢٠١
 كتاب محمد بن أحمد ٣٣
 كتاب منهاج القضاة لابن حبيب ٢٣٦
 كتاب الناسخ والمنسوخ لمنذر بن سعيد البلوطي
 ٧٩
 كتاب الوقف والابتداء عن نافع ٨٦
 كتاب الوكالات لعيسى بن دينار ٢٧٧
 كتب أبي حامد الغزالي ١٦٠
 كتب عبد الملك بن حبيب جمع على بن معاذ الرعيني
 ٨٥
 لسان العرب لابن منظور ٢٤٧ ، ٢٧٤ ، ٥٠٨
 اللؤلؤ والمرجان ٢٣١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٥٦٦
 ما لم ينشر من الاحاطة لعبد السلام شقور ، مجلة
 دعوة الحق ، المغرب ٢٨٣ ، ٢٩٧ ، ٣٧٦
 المجموعة لابن عبدوس ١٨١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ،
 ٢٧٢ ، ٥٢٩
 المحاضر لابن حارث الحشني ٢٥٢ ، ٢٧٤
 المختصر ٣٣١
 المختصر لأبي بكر بن أبي يحيى ٢٥٨
 مختصر ابن أبي زيد لعبد الله بن إسماعيل الإشيلي
 ١٤١

١٧٢ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ،
 ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ،
 ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
 ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٥٦ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ،
 ٣٨٦ ، ٤٠٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٧٠ ،
 ٤٧٥ ، ٥٤٢ ، ٥٦٥ ، ٥٧٨
 كامل في الضعفاء لابن علي ٣٠٨
 تاب الاحتفال ٢١٨ ، ٢٦٥
 تاب أصبغ ٢٤٢
 تاب الأمر والنهي لعبد الله بن عبد الرحمن ١٤٤
 تاب الأنواء لعبد الله بن حسين ٤٩٧
 تاب الباهر لابن المشاط ٤٩٦
 تاب البربلي ٣٣٢
 تاب بستان الكتابة وريحان الخطابة لقاسم بن أيوب
 الطائي ٥٠٤
 تاب التاريخ في الدولة العامرية لمحمد بن
 عبد الرحمن ٤٩٧
 تاب التوايين لعبد الله بن محمد بن معبث ٨٥
 تاب الجدار لعيسى بن دينار ١٧٠
 تاب ابن حبيب ٢٢٧ ، ٢٤٢ ، ٣٠٨
 تاب الحسبة في الأمراض لعبد الملك بن حبيب
 ٤٣٥
 تاب الحوادث والبدع للطرطوشي ٤١٦ ،
 ٤١٧ ، ٤١٨
 تاب الرقيق ٤٩٦
 تاب سجلات القضاة لأبي عبد الله محمد بن أحمد
 ابن شريعة النخعي الباجي ٢٢٦ ، ٢٣٣
 تاب السجن والمسجون والحزن والمحزون
 لعبد الملك بن غصن ١٤٩
 تاب ابن سحنون لمحمد بن سحنون ٢٣٧

المختصر لابن المناصف ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٢٧
مختصر وثائق ابن الهندي لأحمد بن سعد بن دنبل ٢٧٠
المدونة لسحنون ٩٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٦٨ ، ٥٩٤
المرقبة العليا للنباهي ٢٢٤ ، ٣٧٨
مروج الذهب للمسعودي ٥٣٦ ، ٥٣٧
مسائل ابن زرب ٢٠٩ ، ٢٣٢ ، ٤٣٠ ، ٦٠٤ ، ٦٠٨ ، ٦١٠
مسند الإمام أحمد، صحيح الإمام ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٣٠٨ ، ٢٦٢
مسند حديث قاسم بن أصبغ جمع محمد بن أحمد ابن يحيى ٨٥
مصنف أبي داود ٢١
مصنف في اللغة لابن سيدة ١٥٣
المعارف في أخبار كورة إليرة لمطرف بن عيسى الغساني ٨٥
معالم تاريخ المغرب والأندلس لحسين مؤنس ١٦ ، ٢٦
المعجب لعبد الواحد المراكشي ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٣٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠
معجم البلدان لياقوت الحموي ٥٥٢
معجم الصدفى لابن الأبار ١٥٩ ، ١٦٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٥٨٢
المعجم الكبير للطبراني ٣٠٨
المعيار المغرب للونشريسي ١٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٣٨

٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٣٢٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥ ، ٤٢٧ ، ٤٥٠ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٧ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠
المغرب في اختصار المدونة لابن أبي زمين ٢١١
المغرب في حلى المغرب لابن سعيد ٤٢ ، ٦٠ ، ١٦٠ ، ٣١٧ ، ٤٦٨
مفاخر البربر ، نبذة تاريخية في أخبار البربر في العصور الوسطى لمؤلف مجهول ٢٦٦ ، ٤٩
مفيد الحكام لأبي الوليد هشام الأزدي ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩
المقتبس لابن حيان ، تحقيق : أنطونيا ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧
المقتبس لابن حيان (الجزء الخامس) تحقيق : شاليتا وآخرون ٧١ ، ٧٣ ، ١٦٤ ، ١٩٠ ، ٢٦٧ ، ٢٩٨ ، ٣١٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٢١ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨
المقتبس لابن حيان ، تحقيق : عبد الرحمن الحجى ٨٣ ، ٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٦ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩١

١٤٠ ، ١٥١ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ٢٠١ ،
٢٠٢ ، ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ،
٢٨٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٥ ،
٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٧١ ،
٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،
٤٩٤ ، ٤٩٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٢٢ ،
٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٩١

نقط العروس لابن حزم ، مجلة كلية الآداب ،
جامعة القاهرة ٢٣ ، ٤٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
١٠٤ ، ٥٣٧

نهاية الأرب للنويرى ١٥٨

النوادر لأبى محمد بن أبى زيد ٣٣١ ، ٥٦٢
نوازل أصبغ ٣٥٥

نوازل عيسى بن دينار ٥٦٢

الواضحة لعبد الملك بن حبيب ١٩٥ ، ٢١١ ،
٢٥٤ ، ٥٧٤

وثائق فى أحكام قضاء أهل الذمة فى الأندلس
لابن سهل ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٩١ ، ٢١٦ ،
٣٥٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ،
٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ،
٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ،
٥٩٩ ، ٦٠١

وثائق فى أحكام القضاء الجنائى فى الأندلس لابن
سهل ١٦٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٢٣ ،
٣٢٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٥٦٢
وثائق فى شئون الحسبة فى الأندلس لابن سهل
٢٦٩ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،
٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ،
٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،
٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،
٤٢٣ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٥٥٣ ،
٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٦٠٧

٤٩٢ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٥٠ ، ٥٦٦ ،
٥٨٦

لمقتبس لابن حبان تحقيق: محمود مكى ٥١ ،
٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ،
٧٢ ، ١٦٣ ، ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ،
٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٨٠ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ،
٣٥٦ ، ٣٨٦ ، ٤٤٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ،
٤٧٣ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥٢٠ ، ٥٤٣ ،
٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨

المقدمة لابن خلدون ٨ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ١٨١ ،
٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ، ٣٨٤ ،
٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ،
٤٨٩ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤٩

ملحق ترتيب المدارك لعبد الله شقور ، مجلة دعوة
الحق ، المغرب ٢٨٣

ملخص القابسى ٣٤٠

منتخب الأحكام لابن أبى زمنين ٢١١ ، ٢١٢ ،
٢٥٦ ، ٣٣٢

مستقى الباجى ٥٩٥

المنهج الفائق والمنهل الرائق والمفتى اللائق للوتشريسى
٢١٨

الموطأ للمالك ٣٠٨ ، ٣٣١ ، ٣٤٩

الميراث فى الإسلام على المذاهب الأربعة لحسين
على دريش ٥٦٤ ، ٥٦٥

ناظر الوقف لمحمد بن عبد الله ، مجلة دعوة الحق ،
المغرب ٥٩٥

النظريات السياسية الإسلامية لمحمد ضياء الدين
الريس ١٨

نظم القضاء فى الأندلس لمحمد خلاف ٥٤٩

نفع الطبيب للمقرى ١٦ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ،
٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٧٧ ،
٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١١٢ ،

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،
٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ،
٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٥٩ ،
٥٦٨ ، ٥٨٠ ، ٦٠٩

وثيقة في اغتصاب ابن السقاء لابن سهل ، مجلة
أوراق، مدريد ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٦٦ ،
٣٦٨ ، ٥٣٢ ، ٥٧٧ ، ٥٨٢

وثيقة في رد المكائد لابن سهل ، مجلة المناهل ،
المغرب ٢٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٧٢

وثائق في شئون العمران في الأندلس لابن سهل
١٦٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٥٩ ،
٣٦٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ،
٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٥٩١

وثائق في الطب الإسلامي ووظيفته في معاونة
القضاء في الأندلس لابن سهل ٤٢٨ ،
٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣

وثائق ابن مغيث ٥٩٠

الوثائق والسجلات لابن العطار ٩ ، ٧٩ ، ٢٢٥ ،
٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ،



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
التقديم	٥
المقدمة	١٠
الفصل الأول : سياسة الحكم والقضاء في الأندلس :	
عصر الولاة	٢٥
الدولة الأموية والقضاء	٢٨
إمارة عبد الرحمن بن معاوية الداخل	٢٨
إمارة الحكم بن هشام الرضى	٤٠
إمارة عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط)	٥٠
إمارة محمد بن عبد الرحمن	٥٩
إمارة المنذر بن محمد	٦٥
إمارة عبد الله بن محمد	٦٦
إمارة وخلافة عبد الرحمن بن محمد	٧١
خلافة الحكم المستنصر بالله	٨١
خلافة هشام المؤيد بالله	٨٨
سياسة خلفاء الفتنة والقضاء	١٠٤
الحموديون والقضاء	١١٢
أثر الفتنة القرطبية على الحياة الدينية والروحية	١١٨
سقوط الخلافة الأموية	١٢٣
ملوك الطوائف والقضاء	١٢٥
حكومة قرطبة	١٢٥
حكومة غرناطة	١٣٢
حكومة إشبيلية	١٣٥
حكومة طليطلة	١٤١
حكومة المرية	١٤٩

الموضوع	الصفحة
حكومة العامريين بشرق الأندلس	١٥٣
حكومة بلنسية	١٥٤
حكومة سرقسطة	١٥٦
حكومة المرابطين	١٥٧

الفصل الثاني : نظم القضاء في الأندلس :

لقب القاضي	١٦١
ولاية القضاء — حدودها	١٧٠
العلاقات بين قضاة الأندلس	١٧٢
(أ) من شغل خطة قضاء الجماعة من أهل قرطبة	١٧٣
(ب) كور الأندلس تمد قرطبة بقضاة الجماعة	١٧٤
(ج) من ارتقى إلى خطة قضاء الجماعة من قضاة الكور الأندلسية	١٧٦
(د) من شغل خطة القضاء في كور الأندلس من أهل قرطبة	١٧٧
(هـ) علاقة قاضي الجماعة بقرطبة بقضاة الكور الأندلسية	١٧٨
كتب القضاة بعضهم لبعض	١٨٠
القضاء في الممالك الأندلسية	١٨٥
قضاة العجم	١٨٩
ثقافة القاضي وصفاته وسلطاته وأنواع الدعاوى	١٩٢
كيفية نظر القضايا وطرق الإثبات	٢٢٤
(أ) مجلس القاضي	٢٢٤
(ب) سير الخصومة أمام القاضي	٢٣٤
(ج) كيفية نظر القاضي للدعوى	٢٤٠
(د) طرق الإثبات	٢٤٦
(هـ) شهادة الشهود	٢٤٩
العدول	٢٦٠
(و) الوكالة في التقاضي	٢٧٤
(ز) تحرير الأحكام وتسجيلها	٢٧٨
(ح) تنفيذ الأحكام	٢٨٤

الموضوع	الصفحة
(ط) أعوان القضاى	٢٨٧
(ى) مرتب القضاى وموارد دخله	٢٩١
(ك) وظائف أخرى أسندت إلى القضاى	٢٩٧
(ل) مستخلف القضاى	٣٠٤
(م) العزوف عن خطة القضاء	٣٠٧
(ن) عزل القضاة	٣١٢

الفصل الثالث : وظائف متصلة بالقضاء فى الأندلس :

خطة الشورى	٣٢١
لقب المشاور	٣٢٢
كيفية اختيار المشاور	٣٢٦
السمات المتوفرة فى المشاور علمياً	٣٢٨
شروط اختيار المشاور	٣٣٤
المشاورون فى طليعة حركة الجهاد فى الأندلس	٣٥٤
عدد المشاورين	٣٥٥
مجلس الشورى	٣٦٤
موارد الدخل	٣٧٠
من رفض خطة الشورى	٣٧٦
العزل عن خطة الشورى	٣٧٨
خطة الحسبة	٣٨١
اختصاصات المحتسب	٣٩٢
(أ) أحكام الأسواق	٣٩٢
(ب) المحتسب يعمل على تأكيد التربية الدينية وتنفيذ تعاليم الإسلام داخل المجتمع	٣٩٩
(ج) أحكام الطرق	٤٠١
(د) أحكام القنوات	٤٠٤
(هـ) أحكام أهل الذمة	٤٠٦
(و) أحكام المساجد	٤١٥

الصفحة	الموضوع
٤٢٢	(ز) أحكام الدور
٤٢٧	(ح) أحكام الرقيق
٤٣١	(ط) أحكام الحيوان
٤٣٣	(ي) المحتسب يساهم في حل مشكلات الأحوال الشخصية
٤٣٥	(ك) المحتسب يحافظ على صحة الرعية
٤٣٦	(ل) المحتسب يعمل على تكريم الموتى
٤٤١	خطة المدينة
٤٦٧	خطة الشرطة
٤٩٩	الشرطة في فترة الفتنة القرطبية
٥٠٢	الشرطة في ممائك الطوائف المختلفة
٥٠٥	الشرطة في عهود الجهاورة وبنى عباد والمرابطين
٥١٥	من رفض خطة الشرطة
٥١٧	من عزل عن خطة الشرطة
٥١٨	توارث خطة الشرطة
٥١٩	خطة الرد
٥٢٥	مخاصمة القضاة
٥٣٥	خطة المظالم
٥٦٤	خطة المواريث
٥٧٤	خطة الأحباس
٥٧٥	اختصاص صاحب الأحباس
٥٧٧	شروط صحة الحبس
٥٧٨	أهم من شغل خطة الأحباس في الأندلس
٥٨٤	الأمويون والأحباس
٥٨٦	١ - الأحباس على المساجد
٥٩٢	٢ - أحباس أهل الذمة
٥٩٥	٣ - الحبس في سبيل الله (الجهاد)
٥٩٧	٤ - الحبس على الفقراء

الموضوع	الصفحة
٥ - الحبس على المرضى	٥٩٩
٦ - الحبس على المقابر	٦٠٠
٧ - الحبس على طلبة العلم	٦٠٠
٨ - أحباس الدور	٦٠٢
٩ - كراء الأحباس	٦٠٥
١٠ - بيع الحبس	٦٠٧
المصادر والمراجع	٦١١
الكشافات المتنوعة	٦٢٥
١ - كشاف الآيات	٦٢٧
٢ - كشاف الأحاديث	٦٢٨
٣ - كشاف الأعلام	٦٢٩
(١) العربية	٦٢٩
(ب) الأوربية	٦٦٠
٤ - كشاف الأعلام الجغرافية	٦٦١
٥ - كشاف الطوائف والجماعات وأصحاب الخطط والمهن	٦٧٢
٦ - كشاف المصطلحات ذات الدلالة	٦٩٦
٧ - كشاف أسماء المؤلفين	٧٢٢
(١) العرب	٧٢٢
(ب) الأوربيون	٧٢٨
٨ - كشاف العناوين	٧٢٩
● فهرس المحتويات	٧٣٨

رقم الإيداع : ١٩٩٢/٧٣٢٢

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالعباسية

تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة

كتب أخرى للمؤلف

- ١ - وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس للقاضي أبي الأصمغ عيسى ابن سهل الأندلسي ، دراسة وتحقيق : د . محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٠
- ٢ - وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس للقاضي أبي الأصمغ عيسى ابن سهل الأندلسي ، دراسة وتحقيق : د . محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٠
- ٣ - ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل الأندلسي ، دراسة وتحقيق : د . محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٠
- ٤ - وثائق في الطب الإسلامي ووظيفته في معاونة القضاء في الأندلس للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل الأندلسي ، دراسة وتحقيق : د . محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٢
- ٥ - وثائق في شئون العمران في الأندلس (المساجد والدور) للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل الأندلسي ، دراسة وتحقيق : د . محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٣
- ٦ - وثائق في شئون الحسبة في الأندلس للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل الأندلس ، دراسة وتحقيق : د . محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، ١٩٨٥
- ٧ - قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤
- ٨ - الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل ، تحقيق : د . محمد عبد الوهاب خلاف ، جزآن (قيد الطبع) .

تطلب هذه المؤلفات من المحقق : ص . ب ٢١٨٦ بريد القاهرة
الرمز البريدي ١١٥١١ - القاهرة

***HISTORIA DE LA INSTITUCION
JUDICIAL EN AL - ANDALUS
DESDE LA CONQUISTA MUSULMANA
HASTA FINALES DEL
SIGLO V H./XI J.C.***

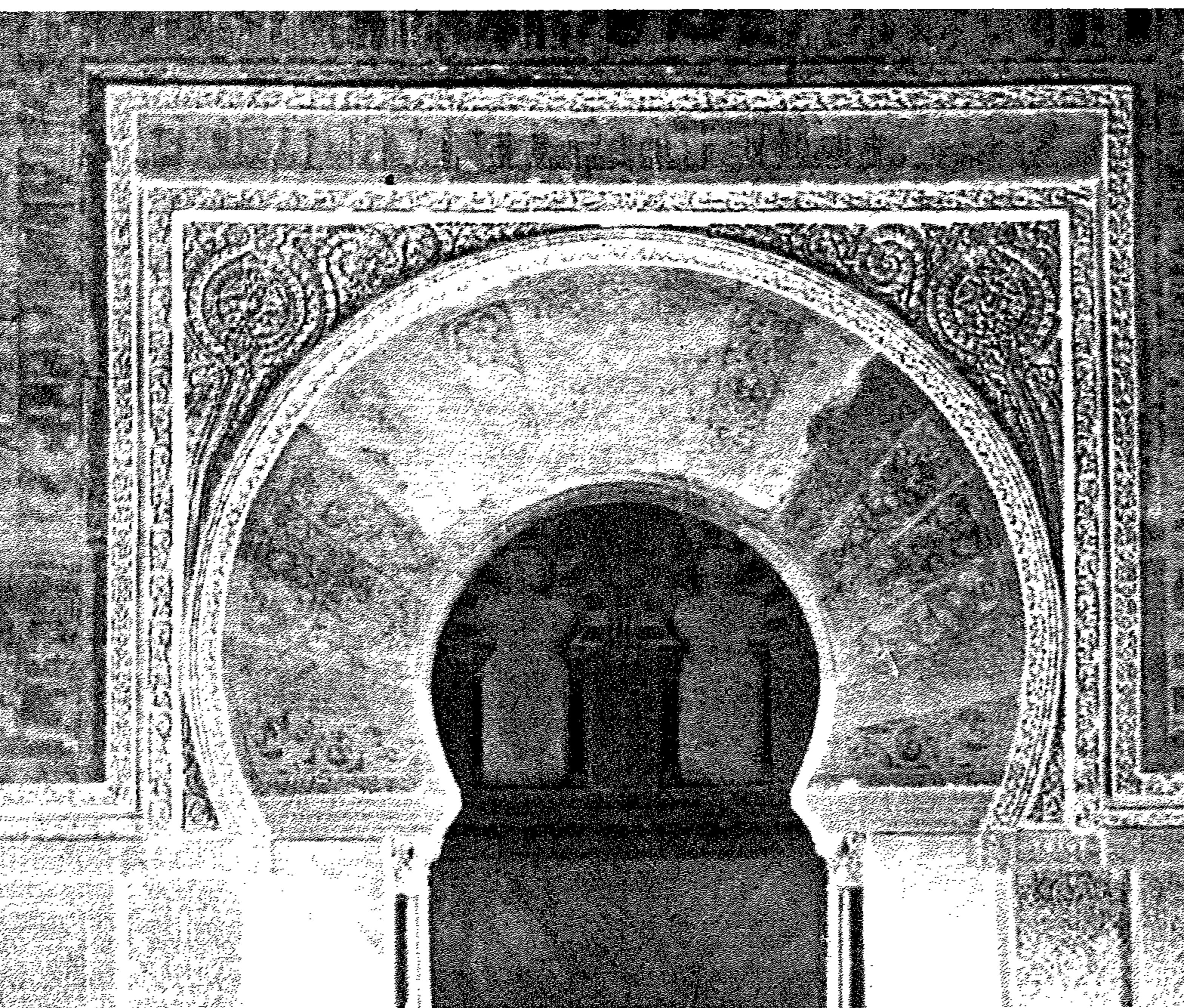
POR

DR. MUHAMMAD ABDEL-WAHHAB KHALLAF





**HISTORIA DE LA INSTITUCION
JUDICIAL EN AL - ANDALUS
DESDE LA CONQUISTA MUSULMANA
HASTA FINALES DEL
SIGLO V H./XI J.C.**



POR

DR. MUHAMMAD ABDEL-WAHHAB KHALLAF